



Bibliotheca Alexandrina

0020792









# مَجْمُوعَةُ الْفَوَائِدِ الْفُضَائِلِ

التي قررتها محكمة النفس والإبرام في المواد الجنائية

وَضَعَهَا

مُحَمَّدٌ (عَمْرٍو) الْفَائِزُ بِمَحْكَمَةِ النَّفْسِ وَالْإِبْرَامِ

وَرَأَيْتُهَا وَأَفْتَرَهَا

حَضْرَةُ صَاحِبِ السَّعَادَةِ سَيِّدِ مُصْطَفَى بَاشَا رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ

وَعَلَيْهِ السَّلَامُ

حَضْرَةُ صَاحِبِ الْعِزَّةِ الْأَسَاطِيزَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْحَامِي الْعَامِ

الْحِزْبِ السَّابِعِ

عَنِ الْمَدَّةِ مِنْ ٥ نَوْفَبْرَسَانَةِ ١٩٤٥ لَعَايَةِ ١٣ يُونِيَّةِ ١٩٤٩

المطبعة الجديدة العالمية بمصر  
مصر - مصر - مصر

٣٨ (ب) شارع منصور بالقاهرة







## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك  
وأحد نقات بك وأحد على علوبة بك وأحد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(١)

### القضية رقم ١٣٥٤ سنة ١٥ القضائية

- ١ — نفس . شهادة بأن الحكم لم يودع قلم الكتاب بعد ثلاثين يوماً . تحريره فى الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم الثلاثين . لا تجدى .
- ب — دفاع . سماع الدفاع . تأجيل القضية الى جلسة أخرى لسماع شهود . إحالة المحامى فى مرافعه على ما أبداه فى الجلسة السابقة . لا إخلال بمحق الدفاع .
- ج — فاعل . متهمان . اتواؤما قتل المحبى عليه . مباشرة كل منهما فعلا من أفعال الاعتماد عليه فى سبيل تنفيذ قصدهما المشترك . كلاما فاعل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعله أحدهما بل من فعل زميله .

١ — الشهادة التى يستند إليها الطاعن فى عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب فى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره إذا كانت محررة ولو بعد ظهر اليوم الثلاثين بساعة ونصف ساعة وهو الوقت المحدد لانتهاء العمل بأقلام الكتاب فإنها لا تجدى ، إذ هى لا تنفى أن يكون الحكم قد أودع بعد ذلك فى اليوم ذاته قلم الكتاب ، لأن تحديد ميعاد للعمل فى أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام تقفل حتماً ويمتنع عليها أن تؤدى عملاً .

٢ — إذا كانت المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت الدفاع قد أجلتها إلى جلسة أخرى لسماع شهود ، وفى هذه الجلسة لم يترافع المحامى بل أحال على ما أبداه فى الجلسة السابقة ، فلا يصح القول بأن التهم لم يستوف دفاعه ، إذ أن تلك الإحالة معناها أن المحامى لم ير جديداً يضيفه إلى الدفاع السابق إبداءه .

٣ — إذا كان الحكم قد أدان المتهمين بجنابة القتل على أساس أنهما هما اللذان ضربا المحبى عليه بقصد قتله فأحدثا به الإصابات التى شوهت برأسه ،

فإنه لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في الوفاة إذ مادام كل من المتهمين كان متتوياً القتل مع الآخر وبأشرف فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهما المشترك فإنه يعتبر فاعلاً في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته بل من فعله زميله .

## (٢)

## القضية رقم ١٣٥٥ سنة ١٥ القضائية

إثبات . تحقيق الإدانة . ليس رهناً بمشقة للتهمين . دليل عهدت المحكمة بتحقيقه إلى خبير . عليها أن تعمل على تحقيقه أو أن تضمن حكمها الأسباب التي دعته إلى المدول عنه .  
إن تحقيق الإدانة ليس رهناً بمشقة للتهمين . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل وعهدت إلى الخبير المعين فيها بتحقيقه ، فإنه يكون واجباً عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعته إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى إلى هذا التحقيق ذاته ؛ وذلك بغض النظر عن مسلك التهمين في صدد هذا الدليل . فإذا هي استغنت عن الدليل بحجة أن المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون أن تبين الأسباب التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير مفترقة إلى ذلك ، فإن حكمها يكون باطلاً متعيناً نقضه .

## (٣)

## القضية رقم ١٤٠٥ سنة ١٥ القضائية

إجراءات . خلو محضر الجلسة من ذكر أسماء القضاة الذين سموا للرافعة . متى لا يؤثر في صحة الحكم ؟

متى كان الحكم مدوناً به أسماء القضاة الذين أصدروه وصرحاً في أنهم هم الذين سموا للرافعة ، فإنه لا يؤثر في صحته خلو محضر الجلسة التي سميت فيها للرافعة

عن بيان أسماء القضاة الذين معهمها ، إذ الأصل في الأحكام اعتبار الإجراءات التي اتخذت صحيحة ، وما دام الطاعن لا يدعى أن هذه الإجراءات قد خولقت فلا محل لتعني على الحكم أن محضر الجلسة خلو من أسماء القضاة الذين كانوا حاضرين .

## (٤)

## القضية رقم ١٤٤٢ سنة ١٥ القضاة

١ — حكم . تبينه : تزوير . لإقامة الحكم على أن التهم قد ارتكبت التزوير لمصلحة نفسه بواسطة غيره . تمسك التهم بما هو ثابت بتقرير الطبيب الشرعي من أنه لا يمكن نسبة الخط المكتوبة به الكلمة المزورة إليه أو غيرها عنه . عدم الرد عليه . لا يؤثر في صحة الحكم .

ب — تزوير . استعمال المحرر المزور . بيان الحكم أن التهم هو الذي عمل على تزوير المحرر قبل استعماله . كاف في بيان علم التهم بالتزوير .

ج — تزوير . ركن الضرر . يكفي في بيانه أن يبين الحكم أن الورقة المزورة من الأوراق الأميرية .

١ — متى كان الحكم قد أقيم على أساس أن التهم ارتكبت التزوير لمصلحة نفسه بواسطة غيره ولم يتم على أنه هو الذي غير الحقيقة بخط يده ، فلا يجدي التهم ما هو ثابت بتقرير الطبيب الشرعي من أنه لا يمكن نسبة الخط المكتوبة به الكلمة المزورة إليه أو نفيها عنه ، ولا يقدح في صحة الحكم عدم رده على تمسك التهم بذلك .

٢ — ما دام الحكم في جريمة استعمال المحرر المزور قد بين أن التهم هو الذي عمل على تزوير المحرر قبل استعماله فذلك كاف في بيان علمه بالتزوير .

٣ — يكفي في بيان ركن الضرر في جريمة التزوير أن يبين الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية فإن هذه الأوراق من شأن كل تغيير للحقيقة فيما أعلت لإثباته حصول الضرر بإضاعاف الثقة بها وبقيمتها التدلالية باعتبارها ذات طابع خاص تحمل بذاتها الدليل على صدق ما دون فيها من جانب الموظف العمومي الذي حررها .

(٥)

القضية رقم ١٤٤٨ سنة ١٥ القضائية

حكم . تبينه . نية القتل . استخلاصها من عناصر ترشح إلى تهيف ذلك . خلو الحكم من الأسباب .

إذا كان الحكم في بيانه واقعة الدعوى قد أثبت أن الحادث وقع في وضوح النهار ، وأن المسافة بين المتهم وبين من أصابها العيار الذي أطلقه لم تكن بعيدة ، وأن إصابتها كانت في الساعد ، وأن العيارات التي أطلقها وهو بمكان الحادث كانت متعددة ، وأن تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذي سبب الإصابة كانت في الهواء ، وأن هذا المتهم كان بجانبه زميل له يحمل سلاحاً لم يستعمله ، وأن غريمه الذي حمله على ارتكاب فعلته بضربه إياه وتمتته معه لم تصله أية إصابة ، وأن ساعد المجنى عليها كان مرفوعاً إلى أعلى وقت أن صادفه المذدوف ، ومع ما أثبتته من كل ذلك قد انتهى إلى القول بقيام نية قتل المجنى عليها لدى المتهم على أساس أنه كان في استطاعته لو لم يكن متوياً القتل أن يطلق بندقيته إلى أعلى للتخويف ، فهذا فساد منطقي لا يصلح أساساً للحقيقة القانونية التي أقامها الحكم عليه لأنه يؤدي إلى نقيضها .

### جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحد ثقات بك وأحد على علوية بك وأحد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٦)

القضية رقم ١٣٢٩ سنة ١٥ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . مسؤولية الخفي . لا تتبدى ما أخفاه . متى تصح مساهمته عن كل المروق ؟ حكم بإلزام المتهمين بالتضامن بقية الأشياء المسروقة كلها مع عدم نية إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها . خطأ . قضى هذا الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعين . يقتضى تحفه بالنسبة إليهم جميعاً .



إنه لما كان إخفاء الأشياء المسروقة يعد في القانون جريمة قائمة بذاتها لها كيانها وعقوبتها المقررة لها ، ولا اتصال لها بجريمة السرقة إلا من حيث وجوب إثبات أن الأشياء المحظاة متحصلة عن سرقة ، فإن مساءلة الخفي مدنياً لا يصح أن تتجاوز الأشياء التي أخفاها بالتسل ، إلا إذا ثبت أنه كان ضالماً مع السارق أو مع من أخفوا باقي المسروق فعندئذ فقط يصح أن يسأل مدنياً وبطريق التضامن مع زملائه عن كل المسروق ، ويكون من المتعين على الحكم الذي يرتب عليه هذه المسؤولية أن يبين في غير ما غموض الأساس الذي استند إليه . وإذن فالحكم الذي يلزم جميع المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع كونه لم ينسب في أسبابه إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها يكون خاطئاً لقصور أسبابه ويتعين نقضه<sup>(١)</sup> . ونقض هذا الحكم بناءً على طعن أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً لوحدة المصلحة التي تربطهم بعضهم ببعض بسبب التضامن المقضى به بينهم .

## (٧)

### القضية رقم ١٤٦٤ سنة ١٥ القضائية

تمويض . القضاء بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة . متهمون بضرب الجاني عليه وبتهمة كذباً ضده . تبرئهم من تهمة البلاغ الكاذب على أساس انشاء سوء القصد لديهم لأن التبلغ كان لدفع المسؤولية عن الضرب الذي أوقعوه به . رفض الدعوى المدنية . خطأ . ما أثبت الحكم وقوعه من التهمين قد نفى منه ضرر ظاهر بالجاني عليه .

الحكم بالتعويض للدني غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية . وهذا مستفاد من اللادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولو مع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية . وذلك لأن الفصل

(١) يلاحظ أن محكمة التمس قد هفت الحكم على أساس تصور أسبابه ، لا على أساس خطئه في تطبيق القانون ، ولذلك أمكنها أن تحيل القضية على محكمة الموضوع لفصل فيها بعدما .

قد لا يكون في الحقيقة جريمة معاقباً عليها قانوناً ، ولكنه مع ذلك يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعويض . ولئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائماً رفض طلب التعويض نظراً إلى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم ، فإن البراءة للؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً . لأن كون الأفعال المسندة إلى المتهم لا يعاقب القانون عليها ، لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . وإن فإذا كان الحكم حين قبض ببراءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب على أساس عدم توافر سوء القصد عندهم إذ هم لم ييلفوا العدة كذباً بضبطهم الجنى عليه متلبساً بالسرقة مع آخرين إلا بقصد أن يدفعوا عن أنفسهم المسؤولية عن الضرب الذى أوقعوه به — إذا كان حين قبض بذلك قد قضى أيضاً برفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدهم من الجنى عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون <sup>(١)</sup> . لأن هذا الفصل الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالجنى عليه لا يصح معه أن ترفض دعواه المدنية .

## (٨)

## القضية رقم ١٤٦٦ سنة ١٥ القضاية

قسوة . عمدة . استعماله القسوة بالضرب اعتماداً على وظيفته . هذا الفصل يكون جرعة القسوة وجريمة الضرب . عقابه بالمادة ٢٤١ دون المادة ١٢٩ ثبوت أن الضرب أعجز الجنى عليه مدة تزيد على عشرين يوماً . لا خطأ في ذلك .

إن استعمال الموظفين ومن هم في حكمهم القسوة مع الناس اعتماداً على وظائفهم كما يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات يكون أيضاً — إذا حصل بالضرب — الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أو غيرها من المواد الأخرى التى تصاقب على إحداث الضرب أو الجرح عداً .

(١) قضت محكمة النقض المحكم وحكت في الدعوى المدنية بالتعويض الذى كان قد قضى به من محكمة الدرجة الأولى .

ولما كان الفعل الجنائي في الجريمتين واحداً ، وكان يجب بمقتضى المادة ٣٢قرة أولى من قانون العقوبات ألا يوقع على التهم به إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد ، وكانت العقوبة المقررة في القانون بالمادة ٢٤١ع عن الضرب الذي يعمز المضروب عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أشد من العقوبة المقررة بالمادة ١٢٩ع ، فإنه لا يكون من الخطأ معاقبة التهم ( وهو عمدة ) بالمادة ٢٤١ إذا ما ثبت أن الضرب الذي وقع منه على الجنى عليه قد بلغ ذلك الحد من الجسامة .

## (٩)

## القضية رقم ١٤٧٩ سنة ١٥ القضية

وصف التهمة . متى يجوز للحكمة تعديل الوصف دون لفت الباع ؟ مثال .

يجوز ، طبقاً للعادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، أن تنزل المحكمة في حكمها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى إلى نوع أخف منها متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة إلى التهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة ، وليس للتهم أن يتظلم من حصول مثل هذا التعديل بدون لفت نظره إليه ما دام الوصف الجديد لم يقترب على إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى العمومية . فإذا كان للتهم قد قدم مع متهمين آخرين إلى محكمة الجنايات بتهمة أنهم سرقوا ليلاً في الطريق العام وحالة كون أحدهم حاملاً سلاحاً زجاجي كونيكاك طافيا من الجنى عليه ، واستولوا على مبلغ خمسين قرشاً منه بصفة رشوة للامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو اقتياده إلى مركز البوليس بتهمة حيازته طافيا في منطقة محرم فيها حيازتها ، فرأت المحكمة أن أحدهم ، وهو أومباشي منشآت ينحصر عمله في حراسة الطلبات وليس من عمله ضبط المتنوعات أو إرسال حائزيها إلى النقطة ، لا يكون حصوله على مبلغ الخمسين قرشاً جريمة رشوة لانعدام هذا الركن من أركانها ، وإنما يكون جريمة نصب لامتخاذه صفة

كاذبة<sup>(١)</sup> هي أن من حقه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس إذا وجدهم يحملون شيئاً ممنوعاً، وتوصله بذلك إلى سلب مبلغ الخمسين قرشاً، ثم

(١) الرشوة كما يقولون جريمة وظيفة لا جريمة موظف والقاب فيها وارد على الاتجار بالوظيفة ذاتها لا على الاتجار بمجاهها وما تضيفه على صاحبها من نفوذ، ولذلك لا توجد الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ عقوبات إلا إذا كان الغرض من الوعد أو العطية أداء عمل من أعمال وظيفة المرتضى أو الامتناع عنه، والمراد بأعمال الوظيفة ما يباشره الموظف أو يستطيع مباشرته بحكم وظيفته أى كل ما يدخل في دائرة وظيفته قانوناً بنس النظر عن عدله فيه أو جوره (راجع جارسون مادة ١٧٧ ص ٦٢، ٧٤ وجارو عقوبات ج ٤ ص ١٥٢٦ وأحد بك أمين ص ١٥ وجندى بك عبد الملك ج ٤ ص ٤١ ون ٤٥). فإذا كان للموظف لا اختصاص له من جهة النوع أو من جهة المكان بالصل الذي تقاضى من أجله أو بسببه العطية فلا يمكن اعتبار فعله ارتشاء، ولكن يجوز إذا ساعدت ظروفها أن تعتبر نصباً أو حصولاً على مال بالتهديد.

وواقعة الحكم المذكور في المتن أن أومباشى منشآت سرق مع آخرين زجاجتى خر واستولى من المحنى عليه على خسين قرشاً لكيلا يقتاده إلى مركز البوليس بتهمة حيازة هذا النوع من الخمر في منطقة محرم فيها حيازته. وقد رأيت محكمة جنائيات الزقازيق يحق أن الاستيلاء على هذا المبلغ ليس رشوة لأن الأومباشى اللهم ينحصر اختصاصه في حراسة الطلليات (راجع بهذا المعنى حكم محكمة النقض في ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ بمجموعة ج ٦ رقم ٤٨٥ ص ٦٢٨)، بل اعتبرت فعلة اللهم نصباً. باتخاذ صفة كاذبة هي أن من حقه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس إذا وجدهم يحملون شيئاً ممنوعاً. وإقامة جريمة النصب على هذا الأساس تستوقف النظر، لأنهم يقولون إن احتمال الحقوق لا يعتبر امتحاناً لصفة كاذبة (جارو ج ٦ ن ٥٤٦، ٥٤٧). على أنه يجب أن يلاحظ أن محكمة النقض حين أرمت حكم محكمة جنائيات الزقازيق في هذه التهمة لم تذهب مذهبها في معنى الصفة الكاذبة بل قالت: «إن وقائع الدعوى تضمن أن الطاعن حصل على النقود بطرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة وهي أن من اختصاصه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس وقد اتخد المحنى عليه بأقوال الطاعن لأن وظيفته تحمل على الثقة فلهه النقود». فالمحكمة العليا — كما يبدو — قد اعتبرت أن وظيفة اللهم الحقيقية في الظروف التي حصل فيها التسليم قد حلت المحنى عليه على تصديقه فتوفر بذلك طريق من طرق الاحتيال *Manoeuvres* (راجع بهذا المعنى حكم محكمة النقض في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المجموعة ج ٦ رقم ٦١٥ ص ٢٦٥ وحكم الدوائر المختصة لمحكمة النقض الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٢٧ وقد صدر في واقعة مشابهة لواقعة التي صدر فيها الحكم موضوع التطبيق. وقد أورد نص ذلك الحكم ج ٤ ن ١٥٢٦ حاشية ٣٩ وراجع في هذا المعنى أيضاً ج ٦ ن ٢٥٥٤ ص ٣٤٦ وحاشية ٧٥).

حكمت عليه المحكمة من أجل ذلك بالحبس مع الشغل لمدة سنة تطبيقاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فإنه لا تثريب عليها في النتيجة التي انتهت إليها . وليس لهذا الطاعن أن يحتج بأن ركن الاختيال هو عنصر جديد أضيف إلى الوقائع التي رفعت بها الدعوى عليه ، لأن هذه الوقائع نفسها وبذاتها تتضمن وجود هذا العنصر إذ هي تتضمن أن الطاعن وهو أومباشى بوليس أخذ نقوداً من المجنى عليه حتى لا يتخذ معه إجراء أو أنه يدخل في اختصاصه وهو اقتياده إلى مركز البوليس . فإذا استبعد من ذلك دخول هذا الإجراء في وظيفته فإن وقائع التهمة تظل متضمنة حصوله على النقود بطرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة وهي ادعاؤه ، اعتماداً على ما توحى به وظيفته من الثقة في قوله ، أن من اختصاصه تفتيش الناس وضبطهم .

### جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٥

رئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

### ( ١٠ )

#### القضية رقم ١٤٧٣ سنة ١٥ القضاية

حكم . تبليه . بناءً على واقعة لا سند لها في الأوراق . تحفه . مثال في حادثة شروع في قتل .

إذا اعتمد الحكم في الأخذ بأقوال المجنى عليه في جناية الشروع في القتل على أن التهم كان قريباً منه قريباً كادت تتأذى معه المسافة بينهما مما مكن المجنى عليه من رؤيته رغم الظلام ، وكان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه شهد بأن للمسافة بينه وبين التهم وقت أن ضربه باليار كانت مترين ، وكان الظاهر من مراجعة التحقيقات الابتدائية أن هذا المجنى عليه كان قد قرر أن هذه المسافة كانت مترين أو ثلاثة أمتار ، وكان المفهوم مما ذكره الحكم نقلاً عن الكشف

الطبي أن المسافة بين الجنى عليه وفوهة البندقية كانت نحو متر ، مما مفاده أن المسافة بين الجنى عليه والضارب له كانت أكثر من متر ، وكانت الواقعة قد حصلت في ليلة مظلمة ، فإن هذا الحكم يكون واجب النقض لاعتماده في نقطة هامة في الدعوى على أمر لا سند له من الأوراق .

## ( ١١ )

## القضية رقم ١٥٠٢ سنة ١٥ القضية

حكم . تبينه : فساد . حكم ابتدائي ببراءة التهم اعتماداً على تهريرات فنية . إلناؤه استئنافياً بناءً على اعتبارات لم تحفظها المحكمة عن طريق فني . نفس .

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة التهم بزراعة نبات الحشيش في أرضه بناءً على ما تبين من تقرير العمل الكيماوي الذي أرسلت إليه الشجيرات المضبوطة لتحليلها من أنها يتراوح طولها بين خمسة سنتيمترات وخمسة عشر سنتيمتراً ، وما قرره مهندس الزراعة الذي رأت الاستعانة به في تحقيق دفاع التهم من أن زراعة الحشيش يكتمل نضجها في مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة وأنه ما دام النبات طوله من خمسة سنتيمترات إلى خمسة عشر سنتيمتراً فإن هذا يدل على أنه زرع من مدة أقل من شهر ، مما استخلصت منه المحكمة أنه في الوقت الذي قدم فيه البلاغ ضد التهم لم تكن في الأرض زراعة حشيش ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت حكم البراءة وأدانت التهم قولاً بأنها بدرجة نمو أي نبات تختلف تبعاً لثربة الأرض التي يفرس فيها ودرجة العناية بها وأن ما قرره مهندس الزراعة إنما ينصب على النبات الذي لا يتجاوز طوله ١٥ سنتيمتراً في حين أن الشجيرات المضبوطة بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمتراً ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ هي حين لم تتول على أقوال المهندس الخبير قد استندت في ذلك إلى اعتبارات قالت بها من عند نفسها كان من الممكن تحقيقها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها عن طريق الإخصائين فغرها ذلك إلى أن تغدر للشجيرات عمراً غير الذي قدره للمهندس ، كما أنها حين قالت بأن بعض الشجيرات قد بلغ ارتفاعه ٢٥ سنتيمتراً

قد اعتمدت على تقدير الكونستابل مع ما هو ثابت في تقرير العمل الكيماي  
— على ما ورد في الحكم — من أن طول الشجيرات يتراوح بين ١٥ و ٥٠  
سنتيمتراً ، وهذا وذلك مما يوجب حكمها ، وخصوصاً أن المقام إذانة يجب أن  
تبنى على اليقين لا برأية يبررها الشك .

### جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك  
وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

### ( ١٢ )

#### القضية رقم ١٣٧٤ سنة ١٥ القضائية

إثبات . إقرار . عدم تجزئته في صدد إثبات التصاقد الذي هجوم عليه الجريمة . اتخاذ  
تقريرات التهم في التطبيق الابتدائي مبدأ ثبوت بالكتابة وتكملتها بشهادة الشهود والقرائن .  
جائر . مثال في دعوى تبديد .

إنه وإن كانت المادة ٢٣٣ من القانون المدني تنص على أن الإقرار لا يتجزأ  
فلا يؤخذ منه ما يضر بالقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان من المقرر أن هذا يسرى  
على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في صدد إثبات التصاقد الذي تقوم عليه  
الجريمة ، إلا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق ، على أية صورة أبدت ،  
تشرع في ذاتها بأن الدين المنكور صار قريب الاحتمال فإن للقاضي أن يعدها مبدأ  
ثبوت بالكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن ، ولا يصح في هذه الحالة  
الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .

وإذن فإذا كان المتهم قد اعترف بأن الجني عليه سلمه شيكاً ليشترى له  
بضاعة وأنه اشتراها وسلمها إليه ، فاتخذ الحكم من هذا الاعتراف ومن الأدلة  
الأخرى القائمة في الدعوى سنداً لإدانة هذا المتهم في جريمة تبديد البضائع المشتراة  
للتسركة ، فلا يصح أن ينفي عليه أنه جزءاً من هذا الاعتراف ، إذ هو إتمام الاعتراف  
بثابة مبدأ ثبوت بالكتابة كله بالأدلة الأخرى التي أوردتها .

## (١٣)

## القضية رقم ١ سنة ١٦ القضائية

اغتناب المال بالتهديد . لا يشترط في التهديد أن يكون مصحوباً بفعل مادي أو متضمناً إيقاع الأمر المهدد به في الحال . يكفي أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ما طلب منه . التهديد بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل . لا يمنع من العقاب . ( المادة ٣٢٦ ج )

المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على اغتصاب المال بالتهديد . والتهديد بهذا الإطلاق لا يشترط فيه أن يكون مصحوباً بفعل مادي أو أن يكون متضمناً إيقاع الأمر المهدد به في الحال ، بل يكفي ، مهما كانت وسيلة ، أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن المجنى عليه لم يدفع المبلغ للمتهم إلا تحت تأثير التهديد الذي وقع عليه ، وكان ما صدر من المتهم يعد في حد ذاته من ضروب التهديد ، فإن حكمها بالعقاب يكون صحيحاً . ولا يغير من ذلك أن التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن صحة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها ليست شرطاً لتحقيق جريمة اغتصاب المال بالتهديد .

## (١٤)

## القضية رقم ٢ سنة ١٦ القضائية

مواد مخدرة . القصد الجنائي في الإحراز . وجوب التحدث عنه في الحكم إذا كانت ظروف الدعوى تسمح بالقول بانتزاعه وكان المتهم قد تمسك بانتزاعه . تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة مسروقة من الجيش . ضبط زوجة المتهم خارجة ومهما صرة فيها حشيش . إدانتها في إحرازه . في هذه الصورة يجب أن يبين الحكم بجلاء علم الزوجة بأن القنى حمله حشيش .

إذا كانت واقعة الدعوى أن معاون البوليس ذهب لتفتيش منزل المتهم على إثر ما وصل إلى علمه من أنه يتجر في الأسلحة للمسروقة من الجيش ، فاضبط الأومباشي الذي كان معه زوجة المتهم خارجة من المنزل محاولة دخول منزل أحد الجيران ويدها صرة فيها حشيش ، وعند المحاكمة تمسكت الزوجة في دفاعها بأنها



لم تكن تعلم ما بداخل الصرة المنسوب إليها محاولة إخفائها ، ومع ذلك فإن المحكمة أدانتها في جريمة إخراج الخنجر ، ولم تقل في ذلك إلا أنها ( الزوجة ) اعترفت في النيابة بأن زوجها سلمها المادة المضبوطة طالباً إليها أن تلتقي بها ، فهذا قصور في الحكم . إذ القصد الجنائي في جريمة إخراج الخنجر للواد المخدرة . وإن كان يصح استخلاصه في الظروف العادية من قول قاضى الموضوع بثبوت الواقعة التى يعاقب عليها إلا أنه في مثل ظروف هذه الدعوى ، كما هي واردة في الحكم ، كان يجب على المحكمة — وقد تمسكت التهمة بدم عليها بأن ما كانت تحمله وقت اقتحام البوليس للمنزل هو مادة مخدرة — أن ترد على هذا الدفاع وتبين في غير ما غرض أنها كانت لا بد تعلم بحقيقة ما تحويه الصرة المضبوطة معها ، لاحتمال أن لا تكون اتصلت بها إلا في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد ، تقديرأ من عندها أو بناءً على إشارة زوجها ، أن الصرة لم يكن بها غير ما يجرى البوليس البحث عنه ، أما والمحكمة لم تفعل ذلك بحيث لا يمكن استخلاص هذا العلم من كل ما أورده فإن حكمها يكون قاصراً .

## ( ١٥ )

## القضية رقم ٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسييه . قصور . متهم يقتل خطأ . تبرئته ابتدائياً . إلغاء البراءة . الاعتماد في الإلغاء على أقوال لشاهد ذكرها في التحقيق وأنكرها أمام المحكمة مع كون تلك الأقوال غير مقرررة لم الشاهد نفسه وإنما هي مقرررة لواقعة مسندة إلى غيره . قضى .

إذا كان الحكم الابتدائى الذى قضى ببراءة المتهم في جريمة قتل خطأ قد بنى على أن المجنى عليه هو المتسبب في الحادث الذى راح ضحيته ، وعلى أنه لم يثبت بطريق الجزم أن التزام الذى كان يقوده المتهم هو الذى دهم المجنى عليه ، ثم جاء الحكم الاستئنائى فأثبت هو أيضاً على المجنى عليه أنه أخطأ ، ولكنه مع ذلك أدان المتهم قائلاً عن الشاهد ، الذى كانت أقواله في التحقيق عقب الحادث هي عماد هذا الحكم في الإثبات ، إنه لم يكن صادقاً فيما قرره أمام المحكمة من أنه لم يعرف

أن الترام الذى صدم المجنى عليه هو الذى كان يقوده المتهم ، وذلك دون أن يبين  
سنده فيما قال به ولا سبيل تلك المعرفة التى ينكرها المتهم نفسه وينسبها الحكم  
إليه ، فإن هذا يكون قصوراً فى التسبيب . وخصوصاً إذا كان كل كلام هذا  
الشاهد فى التحقيق هو أنه قد حصل على رقم الترام عن طريق غيره وأنه لم ير  
بنفسه ، مما لا ينبغى أن يقام له كبير وزن فى الإدانة التى لا يصح أن تقام إلا على  
الجزم واليقين . وعلى الأخص إذا كان فى الدعوى من الأدلة ما هو بحسب ظاهره  
فى صالح المتهم .

## ( ١٦ )

## القضية رقم ١١ سنة ١٦ القضائية

تليس . فتح التهم بنفسه الحقية التى قال إنها له . اثبات رائحة الأفيون منها . تليس .  
ضبط المخدر الذى بها صحيح .

مضى كان الثابت أن المتهم هو الذى فتح بنفسه الحقية المشتبه فيها ، فلما  
فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعثت هذه الرائحة متصاعدة من الحقية  
يعتبر تلبساً بجريمة إحراز المخدر ينحصر من شهما من رجال الضبط القضائى البحث  
فى الحقية وضبط المخدر الذى بها للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة .

## ( ١٧ )

## القضية رقم ١٢ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . إدانة متهمة فى إحراز حشيش . الاستناد فى ذلك إلى مجرد جيازته للأوراق  
والشجيرات القول بأنها حشيش دون بيان الدليل القنى للثبوت لأنها حشيش مع تمسك التهم بأنها  
ليست كذلك . قصور .

إذا كان الحكم حين أدان للمتهم بجريمة إحراز الحشيش قد اكتفى  
بإثبات جيازته للأوراق والشجيرات للضبوطة بقوله إنها حشيش دون أن يبين  
الدليل القنى الذى يثبت أنها حشيش ، كما هو معرف به فى القانون ، وذلك على

الرغم من تمسك الدفاع أمام المحكمة بأن للضبط ليس حشيشاً ، فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعيناً نقضه .

## ( ١٨ )

القضية رقم ١٤ سنة ١٦ القضائية

قض وإبرام . حكم من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيه بقوة الجناية . حكم غير منه للخصومة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيه بقوة الجناية بناءً على سوابق المتهم<sup>(١)</sup> هو حكم غير منه للخصومة لأن موضوع الدعوى باق لم يفصل فيه ، فالطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز .

## ( ١٩ )

القضية رقم ١٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . قصور . اختلاس أشياء محجوزة . أشياء محجوز عليها إدارياً لصالح وزارة الأوقاف . إدانة المتهم بتبديدها استناداً إلى أن معاون الأوقاف حين توجه يوم البيع لم يجد المحجوزات . لا تصح . لا صفة لمعاون الأوقاف في طلب الأشياء المحجوز عليها .

إن معاون الأوقاف لا صفة له قانوناً في طلب الأشياء المحجوز عليها إدارياً بناءً على طلب وزارة الأوقاف ولا في التنفيذ عليها . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد هذه الأشياء استناداً إلى أن هذا للمعاون قد توجه يوم البيع فلم يجد المحجوزات في محل حجزها ، فإن إدانته على هذا الأساس لا تكون صحيحة .

(١) يراجع مع هذا الحكم الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ للتشور تحت رقم ٤٤ من هذا الجزء .

### جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥

بإيالة سعادة سيد معطى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك  
وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

( ٢٠ )

#### القضية رقم ١٤٢٨ سنة ١٥ القضائية

١ — قانون العقوبات الجديد . جريمة ارتكبت وقت العمل بالقانون السابق . العقاب  
عليها يكون بمقتضى هذا القانون ما دام القانون الجديد لم يعدل من أحكامه .

ب — قتل اقترنت به جريمة . إطلاق متهمين عدة أعيرة نارية على جماعة . قتل أحدهم .  
عدم إصابة الآخرين لظروف خارجة عن إرادة المتهمين . هذه الأفعال تكون جريمة قتل  
وجناية شروع فى قتل .

١ — يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذى كان معمولاً به وقت  
ارتكابها ما دام القانون الجديد لم يعدل من أحكامه فى صدرها .

٢ — متى كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن المتهم وأخاه أطلقا على  
رجال القوة عدة أعيرة نارية بقصد قتلهم فأصاب أحد هذه الأعيرة واحداً منهم  
فأرداه قتيلاً ولم تصب الأعيرة الأخرى أحداً لظروف خارجة عن إرادة المتهمين ،  
فهذا مفاده أن عدة أفعال متميزة وقعت ، أحدها يكون جريمة قتل تامة والأخرى  
تكون جريمة شروع فى قتل وذلك بالنسبة إلى كل من المتهمين .

( ٢١ )

#### القضية رقم ١٤٢٩ سنة ١٥ القضائية

توبيخ . الحكم به لا يرتبط حتماً بمصير الدعوى الجنائية . مثال .

( للواد ١٤٧ و ١٧٢ تحقيق و ٥٠ تفكيك )

الحكم بالتوبيخ المدنى غير مرتبط حتماً بمصير الدعوى الجنائية ، كما هو  
المفهوم من نصوص اللادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٥٠ من

قانون تشكيل محاكم الجنايات التي خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولومع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية . ولئن كان الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التعويض بسبب عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من اللتهم ، فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً ، لأنه إذا كانت الأفعال للسنة إلى اللتهم لا يعاقب القانون عليها فهذا لا يمنع من أنها تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى ببراءة اللتهم من جريمة هتك العرض على أساس عدم توافر ركن القوة وأثبت في الوقت نفسه أنه لم يحسن تقدير الحد الذي ينتهي إليه عمله ولم يحرص على ما تحرص عليه المجنى عليها من بقاء غشاء بكارتها سليماً ، مما مفاده أنه تسبب بعمله وبغير رضاء من المجنى عليها في إحداث ضرر ظاهر بها ، فإنه يكون مخطئاً إذا قضى برفض الدعوى المدنية ، والمحكمة النقض أن تقدر للمجنى عليها التعويض الذي تراه مناسباً .

### ( ٢٢ )

#### القضية رقم ١٤٣٣ سنة ١٥ القضائية

مسؤولية مدنية . خطأ مشترك . توزيع المسؤولية بنسبة ما وقع من كل مخطئ . لا يلزم به المحكمة إلا إذا كان قد حصل التمسك أمام المحكمة بوقوع خطأ مشترك .

إذا كان المسؤول عن الحقوق المدنية لم يتمسك أمام المحكمة بأن اللتهم والمجنى عليه كلاهما وقع منه خطأ كان له دخل في الوفاة حتى كان يتعين على المحكمة توزيع المسؤولية بينهما بنسبة ما وقع من كل منهما ، بل اقتصر على القول بأن المجنى عليه هو الذي أخطأ وتسبب بخطئه في وقوع الحادث ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تتحدث صراحة عن تقسيم المسؤولية ، فإذا هي قضت على اللتهم وعلى المسؤول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض فذلك مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدرته هو الذي يناسب الضرر الذي وقع من اللتهم .

(٢٣)

## القضية رقم ٣٦ سنة ١٦ القضائية

اختلاس أشياء محبوزة . تقديم المحبوزات لمندوب البيع في اليوم المحدد لبيعها . من واجب الحارس . إدانة المدين مع الحارس بالاشتراك في الاختلاس تأسيساً على عدم تقديم الأشياء يوم البيع وعلى عدم وجودها بمنزل المدين . قصور في بيان واقعة الاشتراك بالنسبة إلى المدين وفي التدليل على ثبوتها في حقه .

إن تقديم المحبوزات لمندوب البيع في اليوم المحدد لبيعها فيه تنفيذاً لمقتضى الحجز من واجب الحارس لا المدين ، فجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلاً على اختلاسها إلا بالنسبة إلى الحارس وحده . وعدم وجود المحبوزات في منزل المدين لا يصح الاستدلال به عليه في اشتراكه في الاختلاس ولا على وقوع الاختلاس ذاته . متى كان المحضر قد نصب عليها حارساً تسلمها لحفظها وتقديمها يوم البيع ، مما مفاده أن وجودها إنما يكون عنده لا عند المدين . وإذن فإن إدانة المدين بالاشتراك مع الحارس في اختلاس المحبوز تأسيساً على أنها لم يقدمها المحبوز يوم البيع وعلى أن المحضر قُتس عنه بمنزل المدين فلم يجده — ذلك يكون قصوراً في بيان واقعة الاشتراك بالنسبة إلى المدين وفي التدليل على ثبوتها في حقه .

(٢٤)

## القضية رقم ٤٣ سنة ١٦ القضائية

شهود . شهود إثبات اعتمد عليهم الحكم لم يسموا أمام محكمة الدرجة الأولى . يتعين على المحكمة الاستئنافية سماعهم إجابة لطلب الدفاع . ذلك يقتضى سماع شهود النقي أيضاً . رفض طلب سماع شهود الإثبات وشهود النقي . خطأ .

متى كان الثابت أن شهود الإثبات الذين اعتمد الحكم عليهم في إدانة المتهم لم يسموا أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم إجابة لطلب الدفاع . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان سماع دليل الإثبات يقتضى حقاً سماع الدليل الذى يقدم من الخصم في صدد نفيه ، فإن المحكمة إذا قضت

برفض طلب سماع شهود الإثبات وشهود النفي تكون قد أخطأت خطأً يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

### جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب العادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحضون حضرات :  
جندي عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك  
الستارين .

( ٢٥ )

#### القضية رقم ١٤٥٢ سنة ١٥ القضائية

دفاع . عام موكل . تقريره أمام المحكمة أن وكالته كانت مقصورة على جلة الإحالة . ندب  
المحكمة غيره . مراعاته دون اعتراض ما . لا إخلال في ذلك بحق التهم في الدفاع . استعداد  
الحامي .. موكل لفته .

ما دام الحامي الذي ندبته المحكمة قد أدلى بأوجه للدفاع التي عنت له دون  
أن يبدي في الجلسة أنه لم يكن مستعداً للرافعة أو أنه لم يكمل استعداده ، وما دام  
الاستعداد موكولاً لزمة الحامي ومبلغ تقديره لواجهه حسب ما تقضي به أصول  
مهنته وتقاليدها ، فلا محل للنفي على المحكمة بأنها أخلت بحق التهم في الدفاع .

( ٢٦ )

#### القضية رقم ١٤٥٩ سنة ١٥ القضائية

١ — إثبات . أقوال الشهود وتقارير الخبراء . المحكمة أن تأخذ منها بما تطعن إلى  
وتطرح ما عداه .

ب — دفاع . طلب . استعانة لإثباته . يجعل المحكمة في حل من الرجوع إلى الوثائق  
والأدلة القائمة في الدعوى في سبيل الرد عليه . مثال .

١ — من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقارير الخبراء فتأخذ  
منها ما تطعن إلى وتطرح ما عداه .

٢ — إذا كان الطاعن يعلم في طعنه بأن « الحشار » الذي طلب الطاعن

إحضاره لمقاسه في الجلسة لبيان أن المقتضيات التي أصابت المجنى عليه قد أطلقت من سلاحين مختلفين قد قد ، وكان سياق الحكم يفيد ذلك ويبرر رفض الطلب لاستحالة إيجابته ، فإن المحكمة ، في سبيل الرد عليه ، تكون في حل من الرجوع إلى وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها .

### ( ٢٧ )

القضية رقم ١٤٦١ سنة ١٥ القضائية<sup>(١)</sup>

١ — معارضة . متى يجوز الحكم باعتبارها كأنها لم تكن متى يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع ؟

(١) كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن أنه يدد قطعاً مجزواً عليه إدارياً سلم إليه باعتباره حارساً عليه . وقد قدم لمحكمة المbench الجزئية غشكت عليه غيباً فعارض نقضت المحكمة في ١٤ مايو سنة ١٩٤١ باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وكانت النيابة قد استأثت الحكم النهائي فله العوبة وفضلت المحكمة الاستئنافية في هذا الاستئناف غيباً في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ برفضه وتأييد الحكم للتأث . فعارض التهم في هذا الحكم ودفع لدى نظر هذه المعارضة بطلان الحكم الصادر من محكمة المbench الجزئية باعتبار معارضته كأن لم تكن وبطلان الحكم الاستئنافي النهائي الصادر ضده وبسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عليه بحسب للدة ، ونقضت المحكمة الاستئنافية برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه . وذهبت إلى أن التهم إذ لم يكن قد استأث الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وكان استئناف الحكم النهائي من النيابة لا يشمل الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فلا سبيل لسام مطاعنه على هذا الحكم . كما ذهبت إلى جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا غاب المعارض في أية جلسة كانت ولو ثبت حضوره في أول جلسة ، وإلى أن مواعيد التكليف بالحضور لا تكون واجبة الاتباع في حالة إعلان التهم للنيابة . وقد أيرزت محكمة النقض خطأ المحكمة الاستئنافية فيما ذهبت إليه من ذلك كله ، ولكنها مع ذلك رفضت الطعن الرفوع لأن خطأ الحكم الاستئنافي في هذه النواحي ليس من شأنه أن يؤدي إلى نقضه لأن الطاعن ( التهم ) إنما يتسك بالرفوع التقدم ذكرها ليصل إلى إبطال تأثير الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الاستئنافي النهائي في قطع مدة التقادم ، على حين أن هذه اللة كانت قد اعطمت بإجراءات أخرى منها الحكم النهائي الصادر من محكمة المbench الجزئية ، ومنها إعلان التهم في مواجهة النيابة بالحضور لنظر المعارضة الرفوعة منه في الحكم النهائي المذكور ، ومنها إعلان التهم للنيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية لنظر الاستئناف على الرغم من كونه بعيداً يوم واحد بدلا من ثلاثة أيام إذ هذا الإعلان يرغم هذا للأخذ لا يطل الإعلان كإجراء مستوف شكله للقرر بالمقانون .



ب — استئناف النياية للحكم التايي . يشمل حكم المعارضة سواء بتأييد الحكم أو باعتبارها كأن لم تكن .

ج — تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . ميعاده . ثلاثة أيام . حصوله بميعاد يوم . لا يطله . له أثره في الحكم الذي يصدر بناءً عليه . ( المادة ١٨٤ تحقيق )

د — إعلان للنهم لحضور المعارضة للرفوعة منه . حصوله للنياية . لا يطله كاعلان . يبطل الحكم الصادر بناءً عليه .

هـ — سقوط الحق في إقامة الدعوى . مواد المنع . للدة للفررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها . ثلاث سنوات . حكم ابتدائي غيابي . إعلان للنهم للنياية لحضور المعارضة للرفوعة منه . إعلان للنهم بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد يوم واحد . كل أولئك يطلع للدة . و — اختلاس أشياء محبوزة مملوكة لوالد للنهم . لا تسرى على هذه الجرعة أحكام الإغفاء من العقاب . ( المادة ٣٢٣ ع )

١ — لا يجوز قانوناً الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته . أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع .

٢ — استئناف النياية للحكم التايي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن <sup>(١)</sup> .

(١) المعارضة للرفوعة من النهم عن الحكم التايي لا تقطع هذا الحكم بل تحمله مطلقاً إلى أن يقضى فيها . فإذا صدر الحكم فيها بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا إيفاناً بعدم تغيير مركز المحصوم وباتصال القضاء الأول بالثاني واتحادهما معاً ، وكان استئناف النياية للحكم الأول قائماً لأن الحكم الأول لم يقطع ، بل إن هذا الاستئناف يصبح منجماً أيضاً على الحكم الثاني بطريق النجبة والزموم ولا يكون على النياية أن تجدده ( حكم ٩ يناير سنة ١٩٣٠ المجموعة ج ١ رقم ٣٧٤ ، ٤٢٤ ، ٤ يناير سنة ١٩٣٢ ج ٢ رقم ٣١٩ من ٤٢٨ ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ج ٣ رقم ٣٠٤ ) . وهذا الوضع لا يتغير إذا ما حكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن لأن هذا الحكم إذ يقطع المعارضة للوجهة للحكم التايي يثبت هذا الحكم ويندمج فيه ويحملة عاًمن من أن يجب أو يعمل ، وقلق يظل في هذه الحالة استئناف النياية للحكم التايي قائماً غير محتاج لتجديد ( جازو تحقيق جنابات ج ٥ من ١٤٨ ن ١٧٠٤ ، ولبوأخان على السادة ١٥١ ن ٦٩ ومرهاجه ) . أما إذا عدل الحكم التايي في المعارضة فقد سقط استئناف النياية لهذا الحكم وزال موضوعه وتعين عليها أن تجدد استئنافها وتوجهه إلى الحكم الصادر في المعارضة ( راجع الأحكام للشار إليها فيما سبق وحكم ١٤ يونيو سنة ١٩٤٣ المجموعة ج ٦ رقم ٢١٨ ) .

٣ — إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت في عبارة عامة مطلقة على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستثنائية بعماد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد السافة ، ولم تفرق بين الإعلان الذى يحصل لشخص المعلن إليه أو فى محله وبين الإعلان الذى يحصل للنيابة العمومية . فالإعلان للنيابة يكون صحيحاً فى ذاته ما دام لم يتيسر توجيهه لشخص المعلن إليه أو فى محله ، وما دام الحكم الذى يصدر بناءً عليه قابلاً بطبيعته للمعارضة فيه عند حضور المحكوم عليه أو بعد إعلانه لشخصه أو فى محله ، لا فى مواجهة النيابة . كذلك لا يؤثر فى صحة الإعلان أن يحصل بعماد يوم واحد بدلاً من ثلاثة . لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف الشكل القانونى ، وإنما يكون له أثره فى الحكم الذى يصدر بناءً عليه .

٤ — إعلان التهم لحضور جلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم النيابى لا يصح أن يكون فى مواجهة النيابة العمومية . ولكن هذا لا يترتب عليه بطلان الإعلان ذاته وإنما يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر بناءً عليه <sup>(١)</sup> .

(١) القاعدة العامة فى المرافعات أن الإنسان يعلن بالأوراق لشخصه أو فى محله . أما إذا لم يكن له محل معلوم فى الملكة فالتقانون يفترض استثناءً حصول إعلانه بمجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة العمومية ( المادة ٨ مرافعات ) . ولكن لى أى حد يؤخذ بهذا الافتراض فى الإجراءات الجنائية ؟ هذا الافتراض ، مثله مثل كل قواعد المرافعات ، يؤخذ به ما دام لا يتعارض مع مبدأ أساسى فى القانون الجنائى ، فيؤخذ به كلما كان ذلك لا يجرم التهم فرصة إبداء دفاعه فى موضوع الدعوى أو بعبارة أخرى كلما كان الأخذ به لا يترتب عليه صدور حكم يمس حقوق متهم لم يسمع دفاعه . ومن السلم به أن الإعلان للنيابة يصلح أساساً لحكم غيابى قابل للمعارضة سواء فى المرحلة الابتدائية أو الاستثنائية لأن مثل هذا الحكم لا يؤثر صفوره على حقوق التهم ولا يد على السبل لإبداء دفاعه ولا يكتسب قوة إلا إذا علم به التهم علماً حقيقياً ولم يعارض فيه . أما الحكم فى المعارضة فلا يترتب عليه قابل للمعارضة وقد يكون أحياناً نهائياً لا سبيل للطعن فيه إلا بطريق النقض ( عند توافر أسبابه ) لا يصح — فيما يبدو — صفوره بناءً على إعلان التهم للنيابة لأن جسامته تأثيره على حقوق التهم تتجاوز طاقة هذا الإجراء الاستثنائى : قد يقال إن التهم علم بالدعوى وبالتهمة حين علم بالحكم النيابى وعارض فيه =

٥ — الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب التهم لجريمة الجنحة ، وإعلان التهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور إعلاناً مستوفياً الأوضاع الشكلية للقررة للاعلانات ، وكذلك إعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ولو حصل بميعاد يوم واحد — كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

٦ — لا تسرى على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أحكام المادة ٣١٢ الخاصة بالإعفاء من العقوبة .

## (٢٨)

### القضية رقم ١٤٨٣ سنة ١٥ القضائية

تقطير . كلونيا . مصانع الكلونيا من المحال الخطرة والمقلقة للراحة . وجوب الحصول على رخصة . حيازة أدوات التقطير بدون رخصة . معاقب عليه .

( القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٦ والرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ ) .

إن القرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ قد أدرج مصانع الكلونيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة مما يقتضاه الحصول في شأنها على ترخيص سابق وفقاً للقانون . وبمجرد حيازة أدوات التقطير — ومنها الأنابيب — بدون رخصة معاقب عليه أيضاً .

== وإن عليه أن يتبع معارضته ما دام قد غير محله أو لم يبدله علاناً فيه ، وقد يضاف إليه ، إذا كانت المعارضة في حكم استثنائي ، أن المعارض قد أبدى دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى . ولكن ذلك كله لا يبدو أن يكون محاولة لتقرير نوع جزاء على التهم التي ليس له محل معلوم مما لا سبيل إليه .

ولقد عنيت محكمة النقض بالنتيجة إلى أن إعلان المعارض للنيابة لإجراء صحيح في حد ذاته ولكنه لا يصلح أساساً لإصدار حكم صحيح في المعارضة وأن الحكم الذي يصدر فيها بناءً عليه يكون باطلاً . وبهذه أن هذا الإعلان لا يخضع بقوة القانون وإنما يتعين التمسك به من طريق الطعن في الحكم بالاستئناف أو التماس على حسب الأحوال .

## (٢٩)

## القضية رقم ١٤٨٦ سنة ١٥ القضائية

١ — استئناف . إجراءات . مدعيان بالحقوق المدنية . القضاء برفض دعواهما وبراءة التهم . استئناف النيابة وحدها . سماح المحكمة الاستئنافية لها بالمرافعة أمامها . عدم اعتراض التهم . وعدم الحكم لها بتعويض . لا يجب الحكم ،

ب — قانس . أمره بالقبض على متهم قبل الفصل في الدعوى . لا يدل على أنه كون رأياً ضده بل هو إجراء تحفظي . لا يتجتم على الأمر به أن يتنحى عن الفصل في الدعوى .

ج — نصب . يكفي للعقاب عليه أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

١ — لا يجب إجراءات المحاكمة أن يحضر المدعى بالحقوق المدنية القضية برفض دعواه ابتدائياً أمام المحكمة الاستئنافية ويتراض في الدعوى من غير أن يكون قد استأنف الحكم الابتدائي ، ما دامت المحكمة لم تقض له بتعويضات مدنية ، وما دام التهم لم يعترض على حضوره .

٢ — القبض على التهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى للقائمة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت في الدعوى رأياً نهائياً ضده ، إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يميزها القانون ، لا يتجتم قانوناً على الأمر به أن يتنحى من تلقاء نفسه عن الفصل في الدعوى .

٣ — يكفي لتحقيق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

## (٣٠)

## القضية رقم ١٤٨٧ سنة ١٥ القضائية

١ — تزوير في ورقة عرقية . البطاقة التي تصدرها شركة الترام . ائناق بين حاملها والشرطة . تغيير الحقيقة فيها . معاقب عليه . ( للمادة ٢١٥ ع )

ب — تزوير في ورقة عرقية . لا يشترط حصول ضرر بالفعل . يكفي احتمال وقوعه .

ج — جرائم التزوير المعاقب عليها بقوانين مخففة . جاءت على سبيل الاستثناء . لا يصح التوسع فيها . ( للواد ٢١٧ ع وما يليها )

١ — البطاقة التي تصدرها شركة الترام بتحويل حاملها الركوب خمس

عشرة مرة في قطاراتها تثبت اتفاقاً بالكتابة بين حاملها وبين الشركة بنحوه ركوب القطارات التي تسيرها الشركة . فهي إذن من المحررات العرفية التي يعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويراً معاقباً عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات متى توافرت سائر أركانه .

٢ — القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفصل بل يكفي باحتمال وقوعه .

٣ — إن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تناولها نصوصها .

### (٣١)

#### القضية رقم ٥٨ سنة ١٦ القضائية

دفاع . متهم بجمحة . عليه أن يحضر الجلسة مستعداً للرافعة عن نفسه أو بواسطة محام . عدم حضور المدافع وعدم تهديده عنراً . لا تلزم المحكمة بتأجيل الدعوى .

إن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين أمام محاكم الجناح والخالفات ليس بواجب قانوناً ، بل على التهم أن يحضر الجلسة المحددة لنظر دعواه مستعداً للرافعة فيها سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره من المحامين للدفاع عنه . فإذا هو حضر الجلسة ولم يحضر معه من يدافع عنه فإن المحكمة لا تكون ملزمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه ما دام المحامي لم يقدم عذره عن عدم الحضور مؤيداً بما يبرره .

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥

بإدارة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات  
جندي عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك  
المستشارين .

( ٣٢ )

### القضية رقم ١٤٣٥ سنة ١٥ القضائية

استجواب المتهم . مايمته . محظور إلا بناءً على طلبه . الاستيضاح . مايمته . من حق  
المحكمة إذا أراد التهم . ( المادة ١٣٧ تحقيق جنابات )

إن المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنابات ، على ما يبين من عبارتها ، قد  
تحدثت عن أمرين : استجواب المتهم واستيضاحه . فالاستجواب هو مناقشة التهم  
على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً ونفيًا في أثناء نظرها ، سواء  
أكان ذلك من المحكمة أو من المحامي عنه أو من المدعى بالحقوق المدنية أو من  
المسؤول عن هذه الحقوق . وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز إلا بناءً على  
طلب من التهم نفسه بتقديم به ويديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه  
مصلحته . أما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء  
سماع أدلة الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيقاً للعدالة سماع كلمته في شأنه قبل  
الأخذ به عليه أو له . وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب إلى التهم أن يبدى  
لها ملاحظاته في صده إذا ما أراد .

( ٣٣ )

### القضية رقم ١٤٨٩ سنة ١٥ القضائية

١ — استئناف : حكم ابتدائي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . استئنافه من المدعى المدني  
دون النيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بالتعويض . جائز . متى يصح الحكم بحجية الحكم  
الجائز ؟

ب — تعويض . يمكن للقضاء به بيان الواقعة المكونة للفعل الضار . مثال في دعوى سب .  
عدم بيان أركان الجريمة . لا يجب الحكم بالقصور على الدعوى المدنية .

١ — الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض دعوى التعويض لعدم كفاية الأدلة لا يصح بالبداية أن يكون ملزماً للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها على أساس أنه صار نهائياً فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنافه من النيابة . إذ يجب للتمسك بحجية الحكم الجنائي النهائي أن يكون ذلك في دعوى أخرى غير التي صدر فيها حتى لا يتعطل الحق للقرض بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعها ، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين في صدقه . فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم في استعمال حقه .

٢ — متى كان الحكم الاستئنافي قد تضمن الرد على أسباب البراءة التي أوردتها محكمة الدرجة الأولى وفندها بالأدلة التي ذكرها ، ثم بين واقعة السبب بما يدل على أن الطاعنة قد وقع منها الفعل الضار المستوجب للتعويض الذي قضى به عليها ، فإنه يكون سليماً ولو كان لم يتحدث عن تاريخ الجريمة أو توفر ركن العلانية فيها ، لأنه إنما اقتصر على الدعوى المدنية ولم يقض بقبولة حتى تكون المحكمة مطالبة ببيان جميع العناصر القانونية للجريمة .

### (٣٤)

القضية رقم ١٤٩٢ سنة ١٥ القضائية

حكم . تبينه . عاعة مستندة . شرط مساهمة المتهم عنها . أن يكون قد أحدث عن عمد الضرب الذي تبنت عنه . عدم تحدث الحكم عن حقيقة قصد الطاعن حين دفع الجني عليه فوق فشتات العاعة . قصور .

يجب بمقتضى القانون لمساءلة المتهم عن العاعة أن يكون قد أحدث ضرباً بالجنى عليه تبنت عنه العاعة ، وأن يكون الضرب قد حصل عن عمد منه ، أى أن يكون قد قصد بالفعل الذي وقع منه على الجنى عليه إيذائه في جسمه . فإذا كان الحكم قد سأل الطاعن عن العاعة ولم يثبت عليه إلا أنه دفع الجنى عليه

فوق قنشات الماعه، لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التي وقع فيها الدفع، وذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع الجني عليه فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متعيناً بقضه إذ الدفع وحده لا يفيد بذاته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع في جسده، ومن الجائز عقلاً أن الإيذاء الذي أصاب الجني عليه على إثر دفعه لم يكن ملحوظاً عند التهم.

## (٣٥)

## القضية رقم ١٤٩٨ سنة ١٥ القضاية

١ — دعوى مدنية . شرط قبولها أمام المحاكم الجنائية . كون الضرر ناشئاً مباشرة من الجريمة .

ب — تمريض . المطالبة به . تأسيسها على مسؤولية الشخص عن فعله أو على مسؤوليته عن فعل غيره . تختلف . لا يجوز الحكم به إلا على الأساس الذي رفضت به الدعوى . (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

١ — يشترط لقبول الدعوى للندية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ناشئاً مباشرة من الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . أما إذا كان ناشئاً من فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية <sup>(١)</sup> .

(١) واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم أن أشخاصاً أعطاهم المجلس المحلي التزام النقل بالمدينة قبلوا في مركب لهم عدداً من الناس والمالشة أكثر مما تهرلها حمله، وذلك رغم عدم اتساعها وتأكل أدواتها ونفقا مما أدى إلى اشتعال أحد ألواح قاعدتها ودخول المياه منه فغرق وغرق من ركابه جملة أشخاص . وقد رفضت النيابة الدعوى العمومية على أصحاب المركب لأنهم تسيبوا بإهمالهم المذموم وصفه في قتل من غرق من ركاب المركب، وادعى ودة الفرق وذوهم مديناً قبل التهمين وقبل المجلس المحلي ووزارة المواصلات لإهمالها في مراقبة المراكب المستعملة في النقل والتهمين وتركهم يستعملون مراكب بالية يشحنونها بأكثر من حمولتها من الركاب والبضائع والحيوانات مما نتج عنه هذا الحادث . وقد دفع المجلس المحلي ووزارة المواصلات بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض الموجهة إليهما قضت محكمة الموضوع برفض الدفع وقبول هذه الدعوى ورفضها موضوعاً — فطن أحد الدعين بالحق المدني في هذا الحكم شككاً من خطئه في تقى مسؤولية المجلس المحلي ووزارة المواصلات عن =



٢ — للطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسؤولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسؤولاً عن فعل غيره . ومقتضى هذا أنه إذا رُفِضَت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر ، وخصوصاً إذا كان الخصم يعارض في ذلك .

### (٣٦)

#### القضية رقم ٦٢ سنة ١٩٦٠ القضائية

حكم . تسييه . تزوير . تحرير خير أثبت أن المفاهمة أسفرت عن اختلاف الإضاءتين . تمسك التهم بأن الخلاف يرجع إلى طول المدة بين التوقيين . تكليف المدعية بتقديم أوراق أخرى . القضاء بالإدانة استناداً إلى أن التزوير واضح للعين المجردة . لا يعتبر رداً على هذا الدفاع .

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن التهم رد على ما جاء في تقرير الخبير من اختلاف التوقيع المنسوب إلى مورث المدعية بالحقوق المدنية على العقد المطعون فيه عن توقيع صحيح له على صورة حكم ، مرجعاً هذا الاختلاف إلى طول المدة بين تاريخي الحكم والعقد ، وبناءً على ذلك أصدرت المحكمة قراراً

== التعويض رغم توفرها قانوناً في ظنره ، والمحكمة العليا بعد أن ذكرت المبدأ المين في التمرقست — إعادة للأمر إلى نصابها — بقول الطعن وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المرفوعة من الطاعن على المجلس المحلي ووزارة المواصلات .

وقد جرى قضاء محكمة النقض على اشتراط أن يكون الضرر المطلوب عنه التعويض أمام المحكمة الجنائية ناشئاً مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وهذا الشرط يتألف من عنصرين : الأول — أن تكون الدعوى المدنية مرفوعة على ذات التهم المقدم للمحكمة الجنائية وهو الفرد الذي نهبت إليه المحكمة العليا في الحكم موضوع التليق . والثاني — أن تكون الدعوى المدنية مرفوعة عن ذات الفعل الموجه إلى ذات التهم باعتباره جريمة ماقباً عليها .

قالت فيه إنها ترى ضرورة إجراء المضاهاة على أوراق أخرى كلفت المدعية تقديمها ، ثم بعد ذلك أصدرت حكمها بإدانة التهم قائلة إنها لا ترى محلاً للإجراء أى تحقيق جديد لأن الاختلاف بين الإضاءتين واضح للعين المجردة ، فهذا لا يعتبر رداً على دفاع التهم الموجه إلى الأساس الذى أجريت عليه المضاهاة الأولى والذى سايرته المحكمة فيه ، ومن ثم يكون الحكم قاصر البيان قصوراً يعبه .

## (٣٧)

## القضية رقم ٦٦ سنة ١٦ القضائية

ضرب أنفى إلى عاهة . إثبات الحكم أن التهم تعدد إبناء المجنى عليه حين ضربه بقطعة من الحديد على رأسه . هذا يكتفى لبيان ركن العمد .  
متى أثبت الحكم على التهم أنه تعدد إيذاء المجنى عليه حين التقط قطعة من الحديد وهوى بها على رأسه فأحدث بها جرحاً نشأت عنه عاهة مستديمة فإنه يكون قد بين ركن العمد فى الجريمة التى أدانته من أجلها بياناً كافياً .

## (٣٨)

## القضية رقم ٦٧ سنة ١٦ القضائية

ضرب . وفاة . متهمان أحدث كل منهما ضربة بالمجنى عليه . حدوث الوفاة عن الضربتين . كل منهما مسؤول عن موته .

ما دام الطاعن يسلم فى طعنه بأن الضربة التى وقعت منه والضربة التى أوقصها زميله بالمجنى عليه كائناً ، مجتمعتين ، السبب فى الوفاة ، فإنه يكون قد ساهم فى إحداثها بما يبرر مساهمته عن جنابة الضرب للقضى إلى الموت .

## (٣٩)

## القضية رقم ٧٤ سنة ١٦ القضائية

سرقه . رد النسيء المسروق أو دفع ثمنه بعد تحقق أركان الجريمة . لا يمنع من التغاب .

إن دفع قيمة التيار الكهربائي المسروق إلى شركة النور بعد تمام الجريمة وتحقق أركانها لا يمحو الجريمة ولا يمنع من العقاب عليها .

### جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحضر حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

#### ( ٤٠ )

#### القضية رقم ١٤٨٤ سنة ١٥ القضائية

لإجراءات . الادعاء بأن الخبير لم يحلف اليمين قبل أداء مأموريته . لا يقبل من الطاعن ما دام لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت ذلك .

الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل تعتبر قد روعيت ولو لم يثبت ذلك في أوراق الدعوى . فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت أن الخبير التتدب في الدعوى لم يحلف اليمين القانونية قبل إبداء رأيه ، بل كان لم يتر شيئا من هذا أمام محكمة الموضوع ، لا قبل أن يؤدي الخبير مأموريته ولا بعد ذلك ، فإن مجادلته في هذا الصدد أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

#### ( ٤١ )

#### القضية رقم ١٤٨٥ سنة ١٥ القضائية

قذف :

١ — خطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل وطريقة تهديعه . لا تتأثر به إدانة التهم ما دام لم يتمسك بإثبات صحة جميع الوقائع .

ب — حسن النية وإثبات صحة كل الوقائع . شرطان يجب توافرها للقضاء ببراءة القاذف . خطأ المحكمة في إثبات سوء النية . لا يؤثر في الإدانة .

١ — متى كان التهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإثبات صحة جميع الوقائع التي قذف بها الجنى عليه ، فإن تمسكه بخطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل على صحة ما قذف به وطريقة تهديعه لا يكون له من ورائه أية جدوى .

٢ — إن القانون يشترط لدمم العقاب على التذف للوجه إلى الموظف أو من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن النية وإثبات صحة وقائع التذف كلها . فإذا كان التهم لم يستطع إثبات صحة جميع الوقائع التي أسندها إلى المجنى عليه ، فإن خطأ الحكم في صدد سوء النية لا يكون له من أثر في الإدانة .

### ( ٤٢ )

#### القضية رقم ٢٩ سنة ١٦ القضائية

تفتيش . متهم . القبض عليه قبضاً صحيحاً في جنحة عسكرية . تفتيشه قبل إيداعه سجن القسم . صحيح . هو من وسائل التحوط من شر المقبوض عليه . كل ما يحول القبض يحول التفتيش .

ما دام القبض على المتهم قد حصل صحيحاً في جنحة عسكرية فتفتيشه قبل إيداعه سجن القسم ممن خول حق القبض يكون صحيحاً أيضاً ، بغض النظر عما إذا كان هذا السجن خاضعاً لأحكام لأئحة السجون أو غير خاضع . لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازماً على اعتبار أنه من وسائل التوقي والحوط من شر المقبوض عليه إذا ما سولت له نفسه ، ابتغاء استرجاع حريته ، الاعتداء بما قد يكون معه من سلاح . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى القول بأن كل ما يحول القبض يحول التفتيش حتماً مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

### ( ٤٣ )

#### القضية رقم ٨٤ سنة ١٦ القضائية

تفتيش وإبرام . حكم استئناف غيابي . ملن النيابة عليه بطريق التفتيش قبل أن ينطلق على التهم باب المعارضة فيه . عدم جواز الطعن .

لا يجوز بمقتضى القانون لأى خصم من الخصوم في الدعوى الجنائية بما فيهم النيابة العمومية أن يطن بطريق التفتيش الحكم التيابي ما دام باب المعارضة فيه مفتوحاً للمحكوم عليه في غيبته ، إذ هذا الطريق السادى قد يؤدى إلى رفع وجه الظلم من انطفاً للدعى به .

## (٤٤)

القضية رقم ٩١ سنة ١٦ القضائية

عود . الجريمة السابقة . يجب أن يكون قد صدر الحكم فيها نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها . وقوع الجريمة قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة . لا يصح اعتبار المتهم عائداً . الحكم باعتباره عائداً . واجب قضاؤه . لا يمنع من قضاؤه كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد . هو حكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم .

يجب في المود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها . فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائداً وتقتضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بقوية الجنائية .

ولا يمنع من تقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة الجنائية فيها من اختصاص محكمة الجناح وحدها<sup>(١)</sup> .

## المحكمة .

وحيث إن مبنى الطعن للقدم من النيابة العمومية هو أن الحكم للطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية قد أخطأ لأنه يجب في المود بمقتضى القانون أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه : « في ليلة ٢٠/٤/١٩٤٥ بشبهة سرقة جانباً من التوم من زراعة قائمة بأرض السيد مصطفى مرور ليلاً » . ومحكمة أول درجة داتته بهذه الجريمة ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم

(١) يراجع مع هذا الحكم الصادر في ٢٦ من نوفمبر ١٩٤٥ المنشورة فأعدته تحت رقم ١٨ من هذا الجزء من المجموعة .

الاختصاص وقالت : « إنه تبين من صحيفة سوابق التهم أنه سبق الحكم عليه بسبع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وتبديد إحداها بالجلس سنة في ١٩٤٥/٥/١٩ فهو عائد طبقاً لنص اللادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات ويتمين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالة القضية على قلم النائب العموى لإجراء شؤونه فيها مع استمرار حبس التهم طبقاً لنص المادة ١٧٤ جنائيات » .

وحيث إنه متى كان الثابت في الحكم المطعون فيه ذاته أن السرقة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت في ليلة ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٥ أى قبل صدور الحكم بالجلس سنة في ١٩ مايو سنة ١٩٤٥ ، فما كان يصح للمحكمة أن تعتبر الطاعن غائداً بناءً على هذا الحكم ، فإنه يجب في العود بمقتضى القانون أن يكون للتهم قد سبقت إدانته بحكم نهائى قبل أن تقع منه الجريمة التى هى محل المحاكمة . ومتى كان ذلك كذلك ، فإن الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بقوبة الجنائية بسبب العود يكون خاطئاً .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . ولا يمنع من ذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد ما دام ذلك الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم ، لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجنح وحدها ، ومحكمة الجنائيات لا اختصاص لها أصلاً بنظرها على مقتضى القانون .

## ( ٤٥ )

### القضية رقم ٩٥ سنة ١٦ التقضائية

١ - تضامن - دعوى مدنية - متهمان بالقتل والاشتراف فيه . مطالبتهما مآ بالصويى . معناه أنها اشتركا في إحداث ضرر واحد كل منهما مسؤول عن توصفه كله . مساءة القاعل وحده عن كل اللبغ بعد براءة الشريك . لا خطأ فيها . هى داخلية في نطاق الطلب الأصلى ولو لم يصرح فيه بالتضامن .

ب — إثبات . دليل . هديره . موكول إلى محكة للوضع وحدها . شاهد . تجزئة أقواله . من حقها . يصح في العقل أن يكون كاذباً في ناحية وصادقاً في الأخرى .

١ — إن توجيه زوجة القتل دعواها المدنية على المتهم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعواها هو أنها اشتركتا في إحداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه ، وليس معناه أنها تنسب إلى كل منهما أن الضرر الذي أحدثته بفعله يفاير الضرر الذي أحدثته زميله ، فكل منهما إذن يكون ملزماً بتعويض الضرر على أساس أنه مسؤول عنه كله . فإذا ما برىء أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلاً في إحداث الضرر فإن مساءلة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلة في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يكن مصرحاً فيه بالتضامن بين اللدعى عليهما .

٢ — من سلطة المحكة أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فتأخذ بما تراه صحيحاً منها وتطرح ما لا تظمن إليه . وهي إذ تفعل ذلك لا يصح النى عليها بأنها وقعت في مخالفة أو تناقض ، ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها ، وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وكاذباً في ناحية أخرى .

## (٤٦)

### القضية رقم ٩٨ سنة ١٦ القضائية

إثبات . شهود . هدير أقوالهم . من حق محكة للوضع . محل هنا أن تكون سمعتهم وناقشتهم . ليس من حقها ، دون سماعهم ، أن تحكم عليهم بأنهم كاذبون .

لا جدال في أن لمحكة الموضوع السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تظمن إليه منها وإطراح ما عداه . إلا أن محل هذا أن تكون قد سمعتهم وناقشتهم في أقوالهم حتى يتسنى لها وزنها ومعرفة غتها من سميتها . أما أن تحكم عليهم ، قبل أن تسمعهم ، بأنهم كاذبون وأنها لن تصدقهم مهما تكن شهادتهم ، فهذا ليس من حقها .

## (٤٧)

## القضية رقم ١٠٤ سنة ١٦ القضائية

تزوير في أوراق رسمية . التذكرة التي تسلمها إدارة الجيش لساكر بالرفت من الخدمة .  
التصير فيما يدون بالخانة للمدة لإثبات درجة أخلاق صاحبها . تزوير في ورقة رسمية .  
(المادة ٢١١ ع).

إن ما يدون بالتذكرة التي تسلمها إدارة الجيش لساكر بالرفت من الخدمة .  
خاصاً بدرجة أخلاق صاحب التذكرة مدة وجوده بالخدمة هو من البيانات التي  
أعدت هذه التذكرة لإثباتها ، فعمد تصير الحقيقة فيه بعد جناية تزوير في ورقة  
رسمية .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن للرفع من النيابة العمومية أن الواقعة كما هي ثابتة  
بالحكم المطعون فيه تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لكل من جنايتي التزوير  
في ورقة رسمية واستعمال الورقة الرسمية المزورة للمقاب عليها بالمواد ٢١١ و ٢١٢  
و ٢١٤ من قانون العقوبات ، خلافاً لما ذهب إليه المحكمة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « أولاً — ارتكب  
تزويراً في محرر رسمي هو الشهادة العسكرية رقم ١٨٨ المسجلة له بسبب نقله للإجازة  
الحرة بأن محا العلامة الدالة على رداة أخلاقه أمام خاتمة درجة الأخلاق وأثبت بذلك  
كلمتي (جيلة جداً) وكان ذلك بقصد التزوير . وثانياً — استعمل هذه الشهادة  
المزورة بعد تزويرها بأن قدمها إلى سعادة مدير عام البوليس مرفقة بطلب استخدام  
رفعه ملتصقاً بتصيته عسكري بوليس » . ومحكمة أول درجة داته في هاتين الواقعتين  
بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، والمحكمة الاستئنافية برأته  
وقالت في ذلك « إنه عن الموضوع فإن وقائمه — كما هي ثابتة من التحقيقات  
والأوراق للرقة بها — تتلخص في أنه بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ قدم المتهم  
— وهو ضرر ديف أي أنه سبق أن خدم خدمة حقيقية بالجيش العامل واستغنى عنه



بعد أن أدى مدة خدمته الإلزامية — قدم للتمهم المذكور طلباً لمدير عام البوليس التمس فيه إلحاقه بجنحة البوليس وأنه رب عائلة . . . وأن أخلاقه جيدة جداً ، كما قدم تأييداً لطلبه هذا شهادته العسكرية ( أى تذكرة رقتية رقم ١٨٨ قسم القاهرة ) جاء فيها بالخانة المعدة لدرجة الأخلاق هذه العبارة ( جيدة جداً ) محررة بالمداد الأحمر ، وقد لاحظت إدارة البوليس وجود كشط ظاهر تحت العبارة المذكورة وأن مدادها يخالف المداد المحررة به تلك الشهادة ، فطلبت من إدارة السجلات العسكرية بوزارة الدفاع الوطنى الإفادة عن حقيقة درجة الأخلاق التى أعطيت له فأبلغت بأن درجة الأخلاق رديئة ، فأبلغ الأمر للنيابة المختصة ، التى تولت تحقيقه ، فاعترف للتمهم كما اعترف بنقد ذلك فى كل أدوار محاكمته بأنه هو الذى أحدث ذلك التزوير فى شهادته العسكرية حيث كان مدوناً بالخانة المذكورة المحضصة لدرجة الأخلاق ثلاثة خطوط حمراء ، وهو يعلم أن هذه الخطوط تشير إلى رداءة الأخلاق ولما كان يعلم أيضاً أن تقديم الشهادة بمحتاها لإثبات مدة خدمته العسكرية الماضية تنوق قبول طلبه فى خدمة البوليس ، أجرى محو تلك الخطوط الحمراء الثلاثة وأضاف ، وبخط يده ، عبارة ( جيدة جداً ) . . . وحيث إن الثابت من كتاب إدارة الجيش المصرى المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ للرقن أن ما يدرج بالشهادات العسكرية بشأن درجة الأخلاق هو فقط : قدوة حسنة — جيدة جداً — جيدة نوعاً — جيدة أخيراً . . . وفيما عدا ذلك ثلاثة خطوط حمراء تشير إلى رداءة الأخلاق وذلك طبقاً للقانون العسكرى . وحيث إنه أراء ذلك التفسير الواقع بطريق الشطب والإضافة بخط نفس المتهم فى الخانة المعدة لبيان درجة الأخلاق ، رفضت النيابة العنومية دعواها ضد التهم باعتبارها مرتكباً للجريمة تزوير فى محرم زسمى واستغلال ذلك الحرامع العلم بتزويره ، وقدمت القضية لحضرة قاضى الإحالة طالبة إحالتها على محكمة جنائيات مصر لمعاقبة التهم طبقاً لنص المواد المبينة بتقرير الاتهام ، فقرر حضرته بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٥ إحالة القضية على المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وقدمت القضية لمحكمة الدرجة الأولى التى قضت بتباريح

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بإدانة المتهم وحبه ثلاثة شهور مع الشغل ومبلغ ٥٠٠ قرش كفالة لإيقاف التنفيذ ، فاستأنف المتهم هذا الحكم . وحيث إنه من المقرر قانوناً أنه لا يكفي لتسكين جريمة التزوير وقوع تغيير للحقيقة في محرر ياحدى الطرق التى نص القانون عليها ، بل يجب أن يترتب على هذا التغيير ضرر سواء كان ذلك الضرر مادياً أو أدبياً ، حالاً أو محتمل الوقوع وقت ارتكاب الجريمة ، فردياً أو اجتماعياً ، كما استقر رأى القضاء على عقاب التزوير الذى يقع من الموظفين العموميين فى المحررات الرسمية بنير حاجة إلى إثبات وقوع ضرر مادى ، إذ أن مجرد تغيير الحقيقة فى هذه المحررات ( الرسمية ) يترتب عليه حتماً حلول الضرر أو احتمال حوله ، ذلك بأن العبث فيها من شأنه هدم الثقة بها وضبايع قيمتها ، إلا أنه يشترط فى ذلك كله أن يكون التزوير واقعاً فعلاً فى أمور جوهرية ذات أهمية ( *Clauses ou mentions essentielles* ) أعدت هذه المحررات لإثباتها ، فليس كل كذب صالحاً لأن يكون تزويراً معاقباً عليه ، فكل تزوير يقع فى غير هذه البيانات الجوهرية ولو من الموظف العمومى لا عقاب عليه لانعدام أى ضرر محتمل . وحيث إن هذا القيد الأخير قد نصت عليه صراحة المادة ٢١٣ عقوبات التى قضت بعقاب كل موظف فى مصلحة عمومية غير بقصد التزوير موضوع السندات فى حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها . . . الخ . وحيث إن الذى يخلص من ذلك ألا تزوير معاقباً عليه إذا كان التغيير على الحوأو الشطب واقعاً فى غير ما أعدد له المحرر وبقى هذا المحرر سليماً محتفظاً بكيانه القانونى ، مع كافة بياناته الجوهرية التى حتمها ونص عليها القانون ، وفى هذه الحالة لا ضرر ولا احتمال ضرر ولا مساس بأى صالح عام أو خاص . وحيث إنه بالاطلاع على الشهادة العسكرية الخاصة بالمتهم يتبين أنها تذكرة رضية أو شهادة صادرة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ من قومندان لواء قسم القاهرة أثبتت فيها رقم للمتهم باعتباره مجنداً ورتبته واسمه والسلاح الذى كان يعمل فيه ودرجة أخلاقه — ( وقد كان مدرجاً فى خاتمتها ثلاثة خطوط حمراء

محامها المتهم وأثبت بلها عبارة جيدة جداً) — وبلدته وأوصافه ، وبعد هذه البيانات أثبت فيها الآتى : تشهد وزارة الدفاع الوطنى بأن رافعه خدم خدمة حقيقية بالجيش العامل لمدة ٤ سنوات و٣٤٢ يوماً ونقل للإجازة الحرة فى ١/٢/١٩٤٤ . الخ . وحيث إن الذى يستفاد من ذلك أن هذه التذكرة إنما حررت وسلمت للمتهم ليس لإثبات أوصافه أو أخلاقه أو صلاحيته لأية خدمة عامة أو خاصة ، بل حررت وأعدت وسلمت فعلاً وقانوناً لإثبات أن صاحبها قد خدم فى الجيش العامل خدمة حقيقية المدة الميئة فيها ، وأن مدة خدمته العسكرية قد انتهت وأصبح حكمه كالأهالى ( كذا ) . وحيث إن ما أجراه المتهم من محو وإثبات فى تلك الخيانة المخصصة لدرجة الأخلاق بشهادته العسكرية ، لا يكون فى هذا المحرر جريمة تزوير معاقب عليه قانوناً إذ هذا الفعل الصادر منه لا يغير من صفة تلك الشهادة كتذكرة ريفية ولا يؤثر على كيانها القانونى ، إذ أنها لم تنشأ ولم تعد لذلك ، فإذا لم يكن اليوم أهلاً للقيام بأى خدمة ما ، قد يستطيع فيما بعد لو شاء اكتساب ما كان ينقصه من صفات . وحيث إنه تبين من هذا أن الشهادة العسكرية المذكورة لم يكن الفرض من إعدادها إثبات أن المتهم جيد الأخلاق أو غير جيدها . وحيث إنه لجميع ما تقدم يكون ما أسند للمتهم غير معاقب عليه طبقاً لقانون العقوبات . ومن ثم يمتنع الحكم بإلقاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه وفقاً لنص المادة ١٧٢ جنائيات . » .

وحيث إنه ما دامت التذكرة التى تسلمها إدارة الجيش للمساكر بالرفت من الخليفة بها — كما يقول الحكم وكما هو الواقع — عنوان خاص بخيانة معدة لإثبات درجة أخلاق صاحبها فى مدة وجوده بالخليفة ، بناءً على لوائح وتعليمات صادرة من جهة الحكومة ، فإن ما يدون محل هذه الخيانة وموضوعها يكون بمقتضى القانون من البيانات التى أعدت التذكرة — بوصف كونها من الأوراق الرسمية — لإثباتها ، وإذن فعمد تغيير الحقيقة فيه بعد جنابة تزوير فى ورقة رسمية . ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمتهم بالبراءة على أساس

ما قاله من أن هذا البيان لم يكن من البيانات الهامة الجوهرية في التذكرة  
يكون قد أخطأ.

وحيث إنه لما كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة على النحو المتقدم ذكره  
تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجناية التزوير في ورقة رسمية وجناية استعمال الورقة  
الرسمية المزورة مع العلم بتزويرها ، خلافاً لما ذهب إليه الحكم الاستثنائي المطعون  
فيه ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم ، ثم القضاء بتأييد الحكم الابتدائي .

### جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

تحت رئاسة سمادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك  
بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وعمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(٤٨)

### القضية رقم ١١٠ لسنة ١٦ القضائية :

تنظيم . مان . بناء منزل بغير الحصول على رخصة من التنظيم . الطاب على ذلك بمقتضى  
المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . عدم إصدار اللوائح والقرارات التى نص عليها  
فيه . لا يعطل أحكامه .

إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ قد أصدر ونشر طبقاً للأوضاع التى رسمها  
الدستور . فهو نافذ للفعول وأحكامه واجبة التطبيق . ولا يمكن أن يعطل هذه  
الأحكام عدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التى نص فيها على إصدارها  
ما دام تنفيذها ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات . فإذا كانت واقعة الدعوى هى  
أن المتهم أجرى بناء منزله بغير الحصول على رخصة من التنظيم كما تقتضى به المادة  
الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ، فلا تصح تبرئته على أساس أن اللوائح  
والقرارات المشار إليها فى هذا القانون لما تصدر ما دام القانون ذاته قد بين شروطاً  
أساسية واجبة مراعاتها فى الأبنية التى تنطبق عليها أحكامه ، مما يستوجب سبق  
الحصول على الرخصة بعبء أن تثبت السلطة القائمة على أعمال التنظيم من الرسم  
الذى يقدم إليها عن البناء الزعم بإنشاؤه مطابقة لتلك الشروط .

## (٤٩)

## القضية رقم ١١٢ سنة ١٦ القضائية

وصف التهمة . متهم بالاشتراك في جناية اختلاس موظف مالاً مسلماً . إليه بسبب وظيفته بإعائه بإخفاء البضائع المختلة . تبرئة الموظف . إدانة المتهم . في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة دون لفت الدفاع . لا يصح .

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي أنه اشترك في جناية اختلاس موظف بضاعة مسجلة إليه بسبب وظيفته بأن أعانه بإخفاء البضائع المختلة فلا يجوز للمحكمة إذا رأت تبرئة الموظف لعدم ثبوت تهمة الاختلاس الموجهة إليه أن تدين هذا المتهم على أساس أنه ارتكب جريمة إخفاء أشياء مسروقة دون أن تلت نظر الدفاع ، لأن هذا في الواقع ليس مجرد تعديل في وصف الأفعال محل المحاكمة مما يصح إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى ، وإنما هو تغيير في التهمة ذاتها يوجب القانون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه .

## (٥٠)

## القضية رقم ١١٥ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . ضرب أفضى إلى الموت . عدم تمسك المتهم بأن الإصابة التي أحدثها بالخنجر عليه لا شأن لها في إحداث الوفاة . لا تكون المحكمة ملزمة بالرد على ذلك ما دامت قد أقامت قضاها على مقدمات تؤدي إليه .

ما دام الطاعن لم يتسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الإصابة التي أحدثها بالخنجر عليه لا شأن لها في إحداث الوفاة ، وما دام الحكم حين ساءله عن وفاة الخنجر عليه باعتبارها نشأت عن الإصابة بناءً على التقارير الطبية قد أقام النتيجة على مقدمات من شأنها في ذاتها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن هذا الحكم يكون قد جاء سليماً من هذه الناحية ، ولا يصح أن ينعى عليه أنه لم يرد على ما أثاره للتهمة من ذلك .

## (٥١)

## القضية رقم ١٢١ سنة ١٦ القضائية

حكم . وجوب صدوره من جميع القضاة الذين سمعوا للمرافعة .

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن القاضى الذى كان من الهيئة التى نطقت بالحكم لم يكن من الهيئة التى سمعت للمرافعة فى الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضى الذى سمع للمرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع على مسودته يفيد اشتراكه فى إصداره فإن هذا الحكم يكون باطلاً ، لأن الحكم يجب أن يصدر من جميع القضاة الذين سمعوا للمرافعة فى الدعوى .

## (٥٢)

## القضية رقم ١٢٣ سنة ١٦ القضائية

دفاع . منهم بالقتل . تمسك فى جميع مراحل الدعوى بأن آخر هو القاتل وبأن لديه شهوداً على ذلك وطلبه التحقيق . دفاع مهم . وجوب تحقيقه . الحكم مقسماً بعدم صحة استناداً إلى أدلة الإثبات فى الدعوى غير سديد . يجب سماع الأدلة قبل الحكم عليها .

إذا كان للتهمة دفاع جدى تمسك به فى جميع مراحل الدعوى ، وهو أن آخرين غيره هما اللذان قتلوا الجنى عليه ، وطلب محاميه إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، فإنه يجب على المحكمة أن تنجيه إلى تحقيقه ، ولا يجوز لها أن تردّه بقولها إنها لا ترى محلاً لإجابتها بصد ما ثبت لها من الأدلة التى ذكرتها أنه من مزامم المتهم . إذ لا يجوز الحكم على ما يتمسك به التهمة من وجوه الدفاع بأنها غير صادقة قبل سماعها وتمحيصها ، فإن سماعها قد يكون له فى رأى المحكمة من الأثر ما يثير وجهة نظرها فى تلك الأدلة . وخصوصاً إذا كان المتهم قد دعم دفاعه بذكر شهود سمحهم ولم يكن فى وسعه أن يبين مدى هذا الدفاع مقدماً حتى كانت تجوز مطالبته وحله بإقامة الدليل على صحته بإعلان الشهود الذين سمحهم بالحضور إلى المحكمة . فإن هؤلاء الشهود لا يكونون بطبيعة الحال فى تعرف حقيقة ذلك الدفاع الذى يتناول نطاقه بالبداية عدة عناصر جديدة من شهود ومتهمين وغير ذلك .

## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد ممعلق باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوية بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك وسليمان حافظ بك المستشارين .

( ٥٣ )

### القضية رقم ٥١ سنة ١٦ القضائية

قتل . تعدد التهمين . تعدد الإصابات . متهم . إحداثة مع أكثر إصابات بالجنى عليه .  
حصول الوفاة بسببها . مسؤوليته . عدم إمكان تعيين الضربة التي أحدثها هو . لا يؤثر في  
إدائته .

مضى أورد الحكم نقلاً عن التقرير الطبي أن وفاة الجنى عليه سببها نزيف  
دموي وتهتك بالمخ وصلمة عصبية نتيجة الإصابات المتعددة الجسيمة التي هشت  
المخ ، ثم أثبت أن المتهم هو وآخر قد أحدثا تلك الإصابات بالجنى عليه بنية قتله  
وأتهما معاً كأنهما يهاان بعض غليظة على رأسه ، فهذا المتهم يكون مسؤولاً عن  
وفاة الجنى عليه مهما كانت الضربة التي أحدثها به . وإذن فعدم إمكان تعيين  
هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

( ٥٤ )

### القضية رقم ١٢٩ سنة ١٦ القضائية

دعوى مدنية مرفوعة إلى المحكمة الجنائية . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها .  
وجوب كون الضرر المطلوب تعويضه ناشئاً عن العمل الجنائي على المحاكمة . مثال .

إنه لكي تخول المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم  
مع الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذي تسبب في وقوعه للدعى بالحقوق  
المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئاً عن العمل الجنائي محل المحاكمة <sup>(١)</sup> . فإذا

(١) الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون صفة  
استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به  
ناشئاً عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، ولكن متى يترتب =

كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه سرق أوراقاً مملوكة لبنك معين فقصت

الضرر أنه ناشئ أو غير ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى ؟ يقول الشراح الفرنسيون إن الضرر يعتبر ناشئاً عن الجريمة إذا كان نتيجة مباشرة لتنفيذها أو وقوعها ( فيدال ومانويل نبذة ٦٢٧ و ٦٣٦ و جازو تحقيق الجنائيات ج ١ ص ٢٣٨ و ٢٣٩ ودونديه دى فاير طبعة ثانية ص ٥٧٩ نبذة ١١٣٩ ) . وتشهد الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية في تطبيق هذا الضابط إذ قضت بعدم اختصاص القضاء الجنائي كلما كانت الجريمة ليست هي السبب المباشر للضرر المراد تضييمه بل كانت مجرد ظرف لهذا الضرر فقط فلا تختص محكمة الجناح التي رفع إليها جريمة قتل بإحالة نشأ عن تصادم سيارتين — لا تختص بالجحيم بالتعويض عن الأضرار المادية التي لحقت السيارة اعتباراً بأن هذه الأضرار لم تنشأ عن جرحه القتل بإحالة ( حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ للشار إليه في فيدال المرجع السابق ) . كذلك لا يجوز أن ينحصر الجني عليه أمام المحاكم المدنية شركة التأمين التي أمنت التهم لأن التزاماً ناشئ عن عقد التأمين لا عن الجريمة التي وقعت ( حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ للشار إليه في فيدال المرجع السابق ) ولا يجوز لمصلحة عمومية أو خصوصية أن تدعى مدنياً قبل متهم بجريمة وقت على أحد مستغنياً أو عمالماً استناداً إلى التزاماً يدفع تعويض أو مبالغ لهذا المستخدم أو لحقائه طبقاً للقوانين أو عملاً بالقانون ( حكم محكمة النقض الفرنسية ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣١ سيريه ١٩٣٣ — ١ — ٢٣٣ ) . ولا تختص المحكمة الجنائية بدعوى رد قيمة الشيك الصادر بغير رصيد ( حكم محكمة استئناف باريس ٢٠ يولي سنة ١٩٢٦ سيريه ١٩٢٦ — ٢ — ١٠٢ ) ، ولا بدعوى النفقة فيما يتعلق بجريمة هجر العائلة ( فيدال للمرجع السابق ص ٧٦٤ حاشية ١ ) . ولم يفت الشراح الفرنسيين ما في مذهب محكمتهم العليا من الغلظة في الشدة وإحالة القائمة العملية المرجوة من نظر المدعين مما ( المرجع السابق ) . وقد أدخل قانون ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ تعديلاً جزئياً فيما يتعلق بجريمة إصدار الشيك بغير رصيد ، فإن القضاء الفرنسي كما قلنا كان لا يبيع لحامل الشيك أن يدعى مدنياً إلا بطلب التعويض عن الجريمة دون طلب قيمة الشيك ذاته لأن هذا الطلب ليس مفقوده الجريمة ( حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ) . وقد رخص القانون للشار إليه بنس صريح لحامل الشيك بأن يطالب بقيمته أمام المحكمة الجنائية تخادياً لتطبيقه يقول الشراح إنه من غير طائل ( دون دى فاير ص ٥٧٩ علمش ص ٧ ) .

ويدعو أن القاعدة في القانون الإيطالي هي كما ظهرت في القانون الفرنسي موجبة أن تكون الجريمة سبباً مباشراً لا ظرفاً للضرر المطلوب تضييمه ( راجع مانيني شرح قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي الجديد ج ١ ص ٢٨٤ وحكم محكمة النقض الإيطالية الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٣ للشار إليه في هذا المرجع بنحاشية ٤ ) . أما في القانون البلجيكي ، ونصوصه متفقة مع خصوص القانون الفرنسي والمصري في هذه النقطة ، فإن القفه في إيرادها لقاعدة لا يكاد يختلف عما يقوله الفقهاء الفرنسيون من ضرورة أن يكون الضرر ناتجاً بصورة مباشرة عن ذات



المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأقرت ذلك :

== الجريمة المرفوعة عنها الدعوى ( راجع يراس شرح قانون تحقيق الجنايات البلجيكي ص ٩٠ و ٩١ و ٩٢ ) . ولكن واضح الموسوعة البلجيكية العملية لم يفته أن يثبت أن في اشتراط هذه المباشرة بين الضرر وبين الجريمة ، وفي القول بضرورة أن يقوم بينهما رابطة السببية أو العنسية ، ما قد يجر إلى مشكلة تحديد فكرة السببية نفسها ومعنى يكون الفعل سبباً لنتيجة ومعنى يكون ظرفاً لها فقط ، فضلاً عن أنه قد يؤم بأن التهم غير مطالب إلا بتعويض النتائج المباشرة فقط وهو غير صحيح . والقضاء البلجيكي لا يقبل الدعوى المدنية إذا كانت مؤسسة على جريمة أخرى غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ( حكم محكمة استئناف غنت في ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ ) . ويضرب عن هذا أن الدعوى المدنية لا تقبل إذا كان مصدرها فعل لا يوجب عليه القانون ، وفي جرائم المادة بجرمة الاعتداء على الإقراض بالربا القاحش لا تكن واقعة واحدة لإلزام الدعوى المدنية لأنها إذا أظمت النيابة الدعوى العمومية عن جلة أفعال فإن من أسابه ضرر من فعل واحد يجوز له في نظر القضاء البلجيكي الادعاء مدنياً ، لأن ادعائه يمكن عندئذ مستنداً إلى جريمة بائنة أمام المحكمة الجنائية . وتقبل الدعوى المدنية من المضرور ولو كانت الجريمة المروضة يسلكها القانون في عداد الجرائم الواضحة على النظام العام ( حكم محكمة النقض البلجيكية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٨ ) . وقد قضى هناك أيضاً بأنه يجوز في تهمة الإصابة الخطأ ولو لم تحدد النيابة مقدار الإصابة أن يدعى المضرور مدنياً عن الجزء الذي لحقه أو عن الماعة ( حكم محكمة النقض ١٩ فبراير سنة ١٩١٤ ) . ولكن قضى بأن رفع الدعوى العمومية عن جريمة الصيد غير رخصة لا يسمح بالإدعاء للدنى عن واقعة حصول هذا الصيد في أرض الغير ، وبأن مشترى الشيء المحبوز من حارسه الذى يبدد ليس له أن يتدخل مدعياً مدنياً عند نظر جريمة التبديد: ليحكم له على التهم برد الثمن والتعويضات . هذا وقد ثبت القضاء البلجيكي في حوادث القتل والإصابة بأعمال على أنه يجوز للضرور أن يرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية بالتعويض الكامل سواء عما أصاب النفس وعما أصاب المال نتيجة لظنات أى عن الحسائر والإنذابات المادية ( راجع حكم محكمة النقض البلجيكية الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بلسكريزى ١ - ١٣٩ ) . وقد صدر في حادث إصابة خطأ نشأ عن تصادم سيارتين وقضى بأنه يجوز للضحية عليه أن يدعى مدنياً عن الضرر الذى أصاب سيارته ولو لم تكن تهمة مخالفة لوائح المرور موجبة على التهم . « راجع في ذلك كله الموسوعة العملية البلجيكية تحت عبارة دعوى مدنية » ص ١٤٧ . ن ٩ . على أنه وإن كان القضاء البلجيكي من الوجهة السلبية أوسع سديراً لقبول الدعوى المدنية من القضاء الفرنسى إلا أن ضوابطه لم تسلم من بعض الضموض . فمن ذلك أنه لا يقبل المطالبة بتعويض الضرر الواقع على النفس من جريمة وقعت على اللال إذا كانت هذه الجريمة وسدحاً من المروضة على المحكمة الجنائية ( راجع حكم محكمة شارلوا الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ بلسكريزى سنة ١٩٠٣ - ٣ - ١١٠ ) وقد صدر بعدم قبول الادعاء مدنياً من شخص :

ولكنها حكمت في ذات الوقت على المتهم بتعويض على أساس أنه استعمل بلا

== أصيب بصدمة عصبية نتيجة لإتلاف نافذة وكانت الدعوى المرمية مرفوعة فقط عن جريمة الإتلاف .

أما محكمة النقض المصرية فلها تباير الفقه والقضاء الفرنسي في اشتراط الصلة المباشرة بين الضرر وبين الجريمة المروضة على المحكمة الجنائية ، وقد سوغ لها ذلك أن تأني على الضرر من الربا الفاحش الادعاء مدنياً قبل التهم في جريمة الاعتداء على الإقراض فحالت في حكمها الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٣٠ : هـ لأن نص المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات يقضى بأن رفع الدعوى المدنية لا يكون إلا في صورة ما إذا كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى المرمية وإن مفهوم هذا النص أن الضرر إذا لم يكن ناشئاً عن هذه الجريمة سقط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني ، وإن الإقراض في ذاته لا عقاب عليه وإنما العقاب على الاعتداء منه أى على وصف خلق نصف به القرض ، وإن الواقع في الضرر الذى يصيب المقرضين إنما ينشأ عن عملية الإقراض المادية وينصرف في قيمة ما يدفعه كل منهم زائلاً عن الفائدة القانونية ، والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد وهي دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفضها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية ، وإن هذا النظر يصدق على كل صور الإقراض بالربا الفاحش فهو يمتشى في صورة تعدد القروض والمقرضين ، كما يمتشى في صورة تعدد القروض للشخص الواحد ، ويصدق على آخر إقراض تخمضت به المادة ، كما يصدق على كل إقراض سبقه ( مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٨٢ ) . وقالت في حكم آخر بأنه ليس للمحكمة وهي تختص في جريمة إتلاف زراعة قائمة على أرض مؤجرة أن تهمل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض لأن الضرر المباشر الناشئ عن الإتلاف إنما يصيب صاحب الزراعة التي أنقضت وهو المستأجر أما مالك الأرض فإن كان هو الآخر يصبه ضرر فإن ذلك يكون عن طريق غير مباشر وبذلك لا تكون له صفة في رفع الدعوى المدنية مع الدعوى المرمية ، لأن حق الادعاء المدني مقصور على من يكون قد أصابه ضرر من الجريمة مباشرة وشخصياً دون غيره ( راجع حكم ٨ يونيو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٧ ) . وانظر بعكس هذا الرأي حكم محكمة النقض الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٣١ في القضية المرفوعة بقضية أخطاب وقد أقر ما ذهب إليه محكمة الجنايات من قبول الدعوى المدنية من شخصين من الأعيان بالتعويض عما أصاب أتباعهم من وقائع التذويب والمجس وذبحت إلى أن المادة ٥٤ واسعة النص ترخص لكل من ادعى إصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنياً أمام القضاء الجنائي وأنها لم تفرق بين الضرر المباشر وغير المباشر ( مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٥٣ ) . ولعل من أهم الأحكام التي أصدرتها محكمة العليا في هذا الشأن حكمها الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ انتهى بقررت فيه أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفضها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى المرمية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعي من الجريمة المرفوعة ==

حق صور أوراق خاصة بالبنك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها إلى المحكمة الجنائية في دعوى مرفوعة عليه للاستفادة منها في براءته غير مبال بما يترتب على ذلك من الإضرار بمصلحة صاحبها فحكمها هذا يكون خاطئاً ، إذ الاستعمال الذى أشارت

== عنها الدعوى المومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لطرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ... فإذا كانت الدعوى المومية قد رفعت على التهم عن ارتكابه تزويراً في أوراق منها شيكات مسحوبة على بنك مصر ، وكان المني عليه قد ادعى مديناً وطلب إلزام التهم وبنك مصر بالتضامن معه بقيمة تلك الشيكات وطلب البنك إخراجها من الدعوى ، غشكت المحكمة بالقوبة على التهم وإلزامه بالتضامن مع البنك بالمبلغ المطلوب ، واستندت في ذلك إلى خطأ البنك في عدم التحقق من صحة الإمضاءات الواقع بها على الشيكات قبل صرف قيمتها ، فإن هذا الحكم يكون خاطئاً . لأن الضرر الذى قضى بتوضيه ليس ناشئاً عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى بل منشؤه الخطأ الذى وقع من البنك ، وهذا الخطأ وإن كان متصلاً بالوقائع المرفوعة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها ، وإذا كان ذلك ، وكان البنك غير مسؤول بمقتضى أى نص مما وقع من التهم فإن المحكمة إذ حكمت عليه تكون قد تجاوزت اختصاصها ، وإن عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن توضي ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية ، فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة التقض ( حكم ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ بمجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٢٥ : عبارته الأولى هي عبارة الحكم الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بمجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٨٢ ) .

وبين مما صرحت به محكمتا العليا أنها تشدد تشدد الدائرة الجنائية لمهمة التقض القرنية في اشتراط السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر المطلوب تضيئه من المحكمة الجنائية وأنها تستلزم أن يكون التوضي مطلوباً من التهم للقائمة عليه الدعوى المومية أو من المسؤول عنه مديناً وأن يكون هذا التوضي ناشئاً عن الجريمة التي هي موضوع التهمة الموجهة إليه ، فإذا كان التضيئين مطلوباً من شخص آخر غير التهم أو غير المسؤول عنه مديناً كان الضرر غير مباشر وكان الادعاء به خارجاً عن اختصاص المحكمة الجنائية ، كذلك الشأن إذا كان التضيئين مطلوباً من التهم فهـ أو من المسؤول عنه مديناً ولما عن فصل آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى المومية . على أن التبع لأحكام القضاء المصرى وبخاصة محاكم الموضوع يجد مع ذلك انجماً إلى قبول الادعاء للدني قبل التهم أو قبل غيره وبخاصة في حوادث السيارات استجابة لدواعي عملية أساسها الرغبة في اقتصاد الوقت وللحال ، إلا أن ذلك الانجاء لم يظهر بعد بشكل صريح في أحكام محكمتا العليا التي مازالت تردد القاعدة على صورتها الأصلية كما يشهد بذلك الحكم المشار إليه في المتن .

إليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بشأنه الدعوى العمومية والذي استقرت  
محكمة الموضوع على أنه منعدم من الأصل .

### ( ٥٥ )

#### القضية رقم ١٣٠ سنة ١٦ القضائية

شهادة الزور :

١ — حق النيابة والمحكمة في توجيه تهمة شهادة الزور بالجلسة . ذلك لا بد من  
وسائل الضغط على الشاهد .

ب — شاهد . عدوله في الجلسة عما سبق له إبدائه من أقوال كاذبة بعد توجيه تهمة شهادة  
الزور إليه . جائز ما دام باب المرافعة لم يغلق .

١ — للنيابة والمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور  
إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود ، ولا يصح عد ذلك من وسائل  
التهديد أو الضغط على الشاهد .

٢ — للشاهد أن يعدل في الجلسة عما سبق له إبدائه من الأقوال الكاذبة  
ولو كان ذلك منه بعد توجيه تهمة شهادة الزور إليه ما دام باب المرافعة لم يغلق .  
وفي هذه الحالة لا تصبح معاقبته على شهادة الزور .

#### جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك  
وأحمد علي علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك للمستشارين .

### ( ٥٦ )

#### القضية رقم ٧٧ سنة ١٦ القضائية

دخاع . سكر . متهم بالسرقة في قتل . تمسكه بأنه كان سكران . وجوب تحميم هذا  
الدخاع وبيان الأسباب التي تستند إليها المحكمة في عدم الأخذ به . الاكتفاء في تهنيده بقول  
المحكمة إنها لا تقول عليه . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم بالشروع في قتل قد تمك بأنه بسبب السكر لم يكن مسؤولاً عما صدر منه ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع مكنتية في تنفيذه بقولها إنها لا تتول عليه ، فهذا يحمل حكمها قاصراً ، إذ كان يتعين عليها أن تمحص هذا الدفاع وتبين الأسباب التي تستند إليها في عدم الأخذ به لأنه دفاع هام من شأنه لو صح أن يرفع عن المتهم المسؤولية الجنائية .

### ( ٥٧ )

#### القضية رقم ٩٩ سنة ١٦ القضائية

شهادة الزور . العقاب عليها . مناهة : علم المتهم بالحقيقة وتعمده تغييرها لمصلحة المتهم في الدعوى . إيداع الشاهد في شهادة الزور لمخالفة أقواله في الجلسة لا هو ثابت على لسانه في محضر رسمي مع دفع التهم بأنه كان يجهل حقيقة ما تضمنه هذا المحضر . قصور .  
( للواد ٢٩٤ — ٢٩٦ ع )

إذا أدانت المحكمة شاهداً في شهادة الزور معتمدة في ذلك على أن أقواله في الجلسة قد جاءت مخالفة لما جاء بالمحضر الذي حرره معاون الزراعة ووقعه هو ببصمة ختمه دون أن تفند ما أثاره الدفاع عنه من أنه في الواقع كان يجهل حقيقة ما تضمنه المحضر الذي وقع ، فإن حكمها هذا يكون معيباً لقصوره عن بيان علم الشاهد فعلاً بالحقيقة وتعمده تغييرها في شهادته أمام المحكمة لمصلحة المتهم في الدعوى التي شهد فيها ، وهو ما يجب توافره للعقاب على جريمة شهادة الزور .

#### جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

### ( ٥٨ )

#### القضية رقم ٨٢ سنة ١٦ القضائية

١ — قضي وإبرام . الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في المباد . يجب أن تصدر عن قلم كاتب المحكمة التي يوجد به ملف الدعوى ويودع فيه الحكم بعد ختمه . قيام

( ٤ جنائي )

ظروف تبرر اعتبار الشهادة كأنها صادرة من قلم كتاب هذه المحكمة . جواز الاستناد إليها في مد ميلا تقديم الأسباب . مثال .

ب — أمر الإحالة . القصد من نظام قاضي الإحالة . عدم تقديم المتهم إلى محكمة الجنايات إلا عن طريق قاضي الإحالة . سلطة المحكمة في نظر الدعوى دون تعيد بما جاء في أمر الإحالة . ( المواد ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ تشكيل )

١ — الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في الميعاد يلزم أن تصدر عن قلم كتاب المحكمة الذي يوجد به ملف الدعوى ويودع الحكم بعد ختمه . ولكن إذا كانت ظروف الحال تبرر اعتبار الشهادة كأنها صادرة من قلم كتاب المحكمة الموجود به ملف الدعوى ، وكانت الشهادة قاطعة في أن الحكم لم يكن قد ختم حتى تاريخ تحريرها ، فإنه يصح الاستناد إلى هذه الشهادة في مد ميلا تقديم الأسباب . فإذا كانت الدعوى قد نظرت في عدة جلسات أمام محكمة جنائيات بنى سويف التي كانت مختصة بنظرها قبل إنشاء محكمة القيوم الابتدائية ثم أحييت إلى محكمة جنائيات القيوم بعد وجودها فأصدرت حكمها فيها ، فإن الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم هذا الحكم في الميعاد وإن كان يلزم أن تصدر عن قلم كتاب محكمة القيوم إلا أنه بالنظر إلى أن محكمة القيوم قد أنشئت في الفترة بين تقديم القضية للجلسة وبين الحكم فيها مما كان معه العمل بإبان صدور الحكم متشابكاً بين قلمي كتاب محكمتي بنى سويف والقيوم ، لا يكون استخراج تلك الشهادة من قلم كتاب محكمة بنى سويف مقتضياً استبعاد الأسباب المقدمة للظن في هذا الحكم بعد الميعاد المقرر في القانون باعتبار أن تلك الشهادة لا يصح الاستناد إليها في مد هذا الميعاد .

٢ — إن قانون تشكيل محاكم الجنايات حين خول محكمة الجنايات في المادة ٣٦ « إصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام بما يكون في أمر الإحالة » وفي المادة ٣٧ « تعديل أو تشديد التهمة للمينة في أمر الإحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط ألا توجه على المتهم أفضالاً لم يشملها التحقيق » وفي المادة ٤٠ « تشيير وصف الأفعال للمينة في أمر الإحالة بتغير سبق تعديل في التهمة »

« والحكم على المتهم ولو بدون سبق تعديل في التهمة بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الإحالة » — حين خولها كل ذلك في الحدود التي ييسنها والشروط التي أورها يكون قد قصد إعطاء محكمة الجنايات سلطة واسعة في تصحيح كل ما يكون في أوامر الإحالة من أخطاء من أى نوع كان حتى لا يفلت جان أو يضار برى . وإذن فإنه يكون على المحكمة — ما دام للمتهم قد أحيل إليها من قاضي الإحالة لمحاكمته عن جناية فات القاضي أن يبينها في أمر الإحالة — أن تبين هي للمتهم عند بدء المحاكمة التهمة التي تتكون منها هذه الجناية ثم تفسح له ، في حدود القانون ، المجال ليستعد ويحضر دفاعه عنها ، فإن كل ما قصده الشارع من نظام قاضي الإحالة إنما هو أن المتهم بجناية لا يقدم إلى محكمة الجنايات إلا عن طريق قاضي الإحالة ، فيعد سلوكه هذا الطريق تنظر المحكمة الدعوى غير مقيدة بأمر الإحالة وما جاء فيه .

### المحكمة

من حيث إن المتهمين قرروا الطعن ولكنهم لم يقدموا أسباباً لطعنهم فلا يكون طعنهم مقبولاً شكلاً .

وحيث إنه عن الطعن المقدم من النيابة العمومية قد دفع الحامي عن المطعون ضده في الجلسة بعدم قبوله شكلاً لتقديم أسبابه بعد الميعاد ، لأن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ من محكمة جنايات القيوم ، والشهادة للتضمنة عدم ختمه في مدة الثمانية الأيام المحددة لذلك بالقانون قد استخرجت من قلم كتاب محكمة بنى سويف لا من قلم كتاب محكمة القيوم ، فلا يصح إذن الاستناد إليها ، ولذلك فإن أسباب الطعن المودعة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ تكون مقدمة بعد الميعاد المقرر بالقانون للتقرير بالطعن وبيان أسبابه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، فطعن عليه رئيس نيابة القيوم بطريق النقض في قلم كتاب نيابة القيوم بتاريخ

١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ثم قدم في ١٣ من هذا الشهر تقريراً بأسباب الطعن ضمنه أن الحكم لم يتم في مدة الثمانية الأيام التالية لصدوره ، وإذن فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الدفع المشار إليه إنما يرمى في حقيقة الأمر إلى استبعاد الأسباب التي قلمتها النيابة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وحيث إن الدعوى قد نظرت أولاً في عدة جلسات أمام محكمة جنائيات بنى سويف التي كانت مختصة بنظرها قبل إنشاء محكمة القيوم الابتدائية وما تبع ذلك من تخصيص دائرة جنائيات لنظر قضايا الجنائيات التي تقع في دائرة اختصاصها ، ثم أحيلت إلى محكمة جنائيات القيوم بعد وجودها فأصدرت الحكم المطعون فيه . فكان ذلك يستلزم حقاً أن تكون الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم صادرة من قلم كتاب محكمة القيوم باعتبار أنه المكان الطبيعي الذي يوجد به ملف الدعوى ويودع فيه الحكم بعد ختمه . إلا أنه يلاحظ أن محكمة القيوم قد أنشئت في الفترة بين تقديم القضية للجلسة وبين الحكم فيها ، فكان العمل — إبان صدور الحكم — بين قلم كتاب محكمتي بنى سويف والقيوم بطبيعة الحال متشابكاً غير مستقر . ثم إن ما هو مدون بالشهادة المذكورة في تاريخ صدورها بتوقيع كاتب جلسة محكمة جنائيات القيوم التي فصلت في الدعوى ليقطع في الدلالة على أن الحكم الذي يحمل توقيمه مع توقيع رئيس الجلسة لم يكن قد ختم حتى هذا التاريخ وليرد القول باعتبار الشهادة كأنها صادرة من قلم كتاب محكمة القيوم . ومتى كان الأمر كذلك فإن الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى طعن النيابة هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بعدم قبول الدعوى العمومية قبل محمد فوزى مراد بحجة أن أمر الإحالة جاء خلواً من التهمة الخاصة به ، وذلك لأنه كان للمحكمة بل عليها بمقتضى المادة ٣٦ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أن تتدارك ما في أمر الإحالة من سهو فتوجه إلى التهم العامة التي سبق أن أعلن بها في التقرير المقدم من النيابة إلى قاضي



الإحالة لأنها في الواقع هي التي أحيل بها التهم إلى محكمة الجنايات ، أما وهي لم تعمل فيكون حكمها باطلا .

وحيث إن واقع الحال في الدعوى هو أن النيابة العمومية اتهمت محمد فوزي مراد بالاشتراك مع آخرين بالاتفاق والتحرّض في قتل بليدى بنض ومحمود خليل ومتولى الشحات والشروع في قتل عبد المجيد طرفاية ، وقدمت القضية إلى قاضي الإحالة بتقرير ينسب فيه التهمة والمواد المنطبقة عليها بالنسبة إلى كل من المتهمين ، فأصدر قاضي الإحالة بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ أمراً بإحالة جميع المتهمين بما فيهم محمد فوزي مراد إلى محكمة جنايات بنى سويف لحاكمتهم طبقاً للمواد الواردة بالتقرير ولكنه لم يبين التهمة الخاصة بهذا المتهم الأخير . إزاء ذلك قدمت النيابة هذا التهم من جديد إلى قاضي الإحالة ليأمر بإحالة إلى محكمة الجنايات بأمر يبين فيه التهمة المطلوب محاكته من أجلها ، فدفع بحاميها بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر فيها بالإحالة ، وقرر قاضي الإحالة بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بعدم جواز نظر الدعوى أمامه لسبق إحالة التهم إلى محكمة الجنايات . ولدى نظر القضية أمام المحكمة وجهت النيابة العمومية إلى المتهم المذكور تهمة الاشتراك في القتل والشروع فيه كما هي مبيّنة في التقرير المقدم منها إلى قاضي الإحالة ، وطلبت إلى المحكمة تدارك السهو الحاصل في أمر الإحالة ومن باب الاحتياط التصدي للدعوى فيما يختص بهذا المتهم طبقاً للمادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات ، فتمسك الدفاع بعدم وجود تهمة يمكن محاكمة المتهم من أجلها . ومحكمة الجنايات حكمت بعدم قبول الدعوى العمومية بالنسبة إلى هذا المتهم وقالت في ذلك « إن قرار قاضي الإحالة جاء خلواً من أى تهمة خاصة به فلا يجوز للمحكمة أن تنظر الدعوى فيما يتعلق به ، ولا ترى المحكمة مجازاة النيابة في أن المادة ٣٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تجيز للمحكمة تصحيح قرار الإحالة لأن هذه المادة إنما تجيز لمحكمة الجنايات إصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة — وعبرة الاتهام في قرار الإحالة لا وجود لها حتى يمكن تصحيح

الخطأ المادى أو تدارك السهو فيها — وكذا لا ترى المحكمة ما يدعو لاستعمالها حقها الجوازى للنوء عنه فى المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات كما طلبت النيابة ذلك بالجلسة » .

وحيث إن قانون تشكيل محاكم الجنايات حين خول محكمة الجنايات فى المادة ٣٦ « إصلاح كل خطأ مادى أو تدارك كل سهو فى عبارة الاتهام بما يكون فى أمر الإحالة » ، وخولها فى المادة ٣٧ « تعديل أو تشديد التهمة الميئنة فى أمر الإحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط ألا توجه على المتهم أفضالاً لم يشملها التحقيق » ، وخولها فى المادة ٤٠ تغيير وصف الأفعال الميئنة فى أمر الإحالة بنير سبق تعديل فى التهمة ، وخولها فى المادة المذكورة ولو بدون سبق تعديل فى التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه فى أمر الإحالة — حين خولها كل ذلك فى الحدود التى بينها وبالشروط التى أوردها يكون قد قصد إعطاء محكمة الجنايات سلطة واسعة فى تصحيح كل ما يكون فى أوامر الإحالة من أخطاء من أى نوع كان حتى لا يفلت جان أو يضار برىء . ومتى كان هذا مقررأ ، فقد كان الواجب على المحكمة — وقد أحيل إليها للتهم من قاضى الإحالة لحاكمته عن جناية نسب إليه ارتكابها — أن تبين له عند بدء المحاكمة التهمة التى تتكون منها هذه الجناية ما دام قاضى الإحالة قد فاته بيانها ، ثم تنسح له فى حدود القانون المجال ليعتمد ويحضر دفاعه عنها . هذا هو مقتضى القانون . وهذا هو الذى جرت عليه شرائع البلاد التى أخذت عنها المواد ٣٦ وما يليها من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فقد نصت هذه الشرائع على أنه متى كان المتهم قد أحيل إلى المحكمة من سلطة الإحالة فيكون عليها أن تبين له التهمة إذا كان أمر الإحالة قد خلا منها . وعدم إيراد هذا النص فى قانون تشكيل محاكم الجنايات لا يمكن أن يستفاد منه أن الشارع أراد مخالفة أحكام القوانين التى استمد منها المواد المذكورة . فإنه لا فرق فى الواقع وحقيقة الأمر بين أن تعدل المحكمة التهمة ذاتها من تزوير إلى سرقة مثلاً فتسند بذلك إلى المتهم تهمة غير التى كانت منظورة

أمام قاضى الإحالة والتى أحيل بها إلى المحاكمة وبين أن تبين له التهمة عند خلو أمر الإحالة منها لأى سبب من الأسباب ، وخصوصاً إذا كان الظاهر — كما هى الحال فى الدعوى — أن قاضى الإحالة قصد فى الأمر الصادر منه إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات بالتهمة الواردة فى تقرير النيابة المعلن إليه من قبل . وفى الحق أن كل ما قصده الشارع من نظام قاضى الإحالة هو أن المتهم ببناية لا يقدم إلى محكمة الجنايات إلا عن طريق قاضى الإحالة ، فبعد سلوك هذا الطريق تنظر المحكمة الدعوى غير مقيدة بأمر الإحالة وبما جاء فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى نخلو أمر الإحالة من بيان التهمة خاطئاً متعيناً نقضه .

### ( ٥٩ )

#### القضية رقم ١١٨ سنة ١٦ القضائية

دفاع . إجراءات المحاكمة . متهم أحيل غيائياً إلى محكمة الجنايات . تأجلت القضية إلى اليوم التالى لعدم تقديم المتهم إلى قاضى الإحالة . عرض القضية على قاضى الإحالة . إحالتها إلى المحكمة لجلسة اليوم التالى . نظر القضية . عدم اعتراض الدفاع وعدم طلبه أجلاً للاستعداد . ليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

إذا كان للمتهم قد أحيل غيائياً إلى محكمة الجنايات ، فأجلت المحكمة القضية إلى اليوم التالى حتى يقدم للمتهم إلى قاضى الإحالة ، ثم عرضت القضية بالفعل على قاضى الإحالة فقرر إحالتها إلى المحكمة لجلسة هذا اليوم ، فنظرتها المحكمة فى هذه الجلسة ولم يعترض الدفاع عن المتهم على إجراءات الإحالة التى اتخذت فى حقه على هذا النحو ولم يطلب منه أجلاً للاستعداد للمرافعة ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

### ( ٦٠ )

#### القضية رقم ١٣٧ سنة ١٦ القضائية

١ — ختيش . الرضاء بدخول السكن وختيشه . لا يشترط أن يكون بالكتابة .

ب — تحقيق . رئيس إدارى . إجرائه التحقيق مع مرءوس له في مخالفات منسوبة إليه في عمله . جوازه .

١ — لا يشترط أن يكون الرضاء بدخول المسكن وتفتيشه بالكتابة .

٢ — لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات في عملهم ، ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية . فإذا طرأ في أثناء التحقيق ما يقتضى التعرض لحرية الفرد الشخصية أو حرمة مسكنه كان عليهم — متى كان في الواقعة جريمة — أن يلجأوا إلى المختصين بالتحقيق لاستصدار إذن من النيابة في إجراء التفتيش ، إلا إذا هم شاهدوا جريمة في حالة تلبس أو رضى صاحب الشأن بالتعرض لحرية الشخصية أو حرمة مسكنه رضاء صحيحاً ، ففي الحالة الأولى يكون لهم ككل فرد من أفراد المجتمع أن يضبطوا الجاني وكل ما يجدهونه مما له علاقة بالجريمة طبقاً للقانون ، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء صحيحاً لرضاء التهم .

## (٦١)

### القضية رقم ١٦٧ سنة ١٦ القضية

١ — عاكمة . طلب انتقال المحكمة لإجراء معاينة . قول القاضى إنه لا فائدة من المعاينة . لا يدل بذاته على أن القاضى كون رأياً مستقراً في الدعوى بمنع من نظرها .

ب — إجراءات . مهندس ندبته النيابة لإجراء معاينة في الدعوى . اعتماد المحكمة على تقريره . الطعن في حكمها بقوله إن للمهندس لم يحلف اليمين قبل مباشرة الأمور . هذا من أوجه البطلان الواجب إبطالها قبل سماع الشهود أو قبل المرافعة . ( للمادة ٢٣٦ تحقيق )

١ — إن قول القاضى في الجلسة إنه لا فائدة من الانتقال لمعاينة مكان الحادث رداً على طلب انتقال المحكمة لإجراء هذه المعاينة ، ثم رفض المعاينة بعد ذلك — هذا لا يدل بذاته على أن القاضى قد أبدى رأياً بمنع من القضاء في موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن قائله كون رأياً مستقراً في مصلحة

المتهم أو ضد مصلحته . فإذا كان القاضى لم ير فيه ما يوجب تنحيه عن الفصل فى الدعوى ، وكان الدفاع من جانبه لم يعتبره سبباً يصح معه رده ، فلا يكون للمتهم أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

٢ — لا يقبل من المتهم اعتراضه على الحكم الذى أدانته بأن المهندس الذى نذبت النيابة لإجراء المعاينة فى الدعوى واعتمدت المحكمة على معاينته فى الإدانة لم يخلف التمين قبل مباشرته هذه للأمورية ما دام هو لم يظن ببطلان تقريره أمام محكمة الموضوع بناءً على هذا السبب . وذلك لأن أوجه البطلان الذى يقع فى الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب — طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات — إيدأؤها فى الجلسة قبل سماع الشهود أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود ، وإلا سقط الحق فى التمسك بها .

## (٦٢)

### القضية رقم ١٧٠ سنة ١٦ القضائية

دفاع . دفاع شرعى . عدم الأخذ به . وجوب الرد عليه بما يفنده . مثال .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن نفس أخيه الذى أصيب بضربة شديدة ، وأن فريق الجنى عليه وقد كانوا خمسة مسلحين بالعصى هم الذين بدأوا بالمدوان ، فإنه يتعين على المحكمة ، إن لم تر الأخذ بهذا وهو من أوجه الدفاع للهمة ، أن تتحدث عنه وترد عليه بما يفنده ، وإلا كان حكمها بالإدانة قاصراً قصوراً يوجب نقضه .

## (٦٣)

### القضية رقم ١٧١ سنة ١٦ القضائية

دفاع . تمسك التهم بطلب ضم قضايا وسماع شهود قى . الفرض من ذلك إثبات وجود خصومة بين التهم وبين الممثلة التى ضبطه متلباً بجرمته . رئيس هذا الطلب لا يقتضى رداً صريحاً مستقلاً .

إذا كان الدفاع قد تمسك بطلب ضم قضايا وجماع شهود نفي ، وكان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطلب كان المراد به إثبات وجود خصومة بين المتهم والعمدة الذي ضبطه متلبساً بجريمته ، فمثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً<sup>(١)</sup> ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه

(١) عمكة الموضوع ملزمة بأن ترد في حكمها على كل طلب Chef de demande وكل دفاع جوهرى Chef de défense قدم إليها صراحة formellement وبطريقة صحيحة régulièrement ، فإن لم تفعل كان حكمها باطلاً لحلوه من الأسباب ( راجع بارو شرح قانون تحقيق الجنائيات ج ٣ ص ٨٤ ) . أما ما عدا الطلبات والدفعات الجوهرية فليست عمكة الموضوع ملزمة بالرد عليها . وقد رددت محكمتنا العليا هذه القاعدة في أحكام لها عديدة . قضت بأن « عمكة الموضوع في حل من أن لا تجيب على شيء من الدفاع سوى ما يكون له من الطلبات الجوهرية المينة Chefs de demandes ( يراجع الجزء الأول من هذه المجموعة تحت رقم ٧٨ ص ٩٢ ) . وبأنه « يشترط لكي تكون عمكة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها حتى لو كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فهي ليست ملزمة بالرد عليه صراحة حتى لو كان الطلب صريحاً بل يجوز لها ألا تلغى إليه بأن ترفضه ضمناً . لأن المحكم الذى يقدم طلباً من هذا القبيل لا يكون له أى صالح في الطالبة بالرد عليه رداً مسبقاً » ( ج ١ تحت رقم ١٨٩ ص ٢٣٤ ) . وبأنه « ليس من الواجب على المحكمة في التدليل على ما تراه الواقع أن تتعب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجاً استنتاجاً . بل يكفي أن تؤكد أن أركان الجريمة من أفعال وقصد جنائى قد وقعت من المتهم وأن تشير إلى الأدلة التي قامت لديها لجعلها تصدق ذلك وتقول به . بمجرد قولها به يفيد حتماً وبطبيعة الحال أنها وجدت الشبهة والاستنتاجات التي أظنها الدفاع غير جديرة بالاعتبار » ( ج ١ تحت رقم ٥٠ ص ٦٩ ) . وبأن « عمكة الموضوع غير ملزمة بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي يتمسك بها الدفاع عن التهم ولا بأن ترد صراحة على الأوجه التي يتقدم بها إلا ما كان منها معتبراً من قبيل الدفعات القرعية وطلبات التحقيق للمينة » ( ج ٣ تحت رقم ٤٢ ص ٤٣ و ٤٤ ) . وبأن « سكوت المحكم عن الرد على الدفع الهام الذي يتمسك به التهم وعن تحقيقه يوجب المحكم ويعطله » ( ج ٣ تحت رقم ٣١٤ ص ٤١١ ) . وبأنه « إذا كان مادفع به الطاعن تهمته لدى المحكمة الاستئنافية دفاعاً جوهرياً يبنى عليه — لو صح — هدم التهمة للسندة إليه وجب على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وترد عليه . فإنا أغفلت الرد عليه كان ذلك موجباً لنقض الحكم » ( ج ٣ تحت رقم ٣٧٣ ص ٤٧٣ ) . وغير هذا من قضاء عمكة التفتيش في هذا الصدد كثير . ولكن متى اعتبر الطلب أو وجه الدفاع جوهرياً أو عاماً فيتمين الرد عليه =

أن يؤدي إلى البراءة أو ينفى القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى .

== متى لا يعتبر فلا يكون الرد متعيناً ؟ يبدو من استقراء قضاء محكمة العليا أنها جلت الناطق في ذلك كون تحقيق الطلب أو وجه الدفاع لازماً للفصل في الدعوى . ويعتبر الطلب مما يلزم تحقيقه للفصل في الدعوى متى كان يترتب عليه ثبوت الواقعة المدعاة سواء أكانت هذه الواقعة أساساً لمسألة جنائية أو مدنية ، وسواء أكان ثبوتها مباشراً أو نتيجة تقي دفع أو دفاع أبدأه الخصم الآخر . فطلب النيابة سماع شاهد إثبات أعلنته أو تدب خبير لإثبات إدراك متهم دفع بأنه كان فاقده الإدراك عند ارتكاب الجريمة ، وطلب للدعي بالمفروق المدنية تعيين خبير لإثبات سبب الضرر الذي لحقه أو مقداراه أو معاقبة مكان الحادث لنفي الخطأ الذي يسند إليه التهم ، كل أولئك من قبيل الطلبات اللازمة للفصل في الدعوى . ويعتبر الدفاع جوهرياً لازماً تحقيقه للفصل في الدعوى متى كان يؤدي إلى نفي الواقعة المدعاة أو إلى نفي المسؤولية الجنائية أو اللدنية عنها أو إلى منع توقيع العقوبة المقررة أو إلى منع سماع الدعوى بشأنها . فإذا طلب التهم سماع شاهد تقي فهو بمنزلة يسمي إلى نفي الواقعة المسندة إليه من طريق إثبات واقعة أخرى يشهد بها ذلك الشاهد ويناقض ثبوتها ثبوت التهمة . كذلك الحال تماماً إذا طلب التهم الشكر للتهمة تعيين خبير أو إجراء معاقبة أو ضم أوراق قطعه يعتبر جوهرياً ما دام يرى مباشرة إلى إثبات واقعة لو ثبتت لاضى ثبوتها بناته تقي واقعة التهمة حتماً نتيجة التضارب المتطابق والعلني بين الواقعتين . فإذا كان الإجراء المطلوب — بغرض حصوله على التحو الذي يرجوه طالبه — لا يؤدي إلى هذا التضارب المتطابق أو الحمى فلا يعتبر لازماً ولا جوهرياً . على أنه يمكن لسكى يعتبر الدفاع جوهرياً أن يكون تحقيقه من شأنه أن ينتج نتيجة تتعارض تضارفاً متطابقاً وحتماً مع صحة دليل من أدلة الإثبات التي اعتمدها قاضى الموضوع في الحكم على التهم في الدعوى الصومية أو المدنية ( راجع ج ٣ تحت رقم ١٩٠ من ١٩٣ قد جاء به أنه إذا كان طلب التحقيق الذي يستند إليه التهم في دفاعه لا تتأثر به إدانته لثبوتها من دلائل أخرى فلا تثير على المحكمة إذا هي أغفلته ) . فإذا تمسك الدفاع بكذب شهود الإثبات في جنائية قتل مستنداً إلى دليل تقي كالكشف الطبي للتوقع على الجنى عليه ولم تحقق المحكمة دفاعه وترد عليه كان حكمها بإدانته أخذاً بأقوال أولئك الشهود معيماً متعيناً قضه ( ج ٤ تحت رقم ٣٢٤ من ١٩٢٢ ) . أما إذا كان الدفاع مقصوداً به فقط إثارة شبهة في الدليل ليس من شأنها ، بغرض قيامها ، أن تدفع بصلاحيته القانونية للإثبات فلا يعتبر الدفاع جوهرياً ولا يلزم القاضي بالرد عليه في حكمه . وفي ذلك قالت محكمة العليا : « إذا طلب الدفاع عن التهمين الاطلاع على قضية ثبت تحقيق الجنى عليهم لجناية على يضى متهمين ورفضت المحكمة هذا الطلب فلا يعتبر هذا إخلالاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم ، لأن هذا الدفاع لا يقطع إطلاقاً بأن الجنى عليهم يكذبون دائماً في ادعاءاتهم ، وليس على محكمة الموضوع عند رفضها هذا الطلب أن تملك رفضها لئلا تلتزم صريحاً » ( ج ٢ تحت رقم ٢٨١ من ٣٤٨ و ٣٤٩ ) . وقالت : « كل إنسان يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتداد عليها متى وثقت بصحتها ولو كان لهذا الإنسان سوابق في ==

## (٦٤)

## القضية رقم ١٧٤ سنة ١٦ القضائية

إثبات . دليل . الأخذ بظاهره غير لازم . المحكمة أن تستنبط منه الحقيقة التي تستشفها منه .  
ليست المحكمة ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل  
لها أن تستنبط منه الحقيقة كما يشف عنها .

## (٦٥)

## القضية رقم ١٨٦ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . ذكر الحكم ما يدل على احتمال قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم . يجب  
التحدث صراحة عن نفي قيام هذه الحالة . ليراد باعث آخر للجريمة على سبيل الاحتمال . لا يغير  
من الأمر .

متى كان الحكم قد ذكر أن قتل المجنى عليه قد يكون سببه اعتقاد المتهم  
أن المجنى عليه كان وقت قتله يحاول قتل ابن أخته ، فذلك يقتضى من المحكمة ،  
لإدانة المتهم على أساس أنه معتد ، أن تتحدث صراحة عن نفي قيام حالة الدفاع  
الشرعى لديه في ذلك الظرف ، وإلا كان حكمها قاصراً<sup>(١)</sup> . ولا يغير من الأمر  
شيئاً أن تكون المحكمة قد أوردت في حكمها باعثاً آخر للجريمة ما دامت هي قد  
ذكرت هذا الباعث على سبيل الاحتمال فقط ولم تنف الباعث الأول ، وما دام  
المتهم يجب قانوناً أن يستفيد من كل شك لا يستطاع رفعه .

= الكذب والتفريق . فاذا طلب الدفاع عن المتهم ضم قضية ليان الحالة الأدبية لأحد شهود  
الإثبات العنن فيه وتجرمه ورفضت المحكمة هذا الطلب من غير إبداء أسباب فلا يعتبر هذا  
إخلالاً منها بحق الدفاع » ( ج ٢ تحت رقم ٢٨٣ ص ٣٥١ ) .  
والأحكام في صدد هذا الموضوع كثيرة نرجو مراجعتها في الجزء من الخامس والسادس  
من هذه المجموعة .

(١) هذه صورة من صور التناقض الذى يصيب به الحكم غالباً من الأسباب . فحكمة  
الوضوع استغلست من عناصر الدعوى فرضين متساويين ومتعارضين تتحقق في أحدهما مسؤولية  
المتهم وتنتفي في الآخر ، ولم تكلف نفسها عناء رفع هذا التعارض فأصبح قضاؤها بالإدانة  
ولا أسباب توثيقه في الواقع .



### جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة ومحضر حضرات : جندى عبد الملك بك ، وأحمد على علوبة بك ، وأحمد هسي إبراهيم بك ، ومحمد توفيق إبراهيم بك ، المستشارين .

(٦٦)

#### القضية رقم ١٥٠١ سنة ١٥ القضية

١ — قضي وإبرام . حكم صدر في غيبة المدعى بالحق المدني ودون إعلانه بالحضور . حكم باطل . طعن المدعى في هذا الحكم بعد مضي أكثر من سنتين على صدوره على إثر علمه به . قبول الطعن شكلاً .  
ب — إجراءات . مدع بالحقوق المدنية . الحكم عليه دون سماع دفاعه ودون إعلانه بالحضور أمام المحكمة . بطلانه .

١ — إذا كان الثابت أن المحكمة قضت برفض الدعوى المدنية في غيبة المدعى بالحقوق المدنية وبغير إعلانه بالحضور للجلسة أمام المحكمة ، فإن طعن هذا المدعى بطريق النقض في الحكم بعد مضي أكثر من سنتين على صدوره يكون مقبولاً شكلاً ما دام يدعى أنه رفع الطعن على إثر علمه بالحكم ولم يثبت كذب دعواه .

٢ — الحكم الذي يصدر ضد المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسمع دفاعه في الدعوى ودون إعلانه بالحضور أمام المحكمة يكون باطلاً متعيناً نقضه لا بتناوله على مخالفة إجراء مهم من إجراءات المحاكمة .

(٦٧)

#### القضية رقم ٨٠ سنة ١٦ القضية

وصف التهمة . متهمان قدما بتهمة الشروع في قتل بأن أطلق كل منهما عياراً على المجنى عليه . ثبوت أن أحدهما لم يطلق ناراً . اعتباره شريكاً بالافتقار والتحريض بناءً على ما تضمنته وصف التهمة من أن إطلاق النار كان بناءً على اتفاق سابق بين التهمين . هذا مجرد تعديل في الوصف . لا ضرورة لفتح الدفاع إليه .

إذا كان للتهم قد قدم إلى المحكمة بتهمة أنه وأخر شرعاً في القتل بأن أطلق كل منهما عياراً نارياً على من كانا يقصدان قتله ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرته أنه لم يطلق عياراً ما فهدته شريكاً للآخر بالاتفاق والتحريض على أساس ما تضمنه الوصف الأصلي من أن إطلاق العيارين كان بناءً على اتفاق سابق بين المتهمين ، فهذا الذي أجرته لا يعدو أن يكون تعديلاً لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، إذ هي لم ترد شيئاً على الواقعة المعروضة عليها بل إنها استبعدت جزءاً منها لعدم ثبوته ، وهذا من حقها أن تجريه في الحكم بالإدانة دون أن تلتف الدفاع .

## (٦٨)

### القضية رقم ١٢٨ سنة ١٦ القضائية

قتل خطأ . قول الحكم باحتال وقوع الحادث الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربة الترام على إثر ركوبه . هذا يبرر براءة سائق الترام . خطأ الحكم في بض هريرات أوردتها في خصوص واجبات السائق . لا تأثير له . التهم يستفيد من كل شك في مصلحته لا يستطاع رفعه .

إذا كان الحكم قد قال باحتال وقوع الحادث الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربة الترام بسبب عيب فيه تحت قدميه على إثر ركوبه عليه ، فإن ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة سائق الترام ، ولو كان الحكم قد أخطأ فيما ذهب إليه من هريرات في خصوص وجوب الوقوف في المحطة الاختيارية أو الاستمرار في السير إلى غير ذلك ، إذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعب ذاتي في سلم الترام مما لا دخل للسائق فيه . ومجرد قيام هذا الاحتمال وعدم استطاعة المحكمة نفيه يكفي للقضاء بالبراءة ، إذ للتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته لا يستطاع رفعه .

(٦٩)

## القضية رقم ١٥٣ سنة ١٦ القضائية

فانون . الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . حكمها خاص بالقوانين المؤقتة .  
القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوصاً فيها على مدة معينة  
لسريانها . لا تدخل في حكم هذه الفقرة . كذلك الأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام  
العرفية . التهم يستبعد من إلغاء هذه الأوامر في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام جهات  
الحكم فيها . لإحراز السلاح . العقاب عليه يكون على مقتضى أحكام القانون العام لا على وفق  
الأوامر العسكرية المشددة .

إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على « أنه  
في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل  
وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة ، فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول  
دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها » قد أفادت أن حكمها  
خاص بالقوانين المؤقتة ، أى التي تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ،  
فهذه هي التي يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها .  
أما القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوصاً فيها  
على مدة معينة لسريانها فإنها لا تدخل في حكم هذا النص لأن إبطال العمل بها  
يقتضى صدور قانون بإلغائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص ، وهو أيضاً  
المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي التي نقل  
عنها هذا النص ومن المناسبات التي اقتضت وضع هذه المادة هناك ، وهو هو بعينه  
التي يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإيطالي الصادر في  
سنة ١٩٣٠ والمشار إليه في المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصري ، فقد  
ذكرت المادة صراحة أن حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين  
الطوارئ . ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصري ،  
وجاء في التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما  
يتفق وما سبقت الإشارة إليه .

وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية غير محددة

بمدة معينة ولا جائزاً إبطال العمل بها إلا بناءً على قانون يصدر بإلغائها — لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة للمنفى الذى تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذن فالتهم يستفيد من إلغاء هذه الأوامر فى أية حالة كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها . وبناءً على هذا فالتهم بإحراز سلاح لا تصح معاقبته بمقتضى تلك الأوامر للملغاة بل تجب معاقبته على مقتضى أحكام القانون العام <sup>(١)</sup> .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً فى حكمها الصادر فى القضية رقم ٦٦٠ سنة ١٦ القضائية بجملة ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ . والنتيجة التى انتهت إليها فى هذين الحكمين لا تتناقى مع قواعد التفسير الدقيقة التى يوصى الفقهاء باتباعها فى تطبيق القوانين الجنائية . ولكن قد يتراءى أنها لا تتوافق تماماً مع مراد الشارع ، فإنه — كما قد يلوح — قصد من عبارة « القوانين الوقتية » فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات أن تكون عامة شاملة لكل تصریح وقتى بطبيعته أو وقتى بنس فيه . وهذا الوصف ينطبق على قوانين الطوارئ ، إذ لا شك فى أنها خاصة تعتبر مؤقتة تنتهى بإنهاء حالة الطوارئ . ولعل تفسیر عبارة « القوانين الوقتية » فى التصريح الإبطالى على الوجه الذى أشارت إليه عمكتنا العليا كان نتيجة وجود عبارة « قوانين الطوارئ » إلى جانب عبارة « القوانين الوقتية » هنالك مما اقتضى عندئذ تخصيص كل من المبرتين بدائرة وإن كان مناهما يتحد فى فكرة التوقيت وعدم الدوام — الأمر الذى يبدو أن مفرعنا قد لاحظناه فاستغنى به عن ذكر عبارة « قوانين الطوارئ » .

ولئن كانت النتيجة التى انتهت إليها المحكمة العليا قليلة الأثر فيما يتعلق بالقضايا التى لم يحكم فيها بعد إذ هى تؤدى إلى تطبيق القانون القائم أى إلى الأخذ بالأصل العام القاضى بعدم استناد القوانين الجنائية فإن أثرها فى التنفيذ يستوقف النظر . ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة ٥ تنص بأنه « إذا صدر قانون بعد حكم نهائى يحمل الفصل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية » . فاقول بأن التصريمات الصادرة فى حالة الطوارئ لا تتناولها الفقرة الأخيرة من المادة ٥ تكون نتيجة أنه كلما أُلغى — صراحة أو ضمناً — أمر عسكري أو قرار صادر تنفيذاً له استتبع ذلك إطلاق سراح جميع من حكم عليهم نهائياً طبقاً له . فمن حكم عليه مثلاً بالحبس ليمه نوعاً من الفحاش بأزيد من السر المقرر وقضى شرطاً من عقوبته يحل سبيله إذا أخرج هذا النوع من التفسير نتيجة لهذا الإخراج . وهو ما جرى العمل على عكسه فيما نفلن سواء فى حالة الطوارئ الحالية أو فى الحالة التى كانت أثناء الحرب الماضية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضده في قضية الجنحة رقم ١٦٠١ سنة ١٩٤٥ بأنه في يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٥ بدائرة مركز البليتا : أحرز سلاحاً نارياً ( بندقية ) وطلقات من غير أسلحة الصيد والزينة من غير تصريح بحمله ولا إخطار عنها .

وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٥ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ وللمادتين الأولى من القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ والثانية من الأمر العسكري رقم ٢٤ المعدل بالأمرين رقمي ٩٩ و ٤٠١ والمواد ١ و ٣ و ٤ من الأمر رقم ٤٦٣ المعدل بالمادتين ١ و ١/٢ من الأمر رقم ٥٧٤ .

ومحكمة جنح البليتا الجزئية بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — عملاً بمواد الاتهام — بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه ٣٠ ج وأمرت بالمصادرة وبالنفاذ .

فاستأنف للمتهم هذا الحكم في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ كما استأنفته النيابة في ١١ من الشهر المذكور .

ومحكمة سوهاج الابتدائية نظرت بهيئة استئنافية هذين الاستئنافين وقضت فيهما حضورياً بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — عملاً بالمواد ١ و ٦ من القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ — بقبولهما شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وتأنيده فيما يختص بالمصادرة وإلغائه فيما عدا ذلك الخ . الخ .

## المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قال بأن الأوامر العسكرية الصادرة في أثناء قيام الأحكام العرفية بتشديد العقوبة على

إحراز الأسلحة وبمخطر إحراز الذخائر ليست من القوانين الصادرة لفترة محددة بالمعنى المقصود في المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن هذه الأوامر إن هي إلا تشريعات مؤقتة اقتضت منها ظروف خاصة نشأت عن حالة الحرب ، وعلى هذا الاعتبار يجب أن يسرى عليها حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة المذكورة التي تقضى بتطبيق أحكام هذه التشريعات ولو بعد انقضاء الظروف التي دعت إلى منها .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على « أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة ، فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها » قد أفادت في غير لبس ولا غموض أن حكمها خاص بالقوانين المؤقتة ، أى التي تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة فهي التي يبطل العمل بها باقضاء هذه الفترة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها . أما القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوصاً فيها على مدة معينة لسريانها فإنها لا تدخل في حكم هذا النص لأن إبطال العمل بها يقتضى صدور قانون بإلغائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص وهو المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي التي نقل عنها هذا النص ومن المناسبات التي اقتضت وضع هذه المادة هناك ، وهو هو بعينه الذى يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإيطالى الصادر في سنة ١٩٣٠ والمشار إليه في المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصرى . فقد ذكرت المادة صراحة أن حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ، ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصرى . وجاء في التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما سبقت الإشارة إليه .

وحيث إنه متى كان هذا مقررأ ، وكان الأصل أن المتهم يجب أن يستفيد

من كل تعديل في القانون يكون في مصلحته ، والنص على خلاف ذلك إنما يكون استثناء لا يجوز التوسع فيه ، فإن الأوامر العسكرية ، التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية غير محددة بمدة معينة ولا جائزاً إبطال العمل بها إلا بناءً على قانون يصدر بإلغائها ، لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذي تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . يؤكد ذلك التعليقات على المادة الثانية من القانون الإيطالي السالفة الذكر فقد اعتبرت فيها القوانين الصادرة بمناسبة الأحكام العرفية من قبيل قوانين الطوارئ لا القوانين المؤقتة ، وإذن فالتهم يستفيد من إلغاء هذه الأوامر في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها .

وحيث إنه ما دامت الأوامر العسكرية التي نص فيها على تشديد العقوبة على إحراز السلاح وعلى المراقبة على إحراز الذخائر قد ألغيت ، فإن التهم لا تصح متابعتها بمقتضى تلك الأوامر ، وتكون المحكمة على حق إذ هي جرت في قضائها على هذا الأساس وعاقبت المتهم عن إحراز السلاح على مقتضى أحكام القانون العام وبرأيه من تهمة الذخيرة لعدم وجود نص يعاقب عليها فيه .

## (٧٠)

### القضية رقم ١٩٠ سنة ١٦ القضائية

قتل خطأ . سيارة محملة بالآلات من القطن . ركوب الجنى عليه فوق البالات . وقوعه عند مرورها من تحت كوبرى . وفاته من صدمة النكوبرى . لا مسؤولية على السائق .

مضى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، أن الجنى عليه كان راكباً سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ثم وقف عند اقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته فضدعه الكوبرى فتوفى ، فهذا يدل على أن الجنى عليه هو الذى تسبب بإحماله وتقصيره في حق نفسه فيما وقع له إذ هو لو كان منتبهاً إلى الطريق الذى تسير فيه السيارة وظل جالساً في مكانه بها لما أصيب بأذى . ومن الخطأ

معاقبة السائق بمقولة إنه قد ساهم في وقوع الحادث إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن وإنه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث <sup>(١)</sup> .

### (٧١)

#### القضية رقم ١٩٢ سنة ١٦ القضائية

اختصاص . عسكة الجنج السأفة . حكمها بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنابة . لا يجوز إلا إذا كان ثمة استئناف من النيابة العمومية . متهم . طلبه الحكم بعدم اختصاص المحكمة لكون سوابقه تجعل الواقعة جنابة . عدم إجابته إلى طلبه لعدم رفع استئناف من النيابة . في محله . ( المادة ١٨٩ تحقيق )

محكمة الجنج المستأفة ممنوعة بنص المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات من أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنابة متى كان الاستئناف مرفوعاً من التهم وحده . ومعنى هذا أنها ليس لها أن تحكم بعدم الاختصاص إلا إذا كان هناك استئناف مرفوع من النيابة العمومية . وإذا كان ذلك مقررأ بصفة عامة مطلقة فإنه لا يكون للتهم أن ينشأ على المحكمة الاستئنافية أنها لم تجبه إلى طلبه الحكم بعدم الاختصاص لكون سوابقه تجعل الواقعة من اختصاص محكمة الجنايات ما دام أنه ليس ثمة استئناف مرفوع من النيابة .

### (٧٢)

#### القضية رقم ١٩٣ سنة ١٦ القضائية

١ — مواد مخدرة . مخدر ضبط في دولاب التهمة . إدانة الشخص التي بلغ عنها في الإحراز لا تبيته المحكمة من أنه هو الذي دس المخدر في دولابها . لا تثير على المحكمة في ذلك .

(١) يبدو أنهم في جرائم القتل والجرح يهاولون في تحري علاقة السبية المباشرة بين الفعل المنسوب إلى التهم وبين النتيجة التي حصلت للمجنى عليه . ويلاحظ في هذه القضية أنه بالرغم من أن التهم سهل بخطه الواضح لرعونة المجنى عليه أن يفعل فعلها وهيأ لهذه الرعونة فرصة إحداث الحادث قد رأت المحكمة العليا فيها صدر من المجنى عليه من رعونة فضلاً قطع علاقة السبية بين خطأ التهم وبين النتيجة التي أرادت النيابة محاكمته من أجلها .



ب — دفاع . طلب تحقيق أمر لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة . عدم إيجابه . لا تزم المحكمة بالرد عليه رداً صريحاً .

١ — إذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى والأدلة التي أوردتها أن المخدر الذي ضبط في دولاب المتهم قد دس فيه الشخص الذي بلغ عن إحرازها هذا المخدر فاعتبرته هو المخرز وأداته و برأت المتهم فلا تثريب عليها في ذلك ما دام هذا الاستخلاص سائفاً .

٢ — ما دام الأمر المراد إثباته لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة فلا تكون المحكمة ملزمة ، إذا هي لم تجب طلب تحقيق هذا الأمر ، بأن ترد على هذا الطلب رداً صريحاً<sup>(١)</sup> .

### ( ٧٣ )

#### القضية رقم ١٩٤ سنة ١٦ القضائية

معارضة . متى يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ؟ محكمة استئنافية . إلغاؤها الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . يجب عليها إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع الدعوى .

إنه لما كان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يجوز بمقتضى القانون إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة راجعاً لسبب قهرى لا دخل لإرادته فيه ، ولما كان هذا الحكم لا تتعرض فيه المحكمة لموضوع الدعوى وأدلة الثبوت القائمة فيها ، فإن المحكمة الاستئنافية ، إذا ما تبين لها أن محكمة الدرجة الأولى حكمت في المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كأنها لم تكن مع أنه كان معتقلاً ولا يستطيع حضور الجلسة التي حددت له ، يكون واجباً عليها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف للخطأ الذي وقع فيه و بإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوع الدعوى بناءً على المعارضة وذلك في حضرة المعارض أو في غيبته إذا تخلف عن الحضور ولم يكن تخلفه لمدر قهرى .

(١) مراجع التعليق على القاعدة رقم ٦٣ بصفحة ٥٨ من هذا الجزء .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٤٦

برئاسة سادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك  
وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(٧٤)

### القضية رقم ١٣٤ سنة ١٦ القضائية

١ — عاهة . عدة إصابات بالجنى عليه . عاهة لم تنشأ من كل هذه الإصابات . عدم  
الاهتداء إلى معدن الضربة التي تخلفت عنها العاهة . عدم وجود اتفاق بين المتهمين بالضرب .  
إدانة متهم بعينه في إحداث العاهة . لا تصح . المتهم أخذ كل من المتهمين بالقدر المتيقن  
في حقه .

ب — دعوى مدنية . متهمون . اتعاد لإرادتهم على ضرب الجنى عليه . إيقاعهم بالضرب  
به في زمن واحد ومكان واحد ومناسبة واحدة . مساءتهم بالتضامن عن العاهة .

١ — متى كان الثابت من تقرير الطبيب الذي كشف على الجنى عليه أن  
به عدة إصابات في رأسه من الجهة اليسرى ، وأن العاهة التي تخلفت عنده لم تنشأ  
من كل هذه الإصابات ، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من  
أحدث الإصابة التي نشأت منها العاهة ، فإن إدانة واحد بعينه من المتهمين  
بإحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه ، بل  
المتعين هو أخذ كل متهم بالقدر المتيقن في حقه من الضرب ومعاقبته بالمادة ٢٤٢  
فقرة أولى من قانون العقوبات .

٢ — ما دامت العاهة قد نشأت من بعض الضربات التي اتحدت لإرادة  
المتهمين على إحداثها بالجنى عليه فأوقعوها به في زمان واحد ومكان واحد ولمناسبة  
واحدة ، فإن مساءلتهم عنها مدنياً بطريق التضامن تكون مبررة ولو كان أحدهم  
هو الذي اضرد في الواقع بإحداث الضرب الذي تسببت عنه .

## (٧٥)

## القضية رقم ١٣٨ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . انصباب أقوال الشهود على واقعة واحدة . إيراد مؤدى شهادتهم جملة ونسبته إليهم جميعاً . لا مانع . اختلاف أقوالهم عن الواقعة الواحدة أو شهادة كل منهم على واقعة مستقلة . لا بد من إيراد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة إذا ما حكم بالإدانة .

إن الإيجاز وإن كان ضرباً من حسن التعبير إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور ، فإن كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أورد مؤدى شهاداتهم جملة ثم نسب إليهم جميعاً تفادياً من التكرار الذى لا موجب له . أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة ، أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة .

## (٧٦)

## القضية رقم ١٤١ سنة ١٦ القضائية

رشوة . العرض . يمكن أن يكون جدياً في ظاهره وقبلة للموظف .

( المادتان ١٠٣ و ١٠٨ ع )

لا يهم لأجل أن يعد الموظف مرتشياً أن يكون الراشئ جاداً في عرضه ، بل المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهره وقبلة للموظف على هذا الاعتبار متوياً العيث بأعمال وظيفته بناءً عليه . ذلك بأن الملة التى شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة إلى الموظف بهذا القبول منه ، لأنه يكون قد أنجز فعلاً بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ من العيث بالوظيفة <sup>(١)</sup> .

(١) الراشئ في هذه القضية قدم الرشوة للموظف مع نية التبليغ عنها فقبلها الموظف فأداته المحكمة في جريعة الرشوة وأقرتها بحكمة القضى على ذلك . وكان من دفاع التهم أن الرشوة اخفاق وأن الاخفاق هنا لم ينشأ لأن أحد طرفيه لم يكن جاداً فيه . وهذه المسألة كما تثار في الرشوة =

## (٧٧)

## القضية رقم ١٥٤ سنة ١٦ القضائية

ارتباط . جنحة عالة مع جناية إلى عمكة الجنابات . فصل الجناية عن الجنحة والحكم فيها وحدها . يصح .

لا تثير على محكمة الجنابات إذا ما أمرت بفصل الجناية عن الجنحة واستبقت الجناية ثم حكمت فيها وحدها متى رأت أن الارتباط الذي أحييت بسببه الجنحة إليها لا يستلزم لحسن سير العدالة أن تنظرها مع الجناية ، وخصوصاً إذا كان الدفاع من جانبه لم يبد أى اعتراض على ذلك فى الجلسة .

## (٧٨)

## القضية رقم ١٧١ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسية . حكم ابتدائى ببراءة متهم فى اختلاس معجوزات . إلتزم على أن الحاجز لم يطلب تثبيت الحجز التحفظى وعلى أنه لم يطلب التهم بأجرة الأطيان المحجوز على حاصلاتها بل طالب بريما . إداته استثنائياً دون نفي هذه الواقعة . خطأ .

إذا كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة التهم فى اختلاس حاصلات محجوز عليها تحفظياً لعدم توافر أركان الجريمة ، إذ الحاجز لم يطلب تثبيت الحجز التحفظى ، ثم لم يطلب التهم بإيجار الأطيان المحجوز على حاصلاتها بل طالبه بريما ، مما جعل التهم يعتقد أن الحاجز تنازل عن الحجز الذى أوقفه وأن

== تثار أيضاً فى جريمة خيانة الأمانة وفى جريمة النصب ، وفى كل جريمة يكون أساسها اخفاق يحد . فهل يصحح أنه يلزم أن يكون الاخفاق جدياً بالنسبة إلى جميع أطرافه أم أنه يكفى أن يكون معنى أطرافه جاداً فيه وأن يكون له فقط مظهر الجدى عند البعض الآخر ؟ لا سبيل إلى التقييد بأحكام القانون للدنى هنا إلا إذا اخفت مع أسس قانون العقوبات وسياسته . وإلى نحو هذا أشارت عمكتنا العليا بقولها : إنه يكفى أن يكون عرض الرشوة جدياً فى ظاهره وأن يقبله الموظف على هذا الاعتبار متوياً البت بأعمال وظيفته . كذلك يكفى فى رأينا لتحقق الوكالة فيما يتعلق بجريمة خيانة الأمانة أن يكون للوكيل جاداً فى التوكيل ولو كان الوكيل لا ينشد حقيقة الوكالة بل كان يبتغى بها ، فقط ومن بادية الأمر ، اغتيال مال للوكيل .

الحاصلات لم تعد محجوزة، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأدانت التهم مع تسليمها بهذه الظروف فإنها تكون قد أخطأت تطبيق القانون .

## (٧٩)

## القضية رقم ٢١٧ سنة ١٦ القضائية

تنقض وإبرام . أمر من النيابة بحفظ الدعوى لعدم كفاية الأدلة . عدم تمسك التهم أمام محكمة الموضوع بأن هنا الأمر لا يزال قائماً . لا يجوز له التمسك بذلك أمام محكمة النقض . إذا كان التهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة العمومية في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائماً إذ لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه ، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

## (٨٠)

## القضية رقم ٢١٩ سنة ١٦ القضائية

- ١ — استعمال ورقة مزورة . علم التهم بالتزوير . إدانة التهم باعتباره ضالماً في التزوير . هذا يتضمن أنه حين استعمالها كان يعلم بتزويرها .
- ب — الأورنيك رقم ٥ مرور . ورقة رسمية .
- ج — استعمال ورقة مزورة . هذه الجريمة تم بمجرد تهديم الورقة بصرف النظر عن تحقق النتيجة المرجوة .

١ — متى كان التهم قد أدين باعتباره ضالماً في التزوير فهذا بذاته يتضمن أنه حين استعمال الورقة المزورة كان لا بد يعلم بأنها مزورة .

٢ — إن الأورنيك رقم ٥ مرور ، إذ كان معداً لإثبات نتيجة اختبار من يطلب رخصة لقيادة سيارة ، وإذ يوقعه ضابط المرور ومهندس السيارات بقلم المرور اللذان يختبران الطالب فهو ورقة تحوى جميع العناصر التي تجعلها بمقتضى القانون ورقة رسمية .

٣ — متى كان الثابت أن المتهم تقدم بالأورنيك المزور لكتائب الضبط لإرفاقه في ملف طلب الرخصة لإصدارها ، فذلك يكفي في إثبات جريمة استعمال الورقة الزورة ، إذ الاستعمال يتم بصرف النظر عن تحقق النتيجة المرجوة .

### (٨١)

#### القضية رقم ٢٢٣ سنة ١٦ القضائية

١ — إجراءات . إبعاد المتهم عن الجلسة . حظره . مقرر لمصلحة التهم . لا يجوز النيابة أن تتمسك بخطأ المحكمة في إبعاد المتهم عن الجلسة توصلًا لنقض الحكم الصادر ببراءته .  
ب — نقض . حكم مقوض . زواله . لا محل لمناقشته عند إعادة المحاكمة .

١ — إن ما تقضى به المادة ٤٩ فقرة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه لا يجوز إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك — ما تقضى به من هذا إنما هو مقرر لمصلحة التهم ، فلا يقبل من النيابة العمومية أن تتمسك به للتوصل إلى نقض الحكم الصادر ببراءته .

٢ — إن الحكم متى قضى بنقضه يصبح لا وجود له ، فلا يكون ثمة محل لمناقشته أو الرد عليه عند إعادة المحاكمة .

### (٨٢)

#### القضية رقم ٢٢٧ سنة ١٦ القضائية

١ — حق وإبرام . تمك التهم في طعنه بأنه لم يجد الحكم مودعاً قلم الكتاب لإرسال القضية إلى النائب العمومي . لا يفتح له في هدم أسباب الطعن في البعاد .  
ب — حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه . جناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة . معاقبة المتهمين فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة . وجوب الإشارة إلى موجبات الرأفة وإلى المادة الخاصة بها .

١ — إن قول المتهم في طعنه إنه لم يجد الحكم مودعاً قلم الكتاب بسبب إرسال القضية إلى النائب العمومي ، وتقديمه شهادة من قلم الكتاب مثبتة لذلك

— هذا لا يصلح سبباً لإعطائه مهلة لتقديم أسباب الطعن ، ما دام أنه لم يثبت استحالة إمكانه الحصول على صورة من الحكم في الوقت المناسب ولم يحاول طلبه الحصول على هذه الصورة بل اكتفى بطلب شهادة بأن الحكم لم يحتم في حين أنه كان محتوماً بالفعل .

٢ — متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم تكون جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة فمعاينة المتهمين فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة دون إشارة في الحكم إلى موجبات الرأفة وإلى المادة الخاصة بها يكون خطأً .

### جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحد نقات بك وأحد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(٨٣)

### القضية رقم ١٤٧٧ سنة ١٥ القضائية

قض وإبرام . حكم بتأييد الحكم للمعارض فيه . الطعن فيه بأن المحكوم عليه لم يصلح حضور الجلسة لأنه كان مجنناً لمطاردة الجراد ، وأنه أرسل برقية بذلك إلى المحكمة طالباً التأجيل . تحرى محكمة النقض صحة هذا من الجهة الإدارية . عدم الرد على التعرض مع تأجيل الطعن عدة مرات . قبول الطعن .

إذا كان وجه الطعن أن الطاعن كان في اليوم المحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه أمام محكمة الاستئناف مجنناً بأمر عسكري لمطاردة الجراد ، وأن المركز لم يرخص له في إجازة ليحضر الجلسة ، فأرسل تلعزافاً بهذا المعنى إلى المحكمة طالباً تأجيل نظر الدعوى ، فلم تستجب له وقضت بتأييد الحكم للمعارض فيه ، وكانت محكمة النقض قد أجلت الدعوى عدة مرات لتجيب جهة الإدارة عن حقيقة ما أدلى به الطاعن فلم تجب فإنه لا يكون في وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقه بقوله وتقبل طعنه ما دامت الجهة المقروض أن في وسعها الإفادة عن الحقيقة لم تبادر

إلى الإدلاء بها مما يرجح معه عدم الدقة لديها في تحرير الأعمال الحكومية في الأوراق الرسمية ، الأمر الذى لا يمكن أن يضارب به الطاعن .

### ( ٨٤ )

القضية رقم ٢٤٠ سنة ١٦ القضائية

شهود . تمسك التهم بضرورة سماعهم أمام المحكمة . وجوب سماعهم . إدانة التهم بناء على أقوالهم فى التحقيقات الأولية . لا يصح .

إنه لما كان الواجب بمقتضى القانون ألا تبنى الأحكام الجنائية إلا على التحقيقات التى تحصل بجلسة المحاكمة فإنه يكون على المحكمة ، إذا ما تمسك التهم بضرورة سماع شهود الإثبات فى حضرته أمامها ، أن تسمعهم ، أما إذا هى أدانته بناءً على أقوال الشهود فى التحقيقات الأولية فإنها تكون قد أخطأت .

### ( ٨٥ )

القضية رقم ٢٤٣ سنة ١٦ القضائية

ضرب عمد . اقواء التهم إيذاء شخص معين . إصابته شخصاً آخر . توافر ظرف العمد . مثال .

إذا اتوى التهم إيذاء شخص معين فأخطأ وأصاب شخصاً آخر ، سواء أ كان ذلك لعدم إحكامه تسديد الضربة أم كان لجهله حقيقة ذات شخص غريمه ، فإنه يحاسب على أنه أحدث الإصابة عن عمد كما لو كانت ضربه قد أصابت من قصد إلى إصابته . وإذن فإن توجيه التهم ضربة واحدة إلى امرأة وإصابتها بها هى وابنتها الصغيرة التى كانت تحملها ولم تكن مقصودة بالإيذاء — ذلك يجعله مسؤولاً عن إصابة البنت وعن مضاعفات الإصابة على أساس أنها متعمدة .

### ( ٨٦ )

القضية رقم ٢٥٢ سنة ١٦ القضائية

قتل وإبرام . حكم بعدم الاختصاص . لا يجوز الطعن فيه بطريق التمس . حكم بعدم



الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة الجناية . متى يصح اعتباره طلباً بتعيين المحكمة التي  
تفصل في الدعوى ؟ ( المادة ٢٤١ تحقيق )

الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز بحال الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه  
للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا حكم بعدم الاختصاص على  
أساس أن الواقعة فيها شبهة الجناية ، وكان الحكم بحسب البيانات الواردة فيه دالاً  
بذاته على خطأ المحكمة مفيداً أن الواقعة التي تحدث عنها هي في حقيقتها خالية من  
شبهة الجناية ، ففي هذه الحالة لا ينبغي لمحكمة النقض أن تصدر حكماً بعدم جواز  
الطعن ، بل يكون عليها أن تعتبر هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن  
يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر  
في الحكم وضماً للأمر في نصابها . أما إذا كان الحكم صحيحاً في ظاهره فإنه  
يكون من المتعين القضاء بعدم جواز الطعن ما دام باب محكمة الجنايات مفتوحاً  
لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجناية في الظاهر . وهذا بطبيعة الحال  
لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى ، في أي وقت  
وبغض النظر عما سبق صدوره من أحكام ، إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً  
للمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك إذا ما توافر سبب له ، لأن اختلاف  
نظر المحاكم في حدود اختصاصها لا يصح بحال أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة  
وعدم الفصل في موضوع الدعاوى .

### المحكمة

من حيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه « في ١٢ سبتمبر  
سنة ١٩٤٤ بدد الدراجة للمينة الوصف والقيمة بالمحضر لحسين أحمد خليل والتي لم  
تسلم إليه إلا على وجه الإجارة » . ومحكمة أول درجة دانت بهذه الجريمة .  
والمحكمة الاستئنافية قضت بناءً على استئناف النيابة بعدم اختصاصها بنظر  
الدعوى وقالت في ذلك « إنه تبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم أنه سبق  
الحكم عليه بثماني عقوبات مقيدة للحرية في سرقات واختلاس منها حبسه سنتين  
مع الشغل لسرقة في ١٠/١٢/١٩٣٥ والأخيرة بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل في

١٩٤٠/٥/٢٠ لاختلاس ولو أن هذه السابقة صدر الحكم فيها غيباً إلا أن المتهم اعترف بها وأنها أصبحت نهائية . كما اعترف بجميع سوابقه بالجلسة وهذه السوابق تجعل الواقعة جناية عود طبقاً للمادتين ٣/٤٩ و ٥١ عقوبات ، ومن ثم تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظرها فيتمتع الحكم بعدم الاختصاص وإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شؤونها فيها مع استمرار حبس المتهم » . فطعنت النيابة في هذا الحكم وذكرت في أسباب طعنها أنه أخطأ لأن المتهم ليس عائداً في الواقع وحقيقة الأمر ، إذ أن الحكم النيابي الوارد ذكره في السابقة الأخيرة لم يكن نهائياً وقد سقط بمضي المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية قبل إعلانه للمحكوم عليه باعتباره آخر عمل متعلق بالتحقيق فيها .

وحيث إنه مادام الحكم المطعون عليه لم يمهله الخصومة أمام محكمة الموضوع فإن الطعن عليه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

وحيث إن ما تقوله الطاعنة في طعنها من أن الواقعة محل المحاكمة ليس فيها في حقيقة الأمر شبهة الجناية لأن السابقة الأخيرة بعد ما ظهر من التحقيقات التي أجريت لا تصلح لأن يقام عليها الحكم بالعود كما هو معرف به في القانون — ما تقوله الطاعنة من هذا لا يجدي . فإن الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز بحال الطعن فيه بطريق النقض — كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة — لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا كان الحكم بعدم الاختصاص بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ المحكمة ويفيد في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها إنما هي في الحقيقة خالية من الشبهة المدعاة ، فإن محكمة النقض لا يكون في وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن ، بل يكون لها ، ما حامت الظروف كما جاءت في الحكم المطعون فيه تدل على أنه سيقابل حتماً من المحكمة التي رأى أن الدعوى من اختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، أن تمتنع الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضماً للأمور في نصابها . ولما كان الحكم المطعون فيه

صحيحاً في ظاهره ، وتخطئه إنما تكون بناءً على تحقيق يجري وتمحيص للوقائع ، وليس هذا من شأن محكمة النقض وهي تنظر في طعن بطريق النقض ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن ، مادام باب محكمة الجنايات مفتوحاً لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجناية في الظاهر مما استوجب التحقيق المقول بأنه أزالها . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تنصل في الدعوى — في أى وقت وبض النظر عما سبق صدوره من أحكام — إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك إذا ما توافر سبب له وتحقق بالفعل . لأن اختلاف نظر المحاكم في صدد اختصاصها لا يصح بحال أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع الدعاوى .

### جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى بإشراف المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك ومصطفى مرعى بك المستشارين .

### (٨٧)

#### القضية رقم ١٧٩ سنة ١٦ القضائية

فان . طلب وكيل النيابة المتراجع تعديل وصف التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى جنحة ضرب . مناقشة أحد أعضاء المحكمة إليه في ذلك وعدوله عن طلبه . هذا لا يدل على أن القاضي قد استقر على رأى معين في الدعوى يتمتع من نظرها .

بمجرد مناقشة القاضي عضو النيابة المتراجع في طلبه تعديل وصف التهمة لا يعتبر إبداء رأى في الدعوى . فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن وكيل النيابة المتراجع لما نوقش في طلبه تعديل وصف التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى جنحة ضرب بسيط عدل عن هذا الطلب ورجع إلى الوصف الأول ، فذلك لا يدل على أن من قام بهذه المناقشة من أعضاء المحكمة قد استقر على رأى معين في الدعوى يتمتع من الاشتراك في الحكم فيها .

## (٨٨)

## القضية رقم ١٨١ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . إلتفت على أساس غير وارد في الأوراق . نقضه . مثال .  
 الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .  
 فإذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن وفاة الجنى عليه قد كانت بسبب أنه  
 دفعه فسقط على الأرض فأصيبت رأسه بحجر ، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع  
 معتمدة في ذلك على ما قالته من أن المعاينة دلت على أن الحادث وقع في أرض  
 زراعية لينة رخوة خالية من الأحجار ، وأن الطبيب الشرعى قرأن إصابة  
 الجنى عليه حدثت من المصادمة بشدة بحسم صلب راض ، وكان الثابت بالمعاينة  
 أن الحادث لم يقع في الأرض الزراعية الرخوة اللينة ، كما قالت المحكمة ، فإن رد  
 المحكمة على هذا الدفاع لا يكون مستنداً إلى أساس صحيح ويتعين لذلك نقض  
 حكمها .

## (٨٩)

## القضية رقم ٢١٥ سنة ١٦ القضائية

استجواب . الاستجواب المحظور قانوناً . توجيه بعض أسئلة إلى المتهم للاستفسار عن نقط  
 متعلقة بأدلة الثبوت . جائز .

الاستجواب الذى يحظره القانون في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات  
 هو مناقشة المتهم على وجه مفصل بمعرفة المدافع عنه والنيابة العمومية والمدعى  
 بالحقوق المدنية والمحكمة في التهمة الموجهة إليه وظروف ارتكابها ، ومجاوبته بأدلة  
 الإثبات القائمة عليه ، ومناقشته في كل ما يجيب به للوصول منه بناءً على ما يصدر  
 على لسانه هو إلى حقيقة ما وقع . وهذا الاستجواب الذى يماثل تماماً مناقشة  
 الشهود هو الذى لا يميزه القانون إلا بناءً على طلب المتهم . أما توجيه بعض  
 أسئلة من المحكمة إلى المتهم للاستفسار عن بعض نقط متعلقة بأدلة الثبوت لجائز  
 بمتنضى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التى تقول : « وإذا ظهر في أثناء

المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضى منه الالتفات إليها ويرخص له فى تقديم تلك الإيضاحات ». ولا يؤثر فى ذلك أن يكون توجيه هذه الأسئلة عند البدء فى نظر الدعوى ، قبل سماع الشهود وقبل المرافعة والمناقشة ، مادام سببه سبق اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى المعروضة عليها لاستخلاص ما ترى استخلاصه منها للمتهم أو عليه . كذلك لا يؤثر أن لا تطلب المحكمة إلى المتهم الالتفات للشار إليه ، لأن هذا الالتفات من واجب المتهم فى حق نفسه ، فإغفاله من جانب المحكمة لا يمكن أن يترتب عليه البطلان بعد أن يكون المتهم قد أجابها طواعية واختياراً دون أن يبدو منه أو من المدافع عنه أى اعتراض . وإذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة سألت المتهم عن تهمته فأنكرها وقص روايته عن الحادث ، فوجت إليه بعض أسئلة فأجاب عليها دون اعتراض من أحد ، فلا يقبل النعى عليها بأنها خالفت حكم المادة ١٣٧ المذكورة .

## (٩٠)

### القضية رقم ٣٩٣ سنة ١٦ القضائية

تفتيش . إذن تفتيش . ثبوت صدور به بالفضل . عدم وجوده فى ملف الدعوى . لا يمثل التفتيش . الأصل فى الإجراءات هو حملها على جهة الصحة .

الأصل فى الإجراءات هو حملها على جهة الصحة . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الإذن فى تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناءً على التحريات التى أجراها البوليس ، ولكن لم يعثر على هذا الإذن فى ملف الدعوى ، إما لضياعه وإما لسبب آخر لم يكشفه التحقيق ، فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة فى رفضها دفع المتهم بطلان التفتيش لعدم وجود الإذن به فى أوراق الدعوى ولا فى استنادها إلى الدليل للتمسك من هذا التفتيش .

(٩١)

## القضية رقم ٣٩٦ سنة ١٦ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . علم التهم بالسرقة . وجوب يانه . القول بأن التهم كان يعلم بأن الأشياء المسلة إليه لم تكن مملوكة لمن سلمها إليه . لا يكتفى .

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يبين علم التهم بالسرقة ويورد الأدلة التي يعتمد عليها في صحة هذا البيان ، ولا يكتفى أن تقول المحكمة إن التهم كان يعلم بأن الأشياء التي وجدت عنده غير مملوكة لمن سلمها إليه ، إذ هذا لا يفيد علمه بأن هذه الأشياء لا بد أن تكون قد تحصلت عن السرقة دون غيرها من الطرق المختلفة المشروعة وغير المشروعة .

(٩٢)

## القضية رقم ٤٠١ سنة ١٦ القضائية

مवाद مخدرة . لإثبات الحكم على التهم اعترافه بأنه تسلم يده قطعة من الأفيون من آخر . يكتفى لإثبات الإحراز قبله . لا عمل للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر لديه .

مضى أثبت الحكم على التهم اعترافه بأنه تسلم يده قطعة من الأفيون من آخر فإنه يكون قد أثبت عليه إحراز المخدر . وهذا يكتفى لتبرير عقابه دون حاجة للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر لديه .

(٩٣)

## القضية رقم ٤٠٣ سنة ١٦ القضائية

قتل . نية القتل . تمسك للتهم بأنه لم يكن يقصد قتلاً من إطلاق القذوفات بل كان قصده غرض الشاجرة التي كانت قائمة وأن المجنى عليه أصيب عفواً لمصادفة وجوده في مكان مرتفع . الاستدلال على نية القتل بمجرد قول المحكمة إن الميار الذي أطلقه التهم أصاب المجنى عليه في مقتل . لا يكتفى في صورة الدعوى .

إذ إن كان للتهم في جريمة الشروع في القتل قد تمسك بأنه لم يكن يقصد

بإطلاقه العيارات النارية التي أطلقها قتلاً ، بل كان قصده قتل فض الشاجرة التي كانت قائمة يارهاب المتشاجرين ، وأن الجنى عليه الذى لم تكن له علاقة بالمتشاجرين كان واقفاً على جزء مرتفع من الأرض فأصيب وحده ، عفواً دون قصد ولا تعمد ، بمقذوف إحدى تلك الأعيرة التي أطلقت في الهواء ، ثم أدانته المحكمة في هذه الجريمة مستدلة على ثبوت نية القتل لديه بقولها إنه أطلق على الجنى عليه عياراً أصابه في مقتل ، دون أن تورد ، فيما أوردته ، أى دليل على أنه صوب سلاحه إلى شخص الجنى عليه قصداً وأطلق المقذوف عليه بالذات ، بل كل ما قالته في ذلك هو أنه أطلق المقذوف نحو فريق من المتشاجرين ، مما لا ينفي قول المتهم ولا يثبت له عدم تعيين النحوية المذكورة أو تحديد مداها بالنسبة إلى ذوات أشخاص أفراد الفريق المشار إليه ، وذلك مع أن الجنى عليه وحده هو الذى أصيب في الحادث من تلك المقذوفات رغم تعدد العيارات ووفرة عدد أفراد الفريق الذى أطلقت نحوه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعياً بقضه .

## (٩٤)

### القضية رقم ٤٠٤ سنة ١٦ القضائية

نزور . تناكر توزيع الكيروسين . أوراق أميرية . التزوير فيها معاقب عليه بمقوبة اللجنة .

( القرار الوزارى رقم ٢٤ المؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وأمر العسكرية رقم ٧٦ )  
تناكر توزيع الكيروسين هي أوراق أميرية لصورها من وزارة التموين بمقتضى القرار الوزارى رقم ٢٤ المؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ بناءً على الأمر العسكرية رقم ٧٦ الصادر في ٨ من الشهر المذكور من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . فتشير الحقيقة فيها يكون جنابة نزور في أوراق أميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بمقوبة اللجنة ، فعندئذ يجب عدم جنحة بناءً على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . والمستفاد من نص للمادتين الأولى والثانية من الأمر العسكرية رقم ٧٦ المذكور ومن المواد ١١ و ١٤ و ١٧

من القرار الوزاري رقم ٢٤ سالف الذكر أن تشير الحقيقة في هذه التذاكر يعاقب عليه في جميع الأحوال بمقوبة الجنبنة فهو يعتبر جنبنة .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن قاضي الإحالة قد أخطأ في الأمر الصادر منه باعتبار التزوير في تذاكر توزيع الكيوسين جنبنة معاقباً عليها بالمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات . ذلك لأن هذه التذاكر هي محركات رسمية صادرة بقرار من وزير التموين بناءً على الأمر العسكري رقم ٧٦ فتغيير الحقيقة فيها يعد جنابة تزوير في أوراق أميرية ، ولا يمنع من ذلك عدم وجود توقيع عليها من اللجنة التي أصدرتها .

وحيث إن النيابة العمومية قدمت المتهمين إلى قاضي الإحالة « بأنهم في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ الموافق ١٦ رجب سنة ١٣٦٤ بدائرة قسم محرم بك بمحافظة الإسكندرية اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنابة تزوير وذلك بأن اتحدوا على تزيف كوبونات الكيوسين وتوزيعها . وقد بادر أحدهم وهو عبد المنعم محمد أبانلة المعنى من العقاب بتبليغ الحكومة بوجود ذلك الاتفاق واشترك باقي المتهمين فيه » . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنائيات لمقاببتهم بالمواد ٤٨ فقرة ثانية و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . فأمر قاضي الإحالة باعتبار الواقعة جنبنة على أساس أن التزوير في تذاكر التوزيع ( الكوبونات ) يكون جنبنة معاقباً عليها بالمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات وقال في ذلك « إن المادة ٢١١ من قانون العقوبات تنص على التزوير في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من المستندات أو الأوراق الأميرية سواء بوضع إمضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحركات أو الأختام أو الإمضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة . وإن كوبونات الكيوسين لا ينطبق عليها حالة من الحالات المذكورة في المادة ٢١٢ من قانون العقوبات فهي عبارة عن طابع يشبه طابع البوستة إن لم يكن أقل قيمة منه ، ولم يذكر في هذا الطابع إلا كلمة كيوسين وكلمة الإسكندرية والتاريخ ولم يكن عليه توقيع من



موظف عمومي . وإن التطبيق القانوني لهذه الجريمة ينطبق على المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات التي تنص على عقاب كل من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لإحدى الجهات أياً كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية . وإنه لذلك يرى أن الواقعة جنحة ينطبق عليها المادتان ٤٨/٢ و ٢٠٨ عقوبات .

وحيث إنه لا شك في أن تذاكر توزيع الكيوسين هي أوراق أميرية لصدورها من وزارة التموين بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٤ الصادر من وزير التموين في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ بناءً على الأمر العسكري رقم ٧٦ الصادر في ٨ من الشهر المذكور من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . وإذن فتصير الحقيقة فيها يكون جنابة تزوير في أوراق أميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بعقوبة الجنحة فإنه في هذه الحالة يجب عده جنحة بناءً على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات .

وحيث إن الأمر العسكري رقم ٧٦ السابق الإشارة إليه قد نص في المادة الأولى على أن يكون تنظيم تداول واستهلاك البترول الأبيض ( الكيوسين ) بقرار من وزير التموين ، ونص في المادة الثانية على عقاب كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر في هذا الخصوص بعقوبة الجنحة . وبناءً على هذا الأمر العسكري أصدر وزير التموين القرار رقم ٢٤ السالف الذكر ونص في المادة ١١ منه على أن « بطاقات التموين وتذاكر التوزيع الملحقة بها شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها » . ثم نص في المادة ١٤ على أنه « يجب على كل مستهلك يريد شراء بترول أن يقدم إلى البائع بطاقة التموين وتذكرة التوزيع عن المدة التي يقع الشراء فيها ، ولا يجوز أن يؤخذ البترول أو يعطى بأية طريقة بغير تقديم البطاقة والتذكرة . كذلك لا يجوز أن يؤخذ البترول أو يعطى بقدر يتجاوز ما أثبت في تذكرة التوزيع » . ثم نص في المادة ١٧ على عقاب « كل من . . . أو غير البيانات المثبتة في البطاقة أو تذكرة التوزيع . . . » . ويستفاد من هذا أن نصير الحقيقة في تذاكر توزيع الكيوسين يعاقب عليه في جميع الأحوال بعقوبة الجنحة .

ولا يرد على ذلك بأن النص على العقوبة جاء في صدد تغيير البيانات للثبته من قبل ، إذ لا فرق في الواقع وحقيقة الأمر بين هذا النوع من التنوير وبين اصطناع تذاكر مزورة على غرار التذاكر الصحيحة ، فإن كلا النوعين تزوير مادي حكمه واحد . ولا يقبل عقلاً أن يعد أحدهما جناية والآخر جنحة . كما لا يرد على ذلك بأن وزير التمرين لا يملك النص على العقوبة التي قررها لأن النص الذي أورده صريح في اعتبار تنوير الحقيقة في تذاكر التوزيع مخالفة للقرار ، وبذلك فإنه يكون معاقباً عليه بعقوبة الجنحة أيضاً بمقتضى المادة الثانية من الأمر السكري على أساس أنه فعل وقع مخالفاً للقرار .

وحيث إنه متى تقرر هذا ، وكان تزوير تذاكر التوزيع معتبراً جنحة — كما مر القول — في يوم وقوع الواقعة محل المحاكمة ، وكان الاتفاق الجنائي على هذا التزوير يجب بالتالي عده جنحة أيضاً ، فإن الأمر للمطعون فيه يكون على حق حين انتهى إلى القول باعتبار الواقعة جنحة وإن كان قد أخطأ في تكييف الجنحة التي أشار إليها .

## (٩٥)

### القضية رقم ٤٠٧ سنة ١٦ القضائية

عالم عمومية . ألعاب القمار انتهى عنها . الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة . يجب أن يبين اللعب الذي ثبت حصوله . كون هذا اللعب ليس من الألعاب المبنية في المادة ١٩ من قانون المحال العمومية . يجب بيان أنه من الألعاب التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة . ( القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية )

إنه لما كان القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التي نهى عنها في المحال العمومية على اعتبار أنها من ألعاب القمار ، وكان يجب قانوناً في هذه الألعاب أن يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت

حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره ، وإلا كان حكمها قاصر البيان متعيناً نقضه .

## (٩٦)

القضية رقم ٤٠٨ سنة ١٦ القضائية

جرح خطأ . الحكم بالإدانة في هذه الجريمة . وجوب بيان نوع الخطأ المرتكب .  
يجب سلامة الحكم بالإدانة في جريمة الجرح الخطأ أن يبين ، فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة المسكونة للجريمة ، نوع الخطأ المرتكب ، ويعين واقعته ، ويورد الدليل عليها ، وإلا فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه .

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

## (٩٧)

القضية رقم ٦٢١ سنة ١٦ القضائية

تحريض على القس والفجور . ركن الاعتقاد . وجوب إثبات توافره . حكم بالمقاب على هذه الجريمة . عدم إثباته قيام هذا الركن بصورة واضحة . قصور .  
( المادة ٢٧٠ ع )

إنه لما كان يجب في جريمة التحريض على القس والفجور المقاب عليها بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات توفير ركن الاعتقاد في حق المتهم ، فإنه إذا كان الحكم قد أدان متهماً في هذه الجريمة دون أن يثبت قيام هذا الركن بصورة واضحة جلية ، كأن أشار إلى إحدى الوقائع إشارة عابرة ليس فيها بيان لظروف الواقعة ولا للأدلة المثبتة لها ، وذكر الواقعة الأخرى ذكراً مجهلاً لا يمكن معه

الوقوف على كنهها ولا معرفة حقيقة أمرها وزمان وقوعها ومكانه بالنسبة إلى الواقعة الأخرى، بما لا تستطيع معه محكمة النقض إقرار صحة وصف كل واقعة من الواقعتين بأنها من أفعال الفسق والفجور أو القول بتعدد الأفعال التي وقعت من هذا القبيل بارتكاب فعلين على الأقل كل منهما متميز عن الآخر ومستقل عنه تمام الاستقلال، كما هو مقتضى القانون — إذا كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيباً واجباً نقضه لقصوره في بيان الواقعة التي عاقب المتهم من أجلها.

## (٩٨)

## القضية رقم ٦٢٣ سنة ١٦ القضائية

تمنى وإبرام . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . الطعن فيه بطريق النقض . يجب أن يفصر الطعن عليه وحده . لا يجوز التعرض في الطعن للحكم الابتدائي الذي يعتبر حائزاً قوة الشيء المحكوم فيه .

الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً إذا طعن فيه بطريق النقض فيجب أن يدور الطعن عليه هو وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

## (٩٩)

## القضية رقم ٦٢٤ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . حكم بالإدانة في جريمة سب علي . ركن العلانية . وجوب يانه .

يجب سلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توفرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . فإذا أدانت المحكمة المتهم في هذه الجريمة دون أن تتحدث عن واقعة هذا الطرف وكيفية توافره في حقه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

## (١٠٠)

## القضية رقم ٦٣٣ سنة ١٦ القضائية

ضرب . تعدد التهمين . تعدد الإصابات . معاقبة متهم يمينه على أساس أن الإصابة التي أحدثها استوجبت علاج الجاني عليه أكثر من عشرين يوماً . تجاوزت الإصابات في الجسامة . العقاب يجب أن يكون طبقاً للمادة ٢٢٢ قهراً أولى ع .

إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها إنه من المتعذر تعيين محل الضربة التي أحدثها متهم معين بالجاني عليه لتعدد التهمين وتعدد الإصابات ، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على أساس أن الإصابة التي أحدثها بالجاني عليه استوجبت علاجه مدة تزيد على العشرين يوماً ، فذلك ، مع ما هو ثابت من تساوت في جسامة الإصابات ، يكون خطأ ، ويجب لوضع الأمور في نصابها تعديل العقوبة المحكوم بها على هذا المتهم طبقاً للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

## (١٠١)

## القضية رقم ٦٤٢ سنة ١٦ القضائية

إثبات . الأدلة في المواد الجنائية . مساندة يشد بعضها بعضاً . إدانة متهم في شروع في قتل بجور سام . إدانته اعتماداً على وجود آثار زرنينج بجيبه . ذكر الطبيب الشرعي أن هذا الأثر يصح أن يكون نتيجة تلوث عرضي من الأتربة . عدم تفنيد المحكمة ما جاء بتقرير الطبيب . لا تصح الإدانة . ذكر أدلة أخرى . لا يهم .

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في إدانة المتهم في الشروع في القتل بجور سام ( زرنينج ) على وجود أثر الزرنينج في جيبه ، وكان وجود هذا الأثر مستمداً من قول الطبيب الشرعي ، وكان هذا الطبيب قد ذكر في ذات الوقت أن كمية الزرنينج التي وجدت يصح أن توجد نتيجة تلوث عرضي من الأتربة ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت ، إذ ما كان يجوز لها أن تعتبر هذه الآثار دليلاً تأخذ به دون أن تحقق ما قاله الخبير عنها وتفتده . ولا يؤثر في ذلك أنها قد ذكرت أدلة غير هذا ، فإن الأدلة في المواد الجنائية مساندة يشد بعضها بعضاً والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة ، وليس من المستطاع — مع ما جاء في الحكم — الوقوف

على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى رأى الذى اتبعت إليه المحكمة <sup>(١)</sup> .

### جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(١٠٢)

#### القضية رقم ١٧٣ سنة ١٦ القضائية

إثبات . قول تكذبه الأدلة المادية . اعتياد المحكمة عليه فيما استندت إليه من أدلة فى إدانة التهم . ضمن الحكم . الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكفل بعضها بضعاً .

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى إدانة المتهم فى جريمة القتل المسندة إليه على شهادة زوجة القتيل بأنها عند ما خرج زوجها من منزله فى ليلة الحادث ومعه مجل البقر الصغير ليضعه كالمطاد فى المنزل الذى يقيم به ابنه للثمن خرجت هى وراءه تحمل للصباح لتنير له الطريق حتى يعود لأن المنزلين فى زقاق واحد ، وبينما هى كذلك إذ أبصرت المتهم بعد أن فتح الباب لأبيه يطلق النار عليه ويدخل

(١) واقعة الدعوى أن شخصاً اتهم بقتل آخر بطريق السم بأن وضع مادة الزرنيخ فى طعام قدمه إليه . وقد شهد بواقعة تهديم الطعام وظهور أعراض التسمم عقب ذلك زوجة التهم وباقى شهود الدعوى . كما تبينت آثار الزرنيخ فى غسيل المعدة والإفرازات . وجاء فى تقرير الطبيب الشرعى عن فحص ملابس التهم أنه وجد عجيب صديريته قدر من الزرنيخ يوازى جراماً ملجرام وأن هذا القدر ممكن تواجده بالجيوب نتيجة تلوث عرضى من الأثرية . ومن يطالع الحكم يبدو له لأول وهلة أن المحكمة العليا تطلب أن يكون التقرير الطبى مرجحاً لصدية إخراج الزرنيخ كما تستقيم الإدانة أو يستقيم الاستناد إلى هذا التقرير فى ثبوت الإدانة . إلا أنه لدى التأمل يبدو أن مراد المحكمة هو أن فاضى الموضوع وإن كان له أن يستند إلى هذا التقرير فى الإدانة فإنه بالصيغة التى أشار إليه بها ، وهى صيغة تحمل التارىء على توهم أن هذا التقرير ناطق بإخراج الزرنيخ عمداً وقصداً مما لا ينبغى المحكمة تحسبها من أن تكون وقت تحت تأثير هذا الوهم — بهذه الصيغة قد جعل لتسبب الحكم معيماً . وقد كان يستقيم الحكم لو أن محكمة الموضوع قالت إن الدعوى ثابتة من أقوال شهود الإثبات التى أوردتها ومن الآثار التى وجدت بتعطيل الإفرازات وتأيدت بوجود أثر الزرنيخ فى جيب صديريته التهم .

منزله ويطلق بابه عليه ، وكانت المانة والتجربة اللتين أحرتهما النيابة — كما جاء في الحكم — ثابتاً منهما أن الشاهدة لم تكن ، وهي عند باب المنزل الذي تقيم فيه مع زوجها ، لتستطيع التعرف على شخص من يكون واقفاً في مكان الحادث ، ولكنها تستطيع ذلك إذا كانت واقفة في منتصف المسافة بين المنزلين ، وكان الثابت كذلك بمحضر الجلسة وبمحضر التحقيق الابتدائي أن الشاهدة لم يرد على لسانها أنها كانت تقدمت في سيرها حتى وصلت إلى النقطة التي تقع في منتصف المسافة بين المنزلين ، فإن هذا الحكم يكون معيباً . ولا يرفع عنه العيب أن المحكمة استندت في الإدانة إلى أدلة ذكرتها غير أقوال الشاهدة ، فإن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة لا من كل منها على حدة ، مما لا يستطاع معه التعرف رأيها إذا ما كان قد تبين لها أن الشاهدة قالت برواية المتهم عند باب منزله وهي عند باب منزلها وأن هذا القول تكذبه الأدلة المادية في الدعوى .

### (١٠٣)

#### القضية رقم ١٩٦ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . متهم في جريمة نصب . إدانته . عدم بيان أن الانصاف بالصفات الكاذبة كان مقصوداً به التأثير في المجنى عليه وأن ما بنا من المظاهر الخارجية قد كان للاستعانة به في إيهامه . قصور .

إذا أدانت المحكمة متهماً في جريمة نصب ولم تبين بحكمها في واقعة الدعوى أن الانصاف بالصفات الكاذبة وغيره ، مما عدته المحكمة طرقاً احتيالية ، كان من جانب المتهم مقصوداً به التأثير في المجنى عليه وخدعه ، لما هو جائز من أن يكون المتهم قد اعتاد حقاً أو باطلاً أن يصف نفسه أو أن يصنفه الناس بالأوصاف المشار إليها في مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الإجماع ، كما لم تبين أن ما عدته من المظاهر الخارجية قد كان للاستعانة به في إيهام المجنى عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور متعيناً نقضه .

## (١٠٤)

## القضية رقم ٢٠٥ سنة ١٦ القضائية

إثبات . بحث أدلة الدعوى وتهدير كفايتها في الإثبات . من شأن الدفاعي . إدانة المتهم اعتماداً على أقوال المجنى عليه مع تمسك المتهم باستعانة وقوع الحادث بالشكل الذي رواه المجنى عليه ، وعلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن الإصابات ليس فيها ما يتنافى في جوهره مع أقوال المجنى عليه . قصور . تهدير الطبيب الشرعي للخلاف . لا يصح الاعتداد به ما لم يعرض على المحكمة وتمحصه بنفسها .

إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن وقوع الحادث بالشكل الذي رواه المجنى عليه مستحيل وأن الطبيب الشرعي وإن انتهى إلى نتيجة ليست في مصلحته فإنه قد كشف عن مخالفة أقوال المجنى عليه للدلول المعينة ، ومع ذلك اعتمدت المحكمة في قضائها بإدانة المتهم على أقوال المجنى عليه بدعوى أن هذه الأقوال قد تأيدت بما ارتآه الطبيب الشرعي في شأنها من أنه « ليس بإصابات المجنى عليه ولا بما ظهر من المعينة ونخص الأحرار ما يتنافى جوهرياً مع أقوال المجنى عليه » ، ولم تعرض لأوجه ذلك الخلاف الذي أشار إليه الطبيب ولا لبحث حقيقته وتقدير مداه ، فإن حكمها يكون معيباً ، إذ أن تقدير الطبيب للخلاف المذكور لا يصح الاعتداد به في الحكم إلا بعد أن يكون أمره قد عرض على المحكمة في الجلسة ومحصته وشاطرته رأيه فيه .

## (١٠٥)

## القضية رقم ٢٠٧ سنة ١٦ القضائية

مسؤولية جنائية . إشارة الحكم إلى أن المتهم كان عملاً . عدم إثارة الدفاع جدلاً حول انعدام مسؤوليته بسبب السكر . مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض . لا يحل .

إذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم لم يثر جدلاً حول انعدام مسؤوليته الجنائية بسبب سكره ، وكانت المحكمة من جانبها لم تر أن حالة السكر التي أشارت إليها مستوجبة انعدام المسؤولية على أساس أن المتهم



لم يكن معها فاقد الشعور أو الاختيار في عمله ، فلا يقبل من المتهم المجادلة في هذا الشأن أمام محكمة النقض .

### (١٠٦)

#### القضية رقم ٢١٤ سنة ١٦ القضاية

حكم . تسية . التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . الرد على هذا الدفاع بأن مشاجرة قامت بين الفريقين للسبب الذى ينه الحكم وأن الفريقين تبادلوا الضربات فلا يمكن اعتبار انهم في حالة دفع شرعى . قصور .

إذا كان الحكم في سبيل نفيه قيام حالة الدفاع الشرعى قد اكتفى بقوله إن الثابت من تفاصيل الحادث ( التى بينها ) أن مشاجرة قامت بين الفريقين ( للسبب الذى ذكره ) فأخذ الفريقان يتبادلان الضربات ، وأنه في هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى يبيح الاعتداء الذى وقع منه وكان نتيجة للمشاجرة التى قامت بين الفريقين ، فهذا يكون قصوراً ، إذ أن ما ذكره الحكم من ذلك ليس من شأنه أن ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى ، لأن التشاجر بين فريقين قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق ، وأن الفريق المعتدى عليه إنما كان يرد الاعتداء ، وفي هذه الحالة يكون الفريق المعتدى واجباً عقابه ، والفريق المعتدى عليه مضافاً واجباً أن يعامل بمقتضى الأحكام المقررة في القانون. للدفاع الشرعى<sup>(١)</sup> .

(١) التشاجر من معاني المفاعلة ، وهو يدل لفة على رغبة طرفيه في العدى ، وهو بهذا يناقض فكرة الدفاع الشرعى . ولعل هذا هو ما أرادت محكمة الموضوع أن تشير إليه حين قالت بانتهاء حالة قيام الدفاع الشرعى في هذه الحالة . ولكن تطبيق هذا المعنى على واقعة الدعوى مما يتعين على محكمة الموضوع إبرازه في أسباب حكمها ، وإلا كانت مقصرة في الرد على الدفع المقدم إليها بتمام تلك الحالة . وهذا فيما يبدو هو ما قصدته المحكمة العليا حين قالت إن ما ذكرته محكمة الموضوع ليس من شأنه أن ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى لأن التشاجر بين الفريقين قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق على الآخر .

## (١٠٧)

## القضية رقم ٢٢٤ سنة ١٦ القضائية

إثبات . شهادة . يجب للأخذ بأقوال الشاهد أن يكون مميزاً . الطعن في شاهد بأنه غير مميز . الاعتدال على أقواله في الإدانة دون تحقيق هذا الطعن . خطأ .

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم التعويل على أقوال شاهد لكونها غير مفهومة لخدانة سنه ، فأمرت المحكمة بإعلان هذا الشاهد ، فحضر مع أبيه وأبلغ أبوه عن ميلاده ، ثم قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي أقام الإدانة على أقواله دون أن تتحدث عن حقيقة سنه أو ترد على الدفاع المقدم إليها في صدها ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ ، إذ أنه يجب للأخذ بأقوال الشاهد أن يكون مميزاً . ولا يصح عند الطعن في شاهد بأنه غير مميز الاعتداد بصفة أصلية على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضح عدم صحته .

## (١٠٨)

## القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٦ القضائية

١ — فاض . مناقشة بين رئيس المحكمة وبين عملي الخصوم حول مسألة من المسائل المروضة . لا يصح عده أنه رأى المحكمة المستقر في هذه المسألة . الرأي المستقر هو الذي يكون في الحكم بعد المناوأة .

ب — قد . قد أعمال الحكومة . حق مقرر . توجه اليوم إلى الملك أو مجرد إلقاء المسؤولية عليه ولو كان ذلك مسوّفاً في غالب من الإجلال والإكبار . معاقب عليه . الملك لا يكون محل مساءلة أبداً . اشتراك الملك في الواقع في عمل من أعمال الحكومة . لا يؤثر في حق قدها بشرط ألا يزعج فيه بإسم الملك .

١ — إن ما قد يدور في الجلسة في أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المروضة بين الخصوم أو محاميهم وبين رئيس المحكمة ، حتى ولو كان الرئيس في كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث بإسم المحكمة كلها — ذلك لا يصح عده أنه رأى المحكمة النهائية في وجهة نظر معينة ، إذ المفروض أن الرأي

النهائي إنما يكون في الحكم الذي لا يكون إلا بناءً على المداولة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها .

٢ — لا شك في أن نقد أعمال الحكومة حق مقرر ، إلا أنه لا يصح ألبتة أن يصل إلى حد توجيه اللوم إلى الملك في صدد العمل الذي استوجب النقد أو حتى إلى مجرد إلقاء مسؤولية عليه ولو كان هذا أو ذاك مسوقاً في قالب الإجلال والإكبار ، بل ذلك معاقب عليه بالمادة ١٨٠ من قانون العقوبات ، فإن زاد حتى تضمن عيباً كائناً ما كان في حق الذات الملكية كان واجباً العقاب عليه بالمادة ١٧٩ . ذلك لأن الملك لا يكون محل مساءلة أبداً .

واشتراك الملك في حقيقة الواقع على أى وجه من الوجوه في أعمال الحكومة ليس من شأنه أن يؤثر في حرية النقد المقررة ، بل هذه الحرية مكفولة على الدوام ، ولكن على ألا يزوج باسم الملك ، فإن نقد أعمال الحكومة لا يتجه ولا يمكن أن يتجه إلا إلى المسؤولين عنها بحكم الدستور .

### الحكمة

وحيث إن الطاعنين يقولان في طعنهما : أولاً — إن المحكمة أخلت بمقتضاها في الدفاع لأنها لم تهمل المحامى عنهما حتى يبدي دفاعه كاملاً ، ثم بدا منها في الجلسة ما يشعر بأنها مقتنعة ببعض وجهات النظر قبل أن يستكمل عرضها مما اضطرها إلى عدم الإفاضة فيها . وثانياً — أنها أهدرت بغير وجه دفاعهما فيما يتعلق بحكم الدستور فيمن يملك تعيين السفراء والوزراء المفوضين ولم تمحص قولها في تفسير العبارات محل المحاكمة ، ثم إنها دانتها بجنابة العيب في الذات الملكية ، مع أن كل ما في المتألمين موضوع الدعوى لا يعلو أن يكون قدماً مباحاً لأعمال الحكومة ولم يقصد به إلا الرد على ما جاء بجريدة « أخبار اليوم » في صدد تحييد تعيين عبد الفتاح عمرو باشا سفيراً لمصر في لندن والاعتراض على وزير الخارجية المسؤول عن ذلك التعيين ، ولم يشر فيها من قريب أو من بعيد إلى جلالة الملك . ولكن المحكمة مسخت عبارات المتألمين وافترضت افتراضاً أن المقصود هو جلالة

الملك دون أن تورد دليلاً على ذلك . وبعد أن ذكرت أن الملك هو الذى يعين الوزراء المفوضين والسفراء بأمر ملكي وأن عبارة « من أرسله » الواردة في مقال ٨ يولييه سنة ١٩٤٥ تساوى في معناها « من عينه » — قالت إنه ليس للبحث الدستورى الذى أثاره الدفاع أى شأن في إثبات العيب أو نفيه ، فأثقلت بذلك الطريق أمام الطاعنين مع أن البحث الدستورى يهم جداً في عدم ثبوت ركن الإسناد وبالتالي في عدم ثبوت التهمة .

وحيث إن محامى الطاعنين قد أبدى أوجه دفاعه عنهما وتناول فيما تناوله تحديد المسؤول بحكم الدستور عن تعيين السفراء والوزراء المفوضين ، وخلص إلى القول بأن الوزارة هى وحدها المسؤولة عن ذلك . وليس في محضر الجلسة ما يفيد أنه قد بدا من المحكمة ما يشعر بأنها مقتنعة بوجهة نظر معينة في الدعوى ، أو ما من شأنه خدع الدفاع في أية ناحية من نواحي المدافعة . ومع ذلك فإن ما قد يدور في الجلسة في أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المعروضة بين الخصوم أو محاميه وبين رئيس المحكمة ، حتى ولو كان هذا يعبر في كل أو بعض ما صدر عنه عن رأى المحكمة كلها ، لا يصح عده وحده أنه رأى المحكمة النهاى في وجهة نظر معينة ، فإن المفروض أن يكون ذلك في الحكم الذى لا يكون إلا بناءً على المداولة فيه بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها . وإذن فالتمس على المحكمة بأنها أخلت بحقوق الدفاع لا يكون له محل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الظروف التى لا بست نشر المقالين موضوع المحاكمة ، وذكر أنها حلقة من سلسلة مقالات أنشأها الطاعن الأول ونشرت في الجريدة التى يرأس تحريرها الطاعن الثانى وتحملتها مساجلة بين الجريدة المذكورة وجريدة « أخبار اليوم » بصدد تعيين عبد الفتاح عمرو باشا في لندن — أورد المبارات البارزة في تلك المقالات ، ثم استظهر منها ما عده مكوناً لجناية العيب في الذات الملكية مبتدئاً بمقال ٨ يولييه سنة ١٩٤٥ فقال عنه : « إن العبارة المقتبسة من مقال ٨ يولييه

سنة ١٩٤٥ في وصف التهمة والتي تنطوي على عيب موجه للذات الملكية هي ما يأتي : ( إن عبد الفتاح باشا لم يقصر فيما أرسل من أجله ولكنه لا يصلح وليس هذا عيبه بل عيب من أرسله ، وهذا الغير هو المسؤول عن هذا الموقف الغريب وعن هذه الإشكالات الدبلوماسية التي تحيط بمركز وزير مصر في لندن ) . ومدلول هذه العبارة واضح إذ أن ظاهرها ناطق بأن كاتبها يقصد منها أن ينسب لمن أرسل عبد الفتاح عمرو باشا إلى لندن أنه أتى عملاً معيياً بتعيينه وزيراً مفوضاً ، وأنه مسؤول شخصياً عن موقف الوزير المفوض الذي هو في نظر الكاتب رجل غير صالح ، ومسؤول أيضاً عن الإشكالات الدبلوماسية التي تحيط بمركزه في لندن . وإذا وجهت مثل هذه العبارات لحضرة صاحب الجلالة الملك فإنها تمد عيباً بلا مراء لاحتوائها على إسناد أمور عاتية تجرح الشاعر . وقد كان المحكمة أن تكتفي بالقول بأن حضرة صاحب الجلالة الملك هو الذي يعين الوزراء المفوضين بأمر ملكي طبقاً لحقوقه الدستورية وأن جلالاته قد عين عمرو باشا وزيراً مفوضاً بأمر ملكي صدر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٤ وأن عبارة المتهم في مقاله بالظن فيمن أرسله تثبت أنه قصد توجيه العيب للذات الملكية مباشرة إذ أن عبارة ( من أرسله ) تساوى في معناها ( من عينه ) وأن الذي عينه هو صاحب الحق في التمييز وفي إصدار الأمر الملكي به ، وكان في هذا فصل النزاع في إثبات أن التهم وجه العيب في حق الذات الملكية بالعبارات المتقدمة — قد كان يكفي هذا ، غير أنها ترى في أسلوب المقال ومدلول عباراته ما يقطع أيضاً بأن الكاتب إنما قصد توجيه عبارات العيب للذات الملكية شخصياً دون غيرها . وإن المحكمة لا تريد أن تنهج في التفسير إلى اختيار قليل من الألفاظ مثل النفر والغير والأسياد وتستنتجها الماني المقصودة بل تستعيد إلى أسلوب الكاتب وسياق عباراته بحثاً وراء ما يعنيه المتهم إذ أن هذا أقرب لقواعد اللغة العربية وأساليبها المختلفة التي منها الصريح والضمني والتي تؤدي إلى غرض واحد في التعبير عن الماني وإيصالها للأذهان . وإن المعنى المستخلص من سياق هذا المقال هو أن الكاتب يريد أن يقول في أسلوب ملتو ما معناه أن جلالاته أرسل عمرو باشا للندن لا ليقوم برعاية مصلحة الوطن بل ليرعى شؤون

جلالته الشخصية ولهم بمئات أخرى ، وأن عمرو باشا لا يصلح ، وأن العيب ليس عيبه بل عيب من عينه وزيراً مفوضاً ، وأنه المسؤول عن الإشكالات الدبلوماسية التي أعقبت تعيينه — تلك المعاني مفهومة في يسر وبسر تكلف ، ولا يمكن صرفها لشخص آخر غير جلالته . وإن المتهم الأول افتتح مقال ٨ يولييه بطلب تعيين سفير مصرى يقوم بخدمة القضية المصرية وقال إنه يستهدف هدفًا وطنيًا مصريًا . ولو أنه قصر مقاله على هذا المعنى لكان لا تثرى عليه إلا أن قلبه حاد به عن سواء السبيل عندما ضمن مقاله ردًا على مقال جريدة « أخبار اليوم » الذى عنوانه ( عمرو باشا كله عيوب ) الذى عدلت فيه ما يقوم به عمرو باشا فى لندن بعبارات تتلخص فى أنه يخدم المصلحة العامة دون الخاصة ويعمل على تنقية سمعة الحكم المصرى وإفهام الإنجليز بأن مصر ليست ضيعة لكل رئيس وزارة وإخبارهم بما يقوم به جلالة الملك الوطنى من أعمال وطنية وتقديمه وطنه على عرشه وتبريئهم بخطيئة يوم ٤ فبراير وتدخلهم فى شؤون مصر . وقد قال المتهم المذكور فى رده العبارة الآتية : ( ولا يهمنى أن يقال إن عبد الفتاح باشا عمرو يهاجم لأنه لم يشتر القرو ولم يشتر زجاجة رائحة لأنى لا أعرف هل اشترى أم لم يشتر وإن كانت الأسعار فى لندن تفرى بإرسال الهدايا جلبًا للرضاء — ولا يهمنى أن يقال إن عبد الفتاح عمرو باشا قصد إلى لندن لتنقية سمعة الحكم المصرى وإنه يعمل جاهداً على أن يفهم الإنجليز أن مصر لن ترضى أن تكون ضيعة لكل رئيس وزارة يحكمها — لا يهمنى هذا لأن عبد الفتاح عمرو باشا لا يدرك مع الأسف كل ما حل من عبء فهو مظلوم هناك ، ولو أننى كنت أرجو أن يقال إن مصر ليست ضيعة لأحد من المصريين ، أليس كذلك أيها الدب الأعشى ! نعم أيها الدب الأعشى لأنك أفصحت عما يفعل عمرو باشا فى لندن وعما يقدم من أجله الطعام والقهوة التركية المثلى . لا يهمنى أن يقال إن عبد الفتاح عمرو باشا أجهد نفسه ليقنع الإنجليز بخطيئة يوم ٤ فبراير ) . وهذه العبارات أبلغ فى أداء المعنى من أى تفسير فهمى مع إغفال ذكر اسم جلالة الملك تصريحاً فإن معانيها تشير لجلالته دون غيره ولا تنصرف كما زعم المتهم إلى أن المقصود بها هو رئيس الوزارة أو

الوزير المسؤول ، لأن الأعمال التي ذكرتها أخبار اليوم ورددها المتهم لا تتصل بالوزارة بل تتصل بمصر وبجلالة الملك شخصياً ، فإذا جاء الكاتب وسخر من محرر أخبار اليوم ، ونقته باللب الأعمى وهي قصة يعرضها الأطفال ملخصها أن دبا أصاب سيده وهو يذود عنه النياب ، ومغزاها معروف ، وبني سخريته منه على أنه أفصح عن الأعمال التي يقوم بها عمرو باشا في لندن وعن السب الذي يقدم من أجله الطعام الجيد والقهوة التركية المثلى ، ثم قال رداً عليه : ( إنه كان يتنق أن يقول إن مصر ليست ضيعة لأحد من المصريين ) ، وذلك في مقام الرد على عبارة : ( أنه يفهم الإنجليز أن مصر ليست ضيعة لكل رئيس وزارة ) ، كانت كل المعاني المتقدمة دالة على أن المقصود بببارات الكاتب ليس وزيراً ولا فرداً عادياً بل هو جلالة الملك ذاته لأن عبارته تقوم على الموازنة بين ما يعمله الوزير المفوض من أعمال لخدمة جلالة الملك وبين ما يطالب به الكاتب الوزير المفوض بأن يقوم به لمصلحة القضية المصرية . وعلى ضوء تفسير تلك العبارات يتبين بوضوح أن المتهم قصد بعبارة ( فأسياذ المسخر الأبله . . . يعرفون عن البلاغ سوابقه في الهجوم ) أيضاً جلالة الملك ، وأساليب اللغة تميز مخاطبة الفرد بصيغة الجمع ، وبخاصة فإن عبارة سابقة البلاغ في الهجوم واقعة ذكرها نفس المتهم في التحقيق بأن المراد منها موقف البلاغ في هجومه على حكومة الوفد سنة ١٩٣٧ وانتصاره للسراي . ومن ثم يبين من تفسير العبارة التي تركز فيها العيب ومن مرأى المقال بحسب التفسير المتقدم أن المتهم قصد توجيه العيب لجلالة الملك شخصياً ، وأن شخص جلالاته تعين من مرأى عبارات ألقاها المقال . ولا تأخذ المحكمة بالتفسير الذي ذهب إليه الدفاع عن المتهم من أن الوزارة هي المقصودة ، لأن أسلوب المقال يأبى القول به . وقد اعترف للتهمة الأول بأنه ألف المقال للنشور بالبلاغ في ٨ يولييه سنة ١٩٤٥ ونشره بجريدته ولكنه أنكر التهمة وقال إنه لا يقصد توجيه العيب لجلالة الملك وإنه مخلص لجلالاته إخلاص كل مصري وذكر في التحقيق أنه يقصد بببارات الأحراب ووزير الخارجية المسؤول دستوريا . وقال الدفاع عنه بصدد هذا الشق من التهمة إن المقال وليد مساجلة صحفية وإن

المقصود من عباراته حض الحكومة على تعيين سفير صالح يخدم مصر ومطالبها وإنه خال من توجيه العيب أو اللوم لجلالة الملك بل هو موجه للوزير المسؤول دستورياً وفقاً لقواعد الدستور . وهذا الدفاع مردود عليه بما سبق بيناه من أدلة تثبت أن المقال يتضمن عبارات مدلوها توجيه العيب للذات الملكية وأن مرامى عبارات المقال تعين أن جلالاته هو المقصود بالذات دون الوزارة أو وزير الخارجية . ومتى كان العيب موجهاً لذاته المصونة مباشرة فلا يمس أن يمس هذا العيب أعمال جلالاته الخاصة أو العامة إذ أن جلالاته ليس له إلا شخصية واحدة ، وليس للبحث الدستوري الذى أثير أى شأن فى التدليل على إثبات العيب أو نفيه ، لأن الثبوت أمر متعلق بوقائع الدعوى ، وأما كون المقال كان وليد مساجلة صحفية فلا يتنافى مع تضمنه عبارات العيب التى تثبت أن المتهم قصد بها توجيهها لجلالاته . ومن ثم لا تتول المحكمة على هذا الدفاع لأنه لا ينفي التهمة التى قدمنا الأدلة على ثبوتها . وإنه يخلص مما تقدم أنه قد ثبت أن المتهم الأول قد أسند فى مقال ٨ يولييه سنة ١٩٤٥ لجلالة الملك العبارات الواردة بالشق الأول من تقرير الاتهام والتى بينا مدلوها ، وهو أنه نسب لجلالة الملك أنه أتى عملاً معيماً بتعيينه عمرو باشا وزيراً مفوضاً وهو لا يصلح ، وأنه مسؤول عن الإشكالات الدبلوماسية التى تحيط بمركره فى لندن ، وهى عبارات من شأنها المساس بجلالة الملك وهذا يكفى لتوافر ركن العيب . . . الخ . ثم انتقل إلى مقال ١١ أغسطس سنة ١٩٤٥ واقتبس منه العبارات الآتية : « قيل إن النية لم تكن متجهة إلى تعيين سعادة عبد الفتاح عمرو باشا سفيراً لمصر فى لندن أو لم تكن تسير بالسرعة التى سارت بها الآن لو لم أكتب مقالاً عنه ولو لم يشاركنى زملاء آخرون أرائى فبعد هذه المقالات أو على أثرها بدأ التصميم وأسرفت الأوراق وقيل إن الحكومة المصرية أرسلت اسمه إلى الحكومة الإنجليزية قبل أن يعود معالى الدكتور عبد الحميد بنوى باشا ، وقيل أخيراً إنه اعترض على هذا الاختيار وعلى التسرع فيه . . . قيل كل هذا والقسم الأول منه عجيب غاية العجب فالمعاندة فى أمثال هذه المسائل الخطيرة المتصلة بأهم مناصب الدولة تدل على تفكير صغير وعلى أن أمور الدولة لا تساس بالاتزان الواجب بل



تأسس بمقول دكتاتورية لا تستمع إلى رأى ولا تصنى إلى نصيح ولا تعمل بتحذير بل على العكس تعاند وتكابر . ولقد كنت أريد أن أوجه الحديث عن الضرر في ترشيح عمرو باشا إلى معالى وزير الخارجية ولكن التعيين تم والاختيار وقع وأنا أشد ما أكون أسفاً لهذا الاختيار السيء الذى لم يصادف أهله . واختم مقاله بقوله : « وبعد فانتى أعرف الآن أن عبد الفتاح باشا عمرو قد نجح في احتلال منصب السفير ولكنى أؤكد لمعالى وزير الخارجية أنه خسر كثيراً برضوخه للرغبة البادية في تعيينه وأن مصر ستخسر أكثر ولكن أى شيء بل أى اختيار يسير في مصر سيره المنطقي أو الوطنى العادى » . وقال عنها : « إن تلك العبارات تدل على أن المتهم عند ما علم أن عبد الفتاح عمرو باشا قد قبلت الحكومة البريطانية ترشيحه أنشأ المقال وجعل عنوانه ( اختيار سيء لسفارة مصر في لندن ) ، وذكر ما تفسيره أنه سمع أن عبد الفتاح باشا عين سفيراً بسبب مقالاته التى حررها بشأن سفارة مصر في لندن ومنها المقال المؤرخ ٨ يولية سنة ١٩٤٥ . وعلق على هذه العبارة بأن المعاندة في مثل هذه الأمور تدل على تكبير ضمير ، وأن أمور الدولة لا تناس بالاتزان اللازم بل تناس بمقول دكتاتورية لا تستمع لنصح أو تحذير بل تعاند وتكابر ، وأنه يأسف لأن التعيين تم أو كاد وأن وزير الخارجية خسر برضوخه للرغبة البادية في تعيين عمرو باشا سفيراً — ذلك هو مجمل المعنى المستفاد من عبارات المقال . ويبين من فحص عبارات هذا المقال أن المتهمين قصداً بتلك العبارة توجيه العيب في حق الذات الملكية للأسباب الآتية : ( أولاً ) أن الاختيار الذى وصفناه بأنه سيء مقصود به اختيار جلالته للسفير إذ ذكرنا في المقال أن الاختيار قد وقع والتعيين قد تم ولا يمكن نسبة إتمام التعيين أو الاختيار إلا لجلالته ، لأن جلالته صاحب الرأى النهائى في هذا التعيين ، وليس وزير الخارجية . ويؤيد هذا أن المتهمين علما قبل نشر المقال المذكور أن الحكومة البريطانية قبلت ترشيح عمرو باشا ليكون سفيراً ، وهذا كاف في أن يفهما ويفهم القراء أن جلالة الملك وافق على هذا الاختيار لأن البدهة تقتضى أن لا يتقدم وزير الخارجية للحكومة الإنجليزية باسم المرشح إلا بعد موافقة جلالته وإلا عرض تصرفه للاهتدار

إذا لم يوافق جلالتـه على إصدار الأمر الملكي بالتعيين النهائي وكان ما يعملـه الوزير عبثاً ليس بائع في أعمال الدولة . ولا يقلل من شأن هذا التفسير عدم صدور أمر ملكي بالتعيين إلا بعد نشر المقال إذ أن المتهمين في مقالها ذكروا أن عبد الفتاح باشا قد نجح في تعيينه سفيراً . (ثانياً) صدور الأمر الملكي بتعيين عمرو باشا قرينة تدل على أن جلالة الملك أجاز اختياره وترشيحه . (ثالثاً) قول المتهم بأن وزير الخارجية رضى للرجـة البادية في تعيينه لا يعنى إلا الرضوخ لجلالة الملك . ولا يصح القول مع سياق المقال بأنه رضى لرئيس الوزارة كما جاء في دفاع المتهمين لأن السياق يقتضى غير ذلك . وإن ما تقدم كاف في إثبات أن المتهمين قصدا بالعبارات المتقدمة العيب في الذات الملكية إذ أسندا لجلالتـه المائدة وإساءة الاختيار وإدارة سياسة البلاد بطريق دكتاتورى . ويؤيد هذا ما فهمه المتهمان من أنه لم يكن سيعين لولا المقالات التى كتبت من قبل . على أن مراعى تلك العبارات تـين أن جلالتـه مقصود بها دون غيره . وإن الدفاع عن المتهمين نفى توجيه تلك العبارات لجلالة الملك وقال إن ترشيح السفراء هو من عمل وزراء الخارجية دون جلالتـه ، وإن المقصود هو الوزير ، وإنها لا تحوى عيباً أو لوماً . وإن المحكمة ترى أن البحث الدستورى بعيد عن موضوع قضية العيب إذ أن المطالب في هذه الدعوى هو معرفة هل قصد المتهمان العيب في جلالة الملك أم لا وقد بينا أن عبارات المقال ترى كلها إلى التعريض بجلالتـه بعبارة (اختيار سىء) و (سياسة البلاد تـاس بقول دكتاتورية) و (المائدة في التعيين) لسابقة التعريض بجلالتـه في مقال سابق والتى يفسرها أيضاً عبارته التى أشار فيها إلى أن وزير الخارجية رضى لتلك الرجـة البادية في تعيينه — وكل هذه العبارات تدل على أنهما يقصدان جلالتـه شخصياً إذ أنه — كما قلنا — لا يتنافى عدم صدور الأمر الملكي مع اختيار جلالتـه له قبل ذلك ومن ثم يكون الاستتار وراء البحث الدستورى غير مجد في دفع تهمة العيب . وإنه ثبت مما تقدم ومن الاطلاع على مقال ١١ أغسطس سنة ١٩٤٥ أن المتهمين أسندا لجلالة الملك سوء الاختيار والمائدة في أمور الدولة وسياسة البلاد بقول دكتاتورية وهى عبارات من شأنها المساس

بالذات الملكية وهي كافية لتوفر ركن العيب . وقد دللنا فيما تقدم من الأسباب على أن تلك العبارات وباقي عبارات المقال تحدد أن التهمين قصدا توجيه العيب للذات الملكية ، كما أنه يبين من عبارات المقال ومراميها أنهما قصدا الذات الملكية مباشرة بدليل أنهما ربطا بين عبارة المماندة والمكابرة وبين المقال السابق المنشور في البلاغ في ٨ يولييه سنة ١٩٤٥ وغيره بقولهما إنه لم يكن ليتم تعيينه سفيراً لولا كتابتهما ، وبدليل أنهما أيضاً اختتما المقال الثانى ببيان أن عمرو باشا نجح في تولى منصب السفير ولما وزير الخارجية لرضوخه للرغبة البادية في تعيينه — وكل ذلك قاطع في الدلالة على أن العيب موجه للذات الملكية مباشرة . ومن ثم يتوافر ركن التوجيه المباشر الذى تشترطه جرمية العيب في الذات الملكية . »

وحيث إنه يبين مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن المحكمة تعرضت لدفاع الطاعنين وفندته استناداً إلى الألة القائمة في الدعوى ، ثم استخلصت من المقدمات التى أوردها أن ما جاء بالمقالين من عبارات العيب التى ذكرتها إنما قصد به في الواقع وحقيقة الأمر الذات الملكية ، وذلك بنقض النظر عن حكم الدستور في صدد السلطة التى تملك تعيين السفراء والوزراء المفوضين . ومتى كان ذلك كذلك ، وكان سياق المقالين ومدلول عبارتهما والظروف التى لا بدت نشرهما تبرر النظر الذى انتهت إليه المحكمة ، فإن ما ينهيه الطاعنان على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل أيضاً .

وحيث إن ما يقوله الطاعنان من أن قصدهما لم يكن إلا نقد عمل من أعمال الحكومة لا يجديهما ، لأن الحق في نقد أعمال الحكومة وإن كان مقررراً لا شك في ذلك إلا أنه لا يمكن بمقتضى القانون أن يصل إلى حد توجيه اللوم إلى الملك في صدد العمل الذى استوجب النقد أو حتى إلى مجرد إلقاء مسؤوليته عليه ، ولو كان هذا أو ذاك مسوقاً في قالب من الإجلال والإكبار ، بل ذلك معاقب عليه على كل حال بالمادة ١٨٠ من قانون العقوبات ، وإذا زاد حتى تضمن عيياً كائناتاً ما كان في حق الذات الملكية ، فإن العقاب عليه بمقتضى المادة ١٧٩ يكون واجباً . وذلك لأن الملك بحكم أنه هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس

ويتولى سلطته بواسطة وزرائه الذين هم المسؤولون بالتضامن عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته لا تخليهم بحال أوامره ، شفوية كانت أو كتابية — بحكم ذلك ، وهو حكم الدستور ، لا يتصور أبداً أن يكون محل مساءلة من أى نوع كان عن أى عمل كان من أى قبيل كان .

هذا ، واشتراك الملك فى حقيقة الواقع على أى وجه من الوجوه فى أعمال الحكومة ليس من شأنه أن يؤثر فى حرية النقد المقررة ، بل هذه الحرية مكفولة على الدوام مادام الملك لا يزعج باسمه ولا يقحم . فان نقد أعمال الحكومة لا يتجه ولا يمكن أن يتجه إلا إلى المسؤولين عنها بحكم الدستور ، وتوجيهه إلى الملك الذى هو فوق المسؤولية إنما يكون بتوجيهه نحوه بالذات ، تصريحاً أو تلميحاً ، من قريب أو من بعيد . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين فى المقالين إنما قصدا التعريض بالملك بما يعتبر عيباً فى ذاته ، فإن عقابهما بجناية العيب يكون فى محله . ولا يشفع لهما ما يتذرعان به من أنها كانا ينتقدان عملاً حكومياً .

## (١٠٩)

### القضية رقم ٦٠٩ سنة ١٦ القضائية

تمويض . سرقة . شراء خادم الأشياء للسرقة لمصلحة مخدومه . الحكم للدعى بالحق المدنى بالتعويض على المخدوم بالتضامن مع السارقين . فى محله .

إذا كان الحكم قد بين أن خالداً تعهد لشركة ما بنقل أخشاب لها من جهة إلى جهة فعهد بهذه المهمة إلى زيد ، فأقدم زيد على سرقتها باشتراكه مع آخرين قبل نقلها من حيازة خالد ، ثم اشتراها بكر من السارقين مع علمه بسرقتها ، وبناءً على ذلك أدين زيداً وشركاءه فى السرقة وبكراً فى جريمة الإخفاء ، وقضى لخالد الذى ادعى بحق مدنى بالتعويض على مخدوم الحقنى الذى ارتكب جريمة الإخفاء وهو فى خدمته ولمصلحته ، بالتضامن مع السارقين ، قضاؤه بهذا يكون فى محله وله ما يبرره .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك  
وأحمد على علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

( ١١٠ )

### القضية رقم ١٦٠ سنة ١٦ القضية

مسؤولية مدنية . متبوع . مساءته عن فعل تابعه طبقاً للمادة ١٥٢ مدنى . قوامها . حكم  
ببراءة الخادم لجنونه . لا يجوز الحكم بالتعويض على متبوعه . هذا لا يمنع من مطالبة المتبوع  
أمام المحكمة المدنية تأسيساً على المادة ١٥١ مدنى . طعن للدعى المدنى فى الحكم الصادر من  
المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها على أساس أن رفع الدعوى على المتهم لم يكن صحيحاً وأنها  
لا تكون مختصة بنظر الدعوى المدنية إلا تبعاً للدعوى الجنائية . لا مصلحة من هذا الطعن .

إن مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه طبقاً للمادة ١٥٢ من القانون المدنى قوامها  
وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسؤوليته هو بحيث إذا انتفت مسؤولية التابع فإن  
مسؤولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه . فإذا قضى الحكم ببراءة المتهم  
لما ثبت من أنه كان مجنوناً أى — كما تقول المادة ٦٢ من قانون العقوبات — فاقد  
الشعور والاختيار وقت وقوع الفعل ، فإنه لما كان يشترط بمقتضى القانون لمسؤولية  
الإنسان عن فعله — مدنية كانت للمسؤولية أو جنائية — أن يكون مميزاً ، وكان  
ذلك مقتضاه ألا يحكم على المتهم بأى تعويض عن الفعل الضار الذى وقع — لما كان  
ذلك كان الحكم بالتعويض على المتبوع غير جائز . ومتى كان الأمر كذلك ،  
وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على أساس مساءلة المتبوع عن أفعال تابعه ما كما  
— كما هو فى صحيح القانون — عدم إجابة طلب الدعى بالحق المدنى سواء بالنسبة  
إلى المتهم أو إلى المتبوع ، فإن مصلحة الدعى بالحق المدنى تكون منتفية من وراء  
الطعن على الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية  
على أساس أن رفع الدعوى العمومية على المتهم لم يكن صحيحاً ، ما دام هو لم  
يروجه الدعوى إلى المتبوع إلا بناءً على المادة ١٥٢ باعتباره مسؤولاً عن  
أعمال تابعه ، لا بناءً على المادة ١٥١ باعتبار أنه أهمل ملاحظة المتهم وقد كان

تحت رعايته وهو مجنون ، وما دام هذا الحكم ليس من شأنه أن يمنعه من مطالبة التبعوع بالتعويض أمام المحاكم المدنية على الأساس الصحيح لاختلاف السبب في الدعويين .

### المحكمة

وحيث إن المدعين بالحقوق المدنية يتمسكان في طعنهما بأن محكمة الجنايات قد أخطأت إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية على أساس أن رفع الدعوى العمومية على التهم لم يكن صحيحاً لما تبين من أنه كان مجنوناً وقت ارتكاب الجريمة وأن المحكمة الجنائية لا تكون مختصة بنظر الدعوى المدنية إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية . ووجه الخطأ في ذلك أن الدعوى العمومية رفعت على التهم قبل أن يثبت جنونه ، ولما ثبت لها ذلك أثناء نظر الدعوى قضت ببراءته لهذا السبب ، وهذا منها يعتبر فصلاً في موضوع الدعوى العمومية يتحتم معه عليها طبقاً لنص المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تفصل في ذات الوقت في التضمنيات المطالبة . ولا يغير من ذلك أن البراءة مبنية على جنون التهم ، لأن الجنون إذ يقتضى رفع المسؤولية الجنائية يكون شأنه شأن قد أي عنصر من عناصر الجريمة .

وحيث إن التهم وهو جندي بالجيش أحيل إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة ٣٣٤ قرة ثانية عقوبات « لأنه قتل عدداً الضابط كمال الدين ناشد أفندي بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من بندقيته قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الجروح الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته وقد تقدمت هذه الجناية جناية أخرى هي شروع التهم في قتل الجندي عبد المجيد شبان عوض عدداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الجرح الموصوف بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو اللبادة بإسعاف الجنى عليه بالعلاج » . وقد تدخل والد القتيل ووالدته « الطاعنان » في الدعوى مدعين بحقوق مدنية وطلباً الحكم لها على التهم ووزارتى الدفاع والمالية متضامنين

بمبلغ ثلاثين ألف جنيه بصفة تعويض على أساس أن وزارة الدفاع مسؤولة عن فعل المتهم مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه . وفى أثناء نظر الدعوى ارتابت المحكمة فى حالة المتهم العقلية فأمرت بإرساله إلى كبير الأطباء الشرعيين لفحصه ، وتبين من التقرير المقدم من مدير قسم الأمراض العقلية أن المتهم مصاب بجنون يرجع إلى وقت وقوع الحادث ، قضت المحكمة ببراءته وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، وأقامت قضاءها هذا على ما قائلته من أن الدعوى العمومية رفعت باطلا « لأن من وجهت إليه الدعوى أصبح وجوده منعكاً وليس هذا بعد رفع الدعوى فحسب بل يرجع إلى ما قبل رفضها . . . فالبتلان ليس طارئاً أو لاحقاً بل كان سابقاً على رفضها . ومتى كان الأمر كذلك فلا تكون المحكمة مختصة بالفصل فى الدعوى المدنية لعدم قيام دعوى عمومية أصلاً يمكن القول بتبعية الدعوى المدنية لها . . . الخ » .

وحيث إن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه طبقاً للمادة ١٥٢ من القانون المدنى قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسؤوليته هو بحيث إذا انتفت مسؤولية التابع فإن مسؤولية المتبوع لا يكون لها أساس تقوم عليه . ولما كان الحكم للمطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم لما ثبت من أنه كان مجنوناً أى — كما تقول المادة ٦٢ من قانون العقوبات — فاقد الشعور والاختيار وقت وقوع الفعل ، وكان يشترط بمقتضى القانون لمسؤولية الإنسان عن فعله — مدنية كانت المسؤولية أو جنائية — أن يكون مرتكبه مميّزاً ، وكان ذلك مقتضاه أن لا يحكم على المتهم بأى تعويض عن الفعل الضار الذى وقع منه ، فإن الحكم بذلك على متبوعه — أى على الوزارة — لا يكون جائزاً . ومتى كان الأمر كذلك وكانت الدعوى المدنية على الأساس الذى رفضت به مآلها — كما هو صحيح القانون على ما مر القول — عدم إجابة طلب الدعيين فيها سواء بالنسبة إلى المتهم أو إلى الوزارة ، فإن مصلحة الطاعنين من وراء الطعن على الحكم تكون متفتية ماداماً ما لم يوجها الدعوى إلى الوزارة إلا بناءً على المادة ١٥٢ للذكورة باعتبارها مسؤولة عن أعمال

تأنيها لا بناءً على المادة ١٥١ باعتبار أنها أهملت ملاحظة التهم وقد كان تحت رعايتها وهو مجنون ، وما دام الحكم المطعون فيه ليس من شأنه أن يمنعهما من مطالبة الوزارة بالتعويض أمام المحاكم المدنية على الأساس الصحيح لاختلاف السبب في الدعويين .

## ( ١١١ )

## القضية رقم ١٩٧ سنة ١٦ القضائية

دفاع . منهم عال إلى محكمة الجنايات . طلبه شهوداً غير من حضروا مع بيان عذره في عدم إعلانهم . على المحكمة أن تحول كلفتها في صدد هذا العذر .

إنه وإن كان من الواجب على التهم المحال إلى محكمة الجنايات أن يعلن شهود النفي قبل جلسة المرافعة ، وليس على المحكمة أن ترد على طلب التأجيل لإعلان شهود ، فإنه ، متى كان طلب التهم شهوداً غير من حضروا مقروناً ببيان العذر في عدم إعلانهم ، يكون من المتعين على المحكمة أن تقول كلفتها في صدد العذر الذي لو كان صحيحاً لأوجب عليها التأجيل . فإذا هي لم تفعل ، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

## ( ١١٢ )

## القضية رقم ٣٢٦ سنة ١٦ القضائية

١ — قتل . نية القتل . الاستفزاز . لا ينفى هذه النية .

ب — تمويض : القضاء لطالبه بكل ما طلب مع إثبات أن الاعتداء بدأ من جانبه . جائز . عدم تحدث الحكم عن القصاص أو الخطأ الذي وقع من الجاني عليه . لا يبيح ما دام أن أحداً لم يطلب ذلك .

١ — الاستفزاز لذاته لا ينفى نية القتل .

٢ — إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الاعتداء بدأ من الجاني عليه وإخوته ومع ذلك قضت له بكل التعويض الذي طلبه على أساس ما رأته من تناسبه مع



الضرر الذى لحق الضرور في الظروف التى وقع فيها ، فهذا لا يقدر في قضائها ، إذ يجوز أن يكون المجنى عليه لم ينال في مقدار التمييز الذى طلبه وقدره بالقدر الذى رأى أن المحكمة ستحكم له به مراعية كل الظروف . وليست المحكمة بحاجة إلى التحدث في الحكم عن المقاصة أو عن الخطأ الذى وقع من المجنى عليه أو فريقه ما دام أن أحداً لم يطلب إليها ذلك .

### ( ١١٣ )

القضية رقم ٢٢٨ سنة ١٦ القضائية

دفاع . متهمان . اعتاد المحكمة في إدانتهما على قول لأحدهما لم يسلم به الآخر . تولى محام واحد الدفاع عنهما . إخلال بحق الدفاع . قض هذا الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين .

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في إدانة متهمين على قول لأحدهما لم يسلم به الآخر ، وكان هذان التهمان يتولى الدفاع عنهما محام واحد ، فإن حكمها يكون معيماً . إذ أن تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين فيه إخلال بحق الدفاع لتعارض مصلحتيهما . ونقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة إلى كل الطاعنين لوحدة الواقعة المتهمين فيها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين بارتكاب واقعتها .

### ( ١١٤ )

القضية رقم ٢٢٩ سنة ١٦ القضائية

وصف التهمة . إعطاء واقعة التهمة وصفا القانوني الصحيح . جائز دون لفت الدفاع . متى كان الحكم لم يسند إلى التهمة غير الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، بل أعطاه وصفا القانوني الصحيح ، فإن ما يدعيه المتهم من أن الحكم قد غير التهمة دون تنبيه إلى هذا التفسير — ذلك لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

## (١١٥)

## القضية رقم ٢٣١ سنة ١٦ القضائية

مواد مخدرة . القصد الجنائي في الإحراز . علم التهم بأن المادة مخدرة . وجوب إثباته في الحكم إثباتاً فعلياً . لا يصح افتراضه .

يشترط للعقاب على جريمة إحراز المخدر أن يثبت علم التهم بأن المادة التي يجرزها هي من المواد المخدرة فيجب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ما يفيد قيام هذا العلم . وإذن فإذا كان التهم قد تمسك في دفاعه بأنه لا يعلم أن الشجيرات والأوراق التي ضبطت عنده هي من المواد المخدرة فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يجرزه مخدر . أما قولها بأن هذا العلم مفروض لديه وأنه ليس له أن يدعى أنه لا يعلم بأن المادة مخدرة فلا سند له من القانون ولا يمكن إقراره ، فإن القصد الجنائي من أركان الجريمة ، فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، ولا يصح افتراضه افتراضاً قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى <sup>(١)</sup> .

## (١١٦)

## القضية رقم ٢٣٧ سنة ١٦ القضائية

اشتراك . وجود علاقة مباشرة بين الشريك والفاعل . لا يشترط . المهم هو علاقة الشريك بنات الفصل الجنائي . شريك الشريك . عقابه . ( المادة ٤٠ ع )

إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة لا تشترط

(١) ظاهر عبارة الحكم أن يان العلم بأن المادة المخدرة هي مخدر واجب على محكمة الموضوع في كل الأحوال . وهذا يبيد عن مراد المحكمة العليا ، فإن جريمة إحراز المخدر ، شأنها شأن بقية الجرائم التي يشترط فيها قصد العمد العام أو قصد خاص يلزم ثبوت الفعل اللادى ، كما في السرقة ، لا يلزم القاضي فيها بالتنصيص على قيام القصد لدى المحكوم عليه إلا إذا أنكر هذا توفر القصد لديه أو توفر العلم لديه لأن العلم هو القصد أو عنصر من عناصره ، وعندئذ يكون التزام القاضي بإثبات القصد أو العلم آتياً من التزامه بأن يرد على كل دفع هام يقدم إليه وإلا كان حكمه مشوباً بالقصور .

في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة ، وكل ما توجهه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناءً على تحريضه على ارتكاب الفعل للسكون لها ، أو بناءً على اتفاهه على ارتكابها مع غيره أياً كان ومهما كانت صفته ، أو بناءً على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها . يستوى في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريباً ومباشراً أو بعيداً وبالواسطة . إذ للدار في ذلك — كما هو ظاهر النص — على علاقة المتهم بذات الفعل الجنائي للكون للجريمة لا بأشخاص من ساهوا معه فيها . والشريك إنما يستمد صفته بحسب الأصل من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناءً على اشتراكه ، فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها . وإذن فتى وقع فعل الاشتراك في الجريمة — كما هو معرف به في القانون — فلا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقولة إنه لم يقع مع الفاعل بل وقع مع شريك له .

### (١١٧)

#### القضية رقم ٦٤٤ سنة ١٦ القضائية

أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد استجواب المتهم . رفع الدعوى عليه مع قيام هذا الأمر . خطأ .

إن المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن أمر الحفظ — أياً كان نوعه — الصادر من النيابة العمومية بعد إجراء التحقيق يمنع من عودها إلى الدعوى العمومية إلا إذا أُلغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة . فإذا كان الثابت بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذي أجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألهم قبل أن تصدر أمرها بالحفظ ، ثم عادت وقدمت للمتهم إلى المحكمة فقضت عليه بالمعقوبة ، فإن المحكمة إذ أجازت رفع الدعوى من النيابة تكون قد أخطأت ، إذ الاستجواب الذي قامت به النيابة قبل إصدار أمرها بالحفظ هو عمل من أعمال التحقيق فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .

(١١٨)

القضية رقم ٦٥٧ سنة ١٦ القضائية

معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن حضور أول جلسة . حضوره الجلسة الأولى وتخلفه بعد ذلك . يجب على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى .

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعيناً على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور في جلسات أخرى . وإذن فإذا كان المعارض قد حضر الجلسة الأولى التي حددت لمعارضته ثم أجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها غفكت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ .

(١١٩)

القضية رقم ٦٦٦ سنة ١٦ القضائية

تلبس . ماهيته . مشاهدة جريمة متلبساً بها . لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالع فيها ويفتشه . مثال .

التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها . وهذه الحالة تميز رجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالع في الجريمة سواء كان فاعلاً أو شريكاً وأن يفتشه . فإذا كان الكونستابل لم يقبض على المتهم ويفتشه إلا لما رآه من اتصاله بجريمة إحراز الخلد الجلوسه بالمقهى على مقربة من التهمين الآخرين اللذين شوهدا يتعاطيان الحشيش ، فهذا منه صحيح .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

( ١٢٠ )

### القضية رقم ٢٥٧ سنة ١٦ القضائية

دفاع . تحقيق بدأت فيه المحكمة للوصول إلى الحقيقة . عدم إتمامه مع عدم بيان الدبيب الذي دعا إلى ذلك . يعيب الحكم . مثال .

يجب على المحكمة أن تعمل على إتمام التحقيق الذي بدأت فيه للتوصل إلى الحقيقة<sup>(١)</sup> . فإذا هي لم تنمه ولم تبين السبب الذي دعاها إلى العدول عنه ، فإن حكمها يكون معيباً . وإذن فإذا كان للتهمة قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن الدليل على ملكية العربية التي وجدت بمحل الحادث لا أصل له ، فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لسؤال الشاهدين القول بأن التهمة تلقى ملكية العربية عنهما ، وفي الجلسة التي حددت لذلك تبين أن أحد الحاضرين لم يكن هو الشاهد المقصود سؤاله ، فوقفت المحكمة عند هذا الحد ، وحكمت في الدعوى بإدانة المتهم معتمدة في ذلك على أن تلك العربية ملكه دون أن تبين السبب الذي دعاها إلى عدم إتمام التحقيق ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

(١) لا نظن أن المحكمة العليا تريد أن تلزم قاضي الموضوع بالمضي في إجراء إجراءات التحقيق بدءاً ثم تبين له عدم جدواه وأنه مضى للجهد والوقت — لا نظن ذلك لأن إجراءات التحقيق ليست كلها أحكاماً تهديدية ، بل هي في الغالب قرارات تحضيرية يريد بها القاضي أن يستبين ، ومن السلم أن القرارات التحضيرية يجوز العدول عنها ، بل لأن قانون المرافعات الجديد قد ألغى الفقرة بين الأحكام التهديدية والقرارات التحضيرية وأجاز للقاضي أن يعمل عن أي إجراء من إجراءات التحقيق يكون قد بدأه إذا لم يراقبته ترجى من المضي في تنفيذه بشرط أن يبين سبب ذلك في حكمه ، وهذه هي القطة الجوهرية في الموضوع ، وقد ذكرها الحكم موضوع التطبيق ونظن أنها هي التي كانت في حسان المحكمة عند ما نقضت الحكم المطعون فيه ، إذ أن القاضي قد فاته أن يبين علة عدوله عن إجراء التحقيق الذي أمر به لأنه حين قرر إجرائه وتمسك الخصم بضرورة تنفيذه يكون هذا التمسك من وجوه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها .

## (١٢١)

## القضية رقم ٦٨١ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . اعتبار الحكم وجود التهمين مع أخيهما التهم بتقديم حلوى مسومة إلى المجنى عليه أمام منزلهم وقت الحادث عملاً من أعمال هذه الجناية . عدم يأنه أن وجودهما إنما كان في انتظار المجنى عليه لقتله . قصور . اعتياده على قول للمجنى عليه قبل إنه أفضى به أمام معاون البوليس في حين أن الثابت بمحضر الماؤون كما هو ثابت بالحكم يكذبه . تناقض .

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه اعتمد في إدانة المتهمين بجناية القتل بالسلم على ما أفضى به المجنى عليه قبل وفاته إلى زوجه وإلى معاون البوليس من أنهما كانا ينتظرانه مع أخيهما الذي أدين أيضاً في هذه الجريمة أمام منزلهم ، وأنهما كانا يتصنعان معه الأكل من الحلوى التي قدمها أخوها إليه ، دون أن يبين أن وجود المتهمين عند منزلها وقت الحادث إنما كان في انتظار حضور المجنى عليه لقتله ، ودون أن يذكر شيئاً عما قيل من أن المتهم أفضى به إلى معاون البوليس ، بل كان الذي ذكره في معرض بيان الأدلة هو أن معاون البوليس أثبت في محضره أن المجنى عليه قرر أمامه أنه عقب جلوسه مع المتهمين أمام منزلهم دخل فلان (منهم) وأحضر قطعة من الحلوى وأكلوا منها جميعاً ، فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور وبالتناقض واجباً نقضه .

## (١٢٢)

## القضية رقم ٦٨٣ سنة ١٦ القضائية

أمر جنائي . رفض القاضي إصدار أمر جنائي في الدعوى . لا يمنع النيابة من تقديم الدعوى إلى المحكمة لسير فيها ضد التهم .

إذا قدمت النيابة أوراق الدعوى العمومية إلى القاضي الجزئي ليصدر أمراً جنائياً فيها بمعاينة المتهم فرفض ، فإن هذا الرفض ليس من شأنه ، ولا يصح أن يكون من شأنه ، أن يمنع النيابة العمومية من تقديم الدعوى إلى المحكمة للسير فيها ضد هذا المتهم بالطرق الاعتيادية .

## (١٢٣)

## القضية رقم ٦٨٥ سنة ١٦ القضائية

سرقة . الاختلاس الذي يقع من عتري النقل على الأشياء التي يتغلونها . بعد سرقة .  
( المادة ٣١٧/٨ ع )

إن الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات صريحة في عد الاختلاسات التي تحصل من « المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو للراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة » من قبيل السرقة وإعطائها حكماً على الرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلسه عند وقوع فعل الاختلاس منه .

## (١٢٤)

## القضية رقم ٦٨٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسيبه . اختلاس أشياء معجوزة . إدانة التهم . خلو الحكم مما يفيد قيام القصد الجنائي لديه . قصور . مثال .

إذا كان الحكم الصادر بإدانة التهم في اختلاس القصب المملوك له والمحجوز عليه إدارياً نظير الإبحار المستحق عليه لوزارة الأوقاف مستفاداً منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بعد حصده لشركة السكر ، وغير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه إلى الشركة اختلاس القصب المحجوز ، وغير ثابت من عبارته أن أحدًا غير الحاجزة قد استولى على جزء من المحجوز ذاته أو من قيمته ، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يمي به لصدمة إمكان استخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة به .

(١٢٥)

## القضية رقم ٦٨٨ سنة ١٦ القضائية

دعوى مدنية . طلب والد المجنى عليه وإخوته تعويضاً عما لحقهم من جراء وفاته . إجابته  
إلى طلبهم . عدم إثارة الدفاع جدلاً حول تقدير قيمة التعويض ولا حول صفة ماليه . لا خطأ  
من المحكمة .

إذا طلب والد المجنى عليه وإخوته تعويضاً مقدراً عما لحقهم من ضرر من  
جاء وفاته فأجابته المحكمة إلى طلبهم ، وكان الدفاع عن المتهم لم يثر جدلاً  
حول تقدير قيمة التعويض ولا حول صفة المدعين في طلبه ، هل هو على أساس  
أنهم ورثة للتوفى أم على أساس الضرر الذي أصاب كلاً منهم شخصياً باعتبارهم  
من أقاربه الأقرين ، فلا خطأ من المحكمة فيما فعلت إذ هي تكون قد اعتبرت  
ما حكمت به مقابل الضرر الذي أصاب المدعين من جراء وفاة قريبهم بغض  
النظر عن الوراثة .

## جلسة أول أبريل سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى إيشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك  
وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(١٣٦)

## القضية رقم ٤١٤ سنة ١٦ القضائية

دفاع . طلب نذب إخصائي لتحقيق حالة المجنى عليه تكذبه في أقواله . الاعتاد في إدانة المتهم  
على هذه الأقوال بعد مناقشة الطبيب الشرعي في تلك الحالة . عدم الرد على ذلك الطلب .  
قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بما ورد في تقرير الطبيب الشرعي من  
أن المجنى عليه ، الذي ادعى في التحقيق قبل وفاته أنه رأى المتهم وقت ارتكاب  
الجريمة ، مصاب في كلتا عينيه بتمامة تضعف نظره ، وبأن ذلك ، مضافاً  
إلى تقدمه في السن وإلى كون الحادث وقع في النرة وفي غلام الليل ، يمنحه



من رؤية الجاني وتمييزه ، فاستدعت المحكمة الطبيب الشرعى ، وناقشته في تأثير العتامين على قوة إبصار المجنى عليه ، ثم سأله الدفاع عما إذا كان قد مارس طب العيون فأجاب بأنه لم يتخصص فيه ، فطلب ندب خير إخصائى فى العيون للاستشارة برأيه ، فلم تأبه المحكمة لهذا الطلب ولم ترد عليه وقضت بإدانة المتهم مستندة إلى أقوال المجنى عليه من أنه رأى المتهم ، وإلى ماقرره الطبيب الشرعى من أن العتامين لا تمتعانه من الرؤية ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور متعياً نقضه .

### (١٢٧)

#### القضية رقم ٤١٥ سنة ١٦ القضائية

دفاع . استبعاد المدافع عن التهم . موكل للى تقديره . عام متدب . عدم حضوره الجلسة . ندب عام آخر . السير في إجراءات المحاكمة . عدم اعتراض هذا المحامى . تراضه في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

إن استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل إلى تقديره على حسب ما يئليه عليه ضميره وتقاليده المهنة التى ينتمى إليها . فإذا كان الثابت بمحاضر الجلسات أن المحامى المتدب للدفاع عن المتهم لم يحضر الجلسة ، فندبت المحكمة محامياً آخر حضر جميع إجراءات المحاكمة ، ولم يبد منه اعتراض على سماع الشهود فى يوم نذبه ، الأمر الذى يفيد بذاته أنه حين سمع الشهود وترافع فى الدعوى كان واقفاً على جميع ظروفها ، فليس فى ذلك إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة . ولا يصح أن ينعى عليها أنها إذ ندبت محامياً آخر بدل المحامى المتدب وسمعت على الفور أقوال الشهود قد فوتت على المتهم التمتع بكامل حقه فى الدفاع بمقولة إن سماع أولئك الشهود كان فى ظرف لم يكن المحامى فيه ملماً بدقائق الدعوى ومستعداً لناقشتهم .

### (١٢٨)

#### القضية رقم ٧٠٥ سنة ١٦ القضائية

دفاع . طلب انتقال المحكمة لمعينة النورين الذين اتهم بإنشاءها على خلاف القانون .  
القضاء في الدعوى دون تعرض لهذا الطلب . قصور .

إذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال لإجراء معانة النورين الذين اتهم بإنشاءها دون ترخيص من البلدية ، فقضت المحكمة بإدائته دون أن تتعرض لهذا الطلب ، ودون أن تبين وجه المخالفة في إقامة هذين النورين للقانون ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

### (١٢٩)

#### القضية رقم ٧٠٦ سنة ١٦ القضائية

محكمة استئنافية . الدفع لدى محكمة الدرجة الأولى ببطان التفتيش . قبولها الدفع وقضاؤها في الدعوى بالبراءة . استئناف النيابة الحكم . عدم صحة رأى المحكمة الابتدائية في صدد التفتيش . على المحكمة الاستئنافية أن تحصل في الدعوى .

إذا دفع لدى محكمة الدرجة الأولى ببطان التفتيش الواقع على منزل المتهم فقبلت الدفع ، ثم قضت ببراءة المتهم لعدم وجود دليل على إدائته ، فإنها تكون قد استنفدت سلطاتها في نظر الدعوى بحيث لا يجوز لها إعادة نظرها إذا ما رأت المحكمة الاستئنافية عدم صحة رأيها في صدد التفتيش ، ويكون من الواجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تفصل في الدعوى .

### (١٣٠)

#### القضية رقم ٧٠٧ سنة ١٦ القضائية

دفاع . منهم في إصابة خطأ بقيادة سيارته بسرعة . دفعه بأنه لم يكن مسرعاً وأن المحنى عليه أصيب من اصطدامه بالعملة الخلفية اليمنى وطلبه تحقيق هذا الدفاع . تأييد الحكم الابتدائي بإدائته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم في إصابة الجنى عليه بغير قصد ولا تعمد بقيادته سيارته بطريقة ينجم عنها الخطر قد تمسك في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية بأنه كان يقود السيارة ببطء ، وأن الجنى عليه إنما أصيب من اصطدامه بالعملة الخلفية اليمنى ، وأنه هو أوقف السيارة بمجرد أن شعر بإصابته بما ينفي عنه أنه كان مسرعاً ، وطلب نذب خبير لتحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لأسبابه دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه فهذا منها قصور يصيب حكمها بما يستوجب نقضه .

### جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(١٣١)

#### القضية رقم ٣٩٧ سنة ١٦ القضائية

١ — إجراءات . إثارة مسألة فرعية أمام المحكمة . متى يجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى ؟ إثارة مسألة بقصد عرقلة سير الدعوى . للمحكمة أن لا تلتفت إليها وتفصل في الدعوى .

ب — تزوير في أوراق رسمية . دفاتر اللواليد . تخيير الحقيقة في البيانات التي أعدت هذه الدفاتر لإثباتها فيها . تزوير في أوراق رسمية .

١ — إنه وإن كان يجب على المحكمة الجنائية إذا ما أثبتت أمامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المصومية أن توقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة في المسألة الفرعية ، فإن هذا محله أن يكون الدفع جدياً يؤيده الظاهر . فإذا تبين للمحكمة أن الطلب لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى وتأخير الحكم فيها ، وأن مسألة الأحوال الشخصية واضحة لا شك فيها ، كان لها أن تلتفت عن الطلب وتفصل في موضوع الدعوى .

٢ — إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسم الطفل وتاريخ ميلاده والجهة التي ولد فيها واسم والده يُكون جنسية تزوير في أوراق رسمية مادام التغيير قد وقع في بيانات مما أعد دفتر المواليد لإثباتها فيه ، إذ ذلك يكفي بغض النظر عن مبلغ قوة الدفتر التدليلية في شأن إثبات النسب أو غيره مما يراد الاستدلال به عليه . فإن وجوب إثبات بيانات معينة في ورقة رسمية معينة لاعتبارات ملحوظة شيء ومبلغ قوة الورقة في الإثبات في شأن من الشؤون شيء آخر .

### ( ١٣٢ )

#### القضية رقم ٦١١ سنة ١٦ القضائية

عامة . إدانة المتهم في إحداث عاهة مع قول الطبيب الشرعي إن هذه العاهة يمكن أن تتحسن أو تشفى بإجراء عملية جراحية للمجنى عليه . عدم تحديث الحكم عن عدم رضاه المجنى عليه بالعملية . قصور . تلك لا تكون عاهة إلا إذا عرضت العملية على المجنى عليه وأياها .  
إن القول بقيام العاهة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجرى له لا يكون صحيحاً في القانون إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها بناءً على تقديره أن فيها تعريضاً لحياته للخطر . فإذا أدات المحكمة متهمًا في تهمة إحداثه عاهة بالمجنى عليه مع قول الطبيب الشرعي إن هذه العاهة يمكن أن تتحسن أو تشفى بإجراء عملية جراحية دقيقة لها ، دون أن تتحدث في حكمها عن عدم رضاه المجنى عليه بإجراء العملية ، فذلك يكون قصوراً في حكمها بعبءه بما يستوجب نقضه ، إذ أن المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وانتهت ببرئه فإن إدانة المتهم على أساس العاهة لا تكون صحيحة بل يكون من المتعين معاقبته على جنحة إحداث الضرب فقط .

### ( ١٣٣ )

#### القضية رقم ٧٣٥ سنة ١٦ القضائية

دفاع . طلب إجراء معاناة لإثبات عدم صحة المعاناة التي أجرتها النيابة . تأييده بخريطة من مصلحة المساحة . رفض هذا الطلب اكثافاً بمعاناة النيابة . قصور .

إذا كان التهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن شاهدهى الإثبات لم يكونا يستطيعا من المكان الذى قالوا إنهما كانا به أن يريا من يكون فى المكان الذى وقع فيه الحادث لوجود مبان بين المكانين تحجب النظر وتمنع الرؤية ، وقدم تأييداً لهذا الدفاع خريطة من مصلحة المساحة ورسمًا مكبراً منقولاً عنها ، ثم طلب إلى المحكمة أن تنتقل لمسانية المكان للتحقق بنفسها من خطأ المعاينة التى أجرتها النيابة فى التحقيق ، ولكن المحكمة صدقت هذين الشاهدين وردت على الدفاع بقولها إنها لا ترى محلاً لإجابة طلب الانتقال وإعادة المعاينة من جديد إزاء ما ظهر صراحة من المعاينة التى أجرتها النيابة من أن المكان الذى كان به الشاهدان لا يفصله عن مكان الحادث إلا فضاء مكشوف لا يحجب الرؤية مطلقاً ، فإن هذا الذى قالته المحكمة لا يصلح رداً لأن يبنى عليه رفض طلب الانتقال الذى كان الغرض منه إثبات عدم صحة ما تضمنته معاينة النيابة . وبهذا يكون الحكم قاصر البيان متعيناً نقضه .

### (١٣٤)

#### القضية رقم ٧٤٠ سنة ١٦ القضائية

وصف التهمة . متهم بإحداث ضرب برأس الجنى عليه ثغأت عنه طاعة . وجود آثار ضرب برأس الجنى عليه وآثار بظهره . نسبة ضربات الرأس إليه وضربات الظهر إلى آخر . تبين المحكمة أنه لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر . لا تصح إداتته بهذه الضربات دون لفت نظره . الواصفان مختلفتان .

مضى كان التهم قد قدم للحكمة على أساس أنه أحدث ضرباً برأس الجنى عليه نشأت منه طاعة ، وكان بالجنى عليه آثار ضرب برأسه نسبت إلى هذا التهم وآثار بظهره نسبت إلى شخص آخر ، ثم تبينت المحكمة أن هذا التهم لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر فلا يكون لها بمقتضى القانون ، لاختلاف الواقعة ، أن تدنيه بهذه الضربات دون أن تعدل التهمة فى الجلسة وتتيح له القرصة لإيداء دفاعه فى شأنها . أما إذا هى أجرت هذا التعديل فى الحكم فى غير مواجعتها ،

مع أن الأمر ليس بخصوص واقعة واحدة بعينها مختلف في وصفها على حسب صحيح القانون حتى كان يجوز لها ذلك بناءً على الترخيص الخاص الوارد بالقانون ، فإن حكمها يكون معيياً متعيناً نقضه .

(١٣٥)

القضية رقم ٧٥١ مئة ١٦ القضائية

سقوط الدعوى . دعوى صدر الحكم فيها غايياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لكونها جنائية . مضى ثلاث سنوات على صدور هذا الحكم . القضاء ببراءة التهم لاهتمام الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنوات على هذا الحكم . خطأ . القضاء بالبراءة غير جائز . والقضاء بالسقوط غير جائز . وصف الواقعة خطأ بأنها جنحة . لا يغير من حقيقة الواقع . القول الفصل في السقوط يكون لمحكمة الجنايات صاحبة الاختصاص .

إذا كان الحكم قد قضى ببراءة التهم لا تقضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غايياً بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لكون واقعتها جنائية على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق وأن الواقعة ، على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الاختصاص لكونها جنائية ومهما كانت حقيقة الواقع من أمرها ، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجنح بوصف كونها جنحة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ من ناحيتين : الأولى أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنايات الفصل فيها قد قضى في موضوعها بالبراءة ، وهذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجنح . الثانية أن الدعوى العمومية في مواد الجنايات لا يسقط الحق في إقامتها إلا بمضى عشر سنين بمقتضى المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات . ووصف الواقعة خطأً في بادئ الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، فإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال معلقة لأن محكمة الجنح اعتبرت الواقعة جنائية ومحكمة الجنايات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فإن القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضى ثلاث

سنتين أو جناية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسباً يتبين لها عند نظره جنته كانت في حقيقتها أو جناية .

### جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

( ١٣٦ )

#### القضية رقم ٦٥٠ سنة ١٦ القضائية

حكم حضوري . المول في اعتبار الحكم حضورياً أو غائباً . حضور الخصم أو عدم حضوره . اعتبار الشخص غائباً لعدم تقديم طلباته . لا يعرفه القانون .  
إن المول عليه في اعتبار الحكم حضورياً أو غائباً هو ، بصريح نص القانون ، حضور الخصم أو عدم حضوره جلسة المحاكمة بغض النظر عن مسلكه في إيداء دفاعه . فالقول باعتبار الشخص غائباً إذا لم يقدم طلباته غير معروف في القانون .

( ١٣٧ )

#### القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٦ القضائية

- ١ — إجراءات . جلوس قاض بدلاً من آخر . عدم إثباته في محضر الجلسة أو في الحكم . لا يجب به الحكم .
- ب — تفتيش . الدفع بطلانه لعدم صدور إذن من النيابة . لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . الفصل فيه يحتاج إلى تحقيق في الموضوع .
- ١ — إن عدم إثبات جلوس قاض بدلاً من آخر لسبب من الأسباب في محضر الجلسة أو في الحكم لا يمكن عده وجهاً من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحاً .

٢ — لا يجوز التمسك بطلان التفتيش لحصوله بدون إذن من النيابة لأول

مرة أمام محكمة النقض؛ إذ هذا الدفع مما يختلط فيه القانون بوقائع يجب أن تكون محل تحقيق أمام محكمة الموضوع.

### (١٣٨)

#### القضية رقم ٨٧٧ سنة ١٦ القضائية

١ — قاضى الإحالة . تكليف التهم بالحضور أمام قاضى الإحالة . المواعيد الخاصة بذلك مفررة لمصلحة التهم . عدم تمسك التهم أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها . لا يجوز له من بعد أن يتسك بهذه المخالفة .

ب — مسؤولية . متهم محجور عليه نصف في قواه العقلية . عدم تمسك الدفاع أمام محكمة الموضوع بعدم مسؤوليته جنائياً لهذا السبب . إدانته . أسباب الإدانة مفادها أن المحكمة قدرت أنه لم يكن في حالة من الحالات التي ترفع المسؤولية الجنائية . لا محل لإثارة هذا الكلام من بعد .

١ — المواعيد الخاصة بتكليف التهم بالحضور أمام قاضى الإحالة وأمام المحكمة مفررة لمصلحة التهم نفسه ، فإذا كان التهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلاً عنها وأن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة .

٢ — إذا كان الدفاع عن التهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن التهم غير مسؤول عن عمله لأن به ضعفاً في قواه العقلية غير قابل للشفاء كان سبباً في صدور قرار من المجلس الحسى بالحجر عليه ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من إدانته يفيد بذاته أنها قدرت أنه لم يكن في حالة من الحالات التي ترفع المسؤولية الجنائية عنه أو تمتع من عقابه ، فلا يكون محل لإثارة هذا الكلام أمام محكمة النقض .

### (١٣٩)

#### القضية رقم ٨٧٨ سنة ١٦ القضائية

إثبات . الأحكام الجنائية . وجوب بثها على الجرم واليقين . ترجيح المحكمة وقوع الجريمة من التهم . لا يصح عقابه .



الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، فإذا كانت المحكمة لم تنته من الأدلة التي ذكرتها إلى الجزم بوقوع الجريمة من المتهم بل رجحت وقوعها منه فحكمها بإدائته يكون خاطئاً واجباً نقضه .

## (١٤٠)

## القضية رقم ٨٧٩ سنة ١٦ القضائية

اختلاس محجوزات . إدانة المتهم وهو غير حارس على أساس أنه لم يقدم المحجوزات في يوم البيع . وجود المحجوزات . إدانته خطأ . يجب لإدائته إثبات علمه بيوم البيع أو أنه ضلّب بتقديم المحجوزات في ذلك اليوم فلم يقدمها .

إذا كانت المحكمة مع تبيينها أن المحصولات المحجوز عليها موجودة ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت للمتهم في جريمة اختلاس هذه المحصولات ، على أساس أنه لم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها مع أنه لم يكن حارساً عليها ، فإنها تكون قد أخطأت . إذ أنه كان يتعين لى تسوغ إدائته على هذا الأساس أن تبين المحكمة في حكمها توفر علمه باليوم المحدد للبيع أو أنه طوّل بتقديم المحجوزات في ذلك اليوم فلم يقدمها . فإذا كان حكمها بالإدانة خالياً من هذا البيان فإنه يكون قاصراً متعميلاً نقضه .

## (١٤١)

## القضية رقم ٨٨٠ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . تخريب أموال ثابتة . إدانة المتهم في هاتين الجريمةين . عدم التحدث في الحكم عن الجريمة الثانية . عدم التعرض لركن قصد استعمال القوة في الجريمة الأولى . قصور .

إذا كان للمتهم قد أسندت إليه تهمتان : الأولى أنه دخل عقاراً مملوكاً للمعنى عليهم بقصد منع حيازتهم بالقوة ، والثانية أنه خرب أموالاً ثابتة بقصد الإيذاء بأن هدم العقار الذى دخله ، قصضت محكمة الدرجة الأولى براءته من

التهمتين ورفض الدعوى المدنية ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت الحكم الابتدائي وأدانت المتهم في الجريمتين وألزمته بمبلغ التعويض الذى قدرته ، ولكنها لم تتحدث أصلاً عن الجريمة الثانية وأدلة ثبوتها ، ثم قصرت حديثها عن الجريمة الأولى على توفر ثبوت حيازة الجنى عليه للمقار موضوع الدعوى دون أن تعرض لقصد استعمال القوة وما يفيد توفره ، وقالت عن التعويض إنه مقابل ما أصاب المدعى بالحق المدنى من ضرر بسبب تهدم بيته وحرمانه من الانتفاع به ، فإن حكمها هذا يكون قاصراً متعيناً نقضه . إذ ما دامت الجريمة الأولى لا تتحقق إلا إذا كان المتهم قد قصد استعمال القوة حين دخل المقار فقد كان يتعين على المحكمة أن تتحدث فى حكمها عن هذا الركن وتذكر الأدلة على ثبوت توفره ، وما دام القضاء بالتعويض قد بنى على ما نال المدعى بالحق المدنى من ضرر بسبب الجريمة الثانية فقد كان يتعين التحدث عن واقعة هذه الجريمة وثبوت وقوعها من المتهم ، أما والمحكمة لم تفعل فإن ذلك منها قصور يعيب حكمها .

### (١٤٢)

#### القضية رقم ٨٨٢ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبنيه . حفظ . دفع التهم بسدم جواز رفع الدعوى لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على الأمر الصادر من النيابة بمحفظها . وجوب الرد عليه . إدانة المتهم دون التحدث عن هذا الدفع . قصور .

إنه لما كان الأمر الصادر من النيابة بالحفظ يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية متى كان بناءً على تحقيقات أجريت إذا لم تظهر أدلة جديدة فى المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية أو إذا لم يلغى النائب العام فى الأجل المعين لذلك بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات — لما كان ذلك كذلك فإنه يجب على المحكمة إذا ما دفع أمامها بسدم جواز رفع الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ الأمر الصادر من النيابة العمومية بمحفظ الشكوى أن ترد على هذا الدفع ، فإذا هى أدانت المتهم دون أن تتحدث عنه وترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٤٣)

## القضية رقم ٨٨٣ سنة ١٦ القضائية

قتل خطأ . سيارة . اجتياز سيارة ما يكون أمامها في الطريق . لا يعد ذنبا خطأ مستوجباً للمسؤولية .

إن اجتياز سيارة ما يكون أمامها في الطريق لا يصح في العقل عنه لذاته خطأ مستوجباً للمسؤولية ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه ، كقصر عرض الطريق أو انشغال السكة بسيارات أخرى قادمة من الاتجاه المضاد أو عدم استطاعة سائق السيارة التثبت ببصره من خلو الطريق أمامه أو غير ذلك ، إذ منع الاجتياز على الإطلاق وعده دائماً من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتض ، وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للألوف نزولاً على حكم الضرورة . ولذلك فإنه إذا أدانت المحكمة المتهم في تهمة قتل المجنى عليه خطأ دون أن تثبت عليه أنه حين جاوز السيارة التي كانت تسير أمام سيارته في الطريق لم ينبه المارة بالمارة ، كما جاء في وصف الواقعة التي طلبت محاكمته من أجلها ، أو تثبت ما يسوغ عد مجاوزته تلك السيارة خطأ يحاسب عليه ، ودون أن تبين كيف كانت المجاوزة سبباً في قتل المجنى عليه على الرغم من تمسك المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع قضاءً وقدرًا لأن المجنى عليه ، وهو غلام ، خرج من اليمين يعبر الطريق أمام السيارة وهي تسير سيراً متتاداً فاصطدم بجانبها دون أن يراه السائق الذي كان دائم التنبيه بزمارته ، وعلى الرغم من أن للمانية التي أجريت تويده — إذا أدانت المحكمة للمتهم مع كل ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً تقضه .

(١٤٤)

## القضية رقم ٨٨٥ سنة ١٦ القضائية

١ — قتل ولرام . آثار القتل . حكم من محكمة القتل في مسألة معينة . لا يلزم محكمة الموضوع .

ب — اختصاص . مأمورو الضبط القضائي . مباشرة أيهم إجراء من إجراءات التحقيق في غير دائرة اختصاصه . متى يجوز ؟

١ — الحكم الذي يصدر من محكمة النقض والإيرام في المواد الجنائية في مسألة معينة لا يكون ملزماً لمحكمة الموضوع التي تحال إليها الدعوى بعد هذا الحكم لإعادة الفصل فيها ، إذ المحكمة يجب دائماً أن تنظر الدعوى وتفصل فيها من جميع نواحيها بكامل حريتها غير مقيدة في هذا حتى بما قالته محكمة النقض في تلك المسألة ، فإذا كان لها فيها رأى مخالف فرأيها يكون دون سواء هو الواجب عليها أن تسير على موجهه في قضائها .

٢ — إن مأموري الضبط القضائي ليس لهم أن يباشروا خارج الجهة التي هم معينون لها أى إجراء من إجراءات التحقيق الخولة لهم في أحوال التلبس بالجريمة . فإذا كانت الحال مقتضية اتخاذ إجراء بجهة في غير دائرة اختصاص المأمور في صدد دعوى من اختصاصه تحقيقها فإنه يكون عليه أن يندب لذلك للمأمور المختص بالعمل في تلك الجهة لا أن يباشر هو تنفيذ الإجراء متدخلاً في اختصاص غيره . إلا أنه إذا باشر هو الإجراء فلا بطلان : أولاً — لعدم وجود نص بالقانون في هذا الصدد ، فيما يختص بمأموري الضبط القضائي . ثانياً — لأن المأمور هو صاحب الحق في الأمر بالإجراء ذاته ، أى أن الإجراء هو من أصل اختصاصه ، فإذا ما دعت ظروف الاستعجال ، وسمحت له ظروفه ، إلى أن يقوم هو بتنفيذ خشية ضياع القرصة ، فإن القول ببطلان عمله لا يكون له وجه . وخصوصاً أن المنع في هذه الحالة لا يمكن أن يكون ملحوظاً فيه — عدا مراعاة واجبات اللياقة فيما بين ذوى الاختصاص — إلا توفير الوقت على صاحب الاختصاص الأصيل بعدم مطالبته بالانتقال إلى جهات بعيدة عنه . ومن المسلم أن من يملك تكليف غيره القيام بعمل نيابة عنه يملك أن يقوم هو ذاته به ، فإن الإنابة ، كالتوكيل ، إنما شرعت بصفة أصلية للتوسعة لا للتقييد ، ومباشرة الأصيل بنفسه الإجراء كلما استطاع ذلك أوفى وأكمل .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت حكم محكمة النقض والإيرام فيما يتعلق بالتلبس حائزاً قوة الشيء المحكوم فيه ، لأن هذا الحكم خاص بتفسير القانون ، والأحكام التفسيرية لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه . فضلاً عن ذلك فإنه في ذاته محل نظر ، وقد خالفت محكمة النقض فيه قضاءها السابق فيما يختص بالتلبس . ويضيف الطاعن إلى هذا أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن ضابط البوليس الذى أجرى التحقيق فى الدعوى ترك دائرة القسم الذى يعمل فيه إلى دائرة قسم آخر ، فكان ممتنعاً عليه قانوناً اتخاذ إجراءات القبض والتفتيش فى حق الطاعن ، ولكنها لم ترد على هذا الدفاع مع أهميته .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن وآخر بإحراز الخدر ، وقال فى ذلك : « إن الحاضر عن التهم الثانى ( الطاعن ) دفع ببطلان القبض والتفتيش ، وثابت أن محكمة أول درجة سبق أن قبلت هذا الدفع وحكمت بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بقبوله وبطلان التفتيش ، وقد استأنفت النيابة هذا الحكم وتأيد ، ثم رفعت النيابة العمومية نقضاً عنه . ومحكمة النقض بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ قضت بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بنقض الحكم للطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية الأهلية للقضاء فيها ثانية من هيئة استئنافية أخرى . وثابت من الاطلاع على حيثيات حكم محكمة النقض أنها اعتبرت القبض والتفتيش صحيحين ، ولذا ترى المحكمة أن حكم محكمة النقض حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للقبض والتفتيش ، وما كان للتهمين إثارة هذا النزاع مرة ثانية ، ويتعين إذن رفض الدفع . وحيث إنه بالنسبة للموضوع فالتهمة ثابتة على التهمين من شهادة ضابط المباحث عبد العزيز شافى الذى قرر أن التهم الأول معروف عنه الاتجار فى المخدرات ، فأحضر مرشداً ليشتري منه وسله ورقة من ذات الخمسة قروش بعد ( ٩ جنائى )

أن أخذ نمرتها ، وبعد أن قش المرشد ذهب إلى منزل المتهم الأول وسار هو خلفه حتى دخل المرشد منزل المتهم الأول ووقف هو على الباب وبعد قليل عاد ومعه قطعة أفيون ، ولما وجد الأفيون دخل منزل المتهم الأول ، وعند تفتيشه وجد علبة بها أفيون ، وقد اعترف له المتهم الأول وأخبره بأنه في إمكانه أن يشتري له أفيوناً ، فسلمه خسين قرشاً عبارة عن عشر ورقات من ذات الخمسة قروش وهي من النقود التي ضبطها معه بعد أن أخذ نمرها ، وأن المتهم الأول ذهب إلى محل المتهم الثاني ( الطاعن ) ووقف هو في محل آخر يكشف محل المتهم الثاني ، وأنه نظر المتهمين يتكلمان ونظر المتهم الأول يعطى المتهم الثاني النقود ، ونظر المتهم الثاني يعطى للمتهم الأول ورقة فيها ( حاجة ) ولما أعطاه المتهم الأول الورقة وجد بها أفيوناً فحاض إلى دكان المتهم الثاني فضايط معه النقود الملعلة ، ووجد دراجة في محله عند تفتيشها وجد بها أفيون . وحيث إن البوليس الملكي سيد مرسى عبد الله قرر بمعنى أقوال حضرة الضابط . وحيث إن المتهم الأول اعترف في تحقيقات البوليس كما اعترف على المتهم الثاني وقرر في التحقيقات بأنه هو الذي أرشد عنه حضرة الضابط كما اعترف المتهم الثاني بملكيته للدراجة التي وجد بها المخدر . وحيث إن المتهمين لم يجرخا شهادة الشاهدين بشيء ، وقد ثبت من نتيجة التحليل أن ما ضبطه أفيون ، ولذا تكون التهمة ثابتة عليهما وعقابهما ينطبق على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وحيث إن المتهم الثاني سابقة مماثلة وترى المحكمة تطبيق المادة ٣٩ من القانون » .

وحيث إنه وإن كان صحيحاً أن الحكم الذي يصدر من محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية في مسألة معينة لا يكون ملزماً لمحكمة الموضوع التي تحال إليها الدعوى بمتنفي هذا الحكم لإعادة الفصل فيها ، لأن المحكمة يجب دائماً أن تنظر الدعوى وتصل فيها من جميع نواحيها بكامل حريتها غير مقيدة في هذا ولو بما قالته محكمة النقض في تلك المسألة ، فإذا كان لها فيها رأى مخالف ، فإن رأيها يكون دون سواء هو الواجب عليها السير في قضائها على موجه . ثم

إنه وإن كان صحيحاً أيضاً أن مأمورى الضبط القضائى ليس لهم أن يباشروا خارج  
الجهة المعينين لها إجراء من إجراءات التحقيق الخولة لهم فى مواد التلبس بالجريمة —  
وإن كان هذا وذاك صحيحين ، إلا أن الخطأ الذى وقعت فيه المحكمة فى قولها  
بأن حكم محكمة النقض له حجية ملزمة لها ، وفى عدم ردها على الدفاع المشار إليه  
لا تأثير له فى سلامة الحكم : أولاً — ما دامت الواقعة كما هى مسلم بها تتوفر  
فيها فى الواقع وحقيقة الأمر حالة التلبس بجريمة إحراز المادة المخدرة كما هى  
معرف بها فى القانون مهما كان قول محكمة الموضوع عنها . وثانياً — ما دام  
ما أجراه الضابط بعيداً عن دائرة اختصاصه كان فى صدد الدعوى ذاتها التى  
من اختصاصه تحقيقها على أساس وقوع واقعتها فى اختصاصه . وذلك يجب أن  
يكون بداهة بالنسبة إلى جميع من اشتركوا فى مقارفتها ، فاعلين كانوا أو شركاء ،  
وإن اختلفت الجهات التى يقيمون فيها بما يحل له — وقد شوهده المتهم الآخر  
بجالة تلبس بجريمة فى دائرة اختصاصه — أن يجرى كل ما خوله القانون إياه من  
أعمال التحقيق سواء فى حق هذا المتهم أو فى حق الطاعن على أثر ظهور اتصاله  
بالجريمة المذكورة نفسها . وغاية الأمر أنه كان عليه — وقد دعت الحال إلى  
إجراء بعض أعمال التحقيق المذكورة فى جهة أخرى — أن يندب المأمور المختص  
بالعمل فى تلك الجهة ، لا أن يباشر هو بنفسه تنفيذه ، فيتدخل بذلك فى  
اختصاص غيره . لكن هذه المخالفة لا تستأهل أى بطلان : أولاً — لعدم  
وجود نصوص بالقانون فى هذا الصدد فيما يختص بمأمورى الضبط القضائى .  
وثانياً — لأن المأمور هو صاحب الحق فى الأمر بالإجراء ذاته ، بمعنى أن  
الإجراء هو من أصل اختصاصه ، فإذا ما دعت ظروف الاستمجال ، وسمحت له  
ظروفه ، إلى أن يقوم هو بتنفيذه خشية ضياع الفرصة — كما هى الحال فى  
الدعوى — فإن القول ببطلان عمله لا يكون له من سند يقتضيه . وخصوصاً أن  
المنع فى هذه الحالة — مهما قالوا عنه — لا يمكن أن يكون ملحوظاً فيه ، فضلاً  
عن موجبات الياقة فيما بين ذوى الاختصاص ، إلا توفير الوقت على صاحب  
الاختصاص الأصل بعدم مطالبته بالانتقال إلى جهات نائية . وبدهى أن من

يملك تكليف غيره القيام بعمل نيابة عنه يملك أن يقوم هو ذاته به ، فإن الإنابة كالتوكيل إنما شرعت بصفة أصلية للتوسعة لا للتقييد ، ولا شك في أن مباشرة الأصل بنفسه للأجراء كلما استطاع ذلك تكون أوفى وأكمل .

### - (١٤٥)

#### القضية رقم ٨٨٨ سنة ١٦ القضائية

نقض وإبرام . حكم بعدم الاختصاص . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . متى يكون لمحكمة النقض أن تعتبر هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي تحصل في الدعوى ؟

الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا كان الحكم بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية ، بحسب البيانات الواردة فيه ، دالاً بذاته على خطأ المحكمة ، ومفيداً في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها إنما هي في الحقيقة خالية عن شبهة الجنائية المدعاة ، فإن محكمة النقض لا يكون في وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن ، بل يكون لها ، ما دامت الظروف — كما جاءت في الحكم — تدل على أنه سيقابل حتماً من المحكمة التي قيل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم . أما إذا كان الحكم صحيحاً في ظاهره ، وتخطئته إنما تكون بناءً على تحقيق يجري وتمحيص للوقائع ، مما ليس من شأن محكمة النقض وهي تنظر في طعن بطريق النقض ، فإنه يكون من المتعين القضاء بعدم جواز الطعن ما دام باب محكمة الجنائيات مفتوحاً لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجنائية في الظاهر مما استوجب التحقيق القول بأنه أزالها . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى — في أي وقت وبفض النظر عما



سبق صدوره من أحكام — إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للسادة ١٤١ من قانون تحقيق الجنايات، وذلك إذا ما توافر سببه وتحقق السبب بالفعل، فإن اختلاف نظر المحاكم في صدد اختصاصها لا يصح بحال أن يؤدي إلى تمطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع الدعوى .

### المحكمة

من حيث إن الدعوى العمومية رفضت على المتهم بأنه « في ليلة أول أبريل سنة ١٩٤٥ بكفر علام سرق الأواني النحاسية والأشياء الأخرى المينة الوصف والقيمة بالحضر لثمان أحمد على مصطفى من مسكنه بواسطة الكسر من الخارج، ومحكمة أول درجة دانت بهذه الجريمة، والمحكمة الاستئنافية قضت بناءً على استئناف النيابة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، وقالت في ذلك إنه تبين من الاطلاع على الشهادات المقدمة من النيابة بملف القضية أنه سبق الحكم على المتهم بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات، الأخيرة منها بالحبس سنة مع الشغل في القضية رقم ٨٨٤ سنة ١٩٤٦، وقد اعترف المتهم بجلسة اليوم بهذه السوابق . وحيث إنه لما تقدم تكون الواقعة جنائية منطبقة على المواد ٥١٣ و ٥١٤ و ٣/١٧ — ٢ — ٤ عقوبات ويتمين إلغاء الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ». فطلعت النيابة في هذا الحكم، وذكرت في أسباب طعنها « أن العقوبتين الأخيرتين الواردتين في صحيفة السوابق قد صدر الحكم بهما في الواقع وحقيقة الأمر بعد ارتكاب الجريمة موضوع الدعوى، وأن الواقعة إذن لا يصح عدها جنائية كما قال الحكم المظنون فيه » .

وحيث إنه ما دام الحكم المظنون عليه لم يته الخصومة أمام محكمة الموضوع، فإن الطعن عليه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

وحيث إن ما تقوله الطاعة في طعنها من أن الواقعة محل المحاكمة ليس فيها

في حقيقة الأمر شبهة الجناية لأن السابقتين الأخيرتين بعد ما ظهر من التحقيقات التي أجريت لا تصلحان لأن يقام عليهما الحكم بالموء ، كما هو معرف به في القانون — ما تقوله الطاعنة من هذا لا يجدى ، فإن الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز بحال الطعن فيه بطريق النقض — كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة — لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا كان الحكم بعدم الاختصاص بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ المحكمة ، ويفيد في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها إنما هي في الحقيقة خالية من الشبهة للدعاة ، فإن محكمة النقض لا يكون في وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن ، بل يكون لها ، ما دامت الظروف كما جاءت في الحكم للطعون فيه تدل على أنه سيقابل حتماً من المحكمة التي رأى أن الدعوى من اختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر ، وذلك وضعاً للأمور في نصابها . ولما كان الحكم للطعون فيه صحيحاً في ظاهره ، وتخطئته إنما تكون بناءً على تحقيق يجري وتمحيص للوقائع ، وليس هذا من شأن محكمة النقض وهي تنظر في طعن بطريق النقض فإنه بتعين القضاء بعدم جواز الطعن ، ما دام باب محكمة الجنايات مفتوحاً لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجناية في الظاهر مما استوجب التحقيق القول بأنه أزالها . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى — في أي وقت وبغض النظر عما سبق صدوره من أحكام — إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للمادة ١٤١ من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك إذا ما توافر سبب له وتحقق بالتمتع ، لأن اختلاف نظر المحاكم في صدد اختصاصها لا يصح بحال أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع الدعاوى .

## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٦

بإدارة سمادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد الفتي الجزائري بك  
وأحمد علي علوبة بك ومحمد توفيق إبراهيم بك وسليمان حافظ بك المستشارين .

(١٤٦)

### القضية رقم ٦٧٦ سنة ١٦ القضائية

١ — تكليف بالحضور . إغفال ذكر مادة القانون في ورقة التكليف . حضور الملن إليه  
الجلسة . طلب تطبيق مادة القانون في مواجهته . بطلان الورقة يزول .

ب — تمويض . تمويض الضرر الناشئ من الجريمة . يجوز أن يشمل رد الفتي المختلس  
عيناً أو دفع ثمنه .

١ — إذا كانت ورقة التكليف بالحضور المعلنه من المدعية بالحقوق المدنية  
قد اشتملت على بيان الأفعال المنسوبة إلى الملن إليه وهي تكون جريمة خيانة  
الأمانة ، ولكنها لم تذكر فيها مادة القانون التي تقضى بالعقوبة ، وكان الثابت  
في محضر جلسات المحاكمة أن الملن إليه حضر الجلسة المحددة لنظر الدعوى  
وأن الحاضر عن المدعية طلب فيما طلبه في مواجهته تطبيق المادة ٣٤١ من قانون  
العقوبات ، فإنه بهذا يكون قد حصل تدارك النقص الموجود في ورقة التكليف  
بالحضور ويزول ما فيها من بطلان .

٢ — للمدعى بالحقوق المدنية في دعواه التابعة للدعوى الجنائية — سواء  
أكانت مرفوعة مباشرة أم بطريق التدخل في الدعوى العمومية المرفوعة من  
النيابة — طلب تمويض الضرر الناشئ من الجريمة . وهذا التمويض يجوز أن  
يشمل رد الشيء المسروق أو المختلس عيناً أو دفع ثمنه .

(١٤٧)

### القضية رقم ٩٠٦ سنة ١٦ القضائية

١ — تحقيق ابتدائي . غير لازم لمحة المحاكمة في مواد المنح والمخالفات . وقوع بطلان  
في إجراءات تحقيق جنة . لا يؤثر في المحاكمة .

ب — إجراءات . التمسك بطلان إجراءات المحاكمة لعدم تكليف التهم بالحضور تكليفاً صحيحاً . لا يصح مادام الثابت أنه حضر ولم يتمسك بالبطلان قبل المرافعة .

١ — التحقيق الابتدائي ليس شرطاً لازماً لصحة المحاكمة في مواد الجنح والمخالفات إذ يجوز رفع الدعوى فيها إلى المحكمة بناءً على تكليف التهم بالحضور أمامها من قبل النيابة العمومية أو من قبل الدعي بالحقوق المدنية دون إجراء أى تحقيق فيها . وإذن فإذا كانت الجريمة التي حوكم التهم من أجلها جنحة فإن ما يقع في إجراءات تحقيقها<sup>(١)</sup> من بطلان لا يؤثر في إجراءات المحاكمة ، إذ العبرة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة .

٢ — على المعارض أن يحضر الجلسة التي يعينها له كاتب المحكمة في تقرير المعارضة من غير حاجة إلى تكليف بالحضور على يد محضر ، لأن تقرير المعارضة نفسه يستلزم هذا التكليف . على أنه لا يقبل التمسك بطلان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف التهم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً مادام الثابت في محضر الجلسة أنه حضر ولم يتمسك بالبطلان قبل المرافعة في الدعوى .

## ( ١٤٨ )

### القضية رقم ٩١٣ سنة ١٦ القضائية

١ — حكم . توقيعه . يمكن توقيع رئيس الدائرة عليه . فاض مع الدعوى ولم يحضر النطاق بالحكم . وجوب توقيعه هو أيضاً على مسودة الحكم .

ب — حكم . ذكر تاريخ في مسودة الحكم غير التاريخ الذي صدر فيه . لا يترتب عليه بطلان الحكم .

ج — اختلاس . ضبط بعض المحتلس في الشارع قبل وصوله إلى منزل التهم . لا ينفى عنه الاختلاس .

١ — إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حين نصت على أن الحكم يوقع عليه قبل إقفال دور الانقضاء . . . إلخ لم تقض بوجوب التوقيع عليه من جميع أعضاء الدائرة التي سمعت الدعوى وحكمت فيها وإلا كان باطلاً .

(١) كان وجه البطلان الذي ادعاه الطاعن أن محضر ضبط الواقعة حرره ضابط غير مختص .

فيكون في إذن توقيع رئيس الدائرة عليه إيذاناً بأن هذا هو ما حكمت به المحكمة ، اللهم إلا إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا مانع يمنع من الحضور وقت تلاوة الحكم فإنه يجب في هذه الحالة أن يوقع القاضي المذكور على مسودته إيذاناً بأنه اشترك في إصداره . فإذا كان الثابت من الاطلاع على مسودة الحكم وعلى نسخته الأصلية أنه موقع على كليهما من رئيس الدائرة التي سمعت الدعوى ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الحكم قد تلى بحضور جميع أعضاء هذه الدائرة ، فإنه لا يكون ثمة وجه للنفي على هذا الحكم بأنه غير موقع من أعضاء الدائرة جميعاً .

٢ — إذا كان قد ذكر في مسودة الحكم إلى جانب إمضاء الرئيس تاريخ غير التاريخ الذي صدر فيه الحكم فذلك لا يترتب عليه بطلان الحكم إذ هذا لا يعدو أن يكون خطأ مادياً ..

٣ — الاختلاس يتم متى أضاف المختلس إلى ملكه الشيء الذي سلم إليه وتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس أن يكون بعض الشيء المختلس قد ضبط في الشارع قبل الوصول به إلى منزل المتهم .

### جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦

برئاسة حضرة جندي عبد الملك بك وحضور حضرات : أحمد علي علوية بك وأحمد خيمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك ومصطفى مرعي بك للتشاورين .

(١٤٩)

القضية رقم ٦٩١ سنة ١٦ القضائية

شهود . حق المحكمة في رفض سماع شهود النفي الذين لا يظنون بالحضور أمامها . أساسه أن المحكمة لم تر من جانبها ما يدعو لسماعهم .

إنه وإن كان من حق المحكمة أن ترفض سماع شهود النفي الذين لا يظنون بالحضور أمامها بالطريقة التي رسمها القانون إلا أن هذا الحق مقرر لها على أساس

أن الرفض يتضمن في ذاته أنها هي لم تر من جانبها ما يدعو لسماهم تنويراً للدعوى، وليس على أساس أن تقضى في شأن شهادتهم وأن تقول كلتها فيها من غير أن تسمعا<sup>(١)</sup>، فإن هي فلت فإن رفضها يكون مبنياً على تحليل غير جائز قانوناً، ويكون الحكم الصادر منها على هذا الأساس حكماً معيياً متعيناً نقضه.

### (١٥٠)

#### القضية رقم ٦٩٤ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . نية القتل . ياتها . استخلاصها من نوع الآلة ومن موضع الإصابة وشدها . لا تدخل لحكمة النقض .

إذا كانت المحكمة قد استخلصت قيام نية القتل لدى المتهم من نوع الآلة التي استخدمها ومن موضع الإصابة وشدها، وكانت الأدلة التي اعتمدت عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة، فلا شأن لحكمة النقض بها، وإذن فلا سبيل على محكمة الموضوع إذا هي استخلصت توفر هذه النية من استعمال المتهم منجلة كبيرة وتصويبها إلى الجنى عليه في مقتل بطلنه إياها. في ظهره طعنة نفذت إلى التجويف الصدري .

### (١٥١)

#### القضية رقم ٦٩٦ سنة ١٦ القضائية

استئناف . استئناف الحكم من النيابة . يترتب عليه طرح جميع وقائع الدعوى التي سبق عرضها على محكمة الموضوع على المحكمة الاستئنافية لتفحصها وتكمل فيها . حكم ابتدائي ببراءة متهم من تهمة قتل خطأ . تناوله جميع أوجه الخطأ التي نسبت إلى التهم . إدانته استئنافاً . تبينه على المحكمة الاستئنافية أنها لم تلقه إلى بض تلك الأوجه . لا يقبل .

(١) للفروض أن الشاهد لا يوصف بأنه شاهد تقي إلا إذا كانت شهادته متعلقة بالدعوى جائزة القبول أي منتجة — لو صدقت — في دفع التهمة . ومن كان ذلك كذلك فإن محكمة الموضوع لا تستطيع أن ترد شهادة تقي قبل أن تسمعا أو قبل أن تكون قد سمحت في التحقيق الابتدائي وثبت بطلانها . ولعل هنا هو ما يشير إليه الحكم موضوع التطبيق .

إذا كان الحكم الابتدائي الذي برأ المتهم من تهمة القتل الخطأ قد تناول بالبحث جميع أوجه الخطأ التي نسبت إلى المتهم بعد أن نبه إليها وسئل عنها في الجلسة فلا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الاستئنافية التي أداتته في هذه الجريمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ هي لم تلتفت إلى بعض هذه الأوجه . وذلك لأن الاستئناف المرفوع من النيابة يترتب عليه طرح جميع الوقائع التي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة الثانية لتقديرها وتفصل فيها على حسب ما يترأى لها .

### ( ١٥٣ )

القضية رقم ٦٩٧ سنة ١٦ القضائية

قتل . نية القتل . إطلاق مدس على عضد المجنى عليه . لا يكفي لإثبات هذه النية . العضد ليس بمقتل .

إذا كانت المحكمة حين تحدث عن نية القتل لم تقل إلا أنها « نابعة من استعمال المتهم مدساً صالحاً للاستعمال وهو آلة قاتلة بطبيعتها ومحمو بمقذوف . نارى ثم تصويب المدس على هذه الصورة إلى المجنى عليه وإطلاقه على عضد الأيسر وهو جزء واقع في منطقة خطيرة من جسم الإنسان يترتب عليه قتل المجنى عليه » فذلك لا يكفي في إثبات هذه النية ، إذ أن استعمال آلة قاتلة لا يكفي وحده لأن يتخذ دليلاً على نية القتل<sup>(١)</sup> ، إذ يجوز أن يكون القصد منه مجرد الإيذاء ، وإطلاق المدس على عضد المجنى عليه لا ينهض دليلاً على وجود هذه النية ، لأن العضد ليس بمقتل .

(١) يقارن مع هذا ما قرره المحكمة في حكمها الصادر في القضية رقم ٦٩٤ سنة ١٦ القضائية المنشور تحت رقم ١٥٠ من ١٣٨ من هذا الجزء .

## (١٥٣)

## القضية رقم ٧٣٣ سنة ١٦ القضائية

١ — أسباب الإباحة وموانع الغياب . سكران فاقده الشعور . لا تتوفر في حقه نية القتل إلا إذا كان اتواء ثم أخذ السكر ليضعه على تنفيذه .

ب — المادة ٦٢ ع . لا تنطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص .

١ — السكران متى كان فاقده الشعور أو الاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه إنه كانت لديه نية القتل . وذلك سواء أ كان قد أخذ للسكر بعلمه ورضاه أم كان قد أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه ما دام السكر قد أقعده شعوره واختياره . ومثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل العمد إلا إذا كان قد اتوى القتل ثم أخذ السكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ نيته <sup>(١)</sup> .

٢ — إن المادة ٦٢ من قانون العقوبات لا تنطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم إذ لا يتصور في هذه الحالة اكتفاء الشارع

(١) القانون المصري طبقاً للتأويل الذي أخذت به محكمة العليا في هذا الحكم لا يعترف بالسكر الاختياري ، أي يفترض في السكران أنه يفظ صاح ماله لإدراكه واختياره ، ويوجب على القاضي أن يمايله على هذا الاعتبار وفي حدوده . فإذا كانت الجريمة تخضع لقوانين قانوناً أن يتوفر في مرتكبها أكثر من اليقظة والاختيار والإدراك فلا يحاسب عليها السكران لاستحالة ذلك . فالجرائم التي تتحقق بالقصد العام ، أي التي يتوفر القصد الجنائي فيها بمجرد العلم بالفعل المادي ، يحاسب السكران عليها كما يحاسب اليقظ الصاحب سواء بسواء . أما الجرائم التي تتطلب قصداً خاصاً كالقتل العمد فلا يحاسب عليها السكران لأن اليقظ لا يحاسب عليها في كل الأحوال بل يحاسب حينما يتوفر لديه نية لزهاق الروح ، أما فيما عدا ذلك فلا يحاسب اليقظ عن ضلته التي تسببت عنه الوفاة إلا باعتباره جرحاً أو ضرباً ، وعلى أساس النتائج التي ترتبت على هذا الجرح أو الضرب . ولذلك إذا قتل السكران إذا قتل يكون التكليف القانوني دائماً لقتله أنه جرح أو ضرب أفضى إلى الموت .

هذا وللمحكمة الدكتور السيد مصطفى السيد عميد كلية الحقوق بجامعة فاروق تطبق على حكم صادر من محكمة النقض بملحة ٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ١٨ سنة ١٨ القضائية في مسؤولية السكران منشور بمجلة التشريع والقضاء بالعدد ٩ من السنة الأولى بصحفات ١٨٣ — ١٨٥ فترجو مراجعته أيضاً .



في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، فإن القصد الجنائي باعتباره واقعة يجب أن يكون ثبوته بناءً على حقيقة الواقع .

### الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن محكمة الجنايات استخلصت قيام نية القتل عند الطاعن من وقائع لا تؤدي إليها . وذلك لأنها قالت « إن جريمة القتل وقعت وليدة عقل سقيم وإرادة هزيلة ضعف سلطاتها على صاحبها ولعبت الخمر برأسه فخيّل إليه أن الجنى عليه الذى كان يسير خلفه يلاحقه فنهاه عن متابعتها وكبر عليه أن يعصى أمره فأرداه قتيلاً » . وقد كانت النتيجة المنطقية لذلك عدم معاقبة الطاعن عن القتل الممد لأن من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله بسبب السكر لا يمكن أن يكون لديه نية القتل ، ولكن المحكمة قالت مع ذلك إنه انتوى القتل عامداً لاستعماله آلة قاتلة وتصويبها نحو الجنى عليه في مقتل . وهي بقولها هذا قد خالفت المنطق والقانون . وفضلاً عن ذلك فإن المحكمة لم تبحث في ملاسبات السكر ولم تبين إن كان الطاعن قد تماطى للسكر عن علم أو جهل ، طوعاً أو كرهاً ، وكان عليها أن لا تنفل ذلك ما دامت حالة السكر قد ثبتت لديها وما دام القانون يعفى المتهم من العقاب إعفاءً تاماً في حالات معينة من حالات السكر .

وحيث إن الحكم للمطعون فيه حين تعرض إلى بيان نية القتل والباعث عليه قال « إنه مما لا جدال فيه أنه ليس بين التهم ( الطاعن ) والقتيل ضغن أو حفيظة ورواية الشاهدين عزب ومنصور عن كيفية حصول الحادث رواية بريئة وليس في تعرف سبب الجريمة ما يدعو للتساؤل أو الحيرة وذلك لأمر بسيط غاية البساطة وهو أن ليس للجريمة سبب أو باعث وإنما وقعت بنت ساعتها وليدة عقل سقيم وإرادة هزيلة ضعف سلطاتها على صاحبها ولعبت الخمر برأسه فخيّل إليه أن ذلك المسكين الذى يسير خلفه يلاحقه فنهاه عن متابعتها وكبر عليه أن يعصى أمره فأرداه قتيلاً . . . . . وإنه من جميع ما ذكر ترى المحكمة أن التهمة ثابتة ضد التهم ثبوتاً كافياً . وقد انتوى القتل عامداً لاستعماله آلة قاتلة وتصويبها نحو الجنى عليه في

مقتل ». و انتهى إلى إدانة الطاعن بجنابة القتل العمد .

وحيث إن السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار في عمله لا يصح أن يقال عنه إنه كانت لديه نية القتل وذلك سواء أ كان قد أخذ السكر بعلمه ورضاه أم أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه ، ما دام السكر قد أفقده شعوره واختياره . فقتل هذا الشخص لا تصح معاقبته عن القتل العمد إلا أن يكون قد انتوى القتل من قبل ثم أخذ للسكر ليكون مشجعاً له على ارتكاب جريمته . ولا يرد على ذلك بأنه يؤخذ من نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن السكران لا يعفى من العقاب إلا إذا كان قد أخذ السكر بغير إرادته ما دام القانون يوجب في جريمة القتل العمد أن يكون الجاني قد انتوى إزهاق روح الجنى عليه وما دامت هذه النية باعتبارها ركناً من أركان الجريمة لا يصح القول بقيامها إلا إذا تحققت بالفعل . ويلزم عن ذلك أن المادة ٦٢ المذكورة لا تنطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توافر قصد جنائي خاص لدى المتهم إذ لا يتصور في هذه الحالة اكتمال الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، فإن القصد الجنائي باعتباره واقعة يجب أن يكون ثبوتها بناءً على حقيقة الواقع . هذا هو التفسير الذي يجب أن يعطى للمادة المذكورة وهو هو الملول عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة ٦٢ .

وحيث إنه متى كان هذا مقررًا وكان الحكم المطلق فيه قد تحدث عن سكر الطاعن دون أن يبين ماهية هذا السكر ودرجته ومبلغ تأثيره في التهم وهل أخذه بإرادته أو بغير إرادته فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

### ( ١٥٤ )

القضية رقم ٩٣٦ سنة ١٦ القضائية

١ — أسباب الإيذاء . تجاوز الموظفين حدود وظائفهم . ليس على مهزوس أن يطع رئيسه في ارتكاب فعل يعاقب عليه قانوناً .

ب — اختلاس أموال أميرية . الموظف الذى تعينه المادة ١١٨ ع . كاتب مزرعة تابعة لوزارة الزراعة . يدخل فى متناول المادة المذكورة .  
ج — تزوير فى أوراق أميرية . دفتر الشاليش . دفتر يومية الماويل ( استارة رقم ٤١ زراعة ) . أوراق أميرية .

١ — الأصل أنه ليس على مروض أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، فإن طاعة الرئيس لا ينبئ بأية حال أن تمتد إلى ارتكاب الجرائم .

٢ — إن المادة ١١٨ من قانون العقوبات إذ نصت بصفة عامة على عقاب « كل موظف أدخل فى ذمته نقوداً للحكومة . . . الخ » قد دلت على أن الشارع أراد أن يتناول بالعقاب كل شخص مكلف بخدمة عامة ، مهما كانت درجته ونوع العمل المكلف به ، ولو كان غير داخل فى هيئة العمال . فكاتب إحدى المزارع التابعة لوزارة الزراعة المكلف بقيد العمال الذين يعملون فى المزرعة يومياً فى الدفاتر المخصصة لذلك هو من الموظفين الذين تسنهم المادة ١١٨ المذكورة .

٣ — إن دفتر الشاليش ودفتر يومية الماويل المعروف بالاستارة رقم ٤١ ( زراعة ) هما من الدفاتر التى اقتضى نظام العمل وضعها لضبط عدد العمال الذين يشتغلون يومياً فى كل مزرعة وفئات أجورهم وما يجرى فيها من أعمال ، فهما من الأوراق الأميرية فى معنى المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

### ( ١٥٥ )

القضية رقم ٩٤٠ سنة ١٦ القضائية

تزوير فى أوراق أميرية . تسمى شخص بغير اسمه فى محرر رسمى . تزوير سواء أكان الاسم المنقول لفرض معلوم أم اسماً خيالياً . تغير اسم التهم فى محضر تحقيق جنائى . لا عقاب عليه . ( للدائن ٢١٣ و ٢١٤ ع )

الأصل أن كل تغيير للحقيقة فى محرر رسمى ينتج عنه حتماً حصول الضرر أو احتمال حصوله ، إذ أنه يترتب عليه على الأقل العبث بالهذه الأوراق من القيمة

في نظر الجمهور ويقال من ثقة الناس بها . وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعتبر تزويراً ، سواء أكان الاسم للمتحل لشخص حقيق معلوم أم كان اسماً خيالياً لا وجود لصاحبه في الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه . فالتسبى باسم متحل في شهادة تحقيق الشخصية ( الأورنيك رقم ٥٦ داخلية ) هو تزوير في ورقة رسمية . وليس هذا من قبيل تزيير اسم المتهم في محضر تحقيق جنائي الذي قالوا إنه لا عقاب عليه مادام لم يترتب عليه إضرار بالغير ، فإن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ، ثم إن هذا التزيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

### جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحد علي علوية بك وأحمد نهى إبراهيم بك وعمد توفيق إبراهيم بك المنتشارين .

( ١٥٦ )

#### القضية رقم ٢٠٣ سنة ١٦ القضائية

. استئناف . دعوى مدنية . نصاب . دعوى مرفوعة من عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر الذي لحقهم من جريمة واحدة أو فعل واحد . هي مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة إلى كل مدع . دعوى كل منهم باعتبار نصيبه وحده . عدم تعيين نصيب كل منهم . تجب قسمة المبلغ المطلوب على عددهم . خارج القسمة هو الممول عليه في قابلية الحكم للاستئناف .  
( المادة ٣٠ مرافعات )

إن المادة ٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية تنص على أنه « إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه » . وإذن فإذا رفعت الدعوى بمقتضى سندات مختلفة

فيكون التقدير باعتبار نصيب كل من المدعين في المبلغ المطلوب به . والسندات تكون مختلفة متى كانت لا تتطابق في أى عنصر من عناصرها أو جزئياتها ، ولو كان مصدر الالتزام فيها واحداً . وإذن فالدعوى التي ترفع من عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر الذى لحقهم من جريمة واحدة أو من فعل ضار واحد تكون في الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة إلى كل واحد من المدعين فيها . وذلك لأنه وإن كان مصدر الالتزام واحداً بالنسبة إليهم جميعاً فإن الأساس القانونى للمطالبة ليس هو الفعل الضار وحده بل هو هذا الفعل والضرر الذى وقع على كل من الضرورين . ولما كان هذا الضرر يتفاوت ويختلف باختلاف الأشخاص فإن كلاً من المدعين يعد مستقداً في دعواه إلى سند خاص به ، ويجب إذن تقدير دعواه باعتبار نصيبه وحده <sup>(١)</sup> . وإذن فإذا كان للدعوى سعة

(١) تنص المادة ٣٠ من قانون الرافعات بأنه إذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد *même titre* يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات . فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة *titres distincts* يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة . وإذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر ينقض سند واحد *même titre* يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه . وهذا النص مأخوذ من المادتين ٢٣ و ٢٥ من القانون البلجيكي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٧٦ بفارق هو أن المادة ٢٣ البلجيكية حينما تحدثت عن الطلبات المتعددة الناشئة عن سبب واحد استعملت كلمة *cause* في التعبير عن السبب ، والمادة ٢٥ التي تحدثت عن تعدد المدعين أو تعدد المدعى عليهم استعملت كلمة *titre* في بيان وحدة السند التي تبرز جميع طلبات المتصددين وتقدر الدعوى على أساس مجموعها . والبلجيكيون في تحديد معنى السبب *cause* الوارد في المادة ٢٣ المذكورة يقولون إنه هو الواقعة التي تولد منها الالتزام أو تولد الحق وإنه هو السند *titre* الذي يرتكن إليه الطالب في طلبه ، عقداً كان أو شبه عقد ، جنعة أو شبه جنعة ، أى هو الواقعة التي يشتق منها المدعى حقه أو على حد تعبير محكمة النقض البلجيكية الواقعة القانونية التي يؤسس الطلب عليها مباشرة ( راجع أحكام محكمة النقض البلجيكية في ٢٧ / ٥ / ١٨٨٠ بإسكركزي ج ١ ص ١٤٤ وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠ المرجع السابق ج ١ ص ١٨٧ وفي ١٧ يوليو سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١٨٨ . وراجع أيضاً للوسوعة البلجيكية العملية ج ٢ ص ٤٢١ وما بعدها ) . ويقولون في تحديد معنى *titre* المشار إليه في المادة ٢٥ إنه مطابق لمعنى السبب الوارد في المادة ٢٣ . ويستعمل بعض فقهاءهم التفتين أحدهما في موضع الآخر بغير تفريق ( راجع *De Paep* ج ١ ص ٢٠٢ نبذة ٤١ والوسوعة البلجيكية المرجع السابق نبذة ١٠٢٤ ) . ولعل هذا هو الحق حداً بقانوننا على استعمال =

والدعوى مرفوعة منهم بطلب مائة جنيه دون تعيين نصيب كل منهم في هذا

== كلة سند titre سواء في الكلام عن الطلبات المتعددة من المدعى الواحد وفي الكلام عن الدعوى القائمة من متعددين أو على متعددين .

والشريف الذى ذكره الفقهاء البلجيكيون لمضى السند أو السبب مأمون إلى حد كبير حينما يتعلق الأمر بطلبات متعددة يتقدم بها مدعى واحد على مدعى عليه واحد كذلك . لأن في وحدة المدعى والمدعى عليه وفي نشوء الطلبات من نفس السبب القانونى ، أى الواقعة القانونية ، ما يشهد بأن الدعوى واحدة في حقيقتها بالرغم من تقسيم المدعى لطلباته فيها . لكن الأمر يدق إذا ما تعدد المدعون أو المدعى عليهم ، لأنه عندئذ — رغم اتحاد الواقعة القانونية في الظاهر — لا يزال يقوم التساؤل : هل المدعون المتعددون أو المدعى عليهم المتعددون شركاء في الحقيقة في دعوى واحدة ؟ وهل نحن في الحقيقة إزاء سند واحد même titre أو سندات متعددة متشابهة titres analogues ؟ فتلا عمال يتركون عملهم في مصنع نجاة وفي نفس الوقت ولكن بغير تدبير سابق فيما بينهم — هل تعتبر طلبات التعويض الموجهة إليهم من صاحب المصنع بسبب هذا الترك دعوى واحدة أم تعتبر دعاوى متعددة متشابهة السند ؟ وهل تزرع الملكية للصفة العامة لعدة عقارات للملاك مختلفين تنفيذاً لمشروع معين يخلق لمصلحة هؤلاء الملاك دعوى واحدة يشتركون فيها أم دعاوى متعددة متماثلة في السند ؟ قد رجح أصحاب الموسوعة البلجيكية تعدد الدعوى في هذين المثالين ( المرجع السابق بقية ١٠٢٥ ) .

ومن المواضع التى يفتى فيها هذا البحث دعاوى التعويض التى ترفع من متعددين عن ضرر أصابهم من حادث واحد . وقد ذهب الفقيه البلجيكي De Paep إلى القول بأن العبرة هي بوحدة العمل الضار الواقع على المتعددين أو الحاصل منهم ، ومن ثم يجب الاعتبار بمجموع الطلبات ، وأخذ على القضاء البلجيكي أنه جرى على غير هذا الرأى بعدم الجمع بين الطلبات على أساس أن كل من المدعين المتعددين أو المدعى عليهم المتعدد قد أصابه ضرر خاص به أو مسؤول عن ضرر خاص وقع منه ( راجع De Paep ج ١ ص ٣٠٧ وما بعدها وكتاب المرافعات المدنية والتجارية للأستاذ الدكتور محمد حامد فهمى ص ١٨٢ ) . والواقع أن القضاء البلجيكي ، وبخاصة قضاء محكمة النقض ، يقول بتعدد السند في دعاوى التعويض حتى ولو كان المجهى عليه واحداً متى كان المدعون المتعددون يطالب كل منهم بتعويض عن الضرر الذى أصابه من وفاة المجهى عليه ( راجع حكم محكمة النقض البلجيكية الصادر في ١١/٢٥/١٩٠٩ باسكريزى ١٩١٠ ج ١ ص ١٢ وحكمها في ١٢/١٢/١٩٠٩ للرجع السابق ص ٢٥ . وقد صدر في قضية تعويض رفضتها زوجة عن وفاة زوجها العامل بأحد الصناع طلب مبنياً لإجالياً تعويضاً عما أصابها من وكلاء من أولادها الضار من ضرر بسبب الحادث . وقد احتج إلحاحاً عنها أمام محكمة النقض بأن دعواها يجب أن تهوّم باعتبار هذا المبلغ الإجمالي جملة ، واستشهد على ذلك برأى الفقيه De Paep . وقد تولى النائب السوى Terlinden الرد على هذه الحجة في مرضته المنشورة في المرجع السابق ، وأخذت محكمة النقض بوجهة نظره . وقد ==

المبلغ ، فإنه إزاء هذا التجويل لا بد لمعرفة نصيب كل منهم من قسمة هذا المبلغ على

== جاء في هذه المرافعة قوله : « تسند الطاعة إلى رأى القفيه De Paepé الذى بنه إلى التعرز من الخلط بين موضوع الدعوى objet وبين سندها titre قولاً بأن سند الدعوى أو سببها هو الجئحة أو شبه الجئحة التى تولدت عنها الدعوى . فإذا تمدد الجئح عليهم فاتهم حين يدعون إنما يدعون بموجب سند واحد » . ثم أخذ النائب العموى ىرد على هذه الجئحة فذكر تعريف السند على النحو الذى تقدم فى صدد هذا التعليل ثم قال : « إنه حيث يقع الإخلال بقصد أو بإتفاق يلزم متعديين أو يستفيد منه متعديون يكون وجود القصد أو الاتفاق فى ذاته رابطة قانونية واحدة Un seul et même lien juridique فإذا ما حصل الإخلال بها وجبت مابة الإخلال بضمين واحد يقسم مبلغه على أصحاب المصلحة فيه ، أما حيث لا يوجد اتفاق ولا عقد ، وحيث تنشأ الرابطة القانونية من واقعة فإن هذه الواقعة يلزم ، لكى تعتبر واقعة قانونية ، أن تستوفى الشروط التى يتطلبها القانون . وقد سبق لمحكمة النقض أن قررت أنه فى دعاوى التعويض عن الأفعال يستبر طلب كل مدعى بتعويض دعوى مستقلة مستندة إلى سند شخصى هو الضرر الذى لحقه . ولقد قيل إن هذا خلط بين موضوع الدعوى وبين سببها وإن المبلغ المطلوب ليس إلا موضوع الدعوى بينما سببها هو وفاة المحي عليه ، وهو سبب واحد يشترك فيه المدعون كلهم . وخطأ هذا القول مرجحه أنه فيما يتعلق بنسب الجئحة باعتبارها سنداً قانونياً لدعوى التعويض لا سبيل إلى فصل الفعل عن صفته غير المشروعة ولا عن الضرر الناشئ عنه ، فإن الإخلال بحق الغير قد يكون جريمة ولكنه لا يخلق رابطة قانونية مدنية إلا حين ينتج عنه ضرر . فلا بد إذن من واقعة ، وأن تكون هذه الواقعة غير مشروعة ، ثم لا بد من ضرر . هذه العناصر الثلاثة هى التى تعطى شبه الجئحة معنى السند titre . فبلغ التعويض المطلوب ليس موضوع الدعوى فقط بل إن الضرر الذى يجبره هو عنصر من العناصر الأساسية للسند . ولوجود هذا السند قانوناً يجب إثبات الضرر ، وهذا الضرر بطبيعته شخصى يختلف باختلاف الأشخاص ، ومن ثم كان الاختلاف فى وزن المسؤولية بالنظر إلى كل مدعى على الرغم من وحدة الواقعة الأصلية . ولذلك يكون أمر كل مدعى مسألة مستقلة عن مسألة زميله يجب الفصل فيها تبعاً لظروفها دون أن يؤثر موقف واحد من المدعين فى موقف غيره » . ثم قال : « إن سند طالب التعويض ليس هو المخطر القانونى بحد ارتكاب أمر غير مشروع وإنما هو تلك الصلة التى تخلفها بين مرتكب الخطأ وبين طالب التعويض الضرر الناشئ عن الخطأ » .

ولقد أخذت عكمتا العليا بمثل هذا النظر فى الحكم موضوع التعليق مخالفة فى ذلك حكماً لها سابقاً جاء فيه أنه « إذا طلب مدعون بالحقى المدنى متعديون الحكم بالزام متهمين متعديين بأن يدفعوا لهم متضامين مبالغاً معيناً توصيفاً عن الضرر الذى أصابهم من جرائم وقت عليهم من المتهمين سواً فى زمان واحد ومكان واحد ، فاتهم برفض الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق استئناف الحكم مادام المبلغ الذى طلبوه يزيد على نصاب الاستئناف بض النظر عن نصيب كل منهم . وذلك لأن المبلغ إنما كان طلبه على أساس أنه تعويض عن ضرر ناشئ عن سبب ==

عدهم، وإذا كان نصيب كل منهم بالقسمة يدخل في النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فإن الاستئناف للرفع منهم عن الحكم القاضى برفض دعواهم هذه لا يكون مقبولا شكلاً .

### المحكمة

وحيث إن الطاعتين تعيان ، فيما تنعيانه على الحكم المطعون فيه ، أنه أخطأ إذ قضى بقبول الاستئناف للرفع من المطعون ضدهم عن الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . ذلك لأن حصة كل واحد منهم بوصف كونهم مدعين بحقوق مدنية فى مبلغ التعويض المطالب به تقل عن نصاب الاستئناف .

وحيث إن المدعين بالحقوق المدنية (المطعون ضدهم) وهم ستة رفعوا الدعوى مباشرة على الطاعتين بجرمة البلاغ الكاذب وطلبوا فيها الحكم لهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة أول درجة حكمت ببراءة الطاعتين ورفض

---

== واحد هو الأفعال الجنائية التى وقعت من المدعى عليهم . وإن كان التخصيص الذى يكون المدعون قد أجروه فيما بينهم فى الدعوى لا يكون له تأثير على حقهم فى الاستئناف إذ المرة فى هذه الحالة هى مجموع الأنصبة ما دام مرجحاً جميعاً إلى سند واحد « ( الحكم المنشورة قاعدته تحت رقم ١١٨ وللشور برمته من ٢٢٣ — ٢٢٦ ج ٦ من هذه المجموعة ) .

ويبدو أن تحديد معنى السبب أو السند فى الطلبات المرفوعة من متعددين يلازمه دائماً ويكمله فكرة الاشتراك فى الدعوى ، أى أن المدعين أو المدعى عليهم يمكن اعتبارهم عقلاً وفضلاً شركاء فى قضية واحدة — الأمر الذى حدا بالمرجع على ضم طلباتهم يرضاهم إلى بعض . وفكرة الاشتراك هذه تتجلى فى الالتزامات التعاقدية لأن العقد يبرز معناها ويشهد بقيامها . أما فى الالتزامات غير التعاقدية ، أى الناشئة عن فعل ضار أو عن فعل نافع أو عن القانون ، فإنها — رغم وحدة الواقعة — قد لا توجد ، كما فى صورة نزاع الملكية لغارات متعددة تنفيذاً لمشروع واحد ، وكما فى دعاوى التعويض التى يرفضها متعددون عن أضرار شخصية لكل منهم ناشئة عن فعل واحد غير مشروع . فان الطابع الغالب فى هذه الصور أن كل مدعى لا تربطه بزميله رابطة اشتراك بل هو قد لا يعرفه ، ومن ثم يصعب فى النظر جمع طلبه على طلب غيره واعتبارهما دعوى واحدة . وهذا المعنى الممثل الذى أحوج إليه تعدد الأشخاص فى الدعوى لاجابة إليه ببلية الحال حين تعدد الطلبات مع وحدة المدعى والمدعى عليه .



الدعوى المدنية للرفوعة قبلها . فاستأنف المدعون هذا الحكم دون النيابة ، فدفت الطاعتان بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقلة النصاب ، ولكن المحكمة الاستئنافية حكمت برفض هذا الدفع و بقبول الاستئناف شكلاً لما قالته من : « أن نصاب الدعوى القائمة يعتمد على سبب قانوني واحد هو طلب التعويض عن الضرر الذي لحقهم جميعاً ( أى المدعين بالحقوق المدنية ) من جريمة البلاغ الكاذب دون تحديد نصيب كل منهم في هذا التعويض » . ثم قضت في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنتين متضامتين بأن تدفعا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثين جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة .

وحيث إن المادة ٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية تنص على أنه : « إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتامه بشير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه » . وإذن فإذا رفعت الدعوى بمقتضى سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار نصيب كل من المدعين في المبلغ المطالب به . والسندات تكون مختلفة متى كانت لا تتطابق في أى عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها حتى ولو كان مصدر الالتزام فيها واحداً . وإذن فالدعوى التي ترفع من عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر الذي لحقهم من جريمة واحدة أو فعل ضار واحد تكون في الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة إلى كل من المدعين فيها ، وذلك لأنه وإن كان مصدر الالتزام واحداً بالنسبة إليهم جميعاً ، إلا أن الأساس القانوني للمطالبة ليس هو الفعل الضار وحده بل أيضاً الضرر الذي وقع على كل من المضررين . ولما كان هذا الضرر يتفاوت ويختلف باختلاف الأشخاص ، فإن كلا من المدعين يعد مستنداً في دعواه إلى سند خاص به ، ويجب إذن تقدير دعواه باعتبار نصيبه وحده . هذا هو الذي يتفق والنص السالف ذكره لفظاً ومعنى وروحاً ، وهو هو الذي جرى عليه القضاء واستقر عليه الفقه في البلاد التي نقل عنها هذا النص ، فهو إذن الواجب اتباعه بعد أن تبين خطأ الرأي السابق القائل بشير ذلك .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان المدعون ستة ، والدعوى مرفوعة منهم بطلب مائة جنيه دون تعيين نصيب كل منهم في هذا المبلغ ، فإنه تجاه هذا التجويل لا يكون مفر من قسمة هذا المبلغ على عدد أشخاصهم . ولما كان نصيب كل من المدعين على الأساس المتقدم ذكره يدخل في النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى برفض الدفع الفرعى المقدم من الطاعنتين وبقبول الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهم عن الحكم الابتدائي .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول استئناف المطعون ضدهم شكلاً وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

### (١٥٧)

#### القضية رقم ٦٥٦ سنة ١٦ القضائية

حكم غياي . تقادم العقوبة . مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا الحكم إلى وقت علم المحكوم عليه . حصول إعلانه إلى المحكوم عليه في محله . هذا الحكم تسرى بالنسبة إليه أحكام المدة المقررة لسقوط العقوبة لا الأحكام المقررة لسقوط الدعوى إلى أن يمارس فيه المحكوم عليه ويثبت للمحكمة عدم علمه به ، ثم تسرى مدة سقوط الدعوى .

إذا كان قد مضى بين الحكم الضائي الصادر على المتهم وبين علمه به مدة تزيد على ثلاث سنوات ، أى أكثر من المدة المقررة في القانون لانتفاء الدعوى العمومية بمضى المدة في مواد الجنح ، وكان الثابت في الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن في مجر هذه المدة إلى المحكوم عليه في محله مخاطباً مع أخته التي تقيم معه في مسكن واحد ، فإن هذا الحكم لا يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ، وهي ثلاث سنوات ، بل يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة ، وهي خمس سنين ، مخوبة من تاريخ انقضاء اللياد العادى المقرر للطعن في الحكم ، وذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عليه للمحكمة عدم علمه به ،

إذ علمه به يؤيده الظاهر المستفاد من حصول إعلانه في محله مما يجب معه افتراضه في حقه حتى يقيم الدليل على العكس ، وعندئذ تبث الدعوى العمومية من جديد ويعود معها مضي المدة المقررة لسقوط الدعوى وذلك بالنسبة إلى المستقبل فقط .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن المحكمة قضت بقبول المعارضة المرفوعة منه شكلاً على أساس أنه لم يعلن بالحكم النهائي الذي صدر في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وأنه لم يعلم به بسبب تجنيده في الجيش ، وإذن فإن علمه به لا يكون في اليوم الذي قرر فيه المعارضة وهو ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ . ولما كان قد مضى بين يوم هذا الحكم وبين علم المتهم به أكثر من ثلاث سنين ، فإن الدعوى العمومية تكون قد سقطت بمضي المدة باعتبار أن الحكم المذكور آخر عمل متعلق بالتحقيق . ومتى كان الأمر كذلك ، فقد كان من المتعين الحكم بالبراءة على هذا الأساس .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ١٩٤١/٥/٢٠ سرق معطفاً مينة أوصافه وقيمته بالخضر من محل أوروزدي بالك » . ومحكمة أول درجة داتته بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ وذكرت في ذلك : « أن زكي كوهين رئيس قسم بمحلات أوروزدي بالك شهد بالجلسة بأنه بينما كان يقوم بالمراقبة في القسم رأى المتهم خارجاً من المكان المعروض فيه ملابس الرجال فسأله عن رغبته فأجابته بأن شيئاً لم يعجبه ثم لاحظ وجود حافظة بنجواره على الأرض فاستفسر منه عن صاحبها فادعى أنها ليست له ولما لم ير أحداً سواه اشتبه في الأمر وفتح الحافظة فوجد بها بطواً مسروقاً من الحبل وكان موجوداً في المكان الذي خرج منه ، وعندئذ ساقه إلى الخواجه إبراهيم خوري المفتش في الحبل . وشهد هذا الأخير بأن المتهم كان تارة ينكر وتارة أخرى يعترف أنه صاحب الحافظة . وحيث إن المتهم أنكر السرقة وقرر عند نظر المعارضة بأنه قصد محل أوروزدي بالك لشراء بنطلون ثم ادعى أن غرضه العرجة وقد تبين أنه لا يحمل تقوداً ، كما أنه استأجر

دراجة وتركها خارج المحل . وحيث إن الشاهد زكى كوهين قرر في التحقيق بأنه رأى المتهم حاملاً الحافظة غير أنه لطف من شهادته قدر للاستطلاع بعد تنازل المحل عن بلاغه ، ومع ذلك فإن خروج المتهم من المكان الذى كان موضوعاً فيه الباطل المسروق ووقوفه بجوار الحافظة عند مفاجأة رئيس القسم له دون وجود أحد سواء ودخوله المحل بغير نقود واضطرابه فى أقواله واستنجاؤه دراجة لتسهيل الهرب له بغنيته واعترافه بالسرقة أمام محقق البوليس كما هو ثابت فى صدر المحضر — كل ذلك يقطع بأنه هو صاحب الحافظة وسارق اللبانط ، ومن ثم يتعين معاقبته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وحيث إنه وإن كان المتهم ادعى كذباً فى بادئ الأمر بأنه طالب ثم أعطى إقراراً على نفسه بأنه ترك الدراسة منذ مدة طويلة إلا أن المحكمة ترى استعمال الرأفة معه وإيقاف تنفيذ الحكم عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات وذلك نظراً لخدانة سنه وعدم وجود سوابق له . والمحكمة الاستئنافية قضت فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ بتأييد هذا الحكم لأسبابه ثم حكمت فى المعارضة المرفوعة من الطاعن بتأييد الحكم التباينى المعارض فيه وذلك بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وقالت : « إن الحكم للمعارض فيه أعلن لأخت المتهم ولم يعلم به المتهم لسبب ظروف غير عادية وهى تجنيده فى الخدمة العسكرية وترحياله مع الجيش إلى مرسى مطروح . وترى المحكمة لذلك قبول المعارضة شكلاً بالرغم من حصولها بعد اليعاد . وحيث إن الحكم للمعارض فيه صحيح لما بنى عليه من الأسباب التى تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده » .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن فى طعنه ، فإنه إن كان قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات أى أكثر من المدة المقررة فى القانون لانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة فى مواد الجنيح بين الحكم التباينى وبين علم المحكوم عليه به إلا أنه ثابت أن هذا الحكم قد أعلن إلى المحكوم عليه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٤٢ غلطاً مع أخته التى تقيم معه فى مسكن واحد — على ما هو مذكور بصدر الحكم المطعون فيه بأصل الإعلان الذى اطلعت عليه هذه المحكمة — ولذلك

فإنه فيما يختص بالسقوط بمضى المدة يعتبر بعد انقضاء الميعاد المقرر للطعن فيه محسوباً من يوم حصول هذا الإعلان نهائياً فتسرى بالنسبة إليه أحكام المدة المقررة لسقوط العقوبة وهي خمس سنين في مواد الجناح لا المقررة لسقوط الدعوى العمومية وهي ثلاث سنين ، وذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عليه للحكمة عدم علمه به ، لأن العلم يؤيده الظاهر المستفاد من حصول الإعلان على الوجه الصحيح المبين بالقانون ، فيجب افتراضه قانوناً في حق المحكوم عليه ووصف الإجراء ، أى الحكم ، على مقتضاه حتى يقدم الدليل على العكس فتنبعث مدة سقوط الدعوى من جديد وذلك بالنسبة إلى المستقبل فقط . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت لم تمض المدة المقررة لسقوط العقوبة حتى التقرير بالمعارضة ، فإن الطعن لا يكون مستنداً إلى أساس صحيح .

### (١٥٨)

#### القضية رقم ٧٥٠ سنة ١٦ القضائية

استئناف . ضم تهمة إلى أخرى لنظرهما معاً للارتباط . إغفال المحكمة الفصل في إحدى التهمتين . استئناف حكمها . عدم قبوله بمقولة انعدام المصلحة . خطأ . مثال في تهمة عود إلى الاشتباه وتهمة سرقة .

إنه لما كان ضم تهمة إلى أخرى لنظرهما معاً والفصل فيهما بمحكم واحد ، سواء أكان ذلك بسبب الارتباط بينهما أم بسبب عدم التجزئة ، يقترب عليه نتائج قانونية معروفة ، فإن المصلحة في استئناف الحكم الذى يفصل — على خلاف مقتضى القانون — بين التهمتين الواجب ضم إحداها إلى الأخرى تكون ظاهرة وبحققة . وإنفاذاً كانت محكمة الدرجة الأولى قد أغفلت بلاحق الفصل في تهمة العود إلى الاشتباه التى طلب منها الفصل فيها مع تهمة السرقة للارتباط الوثيق بينهما ، ثم استأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة إلى تهمة العود فقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف لانعدام موضوعه بمقولة إن التهمتين وإن ضمتهما قضية واحدة فإن كلاً منهما مستقلة عن الأخرى ، وتهمة العود لم يصدر في شأنها

حكم ، فهذا الحكم يكون خاطئاً<sup>(١)</sup> ، إذ أن استئناف النيابة للحكم يقرّب عليه

(١) واقعة الدعوى أن شخصاً قدم المحكمة بتهمين إحداها سرقة والأخرى عود لحالة الاشتباه نتيجة اتهامه بهذه السرقة غشكت عليه عكمة الدرجة الأولى في تهمة السرقة وقالت أن تفصل في تهمة العود للاشتباه ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم لتفصل في تهمة الاشتباه ، ففضت المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف بقوله إن تهمة الاشتباه مستقلة عن تهمة السرقة ولا يوجد ما يمنع النيابة من أن تعيد القضية إليها لتفصل في هذه التهمة التي لم يصدر فيها حكم يمكن أن يكون عملاً لاستئناف . فطلعت النيابة في هذا الحكم بطريق التقص فتقضته المحكمة العليا بالحكم موضوع التعليق . وهو يثير عدة مسائل : إلى أي حد يعتبر عدم الفصل في طلب من الطلبات خطأ في الحكم بيجز الطعن فيه بالاستئناف أو بالتقص ؟ وما هو تأثير عدم الفصل في مثل هذا الطلب من جهة قوة الشيء المحكوم فيه ؟ هل يعتبر هذا من قبيل التبرئة الضمنية فلا يجوز إعادة طرح هذا الطلب على المحكمة لتحكم فيه أم لا يعتبر فتجوز إعادة طرحه عليها ؟ إنه إذا رفع للمحكمة الجنائية واقعة كانت ملزمة بأن تفصل فيها وفي ظروفها المشددة لأن من حقها أن تمدل وصفها وأن تضيف إليه ما تستبين من ظروف ، ولأن حكمها الذي يصدر يعتبر صادراً في الواقعة على جميع ما يتصور أن يكون لها من كيوف أو أوصاف قانونية وما يكون لها من ظروف تشديد أو تخفيف سواء طلب منها ذلك أم لم يطلب . ولهذا سأل أن يعتبر إغفال المحكمة لكيف من الكيوف أو لظرف من الظروف ، كان موضع طلب من النيابة أو لم يكن ، نفيًا له وحكمًا ضمنيًا خاليًا من الأسباب بعدم قيامه . كذلك تكون الحال إذا كانت الوقائع المطروحة تكون كلاً لا يقبل التجزئة مما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع فإن أي حكم تصدره المحكمة يعتبر في نظر الشارع حكماً في جميع الوقائع المطروحة سواء ما اشير إليه في أسباب الحكم أو ما أغفل مما يترتب عليه وجوب اعتبار التبرئة التي قضت بها المحكمة منسجمة على جميع الوقائع المطروحة ولو كانت المحكمة قد أغفلت أمرها في الحكم . أما إذا كانت الوقائع المطروحة على المحكمة متعددة وليس بينها هذا الالتصام الذي تقدم ذكره بل كان جميعاً معاً نتيجة مجرد الارتباط الذي مصدره كون التهم فيها واحداً أو كون الزمان واحداً أو كون المكان واحداً أو كون المجبي عليه واحداً أو أية حالة أخرى ترى المحكمة أنها تبرر لمصلحة العدالة نظر الوقائع معاً فإنه يتعين أن تصدر المحكمة في شأنها حكماً لا يتصور أن يكون الحكم في واحدة منها حكماً في سائرهما . ولهذا لا يعتبر — فيما يبدو — إغفال الحكم في إحداها بمثابة إغفال لتفصل في أحد الطلبات — الأمر الذي لا يكون إلا في الطلبات المقدمة في الواقعة الواحدة أو الوقائع المتصلة التي تعتبر كلاً واحداً ، وإنما هو يعتبر إهداراً لتقصي الارتباط الذي أثرته المحكمة وإخلالاً بحقوق الدفاع . ولذلك فالنائب الحكم هنا أساسه هذا الإخلال بحقوق الدفاع لا إغفال طلب من الطلبات بنية رفضه بلا أسباب . ومتى كان ذلك كذلك فإنه لا يجوز دون قبول الطعن هنا أن يكون في القيدور إعادة عرض الواقعة على المحكمة لتفصل فيها ، لأن هذا لا يحقق المراد كله من عرض الوقائع للربطة معاً والفصل فيها معاً كذلك . ويكون استئناف النيابة في مثل هذه الصورة موضوعه في الواقع هو الحكم الصادر في السرقة من جهة كونه مهديراً ذلك الارتباط .

طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، على محكمة الدرجة الثانية للفصل فيها ، سواء في ذلك ما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى وما لم تفصل فيه . ولا يشفع للمحكمة في هذا الخطأ قولها إنه لا يوجد ما يمنع النيابة من أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في التهمة التي لم يفصل فيها ، لأن إمكان إعادة نظر دعوى العود أمام محكمة الدرجة الأولى مرة أخرى شيء والعمل على تحقيق المصلحة المرجوة من ضم هذه التهمة إلى تهمة السرقة والسير في إجراءات المحاكمة عنهما في دعوى موحدة شيء آخر . ولأن عدم صدور حكم في تهمة العود بعد أن نظرتها المحكمة وسمعت أدلتها ليس من شأنه قانوناً أن يحول دون استئناف الحكم الصادر في الدعوى كما قدمت إلى المحكمة بقية توحيد سير الإجراءات في صدد التهمتين المضمومة إحداهما إلى الأخرى . على أن الاستئناف في هذه الحالة يصح القول عنه بأنه تظلم من الحكم الذي صدر على صورة من شأنها الفصل بين تهمتين واجب ضمهما .

### (١٥٩)

القضية رقم ٧٥٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسبيه . معاقبة منهم على أساس أنه عائد . وجوب بيان الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها .  
يجب لسلامة الحكم القاضي بمعاقبة المتهم على أساس أنه عائد أن يبين الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكي تتمكن محكمة التقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون . فإذا كان الحكم قد غلظ العقاب على المتهم على أساس أنه عائد دون أن يشير إلى شيء مما ذكر ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

## (١٦٠)

## القضية رقم ٧٥٨ سنة ١٦ القضية

اتفاق جنائي . شرط قيام هذه الجريمة . اتحاد شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها . الاتفاق على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر . لا يؤثر في قيام الجريمة .

إن القانون لا يشترط لتكون جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ عقوبات أكثر من اتحاد شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها . وإذن فالمشتركون في الاتفاق الجنائي يعاقبون بمقتضى هذه المادة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنابة أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد .

## (١٦١)

## القضية رقم ٧٦٢ سنة ١٦ القضية

دفاع . وجه دفاع مهم . وجوب تحقيقه . تمسك التهم بأن الحادث الذي قتل فيه الجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه . طلبه انتقال المحكمة إلى مكان الحادث للتحقق من صدق دفاعه . إدانته دون رد عليه . قصور .

المحكمة ملزمة بالرد على ما يبديه الخصوم أمامها من أوجه الدفاع المهمة التي يتأثر بنتيجة تحقيقها الفصل في الدعوى . فإذا كان التهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن الحادث الذي قتل فيه الجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه هو بل كان ناشئاً عن خطأ الجنى عليه نفسه ، وطلب إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث للتحقق من صدق دفاعه ولسكتها لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه <sup>(١)</sup> .

(١) يراجع التطبيق على القاعدة رقم ٦٣ ص ٥٧ من هذا الجزء .



## (١٦٢)

## القضية رقم ٧٦٣ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسيبه . نصب . المادة ٣٣٧ عقوبات . الغلب الوارد فيها . لا يتناول إلا الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات . الحكم الصادر بهذه العقوبة . البيان الوارد به لا يفيد أن الورقة التي عوقب عليها مستوفية لشروط الشيك . قصور . ( المادة ٣٣٧ ع )

إن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات ، ولذلك فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك ، فإذا هو اكتفى بالقول بأن المتهم حرر إذن على البنك محررين على ورق عادي ، مما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لشروط الشيك كما هو معرف به في القانون ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً قضه .

## (١٦٣)

## القضية رقم ٨٧٢ سنة ١٦ القضائية

حكم . زوال صفة القضاء عن رئيس المحكمة التي قضت في الدعوى . وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعه . عدم وجود توقيع آخر من اشتركوا معه في القضية . لا حكم . الحكم لا يعتبر له وجود في نظر القانون إلا إذا كان قد حرر ووضعت أسبابه ووقعه القاضي الذي أصدره . ثم هو من حيث إنه ورقة أميرية لا يكتسب صفته الرسمية إلا إذا كان موقعه موظفاً عند التوقيع ، وإذن فتى زالت صفة القاضي عن رئيس المحكمة التي قضت في الدعوى فإن وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعه إياه لا يكتسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها بالتالي حكماً مستوفياً الشكل القانوني . وإذا لم يكن موجوداً في الدعوى غير تلك الورقة ولم يكن عليها توقيع آخر من اشتركوا مع موقعها في الفصل في القضية فإن الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها .

## (١٦٤)

## القضية رقم ٩٠٥ سنة ١٦ القضية

مسؤولية مدنية . مسؤولية المخدم عن فعل تابعه . مناهلها . رجال الإدارة . ذهابهم إلى حيث ما كينة المدعى بالحق اللدى بناءً على إشارة من القسم الميكانيكى وفى صدد عمل متعلق بوظيفتهم . اعتداؤهم بدون مبرر على الماكينة وعملها . تحويل الضرر الشئء عن ذلك . مطالبة الوزارة به . جائزة .

القانون لا يشترط لتحصيل المخدم المسؤولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل داخلياً فى طبيعة الوظيفة التى عهد بها إلى التابع أو أن يكون قد وقع منه بصفته هذه ، بل هو يكتفى فى تقرير هذه المسؤولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تأدية الوظيفة أو أن تكون الوظيفة هى التى ساعدته على ارتكابه ولو كان بعيداً عنها . وهذا بنض النظر عن قصده منه أو الباعث الذى دفعه إليه . وإن فاما دام التهمون ، وهم من رجال الإدارة ، لم يذهبوا إلى حيث ما كينة المدعى بالحق اللدى إلا بناءً على إشارة تليفونية من القسم الميكانيكى وعلى أمر صريح فى ذلك من عمدة القرية وفى صدد عمل متعلق بوظيفتهم ، فإن اعتداؤهم على الماكينة وعملها بدون مبرر ، وهم بسبيل تنفيذ هذا العمل ، يخول مطالبة الوزارة التابعين هم لها بالتعويضات .

## (١٦٥)

## القضية رقم ٩٦٤ سنة ١٦ القضية

حكم حضورى . ميعاد الاستئناف . تأجيل الدعوى فى مواجهة التهم . اعتبار الحكم عند النطق به صادراً بحضوره . محله . أن يكون التهم فى مقدوره يتبع سير دعواه . تمسك التهم بأنه لم يعلم بصدور الحكم فى تاريخ صدوره لأنه كان مريضاً بالمستشفى . وجوب تحقيقه . القضاء يقدم قبول استئنافه شكلاً دون تحقيقه . خطأ .

إنه وإن كان صحيحاً أن التهم من واجبه عند تأجيل الدعوى فى مواجهته إلى يوم معين للنطق بالحكم فيها أن يقتبها فيعتبر الحكم عند النطق به صادراً بحضوره ، إلا أن هذا محله أن يكون التهم فى مقدوره أن يتتبع سير دعواه ويعلم

أولاً فأولاً بما جرى أو يجري فيها ، فإذا حال بينه وبين ذلك مانع قهرى ، كالمرض أو التجنيد ، فلا يصح افتراض علمه بالحكم يوم صدوره ومحاسبته على هذا الأساس بالنسبة إلى ميعاد الاستئناف . لأن النص على أن ميعاد الاستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم الحضورى قوامه علم المحكوم عليه بطريق قانونى بصدور ذلك الحكم . فإذا كان المتهم قد تمسك بأنه لم يعلم بالتاريخ الذى صدر فيه الحكم المستأنف لأنه كان مريضاً بمستشفى الجيش هضمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد شكلاً دون أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع الذى لو صح لكان له أثر ظاهر فى قبول الاستئناف ، فإنها تكون قد أخطأت .

## (١٦٦)

## القضية رقم ٩٧٠ سنة ١٦ القضائية

ظروف مخفية . الاستغزاز ليس عنراً قانونياً . ليس على المحكمة أن تتحدث عنه أو أن تراعى موجه عند ثبوت قيامه .  
الاستغزاز ليس من الأعداء القانونية التى يجب على القاضى أن يتحدث عنها! عند التمسك بها أو أن يراعى مقتضاها عند ثبوت قيامها فى حق المتهم .

## (١٦٧)

## القضية رقم ٩٧٣ سنة ١٦ القضائية

مسؤولية مدنية . تضامن . متهمان . اتحاد إرادتهما على التعدى على المجنى عليه . نشوء الوفاة من اعتداء أحدهما . نشوء إصابات بسيطة من اعتداء الآخر . إلزامهما متضامتين بالتعويض . صحيح .

إذا كان المستفاد مما أثبتته المحكمة أن إرادة كل من المتهمين قد اتحدت مع إرادة الآخر فى التعدى على المجنى عليه ، ثم مضى كل منهما فعلاً فى تنفيذ ما أراد ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى ألزمتها معاً بالتعويض متضامتين ، ولو كان اعتداء أحدهما قد نشأت عنه الوفاة المطلوب عنها التعويض واعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى إصابات بسيطة ، فإن قواعد المسؤولية المدنية تبرر ذلك .

## (١٦٨)

## القضية رقم ٩٧٤ سنة ١٦ القضائية

دفاع . محام متدب . عدم حضوره سماع الشهود بالجلسة . اختصاره على إبداء أوجه المدافعة . القضاء بإدانة المتهم . لإخلال بحق الدفاع . يجب لاستكمال الدفاع أن يسمع المحامي الشهود قبل المرافعة بنفسه أو بزميل يختاره .

إن الفرض من إيجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا كان المدافع متتبعا لإجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها إلى آخرها ، مما يجب معه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة إما بنفسه وإما بواسطة زميل له يختاره هو من هيئة الدفاع<sup>(١)</sup> . فإذا كان المحامي المتدب عن المتهم لم يحضر سماع الشهود بالجلسة بل كان عمله مقصوراً على إبداء أوجه المدافعة بعد أن كان الشهود قد سمعوا في حضرة محام آخر هو المحامي الأصيل ولم يُعَد سماعهم في حضرته ، فإن الحكم الصادر على المتهم يكون مقاماً على إجراءات منطوية على الإخلال بحق الدفاع .

## (١٦٩)

## القضية رقم ٩٨٦ سنة ١٦ القضائية

دفاع . متهم بمنحة ومتهم آخر معه . اختلاف مصلحتيهما . تولى محام واحد الدفاع عنهما . لا لإخلال بحق الدفاع .

إن تولى محام واحد الدفاع عن متهمين بمنحة ، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما عن مصلحة الآخر ، ذلك لا يسوغ النسي على المحكمة أنها أخلت بحق

(١) يوجب القانون أن يحضر محام مع التهم بجناية أمام محكمة الجنايات في كل إجراءات المحاكمة ، ولكنه لا يوجب أن يحضر معه المحامي نفسه إلى أن تتم المرافعة ، فإن القصد هو ألا يحصل إجراء إلا بحضور التهم ومعه محام يساعده ويفهمه أثر الإجراء في موقعه . والقول بغير ذلك يقتضي أن تباد إجراءات المحاكمة كلها من جديد كلما تكرر المحامي لوفاة أو مرض أو عزل أو اعتزال . ويبدو أن القاعدة التي قررها هذا الحكم والتي قد تخالف هذا المفهوم لا يقصد منها الإحالة بكل فروض هذه المسألة .

المتهم في الدفاع ، فإن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين في مواد الجنح والمخالفات ليس لازماً بمقتضى القانون ، بل الواجب أن يحضر المتهم أمام المحكمة مستعداً للمرافعة عن نفسه بنفسه أو بمن يختاره من المحامين ، وما دام المتهم كان في مقدوره أن يبدي هو دفاعه ، ولم يدع أن أحداً منعه من إبداء دفاعه ، فلا يكون ثمة من وجه لما يدعيه من الإخلال بحقه في الدفاع .

### جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(١٧٠)

### القضية رقم ٨٩١ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . قول الحكم إن الأرض سلت إلى المتهمين بمحضر تسليم رسمي . قضاؤه بإدانتهم في جريمة دخول عقار على أساس أن المجني عليهم كانوا هم الواضعين اليد على الأرض فضلاً . تناقض .

إذا كان الحكم قد قال إن الأرض التي دخلها المتهمون كانت قد سلت إلى أحدهم قبل الحادث ببضعة أيام بمقتضى محضر تسليم رسمي تنفيذاً لحكم نهائي صدر لمصلحة البائعة له ، وإن الاعتداء على المجني عليهم لم يحصل إلا عقب تدخلهم وإصرارهم على الوقوف في وجه المتهمين وهم يحرثون تلك الأرض ، ومع ذلك قضى بإدانة المتهمين في جريمة الدخول في العقار على أساس أن المجني عليهم كانوا هم الواضعين اليد فضلاً على الأرض المتنازع عليها ، فإنه يكون متناقضاً تناقضاً بيبه ، إذ ما دامت الأرض قد سلت إلى المتهمين فإنه يكون من حقهم دخولها ومنع كل اعتداء يكون الفرض منه متع حيازتهم لها .

( ١١ جنائي )

(١٧١)

القضية رقم ٨٩٢ سنة ١٦ القضائية

دفاع عن المال . متى يحرم اكتفاءً بالرجوع إلى السلطة العامة ؟

إن تحريم حق الدفاع عن المال عند إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة عليه محله أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل . والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص القانوني الصريح الذي يحول حق الدفاع لرد أفعال التعدي تعطيلاً تاماً .

(١٧٢)

القضية رقم ٨٩٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . رشوة . موظف ينكر اختصاصه بالعمل المقول بأنه ارتضى من أجله .  
( المادتان ١٠٣ و ١٠٨ ع )

يجب في جريمة الرشوة أن يكون الموظف مختصاً بالعمل الذي تعاقد على القيام به ، فعلى المحكمة إذا ما عاقبت موظفاً على هذه الجريمة ينكر اختصاصه بالعمل محل التعاقد أن تبين الدلائل التي استمدت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمونه ومؤداه ، وإلا فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(١٧٣)

القضية رقم ٩٠٠ سنة ١٦ القضائية

دفاع . تمثيل التهمة . متهم بتزوير أوراق مالية . إدانته في جرعة استعمال هذه الأوراق للزورة دون تمت الدفاع . لا يجوز .

إذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى المتهم وأمر قاضي الإحالة بإحالته على المحكمة لمحاكمته عنها هي أنه زور أوراقاً مالية من فئة عشرة القروش بأن

(١٧٤) و (١٧٥)

إصطنع هذه الأوراق ووقعها بامضاء مزور لوزير المالية ، وأداته المحكمة في جريمة استعمال هذه الأوراق المزورة دون أن تعدل التهمة في مواجهته بالجلسة ، فإن حكمها يكون باطلاً ، إذ الجريمة التي أدين فيها تختلف في عناصرها القانونية وفي واقعها المادية عن الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه والتي أعد دفاعه على أساسها .

### ( ١٧٤ )

القضية رقم ٩٤٨ سنة ١٦ القضائية

إجراءات . أوراق مدعى تزويرها . الطرف المشتل على تلك الأوراق لم يقض . إجراءات معية .

إذا ظهر من ملف الدعوى أن الطرف المشتل على الأوراق المدعى تزويرها لم يقض في أثناء وجود القضية تحت نظر المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فهذا ، لدلالته على أن المحكمة لم تطلع على الأوراق التي هي من أدلة الجريمة الواجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم الصادر في الدعوى .

### ( ١٧٥ )

القضية رقم ٩٩٠ سنة ١٦ القضائية

استئناف . رفضه بعد اليعاد . وجود التهم في السجن محبوساً على ذمة قضية أخرى يوم صدور الحكم . تمسك بذلك في تبرير تأخيرها . القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً دون تحقيق هذا الدفاع . قصور بطل .

إذا كان التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن تأخره عن رفع الاستئناف في اليعاد القانوني إنما يرجع إلى عدم علمه في الوقت المناسب بصدور الحكم المستأنف عليه لسبب قهري هو وجوده في السجن محبوساً على ذمة قضية أخرى في اليوم الذي صدر فيه ذلك الحكم ، وقضت المحكمة بعدم قبول استئنافه شكلاً ، ولم تقل في تبرير ذلك إلا أن الحكم المستأنف صدر بتأخير كذا والتهم

لم يقرر بالاستئناف إلا بتاريخ كذا ، أى بعد لليعاد القانونى ، فهذا الحكم يتعين نقضه . إذ أن الدفاع الذى تمسك به المتهم مهم ومن شأنه لو صح أن يبرر تأخره فى التقرير بالاستئناف وأن يغير النظر الذى انتهت إليه المحكمة ، فعدم تحقيقه والرد عليه يكون من القصور للبطل .

### (١٧٦)

القضية رقم ٩٩٦ سنة ١٦ القضائية

إثبات . شركة خاصة . خضوعها للقواعد المقررة للإثبات فى المواد التجارية .

إذا كانت المحكمة فى دعوى مقامة من النيابة على متهم بأنه سرق غزل قطن كان قد سلم إليه بصفته أميناً للنقل قد استظهرت ، من الاعتبارات التى ذكرتها فى حكمها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما استخلصته منها ، وجود شركة بين المتهم والجنى عليه ( المدعى بالحق المدنى ) للاتجار فى ممنوعات ، وأن هذه الشركة بسبب كونها أنشئت لغرض غير مشروع لم يحجر عقدها بالكتابة ولم يعلم بها سوى عدد محدود من الناس ، ولذلك أجازت — فى سبيل تحقيق دفاع المتهم فى التهمة الموجهة إليه — إثبات قيام هذه الشركة بالينة والقرائن ، وانتهت إلى القضاء ببرائة المتهم بناءً على أن الالتزام بينه وبين المدعى بالحق المدنى هو التزام مدنى بحث متعلق بعمل الشركة المذكورة ، فهذا منها صحيح ولا مخالفة فيه للقانون ، إذ المستفاد من مجموع نصوص القانون التجارى فى باب الشركات ، ومن مقارنة هذه النصوص بعضها ببعض ، أن المشرع لم يبر وضع قيود خاصة لإثبات شركة الخاصة ، كما قبل بالنسبة إلى غيرها من الشركات ، بل إنه تركها خاضعة فى هذا الخصوص للقواعد المقررة للإثبات فى المواد التجارية بصفة عامة .



## (١٧٧)

## القضية رقم ٩٩٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبنيه . تموين . إخطار مكتب التموين المختص عن النقص الطارئ في عدد من صرفت من أجلهم بطاقة التموين . إدانة متهم في هذه المخالفة . عدم بيان وجوه قيامها . قصور . إنه لما كانت المادة ١٠ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بناءً على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، قد نصت على أن الإخطار عن التغير الذي يقتضي تعديل بطاقة التموين يكون في خلال ثلاثين يوماً من حصول التغير ، وكان هذا الحكم ذاته وارداً في الأوامر والقرارات التي كان معمولاً بها وقت وقوع الجريمة ( في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ ) في صدد بعض السلع ، ومنها ما هو محل المحاكمة ، فإن المحكمة إذا ما قضت بإدانة متهم في تهمة أنه لم يخطر مكتب التموين المختص عن النقص الطارئ على عدد من صرفت من أجلهم البطاقة ، مما من شأنه تخفيض الاستهلاك في السكر والشاي والزيت ، وكان حكمها خالياً من البيان الذي يمكن معه التحقق من وقوع تلك المخالفة من المتهم ، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

## (١٧٨)

## القضية رقم ٩٩٨ سنة ١٦ القضائية

١ — قض ولإبرام . عكة الإحالة . هي المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاء غير الدين حكموا فيها أول مرة . الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من عكة غير المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الجرعة . الإحالة تكون للمحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الدعوى .

ب — تصحيح سهو في حكم عكة النقص بتحديد المحكمة المختصة . جوازه بطلب ينظر في الجلسة بعد إعلان المصوم به .

١ — إنه وإن كانت إحالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون إلى ذات المحكمة التي أصدرته مشكلة من قضاة غير الذين حكموا فيها أول مرة ، إلا أنه لا مناص من أن يستثنى من ذلك الدعاوى التي تكون الطعون فيها مرفوعة عن أحكام صدرت في جرائم الجلسات من محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في الجريمة ، ففي هذه الصورة يجب أن تكون الإحالة إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الدعوى ، لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناءً من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن المتهم قد قارف جريمة أمامها بالجلسة فلم يكن ثمة موجب لأن تتبع في شأنه الإجراءات المتتادة ، أما بعد نقض الحكم وزوال حالة التلبس التي استلزم عقاب الجاني فور ارتكابه جريمة ، فإنه يجب الرجوع إلى القواعد العامة .

٢ — إذا كانت محكمة النقض حين قضت بنقض الحكم المطعون فيه قد قالت بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها ثانية وعينت محكمة الموضوع هذه سهواً بأنها المحكمة الابتدائية ، فلا يوجد في القانون ما يمنع من أن ترجع محكمة النقض في حكمها هذا — بناءً على طلب يقدم إليها من النيابة ويطعن به الخصوم — وتقتضى — وضعاً للأمور في نصابها — إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

### المحكمة

من حيث إن النيابة طلبت في التقرير المقدم منها تصحيح الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ في الطعن رقم ٩٩ سنة ١٦ القضائية بحيث تكون إحالة الدعوى إلى محكمة جنح أسبوط الجزئية بدلاً من محكمة الجنح المستأنفة .

وحيث إن واقع الحال في الدعوى هو أن النيابة قدمت على حسن سيد خليفة إلى محكمة جنح أسبوط الجزئية متهماً بأنه لم يزرع المساحة الواجب عليه قانوناً زراعتها من القمح والشعير ، فحكمت عليه بالحبس ، واستأنف الحكم ، ولدى

نظر القضية استثنائياً أمام محكمة أسيوط الابتدائية سمعت المحكمة الشهود ثم وجهت إلى أحدهم ( سعيد عبد المسيح ) تهمة شهادة الزور وعاقبته من أجلها بالحبس شهراً مع الشغل ، فظعن على الحكم وقضت هذه المحكمة بحكمها رقم ٩٩ سنة ١٦ القضائية بقبول طعنه شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وقالت بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها ثانية ، إلا أن محكمة الموضوع هذه قد عينت غفواً بأنها محكمة أسيوط الابتدائية .

وحيث إنه وإن كانت إحالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون إلى ذات المحكمة التي أصدرته مشكلة من قضاة غير الذين حكموا فيها لأول مرة ، إلا أنه لا مناص من أن يستثنى من ذلك الدعاوى التي تكون الطعون فيها مرفوعة عن أحكام صدرت في جرائم الجلسات من محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل في الجريمة كما هو الشأن في الطعن الحالي . ففي هذه الصورة يجب أن تكون الإحالة إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الدعوى لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناءً من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن المتهم قد قارف جريمته أمامها بالجلسة فلم يكن ثمة موجب لأن تتبع في شأنه الإجراءات المعتادة . فبعد نقض الحكم وزوال حالة التلبس التي استلزمت عقاب الجاني فور ارتكاب جريمته ، يجب الرجوع إلى القواعد العامة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ذلك .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان لا يوجد في القانون ما يمنع من أن ترجع هذه المحكمة ، أي محكمة النقض والإيرام ، في حكمها السالف الذكر — وقد صدر في خصوص جريمة من جرائم الجلسة — بعد أن تبين خطؤه المبني على السهو ، فإنه يتعين — وضماً للأمر في نصابها — القضاء بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

## (١٧٩)

## القضية رقم ٨٩٨ سنة ١٦ القضائية

قتل . ظرف سبق الإصرار . القول بتوافره على أساس الضغائن . لا يكفي .  
إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار  
لم يذكر عن سبق الإصرار إلا قوله إنه ثابت من الضغائن التي بين عائلتي الجني  
عليه والمتهم ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه ، إذ الضغائن وحدها لا تكفي  
بذاتها للقول بثبوت سبق الإصرار .

## (١٨٠)

## القضية رقم ١٤١٠ سنة ١٦ القضائية

سلخانات ومحال الجزارة . ذبح عجل جاموس خارج السلخانة . وقوع هذه المخالفة في ٢  
أكتوبر سنة ١٩٤٥ . العقوبة الواجبة . هي العقوبة الواردة بالرسوم بقانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ أو بالأمر العسكري رقم ٥٠١ أيهما أصح ؟

إنه لما كان الأمر العسكري رقم ٥٠١ الذي صدر في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٤  
قد نص في المادة ٧ منه على أنه « استثناءً من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر  
سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى  
من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة والأماكن التي  
تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات  
إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، واستثناءً من القانون رقم ٦  
لسنة ١٩١٢ كل من ذبح إناث البقر ، وإناث الجاموس للولودة في القطر المصري  
والتي لم تستكمل نمو الستة القواطع الدائمة وكذلك كل من ذبح إناث الغنم المولودة  
في القطر ولم تستكمل الأربعة القواطع الأولى الدائمة يعاقب بالمقوبات المبينة بالفقرة  
السابقة ، وفضلاً عن ذلك تضبط ، وتصادر ، وتعرض للبيع بواسطة مندوبي  
وزارة التموين ، الحيوانات المذبوحة واللحوم المعروضة للبيع أو المبيعة ، وكذلك  
اللحوم المخزونة في المحال المشار إليها في المادة الثالثة ، وذلك عدا اللحوم

أو مستحضرات اللحوم المنصوص عليها في المادة الثانية (قرة ثانية) «، ثم لما كان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعمول به بعد رفع الأحكام العرفية بالمرسوم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ابتداءً من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة ٢٠ منه على أنه «استثناءً من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ السالفة الإشارة إليها يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، واستثناءً .... وفضلاً عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة » — لما كان ذلك كذلك فإن العقوبة الواردة في لائحة السلخانات المشار إليها لا يمكن أن تتناول واقعة ذبح عجل جاموس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بل العقوبة الواجبة التطبيق عليها هي — بمقتضى المادة ٥ من قانون العقوبات — إما العقوبة الواردة بذلك الأمر العسكري وإما العقوبة الواردة بالمرسوم بقانون سالف الذكر ، أيتهما أصلح للمتهم ، ولذلك يكون من الخطأ اعتبار الواقعة مخالفة معاقباً عليها بالعقوبة المقررة بلائحة السلخانات .

---

### (١٨١)

#### القضية رقم ١٤١٢ سنة ١٦ القضاية

دفاع . تعديل التهمة . رفع الدعوى على التهم بضربه الجنى عليه فأحدث به عامة من إصابة مينة . تشكل المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتناعها بأشراكه في الضرب الذى ترك بالجنى عليه إصابات بالرأس والأذن اليسرى . هذا تعديل في التهمة يجب لفت الدفاع إليه . إذا كانت الدعوى قد رفضت على التهم بأنه ضرب الجنى عليه عمداً بعضاً على رأسه فأحدث به إصابة مينة هي التي نشأت عنها العاهة ، ثم تشكلت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتنعت للأسباب التي ذكرتها بحكمها بأنه لا شك قد اشترك مع آخرين فيما وقع على الجنى عليه من الضرب الذى ترك به إصابات

بالرأس والأذن اليسرى ، فأدانت بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي جاءت في الرأس ونشأت عنها العاهة ، فإن حكمها يكون معيماً متعيناً قهضه لا بتناؤه على إخلال بحقوق الدفاع ، إذ كان يجب عليها أن تجرى التعديل بالجلسة في مواجهة الدفاع ليرد عليه بما يراه .

### ( ١٨٢ )

#### القضية رقم ١٤١٧ سنة ١٦ القضائية

خيانة الأمانة . إثبات . إدانة متهم في اختلاس مال سلم إليه باعتباره وكيلًا بأجر . بناء الإدانة على ورقة منسوبة إليه . مواجهة التهم بها في التحقيق وإدراج صورتها في المحضر وعدم منازعته فيها . عدم إيداع الورقة ملف الدعوى . لا يقدح في سلامة الحكم .

إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة اختلاس مبلغ سلم إليه باعتباره وكيلًا بأجر واعتمدت في إدانته على ورقة منسوبة إليه ، فلا يقدح في حكمها أن هذه الورقة لم تودع ملف الدعوى ، مادام المتهم قد ووجه بها في التحقيق وأدرجت صورتها في المحضر ولم ينازع في صحتها .

### ( ١٨٣ )

#### القضية رقم ١٤١٩ سنة ١٦ القضائية

قض . حكم . إثباته أن المادة المضبوطة لدى التهم هي حشيش . ذكر الأدلة على ذلك . عدم تمسك التهم أمام المحكمة بأن هذه المادة ليست من الحشيش ، كما هو معرف به قانوناً . لا يقبل منه إثارة الجدل حول ذلك لدى محكمة النقض .

إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى إدانة المتهم في إحراز حشيش وكانت قد ذكرت الأدلة التي اعتمدت عليها في قضائها بذلك ، فلا يحق للمتهم أن يتمسك أمام محكمة النقض بأن المادة التي ضبطت عنده ليست من الحشيش كما هو معرف به في القانون إذا كان لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع .

## ( ١٨٤ )

## القضية رقم ١٤٢٤ سنة ١٦ القضائية

حكم . وجوب تدوينه بالكتابة وتوقيعه من القاضي الذي أصدره . حكم ابتدائي خال من التوقيع . حكم استثنائي مؤيد له لأسبابه . حكم باطل .

كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضي الذي أصدره وإلا فإنه يعتبر غير موجود . وإذن فيكون باطلاً الحكم الاستثنائي الذي يقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه متى كان الحكم الابتدائي غير موقعة ورقته من القاضي والكتاب .

## ( ١٨٥ )

## القضية رقم ١٤٢٧ سنة ١٦ القضائية

وصف التهمة . طلب عاكة متهمين على أساس أن واحداً منهما أحدث ضربة الرأس التي نشأت عنها العاهة وأن الثاني ضربه في ذراعه اليمنى . تشكل المحكمة في نسبة وقوع الضربة المعينة بالذات ممن نسبت إليه . تبرئتهما . على المحكمة إذا ما أرادت الطاب أن تقبر التهمة في مواجهة المتهم بالجلسة . متى يصح عقابهما كليهما على أساس وقوع ضرب من كل منهما . إذا كانت التهمة غير محدد فيها مجلس الإصابة النسوية إلى كل منهما .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهمين وطلبت محاکمتهم من أجلها قد أفرغت في قالب عام وصيغت في عبارات غير محدد فيها مجلس الإصابة التي نسبت إلى كل منهما فستدّ بصرح القول بوجوب معاقبتهم كليهما على أساس ثبوت وقوع ضرب من كل منهما . أما إذا كانت التهمة محددة بأن واحداً بعينه منهما هو الذي أحدث الضربة التي أصابت رأس المجنى عليه ونشأت عنها العاهة ، وأن الآخر هو الذي أحدث الضربة التي أصابته في ذراعه اليمنى ، فإنه يكفي لتبرئة الاثنين من هذه التهمة أن تشكل المحكمة في نسبة وقوع الضربة المعينة بالذات ممن أسند إليه أنه أوقعها بالمجنى عليه ولو كانت في الوقت ذاته مقتنعة بأنه لا بد ضربه ، وذلك ما لم تعمل المحكمة ، سواء من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب

النيابة ، على تسيير التهمة بالجلسة في مواجهة المتهم ليتناول في دفاعه كل إصابة من الإصابات الأخرى التي بالجنى عليه .

### (١٨٦)

#### القضية رقم ١٤٣٣ سنة ١٦ القضائية

. إثبات . خيانة الأمانة . إدانة منهم في هذه الجريمة بناءً على وصول تلم به المبلغ الذي اختله . اعتراف للمتهم بصحة ما تضمنه هذا الوصول . المجادلة في هذا الحكم . لا تصح .

صحیح أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي أنه تلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في النص الخاص بهذه الجريمة ، وصحيح كذلك أن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناءً على اعترافه بلسانه أو بكتائبه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة ، إلا أنه إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة خيانة الأمانة ، ويثبت أن الوصول الذي تلم بموجبه المبلغ الذي اختله لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة ، وأن المتهم نفسه قد اعترف في التحقيق بصحة ما تضمنه هذا الوصول ، فإن المجادلة في هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا شأن لمحكمة النقض به .

### (١٨٧)

#### القضية رقم ١٤٨١ سنة ١٦ القضائية

. غش وتدليس . مخالفة نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تخضع لنظام خاص بها من جهة الإثبات . ( القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ )

إن تعيين موظفين لم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش والتدليس العاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه بالبداهة عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد



هؤلاء الموظفين . والنص في هذا القانون أو في اللوائح والقرارات المشكلة له على إجراءات من ذلك القليل ليس معناه ، ولا يمكن أن يكون معناه ، جعل مخالفة نصوصه خاضعة لنظام خاص بها من جهة الإثبات ما دام لا يوجد نص صريح يقضى بذلك . وإذن فيصح الحكم بالإدانة بناءً على أى دليل يقدم فى الدعوى ، ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس ، متى اقتنع القاضى بصدقه فى حق المتهم . وكذلك الحال بالنسبة إلى أخذ العينات وإلى معاد التحليل أو إعلان صاحب الشأن بنتيجته ، فإن النصوص الخاصة بذلك لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان ، لأن الغرض منها لا يعدو أن يكون ترتيباً للعمل وتوحيداً للإجراءات بنية تنظيمها وضبطها عن طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأمورى الضبط القضائى الأصليين للمتحدث عنهم فى قانون تحقيق الجنايات .

### جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وعبد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

( ١٨٨ )

### القضية رقم ١٤٩٨ سنة ١٦ القضائية

رشوة . اختصاص الموظف بالعمل . ركن من أركان الجريمة . وجوب بيانه فى الحكم .  
( للادة ١١١ ع )

إن اختصاص الموظف بالعمل الذى أداه أو امتنع عن أدائه مقابل رشوة هو ركن من أركان الجريمة ، فيجب بيانه فى الحكم الصادر بالإدانة وإلا كان باطلاً .

## (١٨٩)

## القضية رقم ١٥٠١ سنة ١٦ القضائية

مواد مخدرة . إحراز التهم مخدراً بقصد وضعه في منزل شخص آخر للإيقاع به . توقيع عقوبة المادة ٣٥ ع . ق محله .

الأصل هو توقيع العقوبة الواردة في المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على كل من يحرز جوهراً مخدراً . أما المادة ٣٦ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة من حالات الإحراز ، هي التي يثبت فيها أن القصد منه إنما هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أحرز المخدر بقصد وضعه في منزل شخص آخر للإيقاع به ، وهذا بالبدهة غير التعاطي أو الاستعمال الذي يكون المحرز فيه تحت تأثير عامل شخصي رأى الشارع عده مما يقتضي التخفيف في العقاب ، فإنه لا يكون قد أخطأ إذا ما أوقع على هذا المتهم العقوبة الواردة في المادة ٣٥ .

## (١٩٠)

## القضية رقم ١٥٠٦ سنة ١٦ القضائية

دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة من حالات الدفاع الشرعي . نفي هذه الحالة عنه بحجة إن الجنى عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذي كان ينوي إيقاعه بل كان يقصد به أخاه . غير سديد . حق الدفاع مباح قانوناً عن نفس الإنسان أو عن نفس غيره إطلاقاً .

إذا كان للمتهم قد تمسك بأنه حين أوقع فعل الضرب بالجنى عليه إنما كان في حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس فإن ردت المحكمة عليه بقولها إن الجنى عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذي كان ينوي إيقاعه بل كان يقصد أخاه ، لا يكون سديداً ، لأن حق الدفاع مباح قانوناً عن نفس الإنسان أو عن نفس غيره إطلاقاً .

### جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك  
وكيل المحكمة وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك  
المتنارين .

( ١٩١ )

#### القضية رقم ٦٧٥ سنة ١٦ القضائية

تنقيح . عملية العرض لتعرف الشهود على التهم . ليس لها أحكام وإجابة للראה .  
إن عملية العرض لتعرف الشهود على التهم ليست لها أحكام مقررة في  
القانون تجب مراعاتها وإلا كان العمل باطلاً ، بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق  
كفن متروك التقدير فيها للمحكمة .

( ١٩٢ )

#### القضية رقم ٧٣٥ سنة ١٦ القضائية

إثبات . عمكة النفس . نظرها موضوع الدعوى . إجراء معاينة والاطلاع على أوراق .  
يجوز لها أن تندب لذلك أحد أعضائها دون ضرورة لأن تقوم بذلك بكامل هيئتها .  
يجوز لمحكمة النقض ، وهي تنظر موضوع الدعوى في الأحوال التي يميز لها  
القانون فيها ذلك ، أن تندب أحد أعضائها لإجراء معاينة والاطلاع على أوراق  
إذا رأت ذلك لازماً . ولا ضرورة لأن تقوم المحكمة بذلك بكامل هيئتها مادام  
التحقيق المطلوب مقصوداً على معاينة ماديات والمحضر الذى يحرر عنها سيطرح على  
سباط البحث بالجلسة .

( ١٩٣ )

#### القضية رقم ١٤١٥ سنة ١٦ القضائية

مشتبه فيهم ومتشددون . للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . سلطة الإنذار وتحرير  
حالة الاشتباه . ترك ذلك لتقدير القاضى .

إن الشارع إنما أراد بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يوسع في سلطة القاضي بعد أن نقل إليه ما كان قد عهد به في القانون السابق للبوليس والنيابة من سلطة الإنذار وتقرير حالة الاشقباء ، وذلك زيادة منه في تقرير الضمانات للمتهمين . فإن إطلاق المادة الخامسة من الرسوم المذكور من القيود المتعلقة بالمدة ونوع الجريمة ، تلك القيود التي كانت مقررة في المادة الثانية من القانون السابق عليه ، لا تعليل له إلا اطمئنان المشرع بعد وضعه زمام الأمر كله في يد القاضي وتركه لتقديره . وإذن فإذا ما استقرأ القاضي من حال الشخص وسوابقه ما يقنعه بقيام الحالة الخطرة والانجاء الإجرامى اللذين يجعلان من صاحبها مشبوهاً يحشى شره محل مراقبته أو اكتفى بإنذاره تبعاً لدرجة خطورته ، وإن استبان أنه برغم الحكم عليه أكثر من مرة لم يندمج في زمرة الأشرار الخطرين ، أو اندمج ، ولكن أقبل واستقام بعد عثراته الماضية ، أخلى سبيله ، كما هو الشأن فيمن يعد مشبوهاً بناء على الاشتهار ، لأن الاشتهار والسوابق قسيان يتقاسمان إبراز حالة واحدة ويتعادلان في الاستدلال على وجودها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن في دعواها رقم ٥٣٨ سنة ١٩٤٦ بندر سواهج بأنه في يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بدائرة بندر سواهج لم يسلك سلوكاً مستقيماً بأن حكم عليه أكثر من مرة في جرائم المخدرات ، وطلبت معاقبته بالمواد ١٠/٦ و ٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

سمعت محكمة بندر سواهج الجزئية الدعوى وقضت حضورياً في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦ ببراءة المتهم مما نسب إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٢٦ منه طالبة إلغائه ومعاقبة المتهم بمواد الاتهام السالف ذكرها ، وقيد استئنافها برقم ١١٥٣ سنة ١٩٤٦ وقضت محكمة سواهج الابتدائية منقولة بهيئة استئنافية حضورياً في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ووضع المتهم تحت مراقبة

البوليس لمدة سنة في المكان الذى يعينه وزير الداخلية من وقت إمكان التنفيذ عليه .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه آخذ بأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين والمشتبه فيهم على أساس سوابقه على الرغم من أن جميعها سابقة على العمل بذلك المرسوم الذى لا يجوز أن ينسحب أثره على الماضى والذى حتى لو جاز أن يكون له أثر رجعى لما تناول الطاعن ، لأن جريمة الاشتباه — فى نظره — مبنية على صدور أكثر من حكم فى جرائم معينة وتم من يوم صدور آخر هذه الأحكام ، وتجربى من تاريخه المدة المسقطه للدعوى العمومية . وآخر حكم صدر على الطاعن كان فى سنة ١٩٣٩ ، والدعوى الحالية لم ترفع عليه إلا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أى بعد ثلاث سنوات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ألم بفحوى المواد ٦٥ و ٦٧ و ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ذكر أن المشرع قد وضع قاعدة عامة لتعريف الأشخاص المشتبه فيهم ، هى الرجوع إلى السوابق ، وأن الاشتباه صفة تلحق بالشخص الذى حكم عليه أكثر من مرة فى الجرائم التى عينها المرسوم المذكور ، وأن هذا المرسوم لا يعاقب على ارتكاب الجرائم السابقة ، وإنما يعاقب على الحالة التى اتصف بها الشخص نتيجة ارتكابه تلك الجرائم ، وأن هذه الحالة قائمة الآن كما كانت من قبل ، فلا يمكن القول بأن المرسوم بقانون فى تناوله لها إنما ينسحب على فعل وقع فى الماضى ... الخ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن أصاب فى بيانه أن محل المؤاخذه هو حالة الاشتباه القائمة بالمتهم ، لا تلك الجرائم التى سبق عقابه عليها ، وأنها حالة مستمرة بحسبها أن تكون موجودة عند العمل بالمرسوم بالقانون المذكور لتجربى عليها

أحكامه — إن الحكم وإن أصاب في ذلك قد أخطأ الصواب حين اعتبر هذه الحالة نتيجة رتبها القانون دائماً على تكرار الحكم على المتهم في الجرائم المشار إليها فيه ، وأنها ، أى النتيجة ، متى ترتبت ووجدت استمرت وبقيت لاصقة بالمتهم لا تفارقه بحيث يكون دور القاضى عند المحاكمة مقصوراً على التحقق من وجود تلك السوابق ، فإن استظهر وجودها تعين عليه تقرير موجبها وهو وصف الاشتباه الملازم وما ينبئ عليه من إنذار أو مراقبة .

وحيث إن هذا الخطأ قد جاء من حمل الحكم المطعون فيه صدر المادة الخامسة على ظاهر لفظه وفهم عبارة « يمد مشتبهاً فيه ... الخ » على معنى الوجوب ، الأمر الذى لم يكن فى القانون السابق ولا فى القانون الذى سبقه ، والذى لو صح لصار مشبوهاً حتماً كل من حكم عليه أكثر من مرة لجرىمة من الجرائم المشار إلى أنواعها فى المادة الخامسة بأية عقوبة مهما ضوئت وفى أى زمان مهما بعد ، بغير تفريق بين أن تكون الأحكام والأفضال قد تعاقبت أو تماصرت ، وهذا محال فى النظر ، ويستحيل أن يكون مراد الشارع الذى قصد أن يوسع فى سلطة القاضى بعد أن نقل إليه ما كان قد عهد به فى القانون السابق للبوليس والنيابة من سلطة الإنذار وتقرير حالة الاشتباه زيادة منه فى تقرير الضمانات للمتهمين . والواقع أن إطلاق المادة الخامسة من المرسوم من القيود المتعلقة بالمدة والنوع ، وقد كانت مقررة فى المادة الثانية من القانون السابق عليه ، لاعتليل له إلا اطمئنان للشرع بعد أن وضع زمام الأمر كله فى يد القاضى وتركه لتقديره . فإن استقرأ من حال الشخص وسوابقه ما يقنعه بقيام تلك الحالة الخطرة والاتجاه الإجرامى الذى يجعل من صاحبه مشبوهاً يخشى شره مجل بمراقبته أو اكتفى بإنذاره تبعاً لدرجة خطورته وإن استبان أنه يرغم الحكم عليه أكثر من مرة لم يسقط فى زمرة الأشرار الخطرين ، أو أنه سقط لكنه أفلح واستقام بعد عثرته الماضية أدخل سبيله ، كما هو الشأن فيمن يعد مشبوهاً بناءً على الاشتباه ، لأن الاشتباه والسوابق قسيان يتقاسمان إبراز حالة واحدة ويتعادلان فى الاستدلال على وجودها .

وحيث إن هذا الخطأ الذى وقعت فيه محكمة الموضوع قد شوه فكرتها عن مدى مالها من حرية وسلطة ، وقيد حتماً نظرتها وأقفاها في بحث الدعوى ، فحال بينها وبين أن تواجه احتمال استقامة الطاعن بعد اعوجاج وصلاحه بعد ريبية وشبهة ، وانتهى ذلك بحكمها إلى النقص والقصور الموجبين لنقضه والقضاء بإعادة المحاكمة .

---

### ( ١٩٤ )

القضية رقم ١٤٢٢ سنة ١٦ القضائية

نصب . الطرق الاحتيالية . إيهام شخص بأمر والاستعانة في ذلك بمحدث معروف المجنى عليه . عدم توافر الطرق الاحتيالية . توصل المتهمين إلى الاستيلاء على مال المجنى عليه عن طريق إيهامه باحتال مهاجمة اللصوص له . الاستعانة في ذلك بذكر حادث معروف للمجنى عليه . هذه الواقعة ليست نصباً .

يبحث في جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية التي استعملت مع المجنى عليه قوامها الكذب . وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما وقع من المتهمين نصباً بناءً على أنها توصلوا إلى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق إيهامها باحتال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها ، والاستعانة في ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التي وقعت في الجهة ، وكانت قد قالت في حكمها ما يفيد أن الحادث المشار إليه وقع فعلاً وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها للتهمان ، فذلك لا تتوافر به الطرق الاحتيالية كما هي معرفة به في القانون .

---

### ( ١٩٥ )

القضية رقم ١٤٢٨ سنة ١٦ القضائية

تحقيق . ختيش . جندي من قوة خفر السواحل . ضبط مخدراً مخبأ في دائرة عمله . ضبط صحيح .

إن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفي الجمارك البحث عند الاشتباه

عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو عن طريق تفتيش الأمتعة والمنقولات مهما كان نوعها ثم ضبطه وتقديمه إلى جهة الاختصاص . فإذا ضبط جندي من قوة خفر السواحل مخدراً في وعاء من الصفيح كان مخبأً فيه بدائرة المراقبة الجركية التي يعمل فيها والتي يخضع فيها نقل البضائع لإجراءات وقيد معلومة فهذا الضبط يكون صحيحاً .

---

### (١٩٦)

#### القضية رقم ١٤٨٤ سنة ١٦ القضائية

قانون . الرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ . الطعن فيه بمخالفته للدستور قولاً بأن السلطة التي من حقها إصداره قد تنازلت لغيرها عن سلطتها في بيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به . خطأ .

إن المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ إنما نص على إنشاء لجنة للتسعير الجبري ويترتب مهمة هذه اللجنة وهي تحديد الأسعار وإعلانها في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع لتكون سارية مدة الأسبوع ؛ ثم بين في المادة السابعة عقوبة من يبيع أو يعرض للبيع السلع المسعرة بسعر يزيد على السعر الذي تحدده اللجنة على الوجه المبين به . وإذن فالتقول بأن السلطة التي من حقها بمقتضى الدستور إصدار هذا المرسوم قد تنازلت لغيرها عن سلطتها في بيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به ليس له من وجه ، إذ أن كل ما ترك للجنة التسعير الجبري إنما هو تحديد الأسعار في كل أسبوع . وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية أن تبشره بنفسها مادامت الأسعار متقلبة بطبيعة الحال متغيرة دائماً على حسب الزمان والمكان وظروف الأحوال .



## (١٩٧)

## القضية رقم ١٥٠٣ سنة ١٦ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بالإدانة في جريمة مارتهانيا . إشكال في تنفيذ هذا الحكم .  
القضاء برفضه . الطعن في هذا الحكم ابتناء إعادة البحث في الدعوى الأصلية . لا يقبل .

إذا كان الطعن المقدم في حكم المحكمة الاستئنافية القاضي برفض الإشكال  
في التنفيذ الذي رفضه الطاعن يتضمن أن الطاعن إنما يرمي من وراء الإشكال محل  
هذا الطعن إلى إعادة البحث في موضوع الدعوى الأصلية بعد أن صدر فيها حكم  
على التهم بالإدانة في الجريمة التي رفضت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائياً  
فإنه يكون متيناً رفضه ، إذ هذا الحكم بصيرورته نهائياً في الخصوص الذي قضى  
فيه يكون مانعاً للمحكوم عليه ولغيره من إعادة المناقشة في خصوص ما قضى به .

## المحكمة

حيث إن الأسباب التي تستند إليها الطاعنة في طعنها تتحصل فيما يأتي :  
أولاً — أن المحكمة التي حكمت على التهم في موضوع الدعوى الأصلية  
استندت في القول بمحصول تمييز في معالم المقهى إلى شهادة معاون البوليس الذي  
حرر الحضر مع أن أقواله ليست بمجعة في ذلك وكان يجب عليها أن تعين خبيراً  
لتطبيق الرسم المرافق للرخصة على الطبيعة .

وثانياً — أن التهم تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن العمود المقول بأنه  
استحدث في المقهى موجود بها من سنة ١٩٤٣ ، ولكن المحكمة لم ترد على  
هذا الدفاع .

وثالثاً — أن الطاعنة ، وقد عينت حارسة على المقهى بعد التهم ، ذكرت  
عند نظر الإشكال الذي قدمته أن لها مصلحة في استغلال المقهى ومصلحتها  
تقتضي تمييز خبير واستكمال أوجه الدفاع ، كما ذكرت أن العمود يحمل جملوناً من  
حديد به زجاج من ضلعتين مما يدل على أنه ليس حديثاً ، ولكن المحكمة لم تعن  
بتحقيق دفاعها أو الرد عليه .

وحيث إن الطاعنة إنما ترمى من وراء الإشكال موضوع هذا الطعن إلى إعادة البحث في موضوع الدعوى الأصلية بعد أن صدر فيها حكم على التهم بالإدانة في الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائياً . ولما كان هذا الحكم في الخصوص الذي قضى فيه قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، فإنه يكون مانعاً للمحكوم عليه وغيره من إعادة المناقشة في الخصوص المشار إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

### (١٩٨)

#### القضية رقم ١٥١٤ سنة ١٦ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا يصح إلا إذا اتحد السبب في الدعويين . متى يصح القول باتحاد السبب في الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متعاقبة .

لا يصح في المواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إذا لم يتوافر شرط اتحاد السبب في الدعويين . ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم التهم من أجلها هي هي بينها الواقعة التي كانت محل الحكم السابق ، وفي الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متعاقبة ترتكب لفرض واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه . فإذا اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناءً على نشاط إجرامي خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب في مناسبات مختلفة فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الفرض .

#### المحكمة

وحيث إن الطاعنين يقولون في طعنهم إن الحكم للطعون فيه قد أخطأ إذ قضى برفض الدفع المقدم منهم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ووجه خطئه هو أن محكمة جنح عابدين سبق أن قضت بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤

في القضية رقم ٥٦٠٨ سنة ١٩٤٢ براءة الطاعن الأول زكى ندا من جريمة نصب نسب إليه ارتكابها بذات الطريقة للقول باستعمالها في الجريمة محل هذه الدعوى ، وهي إنشاء بنك وهمي لبيع الأسهم والأوراق المالية بالتقسيط ، وأسست البراءة على أن البنك جدى ، وأصبح هذا الحكم نهائياً لعدم استئنافه . ولما كانت جريمة النصب في كل من الدعويين قد وقعت لفرض واحد فكان يتعين على المحكمة أن تقبل الدفع وتحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . أما وقد حكمت برفض الدفع ثم دانت الطاعنين بالنصب بناءً على ما قائلته من أن البنك وهمي وأن لكل من الواقعتين ذاتية خاصة وظروفاً خاصة تتحقق بها الميزة التي لا يصح معها التمسك بمجبة الحكم السابق ، فإن حكمها يكون خاطئاً .

وحيث إن النيابة أقامت الدعوى العمومية على الطاعنين بأنهم في خلال المدة التي انقضت من ١٨ يناير سنة ١٩٤١ إلى ١٩ مايو سنة ١٩٤١ بدائرتى بندر النيا وقسم عابدين توصلوا إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٦٤٠ جنياً من الأنبا جرجس البركة ، وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرقاً احتيالية من شأنها إيهامه بوجود مشروع كاذب وإحداثهم الأمل لديه بحصول ربح وهمي . وذلك بأن كان أولهم قد أنشأ بنكاً لبيع الأوراق المالية واتخذ له جميع المظاهر الشكلية من مكان وأثاث ودفاتر وعقود وقسائم منمرة بنمر لا تتفق مع الواقع حتى تؤثر في جمهور المتعاقدين على الثقة بهذا البنك مع عدم وجود رأس مال له ، واستعان بالتهمين الثانى والثالث على تأييد مزاعمه فأدخلوا في روع المجنى عليه أنهم يبيعون خمسمائة سهم من أسهم شركة مصر للنقل والملاحة ليست في حوزتهم فوضوا لها أسراراً تزيد على ما هو مقدر لثقلها في سوق الأوراق المالية موهين إياه بأن الفرق يدخل في ذمته ربحاً ، واستعانوا على تأييد مزاعمهم هذه بتحرير عقود وهمية وإعطائه إيصالات للدفع عن المبالغ التي سدها من أصل أثمان هذه العقود تضم — فوق ما سده فضلاً — الأرباح الوهمية التي أوهموه أنه ربحها نتيجة العمليات التي تعادلوها وإياه عليها ، فحصلوا منه على هذه المبالغ تحت تأثير ذلك الإيهام .

وتدخل الجنى عليه الأنبا جرجس البركة مدعياً بحقوق مدنية فحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بإدانة الطاعنين وإلزامهم بالتعويض الذى قدرته للدعى بالحقوق المدنية ، فاستأنفوا هذا الحكم ثم دفعوا أمام المحكمة الاستئنافية بجملة ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ بدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من محكمة جنح عابدين بحكمها الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ فى القضية رقم ٥٦٠٨ عابدين سنة ١٩٤٢ والقاضى ببراءة الطاعن الأول من جريمة النصب ، لأن البنك الذى أنشأه لم يكن وهمياً ، فحكمت المحكمة الاستئنافية برفض هذا الدفع بناءً على ما قالته من أن السبب مختلف فى كل من الدعويين ، وأنه لا يمكن للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها فى الوصف القانونى أو أن تكون الواقعتان كليهما حلقة من سلسلة وقائع متتالية ارتكبتها المتهم لفرص واحد ، إذ كان لكل واقعة من الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها الظاهرة التى يتمتع معها إمكان القول بوحدة السبب فى كل منهما ... وأنه ظاهر أن الجنى عليه فى هذه القضية هو غير الجنى عليه فى القضية السابقة التى قضى فيها نهائياً بالبراءة ، كما أن لكل من القضيتين ظرفاً خاصة فيما يختص بالزمان والمكان ، إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف ، ثم حكمت فى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى .

وحيث إنه لا يصح فى اللواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إذا لم يتوفر شرط اتحاد السبب فى الدعويين . ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم من أجلها هى بعينها التى كانت محل الحكم السابق ، وفى الجرائم التى تتكون من سلسلة أفعال متتابعة ترتكب لفرص واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق المبتدى عليه ، فإذا اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناءً على نشاط إجرامى خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب فى مناسبات مختلفة فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الفرص .

وحيث إنه متى كان ذلك مقررًا ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الجنى عليه في هذه الدعوى هو غير الجنى عليه في الدعوى السابق الحكم فيها بالبراءة ، وأن لكل من الدعيين ظروفًا خاصة تتحقق بها الغاية التي يتمتع معها القول بوحدة السبب فيها ، كما قال الحكم ، فإن المحكمة إذ قضت برفض الدفع و يجوز نظر الدعوى لا تكون مخطئة .

وحيث إن الطاعنين يقولون في طعنهم أيضًا إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانتهم بجرمة النصب لم يبين الطرق الاحتمالية التي استعملوها لتأييد مزاعمهم ولا الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في ثبوت الحقيقة التي قالت بها .

وحيث إن الحكم للطعون فيه حين قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعنين لم يبين الواقعة على وجه كاف ولم يورد مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في قضائه لأنه جاء في كل ذلك ببيان مقتضب دون أن يحيل على ما قالت به محكمة أول درجة في الحكم المستأنف ويذكر أنه اتخذ أساسًا لقضائه . وإذن فإنه يكون قاصر البيان متعينًا تقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

### (١٩٩)

القضية رقم ١٧٣٥ سنة ١٦ القضائية

قذف . تقديم شكوى إلى جهات الاختصاص . إدلاء مقدمها بأقواله أمام النير . متى يعتبر قذفًا علنيًا ؟ إذا كان القصد مجرد التشهير للنيل من الشكوة منه .

إن مجرد تقديم شكوى في حق إنسان إلى جهات الاختصاص وإدلاء مقدمها بأقواله أمام النير لا يمكن اعتباره قذفًا علنيًا إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير بالشكوة للنيل منه .

## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندى عبد الملك بك  
وأحمد علي علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

( ٢٠٠ )

### القضية رقم ٩٨٢ سنة ١٦ القضائية

تفتيش :

- ١ — الدفع بيطلان التفتيش الحاصل بمنزل . لا يقبل من لا شأن له بهذا المنزل .
- ب — الدفع بيطلان التفتيش . لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — الدفع بيطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل من لا شأن له بهذا  
المنزل .

٢ — الدفع بيطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة  
النقض بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستدعي تحقيقاً  
وبحسب في الوقائع ، وهذا خارج عن سلطة محكمة النقض .

( ٢٠١ )

### القضية رقم ١٤٨٨ سنة ١٦ القضائية

تزوير . قضاء المحكمة الجنائية برد وطلان عقد رهن ومحو تسجيله بعد ثبوت تزويره .  
جائز . هو من قبيل رد الحالة إلى ما كانت عليه .

إنه لما كان للحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه  
ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها ، وكان رد الحالة إلى ما كانت عليه  
قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات إذ به يتحقق رفع الضرر عن  
المضرور عيناً بإرجاع ذات ما منحصر إليه ، وهذا بداهة أولى من أن يعطى مبلغاً  
من المال في مقابله ، فإن المحكمة إذا ما ثبت لها تزوير عقدي الرهن والتنازل

وقضت بردها وبطلانها ومحو تسجيلها فمضاهها بذلك لا يبدو أن يكون ضرباً  
من ضروب الرد كما هو معرف به في القانون .

### (٢٠٢)

القضية رقم ١٥٢٠ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . إدانة متهم في جنحة سب علني . عدم بيان ركن العلانية . قصور .

إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها الذي أدان المتهم في جنحة السب  
العلني إن المتهم ذكر صراحة في بلاغه الذي قدمه لرئيس المباحث الجنائية بالمحافظة  
أنه إنما يطلب أخذ التمسك على المبلغ في حقه بعدم الإضرار به ، ولم تتعرض في  
واقعة الدعوى لما جاء في البلاغ من ناحية عدم صحته ، فإن قولها بعد ذلك ، في  
صدد توافر العلانية ، إن المتهم كان يعلم بحكم الظروف والواقع أن بلاغه سيطلع  
عليه أشخاص كثيرون ، وإنه لم يكن يقصد منه إلا التشهير بالجنى عليها — ذلك  
لا يكون له ما يستند ويكون الحكم قاصر البيان .

### (٢٠٣)

القضية رقم ١٧٣٩ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . متهم بتزوير عقد بيع . ورقة مقدمة للاستدلال بها على صحة عقد البيع .  
القول بتزويرها بناءً على قرائن دون بحث الكتابة المدونة في الورقة . القضاء بتزوير الورقة  
بناءً على رأى المحكمة في صدد عقد البيع . متعلق غير سليم . قصور الحكم .

إذا كان المتهم قد قدم ورقة ليستدل بها على صحة عقد بيع مدعى بتزويره ،  
فاكتفت المحكمة في القول بتزوير هذه الورقة بقرائن ذكرتها دون أن تعرض  
للورقة وتبحث الكتابة ذاتها المدونة فيها بنفسها أو بواسطة رجال الفن ، ثم بنت  
بصفة أصلية قولها بتزوير الورقة على ما قالت إنه رأيها في صدد عقد البيع ، وبناءً  
على ذلك حكمت بتزوير الورقة وعقد البيع ، فحكمها هذا يكون معيباً لقصوره  
وفساد منطقته .

(٢٠٤)

## القضية رقم ١٧٦٥ سنة ١٦ القضائية

استئناف . التقرير به في المبدأ . تمسك المحكوم عليه بأنه تأخر عن الجهاد لمرضه الذي أقدمه . تقديمه شهادة طبية تأييداً لذلك . يجب على المحكمة أن تتعرض لهذا العذر وتقدره وتبحث دليله . إنغال ذلك . قصور .

المحكوم عليه غير ملازم بعمل تقرير الاستئناف في قلم الكتاب بوكيل عنه أو في ذات اليوم الذي صدر فيه الحكم ، بل إن من حقه أن يعمل التقرير بنفسه وفي أى وقت شاء غير متجاوز الأجل المحدد بالقانون . فإذا هو مريض في أثناء هذا الأجل مرضاً يقعه عن الانتقال إلى قلم الكتاب فهذا المرض يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يجب أن يكون لها اعتبار عند حساب الأجل . وإن فإذا تمسك المحكوم عليه بأنه كان مريضاً في المدة التي لم يرفع فيها الاستئناف مستنداً في ذلك إلى شهادة طبية قدمها ، فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الشهادة وتقدر قيمتها كدليل على المرض المدعى وجسامته وتاريخه ثم تتعرض لعذره في التأخير في تقرير الاستئناف على أساس ما يظهر لها . فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً البيان متميماً نقضه .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومصطفى مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

(٢٠٥)

## القضية رقم ١٠١١ سنة ١٦ القضائية

تمويض . الحكم بتحويل مبلغ التمويض المحكوم به إلى جمعية خيرية . غير محرم .

لا يوجد في القانون المصري ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ المتقاضى به كتمويض المدعى بالحقوق الدينية إلى جمعية خيرية . والتحرير في بعض القوانين



الأخرى قد صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به <sup>(١)</sup> .

## (٢٠٦)

### القضية رقم ١٧٧٩ سنة ١٦ القضية

حكم . تسببه . متهم في جناية ضرب نفأت منه عاهة . تمسكه بندب الطبيب الشرعى لإبداء رأيه في التطور الذى طرأ على حال المجنى عليه . إدانته دون تعرض لهذا الطلب . قصور . إذا كان المتهم في جناية الضرب الذى نشأت عنه العاهة قد تمسك بضرورة استدعاء الطبيب الشرعى لإبداء رأيه في التطور الذى صاحب إصابة المجنى عليه هل كان نتيجة إهمال مجرد أو إهمال متعمد أم كان نتيجة حتمية للإصابة الناتجة عن الضرب ، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن تتعرض لهذا الطلب وترد عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

(١) يجب أن ينحصر التعويض الجائز المحكم به في جبر الحسارة الواقعة وتضمين الكسب انقائت وألا يتجاوز هذين النرضين . ونظراً إلى أنه قد أسئء في ظل القانون الفرنسى القديم استعمال التعويض بحيث صار باباً لإزالة غرامات فادحة غير محدودة بالمحكوم عليه ومهد لتلك اعتياد المحاكم على القضاء بتخصيص التعويض لجهة دينية أو خيرية بناءً على طلب المحصور أو من نفاء قسمها ، فقد حظرت المادة ٥١ من قانون العقوبات الفرنسى على المحاكم أن تقضى ولو برضاء المدعى بالحقوق المدنية بتخصيص مبلغ التعويض لجهة من الجهات ( تراجع موسوعة دالوز تحت كلمة « مسؤولية » رقم ٦٤ ورقم ٦٥ وتحت كلمة عقوبة رقم ٨٦٠ ، ودونديه دى فاير ص ٤٦٨ طبعة أولى ) . ويبدو أن طلب المدعى بالحقوق المدنية تخصيص مبلغ التعويض الذى يحكم له به لجهة خيرية أو دينية لا يؤثر في قبول دعواه ولا في صحة الحكم الصادر بالتعويض ما دام أنه لم يقضى بالتخصيص المطلوب ( تراجع بهذا المعنى حكم دائرة المرائض بمحكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢٥ من أبريل سنة ١٨٥٤ دالوز سنة ٥٤ ج ١ ص ٣٦١ ) . وليس من شك في أن نص المادة ٥١ من قانون العقوبات الفرنسى نص استثنائى شرع لمعالجة حالة استثنائية اقتضته فلا محل للأخذ به في مصر سيما وأن من الفقهاء الفرنسيين من اتفق بقائه .

## (٢٠٧)

## القضية رقم ١٧٨٠ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . رفع الدعوى على التهم بأنه لم يسلك سلوكاً مستقبياً رغم إنذاره مشبوهاً . تمسكه بوجوب تطبيق الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ عليه لأن الدعوى لم ترفع عليه إلا بعد صدوره . إذاته دون تحقيق هذا الدفاع . قصور .

إن الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة ١٣ منه على إلغاء جميع إنذارات التشرد والاشتباه التي سلت تحت ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كما نص في الوقت ذاته على أن القضايا التي لا تزال منظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل بهذا الرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون السابق . وإذن فإذا اتهم شخص بأنه لم يسلك سلوكاً مستقبياً رغم إنذاره مشبوهاً وطلبت معاقبته طبقاً للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فتمسك بوجوب معاملته بمقتضى القانون الجديد إذ الدعوى المرفوعة عليه لم تنظر أمام المحكمة إلا بعد صدوره ، ومع ذلك أداته المحكمة على الأساس المرفوعة به الدعوى إليها دون أن تبحث هذا الدفاع أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن في دعاها رقم ١٩٨٨ سنة ١٩٤٥ للموسكى بأنه في يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٥ بدائرة باب الشريعة لم يسلك سلوكاً مستقبياً رغم إنذاره مشبوهاً بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ برقم ٦ قسم باب الشريعة بأن وجد لدى البوليس من الأسباب الجديدة ما يؤيد ظنونه عن أمياله وأعماله الإجرامية . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٣ و ٦/٣ و ٤ و ٩ و ١١ و ١٦ و ٣٠ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ .

سمعت محكمة اللوسكى الجزئية الدعوى وقضت غيباً في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بوضع التهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان المخصوص الذى يعينه وزير

الداخلية على أن تبدأ المراقبة من يوم التنفيذ وشملت الحكم بالنفاذ وذلك عملاً بمواد الاتهام المذكورة آنفاً الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الدعوى قد رفعت على الطاعن لما كتبه بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشته فيهم ، ولما كانت الدعوى لم تنظر أمام المحكمة إلا بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذى ألقى إنذارات الاشتباه ، فقد تمسك الدفاع بضرورة تطبيق القانون الجديد إلا أن المحكمة قضت فى الدعوى على أساس سبق الإنذار ، وهذا منها خطأ يوجب نقض الحكم .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعن بأنه لم يسلك سلوكاً مستقيماً رغم إنذاره مشبوهاً ، وطلبت معاقبته طبقاً للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . ويبين من محاضر الجلسات أن الدفاع قد تمسك أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية بوجود معاملته بمقتضى القانون الجديد الذى ألقى الإنذار الذى أسست عليه التهمة ، ولكن المحكمة حكمت فى الدعوى بناءً على الأساس المرفوعة به إليها دون أن تبحث الدفاع وترد عليه . ولما كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص فى المادة ١٢ على إلطاء جميع إنذارات التشرذم والاشتباه التى تسلت تحت ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كما نص فى الوقت ذاته على أن « القضايا التى لا تزال منظورة أمام المحاكم فى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون السابق » وكان القانونان يختلف كل منهما عن الآخر فى عدة نواح ، فإن عدم رد المحكمة على الدفاع المشار إليه يكون قصوراً مستوجباً نقض الحكم .

## (٢٠٨)

## القضية رقم ١٧٨٢ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . سرقة . أوراق متروكة ( دشت ) . تمسك التهم بسرقتها بأن هذه الأوراق لم يعد لها مالك بعد تخلى الحكومة عنها . وجوب الرد على هذا الدفع . إدانته في السرقة دون بحث دفاعه . قصور . كون تلك الأوراق لها قيمة تذكر . لا يمنع من عدم اعتبار من يستولى عليها سارقاً .

إذا تمسك التهم بأن الأوراق محل دعوى السرقة هي من المتروكات ( الدشت ) ولم يعد لها مالك بعد أن تخلت الحكومة عنها ، ثم أدانته المحكمة بسرقتها دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه ، فحكمها بذلك يكون معيباً لقصوره في البيان . ولا يقلل من هذا أن تكون لتلك الأوراق قيمة إذ يمكن بيعها بالمزاد لحساب الخزنة العامة ، فإنه لا يشترط في الشيء للمتروك أن يكون معلوم القيمة ، بل يجوز في القانون أن يعد الشيء متروكاً فلا يعتبر من يستولى عليه سارقاً ولو كانت له قيمة تذكر .

## (٢٠٩)

## القضية رقم ١٧٨٧ سنة ١٦ القضائية

دفاع . اعتراف متهم على آخر . طعن الآخر في هذا الاعتراف بأنه صدر بإكراه مستدلاً على ذلك بوجود أثر الإكراه في بدنه . ندب المحكمة طبيباً لتحقيق هذا الأمر . تمسك التهم بندب الطبيب الشرعى . إغفال هذا الطلب . إدانة التهم . قصور .

إذا أدانت المحكمة متهماً معتمداً في ذلك على اعتراف متهم آخر معه بأنه اشترك معه في اقتراف الجريمة للسندة إليهما ، وكان الدفاع عنه قد طعن على هذا الاعتراف بصدوره بناءً على إكراه مستدلاً على ذلك بوجود أثر في بدن كل منهما ناتج عن كيهما بالنار ، وطلب إلى المحكمة ندب الطبيب الشرعى إذ الطبيب الذى ندبته لتحقيق هذا الأمر لم يبد رأياً مقنعاً ، فإنه يتعين على المحكمة ، إذا لم تجبه إلى هذا الطلب ، أن ترد عليه ، وإلا كان حكمها قاصر البيان واجباً قضه .

## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وسليمان حافظ بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

(٢١٠)

القضية رقم ٦٤٣ سنة ١٦ القضائية

اشتباه . إنذار الاشتباه . تأويله للسقوط في حكم الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .  
إنه لما كان الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ينص في المادة ٧ منه على أن إنذار الاشتباه ينتهى مفعوله بمضى ثلاث سنوات من يوم الحكم به إذا لم يقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، فإنه يكون بالبداهة قد عدل أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم فيما يختص بإنذارات الاشتباه الصادرة تحت ظله بأن جعلها محلاً للسقوط بمضى المدة بالنسبة إلى الأشخاص الواجبة محاكمتهم بمقتضاه وفقاً للمادة ١٢ من الرسوم بقانون ، ويجب — بناءً على المادة ٥ من قانون العقوبات — أن يستفيد المتهم من هذا التعديل الذى جاء فى مصلحته . فإنما كانت المدة المذكورة قد انقضت بالنسبة إلى الإنذار الصادر إلى التهم ، فإنه يكون واجباً القضاء ببراءته .

(٢١١)

القضية رقم ١٨٠٨ سنة ١٦ القضائية

استئناف . حكم غائب . استئناف النيابة . لا يجوز ما دامت المعارضة فيه جائزة . تشديد العقوبة على المحكوم عليه غيباً بناءً على استئناف النيابة قبل الفصل فى المعارضة المرفوعة منه . خطأ .

الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية ضد التهم المحكوم عليه غيباً لا يصح أن تفصل فيه المحكمة ما دامت المعارضة فيه من المحكوم عليه جائزة على مقتضى

(١٣ جاني)

القانون بمراعاة الأوضاع العادية المرسومة لها . وإذن فإذا قضت المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم وشدت العقوبة عليه بناءً على هذا الاستئناف رغم معارضة المحكوم عليه وعدم الفصل فيها من محكمة الدرجة الأولى ، فحكما يكون مخطئاً ، إذ كان الواجب عليها أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يتم الفصل في المعارضة .

### (٢١٢)

#### القضية رقم ١٨١١ سنة ١٦ القضائية

إثبات . سلطة المحكمة في تحرى الواقعة الجنائية . هي غير مقيدة في ذلك بما يكون محرراً من أوراق بين المتهم والجنى عليه .

للمحكمة السلطة المطلقة في تحرى الواقعة الجنائية المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابساتها غير مقيدة في ذلك بما يكون قد حرره المتهم والجنى عليه فيما بينهما من أوراق . فإذا اعتبرت المحكمة أن الواقعة تكون جريمة نصب لأن الجنى عليه لم يسلم المبلغ إلى المتهم إلا تحت تأثير الطرق الاحتيالية التي استعملها هذا المتهم ولم تعتبر بالسند الذى قدمه المتهم للوقع من الجنى عليه . والوارد فيه أن المبلغ المذكور به إنما هو سلفة ، مدللة على ذلك بما يدل عليه ، فذلك من حقاها .

### (٢١٣)

#### القضية رقم ١٨١٣ سنة ١٦ القضائية

دفاع . تمسك المتهم باستدعاء ضابط البوليس لمناقشته بالجلسة في صدد الاعتراف القول بصدوره منه أمله . إدانته دون رد على هذا . قصور .

إذا كان المتهم قد أنكر الاعتراف المقول بصدوره منه أمام ضابط البوليس وتمسك الدفاع عنه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم أمام محكمة الدرجة الثانية باستدعاء هذا الضابط لسؤاله ومناقشته بالجلسة في صدد هذا الاعتراف ، ومع ذلك حكمت

الحكمة الابتدائية بادانة التهم بناءً عليه وأيدت حكمها المحكمة الاستئنافية دون أن تسأل أيتها الضابط أو ترد على طلب استدعائه بما يبرر عدم إجابته فهذا قصور يستوجب نقض الحكم .

### (٢١٤)

#### القضية رقم ١٨١٤ سنة ١٦ القضائية

قتل خطأ . وفاة المجنى عليه بسبب الالتهاب الناشئ عن الإصابة التي أحدثها به التهم .  
مساءله واجبة . رفض المجنى عليه أو ذويه بتر ساقه . التفرع بذلك لدرء المسؤولية عن التهم  
قولاً بأن هذا البركان يحتمل معه نجاته . لا يجدى .

إذا كان الالتهاب الذي سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التي أحدثها التهم بالمجنى عليه ففساده التهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسؤوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبتر ساقه وأن هذا البركان يحتمل معه نجاته ، إذ لا يجوز له ، وهو المحدث للإصابة ، أن يتذرع بإحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهي عملية جراحية عظيمة الخطر فضلاً عما تسببه من الآلام المبرحة .

### (٢١٥)

#### القضية رقم ١٨١٩ سنة ١٦ القضائية

زنا . إثباته . المكاتيب . توقيعها من التهم . ليس شرطاً . الاستناد إلى مسودات مكاتيب من التهم . جوازها .

إن القانون إذ جعل للمكاتيب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على التهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من التهم ، بل كل ما استوجبه هو ثبوت صدورهما منه . وإذن فلا تثريب على المحكمة إذا هي استندت في إثبات الزنا على التهم إلى مسودات مكاتيب بينه وبين التهمة ولو كانت غير موقعة منه مادام قد ثبت صدورهما عنه .

(٢١٦)

## القضية رقم ١٨٢١ سنة ١٦ القضائية

إثبات . شهود . تمسك التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بوجوب سماع الشهود . إدانته اعتماداً على أقوالهم في التحقيقات الأولية . تأييد هذا الحكم لأسبابه . حكم معيب .  
المعول عليه في الأحكام الجنائية هو التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة بحضور الخصوم . فإذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بضرورة حضور الشهود لسماع أقوالهم بالجلسة فلم يجبه المحكمة إلى طلبه وأدانته بناءً على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية ، ثم لم تتداركه المحكمة الاستئنافية هذا الخطأ بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون سماع الشهود فحكمها يكون معيباً<sup>(١)</sup> .

(٢١٧)

## القضية رقم ١٨٢٤ سنة ١٦ القضائية

مشتبه فيه . الاستعانة بشواهد من صحيفة سوابق التهم السابقة على الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . جائر . يجب بيان تواريخ الأحكام السابقة والأدلة التي استخلص منها القاضي حقيقة اتجاه التهم . إغفال ذلك . قصور .

لا جناح على المحكمة إن هي استعانت في عد التهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه ولو كانت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ انحصار بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذ المقصود هو مجرد الاستدلال على توافر الاعتياد والاستهتار المدعى قيامهما عند المحاكمة . وذلك لا يعد بسطاً لآثار هذا المرسوم

(١) يلاحظ أن الطاعن لم يكن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شهود ، فشكواه أمام محكمة النقض من إهمال المحكمة الاستئنافية سماعهم سبب جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، ولا يبرر قبوله أمام محكمة النقض إلا اعتباره مطلقاً بالنظام العام . ويدعو أن المحكمة العليا تعتبر أن من النظام العام في الدعوى الجنائية أن يكون الحكم الصادر فيها بعد تحقيق تجريه محكمة الموضوع أو على الأقل بعد محاولة جدية تبذلها لإجراء هذا التحقيق في حدود وسعها ، وأنه يكفي لتوفير ما يتطلبه النظام العام في هذا المقام أن يجري هذا القدر من التحقيق أو أن تجري هذه المحاولة من محكمة الدرجة الأولى أو من المحكمة الاستئنافية .



على وقائع سابقة على صدوره ، لأن المتهم في الواقع وحقيقة الأمر لا يحاكم عن سوابقه الماضية وإنما يحاكم عن الحالة القائمة به وقتئذ . على أنه يكون على القاضي ، وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر ، أن يورد في حكمه من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر وإلا ساغ النعي عليه بأنه إنما يحاسب للمتهم على الماضي . وإذن فإذا كان الحكم الذي اعتبر المتهم مشتبهاً فيه قد خلا عن بيان تواريخ الأحكام السابقة التي اعتمد عليها والأدلة التي استخلص منها حقيقة اتجاه المتهم عند رفع الدعوى عليه في ظل الرسوم بقانون السابق الذكر ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بأن السوابق التي أسست عليها الإدانة كلها سابقة على صدور الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي عوقب الطاعن بموجب ، والواجب أن يكون هذا إبان العمل به ، لأن القوانين الجنائية لا يصح أبداً أن تسرى على الماضي . وقد قدم الطاعن أمام محكمة أول درجة مذكرة بدفاعه وأرفق بها مستندات هي السجل التجاري وفواتير عدة تثبت أنه ذو مال ويعمل في التجارة ، ولكن اتضح بعد صدور الحكم أن الملف خال من المذكرة والمستندات المذكورة ، ويظهر أنها دشتت بمنزل القاضي الجزئي ولم تطلع عليها المحكمة الاستئنافية ، وهذا إخلال بحقوق الدفاع .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ١٩٤٦/٧/١٠ لم يسلك سلوكاً مستقيماً بأن اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على الاعتداء على المال وحكم عليه أكثر من مرة لسرقه » . والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه وقال في ذلك « إنه تبين من الاطلاع على الأوراق ومحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه أكثر من مرتين لسرقه . وحيث إن المتهم لم يدفع التهمة بما يفيها ومن ثم تكون ثابتة قبله وعقابه ينطبق على المواد المطلوبة » .

وحيث إن المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص

بالمتشدين والمشتبه فيهم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ نصت فيما نصت عليه على أنه يعد مشتبهاً فيه كل شخص اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس أو المال الواردة بها فقد دلت على أن مراد المشرع هو الاحتياط من أصحاب الميول والاتجاهات الإجرامية الذين فشت لهم شهرة الاعتقاد على ارتكاب تلك الجرائم بصورة تشهد على أنهم في حال تستوجب الحذر والاحتياط من شرهم . وإذن فكل من تقوم به تلك الحالة عند العمل بالرسوم بالقانون المذكور مأخوذ حتماً بأحكامه بغض النظر عن كون قيامها طارئاً بعد صدوره أو موجوداً من قبل . ولذا فلا جناح على المحكمة إن هي استعانت بشواهد من صحيفة سوابق المتهم ولو كانت سابقة على العمل بالرسوم المذكور ما دام المقصود هو مجرد الاستدلال على توفر الاعتقاد والاستبصار المدعى قيامها عند المحاكمة . وذلك لا يعد بسطاً لآثار هذا المرسوم على وقائع سابقة على صدوره ، لأن المتهم في الواقع وحقيقة الأمر لا يحاكم عن سوابقه الماضية وإنما يحاكم عن الحالة القائمة به الآن . على أنه ينبغي على القاضي ، وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر ، أن يورد في حكمه من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر ، وإلا ساغ النفي عليه بأنه إنما يحاسب المتهم عن الماضي .

وحيث إنه متى تقرر هذا وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان توارخ الأحكام السابقة التي استدلت بها والأدلة التي استخلص منها حقيقة اتجاه الطاعن عند رفع الدعوى عليه في ظل المرسوم بقانون المذكور فإنه يكون معيياً متعيناً نقضه لتصوره .

### (٢١٨)

القضية رقم ١٨٣٦ سنة ١٦ القضائية

- ١ — حكم باعتبار المارضة كأنها لم تكن . لا يجوز إذا كان عدم الحضور راجعاً لسبب قهرى . المجلس عذر قهرى .  
ب — حكم باعتبار المارضة كأنها لم تكن . حساب ميعاد الطعن فيه .

١ — يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض راجعاً لسبب قهرى ، والحبس لا شك من الأسباب القهرية .

٢ — إن حساب ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس أن يوم الحكم يعد مبدءاً له — ذلك علته افتراض علم الطاعن بالحكم في اليوم الذى صدر فيه فإذا ما انتهت هذه العلة فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصور الحكم .

### جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سمادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

( ٢١٩ )

#### القضية رقم ٩٨١ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . ستم في قتل بالنسيم . تمسك بنذب خير في الجواهر السامة لإبداء رأيه في واقعة الدعوى . إدانته دون رد على هذا الطلب أو إجابته إليه . قصور .

إذا كان الحامى عن المتهم بخناية قتل بالسهم قد تمسك بوجود نذب خير ففى الجواهر السامة ليبدى رأيه تنويراً للحقيقة فى الواقعة المسندة إلى المتهم ، ومى قتله المجنى عليه بوضعه له زرنيناً فى آنية الماء التى يستعملها عادة ، ثم أدانت المحكمة المتهم دون أن تحقق طلبه هذا أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً متعیناً نقضه ، إذ هذا الطلب هو من الطلبات الهامة التى لا يصح إغفالها .

( ٢٢٠ )

#### القضية رقم ١٥١٠ سنة ١٦ القضائية

١ — قذف . حسن النية . معناه . صحة الواقع . لا يكفى التثبت من صدق واقعة للاحتجاج بحسن النية فيما عداها من الواقع .  
ب — قذف . حسن النية . خضوعه لرقابة محكمة التقض .

١ — إن حسن النية للشرط في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس معنى باطنياً بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديراً كافياً واعتماده في تصرفه فيها على أسباب معقولة . ولقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات وزارة الحفانية على المادة ٣٦١ من قانون العقوبات السابق ( المادة ٣٠٢ الحالية ) حين قالت : « ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد في ضميمه صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف تقديراً كافياً » . وليست هذه الإشارة إلا تطبيقاً لقاعدة اعتمدها قانون العقوبات في المادة ٦٣ الواردة في باب الأحكام العامة والتي أوجبت على الموظف ، لكي يدرأ عن نفسه مسؤولية جريمة ارتكبتها بحسن نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه ، أن يثبت لبيان حسن نيته أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري ، وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة . وقد ذكرت تعليقات وزارة الحفانية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي الذي عرف حسن النية في المادة ٥٢ صراحة بقوله « لا يقال عن شيء إنه عمل أو صدق بحسن نية إذا كان قد عمل أو صدق بغير التثبت أو الانضات الواجب » .

هذا ولقد أوجب المشرع ، فضلاً عن ذلك ، على القاذف الذي يحتج بحسن نيته أن يثبت صحة كل فعل أسنده للمقذوف في حقه ، فدل بذلك على أن التثبت الذي لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضاً أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في جوهره واقعة واقعة ، وأنه لا يكفي القاذف أن يكون قد تثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته فيما عداها من الوقائع التي أسندها للمقذوف في حقه دون دليل .

٢ — إن حسن النية للمؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم . ويكفي أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره

في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من ذلك القاعدة العامة الواجبة  
الاتباع في مناسبة أخرى .

### المحكمة

وحيث إن محصل الواقعة التى صدر فيها الحكم للطعون فيه ، على ما جاء  
به ، أنه في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٥ نشر الطعون ضده في العدد رقم ٢١٦٧ من  
جريدة « الوفد المصرى » التى يتولى رئاسة تحريرها مقالاً بعنوان « لمن كانت  
الأذونات .. يا وزير التموين ؟ » ورد به « قيل يامعالى وزير الكساء والغذاء إنه  
صرفت عقب الانتخابات خمسة أذونات على شركة مصر للفزل والنسيج بالحلة  
الكبرى وكل إذن منها يبيح لحامله الحصول على خمسين ثوباً من الدمور أو  
الدبولان . فهل صرفت هذه الأذونات يامعالى الوزير ؟ ولئن ؟ وباسم من كانت  
الأذونات ؟ فإنها خلت من ذكر الأسماء . لمن كانت هذه الأذونات يامعالى الوزير ؟  
وهل تعتقدون أن هذه الأذونات صرفت فعلاً لمن عنت أن تصرف إليهم الأقمشة ؟ »  
وفى ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٥ أذاع وزير التموين بياناً نشره في جريدة المصرى بالعدد  
٢١٧١ جاء به « نشرت إحدى الصحف أخيراً خبراً تساءلت فيه عما إذا كانت  
وزارة التموين صرفت خمسة أذونات على شركة مصر للفزل والنسيج بالحلة الكبرى  
وكل إذن يبيح لحامله الحصول على خمسين ثوباً من الدمور أو الدبلان ووزارة  
التموين تقرر أن هذا الخبر لا نصيب له من الصحة إطلاقاً فلم يحصل أن أصدرت  
الوزارة أذونات على هذا الوجه لا فيما يختص بالأقمشة الشعبية التى توزع وفقاً لقواعد  
مقررة ولا فيما يختص بالأقمشة الحرّة » . وفى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٥ ظهر العدد  
٢١٨٢ من جريدة « الوفد المصرى » و به مقال عنوانه « بلاغ رسمى ... كاذب »  
ورد به : « إليك الدليل يامعالى وزير التموين ... نشرنا سؤالاً وجهناه إلى معالى وزير  
التموين سألناه عما إذا كانت صرفت أذونات على شركة مصر للفزل والنسيج بالحلة  
الكبرى كل إذن يبيح لحامله الحصول على خمسين ثوباً من الدمور أو الدبلان ،  
وتساءلنا لمن صرفت هذه الأذونات ؟ وباسم من ؟ فقد كانت الأذونات على يياض .

فأرسلت إلينا وزارة التموين هذا البلاغ الرسمى ضمن بلاغاتها وبياناتها الرسمية التى لا حصر لها ، ونشرناه بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٥ .... نشرنا نحن هذا البلاغ الرسمى الذى يكذب السؤال تكذيباً قاطعاً .... نشرنا هذا البلاغ الرسمى العجيب دون أن نعلق عليه فقد كنا نعد العدة لضربة موجعة آثرنا التمهّل فيها حتى تطمئن الوزارة ويطمئن وزيرها إلى سكوتنا حتى عن التعليق على بلاغه الرسمى . والآن ما رأى معالى الوزير فى أن بلاغه الرسمى كاذب ؟ وما رأى إذا قلت له إن ما نساء لنا عنه صحيح ؟ .... يا معالى الوزير إليك هذا الدليل الحاسم القاتك وهو صورة بالزنكوغراف لأحد تلك الأذونات البيضاء من غير سوء كالبطاقات سواء بسواء فإذا شاءت وزارة التموين أن ننشر لها بقية الأذونات بنفس الكمية ولحاملها أيضاً فنحن على استعداد » . وبلى ذلك صورة بالزنكوغراف لإذن عليه تاريخ أبريل سنة ١٩٤٥ على شركة مصر للغزل والنسيج يسمح لحامله بخمسة وعشرين ثوباً من الدوبلان وعشرة أثواب من البمور . وقد ثبت من التحقيق الذى أجرته المحكمة أن هذا الإذن مزور قدمه أحد مخبرى الجريدة — الذى حكم عليه بالعقوبة من أجل التزوير والقذف — للمطعون ضده فاعتقد صحته .

وحيث إن الواقعة على النحو المتقدم هى جريمة قذف فى حق وزير التموين تمت جميع أركانها القانونية بما فيها القصد الجنائى للمستفاد من نشر العبارات والوقائع المشينة فى المقالين . ولا يرفع مسؤولية المطعون ضده عنها ما قالته المحكمة من أنه قدم له إذن مزور من أحد المخبرين الصحفيين فجاز عليه وأذن بالتشر ، لأن المطعون ضده لم يقذف الجنى عليه بواقعة هذا الإذن الوحيد المنفرد بالحدود الكمية ، إنما قذفه بأنه صرف لأنصاره فى الانتخابات خمسة أذونات لحاملها كل منها بخمسين ثوباً ، فلما نفى الجنى عليه ذلك ببلاغه الرسمى عاد المطعون ضده فأعاد هذا القذف ورمى الجنى عليه بالكذب وجبهه بالإذن الذى تبين فيما بعد تزويره ، ولم يقف عند ذلك بل تجاوزه إلى التوعد بنشر الأذونات الأخرى زاعماً أنها تحت يده .

وحيث إنه لا وجه لما تملك به المطعون ضده ، وأيده فيه الحكم المطعون فيه ، من أنه كان حسن النية فيما نشره نتيجة اتخاذه بالإذن المزور الذى دس عليه ولم يكن فى مقدوره كشف تزويره — لا وجه لذلك لأن المعنى الذى نناه المتهم على وزير التموين فى المقالين المتقدم ذكرهما وهو الاستهتار فى استغلال سلطانه وهيمته على التموين فى سبيل مرضاة من نصره فى الانتخابات ، هذا المعنى لا يمكن أن يجعله إذن واحد كالإذن المزور ، لا عند القراء ولا عند المتهم نفسه ، فلو قد وقف المطعون ضده عند هذا الإذن وقنع بنصه أو بنحوه لأعجزه ذلك عن إظهار فكرتى الاستهتار والاستغلال ، وهما لباب ما أسنده للمجنى عليه ، لكنه لم يقف عند حد ذلك بل رعى المجنى عليه بأنه أصدر لا إذنًا واحدًا بل خمسة أذن بأثواب من التماس تبلغ المائتين والخمسين مترًا ، فكان له من هذه الكثرة ما يشهد عند القارئ بأن تصرف المجنى عليه قد بلغ من حيث التكرار والسعة حدًا يصعب حمله إلا على الاستهتار والاستغلال . وأكد هذا المعنى الجارح فى أذهان قارئيه فى مقاله الثانى الذى نشر معه الإذن المزور بإعلان أنه مستعد ، إذا شاءت وزارة التموين ، أن ينشر لها الأذونات الأخرى بنفس الكمية والحاملها .

وحيث إنه تبين أن يد المطعون ضده خالية من كل ما تحدى به من الأدلة على صحة ما أسنده للمجنى عليه ، اللهم إلا ذلك الإذن الذى نشر صورته وثبت تزويره على وزارة التموين ، فلم يتحقق لمصلحته من الشرطين اللذين ذكرتهما الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ شرط ثبوت صحة وقائع القذف بل لم يتوافر لديه شرط حسن النية . لأن حسن النية ليس معنى باطنياً بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديراً كافياً واعتماداً فى تصرفه فيها على أسباب معقولة . ولقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات وزارة الحفانية على المادة ٢٦١ من قانون العقوبات السابق ( وهى ٣٠٢ من القانون الحالى ) حين قالت « ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتمد فى ضميمه صحته حتى يمكن أن يمد صاعداً عن سلامة نية ، وأن يكون قدر الأمور

التي نسبها إلى الموظف تقديراً كافياً ». وليست هذه الإشارة إلا تعريضاً لقاعدة اعتمدها قانون العقوبات في المادة ٦٣ الواردة في باب الأحكام العامة والتي أوجبت على الموظف الذي يدرأ عن نفسه مسؤولية جريمة ارتكبتها بحسن نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه أن يثبت — لبيان حسن نيته — أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى، وأنه كان يعتقد مشروعيته، وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة. وقد ذكرت تعليقات وزارة الحفائية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي الذي عرف بحسن النية في المادة ٥٢ صراحة بقوله « لا يقال عن شيء إنه عمل أو صدق بحسن نية إذا كان قد عمل أو صدق بنير التثبت أو الالتفات الواجب ».

وحيث إن المشرع فضلاً عن ذلك قد أوجب على القاذف الذي يحتاج بحسن نيته أخذاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات أن يثبت صحة كل فعل أسنده للمقدوف في حقه فدل بهذا على أن التثبت الذي لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضاً أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في جوهره واقعة واقعة، وأنه لا يكفي القاذف أن يكون قد ثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته فيما عداها من الوقائع التي أسندها للمقدوف في حقه دون دليل.

وحيث إن المظنون ضده وإن أخذ نفسه — على ما جاء بالحكم المظنون فيه — ببعض الاحتياطات في صدد الإذن الذي تبين تزويره إلا أنه لم يأخذ نفسه بشيء من ذلك في مقومات القذف الأخرى التي نشرها في مقال.

وحيث إن حسن النية المزعوم في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض والإيرام، وهو معنى لا يختلف مقوماته باختلاف الجرائم، ويكفي أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة كما تقدم ليستفيد القاضي من ذلك القاعدة العامة الواجبة الاتباع.

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم قد خالف القانون في قضائه ببراءة



المطعون ضده ، ويتعين لذلك إلغاؤه وتوقيع العقوبة المقررة في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣  
فقرة ثانية و ٣٠٧ من قانون العقوبات على المتهم من أجل ما ثبت وقوعه منه على  
الوجه المبين في الحكم المطعون فيه .

## ( ٢٢١ )

## القضية رقم ١٧٨٤ سنة ١٦ القضائية

تفتيش . منزل . رضاء صاحبه بفتيشه . شرطه . أن يكون صريحاً حراً حاصلًا قبل  
الدخول وبعد الإلزام بطرود التفتيش وعدم وجود مسوغ له في القانون . القول بصحة  
التفتيش بناءً على أن زوجة صاحب المنزل أجازته بعدم اعتراضها عليه . لا يمكن .

يجب بمقتضى القانون للاخذ برضاء صاحب المنزل بدخول رجال البوليس  
أو غيرهم منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضاء صريحاً حراً حاصلًا منه قبل الدخول  
وبعد إلزامه بطرود التفتيش وعدم وجود مسوغ في القانون يخول من يطلبه سلطة  
إجرائه . وإذن فإن قول المحكمة بصحة التفتيش الذى أجرى في منزل المتهم بناءً  
على ما ذكرته من أن الزوجة أجازته بعدم اعتراضها عليه لا يكون كافياً لتبرير  
ذلك التفتيش والاعتماد على ما تحصل منه .

## ( ٢٢٢ )

## القضية رقم ١٧٨٩ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . متهم ببيع أفشة بسر أكثر من السر المقرر . إدانته دون رد على ما تمسكه  
به من أنه إنما أخطأ في تسليم ذات القماش للبيع . قصور .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة بيعه أفشة بسر أكثر من  
السر المقرر لم يمن بالرد على ما تمسكه به من أنه إنما أخطأ في تسليم ذات القماش  
للمبيع لاختلاط الأمر عليه بسبب تشابه أنواع الأفشة الموجودة لديه ، فإنه يكون  
معيباً بالقصور ، إذ هذا دفاع جوهرى لو صح فإنه يؤثر في كيان الجريمة .

## ( ٢٢٣ )

## القضية رقم ١٧٩٣ سنة ١٦ القضية

إتلاف وتخريب وتسيب . القصد الجنائي في هذه الجرائم . مناط تحققه . العمد وقصد الإساءة متطابقان في هذا المقام . ( اللادتان ٣٦١ ، ٣٨٩ ع )

القصد الجنائي في جرائم التخريب والإتلاف العمدية ، سواء ما اعتبره القانون منها جنائيات كتخريب مباني الحكومة ( المادة ٩٠ ) وإتلاف الخطوط التلفرافية ( المادة ١٦٥ ) وتعطيل وسائل النقل العامة ( المادة ١٦٧ ) وإحداث الفرق ( المادة ٣٥٩ ) وإتلاف البضائع والأمتعة بالقوة الإجبارية ( المادة ٣٦٦ ) ، وما اعتبره جنحاً كإتلاف المباني والآثار المعدة للنفع العام والزينة وتخريبها ( المادة ١٦٢ ) وتخريب آلات الزراعة وزرائب المواشى ( المادة ٣٥٤ ) وقتل الحيوان وسبه وإيذائه ( اللادتان ٣٥٥ و ٣٥٧ ) وإتلاف المحيطات والحدود ( المادة ٣٥٨ ) وهدم العلامات المساحية أو إتلافها ( المادة ٣٦٢ ) وإتلاف الدفاتر والمضابط والسجلات العامة أو الخاصة ( المادة ٣٦٥ ) وإتلاف المزروعات والأشجار ( المادة ٣٦٧ ) — القصد الجنائي في عموم هذه الجرائم ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بأركانه التي حددها القانون ، ويتلخص في اتجاه إرادة القاعل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب أو التعطيل أو الإغراق وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وعبرة « بقصد الإساءة » التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الإتلاف العمدية الذي تقدم بيانه ، لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل وذكر لمفهوم ، إذ نية الإضرار تتوفر قانوناً لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره . وهذا هو دائماً حال مرتكب جرائم التخريب والإتلاف العمدية ، فمن يتلف مالا لغيره عن قصد وبغير حق يضر بهذا الغير ويسىء إليه قصداً وعمداً ، فقصد الإساءة قائم به بهذا . ولم يشترط القانون أن تكون هذه الإساءة مصحوبة أو غير مصحوبة بمقصود آخر قريب أو بعيد كجلب منفعة بغير حق أو إرضاء

مقطع ، سبباً وأن الإساءة ليست من المقاصد بقدر ما هي وسيلة من الوسائل تستخدم لتحقيق أغراض ومقاصد مادية أو غير مادية لمن لا يتورعون عن تحقيق غاياتهم ومقاصدهم بإبداء الخلق في النفس أو المال . فمن يتعمد التوصل بفعل مسمى ضار بالغير مع علمه أنه لاحق له فيه — كما هو الشأن فيمن يتعمد التخريب والإتلاف — يصدق عليه وصف مرتكب الإساءة كما يصدق على فعله أنه حصل للإساءة . ولا يهم بعد هذا أن يكون قدرى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة لنفسه أو لسواه ، لأن هذا كله من قبيل البواعث والذوافع التي لا شأن لها بالقصد الجنائي . وهكذا يتطابق في جرائم التخريب والتعيب والإتلاف العمدُ وقصدُ الإساءة بحكم أن تعمد مقارفة الفعل الضار بأركانها يتضمن حتماً نية الإضرار . ولعل هذا هو ما حدا واضع القانون على استعمال كلمة « عمداً » في المادة ٣٥٩ في مقابل اللفظ الفرنسي (Mechamment) الذى استعمله في المادة ٣٦١ عند تبينه جنائية إحداث الفرق . وحمل عبارة « بقصد الإساءة » على المعنى الذى تتطابق فيه مع العمد لا يخفى منه أن يقوم عليه التعارض بين حكم المادة ٣٦١ ع وحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٨٩ الواردة في باب الخلفات ، لأن هذه الفقرة ليست إلا نصاً احتياطياً وضع على غرار الفقرة الأولى من المادة ٤٧٩ من قانون العقوبات الفرنسى ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور الإتلاف من العقوبة عملاً بنصوص القانون الأخرى المتعلقة بالتخريب والتعيب والإتلاف ، فلا انطباق لهذه المادة حينما ينطبق نص آخر من نصوص القانون الخاصة بالتخريب والإتلاف .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات ركن التخريب إلى وقائع غير صحيحة ، فضلاً عن قصوره ، فإن أحد شهود الإثبات ذكر أن للسقي كانت ولا تزال موجودة ، وقال الحكم ذاته إن المجنى عليه قرر أن الطاعن أنشأ مسقى صغيرة مكان المسقى المهدومة ، وهذا يتفق مع ما قرره الطاعن من أنه لم يهدم المسقى بل عمل على تضييق عرضها فقط ، وكل ما اعترف به وكيل

الطاعن هو أن المجنى عليهم حق ارتفاق على السقى ، وهذا يخالف ما قالته المحكمة .  
وفضلاً عن ذلك فإن الحكم قد أورد دفاعاً يتناقض مع أقوال الطاعن وأسس عليه  
قضائه . هذا وقد أخطأ الحكم في الاستدلال إذ استدل على ملكية المجنى عليهم  
لحس السقى على البندين الأول والثالث من عقد القسمة في حين أن البند الأول  
يخرج السقى من ملكية المجنى عليهم . كذلك قال الحكم إن البند الثالث جعل  
أطيان الطاعن بين مسقى البلعة وبين مصرف شرباص في حين أن هذا البند  
يخالف ذلك تمام المخالفة . وإزاء الحكم النهائي الصادر من القضاء اللدنى في دعوى  
اليد بعدم جواز التعرض للملك يكون قضاء الحكم للطعون فيه بملكية المجنى عليه  
لأى جزء في السقى غير صحيح ولا سديداً . ومع كل فالقانون يوجب للعقاب أن  
يكون التخريب بقصد الإساءة ، والثابت هو أن السقى ليست ملكاً للمجنى عليهم  
وإنما هي ملك للطاعن ، وكل ما وقع من هذا هو تضيق في عرضها ، كما مر القول ،  
بسبب إنشاء الجناية وتعديل الفتحات عليها بناءً على أمر صادر من تفتيش الرى .  
فسوء التصدد غير متوفر ولم يتعرض الحكم للطعون فيه لإثباته ، كما أنه لم يرد على  
أوجه الدفاع الجديدة التى قدمت أمام المحكمة الاستئنافية .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « هدم مسقى مملوكة  
لمحمود النجار وآخرين بقصد الإساءة والحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم  
الطعون فيه دانه بهذه الجريمة وقال فى ذلك » إن ظروف هذه الدعوى تتلخص  
فى أنه تقدم بلاغ مؤرخ فى ١٧/٢/١٩٤٥ من عبد العزيز أحمد النجار ومحمود أحمد  
النجار وحامد أحمد النجار لحضرة مأمور مركز فارسكور يقولون فيه بأن المتهم ،  
وهو عمدة بناحية شرباص ، اعتدى على مسقى مشتركة بينه وبينهم وأدخلها فى  
أطيانه ، وفى نفس تاريخ البلاغ سمع المحقق أقوال المشتكين قهروا بأنهم يملكون  
والمتهم حسين فداناً يملك فيها المتهم ٣٥ فداناً و يملكون هم الباقى ، وأن جميع  
هذه الأرض تروى من مسقى واحدة بموجب عقد قسمة مؤرخ فى سنة ١٩٠٧  
وأن المتهم قام بهدم هذه السقى فامتنع عليهم رى أرضهم . وفى يوم ١٩/٢/١٩٤٥

سئل المتهم بقرر أن المسقى تغيرت لنقل الساقية من مكانها إلى مكان آخر ، وذلك لمناسبة إنشاء جناية لترعة الشرفاوية وفي هذا مصلحة له والمجنى عليهم ، كما قرر أن المسقى والساقية مشتركة بينه وبينهم . وحيث إن المجنى عليهم استشهدوا بشاهدين وهبة محمد سمك ومحمد جابر ولي الله ، وقد سمعت أقوالها أمام المحقق ، ومجمل شهادتهما أن المتهم هدم المسقى المشتركة وهي الطريق الوحيد لرى أرض المجنى عليهم من زمن قديم ، كما أن المحكمة سمعت شهادة المجنى عليه محمود أحمد النجار الذى شهد بأن المتهم هدم جزءاً من المسقى طوله حوالى ٢٥٠ متراً وهو الجزء الواقع أمام أرضه ( أرض المتهم ) وأن هذه المسقى هي الطريق الوحيد لرى أرضه ، وأن المتهم بعد رفع القضية المدنية ضده أنشأ مسقى صغيرة فى مكان المسقى المهدومة . وحيث إنه ثابت من محضر المعاينة المؤرخ فى ١٩٤٥/٢/٢٠ أن المحقق انتقل إلى حوض العول فوجد مسقى تأخذ مياهها من ترعة الشرفاوية وتتجه من الغرب إلى الشرق وطولها حوالى ٥٠٠ متراً ويجوارها من جهتها البحرية طريق عرضه حوالى ٢٠ متراً ويتجه محاذياً للمسقى حتى نهايتها ، وقد وجد جزءاً من هذه المسقى يبلغ طوله حوالى ٣٥٠ متراً مهدوماً ، وأن الهدم حديث العهد ، وأن الجزء المهدوم واقع فى طول أرض المتهم ويبدأ من ترعة الشرفاوية . وحيث إنه ثابت من أقوال جميع شهود الإثبات الذين سمعوا فى القضية المضمومة نمرة ١١٢٣ سنة ١٩٤٥ مدنى فارسكور والتي كانت مرفوعة من المجنى عليهم ضد المتهم أن المتهم اعتدى على المسقى المشتركة وهدمها ، وأن ليس للمجنى عليهم طريق آخر يروون منه أرضهم خلاف هذه المسقى . كما شهد شهود النفى فى القضية المذكورة أن المتهم أجرى تضييق المسقى فقط ولم يهدمها وأن أرض المجنى عليهم تروى منها . وحيث إن المتهم يدفع التهمة عنه (١) أن المسقى موضوع الدعوى مملوكة له وأن المجنى عليهم لم حق ارتفاق عليها وهو حق مرور المياه لرى أرضهم فقط (٢) أنه لم يهدم المسقى وإنما أجرى تضييقها فقط . وأما عن الدفع الأول فالثابت من عقد القسمة المؤرخ فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وبموجبه اقتسم الموقعون عليه ومن ضمنهم المتهم والرحوم أحمد الوصيف ابن مورث المجنى عليهم الأرض الميئنة به أنه قد نص

في البند الأول منه « على أن جميع المنافع والمرافق الدائرة بالأطيان سواء كان يرى أو صرف أو أثرية من جسر ترعة الشراوية أو مسقة البحيرة أو مصرف العموم تكون كذلك للعموم وتقسّم بحق الخمس أيضاً حسب التملك ». كما أنه نص بالبند الثالث منه على أن أرض المتهم ومصطفى ولى الله واقعة بين مسقة البلجة — المسقى موضوع الدعوى — ومصرف شرباص ، وكل هذا يدل على أن مسقة البلجة هذه مشتركة للجميع ، وأن المجنى عليهم يملكون فيها بحق الخمس ، وأنها لا تدخل ضمن أرض المتهم بدليل أنها اعتبرت حداً فاصلاً لأرضه وأرض شريكه ، فحقوقه وحقوق المجنى عليهم ثابتة فيها ، ولم يبق دليل على عكس ذلك . وعلى ذلك يكون دفعه الأول على غير أساس . وأما عن الدفع الثانى فيمكن أن ثابت من محضر المعاينة المؤرخ فى ١٩٤٥/٢/٢ أنه وقت أن عاين المحقق المسقى وجدها مهذومة هدماً تاماً بطول ٢٥٠ متراً وأن هدمها حديث ، كما أنه ثابت من أقوال شهود الإثبات أن المتهم أجرى هدم المسقى وهى الطريق الوحيد لرى أرض المجنى عليهم وعطل بذلك ربهما . وحيث إنه لتلك تكون جريمة الهدم المنسوبة للمتهم صحيحة ، لأنه هدم المسقى وهو يعلم بأنها مملوكة له ولشركائه . وعلى ذلك يتعين الحكم عليه بالعقوبة طبقاً لنص المادة ٣٦١ عقوبات . وحيث إن المجنى عليهم قد أصابهم من جراء فعل المتهم أضرار إذ امتنع عليهم رى أرضهم مدة من الزمن فالحكم ترى الحكم لهم بالتعويض المطلوب » .

وحيث إنه عما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه آخذ بالمادة ٣٦١ من قانون العقوبات دون أن يثبت عليه قصد الإساءة التى هو ركن من أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة .

وحيث إن القصد الجنائى فى جرائم التخريب والإتلاف العمدية سواء ما اعتبره القانون منها جنائيات كتخريب مبانى الحكومة ( المادة ٩٠ ) وإتلاف الخطوط التلفرافية ( ١٦٥ ) وتطليل وسائل النقل العامة ( ١٦٧ ) وإحداث الفرق ( ٣٥٩ ) وإتلاف البضائع والأمتعة بالقوة الإجبارية ( ٣٦٦ ) ، وما اعتبره

القانون جنحاً كإتلاف وتخريب المباني والآثار المعدة للنفع العام والزينة (١٦٢) وتخريب آلات الزراعة وزرائب المواشى (٣٥٤) وقتل الحيوان وسمه وإيذائه (٣٥٥ و ٣٥٧) وإتلاف المحيطات والحدود (٣٥٨) وهدم أو إتلاف العلامات المساحية (٣٦٢) وإتلاف الدفاتر والمضابط والسجلات العامة أو الخاصة (٣٦٥) وإتلاف المزروعات والأشجار (٣٦٧) الخ — إن القصد الجنائى فى عموم هذه الجرائم ينحصر فى تعمد ارتكاب الفعل الجنائى المنهى عنه بأركانه التى حددها القانون ويتلخص فى اتجاه إرادة الفاعل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب أو التعطيل أو الإغراق وعلمه بأنه يحدثه بغير حق .

وحيث إن عبارة « بقصد الإساءة » التى ذكرت فى المادة ٣٦١ لم تأت فى الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائى المطلوب فى جرائم الإتلاف العمدية التى تقدم تبيانها — لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل الحاصل وذكر المفهوم ، إذ نية الإضرار تتوفر قانوناً لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره ، وهذا هو دائماً حال مرتكب جرائم التخريب والإتلاف العمدية ، فمن يتلف مالا لغيره عن قصد وبغير حق يضر بهذا الغير ويسىء إليه قصداً وعمداً ، قصص الإساءة قائم به هذا . ولم يشترط القانون أن تكون هذه الإساءة مصحوبة أو غير مصحوبة بمقصود آخر قريب أو بعيد كجلب منفعة بغير حق أو إرضاء مطمع ، سيما وأن الإساءة ليست من المقاصد بقدر ما هى وسيلة من الوسائل تستخدم لتحقيق أغراض ومقاصد مادية أو غير مادية لمن لا يتورعون عن تحقيق غاياتهم ومقاصدهم بإيذاء الخلق فى النفس أو للمال . فمن يتعمد التوصل بفعل مسمى ضار بالغير مع علمه أنه لا حق له فيه — كما هو الشأن فيمن يتعمد التخريب والإتلاف — يصدق عليه وصف مرتكب الإساءة كما يصدق على فعله أنه حصل للإساءة . ولا يهم بعد هذا أن يكون قد دعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة لنفسه أو لسواه لأن هذا كله من قبيل البواعث والدوافع التى لا شأن لها بالقصد الجنائى ، وهكذا يتطابق فى جرائم

التخريب والتعيب والإتلاف العمد وقصد الإساءة بحكم أن تعمد مقارفة الفصل الضار بأركانه يتضمن حتماً نية الإضرار ، ولعل هذا هو ما حدا بوضع القانون لاستعمال كلمة « عمداً » في المادة ٣٥٩ في مقابل اللفظ الفرنسي (Mechamment) الذى استعمله في المادة ٣٦١ عند تبيانه جنائية إحداث الفرق ، ثم إن هذا هو الذى يفسر أن عبارة قصد الإساءة قد زيدت بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٣ على المادة ٣١٦ من القانون السابق (وهى المادة ٣٦١ الحالية) دون أن تشير مذكرة هذا القانون الإيضاحية إلى هذه الزيادة بكلمة ما يمكن أن تحمل لها معنى جديداً يخالف المقرر في عموم النصوص الأخرى ، مما يدل على أن الأمر لم يتجاوز حد الصياغة والأداء ، بل إن روح هذه المذكرة تعيد رغبة الشارع في توسيع نطاق النص لتضييقه ، والأمثلة التى أوردتها لما ينطبق عليه النص المعدل تدل على أن القصد المطلوب لا يخالف القصد الذى كان مطلوباً قبل تعديل هذا النص .

وحيث إن حمل عبارة « بقصد الإساءة » على المعنى الذى تتطابق فيه مع العمد أمر لا بد منه لما تقدم ولكى لا تضطرب سائر أحكام الإتلاف والتخريب ويحتل منطق نصوصه وتتفاوت معايير القانون حتى مع الأفعال المماثلة . ولا محل للاشفاق من أن يقوم التعارض بهذا بين حكم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات وحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٨٩ الواردة في باب المخالفات لأن هذه الفقرة ليست إلا نصاً احتياطياً وضع على غرار الفقرة الأولى من المادة ٤٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور الإتلاف من العقوبة عملاً بنصوص القانون الأخرى المتعلقة بالتخريب والتعيب والإتلاف ، فلا انطباق لهذه المادة حيناً ينطبق نص آخر من نصوص القانون الخاصة بالتخريب والإتلاف . ولا يقدح في هذا تعدد تحقق الصور التى تطبق فيها المخالفة للشار إليها ، لأن عدم النص على إلغائها لا يقتضى القول بتعطيل النص الآخر ، وهو نص جاء عاماً بغير تخصيص يشمل المنقول والمعار على السواء بغير مراعاة للقدر أو للقيمة ، وهو الذى تجرى المحاكاة على أساسه ولا شبهة في قيامه ووجوب العمل به .



وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان الحكم للطعون فيه قد تضمن ما يفيد توافر العمد بالمعنى المطلوب في النص الذى عامل الطاعن على أساسه ، فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه من القول بأن الحكم لم يتعرض للقصد الجنائى صراحة ولم يثبت عليه أنه كان يقصد بفعلته الإساءة إلى المجنى عليه كما هو صريح نص المادة التى دين بها .

وحيث إن باقى ما يثيره الطاعن في طعنه لا محل له ، فالحكم للطعون فيه حين دانه بجرمة تعمد هدم السقى التى للمجنى عليه حق الملكية فيها قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ولها أصلها في أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها فإن المجادلة على الصورة الواردة في الطعن لا يكون لها في حقيقة الأمر من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا شأن لمحكمة التقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

### (٢٢٤)

#### القضية رقم ١٨٠٣ سنة ١٦ القضائية

دعوى مدنية . اختصاص . الأصل في توزيع الاختصاص . لا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تمويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية . الحكم ببراءة متهم ورفض الدعوى المدنية قبله . القضاء في ذات الوقت بالزام المسؤول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض على أساس أن الفعل الضار وقع من تابعى هذا المسؤول الذين لم ترفع عليهم الدعوى . خطأ .

الأصل في توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية . ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التمويض عن الأضرار الناشئة من الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض

معا . وإذن فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا التبر لم يتم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى . وإذن فإذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، وفى الوقت نفسه قضت بإلزام المسؤول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض الذى قدرته للمدعى على أساس أن الفعل الضار وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم فإنه قد وقع من تابعى المسؤول عن الحقوق المدنية ، فإنها تكون قد أخطأت ، ما دام هؤلاء لم يكونوا معلومين ولم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى بجريمة أمام المحكمة .

### المحكمة

وحيث إن الطعن المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية قد استوفى الشكل للقرار بالقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينهيه على محكمة الجنايات أنها بعد أن نفت مقارفة الفعل المكون للجريمة عن عبد الفار زيدان للتمهم المرفوعة عليه الدعوى الجنائية كان واجبا عليها بمقتضى القانون أن لا تحكم بالتعويضات المدنية التى قضت بها على الطاعن ، أما وقد حكمت وقالت إن الطاعن مسؤول عن فعل أشخاص مجهولين فإنها تكون قد تصدت لدعوى لم تكن مرفوعة أمامها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفضت أمام محكمة الجنايات على عبد الفار زيدان سالم بأنه « فى ٢٦/٩/١٩٤٣ الموافق ٩ شوال سنة ١٣٦٢ بناحية الجبل الأصفر مركز شيبين القناطر مديرية القليوبية أتلّف مع آخرين مجهولين ثمار الليمون الخلو غير المحصود المبين بالحضر والملوك لأحمد كمال الدين عبد الرحيم وآخر . وذلك بواسطة شقه بألة حادة حالة كونه يحمل سلاحا (بندقية) . وتدخل للدعيان بالحقوق المدنية وطلبا بالجلسة الحكم لهما بالتعويضات على التهم وعلى الطاعن

بوصف كونه مسؤولاً عن فعل المتهم لأنه من أتباعه ولأنه ارتكب الجريمة بناءً على تحريض منه ، والمحكمة قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وحكمت على الطاعن بمبلغ التعويض الذى قدرته المدعين ، وقالت فى ذلك : « إن وقائع القضية كما تناولتها التحقيقات تلخص فى أن كلاً من المعلم أحمد كمال الدين عبد الرحيم وممتاز محمد بركات أفندى من جهة والمعلم محمد زيدان ابن عم أولهما من جهة أخرى تنافسوا على مشترى ثمار مزرعة الجبل الأصفر مما أدى إلى تضاعف أثمانها ، وتقدم الأخير بأخيه أحمد زيدان فى جلسة المزايد عن الليمون الحلو ورغب فى تأجيلها فأجلت يوماً واحداً وتخلّف الأخير عن الحضور إلى جلسة المزايد ، ورسا الليمون الحلو على الفريق الأول بمبلغ ٨٠١٥ جنيهًا ، وذلك من خمسة وعشرين يوماً سابقة على الحادث ، كما رسا عليها أيضاً مزايد البلح بمبلغ ١٦٠٥ جنيهات . وكان من أثر ذلك أن دب الخلاف والتزاع بين الفريقين ، وحصل فى يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ أن تقدم السيد عبد الرحمن وكيل المحلى عليهما ببلاغ إلى مدير المزرعة بأنه حضر من قبل الفريق الأول لاستلام الليمون وحراسته وفصلًا أوقف خفيرين هما الشعيبي نور وعطية حسنين شعبان فى القطعة رقم ٨٤ وتركهما وذهب نحو النخيل وإذا بالخفيرين يهودان إليه ويبلغاه أن رجال المعلم زيدان خرجوا عليهما يحملون عصياً وبلطاً وأمروهما بالخروج من الليمون ورجعا فى بلاغه اتخذ اللازم حذراً لما ينتجم عنه من أخطار . ثم أعقب ذلك فى يوم ٢٦ سبتمبر أن أبلغ السيد إمام مصطفى وهو خفير خصوصى للفريق الأول مدير المزرعة بأنه أثناء مروره على القطعتين رقم ٨٣ و ٨٤ رأى المتهم عبد الفناز زيدان سالم وفقاً داخل الليمون الحلو ومعه عدة أنفار من أتباعه وبمجرد أن شعروا بوجوده ولوا هارين جميعاً إلى خرطة الليمون المالح المجاورة للليمون الحلو (وهذه رسا مزايداهما على المعلم زيدان) ثم انكشف له إتلاف الليمون الحلو بشجى بآلة حادة نصفين ورأى هذا الإتلاف منتشراً فى عدة خرط أخرى وأنه أبلغ ذلك إلى صاحب الشأن ، وهذا كلفه بتبليغ الأمر إلى مدير المزرعة . وقد سئل هذا الشاهد ، وهو الوحيد الذى يقوم على أقواله الاتهام ، فأبدى من الأقوال ما يتلخص فى أنه منذ

ثلاثة أيام لم يمر على القطعتين ٨٣ و ٨٤ ، وفي يوم الحادث صباحاً وقت شروق الشمس أثناء مروره بهما منفرداً رأى للتهم واقفاً يحمل بندقية وحوله آخرون (يلفون الثمانية على بعد ثلاثة أقدام منه ولم يعرف منهم أحداً) يخرطون الليمون بالمطاوى ، وبمجرد أن اتجه نحوهم من الجهة الغربية أطلق للتهم صفارته فهرب الأنار إلى الليمون المالح الخاص بالمعلم زيدان الكائن بالجهة القبلية من أشجار الليمون الحلو الذي حصل به الإتلاف فاتصل بالمعلم أحمد كمال الدين تليفونياً وبلغه بما حصل فكلفه بتقديم بلاغ بذلك إلى مدير المزرعة وبعد أن أبلغه ذلك مر على باقى القطع فشاهد إتلافاً فى القطع ٢٩ و ٦٥ و ٨٨ وأن الإتلاف فى القطعة رقم ٦٥ قديم ، وأنه مضى عليه هو فى العمل ستة عشر يوماً فقط . وذهب فى استنتاجه إلى أن الإتلاف فى باقى القطع لا بد حصل نهائياً لأنه يصعب تمييز الليمون من الورق ليلاً لتشابه اللون . وثبت من المعاينة أن أشجار الليمون التى حدث بها الإتلاف تقع فى مناطق متعددة من مزرعة الجبل الأصفر وعلى مساحات مختلفة والقطعتان رقم ٨١ و ٨٤ ومساحتها ستة أفدنة بهما أشجار ليمون حلو ، وبمعاينة الأشجار لوحظ أن ثمار الليمون قد أتلفت بألة حادة بطريق فتحها من الوسط ولم يمكن حصر مقدار الإتلاف نظراً لكبر المساحة والثمار النافقة هى القرية من سطح الأرض ، أما الثمار المرتفعة فلم يحدث بها إتلاف ، والقطع الموجود بالثمار حديث والقطعتان المشار إليهما يحدان من الناحية القبلية بأشجار الليمون المالح التى رسا مزادها على المعلم محمد زيدان والقطعة رقم ٦٥ وبها أشجار (الليمون الحلو) ، وشوهد بوضوح الإتلاف فى الثمار بطريق القطع كذلك بألة حادة ، إلا أن هذا القطع قديم نوعاً ما وحدث من يومين أو ثلاثة أيام . وشوهد أيضاً الإتلاف فى القطعتين رقمى ٨٨ و ٢٩ وهو مماثل للإتلاف الذى وجد فى القطعتين نمرة ٨٣ ونمرة ٨٤ ولم يمكن تقدير مقدار الثمار النافقة نظراً لاتساع المساحة . وثبت من التقرير السرى المقدم إلى مدير قسم البساتين بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عن معاينة رجاله الفنيين للإتلاف وتقدير التلف أن بعض الثمار النافقة بكل منها ثقب أو أكثر . وحيث إن أقوال الشاهد الوحيد السيد إمام مصطفى لم تأت قومية خالية مما يشوبها حتى يمكن

الاطمئنان إليها وحدها دليلاً على الاتهام بل بالعكس من ذلك قد شابها ما يأتى :  
أولاً — أبلغ كل من أحمد كمال الدين وامتاز بركات — أبلغا مأمور مركز  
شين القناطر تليفارياً الساعة ١٠.٣٢ صباحاً من مكتب محطة مصر أنها اشترى  
ليموناً حلواً من مزرعة الجبل الأصفر من مدة شهر وعند مرور الخفراء أمس عرفوهم  
أن رجال محمد زيدان أتلقوا بالمطاولى والسكاكين ليموناً من مشترهم تبلغ قيمته  
ألف جنيه ، وأنهما فى الانتظار بمكتب مدير الجبل الأصفر . وهذا التلغراف ظاهر  
التجسس من جهة المبلغ ومن جهة مرتكب الجريمة ولم يتناول أى تخصيص من هذا  
الوجه . ومثل المبلغين لا يخفى عليهم أهمية ذلك وكان أول ما يبادر بالإبلاغ به  
اسم الجانى أو من يتهمون به بارتكاب الجناية بالذات ولكن التلغراف قصر الأمر  
على القول بأن القاطنين من رجال زيدان . ويؤخذ من عبارة التلغراف أنها  
قصداً فى الحال المزعة بدليل إشارتهما فى بلاغهما إلى مأمور المركز بأنهما فى  
الانتظار فعلاً بمكتب مدير المزرعة ، يشيران بذلك إلى تواجدهما هناك فى وقت معاصر  
لاستلام التلغراف ويكاد يقطع بذلك . وثانياً — ذكر مدير المزرعة فى أقواله  
الأولى أمام النيابة أن السيد إمام مصطفى حضر إليه وأبلغه وقدم إليه بلاغه  
حوالى الظهر ، وأنه حول بلاغه هذا إلى العمدة ، وأنه حوالى الساعة ٣.١٥ مساءً  
وصل إليه تلغراف بالمزرعة بمعنى البلاغ من الحاج أحمد كمال الدين وأنه لم يناقش  
السيد إمام فى موضوع السلاح وأنه سبق ببلغ بعد رسو المزارع على الحاج أحمد  
كمال الدين ، وكان أعد خفراء لحراسة الليمون الحلوى ، أنه شكاً إليه بعض الخفراء  
تعرض للتمه وأخبرين وطردهم واكتفى بالتنبيه على الآخرين بعدم العودة إلى مثل  
ذلك ، وب تطبيق ماورد فى تلغراف الجنى عليهما إلى مأمور المركز على ماورد  
فى أقوال مدير المزرعة يخلص أن التبليغ إلى مدير المزرعة لابد حصل عقب  
ذلك ، أى عقب الساعة ١٠.٣٢ صباحاً أو حوالى هذا الوقت . وقد ذكر السيد  
إمام نفسه فى بلاغه أنه إنما يقدم هذا البلاغ إليه بناءً على تكليف للمم  
فلا يلتفت إذاً إلى ماورد بعد ذلك فى أقوال مدير المزرعة مخالفاً لتلك ،  
إذ قد يكون الزمن أثره فى ذلك . وثالثاً — قرر العمدة رزق عيد أن السيد إمام

قدم بلاغاً إلى مدير المزرعة ، وهذا حوله إليه وهو بدوره حوله بإشارة إلى النقطة ثم ذهب وعين الثمار وأنه حوالى الساعة ٣ حضر إليه ممتاز بركات أفندى والمعلم أحمد كمال الدين وأبلغاه بأن السيد إمام مصطفى رأى المتهم وآخرين داخل زراعة الليمون وهربوا عند رؤيته وأنهما أرسلتا لتفريقاً بمضمون ذلك ونفى إخبار السيد إمام إياه برؤيته بنقدية مع المتهم ، وأنه هو نفسه لم يسأل عن التفاصيل . ورأياً — يخلص مما سبق أن بلاغ السيد إمام المحرر إلى مدير المزرعة إنما جاء بعد مضي بضع ساعات على الحادث وأن أول ذكر لاثهام المتهم إنما ورد فيه لأول مرة ، ومع هذا فإنه لم يرد فيه ذكر إلى حمله السلاح ، وهو ركن أساسى لاعتبار الواقعة جنائية . وخامساً — رجح السيد إمام وقوع الإتيلاف نهائياً إلا أن جسامته للتقدير الذى ألفت كان هو المرجح لاستنتاج عكس ذلك وأنه لا بد وقع الإتيلاف ليلاً . وفى هذا تعارض مع التقدير والاستنتاج الذى ذهب إليه الشاهد . وواضح أنه أراد بذلك أن يقوى من شهادته ويثبت من قوله إنه رأى الإتيلاف بنفسه عند ما انبثق النهار وطلعت الشمس ، وهذا الفارق فى التقدير له أثره أيضاً من جهة الوصف واعتبار الواقعة جنائية ، وكان لهذا الخلاف أثره فى تقديم القضية بوصف أنها جنحة . وسادساً — أن تبليغ الشاهد الوحيد السيد إمام للجنى عليهما جاء مجھلاً عن القاعل وأسند ارتكاب الجريمة إلى رجال محمد زيدان ، هذا فضلاً عن أنه لم يشر إلى شخص بينه شاهد الحادث أو أنه هو السيد إمام بل أسند اكتشاف الحادث والتبليغ إلى الخفراء دون تعيين ، فإذا ما تقدم بلاغ عقب ذلك من السيد إمام فى وقت عقب الإفاضة بما سبق بوقت كاف يثب فى مظنة وصول الجنى عليهما أو أحدهما وذكر فيه اتهام المتهم بالذات ، فإن هذا الاتهام يجب أن يؤخذ بالحسنة ويكون محل ريب . يضاف إلى ذلك أن البلاغ نفسه جاء خلواً من واقعة حمل السلاح ولم يرد لها ذكر إلا فى معرض أقواله بل فى نهايتها عند ما سئل عما كان يفعله المتهم وعزا إغفال ذلك إلى سهو الكاتب مع أن هذا من الوقائع الأساسية التى لا تغفل أو تنسى ، وقد مضى من الوقت ما يكفى للتروى والتدبير ، وظاهر عبارة البلاغ أنه لم يحجر جزافاً بل عن إيمان وتفكير وأحاط بوقائع أخرى

لا أهمية لها وهي اتصاله بنوى الثان وما كان هنالك من عائق من المبادرة بالتبليغ للجهة المختصة إذا كان قد رأى الحادث وشاهد الفاعل . وسابغاً — شهد عن واقعة التعرض السابق كل من عطية حسنين شعبان والشيمى نور سيد سالم من خفراء المحنى عليهما بأنه من نحو عشرة أيام سابقة على الحادث جاء للتهم وبعض الأنفار يحملون عصياً وبلطاً وطردهما من حراستهما . ثامناً — أنكر للتهم ما أسند إليه ونفى واقعة سبق التعرض وأنكر تملكه بندقية وسئل المعلم محمد زيدان فلم ينف التنافس بينه وبين المحنى عليهما وأرجع تاريخ النزاع إلى عشر سنين وسبق حصول مشادة بينه وبين ممتاز أفندى برككات ، وأنه من أربع سنين حصلت مشادة بينهما وآخرين واتهمه بالتحريض ، وأنه فى العام الماضى كان يشارك المحنى عليهما وآخرين فى جبينته الخاصة بإنشاص وحصل نزاع حسابى ثم صفى الحساب بينهم ، وفى أكتوبر الماضى دخلوا المزايمة عن الليمون المالح بمزرعة الجبل الأصفر واحتدم التنافس حتى رفعوا السعر إلى ٨٩٢٥ جنيهاً رسابها المزاد عليه مع أنه رسا فى العام السابق بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ثم أعقب ذلك المزاد عن الليمون الحلو ولم يحضر هو الجلسة لعدم رغبته فى مشتراه . وكل ما هنالك أنه خابر قسم الساتين بالتخفظ على ما يدخل ضمن أشجار الليمون الحلو من أشجار الليمون المالح ، لأنه يعتبر أنها مباحة له ضمنها ، وأن كل ما حصل عن الليمون الحلو أن أخاه طلب التأجيل للمعاينة ولما لم يعجبه لم يذهب إلى جلسة المزايمة . ثم أردف ذلك بنزاع عائلى بينه وبينه أحمد كمال الدين عن ترشيح للعمودية ومنافسة أخيه لمن كان يرشحه أحمد كمال الدين وهو زوج أخته (زوج أخت أحمد كمال الدين) وتعيين أخيه عمدة ، وأشار إلى منازعات أخرى عائلية بينهما . وأنكر الاتهام وقال إن كل الغرض هو الشوشرة حتى يعطل عليه الدخول إلى جلسات مزاد مستقبلية . وحيث إن الذى تخلص إليه المحكمة من كل ما سبق هو أن اتهام للتهم يشوبه الشك ، وأن للتهم كان فى غير حاجة للذهاب بنفسه للإشراف على عملية الإلتلاف وهو يحمل سلاحاً — ذاك السلاح الذى لم يأت ذكره إلا مؤخراً لتصيد الشاهد منه عذراً لعدم قبضه على أحد الجانبين ، ويؤخذ من المعاينة أن الإلتلاف جميعه لم يكن

وليد وقت واحد بل ارتكب في أوقات مختلفة ، وأنه كان يعنى في كل حادث ، ومن ذلك حادث العرض الذى سبق الإلتلاف ، إلى توجيه الاتهام إلى المتهم وآخرين . وحيث إنه مما تقدم يكون الاتهام على غير أساس يطمأن إليه من جهة تعيين مرتكبه ، ويجب الحكم ببراءة المتهم عبد الفارز يدان سالم تطبيقاً للمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإنه بالنسبة للمتهم يتعين رفضها لعدم ثبوت الفعل الجنائى قبله » . ثم تكلمت عن الدعوى المدنية بالنسبة إلى الطاعن فذكرت « أنه عن الدعوى الموجهة إلى المعلم محمد زيدان ( الطاعن ) باعتباره مسؤولاً عن الحقوق المدنية فإن الثابت من التحقيقات والمباينة جسامه القدر الذى أتلّف ، وأن هذا وظروف الحادث تنفى الافتتال ، وبذا تطمئن المحكمة إلى أن الحادث نشأ عن جرم ارتكبه خصم للجنحى عليهما ، وجميع التحقيقات وأقوال المعلم محمد زيدان نفسها تنطق بوجود النزاع واحتدام التنافس بينه وبين الجنحى عليهما ، وأنه كان من أثر هذا التنافس تحميله من الثمن أضعاف ما دفع من قبل عن صفقة الليمون المالح ، ولأن لهذا أثره في النفس . وظاهر من المباينة والتحقيقات أن الليمون المالح هذا مجاور لزراعة الليمون الحلو التى وقع فيها الإلتلاف مما يسهل ارتكاب الجرم إلا أن المحكمة لا تذهب إلى تحميل المسؤول مدنياً لمسؤوليته على أساس أنه حرض مباشرة على ارتكابها إذ لم يقع من التحقيقات ما يوصل إلى ذلك إلا أن الذى تطمئن إليه هو أن الحادث وليد عدوان رجاله وخفرائه وتحمله المسؤولية عن إهماله ملاحظتهم ومراقبتهم مراقبة كافية تحول دون وقوع هذا الفعل . وقد كان من أثر ذلك تمادى رجاله وإقدامهم على هذا الفعل . وبصرف النظر عن هذا الإهمال فإنه مسؤول عنهم من جهة أخرى باعتبارهم أتباعه وبتعبير آخر ( خدمه ) وقد انتهزوا فرصة قيامهم بعملهم في مزارعه المجاورة مما سهل عليهم ومكنهم من ارتكاب هذه الجريمة ثم الهرب إلى تلك المزارع ، ويعتبر بذلك مسؤولاً تحت تطبيق المادة ١٥٢ من القانون المدنى . وحيث إنه واضح من تقرير إدارة البساتين أن الخسارة عن الإلتلاف الفعلى حسب تقدير ثمن التمار بسوق الجملة وقت البيع تبلغ من ١٠٣ إلى ١٢٩ ج



وترى المحكمة تقدير الخسائر وما حاق بالجنى عليهما من ضرر وما ضاع عليهما من ربح بمبلغ ثلاثمائة جنيه ترى إلزام المسؤول مدنياً بها وبالمصاريف مع أتعاب المحاماة » .

وحيث إن الأصل في توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ، ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة لوقائع معينة منسوبة إليهم بالذات قد قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً . وإذا فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا التبر لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

وحيث إنه متى كان ذلك مقررأ فإن الحكم المطعون فيه إذ حكم للمتهم بالبراءة ورفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية وقضى في الوقت نفسه بإلزام المسؤول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض الذى قدره للمدعين على أساس أن الفعل الضار ، وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم إلا أنه قد وقع من تابعيه ، يكون قد أخطأ ما دام هؤلاء لم يكونوا معلومين ولم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى مجرمة أمام المحكمة ، ولذلك فإنه يتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة بإصداره .

(٢٣٥)

القضية رقم ١٨٠٧ سنة ١٦ القضائية

قضى . تضيئه أسباب الحكم ملاحظة عامة . لا يصح التمس عليه بأنه قضى فى الدعوى بطله .  
إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة التى  
عاقبه من أجلها بياناً كافياً ، وذكر الأدلة التى استخلص منها فى منطق سليم  
ثبوت هذه الواقعة ، وذكر ضمن ذلك ملاحظة عامة عن كثرة حوادث الترام  
وعدم اهتمام بعض عماله بحياة الجمهور ، فإن مثل هذه الملاحظة لا يصح أن يبنى  
عليها طلب نقض الحكم ، إذ لا حرج على القاضى فى أن يدعم قضاءه بالمعلومات  
العامة للفروض فى الناس كافة أن يلجأ بها ، وإذا ما فعل ذلك فلا يصح أن  
ينعى عليه أنه قضى فى الدعوى بطله .

(٢٣٦)

القضية رقم ١٨٤٩ سنة ١٦ القضائية

قتل . نية القتل . القصور فى إثباتها . مثال .

إذا كان كل ما ذكره الحكم فى إثبات نية القتل لدى التهم بجناية القتل  
العمد هو قوله : « إن هذه النية متوفرة من تعديه أول الأمر على فلان فلما منعه  
شهود الحادث عن الاستمرار فى الاعتداء عليه ذهب فوراً إلى جرنه القريب  
وأحضر بندقيته وأطلق منها مقدوفاً عليه بقصد إصابته أو إصابة ابن عمه فخاب  
أثره غشى للموجودون استمراره فى التعدى فأمسك بعضهم بماسورة البندقية  
ولكنه ظل ممسكاً بها من مؤخرتها ويده على زنادها وأطلق منها مقدوفاً آخر  
نحوه فأصاب ابن عمه الذى كان واقفاً بجواره » فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأنه  
لم يورد ما يفيد أن التهم حين أطلق كل عيار كان يقصد إزهاق روح من وجهه  
إليه وقصد إصابته به .

( ٢٢٧ )

القضية رقم ١٨٥٢ سنة ١٦ القضائية

قض وإبرام . حكم بإنذار شخص طبقاً للمادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .  
عدم قابلية للطن بطريق التقض .

الحكم القاضي بإنذار شخص طبقاً للمادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ انخلص بالمتشردين والشبهة فيهم بأن يسلك سلوكاً مستقيماً لا يكون قابلاً للطن بالتقض ، وذلك أخذاً بنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

( ٢٢٨ )

القضية رقم ١٨٥٥ سنة ١٦ القضائية

أحداث مجرمون . سن التهم . العبرة في هذا المقام هي بالن وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم .  
( للادة ٧٢ ع )

العبرة في سن التهم في باب المجرمين الأحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، لا وقت الحكم فيها . فإذا كانت سن التهم بحسب ما قدرته المحكمة في حدود سلطتها وقت الحكم أقل من سبع عشرة سنة يوم مقارنته الجريمة ومع ذلك حكمت عليه المحكمة بالأشغال الشاقة ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ للمادة ٧٢ من قانون العقوبات صريحة في أنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على التهم التي زاد عمره على خمس عشرة سنة ، ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

( ٢٢٩ )

القضية رقم ١٨٦٣ سنة ١٦ القضائية

مسؤولية مدنية . سيد . مسؤوليته عن أفعال خنمه . مطالبا . وقوع الفصل الضار حال تأدية الوظيفة . التعامل مع الخادم على علم بأنه لا يعمل لحساب السيد . لا يضمن السيد . مستخدم

في بنك . التعامل معه علماً بأنه إنما يعمل لحساب نفسه . لا تصح مطالبة البنك بتعويض الضرر الناتج عن ضله .

إن المادة ١٥٢ من القانون المدني حين قضت بمسائلة السيد أو المتبوع عن أفعال خدمه أو أتباعه لم تشترط إلا أن يكون فعل الخادم أو التابع واقعاً منه حال تأدية وظيفته ، ولا يلزم أن يكون الفعل قد وقع من التابع وفقاً لتعليمات متبوعه ، بل يكفي أن يكون قد وقع بفضل ما هيأته الوظيفة له من فرص مناسبة لارتكابه ولو كان التابع فيما أتى قد أساء التصرف أو جاوز الحد حتى خالف أوامر متبوعه . وإذن فبحسب الضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقداً بحجة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه ، أما إذا كان قد تعامل معه علماً بأنه إنما يعمل لحساب نفسه ، ومن باب أولى أنه يخالف أوامر متبوعه ونواهيه ، وأن المعاملة إنما كانت تقوم على أساس ذلك ، ففندت لا يكون بالبدهة ثمة وجه لتضمين المتبوع . فإذا كان الحكم صريحاً في أن المدعى بالحقوق المدنية حين تعامل مع المتهم المستخدم في بنك كان ، ولا شك ، يعلم أنه يعمل لحساب نفسه وأن عمله محل التعامل خارج عن وظيفته ومناف لتعليمات البنك وأغراضه ، فإنه لا يكون للمدعى وجه لمطالبة البنك عن تعويض الضرر الذي وقع .

### المحكمة

وحيث إن محصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أسس مسائلة الطاعن عن التعويض المدني على المادة ١٥٢ من القانون المدني قد أخطأ لأن الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم وفي صحيفة الدعوى ، تنيد أن الفعل المنسوب إلى ولیم عزیز لم يقع لافي مقر عمله ولا في وقت مباشرته عمله ، ولم يحصل لافي أثناء تأدية وظيفته ولا بمناسبةها ، بل حصل ليلاً وفي دكان أحد الحلاقين . وأيضاً فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ طبق على الواقعة القرار الوزاري رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القرار صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أي بعد الواقعة التي وقعت في ١٩٤٥/٧ في ظل أوامر عسكرية وقرارات وزارية سابقة منظمة لعملية

تداول بيع الأعمدة بطرق معينة وبأوضاع محددة ، وتلك الأوامر والقرارات تجعل عملية البيع باطلة لخالفاتها لموجبها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على وليم أفندي عزيز رزق الموظف بينك التسليف بأنه في يوم ١٩٤٥/٧/٧ توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ١٩٦ جنياً من الأوسطى ييوى أحمد عوض الله وكان ذلك بالاحتيايل لسلب ثروة الغير باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بواقعة مزورة . فدفع المجنى عليه المبلغ على هذا الأساس ، وأدخل الطاعن ( بنك التسليف الزراعى المصرى ) مسؤولاً عن الحقوق المدنية عن عمل المتهم . ومحكمة أول درجة قضت بالبراءة ورفض دعوى التمويض ، والمحكمة الاستئنافية حكمت بالتمويض وقالت . . . . . الخ الخ .

ثم قالت : « وحيث إنه يجب بحث مسؤولية المعلن إليه الثانى ( البنك ) وهذه المسؤولية قوامها ما جاء بالمادة ١٥٢ مدنى وشرطها أن يقع الخطأ من الخادم حال تأدية وظيفته وهذه الصورة حالات ثلاث : — أولاً أن يقع الخطأ أثناء قيام الخادم بالعمل الموكول إليه . والثانية هى الحالة التى لا يكون الخطأ فيها واقعاً من الخادم أثناء قيامه بالعمل الموكول إليه بحكم وظيفته لكن الوظيفة هى التى هيأت للخادم أن يأتى ما أتاه من خطأ بحيث لو لم تكن الوظيفة لما كان الخطأ . والحالة الثالثة هى التى يكون خطأ الخادم أجنبياً عن وظيفته . والنزاع بيننا هنا هى الحالة الثانية وفيها يقول الأستاذ صاحب كتاب المسؤولية المدنية ص ١٨٨ إن هذه الحالة لها صور ثلاث : أولاً خطأ يقع من الخادم بمناسبة قيامه بعمله الموكول إليه . والصورة الثانية خطأ واقع من الخادم أثناء عمل تجاوز به الخادم السلطة المخولة له . والصورة الثالثة استغلال الخادم لوظيفته إشباعاً لحاجة من حاجات نفسه . واختلف الشراح فى فرنسا — هكذا يقول الأستاذ للشار إليه — فى صدق هذه الحالة وما تشمل من صور . ففى رأى بعضهم أن الخدم لا يسأل إلا عما يقع من خادمه أثناء قيامه بعمله المنوط به ، فلا يسأل عما يأتى الخادم من خطأ بمناسبة تأدية وظيفته . كما لا يسأل عما يقع من الخادم أثناء عمل تجاوز به السلطة المخولة له ،

كما لا يسأل عما يقع من الخادم استغلالاً منه لوظيفته . والرأى المكسب — وعليه كثرة الشراح — أن الخدم يسأل عما يقع من خادمه في الصور الثلاث المتقدمة . وجهرة أحكام الحاكم القرنية تؤيد الرأى الأخير . وهذا الرأى يأخذه صاحب كتاب المسؤولية المدنية لأن على الخدم — حسب قوله — أن يكون دقيقاً في اختيار خدامه وأن يفرض عليهم بعد اختيارهم رقابة صارمة تحول دون أن يتجاوزوا حدودهم أو يسئوا استغلال وظائفهم بحيث إذا خرج الخدم على مقتضى واجبه وأساء استغلال وظيفته فقد صح القول بأن الخدم لم يكن موقفاً في اختياره لخدمه أو لم يحسن مراقبته . وهذا كاف وحده لوجوب مسؤولية الخدم . ثم ألمع إلى أن هذا الرأى وإن لقي اعتراضاً في فرنسا فإنه لا محل لأى اعتراض عليه في مصر ، لأن عبارة الشارع عندنا قد وردت أعم من نظيرتها في القانون القرنى . ذلك لأن المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى نصت على مسؤولية الخدم عن الخطأ الواقع من مستخدميهم أثناء قيامهم بالأعمال التى عينوها لهم .

**Domage causé par leurs domestiques et proposés dans les fonctions au quelles ils les ont employés.**

أما الشارع المصرى فقد نص في المادة ١٥٢ مدنى وطنى و ٢١٤ مدنى مختلط على مسؤولية السيد عن الضرر الناشئ عن أفعال خدمه متى كان واقعاً منهم في حالة تأدية وظائفهم .

**quand le dommage a été causé par eux en exerçant leurs fonctions.**

وهذا الرأى الأخير هو الذى ظفر بعد تردد بتأييد محكمة النقض المصرية . ثم أشار في الصورة الثانية إلى الحالة التى يتجاوز فيها الخدم حدود وظيفته . وهنا يأخذ المؤلف أيضاً بنظرية مسؤولية الخدم متى كانت وظيفة الخدم هى التى هيأت له أن يأتي ما أتاه من الخطأ ، بل وقال بأن الخدم يسأل عن الخطأ الذى يقع من خادمه أثناء عمل استعمل فيه الخدم سلطة لم تحول له أصلاً متى كانت وظيفته هى التى هيأت له هذه السلطة ومكنته منها وكانت سبيله إليها . قف هنا مكتفين بهذه العبارة الأخيرة أو الرأى الأخير لنقول إن إجماع المستأنف وشهوده

انقذ على أن المستأنف عليه الأول إنما وصل إلى ما وصل إليه من مال سحت من المستأنف على أساس أنه موظف ينك التسليف وأنه في مقدوره أن يقدم السباد لطالبه بحكم هذه الوظيفة ، وهيئات أن يشفع في هذا أن العمل تم خارج مكتبه الرسمي ، قد حرص المستأنف عليه على أن يلوح لنوى الحاجة بوظيفته التي من مقتضياتها جعل السباد في متناول هؤلاء الساكنين الذين قدموا وهم على أمل الرجوع به على صورة من الصور ، فلم تكن وظيفة المستأنف عليه بعيدة عن فكرهم واستنتاجهم من حقيقة مركز المستأنف عليه وقدرته على أن يقدم لهم طلبتهم ، فولا الوظيفة لما أمكنه أن يصل منهم إلى شيء بل وما كان يستطيع أن يحملهم على دفع شيء ما لو لم تكن الوظيفة ، وهي أمين الشونة على قول أو مخزنجيها على قول آخر . ولا يمترض هنا أيضاً بما أشار إليه المؤلف بند ٢٢٥ ص ١٩٧ عند ما يقول بأن مسؤولية الخدموم عما يقع من خادمه أثناء تجاوزه لحد سلطته خاضعة لاستثناء هام يتحقق إذا ما ثبت أن المصاب بالضرر الناشئ عن خطأ الخادم كان عالماً أو كان جديراً به أن يعلم أن الخادم خرج عن حدود وظيفته ورغم هذا العلم المحقق أو الواجب اتصل بالخادم معرضاً قصة لنتائج خطئه — هذا القرض لا يمكن قيامه هنا . فالمستأنف عليه موظف في حوزته الفعلية كليات من السباد قد يتصور تصرفه في بعضها لآخرين إما عن طريق أصحابها الحقيقيين لقاء أجر أو منفعة أو لأن الوظيفة نفسها تخلف عليه قوة الحصول على السباد من لللاك المجاورين لقاء نفس المنفعة ، فعلمهم أو احتمال علمهم بمجالاته تجاوز لا يمكن التسليم به . وحيث إنه متى تحقق هذا كان ضمان المستأنف عليه الثاني لعمل خادمه المستأنف عليه الأول محققاً كذلك » .

وحيث إن المادة ١٥٢ من القانون المدني حين قضت بمسائلة السيد أو المتبوع عن أفعال خدمه أو أتباعه شرطت لذلك أن يكون فصل الخادم أو التابع واقعاً منه في حال تأدية وظيفته . ومع أنه لا يتعين لتحقيق هذا الشرط أن يكون الفصل قد وقع من التابع أثناء قيامه بعمله وفقاً لتعليمات متبوعه ، بل يكفي أن يكون

قد وقع بفضل ما هيأته الوظيفة له من فرص مناسبة لارتكابه ولو كان التابع فيما أتى قد أساء التصرف أو تجاوز الحد حتى خالف أوامر متبوعه ، إذ لا شأن للغير الذى لحقه الضرر بذلك كله وحسبه أن التابع حين عامله كان ظاهراً بأنه يعمل لحساب متبوعه وأنه هو حين تعامل معه كان يجهل أنه يعمل لحساب نفسه ، فإن هذا الشرط لا يمكن أن يكون متوفراً إذا كان الضرور قد تعامل مع التابع علماً بأنه لا يعمل لحساب متبوعه ، ومن باب أولى إذا كان قد تعامل معه وهو عالم بأنه يخالف أوامر متبوعه ونواهيه ، وكانت المعاملة إنما تقوم على أساس هذه المخالفة ، ففي هذه الحالة لا وجه بداهة لتضمنين المتبوع .

وحيث إنه متى كان ذلك مقررأ ، وكان الحكم المطعون فيه صريحاً في أن المدعى بالحقوق المدنية حين تعامل مع المتهم المستخدم في البنك كان يعلم ولا بد أنه يعمل لحساب نفسه وأن عمله محل المعاملة خروج عن وظيفته ويتنافى مع تعليمات البنك وأغراضه ، فإن مساءلة البنك عن تعويض الضرر الذى وقع من المتهم لا يكون لها من أساس تقوم عليه في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى المدنية المرفوعة على البنك من المدعى بالحقوق المدنية .

( ٢٣٠ )

#### القضية رقم ١٨٦٥ سنة ١٦ القضاية

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة القتل العمد والسرور في القتل . استبعاد ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته . مؤاخذه المتهم بالظرف المشدد للنصوص عليه في المادة ٢٣٤ ع دون لفت الدفاع . لا تثريب على المحكمة فيه .

لا تثريب على محكمة الموضوع إذا هي استبعدت ظرف سبق الإصرار عن تهمة القتل العمد والسرور في القتل الموجهتين إلى المتهم وأخذته بالظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الذى لم يكن مذكوراً صراحة



في قرار الاتهام بغير توجيه نظر الدفاع إلى ذلك ما دامت الوقائع التي أدانت المتهم فيها هي هي بعينها التي رفعت بها الدعوى العمومية عليه بعد أن استبعدت المحكمة منها ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته ، إذ هي عندئذ تكون في حدود حقها في تعديل وصف التهمة في الحكم دون لفت نظر الدفاع إلى ما تجر به من تعديل .

### (٢٣١)

#### القضية رقم ١٩١٣ سنة ١٦ القضائية

تلبس . ضابط . شم رائحة مخدر منبئة من قم التهم على إثر رؤيته إياه يتلع مادة لم يبينها . غسيل معدته . إجراء صحيح على أساس التلبس . القبض على المتهم قبل شم فيه . لا تأثير له . الشتم في حد ذاته لا مساس فيه بالحرية الشخصية .

مضى كان غسيل معدة المتهم والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل إلا بعد أن شم الضابط رائحة المخدر تنبئ من فمه على إثر رؤيته إياه يتلع مادة لم يبينها ، فإن هذا الإجراء يكون صحيحاً على أساس قيام حالة التلبس . ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم حصل قبل شم فيه ما دام الدليل المستند من شم التهم مستقلاً عن القبض ، وما دام الشتم في حد ذاته لا مساس فيه بالحرية الشخصية .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن الدليل الذي بنيت عليه إدانته مستمد من تفتيش باطل فما كان يصح الأخذ به . وفي بيان ذلك يقول إن القبض عليه لم يكن — كما استظهره الحكم — لاشتباه الضابط في أنه يحرز مخدراً أو لاعتقاده أنه ابتلع مادة مخدرة أو لشمه رائحة الأفيون في فمه ، وإنما كان في الواقع لأنه ظن أن الطاعن أبلغ المتهم الآخر المراد تفتيش داره بمحضور رجال البوليس لهذا الغرض ، وذلك لا يبيح بحال القبض عليه وتفتيشه . ولا صحة لما ذهب إليه الحكم من أن الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم الآخر ومن يوجد به ينسحب على الطاعن الذي كان — كما أثبتته المحكمة — في الشارع

ولم يكن في المنزل . وهذا فضلاً عن أن ما تلا القبض من إرسال الطاعن إلى المستشفى وإجراء عملية غسيل معدته لتحليل محتوياتها لم يكن يسوغ إجراؤه إلا بترخيص من النيابة لمساسه بالحرية الشخصية ، فهو إذن إجراء باطل ولا يصح اعتبار ما أسفر عنه دليلاً صحيحاً .

وحيث إن الحكم عرض للدفاع المشار إليه ورد عليه فقال : « إنه واضح مما سبق وما استظهره الحكم المتألف في أسبابه أن رئيس المباحث الشاهد قرر أنه رأى المتهم الثاني « الطاعن » يتلع شيئاً ظنه مخدراً ثم شم رائحة فيه بعد ذلك فوجد رائحة الأفيون تتصاعد منه ، فألقى القبض عليه ثم أرسله للمستشفى حيث أجرى له غسيل معدته . ومن حيث إنه فضلاً عن أن إذن تفتيش النيابة وهو يقضى بتفتيش مسكن المتهم الأول ومن يوجد به وقت التفتيش ينسحب على المتهم الثاني لأنه وجد متصلاً بمسكن المتهم الأول اتصالاً وثيقاً ومرتبطاً بالجريمة التي صدر الإذن من أجلها ارتباطاً يحمله داخلاً في حدود الإذن بداهة — فضلاً عن ذلك فإن رؤية المتهم الثاني على مقربة من المكان الذي أعد له المتهم الأول لبيع المخدرات لمصاطيها كما جاء في تحريات رئيس المباحث ، ثم مشاهدة المتهم الثاني لأفراد القوة وهي قادمة وإبلاغه أمرها للمتهم الأول كما قرر الشاهد المذكور ، ثم إقدام المتهم الثاني على ابتلاع شيء ، ثم شم رئيس المباحث فم ذلك المتهم وشعوره بانبعث رائحة الأفيون منه — كل هذه مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة من المتهم الثاني ، وهي تكفي لاعتبار قيام حالة تلبس لدى ذلك المتهم بتبيح القبض عليه ثم تفتيشه بطريق غسيل معدته والحصول على بوله . ورئيس المباحث لم يخطئ في إجراء القبض على المتهم وتفتيشه لأن ظروف الحادث وملاصاته بالنسبة له جعلته يعتقد بحق أن المتهم أحرز مخدراً بابتلاعه إياه » .

وحيث إنه لما كان غسيل معدة الطاعن والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل — كما جاء بالحكم — إلا بعد أن شم الضابط المخدر يتصاعد من فيه على إثر رؤيته يتلع مادة لم يتيقن أنها ، وكان شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبساً

بجريمة الإحراز ، فإن غسيل المصلحة بعد ذلك يكون إجراءً صحيحاً على أساس التلبس بالجريمة . ولا يؤثر في ذلك القبض على الطاعن قبل شم فيه ما دام الدليل المستند من شم القم مستقلاً عن القبض ، وما دام إجراء الشم في حد ذاته لا أساس فيه بجريمة الطاعن .

### جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد الفنى الجبازلى بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

( ٢٣٢ )

#### القضية رقم ١٨٧٦ سنة ١٦ القضاية.

تموين . تاجر جلة . يبيع صنفاً من الأصناف الواردة بالجدول الملحق بتقرير وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لشخص يده تصريح بالشراء من غيره . تمحق معاقبته بالمادة ٥٤ من القرار المذكور والمادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

إن المادة ٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه « يحظر على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من هذه الأصناف ( الأصناف الواردة بالجدول ومنها الكيوسين ) لغير من تعيينهم وزارة التموين من تجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التى تستخدم هذه المواد فى صناعاتها أو المحال العامة أو ممثلى الهيئات والمقادير المقررة لكل منهم » — إذ نصت على ذلك فقد أوجب على كل تاجر من تجار الجملة ألا يبيع الصنف المستولى عليه إلا للأشخاص المعينين له بأسمائهم من الفئات المشار إليها . فإذا هو باع لشخص يده ترخيص فى الشراء من غيره من التجار فتحق معاقبته بالمادة ٥٤ من ذلك القرار والمادة ٥٦ من الرسوم بقانون المذكور .

( ٢٣٣ )

القضية رقم ١٨٨٢ سنة ١٦ القضائية

تفتيش . متابعة رجال البوليس شخصاً . إلقاءه من تلقاء نفسه مخدراً كان معه . العثور على المخدر الذى ألقاه . يصح الاستدلال به عليه . جريه بعد ذلك . تفتيشه صحيح على أساس التلبس بالجريمة بناء على مشاهدة المخدر من قبل .

إذا كان للتهم قد أُلقي من تلقاء نفسه المخدر الذى كان معه على إثر متابعته من رجال البوليس وقبل إلقاء القبض عليه فإنه يصح الاستدلال عليه بالدليل المستمد من ذلك . وإذا كان للتهم لم يجر إلا بعد العثور على المخدر الذى ألقاه فإن تفتيشه يكون صحيحاً على أساس التلبس بالجريمة بناءً على مشاهدة المخدر من قبل .

( ٢٣٤ )

القضية رقم ١٨٨٣ سنة ١٦ القضائية

شهود . وجوب سماعهم في حضرة التهم . إدانة التهم بناءً على أقوال شهود سموا في التحقيقات الابتدائية أو أمام محكمة الدرجة الأولى في غيبته . لا يصح .

المعيرة في الأحكام الجنائية هي بالتحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة بحضور الخصوم . فإذا سمعت محكمة الدرجة الأولى شهود الإثبات في غيبة التهم وقضت ببراءته فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تدينه تأسيساً على ما كان أولئك الشهود قد قالوه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن سماع الشهود أمام المحكمة في غيبة التهم لا يتحقق فيه بالبدهاة كل النقص المقصود إذ هو لا تناح له فرصة مناقشة أدلة الإثبات وقت عرضها على المحكمة .

( ٢٣٥ )

القضية رقم ١٨٨٤ سنة ١٦ القضائية

دفاع . وصف التهمة . رفع الدعوى على التهم بتهمة الفروع في القتل . إدانته في ضربه الجنى عليه ضرباً أنجزه عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوماً دون وقت الدفاع . لا يصح .

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي أنه اشترك ، بطريق التبريض والاتفاق والمساعدة ، في الشروع في قتل الجني عليه فأداته المحكمة في تهمة أنه ضرب الجني عليه ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً دون أن تلفت الدفاع إلى ذلك ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى غير الواقعة التي أدانت المحكمة المتهم فيها . فإجراء هذا التعديل في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه ينطوي على بطلان في الإجراءات يستوجب نقض الحكم .

## (٢٣٦)

القضية رقم ١٨٨٥ سنة ١٦ القضائية

نقض وإبرام . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ميعاد الطعن فيه .  
إنه وإن كان ميعاد الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدوره ، كالحكم الحضورى ، إلا أن ذلك محله أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي غيبت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب لإرادته دخل فيها . أما إذا كانت هذه الأسباب قهرية ، كوجوده في السجن ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم ، كما أن الحكم ذاته لا يكون صحيحاً مادام المعارض لم يكن في مقدوره حضور الجلسة التي صدر فيها .

## (٢٣٧)

القضية رقم ١٨٩٢ سنة ١٦ القضائية

دفاع . رفع الدعوى على شخص بأنه ضرب الجني عليه على رأسه فأحدث به عاهة مستديمة ، وعلى آخر بأنه ضربه على كتفه بجسم . شهادة بعض الشهود بأن التهم الآخر ضرب الجني عليه على رأسه . تناقض مصلحتها . تولى عام واحد الدفاع عنهما . فيه إخلال بحق الدفاع بالنسبة إلى الأول .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على زيد وبكر بأن زيدا ضرب المجنى عليه عمداً بفأس على رأسه فأحدث به إصابتين تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان ، وبأن بكراً ضرب المجنى عليه بمصا على كفه فأحدث به إصابة تقرر لملاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً ، وتولى الدفاع عن هذين المتهمين محام واحد ، وكان بعض الشهود في الدعوى قد ذكر في شهادته أن بكراً اعتدى على المجنى عليه بضربه على رأسه ، فإن تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين الاثنين فيه إخلال بحق زيد في الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الآخر بكر ، إذ أن أقوال أولئك الشهود في حق بكر هي مما كان ينبغي أن يكون محل تقدير في الدفاع عن زيد وكان يصح أن يتمسك بها في الجلسة لمصلحته لدرء المسؤولية الجنائية كلها عنه على أساس أن إصابات الرأس جميعها إنما كانت من فصل بكر ، أو لتخفيف العقوبة عنه على أساس أنه لم يكن هو الذي أحدثها كلها ، أو لعدم مسؤوليته في الواقع إلا عن عاهة واحدة من العاهتين .

### ( ٢٣٨ )

#### القضية رقم ١٨٩٥ سنة ١٦ القضائية

دعوى . متى تعتبر الدعوى مرفوعة إلى المحكمة ؟ بعد إعلان التهم بالحضور للجلسة لا بمجرد التأشير من النيابة بتقديمها للمحكمة . الدعاوى التي تبقى خاضعة لأحكام الرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بعد العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هي الدعاوى المرفوعة بالفعل وقت العمل بالرسوم بقانون المذكور .

إن المادة ١٢ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ انخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه « يلغى كل ما يخالف أحكام هذا الرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى ، وكذلك تلغى جميع إنذارات التشرد والاشقياء التي سلت تحت ظل ذلك القانون ، ومع هذا فإن القضايا التي لاتزال منظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل بهذا الرسوم بقانون

تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، فقد دلت على أن القضايا التي تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ هي وحدها المرفوعة بالتعلل أمام المحاكم وقت العمل بالمرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للمحكمة ، بل لا بد لذلك من إعلان التهم بالحضور للجلسة ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي قالت إن أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور لا يصح أن تسرى على الدعوى التي لم يعلن التهم فيها بالحضور إلا بعد العمل بالمرسوم الجديد .

### ( ٢٣٩ )

#### القضية رقم ١٨٩٦ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبية . الإدانة . وجوب إثباتها على الجرم واليقين . الرد على دفاع التهم رداً غير قاطع . قصور .

إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في جريمة خيانة الأمانة وقالت في حكمها عن دفاعه بأن اللاشية للنسب إليه تبديدها قد سرقت منه إنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته ، كان حكمها قاصر التسبب واجباً نقضه ، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح ، والحكم بالإدانة يجب أن يبنى على اليقين .

### ( ٢٤٠ )

#### القضية رقم ١٩٠٥ سنة ١٦ القضائية

دفاع . متهم في بلاغ كاذب . طلبة إلى المحكمة إجراء مائدة لتبين صحة الواقعة محل البلاغ . إدانته دون إيجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه . قصور .

إذا كان الثابت أن الدفاع عن التهم في تهمة البلاغ الكاذب قد طلب إلى المحكمة أن تامين منزل للدعي بالحقوق الدنية لتبين أن الأخشاب والأحجار التي أبلغ بسرقتها موجودة به ولكن المحكمة أدانته دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها بذلك يكون مشوباً بالقصور للبطل ، إذ مثل هذا الطلب

هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى بنية ظهور الحقيقة فيها فلا يصح إغفاله .

### (٢٤١)

القضية رقم ١٩٠٦ سنة ١٦ القضائية

قضى وإبرام . حكم مضى ثلاثون يوماً على النطق به دون توقيعه . نقضه .

إن القانون — على ما ضمته هذه المحكمة — قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة وإذن فالحكم الصادر في يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ الذي لم يكن قد تم وضعه وتوقيعه وإيداعه قلم الكتاب حتى يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٦ يكون متعيناً نقضه .

### جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة حضرة أحمد على علوية بك وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك ومصطفى مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

### (٢٤٢)

القضية رقم ١٧٨١ سنة ١٦ القضائية

الطن . المبرة في تحديد حق الطعن في الأحكام . هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما قضى به المحكمة .

المبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي — طبقاً للقواعد العامة — بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها ، إذ لا يقبل أن يكون الحكم للقضود التظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم بنى عليها مخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى . فإذا كانت الدعوى ، كما رفعت وكما قضى فيها ابتدائياً وكما قبل الاستئناف فيها ، عن مادة جنحة ، فإن الطعن



في الحكم الذي يصدر في هذا الاستئناف يجوز الطعن فيه بطريق النقض ولو كانت محكمة الاستئناف قد وصفت الواقعة في حكمها بأنها مخالفة<sup>(١)</sup>.

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٥٤٠٦ سنة ١٩٤٥ عابدين بأنه في يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ بدائرة عابدين — جرت له العادة في تلقى الزهان على سباق الخيل خفية وبدون تصريح ، وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٢ والمادة ١٢/١ من الأمر العسكري رقم ٣٨٢ من المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

ومحكمة جنح عابدين الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ عملاً بالمواد المطلوبة بفرامة ٢٠٠ قرش والمصادرة . فاستأنف التهم هذا الحكم في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وقيد استئنافه برقم ٧٨٩ سنة ١٩٤٦ . ومحكمة مصر الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية سمعت هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٤٦ عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم للتأنيف.

(١) واقعة هذه الدعوى تعتبر في نظر القانون العام مخالفة بحكمها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٢ ، إلا أنه صدر أمر عسكري جعل عقوبة الجريمة التي تكونها هذه الواقعة عقوبة الجنحة ، ثم ألغى هذا الأمر بعد صدور الحكم الابتدائي فيها وكان قد صدر بتفريم التهم مائتي قرش ، أي بأكثر من حد المخالفة ، فاستأنف التهم ، والمحكمة الاستئنافية أثرت العقوبة إلى مائة قرش باعتبار أن الواقعة مادة مخالفة بالنساء الأمر العسكري ، فطن المحكوم عليه في هذا الحكم فدفعت النيابة بدم قبول الطعن شكلاً لأن الحكم المطعون فيه قد صدر في مخالفة . وإذا لوحظ أن تغير صفة الواقعة قد حصل بفعل الشرع لا نتيجة اجتهد القاضي في أية مرحلة من مراحل التقاضي بحيث يصح أن يقال إن وصف الواقعة كان محل نزاع واجتهاد مما شرع النقض لحسمه بكلمة فهو لها المحكمة العليا وبحيث يمكن أن يقال إن العبرة هي بالوصف الذي وصفت به الواقعة عند ما رفضت إلى القضاء ، ثم لوحظ أنه بعد إلغاء الأمر العسكري قد استأنف الطاعن الحكم الذي صدر عليه بأكثر من عقوبة المخالفة وصحح هذا الحكم في الاستئناف — إذا لوحظ هذا وذلك كان القول بإجازة الطعن بطريق النقض في الحكم الاستئنافي محل نظر .

والاكفاء بتغريم التهم مائة قرش وتأنيده فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية .  
فطن التهم في هذا الحكم بطريق النقض في يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٦ الخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العمومية دفعت بعدم جواز الطعن في الحكم بطريق  
النقض بناءً على أنه صادر في مادة مخالفة كما وصفتها المحكمة الاستئنافية .

وحيث إن الدعوى رفت على الطاعن على أساس أن الواقعة التي أسندت  
إليه معاقب عليها بقوبة الجنبه بمقتضى الأمر العسكري رقم ٣٨٢ وحكم فيها من  
محكمة أول درجة على هذا الاعتبار عليه بترامة قدرها مائتا قرش ، والحكم  
المطعون فيه قضى بتخفيض الترامة إلى مائة قرش تطبيقاً للمادة الأولى من القانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ التي تعتبر الواقعة مخالفة بناءً على ما قاله من أنه قبل الفصل في  
الاستئناف المرفوع من الطاعن أنشئت الأحكام العرفية بمرسوم بقانون في ٤  
أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ولما كانت العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها  
القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي — طبقاً للقواعد العامة — بوصف  
الواقعة كما رفت بها الدعوى ، وليست كما تقضى به المحكمة إذ لا يسوغ بداهة أن  
يكون الحكم المقصود التظلم منه هو الفصل في جواز هذا التظلم أو منعه ، ولا شأن  
في ذلك للأسباب التي بنى عليها الحكم مخالفته للوصف الوارد في الدعوى حيث  
لا يجوز أن يكون البت في أمر قبول تظلم متراسخاً إلى ما بعد الفصل في موضوعه .  
ولما كانت الدعوى كما رفت وكما قضى فيها ابتدائياً وكما قبل الاستئناف فيها  
عن مادة جنبه فإن الطعن في الحكم الذي يصدر في هذا الاستئناف يجوز الطعن  
فيه بطريق النقض .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سمادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عمدة القنى الجزائري بك  
وأحمد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وعمدة توفيق إبراهيم بك للمستشارين .

(٢٤٣)

### القضية رقم ١٨٩٠ سنة ١٦ القضائية

تجمهر . وقوع جريمة تنفيذاً لقصد آخر غير القصد من التجمهر . لا يسأل عنها غير  
مقارنها ولو كان ارتكابه إياها بقصد تنفيذ الفرض من التجمهر متى تبين أن الالتجاء إليها لتنفيذ  
الفرض لا يصح أن يفترض مع أن غير مقارنها قد توقعه . مثال .

إن الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر  
قد نصت على أنه « إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الفرض المقصود من التجمهر  
جميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون  
مسؤوليتها جنائياً بصفتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالفرض المذكور » . فيجب  
لأخذ المشتركين في التجمهر بهذه المادة ، فضلاً عن ثبوت علمهم بالفرض المنوع  
ووقوع الجريمة أثناء اشتراكهم في التجمهر ، أن يثبت أن وقوعها كان بقصد تنفيذ  
الفرض من التجمهر ، فإن كانت وقعت تنفيذاً لقصد آخر سواء أكان يتيته  
مقارنها أم كان قد ثبت عند أحد المتجمهرين نجاة فلا يسأل عنها باقي المشتركين في  
التجمهر ، كما لا يسألون عنها إذا ارتكبتها مقارنها بقصد تنفيذ الفرض من التجمهر  
في رأيه متى تبين أن الالتجاء إليها لتنفيذ ذلك الفرض كان بعيداً عن المألوف الذى  
يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين في التجمهر قد توقعوه بحيث تصح  
لذلك محاسبتهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك في تجمهر محظور عن  
إرادة وعلم بقرضه .

فإذا كان الحكم قد أثبت أن الاحتشاد كان أول أمره مظهرة سارت  
للمناسبة معينة (يوم الإضراب من أجل عرب فلسطين) قصدى لها البوليس

بالتفريق والمطاردة فتخلفت عنها شراذم أقلت من المطاردة وسارت في جهات مختلفة وقام أفراد من بعض الشراذم بإتلاف الحلات أو اختلاس ما فيها فلا تكون هذه الواقعة محلاً لتطبيق المادة ٣ من قانون التجمر ، إذ لا يمكن ربط هذه الشراذم المتفرقة بتلك المظاهرة ولا ربط ما وقع من حوادث الإتلاف والسرقة بالفرض الذى قامت من أجله قبل تفريقها أو تشتيتها . ولا يكفى لحسبة المتهم عن النيب أن يثبت أنه ارتكب إتلافاً فى أعقاب المظاهرة مادام لم يثبت أنه كان ضمن شردة معينة من تلك الشراذم التى اتخذت الإجرام السافر غرضاً لها وأن ما حصل من الإتلاف والسرقة كان بقصد تنفيذ هذا الفرض الإجرامى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية فى قضية الجناية رقم ٢٩٧ منشئة سنة ١٩٤٦ :  
١ — عبد الفتاح عبد الوهاب على ( الطاعن ) و ٢ — السيد عبد الحيد مرسى —  
بأنهما فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الموافق ٢٧ القعدة سنة ١٣٦٤ بدائرة قسم  
المنشية محافظة الإسكندرية : أولاً — اشتركا مع مجهولين فى تجمر مؤلف من  
مئات الأشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وأمرهم رجال السلطة  
بالتفرق فرفضوا الطاعة رغم علمهم بهذا الأمر وقد كان الفرض من هذا التجمر  
التأثير على السلطات فى أعمالها وحرمان الناس من حرية العمل باستعمال القوة  
والعنف ، الأمر الذى يعلمه جميعهم . ثانياً — ارتكبوا بقصد تنفيذ الفرض  
المقصود من هذا التجمر الجريمة الآتية بعد والى يتحملان مسؤوليتها جنائياً  
بضفتها شركاء ثبت عليهم بالفرض المذكور وهى أنهم نهبوا وأتلفوا بالقوة الجبرية  
الأمتعة والملابس والنقولات المينة بالمخضر بمحل تجارة فكتور روتنبرج بأن  
كسروا وجعق حانوته قهراً وبكثرة تبعث الرعب فى نفس من يعترضهم وخرّبوا  
ما خربوا ونهبوا ما استطاعوا ، وطلبت إلى حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة  
الجنايات لحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ سنة ١٤ انخلص بالتجمر

والمادة ٣٦٦ عقوبات قرر حضرته بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ إحالتها إليها لمحاكمتها بالمواد سالفة الذكر .

ومحكمة جنائيات الإسكندرية سمعت هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة للثلاثين والمادة ١٧ عقوبات بالنسبة للثاني بمعاينة عبد الفتاح عبد الوهاب بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاينة السيد عبد الحميد مرسى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ثاني يوم صدوره الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم حين دان الطاعن طبق المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات مع مواد قانون التجاهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ على الرغم من أن أركان الجرائم التي تعاقب عليها هذه المواد غير متوافرة في واقعة الدعوى .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن تمسك بأن الواقعة لا تدخل في متناول أى نص من النصوص المذكورة المطلوب معاملته بها ، وطلب البراءة أو تطبيق المادة ٣٦١ فقرة أولى عقوبات . وقد رد الحكم على ذلك في قوله : « إن قانون التجاهر قد توافرت شرائطه فقد وقع التجاهر من مئات من الأشخاص وكان من شأنه تعريض السلم العام للخطر ومن أغراضه التأثير على السلطات وتوجيهها وجهة خاصة في مسألة معينة ومن مظاهره ارتكاب الجرائم ، فكل من اشترك في مثل هذا التجاهر يتحمل مسؤولية ما يترتب عليه وما يؤدي إليه من اجترار على قانون العقوبات ومخالفة لأحكامه » . ثم دان الطاعن وعاقبه بمقتضى المادة ٣٦٦ عقوبات على أساس أنه وآخرين « ارتكبوا بقصد تنفيذ النرض للقصور من التجاهر جنائية النهب والإتلاف التي يتحملان مسؤوليتها جنائياً بصفتها شركاء ثبت علمهم بالنرض المذكور » .

وحيث إن الحكم حين قال بتوافر مسؤولية الطاعن بناءً على القانون رقم

( ١٦ جنائى )

١٠ لسنة ١٩١٤ قد بنى قوله على أن التجمهر كان الغرض منه « التأثير على السلطات وتوجيهها وجهة خاصة في مسألة معينة » .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر قد نصت على أنه « إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسؤوليتها جنائياً بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالغرض المذكور » . فيجب لأخذ المشتركين في التجمهر بهذه المسألة — فضلاً عن علمهم بالغرض المنوع، وأن تكون الجريمة قد وقعت أثناء اشتراكهم في التجمهر — أن يكون وقوعها بقصد تنفيذ الغرض منه، فإن وقعت تنفيذاً لقصد آخر سواء بينه مقارفاً أو نبت عنده حاجة فلا يسأل عنها باقي المشتركين في التجمهر، كما لا يسألون عنها إذا ارتكبها مقارفاً بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر في رأيه متى تبين أن الانتجاء إليها لتنفيذ ذلك الغرض كان بعيداً عن المألوف الذي يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين في التجمهر قد توقعوه بحيث تصح لذلك محاسبته عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك في تجمهر محظور عن إرادة وعلم بفرضه .

وحيث إنه متى تقرر هذا وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الاحتشاد الذي نظرت إليه المحكمة على ضوء قانون التجمهر كان أول أمره مظاهره سارت بمناسبة يوم الإضراب من أجل عرب فلسطين وقد تصدى لها البوليس بالتفريق والمطاردة فتخلخت عنها شرادم أفلتت من المطاردة وسارت في جهات مختلفة وقام أفراد من بعض الشرادم بإتلاف المحلات أو اختلاس ما فيها، فلا تكون واقعة هذه الدعوى محلاً لتطبيق المادة ٣ من قانون التجمهر، إذ لا يمكن ربط هذه الشرادم المتفرقة بتلك المظاهرة ولا ربط ما وقع من حوادث الإتلاف والسرقة بالغرض الذي قامت من أجله المظاهرة قبل تفرقتها أو تشقيتها على النحو المتقدم ذكره . ولا يكفي أن يثبت على الطاعن أنه اشترك في المظاهرة لتصح مساءلته عن الجرائم التي وقعت بعد تشقيتها، كما لا يكفي أن يثبت عليه أنه ارتكب إتلافاً في

أعقاب تلك المظاهرة لحاسته عن التهرب ما دام لم يثبت أنه كان ضمن شُرْعة معينة من تلك الشراذم اتخذت الإجرام السافر غرضاً لها وأن ما حصل من الإلتفاف والسرقة كان بقصد تنفيذ هذا الغرض الإجرامى ، وبذلك فلا يمكن أن يحاسب الطاعن إلا عما قارفه هو وفى حدود ما قارفه ، أى عن إلتافه واجبة محل تجارة فيكتور روتنبرج ، وهو جنحة منطبقة على المادة ٣٦١ فقرة ثانية نظراً لما ثبت من أن قيمة الضرر تزيد على عشرة جنيهات .

### (٢٤٤)

#### القضية رقم ٨ سنة ١٧ القضائية

اشتباه . الاعتدال على الأحكام الصادرة على التهم قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأخذه بأحكام هذا الرسوم . متى يصح ؟

إن السوابق لانتشئء الاجتهاد الخطر الذى هو مبنى الاشتباه والذى يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة بل هى تكشف عن وجوده وتدل عليه فعلى والشبهة بمنزلة سواء . وإذن فيكفى الاعتدال على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ انخلص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لأخذه بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قريبة البون نسبياً أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل الخ تكفى لإقناع القاضى بأن صاحبها ما زال خطراً يجب التحرز منه ، ولا يعد ذلك بسطاً لأنار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره .

#### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أنه لا يشترط لتطبيق الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ انخلص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم أن تكون الأحكام تالية لصدور هذا الرسوم بل يكفى لتطبيق المادة الخامسة منه أن يتصف الشخص بالصفات الواردة فيها وقت العمل به لأن ذلك يدعو إلى الحذر منه ويوجب

توجيه التوجيه الصحيح بإنذاره أو مراقبته . وإذا كان المرسوم المذكور قد ألقى جميع الإنذارات السابقة على صدوره فإن ذلك لا يمنع من تحديد مركز كل مشتبه فيه من جديد بواسطة الحاكم .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بذاترة الإسماعيلية لم يسلك سلوكاً مستقيماً بأن اتهم بالسرقة مرتين أخراها بجبسه شهراً مع الشغل لسرقة سنة ١٩٤٤ » ومحكمة أول درجة قضت له بالبراءة وقالت في ذلك « إن النسوب للمتهم أنه بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لم يسلك سلوكاً مستقيماً لارتكاب عدة سرقات حكم عليه في آخرها سنة ١٩٤٤ . وحيث إنه تبين من صحيفة سوابق المتهم أن الأحكام التي صدرت ضده والتي تتكون من مجموعها الحالة أو الواقعة الجنائية التي يحاكم من أجلها سواء أكانت هذه الحالة هي الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم معينة أو شهرته بأنه اعتاد ارتكابها — هذه الأحكام قد صدرت كلها قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلا يمكن معاقبته عنها طبقاً للقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بمبدأ أن أُنيت إنذارات الاشتباه ، لأن القانون المذكور يشترط للعقاب أن تكون الجرائم الواردة به مسبوقة بإنذار اشتباه ولم يقدم المتهم للجلسة قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ حتى يمكن محاكمته طبقاً للقانون القديم على أساس أن الإنذار يكون في حكم القائم بالنسبة له رغم إلغاء الإنذارات طبقاً للمادة ١٢/٢ منه كما لا يمكن معاقبته طبقاً للرسوم بقانون سالف الذكر لأن الواقعة أو مجموعة الوقائع المنسوبة له تمت جميعها قبل العمل به ولم تكن بذاتها مجردة عن وجود إنذار اشتباه معاقباً عليها طبقاً للقانون القديم فلا يمكن العقاب عليها بمقتضى قانون لاحق اعتبرها في حد ذاتها جريمة ، لأن القوانين الجنائية طبقاً للمادة ٦ من الدستور التي تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، وكذلك طبقاً للمادة ٥ عقوبات — هذه القوانين الجنائية لا تسرى على الماضي في حالة ما إذا أدخلت في عداد الجرائم فضلاً عن مباحاً . ولا يقال بأن الحالة التي نصت عليها المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨



سنة ١٩٤٥ والتي تنوافر بقياسها حالة الاشتباه هي من قبيل الجرائم المستمرة حتى يمكن العقاب عليها بمقتضى القانون الجديد باعتبار أن حالة الاستمرار ظلت باقية حتى أدركت ذلك القانون ، لأن الأفعال التي تتكون منها تلك الحالة هي أفعال وقعية والمستمر هو في الواقع أثرها ، وهذا الأثر هو حالة ثابتة وليس أفعالاً متتابعة تقتضى تدخلاً من إرادة الجاني . وعلى ذلك يشترط لعقاب المتهم أن يصدر عليه بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ حكم جديد يكون بانضمامه إلى أحكام أو إلى شهرة سابقة واقعة جنائية جديدة يمكن القول بأنها تمت في ظل القانون الجديد ، إذ أنها بهذه المثابة واقعة تحت طائلته . أما أن يصدر قانون جديد يأخذ المتهم بوقائع سابقة ارتكبها وهو مطمئن إلى أنها كانت مباحة فهو يخالف كما تقدم نص المادة ٦ من الدستور و ٥ عقوبات . وحيث إنه لما تقدم لا تكون قد وقعت من المتهم جريمة معاقب عليها وقت ارتكابها فيتمتع تبرئته عملاً بالمادة ١٧٣ جنائيات » . والمحكمة الاستئنافية أيدت هذا الحكم لأسبابه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه ببراءة المتهم على القول بأن الأحكام التي صدرت ضده والتي تكون من مجموعها الحالة أو الواقعة الجنائية المطلوب محاكمته من أجلها قد صدرت كلها قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ انخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم ولم تكن بذاتها مجردة من إنذار اشتباه معاقباً عليها طبقاً للقانون السابق ، وبأنه يشترط لعقاب المتهم أن يصدر عليه بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون المذكور حكم جديد يكون بانضمامه إلى أحكام أو شهرة سابقة واقعة جديدة يمكن القول عنها بأنها تمت في ظل القانون الجديد .

وحيث إن هذا النظر غير سديد إذ أن السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه والذي يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة بل تكشف عن وجوده وتدل عليه ، فهي والشهرة بمنزلة سواء ، ولذا فليس في الاستدلال على اتجاه التهم الحاضر بأحكام صدرت عليه قبل العمل بالقانون الجديد بسط لآثار

هذا القانون على وقائع سبقت صدوره . فيكفى الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم قبل العمل بالقانون الجديد لأخذه بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قريبة البون نسبياً أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل الخ تكفى لإقناع القاضى بأن صاحبها ما زال خطراً يجب التحرز منه .

وحيث إن خطأ محكمة الموضوع على النحو المتقدم لم يترك لها مجالاً لتقدير سوابق المتهم ومبلغ دلالتها على خطورته المدعى بها حالاً ولا مراعاة المدة التى مضت على صدورها من جهة احتمال استقامة المتهم بعد اعوجاج وصلاحه بعد ريبية وشبهة ، مما لا سبيل لمحكمة النقض إلى استكمال ذلك فانه يجب نقض حكمها .

### ( ٢٤٥ )

#### القضية رقم ١١ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسببه . دفاع . متهم بإحراز مخدر . تمسكه بأن المادة المضبوطة معه ليس فيها عنصر الخشيش وطلبه نذب الطيب الشرعى لماقتته . إدانته دون رد على هذا الطلب . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بأن عنصر الخشيش غير موجود فى المادة التى ضبطت معه وأن تحليلها نفى وجود خشيش فيها ، ثم صمم على طلب استدعاء الطيب الشرعى لماقتته فى ذلك ، ولكن المحكمة بعد أن كانت قررت استدعاء الطيب الشرعى وأجلت القضية عدة مرات لحضوره حكمت ، من غير أن تسمعه ، بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بإدانته لأسبابه ولم ترد على هذا الدفع ، فإن حكمها يكون معيباً .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد القنى الجزايرلى بك  
وأحمد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك المستشارين .

(٢٤٦)

### القضية رقم ١٦٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تسببه . دفاع . تمسك التهم بإقتضاء الدعوى العمومية بمضى المدة . إدانته دون رد  
على هذا الدفاع . قصور .

إذا كان المتهم فى دعوى التزوير قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بإقتضاء  
الدعوى العمومية بمضى المدة ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى  
لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون قاصر  
البيان واجباً قضه .

(٢٤٧)

### القضية رقم ٢٩ سنة ١٧ القضائية

تحقيق . اعتراف المتهم بالسرقة ووجود بعض المرسوقات فى بيته . اشتغال الضابط المحقق  
إلى منزله وإحضار المرسوق منه . ذلك لا يعتبر تفتيشاً .

إذا كان المتهم قد اعترف بالسرقة وقال بأنه اقتسم المرسوقات مع باقى  
المتهمين وبأن بعضها يوجد فى منزله ، فانتقل ضابط البوليس المحقق إلى منزله  
وأحضر ما به من المرسوقات فلا محل عندئذ للقول بأن ما أجراه الضابط يعتبر  
تفتيشاً باطلاً ، إذ هو فيما فعل إنما كان يعمل بناءً على طلب المتهم <sup>(١)</sup> .

(١) يبدو أن مراد المحكمة من قولها « إذ هو (تمنى الضابط) فيما فعل إنما كان يعمل  
بناءً على طلب المتهم » أن التفتيش قد تم بإذن منه ، وأن هذا الإذن مستفاد من اعترافه  
بالسرقة واقتسامه للمرسوقات وإقراره أن بعض هذه المرسوقات موجود فى منزله ، أو ، بعبارة  
أخرى ، أن المتهم بهذا الاعتراف قد أباح للمحقق تحقيقه والتثبت من صحة تفاصيله ، وهو  
استنباط بديع لحالة يصح فيها لرجال الضبطية القضائية تفتيش مسكن المتهم مع عدم قيام حالة =

(٢٤٨)

القضية رقم ٣١ سنة ١٧ القضائية

دفاع . عدم تنبيه المحكمة إلى أن التهم له محام . فصلها في الدعوى دون سماع المحامي . لا تترب عليها فيه .

إنه ما دام أحد لم ينبه المحكمة قبل صدور الحكم على المتهم إلى أنه وكل محامياً ليتولى الدفاع عنه بالجلسة فإن القول بخطأ المحكمة لفصلها في الدعوى دون أن تسمع المحامي لا يكون له ما يبرره .

(٢٤٩)

القضية رقم ٥٠ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . دفاع . تمسك التهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم أن المادة المضبوطة لديه مخدّر . تأييد الحكم المتألف لأسبابه دون الرد على هذا الدفاع الهام . قصور . إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم أن المادة التي ضبطت لديه ( مدافع البانجو ) هي من نبات الحشيش ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم المتألف لأسبابه ولم ترد على هذا الدفاع الهام الذي له أثره في كيان الجريمة ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطل .

(٢٥٠)

القضية رقم ٥١ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . دفاع . غش . تمسك التهم بأنه اشترى اللبن المضبوط لديه لنفسه لا للتجارة . إدانته في جريمة عرض لبن مفسوش للبيع دون رد على هذا الدفاع . قصور .

== تلبيس . والواقع أن دلالة الاعتراف لا تقل عن دلالة التلبيس إن لم ترجعها ، فإذا كان القانون قد رأى أن في قيام التلبيس رجحان إدانة يبرر إجراء التفتيش بواسطة رجال الضبطية فإن في اعتراف التهم بجرمه رجحان إدانة أيضاً يصح معه في النظر أن يسوى بالتلبيس في تبرير التفتيش . ولئن كان القياس على أحوال التلبيس ممتنعاً لكونها من الاستثناءات فإن المحكمة العليا إذ فسرت مؤدى الاعتراف هذا التفسير البدع تكون قد وصلت إلى هذه النتيجة نفسها بطريق مأمون .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مغشوش دون أن تسأل المبلغ أو تناقشه ودون أن تبين الدلائل على العرض الذى قالت به ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطل .

### (٢٥١)

القضية رقم ٥٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . إدانة التهم فى إحداث ضربة نشأت عنها عاهة . عدم بيان العلاقة بين العاهة والضربة . قصور .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جناية الضرب التى نشأت عنه العاهة قد ذكر أن الطبيب قرر أن ثقب طبلية الأذن المكون للعاهة « إصابى ويمجوز حدوثه من إصابة أخرى أو من فسخ الأنف بشدة إذ يكفى ذلك لتمزق الطبلية » ، ثم ذكر أن الطبيب الشرعى قرر « أن العاهة ناتجة بطريقة غير مباشرة من الإصابة موضوع القضية » ، ثم انتهى إلى معاقبة المتهم على أساس أنه هو الذى أحدث الضربة التى نشأت عنها العاهة دون أن يتحدث عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التى أحدثها ومبلغ هذه العلاقة بما يرفع الاحتمال الذى أشار إليه الطبيب ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان .

### جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد توفيق إبراهيم بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

### (٢٥٢)

القضية رقم ١٧٥٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . طلب التهم تدب خير لينفى عن نفسه الإعمال والخطأ للسندين إليه . إدانته دون إجابة هذا الطلب أو الرد عليه بما يبرر عدم لزومه . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم في سبيل نفي الإهمال والخطأ المسندين إليه قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية تدب خبير إختصاصي ليبدى رأيه في واقعة الدعوى لتظهر الحقيقة فيها ، ولكن المحكمة أداته دون أن تحقق هذا الطلب أو ترد عليه في حكمها بما يبرر عدم لزومه ، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

### ( ٢٥٣ )

#### القضية رقم ٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . نسيبه . استعمال ورقة مزورة . تمسك المتهم بضرورة الاطلاع على القضية المدنية التي قدمت فيها الورقة . تأجيل الدعوى عدة مرات لضم القضية . إدانة المتهم دون الاطلاع على القضية . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم ، في سبيل نفي واقعة استعمال الورقة المزورة عنه ، قد تمسك بضرورة الاطلاع على القضية المدنية التي قدمت فيها الورقة ، وكانت المحكمة قد قررت ضم تلك القضية وأجلت الدعوى عدة مرات لهذا السبب ولكن لم ينفذ قرارها ، فإن الحكم على المتهم ، دون الاطلاع على القضية ودون بيان الدليل الذي استمدت منه قولها إنه كان ضالماً في التمسك بالورقة المزورة أمام المحكمة المدنية ، يكون معيباً واجباً نقضه لقصوره .

### ( ٢٥٤ )

#### القضية رقم ٤ سنة ١٧ القضائية

إجراءات . تدب تافس لتكلم هيئة محكمة الجنائيات . غياب رئيس المحكمة الابتدائية . حصول التدب من قام مقامه . يصح .

تدب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكلم هيئة محكمة الجنائيات يصح ممن يقوم مقام رئيس المحكمة الابتدائية عند غيابه .

(٢٥٥)

## القضية رقم ١٤ سنة ١٧ القضية

مبان . القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . عدم إصدار لائحة تنفيذية له . ليس من شأنه أن يعطل العمل به .

إن عدم إصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ليس من شأنه أن يعطل أحكامه الممكن إعمالها ، فإن القوانين يجب — طبقاً لأحكام الدستور — العمل بها عند صدورها ونشرها .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومصطفي مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

(٢٥٦)

## القضية رقم ١٧٩٥ سنة ١٦ القضية

اختلاس الألقاب والوظائف . مجرد انتحال صفة الموظف . لا يعتبر لذاته تدخلاً في الوظيفة . مجرد ادعاء شخص كذباً أنه حجير . لا عقاب عليه . ( المادتان ١٥٥ و ١٥٦ ع )

إن مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تدخلاً في الوظيفة لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال إيجابية تكون — بالإضافة إلى ادعاء الصفة وانتحالها — الافتئات الذي قصد الشارع أن يكون محلاً للعقاب . ذلك هو الذي يستفاد من نص المادة ١٥٥ وتؤكد المقارنة بين هذا النص ونص المادة ١٥٦ التالية لها . فإن المادة ١٥٦ قد فرضت عقوبة أخف من العقوبة المقررة في المادة ١٥٥ على لبس الكسي الرسمية أو حمل العلامات الخاصة بالوظائف ، واشترطت للعقاب أن يحصل ذلك علناً ، مع أن لبس الكسوة أو حمل الشارة هو بذاته انتحال ظاهر لصفة الموظف ، مما مفاده أن هذا الانتحال وحده ليس هو التدخل الوارد ذكره في المادة ١٥٥ . وإن فتوقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٥٥ من قانون

العقوبات على من لم يقع منه أكثر من ادعائه كذباً أنه مخبر يكون خطأ ،  
إذ هذا العمل لا يعاقب عليه قانوناً .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بأن الواقعة كما هي نابعة بالحكم المطعون  
فيه لا يعاقب القانون عليها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن — وهو جندي برتبة  
أمباشي في الجيش المصري — بأنه « تداخل في وظيفة عمومية من غير أن تكون  
له صفة رسمية من الحكومة أو لديه إذن منها بذلك بأن ادعى أنه مخبر » .  
والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه بهذه الجريمة وعاقبه  
بمقتضى المادة ١٥٥ من قانون العقوبات وذكر في ذلك « أن الوقائع تتلخص  
فيما رواه رشيد محمد حامد من أنه نزل من القطار وزوجته مجيدة حسن يوسف  
وأختها فكرية أحمد ماجد ، وأنشاء نقاشهم بخصوص العودة لإحضار أشياء  
اشتروها وتركوها سهواً حضر لهم المتهم وقال بأنه ضابط ملكي ثم ادعى أنه مخبر  
وقال إنه يشبه فيهم فطلب منه إثبات شخصيته فرفض وعندئذ نادى زوجته  
عسكري الداورية وشهدت زوجته وأختها بمثل ذلك ، وقرر عسكري الداورية  
محمد محمد قطب أن رشيد محمد نادى عليه وأخبره أن المتهم يدعى بأنه مخبر فسأله  
فقال بأنه مخبر بالجيش المصري وأنكر المتهم ما نسب إليه وقرر أنه شاهد رشيد  
محمد يجذب زوجته من ذراعها ويجذبها بصوت عال فتحدث معه بأن هذا غير  
لائق فنادى عسكري الداورية فلما حضر أخبره بأنه أمباشي بالجيش . وحيث إنه  
تبين مما تقدم أن التهمة نابعة قبل المتهم من شهادة الأربعة شهود سألني الذكر  
وعقابه ينطبق على المادة المطلوبة » .

وحيث إن ما وقع من الطاعن مما اتهمته به النيابة العامة ودانه به الحكم  
للطعون فيه لا ينطبق عليه حكم المادة ١٥٥ من قانون العقوبات التي استند إليها  
الحكم والتي تعاقب على التداخل في الوظائف العمومية أو إجراء عمل من مقتضياتها ،



لأن مجرد انتحال صفة الموظف — كما هي الحال في الدعوى — لا يعتبر بذاته تدخلاً في الوظيفة لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال إيجابية تكون بالإضافة إلى ادعاء الصفة وانتحالها الافتئات الذي قصد الشارع أن يكون محلاً للعقاب . ذلك هو الذي يستفاد من عبارة النص وتؤكد المقارنة بين نص هذه المادة ونص المادة ١٥٦ التالية ، فإن المادة ١٥٦ قد فرضت عقوبة أخف من العقوبة المقررة في المادة ١٥٥ على لبس الكسى الرسمية أو حمل العلامات الخاصة بالوظائف ، واشترطت للعقاب أن يحصل ذلك علناً ، مع أن لبس الكسوة أو حمل الشارة هو بذاته انتحال ظاهر لصفة الموظف مما يفيد أن هذا الانتحال وحده ليس هو التدخل الوارد ذكره في المادة ١٥٥ .

وحيث إنه متى كان هذا مقررًا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن وعاقبه بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ مادام لم يقع منه أكثر من أنه ادعى كذباً بأنه مخبر .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والتضاء ببراءة الطاعن مما نسب إليه .

### ( ٢٥٧ )

#### القضية رقم ١٧٩٨ سنة ١٦ القضائية

اختلاس أموال أميرية . صراف . اختلاسه أموالاً سلمت إليه بسبب وظيفته . عقابه بالمادة ١١٢ ع . صحيح . لا يهم إن كان قيد هذه الأموال في دفاتر الحكومة أو لا ، ولا أن تكون الأموال وقت اختلاسها للأفراد أو للحكومة . ( للمادة ١١٢ ع )

متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم ( صرافاً ) في جريمة الاختلاس المماثل عليها بالمادة ١١٢ عقوبات قد أثبتت أن الأموال التي اختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته ، فلا يهم بعد ذلك ألا يكون للتهم قد قيد هذه الأموال في دفاتر الحكومة وأوراقها التي تحت يده ، كما لا يهم أن تكون وقت

اختلاسها مملوكة للأفراد أو للحكومة ، فإن نص تلك المادة صريح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية .

### (٢٥٨)

القضية رقم ١٨٠٥ سنة ١٦ القضائية

إثبات . ندب خير . لا يسلب المحكمة سلطتها في التقدير . رأى الخير لا يقيد المحكمة . لا يجب عليها في هذه الحالة تعيين خير آخر إلا إذا كانت المسألة محل البحث فنية بحتاً .  
ندب المحكمة خبيراً في الدعوى ليس من شأنه أن يسلبها سلطتها في تقدير وقائع الدعوى وأدلة التثبت فيها . فإذا ما جاء الخبير المتدب برأى فذلك الرأى لا يمكن أن يقيداً في التقدير ، كما أنه لا يجب عليها في هذه الحالة أن تعين خبيراً آخر متى لم تكن المسألة محل البحث فنية بحتاً بحيث لا تستطيع قانوناً إبداء رأى فيها <sup>(١)</sup> .

### (٢٥٩)

القضية رقم ٢١٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسب . دفاع . طلب انتقال المحكمة لإجراء معاينة لإثبات أن التهمة ملفقة . وجوب إجابته أو الرد عليه .

إن طلب انتقال المحكمة إلى محل الواقعة لمعاينته بنفسها هو من الطلبات المهمة

(١) من السلم أن نتيجة الحكم التمهيدى لاهيد المحكمة ، وأن أعمال أهل الخبرة تكون على مراجعة وتقدير ويحت من جانب القاضي مهما كان حظها من الفن والتخصص ، لأن الذى يحكم في الدعوى هو القاضي لا الخير . فيجب أن يعمل قول المحكمة العليا هنا على هذه القاعدة مضافاً إليها مسألة جزئية هي أن المحكمة في الأمور الفنية البحت ، مثل التعاليل السكياتية والباحث الطبية والمنسية ، لا تستطيع بطبيعة الحال أن تستخلص بنفسها جلية الواقع ، مما يوجبها إلى ندى خبرة يصعد أمامها في تحرير السكتوب أو في أقواله الشفاهية بهذا الواقع وجوداً وغياباً . فإذا ما طعن على قوله بمطن جندي فصيل تحقيقه لا يكون إلا بصين خير آخر أو خبراء . والتبرجيج بين أقوال الخبراء للتحارضة هو قضاء ، ولذلك كان هذا التبرجيج من حق المحكمة ، كما أن تكليف الواقع الذى شهد به الخير وترتيب آثاره في الدعوى هو قضاء أيضاً تباشره المحكمة في دائرة سلطاتها في تحصيل فهم الواقع .

التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها إذا لم تر إيجابتها لتعلقه بتحقيق الدعوى في سبيل ظهور الحقيقة فيها . فإذا دفع المتهم أمام المحكمة الاستثنائية بأن التهمة ملفقة عليه وطلب إلى المحكمة أن تنقل لمأينة مكان الواقعة ليظهر لها التلقيق ومع ذلك قضت بتأييد حكم الإدانة دون أن ترد على هذا الطلب بأن الدعوى لم تكن في حاجة إلى إيجابته فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور للبطل .

### ( ٢٦٠ )

#### القضية رقم ٢١٩ سنة ١٧ القضائية

تحقيق . إدانة متهمة في إحراز مخدر . الاعتماد في ذلك على وجود المخدر في الجرة التي كانت بجانبه في القهوي الذي ضبط فيه . وعلى شهادة الشهود . صحيحة بنس النظر عن صحة القبض والتفتيش وقيام حالة التلبس أو عدم قيامها .

مضى كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في جريمة إحراز المادة المخدرة على شهادة الشهود ووجود المخدر في الجرة التي كانت بجانبه في القهوي الذي ضبط فيه ، ولم تكن تلك الجرة مملوكة له حتى كان يصح له التمسك ببطلان تفتيشها ، فهذا الحكم يكون صحيحاً بفضل النظر عن قيام حالة التلبس وعن صحة القبض والتفتيش مادام أنه لم يعتمد على ما أسفر عنه القبض والتفتيش .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة الاستثنائية قد أخطأت في تطبيق القانون حين دانت الطاعن على أساس أنه كان في حالة تلبس بالجريمة تمييز القبض والتفتيش ، لأنه فضلاً عن أن المخبرين ليسا من رجال الضبطية القضائية المخولين القبض والتفتيش في أحوال التلبس بدون إذن النيابة ، فإن حالة التلبس غير متوفرة في الدعوى ، فلم يشهد المخبران بروية المخدر بيد الطاعن ، وقد قطع بذلك شهود النفي وشاهدات الإثبات اللذان شهدا بمجاملة للمخبرين برويتهما المخدر بيد الطاعن وقررا أمام محكمة أول درجة بأنهما لم يبلغا المخبرين برويتهما المخدر مع

الطاعن قبل القبض عليه وتفتيشه وتفرغ البلاصى . وإذن فالواجب القضاء ببطلان القبض والتفتيش وبطلان الدليل المستمد منهما كما قالت محكمة أول درجة .

وحيث إن الدعوى رفضت على الطاعن بأنه : « أحرز بقصد الاتجار مخدراً ( أفيون ) بدون مسوغ قانونى » . ومحكمة أول درجة قضت له بالبراءة لبطلان التفتيش وبطلان الدليل المستمد منه ، والمحكمة الاستئنافية حكمت بالإدانة وقالت فى ذلك : « إن الحكم للستأنف قضى ببطلان القبض على المتهم وبراءته من تهمة إحرار الأفيون التى وجهتها إليه النيابة العمومية وارتكبت فى ذلك على أن رجال البوليس الملكى حسين أحمد عبد الله وفريد شحاته أمسكا بالمتهم قبل عشورها على قطعة الأفيون التى ألقاها فى البلاصى . وحيث إنه ظاهر من التحقيقات الأولى وهى التى حصلت عقب الحادثة مباشرة أن رجلى البوليس الملكى شاهدا المتهم يضع يده على فوهة البلاصى الذى كان بجواره ويسقط فيه شيئاً فأفرغا البلاصى فوجد به قطعة الأفيون فساقاه إلى مركز البوليس . ويؤخذ من أقوال هذين الشاهدين أمام المحكمة أن المتهم ظل جالساً مرتبكاً فى مكانه حتى أفرغت محتويات البلاصى وضبطت قطعة الأفيون فأخذ يرجوها فى إخلاء سبيله ويعدها بالإفلاق عن غوايته فساقاه إلى مركز البوليس . وحيث إن الدفاع تمسك بما ورد على لسان حسين أحمد عبد الله من أنه منع المتهم من مغادرة المكان قبل العثور على قطعة الأفيون ، وجارته محكمة أول درجة فى استنتاج أن هذا قبض باطل وبذلك يبطل ما ترتب عليه من التفتيش . وحيث إن هذه المحكمة ترى أن إمساك الشاهدين بالمتهم عقب إلقائه قطعة الأفيون فى البلاصى ومنعه من مغادرة المكان لا علاقة لها بالتفتيش الذى وقع على البلاصى فكل واقعة منهما منفصلة عن الأخرى ، ويجب لى يستفيد للمتهم من التمسك بالقبض الباطل أن يكون ضبط المخدر نتيجة لهذا القبض الباطل أما إذا كان ضبط المخدر نتيجة لعملية تفتيش صحيحة ولا علاقة لها بالقبض فلا يستفيد للمتهم من بطلان القبض . وحيث إن تفتيش البلاصى وقع صحيحاً لأنه لا حاجة للاذن به من أحد إذ من المسلم به أن التفتيش المحرم هو ذلك الذى يقع على الأشخاص أو المساكن فقط لما يتضمنه من التعدى

على الحرية الشخصية فإذا كان الشور على الخلد لا شائبة تشوب إجراءاته فإن بطلان القبض أو عدم بطلانه لا يؤثر على تلك الإجراءات . وقد ثبت بطريقة فاطمة من شهادة زكى عسران وعبد الرحيم فرغل أن قطعة الأفيون هى للمتهم وكانت فى يده ، وأنه ألقاها فى البلاصى عند ما شعر باقترب رجال البوليس من المكان . ولا محل لما ذكرته محكمة أول درجة من أن هذه الشهادة فيها مجاملة لرجال البوليس لأنهما ذكرها فى التحقيقات الأولى وأمام المحكمة ، وليس هناك ما يدعو لهذا الاستنتاج ، وحيث إنه من الجهة الأخرى فإن مشاهدة رجل البوليس للمتهم وهو من المروفين لها بالاتجار فى المخدرات وهو يضع يده على فوهة البلاصى يلقي فيه شيئاً وما تلا ذلك من الارتباك الذى بدا عليه وعشورها عند تعريفهما للبلاصى على قطعة الأفيون — كل هذا يدل على أن المتهم كان فى حالة تلبس يميز القبض عليه . وحيث إنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتمين إلناؤه . وحيث إنه ظاهر من وقائع الدعوى أن المتهم أحرز الأفيون بقصد التعاطى الشخصى بدليل أنه كان يريد أن يتناوله مع فنبجان القهوة الذى طلب إلى صاحب الحل أن يجهزه له وترى المحكمة أن ما ذكره بعض الشهود من أنه كان يبيع الأفيون لمن حوله من الجالسين فيه مبالغة وتزيد لأن هؤلاء الشهود لم يرشدوا على شخص واحد ممن كان يبيع لهم للمتهم ولذلك ترى هذه المحكمة معاقبة المتهم طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٦ و ٤٥ من القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخ . الخ .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى طعنه مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعتمد فى إدانته على القبض عليه أو على وجود الخلد معه أو فى ملابسه عند تفتيشه بل اعتمد على وجود الخلد فى الجرة التى كانت بجانبه فى المقي الذى ضبط فيه . ولما كانت الجرة لصاحب المقي ، لا للطاعن ، ولا صفة للطاعن إذن فى التمسك ببطلان تفتيشها ، فإن إدانته استناداً إلى الأدلة المذكورة بالحكم تكون صحيحة بصرف النظر عن قيام حالة التلبس فى حقه أو عدم قيامها وعن صحة إجراءات القبض عليه وتفتيشه أو عدم صحتها .

(٢٦١)

## القضية رقم ٢٢٢ سنة ١٧ القضائية

تزوير . إثبات المأذون في إظهار طلاق أن الطلاق وقع مكملاً للثلاث لا ثلاثاً بعبارة واحدة ، على خلاف الحقيقة . التحدى لبراءته بآراء فقهاء مخالفة لما نص عليه في الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . لا يصح .

إنه لما كان للرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ اختصاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نص في المادة ٣ للاعتبارات التي قدرها المشرع على أن « الطلاق المقترب بحد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة » وفي المادة ٥ على أن « كل طلاق يقع رجعيّاً إلا المكمل للثلاث . . . الخ » كان لا محل للاستشهاد بما ينافي ذلك من آراء الفقهاء لنفي جريمة من أثبت في وثيقة الطلاق ، على خلاف الحقيقة ، أن الطلاق وقع مكملاً للثلاث لا ثلاثاً بعبارة واحدة .

## المحكمة

حيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن ما ارتكبه الطاعنان من تغيير للحقيقة في إظهار الطلاق لا تتحقق فيه أركان جريمة التزوير المعاقب عليه قانوناً ، لأنه مع التسليم بأن الطلاق كان بالثلاث في مجلس واحد ، فإن حكمه حكم الطلاق على مرات متفرقات ، وهذا هو رأي جمهور الفقهاء .

وحيث إن الدعوى المسموية رفضت على الطاعنين بأنهما : « الأول محمود عبد الرحمن أبو شلباية باعتباره مأذوناً للشرع ارتكب تزويراً في ورقة أميرية هي إظهار يتضمن تطبيق عبد النزار عواد عوض الله لخضرة عيد ضيف الله حال تحريره المختص بوظيفته بتغيير إقرار عبد النزار عواد بأن أثبت في الإظهار المذكور أنه طلقها ثلاث طلاقات في أوقات مختلفة فيانت زوجته بينونة كبرى مع أنه طلقها طلاقة واحدة بالثلاث ويحتمل له مراجعتها . والثاني حسنين أحمد سلطوح اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالمة الذكر بطريق التحريض والاتفاق بأن

حرضه على ذلك واتفق معه على تسيير إقرار الجنى عليه عند تحرير إشهد الطلاق على الوجه المشار إليه فتمت الجريمة بناءً على هذا التحريض وذلك الاتفاق .

ومحكمة الجنايات دانتها بهذه الجناية وذكّرت الواقعة الجنائية كما حصلتها من التحقيقات التي أجرتها فقالت : « إنه تبين للمحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات وسماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة أن واقعة الدعوى تحصل في أنه صدر حكم بالنفقة لخضرة عيد ضيف الله على زوجها عبد الغفار عواد عوض الله بمبلغ ١١٠ قرشاً شهرياً وفي يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤ الموافق ٥ ذى القعدة سنة ١٣٦٣ بقلوب البلد من أعمال مركز قلوب مديرية القليوبية طلب الزوج من زوجته تحرير إيصال باستلامها قيمة النفقة عن ثلاثة شهور مضت فرفضت خلف عليها يمين طلاق واحدة بالثلاث وخرج غاضباً لمنزل صبره المتهم الثانى حسنين أحمد سلطوح والد محاسن التى تزوج منها قريباً واستصحب أخاه معه محمد عواد عوض الله وأخبراه بما جرى فتوجه المتهم الثانى حسنين أحمد سلطوح على القور للمأذون محمود عبد الرحمن أبو شلباية للمتهم الأول واستدعاه للمنزل لى يحضر إشهد الطلاق وطلب للمأذون شاهداً آخر فتوجه عبد الغفار عواد واستدعى عبد المجيد حسين عيد وسأل للمأذون المطلق عن يمين الطلاق وعما إذا كان حلف يميناً قبله فأجابه عبد الغفار عواد أنه حلف يمين طلاق واحد بالثلاث ولم يحلف يميناً قبله ، ودفع المطلق للمأذون ثلاثين قرشاً رفضها فدفع للمتهم الثانى عشرة قروش أخرى فأخذ للمأذون أختام المطلق وشاهديه محمد عواد عوض الله وعبد المجيد حسين عيد وحرر إشهد الطلاق فيما بعد وارتكب تزويراً فى الإشهد المختص بتحريره بأن غير إقرار عبد الغفار عواد عوض الله وأثبت فى الإشهد المذكور أنه طلق زوجته خضرة عيد ضيف الله ثلاث طلاقات فى أوقات مختلفة فبانت زوجته يئونة كبرى مع أنه طلقها واحدة بالثلاث ويحق له مراجعتها وقد اشترك المتهم الثانى مع الأول فى ارتكاب جريمة التزوير سالقة الذكر بطريق التحريض والاتفاق . ولما علم عبد الغفار عواد بما يحويه إشهد الطلاق من شخص قرأه عاد للمأذون وراجعه ولما لم يجد المقابلة نفعا أبلغ الحادث فتولى مركز قلوب ضبط

الواقعة ثم باشرت النيابة التحقيق » . ثم ذكرت الأدلة التي اعتمدت عليها في قولها بنبوت هذه الواقعة وما ذكرته في ذلك : « أنه لما تقدم جميعه تكون التهمة المسندة إلى المتهمين محمد عبد الرحمن أبو شلباية وحسين أحمد سلطوح ناجية من شهادة عبد الفار عواد عوض الله ومحمد عواد عوض الله وعبد المجيد حسين الذين شهدوا بأن المتهم الأول غير إقرار عبد الفار عواد بأن أثبت بإشهاد الطلاق أنه طلق زوجته خضرة ثلاث طلاقات في أوقات مختلفة في حين أنه قرر للمأذون أنه طلقها طلاقة واحدة بالثلاثة وأنه لم يسبق له تطليقها وقد اشترك المتهم الثاني مع المتهم الأول بطريق التحريض والاتفاق وهو الذي اهتم باستدعاء المأذون وقابله خارج المنزل ودفع للمأذون عشرة قروش من الرسم ، ومصلحته في الاشتراك في التزوير ظاهرة من أنه لا يحق للمطلق مراجعة زوجته خضرة وتبقى ابنته إحسان وحدها في عصمة الزوج ، وقد تعززت أقوال الشهود بما شهدت به خضرة كما سبق بيان ذلك تفصيلاً . ولا تقيم المحكمة وزناً لإنكار المتهمين ودفاعهما وقد تضافرت الأدلة على ثبوت التهمة المسندة إلى كل منهما » .

وحيث إنه لما كان للرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ انحصار ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نص في المادة ٣ ، للاعتبارات التي قدرها المشرع ، على أن « الطلاق المقتن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة » وفي المادة ٥ على أن : « كل طلاق يقع رجعيّاً إلا للكلمة الثلاث . . الخ » فإن الاستدلال بما ينافي ذلك من آراء الفقهاء لا يكون له محل ما دام يجب اتباع هذا القانون والعمل به . وإذا فالضرر ثابت فيما وقع من الطاعن الأول من إثباته على خلاف الحقيقة أن الطلاق وقع مكملاً للثلاث لا ثلاثاً بعبارة واحدة ، وانلك فإن الإدانة تكون صحيحة .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وسليمان حافظ بك وصادق فهمي بك المستشارين .

( ٢٦٢ )

## القضية رقم ١٨٣٢ سنة ١٦ القضائية

دفاع . تزوير مسكوكات . التعامل بالمسكوكات المزورة مع العلم بتزويرها . متى توقع  
عقوبة الجنابة ؟ . تمسك التهم بأنه حين أخذ هذه المسكوكات كان يجهل أنها مزورة . وجوب  
الرد عليه إذا ما أريد عقابه بعقوبة الجنابة . ( للمادتان ٢٠٢ و ٢٠٤ ع )

إنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جاءت بنص عام يعاقب  
بعقوبة الجنابة على الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة أو تزويجها مع العلم  
بتزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لمن يتعامل بالمسكوكات  
للزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد أخذها وهو يجهل عيوبها . ولهذا فإنه يجب  
لسلامة الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس الجنابة تطبيقاً للمادة ٢٠٢ أن  
يتضمن أن التهم لم يكن قد أخذ المسكوكات التي تعامل بها وهو يجهل تزويرها .  
وإن كان الحكم قد أدان التهم في جريمة تزويج المسكوكات المزورة مع علمه  
بتزويرها وعاقبه بعقوبة الجنابة مع تمسك التهم بأنه كان وقت أخذها يجهل أنها  
مزورة ودون أن يتعرض لتفي هذا الجهل فإنه يكون قد جاء قاصر البيان  
متميماً نقضه .

( ٢٦٣ )

## القضية رقم ١٨٣٧ سنة ١٦ القضائية

حكم . بيان تاريخ الواقعة . واجب .

إن تاريخ وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها في الحكم لما يترتب  
عليه من نتائج قانونية ، وخصوصاً في صدد الحق في رفع الدعوى العمومية .

فإذا كان الحكم لم يبين تاريخ الواقعة التي عاقب عليها إلا بقوله إنه في تاريخ سابق على يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ، ولم يورد من البيان ما يستطاع معه تحديد التاريخ الذي وقعت فيه الواقعة ، فإنه يكون معيباً .

### ( ٢٦٤ )

#### القضية رقم ٢٤١ سنة ١٧ القضائية

إجراءات . وقف الفصل في الدعوى الجنائية انتظاراً لحكم تصدره محكمة أخرى . محله . نزاع على عقد بين المتهم بسرقة مشاركة وبين المجنى عليه . وقف دعوى السرقة حتى يغسل في هذا النزاع . لا موجب .

القاضي في المواد الجنائية غير مكلف بانتظار حكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التي يوجب عليه القانون ذلك فيها ، وإذن فليس عليه أن يقف الفصل في الدعوى العمومية إلى أن يقضى من المحكمة المدنية في النزاع القائم بين المتهم وبين المجنى عليه حول البيع المقامة الدعوى على المتهم بسرقة مشاركته .

### ( ٢٦٥ )

#### القضية رقم ٢٤٢ سنة ١٧ القضائية

دفاع . حكم . تبسيه . طلب التهم ضم قضية وسماع شهود نفى لم يتسع الوقت لإعلانهم . إدانته دون التفات إلى هذا الطلب . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب إلى المحكمة أن تأمر بضم قضية عينها ، وإعلان شهود نفى له لم يتسع الوقت لإعلانهم قبل الجلسة ، ولكن المحكمة أدانته دون أن توجيه إلى طلبه أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان ، إذ هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى في سبيل إظهار الحقيقة فيها .

## (٢٦٦)

## القضية رقم ٢٤٦ سنة ١٧ القضائية

قتل عمد . سكران . نية القتل . استغلال . توافرها لدى سكران . فساد في الاستدلال .  
 جريمة القتل العمد تتطلب نية خاصة لدى المتهم بها ، وهذه النية يجب  
 بمقتضى القانون أن يثبت قيامها حقيقة وفعلاً ، ولا يصح في أية حال افتراضها .  
 فإذا كانت المحكمة قد استدلت على توافر نية القتل لدى المتهم بظروف الحادث  
 واستعماله آلة قاتلة وطمعته بها المجنى عليه في مقتل معرضة عن حالة السكر التي  
 تنك الدفاع عنه بقيامها عنده ، بمقولة إنه تعاطى الخمر باختياره فيكون مسؤولاً  
 قانوناً عن فعله ، فإن حكمها يكون معيباً .

## (٢٦٧)

## القضية رقم ٢٤٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . إدانة المتهم في إحراز حشيش . تأسيسها على أنه زرع شجيراته وأنه تبين  
 أنها نبات حشيش كامل النمو في حالة إزهار . عدم تعرض الحكم لنوع سيقان الشجيرات  
 وتخفيف الرؤوس التي عليها . قصور .

إنه لما كان القنب الهندي ( الحشيش ) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة  
 ١٩٣٨ الخاص بالمواد المخدرة هو الرؤوس المجففة المزهرة أو الثمرة من السيقان  
 الإناث لنبات الكنايس ساتيفا ، كان الحكم الذي يدين المتهم في إحراز الحشيش  
 ويعاقبه بمقتضى القانون المذكور ، مكتتباً بقوله إنه زرع شجيراته وإنه تبين من  
 فحصها عند اكتشافها أنها نبات حشيش كامل النمو في حالة إزهار ، قاصر البيان  
 لعدم تعرضه لجنس الشجيرات وتخفيف الرؤوس التي عليها ، إذ بدون ذلك لا يعرف  
 ما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون المذكور أو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤  
 الخاص بمنع زراعة الحشيش .

## (٢٦٨)

## القضية رقم ٢٥٠ سنة ١٧ القضائية

حكم . دفاع . متهم بدخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تمسكه بأنه لم يحقق معه في الجريمة . إدانته دون تعرض لهذا الدفاع . قصور .

إذا كان التهم المحكوم عليه غيبياً في تهمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية عند نظرها المعارضة المرفوعة منه بأنه لا يعرف شيئاً عن القضية التهم فيها وأنه لم يحقق معه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم للتأنيف لأسبابه دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

## (٢٦٩)

## القضية رقم ٢٥٢ سنة ١٧ القضائية

نقض وإبرام . شهادة من قلم الكتاب محررة في اليوم الثلاثين من صدور الحكم . لا يصح الاستناد إليها في طلب نقض الحكم لعدم توقيعه في الثلاثين يوماً . لقطاع أن يقدم أسباب طعنه على الحكم ذاته في مدى عشرة أيام من يوم الجلسة الأولى التي نظر فيها طعنه .

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لصاحب الشأن ، متى كان قد قام بما تفرضه عليه المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات من التقرير بالظن وتقديم أسباب له في اللمعاد الوارد بها ، أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوماً من يوم صدوره لم يتم توقيعه ، بشرط أن يدعم طلبه بشهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محررة في اليوم الثلاثين فلا يصح الاستناد إليها في القول بأن الحكم لم يتم في هذه اللدة ، إذ هي لا تدل بذاتها على أن الحكم لم يودع قلم الكتاب في ذلك اليوم ، إذ يجوز أن يكون الحكم أودع بعد تحريرها ما دام ليس هناك من مانع يمنع قلم الكتاب من تسليم الحكم بعد توقيعه في أى وقت من هذا اليوم الأخير ولو كان ذلك بعد انقضاء ساعات العسل به . على أنه في هذه الحالة يكون للطاعن أن يقدم ما يراه من

أسباب اللطعن على الحكم ذاته في مدة عشرة أيام كاملة من يوم الجلسة الأولى التي نظر فيها طعنه بعد ختم الحكم .

### جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد القني الجزايري بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

( ٢٧٠ )

#### القضية رقم ١٨٣٨ سنة ١٦ القضائية

دفاع . متهم بجناية لم يحضر عنه مدافع . نذب محام وتأخير القضية حتى يستعد . مراقبته .  
التفصل في الدعوى . فيه على المحكمة أنها أخلت بمحقة في الدفاع . لا يقبل .

لرئيس محكمة الجنايات أن يعين محامياً لكل متهم بجناية يحضر أمام المحكمة في اليوم المعين لنظر دعواه ولا يكون معه ، لأي سبب من الأسباب ، محام يتولى الدفاع عنه بالجلسة كما هو مقتضى القانون . وما دام المحامي الذي نذبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم قد اطلع على أوراق الدعوى وحضر سماعها بالجلسة ثم أدلى فضلاً بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها ، دون أن يبدو منه ما يفيد أنه في الظروف التي نذب فيها لم يتم اطلاعه أو يكمل استعداده ، فلا يكون ثمة محل للطعن على الحكم الذي يصدر على المتهم بحجة أن الفرصة التي أعطيت المحامي الحاضر عنه للاستعداد كانت قصيرة وأن دفاعه لذلك كان صورياً وشكلياً لا حقيقياً جدياً .

( ٢٧١ )

#### القضية رقم ١٨٦٨ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبينه . تمسك التهم بأن الشاهد الذي وصف وقوع الحادث يخالف كلامه ما جاء بتقرير الكشف الطبي . إدانة التهم دون تحقيق هذا الدفاع القائم على خلاف بين دليل قولي ودليل فني . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك بأن ما جاء بتقرير الكشف الطبي

يدل ، خلافاً لما يصف به الشاهد وقوع الحادث ، على أن الجاني كان وقت إطلاقه النار على المجنى عليه في مستوى منخفض عن مستواه ، وكانت المحكمة ، مع ذكرها أن تقرير الصفة التشريحية يدل ، فيما يدل عليه ، على أن اتجاه الطلقة من الجهة اليسرى للقتيل ومن أسفل إلى أعلى ، قد ذهبت إلى القول بأن هذا التقرير قاطع في تأييد رواية الشاهد ، دون أن تعرض بالبحث أو الرد لما نبه إليه الدفاع من ذلك .  
الخلاف بين الدليل القولي والدليل القني في الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصراً .

### ( ٢٧٢ )

#### القضية رقم ١٨٧٠ سنة ١٦ القضائية

سرقة . التحدث عن نية السرقة استطلاً . لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة . اختلاط نية السرقة بغيرها . في هذه الصورة يجب استجلاء نية السرقة بإيراد الدليل على قيامها .  
إنه وإن كان التحدث عن نية السرقة استطلاً ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المروضة فإنه يكون على المحكمة أن تبينها صراحة وتورد الدليل على توفرها . فإذا كانت الواقعة — على ما أورده الحكم — كما يفهم منها أن المتهم اتوى تملك الطبنجة للتهمة بسرقتها بالإكراه عند ما انتزعها من الكونستابل يفهم منها في ذات الوقت أنه لم يرد بذلك إلا تعجيز الكونستابل عن مطاردته والقبض عليه ، ففي هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها على هذا النحو يكون على المحكمة أن تعني باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها ، كما هي معرفة به في القانون ، وإلا كان حكمها قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### ( ٢٧٣ )

#### القضية رقم ١٨٧٣ سنة ١٦ القضائية

تعطيل المواصلات . مناهة الغاب في الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ .  
اعطاع المواصلات وكون هذا الاعطاع نتيجة تعدد المتهم ارتكاب الفعل الذي سببه . وجوب بيان الدليل على هذا التعدد عند العقاب .

إنه لما كان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها في المادتين ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات توافر أمرين : انقطاع المواصلات بالفعل ، وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله ، كان واجباً على المحكمة — إذا ما رأت إدانة المتهم في تلك الجريمة — أن تذكر الدليل على تعمد ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول انقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذي نتج عن ذلك ، وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

### ( ٢٧٤ )

القضية رقم ٢٦١ سنة ١٧ القضائية

سرق أوراق قضائية . وقوع الاختلاس في وقت لم تكن فيه الأوراق تحت يد الكاتب المكلف بحفظها . معاقب عليه . ( المادة ١٥٢ / ١ ع )

متى كانت الأوراق القضائية المختلصة مسجلة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ولو تصادف وقوع الاختلاس في وقت لم تكن فيه تحت يد الكاتب لأي سبب من الأسباب التي قد تعرض . وإذن فإذا كان الاختلاس قد وقع من الساعي الذي كان ينقل الأوراق من الكاتب وإليه فإنه يكون مؤاخذاً عليه بهذا النص . وإذا وقع من شخص آخر عليها وهي مع الساعي فإن فعلته تقع تحت هذا النص كذلك .

### جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحد على علوية بك وأحد فهمي إبراهيم بك ومصطفي مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

### ( ٢٧٥ )

القضية رقم ٢٨١ سنة ١٧ القضائية

تموين . مخبز . وجود خبز فيه أقل من الوزن القانوني . ادعاء صاحب المخبز أنه كان

مريضاً ولم يكن يباشر إدارة الخبز وقت وقوع المخالفة . معاقبة صاحب الخبز بالرامة . ادعاؤه أن المخالفة قد وقعت من شريكه في أثناء غيابه . لا ينفي عنه المسؤولية . النيابة بين الشركاء .

إن المادة ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل « يكون مسؤولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا الرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرَت العقوبة على الرامة المبنية في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا الرسوم بقانون » .

وإذن فإذا كانت العقوبة الموقعة على صاحب الخبز الذي وجد فيه خبز أقل من الوزن القانوني لا تعدى الرامة المقررة بالمادة ٥٦ للمخالفة فلا يكون له أن ينعي على المحكمة أنها لم تأبه لما دفع به من أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة الخبز في وقت ضبط المخالفة . ولا يجدى في رفع المسؤولية عنه أن المخالفة إنما وقعت من شريك له في أثناء غيابه ، فإن شريكه في المحل يكون إذ أداره في هذه الأثناء قائماً على إدارته باعتباره مالكاً لحصته فيه ونائباً عن شريكه فيما يتعلق بحصة هذا الشريك .

### ( ٢٢٦ )

#### القضية رقم ٢٨٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . سبق إصرار . إدانة التهمين في جنابة ضرب أفضى إلى الموت تأميساً على أن الضرب الذي وقع من كل منهما كان بناءً على سبق إصرار . استناده في ذلك إلى دليل غير قاطع . قصور .

إذا كان الحكم قد أدان التهمين في جنابة الضرب المفنى إلى الموت وساءل كلاً منهما عن وفاة المجنى عليه بناءً على أن الضرب الذي وقع عليه منهما إنما كان بناءً على إصرار سابق مستدلاً على توافر سبق الإصرار بشهادة المجنى عليه بأن أحد التهمين حضر إليه وطلبه بنصيب عائلته في أرض فرفض فتركه ثم عاد مع آخرين وضربوه ، فهذا الذى استند إليه لا يصلح دليلاً على قيام سبق



الإصرار ، كما هو معرف به في القانون ، إذ يصح في العقل أن يكون الاعتداء راجعاً إلى عدم إذعان الجنى عليه للطلب ، وفي هذه الحالة كان على المحكمة أن تشير إلى المدة التي مضت بين الرفض والضرب حتى يكون الحكم سليماً في صدد إثباته قيام ظرف سبق الإصرار ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعميه .

### ( ٢٧٧ )

القضية رقم ٢٨٥ سنة ١٧ القضائية

تنظيم . الحكم بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة . وجوب بيان عناصر المخالفة التي تستوجب ذلك .

إن مخالفة عدم الحصول على رخصة الوارد ذكرها في السادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم اللياني معاقب عليها ، بمقتضى الشق الأول من المادة ١٨ ، بالغرامة فقط . أما الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة أو هدمها فلا يصح ، بمقتضى الشق الثاني من المادة المذكورة ، إلا في حالة مخالفة أحكام المواد من ٣ إلى ١٠ من القانون المذكور . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بتصحيح الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك ، فإنه يكون معيباً واجباً نقضه .

### ( ٢٧٨ )

القضية رقم ٢٨٦ سنة ١٧ القضائية

تموين . بتزوين . خضوعه لأحكام التسمير الجبرى سواء بيع بالقر أو بالجالون أو بشيرها . التزوين خاضع لأحكام التسمير الجبرى سواء بيع بالقر أو بالجالون أو بشيرها . والنص على الجالون في كشف الأسعار إنما جاء في صدد بيان الوحدة التي اتخذت أساساً لتحديد سعر البيع والشراء ، وليس معناه بالبداهة عدم تقييد الثمن أو تحديده حين يكون التعامل بأى مكيال آخر يقل عن هذه الوحدة أو يزيد عليها .

## (٢٧٩)

## القضية رقم ٢٩٠ سنة ١٧ القضائية

- ١ — طلب تأجيل . حق المحكمة في رفضه إذا لم يكن جدياً .  
 ب — حكم غيائى . المعارضة فيه . لا تجوز من التهم ما دامت قدمت من محاميه وفصل فيها .  
 ج — حكم غيائى . المعارضة فيه من محام غير المحامى الموكل . جوازها .
- ١ — من سلطة المحكمة أن ترفض طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه غير جدى ولم يقصد به إلا تأخير الفصل فى الدعوى ، وإذن فإذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وكان التهم معلناً بالحضور للجلسة حسب القانون فلا يصح أن ينسب إليها خطأ فى ذلك .

٢ — إن رفع المحامى المعارضة بناءً على توكيل صحيح من المحكوم عليه ثم الفصل فيها — ذلك من شأنه أن يمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه .

٣ — ليس من الضرورى أن يحصل التقرير بالمعارضة فى الحكم النيابى من المحامى الموكل فى ذلك ، بل إن لهذا المحامى أن ينبس عنه فى التقرير بالمعارضة زميلاً له ما دام له أن يوكل عنه أحد زملائه فى إجراء العمل محل التوكيل .

## ( ٢٨٠ )

## القضية رقم ٢٩٦ سنة ١٧ القضائية

قتل وإيرام . معتقل بالسجن . عدم تقديمه أسباب الطعن فى اليعاد . لا يجبل الطعن شكلاً .

إذا كان الطاعن لم يقدم أسباباً لطلعه إلا بعد انقضاء الأجل المعين فى القانون لتقديم أسباب الطعن فطلعه لا يكون مقبولاً شكلاً . ولا يمنع من ذلك أن يكون معتقلاً فى السجن ، فإن هذا — على حسب النظام الموضوع فى القانون — لا يحول دون تحرير أسباب الطعن وتقديمها وفقاً للقانون .

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة ومحضرون حضرات : محمد القلي الجزائري بك  
وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

(٢٨١)

### القضية رقم ١٨٥٤ سنة ١٦ القضائية

حكم . تبنيه . إخفاء أشياء مسروقة . إقامة الحكم بالإدانة فيها على دليل ينقضه التاب  
بالأوراق . قض الحكم .

إذا كان التهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة من متعلقات الجيش البريطاني  
قد أقام دفاعه أمامها على أن هذه الأشياء ليست مسروقة بل هي من متعلقات  
البحرية البريطانية التي يعاملها وأنها قد تركتها عنده ، واستدل على صحة دفاعه  
هذا بصورة كتاب من البحرية تطلب فيه إلى البوليس تسليمه هو هذه الأشياء ،  
فلا يكفي لإدانتها أن تقول المحكمة في حكمها إن علمه بأن الأشياء التي وجدت  
عنده مسروقة مستفاد من وجود علامة الجيش البريطاني عليها .

(٢٨٢)

### القضية رقم ٢٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . متهم في جنحة عرض لبن مفشوش للبيع . تمسكه بأن عمله في المحل لا يتعدى  
الأعمال السكتانية ولا شأن له في بيع اللبن . إدانتها بقوله إن علمه بالنش مفروض لدرأته  
بالألبان واتجاره فيها . قصور .

إذا أدانت المحكمة للتهم في جنحة عرضه للبيع لبناً مفشوشاً مع علمه بذلك  
على الرغم من تمسكه في دفاعه أمامها بأن عمله في المحل لا يتعدى الأعمال السكتانية  
ولا شأن له في بيع اللبن ، ولم تقل في حكمها عن علم للتهم بالنش سوى أن هذا  
العلم مفروض فيه لدرأته بالألبان واتجاره فيها ، فهذا منها يكون قصوراً ، إذ أن  
ما ذكرته في صدد إثبات علمه بالنش لا يصلح رداً على ما دفع به من انتفاء علمه .

## (٢٨٣)

## القضية رقم ٢٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبعية . منهم بمرض مادة غذائية للبيع غير صالحة للاستهلاك . تمسك بأن العلب المحتوية لهذه المادة المضبوطة لديه لم تكن معروضة للبيع بل كانت بالمكتب في انتظار الرد من صاحبها . لإداته دون إيراد الدليل على أنها كانت معروضة بالفعل . قصور في الحكم .

إذا كان التهم في تهمة عرضه للبيع مادة غذائية غير صالحة للاستهلاك ( خلاصة عصير الطماطم ) قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن العلب المضبوطة لديه كانت موجودة في المكتب في انتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع في الحل ، ومع ذلك أدانته المحكمة واقتصرت في حكمها على القول بأن العلب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الاعتبارات التي استخلصت منها ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان في صدد ما دفع به التهم فيا يختص بإقامة العرض أو قصد البيع .

## (٢٨٤)

## القضية رقم ٣٦٥ سنة ١٧ القضائية

تحريض على الفسق والفجور . هذه الجريمة لا تتحقق بمجرد السلام ولو غش أو غش مرابي . التعرض في هذا المقام . معناه الاعتناء بالفعل . ( المادة ٢٧٠ ع )

إن المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب « كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتعريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحداثة والعشرين سنة على الفسق والفجور » فقد دلت على أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتوافر بالكلام الجرد ولو غش أو غش مرابي . لأن كلمة « تعرض » هنا معناها الاعتناء بالفعل ، كما هو الظاهر من مدلول الكلمة الفرنسية المقابلة لها والتي استعملها القانون في المادتين ٣٦٨ و ٣٦٩ السابقتين عليها في تحديد معنى هتك العرض . هذا فضلاً عن استعمالها في عنوان الباب الواردة به هذه الجرائم وغيرها مما انتقد الإجماع على أنه لا يقع بمجرد القول .

فإذا كان الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة قد بنى على أن التهم زين المعنى عليها بالقول طريق الدعارة مرة ، ثم دعاها للخلوة بالرجال مرة ثانية ، فإنه يكون واجباً نقضه إذ أن ما حدث في المرة الأولى هو مجرد قول غير مصحوب بأى فعل فلا يصح اعتباره تحريضاً ، على ما سبق بيانه ، وما حدث في المرة الثانية لا يكفي وحده لتكوين ركن الاعتقاد المطلوب قانوناً .

### ( ٢٨٥ )

#### القضية رقم ٣٩٢ سنة ١٧ القضائية

١ — قض وإبرام . حكم استثنائي غايى . ميعاد المعارضة لا يزال مفتوحاً . الطعن فيه بطريق النقض لا يجوز ولو من النيابة العمومية .  
ب — استئناف . متهم محكوم عليه بأمر جنائى . معارضته في الأمر الجنائى وحضوره جلسة المعارضة . مما كنهته تجرى طبقاً للإجراءات العادية . الحكم الذى يصدر عليه في حضرته . يقبل الاستئناف أو لا يقبل على حسب الأوضاع المتتاحة .

( المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ )

١ — الحكم الاستثنائى النيابى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض مادام طريق المعارضة فيه لا يزال مفتوحاً ، سواء أكان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه أم من النيابة العمومية .

٢ — إن المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية قد نصت في الفقرة ( ١ ) على أنه « إذا حضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى اعتبر الأمر كأن لم يكن ويجب محاكمته طبقاً للإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات والعقوبات . . . ويجوز للمحكمة في حالة الحكم على التهم أن تحكم في حدود القانون بعقوبة أشد من الترامة التى قضى بها الأمر » ، فهى بذلك قد أثبتت أن التهم المحكوم عليه إذا عارض في الأمر الجنائى الصادر ضده وحضر جلسة المعارضة فإن محاكمته تجرى طبقاً للإجراءات العادية على اعتبار أن الدعوى لم يصدر فيها أمر جنائى . وإذن فالحكم الذى يصدر على التهم في حضرته بناءً على معارضته يكون قابلاً للاستئناف أو غير قابل له

( ١٨ جنائى )

على حسب الأوضاع المعتادة ، فإن كانت الواقعة جنحة كان استئناف الحكم الصادر فيها جائزاً دائماً . وعلى ذلك فالحكم الذى يقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المتهم الذى حضر جلسة المعارضة وحكم عليه بغرامة فى تهمة ضرب لم يحدث إصابات يكون مخطئاً . ولا يرفع هذا الخطأ ما جاء فى الفقرة (ب) من المادة السابقة الذكر من أنه إذا كان الأمر الجنائى صادراً بالغرامة والمصاريف فقط اعتبر بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه ، لأن هذا الحكم — كما هو صريح النص فى هذه الفقرة — خاص بالحالة التى فيها لم يحضر المتهم المعارض جلسة المعارضة .

### المحكمة

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابياً بالنسبة إلى التهمة الثانية ، ولما كان ذلك وكان طريق المعارضة فيه مفتوحاً فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً سواء أرفع من المحكوم عليها أم من النيابة العمومية .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعة الأولى .

وحيث إن حاصل وجه الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية أخطأت إذ قضت بعدم جواز الاستئناف المرفوع من التهمة لأن المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ التى استندت إليها فى حكمها خاصة بالحالة التى ترفع فيها المعارضة فى الأمر الجنائى من المحكوم عليه ثم لم يحضر المعارض الجلسة التى عينت له لنظر معارضته فيها . أما التهمة فقد حضرت جلسة المعارضة وإذن فلها أن تستأنف الحكم الذى صدر عليها خلافاً لما ذهب إليه الحكم للطعن فيه .

وحيث إن النيابة العمومية طلبت إلى القاضى توقيع العقوبة على المتهمين بأمر جنائى لاثمهما بمجنحة ضرب فصدر الأمر وعارض فيه كل من المحكوم عليهما فحكم فى حضرتهما باعتبار الأمر الجنائى كأنه لم يكن وبترسيم كل منهما ١٢٠ قرشاً فاستأنفتا المحكمة الاستئنافية قضت بعدم جواز الاستئناف ، وقالت

في ذلك « إن المتهمين قد صدر ضدهما أمران جنائيان تاريخهما ٧ يونيو سنة ١٩٤٦ وعارضتا فيهما بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وحيث إنه عند نظر المعارضة حضرت المعارضتان فخكت المحكمة باعتبار الأمرين الجنائيين كأن لم يكونا ويتفرع كل منهما ١٢٠ قرشاً بلا مصاريف . وحيث إن المادة السابعة فقرة (ب) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ قد نصت على أنه في حالة صدور الحكم بالفرامة والمصاريف يعتبر الحكم غير قابل للطعن فيه . وحيث إنه لذلك يكون الاستئناف غير جائز » .

وحيث إن المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية نصت في الفقرة (١) على أنه « إذا حضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى اعتبر الأمر كأن لم يكن وتجب محاكمته طبقاً للإجراءات العادية المنصوص عليها في قانوني تحقيق الجنايات والعقوبات . . . ويجوز للمحكمة في حالة الحكم على المتهم أن تحكم في حدود القانون بعقوبة أشد من الفرامة التي قضى بها الأمر » فأبانت أن المتهم المحكوم عليه إذا عارض في الأمر الجنائي الصادر ضده وحضر في جلسة المعارضة تجرى محاكمته طبقاً للإجراءات العادية على اعتبار أن الدعوى لم يصدر فيها أمر جنائي ، وإذن فالحكم الذي يصدر على المتهم في حضرته بناءً على معارضته يكون قابلاً للاستئناف أو غير قابل له على حسب الأوضاع المعتادة . فإذا كانت الواقعة جنحة يكون استئناف الحكم فيها جائزاً دائماً ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم للطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعنة للأسباب التي ذكرها مع أن الواقعة جنحة يكون قد أخطأ ولا يشفع له ما جاء في الفقرة (ب) من المادة المذكورة من أنه إذا كان الأمر الجنائي صادراً بالفرامة والمصاريف فقط اعتبر بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه ، لأن هذا الحكم خاص — كما هو صريح النص في هذه الفقرة — بالحالة التي لم يحضر فيها المتهم المعارض جلسة المعارضة .

## (٢٨٦)

## القضية رقم ٣٩٦ سنة ١٧ القضائية

سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية . إجراءات التحقيق التي تقطع اللدة . حكم ابتدائي غيائي . للمعارضة فيه . القضاء بسقوط الدعوى على أساس حساب اللدة من تاريخ المعارضة فيه . صدور حكم استثنائي غيائي . إعلان التهم به . معارضته فيه . حضوره جلسات المعارضة . سؤاله أمام المحكمة عن التهمة . كل ذلك من الإجراءات التي تقطع للدة .

إنه لما كانت إجراءات التحقيق يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات انقطاع اللدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، وكانت هذه الإجراءات تشمل بالبداهة استجواب المتهم وسؤال الشهود ، سواء في التحقيقات الابتدائية أو أمام المحكمة ، وتكليفه بالحضور ، والأحكام النائية التي تصدر عليه ، وإعلانه بهذه الأحكام ، فإنه إذا قضت المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية بمضى اللدة حاسبة مبدأ السقوط من تاريخ المعارضة التي رفت من المتهم في الحكم الابتدائي النياي الذي صدر ضده ، ومغفلة صدور الحكم النياي الاستثنائي وإعلان التهم بهذا الحكم ثم معارضته فيه ثم تعيين جلسات متواليات لنظر المعارضة وحضور المتهم هذه الجلسات وسؤاله أمام المحكمة عن التهمة ، فحكمها بذلك يكون قاصراً متعيناً نقضه .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وسليمان حافظ بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

## (٢٨٧)

## القضية رقم ٤٠ سنة ١٧ القضائية

١ — تقرير الطغييس . الإشارة إلى تلاوته في الحكم دون محضر الجلسة . جوازه .  
ب — دفاع . مذكرة . عدم التمكن من تقديمها في أثناء المحاكمة الابتدائية . لا تجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .



- ج — حكم . تبينه . مذكرة من الدفاع . عدم رد المحكمة عليها . لا يعيب الحكم ما دام لم يد فيها ما يتطلب رداً خاصاً .
- د — محام شقيق القاضي . لا يعطل الحكم . ما دام المحامي لم يحضر الجلسة التي نظر شقيقه الدعوى فيها .
- هـ — كذب في صحيفة دعوى شرعية . اعتباره افتراءً يسمح به الدفاع . جوازه .

١ — يكفي في إثبات تلاوة تقرير التلخيص الإشارة إلى حصول ذلك في الحكم ولو كان محضر الجلسة لم يرد فيه شيء عن ذلك ، وخصوصاً أن الأصل هو صحة الإجراءات .

٢ — لا يقبل من المتهم أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه لم يمكن من تقديم مذكرة بدفاعه في أثناء المحاكمة الابتدائية ، فإن هذا الإخلال — حتى لو صح — غير متعلق بالنظام العام .

٣ — لا يعيب الحكم عدم رده على مذكرة الدفاع ما دام لم يُبد في هذه المذكرة ما يتطلب من المحكمة رداً صريحاً خاصاً .

٤ — ما دام الثابت في محاضر الجلسات أن المحامي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي ، وأن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها قاض آخر ، وما دام المحكوم عليه لم يثبت اتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها ابتدائياً ، فهذا الحكم لا يكون باطلاً .

٥ — متى كان المدعى بالحقوق المدنية قد عين في دعواه المباشرة الأتقاضي التي وردت في عريضة الدعوى الشرعية المرفوعة عليه وعددها مائة به ، وذكر أن تلك الدعوى هي دعوى تفرقة بين زوجين ، فلا حرج على المحكمة إذا هي اكتفت في حكمها بالقول بأن العبارات موضوع الاتهام هي من مقتضيات الدفاع في الدعوى الشرعية ، وخصوصاً إذا كان أحد لم يطلب الاطلاع على الدعوى المذكورة .

## (٢٨٨)

## القضية رقم ٤٣ سنة ١٧ القضائية

نشر . تحريض على نفus طائفة من الناس . القصد الجنائي في هذه الجريمة . هو القصد العام . لا يشترط أن يكون المتهم قد قصد إلى تكدير السلم العمومي . ( المادة ١٧٦ ع )

بحسب الحكم أن يثبت على المتهم كتابة المقال المتضمن للتحريض والإثارة وتقديمه للنشر ثم حصول النشر فعلاً ليكون ذلك بذاته شاهداً على قيام القصد الجنائي لديه ، إذ القانون يكتفي في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائي العام الذي يستفاد من إتيان الفعل المادى المكون للجريمة عن علم واختيار ، ولا يشترط أن يقصد المتهم إلى تكدير السلم العمومي بل يكفي أن يكون ذلك من شأن التحريض الذى صدر منه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجنائية رقم ٤١٤ سنة ١٩٤٦ الخليفة والمقيمة بالجدول الكلى برقم ١٢٠ سنة ١٩٤٦ كلاً من . . . . . بأنهم في المدة ما بين ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمدينة القاهرة محافظة مصر : أولاً — عرضوا علناً على نفus طوائف الرأسماليين وأصحاب الأعمال وكان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام بأن ألف أولهم مقالاً تحت عنوان « هجوم الرأسماليين على أجور المال » قال فيه : « فبدأ أرباب الأعمال مطمئنين بوجود جيش المال المتعطلين الذى يهيمهم أن يكون دائماً لىكى يتمكنوا بوجوده من العبث بحقوق المال الطبيعية وإتقاص أجورهم بطريق المساومة ، وبهذه الطريقة يتمكنون من خفض الأجور والقضاء على الحقوق الطبيعية للمال بتضامنهم المنظم وبمجهودهم الجبار » . وقال أيضاً : « دستور الرأسماليين تشغيل المال المشتغلين أكبر جهد ممكن في أكبر وقت ممكن بأقل أجر ممكن ، والمال يفهمون جيداً أن صاحب العمل يعمل دائماً ليستولى على مجهودهم بأجر إسمى لا يكاد يسد حاجاتهم المعيشية وهم يناضلون حتى يصلوا إلى الأجر الكامل » وألف مقالاً آخر

ب عنوان « هيئة العمال البولي أداة الرجعية العالية لتخدير أعصاب الطبقة العاملة » قال فيه « استاءت الطبقة العاملة العالمية من طول الحرب وقضاوته . ولما أدركت أن هذه الحرب ( ١٩١٤ ) لم تكن إلا لمصلحة رأسمالي كل من البلاد بدأ العمال يطالبون بإيقافها يقومون بالمظاهرات والثورات الخ . وألف ثانيهما مقالاً بعنوان « الفلاح عامل » قال فيه « الفلاح لم يحصل بعد على اسمه الطبيعي ( عامل ) . ولا يستحق هذا العنت والظلم والاستبداد ولكن سبب ضياع حقه هو ما يدبره أصحاب الأبايد والأملاك من مكاييد وما يضعونه من عراقيل في سبيل تقدمه الخ ورضاء الفلاح بحالته الراهنة مع أن الأديان لم تأت إلا لتحرير الشعوب الكادحة من مستغليها » إلى آخر ما تضمنه هذا المقال . وألف ثالثهم مقالاً بعنوان « عيوبنا » جاء فيه « لقد تقدم الوعي في عمال مصر باطراد حتى بلغوا درجة تزيلهم لقيادة الشعب الكادح ولقد شاهدنا وجربنا أن أصحاب الأعمال كثيراً جداً ما يتفقون جميعاً على هجوم معين على حق من حقوق العمال ، وتلس هذا الهجوم في وقت واحد على عمال المقاهي الخ . وقد نشر المتهم الرابع هذه المقالات بمجلة الضمير بصفته رئيساً لتحريرها في الأعداد . . . التي تم بيعها وتوزيعها على الجمهور في الأيام . . . ثانياً — ولأن المتهمين الأول والثاني والرابع في الزمان والمكان السالفي الذكر حرصوا العمال على الإضراب بأن ألف الأول مقالاً بعنوان « هجوم الرأسماليين » جاء به « أن العمال يتكثرون دائماً ويتحدون عند ما يشن الرأسماليون غاراتهم على أجور العمال ويعلمون الاعتصابات والإضرابات دفاعاً عن أجورهم فيفشلون مرة وينتصرون أخرى ويرجع فشلهم إلى عدم النظام وعدم ادخار أموال الطوارئ الخ . . . ومقالاً آخر بعنوان « الحركات التحريرية العالمية » جاء فيه « لا يمر يوم إلا تأتينا الأخبار عن نشوب حركات تحريرية وهذه التقارير نتيجة طبيعية للتطور العالي » وأثبت أيضاً ما يلي « ما زالت الحركة التحريرية في أذربيجان الإيرانية في شدتها إلا أن الثوار عند ما يحتلون مدينة يخلقون فيها انتعاشاً بخص الأسمار وزيادة الأجور » . وألف الثاني مقالاً بعنوان « الشعر الشعبي » تضمن نظماً فيه حض للفلاح على عدم فلاحه الأرض إذا لم

يختص الممول بقدر معين من الأعيان وتوفير الكساء والغذاء لأفراد الشعب .  
وقد نشر المتهم الرابع هذه المقالات في الأعداد المتعاقبة السالفة الذكر من مجلة  
الضمير التي تم بيعها وتوزيعها على الجمهور . ثالثاً — ولأن المتهمين الأول والرابع  
حرضاً على كراهية نظام الحكومة المقرر في القطر المصري والازدراء به بأن ألف  
أولهم مقالاً بعنوان « النقابات العاملة بين الإدراك النقابي الصحيح وبين التفكير  
اليوروقراطي السقيم » جاء بها « أغفل هؤلاء أن الأداة الحاكمة هي من طبقة  
المالين الصناعيين والمقارئين ومصالحها تتعارض تمام التعارض مع مصلحة العمال ؟  
أغفل هؤلاء أن الطبقة الحاكمة بهمها كسر شوكة النضال المنظم في طبقة العمال  
لكي تحافظ على مصالحها ومكاسبها المالية ؟ أغفل هؤلاء أن تنظيم العمال  
في نقاباتهم لكي يستردوا حقوقهم الطبيعية المأثورة من الطبقة الظالمة لكي تتحقق  
العدالة الإنسانية بين الناس ؟ إذا كان يعلم هؤلاء كل هذا فهل يغالطون أنفسهم  
أم يغالطون الطبقة العاملة أم لم في هذا مصلحة ؟ » وقد نشر المتهم الرابع هذا المقال  
في مجلة الضمير بصفته رئيساً لتحريرها في العدد ٢٧٨ الذي تم توزيعه ونشره  
على الجمهور في يوم ١٩٤٥/١١/٢٨ . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهم  
إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم بالمواد ١/١٧٤ و ٥/١٧١ و ١٧٦ و ١٨٤ و ١٩٥  
من قانون العقوبات والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥  
والمادة الأولى من الأمر رقم ٧٥ .

فقرر حضرته بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ إحالتهم إليها لحاكمتهم بالمواد  
السالفة الذكر .

ومحكمة جنايات مصر سمعت هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ  
٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ عملاً بالمادتين ١٧١ و ١٧٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم  
الأول والمادتين المذكورتين والمادة ١٩٥ من القانون المذكور بالنسبة إلى الثاني  
بمعاينة المتهم الثاني طه سعد عثمان بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن تهمة  
التحريض على بغض طائفة من الناس ، وبتغريم المتهم الرابع الدكتور عبد الكريم

أحمد السكري أفندى بمبلغ عشرين جنيهاً عن نشر المقالة للتضمنة هذه الجريمة ،  
وببراءة هذين المتهمين من باقى ما أسند إلى كل منهما ، وببراءة كل من المتهمين  
الأول محمود محمد العسكري والثالث محمد يوسف أحمد المدرك بما أسند إلى كل منهما  
عملاً بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطن المحكوم عليه طه سعد عثمان والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق  
التنقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطعن المقدم من طه سعد عثمان التهم يتحصل فى القول بأن  
مقاله الذى دانه من أجله الحكم المطعون فيه ليس إلا عرضاً صحيحاً لحالة سيئة  
يعانيها فريق من الشعب وللأسباب التى أدت لهذه الحالة والوسائل التى يمكن بها  
معالجتها ، وتلك أمور سلت محكمة الجنايات نفسها بأن كثيراً من الكتاب ينادون  
بها وأن المسؤولين يعملون على التخلص منها وأنه لا يتيسر بغير هذه الأبحاث  
وال مقالات من الكتاب والمفكرين كشف ما يعانيه بعض طوائف الأمة ولا معرفة  
وسائل علاجه مما لا تصح المعاقبة عليه . وفضلاً عن هذا فإن محكمة الجنايات  
لم تتحدث أصلاً فى حكمها عن القصد الجنائى الواجب توفره لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد خلاصة وافية لمقال الطاعن فقال :  
« إنه عن المقال الذى نشره للتهم الثانى ( الطاعن ) بعنوان ( الفلاح عامل )  
فإنه تطرق فيه من التهميد بأن الفلاح إن هو إلا عامل لم يعترف له بهذا الاسم  
الطبيعى حتى يقر له بما يشاركه فيه من ( غنى وظلم واستبداد ) إلى بيان مرجع  
ضياىع حق هذا العامل الزراعى فيرجعه إلى عاملين أولهما : ( ما يديره أصحاب  
الأباعد والأملأك من مكاييد وما يضعونه من عراقيل فى سبيل تقدم العامل الزراعى  
وفى سبيل إضماره حقه كإنسان ، وفوق هذا ما يلاقيه فى عمله من إرهاب وبرد وحر  
وأوجه الحرمان الأخرى التى عددها وأن أعداء الفلاح قد لجأوا أخيراً إلى طريقة

غريبة لمحاربه وهى الدعابة بمشروعات اوتجالية تتعلق بإصلاح القرية والنهوض  
بساكنيها لإيهام الفلاح أنهم يعملون لصالحه لكي يطمئن إليهم ولا يفكر في طريقة  
الحصول على حقه بنفسه ) . وثانيهما : ( رضاء الفلاح بحالته الراهنة التى يرضى بها له  
أولئك الذين يستخدمون الدين لتخدير الشعب زاعمين أن ذلك حكم الله وبهذا  
يرمون الدين بالانحياز إلى جانب العطاء والأغنياء مع أن الأديان لم تأت إلا لتحرير  
الشعوب الكادحة من مستغليها ) . ثم أخذ في مقاله يعيب على العامل عدم بره  
وعطفه نحو أخيه الفلاح وعدم توجيهه ليكون جنبه في الميدان لأن العدو واحد  
والآمال والآلام واحدة » .

وحيث إن الحكم للطعون فيه لم يتجاوز الصواب حين قال « إن الطاعن  
لا يعتبر بعبارة ، وهذا أسلوبها وتلك روحها ، لا يعتبر ساعياً إلى إصلاح بل ساعياً  
إلى تكدير السلم بين الفريقين ( الزراع والملاك ) وبث روح الكراهية والبغضاء  
بينهم ، وأنه قد جاوز المألوف إلى ما يثير النفور والبغض بين طائفة الزراع وطائفة  
الملاك ، وكل منهما يعتبر في عرف القانون وفي حدود المادة التى وقعت العقوبة  
بتوجيهها طائفة بعينها » .

وحيث إنه بحسب الحكم للطعون فيه أن أثبت على الطاعن كتابة المقال  
للتضمن للتحريض والإثارة وتقديمه للنشر ثم حصول النشر فعلاً ليكون ذلك  
بذاته شاهداً على قيام القصد الجنائى لديه ، إذ القانون يكفى في الجريمة محل المؤاخذه  
بالقصد الجنائى العام الذى يستناد من إتيان الفعل المادى المكون للجريمة عن  
علم واختيار ، ولا يشترط أن يقصد المتهم إلى تكدير السلم العمومى بل يكفى  
أن يكون ذلك من شأن التحريض الذى صدر منه ، وهو ما استظهرته محكمة  
الجنايات فيما وقع من الطاعن .

## ( ٢٨٩ )

## القضية رقم ٤٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . مطابقتها لما أثبتته القاضى بخطه فى رول الجلسة يوم النطق به ولا دونه الكاتب على غلاف الدوسيه . مخالفة ما جاء بمحضر الجلسة لذلك . لا يؤثر فى صحة الحكم .

متى كان الحكم مطابقاً لما أثبتته القاضى بخطه فى رول الجلسة يوم النطق به ولما دونه كاتب الجلسة على غلاف الدوسيه وقت صدوره ، فإن ما يكون قد جاء بمحضر الجلسة على خلاف ذلك لا يكون له من تأثير فى صحة الحكم ، إذ هذا لا يبدو أن يكون مجرد خطأ فى الكتابة .

## ( ٢٩٠ )

## القضية رقم ٤٦ سنة ١٧ القضائية

شروع فى سرقة . بيان الحكم . انعقاد نية التهمين على السرقة وأن الأفعال التى وقعت منهم مؤدية مباشرة إلى الجريمة والسبب الذى حال دون إتمام مقصدهم . هنا يكفى .

متى كانت المحكمة قد أثبتت على التهمين ، بناءً على اعتبارات ذكرتها ، أن ينتهم كانت معقودة على السرقة وأن الأفعال المادية التى وقعت منهم من شأنها أن تؤدى مباشرة إلى الجريمة ، وأنه لم يحمل بينهم وبين إتمام مقصدهم إلا سبب لا دخل لإرادتهم فيه ينته فى حكمها ، فإنها تكون قد أثبتت عليهم جريمة الشروع فى السرقة بجميع عناصرها القانونية .

## المحكمة

وحيث إن سبب الطعن المقدم من هؤلاء الطاعنين يتحصل فى القول بأن ما وقع منهم مما أثبتته الحكم المنطوق فيه ليس سوى أعمال تحضيرية ، إذ مجرد تصميمهم لا يعاقب عليه القانون لأنهم لم ينقلوا حيازة الغنل ولأن ذهابهم بالركب إلى البر الغربى إنما كان بقصد النجاة بأنفسهم خوفاً من الأعيمة النارية التى كانت تطلق عليهم لا الهرب بالغلل .

وحيث إن هذا الذى ادعاه الطاعنون قد فنده الحكم المطعون فيه حين قال فى سبيل الرد على دفاعهم « إن الدفاع عن المتهمين الثانى والثالث والرابع تسلك بأن نية السرقة غير ثابتة لدى المتهمين إلا أنه مما ينقض هذا القول ما قرره المحجى عليه كامل أحمد أبو الخير صراحة بمحضر النيابة ص ١٢ من أنه سمع المتهمين ، بعد أن أمره تحت التهديد بأسلحتهم بالتوجه بمركبه إلى البر الغربى ، يتداولون مع بعضهم على أخذ ما فى المركب ، وأنه لما وجد أحدهم ضرب الرصاص قد كثر عليهم قال لهم « بلاش تقشيط » ومعنى التقشيط هو السرقة ، وأنهم بمجرد أن وصلت المركب إلى البر الغربى نزلوا منها فوراً وهربوا — فيستناد من هذه الأقوال التى قررها المحجى عليه أن للمتهمين كانوا يقصدون السرقة وشرعوا فيها فعلاً بإجبار صاحب المركب على التوجه بها إلى البر الغربى حيث توجد بلدهم فيستطيعون بذلك نقل المحصولات منها إلى بلدهم . وهذا الشروع فى جريمة السرقة يبدأ من اللحظة التى هددوا فيها صاحب المركب بالسلاح لخفض لتهديدهم وسار بالمركب مرغماً طوع لإرادتهم إلى البر الغربى . وبذلك كانت المحصولات فى حيازتهم منذ تلك اللحظة لانعدام إرادة المحجى عليه وانعدام سلطانه على تلك المحصولات تحت تأثير التهديد بالسلاح . وقد أوقف تنفيذ الجريمة بعد ذلك عندما اقتربت المركب من البر الغربى ورأى المتهمون ازدياد الرصاص الذى يطلق عليهم من البر الشرقى ومن العسكريين الشاهدين اللذين كانا يجدان فى أثرهم بقارب آخر ، وهذه من غير شك أسباب لا دخل لإرادة المتهمين فيها » . وإذن فإن محكمة الجنائيات قد أثبتت عليهم للإعتبارات التى ذكرتها جنائية الشروع بطريق الإكراه ويست واقعتها بما تتوافر فيه جميع عناصرها القانونية من نية معقودة لديهم وأفعال مادية وقت منهم تؤدى إلى الجريمة مباشرة وسبب لا دخل لإرادتهم فيه حال بينهم وبين إتمام مقصدهم .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.



## (٢٩١)

## القضية رقم ٤١٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . متى يعتبر حضورياً ومتى يعتبر غائباً ؟ حضور الحامي عن التهم وترافقه في تأجيل الدعوى . انسحابه قبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه . لا يصح اعتبار الحكم حضورياً . معارضة . الحكم بعدم جوازها على أساس أن محامى التهم حضر وترافع في مسألة التأجيل ثم انسحب على أثر رفض التأجيل . حكم مريب .

العبرة في وصف الحكم الجنائى بأنه حضورى أو غائبى هى ، على مقتضى القانون ، بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك ، وبعدم حضوره جميع إجراءات الدعوى التى تحصل فى الجلسة ويصدر الحكم بناءً عليها ، بفض النظر عن مسلكه أمام المحكمة فى صدد إبداء أقواله وأوجه دفاعه ، وإذن فإن حضوره بحث مسألة من المسائل القرعية التى تثار عند البدء فى نظر الدعوى ، كطلب التأجيل ، ثم انسحابه على إثر بحثها وقبل الخوض فى موضوع الدعوى والمرافعة فيه — ذلك لا يصح معه عد الحكم الصادر فى أصل الدعوى حضورياً بالنسبة إليه مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها ؛ لأن إجراءات المحاكمة يجب النظر إليها مجتمعة وإعطائها حكماً واحداً فى ذلك الخصوص . وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة فى المحاكمات الجنائية يجب أن تراعى فيه مصلحة المحكوم عليه . وإذن فإذا كانت المحكمة قد اكتفت فى قضائها بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بقولها إن وكيله حضر وترافع فى مسألة التأجيل دون أن تستوعب دعوى انسحابه على إثر رفض التأجيل وعدم حضوره باقى الإجراءات التى تمت ، وتمحصها ، بسبب النظر الخاطئ الذى انتهت إليه ، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت محاكمة المتهم حضورية بعد انسحاب المحامى الوكيل عنه ، وذلك ما دام ما دار بالجلسة فى حضرته أى قبل انسحابه كان كله حول تأجيل نظر الدعوى ولسؤاله فرضت

الحكمة التأجيل فانسحب ، وبعد ذلك سمعت الدعوى وصدر الحكم فيها في غير حضوره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضي بعدم جواز المعارضة المرفوعة من الطاعن قال بالنص : « إن المتهم عارض في ١٩٤٦/٦/٥ في الحكم الصادر ضده بتاريخ ١٩٤٦/٥/٤ والذي قضى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة له . وحيث إن الحكم المعارض فيه وصف بأنه حضوري إلا أن المتهم قال بلسان حضرة محاميه إن محامته الاستئنافية التي حصلت بتاريخ ١٩٤٦/٥/٤ كانت غيائية بمقولة إنه انسحب من الجلسة دون أن يبدى دفاعه . وبذلك يكون الحكم قد وصف خطأ بأنه حضوري مع أنه غيائي . وحيث إنه تبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن حضرة محامي المتهم حضر عنه بتوكيل ، وقال إنه سبق أن طلب ضم قضية ثم تبين أنها ليست خاصة بالموضوع كما طلب إعلان محرر المحضر ليسأله عن القضية التي ذكر رقبها بالمحضر فرفضت المحكمة التأجيل ، ثم تكلم محامي المتهم الآخر وقال أيضاً إن القضية ٢٠٤٦ لما ضمت تبين أنها ليست خاصة وطلب التأجيل أيضاً ، ولكن المحكمة رفضت التأجيل ، كما أثبت في محضر الجلسة أن المحكمة نظرت القضية بعد تلاوة التقرير وإبداء طلبات النيابة العمومية وبعد المداولة القانونية أصدرت حكمها . وحيث إن واقعة انسحاب حضرة محامي المتهم بعد أن أبدى دفاعه على الوجه المبين بمحضر الجلسة وبعد أن رفض طلبه بتأجيل نظر القضية لا يؤثر في أن المحاكمة حصلت حضورية ، والقول بأن المتهم إذا حضر أو حضر وكيله وأبدى دفاعاً أو طلباً لم تجبه إليه المحكمة ثم ينسحب حتى يكون الحكم الصادر ضده غيائياً فيه معنى العيب بالمحاكمة وترك أمر سيرها في يد المتهم كيفما شاء . وحيث إن حضرة محامي المتهم استند في مذكرته إلى حكم صادر من محكمة النقض قضت فيه باعتبار الحكم الصادر بعد انسحاب المتهم بعد رفض دفع فرعى باعتبار هذا الحكم حضورياً هو استناد إلى حالة تختلف عن هذه الحالة إذ أن الحالة التي عرضت على محكمة النقض هي حالة ما إذا أبدى المتهم دفاعه

في الدفع فرفضته المحكمة ولكنه انسحب ، واستمرت المحكمة في نظر موضوع الدعوى . فإذا احتج أن هذا الحكم يكون حضورياً فليس الأمر منطقياً على حالة المتهم في هذه القضية وقد ثبت من محضر الجلسة أنه أبدى دفاعه على الوجه المبين في محضر الجلسة ، فانسحابه بعد ذلك لا يجعل الحكم غيائياً . وبذلك يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة إذ أنها قدمت عن حكم حضوري .

وحيث إنه لما كانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيائي هي على مقتضى القانون في المواد الجنائية بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه — في الأحوال التي يجوز ذلك فيها — أو بعدم حضوره جميع إجراءات الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر الحكم بناءً عليها بغض النظر عن مسلكه أمام المحكمة في صدد إبداء أقواله وأوجه دفاعه ، فإن حضوره مسألة من المسائل الفرعية التي تثار عند البدء في نظر الدعوى ، كطلب التأجيل ، ثم انسحابه على أثر بحث هذه المسألة قبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه ، لا يصح معه عد الحكم الصادر في أصل الدعوى حضورياً بالنسبة إليه مادام هو لم يكن في الواقع حاضراً للإجراءات التي أقيم عليها كلها أو بعضها مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها ، لأن إجراءات المحاكمة يجب النظر إليها مجتمعة وإعطاؤها حكماً واحداً في ذلك الخصوص . وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة في المحاكمات الجنائية يجب أن تراعى فيه مصلحة المحكوم عليه . ومتى كان ذلك كذلك وكانت المحكمة قد اكتفت في قضائها بعدم جواز المعارضة المرفوعة من الطاعن بالقول إن وكيله حضر ورافع في مسألة التأجيل دون أن تستوعب دعوى انسحابه على أثر رفض التأجيل وعدم حضوره باقي الإجراءات التي تمت وتمحصها بناءً على النظر الخاطيء الذي انتهت إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً واجباً نقضه .

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمى إبراهيم بك وسليمان حافظ بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

( ٢٩٢ )

### القضية رقم ٥٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . ورقته لا تعمل تاريخ إصدارها . بطلانه .

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت  
لقدها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً . وإذا كانت هذه الورقة هي السند  
الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناءه على الأسباب  
التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل  
صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه .

( ٢٩٣ )

### القضية رقم ٢٣٥ سنة ١٧ القضائية

قضى وإبرام . التقرير بالظمن . تقديم أسبابه . عدم استماع الطاعن إثبات أن هذه  
الأسباب قدمت في الميعاد . ظمن غير مقبول . الشور على تلك الأسباب بقلم الكتاب في مكتب  
أحد الكتبة أثناء غيابيه . خلوها من التاريخ أو أية إشارة . لا تأثير له .

إذا كان الطاعن قد قرر بالظمن وقدم أسباباً لظمنه ولكنه لم يستطع إثبات  
أن هذه الأسباب قدمت في الميعاد المقرر في القانون فظمنه لا يكون مقبولاً .  
ولا يغير من ذلك أن تكون تلك الأسباب قد عثر عليها بقلم الكتاب في مكتب  
أحد الكتبة أثناء غيابيه فإن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديمها في الميعاد سيما  
إذا كانت خالية من التاريخ أو من أية إشارة أخرى ولم تراع في تقديمها الأوضاع  
المتبعة في هذا الشأن .

## جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمى إبراهيم بك ومصطفى مرعى بك وعبد صادق فهمى بك المستشارين .

( ٢٩٤ )

### القضية رقم ٢٥٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . دعوى مدنية . تسلم للدعى عليه ، المبالغ باعتبارها حصصاً فى شركة وتكليفه القيام بعملية شراء الأشياء على الأتجار . تبينه هذه المبالغ إلى آخر لتوريد تلك الأشياء . عدم توريده لها . ضياع هذه المبالغ هو خسارة على الشركة . مساءلة متسلها عنها تكون على هذا الأساس . إلزامه برد هذه المبالغ على أساس إقراره بقبضها وعدم الحصول على المشتريات . قصور .

إذا كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها أن للدعى عليه تسلم من للدعى بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على اعتبار أنها حصص فى شركة للاتجار فى الجوارب ، وأنه كلف القيام بعملية الشراء ، فدفع هذه المبالغ إلى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل وهرب ، فإن ضياع هذه المبالغ يكون خسارة أصابت الشركة على يد المسكف بالإدارة فيها ، فساءلته عنها يجب أن تبحث على هذا الأساس ، ويكون على المحكمة قبل أن تقضى عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصير حصص الشركاء فيها ودوره فى إدارتها والأساس القانونى لمساءلته عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما عهد إليه فيها . فإذا هى ساءلته بناءً على إقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على المشتريات التى تسلمها من أجلها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً تقضه .

( ٢٩٥ )

### القضية رقم ٤٦٨ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . الإذن الصادر به . ذكر اسم المطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقى . لا يطل التفتيش . إن ذكر اسم المطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقى فى الإذن الصادر بالتفتيش

( ١٩ جنائى )

لا يبطل التفتيش ، مادام الحكم قد بين بما أورده من الاعتبارات أن الذى حصل تفتيشه هو ذاته الذى كان مقصوداً دون صاحب الاسم الذى ذكر خطأ فى الإذن .

### (٢٩٦)

#### القضية رقم ٤٦٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . قار . حكم بالإدانة فى جريمة فتح محل لألعاب القمار . وجوب ذكر اللعب الذى ثبت حصوله فيه ويان أن هذا اللعب مما يكون الرغ فيه موكولاً إلى الحظ أكثر منه إلى المهارة .  
( القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ )

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر فى المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التى نهى عنها فى المحال المذكورة باعتبارها من ألعاب القمار ، وإذا كان الواجب قانوناً فى هذه الألعاب أن يكون الرغ فيها موكولاً للحظ أكثر منه إلى المهارة ، فإنه يكون من اللازم للإدانة بموجب هذه المادة أن يبين الحكم اللعب الذى ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة فى النص لزم أن يبين أيضاً ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره فيها . وإذاً فإذا اقتصر الحكم على القول بأن اللعب إنما كان من النوع المحظور فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه .

### (٢٩٧)

#### القضية رقم ٤٧٢ سنة ١٧ القضائية

تنظيم . دفاع . متهم بإنشاء بناء على غير الأبعاد القانونية . تمسك بضرورة سماع مهندس التنظيم الذى عاين وقوع المخالفة . إنقغال هذا الطلب . إدانته دون الرد عليه . إخلال بحق الدفاع .

إذا كان اللتهم بإنشاء بناء على غير الأبعاد القانونية قد تمسك بضرورة سماع مهندس التنظيم الذى عاين وقوع المخالفة فأجابه المحكمة إلى طلبه وأجلت

الدعوى لإعلان المهندس ، ولكنه لم يحضر الجلسة التي حددت لسماعه ، فأصر الدفاع على وجوب سماعه ومناقشته لعمله محضرين مختلفين عن العين نفسها ، فظفرت المحكمة الدعوى وفصلت فيها بإدانة التهم ولم ترد على هذا الطلب بما يبرر رفضه ، فهذا يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

### ( ٢٩٨ )

#### القضية رقم ٤٧٥ سنة ١٧ القضائية

قانون . تعديل عقوبة الجريمة على المحاكمة . يجب الأخذ بهذا التعديل ما دام قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

إنه لما كان القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة قد عدل العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين فجعلها الترامة التي لا تزيد على خمسين جنيباً ، كان من التعين تصحيح العقوبة الواقعة عن الجريمة التي كان يجري عليها حكم المواد ١ ، ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٤ فقرة ثانية و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على وفق ذلك القرار الذي عدلها ما دام أنه قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

### ( ٢٩٩ )

#### القضية رقم ٤٧٩ سنة ١٧ القضائية

نقض وإبرام . حكم بقبول دعوى اللجنة المباشرة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

الحكم القاضي بقبول دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة من للدعى بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها هو حكم غير فاصل في موضوع الدعوى ولا منه الخصومة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

## (٣٠٠)

## القضية رقم ٤٨٢ سنة ١٧ القضائية

الطن . يجب رفعه في الميعاد من المحكوم عليه نفسه أو من خولهم القانون رفعه لمصلحته .  
العبرة في حساب الميعاد هي بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه .

الطن في الحكم بأي طريق من الطرق المقررة له يجب لقبوله أن يرفع في الميعاد المقرر بالقانون ، سواء أكان رفعه من المحكوم عليه نفسه أم كان من غيره ممن خولهم القانون رفعه لمصلحته بالنيابة عنه ، إذ العبرة في حساب الميعاد هي دائماً بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه ، بحيث إذا انتهى في حقه انتهى أيضاً في حق سواه ممن يعملون لمصلحته على أساس أن لهم تمثيله في الإجراء <sup>(١)</sup> .

## (٣٠١)

## القضية رقم ٤٨٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . سبق الإصرار . ليراد الحكم بما يدل على اتواء التهم لإقناع الأدنى بالجنى عليه قبل الاعتماد عليه بمدة من الزمن . لا يكفي لإثبات توافقه ظرف سبق الإصرار .

إذا كان كل ما قاله الحكم في صدد سبق الإصرار هو « أن التهم بعد انقضاء الشجار الأول بينه وبين الجنى عليه مشى بعريته وغاب نحو ربع ساعة ثم عاد ومعه رقية زجاجة وهوى بها على الجنى عليه ، وبهذا يكون قد اتوى إيذاء الجنى عليه وفكر في تنفيذ ذلك فقتل من عريته وأخذ آلة لم تكن معه أول الأمر وعاد بها إلى الجنى عليه حيث نفذ ما اتواء واعتزمه » ، فذلك لا يبرر القول بقيام سبق الإصرار ، إذ هو ، وإن كان يفيد أن التهم قد فكر في إقناع الأدنى بالجنى عليه ثم اتوى ذلك قبل أن يعتدى عليه بمدة من الزمن ، ليس فيه

(١) الصورة التي صدر فيها هذا الحكم هي أن حدثاً حكم عليه حضوراً في جنة ، فاستأثرت جدته الحكم باعتبارها وصية عليه عند ما علت بالحكم بعد أن كان ميعاد استئنافه ، محسباً من تاريخ صدوره ، قد مضى .



ما يفيد أنه كان في ذات الوقت قد هدأ باله فرتب ما اتواء وتدبر عواقبه مما يجب توافره في الإصرار السابق .

### جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧

برئاسة سادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد الفتى الجزائري بك وأحمد علي علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

(٣٠٢)

#### القضية رقم ١٩٠٩ سنة ١٦ القضائية

١ — قض وإبرام . عدم ختم الحكم في الميعاد المنصوص عليه في القانون . المهلة التي تعطى لتقديم أسباب الطعن ليست امتداداً لهذا الميعاد . قول الطعون ضده إنه سبق أن أعلن الطاعن بالحكم قبل الجلسة بمدة ، فلا تعلل منه أسباب الطعن التي يقدمها بعد مضي أكثر من عشرة أيام على هذا الإعلان . لا يمتد به .  
ب — مسئولية . مسئولية الوالد عن فعل ابنه . لا قيام لها إذا كان الابن عند ارتكاب الحادثة متجاوزاً الخامسة عشرة . الحفظ بالنسبة إلى الصغير مرتبط بالولاية على النفس وينتهي بانتهائها .  
(المادة ١٥٩ مدني)

١ — قد استقر قضاء محكمة النقض على أن عدم ختم الحكم في الميعاد المذكور في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لا يبطل الحكم كما أنه لا يمتد به ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه . وانتهت المحكمة إلى نظام رأت أنه يحقق مصلحة الطاعنين بتمكينهم من إعداد أسباب طعونهم كما يحقق مصلحة العدالة بالحد من الطعون التي لا مبرر لها ، وهذا النظام يقضى بأن يقرر الطاعن الطعن في الميعاد ويشفعه بتقرير أسباب ولو مقصورة على عدم ختم الحكم في الميعاد ، وذلك للحفاظ على الإجراءات التي ختم القانون رعايتها . ومتى قام الطاعن بهذا حق له أن يحصل على مهلة قدرها عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم . وإذا أن هذه المهلة ليست امتداداً لميعاد الطعن للنصوص عليه في القانون نتيجة مانع حال بين الطاعن وبين علمه بصدور الحكم عليه ، بل هي جزء من ذلك النظام الذي انتهت إليه

الحكمة ليكفل للطاعتين فسحة من الوقت لإعداد طعونهم ويحجب المحكمة الجدل الذي يفتح بابه إذا مامح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم أو كان في استطاعته أن يعلم بصورة يقينية بالحكم وأسبابه قبل الجلسة للشار إليها ، فذلك لا يصح أن يقال إنها يجب أن تبدأ من يوم العلم بالحكم بأية وسيلة يقينية . وإذن فالقول بأن الطاعن مادم قد أعلن بالحكم للطعون فيه قبل الجلسة بمدة فلا تقبل منه أسباب الطعن المقدمة بعد مضي أكثر من عشرة أيام على هذا الإعلان — هذا القول لا يكون له محل ولا يعتد به .

٢ — لا يسأل الأب عن عمل ابنه متى كان — وقت ارتكابه الحادث — قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره ، فإن الحفظ بالنسبة إلى الصغير مرتبط بالولاية على النفس وينتهي بانتهائها .

### ( ٣٠٣ )

#### القضية رقم ٣٧٨ سنة ١٧ القضائية

سرقة . شروع فيها . ذكر اعتبارات مؤدية إليه . مثال .

لا تريب على محكمة الموضوع إذا هي اعتبرت الشروع في جريمة السرقة متوافراً من اقتحام التهمين لسور أحد المصانع ، وهو من الأسلاك الشائكة ، ووجودهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار من بنائه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود بسبق حصول سرقة عن طريقها ، ومن ضبط آلات مع واحد منهما مما يستعمل للكسر .

### ( ٣٠٤ )

#### القضية رقم ٤٤٤ سنة ١٧ القضائية

تفرد . مضاه . لا يتحقق بالنسبة إلى الإثبات . المادة ٤ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . مدى تطبيقها على النساء . لإياحة المرأة نفسها لمن يطلبها . لا يمكن بسبب ذلك وحده أخذها بأحكام التفرد . ( للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ )  
التفرد مضاه القعود عن العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائر

لا كسباب الرزق . وهذا المعنى لا يتحقق بالنسبة إلى الإناث لأنهن ، ولو كن كبيرات صحیحات الأبدان ، لسن مطالبات بالتكسب والسعى إذ فقتهن تلزم بعولتهن أو ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . ولا يقض من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد تسرى على النساء إذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش . فإن هذا لا يراد به إلزام النساء قانوناً بما ألزم به الرجال ، لا من جهة وجوب السعى والعمل في ذاته ولا من جهة كون السعى أو العمل مما ينتسب به صاحبه إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفى حاجته وتكفى الناس شر تبطله ، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة للتعيش ، فأولئك أجرى عليهن القانون أحكام التشرد من إنذار ومراقبة وحبس ، لا لأنهن عيال على سواهن فهذا قائم بالنسبة إلى الإناث كافة ، بل لأنهن إذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقة أو التحريض على الفجور أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسلكهن الأمن والنظام حتماً . وإذا كانت إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها أمراً لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق بل هى مجرد استعانة من جانب الأثني فاسدة الخلق بوضعها الطبيعي على إرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل واستمرارها الكسل بالتعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال فهى صورة منكرة من صور اعتماد المرأة في معاشها على سواها إلا أنها فعل ليس معاقباً عليه لذاته ولا باعتباره قعوداً عن العمل والسعى ، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التى تسقط فيه بأحكام التشرد<sup>(١)</sup> .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تقول فى طعنها إن المحكمة أخطأت فى حكمها ببراءة المتهمه لأن ما ذهبت إليه من اعتبار الدعارة مشروعة فى حى الماهرات

---

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً فى حكمها الصادر فى هذه الجلسة فى القضية رقم ٤٤٥ سنة ١٧ القضائية .

وأن كل ما يتطلبه القانون هو الحصول على ترخيص لمباشرتها — ما ذهبت إليه من هذا غير سديد إذ كل الأديان والقوانين الوضعية تعتبر الدعارة مهنة غير شريفة ، أما تنظيم الإشراف على بيوت الدعارة بوضع لأئمة للماهرات فإنه لا يفيد إقرار المشرع بمشروعية الدعارة . هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم غير مقصور على أشخاص معينين أو أمكنة معينة ، فكل امرأة تخترف الدعارة بغير ترخيص تجب محاكمتها طبقاً للمادتين ٢ و ٤ من المرسوم بقانون المذكور سواء باشرت الدعارة في بلد به حق للدعارة أو لا ، وسواء كان ذلك داخل هذا الحى أو خارجه . وقد ورد كتاب المديرية المؤرخ في ١١/١٢/١٩٤٦ بأنه ابتداءً من ١٦/١٠/١٩٤٥ وطبقاً لتعليمات الوزارة لا تمنح رخص جديدة للماهرات بدائرتها فلا تملك أى امرأة من ذلك التاريخ احترام الدعارة في الحى السابق تخصيصه لذلك .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهمه بأنها « في يوم ٩/٦/١٩٤٦ اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش ، الأمر المنطبق على المواد ١ و ٢ و ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ » ، والحكم المطعون فيه قضى باعتبار الواقعة مخالفة لنصوص لأئمة الماهرات فقط ، وقال في ذلك : « إن وقائع هذه الدعوى تتلخص في أن الكونستابل محمد سعد الدين على أفندى أثبت في محضره المؤرخ ٩/٦/١٩٤٦ أن البوليس الملكى الحسنى فرج عامر من قوة مباحث البندر أحضر إليه المتهمه وأخبره أنه ضبطها ترتكب القحشاء بمنزل للدعارة بنقطة المومسات إدارة أمينة المرمى دون رخصة ، وأنها سيئة السير والسلوك وليس لها وسيلة مشروعة للتعيش . وحيث إن النيابة قدمت المتهمه للمحاكمة بتهمة أنها اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وحيث إن محكمة أول درجة قضت بتأريخ ١/١٠/١٩٤٦ غايياً بوضع المتهمه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة ، فاستأنفت النيابة بتاريخ ٥/١٠/١٩٤٦ طالبة الحكم بالمعقوبة الصحيحة بتطبيق الفقرة الثانية

من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وقد عارضت التهمة وحكم في ١٩٤٦/١١/٢ بالتأييد فاستأنفت التهمة في ١٩٤٧/١١/١٢ . وحيث إنه بالنسبة للتهمة فهي ثابتة ضد التهمة : أولاً — من أقوال البوليس الملكي الحسيني فرج عامر الذي قرر أنه ضبطها ترتكب الفحشاء . وثانياً — من اعتراف التهمة بوجودها بالمنزل ، ولا عبرة بادعائها بأنها كانت فيه بقصد أخذ ملابسها منه . وحيث إنه بالنسبة للتطبيق القانوني فالمستفاد من وقائع الدعوى أن التهمة ضبطت في منزل بنقطة للموسات وهي المكان المخصص لتعاطى مهنة الدعارة في البيوت القائمة بها والمرخص بها من جهة الإدارة المختصة . وحيث إن للمفهوم عقلاً ومنطقاً من وجود مثل هذا الحى في بعض البلاد ومن الترخيص لمدرى البيوت القائمة به بتشغيل بعض النسوة بتعاطى الفحشاء يستفاد من ذلك أن تعاطى هذا العمل أمر مشروع في هذه الأمكنة وتكون المتعاطية له فيها متخذة وسيلة مشروعة للتعيش . وكل ما أوجه القانون في هذا الصدد هو ما نص عليه في المادة ١٤ من لائحة بيوت العاهرات التي تقضى على كل موسمة تكون موجودة في بيت للعاهرات أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس ، ورتب على مخالفة ذلك جزاء نص عليه في المادة ٢٣ من هذه اللائحة هو تغريم مرتكبي المخالفة غرامة لا تتجاوز مائة قرش . وحيث إن وجود التهمة في بيت للعاهرات معد لتعاطى الفحشاء ليس فيه ما ينافي الفرض من إيجاد هذا البيت ويكون كل ما أتت به التهمة مخالفاً أنها لم تستخرج تذكرة من البوليس ، ومثلها في ذلك كمثل التي تعاطى الفحشاء وهي حائزة لتذكرة من البوليس انتهت ملتها وضبطت في بيت للعاهرات قبل تجديد التذكرة ، فهذه لا يمكن اعتبارها بأى حال أنها اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش ، وبذلك يكون الحكم المستأنف إذ قضى على التهمة طبقاً للواد ٢١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في غير محله ويتعين إلغاؤه واعتبار الواقعة مخالفة طبقاً للمادتين ١٤ و ٢٣ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٩٠٥/١١/١٦ .

وحيث إن معنى التشرد القعود عن العمل والرغبة عن أبواب السعي الجائز

لاكتساب الرزق ، وهذا لا يتحقق بالنسبة إلى الإناث لأنهن ولو كن كليات صحابات البدن لسن مطالبات بالتكسب والسعى إذ قمتين تلزم بمولتهن أو قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . أما ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد تسرى على النساء إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة فهو استثناء لا يراد به إلزام النساء قانوناً بما ألزم به الرجال لا من جهة وجوب السعى والعمل في ذاته ، ولا من جهة كونه سعياً أو عملاً جدياً ينتسب به صاحبه إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفي حاجته وتكفي الناس شر تبطله — لا يراد ذلك بهذا الاستثناء ، وإنما المراد به الأخذ على يد النسوة اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة للتعيش ، فإن أولئك أجرى عليهن القانون أحكام التشرد من إنذار ومراقبة وحبس ، لأنهن عيال على سواهن فهذا كائن بالنسبة للإناث كافة ، وإنما لأنهن إذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقه أو التحريض على التجور إلى غير ذلك يتأذى بمسلكهن الأمن والنظام حتماً .

وحيث إن إياحة المرأة نفسها لمن يطلبها مع قبح ذلك وبشاعته أمر في ذاته لا يعاقب عليه القانون ولا يمكن عنه حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق ، بل هو من جانب الأنثى فاسدة الخلق مجرد استعانة بوضعها الطبيعي على إرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل واستمراء الكسل بالتملق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال ، فهو صورة منكورة من صور اعتماد المرأة على سواها في معاشها . ولما لم يكن ذلك معاقباً عليه في ذاته ، ولا باعتباره قعوداً عن العمل والسعى ، فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي تسقط فيه بأحكام التشرد عملاً بالمادة ٤ سابقة الذكر . والقول بغير ذلك يقتضي إجراء أحكام التشرد على كل أنثى مهما تكن إذا كانت تعتمد في معاشها على صلتها برجل لا يجمعها به علاقة شرعية سواء كان اتصالها به سافراً أو مستوراً متى لم يكن لديها وسيلة أخرى للتعيش . وهذا لاشك في أن قانون التشرد لم يقصد إلى العقابة عليه .

### جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧

بإدارة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد نفأت بك .  
وأحمد علي علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد صادق فهمي بك للتشاورين .

( ٣٠٥ )

#### القضية رقم ٦٨٠ سنة ١٧ القضائية

قاض . صلاحية . رفضه المعارضة المرفوعة من التهم في الأمر الصادر بحجبه احتياطياً .  
لا يمنعه من الفصل في الدعوى ذاتها .

إن مجرد نظر القاضي المعارضة التي رفعت من التهم في الأمر الصادر بحجبه احتياطياً ورفضها — ذلك ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك في الدعوى ذاتها ، فإن الفصل في المعارضة لا يلزم له ، بمقتضى القانون ، من القاضي ، والتحقيق في مرحلته الأولى ، الرأي المستقر الذي يتخرج معه إذا ما رأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى ، وهي في دور المحاكمة ، كل عناصرها إثباتاً وتقيماً .

( ٣٠٦ )

#### القضية رقم ٦٩٣ سنة ١٧ القضائية

استئناف . حكم غيابي . استئناف النيابة إليه . طلبها تأييد الحكم المعارض فيه . ذلك لا يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقاب .

إن استئناف النيابة الحكم الغيابي الصادر ضد التهم ثم طلبها بعد ذلك في المعارضة المرفوعة منه عن هذا الحكم تأييده — ذلك لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب على هذا التهم .

( ٣٠٧ )

#### القضية رقم ٦٩٤ سنة ١٧ القضائية

تموين . كبروسين . إرسال بيان بما يباع منه مصحوباً بالكوبونات المؤيدة له . وجوب

وصوله إلى لجنة المراجعة في اليوم الأول من الشهر التالي . وقوع هذه المخالفة في سبتمبر سنة ١٩٤٥ . العقاب المنصوص عليه في القرار رقم ٥٠٤ الصادر من وزارة التموين والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسرى عليها .

إنه وإن كان القرار رقم ٥٠٤ الصادر من وزارة التموين والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد صدر في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلا أنها — في صدد عدم إرسال بيان بما يباع من الكيروسين والكوبونات المؤيدة لذلك إلى لجنة مراجعة كوبونات الكيروسين بالمركز الذي يوجد في دائرته التوكيل — لم يأتيها بحكم يخالف الأوامر العسكرية التي كان معمولاً بها من قبل صدورهما من حيث الواجبات المفروضة أو العقوبات المقررة . وإذن فالمخالفة التي من هذا القبيل الواقعة في خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ تجرى عليها أحكامهما ، وإذا كان هذا القرار وذلك المرسوم بقانون هما والأوامر العسكرية السابقة عليهما كلها صريحة في إيجاب إرسال الكوبونات وإيصالات التسليم المجتمعة . . . إلخ الخاصة ببيع الكيروسين إلى لجنة المراجعة بحيث تصل إليها قبل انتهاء اليوم الأول من الشهر التالي ، فإن إرسال هذه الكوبونات بطريق البريد في نفس اليوم الذي يجب وصولها فيه إلى اللجنة هو مخالفة لما نص عليه في ذلك المرسوم وتلك الأوامر مستوجبة العقاب المنصوص عليه فيها .

### جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد الفتي الجزائري بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

(٣٠٨)

القضية رقم ١٩٠٥ سنة ١٦ القضائية

دعوى مدنية . تهوى . متهم ببلاغ كاذب . براءته لعدم ثبوت سوء القصد لديه . الحكم عليه بتعويض للملكة في الدعوى . جائز .

إن تبرئة المتهم بجرمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سيء القصد عالماً



بلكذب بلاغاته لا تمتنع من الحكم عليه بتعويض للدعي بالحقوق المدنية متى كان مسلكه في الدعوى مبرراً لذلك ، كأن يكون قد أكره من البلاغات التي قدمها في حق المدعي مسرفاً في اتهامه لجرد الشبهات التي قامت لديه دون أن يتقوى ويثبت من حقيقة الوقائع التي أسندها إليه .

## ( ٣٠٩ )

القضية رقم ٤٠٥ سنة ١٧ القضائية

استئناف . وجوب رضه في ميعاده . طرؤه مانع فاعر على المحكوم عليه . يجب عليه أن يبادر إلى رفع الاستئناف بمجرد زوال المانع .

يجب رفع الاستئناف في ميعاده المعين محسوباً من اليوم المقرر لبدئه . فإذا طرأ على المحكوم عليه مانع فاعر منه من ذلك كان عليه بمجرد زوال المانع أن يبادر على الفور إلى رفضه وإلا كان استئنافه حاصلاً بعد الميعاد متعيناً عدم قبوله شكلاً .

## ( ٣١٠ )

القضية رقم ٤٧٠ سنة ١٧ القضائية

ضرائب . تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة . خصم جميع التكاليف وعلى الأخص الاستهلاكات الحقيقية . حكم . تبينه .

إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ينص في المادة التاسعة والثلاثين على أن يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقاً للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل . فإذا كان المتهم بتقديم بيانات غير صحيحة في الإقرارات والأوراق المقدمة منه عن أرباحه في سنة ما قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية — مستشهداً

بدقته — بأن المبلغ الذى لم يرصده فى البيان المقدم منه عن أرباحه قد صرف فى إصلاح اللشآت المؤجرة منه ، ومع ذلك قضت المحكمة بإدائته دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور للبطل .

### ( ٣١١ )

القضية رقم ٤٨٧ سنة ١٧ القضائية

قض وإبرام . تقديم أسباب الطعن دون التحرير به . عدم قبول الطعن شكلاً . كون عماد المحكوم عليه قد كتب إلى إدارة السجن لاستدعائه ليقرر الطعن وعدم تنفيذ موظف السجن ذلك . لا يتفهم له .

إذا كان المحكوم عليه قدم أسباباً للطعن على الحكم ، ولكنه لم يقرر الطعن بقلم الكتاب فطعنه غير مقبول شكلاً . ولا يشفع له أن يكون محاميه قد كتب إلى إدارة السجن للمقتل هو فيه باستدعائه ليقرر الطعن ولكن موظف السجن لم ينفذوا ذلك .

### ( ٣١٢ )

القضية رقم ٧١٠ سنة ١٧ القضائية

قض وإبرام . حكم بالإتذار بالتطبيق للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لا يقبل الطعن . الأحكام الصادرة بالإتذار تطبيقاً للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الخصاص بالمتشردين وللتشبه فيهم غير قابلة للطعن .

### ( ٣١٣ )

القضية رقم ٧١٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . شاهد . حكم ابتدائي غيبي . طلب سماع شاهد أمام المحكمة الاستئنافية . عدم سؤال هذا الشاهد لا فى التحقيق الابتدائي ولا أمام المحكمة . وجوب إجابة هذا الطلب أو الرد عليه .

إذا كان المتهم الذى سارت إجراءات المحاكمة فى غيبته أمام محكمة الدرجة

الأولى قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة سماع شاهد في الدعوى لم يسأل  
لا في التحقيق الابتدائي ولا أمام المحكمة بالجلسة ، ووجه نظرها إلى أهمية شهادة  
هذا الشاهد والواقعة التي يريد سؤاله عنها فلم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه ، فإن  
حكمها يكون قد شاب القصور الذي يعيبه ويوجب نقضه .

### ( ٣١٤ )

#### القضية رقم ٧١٧ سنة ١٧ القضائية

اشتباه . الاستدلال على حالة التهم الخطرة وقت محاكمة بسوابحه . جوازه .

إن السوابق لا تنشيء الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه والذي يريد  
الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة وإنما هي تكشف عن وجوده ، فهي والشبهة  
بمنزلة سواء . ولهذا فإن الاستدلال على حاضرات اتجاه التهم بأحكام صدرت عليه  
قبل العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ليس فيه بسط لآثار هذا القانون على  
وقائع سبقت صدوره . وإذن فإنه لا مانع من أخذ التهم بهذا القانون اعتماداً  
على الأحكام المتكررة الصادرة عليه قبل العمل به متى كانت قريبة البون نسبياً  
أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل الخ كافية  
لإقناع القاضي بأن صاحبها ما زال خطراً يجب التحرز منه .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن المحكمة أخطأت إذ داته بمقتضى  
المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن السوابق التي أسس عليها الاتهام كلها  
سابقة على صدور هذا المرسوم فلا تجوز مساءلته عنها مرة ثانية وبناءً على قانون  
لاحق لأوقات مقارفة الجرائم التي صدرت فيها الأحكام الخاصة بها متى كان قد  
أثبت ، كما هي الحال في الدعوى ، أنه استقام وكف عن ارتكاب الجرائم .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في « ٢٨/٢/١٩٤٦ »

وجد في حالة اشتباه إذ سبق الحكم عليه لأكثر من مرة في جرائم اعتداء على المال (سرقا ت وتبديد) ، ومحكمة أول درجة برأته وقالت في ذلك « إن النيابة تستند في إثبات التهمة على التهم على سوابقه المتعددة وآخرها في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ . وحيث إنه ثبت من صحيفة سوابق التهم أنها سابقة على القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن حالة الاشتباه لا تكون قائمة إذ أن من المسلم به أن القوانين لا تسرى على الماضي إلا بنص وما دام لم ينص في القانون سالف الذكر على سريانه على الماضي فإنه لا يسرى إلا على الجرائم التي تقع بعد صدوره . وحيث إنه ما دام لم يثبت أنه قد حكم عليه بعد صدور القانون سالف الذكر بأية عقوبة فتكون التهمة الموجهة إليه على غير أساس ولا سند لها في القانون مما يتعين معه تبرئته منها عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات » . والحكم المطعون فيه ألقى هذا الحكم وحكم باعتبار الطاعن مشتبهاً فيه وبوضعه تحت ملاحظة البوليس وذكر « أن التهمة المسندة تلتخص في أنه سبق الحكم عليه في ثمان سوابق في نصب وسرقة وتبديد وإحراز مخدرات في المدة ما بين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ الأمر الذي يجعله في حالة اشتباه لاشتهاره بالاعتداء على المال . وحيث إن محكمة أول درجة قضت بالبراءة باعتبار أن هذه السوابق كلها سابقة على صدور القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المطبق في هذه الدعوى ولذا تكون حالة الاشتباه التي يتصف بها للتهم قد وقعت تحت ظل القانون القديم الملغى بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلا ينطبق القانون الأخير لعدم سريان القوانين على الماضي . وحيث إن حالة التهم بهذه الصورة لا تند حالة من حالات تطبيق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على الماضي . ذلك لأن حالة الاشتباه لا تعتبر واقعة مادية وقعت تحت ظل القانون السابق بل هي صفة قائمة بالتهم لا تزول عنه بصدور القانون الجديد ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم ومعاينة التهم بالمواد المطلوبة » .

وحيث إن السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه والذي يزيد الشارح الاحتياط منه لمصلحة الجماعة ، بل تكشف عن وجوده وتدل عليه ،

فهي والشهرة بمنزلة سواء ، ولذا فليس في الاستدلال على اتجاه التهم الحاضر بأحكام صدرت عليه قبل العمل بالقانون الجديد بسط لآثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره ، وإذن فيكفي الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على التهم قبل العمل بالقانون الجديد لأخذه بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قريبة اليون نسبياً أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو العناصر أو التماثل الخ تكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها مازال خطراً يجب التحرز منه ، كما سبق لهذه المحكمة أن أوغمت في أحكام سابقة .

وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدلل على حالة الطاعن الخطرة وقت محاكمته بسوابقه التي أشار إليها ، وكانت هذه السوابق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له ما يبرره .

### (٣١٥)

#### القضية رقم ٧١٨ سنة ١٧ القضائية

أمر حفظ . انتداب صادر من النيابة إلى الطبيب العمري بتشريح جثة متوفى وإجراء التشريح وتقديم تقرير عنه من الطبيب المنتدب . هذا عمل من أعمال التحقيق . الأمر بحفظ الدعوى . عدم إلغاء هذا الأمر من النائب العموي وعدم ظهور أدلة جديدة . لا يجوز العود إلى الدعوى العمومية .

إنه لما كان أمر النيابة العمومية بحفظ الدعوى من شأنه متى كان قد صدر بناءً على تحقيق أجرته بنفسها أو بناءً على انتداب منها أن يمنع من العودة إلى الدعوى العمومية ما لم يلفه النائب العموي أو تظهر أدلة جديدة بحسب ما هو مقرر بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ، ثم لما كان الانتداب الذي يصدر من وكيل النائب العموي إلى الطبيب الشرعي بتشريح جثة متوفى في حادثة وقيام الطبيب بإجراء التشريح وتقديم تقرير منه إلى من ندبه بما شاهده وبرأيه في الوفاة وأسبابها هو عملاً من أعمال التحقيق تم بناءً على طلب النيابة العمومية ،

فإنه يكون من التمين على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الانتداب قبل صدور أمر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب — بمقتضى القانون — توافره في أمر الحفظ الملزم أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى .

## (٣١٦)

## القضية رقم ٧٣٤ سنة ١٧ القضائية

استئناف . معارضة . الحكم برفضها بناءً على إعلان المعارض في مواجهة النيابة . لا يصح . يجب اعتبار هذا الحكم كأنه صدر بغير إعلان . ميعاد استئنافه لا يبدأ إلا من يوم ثبوت علم المحكوم عليه به . الإعلان يجب أن يكون لشخص المحكوم عليه غائباً أو في محله . متى يكون الإعلان قنابية كافياً ؟

إنه لما كان لا يصح بمقتضى القانون أن يحكم في المعارضة في غيبة المعارض بناءً على إعلانه في مواجهة النيابة العمومية بل يجب لذلك أن يكون الإعلان لشخص المحكوم عليه غائباً أو في محله إذ الإعلان للنيابة لا يمكن عده كافياً في المواد الجنائية إلا بالنسبة إلى طلبات الحضور قبل صدور الأحكام القنابية فقط — لما كان ذلك كان من التمين على المحكمة الاستئنافية أن تعتبر الحكم الابتدائي الصادر في غيبة المعارض برفض المعارضة المرفوعة منه بناءً على إعلانه في مواجهة النيابة كأنه صدر بغير إعلان وأن تقرر أن ميعاد استئنافه لا يبدأ من يوم صدوره لعدم ثبوت علم المحكوم عليه بهذا اليوم .

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٤٧

برئاسة سادة سيد مصطفى بإشاد رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومصطفى مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

## (٣١٧)

## القضية رقم ٧٤٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبعية . الامتناع عن بيع أفضة بالمر المحدد . إدانة للتم في هذه الجريمة . تمسكه بأن الأفضة الموجودة عنده مبيعة لسلاسل ولكنهم لم يتسلحوا . إدانته دون الرد على هذا البلاغ . قصور .

إذا كان الحكم الابتدائي قد أدان التهم في جريمة الامتناع عن بيع أقشة بالسعر المحدد وأيد هذا الحكم في الاستئناف لأسبابه ، وذلك مع تمسك للتهم لدى المحكمة الاستئنافية بأن الأقشة التي وجدت عنده بعضها لعملاء اشتروه ووقعوا بتسلمه ولكنهم لم يتسلموه لشدة الزحام ، وبأقياها لا يمكن التصرف فيه إلا بإذن من مراقبة التموين ، فإن عدم رد المحكمة على هذا الدفاع الذي من شأنه لو صح أن يبرر امتناع التهم عن البيع — ذلك يكون قصوراً في الحكم موجباً لنقضه .

---

### ( ٣١٨ )

#### القضية رقم ٧٤٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه . بيان الواقعة بياناً كافياً . الإشارة إلى نص القانون الذي عاقب بمقتضاه . قضاؤه للدعى بالحقوق للدنية بأكثر مما طلب . نفس .

إذا كان الظاهر من مراجعة الحكم أنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً ولم يشر إلى نص القانون الذي أوقع العقوبة بمقتضاه ثم قضى للدعى بالحقوق للدنية بأكثر مما طلبه فهذا الحكم يجب نقضه .

---

### ( ٣١٩ )

#### القضية رقم ٧٤٥ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسيه . تهم ببيع ماشية في غير الأيام المرخص فيها بالبيع . تمسك بأنه إنما ذبحها مرضها وللانتفاع بجلدها فقط . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

إذا كان التهم ببيع ماشية خارج السلخانة في غير الأيام المرخص بالذبح فيها قد تمسك بأنه إنما ذبحها بسبب مرضها للانتفاع منها بجلدها فقط ، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن تبحث هذا الدفاع ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ هذا الدفاع لو صح لما كان على التهم من حرج فيما فعل .

## (٣٢٠)

## القضية رقم ٧٥٠ سنة ١٧ القضائية

تموين . عدم توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ الكمية المطلوبة منهم للحكومة .  
الطالب على هذه المخالفة يكون بمقتضى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ .

إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في المادة ٥٦ على أنه « يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة شهور إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه . . . . . ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات النصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون » فقد دل بذلك على أن للوزير أن يفرض مخالفة القرارات التي يصدرها عقوبي الحبس والغرامة معاً أو إحداها فقط بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى المحدد في النص دون أن يكون مقيداً بالحد الأدنى . ومتى كان ذلك كذلك وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً للمرسوم بقانون المذكور قد ذكر مخالفة عدم توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ الكمية المطلوبة للحكومة في الميعاد ضمن ما ذكره من المخالفات وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الأولى بالعقوبة التي فرضها الوزير عليها فنص على أنه « يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل أردب من القمح موضوع الجريمة فإنه يكون من الخطأ معاقبة مرتكب تلك المخالفة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بدلاً من العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ .

## (٣٢١)

## القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . بيان الواقعة . وجوبه . مثال . خبر وزنه أقل من الوزن المقرر . تموين .

إذا أدانت المحكمة متهماً في جريمة صنع خبر وزنه أقل من الوزن المقرر



دون أن تبين في حكمها زنة كل رغيف من الخبز محل الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه ، إذ هذا البيان مهم لتعرف حقيقة الواقعة وصحة تطبيق القانون عليها .

### ( ٣٢٢ )

#### القضية رقم ٧٥٤ سنة ١٧ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . عدم تهديم الحارس المحجوزات . لا يستغل به عليه إلا إذا طلبت المحجوزات في مكان وجودها وقت توقيع الحجز عليها . الحارس غير مكلف نقل المحجوزات من مكان الحجز إلى أي مكان آخر عين ليها فيه .

إنه لما كان الحارس غير مكلف قانوناً نقل المحجوزات المسلمة إليه من مكان الحجز عليها إلى أي مكان آخر يكون قد عين لتباع فيه كان لا يصح في القانون الاستدلال على الحارس في جريمة اختلاس المحجوزات بعدم تقديمها إلا إذا كانت قد طلبت منه في مكان وجودها وقت توقيع الحجز عليها . وإذن فإن المحكمة إذا أدانت المتهم على أساس أنه لم يقدم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد لبيعها فيه دون أن ترد على ما دفع به من أن الحجز قد وقع في بلد يبعد عدة كيلومترات عن المكان الذي عين لحصول البيع فيه كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

### ( ٣٢٣ )

#### القضية رقم ٧٥٦ سنة ١٧ القضائية

معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . لا يجوز إلا عند تخلف المارض . سبق حضور المارض بعض جلسات المعارضة . الحكم باعتبار معارضة كأنها لم تكن . خطأ .

إنه لما كان لا يجوز بمقتضى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند تخلف المارض عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر معارضة ، وكان حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة يوجب على المحكمة أن تنظر في

موضوع الدعوى وتفصل فيه بناءً على الأدلة القائمة أمامها ولو لم يكن المعارض حاضراً فإن الحكم إذا قضى باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن مع سبق حضوره بعض جلسات هذه المعارضة يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه .

### (٣٢٤)

#### القضية رقم ٧٥٧ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسيه . دفاع هام . وجوب الرد عليه . مثال في دعوى بيع بن منشوش .

إذا أدانت المحكمة الابتدائية للمتهم في جريمة بيعه بناً منشوشاً بإضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسبة ٢٥ ٪ مع علمه بذلك ، ثم مع تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان في أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن في مقدوره كشف هذا الغش عند رد البن إليه بعد طحنه ، فإنها أيدت الحكم الابتدائي دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة في الدعوى ، فحكما بذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

### (٣٢٥)

#### القضية رقم ٧٦٥ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسيه . دفاع هام . وجوب الرد عليه . مثال في جريمة زرع حشيش .

إذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت المتهم في جريمة زرع الحشيش وأثبتت في حكمها صراحة أنه قد تمسك في أقواله التي اعتمدت عليها بصفة أصلية في القضاء بإدائته بأنه لم يكن يعلم بأن الشجيرات محل المحاكمة هي لنبات الحشيش ومع ذلك لم تتعرض لهذا الدفاع المهم وترد عليه بما يفنده من واقع الأدلة القائمة

في الدعوى ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي اكتفاءً بأسبابه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعنيه بما يوجب نقضه<sup>(١)</sup>.

### جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٤٧

بقيادة حضرة أحمد نشأت بك وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وسليمان حافظ بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

(٣٣٦)

### القضية رقم ١٧٩٩ سنة ١٦ القضائية

١ - حكم . تبينه . تقديم التهم عريضة بالاسم الشخصى لوزير العدل وأخرى لرئيس محكمة مصر بأن قضاة الدائرة التجارية أدخلوا بواجبهم في نظر قضية معينة . إدانة التهم في جريمة القذف في حق القضاة . استخلاص قصد الإذاعة من وقائع لا تنتج . نقض .

ب - إهانة موظف . تحقق هذه الجريمة في غير حضور المجني عليه . متى يمكن القول به ؟ عند وصول الإهانة بالفعل إلى الموظف وثبت أن التهم قصد إلى هذه الغاية .

١ - إذا كان كل ما قاله الحكم للتدليل على توافر قصد الإذاعة لدى المتهم بالقذف في حق قضاة إحدى الدوائر بإحدى المحاكم وإهانة رجال القضاء بالمحاكم الابتدائية هو أنه قدم شكاويين إحداها لوزير العدل والأخرى لرئيس محكمة مصر وأن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يعلم مقدماً بأن هاتين الشكاويين ستنداولان بحكم الضرورة بين أيدى الموظفين المختصين ، وقد تمت الإذاعة بالفعل إذ أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكاوى للرسلة إليه إلى النيابة العمومية ،

(١) في الجرائم التي يكفى فيها القصد الجنائي العام ، كالجريمة التي صدر فيها الحكم موضوع التطبيق ، وفي الجرائم التي يكفى فيها القصد المادي للدلالة على وجود القصد الخاص ، كجرائم السرقة ، لا يلتزم قاضي الموضوع بأن يثبت في حكمه بالإدانة توفر العلم أو القصد ، فيصح حكمه في جرائم إحرار المواد المخدرة وفي جرائم السرقة ولو لم يتحدث فيه عن القصد الجنائي . لكن الحال تتغير إذا ما دهم أمامه بانتفاء العلم أو بانتفاء القصد ، إذ هذا الوقع جوهرى يترتب عليه — لو صح — رفع المسؤولية ، ولذلك ينتج على القاضي أن يرد عليه في حكمه ، فإذا هو أغفله كان حكمه قاصراً لأسباب باطلاً .

فهذا لا يسوغ القول بتوفر قصد الإذاعة ، إذ لا يبين منه أن إحدى العريضتين ، وهى الرسالة بالاسم الشخصى لوزير العدل ، قد اطلع عليها غير من أرسلت إليه ، مما يدل عليه أنه ليس من طبيعة المرائض التى ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تداولها . أما تمام الإذاعة فعلاً فقد رتبته الحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين أحال العريضة إلى النيابة العمومية ، وإذ كانت هذه الإحالة هى — كما جاء بالحكم — بقصد اتخاذ الإجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لما اشتملت عليه العريضة من طعن فى رجال القضاء ، مما لا يمكن أن يكون للمتهم قد رعى إليه حين بعث بالعريضة ، فإن هذا من الحكم يكون غير سديد .

٢ — إنه إذا جاز أن تتحقق جريمة توجيه الإهانة إلى الموظف أو إلى الهيئة التابع لها الموظف على سبيل الاستثناء فى غير حضور المجنى عليه فذلك مشروط بأن تصل الإهانة بالفعل إلى علم الموظف أو الهيئة وأن يكون للمتهم قد قصد إلى هذه الناية . فإذا كانت واقعة الدعوى — كما أثبتتها الحكم — لا تدل على توافر هذين الشرطين فلا يصح اعتبار الإهانة قد وجهت إلى المجنى عليهم .

### ( ٣٢٧ )

#### القضية رقم ٣٦٨ سنة ١٧ القضائية

ضرائب . زيادة ما لم يدفع من الضريبة . الزيادة التى قررها الأمر المسمى رقم ٣٦١ . منط الحسب بها . ما يجب ياتيه فى الحسب .

إن للمادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل قد نصت فى الفقرة الأولى منها على أن مخالفة أحكام المواد المشار إليها فيها يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على أثنى قرش وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ ٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله ، وقضت فى فقرتها الثانية والثالثة بأن مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ أو استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء

الضريبة يعاقب عليه بمرأمة لا تزيد على خمسين جنهما مع الزيادة المذكورة .  
والظاهر من الأعمال التحضيرية لهذه المادة أن المشرع إذ جعل هذه الزيادة من ٢٥ ٪ إلى ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة إنما قصد أن يفسح مجال الاختيار والتقدير أمام القاضي لكي يوقع من تلك الزيادة ما يراه على حسب حظ التهم به من الإهمال أو العمد وقلة المطلوب منه أو كثرتة ومبلغ الخطر الذي تعرضت له حقوق الدولة الخ . على أن القاضي مع كونه ملزماً بأن يحكم بالزيادة المذكورة باعتبارها جزاءً يلزم الغرامة بغض النظر عن طبيعته لا يجوز له بل لا يستطيع أن يقضى بها إلا بعد أن يستبين من التحقيق مقدار ما لم يدفعه التهم من الضريبة ، وهذا في مقدوره دائماً لأن تحديد مقدار الضريبة الواجبة وما دفع منه وما لم يدفع يمكن في جميع الأحوال مما مقتضاه أن يعنى به كل حكم يصدر بالإدانة . وعبرة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة في تلك المادة لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . وهي — مردودة إلى هذا المعنى — يراد بها هذا الجزء من الضريبة الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول القانون .

ثم إنه ، مع ملاحظة الظروف التي صدر فيها الأمر العسكري رقم ٣٦١ الذي جعل العقوبة على مخالفته أشد بكثير من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٨٥ سائلة الذكر وجعل الزيادة على وضع واحد هو ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة ، يبين أن الأمر العسكري المذكور لا يتناول في الواقع من الأفضال إلا ما قصد به الممول التخلص من الضريبة وتعمد فيه التهرب من أدائها . أما ما انطوى على مجرد الإهمال وخلا عن سوء القصد فهو باق على حكم المادة ٨٥ لا يؤخذ فيه الممول إلا في حدود ما قرره هذه المادة .

وإذن فإن الحكم بالزيادة التي قررها الأمر العسكري للشار إليه يكون رهناً بقيام سوء القصد لدى التهم وتكون هذه الزيادة رهناً بمقدار ما عمل التهم على التخلص من الضريبة .

وإذ كانت هذه الزيادة بوصفها هذا يتطلب عليها معنى العقوبة ، وكان القاضى الجنائى لا يجوز له أن يقضى بعقوبة ما إلا إذا تبين مقدارها و بينه فى حكمه ، فإن القضاء بزيادة ما لم يدفع من الضريبة إلى ثلاثة أمثاله بغير تحديد المقدار لا يجوز ، كما أنه لا يجوز ، مع التحديد ، القضاء بزيادة ثلاثة الأمثال طبقاً للأمر العسكرى بغير استظهار العمد وسوء القصد .

### المحكمة

وحيث إن النيابة تقول فى أوجه الطعن إن الحكم المطعون فيه إذا اكتفى بمعاينة التهم بالفراصة دون أن يقع عليه العقوبة التكميلية للمينة بالفقرة ٣ من المادة ٢ من الأمر العسكرى رقم ٣٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢ من الأمر العسكرى رقم ٣٦٢ يكون قد أخطأ ما دام النص الوارد بها مطلقاً غير مقصور على حالة أو مخالفة دون أخرى ، ولا يرد على ذلك أن مقدار الضريبة لم يبين بمد ما دام لا مانع من أن يقرر الحكم الإلزام بالدفع على أن يحدد مقدار ما يدفع فيما بعد على مقتضى القواعد الموضوعة لذلك .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على التهم بأنه « فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ باعتباره من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لم يقدم إلى مصلحة الضرائب جميع البيانات والميزانيات والإقرارات والأوراق عن أرباحه وخسائره ، وذلك عن السنوات المالية ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ١٩٤٤ » والحكم الابتدائى برأه ، والحكم الاستثنائى دانه وعاقبه بفراصة ٢٠٠ قرش وقال فى ذلك : « إن الحكم المستأنف قضى ببراءة التهم لأنه أنكر ملكيته لسيارات نقل فى اللدة المينة بوصف التهمة ، وإن مصلحة الضرائب لم تقدم الدليل على ملكيته لهذه السيارات . وحيث إن التهمة المسندة إلى التهمى أنه باعتباره من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لم يقدم إلى مصلحة الضرائب جميع البيانات عن أرباحه وخسائره ، وذلك عن السنوات من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٤ . وحيث إن التهم اعترف بأن له محلاً يبيع فيه البنزين

في هذه المدة . وحيث إن قيامه ببيع البنزين في المدة المذكورة يستوجب تقديم الإقرارات والميزانيات الخاصة بنتائج هذه العملية التجارية سواء انتهت إلى كسب أو خسارة في ميعاد غايته ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ طبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٣٦١ ومن ثم تكون محكمة أول درجة أخطأت عندما عينت في حكمها نوعاً واحداً من نشاط للتهم التجاري لعدم قيام الدليل عليه وأغفلت ما اعترف به من إدارته محلاً تجارياً لبيع البنزين يستوجب ما كان يستوجبه اشتغاله في أعمال السيارات من تقديم الإقرارات والبيانات المنصوص عنها قانوناً . وعليه تكون التهمة ناجبة قبل التهم ويكون الحكم للمتأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه وعقاب للتهم طبقاً للمواد المطلوبة وهي القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ والأمريتين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ عدا الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٣٦١ التي تنص على أنه في جميع الأحوال يحكم بزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار ما يعادل ثلاثة أمثاله ، إذ يستفاد من نص هذه الفقرة أنه لا ينطبق إلا على الممول للنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري المذكور الذي يقدم بيانات غير صحيحة لمصلحة الضرائب ، ويكون قد دفع لهذه المصلحة الضريبة المستحقة عن هذه البيانات ولم يدفع الباقي منها ، ولذلك يلزمه النص بدفع ثلاثة أمثاله . وأما في الدعوى الحالية فإن التهم لم يقدم بيانات مطلقاً وينكر استحقاق ضريبة في ذمته لمصلحة الضرائب ، هذا فضلاً عن أن الضريبة لم تقدر بعد وتقديرها يحتاج لإجراءات قد تطول وتقتصر حسب رغبة مصلحة الضرائب والممول ، ويعرض أمرها على لجان عند الخلاف ، ويصح للمعارضة في هذه القرارات التي تصدرها هذه اللجان أمام المحاكم . ومن غير المعقول أن يكون الشارع قد أراد بهذا النص القضاء بمقوبة غير معينة المقدار وغير قابلة للتنفيذ إلا بعد إجراءات قد تطول وتقتصر كما تقدم » .

وحيث إن المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت في الفقرة الأولى على أن مخالفة أحكام المواد المشار إليها فيها يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على أثنى قرش وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ ٪ منه

ولا يزيد على ثلاثة أمثاله ، وقضت في فقرتها الثانية والثالثة بأن مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ أو استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة يعاقب عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنبهاً مع الزيادة المذكورة . وجاء في الأعمال التحضيرية لهذه المادة « ولما كانت الأعمال التي تدخل في عداد المخالفات لنصوص هذا القانون تختلف بحسب أهميتها فقد رؤى . . . أن العقوبة الشديدة لا تفرض إلا إذا قصد المازم بحجز الضريبة أو دفع الضريبة الماطلة في دفعها ، أو إذا استعمل الممول طرقاً احتيالية للتخلص من أداء كل أو بعض الضريبة . . . أما باقى المخالفات كالتأخر في تقديم الإقرارات الخ . فقد رؤى أنها مخالفات بسيطة قد تقع في كثير من الأحيان لجرد الإهمال وعن غير قصد ، ولذا جعلت العقوبة فيها لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش » . فالمرجع إذ جعل الزيادة من ٢٥٪ إلى ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة إنما قصد أن يفسح مجال الاختيار والتقدير أمام القاضي لكي يوقع من تلك الزيادة بحسب حظ المتهم من الإهمال أو العمد ، وقلة المطالب منه أو كثرته ، ومبلغ الخطر الذى تعرضت له حقوق الدولة الخ . وقد بدا للمرشح أن يستغنى بذلك عما توخه بعض التشايع الأجنبية من تقرير زيادة قليلة توقع في أحوال يفترض فيها الإهمال كعدم تقديم الإقرارات في المواعيد المحددة وزيادة أخرى كبيرة توقع في أحوال تعمد الخلاص من الضريبة . ولعله أراد تفادى ما أدت إليه هذه التفرقة هناك من حلول غير سائغة فأقر أن يجعل الزيادة أداة مرنة في يد القاضي يوقع منها بقدر ما تستلزمه ظروف كل حالة . فالقاضي مع كونه ملزماً بأن يحكم بالزيادة المنصوص عليها في المادة ٨٥ المذكورة باعتبارها جزءاً يلزم الغرامة بنقض النظر عن طبيعته لا يجوز له بل لا يستطيع أن يقضى بهذه الزيادة إلا بعد أن يستبين من التحقيق مقدار ما لم يدفعه المتهم من الضريبة . وهذا في مقدوره دائماً ، لأن تحديد مقدار الضريبة الواجبة وما دفع منه وما لم يدفع ممكن في جميع الأحوال ، ولذلك يجب أن يعنى به كل حكم يصدر بالإدانة .

وحيث إن عبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة في تلك المادة لا تحمل



على ظاهر لفظها ، وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . فقد نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بقدر رسم تمغة على أنه « علاوة على الجزاءات المتقدمة ذكرها يحكم القاضي بدفع . . . والتعويضات للخزانة ولا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة أمثال الرسوم المهربة ولا يزيد على عشرة أمثالها » . ونصت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أن الزيادة تتناول « الرسم الذي تعدد المتهم اخلاص منه » وعلى مثل ذلك نصت المادة ١٠ من مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ الخاص برسوم الإنتاج والاستهلاك على أوراق اللعب والمادة ١٤ من مرسوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسوم الإنتاج على الكحول فعبارة « ما لم يدفع من الضريبة » معناها هذا الجزء منها الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول القانون .

وحيث إنه إذا لوحظت الظروف التي صدر فيها الأمر العسكري رقم ٣٦١ والتي دعت لإصداره ، وأنه قد مد المواعيد للمولين المتأخرين لتقديم إقراراتهم والمستندات المؤيدة لها ، وأنه جعل العقوبة على مخالفته أشد بكثير من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٨٥ المذكورة إذ أضاف الحبس ورفع الحد الأقصى للفرامة ، وجعل الزيادة على وضع واحد هو ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة ، وأنه استثنى صراحة من العقاب الخطأ غير المتعمد في البيانات . . . الخ — إذا لوحظ هذا كله تبين أن الأمر العسكري المذكور لا يتناول في الواقع من الأفعال إلا ما قصد به الممول التخلص من الضريبة وتعمد فيه التهرب من أدائها ، أما ما انطوى على مجرد الإهمال وخلا من سوء القصد فذلك باق على حكم المادة ٨٥ لا يؤخذ فيه الممول إلا في حدود ما قررت هذه المادة . وأما الأمر العسكري رقم ٣٦٢ فليس إلا إضافة للأمر ٣٦١ لا تغير طابعه الذي تقدم بيانه .

وحيث إنه وقد تقرر ما تقدم فإن الحكم بالزيادة التي قررها الأمر العسكري المشار إليه يكون رهناً بقيام سوء القصد لدى المتهم ، وتكون هذه الزيادة رهناً

بمقدار ما عمل المتهم على التخلص منه من الضريبة ، ولما كانت هذه الزيادة بوصفها السابق ذكره يطلب عليها معنى العقوبة ، وكان القاضي الجنائي لا يجوز له أن يقضى بعقوبة ما إلا إذا تبين هو مقدارها وبينه في حكمه فإن القضاء بزيادة ما لم يدفع من الضريبة إلى ثلاثة أمثاله بغير تحديد المقدار لا يجوز كما أنه لا يجوز مع التحديد القضاء بزيادة ثلاثة الأمثال طبقاً للأمر المسمى بغير استظهار العدد وسوء القصد .

وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلاحظ الاعتبارات المذكورة في قضائه فإنه يكون من المتعين نقضه .

### ( ٣٢٨ )

#### القضية رقم ٢٧٧ سنة ١٧ القضائية

رشوة . أعمال الوظيفة . تعيينها . لا مانع من إثباتها بشهادة الشهود .

ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، وإن فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية . وعلى ذلك فإذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التي يعمل فيها فلا تثرىب عليها في ذلك .

### ( ٣٢٩ )

#### القضية رقم ٢٩٨ سنة ١٧ القضائية

١ — تزوير . الجمع بين عقوبة التزوير والفرامة النسبية في جناية اختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ ع . جائر .

ب — اختلاس . الفرامة النسبية للنصوص عليها في المادة ٤٤ ع . القصد منها . الواجب الحكم بها على المتهمين معاً . لإيجاب هذه الفرامة على كل واحد منهم . لا يصح .

١ — لا مانع قانوناً من الجمع بين عقوبة جناية التزوير وبين الفرامة النسبية في جناية الاختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع

العقوبة المقررة للجريمة الأشد فقط . وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هي العقوبة الأصلية فقط .

٢ — إن الاستفادة من عبارة المادة ٤٤ من قانون العقوبات وعبارة تعليقات وزارة الحفانية عليها أن الشارع إنما عني بالنص على الغرامة النسبية ليضمن للدولة أن تحصل من المتهمين جميعهم مبلغاً بصفة غرامة يساوي المبلغ المختلس الخ لا أكثر ولا أقل . وهذا واضح أيضاً من استقراء النصوص الواردة في باب اختلاس الأموال الأميرية والفدر ( م ١١٢ وما بعدها ) فإنها قد ربطت تلك الغرامة بما يجب رده . وأبرزت المادة ١١٥ هذا الربط على نحو لا يدع مجالاً لأى شك ، إذ نصت عبارتها الفرنسية بإلزام الجاني بمبلغ مساو لضعف ما استفادته يرد نصفه لمستحقه ويؤخذ النصف الآخر غرامة . وإذن فالواجب في الغرامة النسبية أن يحكم بها على المتهمين معاً بحيث لا يستطاع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها . أما إيجاب هذه الغرامة كلها على كل واحد منهم فغير سديد .

### ( ٣٣٠ )

#### القضية رقم ٥٠٨ سنة ١٧ القضائية

اختصاص . شركة ذات جنسية مصرية قائمة عند وضع لائحة التنظيم القضائي . للمصالح الجديدة التي للأجانب . المقصود منها . القضاء بالاختصاص على أساس الأغلبية المطلقة لأهمهم الشركة . غير جاز على إطلاقه .

إنه لما كان القانون يقضى بأن الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة عند وضع لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة في سنة ١٩٣٧ ، والتي للأجانب فيها مصالح جديدة ، تكون خاضعة للمحاكم المختلطة في منازعاتها مع الأشخاص الخاضعين للمحاكم الوطنية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطاً يجعل الاختصاص للمحاكم الوطنية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم ، وكان المقصود بالمصالح الجديدة أن تكون حقيقية على درجة تذكر من الأهمية لا طفيفة ولا صورية على حسب ما يترامى للمحكمة ، فإن الحكم إذا قضى برفض الدفع

بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بناءً على قاعدة ثابتة هي أن القيد في الاختصاص هو بالأغلبية المطلقة لأسهم الشركة هل هي للأجانب فيكون الاختصاص للمحكمة المختلطة أو للوطنيين فيكون الاختصاص للمحكمة الوطنية يكون مخطئاً ويتعين نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية في قضية الجنحة رقم ٦٨ سنة ١٩٤٦ (١) فوزى تاحرس بسخرون و (٢) حسين سعيد محمود بأنهما في يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بيندر القيوم تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل العامل محمد محمود الحداد بأن صدماه بالسيارة فحدثت له الإصابات الميمنة بالترقير الطبي والتي سببت وفاته وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم مراعاتهما للوائح ، وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٣٨ عقوبات . وقد ادعت فاطمة البرعى عن نفسها وبصفتها وصية على فتوح ورشيدة ابنتي محمد محمود المجنى عليه بحق مدني قبل التهمين وجوزيف كفوري مدير شركة سكك الحديد القيوم الزراعية الذي أدخلته في الدعوى بصفته مسؤولاً عن حقوق مدينة مرتبة على كون التهمين عاملين لدى الشركة بالأجرة ، وطلبت القضاء لها عليهم متضامين بمبلغ ٣٠٠ جنيهه بصفة تعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنت القيوم الجزئية دفع الحاضر عن شركة سكك الحديد الزراعية المذكورة بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر الدعوى المدنية قبل الشركة لوجود صالح أجنبي فيها .

نظرت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ عملاً بمادة الاتهام بمحس التهم الأول ستة شهور بالشغل وقدرت كدالة ١٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبراءة للتهم الثاني بلا مصروفات وفي الدعوى المدنية برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر الدعوى وباختصاصها وبإزام التهم الأول وشركة سكك الحديد الزراعية متضامين بأن يدفعوا للدعوى بالحق المدني بصفتها مبلغ ١٥٠ جنيهها مائة وخمسين جنيهاً والمصاريف المدنية المناسبة

و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة ورفض الدعوى المدنية قبل التهم الثاني .

فاستأنف التهم هذا الحكم في ٩ يونيه سنة ١٩٤٦ كما استأنفه كل من للدعية بالحق المدني في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٦ والمسؤول عن الحقوق المدنية في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٦ .

سمعت محكمة القیوم الابتدائية هذه الدعوى ببيئة استئنافية وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة بلا مصاريف وفي الدعوى المدنية بعدم قبول الدفع وبتمديله بالنسبة للتعويض وإلزام التهم والمسؤول عن الحقوق المدنية وهو شركة سكة حديد القیوم الزراعية بأن يدفع متضامنين المدعين بالحق المدني مبلغ ٢٠٠ جنيه الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في أن الحكم الطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على الشركة مستنداً إلى القول بأن الصلحة الجدية ، وهي التوصل في الاختصاص هل يكون للمحاكم المختلطة أو للمحاكم الوطنية ، إنما تكون بالأغلبية المطلقة أى بما يزيد عن نصف الأسهم في الشركة ولو بسهم واحد ، فكلما توفر ذلك للأجانب كانت المحكمة المختلطة هي المختصة وإذا توفر للوطنيين كانت المحاكم الوطنية هي المختصة ، إذ يتمتعى لأئمة التنظيم القضائى المختلط يكتفى في الجدية أن لا تكون للمصالح المذكورة طائفية أو صورية ويترك أمر الفصل في ذلك للمحاكم ، وإن دام ما يملكه الأجانب في الشركة الطاعنة أكثر من ٤٥ ٪ من رأس مالها ، وما دام هذا لا يمكن أن يكون طفيفاً أو ضئيلاً فإن الحكم يكون واجباً نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم للطعون فيه بأسبابه حين قضى برفض الطعن بعدم الاختصاص وإلزام الطاعنة بالتعويض الذى قدرته المحكمة

ذكر في ذلك « أن الحاضر عن الشركة للوجه إليها الدعوى المدنية باعتبارها مسؤولة عن الحق المدني مع المتهمين ، وهما عاملان عندها ، دفع بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر الدعوى المدنية قبل الشركة لوجود صالح أجنبي فيها ، وقدم كشافاً بحملة أسهم الشركة يدل على أن مجموع سهامها ٢٢٥٥١ يحمل المصريون منها ١٢٩٢٤ ويحمل الأجانب ١١٩٢٧ . وحيث إن هذه المحكمة جرت في قضائها على تفسير المصالح الجديدة للأجانب ، وهو الشرط الذي يجعل المحاكم المختلطة مختصة ، بأنها الأغلبية المطلقة أى ما يزيد عن نصف الأسهم ولو بسهم واحد ، وكلا توفر ذلك في جانب كانت المحاكم المختلطة مختصة ، فإذا توفر للوطنيين كانت المحاكم الأهلية مختصة . والقول بغير ذلك يفتح الباب للتوسع الذي ساد المحاكم المختلطة في الماضي ، والذي جاءت معاهدة مونترو إلى تحديده وإيقافه . لذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه . وحيث . . . . . » .

وحيث إنه لما كان القانون يقضى بأن الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة عند وضع لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة في سنة ١٩٣٧ التي للأجانب فيها مصالح جديدة تكون خاضعة للمحاكم المختلطة في منازعاتها مع الأشخاص الخاضعين للمحاكم الوطنية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطاً يجعل الاختصاص للمحاكم الوطنية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم ، وكان المقصود بالمصالح الجديدة أن تكون حقيقية على درجة تذكر من الأهمية لاطفية ولا صورية على حسب ما يترامى للمحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بناءً على قاعدة ثابتة وصفها على النحو الذي قال به يكون قد أخطأ . وكان الواجب على المحكمة بمقتضى القانون أن تبحث في مبلغ جدية مصلحة الأجانب في الشركة الطاعنة مستعينة بكل ما من شأنه أن يدل عليه بما في ذلك نسبة عدد الأسهم المملوكة للأجانب فيها ، فإذا اقتضت أن هناك مصلحة مذكورة لم قضت بعدم الاختصاص من غير أن تكون مقيدة بنسبة معينة للأسهم المملوكة لم فيها .

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٤٧

رئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحد نشأت بك  
وأحد على علوبة بك وأحد فهمي إبراهيم بك وعمد صادق فهمي بك المستشارين .

( ٣٣١ )

### القضية رقم ٤١٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه . أدلة الإدانة . مضمونها . شهادة الشهود .

إنه لما كان يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يورد الأدلة التي يستند إليها  
في قضائه وأن يبين مضمون كل منها كان الحكم الذي يدين المتهم دون أن يبين  
ملخص أقوال المجني عليه وشهادة الشهود والتقارير الطبية التي قال إنه يعتمد عليها  
قاصر البيان متعيناً تقضه .

( ٣٣٢ )

### القضية رقم ٧٠٦ سنة ١٧ القضائية

١ — دفاع . على المتهم أن يدافع على أساس التهمة كما رفعت بها الدعوى .  
ب — رافة . تقديرها . موضوعي .

١ — العبرة في التهمة هي بما ترفع به الدعوى ، ولا يغير من هذا قول يرد  
في مرافعة النيابة أثناء المحاكمة . وإذن فعلى المتهم أن يدافع عن نفسه على أساس  
ذلك وألا يقتصر على دليل دون آخر استناداً إلى مسلك النيابة في الجلسة .

٢ — إن القانون إذ أجاز للقضاة الرافة بالمتهمين وتخفيف العقوبة الواردة  
بالنص إذا اقتضت ذلك أحوال الجريمة المقاسة من أجلها الدعوى قد ترك الأمر  
في ذلك للقضاة بقدرونه على حسب ما يرون من ظروف الدعوى وملابساتها .  
ومن ثم لا يكون للمتهم أن يشير جلاً حول ذلك أمام محكمة النقض .

(٣٣٣)

## القضية رقم ٧١١ سنة ١٧ القضائية

إثبات . دليل أخذت به المحكمة تعزيزاً لأدلة أخرى . لاجناح عليها في ذلك . ثم المحقق  
رائحة البارود في يدي متهم بالقتل .

لا جناح على المحكمة إذا هي اعتمدت فيما اعتمدت عليه من أدلة في إدانة  
المتهم بالقتل على قول المحقق إنه شم رائحة البارود في يدي المتهم ، فإن هذه الرائحة  
ليست بطبيعتها محلاً لبحث فني بل مرجعها إلى حاسة الشم ، وانبعائها من يدي  
المتهم على أثر وقوع الحادث قد لا تطول مدته .

## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد معطى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد القى الجزايرى بك  
وأحد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

(٣٣٤)

## القضية رقم ٤٨٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . طلب مام . طلب حضور شاهد . إنغاله . الاعتماد على أقواله في التطبيق  
لإدانة المتهم . بطلان الحكم . .

إذا كان المحامى عن المتهم قد طلب حضور أحد الشهود للادلاء بشهادته  
لما لأقواله من أهمية ولأنه يهم الدفاع مناقشته فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم  
ترد عليه واتخذت من أقوال هذا الشاهد في التحقيقات دليل إثبات عليه فإن حكمها  
يكون باطلاً لإغفالها هذا الطلب مع أهميته وتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة  
فيها أمام المحكمة <sup>(١)</sup> .

(١) في واقعة الدعوى أن أحد شهود الإثبات ممن وردت أسماؤهم في قائمة الشهود تغلف  
عن حضور جلسة المحاكمة فطلب عمى التهم حضوره لمناقشته ولكن المحكمة لم تلتفت إلى طلبه  
واعتمدت على أقوال هذا الشاهد بالتحقيقات في إدانة المتهم . ومن السلم أن المحكمة للوضع =



(٣٣٥)

## القضية رقم ٤٩٠ سنة ١٧ القضائية

دفاع . وصف التهمة . رفع الدعوى على التهم بالقتل مع سبق الإصرار للقرن بجناية خطف  
أثنى . إدانته في جريمة الاشتراك في القتل باعتبارها نتيجة محتملة لاشتراكه في جناية الخطف .  
كان يجب لفت الدفاع إلى هذا التصديل .

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على التهم هي القتل العمد مع سبق  
الإصرار للقرن بجناية خطف أثنى ، ثم أدانته المحكمة في تهمة الاشتراك في القتل  
باعتبارها نتيجة محتملة لاشتراكه في جناية الخطف ، ولم تتحدث في حكمها عن قيام  
نية القتل لديه ، ونفت سبق الإصرار عنه ، وقررت أنها لا تعرف على وجه التحديد  
من من الخاطفين هو الذى قتل المجنى عليه ، فإن حكمها يكون معيباً ، إذ كان  
يتعين عليها — وقد استبعدت من التهمة التي كانت موجهة إلى هذا التهم سبق  
الإصرار وقررت أن القتل وقع من مجهول من بين الخاطفين ورأت أن تستبقى  
مسؤولية التهم عن هذه الجناية على أساس آخر من وقائع الدعوى غير وارد  
في الوصف المحال به عليها — أن تلقت الدفاع إلى ذلك ليقول كلمته فيه .

(٣٣٦)

## القضية رقم ٤٩٣ سنة ١٧ القضائية

١ — دعوى عمومية . حفظها . استئناف النيابة المحكم الصادر فيها طالبة تشديد  
العقوبة . جازر .

== أن تعتمد على ما جاء بالتحقيقات الابتدائية وفي عاشر جمع الاستدلالات على أساس أن هذه  
الأوراق وما تضمنته مطروحة على المحكمة وفي متناول الخصوم ومن حقهم في كل لحظة أن  
يناقشوها ، وليس من شك في أن الوسيلة للتل لمنافسة أقوال أديانها شخص في التحقيقات هي  
دعوته أمام المحكمة واستجوابه في مجلس القضاء . فإذا ما طلب الخاضع مناقشة شخص رأى من  
مصلحة التهم أن يناقش في الجلسة فالمحكمة لا يكون أمامها إلا سبيلان لا ثالث لهما ، إما أن  
تجيبه إلى ذلك الطلب متى كانت إجابته ممكنة ، وإما ألا تعتمد على حكمها على أقوال ذلك الشخص  
الذى لم ترد أن تكلفه مؤونة الحضور أو تكلف نفسها مؤونة إحضاره . فإذا كان حضوره  
ممكناً ولم تستضره ومع ذلك اعتمدت على أقواله في إدانة التهم فلنظام تكون قد فوتت عليه  
حقه وأخلت بمجرية دفاعه مما يطل حكمها .

ب — تميز وصف التهمة . واقعة سب . اعتبار المحكمة الاستثنائية هذا السب ماساً بالعرض دون لفت القناع . لا تثرى عليها في ذلك .

١ — ليس للنيابة العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية ، فإنها أؤتمنت عليها لمصلحة الجماعة . وإذن فلها أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بحفظها لأي سبب من الأسباب أو كان قد بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم .

٢ — إذا كانت المحكمة الاستثنائية حين اعتبرت السب المرفوعة به الدعوى ماساً بالعرض لم تسند إلى التهم وقائع غير المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يصح النفي عليها بأنها لم تلتفت للدفاع إلى ذلك إذ هي إنما أعطت الواقعة التي عاقبته من أجلها محكمة الدرجة الأولى وصفها الصحيح ، وهذا من سلطتها — بمقتضى القانون — أن تجريه في الحكم .

### ( ٢٣٧ )

#### القضية رقم ٩٢٠ سنة ١٧ القضائية

ضرب أفضى إلى الموت . مساءلة الضارب عن الوفاة . يكنى أن تكون الإصابة التي أحسها ساهمت في هذه النتيجة .

إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن التهم ضرب الجنى عليه بمنقرة ضربة في رأسه ، وأن آخرين قد يكونون ضربوه في رأسه أيضاً ، وأنه تبين من الدليل القننى أنه وجد بالرأس ثلاث إصابات وأن الوفاة نشأت عنها مجتمعة ، فهذا التهم يكون قد ارتكب جنائية الضرب القضى إلى الموت إذ قد وقع منه فعل الضرب والضربة التي أوقعتها ساهمت في وفاة المضرور .

### ( ٢٣٨ )

#### القضية رقم ٩٢١ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . القضاء بوضع التهم تحت مراقبة البوليس اعتباراً بأنه عائد . عدم بيان المحكمة في حكمها أن السابقة التي من أجلها اعتبرته عائداً هي له . تصور .

إذا كانت المحكمة قد قضت بوضع التهم التي أدانته في جريمة إخفاء أشياء مسروقة تحت مراقبة البوليس اعتباراً بأنه عائد على أساس أنه ظاهر من تذكرة سوابقه أنه سبق الحكم عليه من مدة طويلة بالأشغال الشاقة لارتكابه جناية سرقة وقتل ، وذلك دون أن تسأله عن هذه السابقة أو تبين بجلاء الدليل المقنع أو الرسمى على أنها له ، في حين أن نسبتها إليه لا تلتئم مع التقدير الذي قدرت به المحكمة منه في الحكم ولا مع شهادة ميلاده الدالة على أنه كان وقت وقوع تلك السابقة في العاشرة من عمره ، فهذا يكون قصوراً في التسبيب يستوجب نقض الحكم .

### ( ٣٣٩ )

القضية رقم ٩٢٥ سنة ١٧ القضائية

سرقة بطرود . حمل السلاح ظاهراً أو مخبأً . ظرف مشدد ولو كان التهم لم يقصد استخدامه في الجريمة .

إن مجرد حمل السلاح ظاهراً أو مخبأً وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظرفاً مشدداً للجريمة ، ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لأى سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض المشروعة الجائزة ، أى ولو كان لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة .

### ( ٣٤٠ )

القضية رقم ٩٢٦ سنة ١٧ القضائية

تحقيق . تفتيش . إذن بتفتيش متهم في بحر أسبوع . تجديده بعد شهر من ذلك وإجراء التفتيش بعد التجديد . اعتبار التفتيش صحيحاً . جائز .

إذا كان الإذن الصادر من النيابة في تاريخ معين بضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه على أن يتم التفتيش في بحر أسبوع ، ولم ينفذ هذا الإذن لعدم تمكن الضابط الذي استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله في خلال هذه المدة ، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضراً أثبت فيه ذلك كما أثبت أن مراقبة

المتهم أعيدت فتبين أنه لا يزال مشتغلاً بتجارة المخدرات ، ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديد إذن التفتيش السابق فرخصت بمده أسبوعاً من تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم مخدر ، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحاً مستظهرة من الأمر الذى صدر أخيراً بمد الإذن معنى الإذن بناءً على اعتبارات ذكرتها فى حكمها مؤدية إلى ما رتبته عليها ، فلا يجوز الجدل فى ذلك لدى محكمة النقض .

## (٣٤١)

## القضية رقم ٩٢٧ سنة ١٧ القضائية

تحقيق . تلبس . إلغاء المتهم المخدر الذى كان معه من تلقاء نفسه حين رأى رجال البوليس قادمين نحوه . تلبس . تفتيشه صحيح .

إذا كان المتهم هو الذى ألقى المخدر الذى كان معه طواعية واختياراً عندما رأى رجال الحفظ قادمين نحوه ، فهذه حالة تلبس تبجح لرجال الحفظ الذين شاهدوه أن يقبضوا عليه ويفتشوه ، فإذا وجدوا معه مخدراً صح الاستدلال به عليه .

## (٣٤٢)

## القضية رقم ٩٢٨ سنة ١٧ القضائية

حكم : تبينه . قتل وإصابة خطأ . طلب إجراء معائنة . طلب هام . إدانة المتهم دون الرد عليه . قض .

إذا طلب الدفاع عن المتهم ، فى جنحة القتل والإصابة الخطأ ، إلى المحكمة إجراء معائنة لتبين المحكمة منها انتفاء مسؤوليته عنها ، ومع ذلك أداتته المحكمة دون أن تعرض لهذا الطلب وترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مطلقاً له . إذ هذا الطلب هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها أمام المحكمة .

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد لقي الجزائري بك  
وأحمد علي علوية بك ومصطفي مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك المستشارين .

( ٣٤٣ )

### القضية رقم ٦٩٨ سنة ١٧ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . الدفاع الشرعي . تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . النفي  
في ذلك لا يكون إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع . حكم . تبينه . تحدث المحكمة عن عدم  
التناسب بين ما وقع من المتهم وما وقع من غريمه مع تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع . قصور .  
إن حق الدفاع الشرعي قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت  
جسامته ، وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة  
الدفاع الشرعي . فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة  
للمدافع ، وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم  
متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون . وإذن فإذا  
كان كل ما قالته المحكمة في حكمها لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ،  
ما وقع منهما من المتهم وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما ينفي قيام حالة الدفاع  
الشرعي ، فإنه يكون قاصر البيان في الرد على ما تمسك به المتهم من أنه كان في  
حالة دفاع شرعي .

( ٣٤٤ )

### القضية رقم ٧٨٧ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . لفظة الإدانة على مؤدى لأقوال المتهم يخالف المستفاد منها . نقضه .  
إذا استخلص الحكم من أقوال المتهم ما يخالف المستفاد منها ، ورتب على  
ذلك إدانته ، فإنه يكون قد بنى الإدانة على غير سند من الأوراق ويتعين نقضه .

(٣٤٥)

القضية رقم ٩٧٦ سنة ١٧ القضائية

تزيف نقود . تحضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة لتزيف النقود . استعمالها في إعداد المدن وقطعه على قدر العملة الأصلية المراد تقليدها . شروع في الجناية .  
( المادتان ٢٠٢ و ٢٠٣ ع )

إن تحضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة لتزيف النقود ثم استعمال المتهم إياها بالفعل في إعداد المدن بقطعه على قدر العملة الأصلية التي أريد تقليدها — ذلك يجب — في نظر القانون — علة شروعاً في جناية التزيف ، إذ أن المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك شأنه لمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

(٣٤٦)

القضية رقم ٩٧٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . الاستناد في الإدانة إلى ما يخالف الثابت بالأوراق . نقضه .  
إذا استند الحكم بالإدانة إلى ما يخالف الثابت بالأوراق تعين نقضه .

(٣٤٧)

القضية رقم ٩٩٨ سنة ١٧ القضائية

تعديل وصف التهمة . اعتبار المحكمة الاستئنافية المتهم شريكاً بعد أن كان متهماً بأنه فاعل .  
جائر ما دامت المحكمة لم تستند إلى التهم وقائع جديدة .

لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي اعتبرت المتهم شريكاً مع آخرين في جريمة التزوير بعد أن كان متهماً بأنه فاعل في هذه الجريمة ما دام هذا منها لم يؤسس على غير الوقائع المرفوعة بها الدعوى أصلاً بل كان مجرد إعطاء هذه الوقائع وصفها القانوني الصحيح .

## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك ومصطفي مرعي بك وعمد صادق فهمي بك المستشارين .

(٣٤٨)

## القضية رقم ٧٢١ سنة ١٧ القضائية

قتل عمد . سكران شرب الخمر اختياراً . لا يسأل عن القتل العمد . هذه الجريمة تنظم  
قصداً جنائياً خامساً .

قد استقر قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات على أن  
السكران ولو شرب باختياره لا يمكن أن يسأل عن القتل العمد لما تستلزمه هذه  
الجريمة من قصد جنائي خاص يجب أن يتحقق قيامه بالفعل عند التهم ويجب  
أن تستدل المحكمة على قيامه في حكمها ، وهو ما لا سبيل إليه إذا كان السكر قد  
ذهب بإدراك التهم وإرادته <sup>(١)</sup> .

(٣٤٩)

## القضية رقم ٧٢٥ سنة ١٧ القضائية

شهادة . لا يصح القول بعدم صدق شاهد بناء على أقوال آخرين تخالف أقواله دون سماع  
شهادته ومناقشته .

لا يصح الحكم بعدم صدق أقوال شاهد لأحد الخصوم في الدعوى بناءً  
على قول آخرين بما يخالفها من غير سماع شهادة هذا الشاهد ومناقشته فيها بمجلس  
الحكم تحقيقاً لطلب الخصم متى كان ذلك ممكناً . وإذن فإذا كان الدفاع قد تمسك  
بضرورة سماع شاهد معتدراً عن عدم إعلانه إياه بأنه لم يعلم باسمه إلا أخيراً من

(١) يراجع التطبيق على الحكم المنشورة قاعدته تحت رقم (١٥٣) بصفحة ١٤٠ من  
هنا الجزء .

محضر التحقيق الذى لم يضم إلى الدعوى إلا فى اليوم السابق للجلسة، فإنه لا يكون من السداد عدم الاعتداد بهذا الطلب قولاً بأن ما قرره هذا الشاهد لا يدحض ما قرره الشهود الذين سمعت أقوالهم .

## ( ٣٥٠ )

القضية رقم ٧٣١ سنة ١٧ القضائية

سرقة بطروف . الإكراه . استعمال القوة مع الجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق وهو متلبس بالسرقة . تحقيق ظرف الإكراه .

إن استعمال القوة مع الجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة — ذلك يجعل السرقة ياكراه .

## ( ٣٥١ )

القضية رقم ٩٦٤ سنة ١٧ القضائية

فاعل أصلى . ارتكاب كل من التهمين عملاً من الأعمال التى ارتكب القتل بها مع العمد وسبق الإصرار . كلاهما فاعل أصلى .

إذا كان الحكم فى بيانه الأفعال التى صدرت من التهمين قد ذكر أنها انقضا فجأة ، كل بالمصا التى كان يحملها ، على الجنى عليه فضرباه على رأسه وجسمه ، فلما حاول الهرب تعقباه ، وظل هو يقاومهما ولكتهما استمرا يضربانه إلى أن سقط على الأرض جثة هامدة ، ثم انتهى الحكم إلى أن ذلك كان من التهمين عن عمد وسبق إصرار ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن كلا منهما قد ارتكب عملاً من الأعمال التى ارتكب القتل بها وتكون مساءتهما كفاعلين صحيحة .



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وسليمان حافظ بك وعهد صادق فهمي بك المستشارين .

(٣٥٢)

القضية رقم ٧٥٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تديه . ورقة . اعتبارها شيكاً . دفع التهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن هذه الورقة  
حقيقتها كهيئة . تأييد الحكم المتألف دون رد على هذا الدفاع . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن الورقة  
محل المحاكمة خالية عن التاريخ مما لا يمكن معه عدّها شيكاً وأن حقيقتها كهيئة  
رفعت بشأنها دعوى تجارية ، وطلب التأجيل لتقديم مستندات ، فأجلت القضية  
لهذا السبب ثم صدر الحكم الاستئنافي بتأييد الحكم المتألف لأسبابه دون رد على  
هذا الدفاع المهم لتعلقه بركن من أركان الجريمة لا تقوم دون توافره ، فإنه يكون  
قاصر البيان واجباً نقضه <sup>(١)</sup> .

(٣٥٣)

القضية رقم ٧٦١ سنة ١٧ القضائية

سب على . ركن العلانية . وجوب بيانه في الحكم . عدم بيان الاعتبارات التي استخلصت  
منها المحكمة قيمه . قصور .

(١) هذه القاعدة تثير سؤالاً هو هل منازعة التهم في التكييف القانوني للورقة محتاجة  
دائماً لأن يرد عليها فاضى الموضوع في حكمه بالإلادة ؟ من القواعد السليمة أن فاضى الموضوع  
غير مكلف بالنسب إلا فيما يتعلق بالعناصر الموضوعية للدعوى وأن حكمه يبطل لحلوله من  
الأسباب الواقعية دون الأسباب القانونية ، لأن في استطاعة محكمة النقض ، مع كفاية  
الأسباب الموضوعية ، أن تكتل أو تصلح ما في الحكم من قص أو قصور في الأسباب  
القانونية . فإذا لوحظ أن الشيك — فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات — من الأوراق  
الشكلية التي لا يتأثر تكييفها القانوني بنية الساحب أو الحامل أو حقيقة المعاملة بينهما ، لزم أن  
يفهم حكم المحكمة العليا على أن منازعة التهم في تكييف الورقة المقدمة في هذه القضية لم تكن  
منازعة في مسألة قانونية صرف بل في مزيج من القانون والواقع مما لا تستطيع محكمة النقض  
أن تصدى لصحته وبيان وجه الصواب فيه .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجرمة السب العلنى دون أن يبين ركن العلانية ويورد الاعتبارات التى استخلصت منها المحكمة قيسامه فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

### ( ٣٥٤ )

#### القضية رقم ٧٦٩ سنة ١٧ القضائية

وصف التهمة . تصحیح المحكمة الابتدائية تاريخ الواقعة المرفوعة بها الدعوى . ادعاء التهم أن هذا فيه إخلال بمقه فى الدفاع . لا يقبل .

مضى كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى هى أن المتهم ضرب فلاناً فى يوم كذا ، فصححت محكمة الدرجة الأولى هذا التاريخ وذكرت فى حكمها الاعتبارات التى استندت إليها فى ذلك من واقع التحقيقات التى تمت فى الدعوى فلا يقبل من المتهم القول بأن هذا التصحيح قد أدخل بمقه فى الدفاع ، إذ ما دام التصحيح قد حصل أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه كان أمام المتهم فرصة مناقشته أمام المحكمة الاستئنافية إذا ما أراد .

### ( ٣٥٥ )

#### القضية رقم ٧٧٠ سنة ١٧ القضائية

حكم . تنبيه . حكم ابتدائى ببراءة متهم فى جريمة نصب تأسيساً على عدم وقوع طرف احيالية . إلغاؤه دون رد كاف على الأسباب التى أقيم عليها . قصور .

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد ذكرت أن البنك الذى يديره المتهم وهى ولا مال له دون أن تورد الدليل الذى استخلصت منه ذلك ، كما ذكرت أنه نصب حياته فأخذ أموال الناس بالباطل غشاً وخدعاً دون أن تعين الدليل الذى قالت إنها استمدته من القضايا الأخرى التى أشارت إليها وتبين وجه استدلالها به فى هذا الخصوص ، ثم قضت بإلغاء الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة لعدم وقوع

طرق احتيالية دون أن ترد رداً كافياً على الأسباب التي أقيم عليها فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

### (٣٥٦)

#### القضية رقم ١١٦١ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسببه . إدانة التهم في جريمة عدم تدبير ضريبة الأرباح التجارية . الاعتماد في ذلك على التحقيقات دون بيان وجه الاستدلال بها ، وعلى اعتراف التهم دون توضيح ماهيته .

إذا أدانت المحكمة التهم في تهمة أنه لم يسدد ضريبة الأرباح التجارية في اليعاد القانوني رغم تسليمه التنبيه بذلك على أساس التحقيقات التي تمت دون أن تبين وجه استدلالها عليه بهذه التحقيقات ، وكذلك على أساس اعتراف التهم بأنه لم يوف الضريبة دون أن تورد من مضمون ما قاله بصدد التاريخ الذي لم يحصل منه الوفاء بالضريبة حتى حاوله ما يصح معه عده تسليماً منه بإرتكاب الجريمة بجميع عناصرها القانونية ، لحكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

#### جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات : محمد القني الجزائري بك وأحمد علي علوبة بك ومصطفى مرعي بك وعمد صادق فهمي بك المستشارين .

### (٣٥٧)

#### القضية رقم ٤٩٦ سنة ١٧ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي . متى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ؟ مثال .

الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضي في حق الكافة أمام المحاكم المدنية إلا فيما يكون لازماً وضرورياً للفصل في التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها . فإذا كانت التهمة للرفوعة بها الدعوى على التهم أمام المحكمة العسكرية

هى أنه عمل أو حاول التأثير فى أسعار السوق والتموين بأن حبس بضائع عن التداول فحكمت له هذه المحكمة بالبراءة وتعرضت ، وهى تبحث أدلة الإدانة ، إلى مالك هذه البضاعة فقالت إنها ملك للمتهم ، فقولها هذا لا يمكن عده قضاءً له قوة الأمر المقضى ، إذ أن تعيين المالك للبضاعة لم يكن أصلاً عنصراً لازماً فى تلك التهمة .

### (٣٥٨)

#### القضية رقم ٧٧٤ سنة ١٧ القضائية

١ — عيب . استخلاص القصد الجنائى لدى المتهم من الألفاظ التى جهر بها . سائق .

ب — علانية . للقاضى أن يستخلصها من كل ما يشهد بها من ملابس وظروف . عدم اعتداده بالرابطة التى بين السمتين عن ألقى عليهم الخطاب . جائز .

١ — إذا كانت العبارات المسندة إلى المتهم هى قوله « نريد حكومة تقول إنها أتت بأمر الشعب لا بأمر الملك . نريد ملكاً يعترف بالشعب والشعب يعترف به ، وما هذا الملك إلا الفاروق لو بعدت عنه بعض بطائنه » واستخلصت المحكمة توافر القصد الجنائى لدى المتهم فى جريمة العيب التى تتكون من هذه العبارات من جهر بها مع علمه حتماً بمعناها لأنها من إنشائه فذلك منها سائق .

٢ — إن قانون العقوبات لم يبين طرق العلانية فى المادة ١٧١ بيان حصر وتحديد ، فلقاضى الموضوع أن يستخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ملابس وظروف . وإذن فإذا كانت المحكمة قد حصلت قيام العلانية من أن المتهم ألقى خطابه الذى تضمن العيب فى جمع من الناس ( أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ) ولم ترفى الرابطة التى تربطهم بعضهم ببعض ما يتفق وصف العلانية عن هذا الخطاب ، فهذا القهم من جانبها سائق وتحصيله فى حدود سلطتها .

(٣٥٩)

## القضية رقم ٧٨٨ سنة ١٧ القضائية

١ ا و ب و ج — مراقبة المحاكم على دستورية القوانين . إصدار مرسوم بقانون لتنظيم الحرية الشخصية . لا مخالفة في ذلك للدستور . المادة ٤١ من الدستور لم تفرق بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستجلة . سلطة سن القوانين .

د — جريمة الامتناع عن العمل . المادة ١٢٤ ع . أركان الجريمة الجنائية بها .

١ — إن النص في المادة ٤ من الدستور على أن الحرية الشخصية مكفولة — ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها في مصلحة الجماعة ، فإن هذه الحرية ، كغيرها من سائر الحريات ، لا تقوم بالنسبة إلى الفرد إلا في حدود احترامه حريات غيره . فحين يكون من وراء استعمالها الإضرار بالغير فإنها لا تكون في حقيقة أمرها حرية ، ولا تكون بالتبع مكفولة .

٢ — إن المادة ٤١ من الدستور حين أجازت للملك إصدار المراسيم التي نوهت عنها قد نصت في الوقت ذاته على أن هذه المراسيم تكون لها قوة القانون ، وهي لم تفرق في هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستجلة التي يرى وجوب اتخاذها بين أدوار انعقاد البرلمان .

٣ — ليس للمحاكم أن تخوض في صميم أعمال المشرع فتراقبه في سلطة سن القوانين <sup>(١)</sup> بمقولة إن حق إصدار المرسوم بقانون هو حق استثنائي لا يجوز التوسع في الأخذ به .

(١) كان الطاعن ينسب على المحكم أنه طبق الرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ مع بطلانه في نظره ، لأن المادة ٤١ من الدستور توجب ألا يكون الرسوم مخالفاً للدستور من جهة أنه يخضع بالحرية الشخصية التي من مظاهرها حق العامل في الانتفاع عن العمل ، ومن جهة أن هذا الرسوم يمثل عبئاً قانونية الجريمة والمقاب ، لأنه لا تبلغ قوته التشريعية الحد الذي يسوغ أن ينسب فيه على جرائم وعقوبات غير مقرر في القوانين العادية ، وأن إصداره على الوجه الذي صدر به توسع غير جائز في استعمال حق استثنائي لا يجوز التوسع فيه . وقد رفضت المحكمة طعن الطاعن وقررت الباءة المذكورة في المتن ومنها قولها : « إنه ليس للمحاكم أن تخوض في صميم أعمال المشرع فتراقبه في سلطة سن القوانين بمقولة إن إصدار =

#### ٤ — إن كل ما تتطلبه المادة ١٣٤ من قانون العقوبات هو أن يتمتع الموظف

== المرسوم بقانون هو حق استثنائي لا يجوز التوسع فيه . وهذه الميزة التي يثمن فيها الاحتياط والتحرج بين انحاء المحكمة العليا في معالجة للمشكلة الخاصة برقابة المحاكم على دستورية القوانين . ويتضح هذا المعنى فيها بالمقابلة بينها وبين ما قرره محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في القضية رقم ٦٥ سنة ١ من قولها : « ليس في القانون المصري ما يمنح المحاكم المصرية من التصدي لبحث دستورية القوانين ، بله للرئيس بقوانين ، سواء من ناحية الشكل أو الموضوع . أما القول بأن هذا التصدي إهدار لبدأ فصل السلطات بتدخل السلطة القضائية في عمل السلطة التشريعية بما يعطل تنفيذه فإنه يقوم على حجة داحضة ، فإن في التصدي إعمالاً لهذا البناء ووضاً للأمور في نصابها الصحيح بما يؤكد ويثبت . وإن السلطة القضائية إذ تتولاها المحاكم بنطاقها ، يقتضى المادة ٣٠ من الدستور ، تفسير القوانين وتطبيقها . ويتفرع عن ذلك أنها تملك الفصل عند تناقض القوانين في أيها هو الواجب التطبيق إذ لا يبدو أن يكون هذا التناقض صوبية قانونية مما يتولد عن المنازعة فتشملها سلطة المحكمة في الفصل لأن قاضي الأصل هو قاضي القرع ... وأن الدستور هو أحد القوانين التي يجب على المحاكم تطبيقها ولكنه يتميز عن سائر القوانين بما له من طبيعة خاصة تضي عليه صفة العلو وتسمه بالإسادة بحبانه كتمثيل الحريات ومناطق الحياة الدستورية . ويستتبع ذلك أنه إذا تناقض قانون عادي مع الدستور في منازعة من المنازعات التي تطرح على المحاكم وفلت بذلك لديها صعوبة مشارها أي القوانين هو الأجدر بالتطبيق وجب عليها بحكم وظيفتها القضائية ، بناءً على ما تقدم ، أن تصدى لهذه الصعوبة ... ويتمين عليها عند قيام هذا التناقض أن تطرح القانون العادي وتهمله وتنب عليه الدستور وتطبقه بحسبانه القانون الأعلى الأجدد بالإبلاغ . وهي في ذلك لا تتحدى على السلطة التشريعية ما دامت المحكمة لا تضع نفسها قانوناً ولا تضي بإلغاء قانون ولا تأمر بوقف تنفيذه . وغاية الأمر أنها تخاضل بين قانونين قد تناحضا . وإذا كان القانون المادى قد أهل فرد ذلك في الحقيقة إلى سيادة الدستور العليا على سائر القوانين — تلك السيادة التي يجب أن يلتزمها كل من القاضي والشارع على حد سواء . »

والواقع أن رقابة المحاكم على دستورية القوانين ليست مشكلة فنية تحمل من طريق استقراء النصوص وإجراء أحكام المنطق على مقدمات تنتزع من وظيفة القضاء بصفة عامة أو من طبيعة الدستور وسموه على القوانين بصفة خاصة ، وإنما هي قبل كل شيء مشكلة سياسية دستورية ، لأن حلها على وجه أو آخر يؤثر في التوازن السياسي بين السلطات . ومن أجل هذا التأثير كان تصور حلها من الطريق الفقهي ، مع سكوت واضع الدستور عنها ، مجازفة يهدهبها أن الدساتير التي تعرض لحل هذه المشكلة تخلق محاكم خاصة توفر لها من العناصر والاعتبارات ما يكفل صلاحيتها لأن تكون حكماً بين السلطات . أما تصدى القضاء العادي للاضطلاع بوظيفة الحكم بين السلطات السياسية الكبرى من طريق مراقبة دستورية القوانين فضلاً ==

أو العامل عن عمله أو يتركه بقصد عرقلة سيره أو الإخلال بانتظامه، وهي لا تستلزم وقوع ضرر بالمصلحة العامة، ولا أن يكون المتهمون متعددين .

== عن أنه لا يتفق مع حقيقة المشكلة، كما قلنا، لا يمكن أن يتفق مع مراد واضع الدستور القين لو أرادوا اختصاص القضاء المادى على كافة درجاته ومراتبه بهذا الشأن الخطير لما أموزم البيان ولما ضاق عليهم مجال التصريح، ولسكان ذلك حرياً منهم مع البيان والتصریح إلى شيء من التنظيم يتناسب مع جلال هذه المهمة البالغة الخطر والأثر. بل إن في الأعمال التحضيرية للدستور ما يدل على أن واضعيه أرادوا إبعاد المحاكم عن هذا الإشكال. فقد جاء في مذكرة اللجنة الاستشارية التشريعية عن المادة ١٦٧ من الدستور التي تخصّ بفاذ القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات السابقة على صدور الدستور بشرط أن يكون تفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة — جاء في هذه المذكرة ما يأتي: « إن حكم هذه المادة لا غنى عنه حتى يظل النظام التشريعى كله واللوائح الحالية معمولاً بها وإن لم ينص على هذا جازت المنازعة في شرعية عدد لا يحصى من الإجراءات التي لم تكن شرعيتها موضع شك وقت إصدارها وإن كانت لا تتشى اليوم مع القواعد الجديدة التي قررها الدستور لحكم البلد. فلابد أن يخفى إذن بأن يظل النظام القديم نافذاً وخاضعاً لتعطيلين أولهما: ألا يتعارض تنفيذ القوانين والمراسيم القديمة بمبادئ الحرية والمساواة التي كفلها الدستور، وبناءً على ذلك فلا يطبق قانون المطبوعات في كل ما تعارضت أحكامه مع الضمانات الواردة بالمادة ١٥. وثانيهما النص الصريح على أن السلطة التشريعية يمكنها بطبيعة الحال إلغاء أو تعديل المراسيم القديمة في حدود سلطتها... وكان نص المادة ١٥١ القديمة ( المقترحة من لجنة الدستور ) يرى إلى هذا الفرض نفسه غير أنه كان يترتب عليه أن يترك للسلطة القضائية أمر الرقابة على دستورية تلك المراسيم واللوائح وعلى كافة إجراءات التنفيذ التي اتخذت في الماضي لأن هناك مصلحة ظاهرة في ألا يجعل النظام الحكومي بأكمله محلاً للنقاش وقد خضعت البلاد له حتى اليوم » .

وفي الحق أن تعرض أية محكمة للبحث في دستورية قانون من القوانين سواء أكان ذلك مباشرة يبحث صحته أو بطلانه أو غير مباشرة من طريق إقراره أو الامتناع عن تطبيقه يتشوش حتماً على تنفيذ هذا القانون ولذا كان الناس له ويوقع الاضطراب في أعمال الدولة، سيما إذا كان هذا القانون من القوانين المالية. ويتضاعف هذا الاضطراب إذا اختلفت آراء المحاكم في مختلف درجاتها. وهو أمر لا شك غير سائب في نظام قانوني يوجد به نص كنس المادة ١٢٣ عقوبات التي تعاقب كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح. وكنس المادة ١٧٧ التي تعاقب كل من حرض غيره بإحدى طرق الملاينة على عدم الاتقياد للقوانين. ولعل ما قدمناه يزيد قوة حين نلاحظ اتساع آفاق التشريع نتيجة اتساع اختصاصات الدولة واشتغال المشرع في الغالب بما يسمى التشريع الاجتماعي ==

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه باعتباره من الأجراء القائمين بعمل يسد حاجة عامة — عامل بشركة ترام القاهرة — امتنع عمداً عن عمله في هذه الشركة بقصد عرقلة سير العمل والإخلال بانتظامه وترتب على هذا الامتناع إضرار بمصلحة عامة ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٧٤ ، ٢ و ٣/١٢٤ ، ٤ من قانون العقوبات المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الوايلي الجزئية دفع المتهم بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ ، فرفضت المحكمة المذكورة هذا الدفع ثم قضت حضورياً في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ عملاً بالمادتين المذكورتين آنفاً بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف هو والنيابة . الخ . الخ .

== الذى عيس في كثير من المواضع بحرية التعاقد وحرية الملك وحرية العمل وحرية تكوين الجمعيات أو الهياكل ، والذى يختلف في شأنه الرأى حل اللباس مساس تحديد أو مساس تحديد ، وهل المشرع ينظم هذه الحريات أو يخل بها ؟ وعلى حسب الإجابة يختلف وصف التشريع بأنه مطابق أو مخالف للدستور . وبين هذا وهذا تختلف الآراء وتتضارب الأهواء وتتفرق الفرق والأحزاب . فهل في هذا مجال للقضاء المادى مع حيده التعليلية التى يخلها عليه التزامه أحكام القوانين وإعراضه عن الياة التى أطلها أو ستمها ؟ ( راجع في عرض هذه المسألة بارتلى ودوز من ص ٢٠٧ إلى ص ٢٢٦ ) وفيه كلام قيم في بيان كيف اتخذت المحكمة الاتحادية العليا الأمريكية لنفسها هذا الاختصاص والاعتبارات التى سوغت لها ذلك ، وأن هذه الاعتبارات لا تتوفر لمحكمة النقض الفرنسية ولا للقضاء الفرنسى عموماً ، وأن هذا القضاء لم يدع لنفسه هذا الحق .

كذلك القضاء البلجيكي ، وعلى رأسه محكمة النقض ، لا يجيز لنفسه مراقبة دستورية القوانين ( راجع حكم ١٦ يولي سنة ١٨٩٤ للنشور في مجلة بلييكا القضائية سنة ١٨٩٤ ص ٣٤٢ و ١٩ يولي سنة ١٩٢١ للنشور بالباسكريزى سنة ١٩٢١ ص ٤٥٥ و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ للنشور بالباسكريزى في سنة ١٩٢٩ جزء ١ ص ٣٦ ) . والفقهاء البلجيكي منقسم في هذه المسألة اتقسام الفقهاء الفرنسى ( راجع في ذلك مجموعة توفل الجزء الأول الخامس بالمقائون الدستوري والإدارى نبذة ٤٣٣ وما بعدها ) .



## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن ولم يأخذ بما تمسك به الدفاع عنه من بطلان المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الذي عاقبه بمقتضاه . وفي بيان ذلك يقول الطاعن ( أولاً ) إن هذا المرسوم بقانون صدر من السلطة التنفيذية فيما بين دورى انعقاد البرلمان بمقتضى الرخصة المخولة لها بالمادة ٤١ من الدستور ، إلا أن هذه المادة اشترطت لهذه الرخصة أن لا يكون المرسوم مخالفاً للدستور . وقد خالف المرسوم ما قضت به المادة الرابعة من الدستور من أن الحرية الشخصية للأفراد مكفولة . ولا شك أن من مظاهر هذه الحرية حق العمال في الامتناع عن العمل . فقد حد المرسوم بقانون من هذا الحق بما وضعه من قيود وما نص عليه من عقوبات . ( وثانياً ) أن للمادة السادسة من الدستور نصت على أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون . وإنه ولو أن المرسوم بقانون يكون له قوة القانون ، إلا أنه لا يصل إلى قوة القانون في المسائل الجنائية على الخصوص من حيث خلق جرائم ووضع عقوبات لها ، والدستور لم يسو بين الاثنين تمام المساواة ، إذ يكفي أن لا يعرض للرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع غير عادي أو أن لا يقره أحد مجلسي البرلمان حتى يفقد قوته . أما القانون فلا يلغى إلا بقانون ، مما مفاده أن الرخصة في إصدار المرسوم بقانون هي حق استثنائي لا يجوز التوسع في تطبيقه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه مردود ( أولاً ) بأن المادة ٤ من الدستور وإن نصت على أن الحرية الشخصية مكفولة إلا أن ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها في مصلحة الجماعة . بدليل نص المادة ٥ من الدستور على أنه لا يجوز القبض على إنسان ولا حبه إلا وفق أحكام القانون . ذلك لأن هذه الحرية ، كغيرها من سائر الحريات ، لا تكون كذلك في حق الشخص إلا في حدود احترامه حريات غيره . فإذا كان من وراء استعمالها الإضرار بالأهلين فإنها في الواقع وحقيقة الأمر لا تكون حرية ، وبالتالي لا تكون مكفولة فيما يختص

بالتجاوز عن حدودها . ( وثانياً ) بأن المادة ٤١ من الدستور حين أجازت للملك إصدار المراسيم التي توهت عنها قد نصت في الوقت ذاته على أن هذه المراسيم تكون لما قوة القانون ، ولم تفرق في هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعجلة التي يرى وجوب اتخاذها بين أدوار انعقاد البرلمان . ( وثالثاً ) بأن المحاكم ليس لها أن تخوض في صميم أعمال المشرع وتراقبه في سلطة سن القوانين إلى الحد الذي يقول به الطاعن .

وحيث إن الوجه الباقي يتلخص في القول بأن المحكمة قالت إنها لا ترى في امتناع الطاعن عن العمل ما يلحق ضرراً بالشركة ، وكان هذا يقتضى الحكم ببراءته إذ أن وقوع الضرر بمصلحة عامة وارد في وصف التهمة ومشروط في المرسوم بقانون . وفضلاً عن ذلك فإن القانون يشترط للعقاب أن يكون الممتنعون ثلاثة على الأقل ، وقد تمسك الدفاع بأن هذا لم يثبت بل رفضت الدعوى على الطاعن وحده ، والمحكمة داته بنبر أن ترد على هذا الدفاع .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ، فإن المحكمة قد قصرت إدانته على إحدى الواقعتين المرفوعة بهما الدعوى عليه وعاقبته بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ عقوبات ، وهذه لا تستلزم — كما يزعم — وقوع ضرر بالمصلحة العامة ولا تعدد التهمين ، وكل ما تتطلبه هو أن يتمتع الموظف أو العامل عن عمله أو يتركه بقصد عرقلة سيره أو الإخلال بانتظامه .

( ٣٦٠ )

القضية رقم ١١٣٢ سنة ١٧ القضائية

شهود . فصل محكمة الدرجة الأولى في الدعوى بناءً على التحقيقات الأولية دون سماع شهود . تمسك التهم أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة سماع شهود . إغفال هذا الطلب . تأييد الحكم للتأنيف لأعيابه . قضى الحكم الاستئنافي .

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن شاهد الإنبات في الدعوى لم يحضر أمام محكمة الدرجة الأولى فحصلت المحكمة في الدعوى بناءً على التحقيقات

الأولية دون سماع شهود ، وكان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شهود فلم يجبه إلى طلبه ولم ترد عليه بل أيدت الإدانة للأسباب التي ذكرها الحكم المستأنف ، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه <sup>(١)</sup> .

## ( ٣٦١ )

## القضية رقم ١١٥٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . دفع التهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه . إغفال هذا الدفع . قصور .

إذا كان التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فأمرت المحكمة بضم هذا الدفع إلى الموضوع ومع ذلك أصدرت حكمها في الدعوى بالإدانة دون أن تتعرض له وترد عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

## ( ٣٦٢ )

## القضية رقم ١١٦٩ سنة ١٧ القضائية

وصف التهمة . رفع الدعوى على التهم بإحداثه إصابة معينة بالجنى عليه نشأت عنها عاهة . معاقبه على أساس أنه أحدث بالجنى عليه ضرباً أعجزه مدة تزيد على العشرين يوماً لتت الدفاع . لا يصح .

إذا كانت الدعوى قد رفضت على التهم بأنه ضرب الجنى عليه فأحدث به إصابة معينة بالذات هي التي نشأت عنها العاهة ، فلا يجوز للمحكمة أن تعاقبه في الحكم على أساس أنه وإن كان لم يثبت لديها أنه هو دون غيره الذي أحدث تلك الإصابة فقد ثبت أنه لا شك قد أحدث بالجنى عليه ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً — لا يجوز لها ذلك بل يكون عليها أن تعدل

(١) يراجع التعليق على القاعدة رقم ٣٣٤ بهامش ص ٣٢٤ من هذا الجزء .

التهمة بالجلسة وتوجه على المتهم الدعوى العمومية بالإصابات الأخرى التي قالت عنها، وإلا كان حكمها معيباً واجباً تقضه، إذ هي تكون في الواقع قد أداتته بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها .

### (٣٦٣)

القضية رقم ١١٧٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبعية . سرقة . القصد الجنائي . عدم تحدث الحكم صراحة عن هذا القصد . من لا يبيح ؟

إن عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم من أخذ البندقية التي أدانته في سرقتها — ذلك لا يبيح ، ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة عليه تفيد بذاتها أنه كان يقصد السرقة ، وما دام الدفاع عنه لم يتمسك بعدم توافر هذا القصد لديه كما هو معرف به في القانون .

### (٣٦٤)

القضية رقم ١٣٥١ سنة ١٧ القضائية

وصف التهمة . وقوع خطأ كتابي في التقرير اللقدم من النيابة إلى قاضي الإحالة وفي الأمر الصادر من قاضي الإحالة . من سلطة المحكمة تصحيح هذا الخطأ والسير بالمحاكمة ، على أساس التصحيح . عد الواقعة مكونة لتهمة جديدة غير المرفوعة بها الدعوى . خطأ .

إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم أن واقعة العاهة التي من أجلها قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد تضمنها التقرير اللقدم من النيابة العمومية إلى قاضي الإحالة ، كما تضمنها الأمر الصادر من قاضي الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وكل ما في الأمر أنه ذكر فيها عنها أنها باليد اليمنى في حين أنها باليد اليسرى — مجرد خطأ في الكتابة مما تملك المحكمة المحالة إليها الدعوى — بمقتضى المادتين ٣٦ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — تصحيحه والسير بالمحاكمة على أساس التصحيح ، ففي هذه الصورة

لا يسوغ عد الواقعة مكونة لتهمة أخرى جديدة غير المرفوعة بها الدعوى، ويكون من الخطأ الحكم بعدم الاختصاص.

(٣٦٥)

القضية رقم ١٣٥٩ سنة ١٧ القضائية

معارضة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بناءً على إعلان المعارض في مواجهة النيابة العمومية . حكم باطل لا يبتأه على إعلان باطل . إعلان التهم بالجلسة التي تحدد لنظر المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محله .

إن إعلان التهم في النيابة لا يصح أن يبنى عليه إلا الحكم الذي يصدر غايياً ويكون قابلاً للمعارضة فيه ، وإذا كان الحكم الذي يصدر في المعارضة في غيبة المعارض لا تجوز المعارضة فيه فإنه يجب أن يكون إعلان المحكوم عليه بالجلسة التي تحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه لشخصه أو في محله . وإذن فالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بناءً على إعلان المعارض في مواجهة النيابة العمومية يكون باطلاً لا يبتأه على إعلان باطل<sup>(١)</sup>.

(٣٦٦)

القضية رقم ١٣٦١ سنة ١٧ القضائية

دفاع . تمسك التهم بسمع شهود . إدانته دون سماعهم . تمسك بهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم المطأف لأسبابه . حكم ميب .

الإدانة يجب — بحسب الأصل — ألا تبنى إلا على التحقيقات التي تجر بها المحكمة بنفسها في الجلسة في حضرة الخصوم في الدعوى . فإذا كان للتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بسمع الشهود فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وأدانته بتبر أن تسامحهم ، وأقامت حكمها على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية ، ثم كرر هو

(١) يراجع بهامش ص ٢٢ من هذا الجزء الصليق على مثل هذه القاعدة .

الطلب أمام المحكمة الاستئنافية فلم تجبه هي الأخرى إليه ولم ترد عليه ، فإن حكماً يكون مضيئاً واجباً نقضه <sup>(١)</sup>.

### ( ٣٦٧ )

القضية رقم ١٣٦٦ سنة ١٧ القضائية

دفاع . تمكك التهم بسماع شاهد . لا يجوز رفضه على أساس افتراض أقوال له لم تسمعها منه .

لا يجوز للمحكمة أن تتكهن أو تفترض أقوالاً أو روايات لشاهد لم تسمعه بنفسها . فإذا كان الدفاع عن التهم قد طلب إلى المحكمة سماع شهادة عسكري مسلّم في التحقيق بوجوده في مكان الحادث فلا يجوز لها — متى كان من اليسور الاهتداء إليه من واقع دفتر البوليس — أن لا تستجيب إلى هذا الطلب متعلقة لذلك بأقوال افترضت أنه سيقولها إذا ما سمع أمامها .

### جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧

رئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وسليمان حافظ بك وعبد صادق فهمي بك المستشارين .

### ( ٣٦٨ )

القضية رقم ٩٤٣ سنة ١٧ القضائية

١ — ترور في أوراق رسمية . الاستشارة رقم ٢٠ سكرتارية ( وزارة الزراعة ) ورقة رسمية .

ب — إثبات . واقعة لاحقة للحادث ومتصلة به . الأخذ بها في الإدانة . لا جناح على المحكمة في ذلك .

١ — الاستشارة رقم ٢٠ سكرتارية ( وزارة الزراعة ) هي ورقة رسمية ،

(١) إرجاع التطبيق على القاعدة رقم ٣٣٤ بهامش من ٣٢٤ من هذا الجزء .

فالتزوير فيها مما يتناوله حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات .

٢ — لاجتراح على المحكمة إذا هي أخذت في الإدانة بواقعة لاحقة للحدث متى كانت هذه الواقعة متصلة به وتلقى ضوءاً عليه .

### المحكمة

وحيث إن الأوجه الباقية تتلخص في أن الحكم دان الطاعن واعتبره شريكاً في التزوير دون أن يبين طريقة هذا الاشتراك ، وما أورده في هذا الصدد لا يبرر قضاءه ، فإن مصاحبة الطاعن للتمهم الأول شيخ البلدة حين قدم الكشف المزور إلى مهندس الزراعة هو أمر لاحق لحصول التزوير فلا يجوز عدده دليلاً على الاشتراك السابق ، كما أن قول الحكم بأن الطاعن صاحب المصلحة في إحداث التغير لا يكفي لإدانته خصوصاً وقد دان الحكم خادم الطاعن بناءً على هذا السبب ذاته .

وحيث إن الحكم حين تحدث عن التهمة المسندة إلى الطاعن قال « إنه بالنسبة للتمهم الثاني ( الطاعن ) فإن اشتراكه مع التهم الأول في اعتراف الجرميتين للسندتين إليه ثابت ثبوتاً مقنعاً مما هو مستخلص من ظروف الاتهام والتحقيقات ، فهو مالك الزراعة التي وقعت فيها المخالفة وصاحب المصلحة في إخفاء هذه المخالفة والإبقاء على الزراعة الزائفة . فالقول بأنه كان يجهل ما ارتكب من تزوير في المحررين السالفي الذكر استناداً إلى عدم حضوره وقت تحريره الاستارة رقم ٢٠ سكرتارية ولا وقت إعادة المقاس الثاني الذي أثبتته التهم الأول بالاشتراك مع التهم الثالث في محضره في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ إنما هو قول غير صحيح لا يستقيم مع ظروف الجريمة ووقائعها ويدحضه اشتراك تابعه التهم الثالث مع التهم الأول في تحرير محضر للمقاس المزور المؤرخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ إذ من غير المعقول أن يشترك تابعه هذا في تزوير محضر للمقاس بدون علمه وعلى غير إرادته ، وإنما الذي يستساغ عقلاً أن ذلك حصل بناءً على ترتيب منه وتنفيذاً لإرادته . وفضلاً عن هذا فقد قرر مهندس زراعة سمالوط في محضر التحقيق الإداري الذي عمل بمعرفة

كامل أفندى نصر وكيل تفتيش الزراعة بأنه عند ما حضر إليه التهم الأول وقدم له محضر القاس للمؤرخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ كان يصاحبه زكى اسطفاوس التهم وسله الأول المحضر فى حضور الثانى ، فليس أدل من هذا على أن المحضر المذكور حرر وقدم للمهندس باتفاق التهم زكى وتمريضه . ولما كان الحكم ينك قد بين الواقعة وذكر الأدلة والاعتبارات التى أسس عليها قضاءه باشتراك الطاعن فى الجريمة التى تتكون من هذه الواقعة ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وكان لا جناح على المحكمة إذأى أخذت فى الإدانة بواقعة لاحقة للحادث متى كانت هذه الواقعة متصلة بالحادث وتلقى ضوءاً عليه — لما كان ذلك فإن الجدل الذى يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له ما يبرره .

(٣٦٩)

القضية رقم ٩٤٨ سنة ١٧ القضائية

وصف التهمة . تعديل مواد القانون المطلوب تطبيقها . لا لزوم لقت الدفاع .

إذا كانت المحكمة لم تجرأى تعديل فى الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على التهم بل كان التعديل الذى أجرتة فى صدد مواد القانون فقط فهذا مما من سلطتها أن تجريه فى الحكم دون لقت الدفاع .

(٣٧٠)

القضية رقم ٩٥٤ سنة ١٧ القضائية

دفاع . تأجيل النطق بالحكم فى دعوى إلى ما بعد المداولة مع عدم التصريح بالتصريح فى تقديم مذكرات . مجرد وجود مذكرة فى ملف الدعوى لم يملن بها سائر الخصوم . لا يصح بناءً على ذلك القول بأن المحكمة عند الحكم قد اطلعت عليها وقدرتها .

إذا كانت المحكمة قد سمعت الدعوى وأوجه للرافعة فيها شفوياً ثم قررت تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد المداولة ولم تصرح للخصوم فى تقديم مذكرات



كتائية فإن مجرد وجود مذكرة في ملف الدعوى لم يملن سائر الخصوم بها لا يصح بناءً عليه القول بأن المحكمة اطلعت عليها وقدرتها عند الحكم ما دام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها أو بأى طريق آخر ، فإن الأصل المفروض فى القاضى أنه يعلمه هو أنه لا يدخل فى تقديره عند الفصل فى الدعوى إلا العناصر التى تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعاً ليتناولوها بالمناقشة .

## ( ٣٧١ )

## القضية رقم ٩٥٩ سنة ١٧ القضائية

تحقيق . تلبس . إلغاء للتم طوعية واختياراً المخدر الذى كان يحمله . تلبس . القبض عليه . وتفتيش إثر ظهور المخدر الذى كان معه وألفاه . كلاماً صحيح .

مضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن للتم عند ما وقع بصره على رجال البوليس ألقى ، طوعية واختياراً ، المخدر الذى كان يحمله قبل أن يقبض عليه ويفتش ، فإن ظهور المخدر معه على هذا التحويد تلبساً بجريمة إحرار المخدر يبرر ما حصل من قبض وتفتيش .

## جلسة ٣٦ من مايو سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحضور خدرات : أحمد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وسليمان حافظ بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

## ( ٣٧٢ )

## القضية رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ القضائية

دفاع . طلب الدفاع عن التهم بجند وزير سابق بسبب أعمال وظيفته وقت الدعوى إلى أن يحكم المجلس المختص فى أمر هذا الوزير . عدم إجابته بناءً على أسباب مبررة له . لا تثرى على المحكمة فى ذلك .

إذا كان الدفاع عن التهم بالقذف فى حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته

قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس الخصوص في أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذى يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التى كان الوزير المقذوف فى حقه عضواً فيها ، عرفت المحكمة هذا الطلب بناءً على أن المجلس الخصوص إنما يفصل فى التهم الموجهة إلى الوزراء فيدينهم أو يبرئهم ، أما الدعوى للرفوعة أمامها فإنها تتعلق بمسائل نسبت إلى المقذوف فى حقه تختص محكمة الجنايات بالتفصل فيها ولها فى سبيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها ، دون أن يكون فى هذا أدنى مساس بحق المجلس الخصوص فى النظر فيما يقدم إليه من أدلة الإثبات على التهم التى تطرح عليه ، فلا تثريب على المحكمة فى ذلك<sup>(١)</sup> .

(١) القاعدة التى قررتها المحكمة العليا بهذا الحكم تكمل — فيما يتعلق بقذف الوزراء وسلطة المحاكم فى تحقيق صحة وقائمه أو كذبها — ما سبق تقريره بحكمها الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ فى القضية رقم ٢١٤٦ سنة ٥ المنشور بالجزء الرابع من هذه المجموعة تحت رقم ٤٤٤ . فقد كان الوزير المبنى عليه فى القذف قد شكك للمحكمة العليا من أن عكمة الجنايات قد خرجت عن ولايتها إذ بحثت مبررات أعمال الوزير من الوجهة الفنية والقانونية ، فى حين أن التصرف فى أموال الدولة وإدارة شؤونها المالية والإدارية بجميع أنواعها ومن كافة نواحيها إنما هو من حق واختصاص السلطة الإدارية ، وكل أعمالها فى دائرة هذا الاختصاص لها — فى نظر الطاعن — صفة محترمة ليس لأى سلطة أخرى أن تهيبها أو تعيد النظر فى شأنها أو تناقش فى صلاحيتها أو تثير شككاً فى تراحتها . وقد نص الدستور على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، وبهذا النص يدخل فى اختصاص مجلس الوزراء كل ما هو مقرر بمقتضى القوانين والسلطات الإدارية بجميع أنواعها من إدارات منفذة إلى محاكم إدارية على اختلاف درجاتها إلى مجلس الدولة ، ويخرج كل هذا عن حدود السلطات القضائية فلا يجوز لها أن تتنظر فيه . وقد عرضت جميع الوقائع محل القذف على مجلس الوزراء وأقرها ... وأمام هذا الإقرار أصبحت المحاكم ممنوعة من التمرض لتلك الأعمال لتتفرق فى أنها لم تكن لمصلحة الدولة مالياً أو اقتصادياً أو أنها أدبت عبثاً ، بل إن هذه الوقائع بناتها عرضت على مجلس النواب ، وهو السلطة العليا التى تراقب تصرفات مجلس الوزراء ، وأبى الوزير عنها يائساً ولم يترضى المجلس على بيانها ولم يطلب مناقشته ولا استجوابه ولا اتهامه ، فلا يجوز لأى فرد أن يطلب محاسبة الوزير أو محاسبة مجلس الوزراء على هذه التصرفات بناتها ، ولا يجوز للمحكمة قضائية أن تبحث فيها من طريق أن التهم بالقذف من حقه أن يقدم الدليل على صحة ما قذف به ، لأن فى ذلك مخالفة للدستور =

== الذى ينص على أن مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأديده وظناقتهم .

وقد رفضت محكمة النقض ذلك الطعن بقولها : « ومن حيث إنه يلوح من عبارة هذا الوجه أن الطاعن أقيم نظرية الفصل بين السلطات في الدعوى الحالية بدون أى مبرر ، لأن محكمة الموضوع لم توقف تنفيذ القرارات الإدارية التي كانت موضوع القذف ولم تؤولها ، بل إن هذه القرارات نفذت بالفعل ، ولم يكن اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء بتنفيذها محل شك ، ولم يعرض شيء من ذلك على المحكمة ، ولكن موضوع الدعوى الحالية يقوم على أساس آخر هو حق كل فرد في قد أعمال الموظفين العموميين ، وقد تأيد هذا الحق الطبيعي بترخيص القانون لكل ناقد في إثبات وقائع القذف التي ينسبها للموظفين ، وليس في ذلك أى معنى للتدنى على سلطة الموظفين أو على اختصاصهم . ومخكمة الموضوع إذ قضت على أساس أن القرارات موضوع القذف لم تلاحظ فيها المصلحة العامة وأن للبررات التي استند عليها الطاعن في اتخاذ قراراته غير صحيحة لم تتجاوز اختصاصها بل إنها طبقت القانون ، وهو يبيح للقاذف إثبات وقائع القذف ، تطبيقاً سليماً . فلا يمنع قيام أى قرار إدارى في أمر معين من إمكان إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه قصد به المحاباة وخدمة الأشخاص . وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات في قضايا القذف بالأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التي تدلى بها الجهة التي أصدرت تلك القرارات ، لأن القانون لم يقيد حق القاذف في الإثبات بأى قيد فيبوز له إثبات صحة وقائع القذف بكل الطرق القانونية » .

والمحكم موضوع التعليق يهدم بقاضى القذف خطوة أخرى نحو الحرية الكاملة . فقد كان الطاعن في هذه القضية متهماً بقذف أحد الوزراء السابقين قذفاً يتعلق بتصرفاته أثناء اضطلاعهم بمنصبه . وطلب الطاعن من محكمة الجنايات أن توقف نظر دعوى القذف لأنه شكلت لجنة برلمانية لتطبيق ما نسب للى الوزارة التي كان المحيى عليه المظنون ضده مشتركاً فيها ، ولأن الدستور نص على محكمة خاصة هي التي تحاكم الوزراء فلا يجوز لمحكمة الجنايات أن تعرض للأدلة على وقائع منسوبة للمحني عليه هناك . وقد رأيت محكمة الجنايات أن هذا الطلب لا يمكن إجابته لأن المحكمة الخاصة بمحاكمة الوزراء الفرض منها الفصل في التهمة الموجهة إليهم وإدانتهم فيها أو براءتهم منها ، والأمر هنا يتعلق بمحاكمة قذف تختص محكمة الجنايات بالفصل فيها ، وعلى القاذف أن يقدم الدليل على صحة ما أسنده ، وللمحكمة في سبيل الفصل في دعوى القذف أن تحقق الأدلة على الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون في ذلك أدنى مساس بحق المحكمة المختصة في النظر فيما يقدم إليها من الإثبات على التهم التي تطرح أمامها ، وقد يجيز للمتهم بالقذف عن إقامة الدليل على ما قذف به في دعوى القذف ثم يقدمه أمام المحكمة المختصة التي لا يقيد حاكم محكمة الجنايات .

وقد أقرت محكمة النقض هذا النظر . والواقع أن نصوص المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات لا تدع مجالاً للشك في أن قاضى القذف أو البلاغ الكاذب ليس ملزماً ==

## جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومصطفى مرعى بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

(٣٧٣)

### القضية رقم ٩٧٤ سنة ١٧ القضائية

إثبات . تفتيش . بطلانه . الأخذ بالدليل المتعدد منه لتكليف دليل آخر أو تأييده . خطأ . الأدلة في الواد الجنائية متأسكة . سقوط بعضها . يتعين النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة . إن بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التمويل في الحكم بالإدانة على أى

== بإغاف الدعوى حتى يصدر حكم بصدمة وقائع القذف أو البلاغ من المحكمة الجنائية المختصة . وإذا كانت المادة ٣٥ من قانون الصحافة الفرنسى المعلقة في سنة ١٩٤٤ بعد أن قضت بمجواز إثبات صفة القذف للوجه إلى الهيئات وللصالح العامة والموظفين العموميين والأشخاص المكلفين بخدمة عمومية والقائمين على كل مؤسسة صناعية أو تجارية أو مالية تلجئ به علانية إلى الادعاء العام أو التفتة العامة ، وبعد أن استنتت من ذلك الوقائع المتعلقة بالحياة الخاصة أو الوقائع التي ترجع إلى أكثر من عشر سنين أو إلى وقائع تكون جريمة عماها الغفوا الشامل أو مضى للمدة أو رد الاعتبار أو إعادة النظر — إذا كانت تلك المادة بعد أن قضت بذلك نصت على أنه في الأحوال الأخرى وبالنسبة لغير من ذكروا متى كانت الأفضال المسندة موضوع إجراءات جنائية بدأت بناء على طلب النيابة أو على شكوى من القاذف فإنه يتعين — أثناء التحقيق — لإغاف الفصل في القذف ، فإن هذا النص لا يوجب الإيقاف إلا في حالة القذف الذي لا يجوز فيه الإثبات . ولذلك قالوا إن لمحكمة الجنائيات التي يعرض عليها قذف في حق موظف عام أن ترفض الإيقاف ولو كانت وقائع القذف موضوع تحقيق جنائي . على أن ذلك لا يمنع المحكمة إذا شادت من تأجيل دعوى القذف حتى يثبت في أمر ذلك التحقيق . وقد اتفق باربييه بتحديد هذا النص بحالة القذف للوجه لغير الموظفين ومن في حكمهم وقال : « إن التحقيق الجنائي المقترح قد يزود القاذف في حق موظف أو من في حكمه بأدلة ليس في مقدوره الحصول عليها وحده ، وإنه من التريب أن تتيح هذه الوسيلة من الإثبات للقاذف ليس له في الأصل حق الإثبات وأن نأباهما على قاذف سلمنا بأصل حقه في إثبات ما أسنده . وكيف يكون موقف النيابة أمام المحلفين حين تطلب منهم معاينة متهم يستطيع أن يقول لهم إن ما أسنده للجنة عليه أصبح موضوع تحقيق جنائي قائم بسيتمته بإثباته » ( باربييه ن ٥٧٥ وما بعدها ) . على أنه من السلم به عديم أن وجوب الإيقاف يحتاج إلى نص وأن النص عليه استثناء يجب التزام حدوده وعدم تجاوزها ( باربييه للرجع السابق ) .

دليل يكون مستمداً منه ، ثم إن أدلة الإدانة التي توردها المحكمة في حكمها في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضاً بحيث إن سقط أحدها أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة . وإذن فإذا كان الحكم بالإدانة مع قوله بطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستمد منه ، وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكثرة الدليل المستنبط من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييد أقواله ، فإنه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه .

### ( ٣٧٤ )

القضية رقم ١١٤١ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . إثبات . طلب تعين خير أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في مسألة فنية .  
رفضه اكتفاءً بأقوال الشهود في التفتيش . غير سديد .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتمدت في إدانة المتهم على أقوال الشهود في التحقيقات ولم تستعن بخير في الدعوى ، وكان المتهم ( سائق سيارة أومنيبوس ) قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بطلب تعين خير للتثبت من عدم استطاعته تفادي الحادث المسند إليه وقوعه ، فإن رفضها هذا الطلب بمقولة إنها ليست ملزمة بإجابة ما يطلبه منها المتهم من تحقيقات تكيلية لا يكون سديداً .  
إذ هذا القول ليس فيه ما يبرر عدم حاجة الدعوى إلى الاستعانة برأى أهل الفن لظهور الحقيقة فيها .

### ( ٣٧٥ )

القضية رقم ١٣٧١ سنة ١٧ القضائية

١ — دفاع . طلب نقيب الطبيب الذي شرّح الجني عليه لناقشته في مسألة . نقيب الطبيب الشرعي للقيام بهذه الأمور على أساس الأوراق ومنها تقرير الطبيب الشرع . مرافعة الدفاع على أساس تقرير الطبيب الشرعي في هذه المسألة . لا إخلال بحق الدفاع . حكم . تبينه .  
ب — حكم . ذكره أن المتهم ضرب الجني عليه بصا على رأسه وأن كسر ضلعه سببه سقوط الجني عليه على الأرض . قول المحكمة إن المتهم ضرب الجني عليه على رأسه وعلى جسمه . ليس تناقضاً يجيب المحكم .

١ — إذا كان الدفاع عن المتهم حين طلب نذب الطيب الذى قام بتشريح جثة الجنى عليه لمناقشته فيما قرره بعض الشهود من أن الجنى عليه تكلم عقب إصابته لم يشرفي طلبه هذا إلى أن طبيبا آخر لا يستطيع أداء هذه المأمورية ، ورأت المحكمة أن الطيب الشرعى يستطيع أداءها من واقع اطلاعه على الأوراق ، ومنها التقرير الذى حرره الطيب الذى شرح الجثة ، وكان رأيها هذا مسوغا ، فلا يحق للمتهم أن يجادل فى هذا الصدد . وخصوصا إذا كان لم يبد اعتراضا على نذب الطيب الشرعى وكان محاميه قد ترفع فى الدعوى على أساس التقرير المقدم منه ولم ينازع فى صلاحيته لإثبات الحقيقة التى انتهت إليها المحكمة .

٢ — إذا كانت المحكمة قد قالت فى حكمها صراحة إن المتهم إنما ضرب الجنى عليه بعضا على رأسه ، وإن كسر ضلعه سببه سقوط المصاب على الأرض ، ويثبت السند الذى اعتمدت عليه فى ذلك ، فإن قولها فى نهاية الحكم إن المتهم ضرب الجنى عليه على رأسه وجسمه لا يكون إلا مجرد خطأ فى الكتابة لا يصح اعتباره تناقضا يؤثر فى سلامة الحكم .

### جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٤٧

رئاسة سعادة سيدمصطفى باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات : محمد الفقى الجزايرلى بك وأحمد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

( ٣٧٦ )

### القضية رقم ١٣٦٣ سنة ١٧ القضائية

دفاع . عاهة مستدعة . تمسك للمتهم بأنه لم يضرب الجنى عليه على عينه . مساءلته عن العاهة المتخلقة بها عن إصابة الأنف . متى تصح ؟

إذا كان الدفاع عن المتهم بإحداث عاهة للجنى عليه فى عينه قد تمسك بأنه لم يضرب الجنى عليه على عينه فلا تصح مساءلته عن هذه العاهة ، وكانت المحكمة لم تثبت على المتهم إلا أنه ضرب الجنى عليه على أنفه ومع ذلك عاقبته من

أجل إصابة العين بمقولة إن الأنف يجاور العين وإن إصابة العين حصلت نتيجة طبيعية لإصابة الأنف ، فهذه الإدانة لا تكون مقامة على أساس كاف ، وخصوصاً إذا كان الكشف الطبى الذى وقع على الجنى عليه يقول إن إصابة الأنف فقط لا نسب قد إضرار العين إلا إذا حصلت مضاعفات أو كانت مصحوبة بإصابات بالحجاج ... الخ مما كان يجب أن تعنى المحكمة ببحثه وتحقيقه فى سبيل بيان الواقعة .

### جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٧

برئاسة سادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أحمد على علوة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك ومصطفى مرعى بك ومحمد صادق فهمى بك المستشارين .

( ٣٧٧ )

### القضية رقم ٧٤٧ سنة ١٧ القضائية

دعوى مدنية . شرط صحة الطلب بتعويض مدنى . كون الضرر اللدى ثابتاً على وجه اليقين . الفصل فى هذا الطلب بعدم قبوله قبل الخوض فى الدعوى الجنائية . جوازه .

إنه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذى يدعيه ثابتاً على وجه اليقين واقعاً حتماً ولو فى المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر اللدى ليس محققاً غير مخالف للقانون . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت فى الطلب ابتداءً قبل نظر الدعوى الجنائية ، فإن تدخل المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال إطالة الإجراءات فى هذه الدعوى أمام المحكمة وإتقال كاهل المتهم فى دفاعه ، مما يقتضاه بالبداية الحيلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المتقدم يحمل فى ثناياه بادية ذى بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصماً فى الدعوى سواء لانعدام صفته أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت التهمة أو أقوال المدعى فى دعم طلبه

تشهد بأنه ليس على حق في طلبه تعين استبعاده وعدم قبوله قبل الخوض في الدعوى الجنائية . ويكون الحكم كذلك من باب أولى إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فإن طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كي لا تحرك الدعوى الجنائية من غير طريقها الأصولي المقرر أصلاً للنيابة العمومية واستثناءً للمجنى عليه الذي أضرت به الجريمة .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه على المتهمين لأن الضرر المطلوب تمييزه عن الجرائم المرفوعة بها الدعوى العمومية حال وواقع فعلاً ، لا محتمل وغير محقق كما ذهبت إليه المحكمة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهمين بأنهما في يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ الموافق ٢٢ جماد آخر سنة ١٣٥٧ بدائرة بندر الجيزة : أولاً — اشتركا ومجهول بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية وهو محمود محمد حمدي أفندي الرئيس السابق لقلم المدني بمحكمة الجيزة الأهلية في ارتكاب تزوير في أوراق رسمية هي توكيل عام رقم ٤١٢ المؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ منسوب صدوره من أحد أفندي حسين الأتني إلى الشيخ عبد القادر خالد أبو زيد الحامي الشرعي بتوكيله توكيلاً عاماً في جميع القضايا المرفوعة منه أو عليه أمام جميع جهات القضاء بما فيها المرافعة في القضية الشرعية رقم ٥٩ سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ المرفوعة من السيدة سعاد هانم حسين الأتني بشأن تحديد الأنصبه والمنشآت بعزبة إبراهيم باشا الأتني ، وكذلك الاستارة رقم ١٠ محاكم « دقر التصديق على الإيضاعات خارج المحكمة » وانحصاص بمحكمة الجيزة الأهلية والابتداء العمل به من ١٣ يوليو سنة ١٩٣٨ حتى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ في حال تحريرها انحصار بوظيفته بأن اتفقا معه وساعده على جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي



إثباته في التوكيل والاستارة رقم ١٠ محاكم أنفى الذكر انتقاله إلى منزل أحد حسين الألفى أفندى ومصادقة هذا الأخير وتوقيعه أمامه على صيغة التوكيل بصدوره منه إلى الشيخ عبد القادر خالد الحامى الشرعى على حين أن أحد حسين الألفى هذا لم يكن موجوداً ولم يصادق أو يوقع على التوكيل بل كان مصاباً بضعف عقلى ومقبلاً بمصححة سابه شارل ، ثم وضع الثالث المجهول إمضاء مزورة لأحد حسين الألفى في نهاية التوكيل وفي الاستارة رقم ١٠ محاكم . وقد تمت هذه الجريمة بناءً على ذلك الاتفاق والمساعدة . وثانياً — استملا التوكيل الرسمى المزور سالف الذكر بأن قدماه إلى الشيخ عبد القادر خالد الحامى الشرعى ليحضر أمام محكمة مصر الشرعية مع علمهما بتزويره ، وتدخل الطاعن فيها مدعياً بحقوق مدنية ثم وجه من جانبه تهمة جديدة أخرى وهى التزوير فى ورقة عرقية وقال بالنص : « . . . تزوير آخر فى ورقة عرقية ارتكبه للمتهم الأول وهو عقد بيع الواور نسب صدوره إلى جهة وقف أحمد الألفى بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ وهو أمر معاقب عليه بالمادة ٣١٥ عقوبات ونظراً للارتباط القائم بين الجريمتين تطبيقاً المادة ٣٣ عقوبات يكون طلب التعويض المقدم منا عن الجريمتين . وهذا التعديل بإضافة تهمة مرتبطة بالتى رفعتها النيابة يتقدم به المدعى بحضور النيابة بالجلسة وحضور للمتهم المطالب بالتعويض ، وهذا الوصف غير متعلق بالمتهم الثانى » . والدفاع عن المتهمين تمسك بعدم جواز قبول الطاعن مدعياً بحقوق مدنية . والحكم الابتدائى للزويد لأسبابه بالحكم للطعون فيه قضى بعدم قبول دعوى المدعى بالحقوق المدنية وقال فى ذلك : « إن الدفاع عن المتهم يوسف حسين الألفى دفع بعدم قبول دعوى المدعى المذنى محمود بك محمد الألفى لعدم توافر شروط الدعوى المدنية من ضرر شخصى مباشر يحقق بصيبه من جراء تزوير التوكيل وعقد البيع على أساس أن الشخص الوحيد الذى يمكن أن يشكو من التزوير بفرض ثبوته هو أحمد حسين الألفى أو من يمثله أما غيره من المستحقين فى الوقف أو فى ملكية الآلات التى كانت موضوع الدعوى الشرعية فلا حق لهم فى الطعن فى التوكيل ، كما أنه لا يمكن لأحد من المستحقين فى الوقف أن يتضرر من عقد

البيع لأن الوقف كسب الآلات بمشترائها من الورثة وزادت قيمة الوقف بناءً على ذلك . وحيث إن المدعى المدني عند ما سئل في التحقيقات عن مصلحة من الشكوى قرر أنه باعتباره من مستحق الوقف يهيمه صحة العقد لأنه من الجائز إذا أفاق أحمد حسين الألفي من جنونه أن يظعن في عقد الدعوى الشرعية في الادعاء المنسوب إلى أحمد حسين الألفي بأن الآلات مملوكة له ولإخوته ، وتقدم أحد حضرات المحامين الشرعيين باسم أحمد حسين الألفي يدعى أن موكله يملك حصة معينة فيها وأنها ليست تابعة للوقف وأن هذه خصومة أثبتت ضد الوقف وهو أحد المستحقين وأن إثارة هذه الخصومة عمل ضار به حتى ولو كان هناك آخرون أثبتت الخصومة بأسمائهم على علم منهم وحتى لو صدر بعد ذلك حكم بأن لأحمد حسين الألفي نصيباً في الآلات . وأضاف إلى ذلك أن يوسف أفندي حسين الألفي المتهم بصفته ناظراً للوقف استولى على جانب من استحقاقه وماله مقابل الثمن الذي يستحقه أحمد حسين الألفي المنسوب إليه التوكيل ثم البيع زوراً ، هذا البيع الذي يعتبره غير قائم قانوناً وغير ناقل للملك وغير منتج لتأخره حتى لو جاء وفقاً لقرار المحكمة الشرعية المصرح للناظر بالشراء . إذ أن تنفيذ قرار المحكمة الشرعية يجب أن يتم بعقد صحيح يكون البيع فيه غير مزور وصادراً ممن يملك إصداره . وحيث إن الدعوى الشرعية اجتازت مرحلتين وكان النزاع في المرحلة الأولى قائماً على ملكية الآلات والعزبة وهل هي للورثة أم للوقف وقد انتهت هذه المرحلة بثبوت ملكيتها للورثة أما المرحلة الثانية فكانت خاصة بما إذا كان الوقف في حاجة لشراؤها وقد انتهت بموافقة المحكمة على شراء الآلات لجهة الوقف . وقد تأسس الحكم بملكية الورثة على المستندات التي تقدمت للمحكمة الشرعية كما بنى الحكم بالتصريح بالشراء على توافر مصلحة الوقف في ذلك وإن كان المدعى المدني قد خضم من استحقاقه شيء مقابل نصيب أحمد حسين الألفي من الثمن فيقابله ما كسبه الوقف من شراء حصته الأمر الذي يعود عليه بالمصلحة باعتباره مستحقاً في الوقف لزيادة قيمة الوقف بما ألحق به من الآلات المشتراة ، وعلى ذلك لم يلحقه ضرر ما من تروير التوكيل أو عقد البيع فرض ثبوت ذلك . على أنه قرر في

تفسير مصلحته بأنه يهيم صحة عقد البيع وهذا العقد لم يظن عليه صاحب المصلحة وهو أحمد حسين الأتني ولا من يمثله فلا يجوز للمدعى المدني أن يبنى دعواه المدنية على احتمال الضرر المنتظر فيما إذا ظن أحمد حسين الأتني أو من يمثله على عقد البيع مستقبلاً . ذلك لأنه يشترط في الدعوى المدنية أن تكون مؤسسة على حصول ضرر محقق وهو أمر غير متوافر في هذه الدعوى ، كما أن تزوير التوكيل أو صحته لا أثر له على حقوق المدعى المدني ، وصاحب الشأن في الطعن على التوكيل هو أحمد حسين الأتني وحده ، ولا مصلحة له في هذا الطعن إذ أنه حكم له بالملكية في الدعوى الشرعية ، ولا وجه للمدعى المدني في التضرر من تزوير التوكيل بفرض ثبوته طالما أنه يؤسس مصلحته في الدعوى على صحة العقد الذي لم يظن عليه من صاحب الشأن في الطعن » .

وحيث إنه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى المدني الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر المدعى ثابتاً على وجه اليقين والتأكيد واقعاً ولو في المستقبل ، وكان مجرد الادعاء باحتمال وقوع الضرر لا يكفي بالبدهاء ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى على أساس الاعتبارات التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، بعدم قبول دعوى الطاعن المدنية لأن الضرر الذي يدعيه ليس محققاً لا يكون قد خالف القانون في شيء مما يزرعه في طعنه .

وحيث إنه لا يؤثر في صدق النظر المتقدم أن تكون المحكمة قد فصلت في طلب الطاعن ابتداءً قبل نظر الدعوى الجنائية ، لأن تدخل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال إطالة الإجراءات في هذه الدعوى أمام المحكمة وإتقال كاهل التهم في دفاعه مما مقتضاه بالبدهاء الحيلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم به يحمل بذاته في طياته بادية ذي بدء أن مقسده لا يحق له أن يكون خصماً في الدعوى سواء لانعدام صفته أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . فاذا كانت

التهمة أو أقوال المدعى في دعم طلبه تشهد — كما هي الحال في الدعوى — بأنه ليس على حق في طلبه تبين استبعاده وعدم قبوله قبل الخوض في الدعوى الجنائية ، ومن باب أولى يكون الحكم كذلك إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فإن طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كي لا تحرك الدعوى الجنائية عن غير طريقها الأصولي المقرر أصلاً للنيابة العمومية واستثناءً للمجنى عليه الذي أضرت به الجريمة مباشرة . وغنى عن البيان أن ذلك كله لا يعنى القول بأن الحكم بالإدانة في الدعوى العمومية يقتضى دائماً الحكم بالتعويضات المدنية إذ ما دام هناك ضرر وقع من الجريمة فإن الدعوى به تكون صحيحة دائماً ولو انتهت بأنه لا يستحق أن يعرض طبقاً لأحكام القانون المدني .

### ( ٣٧٨ )

القضية رقم ١٣٦٥ سنة ١٧ القضائية

تحقيق . التحقيقات الأولية . البحث في صحتها أو عدم صحتها . متى يكون له عمل ؟

ليس المحاكم أن تبحث في صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا لمناسبة بحث الدليل المقدم إليها والنظر في قبوله في الإثبات أمامها . فإذا كان الحكم لم يستند في إدانة المتهم إلى دليل مستمد من استجواب المتهم في التحقيقات — ذلك الاستجواب الذي يعينه الدفاع ، فلا محل للتعرض لهذا الاستجواب من حيث صحته أو علمها .

### ( ٣٧٩ )

القضية رقم ١٦٦٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . نصيبه . حكم بالإدانة في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . علم التهم بالفرن . وجوب إثباته .

يجب سلامة الحكم بالإدانة في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع أن تبين

الحكمة فيه علم المتهم بالنش وتورد الدليل الذى استخلصت منه ثبوت هذا العلم . فإذا هي اكتفت فى ذلك بقولها إن علم المتهم بالنش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن تذكر هذه الظروف ووجه استدلالها بها لتعرف مبلغ دلالتها فى إثبات الحقيقة القانونية التى قالت بها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

## ( ٣٨٠ )

القضية رقم ١٨١٣ سنة ١٧ القضائية

استئناف . استئناف حكم صادر من محكمة المركز بحبس المتهم شهراً . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعقوبة تزيد على ثلاثة أشهر .

ليس للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة المركز أن تحكم بعقوبة تزيد على العقوبة التى لهذه المحكمة أن تحكم بها وهى — فى المادة ٣ من قانون محاكم المراكز — الحبس الذى لا يزيد على ثلاثة أشهر .

## ( ٣٨١ )

القضية رقم ١٨١٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . نبيه . حكم ابتدائى غير موقع من القاضى . حكم استئنافى مؤيد له لأسبابه . حكم باطل .

الحكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضى الذى أصدره وإلا فإنه لا يعتبر موجوداً . فإذا كان الحكم الاستئنافى قد اكتفى فى إدانة المتهم بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ، وكان هذا الحكم غير موقع من القاضى الذى أصدره ، فإنه يكون باطلاً لقصوره فى بيان الأسباب التى أقيم عليها ، إذ الحكم الذى قال بأنه اعتمد فى قضائه على أسبابه لا وجود له .

## جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك  
وأحمد حلمي بك وأحمد حسن بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك المستشارين .

(٣٨٢)

### القضية رقم ٧٦٣ سنة ١٧ القضائية

رشوة . تهدم مبلغ إلى موظف غير مختص للتوسط لدى الموظف مناجب الاختصاص لإنجاز  
العمل . لا قيام لهذه الجريمة إذا كان الموظف المختص لا شأن له بالجلس .  
( للواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١ ع )

يجب في جريمة الرشوة أن يكون العمل الذي قدم المجلس إلى الموظف  
لأدائه أو للامتناع عنه داخلياً في أعمال وظيفته هو ، فإن لم يكن من اختصاصه  
وكان الغرض هو مجرد سعيه لدى موظف آخر لا شأن له بالجلس فلا قيام لهذه  
الجريمة<sup>(١)</sup> .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ١١٨١ سنة ١٩٤٤  
عابدين بأنه في يومى ١٢ و ١٣ يناير سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم عابدين شرع في  
إعطاء رشوة لحسن أفندي حسين دمبر الموظف بمراقبة توزيع زيت البترول وذلك  
ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته بأن عرض عليه في التاريخ الأول مبلغ ٥ جنيهات  
وفي التاريخ الثانى مبلغ جنيتين حتى لا يخصص بدقة الكوربونات الخاصة بالتهم  
في شهر ديسمبر ١٩٤٣ قبل تسليمه الكوربونات الجديدة وقد خاب أثر الجريمة  
لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو عدم قبول الموظف للرشوة ، وطلبت عقابه  
بالمواد ٣٠ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١ عقوبات .

سمعت محكمة جنح عابدين الجزئية هذه الدعوى الخ . الخ .

(١) تراجع أيضاً القاعدة للنشورة تحت رقم ١٨٨ ص ١٧٣ من هذا الجزء .

## المحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالشروع في إرشاء حسين أفندي دمير لكي يمتنع عن عمل من أعمال وظيفته مع أن الواقعة كما أثبتنا هي أن من قدمت إليه الرشوة لم يكن إلا وسيطاً لدى آخر للتأثير عليه بحكم صلته به ، وهذا الوسيط فضلاً عن أنه ليس موظفاً ولا مكلفاً بخدمة عمومية فإن المبلغ لم يقدم إليه لأداء عمل من أعمال وظيفته .

وحيث إن الحكم الابتدائي ذكر في أسبابه التي أخذ بها الحكم الاستثنائي المطعون فيه « أن الدفاع عن التهم ( الطاعن ) أثار بمذكرته دعواً بأن حسين أفندي دمير الذي قدمت له الرشوة لا يدخل في اختصاصه عد الكورونات إذ أن عدداً تم بواسطة اللجنة ، وأن الباقي من العملية هو التصديق ، وأن التهم بفرض صحة واقعة تقديم الرشوة لم يكن هذا العمل من جانبه إلا ثمناً للرجاء والتوسط لدى راتب أفندي في إنهاء موضوعه ، وأن الرجاء أو التوسط ليس عملاً من أعمال الوظيفة ، وبناءً عليه لا عقاب على الراشي في مثل هذه الحالة » . وقد رد على ذلك بقوله « إن حسين أفندي دمير وإن لم يكن من اختصاصه عد الكورونات إلا أنه بحكم عمله متصل برئيس العمل إبراهيم أفندي راتب فسواء أكان هذا المبلغ دفع لحسين أفندي دمير خاصة أو لتوصيله إلى إبراهيم أفندي راتب أو ليتقاسمه معه فإنما الغرض من دفعه المبلغ له إنما هو ليتوسط حسن أفندي لدى إبراهيم أفندي والتأثير عليه بحكم صلته بالوظيفة التي يشغلها بمكتبه ليتجاوز عن مجز الكورونات » . ولما كان يجب لتحقيق جريمة الرشوة أو الشروع فيها أن يكون العمل الذي قدمت من أجله الرشوة إلى الموظف لأدائه أو الامتناع عنه داخلياً في أعمال وظيفته هذا الموظف بالذات ، فإن كان العمل من اختصاص موظف آخر وكان الغرض هو مجرد سعي الموظف الأول لديه لإيجاز العمل فلا يكون في الأمر جريمة متى كان الموظف المختص لا شأن له بالجلس . ولما كان غرض الطاعن من تقديم المبلغ إلى حسين أفندي دمير هو — كما أثبتته المحكمة — أجراً له مقابل توسطه لدى آخر ليؤدي

عملاً في مصلحة الطاعن ، فإن الواقعة على هذا الاعتبار لا يصح اعتبارها رشوة ولا شروعاً فيها . وإذن فإن الحكم بإدعاء الطاعن عنها على أساس أنها شروع في رشوة يكون خاطئاً .

### ( ٣٨٣ )

#### القضية رقم ٩٢٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . إدانة منهم في جريمة عرض بضاعة للبيع مع علمه بفسادها . ركن العلم .  
إذا كان الحكم قد استند في بيان علم التهم بفساد المثلجات المعروضة للبيع بوجود ميكروببات التلوث بها إلى مجرد القول بأنه ، بحكم ممارسته لصناعة ما يعرضه في محله ومراحه عليها ، لا يخفى عليه ما يصيبها من فساد بسبب ما يضاف إليها من ألبان ، فإنه يكون قاصر البيان ، إذ أن ما ذكره من ذلك لا يكفي بذاته في مثل هذه الصورة لأن نستخلص منه الحقيقة القانونية التي قال بها .

### ( ٣٨٤ )

#### القضية رقم ٩٣٢ سنة ١٧ القضائية

اشتراك . خيانة الأمانة . الاتفاق والمساعدة اللذان يتحقق بهما الاشتراك . وجوب وقوعها قبل تمام الجريمة . حكم . الوقائع التي أخذ بها التهم في الاشتراك . دلالتها على مساعدته زميله التهم في جريمة خيانة الأمانة على التخلص منها أو مساعدته في بيع الشيء المختلس . تصور في بيان أركان الاشتراك .

الاشتراك في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة اللسوان إلى التهم به قد وقعا قبل تمام الجريمة . فإذا كان كل ما أسنده الحكم إلى التهم من الوقائع ليس فيه ما يدل على اتفاقه مع زميله المختص على واقعة الاختلاس التي تمت بها الجريمة ، بل أقصى ما يدل عليه هو أنه إنما أراد أن يعاونه على التخلص من تهمة خيانة الأمانة أو على بيع الشيء الذي اختلسه ، فإنه يكون قد خلا عن بيان العناصر الواقعية لتكوين الاشتراك .



## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين وقائع اتفاق الطاعن مع الفاعل الأصلي في جريمة خيانة الأمانة ذلك الاتفاق الذي ينبغي لكي يتحقق قانوناً أن يكون سابقاً على ارتكاب الجريمة وأن تكون هي قد تمت بناءً عليه . وإن الأعمال التي صدرت عن الطاعن وأخذت بها المحكمة قد وقعت بعد ارتكاب الفاعل الأصلي للجريمة وهي أعمال لا عقاب عليها قانوناً في ذاتها ولا تؤدي عقلاً إلى القول بحصول اتفاق بينه وبين الفاعل الأصلي على ارتكابها ، ولا تعتبر من قبيل أعمال المساعدة لأنها كلها وقعت بعد أن تمت الجريمة .

وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل على ما جاء بالحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه في أنه قدمت للكاتب الأول بإدارة الجوازات بوزارة الداخلية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ثلاثة جوازات سفر سعودية للتأشير عليها بمغادرة البلاد ، وعلى كل منها طابع ثمنه خمسمائة مليم ، ومع كل جواز « أرنيك » بطلب التصريح بالخروج عليه طابع ذو ثلاثين ملياً ، وقد سلمها الكاتب الأول لوكيل الأومباشي حواش إبراهيم الذي كان موجوداً مصادفةً بمكتبه لكي يؤشر عليها من القلم المختص ويميدها إليه . ولكنه لم يعد ولما استبطأه مقدمها انصرف على أن يعود يوم السبت ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وجاء فضلاً في هذا اليوم ولم يكن حواش إبراهيم قد عاد بها . فاستدعاه الكاتب الأول وسأله عنها فأنكر استلامها . ثم إن حواش ذهب إلى الصراف وعرض عليه طابعى ثمنه من فئة خمسمائة مليم وطابعين من فئة ثلاثين ملياً على اعتبار أنها جديدة وطلب ردها إليه واسترداد ثمنها ، فارتاب فيها وتبين أنها من الطوابع التي كانت ملصقة على الجوازات « والأرنيك » سالقة الذكر . ولما سئل حواش إبراهيم في ذلك زعم للصراف أنها للطاعن وأنه سلمها إليه لبيعها فاستدعى الطاعن وسأله فقال إن الطوابع لأحد أقاربه وإنها كانت ملصقة على جوازات سفر مصرية عدل أصحابها عن السفر فانتزعها ليسترد ثمنها . ولما أئهمه بأن عليها علامة الحكومة

السعودية عاد وقرر له أن أحد أهالى مديرية الشرقية أعطاها له لبيعها وأنه دفع له ثمنها من جيبه ، ثم عدل عن ذلك وقرر أن حواش إبراهيم أعطاها له فى اليوم السابق ليحفظها عنده حتى الصباح وأنه حضر فى اليوم التالى وأخذها وانصرف وأنه لا يعلم عن موضوعها شيئاً . وبالتحقيق أصر على هذا القول الأخير وأنكر ما عده . وقد شهد العسكرى عبد العلم أحمد الصيدى بأن الطاعن كان قد عرض عليه هذه الطوابع لبيعها له فلم يقبل .

وحيث إن الحكم للطعون فيه قال فى معرض ثبوت التهمة على الطاعن إن الحكم المستأنف أشار إلى وقائع الدعوى وأقوال الشهود ودفاع التهم . ويؤخذ مما شهد به الشهود وما قاله التهم وزميله أن التهم اشترك فى جريمة اختلاس الطوابع لحفظها ، وفى اليوم التالى أعادها إليه ، فلما قدمها للصراف لاسترداد ثمنها ضبط بها ، ولما سئل عنها ادعى بأنها لمض أقاربه ، فلما ووجه بحقيقتها ذكر أن زميله هو صاحبها ، وهذا دليل على علم التهم بمسلك زميله نحو الطوابع المختلسة وعلى اتفاقهما معاً على اختلاسها واسترداد ثمنها .

وحيث إنه فى صورة الدعوى فإنه من الواضح أن جريمة خيانة الأمانة التى دين فيها حواش إبراهيم بصفته فاعلاً تم فعلاً بمجرد خروجه عن مقتضى عقد الأمانة الذى تم بينه وبين الكاتب الأول وانقضاء عزمه على التصرف فيما أوتى عليه تصرف المالك . وأما محاولة التصرف فيه بعد ذلك فإنها لا تخرج عن كونها من أدلة الإثبات .

وحيث إن تهمة الاشتراك للسندة إلى الطاعن لا تتوفر أركانها إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة اللذان نسا إليه قد وقعا قبل تمام الجريمة .

وحيث إن الحكم للطعون فيه بعد أن ذكر الوقائع التى ثبت وقوعها من الطاعن قال وهذا دليل على علم التهم ( أى الطاعن ) بمسلك زميله نحو الطوابع المختلسة واتفاقهما معاً على اختلاسها واسترداد ثمنها .

وحيث إنه وإن صح أن ما صدر من الطاعن من الوقائع التى أخذ بها

الحكم المطعون فيه يدل على أنه كان على علم بمسلك زميله نحو الطوايع المختلصة فإنه ليس فيه ما يدل على اتفاقهما على واقعة الاختلاس التي تمت بها الجريمة . وقصارى ما يدل عليه هو أن الطاعن أراد أن يساعد زميله على التخلص من تهمة أسندت إليه أو مساعدته في بيع الطوايع المختلصة . وإذن فالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان العناصر الواقعية لتكوين الجريمة التي عوقب الطاعن من أجلها بياناً تتمكن معه محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون . فضلاً عن أنه استدل على ثبوت التهمة بأدلة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه وذلك مما يعيبه .

### (٣٨٥)

#### القضية رقم ٩٣٩ سنة ١٧ القضائية

دفاع . طلب سماع شاهد على إثر مناقشة بعض شهود الواقعة في أمر التبليغ عن الحادث . رفضه مع تعرض المحكمة في حكمها لكون البلاغ قد جهل تفاصيل الحادث ، ولكون التهم لم يعلن الشاهد . قصور . مؤاخنة التهم بعدم إعلانه الشاهد . لا تصح ما دامت الواقعة المراد سؤاله عنها جديدة .

إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب عند المرافعة على إثر مناقشة بعض الشهود في أمر التبليغ عن الضارب استدعاء نائب العمدة لسماع أقواله ، ثم انتهى إلى طلب البراءة ، ومن باب الاحتياط سماع نائب العمدة ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن الدفاع لم يصر عليه ولم يبين موضوعه ، وإنه كان على التهم أن يعلن هذا الشاهد ، وذلك مع تعرضها في حكمها للبلاغ عن الحادثة وتجهيله تفصيلها ، فإن رفض هذا الطلب لتلك الأسباب يكون مشوباً بالقصور . ولا يصح أن يؤخذ على التهم عدم إعلانه الشاهد ما دام الظاهر أن الواقعة التي أراد سؤاله عنها ومناقشته فيها جديدة لم يحصل التعرض لها فيما سبق جلسة المحاكمة من إجراءات .

(٣٨٦)

القضية رقم ١٣٧٩ سنة ١٧ القضائية

سرقه . ملكية للسروق . وجوب ياتها في الحكم .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في سرقه براميل عامة في البحر قد اكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ للاستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكيتها حتى تتمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتوافر شروط الجريمة ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

(٣٨٧)

القضية رقم ١٤١٤ سنة ١٧ القضائية

دفاع شرعى . حكم . تبينه . إدانة المتهم في جريمة قتل عمد . تسليم المحكمة بأن المجنى عليه كان وقت أن أطلق عليه المتهم النار يسرق القطن الموكولة حراسته إليه . عدم تحدث المحكمة عن حق المتهم في دفع الاعتداء عن اللال . قصور .

إذا كانت المحكمة مع تسليمها في الحكم بأن المجنى عليه كان وقت أن أطلق عليه العيار يسرق القطن الذى يقوم المتهم على حراسته ، قد أدانت المتهم في القتل العمد بمقولة إنه إذ سدد سلاحه إلى كبد المجنى عليه قد تعدى الحد الذى كانت تدعو إليه ظروف الحال ، ولم تتحدث عن حق المتهم في دفع الاعتداء على المال الذى كان موكولاً إليه حراسته ومدى ما يحمله إياه هذا الحق من استعمال القوة في الظروف التى أشارت إليها ، ولم تبين ما وقع منه من أعمال القوة ، وهل كان ما وقع من ذلك اعتداءً لا أصل له أم كان اعتداءً زاد في جسامته على ما أباح القانون استعماله ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه <sup>(١)</sup> .

(١) محكمة الموضوع في بياتها لوائح الدعوى ذكرت ما يفيد أن الطاعن قد أطلق النار على المجنى عليه إذ كان يسرق قطعاً من حقل كان يحرسه الطاعن ، ولكنها أثبت التسليم للطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن ماله استناداً إلى أنه بإدراك المجنى عليه بإطلاق النار عليه في مقتل =

## (٣٨٨)

القضية رقم ١٤٤٨ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسببه . قتل خطأ . إدانة التهم في جريمة القتل الخطأ . عدم الصحت عن وصف الإصابة وعلاقتها بالوفاة . قصور .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يشر إلى الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه ، ولم يوصف الإصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً قضاؤه .

## (٣٨٩)

القضية رقم ١٨١٧ سنة ١٧ القضائية

دفاع شرعى . الفعل المتخوف منه السوغ للدفاع الشرعى . لا يشترط أن يكون خطراً حقيقياً . ( المادة ٢٤٩ ع )

إن الشارع إذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على تبرير القتل لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ، فقد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه السوغ للدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطره حقيقياً في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد التهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة ؛ وإذن فالحكم الذى يشترط في الفعل السوغ لحق الدفاع الشرعى أن يكون خطراً

== في مناسبة لا يسوغ فيها حق الدفاع قانوناً ارتكاب القتل . ثم اعتبرت المحكمة جريمة السرقة التي وقعت من المجنى عليه على قطن الطاعن ظروفاً قضائيةً عتقاً طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ولم يبين في حكمها أنها لاحتلت أن الوثائق التي ذكرتها وإن لم تحقق لاطعان البراءة — البنية على أن ضله يسوغه حق الدفاع — تحقق له عن تجاوز النصوص عليه في المادة ٢٥١ عقوبات ، وهو عذر قانوني من حق التهم على قاضيه أن يلاحظه ولا يوسع عنه تطبيق المادة ١٧ في حقه .

في الواقع ولا يكتفى بما توهمه للتهم فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون<sup>(١)</sup>.

### (٣٩٠)

القضية رقم ١٨٣٣ سنة ١٧ القضائية

اشترك - استنتاج حصوله من محرر لاحق لوقوع الجريمة - جوازه .

إنه وإن كان من المقرر قانوناً أن الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على إقرار الجريمة أو معاصرة لها ، إذ المادة ٤٠ من قانون العقوبات تشترط لتحقيق الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق أن تقع الجريمة بناءً عليهما ، وقيام الاشتراك بطريق المساعدة أن تنصب المساعدة على الأعمال المجزأة أو المسبلة أو التهمة لارتكاب الجريمة ، إلا أنه لا حرج على المحكمة في أن تستنتج فعل الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين في قضية اللجنة رقم ١٣٩٧ سنة ١٩٤٦ بنذر سوهاج بأنهما في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٦ بسوهاج - الأول استولى على مبلغ ٢٢ جنهما لجمعية الإسعاف بسوهاج بطريق الاحتيال بأن ادعى أنه اشترى لها فرفة كاوتش وقدم فاتورة بالشراء مع أن الفرفة موجودة من الأصل وملوكة للجمعية وسبق أن اشتراها لها ، وللتهم الثاني اشترك مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة بأثر حرر الفاتورة بخطه مع علمه بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٣٣٦ عقوبات الخ الخ .

(١) واقعة الدعوى ، محصلة ما ذكره المحكم ، هي أنه قامت مشاجرة بين عائلة التهم وعائلة المجنى عليه أسبب فيها أفراد من العائلتين ، وأن أماً للتهم حضر إلى مكان المشاجرة وأراد أن يضرب واحداً من أفراد عائلة المجنى عليه فأصابته ضربة شيخ البلد جرى تسميته المجنى عليه ، وكان يحمل فأساً على كتفه ، جاداً في الهلج به حتى وصلا إلى جسر ترعة ولم يكن بينهما إلا مسافة مترين ، وكان للتهم واقفاً هنالك فضربه بالعصا . وقد قال في دفاعه إنه إنما ضربه لينتبه من الهلج بأخيه لاعتماده بأنه إنما كان يقصد به شراً .

## المحكمة

وحيث إن هذا الطاعن ( الطاعن الثاني ) يبنى طعنه على سببين ( أولهما ) أن الحكم المطعون فيه استنتج نية الاشتراك في مقارفة الجريمة من تقديم الطاعن الإطار للطاعن الأول ، وهذا الاستنتاج غير سائب إذا لوحظ أن الطاعن الأول فى الوقت الذى ألقى فيه التهمة على الثانى لم ينكر أنه هو الذى طلب إليه إرسال الإطار لتركيبه فى سيارة النادى المطلة ، وأن الإطار استعمل فعلاً لهذا الغرض ( وثانيهما ) أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ استنتج اشتراك الطاعن بطريقى الاتفاق والمساعدة فى الأعمال المسهلة وللمتمة لارتكاب الجريمة من تحرير الطاعن فاتورة شراء الإطار بخطه ، فى حين أن هذه الفاتورة أرسلت مع خطاب من هذا الطاعن إلى الطاعن الأول بتاريخ ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٤ وكان الطاعن الأول قد استولى على مبلغ الاثنين وعشرين جنيهاً من خزانة جمعية الإسعاف بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٤٤ أى قبل إرسال الفاتورة إليه ، وإذن فلا يصح ارتكان الحكم للطعون فيه فى إدانته بتهمة الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة على هذه الفاتورة التى لم تصل ليد الطاعن الأول إلا بعد أن تمت الجريمة . ذلك بأن الأنفال المسكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على وقوع الجريمة لا لاحقة لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله إن السيد عبد الرحيم قام فى مستهل عام ١٩٤٦ بمجرد الكاوتشوك الموجود بمخازن جمعية الإسعاف وبالسيارات التابعة لها وتبين له من الاطلاع على الدفاتر وأذونات الإضافة والصرف أن إطار الكاوتشوك رقم ٣٩٤٣٥٦ ماركة دنلوب مقاس ١٨ × ٥٢٥ قد اشترته الجمعية فى ٢٧/٧/١٩٤٢ بمعرفة القومندان السابق وهو المتهم الأول ، وكان الشراء من شركة المحارث الهندسية بموجب فاتورة قدمها للمتهم المذكور ، وقد أضيف الإطار للمشتري للمهمة فى ١/٨/١٩٤٢ بإذن الإضافة رقم ٣٧١ ثم صرف لقائد سيارة الجمعية بأخيم ويدعى أحمد محمود حسن فى ١٨/٨/١٩٤٢ بموجب إذن

سرف رقم ٢٧٣ وهذا الإذن الأخير موقع عليه من التهم الأول بوصف كونه مديراً للمخازن . وبعد ذلك في ١٧/٦/١٩٤٤ تقدم للتهم الأول بطلب للمواقة على أن يصرف له مبلغ ٢٢ جنيهاً ثمناً لكاوتشوك وأدوات اشترت بمعرفته لسيارة النادى التابعة للجمعية الإسعاف ، وبناءً على مواقة حضرة رئيس الجمعية صرف له المبلغ المذكور في ٢٢/٦/١٩٤٤ وقد قدم للجمعية إطاراً من الكاوتشوك أضيف للعهد بإذن إضافة رقم ١٧٣ في ٢٢/٦/١٩٤٤ وسلم في اليوم نفسه إلى محمد عبد الغفار قائد سيارة النادى بإذن صرف رقم ٤٤٠ موقع عليه من التهم الأول . وقد تبين من الاطلاع على إذنى الإضافة والصرف الأخيرين أنهما خاصان بنفس الإطار ماركة داتلوب ١٨ X ٥٢٥ رقم ٣٩٤٢٥٦ الذى سبق اشترته الجمعية في ٢٧/٧/١٩٤٢ وأضيف للعهد مخازنها في ١/٨/١٩٤٢ بالإذن رقم ٢٧١ كما تبين ذلك من دفتر الشطب الخاص بالعهد إذ قيد إطار الكاوتشوك برقم ٣٩٤٢٥٦ مرتين الأولى في الدفتر الخاص بسنة ١٩٤٢ بالصحيفة رقم ٣٦٢ منه والثانية في الدفتر الخاص بسنة ١٩٤٤ في الصحيفة رقم ١٩٢ منه . وأضاف السيد عبد الرحيم محمد أنه لا يعلم كيف حصل التهم الأول على الإطار المذكور بحيث استطاع تقديمه للجمعية في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٤٤ مع أنه كان قد سلم في ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ لقائد سيارة أخيم أحمد محمود حسن ، وأن التهم الأول لم يقدم للجمعية فاتورة الشراء عند ما صرف له مبلغ ٢٢ جنيهاً في ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٤ كما أنه لم يقدم سوى إطار الكاوتشوك مع أن الطلب المقدم منه بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٤٤ لم يكن قاصراً على الكاوتشوك وإنما جاء به أن مبلغ ٢٢ جنيهاً المطلوب هو ثمن كاوتشوك وأدوات . وبعد أن أوردت المحكمة في حكمها الأدلة المبررة لاستنتاجها في منطق سائق انتهت إلى بيان الأدلة قبل هذا الطاعن في قولها « وإن التهم الثانى قد اشترك مع التهم الأول في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة وهذا ثابت ثبوتاً كافياً عما يأتى : ( أولاً ) أنه ثابت من أقوال التهم الثانى نفسه أن الإطار موضوع الجريمة كان مودعاً بمخزن الجمعية بأخيم وفى متناول يده وقد تولى فعلاً نقله بنفسه من المخزن المذكور إلى التهم الأول بسوهاج



حيث تمكن الأخير من تقديمه للجمعية والاستيلاء على مبلغ ٢٢ جنباً ممثلاً له .  
(ثانياً) أن المتهم الثانى المذكور أعد فى هذا الوقت فاتورة شراء نسب صدورها  
من شخص أطلق عليه اسم أحمد حسن محمد . وقد أعطى هذه الفاتورة للمتهم  
الأول تعزيراً لعملية البيع وتسهيلاً لمهمة المتهم الأول عند صرف ثمن البيع . وقد  
ثبت ، على ما تقدم البيان ، أن هذه الفاتورة زائفة وصادرة من تاجر وهمى . وزعم  
المتهم الثانى أن شخصاً مجهولاً سلمه هذه الفاتورة لتوصيلها للمتهم الأول وأنه  
لا يعلم عنها شيئاً ولكن ثبت من عملية المضاهاة التى قام بها حضرة الطبيب  
الشرعى أنها محررة بخطه الأمر الذى يقطع بكذبه كما يقطع بتوافر القصد الجنائى  
لديه . وقد زعم أخيراً وعلى خلاف أقواله الأولى أنه بناءً على طلب المتهم الأول  
حرر بخطه صورة طبق الأصل من الفاتورة المقدمة إليه فضلاً عن عدم جدية هذا  
الزعم وعن أنه جاء متأخراً فإن كذبه واضح من أن عبارة الخطاب الذى قدمه  
المتهم الأول والذى كانت الفاتورة مرفقة به تفيد أن المرسل هو أصل الفاتورة  
وليس مجرد صورة منها وقد خلا الخطاب من أى كلمة تؤيد رواية المتهم الثانى .  
وبناءً على ما تقدم يتعين عقاب المتهم الثانى المذكور بالمواد ٤٠/٢ ، ٣ ، و ٤١ و  
٣٣٦ عقوبات .

وحيث إن الوجه الأول مردود بأن ما أورده المحكمة من الأدلة على اشتراك  
الطاعن يؤدى إلى ما رتبته عليها من أن هذا الأخير كان متفقاً مع الطاعن الأول  
على اقتراف الجريمة حين سلمه الإطار الذى كان فى عهده بمخزن أخميم ، وأنه  
ساعده بذلك على اقتراف جريمته ولم تستخلص هذه النتيجة من مجرد تسليمه  
الإطار فحسب بل من عدم أخذه سنداً عليه بقسليمه إياه ومن تحريره الفاتورة التى  
قصد بها الطاعنان الإيهام بواقعة مزورة هى شراء الإطار من تاجر وهمى بأسىوط ،  
وهى فى ذلك لم تتجاوز سلطتها فى تقدير أدلة الثبوت فى الدعوى . وما يثبته  
الطاعن من جدل فى هذا الصدد لا معنى له إلا محاولة فتح باب المناقشة فى وقائع  
الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما لا شأن لهذه المحكمة به .

وحيث إنه عن الوجه الثانى فإنه وإن كان من المقرر قانوناً أن الأفعال

للكونه للاشتراك يجب أن تكون سابقة على إقرار الجريمة أو معاصرة لها إذ اشترطت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لتحقيق الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق أن تقع الجريمة بناءً عليهما ، ولقيام الاشتراك بطريق المساعدة أن تنصب تلك المساعدة على الأعمال المجهزة أو المسهلة أو للتممة لارتكاب الجريمة ، إلا أنه مع ذلك لا حرج على المحكمة إذا هي استنتجت استنتاجاً سائفاً فعل الاشتراك السابق من محور لاحق لوقوع الجريمة . والحال في هذه القضية أن تمكن الطاعن الأول من الاستيلاء على الإطار حصل قبل استيلاء هذا الأخير على مبلغ الاثنين وعشرين جنيهاً ، وقد ساعده بفعله هذا على الاستيلاء على المبلغ المذكور . أما القانورة فقد استخلصت منها المحكمة مع سائر الأدلة علاقة الطاعنين كلاهما بالآخر وسبق حصول اتفاق بينهما على ارتكاب الجريمة .

### جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحد على علوبة بك وأحد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وأحمد حسني بك المستشارين .

( ٣٩١ )

### القضية رقم ١٣٨١ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . الإشارة إجمالاً إلى تحقيقات تمت في دعوى أخرى دون بيان الدليل السند منها وذكر مضمونه . قصور .

إذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه قد أدان المتهم في تزوير السند محل الدعوى واستعماله ولم يقل في ذلك إلا أنه « تبين للمحكمة من التحقيقات التي تمت في الدعوى المدنية أن المتهم اصطنع السند للطعون فيه ونسب صدوره إلى مورث اللدعين بالحق المدني ، كما أنه استعمل هذا السند المزور بأن قدمه في القضية المدنية سالفة الذكر » ، فهذا قصور في البيان يستوجب النقض ، إذ لا تكفي الإشارة إجمالاً إلى التحقيقات التي تمت في دعوى أخرى دون بيان الدليل المستند من هذه التحقيقات وذكر مضمونه .

## (٣٩٢)

القضية رقم ١٣٨٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . متهم بالتزوير . طلبه في مذكرة الترخيص له بإعلان الخبير الاستشاري مناقشة خبير قسم الطب الشرعي . إداتته دون رد على هذا الدفاع اللهم . قصور .

إذا كان المتهم بالتزوير قد طلب في مذكرة قدمها إلى المحكمة استدعاء خبير قسم الطب الشرعي ، الذي قرر أنه يرجح كثيراً أن الإمضاء المزور كتب بيد المتهم ، لمناقشته والترخيص له في إعلان الخبير الاستشاري ، الذي قرر أن المتهم لم يكتب الإمضاء ، لحضور هذه المناقشة ، ولكن المحكمة أداتته دون أن تتعرض لهذا الطلب وترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ هذا الطلب مهم لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها ، فأغفاله يبطل الحكم .

## (٣٩٣)

القضية رقم ١٣٨٧ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . إخفاء أشياء مسروقة . وجوب بيان الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده متحصلة عن سرقة . اعتماد الحكم في هذا البيان على مجرد قوله إن الثمن الذي اشترى به الشيء يقل عن ثمن المثل . لا يكفي .

يجب للإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يبين الحكم الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده متحصلة عن سرقة وإلا كانت التهمة غير وافية البيان . وإذن فإذا كان الحكم قد اكتفى في صدد بيان الدليل على علم المتهم بالسرقة بقوله « إن الثمن الذي اشترى به يقل عن ثمن المثل » وكان هذا وحده — مع عدم بيان فرق الثمنين — لا يكفي بذاته لأن يستخلص منه العلم بالسرقة ، فإنه يكون واجباً قصه .

(٣٩٤)

القضية رقم ١٣٩١ سنة ١٧ القضائية

سب . هاتف . استخلاص المحكمة من ألقاظه ووقت حصوله ومكانه أنه قصد به السب .  
احتجاج المتهم بحسن نيته . لا يغير من الأمر .

متى كانت المحكمة قد استنتجت من ألقاظ المتناف والظروف التي صدرت  
فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، وكان هذا الاستنتاج سائفاً  
تحتله ألقاظ المتناف ووقت حصوله ومكانه ، فلا يغير من ذلك قوله إنه كان  
حسن النية فيما هتف به لأن غرضه منه لم يكن إلا الالتماس من الملك أن يستعمل  
حقه الدستوري في إسقاط الوزارة وإبدالها بغيرها .

(٣٩٥)

القضية رقم ١٣٩٤ سنة ١٧ القضائية

دعوى مباشرة . رفعها على المتهم . يجب أن يكون بناءً على تكليفه بالحضور من قبل النيابة  
أو للمدعي بالحقوق المدنية . ورقة التكليف بالحضور يجب أن تكون صحيحة . إعلان باطل . عدم  
إعلان للمتهم . عدم حضوره . بطلان الحكم . عدم معارضة المتهم في هذا الحكم . يجوز له  
التمسك بإعلانه أمام المحكمة الاستئنافية . لا يجوز لهذه المحكمة أن تصدر لموضوع الدعوى .  
يجب عليها أن تبطل الحكم التأيي . محل التصدي .

إنه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة يجب أن يحصل  
بناءً على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعي  
بالحقوق المدنية . — كما تقتضيه المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات — كان  
من الواجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة كما يترتب عليها أثرها  
القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى . فإذا كان للمتهم لم يحضر ، وكان لم يعلن  
أصلاً ، أو كان إعلانه باطلاً ، فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فإن هي  
فعلت كان حكمها باطلاً .

وإذا كان المتهم لم يعارض في الحكم التأيي الابتدائي الذي شابه هذا

البطلان ، فإنه يحق له أن يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وفي هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة ، إذا تبينت صحة الدفع ، أن تنصدي لموضوع الدعوى وتنصل فيه على اعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد استنفدت سلطتها فيه بالحكم النهائي الصادر منها ، إذ محل هذا أن تكون محكمة الدرجة الأولى مختصة بنظر الدعوى وأن تكون الدعوى رفعت أمامها على الوجه الصحيح ، بل يجب عليها — أى المحكمة الاستئنافية — أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم النهائي .

وإذن فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي الصادر عليه غيابياً لعدم إعلانه بالحضور ففصلت المحكمة في الدعوى دون أن ترد على هذا الدفاع وتفتده ، فإنها تكون قد أخطأت .

### (٣٩٦)

القضية رقم ١٣٩٥ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . دفاع مهم . عدم الرد عليه . قصور . مثال في دعوى إخفاء أشياء مسروقة .

إذا كان المتهم الذي أدين في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ( مواش ) قد تمسك في مذكرة قدمها إلى المحكمة بأن الخفيـر الذي ائتمنه مالك المواشى عليها قد سلمها إلى شخص فعهد هذا إليه بنقلها في سيارته فهي لم تكن متحصلة عن سرقة ، واستند في ذلك إلى أقوال الخفيـر في ملحق للتحقيق طلب ضمه إلى أوراق الدعوى ، فأمرت المحكمة بفتح باب المرافعة وكلفت النيابة ضم الملحق المشار إليه ، ثم قضت في الدعوى دون أن تتحدث عما جاء بهذا الملحق ولا عن الدفاع المشار إليه ، فإن حكمها يكون قاصراً لعدم رده على هذا الدفاع المهم .

(٣٩٧)

القضية رقم ١٣٩٦ سنة ١٧ القضائية

١ — إثبات . شاهد . عدم الاستدلال عليه . تحرير الحماى الاكتفاء بأقواله فى محضر التحقيق . لا يقبل منه التمسك بالحكم بعدم سماعه .  
ب — تفتيش . انتفاء المصلحة . مثال .

١ — متى كان الحماى الحاضر مع المتهمين قد قرأ أنه يكتب بأقوال الشاهد فى محضر التحقيق لعدم الاستدلال عليه فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد .

٢ — إذا كان الحكم قد أذن المتهمين فى جريمة الضرب على أساس أنه وقع عن سبق إصرار دون أن يبين الأدلة على ذلك ، ولكن كانت العقوبة المتضى بها عليهم مقررة أيضاً لجريمة الضرب الذى لم يصدر عن سبق إصرار ، فإنه لا يكون لهم مصلحة فى التمسك بما وقع فيه الحكم من خطأ فى صدد سبق الإصرار .

(٣٩٨)

القضية رقم ١٤٠٢ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . متهم قرر أن العربية التى ضبط بها المخدر ليست له . تمسك بيطان تفتيشها . لا يقبل  
ولو كانت العربية على ملكه فى الواقع .

متى كان المتهم قرر عند تفتيش العربية التى ضبط بها المخدر أن هذه العربية ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك بيطان تفتيشها ، ولو كانت هذه العربية على ملكه فى الواقع .

(٣٩٩)

القضية رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبليه . قصور بطل . مثال فى تهمة زرع حشيش وإحرازه .

إذا كان المتهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة له وإحرازه قد تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه — لحدائنه سنة — لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذي استند إليه لما قالته من أنه أعد خصيصاً لدرء التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاصقة به لحكمها يكون قاصراً ، إذ أن ما قالته إن صح اعتباره منتجاً استبعاد عقد الإيجار فإنه غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحيازة ثمرة مع العلم بحقيقة أمره .

### جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وحسن إسماعيل الغصبي بك المستشارين .

( ٤٠٠ )

#### القضية رقم ١٤١٥ سنة ١٧ القضائية

شهادة الزور . إدانة للمتهم الذي أدبت الشهادة لصالحه . لا تمنع من قيام الجريمة . يمكن أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم للمتهم أو عليه .

يكفي في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضده ، ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . وإذن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذي أدبت الشهادة زوراً لمصلحته .

( ٤٠١ )

#### القضية رقم ١٤١٧ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسيه . مخالفة بناء لشروط الرخصة . وجوب بيان حالة البناء ووجه المخالفة . إذا كانت الواقعة التي أدين المتهم بها هي أنه أقام بناءً يخالف الشروط

المينة بالرخصة ، وكان الحكم الذى أدانته قد اكتفى فى ذلك بقوله « إن التهمة ثابتة قبله من محضر التحقيق وهو معترف بها » ، فهذا الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه لعدم بيانه حالة البناء الذى أقامه المتهم ولا وجه المخالفة التى وقعت .

### جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حلمى بك وحسن إسماعيل الهضبي بك المستشارين .

( ٤٠٢ )

### القضية رقم ١٣٨٦ سنة ١٧ القضائية

شيك :

١ — شيك بحسب تاريخه الظاهر قابل للصرف . هو أداة وفاة . لا يحق للساحب أن ينازع فى ذلك بتقديم الدليل على صدوره فى تاريخ سابق .  
ب — عدم تقديم الشيك للصرف فى تاريخه الظاهر . لا يخول صاحبه استرداد مقابل الوفاء . له أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجوداً أو أنه لم يستعمل فى منفته .  
( للواد ٣٣٧ ع ، ١٩١ ، ١٩٣ تجارى )

١ — متى كان الشيك بحسب التاريخ المكتوب فيه قابلاً للصرف من وقت تحريره فإنه يكون أداة وفاة بغض النظر عن حقيقة الواقع . ولا يحق للساحب أن ينازع فى ذلك بتقديم الدليل على أنه إنما أصدره فى تاريخ سابق .

٢ — إنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع — ومنها الشيك — يجب تقديمها للصرف فى الميعاد المعين فيها إلا أن عدم تقديم الشيك فى ميعاد تاريخه المكتوب فيه لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وإنما يخوله قطع أن يثبت — كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور — أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل فى منفته .



## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٢٥٥ سنة ١٩٤٦  
الدرب الأحمر بأنه في يومى أول أبريل سنة ١٩٤٥ وأول مايو سنة ١٩٤٥ بالدرب  
الأحمر أصدر بسوء نية شيكين على بنك باركليز لا يقابلهما رصيد قائم وقابل  
للسحب حولاً بالتظهير ليوسف وهبة خليل . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ عقوبات .

نظرت محكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً  
بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٤٧ عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦  
عقوبات بنحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس  
سنوات من اليوم الذى يصبح فيه هذا الحكم نهائياً .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ الخ .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق  
القانون لأن الشيكين موضوع التهمة إنما هما سندان تحت الإذن . وفي بيان ذلك  
يقول الطاعن إن حقيقة الواقع في أمر هذين الشيكين أنه اشترى من إبراهيم محمد  
خليل سيارة وبقى له من ثمنها خمسة وثمانون جنيهاً حرر له بها ثلاثة شيكات  
مسحوبة على بنك باركليز أولها بخمسة وعشرين جنيهاً يستحق الوفاء في أول مارس  
سنة ١٩٤٥ وثانيها بمثل هذا المبلغ يستحق الوفاء في أول أبريل سنة ١٩٤٥  
وآخرها بمبلغ ٣٥ جنيهاً يستحق الوفاء في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وأن تحرير هذه  
الشيكات على هذا النحو ثابت من عقد بيع السيارة ، كما هو ثابت من وقائع  
أخرى سردتها في دفاعه ، منها ما شهد به يوسف وهبة خليل من أن حامل  
الشيكات إبراهيم محمد خليل حول له الشيكين موضوع المحاكمة في فبراير سنة ١٩٤٥  
أى قبل تاريخ استحقاقهما ، ثم إن هذين الشيكين لم يقدموا للصرف في ميعاد  
استحقاقهما فقد بذلك أيضاً صفتيهما وليس الطاعن بملزماً بأن يبقى مقابل وفاء

لأكثر من المدة المحددة قانوناً بالمادة ١٩١ من القانون التجارى ، ومتى ثبت أن الشيكين لها تاريخ إصدار سابق على تاريخ استحقاقها اعتباراً أداة إثبات ، والمادة ٣٣٧ عقوبات لا تنطبق إلا على الشيك بمعناه الصحيح ، وكذلك الحال إذا تأخر حامل الشيك عن تقديمه فى الميعاد القانونى للمسحوب عليه .

وحيث إن الحكم للمطعون فيه أثبت أن الطاعن حرر الشيكين أحدهما بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٥ والآخر بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤٥ وجرى على أن التاريخ الظاهر فى كل منهما واحد أى أنه بحسب الظاهر قابل للصرف ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع ، وإن فلا يحق للساحب أن ينازع فيه بتقديم الدليل على أنه أصدره فى تاريخ سابق على تاريخه الظاهر .

وحيث إنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى نصت على أن الأوراق التضمنية أمراً بالدفع يجب تقديمها فى ميعاد معين إلا أن عدم تقديم الشيك فى هذا الميعاد لا يقترب عليه زوال صفته ولا يخلو الساحب استرداد مقابل الوفاء وإنما يتحوله فقط أن يثبت ، كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور ، أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل فى منفته .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قاصر البيان لأنه لم يرد على ما أبداه الطاعن من أن الشيكين لها تاريخ للإصدار وتاريخ للاستحقاق ، وأنهما لم يقدمتا فى الميعاد القانونى . كما أن المحكمة لم تذكر من أين علمت أنه لم يكن للطاعن رصيد بينك باركلير .

وحيث إنه ما دامت المحكمة قد بينت الواقعة وطبقت القانون عليها تطبيقاً صحيحاً فلا وجه لما يشكو منه الطاعن من أنها لم ترد على دفاعه القانونى . وأما القول بأن المحكمة لم تذكر مصدر علمها بأنه لم يكن للشيكين مقابل وفاء فردود عليه بأنها عاقبته على أساس ما استخلصته من وقائع الدعوى من أنه لم يكن له رصيد عن كل من الشيكين وهو لم يمسك أمامها بغير ذلك حتى كان يصح له المطالبة بالرد على دفاعه .

(٤٠٣)

### القضية رقم ١٤٠٩ سنة ١٧ القضائية

١ — وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بناءً على مادة في قرار وزارى صادر تنفيذاً للأحكام العرفية . إدانة المتهم في جريمة معاقب عليها بمادة أخرى من هذا القرار استمر العمل بها بعد رفع الأحكام العرفية . اختلاف واقعة هذه الجريمة عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى . ذلك خطأ .

( القرار الوزارى رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ والقرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ )  
ب — تموين . على عام . إخطار مراقبة التموين عن كل تغيير يحصل فيه . إغلاق المحل لسبب طارىء . استمرار صاحبه في صرف مواد التموين المقررة له بالبطاقة الصادرة باسمه . لا عقاب .

١ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لمعاقبته بالمادة ١٠ من القرار الوزارى رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ الذى صدر إبان الأحكام العرفية ثم ألغى ، فأدانتته المحكمة في الجريمة التى كان معاقباً عليها بالمادة السابعة من ذلك القرار التى استمر سريان حكمها بعد رفع الأحكام العرفية ، وكانت واقعة كل جريمة مختلف عن واقعة الأخرى ، فإنها تكون قد أخطأت لمعاقبتها المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه .

٢ — إن القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المستند من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وإن نص في المادة ١٠ على وجوب إخطار مكتب التموين عن كل تغيير في أحوال المحل إذا كان من شأنه تخفيض الاستهلاك في خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير ، قد أوجب في المادة الخامسة منه على صاحب المحل أن يحضر مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين ، وحدد لذلك مياعداً في كل ثلاثة شهور فجعله في آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ، وبذلك قد دل على أن حكم المادة ١٠ لا يجرى إلا في صدد التغييرات التى يترتب عليها نقص للقرارات بصفة دائمة . وإذن فمتى كان المحل قد أغلق بصفة مؤقتة لسبب طارىء فلا تصح معاقبة صاحبه لاستمراره

في صرف مواد التموين المقررة له بالبطاقة الصادرة باسمه ، إذ هذا الإغلاق لا يترتب عليه تخفيض مقررات التموين إلا مدة الإغلاق فقط .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم أنه دانهما عن واقعة تختلف عن تلك التي رفعت بها الدعوى عليهما دون أن ينبه الدفاع إلى ذلك . وهو فضلاً عن هذا قد أخطأ فيما قضى به إذ أن الواقعة التي انتهت إلى القول بثبوتها لا يعاقب عليها القانون .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعنين « بأنهما بصفتها من أصحاب المحلات العامة لم يخطرا مكتب التموين في الأسبوع الأول من كل شهر عن الكميات التي تبقت لسيهما من مواد التموين من صناعتها وعن الكميات التي تبقت منها من الشهر السابق » . وطلبت معاقبتها بالمادة عشرة من القرار الوزاري الصادر تنفيذاً للأحكام العرفية وهو رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ . والحكم المطعون فيه دانهما وقال « إن محكمة أول درجة قد أوضحت في حكمها أنها تماكهما طبقاً للمادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ المستمد من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ووصفت التهمة بحسب ما يستنبط من وقائع الدعوى بأنهما لم يخطرا مكتب التموين عن كل تغيير في أحوال المحل من شأنه تخفيض الاستهلاك ، لأن غلق المحل من شأنه تخفيض الاستهلاك بل وقفه تماماً . وظاهر من الرجوع للمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ أنه يوجب على أصحاب المحال العامة والمصانع أن يخطروا المكتب المختص عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل الذي صرفت من أجله البطاقة إذا كان التنوير من شأنه تخفيض الاستهلاك ، ويكون الإخطار في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التنوير . ولا شك أن هذا النص يطابق تماماً النص الذي ورد في المادة العاشرة من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ المستمد من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ويعني هذا أن ذلك القرار حل محل القرار ٧٢٨ سنة ١٩٤٤

الذى كان سارياً وقت ارتكاب الجريمة ». ولما كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على الطاعنين هي للنصوص عنها في المادة العاشرة من القرار رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ وكان الحكم قد دانهما عن التهمة المكونة للجريمة التي كان معاقباً عليها بالمادة السابعة من القرار المذكور والتي استمر سريان حكمها بعد رفع الأحكام العرفية بتمتضي المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ، وكانت واقعة كل تهمة من التهمتين تختلف عن واقعة الأخرى ، فإنه يكون قد أخطأ لأنه عاقب الطاعنين عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليهما .

وحيث إن الواقعة الأولى المرفوعة بها الدعوى لم تعد معاقباً عليها الآن . كذلك عما وقع من الطاعنين وعاقبهما من أجله الحكم المطعون فيه ، وهو أن التهمتين يديران معطماً ومحل بقالة باسم محل ( فلوران ) وقد صدرت باسمه بطاقة تموين ، وقد احتاج المحل إلى إجراء عمارة وتعديل به فأغلق من أول أبريل سنة ١٩٤٥ إلا أن المتهمين استمرا يصرفان مواد التموين المقررة له بالبطاقة رغم إيقاف العمل به إلى أن اكتشف الأمر بناءً على شكوى في أوائل يونيو سنة ١٩٤٥ ، فإن المادة التي طبقها الحكم ، وإن نصت على وجوب إخطار مكتب التموين عن كل تغيير في أحوال المحل إذا كان من شأنه تخفيض الاستهلاك في خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير ، إلا أن القرار الوزاري قد أوجب في المادة الخامسة منه على صاحب المحل أن يخاطر مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين ، وحدد لذلك مياعداً في كل ثلاثة شهور فجعله في آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ، فدل بذلك على أن حكم المادة التي طبقها الحكم لا يجرى إلا في صدد التضيقات التي يترتب عليها نقص المقررات بصفة دائمة ، ومتى كان الأمر كذلك وكان غلق الطاعنين محلها كان بصفة مؤقتة لسبب طارئ ولا يترتب عليه تخفيض مقررات التموين إلا مدة التلق ، فإن الطاعنين لا يكونان مستحقين للقوبة .

(٤٠٤)

## القضية رقم ١٤٣٠ سنة ١٧ القضائية

طلب تحديد اختصاص . دعوى أمام محكمة الجنح . القضاء بعدم الاختصاص لأن الفعل للسند إلى التهم يكون جنابة . مبرورة هذا الحكم نهائياً . تقديم التهم إلى قاضي الإحالة بالجنابة . أمره بإحالتها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . قضاء محكمة الجنح باعتبار الواقعة جنحة . استئناف التهم وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص خطأ . تنازع سلبى . فضه . ( للمادة ١٨٩ فقرة ثانية وللمادة ٢٤١ تحقيق )

إذا رفعت الدعوى على التهم أمام محكمة الجنح لدخوله منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه قضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الفعل الذى ارتكبه التهم يكون جنابة هتك عرض ، ثم لما صار هذا الحكم نهائياً أعادت النيابة التحقيق وقدمت التهم لقاضي الإحالة بجنابة هتك العرض ، فأمر بإحالة القضية إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، قضت باعتبار الواقعة جنحة دخول منزل ، فاستأنف للتهم وحده ، قضت المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص مؤسدة قضاها على أن الحكم الأول الصادر بعدم الاختصاص يحول دون إعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنح ، فهذا خطأ ، إذ كان الواجب على محكمة الجنح أن تنظر الدعوى على اعتبار أنها جنابة يحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الاستئناف كان مرفوعاً من التهم وحده ، وبمقتضى المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات لم يكن يصح الحكم بعدم الاختصاص<sup>(١)</sup> .

(١) نقشر فيما يلي مذكرة النيابة في طلب تعيين المحكمة المختصة :

في ١٩٤٥/١/٢١ رفعت النيابة المرمية الدعوى على محمد صبره السيد لأنه في ليلة ١٩٤٤/١٢/٢٩ ببشيش مركز يلا دخل بيت بامية عبد الهادي الكون فاصداً من ذلك ارتكب جريمة فيه وطلبت عقابه بالنادين ٣٧٠ و ٣٧٢ فقرة أولى من قانون العقوبات . وقد نظرت محكمة يلا الجزئية هذه الدعوى وحكمت فيها بتاريخ ١٩٤٥/٣/٥ بعدم الاختصاص لأن وئمة الدعوى تكون جنابة هتك عرض منطبقاً على المادة ٢٦٨ عقوبات .

فأعادت النيابة تحقيق القضية ثم قدمت للتهم لحضرة قاضي الإحالة بشبهة أنه هتك عرض المحيى =

## المحكمة

وحيث إن الدعوى الصومية رفضت على التهم أمام محكمة الجنبح بأنه دخل

== عليها المذكورة بأن باعها أثناء نومها ورفع ملابسها ... فقرر قاضي الإحالة بتاريخ ١١/٦/١٩٤٥ إحالة القضية على محكمة الجنبح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبحة . قدمتها النيابة لمحكمة يلا الجزئية ، فنظرتها هذه المحكمة وقضت فيها بتاريخ ١٩٤٦/٤/٨ بحبس التهم شهرين مع الشغل عن دخوله منزل المجنى عليها ويرأته من جنابة هتك العرض . فاستأقت للتهم وحده هذا الحكم في ١٩٤٦/٤/١٣ ونظرت محكمة طنطا الابتدائية هذا الاستئناف وقضت فيه بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٣١ بإلغاء الحكم للاستأقت وعدم اختصاص محكمة الجنبح بنظر الدعوى أخذاً برأى خاطيء مفاده أن محكمة الجنبح لا يجوز لها أن تنتظر الدعوى مرة أخرى بسد أن حكمت بدم اختصاصها بها ولو كانت معادة إليها باعتبارها جنابة للحكم فيها بعقوبة الجنبحة عملاً بجانون ١٩٢٥/١٠/١٩ .

ومما أن الحكم الأخير الصادر في ١٩٤٦/١٠/٣١ بدم اختصاص محكمة الجنبح قد أصبح — رغم مخالفة للقانون من أكثر من وجه — نهائياً بقوات مياد الطعن فيه كما أصبح من قبل قرار قاضي الإحالة الصادر في ١٩٤٥/١١/٦ نهائياً كذلك ، فالتنازع السلي في الاختصاص قد قام في هذه القضية بين قضاء التحقيق وبين قضاء الحكم من جهة أو بين قضاء الجنبح وقضاء الجنايات إذا اعتبر قاضي الإحالة ممثلاً لهذا القضاء الأخير . ثم هو سيقوم إذا أعيد تخدم القضية لقاضي الإحالة لأنه سيقضى فيها حكماً بدم جواز نظرها لسابقة إحالة إياها بقرار نهائي كما يستتضي فيها محكمة الجنايات بدم الاختصاص لو أن قاضي الإحالة خالف القانون وأحال القضية إليها .

ومما أن القانون للصري ، كالفانون الفرنسي ، لا يميز أن يغلت التهم من العقاب لتنازع المحاكم على الاختصاص بمحاكمته . فقد عاجلت المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات ذلك وهي تكاد تكون ترديداً لأحكام اللادتين ٥٢٦ و ٥٤٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي . ويتبين من إطلاء النظر في نص المادة ٢٤١ ومصدرها التشريعي أن محكمة القضا والإبرام هي صاحبة الولاية العامة بفرض التنازع في الاختصاص في السائل الجنائية ، وأن المحاكم الأخرى المذكورة في المادة ٢٤١ لا تملك من أمر هذا التنازع إلا ما أعطيته صراحة وفي حدود ما أعطى لها ، فهي لا تملك أن ترض إلا التنازع الإيجابي ولا تملك أن ترض منه (١) إلا ما وقع بين قضاء التحقيق وحده (٢) أو ما بين قضاء الحكم في الجنبح والمخالفات وحده . أما التنازع السلي فلا ولاية لها به ألبتة . كذلك لا ولاية لها بالتنازع الإيجابي إذا وقع بين قضاء التحقيق وبين قضاء الحكم أو بين قضاء الحكم في الجنبح ( المحكمة الابتدائية أو القاضي الجزئي ) وبين قضاء الحكم في الجنايات ( محاكم الاستئناف ) بل ولاية قض هذا التنازع تكون لمحكمة القضا والإبرام وحدها ( بلرو شرح قانون تحقيق الجنايات ج ٦ ن ٢١٥٠ ص ٦٨ وما بعدها والأمثلة ==

منزل باهية عبد الهادى بقصد ارتكاب جريمة فيه قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن القتل الذى ارتكبه المتهم يكون جنابة هتك عرض معاقباً عليها بالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، ولما أصبح ذلك الحكم نهائياً أعادت النيابة التحقيق وقدمت للمتهم لقاضى الإحالة بجنابة هتك العرض فأمر بإحالة القضية إلى محكمة الجناح للحكم فى الجنابة على أساس عقوبة الجفحة ، قضت محكمة أول درجة باعتبار الواقعة جنحة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة ومعاينة المتهم عليها بالجلس مع الشغل لمدة شهرين ، فاستأنف المتهم وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى مؤسسة قضاءها على أن الحكم الأول الصادر بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة يحول دون نظر الدعوى مرة أخرى أمام محكمة الجناح ولو كانت معادة إليها باعتبارها جنابة للحكم فيها على أساس عقوبة الجفحة ، قدمت النيابة

== الدفيدة المذكورة فى هامش ص ٦٨ .

ولقد وكدت محكمة النفس والإبرام المصرية حقها فى فض مثل هذا التنازع فى حكيم لها صدر أولها فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ فى الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٦ القضائية جاء فيه : إذا كان الحكم بعدم الاختصاص بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ المحكمة وفيد فى الوقت عينه أن الواقعة التى تحدث عنها إنما هى فى الحقيقة خالية من الشبهة للدعاة فإن محكمة النفس لا يكون فى وسعها فى هذه الحالة أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن بل يكون لها ، ما دامت الظروف على ما جاء فى الحكم المطعون فيه تدل على أنه سيغال حتماً من المحكمة التى رأى أن الدعوى من اختصاصها يحكم آخر بعدم اختصاصها هى الأخرى ، أن تعتبر الطعن بالنقض القدم إليها طلباً بتعين المحكمة التى يجب أن يكون القتل فى الدعوى من اختصاصها وبهذه على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضماً للأمر فى نصلها . وصدر الحكم الثانى فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ فى الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٤٦ القضائية وقد كررت فيه المحكمة العليا نفس البدء بنفس الألفاظ .

وبما أنه من هجر ما تقدم وكان الاتجاه إلى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون مياداً بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلاً للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، فيقع للنيابة الموصومة أن تلجأ إلى محكمة النفس والإبرام لاثبات هذا التعديد فى القضية موضوع هذا الطلب .



طلبها بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٧ إلى هذه المحكمة بعد فوات ميعاد النقض استناداً إلى المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى .

وحيث إن تنازعاً سلبياً في الاختصاص قد قام في الدعوى ، وإن هذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لقاضي الإحالة مرة أخرى ، لأنه يجب عليه بمقتضى القانون أن يقضى فيها هو الآخر بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه .

وحيث إن محكمة الجنح المستأنفة ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت من قاضي الإحالة إلى محكمة الجنح باعتبارها جناية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وكان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار مع قيام الحكم الأول بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة ، وذلك وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من تفسير نصوص القانون بهذا الخصوص . وفضلاً عن هذا فإن الاستئناف كان مرفوعاً أمامها من المتهم ، وبمقتضى المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات لا يصح في هذه الحالة الحكم بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة ما دامت النيابة لم تستأنف .

وحيث إنه متى تقرر هذا ، وكانت محكمة الجنح للمستأنفة قد أخطأت على النحو المتقدم في الحكم بعدم الاختصاص ، فإنه يكون من المتعين قبول الطلب وإحالة القضية إليها للفصل فيها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطلب وإلغاء الحكم .

( ٤٠٥ )

القضية رقم ١٤٣٤ سنة ١٧ القضائية

تمس . حكم بمأبقة التهم ومصادرة البارة التي استعملت في ارتكاب الجريمة . الطاعن يقرر في طعنه أن هذه البارة ليست ملكاً له . لا يقبل هذا الطعن .

إذا كان الطعن مقصوراً على ما قضى به الحكم من مصادرة سيارة استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكان الطاعن يقرر أن هذه السيارة ليست ملكاً له ، فلا تكون له مصلحة<sup>(١)</sup> من وراء طعنه .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم للطعن فيه إذ دانه وقضى بمصادرة السيارة التي استعملت في ارتكاب الجريمة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن هذه السيارة ليست ملكاً له وصاحبها لم يكن متهماً في الدعوى وإنما أعارها الطاعن بحسن نية ، والمادة ٣٠قرة أولى من قانون العقوبات التي تجيز المصادرة في هذه الحالة تشترط لذلك عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه مع آخرين قتلوا الزيت المبين في المحضر بدون ترخيص كتابي من مراقب التموين وقضى الحكم الابتدائي

---

(١) كانت التهمة للوجهة إلى الطاعن أنه قتل زنتاً بغير ترخيص واستعمل في ذلك سيارة ضبطت وحكم بمصادرتها مع الحكم عليه بالعقوبة . فظن في الحكم بالنسبة لمصادرة السيارة فقط عجباً بأنها ملك لشخص آخر سماه وكان قد استأجرها منه ، فرفضت محكمة النقض الطعن لأنه لا مصلحة له من وراءه . وقد نصت للمادة ٣٠ من قانون العقوبات في الفقرة الأولى منها على أنه يجوز للقاضي إذا حكم بالعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء للضبط التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها ، وهنا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية . وعقوبة للمصادرة هنا عقوبة تكبيلية يقضى بها في مواجهة التهم المحكوم عليه بالعقوبة الأصلية ، ويمنح القضاء بها إذا مات هذا التهم قبل الحكم أو قبل أن يصبح الحكم بالمصادرة نهائياً (للسوعة البلجيكية تحت كلمة الجرائم والعقوبات نبذة ٢٥٩) . ولذلك يكون لهذا التهم دائماً صفة في الظلم من هذه العقوبة إذا كان الحكم بها غير صحيح كما إذا قضى بها عليه في تهمة يرى منها ، أو في جريمة غير عمدية من غير نص خاص ( نيلز ج ١ ص ٩٩ نبذة ١٢ والسوعة البلجيكية المرجع السابق نبذة ٢٧٨ ) أو كان الشيء لم يتصل من الجريمة أو لم يستعمل أو يبدل للاستعمال فيها . ولما كان القانون لا يشترط الحكم بالمصادرة أن يكون المحكوم عليه مالكا للشيء ، وإنما ينس على أن المصادرة لا تمس بحقوق المالك بشرط أن يكون حسن النية ، فإن الطعن على حكم المصادرة من جانب التهم بأن الشيء مملوك لغيره لا يكون مستجاً .

المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه بمقابلة الطاعن بغرامة ٥٠٠ قرش وبمصادرة الزيت والسيارة التي استعملت في نقله عملاً بالمادتين ٣ و ٧ من القرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٦ .

وحيث إنه ما دام الطعن مقصوراً على ما قضى به الحكم من مصادرة السيارة ، وما دام الطاعن يقرر أنها ليست ملكاً له ، فلا تكون له مصلحة من وراء طعنه .

## ( ٤٠٦ )

القضية رقم ٢١١٥ سنة ١٧ القضائية

تس . حك . نقض بناءً على طعن المحكوم عليه . إعادة المحاكمة . لا يجوز تشديد العقاب . لا يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة بناءً على نقض الحكم أن تشدد العقاب على المتهم ما دام نقض الحكم كان بناءً على طعنه .

## ( ٤٠٧ )

القضية رقم ٢١٣٩ سنة ١٧ القضائية

سرقة . ظرف الليل . المقصود بالليل . هو الفترة بين غروب الشمس وشرورها . ( المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣٠٦ و ٣٦٨ و ٣٧٢ من قانون العقوبات والفانونان رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ) .

إن قانون العقوبات إذ نص على الليل ظرفاً مشدداً للسرقة ( المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ ) ولقتل الحيوان والإضرار به ( المادة ٣٥٦ ) ولإتلاف الزراعة ( المادة ٣٦٨ ) ولا تهالك حرمة ملك التير ( المادة ٣٧٢ ) إلخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه إنما قصد به ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشرورها . ولو كان الشارع قد قصد معنى آخر لأفصح عنه ، كما فعل في المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية

مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهي قبل شروقها بساعة . وما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشردين والمشتبه فيهم والمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبرا الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق ، وأن الشارع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك النير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . ومع ذلك فإن التفرقة بين ما يقع على أثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقي الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع وحقيقة الأمر ما يبررها . وإذا فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أى قبل شروق الشمس ، وبناء على ذلك عد الحادث شروعا في جناية سرقة على أساس توافر ظرف الليل ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

### المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول الذي يتمسك به كلا الطاعنين هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دانهما على اعتبار أن الواقعة شروع في جناية سرقة في حين أنها جنحة شروع في سرقة . ويقول الطاعنان في ذلك إن الثابت مما أورده الحكم وما ورد في محضر جلسة المحاكمة على لسان المجنى عليه وابنه أن الحادث وقع في النهار لا في الليل . وقد تمسك الدفاع عنهما بذلك استناداً إلى أن الليل هو الفترة التي تبدأ من بعد زوال الشفق حتى مطلع الفجر ، وأن الفجر في يوم الحادث طلع في الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة والخمسين ، وأن المجنى عليه ذكر في التحقيق أنه خرج من منزله في الساعة الخامسة صباحاً والمسافة بين منزله وحقله تقطع في ثلث ساعة على الأقل ، فيكون الطاعنان قد ضبطا بعد طلوع الفجر بنحو نصف ساعة .

وحيث إن قانون العقوبات إذ نص على الليل كطرف مشدد للسرقة (للاواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧) وقتل الحيوانات والإضرار بها (المادة ٣٥٦) ولا تلاف

الزراعة) (المادة ٣٦٨) ولا تهاك حرمة ملك الغير (المادة ٣٧٢) ... الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها ، إذ لو قصد الشارع معنى آخر لأفصح عنه كما فعل في المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهى قبل شروقها بساعة . ومما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين ولشبهه فيهم والمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبرا الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق . ثم إن الشارع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . وفضلاً عن ذلك فإن التفرقة بين ما يقع على إثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقي الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع حقيقة الأمر ما يبررها .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان الحكم للطعون فيه قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل ، أى قبل شروق الشمس ، فإنه لا محل لما ينهيه الطاعنان عليه من أنه أخطأ في اعتبار الواقعة شروعاً في جناية سرقة على أساس توفر ظرف الليل .

### جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوية بك وأحمد حلمى بك وأحمد حسنى بك وحسن المصطفى بك المستشارين .

( ٤٠٨ )

القضية رقم ٩٣٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . بناء الإدانة على أساس غير كاف . لا يصح . مثال في جريمة قتل خطأ . إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بناءً على ما قالته

من أنه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذى كشف على الجنى عليها ومناقشة الدفاع له أن سبب الوفاة يرجع — كما جاء بالكشف الطبي للتوقع عليها — إلى إصابتها بكسر بأعلى عظم الفخذ الأيمن وأن هذه الإصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث الخ ، وكان الثابت بحضور الجلسة على لسان الدفاع أن مناقشة الطبيب المشار إليه قد اقتضت على بيان سبب الإصابة التى شوهدت بالجنى عليها ولم تتناول سبب وفاتها ، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي الذى أشارت إليه فى الحكم ، فإن إدانة التهم على أساس أن الإصابة التى تسبب فى إحداثها هى التى نشأت عنها الوفاة لا تكون قائمة على أساس كاف .

### ( ٤٠٩ )

#### القضية رقم ١١٦٦ سنة ١٧ القضائية

معارضة . وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع ميعاد المعارضة . حكم . تبنيه . الحكم بعدم قبول المعارضة على أساس أن الفترة بين تاريخ الإعلان وبين التقرير بالمعارضة طويلة . قصور . يجب بيان مكان إعلان المعارض والمسافة بينه وبين قلم الكتاب .

إن القانون صريح فى وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع ميعاد المعارضة فى الحكم النيابى . وإذن فإذا كان الحكم الذى قضى بعدم قبول المعارضة لتقديمها بعد الميعاد مع تمسك المعارض بمعد محل إقامته عن قلم كتاب المحكمة الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه لم يقل فى ذلك إلا أن الفترة التى انقضت بين تاريخ الإعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان فى استطاعته الحضور للتقرير فى الميعاد ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان إذ هو لم يبين للمكان الذى أعلن فيه المعارض بالحكم التباين ولم يذكر المسافة التى بينه وبين قلم كتاب المحكمة الواجب التقرير فيه بالمعارضة .

## (٤١٠)

## القضية رقم ١١٦٨ سنة ١٧ القضائية

١ — مسؤولية مدنية . مصلحة السكة الحديدية . حارس على مجاز . تركه المجاز مفتوحاً حين كان يجب إقفاله . هذا إهمال في معنى للمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع . مسؤولية المصلحة عن الضرر الذي ينشأ عنه .

ب — تمويض . تقديره . لا تتحم الاستعانة فيه بتغيير .

١ — إنه إذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراساً على المجازات لدفع الخطر من قطاراتها عن يمعرون خطوط السكك الحديدية ، إلا أنها متى أقامت بالتعل حراساً لإقفالها كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك معهوداً للناس ، فقد حق لهم أن يمولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً إيداناً للكافة بالمرور . فإذا ما ترك الحارس عمله وأبقى المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يقفله فعمله هذا إهمال بالمعنى الوارد في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مسؤولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير على ما قضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني .

ولا محل هنا للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه ، ولا للتحدى بنص لائحة السكة الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية ( المزلقات ) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة — لا محل لذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم قد حاول المرور من المجاز مع عمله بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته .

٢ — متى ما أثبتت المحكمة وقوع الضرر جاز لها أن تقدر التمويض الذي تراه بنفسها ولا يتحم عليها أن تستعين بتغيير في كل الأحوال إذا هي لم تر الاستعانة به . وتقديرها هذا موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

## (٤١١)

## القضية رقم ١١٧١ سنة ١٧ القضاية

حكم . نبيه . بلاغ كاذب . إيراد الأدلة على كذبه . واجب . مثال لقصور في هذا البيان .

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب أن تذكر المحكمة في صدد بيان كذب البلاغ الأدلة التي استخلصت منها ذلك . فإذا كان الحكم الاستثنائي قد اعتمد في ثبوت كذب إحدى الوقائع التي تضمنها البلاغ على ما أورده الحكم الابتدائي عن التحقيق الذي أجرى في هذه الواقعة من أنه ثبت من هذا التحقيق أنها غير صحيحة وأن البلاغ المقدم عنها حفظ ، وما ذكره هو عن خطاب من الجهة الحكومية التي يعمل بها المبلغ في حقه ، وذلك دون أن يعنى ببيان الدليل المستمد من التحقيق للذكور ولا وجه دلالة هذا الخطاب على كذب الواقعة ودون أن يذكر دليلاً على كذب الوقائع الأخرى ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

## (٤١٢)

## القضية رقم ١٤٠١ سنة ١٧ القضاية

حكم . نبيه . تمسك التهم ببيان الاعترافات الصادرة من المتهمين . اعتبار المحكمة هذا الدفاع مقصوراً على واحد منهم واستبعاد أقواله . استنادها في إدانة التهم إلى الاعترافات الأخرى . قصور .

إذا كان التهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة ببيان الاعترافات الصادرة من المتهمين لأنها وليدة الإغراء مستنداً في ذلك إلى ما شهد به أمام المحكمة مأمور المركز ومعاون مباحث المديرية من أنهما استدجرا المتهمين إلى الاعتراف بالاحتيال عليهم ، فاعتبرت المحكمة دفاع التهم مقصوراً على اعتراف واحد من المتهمين فاستبعدت أقواله من أدلة الثبوت ثم استندت في إدانته إلى اعترافات المتهمين الآخرين عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ كان يتعين عليها ، مع تمسك



المتهم أمامها بيطان جميع الاعترافات الصادرة من المتهمين في الدعوى ، أن تضمن حكمها الرد عليه بالنسبة إلى المتهمين الآخرين الذين أخذته بأقوالهم .

### ( ٤١٣ )

#### القضية رقم ١٤٦٧ سنة ١٧ القضائية

نقض . حكم بإدانة المتهم في مخالفة شروط الرخصة المعلقة له ببيع الخمر . توقيع عقوبة المخالفة عليه . ضمن فيه بطريق النقض . لا يجوز .

لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإدانة المتهم في جريمة مخالفة شروط الرخصة المعلقة له ببيع الخمر بالكأس ومعاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والملاذنين ٥ و ٧ من اللائحة الملحقة به ، إذ العقوبة المقررة بالمواد المذكورة للفعل الممسند إلى المتهم هي عقوبة المخالفة ، والدعوى رفعت عليه بهذه المواد .

### ( ٤١٤ )

#### القضية رقم ١٤٧٥ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسيبه . وجه دفاع ممكن تحقيقه من مصدر رسمي . فيه بقوله إن تناقض المتهم في أقواله يكذب هذا الدفاع . لا يكفي .

إذا كان المتهم في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان ، في الوقت للقول بأنه ارتكب هذه الجريمة فيه ، متهماً في قضية أخرى بجثة أخرى ، وردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها إنه قرر أولاً أنه كان ليلة الحادث بالقاهرة لمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد للملكي ثم عاد وقرر أنه كان يوم الحادث متهماً في القضية رقم كذا جنابات الإسكندرية ، وهذا التناقض في أقواله يقطع بكذبه في دفاعه ، فإن حكمها بإدانة يكون قاصراً ، إذ الدفاع الذي تمسك به يقتضى ، للرد عليه ، اطلاع المحكمة على قضية الجنابة التي أشار

إليها لاستخلاص الحقيقة مادام هناك مصدر رسمي يمكن الرجوع إليه ، ولا يكفي ماسأته المحكمة من أدلة مع عدم الإشارة إلى ما يفيد أن ذلك الاطلاع غير مجد .

## ( ٤١٥ )

## القضية رقم ١٤٧٩ سنة ١٧ القضائية

إجراءات . ذكر من الشاهد وصناعته وعمل إقامته بمحضر الجلسة . إغفاله لا يطل الحكم .  
عدم ادعاء التهم أنه ضر بسبب الإغفال . لا مصلحة له من إثارتة .

إن المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنايات وإن كانت تقضى بذكر من كل شاهد وصناعته وعمل إقامته بمحضر الجلسة إلا أن إغفال ذلك البيان لا يستوجب بطلان الحكم . على أنه إذا كان هذا الإغفال لم يجعل الشهود عند التهم ولا يدعى التهم أنه ضر بسببه فلا تكون له مصلحة من وراء إثارتة .

## ( ٤١٦ )

## القضية رقم ١٤٨٠ سنة ١٧ القضائية

١ — حكم . تبنيه . إقامته على أدلة مؤدية إلى ما قضى به . خطؤه في تلخيص دفاع التهم بقل قول خاطئ عنه . لا يضره .

ب — تزوير . استخلاص تاريخ وقوعه . موضوعي . الأخذ بالتاريخ الموضوع على الورقة المزورة . غير لازم .

ج — حكم . تبنيه . دفاع لم يخدم به التهم في الجلسة . إبدائه في مذكرة لم تأذن المحكمة في تقديمها . عدم تحقيقه . لا تثرب على المحكمة فيه .

١ — لا يضير الحكم أن يكون حين تلخص دفاع التهم قد قل عنه قولاً خطأ مادام هذا القول لم يكن له أى اعتبار في إداتته ومادام الحكم مقاماً على أدلة مؤدية إلى مارتبه عليها .

٢ — إن استخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة

القائمة فيها هو من شأن قاضى الموضوع وحده ، وهو غير ملازم فى ذلك بالأخذ بالتاريخ الموضوع على الورقة الزرورة .

٣ — إذا كان التهم لم يتقدم فى الجلسة بوجه الدفعا الذى أراد تحقيقه ، وكانت المحكمة لم تأخذ فى تقديم مذكرة بعد المرافعة الشفوية ، فإن نعيه على المحكمة أنها لم تحقق الدفعا الذى أبداه فى مذكرة قدمها لا يكون له محل .

### ( ٤١٧ )

القضية رقم ١٤٨٢ سنة ١٧ القضائية

١ — دفع . الدفع بطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم توقيعه فى خلال ثلاثين يوماً . إرجاء النطق بالحكم مع الإذن للتهم فى تقديم مذكرة بدفعا . عدم إدلاء التهم بجميع أوجه الدفعا . ليس له أن ينسب على المحكمة أنها قضت دون أن تسمع دفعا . لا يجوز للمحكمة أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى مع اعتبار حكمها باطلاً .

ب — إعلان . إعلان التهم للثبابة بعد البحث عنه وعدم الاستدلال عليه ولا على عل لافاته . صحيح . حضور التهم جلسات المحاكمة . ليس له أن يدفع بطلان الإعلان .

١ — إذا كان التهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم توقيعه فى خلال ثلاثين يوماً ، فأرجأت المحكمة النطق بالحكم وأذنت له فى تقديم مذكرة بدفعا ولم تجعل قرارها مقصوراً على الدفع بالبطلان فحسب بل أطلقتة ، فإنه — ما دام قرار المحكمة مطلقاً غير مقصور على الدفع بالبطلان — يكون على التهم أن يلقى بجميع ما يمين له من دفعا ، فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن يلوم المحكمة على أنها قضت فى الدعوى دون أن تسمع دفعا فى موضوعها .

هذا ، ولم يكن ليجوز للمحكمة الاستئنافية مع اعتبارها حكم محكمة الدرجة الأولى باطلاً أن تعيد القضية إليها بعد أن استنفدت سلطتها بالقضاء فى موضوع الدعوى بالحكم الذى أصدرته .

٢ — ما دام التهم قد بحث عنه رجال المباحث فلم يتبدلوا عليه ولا على

محل إقامته فاعلانه للنيابة يكون صحيحاً . على أن الدفع يبطلان ورقة التكليف بالحضور لا يبدى المتهم ما دامت الدعوى قد نظرت في حضرته ابتدائياً واستثنائياً .

### (٤١٨)

#### القضية رقم ١٤٨٣ سنة ١٧ القضائية

١ — تقض . صدور حكم على متهمين . طعن أحدهما فيه . تقضه . الحكم الصادر من المحكمة التي أعادت النظر في الدعوى . الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية ضد التهم الذي لم يكن قد طعن في الحكم الأول . لا يقبل .

ب — إجراءات . تحرير التلخيص . نفي التهم عليه أنه غير شامل لجميع وقائع الدعوى وما دار فيها من تحقيقات . لا يصح .

١ — إذا صدر حكم على متهمين فطعن أحدهما فيه وتقض ، فالحكم الصادر بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لا يقبل الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة إلى المتهم الآخر الذي انتهت محاكمته بالحكم الأول الذي لم يطعن فيه .

٢ — إن القاضي الملخص يضمن تقريره حاصل الدعوى وما جرى فيها . فإذا رأى المتهم أنه أغفل شيئاً يهمه فإنه هو يوضحه في دفاعه ولكن لا يكون له أن ينعى على الحكم أن التقرير لم يكن شاملاً .

#### جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وأحمد حسني بك للستشارين .

### (٤١٩)

#### القضية رقم ١٤٨٧ سنة ١٧ القضائية

فاعل . اتفاق المتهمين على قتل المجني عليه . لإطلاق كل منهما النار عليه بقصد قتله تنقيصاً للاتفاق . حصول الواقعة من عيار واحد . كلاماً فاعل .

مضى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن المتهمين كانوا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه العيار لقتله تنفيذاً للقصد المتفق عليه ، فإن معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل تكون صحيحة ولو كانت الوفاة لم تقع إلا من عيار واحد .

---

### ( ٤٢٠ )

القضية رقم ١٤٩٣ سنة ١٧ أنقضائية

حكم . تبينه . إدانة المتهم في مخالفة التعيير الجبرى . عدم ذكر الثمن الذى بيع به الصنف والثمن الذى كان يلزم أن يباع به . قصور في بيان العناصر الواقعية .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في مخالفة التعيير الجبرى ، ولم يذكر الثمن الذى كان ينبى أن يباع به الصنف والثمن الذى يبيع به فعلاً ، فإنه يكون قد قصر في بيان العناصر الواقعية التى بنى عليها قضاءه ، وهذا يبطله .

---

### ( ٤٢١ )

القضية رقم ١٤٩٦ سنة ١٧ القضائية

شهادة الزور . القصد الجنائي في هذه الجريمة . الكذب عن علم وإرادة بقصد تضليل القضاء . لا عبرة بالبائع .

يكفى لتوفر القصد الجنائي في شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن علم وإرادة فيعمد إلى تموير الحقيقة بقصد تضليل القضاء بقطع النظر عن البائع .

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسن بك وحسن إسماعيل المصبي بك السشارين .

(٤٢٢)

### القضية رقم ٤٥٥ سنة ١٧ القضائية

ارتباط . تقدير قيامه . موضوعي . وفائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة  
٣٢ ع . على محكمة النقض أن تطبقها .

إنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات  
أو عدم توفرها أمراً داخلياً في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استناداً  
إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما ينتهي إليه إلا أنه متى كانت وقائع  
الدعوى — كما أثبتتها الحكم — توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن  
عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون  
على وجهه الصحيح . وإذن فإذا كانت عبارة الحكم قاطعة في أن الجريمتين  
التي أدين فيهما المتهم إنما ارتكبتا لفرض واحد ومرتبطتان إحداها بالأخرى  
ارتباطاً لا يقلل التجزئة فإنه يكون من الواجب الحكم على المتهم بعقوبة واحدة  
هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين .

(٤٢٣)

### القضية رقم ١٨٢٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسببه . منازعة التهم في مطابقة الإصابة لرواية المجنى عليه . تخيد هذا الدفاع .  
مقتضاه .

إذا كان المدافع عن المتهم في جناية ضرب تخلفت عنه عاهة قد نازع  
في مطابقة الإصابة لرواية المجنى عليه ، فإن القضاء بإدائته يقتضي تنفيذ هذا  
الدفاع بذكر مضمون ما جاء بالترتيب الطبي عن وصف الإصابة وموضعها من جسم

المصاب والآلة التي أحدثتها وموقف الضارب وقت الضرب والمادة التي تخلفت ،  
فإن هي لم تفعل كان حكمها قاصر الحكماء ببيان متعيناً نقضه .

### جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حلمى بك وأحمد حنى بك المستشارين .

### ( ٤٢٤ )

#### القضية رقم ١٦٤٣ سنة ١٧ القضائية

تموين . حكم . تبينه . عرض خبز أقل وزناً من المقرر للبيع . خلو الحكم من بيان وزن  
الرغيف . قصور .

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة عرضه للبيع خبزاً وزنه أقل من  
الوزن المقرر قد خلا عن بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط فإنه يكون قاصراً  
قصوراً يصحبه بما يوجب نقضه .

### ( ٤٢٥ )

#### القضية رقم ١٨٥٠ سنة ١٧ القضائية

١ — حكم . تبينه . تزوير إذن بريد . تمسك التهم بأنه إنما وقع بإمضاء زيد بناءً على  
تكليف زيد بإياه بصرف الإذن . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قول المحكمة لأن زيداً هذا  
شخص وهمى مع ثبوت أنه حقيقى . لا يقدر فى حكمها .

ب — تزوير إذن بريد . محو اسم مكتب الصرف ووضع اسم آخر بدله . تزوير فى  
محرر رسمى .

١ — إذا كان المتهم بتزوير إذن بريد قد تمسك أمام المحكمة بأنه إنما  
وقع على الإذن بإمضاء زيد لأن زيداً هذا حضر إليه وكلفه صرف الإذن ،  
فإدانته المحكمة وذهبت فى حكمها إلى أن زيداً هذا شخص وهمى فلا يقدر

في حكمها أنها لم تحقق هذا الدفاع مع ثبوت وجود شخص بهذا الاسم . ذلك لأن قولها إن التهم وقع باسم شخص وهمي ليس معناه أنه لا يوجد على الإطلاق شخص بالاسم المزور فذلك لا سبيل إلى استقصائه ، بل معناه أن التهم حين وقع بهذا الاسم لم يكن في ذهنه شخص معروف لديه مسمى به ولكنه اختلقه ووقع به .

٢ — متى كان صاحب الحق في إذن البريد — مرسله أو من أرسل إليه — قد أثبت فيه اسم المكتب الذي يجب أن يصرف منه ، فإن محو هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر يكون تزويراً في محرر رسمي .

### ( ٤٢٦ )

#### القضية رقم ١٨٦٠ سنة ١٧ القضائية

١ — إثبات . تحرير خبير المحكمة المدنية . أخذ محكمة الجنح به في إدانة التهم في التزوير . لا مانع .

ب — سقوط الدعوى . تحقيق قضائي . يقطع مدة السقوط ولو لم يكن التهم سئل فيه .  
ج — اختصاص . نيابة . استعمال عقد مزور . النيابة التي وقع في دائرة اختصاصها الاستعمال . لها أن تبشر التحقيق في تزوير العقد . وقوع التزوير في مكان آخر . لا يغير من الأمر .

١ — لا مانع من أن تأخذ محكمة الجنح في إدانة متهم في التزوير بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطأنت إليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكابه التزوير .

٢ — التحقيق القضائي يقطع مدة التقادم بالنسبة إلى كل من يتهم في الدعوى . فإذا كانت النيابة قد سألت الجني عليه في دعوى التزوير ، فهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة إلى التهم ولو لم يكن قد سئل فيه .

٣ — للنيابة التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال العقد المزور أن تبشر تحقيقه . فإذا ما ثبت من التحقيق أن التزوير وقع في اختصاص آخر فهذا لا يغير من الأمر شيئاً .



( ٤٢٧ )

القضية رقم ٢٠٤٠ سنة ١٧ القضائية  
حكم . تبينه . بناؤه على ما يخالف الثابت بأوراق الدعوى . نفسه . مثال .  
إذا كان السفاد من محضر الجلسة أن المتهم تمسك مع زملائه بشفاع هام وقالت  
المحكمة في حكمها إن المتهم لم يتمسك بهذا الدفاع ، كان حكمها باطلاً لخالفته الواقع .

( ٤٢٨ )

القضية رقم ٢٠٤١ سنة ١٧ القضائية  
قذف بطريق النشر . عقوبة الفرامة . حدما الأدنى مائة جنيه .  
يجب ألا تقل عقوبة الفرامة على القذف الحاصل بطريق النشر عن  
مائة جنيه .

( ٤٢٩ )

القضية رقم ٢٠٤٤ سنة ١٧ القضائية  
تبليغ . التبليغ عن الجرائم واجب على الأفراد كافة .  
التبليغ عن الجرائم ليس حقاً مقصوراً على من تقع عليه الجريمة وإنما هو  
تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به في مصلحة الجماعة .

( ٤٣٠ )

القضية رقم ٢٠٤٩ سنة ١٧ القضائية  
تروير . ظهور التروير . لا يبنى صفة الجريمة ما دام يجوز أن ينخدع به البعض .  
إن كشف تروير المحرر لمن تصادف اطلاعهم عليه ممن كانت لديهم معلومات  
خاصة سهلت لهم إدراك هذه الحقيقة لا يبنى صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز  
أن ينخدع به بعض الناس .

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك .  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وأحمد حسن بك المستشارين .

( ٤٣١ )

### القضية رقم ١٤٩١ سنة ١٧ القضائية

١ — تحرير التلخيص . تقرير وضعه أحد أعضاء الهيئة التي تقضى حكمها . تلاوة أحد أعضاء الهيئة التي أعادت المحاكمة هذا التقرير . لا حرج عليه في ذلك .  
ب — حكم . تبنيه . حكم منقوض . نقل كثير من أسبابه في حكم المحكمة التي أعادت نظر الدعوى . لا يطل هذا الحكم .  
ج — حكم . تبنيه . حكم في خيانة الأمانة . إثباته أن التهم كان يقضى المبالغ التي حصلها لحساب موكله ويحتلها لنفسه . هذا بيان كاف لعقد الاتيان .  
د — تقضى . حكم المحكمة التي أعادت نظر الدعوى بقوة أشد من العقوبة التي تقضى بها الحكم المنقوض بناءً على طعن الطاعن . لا يصح . حكمها بوقف التنفيذ . لا يغير من الأمر .  
١ — لا حرج على القاضي الملخص في أن يتلو التقرير الذي وضعه أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم الذي تقضى بعد أن أقر ما فيه واعتبره من وضعه .

٢ — إن نقل كثير من أسباب الحكم المنقوض في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي أعيدت إليها الدعوى للفصل فيها لا يبطله ما دامت هذه المحكمة قد أقرت تلك الأسباب واعتبرتها من وضعها .

٣ — ما دام الحكم الصادر في جريمة خيانة الأمانة قد أثبت بما أورده من الأدلة أن التهم كان يقبض مبالغ الشركة التي هو موكل عنها تحصيلًا من العملاء لحسابها ثم يحتلها لنفسه إضراراً بالشركة فهذا يكون بياناً كافياً لعقد الاتيان الذي تسلم للمبالغ بموجبه .

٤ — لا يجوز للمحكمة التي أعيدت إليها الدعوى أن تقضى على التهم بقوة

أزيد أو أشد من العقوبة التي قضى عليه بها الحكم الذي قضى بناءً على طعنه . ولا  
يغير من ذلك أن تكون قد قضت بوقف تنفيذ هذه العقوبة ، فإن وقف التنفيذ  
وخفض مدة العقوبة وإن كانا من دلائل الرأفة بالتهم إلا أن لكل منهما في واقع  
الأمر اعتباراته وظروفه على مقتضى أحكام القانون . ولحكمة النقض في سبيل  
إرجاع الأمور إلى نصابها أن تخفض العقوبة إلى الحد الذي كان مقضياً به في  
الحكم المنقوض مع مراعاة وقف التنفيذ للقضى به في الحكم الثاني .

### ( ٤٣٢ )

القضية رقم ١٨٥١ سنة ١٧ القضائية

فاعل . سرقة . جلوس أحد المتهمين مع حارس الشيء السرقة . تكلمه معه لتسجيل  
السرقة لزميله . هذا عمل من الأعمال المسكونة للجريمة .

إن جلوس أحد المتهمين بالسرقة يتكلم مع حارس الشيء الذي سرق لكي  
يسهل لزميله السرقة — ذلك يعد عملاً من الأعمال المسكونة للجريمة ، فيعد فاعلاً  
فيها متى تمت الجريمة بأخذ السرقة وإخراجه عن حيازته صاحبه .

### ( ٤٣٣ )

القضية رقم ٢٠٥٨ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . تناقض الأسباب . بطلان الحكم . مثال .

إذا قدم متهمان للمحاكمة عن تهمة إحرار مادة مخدرة ( حشيش ) على  
أساس أن رجال البوليس شاهداهما في مقهى وأحدهما يقدم للآخر جوزة بتساعد  
من حبرها الدخان وتنبعث منه رائحة الحشيش ، والآخر يحاول إعطاء علبة إلى  
شخص ثالث كان يجلس بجواره فأمسك بها رجال البوليس وتبين أن بها حشيشاً ،  
ثم أنكر المتهمان التهمة وتمسكا ببطلان التفتيش الذي وقع عليهما فقضت محكمة  
الدرجة الأولى ببراءة الأول اعتماداً على أنه لم يضبط معه مخدر وأن التحليل لم  
يسفر عن وجود أثر للحشيش بمجرر الجوزة مما مفاده بالبداية نقي واقعة ثم رائحة

الحشيش منبعثة من المجوزة التي كانت معه ، وأدانت الثانية استناداً إلى ما وجد من الحشيش في العلبة التي قيل بضبطها معه معتمدة ، في ردها على دفعه بيطلان التفيتش ، على واقعة شتم رائحة الحشيش التي انتفت في صدد تبرئة المتهم الأول ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي بالنسبة إلى المتهمين ، فهذا الحكم يتعين نقضه لتناقضه . ولا يؤثر في ذلك قول المحكمة الاستئنافية إنه يفرض انتفاء واقعة الشتم فإن هذا لا يمنع قيام حالة التلبس لدى المتهم الثاني لأن حركة تناوله العلبة إلى الشخص الثالث تعتبر من حالات التلبس — لا يؤثر ما دام الكونستابل قد أمسك بالعلبة مغلقة غير مشاهد ما بداخلها .

### ( ٤٣٤ )

القضية رقم ٢٠٦٥ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسيه . إقاعة الإدانة على غير أساس صحيح . قفصه . مثال في جريمة إخفاء أشياء مسروقة وشروع في رشوة .

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في إخفاء أشياء مسروقة وشروع في رشوة في حين أن أحدهما كان قد دفع بأنه لا علاقة له بالرشوة وأن من قدمت له قرر أن الذي قدمها هو المتهم الآخر ، ولم يكن بالحكم ما يبرر إدانة هذا المتهم في الرشوة ، فإدائته في هذه الجريمة لا تكون قائمة على أساس صحيح ، ومتى كانت واقعة تقديم الرشوة من عناصر الإثبات في جريمة الإخفاء ، فإن الحكم يكون قاصراً من ناحية إدانة المتهمين الاثنين في هذه الجريمة أيضاً .

### ( ٤٣٥ )

القضية رقم ٢٠٧٣ سنة ١٧ القضائية

سرية الجلسة . سماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للأداب أو النظام . حق المحكمة في ذلك . لا تلزم بذكر السبب . خلو الحكم من الإشارة إلى سرية الجلسة . لا يعطله .

للمحكمة أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية متى تراهي لها

ذلك مراعاة للآداب أو محافظة على النظام، وهي في ذلك غير ملزمة بذلك السبب .  
وخلو الحكم من الإشارة إلى سرية الجلسة لا يبطله .

## ( ٤٣٦ )

القضية رقم ٢١٤٤ سنة ١٧ القضائية

تزوير . تزوير أوراق أميرية . اصطناع أوراق اتخذت مظهر الأوراق الرسمية مذيلة بتوقيعات لأشخاص ليسوا من الموظفين العموميين بقصد الإيهام . تزوير في أوراق أميرية .  
( اللواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ ع )

متى كان اللتهم قد اصطنع أوراقاً لها مظهر الأوراق الرسمية وذيلها بتوقيعات لأشخاص على أنهم من الموظفين العموميين للإيهام برسميتها وقدم هذه الأوراق خلاً لجهة رسمية فإنه يكون قد ارتكب جريمة تزوير والاستعمال للنصوص عليهما في اللواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسن بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك المستشارين .

## ( ٤٣٧ )

القضية رقم ١٤٦٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . أخذه في إدانة التهم بأقوال الجنى عليه بقوله إنها مؤيدة بأقوال شاهد عينه . عدم ذكر مصدر أقوال هذا الشاهد ولا مضمونها . قصور .

إذا كان الحكم قد أخذ في إدانة اللتهم بما ذكره من أقوال الجنى عليه وقال إنها مؤيدة بأقوال شاهد آخر عينه دون أن يذكر مصدرها ولا مضمونها حتى يمكن تقدير جواز الأخذ بها قانوناً في خصوص ذلك ، فهذا قصور في التسبب يعيبه .

## (٤٣٨)

## القضية رقم ١٦٥١ سنة ١٧ القضاية

خيانة الأمانة . رفع الدعوى على متهم بالاشتراك في تبديد أخشاب . إدانته . بناء الإدانة على أنه تسلم هذه الأخشاب عند ضبطها بمنزله من الفاعل الأصلي وتعهده بعدم التصرف فيها ومع ذلك فإنه تصرف فيها . خطأ . الواقعة التي اتهم فيها خاصة بما تسلمه الفاعل من المجنى عليه لا بما تسلمه المتهم بالاشتراك عند الضبط . نقض هذا الحكم بالنسبة إليه يقتضى نقضه بالنسبة إلى الفاعل .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه اشترك بطريق الاتفاق مع آخر في تبديد أخشاب للمجنى عليه فبرأته محكمة أول درجة ثم أدانته المحكمة الاستئنافية ولم تقل في ذلك إلا أنه عند ضبط الأخشاب عنده أثناء التحقيق ادعى أنه تسلمها من الفاعل الأصلي ثم تعهد بعدم التصرف فيها ورغم هذا التعهد فإنه تصرف فيها وبددها ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة التي اتهم فيها أمام محكمة الدرجة الأولى خاصة بما تسلمه الفاعل من المجنى عليه لا بما تسلمه هذا المتهم عند الضبط وأخذ عليه التعهد بعدم التصرف فيه .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم — وهو شريك — يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر بوصفه فاعلاً لوحدة الواقعة المتهمين معاً فيها مما مقتضاه — تحقيقاً لحسن سير العدالة — أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما كليهما .

## (٤٣٩)

## القضية رقم ١٦٥٤ سنة ١٧ القضاية

حكم . تبسبه . سب . حكم بالإدانة . وجوب اشتغاله على ألفاظ السب . لا يكفي في ذلك الإحالة إلى موطن آخر كصحيفة الدعوى مثلاً .

يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب على ألفاظ السب ، فإنها هي الركن المادى للجريمة ، حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولا يكفي في ذلك الإحالة إلى موطن آخر كصحيفة الدعوى مثلاً .

( ٤٤٠ )

القضية رقم ١٦٦٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . إدانة التهم في جريمة قتل خطأ . وجوب بيان وجه الخطأ .  
إذا كانت المحكمة حين أدانت التهم ( قائد سيارة ) في جريمة القتل انطباعاً  
قد غضت النظر عن السرعة في السير مكثفية في بيان خطئه بقولها إنه استمر  
في السير بسيارته حتى صدم الجنى عليه أثناء عبوره الطريق أمامه فإن حكمها  
يكون قاصراً إذ كان يتعين عليها لإظهار وجه الخطأ أن تبين كيف كان في مكانة  
التهم في الظروف التي ذكرتها أن يشمل بحيث يتفادى الحادث .

( ٤٤١ )

القضية رقم ١٦٦٥ سنة ١٧ القضائية

رشوة . شروع فيها . يجب أن يكون الفرض منها أداء للوظف عملاً من أعمال وظيفته  
أو الامتناع عنه . دفع قود لمسكري ليتنازل المبلغ عن بلاغه بعد بدء التحقيق فيه . لا جريمة .  
يجب في الرشوة وفي الشروع فيها أن يكون الفرض منها أداء للوظف عملاً  
من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الأعمال ، فإذا كان الواضح من  
الحكم أن دفع النقود من التهم إنما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق  
فيه بمخفر البوليس ، مما لا دخل فيه لوظيفة العسكري النى قدمت إليه ، فإن إدانة  
التهم في جريمة الشروع في الرشوة تكون خطأ إذ لا جريمة في ذلك .

( ٤٤٢ )

القضية رقم ١٦٦٦ سنة ١٧ القضائية

١ — قس . الصلحة من العلن . متهم . عدم ادعائه أنه من الأحداث . لا جدوى له  
من العلن على الحكم بأنه لم يبين سنة .  
ب — قس . طعن غير متج . مثال في واقعة سرقة ملابس وأشياء أخرى من متلفات  
الجليل .

- ١ — مادام الطاعن لا يدعى أنه من الأحداث الذين لنسهم تأثير في مسؤوليتهم أو عقابهم فلا جدوى له من الطعن على الحكم بأنه لم يبين سنه .
- ٢ — إذا كان التهم بسرقة ملابس وأشياء أخرى من متعلقات الجيش قد قدم شهادة من الوحدة التي يشتغل فيها بأن كل ما يوجد لديه من ملابس عسكرية معطى له من الوحدة فلم تأخذ المحكمة بهذه الشهادة ، فلا جدوى له من نفيه على المحكمة عدم أخذها بها مادام أنه قد أدين في سرقة أشياء أخرى لم يرد لها ذكر في هذه الشهادة .

### (٤٤٣)

#### القضية رقم ١٦٦٨ سنة ١٧ القضائية

أمر جنائي . المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة . سقوطه . محكمة مركزية . لحالتها الدعوى المرفوعة من النيابة أمامها بسد المعارضة في الأمر الجنائي إلى المحكمة الجزئية المرفوعة أمامها الدعوى المباشرة على التهمين . لا ضير فيه .

الأمر الجنائي يسقط بحكم القانون بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة ، دون حاجة إلى حكم من المحكمة ، وإذا كان ذلك كذلك فإنه لا ضير على المحكمة المركزية في أن تحيل الدعوى المرفوعة من النيابة أمامها بسد المعارضة في الأمر الجنائي الصادر ضد التهمين إلى المحكمة الجزئية المرفوعة أمامها الدعوى المباشرة على التهمين من المدعين بالحقوق المدنية . ولا يثير من ذلك أن كانت النيابة لم تدخل أحد التهمين في الدعوى المركزية مادام المدعون بالحق المدني قد أدخلوه في الدعوى المباشرة ، ولا أن المدعين بالحق المدني لم يدخلوا أحدهم في دعواهم المباشرة مادام أنه كان ممن رفعت النيابة الدعوى عليهم أمام المحكمة المركزية .

#### المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان في أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنين عدا محبوب منصور أمام المحكمة المركزية ، وصدر ضدهم أمر جنائي



بتفريغهم ، فعارضوا فيه . وكان للدعوى بالحقق اللدنى قدر فرفوا دعوى جنحة مباشرة أمام المحكمة الجزئية على الطاعنين لم يدخلوا فيها حامد منصور . وقد أحالت المحكمة المركزية بعد المارضة فى الأمر الجنائى الدعوى المرفوعة أمامها على المحكمة الجزئية ، وضمت الدعويان معاً وصدر فيها حكم واحد . وكان ينبغى أن تقضى المحكمة المركزية باعتبار الأمر الجنائى كأنه لم يكن ، لأن تترك ذلك للمحكمة الجزئية . وقد أثار الطاعنون ذلك أمام المحكمة ولكنها لم ترد عليه . ثم إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن محجوب منصور مع أنه لم ينسب إليه شئ ، بدليل أن النيابة لم تدخله فى الدعوى المركزية ، ودان الطاعن حامد منصور مع أن المدعين بالحقق اللدنى لم يدخلوه فى دعواهم المباشرة .

وحيث إن الأمر الجنائى يسقط بحكم القانون بمجرد المارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة ، ولا يحتاج الأمر إلى حكم من المحكمة . وإذا كان ذلك كذلك ، فإنه لا ضرر على المحكمة المركزية أن تحيل الدعوى المرفوعة من النيابة أمامها إلى المحكمة الجزئية لأن واقعة الدعويين واحدة .

وحيث إنه إذا كانت النيابة لم تدخل محجوب منصور فى الدعوى المركزية فإن المدعين بالحقق اللدنى قد أدخلوه فى الدعوى المباشرة أمام المحكمة الجزئية وقضت عليه بناءً على ما ساقته من أدلة تؤدى إلى الإدانة ، وقد أيد الحكم المطعون فيه حكمها لأسبابه ، فلا محل للقول بأن النيابة لم تدخله فى الدعوى المركزية لأن الدعوى رفعت عليه صحيحة أمام المحكمة الجزئية ، والقول بأن المدعين بالحقق اللدنى لم يدخلوا حامد منصور فى دعواهم المباشرة لا يترتب عليه شئ لأن النيابة رفعت عليه الدعوى أمام المحكمة المركزية التى أحالتها إلى المحكمة الجزئية ، ولا عبرة بكون المحكمة عاقبتة بالمادتين ٢٤٢ و ٢٤٣ عقوبات ما دامت لم تتجاوز العقوبة المنصوص عنها فى المادة ٢٤٢ التى رفعت عليه بها الدعوى أصلاً ، وما دامت أسندت إليه ضرب أحد الجنح عليهم بالذات .

( ٤٤٤ )

## القضية رقم ١٨٤٨ سنة ١٧ القضائية

١ — نقض . طعن غير منتج . مثال في دعوى دخول عقار بقصد منع حيازة المجني عليه بالقوة وتخريب أموال ثابتة .

ب — نقض . آثار النقض . حكم بإدانة المتهم في جريمة تخريب مع إلزامه بتعويض عن الضرر . نقض بناءً على طعن المحكوم عليه . إعادة نظر الدعوى . لا يجوز تجاوز مبلغ التعويض التقضى به في الحكم النقوض .

١ — إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمتين : الأولى أنه دخل عقاراً في حيازة المجني عليهم بقصد منع حيازتهم بالقوة ، والثانية أنه خرب أموالاً ثابتة بقصد الإساءة بأن هدم المقار سالف الذكر ، وحكمت عليه بعقوبة واحدة عن الجريمتين ، وكانت إدانته بالجريمة الثانية مبنية على ثبوت ملكية المجني عليهم للعقار ، فطعن في هذا الحكم قاصراً طعنه عليه فيما جاء به بصدد الجريمة الأولى ، فهذا الطعن لا يجديده مادامت العقوبة المحكوم بها عليه مقررة لجريمة التخريب التي لم يعرض في طعنه لما ورد في شأنها بالحكم .

٢ — لا يجوز للمحكمة ، عند إعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها بناءً على طعن المحكوم عليه ، أن تتجاوز في تقدير تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قدر في الحكم المنقوض .

( ٤٤٥ )

## القضية رقم ٢٠٨١ سنة ١٧ القضائية

استئناف . منهم سبق إنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في ظل الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . حكم محكمة الدرجة الأولى بإنذاره . استئنافه من النيابة . يجب قبوله . حظر الطعن في الأحكام الصادرة بالإنذار . مقصور على من لم يكن سبق إنذاره .

إذا كان المتهم — على ما يبين من صحيفة سوابقه — قد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في ظل الرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وقضت

محكمة الدرجة الأولى بإذاره ، فإنه يكون على المحكمة الاستثنائية أن تقضى بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة عن هذا الحكم وتنتظر في الموضوع ، إذ أن الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون سابق الذكر بعدم قبول الطعن في الأحكام الصادرة بالإذار مقصور على من لم يكن سبق إذاره ، أما الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه بعد سبق إذاره فتجرى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

## (٤٤٦)

## القضية رقم ٢٠٨٤ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . عربة قل ضبط بها ديناميت . إنكار التهم ملته بها . نفيه على تفتيشها أنه حمل بغير إذن من سلطة التحقيق . لا يقبل .

مادام المتهم قد أنكر كل اتصال له بعربة النقل التي وجد بها الديناميت المضبوط ، ومادام هو لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له شأنًا بها ، فلا يقبل منه أن ينعى على تفتيشها أنه أجرى بغير إذن من سلطة التحقيق .

## (٤٤٧)

## القضية رقم ٢٠٨٩ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . حضور التهم لإجراء التفتيش . ليس شرطاً جوهرياً لصحته .

إن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه قانوناً بطلانه ، فإن حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه ، وإن كان واجباً حين تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظراً لما فيه من زيادة ثقة في الإجراء وما يتيحه من فرص المواجهة وما إلى ذلك ، لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

## (٤٤٨)

## القضية رقم ٢٢٥٧ سنة ١٧ القضائية

معارضة . دفع عاى التهم بأن التهم كان محجوزاً في بلدة سماها بسبب وباء الكوليرا .  
الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن تأسيساً على أن التهم أعلن بالحكم التباين بمدينة أخرى  
( الإسكندرية ) . قصور .

إذا كانت المحكمة في حكمها باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها  
لم تكن قد ردت على ما دفع به محاميه من أنه كان محجوزاً في بلدة عينها بسبب  
وباء الكوليرا بقولها إن هذا الدفع مردود بأن التهم قد أعلن بالحكم التباين  
بمدينة الإسكندرية ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ أن ما قالته ليس من شأنه أن  
يثبت أن المتهم كان في مكانه حضور جلسة المعارضة لأن إعلانه بالحكم التباين  
بالإسكندرية ، عند وجوده بها لأى سبب من الأسباب ، لا يفيد أنه يقيم بها  
وأنه لم ينتقل بعد إلى البلدة التي قال إنه كان محجوزاً بها .

## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد حلمى بك وأحمد حنى بك وحسن إسماعيل المصطفى بك المستشارين .

## (٤٤٩)

## القضية رقم ١٤٦٤ سنة ١٧ القضائية

قانون تنظيم اللجان . عدم إعمال بعض نصوصه بمقولة إن اللائحة الخاصة بتنفيذه لم تصدر .  
خطأ .

إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه أجرى بناء ثلاث قبيلات على أرض  
غير مقسمة مخالفاً في ذلك أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قضت المحكمة  
ببراءته بمقولة إن القانون المشار إليه ، وإن نهى عن بعض الأعمال ، لم يبين  
شروط هذا النهى بل أرجأها إلى لائحة خاصة تصدر بتنفيذه ، فإنها تكون

قد أخطأت . إذ أن أحكام القانون التي أسند إلى المتهم مخالفتها والنصوص عنها بالمواد ٢ و ٣ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ يمكن إعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية المشار إليها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام إعماله لا يتوقف على شرط .

### ( ٤٥٠ )

#### القضية رقم ١٤٧٨ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . حكم من محكمة الدرجة الأولى ببراءة المتهم . حكم استثنائي بإدائته دون إقامة الدليل على عدم صحة السبب الذي أسست عليه البراءة . قصور . مثال .

إذا كان الحكم الاستثنائي الذي أدان المتهم في جريمة القتل انطوائاً لم يتعرض للأدلة التي بنت عليها محكمة الدرجة الأولى حكمها بالبراءة من أن الحادث وقع فجأة إثر انفصال عجلة السيارة التي كان يقودها المتهم وفقدته السيطرة عليها ، فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه ، وكان يجب لسلامته أن يتناول هذا السبب الذي أسست عليه محكمة الدرجة الأولى قضاءها وقيم الدليل على أنه غير صحيح ، وأن الانحراف المفاجيء الذي وقع من السيارة قبل انفصال عجلة القيادة إنما وقع إثر خطأ أو تقصير من جانب المتهم ما دام أنه ليس هناك تلازم حتمى بين السرعة والانحراف .

### ( ٤٥١ )

#### القضية رقم ٢٠٥١ سنة ١٧ القضائية

إثبات . شاهد . حضوره الجلسة . يجب على المحكمة سماعه ولو لم يتسكك التهم بذلك . عدم سماعه أمام محكمة الدرجة الأولى . يتعين سماعه أمام محكمة الدرجة الثانية .

الأصل في المحاكمة الجنائية أن يكون التعويل في الحكم على ما تجر به المحكمة نفسها من التحقيق . وإذن فما دام الشاهد قد حضر فإنه يتعين على

الحكمة سماعه ولو لم يتمسك التهم بذلك . فإذا لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمعه وإلا كان حكمها مميماً متعيناً تقضه .

### جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحد على علوية بك وأحد حلمى بك وأحد حسنى بك وحسن إسماعيل الهضبي بك المستشارين .

( ٤٥٢ )

### القضية رقم ١٨٤٧ سنة ١٧ القضائية

إثبات . اعتراف وليد إكراه . لا يصح الأخذ به ولو كان صادقاً . يجب بحث الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال التهم .

إذا كان دفاع التهم مبنياً على أن الاعتراف للعزو إليه في التحقيقات كان وليد إكراه وقع عليه ، وكان المستفاد مما قالته المحكمة أنها عولت على هذا الاعتراف وهو من شأن ما ادعاه التهم من أنه كان نتيجة وقوع الإكراه عليه ، قائلة إن الآثار الطفيفة التي وجدت بالتهم والتي أثبتتها الكشف الطبي ليس من شأنها أن تدعوه إلى أن يقر بجريمة لها عقوبة مغفلة ، فهذا منها لا يكفي رداً على ما تمسك به ، إذ هي ما دامت قد سلمت بوقوع الإكراه على التهم يكون عليها أن تعنى ببحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال التهم ، فإن الاعتراف يجب ألا يعمل عليه ، ولو كان صادقاً ، متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره<sup>(١)</sup> .

(١) الاعتراف تسليم من جانب المترفع بصحة واقعة من شأنها أن تنتج آثاراً قانونية في حقه . وهو هذا المعنى العام يشمل الإقرار القضائي ، أى الحاصل في مجلس القضاء ، وغير القضائي ، أى ما يحدث من صور الاعتراف كتابة أو شفاهاً أمام شهود أو أصحاب سلطة من سلطات البحث أو التحقيق . والإقرار في المسائل المدنية والتجارية إذا حصل في مجلس القضاء يفيد بذاته ثبوت الواقعة ، وبني عن كل دليل آخر بشرط أن يكون الموضوع مما يملك المترفع التصرف فيه بالإسقاط أو بالصلح ، وبشرط أن يكون الإقرار حاصلاً على نية التقيد به ، أى مع علم المترفع بأنه سيؤخذ به . فإذا لم يكن كذلك فإنه يعتبر بياناً يصح أن يستمد منه القاضي لما مبدأ ثبوت بالكتابة ولما قرينة بحسب الظروف والأحوال ( راجع دالوز براتيك تحت كلمة إثبات ن ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ وملحق ج ٣ م ٥ وما بعدها ) .

(٤٥٣)

## القضية رقم ٢٠٩٣ سنة ١٧ القضائية

تلبس . إلقاء اللثم من يده لقافة من الورق عند رؤيته رجال البوليس . تلبس . القبض عليه . في محله .

إذا كان للثم قد أُلتي من يده لقافات من الورق عند ما رأى رجال

= ولا يجوز للمقر في المسائل المدنية والتجارية أن يرجع في إقراره إلا للاكراه أو النش أو الغلط ، إذ الإقرار تعبير عن إرادة ، فإذا انتزع نتيجة إكراه أو غش أو غلط لم تكن له قيمة ، فإن المكسر أو المندوع ، أو الواقع في الغلط ، لا يمكن أن يعتبر في الحقيقة أنه أقر . وسيان أن يكون الغلط هنا في الواقع أو في القانون ، فهو يجب لإرادة المقر في الحالتين ويعد لإقراره ، ويتيح له الرجوع فيه ( راجع كارتنييه تحت كلمة إقرار وبنوان عدم جواز الرجوع في الإقرار بنسبة ١٥٣ — ١٧٤ ) . والقضاء الفرنسيون يعتبرون الإكراه والنش والغلط أسباباً تميز المدول عن الإقرار ، وذلك — كما يبدو — لأن القانون الفرنسي ، كالقانون المصري ، لم يتعرض بنصوص صريحة لتنظيم الإقرار وبيان الواضع التي يطل فيها ، كما فعل بالنسبة للالتزام أو للعقد من ذكر أحوال لبطلان بطلاناً نسبياً أو مطلقاً . فالإكراه إذن في المسائل المدنية سبب يميز المدول عن الاعتراف لوجه من أوجه بطلان الإجراءات .

والاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه مجرد قرينة ، لأن موضوعه دائماً مسألة لا يملك المقر التصرف فيها أو الصلح عليها ، ولذلك ذهب معظم شراح القانون الفرنسي إلى أنه لا يجوز إقامة حكم الإدانة في اللجنة على إقرار اللثم غير المؤيد بدليل آخر . أما الجنابة فلا يعرض فيها هذا البعث إذ يقضى فيها المخلفون من غير بيان أسباب ( راجع فستان هيل ج ٣ ن ١٤٦٧ ولو جرفران ج ١ ص ٢١٧ ) وقد خالف القضاء الفرنسي هذا النظر فأجاز في اللجنة إقامة الحكم على الإقرار أو على الاعتراف غير المؤيد بدليل آخر ( كارتنييه تحت كلمة إقرار ن ٤١٨ ) . ومن السلم به عندم في فرنسا أن الإكراه الأدبي أو اللادى يزيل قيمة الاعتراف ( راجع كارتنييه تحت العنوان السابق ن ٣٩١ ) ولسكنهم لم يشيروا إلى أن ذلك يكون موصفاً لبطلان قانون أو لجزء قانوني مماثل البطلان ، فإذا أثبت للثم أن اعترافه كان وليد الإكراه ، وأخذت به المحكمة رغم ذلك كان حكمها معيماً لقضاء تسييه . والقوانين الأنجلوسكسونية وإن كانت تميل للاعتراف في المسائل الجنائية قيمة أكثر مما يعطيه القانونان الفرنسي والمصري من حيث أخذ المقر بإقراره واعتبار جرميته تابعة بهذا الاعتراف بحيث لا يبق بعده إلا الكلام في الظروف المؤثرة على العقوبة إلا أنها فيما يتعلق بتقدير عيوب الاعتراف لا تختلف عن وجهة نظر القوانين اللاتينية التي بطلانها فيما هدم ، فهي لا تشترط إلا أن يكون الاعتراف اختيارياً Voluntary ولا تتطلب أن يكون الاعتراف تلقائياً ، أي صادراً من تلقاء =

البوليس ، فالتقطها أحدهم ، واتضح أنها تحوى مادة الخشيش ، فقبضوا عليه

== قس المthem بغير دعوة أو سؤال . ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو خوف . والتهديد يشمل الأفعال والأقوال ، وإذا ثبت أن الاعتراف حصل بتأثير التهديد فلا يهم تفضى درجة الخوف الذى تعرض له المthem ، ولكن يجب أن يكون الخوف وليد أمر غير قانونى فلا يكتفى بالتفزع بالخوف من الاتهام أو من القبض أو من الحبس أو من العقاب عن الجرعة . ولقد قضى فى أمريكا بأن التهديد يجب أن يكون بحيث يجعل جدارة الاعتراف بالتصديق أو الثقة محل شك ، ولا يفسد الاعتراف وقوع اعتداء على المthem لمقاومته للقبض ، ولكن يفسد أن يكون قد حصل أثناء جلد زميل له فى التهمة إذا حصل الجلد تحت سمه وصره ( راجع موسوعة Corpus Juris الأمريكية ج ١٦ ن ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٨ ) . وقد نبهوا هناك إلى أن كون المthem كان يخشى اعتداء النواغ mob عليه عند إدلائه باعترافه لا يبطل هذا الاعتراف إذا كان هذا الخوف لم تتره تهديدات صريحة أو ضمنية ، كذلك لا يبطله أن يعد المthem أحد الضباط بأن يحجمه من النواغ إذا لم يكن ذلك بقصد حله على الاعتراف ، ولكن يفسد الاعتراف إذا حصل نتيجة تهديد المthem بتسليمه للنواغ أو لإنهاءه بأن الاعتراف هو وسيطته الوحيدة للهرب من النواغ ، وفسد كذلك إذا كان المthem قد أدلى باعترافه وهو محوط بالنواغ خاضع لسيطرتهم يسع شتائمهم ورايم يهشون الوسيلة لقتله أو لإيذائه ( للرجع السابق ن ١٤٩٦ ) . على أن فساد الاعتراف غير الاختياري لا يمكن وصفه بالإعلان بالمضى الذى فهمه فى القانونين المصرى والفرنسى إذ أن الاعتراف غير الاختياري إذا كشف عن دليل ثبت صحته من التحقيق ، أو أدى إلى كشف وقائع ثبت بذاتها الاتهام فإن هذا الكشف وإن لم يؤد إلى قبول الاعتراف برمته *intoto* إلا أنه يجعل الاعتراف مقبولا فى حدود ما كشف من ذلك الدليل أو ما كشف من تلك الوقائع ، وبناء على ذلك فى تهمة القتل العمد ، يجوز الاستدلال باكتشاف جثة القتيل أو عودته أو ملابسه أو السلاح الذى قتل به فى مكان عينه المعترف — يجوز الاستدلال بذلك مع ما يرتبط بهذه الوقائع مباشرة من الاعتراف غير الاختياري على المthem . كذلك فى تهمة السطو يجوز قبول ذلك الجزء من الاعتراف غير الاختياري الذى يكشف به عن مكان إخفاء السرقات وقبول كل ما قاله المعترف أو ضله فى سبيل الإيصال إلى هذا الكشف ، وذلك على الرغم من أن اعترافه بأنه ارتكب السرقة يكون غير مقبول ( للرجع السابق ن ١٥٠٦ ) .

ولا ظن أن القضيء المصرى يبعد عن الصواب إذا قبل الحلول المتقدمة التى ترتضيها القوانين الأنجلوسكسونية ، فيطرح الاعتراف إذا عابه إكراه ، أو غش ، أو غلط ، على اعتبار أنه مع هذه الصوب لا يمكن أن تحتل أقوال المعترف حقيقة الواقع تشبهاً بطلان إليه لا على اعتبار أن الاعتراف للشوب بهذه الصوب محل بطلان من جانب الشرع يستوجب محوه وتحريم الاستفادة به رعاية للنظام العام بحرف النظر عن صدقه فى الواقع أو كذبه ، لأن القانون المصرى لم يفرض مثل هذا البطلان بنس صريح ، ولا يمكن أن يستفاد أنه فرضه ضمناً إلا إذا تأولنا ==



وقتشوه ، فإن إدانتها تكون صحيحة ، إذ أن الدليل عليه يكون قد قام من غير القبض أو التفتيش .

### ( ٤٥٤ )

القضية رقم ٢٠٩٧ سنة ١٧ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . زوجة . إغافؤها من العقاب إذا ما أعانت زوجها على الفرار من وجه القضاء . إحرارها مخدراً بقصد تخليص زوجها . عقابها واجب .

إنه وإن كان صحيحاً أن قانون العقوبات نص في المادة ١٤٥ على إعفاء الزوجة من العقاب إذا ما أعانت زوجها الجاني على الفرار من وجه القضاء بأية طريقة كانت إلا أنه متى كان عملها يكون جريمة أخرى كان عقابها عن هذه الجريمة واجباً ما دام أنه لا نص على إعفائها من عقوبتها . وإذن فإذا كانت الزوجة قد ضبطت معها مخدر فإنها تكون مستحقة للعقاب ولو كانت حيازتها له حاصلة بقصد تخليص زوجها .

نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات التي تنص بأن « كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهمة أو فصل ذلك بنفسه لجله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر — وإذا مات المجرى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل العمد » — إلا إذا تأولنا هذا النص بأنه يفيد مقت للشرع لهذا الاعتراف الذي يعاقب على انتزاعه بهذه العقوبة الجسيمة مقتاً يصل إلى الإعلان المطلق ، كما تأولت المحكمة العليا نص المادة ١٢٨ من قانون العقوبات الخاصة بعقاب الموظفين الذين يدخلون المساكن بغير رضا أصحابها فوصلت إلى إبطال التفتيش الحاصل فيها بغير إذن . على أن هذا التأويل أو الاستنباط يخرج من دثاره الاعتراف غير الاختياري الذي لا يشترك في انتزاعه أحد أرباب الوظائف من المحققين أو من رجال البوليس ومن مثله ، والاعتراف غير الاختياري الذي لا يتصد الموظف المسمى انتزاعه ، ففي هاتين الحالتين — أي حالة ما يكون الإكراه الواقع على المتهم — سواء أكان مقصوداً به حله على الاعتراف أو غير مقصود — واقفاً من غير أرباب الوظائف ، وفي حالة ما يكون هذا الإكراه واقفاً من أحد أرباب الوظائف بغير قصد الحل على الاعتراف — لا سبيل إلى تهمير الإعلان المطلق بالنظام العام ، ولا تلك إلا أن نعلم للقر بمحقة في المدول عن إقراره لأنه كان مكرهاً عليه ويمتق المحكمة في تدمير ذلك وفي الاستفادة من نتائج الاعتراف المادية في إثبات الدعوى .

وبعد فترجو أن يكون في هذا العرض فضل بيان وتحديد للقاعدة المقررة في النص .

( ٤٥٥ )

## القضية رقم ٢١٤٣ سنة ١٧ القضائية

تحقيق . تفتيش . متهم . لإخراجه ورقة من جيبه عند رؤيته رجال البوليس ووضعها بسرعة في فمه . هذه ليست حالة تلبس . القبض عليه وتفتيشه بإعلان . إذن النيابة في تفتيش منزله بعد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة . إذن صحيح . التفتيش الحاصل بناءً عليه . لإجراء مستقل عن إجراء القبض والتفتيش السابقين . للمحكمة أن تعتمد في إدانته على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

إذا كانت الواقعة — كما أثبتتها المحكمة — هي أن التهم عند رؤيته رجال البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة ، لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته . وإذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وقتشوه فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . لكن الإذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه بما ورد فيه بأن تحريات البوليس السابقة تدل على أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحرز مواد مخدرة في منزله هو إذن صحيح . والتفتيش الحاصل بناءً عليه يكون مستقلاً عن إجراء القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يبطل ببطلانهما ، والمحكمة أن تعتمد في إدانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على وجهين (الأول) أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر أن ما وقع من الطاعن عند رؤيته رجال البوليس من إخراجه ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه يجعله في حالة تلبس بجرمة إحراز المخدر مما يبيح القبض عليه وتفتيشه في حين أن ما حوته تلك الورقة لم يكن ظاهراً لرجال البوليس . (والثاني) أن الحكم أخطأ في رفض ما تمسك به الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية من بطلان الإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله بعد القبض عليه بناءً على قوله إن هذا الإذن صدر صحيحاً بعد اطلاع من أصدره على أقوال الشهود

بمحضر الضبط وما أثبتته ضابط البوليس فيه من أن الطاعن معروف عنه أنه من تجار المخدرات ، مع أنه ما كان يجوز الاعتماد على ما ورد بهذا المحضر لأنه صدر على إثر إجراء باطل هو القبض والتفتيش بدون مسوغ قانونى .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بتهمة أنه أحرز مادة مخدرة ، وطلبت عقابه بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فتمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة ببطلان إجراءات القبض عليه وتفتيشه كما تمسك ببطلان الإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله ، وأخذت المحكمة بدفاعه هذا ، وقضت ببراءته . فاستأنفت النيابة وقضت محكمة ثانية درجة بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن ، وبينت واقعة الدعوى والأسباب التى استندت إليها فى حكمها فى قولها « إنه ينبا كان رجال البوليس الملصكى محمود عمار ومحمد فرج سويلم وعلى عبد التواب يمررون بشارع الدبيرة ، ولما أن كانوا على مسافة حوالى مترين من المتهم المعروف لهم أنه من تجار المخدرات لاحظوا أن للتهم بمجرد أن شاهدوا وضع يده اليسرى بجيبه فى منتهى السرعة وأخرج شيئاً منه ووضعوه فى فمه محاولاً ابتلاعه ، فأمسكوا به وأخرجوا من فمه بعض ما وضعه به ، فإذا به قطعة تشبه الحشيش ، قبضوا عليه واقتادوه إلى قسم البوليس حيث قام للالزام أول محمد صديق رسلان أفندى بتحرير المحضر واستجواب المتهم والشهود ، ثم عرض المحضر على حضرة وكيل النيابة لاستئذانه فى تفتيش مسكن المتهم وإحالته إلى المستشفى لعمل غسيل معدة له ، فأذنت النيابة بالإحالة وتفتيش مسكن المتهم فى يوم صدور الإذن لضبط ما يوجد به من مواد مخدرة ، وقام الضابط السالف الذكر بتفتيش مسكن المتهم فثر على علبة من الصفيح ملوثة بمادة الأفيون ذكر المتهم عنها أنها متروكة فى مكان الشور عليها من زمن ، وتبين من التحليل أن المسادة المضبوطة مع المتهم حشيش وأن العلبة الصفيح ملوثة بمادة الأفيون وأن بول المتهم به آثار مورفين أو هيروين ، والمورفين أحد الأصول الصالحة للأفيون ، وقضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم على أساس بطلان القبض والتفتيش الواقع على المتهم ومسكنه لحصولها فى غير حالة التلبس رغم صدور إذن النيابة بتفتيش

السكن الذي اعتبرته إذناً باطلاً لاستناده إلى إجراءات باطلة وهي القبض على المتهم وتفتيشه . وحيث إن ما شهد به رجال البوليس الملكي تأيد بشهادة فتحي حسانين ومحمد خليفة . . . وإنه بسؤال المتهم أنكر ضبط الحشيش معه معلناً أنه لا يعرف سبب وجود العلبة الملونة بالأفيون بمنزله وأنه من الجائز أنها دسست عليه ، وتبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه ثلاث مرات لإحراز مواد مخدرة إحداها في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . وحيث إنه فيما يتعلق بما قضت به محكمة أول درجة من بطلان القبض على المتهم وتفتيش شخصه فلا ترى هذه المحكمة مجازاتها في ذلك ، لأن للمتهم وهو في حالة اضطراب واضح ومن المشهور عنه الاتجار في المخدرات قد مد يده بسرعة إلى جيبه مخرجاً منه شيئاً ازدرده في فمه عند ما شاهد رجال البوليس — هذه الحالة لا شك أنها تجعل المتهم في حالة تلبس تبيح لرجل البوليس الملكي محاولة اكتشاف الأمر ، فإذا ما تبين لهم أن مع المتهم مخدراً قبضوا عليه واقتادوه إلى قسم البوليس ، فالتهم هو الذي أوحى إليهم بفعله أنه متلبس بالجريمة ، وهو الذي كشف لهم عنها ، فإذا قبضوا عليه بعد ذلك كان قبضهم صحيحاً . وهذا ما قضت به محكمة النقض بأنه إذا كان هناك مظاهر خارجية تنبئ بوقوع جريمة من الجاني يعتبر أنه في حالة تلبس ، وجاز القبض عليه (مجموعة القواعد القانونية للأستاذ محمود عمر الجزء الخامس القاعدة رقم ١٧٥ و ١١٣ و ٤٤٧) . وبذلك يكون ضبط الحشيش مع المتهم ضبطاً صحيحاً موجباً للقبض عليه واقتياده لمختر البوليس . . . . وإنه فيما يتعلق بمادة الأفيون التي وجدت بمسكن المتهم فلا شك في صحة إذن النيابة لا يثبتانه على إجراءات صحيحة ، ولأنه مع التسليم جلدًا بما ذهبت إليه محكمة أول درجة فإن النيابة بتفتيش مسكن المتهم قد صدر منها بسد الاطلاع على المحضر وبعد أن شهد الشهود وقرر المحقق أن المتهم من تجار المخدرات ، فإذا ما اقتضت النيابة العمومية مما اطلعت عليه من تحقيقات أن هناك أمارات قوية على أن المتهم قد يحرز جواهر مخدرة في منزله فأذنت بتفتيشه فلا غبار . ولا يمكن القول بأن الإذن إنما جاء بسد التحقيق المبني على قبض باطل ، كما ذهبت محكمة أول درجة ، لأن واقعة تفتيش منزل المتهم

منفصلة تماماً عن واقعة القبض ولا موجب للقول بارتباطها ، ولا يمكن اعتبار إذن النيابة بتفتيش شخص المتهم بعد القبض عليه قبضاً باطلاً كإذنها بتفتيش منزله بعد انقضاء وقت طويل على وقوع القبض و بعد أن أسفر التحقيق والتحريرات عما يمكن النيابة من إصدار إذنها بعد اقتناعها المبني على عناصر ودلائل قوية تعزز الاتهام . . . وإن الذي يخلص مما تقدم أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش في غير محله و يمتنع رفضه . . . وإنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى فلا شك أن الحشيش ضبط مع المتهم ، ولا شك أيضاً في ضبط مادة الأفيون بمسكنه الذي وجد مقللاً وكان يحل مفتاحه ، وبذلك تكون التهمة المسندة للمتهم ثابتة قبله .

وحيث إن الحكم الطعون فيه وإن كان قد أخطأ حقيقة كما يقول الطاعن في اعتبار الواقعة حالة تلبس بجرمة إحراز المخدر استناداً إلى أنه أخرج ورقة من جيبه عند رؤيته رجال البوليس ووضعها بسرعة في فمه ، ذلك لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن ظاهراً حتى يستطيع رجال البوليس رؤيته ، إلا أنه قد أصاب في رفض ما تمسك به الطاعن من بطلان الإذن الصادر من النيابة بتفتيش المنزل ، لما قالته المحكمة من أن هذا الإذن إنما صدر من وكيل النيابة بعد أن اقتنع من اطلاعه على محضر الضبط بأن تحريرات البوليس السابقة تدل على أن الطاعن من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحرز مواد مخدرة في منزله ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان هذا التفتيش إجراءً مستقلاً عن إجراءى القبض والتفتيش السابقين عليه ، مما لا يصح معه القول ببطلانه تبعاً لبطلانها ، وكانت المحكمة قد استندت في الإدانة إلى ما وجد في المنزل عند تفتيشه ، فإن الإدانة تكون صحيحة ولا يجدى الطاعن تمسكه ببطلان تفتيش ملابسه .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك المستشارين .

( ٤٥٦ )

### القضية رقم ١٤٠٠ سنة ١٧ القضائية

١ — محاكمة . تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض . جوازه . حالة السرعة التي  
أجاز فيها القانون نذب قاض بدلاً من مستشار . تشمل كل حالة يتعنذر فيها انعقاد المحكمة في  
الوقت المقرر لانقضاءها . ( للمادتان ٣ و ٤ من قانون تشكيل عاكم الجنايات )  
ب — إثبات . طلب نذب كبير الأطباء الشرعيين . عدم إجابته اكفائه بما في الدعوى  
من التقارير الطبية . لا غبار على المحكمة فيه .

١ — لا محل للقول بأن تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض فيه  
انتقاص للضمانات التي تحراها القانون في محاكمة التهمين ما دام القانون نفسه قد  
أجاز نذب قاض بدلاً من مستشار ، وإلا لصح القول بأن الشارع فرط في حق  
التهمين إذ أجاز أن يحاكموا أمام محكمة الجنايات مشكلة على هذا النحو ، وهو  
ما لا يمكن التسليم به . وحالة السرعة التي أجاز القانون فيها نذب قاض بدلاً من  
مستشار لا يقصد بها الحالة التي يتعنذر فيها وصول المستشار المتنذب إلى مقر محكمة  
الجنايات فغب بل أيضاً كل حالة أخرى يتعنذر فيها انعقاد المحكمة في الوقت  
المقرر لانقضاءها .

٢ — إذا كانت المحكمة قد عرضت في حكمها لتقارير الأطباء الثلاثة :  
الطبيب الذي قدم تقرير الصفة التشريحية ، والطبيب الشرعي المساعد الذي نذبه  
النيابة بدلاً من كبير الأطباء الشرعيين الذي كان محامى التهم قد طلب نذبه ،  
والطبيب الذي قدم تقريراً استشارياً في الدعوى ، ثم ذكرت رأى كل منهم  
واتهبت إلى الأخذ برأى الطبيب الشرعي المساعد ، ولم تر حاجة إلى نذب كبير  
الأطباء الشرعيين لمناقشته في تلك التقارير كطلب الدفاع لما رأيته فيها مما يوضح

لها سبيل القصل في الدعوى والوصول إلى الحقيقة ، فلا غبار عليها في عدم استجابتها إلى ما طلبه الدفاع .

### المحكمة

حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن الواردة بالتقرير الأول المؤرخ ٢١ مايو يتحصل في أن محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم للطعون فيه لم تكن مشكلة تشكيلاً قانونياً . وفي ذلك يقول الطاعنان إن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ يقضى بأن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ( مادة ٣ ) ، وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٤ على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بأخر من المستشارين للمحققين بمحاكم الجنايات « يعينه رئيس محكمة الاستئناف » أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية . فالأصل أنه يجب أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة مستشارين ، ولا يجوز تشكيلها من اثنين من المستشارين وقاض إلا عند السرعة ، وهي الحالة التي يتعذر فيها نذب مستشار يستطيع الوصول إلى الجهة التي تتعقد بها المحكمة في الوقت المناسب ، فإذا انتدب قاض من المحكمة الابتدائية للعمل بمحكمة الجنايات في غير هذه الحالة كان تشكيل المحكمة غير قانوني لما يترتب عليه من الإخلال بالضمانات التي تحرها الشارع في تشكيل المحكمة وإيجابه أن تكون مكونة من ثلاثة مستشارين . وقد جرى العمل ابتداءً من شهر يناير سنة ١٩٤٧ حتى شهر مايو سنة ١٩٤٧ على أن تشكل محكمة جنايات سوهاج من اثنين من المستشارين وقاض منتدب من محكمة سوهاج الابتدائية . وذلك بسبب نقص عدد المستشارين وتأخير إجراء الحركات القضائية في وقتها المناسب ، ولا يمكن اعتبار هذه الحالة من حالات السرعة التي أجاز القانون فيها نذب قاض بدل مستشار .

وحيث إنه لا محل للقول بأن تشكيل المحكمة من مستشارين وقاض فيه

انتقاص للضمانات التي تحراها القانون في محاكمة المتهمين ما دام القانون نفسه قد أجاز نذب قاض بدل مستشار وإلا لصح القول بأن الشارع فرط في حق المتهمين الذين أجاز أن يحاكموا أمام محكمة الجنايات وهي مشكلة على هذا النحو ، وهو ما لا يمكن التسليم به . وحالة السرعة التي أجاز القانون فيها نذب قاض بدل مستشار ليس الغرض منها فقط الحالة التي يتعذر معها وصول المستشار المنتدب إلى مقر محكمة الجنايات بل إنها تشمل هذه الحالة وكل حالة أخرى يتعذر معها انعقاد المحاكمة في الوقت المقرر لانقضاءها ، فتشكيل المحاكمة على هذه الصورة في هذه الأحوال لا يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إنه عن الوجه الثاني فبعضه خاص بالطاعن الأول ، ويتحصل في أن دفاعه قام على أن شهود الإثبات الذين أخذت المحاكمة بأقوالهم لم يروا ضرب هذا الطاعن للمجنى عليه لأنهم قرروا أنه ضربه بعضا مرة واحدة على حين أنه وجد برأس المجنى عليه عدة كسور لا تنشأ إلا من ضربات متعددة ، وقد أثبت الطبيب الأول لمستشفى البلينا في تقرير الصفة التشريحية أن إصابة الرأس نتجت عن مصادة شديدة بجسم صلب راض وأنه يجوز حدوث الإصابات من الضرب بالعصى الخفيفة وأنه لا يمكن الجزم بعدد الضربات التي وقعت على الرأس وأنه من الممكن حدوث تلك الإصابات من ضربة واحدة . فطلب محامي الطاعن من النيابة نذب كبير الأطباء الشرعيين لكي يبين كيفية حصول الإصابات فنذبت الطبيب الشرعى المساعد بسوهاج ، ولما جاء رأيه غير متفق مع ما أبداه المتهم من دفاع قدم الطاعن تقريراً استشارياً من محمود ماهر بك كبير الأطباء الشرعيين سابقاً تبين فيه بأدلة فنية أن الطبيب المساعد أخطأ وأن المجنى عليه إصابته بالرأس وأخرى بالإصبع . وقد عرض الدفاع لهذه التقارير الثلاثة أمام المحاكمة وبيّن لها أن الطبيب الشرعى المساعد أهمل نقطة هامة وهي وجود كسور متعددة ومتشعبة بالجداريتين والصديغيتين مما يستلزم وجود إصابتين إحداها بالجدارية اليمنى والأخرى بالجدارية اليسرى ، ولا يتأتى أن تحدث إصابة الجدارية اليسرى كسوراً في الجدارية اليمنى إلا إذا كانت الرأس متكسدة على جسم صلب كحائط أو نحوه ،



الأمر الذى لم يقل به الشهود ، فلم تلغى المحكمة إلى ذلك ، وكان يجب أن تأخذ برأى حضرة محمود بك ماهر ولكنها لم تناقش التقريرين . كما أن الطاعن طلب نذب كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فى هذه التقارير فلم تجبه المحكمة إلى ما طلب .

وحيث إن المحكمة عرضت لتقارير الأطباء الثلاثة وذكرت رأى كل منهم وانتهت إلى الأخذ برأى الطبيب الشرعى المساعد ولم تر حاجة إلى نذب كبير الأطباء الشرعيين ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد رأت فيما تقدم لديها من التقارير الطبية الشرعية ما يوضح لها سبيل الفصل فى الدعوى والوصول إلى الحقيقة فليس عليها بعد ذلك أن تستجيب إلى ما طلبه الدفاع من نذب كبير الأطباء الشرعيين ، والجلد فيما أخذت به واطمأنت إليه من تقرير الطبيب الشرعى المساعد موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن ما يتعلق من هذا الوجه بالطاعن الثانى الخ الخ .

### ( ٤٥٧ )

القضية رقم ١٦٤٢ سنة ١٧ القضاية

حكم . تسليه . تهمة إقراض بالربا الفاحش . إغفال المحكمة فى حكمها أسماء اليهود ومضمون شهادة كل منهم وتواريخ قروضهم . قصور .

إذا كان ما ذكره الحكم فى بيان واقعة الدعوى وهى الاعتقاد على الإقراض بنفوائد تزيد على الحد الأقصى وفى صدد الرد على دفاع المتهم بسقوط الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين آخر قرض وبين بدء التحقيق معه فيفيد أنه اعتبر تاريخ بدء التحقيق فى التهمة يوماً معيناً ، وكان هذا اليوم — على ما هو مستفاد من الحكم ذاته — هو الذى بوشرفه التحقيق فى جريمة أخرى بناءً على بلاغ مقدم عنها من المتهم ، وكان مما ذكرته المحكمة فى حكمها أن الشهود أجمعوا على أن المتهم عقد معهم قروضاً ربوية منها ما هو لاحق للقروض التى

اعتبرت بها في إداته دون أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ولا مضمون شهادتهم ولا تواريخ قروضهم ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان .

### ( ٤٥٨ )

القضية رقم ١٨٣٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . نسيه . بلاغ كاذب . سوء قصد . بيانه عبارة لا تغيب اتواء التهم الإضرار بالجنى عليه . قصور .

إذا كان الحكم قد قال في صدد بيان سوء قصد التهم بتهمة البلاغ الكاذب إن « قصد الجنائي متوفر من كونه أراد التخلص من الإيصال الذي وقع عليه حتى إذا طالبه به الجنى عليه قال إنه وقع عليه بالإكراه » فهذا لا يكفي في إثبات سوء قصد لدى المتهم لأنه ليس فيه ما يفيد أنه اتوى ببلاغه الإضرار بالجنى عليه <sup>(١)</sup> .

### ( ٤٥٩ )

القضية رقم ٢٠٩٤ سنة ١٧ القضائية

١ — قوة الشيء المحكوم فيه . حكم ببراءة منهم من تهمة اختزان مواد سامة بدون ترخيص . حكم بإداته لمزاوته مهنة الصيدلة بأن جهاز أدوية بدون ترخيص . لا تعارض بين الحكمين .

ب — صيدلة . مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة . لا يشترط لقيام هذه الجريمة تكرار الفعل . يصح الإغلاق ولو لمخالفة واحدة .

١ — لا تعارض بين سبق الحكم ببراءة التهم من تهمة اختزانه مواد سامة بدون ترخيص والحكم بإداته لمزاوته مهنة الصيدلة بأن جهاز أدوية بدون

(١) التهمة للرجعة من لدى بالحقوق الدنية إلى التهم هي أنه أبلغ في حقه كذباً ومع سوء قصد أنه أكرهه بطريق التدبى والضرب والتهديد بالقتل على التوقيع على سند بمبلغ ٢٢٥ جنماً .

ترخيص في مخزنه الخاص . فإن تجهيز الدواء وقوعه بمواد لم تصل إلى يد  
التهمة إلا وقت ارتكابه فعل التجيز .  
٢ — لا يشترط للعقاب في مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة تكرار الفعل ،  
والحكم بالإغلاق واجب في هذه الجريمة ولو كانت المخالفة حاصلة لأول مرة .

## ( ٤٦٠ )

## القضية رقم ٢٠٩٦ سنة ١٧ القضائية

دفاع . طلب معانة . الفرض منها ليس إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود  
بل إثبات أنه كانت هناك طريقة أخرى للتخلص من جسم الجريمة . إهداره . لا تريب على  
الحكمة فيه .

إذا كان الدفاع عن التهم بإحراز مواد مخدرة قد طلب إلى المحكمة الانتقال  
لمعانة منزله كي يبين لما عدم معقولية ما قاله الشهود من أن التهمة الأخرى معه  
قد أقت ، وهي على سلم المنزل ، بالبلبة التي بها المخدر فالتقطوها وأنه كان في وسعها  
أن تلقيها بعيداً عنهم ، فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب فلا تريب عليها في ذلك ،  
ما دام هو يقول في طعنه إن طلبه المعانة لم يكن لإثبات استحالة حصول الواقعة  
كما رواها الشهود بل كان لإثبات أنه كانت هناك طريقة أخرى للتخلص من  
المخدر بعيداً عن أعينهم ، الأمر الذي يحق للمحكمة ألا تلتفت إليه متى وجدت  
في رواية الشهود ما يقتضيها بصدقهم .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧

رئاسة سمادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وأحمد حسن بك المستشارين .

## ( ٤٦١ )

## القضية رقم ٢١٠٠ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . سب على . إدانة التهم في هذه الجريمة دون التحدث عن العلانية ويان  
توافرها . قصور .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم بمنحة السب العلني دون أن يتحدث عن العلانية ويبين توفرها وفقاً للقانون ، فإن إغفاله هذا البيان للمتهم يكون قصوراً مستوجباً نقضه .

### ( ٤٦٢ )

#### القضية رقم ٢١٠٤ سنة ١٧ القضائية

إثبات . شهود الإثبات . عدم حضورهم أمام محكمة الدرجة الأولى . طلب المتهم تأجيل الدعوى لمناقشتهم . نظر الدعوى . عدم طلبه أمام المحكمة الاستئنافية سماعهم . نفيه عليها عدم سماعهم . لا يصح .

إذا كان شاهدا الإثبات لم يحضرا أمام محكمة الدرجة الأولى فطلب المتهم تأجيل القضية لمناقشتها ، فنظرت المحكمة الدعوى ، فهذا منها يفيد أن عدم حضورها راجع إلى أسباب تبرره ، ولا يكون له من بعد أن ينسب على المحكمة الاستئنافية عدم سماعهم وخصوصاً إذا كان لم يطلب إليها ضرورة سماعهم .

### ( ٤٦٣ )

#### القضية رقم ٣١٠٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . عدم إيراد مضمون الشهادة التي أخذ بها ولا المعاينة التي اعتمد على ما ثبت منها ، ولا مدى الخطأ المشترك الذي افترضه . قصور . مثال في حادثة اصطدام سيارتين .

إذا كان الحكم يبين منه أن المحكمة لم تأخذ برواية المتهم ( قائد سيارة للجيش ) بمقولة إنها تخالف ما قرره الضابط الذي كان يركب بجواره وما قاله سائق السيارة للملاكي التي اصطدم بها وما ظهر من المعاينة من أن هذه السيارة كانت تسير أمام سيارة الجيش وفي نفس اتجاهها ، وبني مسؤولية المتهم على أن محاولته مفاداة السيارة للملاكي التي كانت تسير أمامه في مفترق الشارعين عند مكان الحادثة كانت مجازفة منه يتحمل هو وحده مسؤوليتها ، وأنه مهما قيل من خطأ سائق السيارة للملاكي في انحرافه إلى اليسار رغم رؤيته سيارة الجيش القادمة خلفه

فلا شك في أنه (أى للتهم) لو كان يقظاً لما اصطدم بالسيارة المذكورة ولو كان يسير بسرعة معقولة لما ارتطم بالحائط الذى اختل من ذلك ولما تهشمت السيارة، فهذا الحكم يكون قاصر البيان إذ هو لم يورد مضمون ما شهد به سائق السيارة الملاكى ولا ما شهد به الضابط ولا ما أثبتته المعاينة، كما لم يبين مدى تدخل قائد السيارة الملاكى الذى افترض خطؤه ولم يحدده لمعرفة مبلغ تأثيره فى حصول الحادث وفى مسؤولية التهم.

## ( ٤٦٤ )

## القضية رقم ٢١٠٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . طلب التهم إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهادة الضابط المحقق ومعاينة مكان الحادث . تأييد الحكم الابتدائى بإدائته دون تعرض لطلبه . الاستناد إلى المعاينة التى يعارضها التهم . قصور .

إذا كان التهم فى جريمة القتل الخطأ قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهادة الضابط المحقق كما طلب إليها الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينته، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الصادر بالإدانة ولم تتعرض لما طلبه ولم ترد عليه، واستندت إلى ما استخلصته من المعاينة التى أجراها المحقق والتى يعارضها التهم ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها، فإن حكمها يكون قاصراً فى بيان الأسباب قصوراً يستوجب نقضه .

## ( ٤٦٥ )

## القضية رقم ٢١١١ سنة ١٧ القضائية

نقض . عدم تقديم أسبابه فى اللهة الأولى . اعتذاره من ذلك بقيام وباء الكوليرا . عدم تقديمه الأسباب على إثر زوال هذا الوباء . اعتذار غير مقبول .

إذا كان الطاعن يتذرع فيما طلبه بالجلسة من إهماله عشرة أيام أخرى عدا اللهة التى أعطيتها لتقديم أسباب الطعن بأن وباء الكوليرا منعه من تقديم الأسباب

في الملهة الأولى ، فهذا لا يقبل منه ما دامت حالة الوياء التي يشير إليها قد زالت ، وما دام هو لم يقدم أسبابه على إثـر زوال هذا المانع كما هو الواجب قانوناً .

### ( ٤٦٦ )

#### القضية رقم ٢١١٧ سنة ١٧ القضائية

دفاع . مواد مخدرة . متهم بزرع حشيش . طلبه استدعاء الخبير الذي أجرى تحليل النبات لمناقشته في جنس نبات المادة المضبوطة هل هي لأشئ أم لا ذكر . عدم إجابته إلى طلبه . لا تأثير بها إدانته .

إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحياسة شجيرات المقلوعة وأوراق شجيرات وبنوره ، فدل بهذا الإطلاق على أنه لا يشترط للعقاب في هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لأشئ نبات الحشيش الخ مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالأتجار ببحور الحشيش وإحرازه في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالخدرات واستعمالها . وإذن فالتهم التي يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجديده أن يطمئن على الحكم بأن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من استدعاء الخبير الذي أجرى التحليل لمناقشته فيما إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الأثنى أم الذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

### ( ٤٦٧ )

#### القضية رقم ٢١٢٨ سنة ١٧ القضائية

دفاع . متهم بدم إرسال بيان بما أنتجه من الصناعات وما تبق لديه من الزيت المعطى له . تمسكه بأنه إنما يدير للمنص ولا شأن له بإدارة الشركة الناتج لها هذا المنص فهو غير مسؤول عن إرسال هذا البيان . إدانته دون تحقيق هذا النقص . قصور .

إذا كان للتهم بأنه لم يرسل لوزارة التموين ومكتب توزيع الزيوت في الميعاد المقرر بياناً صحيحاً بما أنتجه من الصناعات وما تبق لديه من الزيت المعطى له ، وبأنه

استعمل هذا الزيت في غير الغرض الذى حصل من أجله على الترخيص له فيه ، قد تمسك بأنه إنما يدير مصنعاً تابعاً لشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها فهو لا يسأل عن عدم إرسال البيانات المذكورة ولا عن كيفية استعمال الزيت المسلم للشركة ، فبرأته محكمة الدرجة الأولى ، ثم لما استأنفت النيابة تمسك بهذا الدفاع أيضاً أمام المحكمة الاستئنافية ، ولكنها لم ترد عليه وأدانته بمقولة إن التهمتين ثابتتان قبله من أنه كان يدير المصنع في الوقت الذى وقعت فيه الجريمتان ، فحكمت بذلك يكون قاصر البيان ، إذ أن ما قالته من ذلك لا يصح معه اعتبار التهم مسؤولاً — إذا ما صحت دفاعه — بأنه لا شأن له في إدارة الشركة وأنه إنما نفذ ما أصدرته إليه من التعليمات عن كيفية استعمال الزيت .

### ( ٤٦٨ )

#### القضية رقم ٢١٢٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبنيه . تنظيم . منهم بتولية بناء تجاوز فيه الارتفاع المسموح به قانوناً . تمسك بأن للزلزل محل الخالفة غير مملوك له . إدانته على أساس أن الخالفة وقعت منه وإن كان المنزل مملوكاً لابنه . حكم معيب . قول المحكمة بملكية المنزل للغير يتجافى مع قضائها في مواجهته وحده بتصحيح الأعمال الخالفة .

إذا كان التهم بإجراء تولى بناء قبل الحصول على رخصة في ذلك وتجاوز الارتفاع المسموح به قانوناً قد تمسك بأن للزلزل محل الخالفة غير مملوك له ، فأدانت المحكمة قولاً منها بأنه وإن ثبت من عقد البيع المقدم منه أن العقار مملوك لابنه إلا أنها مع ذلك تدبته لأن العمل الخالف للمقاب عليه قد وقع منه هو ، فإن حكمت بذلك يكون مميماً متعيناً نقضه ، إذ أن ما قالته في صدد ملكية الغير للمنزل يتجافى مع قضائها في مواجهة هذا التهم وحده بتصحيح الأعمال الخالفة مما قد يقتضى هدماً في البناء .

(٤٦٩)

## القضية رقم ٧٨٢ سنة ١٧ القضائية

١ — صيلة . مزاولة للهنه بدون حق . تمام هذه الجريمة بارتكاب أى عمل من أعمالها ولو مرة واحدة . إغلاق الصيدلية نهائياً مع كون التهم لم يركب إلا دواءً واحداً . صحيح .  
 ب — إغلاق المحل الذى وقت فيه المخالفة . لا يشترط أن يكون مملوكاً لمن وقت منه المخالفة . يمكن أن يصدر الحكم على أساس أن مرتكب المخالفة كان يباشر عمله فى المحل بتكليف من صاحبه .

١ — إن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ نصت على أنه « لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالملكية المصرية بأية صفة كانت ما لم يكن حائزاً على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيداً اسمه بوزارة الصحة العمومية . ويعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة تجهيز أو تركيب أى دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض والشفاء منها » . وفاد هذا النص أن الجريمة تتحقق بارتكاب أى عمل من أعمال الصيدلة النهى عنها ولو مرة واحدة ، فلا يشترط التكرار والمداومة . وإذا كان ذلك كذلك ، وكانت المادة ١٠٨ من القانون المذكور صريحة فى إيجاب الحكم بالإغلاق فى جريمة مزاوله مهنة الصيدلة بلا حق ، فإن الحكم بإدانة التهم بمنحة ممارسة مهنة الصيدلة بدون حق مع كون التهم لم يثبت عليه أنه ركب دواء إلا مرة واحدة والقضاء بإغلاق الصيدلية نهائياً — ذلك لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذى وقت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكاً لمن وجبت معاقبته على الفعل الذى ارتكب فيه . ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى ، لأن الإغلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو فى حقيقته من التدابير الوقائية التى لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها قد تمتدى إلى الغير . كذلك لا يعترض بوجود اختصاص المالك فى الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة فى المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه .



## ( ٤٧٠ )

## القضية رقم ٩٦٩ سنة ١٧ القضائية

تموين . واقعة تموينية . تطبيق قرار لاحق لوقوعها عليها . لا يصح .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه بتاريخ كذا ( قبل ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ ) استخرج دقيق ذرة يحتوى على حوالى ٢ ٪ من الزدة ، فلا يجوز تطبيق القرار الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ على هذه الواقعة .

## ( ٤٧١ )

## القضية رقم ١٦٤٧ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسييه . قصور . مثال في تهمة بيع زيت بضمن يزيد على الثمن المحدد في جدول التسعير الجبرى .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه باع زيتاً بضمن يزيد على الثمن المحدد في جدول الأسعار الجبرى فتسلك أمام المحكمة بأن الزيت المضبوط هو زيت سمسم لا يسرى عليه التسعير الجبرى وأن التحليل الذى أجرى أمام محكمة الدرجة الأولى لا يصح التعويل عليه فى إدانته لأنه لم يحصل إلا بعد أن بيع الزيت إلى مشتر قرر فى التحقيقات أنه وضعه فى براميل كان بها زيت بذرة القطن فلا دليل جازماً على أن الزيت الذى حلل هو الذى ضبط ، وفضلاً عن ذلك فإن التحليل أظهر أن الزيت الذى حلل وجد خليطاً من زيت السمسم وزيت بذرة القطن ، ومع هذا فإن المحكمة أدانته بمقولة إن الواضح من أقوال الشهود أن الزيت الذى انضقت عليه الصفقة هو زيت بذرة قطن وإنه ثابت من القوائير المقدمة من المتهم إنه يستورده وإن تقرير التحليل يتضمن أن الزيت المضبوط خليط من زيت بذرة القطن وزيت السمسم ، دون بيان لنسبة كل منهما إلى الآخر ، فهذا لا يكفي بل كان يجب لإدانته أن يثبت أن ما باعه هو بالفعل من زيت بذرة القطن المحدد ثمنه فى جدول الأسعار الجبرى .

## (٤٧٢)

## القضية رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسييه . جريمة تموينية . إدانة صاحب مطحن باستخراجه دقيقاً غير مطابق للمواصفات المقررة . الاستناد في ذلك إلى ما أظهره التحليل من عدم مطابقة العينة المأخوذة من مطحنه للمواصفات المبينة بالقرار الوزاري . عدم بيان مضمون هذا التحليل وهل حصل بطريق النخل والتحليل . قصور .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم بتهمة أنه يوصفه صاحب مطحن استخرج دقيقاً غير مطابق للمواصفات المقررة مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنه غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٤٦ دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعي في فحص عينات الدقيق ما تقتضيه المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل معاً أو لم يراع ذلك ، فهذا الحكم يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كما تستطيع محكمة النقض الوقوف على حقيقة البحث التي أجري وتعرف مداه وأثره في الإدانة .

## (٤٧٣)

## القضية رقم ٢٠٧٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسييه . خطؤه في الإسناد . مثال .

إذا كان الحكم قد استند في قضائه برفض دعوى المدعي بالحقوق المدنية عن تزوير عقد إلى أقوال صدرت من المحامي الحاضر معه في قضية مدنية أولتها المحكمة بأنها تتضمن إقراراً منه بصحة العقد المطعون فيه بالتزوير وإلى أن نفس المحامي عنه كرر هذه الأقوال في مذكرة قدمها في القضية المذكورة دون أن يشير فيها إلى أن العقد مزور ، وكانت العبارة الواردة في مذكرة المحامي هي « إنه يظهر من الاطلاع على صورة العقد المزعوم المنسوخ في صورة الحكم أنه لا يصح تسجيل الحكم إلا بعد تسديد المبلغ وهو ٣٠٠ جنيه الباقية في ذمته » فهذا الحكم

يكون قد أخطأ في الإسناد . إذ قول المحامي « العقد المزعوم » يفيد التمسك بتزوير العقد فلم يكن يصح معه القول بأن المذكرة خلت من الإشارة إلى تزويره ، بل الاستفادة من عبارة المذكرة أن مقدمها أراد أن يدلي بدفاع يتعلق بالقانون توصلًا إلى الحكم لمصلحة موكله مما مؤداه أنه حتى مع افتراض صحة العقد المزعوم فإن للدعي عليه في التزوير لا يحق له تسجيل الحكم بصحة التوقيع مادام لم يؤد للدعي باقى الثمن .

## ( ٤٧٤ )

القضية رقم ٢٠٧٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . إدانة سائق ترام في جريمة القتل خطأ . عدم بيان وجه الخطأ بياناً كافياً . قصور .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم ( سائق ترام ) في جريمة القتل الخطأ بناءً على ما قاله من أنه كان يقود الترام بإهمال وعدم احتياط ولم يقف به عند المحطة التي يتحتم عليه الوقوف عندها ولم يتخذ الحيطة والحذر عند عبور الطريق الذي كانت تسير به السيارة التي اصطدم بها ، فإنه لا يكون قد بين وجه الخطأ بياناً كافياً إذ لم يذكر وقائع الإهمال وعدم الاحتياط وعدم الحذر كما لم يبين علاقة عدم الوقوف بالمحطة بوقوع الحادث ، وبهذا كان قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

## ( ٤٧٥ )

القضية رقم ٢١٠٥ سنة ١٧ القضائية

اشتباه . متهم سبق الحكم عليه مرتين بالمحبس في سرقة وفي جنحة إحراز مخدر . إدانة مشتبهاً . صحية . كونه لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جنحة مخدر . لا أهية له . القانون لم ينص على أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى المتهم الواحد .

إن للمادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه يعد مشتبهاً فيه كل شخص حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي

ذكرتها ومن بينها السرقة والاتجار بالمواد المخدرة أو تقديمها للغير ، كما نصت المادة ٦ على أن يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس . فإذا كان الحكم قد أثبت أنه سبق الحكم على المتهم بالحبس مرتين إحداهما في سرقة والأخرى في جنحة مخدر وأن العدة شهد عليه بأنه اعتاد الاتجار في المخدرات ، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت حالة الاشتباه التي أدين بها . ولا أهمية لكون المتهم لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جنحة مخدر ، مادام القانون قد ذكر جرميتي السرقة والاتجار بالمخدرات بصدد تكوين حالة الاشتباه ولم ينص على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى المتهم الواحد .

### جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد طي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد طلي بك وأحمد حنى بك المستشارين .

( ٤٧٦ )

### القضية رقم ١٦٥٧ سنة ١٧ القضائية

١ — وصف التهمة . رفع الدعوى بجنابة الشروع في القتل السد المقتن بجنابة الشروع في السرقة . معاقبة المتهم عن جنابة الشروع في السرقة دون لفت الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .

ب — إثبات . شهود نفى تنازل الدفاع عنهم . سماعهم غير واجب .

١ — إن رفع الدعوى بجنابة الشروع في القتل العمد المقتن بجنابة الشروع في السرقة يتضمن حتماً رفعها بجنابة الشروع في السرقة . فإذا لم تثبت جنابة الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجنابة الشروع في السرقة .

٢ — المحكمة غير ملزمة بسماع شهود النفي الذين تنازل الدفاع عنهم .

## ( ٤٧٧ )

القضية رقم ٢١٧٢ سنة ١٧ القضائية

عما كة . فان حكم ابتدائياً في الدعوى حكماً غايياً . لا يجوز أن يشترك في الحكم فيها استثنائياً .

القاضي الذي حكم في الدعوى ابتدائياً لا يجوز أن يشترك في الحكم فيها استثنائياً ولو كان الحكم الذي أصدره غايياً .

## ( ٤٧٨ )

القضية رقم ٢٢٠٦ سنة ١٧ القضائية

صيدلية . وجود سنج غير مضبوطة ولا مدموغة فيها . ضبطها بواسطة مفتش إدارة الموازين . صحيح .

إن المادة ٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس واللكايل تنص على أنه لا يجوز حيازة أو استعمال موازين أو آلات للوزن ... الخ للتعامل إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة . والمادة ١٣ تنص على معاقبة كل من وجد عنده بغير مبرر مشروع موازين مزورة ... الخ . فإذا كان التهم ( وهو صيدلي ) لا يدعى أن السنج غير المضبوطة وغير المدموغة التي ضبطت بصيدليته إنما كانت بسبب آخر مشروع غير التعامل بها في مهنته فلا يجديده قوله إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة قد أوجب عليه أن تكون بصيدليته سلسلة كاملة من مجموعة السنج المخصصة للموازين . كذلك لا يجديده قوله إن هذا القانون لم يرخص لتغير مفتشي الصيدليات في تفتيش الصيدليات ، فإن المادة ١٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس واللكايل تنص على أن مفتشي إدارة الموازين يعتبرون من مأموري الضبطية القضائية فيما يتعلق بإثبات المخالفات لأحكام

هذا القانون وأن لم في سبيل هذا حق دخول المحال والخازن وغيرها والأما كن  
التي تستعمل فيها الموازين والمقاييس الخ<sup>(١)</sup>.

(٤٧٩)

القضية رقم ٢٢٥٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . تأخر ختمه عن الثلاثين يوماً . بطلانه . لا يمدى في هذا المقام التمسك بأى سبب  
من أسباب امتداد المواعيد في قانون المرافعات أو قانون تحقيق الجنايات .

إن بطلان الحكم بسبب التأخر في ختمه أكثر من ثلاثين يوماً ملحوظ  
في تقريره اعتبارات تأبى بطبيعتها أن تمتد هذا الأجل لأى سبب من الأسباب  
التي تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات أو قانون تحقيق الجنايات .  
فلا يمدى في هذا المقام التملل لتأخير ختم الحكم عن الثلاثين يوماً بسوء  
المواصلات بين مقر المحكمة ومحل وجود القاضى بسبب الحجر الصحى .

(١) كان جوهر الطعن أن السنج التي وجدت في حيازة الصاعن لا تخضع للقانون رقم ٣٠  
سنة ١٩٣٩ ، لأن الطاعن صيدل يستعمل موازينه في تركيب الأدوية لا في البيع والفراء  
ولا يخضع إلا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بالصيادلة . وقد ردت عكمة التقض هذا النظر  
وأجرت عليه حكم قانون الموازين شأنه شأن باقي التجار أو المشتغلين بأعمال تجارية تستخدم  
فيها الموازين . وعلى هذا قد جرى القضاء الفرنسى من قديم وقد قضى هناك « بأن الصيادلة  
تجار . . . . وأنهم كفيرهم من التجار يخضعون لأحكام القوانين الخاصة بالموازين والمكاييل .  
فالصيدل الذى توجد في صيدليته موازين مخالفة لتلك الأحكام يؤخذ بالعقوبات المقررة لها . وأن  
قانون ٢١ جرمين سنة ٦ بشأن تنظيم الصيدلة حينما تكلم عن الميزان الطنى لم يقصد إثبات  
الصيدلة بنظام خاص للموازين غير النظام الملزم لجميع الطوائف » [ راجع كاربنتيه تحت كلمة  
صيادلة مجلد ٣٠ ن ٦٧٧ و ٦٩٣ — وراجع بهذا المعنى أيضاً المرجع السابق تحت كلمة موازين  
ومكاييل ن ٨٨ ] .

### جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك المستشارين .

( ٤٨٠٠ )

#### القضية رقم ١٤٥٩ سنة ١٧ القضائية

دفاع . متهم في تزوير . اعترافه . إنكار هذا الاعتراف وطلبه تعيين خبير لمضاهاة الإمضاء  
النسوب إليه على إمضاءاته المعترف بها . الرد عليه بسبق اعترافه . قصور .

إذا كان المتهم بتزوير في محرق عرفي قد أنكر توقيعه بعد اعترافه به ،  
وطلب تحقيق هذه الواقعة بتعيين خبير لمضاهاة التوقيع المنسوب إليه على إمضاءاته  
المعترف بها فلا ينبغي أن ترد عليه المحكمة بسبق اعترافه ، لأن ما طلبه إنما هو  
تحقيق الإنكار عن طريق واقعة مادية لو ثبت منها أن الإمضاء المقول بتزويره  
ليس له لكان في ذلك الدليل على صحة الإنكار وعدم صحة الاعتراف ، الأمر  
الذي لا يصح معه الاعتماد في إدانته على ذلك الاعتراف <sup>(١)</sup> .

(١) كان الطاعن ( المتهم ) قد اعترف في تحقيق النيابة بأنه وقع بخضه بأنه شاهد على  
وصية مزورة ، ولكنه أمام محكمة الموضوع عدل عما اعترف به من ذلك وأنكر الإمضاء  
النسوب إليه ، وقدم تقرير خبير استشاري يقول إن الإمضاء المشار إليه يخالف خطه ، وطلب  
تعيين خبير لتحقيق صحة الإمضاء . ولم تجبه المحكمة لذلك قولاً منها بأنها لم تر له عملاً بعد  
الاعتراف الصحيح الصادر منه . وقد أنكرت عليها المحكمة العليا هذا لأنه من قبيل المصادرة  
على المطلوب ، إذ الاعتراف في السائل الجنائية ليس دليلاً ينجم به وحده النزاع ، كما في السائل  
المدنية ، وإنما هو مجرد قرينة تخضع قوتها إذا عدل عن الاعتراف . ولهذا لا يصح للمحكمة أن  
تتسدد في الإدانة على اعتراف عدل عنه صاحبه إلا إذا استظهرت أنه غير جاد في عدوله أو غير  
صادق فيه . فإذا كانت محكمة الموضوع لم تذكر أن المتهم كان غير جاد في عدوله بل ذكرت  
أنه استدل على صحة عدوله بدليل متج وطلب تحقيقه فإنه كان يتعين عليها أن تحقق هذا الدليل  
قبل أن تأخذ التهم باعترافه .

## (٤٨١)

## القضية رقم ١٦٦١ سنة ١٧ القضائية

- ١ — تفس . الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة بالحكم . لا يستوجب بطلانه .  
 ب — وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بالسرقة . إدانته في جريمة إخفاء المروقات .  
 متى يصح ؟

١ — الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة بالحكم لا يستوجب بطلان الحكم ، ولحكمة النقض أن تطبق المادة الصحيحة على الواقعة كما هي ثابتة به .  
 ٢ — متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصال المتهم بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها فإن إدانته بإخفاء المروقات بعد أن كان مقدماً لها كفته عن سرقتها لا يكون خطأ ما دام لم ينسب إليه أى فعل غير الأفعال المرفوعة بها الدعوى .

## الحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم للطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن ما ارتكبه الطاعن هو جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بالسرقة وطبق عليه للمادتين ٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات . وحيث إن هذا الخطأ لا يستوجب بطلان الحكم ، ولحكمة النقض أن تطبق المادة الصحيحة التي تعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم وهي المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المتهم اتهم مع آخرين بأنه سرق بطريق الإكراه جاموستين ، وطلبت النيابة عقابه بالمادة ٣١٤ عقوبات ، ولكن المحكمة اعتبرت ما وقع منه جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بالسرقة دون ظروفها المشددة ، ولم تنبهه إلى هذا التعديل في التهمة ، وقضت عليه بالعقوبة دون أن يدافع عن نفسه في التهمة الجديدة ، وفي ذلك إخلال بحق الدفاع يستوجب بطلان الحكم .



وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على الطاعن وآخرين بسرقة اللواشى ، وأن للتهم أحد على منها المحكوم عليه بالسرقة قرر أن السرقة لدى الطاعن وآخر ، وقال هذا للضابط والكونستابل ، وبناءً على ذلك وعلى الأسباب الأخرى الواردة بالحكم اعتبرت المحكمة الطاعن مخفياً للعوائى المسروقة وداتته على هذا الأساس .

وحيث إنه متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصاله بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها ، فإن إدانته بإخفاء المسروقات بعد أن كان مقدماً لمحاكمته عن سرقتها لا يكون خطأ ما دام لم ينسب إليه أى فعل غير الأفعال المرفوعة بها الدعوى .

### جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٤٨

برئاسة معاذة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وحسن الهضبي بك المستشارين .

### ( ٤٨٢ )

#### القضية رقم ٢١٠١ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . وجه دفاع . تحقيقه . ظهور نتيجة التحقيق أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية بما يؤيده . إغفالها الرد عليه . قصور .

قاضى الدعوى حر فى أن يأخذ بما يرتاح إليه من أقوال الشاهد ويدع ما لا يرتاح إليه منها ، يستوى فى ذلك ما يديه الشاهد أمام المحكمة أو فى التحقيقات أو فى أية مناسبة أخرى . فإذا اطأنت المحكمة إلى شهادة شاهدين أمامها فأخذت بها واطرحت الإقرار للقول بصدوره عنهما فهذا من حقا . ولكن إذا كان التهم قد استمسك أمام المحكمة الابتدائية بأن هذين الشاهدين قد نفا فى هذا الإقرار علمها بشىء فى صدد التهمة الموجهة إليه فلم تحفل بذلك وأداتته قاتلة فى تبرير اطراحها للإقرار إن الشاهدين قد طعننا عليه ، فى حين أنه لم تكن قد ظهرت

بعد نتيجة التحقيق في الشكوى الخاصة بظمن الشاهدين فيه ، ثم ظهرت هذه النتيجة أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وثبتت صحة توقيعها عليه ، ومع تمسك للظمن أمامها بذلك فإنها لم تلتفت إليه فهذا منها إغفال لدفع هام يجعل حكماً معيياً متحيماً تقضه .

### (٤٨٣)

القضية رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ القضاية<sup>(١)</sup>

١ — قض . طاعن لم يعلم بالجلسة التي مجل إليها نظر الظمن ولم تسمع مرافقته . وجوب الرجوع في الحكم الصادر برفض طعنه .  
ب — سرقة بطروف . ظرف الليل . تحديده . وقوع حادث السرقة عقب الفجر . جليل . اعتبار الواقعة شروعاً في جناية سرقة . في محله .  
( المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣٥٦ و ٣٦٨ و ٣٧٢ ع )

١ — إذا تبين أن الطاعن لم يعلم بالجلسة التي مجل إليها نظر الظمن ولم تسمع مرافقته فيها فيتمتع الرجوع في الحكم الصادر برفض الظمن بالنسبة إليه<sup>(٢)</sup> .  
٢ — إن قانون العقوبات إذ نص على الليل كطرف مشدد للسرقة ( المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ ) ولقتل الحيوان والإضرار به ( المادة ٣٥٦ ) ولإتلاف الزراعة ( المادة ٣٦٨ ) ولانتهاك حرمة ملك الغير ( المادة ٣٧٣ ) ... إلخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث

(١) عند نظر هذه القضية حل حضرة أحد حلفى بك عمل حضرة أحد فهمى إبراهيم بك .  
(٢) واقع الحال في الدعوى أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة الجنايات في ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ بإدانة متهمين بالسرقة كرتب ليلاً حالة كون أحدهما يحمل سلاحاً نارياً ، فقرر المحكوم عليهما الظمن فيه في ١٠ مايو وحدد لنظر الظمن جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٤٨ ثم عجل نظره بناءً على طلب أحدهما لجلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت مرافقة المحامي باعتبار أن الدعوى منظورة بالنسبة إلى الطاعنين الاثنين وأرجىء التعلق بالحكم لجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفيها قضت برفض الظمن . وفي ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قدم محامي الطاعن الآخر عريضة قال فيها إنه لم يعلم بالجلسة التي مجل إليها نظر الظمن واتمس بتحديد جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٤٨ لنظر طعنه فأجيب إلى طلبه .

وقع عقب الفجر بقليل ، أى قبل شروق الشمس ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى اعتبار الواقعة متوافراً فيها ظرف الليل .

### ( ٤٨٤ )

القضية رقم ٢١٧٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تسييه . شروع فى سرقة . أركان هذه الجريمة . البدء فى التنفيذ وقصد السرقة . وجوب ياتنها فى الحكم .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى التهم والدليل على توافرها فى حقه . فإذا كان الحكم قد أدان التهم فى جريمة الشروع فى سرقة إطار من سيارة ولم يقل فى ذلك إلا « أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها إطار » فإنه يكون معيباً إذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء فى التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التى لا تقوم جريمة الشروع فى السرقة إلا بها .

### ( ٤٨٥ )

القضية رقم ٢١٨٢ سنة ١٧ القضائية

١ — فاعل . اتفاق التهم مع زملائه على السرقة بأن يدخلوا فى المنزل لأخذ المسروق ويبقى هو على مقربة منهم يحرسهم . هو فاعل لا مجرد شريك .  
ب — إثبات . دليل . اعتراف . تجزئته . جائزة .

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن التهم اتفق مع زملائه على السرقة وذلك بأن يدخل الزملاء المنزل لأخذ المسروق منه ويبقى هو على مقربة منهم يحرسهم ليمكنوا من تنفيذ مقصدهم المتفق عليه فإنه يكون فاعلاً فى السرقة لا مجرد شريك فيها .

٢ — المحكمة فى المواد الجنائية أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافاً وتأخذ منه بما تعلّمتن إليه وتطرح سواه .

## (٤٨٦)

القضية رقم ٢١٨٦ سنة ١٧ القضائية

سرقة . حكم . تضييع . قصور . مثال .

إذا رفعت الدعوى على متهم بسرقة تيار كهربائى ، فتمسك فى دفاعه بأنه كلف كهربائياً عمل زينة على لافتة محله فركب له بعض المصابيح وأوصلها بغير علمه بسلك المجلس البلدى مباشرة بحيث يصل إليها التيار الكهربائى دون أن يمر بالعداد المركب فى محله ، وأخذت محكمة الدرجة الأولى بدفاعه وبرأته ، فاستأنفت النيابة ، فتمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع ولكنها أدانته قولاً منها بأن دفاعه لم يقم عليه دليل فضلاً عن أنه من غير المقبول أن تجرى هذه العملية بمحله وتحت بصره بغير إرادته ومشاركته ، فهذا قصور فى حكمها إذ أن ما أوردته من ذلك لا يكفي بذاته لإثبات أن المتهم لاشك ضالع فى السرقة وأنه ساهم مع الكهربائى فى توصيل المصابيح بالتيار الكهربائى مباشرة دون أن يمر بالعداد .

## (٤٨٧)

القضية رقم ٢١٨٧ سنة ١٧ القضائية

دفاع . طلب ضم دعوى . املاخ المحكمة على ملف هذه الدعوى فى غيبة الدفاع . حكمها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية أن تضم دعويين إلى الدعوى المنظورة لأن بهما مستندات تفيد التهم فى دفاعه ، فأجلت الدعوى إلى آخر الجلسة ، ثم اطلمت على الدعويين المطلوب ضمهما فى غيبة الدفاع ، ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضى بإدانة المتهم لأسبابه ، فإن حكمها يكون باطلاً لإخلاله بحق الدفاع ، إذ الظاهر أنها أجلت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها فى صدد ضم القضييتين ثم أمرت بالضم وهذا أمرها واطلمت على الأوراق ثم أصدرت حكمها دون أن تسمع دفاعاً فى الموضوع .

(٤٨٨)

القضية رقم ٢١٩٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . بيان الواقعة . واجب . مثال في جريمة اختلاس محجوزات .

إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة اختلاس محجوزات بناءً على ما قائلته من أنه « تبين من الاطلاع على الأوراق والتحقيقات أنه وقع حجز إداري بتاريخ كذا لصالح الحكومة على كيت وكيت وفاءً لمبلغ قدره كذا ، وعين المتهم حارساً على المحجوزات وقد شهد الصراف بأن المتهم بددها ولم يسدد . . . وبما أن التهمة ثابتة قبله من التحقيقات وشهادة الصراف . . . الخ » فإنها لا تكون قد بينت في حكمها الواقعة المكونة للجريمة إذ لا يكفي قولها إن المتهم اختلس بل كان يجب أن تبين القمل الذي وقع منه ووصفته هذا الوصف .

(٤٨٩)

القضية رقم ٢٢٠٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . بيان الواقعة . إدانة المتهم في الاشتراك في اختلاس محجوزات تأسيساً على أنه مدين يعلم بالحجز وذو مصلحة في اختلاسه . ذلك لا يكفي .

لا تصح إدانة المتهم في الاشتراك في جريمة اختلاس محجوزات بناءً على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز وذو مصلحة في الاختلاس إذ أن ذلك ليس من شأنه بذاته أن يؤدي إلى ثبوت الجريمة التي تمت بتصرف الحارس وحده ببيع المحجوز .

(٤٩٠)

القضية رقم ٢٢٠٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . سرقة . مصادفة . متى يتحقق فيها قتل الحيازة ؟

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم قابل الجني عليه وطلب إليه

( ٢٩ جثائي )

أن يبدل له ورقة مالية من فئة الخمسين جنبياً بأوراق أصفر منها فأجابه إلى طلبه ، ثم سأله عن الورقة فاعتذر إليه بأنه تركها سهواً في اللوكائنة التي يبيت فيها واستصحبه معه لتسليمها إليه ، وفي طريقه اشترى قطعة قماش ودفع ثمنها ، ثم قصد إلى محل ترزى لتفصيلها وأعطاه بعض أجره ، ثم طلب إلى المجنى عليه انتظاره ريثما يذهب إلى اللوكائنة ليحضر الورقة ثم ذهب ولم يعد ، فإنه يكون من الواجب لمعاينة المتهم على هذه الواقعة باعتبارها سرقة أن تبين المحكمة في حكمها أن ما دفعه للمتهم ثمناً للقماش من المال الذي تسلمه من المجنى عليه لم يكن بموافقة ، وأن المكان الذي تركه فيه كان عند المحل الذي قصداً إليه سويلاً لاستلام الورقة ، وإلا كان حكمها قاصراً ، فإنه إذا كان تصرف المتهم في المال برضاء المجنى عليه فقد يستفاد من ذلك أن المجنى عليه تخلى عن حيازته له ، وكذلك الحال إذا كان قد تركه يتصرف في ماله بعيداً عن رقابته ، وفي كلتا الحالتين لا يصح أن تعد الواقعة سرقة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه اختلس مبلغ خمسين جنبياً مصرياً لعبد العزيز صالح بأن تسلمه لصرف ورقة بنكنوت من فئة الخمسين جنبياً وهرب ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ عقوبات الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم اللطعون فيه أنه حين دانه بالسرقه جاء مشوباً بما يبطله فقد دافع أمام المحكمة بأن الواقعة لا تكون جريمة الاختلاس لأن تسليم المبلغ إليه من المجنى عليه لم يكن تسليماً اضطرارياً تقضى به المعاملات ، وإنما كان تسليماً ناقلاً للحيازة الكاملة ، فقد أعطاه الجنيتهات الخمسين على أن يستبدل بها ورقة واحدة ، فأخذ هو يتصرف فيما تسلمه من المجنى عليه بحضوره ودون اعتراض منه مما يدل على أن حيازته لم تكن عارضة بل كانت نتيجة عقد

يدل قل للطاعن ملكية المال معلقة على شرط فاسخ ، مما يفتى معه ركن الاختلاس ، ولكن المحكمة دانت دون أن تتعرض لهذا الدفاع أو تشير إليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستئنافي بأسبابه يتن الواقة فقال : « وحيث إن الوقائع حسب ما رواها المجنى عليه تلخص في أن المتهم ( الطاعن ) قابله وطلب منه استبدال ورقة مالية من فئة الخمسين جنباً إلى أوراق أصغر منها فأجابته إلى ما طلبه ثم سأل المجنى عليه عن الورقة الكبرى فاعتذر إليه لثبم أنه تركها سهواً في اللوكانبة التي يبيت فيها ، واستصحبه معه لتسليمها إليه وفي طريقهما اشترى المتهم قطعة من القماش من محل عباس أحد ، ودفع ثمنها فقط ، كما قصد محل ترزى آخر لفصيلها وأقلده بعض أجره ، ثم طلب من المجنى عليه انتظاره ربنا يذهب اللوكاندة لإحضار الورقة المالية ذات الخمسين جنباً ، ولكنه لم يعد . وإن تاجر القماش شهد في محضر التحقيق بحضور المتهم إليه برقة المجنى عليه وشرائه قماشاً دفع ثمنه فقط وأن المتهم لم يستطع تجميع أقوال المجنى عليه وشاهده ، وبذلك تكون التهمة ثابتة . ولما كان الحكم لم يكن بالرد على ما أثاره دفاع الطاعن المشار إليه ، كما أنه لم يكن يبين ما إذا كان مادفه المتهم ثمناً للقماش لم يكن بموافقة المجنى عليه من المال الذي سلمه منه ، وأن المكان الذي تركه فيه كان عند المحل الذي قصداً إليه سوياً لاستلام الورقة ، فإنه بذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه . فإن تصرف الطاعن في المال برضا المجنى عليه قد يستفاد منه أنه ، أي المجنى عليه ، قد تخلى عن حيازته له ، وكذلك الحال إذا ما تركه يتصرف بماله بعيداً عن رقابته ، وفي كلتا الحالتين لا يصح أن تمد الواقعة سرقة .

## جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا وحضور حضرات : أحمد على علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٤٩١)

### القضية رقم ٢٢٢١ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . التفتيش المحظور إلا بترخيص من القانون أو إذن من سلطة التحقيق . ما يجريه رجال البوليس للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات دون تعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن . لا بطلان فيه . مثال .

التفتيش المحظور إلا بترخيص من القانون أو إذن من سلطة التحقيق هو الذي يكون في إجراءاته اعتداء على الحرية الشخصية ، أو انتهاك لحرمة المساكن . أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراءاته التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فلا بطلان فيه . فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن كونستابلًا معه بوليس ملسكي ضبطا بالقطار شخصين معها كية من الخدرات ، وفي أثناء هذا الضبط لاحظا أن شخصًا ثالثًا ظهرت عليه علامات الارتباك وأخذ يتلفت باستمرار إلى ناحيتهما فتوجها إليه فوجدوا بجواره صحيفة ، فسأله البوليس الملسكي عنها فأخبره بأنها له وأن بها زيتًا ، فلما طلب إليه أن يرى الزيت سمح له بذلك فوضع في الصحيفة عصا لم تصل إلى قاعها فأيقن أن بها ممنوعات ثم تبين من فحص الصحيفة أن لها قاعين وأن بالقاع السفلي لفتات من الحشيش والأفيون ، فهذا التفتيش صحيح . ولا يقدح في صحته أن البوليس الملسكي هو الذي فحص الصحيفة ما دام هذا الفحص قد حصل تحت إشراف الكونستابل باعتباره من رجال الضبطية القضائية ، والطاعن فيه لا يدعى في طعنه أن الكونستابل ممن لا يصح عدم من رجال الضبطية القضائية .



## (٤٩٢)

## القضية رقم ٢٢٢٣ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . تمسك التهم ببيان التفتيش لوقوعه قبل صدور الإذن به وطلبه تحقيق ذلك . إدانته بناءً على ما تحصل من هذا التفتيش دون رد على دفاعه هذا . قصور . نقض هذا الحكم . يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذى لم يقدم أسباباً لطلعه . وحدة الواقعة .

إذا كان التهم قد تمسك فى دفاعه ببيان التفتيش لوقوعه قبل صدور الإذن به إذ الإذن قد صدر فى ساعة معينة به بعد أن كان التفتيش قد تم ، وطلب تعيين خير لتحقيق ذلك ، فأدانته المحكمة بانية حكمها على ما تحصل من هذا التفتيش دون أن ترد على هذا الدفاع ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التهم يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذى لم يقدم أسباباً لطلعه ، وذلك لوحدة الواقعة المتهمين بها مما يقتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الموضوع بالنسبة إليهما معاً .

## (٤٩٣)

## القضية رقم ٣٢٣٣ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . محبوس احتياطياً . تفتيشه عند دخوله السجن . صحيح قانوناً .  
( للادة ٤٥ من الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ )

إن تفتيش المحبوسين حبساً احتياطياً عند إدخالهم السجن صحيح ، وذلك على ما هو مفهوم من نصوص القانون من أن لفظ « مسجون » يطلق على المحبوسين إطلاقاً ، سواء أ كان الحبس احتياطياً أم كان تنفيذياً .

(٤٩٤)

القضية رقم ٢٢٣٦ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . ميعاده . حسابه يكون بالأيام لا بالساعات . اليوم الأول لا يدخل في حساب الميعاد .  
 إن المادة ١٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إذ نصت على  
 أنه : « إذا كانت الورقة للملئة للخصم مشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدر  
 بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمراً في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان  
 في الميعاد المذكور » فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الاتباع في كل  
 الأحوال وفي جميع المواد ، وهي أنه إذا كان الميعاد للمقدر أو المقرر لإجراء عمل  
 من الأعمال أو مباشرة إجراء من الإجراءات قد عين بالأيام فإن حسابه يجب أن  
 يكون بالأيام أيضاً لا بالساعات وعلى أساس عدم إدخال اليوم الأول في العدد  
 ومباشرة العمل أو الإجراء في اليوم الأخير . وإذن فالحكم الذي يقول بصحة  
 التفتيش الذي أجري في يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذاً للاذن الذي صدر به من  
 النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشتراط فيه وجوب إجراء التفتيش في مدة  
 لا تتجاوز ثلاثة أيام من صدوره — هذا الحكم يكون صحيحاً .

(٤٩٥)

القضية رقم ٢٢٣٧ سنة ١٧ القضائية

شاهد . إعلانه للحضور أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم سماعه . محكمة استئنافية . عدم  
 سماعها هذا الشاهد وعدم ردها على طلب سماعه . خطأ .

الأصل في المحاكمات الجنائية ألا تبني الأحكام إلا على التحقيقات الشفوية  
 التي تحصل بجلسات المحاكمة في حضرة الخصوم . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى  
 لم تسمع الشاهد الذي أعلن للحضور أمامها للشهادة ، وكانت المحكمة الاستئنافية  
 لم تسمع هذا الشاهد ، ولم ترد على طلب سماعه ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب  
 حكمها بما يستوجب نقضه .

## (٤٩٦)

القضية رقم ٢٢٣٩ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . استئناف . تقدم المحكوم عليه شهادة مرضية وعمره أنه يوم أفرج عنه من السجن كان مريضاً بالروماتيزم كما قرر طبيب السجن . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً بدون رد على ما تمسك به من سبب لتأخره في الاستئناف عن ميعاده . قصور .

إذا كان المحكوم عليه في صدد تبرير تأخره في رفع الاستئناف عن الميعاد قد قدم شهادة مرضية ، وأضاف إلى ذلك أنه يوم أن أفرج عنه من السجن كان مريضاً بالروماتيزم ، كما قرر طبيب السجن ، ومع ذلك قضت المحكمة بعدم قبول استئنافه شكلاً مكتفية بقولها إن الحكم المستأنف صدر في يوم كذا ولم يستأنف إلا في يوم كذا ( بعد الميعاد ) دون أن ترد على الدفاع الذي تمسك به ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

## (٤٩٧)

القضية رقم ٢٢٤١ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . إلقاء التهم من تلقاء نفسه شيئاً كان معه . تفتيشه . وجود غدر به . إدانته بناءً على ذلك . صحيحة . مثال .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس ومعه عسكريان حينما كانوا يرون في داورية ليلية رأوا شبحين قادمين نحوهم فتأداهما الضابط فلم يجابوا ، ثم لما اقترب هو ومن معه منهما صوب الضابط نحوهما نور بطاريتيه فأرأوا أحدهما قد وضع يده في فتحة جلبابه ثم أخرجهما ، وعندئذ سمعوا صوت شيء سقط على الأرض بجواره ، فأمسكه الضابط فوجده حافظة نقود ، فسألها عنها فأنكر كل منهما ملكيته إياها ، ثم فتحا فوجد فيها مبلغاً من النقود ... وعليتين من الصفيح بهما أفيون ، فالدليل الحاصل من تفتيش هذه الحافظة لا يعتبر وليد قبض أو تفتيش ، لأن التهم هو الذي ألقى من تلقاء نفسه بالحافظة على الأرض وتملئ عنها قبل أن يتصل بالضابط بها .

## (٤٩٨)

## القضية رقم ٢٢٤٤ سنة ١٧ القضائية

تلبس بإحراز عنبر . يتحول مأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه في إحراز المخدر . مثال .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياتة أن زيداً يتجر في المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة في تفتيشه وتفتيش محله ومن يوجد فيه ، وكلف مخبراً لشراء مادة مخدرة منه ، فعاد المخبر وقدم للضابط قطعة من الأفيون قال إنه اشتراها من زيد هذا الذي أمر غلاماً يجلس أمام حانوته بتسليمه قطعة الأفيون المذكورة ، فدام الضابط المحل وقتش غلاماً كان فيه على أنه الغلام الذي عناه المخبر ، وقتش زيداً فوجد كلا منهما يحمل مادة مخدرة في جيبه ، فهذا التفتيش صحيح . إذ أن بيع المادة المخدرة للمخبر هو حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر تحول مأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها .

## (٤٩٩)

## القضية رقم ٢٢٥٩ سنة ١٧ القضائية

تفتيش . ضابط بوليس . تفتيشه منزلاً في غير دائرة اختصاصه لهم ضبط متلبساً بجريمة بدائرة اختصاصه . يصححه اختصاص الضابط بالتصديق مع هذا التهم .

إن مباشرة ضابط البوليس التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاص هذا الضابط بالتحقيق مع التهم الذي قُتس منزله بناءً على ضبطه متلبساً بالجريمة بدائرة اختصاصه ، وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به .

( ٥٠٠ )

## القضية رقم ٢٢٦٣ سنة ١٧ القضائية

١ — مسئلة جنائية . وقوع حادث بناءً على خطأين من شخصين مختلفين . أحد الخطأين لا ينشئ التسوية عن مرتكب الخطأ الآخر . لا تناقض بين إدانة متهم بناءً على الخطأ الواقع منه وأخذه بالرأفة بناءً على ما وقع من غيره من خطأ .

ب — تعويض . حكم استثنائي . استناده إلى المدعى اللذين أنه شارك في الخطأ الذي وقع بسببه الحادث . تأييده الحكم الابتدائي فيما قضى به من التعويض المؤقت . لا ضير في ذلك .

١ — يصح في القانون أن يقع الحادث بناءً على خطأين من شخصين مختلفين ، ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسئولية عن الآخر . وإن فلا تناقض إذا ما أدانت المحكمة المتهم بناءً على الخطأ الذي وقع منه ثم علمته بالرأفة بناءً على ما وقع من والد المجنى عليه من خطأ ساهم في وقوع الحادث .

٢ — إذا كان الحكم الاستثنائي قد ذكر أن المدعى بالحق اللذين شارك في الخطأ الذي وقع بسببه الحادث ، ومع ذلك أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من التعويض ، فلا ضير في ذلك ما دام المدعى بالحق اللذين إنما طلب المبلغ الذي حكم له به كتعويض مؤقت . وذلك على اعتبار أن المحكمة الاستئنافية قد رأت أن المبلغ المحكوم به لا زال دون ما يقتناسب مع ما يجب الحكم به على أساس الخطأ المشترك .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أنه ورد بالحكم الاستثنائي أن الحكم المستأنف في محله غير أنه نظراً لظروف الدعوى ولأن والد المجنى عليها الذي كان ممسكاً بيد ابنته قرر أنه لم ير الترام قبل وصولها أمامه وأن المسافة التي كانت بينهما وبين الترام قبل وقوع الحادث لم تتجاوز متراً واحداً وبذا يكون أهمل أيضاً بمروره ومن ثم يتعين تخفيض العقوبة والا كنفاء بجسب المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، وهذا موجب

للبراءة لأنه يفيد أن السب المباشر للحادث يرجع إلى خطأ والد المجنى عليها وحده ولولا هذا الخطأ لما وقعت الجريمة .

وحيث إنه جاء بالحكم المستأنف للزُّيد لأسبابه أن الحادثة تتلخص حسب أقوال عبد الباقي أبو النجا أنه حوالى الساعة ٦ مساءً كان سائراً عند كشك ترام السيدة عائشة ومعه ابنته المجنى عليها وأراد عبور شريط الترام ثم نظر عربة الترام تسير للخلف على بعد متر منها فصدمتها وحدثت إصابة بفخذ ورجل ابنته — وظهر من أقوال سيد همام أن عربة الترام كانت مدفوعة بقطار آخر من الخلف فصدم المجنى عليها أثناء عبورها الطريق ، وقرر في محضر تحقيق النيابة أن القطار القادم من السبئية أتجه نحو العربة بقصد الاشتباك بها ولكنه دفعها فصدمت المجنى عليها . وقرر محمد صبح عبد المال أن عربة الترام كانت تسير للخلف فصدمت المجنى عليها أثناء عبورها الشريط مع والدها . وحيث إن عبد الفتاح عبد المنعم قرر أنه كان يسوق قاطرة الترام للناورة وكان يدفع العربة التي كان المتهم بصفتها كسارياً واقفاً في مقدمتها ويشير عليه باستئناف السير ثم سمع شخصاً يقول حاسب فوقف في الحال . وحيث إن المتهم معترف بأنه كان في مقدمة العربة أثناء دفعها بواسطة القاطرة ولكنه قرر أن المجنى عليها ووالدها اندفعا فجأة نحو الترام فحصلت المصادمة . وقد قرر والد المجنى عليها أنه لم يسمع الزمارة ، كما أنه لم يقر دليل على هذا الدفاع الذى تنقضه أقوال الشاهدين . وحيث إنه تبين من المأينة أن الحادثة حصلت بميدان السيدة عائشة أمام كشك الترام بالشريط الوسط وعرض الشارع ٢٠ متراً ، وتبين من الكشف الطبى الشرعى أن المجنى عليها سن ٦ سنوات وبها جرح بالقضبان الأيسر والكعب الأيسر وإصابات أخرى بالجسم من مصادمة ترام ، وأن الوفاة من نزيف فى الصدر وصدمة عصبية . وحيث إنه يتضح من أقوال والد المجنى عليها والشاهدين أن المجنى عليها كانت تسير شريط الترام عند المحطة ، والطريق كان مكشوقاً أمام المتهم ، وكان من واجبه الاحتياط بالتنبيه إلى سير العربة عند خلو الطريق ، وقد ترتب على ذلك اندفاع العربة نحو المجنى عليها ومصادمتها عما نشأ عنه الوفاة ، فيتعين عقابه بالمواد المطلوبة . فلا تناقض بين

ما ذهبت إليه المحكمة من إدانة الطاعن بناءً على الخطأ الذي وقع منه وبين ما قالته بصدد أخذه بموجبات الرأفة من أن والد المجنى عليها وقع في خطأ آخر، لأنه يصح في القانون أن يقع الحادث بناءً على خطأين من شخصين مختلفين، وفي هذه الحالة لا يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفي المسؤولية عن مرتكب الآخر .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه بنى على خلاف التحقيق إذ جاء فيه أن والد المجنى عليها أراد عبور شريط الترام ثم نظر عر به تسير من الخلف على بعد متر منه مع أنه لم يقل إنه رأى الترام، كما ورد به أن والد المجنى عليها لم يسمع الزمارة، وأنه لم يتم الدليل على دفاع المتهم من أن المجنى عليها ووالدها اندفعا فجأة . وهذا تنقضه أقوال الشاهدين ويخالف أقوال المجنى عليها . والحكم المطعون فيه ردد شهادة الشهود ولم يستخلص منها رأى المحكمة، بل اكتفى بتدوينها ولم يبين ما إذا كان من واجب الطاعن أو في مقدوره كشف الطريق بالنسبة لسير القطار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة التي استخلص منها إدانة الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه، فالجدل في ذلك موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه ذكر أن المدعى بالحق المدني قد شارك في الخطأ ومع ذلك أيد الحكم المستأنف فيما يختص بالتعويض المحكوم به وكان ينبغي أن يراعى أنه يترتب على الخطأ المشترك إقصاء التعويض المحكوم له به .

وحيث إن المدعى بالحق المدني طلب المبلغ المحكوم له به كتعويض مؤقت فلاضير على المحكمة الاستثنائية، وقد رأت أنه شارك في الخطأ، أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف اعتباراً منها بأن المبلغ المحكوم به لا زال دون ما يتناسب وما يجب الحكم به على أساس الخطأ المشترك .

(٥٠١)

القضية رقم ٢٢٦٤ سنة ١٧ القضاية

ترور في ورقة رسمية . نموذج رقم ٩ قرعة . صورة واقعة .

إذا كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم ، هي أن التهم تقدم بشكوى لإدارة القرعة لإعفاء ابنه من الخدمة العسكرية بمد تجنيده بمقولة إنه شيخ طاعن في السن لا يقوى على كسب قوته وقوت عياله وأنه يعول على الجند بوصفه ابنه الأكبر ، فلما طلب للكشف عليه طبيباً اتفق مع رجل متقدم في السن مهتم لا يقوى على العمل على التقدم للكشف الطبي فتقدم متسماً باسم والد الجند متحلاً بشخصيته أمام الطبيب المختص ، وساعده التهم بأن آزره وسافر معه إلى القاهرة حيث وقعت الواقعة ، وحصل الاثنان بذلك على إعفاء الجند ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية في جنابة التزوير قبل الاثبات .

(٥٠٢)

القضية رقم ٢٢٦٥ سنة ١٧ القضاية

معارضة . حضور عام عن المحكوم عليه بجلسة المعارضة وتقديمه شهادة بمرض المحكوم عليه وقريره أنه لم يستطع الحضور بسبب هذا المرض وبسبب حالة الوفاء . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون تحدث عن المرض المدعى . قصور .

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن محامياً حضر عن المحكوم عليه بجلسة المعارضة ، وقال إنه لم يستطع الحضور بسبب مرضه وبسبب حالة الوفاء وقدم شهادة بالمرض ، ومع ذلك قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس عدم صحة اعتذار الطاعن من عدم الحضور ، وتحدثت عن حالة وفاء الكوليرا ولم تذكر شيئاً عن حالة المرض المدعى وعن الشهادة المقدمة به ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .



## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٥٠٣)

القضية رقم ٢١٩٩ سنة ١٧ القضاية

تموين . وجود السلعة في محل التجارة . جواز اعتباره عرضاً للبيع . إنكار وجودها .  
جواز عده امتناعاً عن البيع .

إن وجود السلعة في محل التجارة ولو لم تكن في محل ظاهر للعيان يصح  
اعتباره عرضاً للبيع ، وإنكار وجودها من جانب البائع وتضارب أقواله في شأنها  
— ذلك يصح عده امتناعاً عن البيع .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بجرمة  
الامتناع عن بيع الثوم في محله بالسعر المحدد جاء مشوباً بما يبطله ، إذ أن الواقعة  
المنسوبة إليه لا تكون جريمة الامتناع ، فلم يطلب مفتش التموين الشراء حتى  
يقال بأن الطاعن امتنع ، كما أنه لا يتجر في الثوم ولم يكن معروضاً للبيع بمحله ،  
لأن ما وجد لديه منه إنما كان لاستهلاكه الشخصي .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه بين  
الواقعة فقال « إن مفتش التموين شهد بأنه مر بمخات المتهم ( الطاعن ) وسأل  
عن ثوم فأنكر ، ولما اكتشف الثوم مخبأ داخل صندوق شاي خال قرر أنه اشتراه  
لمنزله أمس وأنه غنى عن البيع ، وإن للمتهم قرر عند سؤاله أنه اشترى الثوم قبل  
حضور المفتش بقليل لاستهلاكه الشخصي وكان على وشك إرساله للمنزل . . .  
وإن مجرد وجود السلعة بمحله يعتبر عرضاً لها خصوصاً وأن الشاهد أبلغه بأدىء  
ذى بدء أنه اشتراه في اليوم السابق على يوم الحادث » . ولما كان الحكم قد

أورد الأدلة التي استند إليها ، وكان من شأن ما أورده من ذلك أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فلا محل لما ينعمه الطاعن في هذا الصدد ما دام وجود السلعة في محل تجارته يصح اعتباره عرضاً للبيع وإن لم تكن في محل ظاهر للعيان ، وما دام إنكاره وجود السلعة في محله وتضارب أقواله في شأنها يصح عده امتناعاً عن البيع ، وإذن فكل ما جاء في الطعن لا يخرج في جلته عن الجدل في تقدير الدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

### ( ٥٠٤ )

القضية رقم ٢٣٨٣ سنة ١٧ القضائية

وصف التهمة . تقديم التهم باعتباره شريكاً مع آخر معلوم . اعتباره شريكاً مع مجهول . هذا ليس تصديلاً عما يضار به التهم .

إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة باعتباره شريكاً مع آخر معلوم في جريمة التزوير ، ورأت المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة وأن الذي ارتكبها مجهول ، فاعتبرت المتهم شريكاً لهذا المجهول ، فليس في هذا تعديل للتهمة يصح أن يشكومنه المتهم .

### ( ٥٠٥ )

القضية رقم ٢٣٨٤ سنة ١٧ القضائية

دفاع . تعيين خير لصيقه . عدم الرد عليه في الحكم . قصور . مثال في مخالفة تنظيم المباني .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية في صدد مخالفة القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني بدفاع أصدرت المحكمة في سبيل تحقيقه حكماً بنسب خير لمعينة المبنى محل المخالفة وبيان ما إذا كان قديماً أنشئ قبل تاريخ صدور القانون المذكور أم أنه أنشئ في تاريخ الحادث ، وإن كان أنشئ حديثاً فما مقدار ارتفاعه ، ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم الابتدائي

لأسبابه دون أن تزيد عليها ، فإن حكمها يكون قاصراً إذ كان يتعين عليها إذا ما رأت عدم الأخذ بهذا الدفاع الذى قدرت أهميته إلى حد ندب خير لتحقيقه أن ترد عليه وتفتده .

### (٥٠٦)

#### القضية رقم ٢٣٩٠ سنة ١٧ القضاية

معارضة . القضاء بعدم قبولها شكلاً . دفع المحكوم عليه بأن إعلانه باطل لأن المحضر أثبت فيه أنه سلم الإعلان لوالده مع أنه مات من عشر سنوات . حكم معيب .

إذا كانت النيابة قد دفعت بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفضها بعد الميعاد ، وكان المحكوم عليه قد رد على ذلك بأنه لم يعلن بالحكم النيابي ، إذ أن إعلان الحكم لم يسلم له شخصياً أو فى محله بل المحضر المكلف بالإعلان أثبت فى أصل ورقته أن « الصورة سلت إلى والد المحكوم عليه لنيابه » مع أن والده توفى من أكثر من عشر سنوات ، وقدم الشهادة الدالة على هذه الوفاة ، وعلى الرغم من ذلك قضت المحكمة بعدم قبول المعارضة بناءً على أن المحضر قال أمامها إنه سلم الصورة لم المحكوم عليه ووافق على ذلك شيخ البلد الذى كان مرافقاً له ، فإن هذا الحكم يكون معيباً ، لأن العبرة هى بما ورد فى الإعلان ذاته ولأن المحكمة عند ما تعرضت لدفاع المحكوم عليه لم تتناول ما أثبتته المحضر بأصل ورقة الإعلان متعلقاً بما اتبعه فيه ومن سلمه الورقة ، ولم تبين أثر الشهادة للقدمه من المحكوم عليه خاصة بوفاته والده فى البيانات التى ذكرها المحضر فى الإعلان .

### (٥٠٧)

#### القضية رقم ٢٣٩٢ سنة ١٧ القضاية

تمس . تهم أوجه الطعن من زوج المحكوم عليها موقعة بإمضائه . عدم تهم توكيل له عنها فى ذلك . لا يجبل الطعن شكلاً .

إذا كانت أوجه الطعن مقدمة من زوج المحكوم عليها وموقعة بإمضائه ولم يكن قدم ما يثبت أنها وكلته في ذلك ، فالطعن لا يكون مقبولا شكلا .

### ( ٥٠٨ )

#### القضية رقم ٣٣٩٧ سنة ١٧ القضائية

خيانة الأمانة . شريك . اختلاسه شيئا من مال الشركة المسلم إليه بصفته لاستخدامه في شؤونها . خيانة أمانة .  
( المادة ٣٤١ ع )

الشريك الذي يحتلس شيئا من مال الشركة المسلم إليه بصفته ليستعمله في شؤونها يعاقب بخيانة الأمانة ، لأن تسلمه مال الشركة في هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلا بصفته وكلاء عن شركائه ، والوكالة من عقود الائتلاف الوارد ذكرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

### ( ٥٠٩ )

#### القضية رقم ٢٤٠٧ سنة ١٧ القضائية

سرقة بطرود . حامل السلاح . لا يشترط أن يكون قد باشر جميع الأعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها . وقوفه على مقربة منهم ليحرسهم حتى يتمكنوا من نقل السروق . فاعل .  
( المادة ٣١٧ ع )

يكفي في القانون لمعاينة المتهمين في جنابة السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملا من الأعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ، ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعا ، فإذا كان هو قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل السروق فإنه يكون في هذه الحالة فاعلا معهم في السرقة على أساس أن العمل الذي قام به هو من الأعمال التي اتفقوا بها على إتمام السرقة . ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي كان معه السلاح لم يتصل بالسروق بل كان واقفا ينتظر زملاءه .

## المحكمة

وحيث إن الطعن المتقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن حاصل وجه الطعن المتقدم من هذا الطاعن هو أن القعلة التي أدين ومن معه بمقارقتها لا تكون إلا جنحة سرقة بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات وتكون المحكمة قد أخطأت إذ جعلت منها جناية سرقة ليلاً من أكثر من شخص يحمل أحدهم سلاحاً نارياً . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن ما ثبت من أقوال المتهمين هو أنهم ذهبوا لسرقة الماشية من حظيرة مواشى المجنى عليه وكان أحدهم يحمل بندقية ولكنه لم يدخل الحظيرة ولم يباشر السرقة بل انتظر شركاءه خارج القرية وساق الماشية للسروقة بعد اختلاسها . وينعى الطاعن على الحكم المطلق فيه أنه لم يمن بجلاء هذه الواقعة .

وحيث إنه لا يشترط في القانون لمعاقبة المتهمين في جناية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر جميع الأعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ، فإذا كان قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسمهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق ، فإنه يصح عدّه معهم فاعلاً في السرقة على أساس أن عمله الذي قام به من الأعمال التي اتفقوا على إتمام السرقة بها ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطلق فيه قد أثبت على المتهمين أن أحدهم كان معه سلاح وقت مباشرة السرقة ، فلا يصح الاعتراض عليه بأن من كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفاً ينتظر زملاءه .

## (٥١٠)

### القضية رقم ٢٤١٠ سنة ١٧ القضائية

دفاع . مدافع . إيدأؤه أن حالته الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الوجه الأكمل . حضوره لإجراءات المحاكمة . مدافسته . الحكم في الدعوى . طلبه نقض الحكم لعدم تأجيل الدعوى بناءً على ما أبداه . لا يصح .

إذا كان المدافع عن التهم قد أبدى عند بدء إجراءات الدعوى أمام المحكمة

أن حالته الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الوجه الأكمل دون أن يصر على طلب التأجيل ، وحضر الإجراءات ثم أبدى دفاعه للمحكمة ، فلا يحق له أن يطلب نقض الحكم لعدم تأجيل المحكمة الدعوى للسبب المذكور . فإنه — وهو الموكل إليه أن يدافع عن التهم بحسب ما يمليه عليه ضميره وتفرضه عليه تقاليد مهنته النبيلة — لا يصح أن يفرض في حقه أنه قام بواجبه على وجه غير كامل بل يجب أن يؤول سكوته عن التمسك بالطلب الذي بدا منه أولاً بأنه عدل عنه عن عقيدة صحيحة وأن ما أدلى به للمحكمة في سبيل الدفاع هو في نظره كل ما ينبغي أن يقال .

### جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٨

رئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد حلى بك وأحمد حنى بك وحسن الهضبي بك المستشارين .

(٥١١)

### القضية رقم ١٤٦١ سنة ١٧ القضائية

رشوة . كونستابل . قبوله مالا لعدم تحرير محضر يستدل في اختصاصه بتحريره . ارتشاء ولو لم يكن ثمة موجب لتحرير المحضر . (المادة ١٠٣ ج)

مادام الفرض الذى من أجله قبل الموظف ( كونستابل ) المال هو عدم تحرير محضر لمن قدم إليه المال ، وما دام تحرير مثل هذا المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف ، فإنه يكون مرتشياً ولو لم يكن هناك أى موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال لعدم تحريره <sup>(١)</sup> .

(١) لا شك أنه يتعين للعقاب على الرشوة أن يكون العمل الذى من أجله طلبت الرشوة أو عرضت داخلاً في اختصاص المرتشى أى يدخل في دائرة عمله ويندرج ضمن ما يباشره من الأعمال أثناء قيامه بهذه الوظيفة سواء أكان ذلك العمل فضلاً إيجابياً أو تركاً ، ولكن هل ينبغي أن يكون الفعل أو الترك الذى يخاض عنه للوظيفة مقابلاً أو ثمناً — هل ينبغي أن يكون جدياً ؟ هذا السؤال يفرض نفسه بشكل أكثر دقة في حالة الامتناع . فهل يتعين أن =

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن على أساس أن ما وقع منه يكون جريمة رشوة قد أخطأ لأن الفصل للسند إليه لا يملو جريمة النصب إذ أنه قائم على الحصول على نقود من قصابي

== يكون الامتناع من جانب الموظف امتناعاً عن فعل له أصل في الواقع ووجود في الحقيقة حتى يعتبر ذلك الامتناع امتناعاً عن عمل من أعمال الوظيفة ؟ أم يكفي أن يكون هذا الامتناع من جنس ما يدخل في وظيفة التهم ولو كان أساسه وهمياً لا حقيقة له ؟ يدعي أنه إذا كان الامتناع من جانب الموظف امتناعاً عن فعل له أساس جدي في الواقع فواخذة الموظف عن جريمة الرشوة لا صعوبة فيها ، أما حيث يكون الفعل الذي تهاذى للموظف الرشوة للامتناع عنه موهوماً اختلعه الموظف فنبا تترامى جريمة النصب بإساءة استغلال الموظف صفته فهل تلتقي معالم جريمة النصب على معالم الرشوة قترليها ؟ في الحالة التي صدر فيها الحكم موضوع التعليق كان التهم قد أخذت مبالغ من بعض القضاة ليجتنع عن تحرير محاضر لهم بتهمة مخالفتهم لقانون التسعيرة استناداً منه إلى شكاوى موهومة ادعى لهم بأنها قدمت في حقهم ، فأساس الامتناع الذي أخذ الموظف منه موهوم لا أصل له ولكن محكمة الموضوع وبحكمة القضاء كليهما رأيت أنه لا يؤثر على قيام جريمة الرشوة التي يكفي لقيامها أن يكون تحرير مثل هذه المحاضر داخلاً في اختصاصه ولو لم يكن ثمة أي موجب فعلي أو حقيقي لتحريرها .

والواقع أن العقاب على الرشوة عقاب على اتجار الموظف في الوظيفة والموظف أشد استحقاقاً لهذا العقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، لأنه في الحالة الأولى يجمع بين النصب والارتشاء . ولا يفترض بأن العمل المحسوبي لا يضار بشيء من تلك الصفة الموهومة — لا يفترض بهذا لأن المصلحة المقصودة بالحماية هنا ليست سلامة العمل المحسوبي وحدها بل سمة هذا العمل والثقة فيه ، وهاتان يضيفهما اتجار الموظف بأعمال الوظيفة سواء أكان في هذا الاتجار غشاً أو غير غش ، وسواء أكان ما أخفق عليه حقاً أو غير حق . ( راجع جارسون تعليقاً على المادة ١٧٧ نبذة ٧٥ ، وراجع بخلاف هذا الرأي حكم مجلس إعادة النظر بباريس الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩١٩ المنشور في جازيت ١٩ — ٢ — ٢٠ وقد قضى باعتبار الواقعة نصاً لا رشوة حيث يكون العمل الذي وعد الموظف بالامتناع عنه موهوماً . وكان التهم في تلك القضية جندياً في الجيش معنياً سكرتيراً للحاكم العسكري يتلقى الشكاوى ويعرضها عليه فأوهم أحد الجنود بأنه تقدمت في حقه شكاوى للحاكم العسكري وأخذ منه مبلغاً من المال ليؤم بإعدام هذه الشكاوى بدلا من عرضها على الحاكم العسكري ) .

القرية بطريق الاحتيال بأن أوهمهم كذباً أن شكوى قدمت في حقهم إلى مأمور المركز.

وحيث إن المحكمة ذكرت وقائع الدعوى كما ثبتت لديها في قولها « إن التهم عبد السميع محمد علام وهو كونستابل بوليس بمركز البدارى توجه يوم ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ و بصحبته العسكري السوارى عبد الناصر عزام إلى قرية النواميس التابعة لهذا المركز وقصد إلى دار الشيخ عطية أحمد محمد نائب العمدة وطلب إلى هذا الشيخ أن يحضر له القضاين ليحقق معهم في شكوى مقدمة فيهم لأنهم يبيعون اللحم بسعر يزيد عن الأسعار المحددة وأرسل وكيل شيخ الخفراء حسن حسين جميل والخفير أحمد محمد حسن لإحضار هؤلاء القضاين فأحضرواهم إلى منزل نائب العمدة ومن لم يجدها أحضرا بدلاً عنه زوجته أو ابنه وأضهم التهم بأن لديه شكوى مقدمة إلى حضرة مأمور المركز بأنهم يبيعون اللحم بأسعار مرتفعة وأنه سيجرى تحقيقاً معهم فحاول بعضهم أن يفهمه بأن ذلك لم يحصل ولكنه تشدد معهم وأخيراً طلب إليهم أن يدفع إليه كل منهم جنيهاً حتى لايجرى معهم التحقيق فوجد هؤلاء القضايون أنه لا مناص من أن يرشوا هذا الكونستابل ليكف عنهم وتفاوضوا معه على مبلغ الرشوة فقبل أن يأخذ من كل منهم ثلاثين قرشاً ويخلى سبيلهم فدفعوا له مبلغ مائتين وعشرة قروش صاغ ومن لم يكن حاضراً منهم دفع عنه أحد زملائه ، وبعد أن أوردت أدلة الإثبات عرضت للعمل الذى صدر من الطاعن فقالت « إن التهم هو كونستابل بوليس أى موظف عموى ومن شؤون وظيفته عمل التحقيقات وتحرير المحاضر عن الجرائم باعتباره من مأمورى الضبطية القضائية فهو والحالة هذه يستطيع عمل محاضر للقضاين إذا ما ارتكبوا جريمة مخالفة التسعيرة . وحيث إن التهم بصفته موظفاً عمومياً وكان في استطاعته تحرير محاضر القضاين ببلدة النواميس لحاقتهم التسعيرة قد امتنع عن أداء هذا العمل في مقابل أخذه مبلغ مائتين وعشرة قروش من هؤلاء القضاين فعلمه هذا يعتبر قبولاً للرشوة » ثم تحدثت عن الدطاع وردت عليه بما يأتى : « إن ارتكابه جريمة الرشوة متوفرة في هذه الدعوى كما سلف بيان ذلك . ولا عبرة



بما يدعيه الدفاع عن التهم من أن الأفعال للسندة إليه لا تكون جريمة رشوة وإنما تكون جريمة نصب لأنه لم تكن هناك شكوى حقيقية ضد القضاة وإنما كان ذلك إيهاماً لهم إن صح يكون طرقاتاً احتيالية للحصول منهم على النقود . ولا عبرة بهذا الادعاء لأنه ليس من الضروري وجود عريضة للشكوى عن مخالفة القضاة للتعبيرة حتى يجرم التهم لهم المحاضر وإن كان تحرير المحاضر بدون البلاغ الجدى عن هذه الجريمة عملاً غير حق ، وأن المادة ١٠٣ عقوبات تعتبر مرتشياً الموظف العمومى الذى يقبل وعداً من آخر بشئ ما أو يأخذ هدية أو عطية لامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر له أنه غير حق . ولما كان ما قاله الحكم بهذا الصدد صحيحاً إذ مادام الغرض الذى من أجله قدم المال إلى الموظف هو عدم تحرير محضر بن قدمه ، وما دام تحرير المحاضر يدخل فى اختصاص هذا الموظف ، فإن جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك أى موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال لعدم تحريره .

### (٥١٢)

#### القضية رقم ١٨٤٢ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . إصابت خطأ . إدانة التهم تأسيساً على شهادة شهود لا تصور الحالة التى كان عليها التهم والجنى عليه وقت وقوع الحادث . هذا الحكم لا يكون مستنداً إلى أصل صحيح . إذا كان الثابت أن أحداً من الشهود لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب الجنى عليه ، وكل ما قالوه هو أنهم حين سمعوا الصباح رأوا سيارة مسرعة ولما ذهبوا إلى حيث وجدوا الجنى عليه ميتاً علم أولهم (فلان) من مجهول أن السيارة التى صدمت الجنى عليه هى رقم كذا ، فإن إدانة قائد هذه السيارة بمقولة إن خطأه ثابت من أن سيارة مرت بسرعة وبسبب هذه السرعة صدم الجنى عليه ولم يتمكن من مفادته لا تكون مستندة إلى أصل صحيح ، إذ ليس فى شهادة هؤلاء الشهود ما يصور الحالة التى كان عليها التهم والجنى عليه وقت وقوع الحادث .

## (٥١٣)

## القضية رقم ١٨٥٣ سنة ١٧ القضاية

١ — فاعل أصل . متهمون في جنابة سرقة بإكراه . بيان ما وقع من كل منهم . لا يكفي لاعتبارهم فاعلين . يجب أن يبنى الحكم ببيان قيام الاخفاق بينهم على السرقة .  
ب — نقض . وحدة الواقعة . نقض الحكم بالنسبة إلى بعض الطاعنين . يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين لم يقدموا أسباباً لظنهم .

١ — يجب لاعتبار المتهمين فاعلين في السرقة أن يقوم الدليل على اتفاقهم على مقارفة الجريمة . فإذا كان الحكم قد أدان المتهمين في جنابة السرقة بالإكراه ذاكراً أنهم جميعاً مسروقوا بأن فاجأ أولهم الفلام الذي كان يحمل الشيء الذي سرقوه وأخذ منه بالقوة فاستغاث فحضر إليه صاحب الشيء . وقد كان يسير أمامه وحاول استخلاص المسروق ، فهدده هذا المتهم باستعمال سكين كان يحملها وتمكن بذلك من إعطاء المسروقات لباقي المتهمين الذين كانوا بانتظاره بالقرب منه فحملوها وهربوا بها ، فهذا الحكم يكون معيباً إذ هو وإن عني بذكر ما قارفه كل من المتهمين لم يبين صلة فعل الآخرين بفعل المتهم الأول ، وهل كان نتيجة اتفاق على السرقة أو أنه حصل عرضاً ، خصوصاً مع قول المحكمة إن المتهم الأول قابل الصبي مفاجأة وأخذ للمسروق منه ، ثم هو لم يورد دليلاً على أن تواجد المتهمين الآخرين قريباً من المتهم الأول إنما كان نتيجة اتفاق بينهم ولم يكن محض مصادفة .

٢ — إن نقض هذا الحكم بالنسبة إلى بعض المتهمين الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين الذين لم يقدموا أسباباً سوى قولهم إن الحكم لم يحكم في اللعاب ، لأن وحدة الواقعة التي اتهموا فيها جميعاً وما قد بحر إليه إعادة المحاكمة أو تنتهى إليه تقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية المتهمين هم فيها .

## المحكمة

وحيث إن مما جماع الطاعنان الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ

دانها بخناية السرقة بالإكراه جاء مشوباً بما يبطله . وفي بيان ذلك يقولان إن المحكمة لم تبين مكان وقوع السرقة ولا مكان التهم الأول من الباقين حين أعطاهم المروق ، كما جهلت مأخذ قولها إن أولئك الباقين كانوا بانتظار الأول وقريباً منه . وضيغ الطاعنان أن فعل السرقة كان قد تم بأخذ التهم الأول وحده الطرد ، فإذا ما ألقاه إلى باقي الطاعنين الذين كانوا وراء السور فلا يعتبر مافعله من قبيل السرقة أو الاشتراك فيها ، لأنه في كلا الاعتبارين لا يكون ذلك إلا عن اتفاق سابق بينهم جميعاً ، وإلا كان عملهم جريمة إخفاء لأنه مستقل عن فعل السرقة ، ولكن المحكمة عدتهم فاعلين مع التهم الأول دون أن تعنى ببيان ثبوت هذا الاتفاق وتورد أدلتها عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال : « إنه تبين من التحقيقات وشهادة الشهود بها وبالجلسة أنه بينما كان الجنى عليه وهو من دمياط موجوداً في بندر الزقازيق اشترى بطاطين مستعملة من متعلقات الجيش البريطاني . وأراد العودة لبلده فرافقه قريبه مسعد الجمال وعهد إلى صبي يدعى متولى مصطفى بحمل طرد البطاطين والتيل للمحطة لتصديره ، وكان هذا الأخير سائراً خلفه على مسافة منه ، وكان الجنى عليه يتحدث مع قريبه ، فإذا بهما يسمعان استغاثة هذا الصبي الصغير ، فالتفتا فوجدا التهم الأول وقد أنزل الطرد من فوق رأس حامله للأرض وشقه يسكين ليكشف ما فيه فعادا إليه وسألاه عن غرضه فهددهما بالسكين التي يحملها ... فغشيا اعتداه فما كان منه إلا أن حمل الطرد وألقاه لباقي التهمين ( الطاعنين والتهم الرابع ) فوق رصيف المحطة ، كما ألقى الصبي الشيال كذلك على الرصيف لما لاحظ أنه يبكي وعاد للمجنى عليه ورفيقه يساوئهما على إتاحة لإعادة الطرد ، وطلب جنيتها واستمد الجنى عليه لدفعه إذا أعيد إليه الطرد ، ولكن التهم الأول تثبت بأخذ الجنية مقدماً وصار يماطل حتى تمكن باقي التهمين من تهريب الولد والمسرقات ... وقد حملوا الطرد على عربة وأخوه في مكان غير معلوم وظل الجنى عليه يأمل في رده إلى أن اضطر لإبلاغ الأمر للبليس » .

وبعد أن أورد مؤدى شهادة الشهود تحدث عن الإكراه وانتهى إلى القول :

بأنه « قد ثبت للمحكمة أن المتهمين جميعاً سرقوا بأن فاجأ أولهم الظلام وأخذ الطرد منه بالقوة فاستغاث فحضر المجنى عليه لاستخلاصه فهدده المتهم باستعمال سكين كان يحملها وتمكن بذلك من إعطاء المسروقات لباقي المتهمين الذين كانوا ينتظرونه بالقرب منه فحملوها وهربوا بها ». فهو وإن عني بذكر ما قارفه الطاعنان ، إلا أنه لم يعن ببيان صلة ذلك بفعل المتهم الأول ، وهل كان نتيجة اتفاق على السرقة ، أو أنه حصل عرضاً . خصوصاً وقد أوردت المحكمة أن المتهم الأول قابل الصبي مفاجأة وأخذ الطرد المسروق . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، إذ يجب لاعتبار المتهمين فاعلين في السرقة أن يقوم الدليل على اتفاقهم على مقارفة الجريمة ، ولا يرد على ذلك بما أورده الحكم في نهايته من أن من تلقوا المسروق من الأول كانوا ينتظرونه وقریباً منه ، لأنه لم يورد دليلاً على أن تواجدهم في ذلك المكان لم يكن مصادفة ، وإنما كان نتيجة اتفاق .

وحيث إن الطاعنين الأول والرابع لم يبين أولها أسباباً لظنهم سوى قوله بأن الحكم لم يتعم في اليعاد ولم يقدم الآخر أسباباً إطلافاً ، إلا أن نقض الحكم بالنسبة إلى باقي الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إليهما أيضاً ، لأن وحدة الواقعة التي اتهموا فيها جميعاً وما قد تجر إليه إعادة المحاكمة أو تنتهي إليه تقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

### (٥١٤)

القضية رقم ٢١٠٣ سنة ١٧ القضاية

١ — حكم . تبنيه . الدفع الواجب الرد عليه . هو الجازم الذي يصر عليه مقدمه . طلب غير لازم . لا تثير في عدم الرد عليه . مثال .

ب — حكم . تبنيه . حكم ابتدائي بإدانة المتهم وإدانة الشهود في شهادة الزور . حكم استثنائي بتأييد الإدانة وبراءة الشهود على أساس أن أقوالهم في مجموعها لا تخرج عما شهدوا به في التحقيق الابتدائي . لا تناقض .

١ — المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه . أما الكلام الذى يلحق فى غير مطالبة جازمة ولا إصرار فلا تثريب على المحكمة إذا لم ترد عليه . فإذا كان الظاهر من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر مع التهم طلب إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية لرفضها من قاصر دون أن يقدم دليلاً صحيحاً على حقيقة سنه ، وأن محامى المدعى بالحقوق المدنية قال إن الدعوى المدنية مرفوعة من الوصية عليه فلم يعترض التهم على هذا القول ، وأخذ فى الكلام عن واقعة الدعوى الجنائية التى قامت عليها الدعوى المدنية ، فلا يصح منه أن ينعى على المحكمة أنها لم ترد على ما أبداه .

٢ — إذا كان الظاهر من الحكم الابتدائى أنه أخذ فى ثبوت التهمة على التهم بشهادة الجنى عليه وأخيه ورأى فى شهادتهما ما يثبت كذلك أن الشهود الآخرين الذين أشهدهم الجنى عليه وأخوه رأوا الحادث وعرفوا الجانى ولكنهم تواطأوا معه فلم يقرروا الحقيقة فأدانهم بشهادة الزور ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأيدت الحكم الابتدائى فيما يتعلق بإدانة التهم و برأت الشهود من تهمة شهادة الزور لما رآته من أن أقوالهم أمام المحكمة لا تخرج فى جوهرها عما قرروه فى التحقيق الابتدائى فلا تعارض فى هذا الحكم بين براءة الشهود وإدانة التهم .

### (٥١٥)

#### القضية رقم ٢١٣٧ سنة ١٧ القضائية

١ — حكم . تبينه . استخلاص الحكم أن الباعث على ضرب الجنى عليه هو حق التهم عليه عند ما رآه بهم بصفائهم . قول الحكم فى صدد اختلاف أقوال الجنى عليه بخصوص الباعث إن هذا الباعث لا يمس الجوهر . لا تعارض .

ب — دفاع . استنتاج الإخلال بالدفاع من الوقت الذى استغرقه نظر الدعوى . لا يصح . البكت عن المرافعة لفهم المحامى من إشارة المحكمة يدها أن براءة مركله ظاهرة . لا يصح .

١ — إذا كان للمتفاد مما أورده الحكم أن المحكمة إنما اعتبرت أن الباعث

على ضرب المجنى عليه هو حق التهم عليه عند ما رآه شارحاً في شكايته ، فهذا الاعتبار الذى استخلصته المحكمة استخلاصاً سائماً من ظروف الحادث وملابساته لا يتعارض مع مجاهىء فى الحكم فى صدد اختلاف أقوال المجنى عليه بخصوص الباعث الأصلي من أن هذا الباعث لا يمس الجوهر .

٢ — لا يصح أن يستنتج إخلال المحكمة بحق التهم فى الدفاع من الوقت الذى استغرقه نظر الدعوى . كما لا يصح أن يدعى التهم الإخلال بحقه فى الدفاع بمقولة إن المدافع عنه إنما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور براءته . استنتاجاً من إشارة بدت من المحكمة ، ما دامت المحكمة لم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، فإن مجرد إشارة مبهمه باليد لا يصح الاعتداد بها ولا اتخاذها سبباً لعدم إتمام المرافعة إن لم تكن تمت .

### (٥١٦)

القضية رقم ٢١٩٧ سنة ١٧ القضائية

عكة استثنائية . إضافتها مادة العود إلى المواد التى عاقبت التهم بها المحكمة الابتدائية مع عدم استئناف النيابة . عدم تشديدها العقوبة . ذلك لا يقدح فى الحكم .

لا يقدح فى حكم المحكمة الاستئنافية أنها — مع عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي — قد أضافت مادة العود إلى المواد التى عاقبت التهم بها محكمة الدرجة الأولى ، ما دامت لم تشدد العقوبة المحكوم بها عليه ولم ترتب على ذلك أى أثر .

### (٥١٧)

القضية رقم ٢٣٩٤ سنة ١٧ القضائية

حيز إدارى . الإعلان القانونى بمحصول الحيز . لا يصلح دليلاً قاطعاً على العلم به . للبحر  
عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به . عدم إعلانه بالأوراق . لا يدل على أنه لا يعلم بالحيز .  
المراد بالإعلان هو استكمال لشكل الحيز .

( الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ )

الظاهر من نصوص الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص

بالحجز الإدارى أن واضع اليد على العقار أو المطلوب منه المال قد لا يكون موجوداً وقت الحجز ، وقد يسلم محضر الحجز إلى من ينوب عنه أو من يوجد بالعقار ممن قد لا تربطه به رابطة ، وأنه فى كل الصور التى يكون الشخص المطلوب الحجز عليه موجوداً ، فإنه قد لا يعلم بوقوع الحجز علماً حقيقياً ، وإنما استوجب القانون إعلانه على الوجه الذى رسمه ليحصل العلم القرضى لى يتم الحجز . ومن ذلك يبين أن الإعلان القانونى بمحصول الحجز لا يصلح دليلاً قاطعاً على العلم به ، بل للمحجوز عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به وأن أوراق الحجز لم تصل إليه على الرغم من إعلانها على الصورة التى يقتضها القانون . كما أن عدم إعلانه بالأوراق لا يدل بذاته على أنه لا يعلم بالحجز . والذى يخلص من ذلك أن القانون حين استوجب إعلان من ذكرهم ممن ينوبون عن واضع اليد على العقار أو من يكونون موجودين به إنما أراد أن يستكمل شكل الحجز ولو عن طريق مظنة قانونية بإعلان أصحاب الشأن فيه ، ولكن هذه المظنة لا تنفى — إذا لم يكتف بها القاضى — عن وجوب إقامة الدليل على العلم بالحجز ، كما أنه لا يبنى قبول إنكار صاحب الشأن علمه بالحجز لمجرد عدم إعلانه به ، بل يصح أن يقوم الدليل على هذا العلم من غير طريق الإعلان . فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على أن المتهم كان يعلم فى الواقع بالحجز واستولى على المحجوز لاختلاسه فلا يجديه قوله إنه قد أدين على أساس علمه بالحجز دون أن تقيم المحكمة الدليل على ذلك من واقع أوراق رسمية تشهد به .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بناحية نجح سبع وهو للدين مالك الأشياء المحجوز عليها إدارياً اختلس الأشياء المينة بمحضر الحجز إضراراً بالخاجز حالة كونه عائداً ، وطلبت عقابه بالمواد ٣١٨ و ٣٢٣ و ٣/٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتمحصل في أن الطاعن دفع بعدم علمه بالحجز وبأن التهمة مدبرة له بتواطؤ الصراف والحارس ، ولكن الحكم الطعون فيه بنى إدانته على أساس علمه بالحجز دون أن يقيم الدليل على ذلك من واقع أوراق رسمية ، فكان لذلك مخالفاً للقانون . كما أنه لم يقم دليلاً على أنه اختلس المحجوزات التي ضمها .

وحيث إن للمادة ٥ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ نصت على أن ورقة التنبيه الذي يسبق الحجز الإداري تشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة ، وتعلن عن يد مندوب المديرية أو المحافظة ، وعلى أن صاحب العقار أو من يكون موجوداً في المقار يضع إمضاءه أو ختمه على ورقة التنبيه ، وإذا امتنع أو كان في غير إمكانه وضع إمضاءه أو ختمه فمندوب المديرية أو المحافظة يحضر شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهما يضيضان أو يمتحان ورقة التنبيه والإنذار إثباتاً لحصول الامتناع من وضع الإمضاء أو الختم . ونصت المادة السادسة على أن تعطى نسخة من ورقة التنبيه والإنذار إلى صاحب العقار أو من يجيب عنه أو الموجود فيه . وفي حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة أو على باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة ، وتعليقها يعتبر إعلاناً مستوفى . ونصت المادة الثامنة فيما يتعلق بتوقيع الحجز على أن تعطى نسخة محضر الحجز مصدقا عليها من مندوب المديرية أو المحافظة إلى كل من الحارس وصاحب العقار أو الموجود فيه أو من يجيب عنه وعلى أن يذكر ذلك في محضر الحجز .. الخ . ويظهر من هذه النصوص أن واضع اليد على المقار أو المطلوب منه المال قد لا يكون موجوداً وقت الحجز ، وقد يسلم محضر الحجز إلى من ينوب عنه أو من يوجد بالمقار من عسى ألا تربطه به رابطة ، وأنه في كل الصور التي لا يكون الشخص المطلوب الحجز عليه موجوداً ، فإنه قد لا يعلم بوقوع الحجز علماً حقيقياً ، وإنما استوجب القانون إعلانه على الطريقة المتقدمة



ليحصل العلم الفرضى لىكى يتم الحجز ، وبيين من ذلك أن الإعلان القانونى بمحصول الحجز لا يصلح دليلاً قاطعاً على العلم ، بل للمحجوز عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به ، وأن أوراق الحجز لم تصل إليه على الرغم من إعلانها على الصورة التى يقتضيتها القانون ، كما أن عدم إعلانه بالأوراق لا يدل بذاته على أنه لا يعلم بالحجز . ويستخلص من ذلك أن القانون حين استوجب إعلان من ذكرهم ممن ينوبون عن واضع اليد على المقار أو يكونون موجودين به إنما أراد أن يستكمل شكل الحجز ولو عن طريق مظنة قانونية بإعلان أصحاب الشأن فيه ، ولكن هذه المظنة لا تنفى — إذا لم يكنف بها القاضى — عن وجوب إقامة الدليل على العلم بالحجز ، كما أنه لا ينبغى قبول إنكار صاحب الشأن علمه بالحجز لمجرد عدم إعلان به ، بل يكفى أن يقوم الدليل على هذا العلم من غير طريق الإعلان . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة قد أوردت واقعة الدعوى وأقامت الدليل على أن الطاعن كان يعلم فى الواقع بالحجز واستولى على المحجوز لاختلاسه ، فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

### جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٨

برئاسة سادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وحسن المصطفى بك المستشارين .

(٥١٨)

### القضية رقم ٢١٧٣ سنة ١٧ القضائية

تقضى . حكم بوقف السير فى إجراءات دعوى ضد نائب حتى ترفع عنه الحصانة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .

الحكم الصادر بوقف السير فى إجراءات الدعوى للقائمة على نائب حتى يأذن مجلس النواب فى استمرار الإجراءات هو حكم غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(٥١٩)

القضية رقم ٢٥٧٥ سنة ١٧ القضائية

افتراء . تقدير محكمة الموضوع أن العبارات السندة إلى التهم مما يقتضيه الدفاع في الدعوى المدنية التي كانت مرفوعة عليه . حده .

مضى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها أن العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفاً في حقه إنما صدرت من اللطمون ضده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رضا الطاعن عليه ورأت أن المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(٥٢٠)

القضية رقم ٢٥٧٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبسيه . تهمة إهانة ضابط بوليس . وجوب بيان قصد الإهانة . مثال .  
( للمادة ١/١٣٣ ع )

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس الذي كلف تفتيش منزل المتهم للبحث عن امرأة محجور عليها لتسليمها إلى أهلها قد اصطحب معه أحد المحامين وشيخ الحارة والقيم عليها ، ثم صعد معهم إلى مسكن التهمة فأغلقت الباب دونهم فطرق شيخ الحارة الباب فسألت هي من الطارق فأجابها الضابط وعرفها شخصيته ومبته فأجابته بقولها « لا نيابة ولا بوليس ولا أنت ولا أحسن منك ياخذني القسم » وذلك على إثر مناقشة بينهما على التفتيش ودخول المنزل ، فهذه العبارات لا تفيد بذاتها أن المتهم قصدت إهانة الضابط إذ هي قد تحمل على أن مرادها هو أن حقها في عدم دخول منزلها مكفول بحكم القانون ، وأن أحداً مهما كان شأنه وقدره لا يستطيع أن يدخله ، وإذن فإنه يكون من اللازم لاعتبار التهمة في هذه الواقعة مرتكبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات أن يثبت أن التهمة قصدت توجيه الألفاظ التي صدرت منها إلى ضابط البوليس وإهائته وتخثيره .

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وسليمان حافظ بك وعمد صادق فهمي بك المستشارين .

( ٥٢١ )

### القضية رقم ٢٥٣ سنة ١٧ القضائية

حكم عسكري . طلب إعادة النظر فيه أمام المحاكم العادية . لا يجوز .

إن القانون الخاص بالمحاكم العسكرية لم يحمل للمحاكم العادية أى اختصاص  
بصدد الأحكام التى تصدر من هذه المحاكم فيما يرفع عنها من طعون بل جعل  
ذلك من شأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . ثم إنه يظهر من نصوص  
الرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ الذى صدر لما أُلغيت الأحكام العرفية أن  
الأحكام التى تم التصديق عليها قبل إنشاء الأحكام العرفية والتى يمكن أن يعاد  
النظر فيها بعد إنشاء هذه الأحكام بمعرفة رئيس مجلس الوزراء طبقاً للمادة ٣ من  
الرسوم بقانون المذكور أصبحت غير جائزة الطعن فيها . ولا يرد على هذا بأنه قد  
تطراً أسباب تقتضى إعادة النظر فى الأحكام العسكرية بعد فوات الميعاد المحدد  
لرئيس مجلس الوزراء للتصديق على الأحكام العسكرية وإعادة النظر فيها ، إذ  
تلك النصوص صريحة فى منع المحاكم العادية من النظر فى هذه الأحكام ، ولم  
يصدر تشريع ينحوها حق إعادة النظر فيها .

### المحكمة

حيث إن مقدم الطعن قرر بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بقلم كتاب المحكمة  
أنه يتظلم من الحكم الصادر من محكمة الشريعة العسكرية بتاريخ ١١ مارس  
سنة ١٩٤٤ فى القضية المقيدة برقم ١٩٨ سنة ١٩٤٤ القاضى بحبسه ستة شهور مع  
الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه ومصادرة القماش وإغلاق المحل لمدة أسبوع ونشر  
الحكم ، والمصدق عليه فى ٨ مايو سنة ١٩٤٤ من المحاكم العسكرية ، وقال فى

المذكورة التي قدمها إن النيابة العسكرية اتهمته بأنه باع قماشاً بسعر يزيد على السعر المقرر وقدمته للمحكمة العسكرية فقضت عليه بالعقوبة أغرة الذكر ، وصدق الحاكم العسكري على الحكم . وعند التنفيذ عليه تبين أن حكماً آخر صدر بعد ذلك على شاهد الإثبات في الدعوى وهو طه رجب حامد بالحبس ستة أشهر لأنه شهد عليه زوراً في القضية ، فهو لذلك يتظلم أمام محكمة النقض من الحكم الصادر بإدانتته ويطلب إعادة النظر فيه ، لأن المحكمة العسكرية تأثرت في حكمها بشهادة الزور فقضت عليه بالعقوبة ، وقد أصبحت العقوبة الصادرة على شاهد الإثبات نهائية . وقد تبين أن أوراق القضية التي حكم عليه فيها قد فقدت كما فقدت أوراق القضية التي حكم فيها على شاهد الزور . وقد تبين لهذه المحكمة من المناقشة وبالجلسة ومن التحقيقات التي أجريت أن الحكم الصادر بمقابلة شاهد الزور طه رجب حامد قد صدر مع الحكم المرفوع عنه التظلم . ويقول الطالب إن الأحكام العرفية قد ألغيت فيجب له أن يتظلم أمام محكمة النقض من الحكم الصادر عليه طبقاً للمادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات ، وليس لمثل هذا الطلب ميماد .

وحيث إن المادة الثامنة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية نصت على أن الأحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه ، على أنها لا تصبح نهائية إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، كما نصت المادة ٨ مكررة التي أضيفت عليه بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ على أن (للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق دائماً سواء عند إقرار الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية أو بعد إقرارها في أن تخفف العقوبة وأن تبدل بها أقل منها وأن تخفف بعض العقوبات المحكوم بها أصلية كانت أو تبعية ، كما أن لها سلطة وقف تنفيذ العقوبة . وكذلك لها بعد إقرار الحكم بالإدانة أن ترجع فيه إذا كانت الواقعة غير معاقب عليها أو إذا وقع خطأ في تطبيق نصوص القانون أو إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان إجراءات الحكم ، وتأمر السلطة المذكورة في أحوال عدم إقرار حكم البراءة بإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى غير التي أصدرت الحكم

الأول . أما إذا كان الحكم الأول قد صدر بالإدانة ولم تر السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية إقراره أو رجعت فيه بعد إقراره كان لها إما أن تأمر بحفظ الدعوى أو إعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى غير التي أصدرت الحكم الأول ، فإذا صدر الحكم الثاني مؤيداً وجهة نظر الحكم الأول كان لهذه السلطة أن تأمر بحفظ الدعوى أو بإقرار الحكم الثاني . وبين من هذه النصوص أن القانون الخاص بالحكام العسكرية لم يجعل للمحاكم العادية أى اختصاص بصدد الأحكام التي تصدر من هذه المحاكم في الطعون التي ترفع إليها فيها ، بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

وحيث إنه لما أُنقِيت الأحكام العرفية صدر المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ قضى بإحالة الجرائم العسكرية المنظورة أمام المحاكم العسكرية عند العمل به إلى المحاكم العادية المختصة لمتابعة نظرها وفقاً للأحكام المقررة في قانون تحقيق الجنايات ، كما قضى بأن الجرائم العسكرية التي لم يكن التمييز فيها قدموا للمحاكمة تتبع في شأنها الإجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ، وعالج في المادة الثالثة منه كيفية التصديق على الأحكام التي صدرت من المحاكم العسكرية ولم يكن تم التصديق عليها ، كما عالج طريقة الطعن عليها . فنصت المادة المذكورة على أنه ( يخول رئيس مجلس الوزراء لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون سلطة التصديق على الأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم العسكرية قبل العمل به والتي لم يكن تم التصديق عليها من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها في المناطق الخاصة . ويكون له في هذا الخصوص نفس الحقوق التي كانت مخولة للسلطة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ ) . ويظهر من هذه النصوص أن الأحكام التي تم التصديق عليها قبل إلغاء الأحكام العرفية والتي يمكن أن يعاد النظر فيها بعد إلغاء هذه الأحكام بمعرفة رئيس مجلس الوزراء طبقاً للمادة المذكورة أصبحت غير جائزة الطعن فيها . ولا يرد على ذلك بأنه قد تطرأ أسباب تقتضى إعادة النظر في الأحكام العسكرية بعد فوات العباد

المحدد لرئيس مجلس الوزراء للتصديق على الأحكام العسكرية وإعادة النظر فيها ،  
ما دامت النصوص صريحة في منع المحاكم العادية من النظر في هذه الأحكام ،  
وما دام لم يصدر تشريع ينحوها حق إعادة النظر فيها .

### ( ٥٢٢ )

#### القضية رقم ١٤٩٩ سنة ١٧ القضية

تمويض . متهم بجرمة نصب . تبرئته من تهمة النصب تأسيساً على أن استيلاءه على المبلغ  
كان تنفيذاً لعقد صحيح تم بينه وبين صاحب المبلغ . القضاء مع ذلك عليه بتعويض استناداً إلى  
المادة ١٧٢ تحقيق . خطأ . محل تطبيق هذه المادة . ( المادة ١٧٢ تحقيق )

إن محل تطبيق المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون التعويض  
مطلوباً عن ضرر ناشئ عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة ، ولو اتفق عنها وصف  
الجرمة بسبب عدم توافر ركن من أركانها ، لا عن ظرف مستقل عنها . فإذا  
كانت المحكمة قد اعتبرت أن استيلاء المتهم في جريمة نصب على المبلغ الذي  
حصل عليه إنما حصل تنفيذاً لعقد صحيح تم بينه وبين من سلمه إليه ، وكان  
ما قضت به من تعويض لمن سلمه المبلغ هو نتيجة لقضائها ضمناً بفسخ العقد  
بسبب نكول المتهم عن تنفيذه ، فإنها بذلك تكون قد تعدت اختصاصها ، ولا  
يبرر قضاءها استنادها فيه إلى المادة ١٧٢ سالفة الذكر <sup>(١)</sup> .

(١) واقعة الدعوى أن الطاعن كان قد تلم بملفاً من المحني عليه لتوريد سداد ولم يورده ،  
فاتهمه هذا بالنصب وأداته بحكمة الدرجة الأولى ، ولكن بحكمة الدرجة الثانية برأته من هذه  
التهمة وحكمت مع ذلك بإلزامه برد الثمن على اعتبار أنه لم يورد ما صادف على توريده وأن عقد  
التوريد قد فسخ . وبحكمة التضيض رأيت بحق أن الدعوى الدنية على هذا الوضع تخرج عن  
اختصاص المحاكم الجنائية إذ ولاية هذه المحاكم فيما يتعلق بالتضيضات مقصورة على المسؤولية  
التضريبية ، أي الناشئة عن فعل ضار ، أما صور التضمين البنية على المسؤولية التعاقدية أو  
البنية على الفعل النافع كفصل القسوى فهي بطبيعتها مما لا شأن للمحاكم الجنائية به ، والمسئولية  
للزربة على فسخ العقود سواء من جهة سبب الفسخ أو من جهة آثار الفسخ وما فصله من رد  
لما دفع أو تضمين هي مسئولية تعاقدية ليس مرجعها الجريمة أو الفعل الضار موضوع التهمة  
وإنما مصدرها وسببها العقد وتحكمها نصوص هذا العقد والقواعد الدنية المتعلقة به .

## المحكمة

وحيث إن مما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أزمه بمبلغ التعويض الذى قدره بعد أن قضى ببراءته من الجريمة التى رفعت بها الدعوى عليه معتبراً أن تسلمه المبلغ إنما كان تنفيذاً لعقد ، وبني قضاءه بالتعويض على فسخ هذا العقد لنكول الطاعن عن تنفيذه ، فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص المعتبرة من النظام العام . ذلك بأن المحكمة المدنية هى المختصة أصلاً بالفصل فى دعوى التعويض وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التيمية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها مصدره ضرر حاصل من الجريمة أو شبه الجريمة للرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا كان الضرر نتيجة ظرف آخر مستقل عن الواقعة موضوع المحاكمة انتفت علة الاستثناء وامتنع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات من تحويل المحكمة الجنائية الحكم بالتعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض فى حالة الحكم ببراءة التهم لعدم ثبوت الواقعة أو لأن القانون لا يعاقب عليها أو لسقوط الحق فى إقامة الدعوى بها لمضى المدة ، لأن محل إعمال هذا النص أن يكون الضرر ناشئاً عن فعل يعد جريمة أو شبه جريمة لا عن عقد أخل به التهم .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه وآخرين توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٧٩٠ جنيهاً من الشيخ محمد السيد عثمان (المطعون ضده) وذلك بأن أوهموه بأن فى قدرة الطاعن أن يبيع إليه سماداً لزراعته وأنه من كبار التجار ، وقدموا إليه شخصين مجهولين على أنها من تجار الساد ، وأبرزوا له بوليصة شحن غير حقيقية ، فأتخدع المجنى عليه ووكيله بأقوالهم ، وطلب المطعون ضده الحكم له بتعويض مقداره ألف جنيه قبل جميع المتهمين بالتضامن بينهم ، وقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله ودانت أحد المتهمين الآخرين باعتباره مبدداً للمبلغ السبعائة وتسعين جنيهاً وقضت عليه

وحده بالتعويض المطلوب . فاستأنفت النيابة الحكم بالنسبة إلى جميع المتهمين واستأنفه المظعون ضده طالباً الحكم على جميع المتهمين بالتعويض . . . ومحكمة ثاني درجة قضت ببراءة جميع المتهمين وبالزام الطاعن وحده بأن يدفع إلى المظعون ضده ألف جنيه على سبيل التعويض وأقامت قضاءها بالبراءة على ما قالته من أن المبلغ المدعى باستيلاء المتهمين عليه لم يخرج بتأثير طرق احتيالية قاموا بها وإنما سلم إلى الطاعن بمقتضى عقد صحيح ثمناً لسداد تعهد بتوريده للمظعون ضده . واستندت في حكمها بالتعويض إلى أن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات تخولها الحكم به في حالة تبرئة المتهم وأنه ثبت لديها أن الطاعن بعد أن سلم مبلغ الـ ٧٩٠ جنيهاً نكل عن تنفيذ العقد فيجب إلزامه برد هذا المبلغ مع باقى ما طالب به المدعى بالحقى للذى على سبيل التعويض مقابل الضرر الذى لحقه من جراء هذا النكول وتمطيل مبلغه مدة طويلة .

وحيث إنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت أن استيلاء الطاعن على مبلغ الـ ٧٩٠ جنيهاً إنما حصل تنفيذاً لعقد صحيح تم بينه وبين من سلم إليه هذا المبلغ ، وكان ما قضت به من تعويض هو نتيجة لقضاءها ضمناً بفسخ العقد بسبب نكول الطاعن عن تنفيذه ، فإنها تكون بذلك قد تعدت اختصاصها . ولا يبرر قضاءها استنادها فيه إلى المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، لأن محل تطبيق هذه المادة في هذا الخصوص أن يكون التعويض مطلوباً عن ضرر ناشئ عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة ، ولو اتفق عليها وصف الجريمة بسبب عدم توفر ركن من أركانها ، لا عن ظرف مستقل عنها — كما هو الحال في الدعوى — ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون من المتعين قبول الطعن ونقض الحكم المظعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .



(٥٢٣)

## القضية رقم ٢٥٨٠ سنة ١٧ القضائية

تموين :

١ — تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين . مرضى التاجر . لا يشفع له في عدم تقديمها في المباد .

ب — عقوبة هذه المخالفة . الرامة التي لا تتجاوز خمين جنيهاً .

١ — إذا كان التاجر لجهله القراءة والكتابة قد عهد إلى كاتب بتقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين ، فتأخر الكاتب عن تقديمها في الميعاد المحدد لذلك بسبب مرضه ، فهذا لا يخلى التاجر من المسؤولية .

٢ — إن القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ قد استبدل بنص المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ نصاً آخر جعل عقوبة المخالفة على عدم تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين الرامة فقط على ألا تتجاوز الخمسين جنيهاً . فالتضاء بالحبس والرامة على هذه المخالفة يكون مخالفاً للقانون .

## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات : أحد على علوبة بك وأحمد حسني بك وحسن إسماعيل المصنبي بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٥٢٤)

## القضية رقم ٦ سنة ١٨ القضائية

تبيد . بلوكامين تحقيق شخصية ليس من عمله تلم طوابع التمة ولصقها . قيامه بهذا . هو وكيل عن أصحاب الطوابع يعاقب إذا ما اختلسها .

إذا كان الموظف ( بلوكامين تحقيق شخصية ) للتهم باختلاس طوابع تمة ، بأن كان يتسلمها من أصحابها ويلصق بدلاً منها على الأوراق طوابع أخرى مستعملة ، غير مختص أصلاً بتسلم هذه الطوابع ولصقها ، فإنه في تسلمه إيهاها إنما كان ينوب عن أصحابها لاستعمالها في أمر معين لمنفعتهم ، فهو بهذا وكيل عنهم ، فيعاقب إذا ما اختلسها بإضراراً بهم .

(٥٢٥)

القضية رقم ٧ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . إذن مرسل لم عين فيه واحد بالذات لتنفيذه . اسكل أحد من مأمورى الضبطية القضائية أن ينفذه .

معى استبانت المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة إذن التفتيش أن من أذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلًا دون تعيين ، كان لكل أحد من مأموى الضبطية القضائية أن ينفذه .

(٥٢٦)

القضية رقم ٨ سنة ١٨ القضائية

تحقيق . وضع المضبوطات فى أحراز منقطة . الفرض منه . تحقق المحكمة أن الشيء المضبوط هو هو الذى كان محل التهمة . عدم احتفالها بما دفع به التهم من أن المحقق ترك المضبوط أياها دون وضعه فى حرز منقلى . لا يقدح فى حكمها .

إن القانون حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات فى أحراز منقطة إنما قصد تنظيم العمل والحفاظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات ، ولكنه لم يرتب على مجرد الإهمال فى ذلك أى بطلان . وإذن فإذا كان للتهم قد دفع أمام المحكمة بأن المحقق قد ترك المخدر المضبوط أياها وأجرى وزنه فى غيبته ، فلم تحفل المحكمة بما دفع به من ذلك لتحقيقها من أن المخدر الذى وقع عليه الضبط هو هو الذى كان محل التهمة ، فتحققها من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا الدفاع .

(٥٢٧)

القضية رقم ١٠ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبعية . حكم ابتدائي بإدانة التهم . إشارته إلى ساجدة التهم . تقديم التهم للمحكمة الاستئنافية حكماً ببراءته من تلك الساجدة . تأييد الحكم الابتدائي دون إشارة إلى حكم البراءة . لا يظلم فى سلامة الحكم ما دامت المحكمة لم تضاعف على التهم الغرامة بسبب الورد الذى قالت به .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم وأشارت في حكمها إلى سابقة له ، ثم قدم هو إلى المحكمة الاستئنافية حكماً قضى ببراءته من التهمة التي عدتها محكمة الدرجة الأولى سابقة ، ومع ذلك فإنها أيدت الحكم الابتدائي دون أن تتعرض لحكم البراءة أو تشير إليه ، فالظمن بهذا لا يجدى للمتهم ما دامت المحكمة لم تضاعف عليه العقوبة بسبب العود الذي قالت به .

## ( ٥٢٨ ) .

## القضية رقم ١٨ سنة ١٨ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . الغيبوبة الناشئة عن السكر . متى تعفى من العقاب ؟ متى لم يثر أمام المحكمة شيئاً من السكر . لا يحق له أن يطالبها بالتحدث عنه .

الغيبوبة الناشئة عن السكر لا تعفى من العقاب إلا إذا أخذ الجاني المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه به ، فإذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة إحداث عاهة لم يذكر أنه كان فى حالة سكر شديد بل ذكر أنه كان مثلاً مما لا يفيد أنه كان فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله ، وكان المتهم لم يثر أمام المحكمة شيئاً فى هذا الصدد فلا يحق له أن يطالبها بالتحدث عن مدى تأثير السكر فى مسؤوليته ما دامت هى قد اقتضت بمسئوليته جنائياً عما وقع منه .

## ( ٥٢٩ )

## القضية رقم ٢٤ سنة ١٨ القضائية

شهود . إيجاب سماعهم . عمله . أن يكونوا قد حضروا أمام المحكمة . شهود لم يعلنوا بالحضور أو أعلنوا ولم يحضروا . التحويل على أقوالهم فى التحقيق . لا خطأ .

إن إيجاب سماع الشهود على المحكمة ، عند عدم طلب سماعهم من الدفاع ، عمله أن يكونوا قد حضروا أمامها ، أما إذا كانوا لم يعلنوا بالحضور أو أعلنوا ولم يحضروا ، وكانت أقوالهم بالتحقيق مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، فإن المحكمة إذا عولت على هذه الأقوال ، ولم تر من جانبها ضرورة لإعلانهم لا تكون مخطئة .

(٥٣٠)

## القضية رقم ٢٩ سنة ١٨ القضائية

تقدم . تحقيق . إجراءات التطبيق الفاعلة للعدالة . الحكم النهائي هو من قبل هذه الإجراءات . مثال .

إذا كان لم يمض بين يوم وقوع الواقعة وبين الحكم النهائي الصادر على التهم وزميله المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، كما لم تمض هذه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر في معارضة التهم ، ولا بين الحكم الصادر في المعارضة وبين الحكم القاضي ببراءته استناداً إلى قوله بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبله بمضي المدة ، فإن هذا الحكم يكون مخطئاً . إذ أن جميع إجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات انقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المشتركين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات ، والحكم النهائي هو من قبيل تلك الإجراءات . وإذن فالدعوى العمومية في هذه الصورة لا تكون قد انقضت الحق في إقامتها .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن للرفع من النيابة العمومية هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى ببراءة التهم « للطعون ضده » استناداً إلى قوله بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبله بمضي المدة لأن هذا التهم أحد اثنين وجهت لها التهمة عن واقعة واحدة فكل ما اتخذ من إجراءات ضد أحدهما يقطع مدة التقادم بالنسبة إلى الآخر عملاً بالمادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات . ولما كانت الإجراءات سارت صحيحة في حق زميله حتى صدر الحكم ضده نهائياً في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وكانت لم تمض على هذا التاريخ حتى تاريخ إعلان الطعون ضده بالحكم النهائي وحضوره بجلسة للمعارضة مدة الثلاث السنوات المسقطه للدعوى العمومية في مواد الجرح فلا تكون الدعوى قد سقطت بالنسبة إليه كما قالت المحكمة خطأ .

وحيث إن واقع الحال كما هو مستفاد من الأحكام الصادرة على المتهم (المطعون ضده) أن الدعوى العمومية رفعت عليه وعلى راشد سيد سليمان « بأنها في يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٣ اختلسا قصباً سلم لها من الجنى عليه لنقله إلى بلدة أخرى » وقضى غيابياً عليهما بالعقوبة من محكمة أول درجة في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٤ . فعارض المطعون ضده ونظرت معارضته بجلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ثم أجلت الدعوى في حضرته لإعلان الشهود ، وبعد ذلك قضى في المعارضة بجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٧ بتأييد الحكم النيابي . واستأنفت النيابة في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ واستأنف هو في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وحكم استئنافاً ببراءته لسقوط الدعوى العمومية في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقالت المحكمة في ذلك « إن المتهم دفع بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية بمضي المدة . وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن القضية لم تقيد ضد المتهم وأنها تقيدت ضد شخص يدعى أبوخطوة سيد سليمان مع أن الاسم الصحيح للمتهم هو أبوخطوة سيد أحمد . وحيث إنه ظاهر من الاطلاع على الإعلانات المرفقة بالقضية أنها كانت توجه بالاسم الخاطئ . ولم يعلن المتهم باسمه الصحيح وكانت إجابات رجال الحفظ بأنه لا يوجد بالبلدة شخص باسم الشخص المقيدة ضده الدعوى . وحيث إن المتهم لم توجه إليه الإجراءات الابتدائية فقضى عليه وعارض بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بجلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وتمسك بهذا الدفع ولم تفصل فيه المحكمة . وحيث إنه يتضح مما تقدم أن للمتهم لم توجه إليه الإجراءات ما بين تاريخ الحادث في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٣ لغاية ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أي مدة أكثر من ثلاث سنوات ومن ثم يكون الدفع في محله ويتعين لهذا الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية وبراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات » .

وحيث إنه لما كان لم يعض بين يوم وقوع الواقعة والحكم النيابي الصادر على المطعون ضده وزميلة للمدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ولم تمض هذه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر في معارضة المطعون ضده كما

لم تمض بين هذا الحكم الصادر في المعارضة وبين الحكم المطعون فيه ، وكانت جميع إجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات انقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المشتركين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات ، والحكم الصيالي السالف ذكره هو من قبيل تلك الإجراءات ، فإن الدعوى العمومية لا تكون قد انقضت الحق في إقامتها خلافاً لما قاله الحكم المطعون فيه .

### جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨

برئاسة سماعة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد حسني بك وحسن إسماعيل المصطفي بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

( ٥٣١ )

### القضية رقم ٢٢١٢ سنة ١٧ القضائية

دفاع . محام حضر عن المتهمين في الإحالة . ندبه للدفاع عنها . إيدأوه استعدادده للمرافعة . سماع دفاعه . النمی على المحكمة بأنها ندبته لمصادفة وجوده بالجلسة دون إمهاله مدة للاستعداد . لا يصح .

ما دام المحامي الذي حضر عن المتهمين في الإحالة قد أعلن استعدادهم للدفاع ولم يطلب إمهاله للاستعداد ، وما دامت مصلحة المتهمين اللذين ندبته المحكمة للدفاع عنهما غير متعارضة — على ما هو مستفاد من الأوراق — وما دام الفروض في المحامي أنه يبدى أوجه دفاعه عن المتهم بحسب ما يرتضيه ضميره وما تملیه عليه التقاليد النبيلة للمهنة التي ينتسب إليها ، مما لا تصح معه مناقشته فيما قاله وما لم يقبله في مصلحة الدفاع ، فلا يصح أن ينعى على المحكمة أنها ندبت هذا المحامي لمصادفة وجوده بالجلسة ولم تمنحه أجلاً يحضر فيه دفاعه في الدعوى على الوجه الأكمل .

(٥٣٣)

القضية رقم ٢٢٤٣ سنة ١٧ القضاية

نصب . اتخاذ اسم كاذب . لا يكتفى . يجب أن تخف به ظروف واعتبارات تحمل على تصديق مدعى التهم . (لادة ٣٣٦ ع)

مضى كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم ، هي أن المتهم لم يتجاوز في فعلته اتخاذ اسم كاذب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، وأن المجنى عليه اقتنع بذلك لأول وهلة ، فإن ذلك لا يكون من المتهم إلا مجرد كذب لا يتوافر معه المعنى المقصود قانوناً من اتخاذ الاسم الكاذب في باب النصب . ذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضى أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرق احتيالية بالمعنى الذى جاء به نص مادة النصب ، إلا أنه يستلزم أن تخف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى التهم ، وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضى الموضوع <sup>(١)</sup> .

(١) واقعة الدعوى أن الطعون ضد احتلال اسماً كاذباً وادعى للمجنى عليه أن والده هو فلان صاحب القهى بىدى جابر صديق المجنى عليه واقترن منه عشرة جنهات على أساس هذه الصلة الدعاة ثم تبين كذبه ، فاتهمته النيابة بالنصب ولكن محكمة الموضوع قضت ببراءته لأنه لم يستعمل طرقاً احتيالية ، فطلعت النيابة في حكم البراءة محتجة بأن احتلال الاسم الكاذب أو اتخاذ الصفة الكاذبة تتحقق به جريمة النصب بغير حاجة إلى استعمال طرق احتيالية ، وقد رفضت محكمة النقض هذا الطعن وقالت : إن القانون وإن كان لا يقتضى أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرق احتيالية بالمعنى الذى جاء به نص مادة النصب إلا أنه يستلزم أن تخف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى التهم وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضى الموضوع . ولا شك أن هذا القيد الذى قررته محكمة النقض بشأن الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة اللذين تتوفر بهما جريمة النصب بحاجة إلى إيضاح لأن الظروف والاعتبارات التى استلزمت المحكمة العليا أن تخف بهذا الانتحال ويكون من شأنها حل المجنى عليه على تصديقه إما أن يكون المقصود منها تكلة هذا الانتحال بأمر آخر لم يشترطه القانون ولم يظلمه ، وهذا لا سبيل إلى تقريره ، ولما أن تكون هذه الاعتبارات والظروف لازمة لإيجاد راجلة السببية بين الانتحال والتسليم ، وعلى هذا الأساس يمكن فهم القيد الذى فرضته محكمة النقض ، ولكن هذا الفهم كان يقتضى قض الحكم لأن قاضى الموضوع لم يبن البراءة على انتفاء راجلة السببية موضوعاً بين كذبة التهم وبين تسليمه القود وإنما بناها على سبب قانونى أخطأ فيه مما قد يجعل حكمه بالبراءة قاسد السبب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المظنون ضده في دعاها رقم ٥١٧ سنة ١٩٤٧ بأنه في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم اللوسكي توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ عشرة جنيهات من سيف النصر نايل أبو العلا باتخاذ اسم كاذب وصفة غير صحيحة بأن أوهم الجني عليه أنه يدعى أحمد محمد عبد الكريم ابن محمد عبد الكريم المعروف للمجني عليه ، فسلمه هذا الأخير النقود على هذا الاعتقاد فأخذها وفر هارباً ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات الخ الخ ..

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المظنون فيه أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي ببراءة المتهم ( المظنون ضده ) إذ الثابت أنه التقى بالمجني عليه في المنزل وتعرف به متخذاً اسماً كاذباً هو أحمد محمد عبد الكريم باعتبار أن والده هو محمد عبد الكريم صاحب المقهى بسيدى جابر بالإسكندرية وأن إخوته هم المعروفون للمجني عليه ، وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ عشرة جنيهات منه بزعم أنها قرض ، وقد تبين أنه لا صلة له بهؤلاء الأشخاص وأن الاسم الذي اتخذه مكنوب ، والمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات صريحة في أن اتخاذ الاسم الكاذب يكفي وحده لاعتباره طريقاً من طرق النصب التي يعاقب عليها القانون ولا يلزم معه استعمال طرق احتيالية .

وحيث إن الحكم المظنون فيه بنى على القول بأن انتحال المتهم لاسم كاذب وإن كان لا يتطلب لتوقيع العقاب استعمال طرق احتيالية إلا أنه ينبغي أن تحف به مظاهر تؤيده ، مما لا يوجد منه شيء في واقعة الدعوى .

وحيث إنه متى كانت الواقعة كما هي ثابتة في الحكم هي أن المظنون ضده لم يتجاوز اتخاذ اسم كاذب ، ولم يعمل على تثبيت اعتقاد المجني عليه بصحة ما زعمه ، وأن المجني عليه اهتم بذلك لأول وهلة ، فإن ذلك لا يكون من المتهم إلا مجرد كذب لا يتوفر معه المعنى المقصود قانوناً من اتخاذ الاسم الكاذب في باب



النصب ، ذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضى أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرق احتيالية بالمعنى الذى جاء به نص مادة النصب ، إلا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى التهم . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان تقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضى الموضوع ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### (٥٣٣)

#### القضية رقم ٢٢٦٦ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . حادثة قتل خطأ . الحكم بتعويض . عدم بيان علاقة المحكوم عليه بقائد السيارة المتهم بالقتل . وقوع الفعل حال تأدية وظيفته لديه . عدم بيانه . قصور .

إذا كانت المحكمة فى حكمها الصادر بالتعويض عن حادثة قتل خطأ لم تكن تبحث علاقة المحكوم عليه بالتعويض بقائد السيارة المتهم بالقتل الخطأ ولم تبين أن هذا كان تابعا له وقت الحادث وأن الفعل وقع منه فى حال تأدية وظيفته لديه فذلك ، مع عدم قطعها فى الحكم فبين هو المالك للسيارة وتركها الفصل فيه ، يجعل حكمها مميما متعينا نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه بالتعويض يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم الطاعن لأنه مع وحدة واقعة القتل التى هى أساس مسؤولية كل منهما وما قد تفرج إليه إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المسؤول عن الحقوق المدنية — ذلك يقتضى تحقيقا لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهما معا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن الأول بأنه فى يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم عابدين أولا — تسبب بتفريق قصد ولا تعمد فى قتل محمد أنفدى منيب وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد سيارة وهى محمل عليها مواشير حديدية بارزة من نهايتها بمسافة نحو مترين ثم انحرف يمينا أثناء سيره غير محتاط

لاحتكاك الواسير بالتزام الذى كان قادماً على يساره فصدمت الجنى عليه وأستقطته تحت عجلات الترام فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي التى أودت بحياته . وثانياً — تسبب بنير قصد ولا تعدد وإيهاله سالف الذكر فى إحداث الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي لفتحنى عبد الفتاح القاضى ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات .

وادعى أحمد منيب أفندى بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة تعويض والمصاريف قبل المتهم ومحمود يوسف أفندى بصفته ضامناً متضامناً معه والحاج يوسف محمد محمد بصفته ضامناً متضامناً مع محمود يوسف أفندى الخ . الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهاه الطاعن الثانى على الحكم للطعون فيه أنه حين أيد الحكم الابتدائى القاضى بإلزامه بالتعويض قد خالف القانون ، فلم يكن قائد السيارة ( الطاعن الأول ) المتهم بالقتل الخطأ تابعاً له حتى يؤخذ بخطئه ، بل كان تابعاً لآخر يشغل على السيارة التى لم تكن فى ملكه وقت الحادث ، لأنه كان قد باعها قبله إلى محمد يوسف الذى أدخله فى الدعوى ، وتم انتقال الملكية إلى هذا المشتري بمجرد النقد . ولا يؤثر فى ذلك تراخيه فى تسجيلها بقلم المرور ، إذ لا يقصد بهذا التسجيل سوى تنظيم تحصيل الضرائب المستحقة على السيارة وإمكان تعرفها عند وقوع مخالفات من قائدها .

وحيث إن الحكم للطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن فقال : « إن المسؤول عن الحقوق المدنية ( الطاعن ) يننى مسؤوليته عن التعويض بتصرفه فى السيارة التى تسبب عنها الحادث قبل حصوله ، ويستدل على ذلك بعقد البيع الذى قال إنه بمقتضاه باع السيارة لمن يدعى يوسف محمد محمد فى ٣ يولية سنة ١٩٤٦ ، ويرد المدعى بالحق المدنى على ذلك بأن الإخطار المبلغ بقلم المرور عن هذا التصرف تال لتاريخ الحادثة ، وأنه يبين من الاطلاع على الشهادة المستخرجة من إدارة المرور أن السيارة التى كان المتهم يقودها فى يوم الحادث مقيدة فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦

باسم محمود يوسف وقد أخطرت الإدارة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه باعها في ٣ يولييه سنة ١٩٤٦ لمن يدعى يوسف محمد الذي باعها في ٢ فبراير سنة ١٩٤٧ لمن يدعى مرعى عامر. ومن هذا يتبين أن السيارة كانت في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو يوم حصول الحادث مقيدة باسم محمود يوسف، وأنه، والحالة هذه، يكون الحكم المستأنف على حق في إلزام المالك الظاهر للسيارة متضامناً مع من يدعى هذا أنه باعها إليه بالتعويض عن الجرمية، وهما وشأنهما معاً في إثارة النزاع عن يكون منهما مسؤولاً وحده عن التعويض بدعوى على حلتها، إذ يضيق نطاق الدعوى الحالية عن هذا البحث، ولا محل لتعطيل الفصل في الدعوى الجنائية وما يتبناها لهذا السبب». ولما كانت المحكمة لم تكن تبحث علاقة الطاعن بقائد السيارة المتهم بالقتل الخطأ، ولم تبين أن هذا كان تاباً له وقت الحادث ووقع الفصل منه في حال تأدية وظيفته لديه، وكان كل ما أوردته بصدد السبب الذي أقامت عليه ترتيب المسؤولية لا يؤدي إلى ما رتبته عليه، مع عدم قطعها فيه بمن هو المالك للسيارة، وتركها الفصل فيه فإن الحكم يكون ميباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه بالنسبة إلى الطاعن الأول فإن نقض الحكم فيما يختص بالطاعن الثاني يقتضي نقضه بالنسبة إليه أيضاً، لأن وحدة واقعة القتل أساس مسؤولية كل منهما، وما قد تجر إليه إعادة نظر الدعوى بالنسبة للمسؤول عن الحقوق المدنية تقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى الطاعن الأول أيضاً.

### (٥٣٤)

#### القضية رقم ٣١ سنة ١٨ القضائية

تموين. توريد للطلوب من الزارعين من محصول القمح عن سنة ١٩٤٦. رفع الدعوى على التهم قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ لعدم توريد للطلوب منه لاية ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦. برأته منها. في محله.

إن القرارات الوزارية التالية لقرار وزير التجارة رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٤٦ قد

أجازت للزارعين أن يقدموا المطلوب منهم من محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ في ميعاد غايته ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وإذن فإذا كانت الدعوى العمومية قد رُفعت قبل هذا التاريخ على المتهم بعدم توريده المطلوب منه حتى يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وقضى فيها بالبراءة فهذا الحكم لا يكون قد خالف القانون في شيء . ولا يصح الطعن فيه بمقولة إن التأجيل الذي سمحت به تلك القرارات لم يكن مطلقاً بل هو مقيد بشرط تمهد الزارع كتابة بالتوريد وقيامه به في ميعاد غايته ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية بنت طعنها على القول بأن الحكم المطعون فيه خطأ إذ قضى ببراءة المتهم . وذلك لأن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات الوزارية الملحقه به تقضى بتوريد مقدار معين من محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ ، ولكن المتهم لم يقم بذلك ، فوجبت معاقبته . ولا يجديده كون قرار وزارة التجارة رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٤٦ الذي استند إليه الحكم بالبراءة قد منح المتخلفين مهلة إلى غاية ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ولا ما نصت عليه القرارات الوزارية التالية وآخرها القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٤٧ من تخويلهم تقديم هذا القمح من محصول سنة ١٩٤٧ إذا تمهدوا كتابة بالتوريد وقاموا به في ميعاد غايته ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وذلك لأن التأجيل لم يكن مطلقاً بل مقيداً على النحو السابق بيانه .

وحيث إنه متى كانت القرارات المشار إليها قد أجازت للزارعين أن يقدموا المطلوب منهم لغاية ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وكانت الدعوى العمومية قد رُفعت قبل هذا التاريخ على المتهم بعدم توريد المطلوب منه ، وحكم فيها من محكمة أول درجة قبل ذلك أيضاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة على أساس الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم بأنه لم يورد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ حتى يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(٥٣٥)

## القضية رقم ٤٦ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبينه . دفاع مهم . عدم الرد عليه . قصور .

إذا كان التهم قد تمسك بأن للنزل موضوع المخالفة التي أدين فيها قد بنى قبل تاريخ نفاذ القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الذي يعاقب على مثل هذه المخالفة ، وقدم تأييداً لذلك أوراقاً من شأنها أن تؤيد دفاعه ، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(٥٣٦)

## القضية رقم ٥٤ سنة ١٨ القضاية

١ — تفتيش . إذن بتفتيش منزل . صدوره بناءً على اتهام صاحب المنزل ببيع مسروقات . إذن صحيح .

ب — تفتيش . إذن تفتيش لفرض معين . مشاهدة الضابط عرضاً أثناء إجراءات التفتيش جريئة قائمة . إثباته ذلك في محضره . لا تجاوز في ذلك للاذن .

١ — متى كان إذن النيابة الصادر بتفتيش منزل المتهم إنما صدر بناءً على اتهامه ببيع مسروقات فإنه يكون صحيحاً إذ هو قد صدر في شأن متهم بمنحة .

٢ — إذا كان الضابط المأذون في التفتيش لفرض معين قد شاهد عرضاً أثناء إجراءات جريئة قائمة ، فأثبت ذلك في محضره ، فلا يصح الطعن على عمله هذا بأن فيه تجاوزاً للاذن الصادر له إذ هو لم يقر بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة<sup>(١)</sup> .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحراز المخدر جاء مخالفاً للقانون ، فقد دفع بيطلاق إذن التفتيش لصدوره من النيابة دون

---

(١) هذه قاعدة الحكم للطعن فيه وقد أقرتها محكمة النقض .

القاضي الجزئي كما تقضى المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات ، ولأن الضابط المكلف بتنفيذه قد تجاوز حدوده . ويقول الطاعن في ذلك إن البحث كان يدور عن حقن زجاجة مسروقة قال من ضبط معه بعضها إنه اشتراها من الطاعن ، فكان يجب لصحة الإجراءات أن يصدر الإذن بالتفتيش من القاضي ، إذ لم يكن هو متبهماً ، وكانت هناك تحقيقات سابقة . ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه كان يكفي في تنفيذ هذا الإذن أن يرفع الضابط الملابس ويهزها فيكشف الحقن المسروقة ، أما إذا قُش داخلها فيكون قد تجاوز حد ما يستلزمه تنفيذ الأمر ، فإذا ما عثر على الحُدر بالداخل ، فلا يعتبر أنه عثر عليه عرضاً ، بلى كان نتيجة عمل إيجابي قام به ، ومن ثم يكون الإذن والتفتيش باطلين ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وقضت بصحة الإجراء .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه بين واقعة الدعوى فقال : « إنها تحصل كما جاء بأقوال الضابط حسياً استخلصتها المحكمة من محضر البوليس ومن أقواله التي أدلى بها أمام المحكمة في أنه حدثت سرقة بعض الأدوات الصحية من مخزن الإدارة الصحية بالزقاق ، وقد ضبط لدى شعبان عبد العزيز بعض المسروقات وبسؤاله عن مصدرها قرر أنه اشتراها من المتهم ( الطاعن ) ومن ثم استصدر إذنًا من النيابة العمومية بتفتيش منزله ثم توجه مع الكونستابل وبعض رجال البوليس حيث وجد باب المنزل مقلقاً ، ولما قرعه فتحه لم المتهم الذي قادم إلى حجرته لتفتيشها ، وأثناء تفتيش هذه الغرفة وجد الكونستابل بنظراً للمتهم على أحد الكراسي فأخذ في فحصه وتفتيش جيبه ، فوجد به قطعتين من الحشيش داخل أوراق صفراء قال المتهم إنه لا يعرف عنها شيئاً » . ثم تحدث عن الدفع بطلان التفتيش لتجاوزه الفرض الذي من أجله صدر فقال : « إنه لا خلاف في أن الإذن الذي يكون لفرض معين لا يصح تجاوزه لفرض آخر . إلا أنه إذا كان الضابط المرخص له به لفرض محدد قد شاهد عرضاً أثناء إجراءاته جريمة فأثبت ذلك في محضر فليس في عمله هذا ما يمكن أن يعطن عليه باعتباره تجاوزاً لحدود الترخيص المعطى له لأنه لم يقم بأى عمل إيجابي

بقصد البحث عن الجريمة ، بل إنه شاهدها صفة فأثبتها بمقتضى واجباته القانونية .  
ولما كان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن عن التجاوز واطرحه للاعتبارات  
التي أوردتها والتي تبرر النظر الذي انتهى إليه ، فلا محل لما يشيره في طعنه بهذا  
الصدد . أما ما تمسك به من وجوب استصدار الإذن من القاضي فردود بأن  
الواقعة الثابتة بالحكم تعيد أن النيابة إنما أصدرته بناءً على اتهام الطاعن ببيع  
المسروقات ، فيكون الإذن صحيحاً ما دام قد صدر في شأن متهم بمنحة .

### جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك  
وأحمد حسني بك وحسن إسماعيل المشني بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٥٣٧)

#### القضية رقم ٢٢٠١ سنة ١٧ القضائية

١ — مواد مخدرة . الإحراز . القصد الجنائي . توافره . لا اعتماد بالباعث . الإحراز  
بقصد دخول السجن معاقب عليه .

ب — حكم . تسييه . طلب إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعي لفحص قواه العقلية . عدم دفع  
حاميه بمجنونه . عقاب المتهم . فيه ما يكفي للدلالة على أنها لم تأبه لهذا الدفاع .

١ — يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة أن يكون  
المتهم عالماً بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المخطوطة إحرازها دون نظر إلى  
الباعث له على الإحراز . فإذا كان المتهم إنما أحرز المخدر ليدخل السجن فذلك  
لا يعفيه من العقاب .

٢ — إذا كان الحامي عن المتهم لم يدفع بمجنونه أو بإصابته بعاقة في العقل ،  
بل كان كل ما قاله في صدد طلبه إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعي لفحص قواه  
العقلية أن والده أساء إليه واعتدى عليه ففقد رشده ، فان قضاء المحكمة بعقاب  
المتهم — ذلك فيه ما يثبت أنها لم تأبه لهذا الوجه من الدفاع ولم ترفي تصرفات

المتهم ما يغير رأى الذى انتهت إليه فى قيام مسؤوليته ، وهى صاحبة الشأن فى هذا التقدير .

### ( ٥٣٨ )

القضية رقم ٢٢٢٤ سنة ١٧ القضائية

حكم . تبينه . وجه دفاع . اطراحه بناء على استناد خاطئ . نقض الحكم .

إذا كان المتهم قد استند فى عدم مسؤوليته عن الحادث إلى نتيجة التحقيق الذى أجرته فيه المصلحة التابع هو لها فأداتته المحكمة بمقولة إنها لا تطلعن إلى نتيجة هذا التحقيق لأنها بنيت على أقوال المتهم نفسه ومساعدته بقصد درء المسؤولية عنهما ، ثم تبين من مراجعة التحقيق أنه يشمل أقوال آخرين غير من أشار إليهم الحكم كما يشمل تقريراً ممن ندبوا لإجراء التحقيق ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ اطرحت نتيجة التحقيق لذلك السبب .

### ( ٥٣٩ )

القضية رقم ٢٤٠٥ سنة ١٧ القضائية

حكم . توقيع رئيس الجلسة مسودة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب والمنطوق . يكفى . عدم توقيعه الورقة التى حضر فيها الحكم . لا يطنن فى الحكم .

إن القانون لا يوجب وضع إمضاء رئيس المحكمة على الورقة التى يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الأصلية . ففى كان لرئيس المحكمة التى أصدرت الحكم توقيع ثابت على مسودة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب والمنطوق فلا يكون ثمة إخلال بما يوجب القانون .

### ( ٥٤٠ )

القضية رقم ١ سنة ١٨ القضائية

صيدة . اتهم غير صاحب الخزن فى جريمة الامتناع عن بيع عقار . إدانته دون بيان صفة التى تحولها البيع . قصور .



إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ انحصار بالصيدلة والاتجار بالمواد السامة  
يوجب على صاحب الترخيص أن يتولى حركة البيع بنفسه في الحل والأيام  
عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان المعتادة . فإذا كان الحكم قد رأى صاحب  
الخزن من تهمة الامتناع عن البيع وأدان فيها آخر لم يبين صفته التي تحولها حق  
البيع في هذا الخزن فإنه يكون قاصر البيان .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٤٦  
الجمالية بأنه في يوم ١٢/٣/١٩٤٦ بدائرة قسم الجمالية امتنع عن بيع أقراص  
الأسبيرين بالسعر المحدد . وطلبت عقابه بالمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦  
لسنة ١٩٤٥ والمادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٦ سنة ١٩٤٦ والمادتين ٥٣ و١٠٨  
من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١ .

نظرت محكمة جناح الوالي الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً  
بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٧ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل  
وبتفريمه مائة جنيه ونشر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محله لمدة  
موازية لمدة الحبس وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة خمس  
سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً وأعفت من المصاريف ، فاستأنف  
المتهم هذا الحكم الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة امتناعه عن  
بيع أقراص الأسبيرين بالسعر المحدد مع أنه ممنوع قانوناً من هذا البيع بنص المادة  
٥٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ انحصار بالصيدلة والاتجار بالمواد السامة ،  
لأنه لا شأن له بمخزن الأدوية المقول بوقوع الجريمة فيه وصاحب الشأن فيه إنما  
هو مديره عبد الله أحمد الشريبي الذي قضت المحكمة ببراءته .

وحيث إنه يظهر من الحكم المطعون فيه أن عبد الله أحد الشريفي هو صاحب مخزن الأدوية ، والحكمة حين برأته ودانت الطاعن بالامتناع عن البيع في هذا المخزن لم تبين صفته التي تخوله حق البيع فيه . خصوصاً أن القانون المشار إليه يوجب على صاحب الترخيص أن يتولى حركة البيع بنفسه في الحل وألا يتمتع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان المعتادة ، فالحكم يكون إذن قاصر البيان واجباً نقضه .

### ( ٥٤١ )

القضية رقم ٤٣ سنة ١٨ القضائية

شيك . سحب شيك ليس له مقابل وفاء لدين قار . عقاب الساحب .

الشيك المسحوب وفاء لدين قار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل ، فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به . أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قار فلا يمتد به إلا عند المطالبة بقيمته .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن في قضية الجنيحة رقم ٤١٤٦ سنة ١٩٤٧ الأذربكية بأنه في أول يناير سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم الأذربكية أصدر شيكا إلى كوستا فايونديس بمبلغ ٣٠ جنياً دون أن يكون له رصيد بالبنك الأهلي وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ عقوبات . وقد ادعى كوستا فايونديس بحق مدني قبل التهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت .

نظرت محكمة جنح الأذربكية هذه الدعوى وقضت فيها غايياً بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة

٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ و بإلزامه بأن يدفع المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد والمصاريف المدنية وأعفته من المصاريف الجنائية . فعارض التهم الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل فى أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الدين الذى سحب الشيك وفاءً له هو دين قار غير واجب الوفاء به ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع ، لذلك كان حكمها قاصر البيان واجباً نقضه .

وحيث إنه على فرض التسليم بصحة ما قاله الطاعن من أن الشيك سحب فى نظير دين قار فإن ذلك لا يعفيه من العقاب ، لأن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى دين بها تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به . وليس للدفع المشار إليه اعتبار إلا عند رفع دعوى بالمطالبة بقيمة الشيك . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . وإذن فلا وجه لما يثيره الطاعن فى طعنه .

### (٥٤٢)

القضية رقم ٨٠ سنة ١٨ القضائية

دفاع . وجه دفاع هام . وجوب الرد عليه . مسق مدعى أنها حد فاصل بين أطيان التهم وآخر . إدانة التهم بدون تحقيق مله . ندب خير لمعاينة السق لمعرفة مكانها .  
( للادة رقم ٢/٣٨٨ ع )

إذا كان الدفاع عن التهم بردم مسق مدعى أنها حد بين أطيان التهم وأطيان آخر قد طلب إلى المحكمة ندب خير لمعاينة السق لمعرفة إن كانت تقع فى ملك المدعى بالحقوق المدنية أو أنها بعيدة عن ملكه كما يؤكد التهم ، فلم تلتفت المحكمة إلى هذا الدفاع وأدانت التهم دون أن ترد عليه فذلك قصور يعيب الحكم ، إذ الإدانة فى هذه الدعوى لا تقوم إلا إذا كانت السق حداً فاصلاً بين الأرضين ، فطلب المعاينة هو طلب مهم للوقوف على حقيقة الدعوى .

## (٥٤٣)

## القضية رقم ٨٢ سنة ١٨ القضائية

تمويض . لإزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جرعة ارتكبتها معه غيره .  
جائز .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن للمدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى على المتهم وآخر باختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بمقاب التهم والزمت بالتعويض وأبرأت الآخر ، ورفضت الدعوى المدنية قبله ، ولم يستأنف المدعى واستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم الآخر المحكوم ببراءته وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة إلى الأول فلا خطأ في ذلك ، إذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة إلى الآخر فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشيء من التعويض ، فضلاً عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من إزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبتها معه .

## (٥٤٤)

## القضية رقم ٨٩ سنة ١٨ القضائية

وصف التهمة . رفع الدعوى بجناية القتل العمد . إدانة التهم في جريمة الضرب المفضى إلى الموت بناءً على استبعاد قصد القتل . عدم ثبوت الدفاع . لا يصح التظلم من ذلك .  
( المادة ٤٠ تشكيل )

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على التهم ، وهي تكون جناية القتل العمد ، تتضمن الواقعة التي أدين فيها وهي جناية الضرب المفضى إلى الموت بناءً على استبعاد أحد عناصرها وهو قصد القتل لا بناءً على إضافة عنصر جديد إليها ، فليس للمتهم أن يتظلم من عدم لقته إلى هذا التفسير ، إذ لا حاجة في هذه الصورة إلى ثبوت الدفاع لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .

(٥٤٥)

## القضية رقم ٩٣ سنة ١٨ القضاية

تلبس . منهم . إلغاؤه من تلقاء نفسه لثافة فيها بخدر . يصح القبض عليه وتفتيشه .

إذا كان الثابت أن المتهم هو الذى أُلتي بالثقافة التى كان يحملها والتي تحوى الخدر بمجرد أن وقع نظره على ضابط البوليس وقبل أن يقبض عليه أحد أو يفتشه ، فذلك منه بعد تخلياً عنها فيكون ضبطها صحيحاً ويكون القبض عليه ثم تفتيشه بناءً على ذلك صحيحين على أساس قيام حالة التلبس .

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وحسن إسماعيل الهضبي بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٥٤٦)

## القضية رقم ٦٨ سنة ١٨ القضاية

قض . منهم قرر بالظن فى الميعاد . تقدم بحاميه عنه فى الميعاد سبباً للظن فى الحكم بأنه لم يتم فى الميعاد . تعدى أسباب الظن بعد اطلاعه على الحكم . عام آخر . طلب مهلة لتقديم أسباب أخرى . لا يصح .

إذا كان المتهم قد قرر بالظن فى الحكم ثم قدم بحاميه تقريراً بأسباب الظن أورد فيه أن الحكم لم يتم فى الثمانية الأيام التالية لصدوره وشفعه بشهادة دالة على ذلك واحتفظ فى ذيل التقرير بحقه فى تقديم أسباب للظن على الحكم ذاته بعد ختمه ، ثم قدم ما لديه من أسباب بعد اطلاعه على الحكم ، ثم بعد ذلك تقدم بحام ثأن عن المتهم طالباً مهلة لتقديم أسباب أخرى لأنه وكل عنه حديثاً ، فلا يكون لهذا المحامى حق فى المهلة ، لأن المتهم قد استنفد حقه بإطلاع المحامى الأول على الحكم وتقديمه أسباب الظن ، فكل أسباب يراد تقديمها بعد ذلك لا تكون فى الميعاد .

## (٥٤٧)

## القضية رقم ٢٣٨ سنة ١٨ القضائية

تموين . سلعة مسخرة أو معددة الربح . امتناع التاجر عن بيعها بالسعر المحدد . يتوجب عقابه .

١ — إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصت على عقاب كل من باع سلعة مسخرة أو معددة الربح في تجارته طبقاً للمادتين ٢، ٤/١ ، أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح . ومفاد ذلك أنه متى كانت السلعة معددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الأخير أن يبيعه إياها . ولا يحتمل هذا النص أن يباح للبائع أن يتعلل في الامتناع عن البيع بأية علة ثم يقول إن هذه العلة هي سبب امتناعه . ذلك لأن القانون أراد أن يخرج على الأصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس فحدد أثمان بعض الحاجيات وألزم التجار أن يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به . وإذن فما دام اللعم الخالي من العظم ( المشفى ) قد جعل له ثمن جبري خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يتوجب العقاب .

٢ — متى كانت الدعوى رفعت صحيحة ، وكانت الواقعة المرفوعة بها معاقبا عليها قانونا ، فلا يؤثر في المحاكمة منشور يصدره النائب العام بحفظ القضايا التي من قبيلها .

## الوقائع

أهتت النيابة العمومية الطاعنين المذكورين في قضية اللجنة رقم ٣١٤٢ سنة ١٩٤٧ روض القرج بأنهما في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم روض القرج : الأول — بصفته مديراً للحل جزارة الثاني — امتنع عن بيع اللعم وهو من الأصناف للسمة بالسعر المحدد في الجدول . والثاني بصفته صاحب المحل الذي

وقعت به الجريمة التي ارتكبتها المتهم الأول، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١٣ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والجدول المرفق .  
ومحكمة روض الفرج الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضورياً بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس للمتهم الأول ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وتغريم للمتهم الثاني مائة جنيه والمصادرة وإشهار الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لكل من المتهمين لمدة خمس سنوات من صيرورة الحكم نهائياً وأعفتها من المصاريف الجنائية .  
فاستأنف المتهمان هذا الحكم الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ دان الطاعنين بمقتضى المادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . ذلك لأن المادة المذكورة تشترط لكي تتحقق الجريمة أن يكون الامتناع عن البيع بالسعر المحدد مع أنه ثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول لم يمتنع عن البيع بالسعر المحدد وإنما امتنع عن بيع اللحم الخالي من العظم (الشفق) وطلب من المشتري أن يأخذ لحماً بمغظم نظراً لكثرة العظم الموجود عنده، ولا عقاب عليهما عن هذه الواقعة .

وحيث إن المادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصت على عقاب كل من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح في تجارته طبقاً للمادتين ٢ و ٤ / ١ أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح . ومفاد ذلك أنه متى كانت السلعة محددة السعر وعرض للمشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الأخير أن يبيعها . ولا يحتمل النص أن يباح للبائع أن يتعطل في الامتناع عن المبيع بأية علة ثم يقول إن هذه العلة هي سبب امتناعه . ذلك لأن القانون أراد أن يخرج على الأصل في حرية التجارة لتدبير

وسائل العيش الضرورية للناس فحدد أثمان بعض الحاجيات وألزم التجار أن يبيعوها بهذا السعر وألا يحق لهم الامتناع عن البيع به . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان قد جعل اللحم الخالي من العظم ( المشفى ) ثمن جبرى خاص به ، فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب . وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم المطلقون فيه لم يبن بالرد على ما دفع به الطاعنان من أنه صدر منشور من النائب العام بحفظ القضايا التى هى من قبيل الدعوى الحالية .

وحيث إنه متى كانت الدعوى رقت صحيحة ، وكانت الواقعة معاقباً عليها ، فلا يؤثر فيها منشور يصدره النائب العام من قبيل ما ذكر .

## ( ٥٤٨ )

## القضية رقم ٢٥٤ سنة ١٨ القضاية

تفتيش . إذن النيابة فى تفتيش متهم ومسكنه ومن يتصادف وجوده معه . جوازه .

إذا كانت النيابة بعد التحريات التى قدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين وتفتيش مسكنه ومحل عمله ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس أنهم يكونون موضع مظنة اشتراكهم معه فلا يعاب عليها الإذن فى هذا التفتيش فى مثل هذه الظروف .

## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وفهمى إبراهيم عوض بك المستشارين .

## ( ٥٤٩ )

## القضية رقم ٧٤ سنة ١٨ القضاية

تموين . تاجر لم ينشر أسعار التجزئة بشكل واضح فى المكان المخصص لبيعها . القانون الواجب التطبيق على هذه الواقعة هو للرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رقت على التهم بأنه لم ينشر أسعار



التجزئة بشكل واضح في المكان المخصص ليعمها ، فالقانون الواجب التطبيق على هذه الواقعة هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ( للمادتان ٨ ، ٤/٧ منه والمادة ١٨ من القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦ ) لا المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ( المادة ٥٦ منه ) ولا للمادتان ١٢ ، ٢٠ من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ . وإذا كانت المادة ٨ من ذلك المرسوم قد جعلت العقاب الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تزيد على خمسين جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين فإن المحكمة إذا عاملت المتهم بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقضت عليه بالعقوبة الواردة به تكون قد أخطأت .

إن المستفاد من عبارة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن إلزام المتهم بشهر ملخص الحكم على واجهة محله لا يكون إلا في حالة القضاء بالحبس .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يبين طعنه على وجهين : الأول — أن المحكمة عاقبته بتمتضي المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مع أن القانون الواجب التطبيق هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذي نص في المادة الثامنة منه على العقوبة وأنها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على ٥٠ جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين . وتكون المحكمة إذ عاقبته بالحبس ستة شهور وتغريمه ٢٠٠ قرش قد أخطأت . والوجه الآخر — أن المحكمة قضت أيضاً بشهر ملخص الحكم على واجهة المحل مع أن الطاعن كان يبيع بالسوق العمومي ولم يكن له فيه محل معد للتجارة فالحكم بالشهر يكون مخطئاً .

وحيث إن النيابة رفضت الدعوى العمومية على الطاعن « بأنه لم ينشر أعمار التجزئة بشكل واضح في المكان المخصص ليعمها وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ٢٠ من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ وللادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فقضت محكمة أول درجة عملاً بالمواد المذكورة بمحاسبة المتهم بالحبس

لمدة ستة أشهر مع الشغل وتفريجه ٢٠٠ قرش ( هكذا ) وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل وأمرت بوقف التنفيذ بالنسبة إلى عقوبتي الحبس والغرامة — فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده . ولما كان القانون الواجب التطبيق على الواقعة الثابتة بالحكم هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ( السادتان ٤/٧ و ٨ منه والمادة ١٨ من القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦ ) وكانت المادة ٨ التي تنص على العقاب قد جعلته الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تزيد على ٥٠ جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين فتكون المحكمة إذ عاملت الطاعن بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ وقضت عليه بالعقوبة الواردة به قد أخطأت ويتعين الحكم بمقتضى القانون وتكتفى هذه المحكمة بتوقيع عقوبة الغرامة فقط . ومتى كان الأمر كذلك فلا محل للجدل فيما أثاره عن الشهر . والمستفاد من عبارة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن شهر ملخص الحكم لا يكون إلا في حالة القضاء بالحبس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم للطعن فيه فيما يختص بالعقوبات المحكوم بها ومعاينة الطاعن بالغرامة فقط .

### جلسة أول مارس سنة ١٩٤٨

برئاسة معاذة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد حسي بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

( ٥٥٠ )

القضية رقم ٢٣٨١ سنة ١٧ القضاية

١ — إنبات . دليل . طيب متدب التحليل . تصديه في تحريره لنقطة لم يكن منوهاً عنها في طلب التحليل . الأخذ بتقريره في هذه النقطة . لا تثرى على المحكمة فيه .  
ب — تحقيق . منع عمى التهم من حضوره . حق النيابة في ذلك .

( المادة ٣٤ تحقيق )

١ — لا تثرى على المحكمة إذا هي أخذت بتقرير التحليل بصدد أمر جاء فيه لم يكن منوهاً عنه في طلب التحليل ، فإنه ما دام الطبيب المنتدب للتحليل

قد اكتشف أثناء عملياته أو تجاربه الفنية ما يفيد في كشف الحقيقة فمن واجبه أن يبثه في تقريره لا على أساس اتصاله اتصالاً وثيقاً بالمأمورية التي ندب لها وأن الندب يشمل بطبيعة الحال ، بل أيضاً على أساس أن إخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة في المسائل الجنائية واجب على كل إنسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستمد من ذلك بجميع الظروف المحيطة به كما تفعل بالنسبة إلى سائر الأدلة .

٢ — للنيابة أن تمنع محامى المتهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة القانونية الممنوحة لها طبقاً للقررتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات <sup>(١)</sup> .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الثالث يتلخص في القول بأن من الأدلة التي استندت إليها المحكمة تقرير تحليل آثار دماء وجدت على شارة مثبتة بالقميص الذي كان يلبسه الطاعن وقت القبض عليه ، وقد عارض الدفاع في قبول هذا الدليل للظروف التي لا يستلزمه ولعدم الاطمئنان إلى خلوه من العيب ، إذ أن النيابة لم تثبت هذه الآثار وقت التحقيق ، وكذا الطبيب الشرعى ، وقد أرسل القميص إلى العمل لتحليل ما لوحظ عليه ذاته من أثر ، إلا أن العمل قال — وكان ذلك منه بعد مضي زمن على الحادث — إنه وجد أثر الدماء في ظهر الشارة المثبتة بالقميص ، ثم أجرى تحليله من تلقاء نفسه دون أن يندبه أحد . وفضلاً عن ذلك فإنه لم يثبت في التحقيق متى حرز القميص وأين حفظ الحرز ومن سلمه إلى قسم الطب الشرعى . وقد رد الحكم على ذلك بما لا يصلح رداً عليه .

وحيث إن الحكم ذكر الدليل المشار إليه في قوله إنه ثبت من تحليل شارة الطيران على ستره المتهم وجود أربع بقع دموية على الشارة من الداخل ومسحة من الخارج ، وإن هذه البقع من دم آدمى ومن فصيلة كلب ، وهى الفصيلة التي ثبت من تحليل ملابس الجنى عليهما أنها فصيلة دم اليوزباشى أنور حسانين فى

---

(١) هذه هى قاعدة الحكم الملغى فيه وقد أقرتها محكمة النقض .

حين أن فصيلة دم المتهم هي من نوع (١) ٨ ، ورد على ما أثاره الدفاع حوله فقال : « إن ما قاله الدفاع بشأن الشارة واحتفاظ المتهم بمبلغ صغير مما حصل عليه من الجريمة فعليه أن الشارة منفصلة ويرجح أن المتهم لم يلاحظ وجود آثار بها فأبقاها وأخفى سائر ملابسه وهي منفصلة يمكن وضعها على أى ستره . ولا يعقل أن يبقى المتهم مبلغاً كبيراً من المسروق يمكن أن يدل عليه ، فاحتفظ بمبلغ صغير ليصرف منه ، وإن قبيص للمتهم المحتوى على الشارة قد استلمه الطبيب الشرعي لفحصه وأرسله مغلطاً بحرز مختمه إلى العمل الكيماوى حيث أجرى التحليل عليه ، وثبت من الاطلاع على أوراق التحليل أنها أرسلت بحرز مختوم بمختمه . ومن ثم فأقول بطرق العبث إلى تلك الشارة غير سائغ » . ولما كان الشأن في تقدير الدليل هو المحكة للوضع وحدها ، وكانت المحكة قد اطمانت إلى هذا الدليل ولم تر في المطاعن التي وجهت عليه ما يغير النظر الذي انتهت إليه بصدده ، فإن مجادلة الطاعن في ذلك لا تكون مقبولة . هذا ولا تريب على المحكة إذا ما هي أخذت بتقرير التحليل بصدد أمر لم يكن محل طلب من سلطة التحقيق ، إذ ما دام المتدب للتحليل قد اكتشف أثناء عملياته أو تجاربه الفنية ما يفيد في كشف الحقيقة ، فن واجبه أن يثبتته ، لا على أساس اتصاله اتصالاً وثيقاً بالمأمورية المتدب إليها ، وأن الندب يشمله بطبيعة الحال ، بل أيضاً على أساس أن إخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة في المسائل الجنائية واجب على كل إنسان ، والمحكة تقدر الدليل المستند من ذلك بجميع الظروف المحيطة به كما تفعل بالنسبة إلى سائر الأدلة .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الباقي بأن التحقيق أجرى بصفة سرية وحيل بينه وبين الاتصال بمحاميه في أثنائه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال بهذا الخصوص « إنه ثبت من الاطلاع على ملف الدعوى أن المتهم كان حاضراً خلال جميع إجراءات التحقيق وسمعت الشهود في مواجهته وكان يواجه بهم في نهاية أقوالهم فيكون هذا الشك من الدفع لا سند له من الواقع وتكون القضية قد قدمت للإحالة بعد تحقيق قانونى أجرته

النيابة طبقاً للمادة ٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، وإن النيابة قد استعملت حقها في منع محامى التهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة القانونية الممنوحة لها طبقاً للقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات والتي تميز لها إجراء تحقيق في غيبة وكلاء الخصوم متى رأت لزوم ذلك لإظهار الحقيقة فاستعمالها لهذا الحق لا يترتب عليه أى بطلان . ومتى كان الأمر كذلك ، فلا محل لما يثيره الطاعن من هذا لأن الحكم المطعون فيه رد عليه رداً صحيحاً .

### ( ٥٥١ )

#### القضية رقم ٥ سنة ١٨ القضائية

استئناف . متهم سبق إنذاره بالإشتباه . طلب توقيع الرقابة عليه . الحكم بإنذاره . خطأ . استئناف النيابة هذا الحكم . جائز . الحكم الصادر بالإندار . متى لا يجوز الطعن فيه ؟ عند ما يكون المحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنذار أو توقيع عقوبة الرقابة .

إن ما ورد بالمادة ١/٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإندار محله الأحكام التي يصح فيها القضاء بالإندار ، أى عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنذار أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يكون واجباً توقيع المراقبة فيها فالأحكام التي تصدر فيها بالإندار لا يشملها هذا النع . وإذن فإذا كانت النيابة قد قدمت التهم للمحاكمة على أساس أنه من الشبهين للنظرين طبقاً للمادة ١١ من الرسوم بقانون المذكور إذ كان مراقباً عسكرياً عند إلغاء الأحكام العرفية ، وطلبت تطبيق المادة ٢/٧ بالنسبة إليه بسبب ما وقع منه ، فحكمت المحكمة بإنذاره ، فهذا الحكم يكون مخالفاً للقانون ويصح استئنافه من النيابة لتوقيع عقوبة المراقبة الواجبة .

#### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة قد أخطأ . وفي بيان ذلك تقول النيابة إن التهم

كان مراقباً عسكرياً عند إلغاء الأحكام العرفية ، ومن ثم أصبح منذراً مشبوهاً طبقاً للمادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وقد وقع منه في خلال الثلاث السنوات التالية ما يؤيد حالة الاشتباه ، إذ اتهم بحريق عمد ، كما حكم عليه بالحبس لشروع في سرقة ، ولكن محكمة أول درجة قضت بإبذاره ، ولما أن استأنفت النيابة هذا الحكم ، قضت المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف مع أنها طلبت تطبيق الفقرة الثانية من المادة السابعة التي توجب الحكم بالمراقبة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العدمية على التهم بأنه لم يسلك سلوكا مستقيماً بالرغم من اعتباره مشبوهاً بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بأن وقع منه ما من شأنه تأييد حالة الاشتباه ، وذلك بأن اتهم في الجنبه رقم ٢٨٥ سنة ١٩٤٦ الشهداء وحكم عليه لشروع في سرقة في الجنبه رقم ٣٦٥ سنة ١٩٤٥ الشهداء ، وطلبت عقابه بالمواد ٦ و ٧/٢ و ١١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فقضت محكمة أول درجة عملاً بالمواد المشار إليها بإبذار التهم بأن يسلك سلوكاً مستقيماً . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء وتوقيع عقوبة المراقبة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف وقالت : « إن المادة ٧ من المرسوم بقانون نصت على أنه يجوز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة للنصوص عليها في المادة ١/٦ أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بإبذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ، وإن هذا الحكم متى صدر فقد أصبح نهائياً غير قابل لأي وجه من أوجه الطعن العادية حتي ولو كان الحكم قد بني على خطأ في تطبيق القانون » .

ولما كانت النيابة قدمت التهم للحاكمة على أساس أنه معدود من المشبوهين للذين طبقاً للمادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ كان مراقباً عسكرياً عند إلغاء الأحكام العرفية ، وطلبت تطبيق المادة ٧/٢ بالنسبة إليه بسبب ما وقع منه ، فيكون الحكم بالإبذار مخالفاً للقانون . ومتى استأنفت النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة المراقبة ، فإن الاستئناف يكون مقبولاً إذ أن ما ورد بالمادة ١/٧ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإبذار إنما محله الأحكام التي يصح فيها الحكم به ، أي عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإبذار أو توقيع

عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يجب فيها توقيع المراقبة ، فالأحكام التي تصدر فيها بالإنداز لا يشملها المنع الوارد بالنص .

### ( ٥٥٢ )

القضية رقم ٣٦ سنة ١٨ القضائية

دفاع . طلب هام . وجوب إجابته أو الرد عليه . مثال في حادثة قتل خطأ . حكم . تسييه .  
إذا كان الدفاع عن المتهم ( قائد سيارة ) في حادثة قتل خطأ قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية ندب خبير لمعرفة هل كان قائد السيارة يستطيع إيقافها على المسافة التي انعقد إجماع الشهود على أن المجنى عليه عبر الميدان على مداها من السيارة <sup>(١)</sup> ، ولمعرفة ما إذا كان في مقدوره مع حال الميدان أن يتفادى حصول الحادث في ظروف وقوعه ، فلم تجبه المحكمة إلى ما طلب ولم ترد عليه ، فذلك منها قصور يعيب حكمها ، إذ هذا الطلب من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها .

### ( ٥٥٣ )

القضية رقم ٤١ سنة ١٨ القضائية

إجراءات . تقدم والد المجنى عليه إلى المحكمة الاستئنافية وطلبه سماع ابنه الذي لم يسمع أمام محكمة الدرجة الأولى . إجابته إلى طلبه . لا تأثير لذلك في صحة الإجراءات .

إذا كان الثابت أن والد المجنى عليه لم يبد منه أثناء المحاكمة سوى أنه تقدم إلى المحكمة الاستئنافية وعرف أن ابنه الذي لم يسأل أمام محكمة الدرجة الأولى حضر معه وأنه يطلب سماعه فأجابته إلى ما طلب ، فليس في ذلك ما يؤثر في صحة

(١) في توضيح ذلك قال الطاعن « إنه من المقرر فنياً أن السائق مهما كان حذراً ومهما كانت السرعة التي يسير عليها لا يستطيع أن يوقف السيارة التي يقودها إلا على مسافة توازي طولها ، وإنه إذ كان طول السيارة التي كان للثتم يقودها سبعة أمتار ونصف متر كان من المتصور عليه أن يوقفها على المسافة التي قدرت بـ ٢٢٠ ( البعد بين نقطة الحادث وبين السيارة في سيرها ) » .

إجراءات المحاكمة ، إذ هذا لا يعدو أن يكون مجرد تنبيه إلى أنه لا حاجة إلى تأجيل الدعوى لإعلان الجنى عليه لوجوده في دار المحكمة عند نظر القضية .

### المحكمة

حيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول ( أولاً ) بأن الإجراءات أمام محكمة ثاني درجة قد شابها البطلان إذ سمحت المحكمة لوالد الجنى عليه مع أنه ليس خصماً في الدعوى بأن يتقدم إليها مبدئياً طلب سماع ابنه أمامها لأنه لم يسمع أمام محكمة أول درجة ، فأجابت هذا الطلب .

وحيث إنه لما كان للمحكمة الاستئنافية في كل الأحوال أن تأمر بما ترى لزومه من سماع شهود سواء أكانوا قد سمعوا أمام محكمة أول درجة أم لم يسمعوا فإن تقريرها سماع الجنى عليه لا خطأ فيه . أما عن والد الجنى عليه فإنه — على ما هو ثابت بمحضر الجلسة — لم ييدمنه أثناء المحاكمة سوى أنه تقدم إلى المحكمة الاستئنافية وعرف أن ابنه الذي لم يسأل أمام محكمة أول درجة حضر معه ويطلب سماعه ، وليس في ذلك ما يؤثر في صحة الإجراءات إذ هو لا يعدو مجرد التنبيه إلى عدم الحاجة إلى تأجيل الدعوى لإعلان الجنى عليه لوجوده في دار المحكمة وقتئذ ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم للطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة الضرب التي دان بها الطاعن ، وذكر الأدلة على توافر ثبوتها ، وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى مارتب عليها ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له ما يبرره .

### ( ٥٥٤ )

القضية رقم ٢٧٤ سنة ١٨ القضاية

دفاع . بناؤه على أن التنوير الذي وقع في السند إنما كان بخط الجنى عليه وبعمرفته في غير مجلس القعد صحيحاً خطأ وقع فيه . الرد عليه بأن التنوير لم يحصل في مجلس القعد . لا يمكن . تجب إلمة الدليل على أن التنوير حصل على غير علم الجنى عليه وقصده .



إذا كان دفاع التهم مبنياً على أن التفسير الذى وقع فى صلب السند وأجرى فى غير مجلس المقد إنما كان بمعرفة المجنى عليه و بخطه تصحيحاً خطأ أدركه التهم وأقره عليه المجنى عليه ، فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة إن التفسير لم يحصل فى مجلس المقد مع ذكرها أن الخبير قرر أن التفسير حصل بخط المجنى عليه — ذلك لا يستقيم ولا يكفي بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التفسير حصل على غير علم المجنى عليه .

### ( ٥٥٥ )

#### القضية رقم ٢٨٢ سنة ١٨ القضاية

استئناف . مثقبة فيه غير عائد . القضاء ابتدائياً براءته . النيابة استئناف هذا الحكم .  
القضاء ابتدائياً بإنذاره . لا يجوز الطعن فى هذا الحكم .  
( للمادتان ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ )

إن الذى يبين من مراجعة نص للمادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن العقوبة المقررة للشبهة فيه غير العائدهى وضعه تحت مراقبة البوليس ، وأنه يجوز للقاضى — بدلاً من توقيع هذه العقوبة — أن يصدر أمراً بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً . فرفع النيابة الدعوى على المشتبه فيه يكون لتوقيع عقوبة المراقبة عليه لا لإنذاره ، إذ الإنذار خيار للقاضى . فإذا قضى فى الدعوى بالبراءة كان للنيابة أن تستأنف الحكم ويبقى حق المحكمة على حاله فتقضى المحكمة الاستئنافية بالمراقبة المطلوبة أو بالإنذار إذا رأتها كافياً . وإذا كان قد صدر الحكم بالإنذار من محكمة الدرجة الأولى فى هذه الدعوى فلا يجوز الطعن فيه لا من النيابة ولا من المحكوم عليه ، لأن الظاهر من مجموع نصوص القانون أنه إنما أراد بصدإجازة الطعن فى الإنذار أن يحمل تقدير المحكمة التى أصدرته نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التى بنى عليها فقط .

#### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون

حين أنفى الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن وقضى بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً . ذلك لأن الحكم الابتدائي بالنسبة للطاعن هو حكم انتهائى بناءً على المادة السابعة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فما كان يجوز قبول الاستئناف المرفوع عنه من النيابة العمومية .

وحيث إن المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على خمس سنين ، وفي حالة العود تكون العقوبة بالحبس ومراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين . ونصت المادة السابعة على أنه يجوز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة للنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ، فإذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث سنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة للنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

وحيث إنه يبين من ذلك أن العقوبة المقررة للمشتبه فيه — غير العائد — هى وضعه تحت مراقبة البوليس ، على أنه يجوز للقاضي — بدلاً من توقيع هذه العقوبة — أن يصدر أمراً بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً . والنيابة حين ترفع الدعوى على المشتبه فيه إنما يكون ذلك لتوقيع عقوبة المراقبة عليه لا لإنذاره ، فالإنذار خيار للقاضي ، فإذا قضى في الدعوى بالبراءة كان النيابة أن تستأنف الحكم ، ويبقى حق المحكمة على حاله فتقضى المحكمة الاستئنافية بالمراقبة المطلوبة أو بالإلذار قطع إذا رأت كفايته ، وإذا صدر الحكم بالإلذار من محكمة أول درجة صحيحاً ، أى منطبقاً على واقعة الدعوى ، فإنه لا يجوز الطعن فيه لا من النيابة ولا من المحكوم عليه ، لأن الظاهر من مجموع نصوص القانون أنه إنما أراد بعدم إجازة الطعن في الإنذار أن يحل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها فقط .

(٥٥٦)

القضية رقم ٦٤ سنة ١٨ القضائية

شروع في سرقة . إدخال التهم يده في جيب المجنى عليه بقصد سرقة ما به . شروع .  
( المواد ٣١٨ و ٣٢٠ و ٣٢١ ع )

إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها الأدلة التي استخلصت منها واقعة الدعوى وهي أن المتهم أدخل يده في جيب المجنى عليه بقصد سرقة ما به ، ثم عاقبته على الشروع في السرقة ، فإن حكمها سيكون صحيحاً .

(٥٥٧)

القضية رقم ٣٣٩ سنة ١٨ القضائية

تموين . غش البضاعة . دقيق . مخالفة في نسبة الردة أو الألياف أو التخلف على النخل .  
الطاب لا يكون إلا بمحصول المخالفة في نسبتين على الأقل .

إن المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تنص بصفة عامة  
مرسلة على أن فحص عينات الدقيق يكون بطريق النخل والتحليل الكيمائي  
معاً ، وأن نتائج التحليل لا تعتبر مخالفة في نسبة الردة أو الألياف أو التخلف  
على النخل إلا إذا تضمن الخلاف نسبتين على الأقل من النسب الثلاث . وهذا  
صريح في أنه يجب للمقاب أن تكون المخالفة حاصلة في نسبتين على الأقل من  
النسب الثلاث المشار إليها . وإذن فإذا كان الحكم قد عاقب المتهم على أساس  
المخالفة في نسبة واحدة فقط فإنه يكون قد خالف القانون .

(٥٥٨)

القضية رقم ٢٩٩ سنة ١٨ القضائية

تموين . غش البضاعة . دقيق غير مطابق المواصفات . طريقة الفحص . النخل والتحليل  
الكيمائي . إشارة الحكم إلى الفحص على النخل فقط . يجب الحكم .  
( قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ )

إن المادة ١٠ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ توجب أن يكون فحص الدقيق بطريقتي النخل والتحليل الكيماوى . فإذا كانت المحكمة فى حكمها القضاى بإدانة المتهم باستخراج دقيق غير مطابق للمواصفات لم تشر إلا إلى نتيجة الفحص على النخل ، ولم تستظهر حصول الفحص بطريق التحليل أيضاً ، فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه .

### ( ٥٥٩ )

القضية رقم ٣٠٦ سنة ١٨ القضائية

معارضة . تحديد الجلسة التى تنظر فيها الدعوى . هذا إعلان صحيح . لا ضرورة لإعلان المعارض على يد محضر .

متى كان المحكوم عليه قد قرر المعارضة فى الحكم النيابى وأخبر بالجلسة التى تنظر فيها الدعوى ، فإن هذا يعتبر إعلاناً صحيحاً بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر .

### جلسة ٨ مارس سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهى إبراهيم بك وحسن إسماعيل المصطفى بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

### ( ٥٦٠ )

القضية رقم ٢ سنة ١٨ القضائية

نقض . متهم بإحداث عاهة . الحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر . رفض الطعن لانعدام المصلحة . لا يصح القول به فى هذه الصورة .

إذا كانت العقوبة للنقض بها على المتهم هى الحبس لمدة ثلاثة أشهر فى جنابة إحداث عاهة ، ثم ثبت لدى محكمة النقض أن الحكم واجب نقضه من جهة ثبوت العاهة ، فلا يصح فى هذه الحالة رفض الطعن لانعدام المصلحة على أساس أن

العقوبة المقررة بها تدخل في العقوبة المقررة لجنحة الضرب . وذلك لأنه ما دام الظاهر أن المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ حكمت على المتهم بالحد الأدنى للعقوبة المقررة لجنحة العاهة فهذه حال تشعر بأنها إنما وقعت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يميز لها أن تنزل دونه ، فهي — مع صحة هذا الاعتبار — لا تكون قد قدرت العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه المتهم في نظرها بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال الرأفة في مواد الجنائيات ، مما يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو لم تكن مقيدة بوصف الواقعة بأنها جنائية ، أما لو أنها كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلاً إذن لصح القول بأنها قدرت العقوبة التي رأتها مناسبة للواقعة بغض النظر عن وصفها القانوني ولجاز القول بانعدام مصلحة الطاعن من طعنه .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع تهمة جنائية العاهة المستديمة بأن هذه العاهة لم تكن ناشئة عن فعل الضرب وليس بينها وبينه رابطة سببية ، ذلك أن المجنى عليه عيبت بالجلوس الذي وضعه الطبيب على يده وأزاله ، وترتب على فعله هذا أن التأت العظام في غير موضعها الطبيعي وهو ما سبب العاهة . ويقول الطاعن إن المجنى عليه فعل ذلك عن عمد . وقد ردت المحكمة على ذلك بقولها إن الثابت من الكشف الطبي الابتدائي على المجنى عليه أن الإصابة التي أحدثها المتهم به كانت شديدة ، وأن الطبيب الكشف اشتبه في وجود كسر بعظم الكعبرة وقد ثبت بالكشف عليه بالأشعة وجود كسر بالثلث السفلي لعظمة الزند السفلى وهو مكان العاهة . أما ما قرره الطبيب الكشف في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ من أن المجنى عليه شفي بدون عاهة وأنه هو الذي رفع الجلوس من نفسه وهو المسؤول عن تأخير العلاج فهذا القول من الطبيب الكشف لا يفيد أن العاهة حصلت بسبب رفع الجلوس بل يفيد أن كل ما ترتب عليه هو تأخير العلاج ، فضلاً عن أن الطبيب الشرعي أثبت عكس

ما قرره الطبيب الكشاف من أن المصاب لم يكن قد شفى إلا بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأنه تخلفت لديه عاهة مستديمة نتيجة الإصابة ولم يرد أى ذكر فى تقريره عن حصول أى عبث أو تلاعب من المجنى عليه ، وما قاله الحكم من أنه وجد بالمجنى عليه كسر لا يترتب عليه أن تكون العاهة نشأت عن فعل الطاعن ، وأن الطبيب الشرعى لم يذكر فى تقريره أن العاهة نتجت عن الإصابة كما قال الحكم .

وحيث إن المحكمة اطلعت على أوراق الدعوى فى سبيل تحقيق وجه الطعن فتبين لها أنه جاء بتقرير الطبيب الكشاف المحرر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ المرافق لأوراق الدعوى أن المجنى عليه رفع الجبس من نفسه وهو المسؤول عن تأخير العلاج وأنه شفى بدون عاهة بالرغم من التلاعب فى الجبس ، ومثل هذه الحالة تشفى فى ستة أسابيع . وقد أحالت النيابة المجنى عليه إلى الطبيب الشرعى فكشف عليه غير مرة وتبين فيما يتعلق بالإصابة المقول بأنها أحدثت العاهة المستديمة أن به كسراً معظم الزند بالساعد الأيسر وإعاقة طفيفة بنهاية كب هذا الساعد وضخامة مندبجة القوام بأسفل الثلث المتوسط بأسفل الساعد الأيسر ووجدت جميع حركات الطرف سليمة فيما عدا ما لوحظ من وجود الإعاقة . وفى التقرير الأخير المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ قرر الطبيب الشرعى أن فحص الأشعة أوردى الثام كسر الزند الأيسر التاماً تاماً ولكن فى الوضع غير الطبيعى والتضخم العظمى ناتج من الثام الكسر فى هذا الوضع المريب وأن حالة المصاب تعتبر نهائية وقد تخلفت لديه عاهة مستديمة هى إعاقة فى نهاية حركة كب الساعد الأيسر مع تضخم عظمى بكسر الزند الأيسر لا ينتظر تحسنه ، ولم يأت ذكر فى تقارير الطبيب الشرعى لما قاله الطبيب الكشاف من أن المجنى عليه هو الذى رفع الجبس ولا ورد بأى منها أن العاهة المستديمة كانت نتيجة لإصابة المجنى عليه ، ولم يسأل الطبيب الشرعى عما إذا كان رفع الجبس هو الذى نشأت عنه العاهة بحيث لولاه لما حدثت أولاً . ويتضح من ذلك أن المحكمة حين استندت إلى تقرير الطبيب الشرعى فى الرد على دفاع الطاعن وقولها إنه قرر أن العاهة المستديمة

كانت نتيجة لإصابته قد استندت إلى ما ليس له أصل في التحقيقات . وإذن فيكون الحكم المطعون فيه معيياً متعيناً قضاه .

وحيث إنه وإن كانت العقوبة المقررة للقضى بها وهي الحبس مدة ثلاثة أشهر تدخل في العقوبة المقررة لجنحة الضرب إلا أنه لا يصح القول هنا برفض الطعن لانعدام المصلحة ، لأنه ظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة حكمت على الطاعن بالحد الأدنى للعقوبة المقررة لجنسية العاهة المستدعية مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ عقوبات . وتشعر الحال بأنها إنما وقفت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يجيز لها غير ذلك . فهي إن صح هذا الاعتبار لم تقدر العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه للتهم في نظرها بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال الرأفة في مواد الجنائيات مما يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو لم تكن مقيدة بوصف الواقعة بأنها جنائية ولو أنها كانت بأربعة أشهر مثلاً لصح القول بأنها قدرت العقوبة التي رأت مناسبة للواقعة بفض النظر عن وصفها القانوني ولجاز بالتالي القول بانعدام مصلحة الطاعن من وراء طعنه .

## (٥٦١)

### القضية رقم ٦٧ سنة ١٨ القضائية

دعوى مدنية مترتبة على دعوى جنائية . الفصل في الدعوى الجنائية دون استفاد وسائل التحقيق الممكنة . لا يصح . الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية نتيجة لذلك . خطأ .

لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية دون أن تستفد وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تتخلى عن واجبها هذا بمقولة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، فإن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق أبداً عن تحقيق موضوعها للفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم . وإذن فتخلى محكمة الجنح عن إتمام التحقيق في الدعوى الجنائية مع قولها بأنه لازم للفصل فيها ومع كونها رأت إمكان

إجرائه بمعرفة المحكمة المدنية — هذا يعيب الحكم . وعلى ذلك فإنه إذا كانت محكمة الجنح قد حكمت ببراءة المتهم من تهمة إعطائه بسوء نية شيكاً لآخر وأمره البنك المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، بناءً على ما قائلته من أنه لا يتيسر لها السير في تحقيق ما يدعيه هذا الآخر من أن هذا الشيك كان وفاءً بياقي ثمن صفقة عقدها المتهم معه وينكرها المتهم إنكاراً باتاً ، وأنه ليس في الدعوى ما يرجح رواية أحد الطرفين على رواية الآخر ، وبناءً على هذا قضت بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم ، فإنها تكون قد أخطأت <sup>(١)</sup> .

(١) تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يحاط عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها للدة الطولية يحكم القاضي ببراءة المتهم ، ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتوصيات التي يطلبها بعض المحصوم من بعض » . وتنص المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أنه عند الحكم بالبراءة يجب على كل حال أن يفصل في هس هذا الحكم في التضييحات التي قد يطلبها بعض المحصوم من بعض . وقد سبق لمحكمة النقض أن قضت اعتياداً على نص المادة ١٧٢ بأن المحكمة الجنائية في مواد الجنح عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية الجارية أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخل عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، وذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما تراه لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتحقيق الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية (راجع الحكم الصادر في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ المنشورة بقاعدته تحت رقم ١٥٧ ص ٢٨٦ ج ٥ من هذه المجموعة) . فكيف إذا كان حق المحكمة الجنائية في التخل عن الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة مطلقاً — كيف ساغ لمحكمة النقض أن تراقبها في استعمال هذا الحق على النحو الذي قرره الحكم موضوع التطبيق ؟ الواقع أن حق المحكمة الجنائية في هذا التخل يجب أن يفهم في ظل قواعد قوة الشيء المحكوم فيه وأن يابى حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية ، بمعنى أنه حيث يكون حكم البراءة غير ماس بعينه من أسس الدعوى المدنية مساساً يضر بالدعى بالحقوق المدنية تكون المحكمة الجنائية حرة في التخل عن الدعوى المدنية للقاضي المدني ، ولا يكون له مصلحة جدية في التظلم من الحكم بعدم اختصاصه بدعواه . أما حيث يمس حكم البراءة بأسس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضي المدني ويحيل الالتجاء إليه معدوم القائمة فإن القاضي الجنائي لا يكون له عندئذ أن يحكم بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية عند حكمه بالبراءة ، وإلا اعتبر حكمه بعدم الاختصاص منطوياً حتماً وضماً على حكم برفض الدعوى المدنية . ولهذا ساغ للدعى المدني أن يطن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص إذا كان مبنياً على القضاء ببراءة المتهم من نية الواقعة إليه براءة مستندة إلى أسباب فاسدة أو باطلة .



## الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠/٦/١٩٤٦ بدائرة الأزبكية أعطى بسوء نية شيكاً لماثولى جراماتسكا كس بمبلغ ٣٦٥ جنيهاً على بنك باركليز فرع الموسيقى وأمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ عقوبات . وقد ادعى ماثولى جراماتسكا كس بحق مدنى قبل التهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ خمسين جنيهاً بصفة تعويض .

نظرت محكمة جناح الأزبكية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٤٧ عملاً بمادى الاتهام بحبس التهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثين جنيهاً والمصاريف المدنية المناسبة إلخ . فاستأنفت النيابة هذا الحكم واستأنفه التهم . سمعت محكمة مصر الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم : أولاً — فى الدعوى الجنائية ببراءة التهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . ثانياً — فى الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة بنظرها مع إلزام المدعى المدنى بمصاريفها إلخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن عاب على الحكم المطعون فيه فيما عابه عليه أنه أخطأ فى قضائه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية لأن العناصر التى تازم للفصل فيها متوفرة ، وأن المحكمة استندت فى قضائها ببراءة المطعون ضده والحكم بعدم اختصاصها فى الدعوى المدنية على وقائع لا وجود لها فى التحقيقات .

وحيث إن المحكمة وازنت فى الحكم للمطعون فيه بين أدلة الإثبات وأدلة النفى وقالت إنها لا تستطيع ترجيح إحداها على الأخرى لأن الترجيح يتوقف على ثبوت عقد صفقة « الكاوتش » التى يقول الطاعن بأن الشيك موضوع الاتهام

حرر بياق ثمنها ، فإن ثبوت هذه الواقعة يؤيد رواية المدعى المدني ويرجح كفتها .  
ثم عقت على ذلك بقولها إنه ليس في الدعوى من دليل على عقد هذه الصفقة  
التي يتكرها المتهم إنكاراً باتاً سوى أدلة أوردها وذكرت أنها لا تراها كافية .  
ثم قالت « وقد لا يتيسر لهذه المحكمة السير في تحقيق هذا الموضوع والبحث وراء  
قيام هذه الصفقة من عدمها لما يحتاجه الأمر في ذلك من إجراءات وتحقيقات  
موصلة لهذا الثبوت يضيق عنها نطاق هذه الدعوى ويطل أمد الفصل فيها مما  
ترى معه المحكمة ترك الأمر نفسه للمحكمة المدنية تتولى هي هذا التحقيق وهذه  
الإجراءات توصلاً لإثبات عقد تلك الصفقة من عدمه ، وطالما أن الشك قائم  
الآن حول حصول هذه الصفقة أو عدم حصولها وهي أساس الاتهام في هذه  
الدعوى والتي يربط المدعى المدني تحرير الشيك بها ولا يوجد في الوقت نفسه  
ما يطمئن هذه المحكمة إلى ترجيح رواية أحد الطرفين على الأخرى فإن التهمة  
المنسوبة إلى المتهم يكتنفها الشك من كل جانب وتكون إدانته فيها في غير محلها .  
وحيث إنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي  
أساس الدعوى المدنية دون أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن  
تتخلى عن واجبها هذا بمقولة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها  
نطاق الدعوى ، فإن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق أبداً عن تحقيق  
موضوعها لتفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم . وإذن فتخلى محكمة الجرح  
عن إتمام التحقيق في الدعوى الجنائية مع أنها قالت بأنه لازم للفصل فيها ومع أنها  
رأت إمكان إجراءات بمعرفة المحكمة المدنية يعيب الحكم . ومتى كان الأمر كذلك  
وكان الحكم بعدم الاختصاص نتيجة لازمة للخطأ الذي وقعت فيه المحكمة فإنه  
يكون متميئاً بقبول الطعن وتقض الحكم للطعن فيه .

### جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد فهد إبراهيم بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك ونهيم إبراهيم عوض بك المستشارين .

( ٥٦٢ )

#### القضية رقم ٧٣ سنة ١٨ القضائية

١ — دفع . الدفع بسبق صدور قرار بحفظ الدعوى . الدفع بأن أساس الدعوى الجنائية عقد لا يجوز إثبات تسلمه بشهادة الشهود . لا يجوز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب — إثبات . شهود قررت المحكمة إعلانهم للجلسة ولم يحضروا . عدم سماعهم . عدم التمسك لهم بوجوب سماعهم . نفيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تسمعهم . لا يصح .

١ — الدفع بأن النيابة قد أصدرت قراراً بحفظ الدعوى العمومية بعد إتمام التحقيقات ثم عادت ورفضتها على التمسك دون ظهور أدلة جديدة ، وكذلك الدفع بأن أساس الجريمة موضوع الدعوى الجنائية عقد قيمته أكثر من النصاب الذي يجوز إثبات تسلمه بشهادة الشهود مما من الدفع الواجب إيدؤها أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إذا كان التمسك لم يتمسك بسماع الشهود الذين لم يحضروا بالجلسة ممن أعلنوا بالحضور إليها فلا يحق له أن ينسب عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تسمع شهوده بعد أن قررت إعلانهم .

( ٥٦٣ )

#### القضية رقم ٣٢٥ سنة ١٨ القضائية

معارضة . عنز قبرى . جندي بالجيش لم تسمح له جهته الرئيسية بترك مقر عمله لانتشار وباء الكوليرا . القضاء في فيته بتأييد الحكم للمعارض فيه . خطأ .

ما دام عدم حضور التمسك (جندي بالجيش) الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم النهائي الصادر بإدائته يرجع إلى أن جهته الرئيسية لم تسمح

له بترك مقر عمله لانتشار وباء الكوليرا في ذلك الوقت فهذا عذر قهري لا يجوز معه القضاء في غيبة التهم بتأييد الحكم المعارض فيه .

### (٥٦٤)

#### القضية رقم ٣٤٥ سنة ١٨ القضائية

مواد مخدرة . عود . متهم سبق الحكم عليه في جريمة إحراز مخدر . ارتكابه جريمة مماثلة . عدم مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي اللدة على ارتكابه الجريمة الجديدة . عائد .

( المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ )

إذا كان الثابت من صحيفة سوابق التهم في إحراز مخدر أنه سبق الحكم عليه بالحبس مع الشغل في جريمة مماثلة ، وكان لم يمض بين تاريخ انقضاء عقوبة الحبس أو من تاريخ سقوطها بمضي اللدة إذا كانت لم تنفذ وبين تاريخ ارتكابه الجريمة التي يحاكم عليها خمس سنوات ، فإنه يكون عائداً في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

### (٥٦٥)

#### القضية رقم ٣٤٦ سنة ١٨ القضائية

شهود . شاهد إثبات . تنازل النيابة عن سماعه . تمسك التهم بوجوب سماعه . تكليف المحكمة النيابة لإعلانه . يجب على المحكمة أن تعمل على إحضاره .

إذا كان التهم قد تمسك بضرورة سماع شاهد من شهود الإثبات تنازلت النيابة عن سماعه ، فاستجابت المحكمة لطلبه ، وكلفت النيابة غير مرة إعلانه ، فإنه يكون من الواجب عليها أن تعمل على إحضاره ما دام ذلك ممكناً ، لتعلق حق التهم بوجوب سماعه باعتباره شاهداً على أساس أنه عده شاهد نفى له . ولا يرد على ذلك بأنه هو لم يملنه وفقاً للقانون ما دامت المحكمة نفسها هي التي كلفت النيابة إعلانه مع تصريح الدفاع أمامها بأنه مستعد لذلك .

## (٥٦٦)

## القضية رقم ٣٤٧ سنة ١٨ القضائية

تصد . الدفع بطلان التفتيش . دفاع موضوعي . القضاء ببراءة المتهم بناءً على بطلان التفتيش . اعتبار المحكمة الاستئنافية التفتيش صحيحاً . يتعين عليها الفصل في الدعوى .

الدفع بطلان التفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي من شأنها لو صححت أن تمنع المحكمة من نظر موضوع الدعوى بل هو دفاع في موضوعها مؤداه عدم صحة الدليل المستمد من التفتيش . فإذا رأت المحكمة الابتدائية ألا تأخذ بهذا الدليل وقضت ببراءة المتهم بناءً على ذلك ثم رأت المحكمة الاستئنافية الأخذ به تعين عليها أن تفصل في الدعوى على ما اقتضاه نظرها فيه .

## (٥٦٧)

## القضية رقم ٣٦٨ سنة ١٨ القضائية

معارضة . إعلان المعارض وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حددت لنظرها . عدم حضوره . تأجيل الجلسة لإعلانه . الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن دون التثبت من حصول إعلانه بالفعل . لا يصح .

إن إعلام المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حددت أولاً لنظر المعارضة ينتهي أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته . فإذا كان المعارض لم يحضر أول جلسة ، ثم أجلت الدعوى عدة مرات لإعلانه ، فلا يصح الحكم مع ذلك باعتبار معارضته كأنها لم تكن بمقولة إنه لم يحضر رغم التنبيه عليه قانوناً ، فإن هذا القول لا يكون مستنداً إلى أساس صحيح .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد حتى بك وحسن إسماعيل المصنبي بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

( ٥٦٨ )

### القضية رقم ٦٥ سنة ١٨ القضائية

غش البضاعة :

١ — ابن مفتوش . عرضه للبيع . إدانة التهم في ذلك . إلتفتها على دليل صحيح مستمد  
من تحليل صحيح . يكتفى .

ب — استصدار أمر من القاضي لتأييد ضبط اللبن المفتوش . محله . أن يكون الضبط  
واقعا على ما يتجاوز العينات . ( القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ )

١ — متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة عرضه لبنا  
مفتوشا فليبيع على ما اطلأنت إليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هي التي صار  
تحليلها ومن نتيجة هذا التحليل فلا محل لأن ينعى عليه أن العينة التي أخذت  
واحدة أو أن المحضر الذي حرر لا يحتوي على جميع البيانات اللازمة للثبوت  
من ذات العينات والمواد التي أخذت منها .

٢ — إن رجوع مفتش الأغذية إلى القاضي لاستصدار أمر منه لتأيد  
ضبط اللبن المفتوش لا محل له إلا أن يكون الضبط واقعا على ما يتجاوز مقدار  
العينات لما يكون في ذلك من حبس للمال عن التداول . أما العينات  
فلا تدخل فيه <sup>(١)</sup> .

(١) تنص المادة ١٢ من قانون قمع التدليس والغش على أنه : « إذا وجدت لدى الموظفين  
للمصار إليها في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد أن هناك عتاقة لأحكام هذا  
القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية . وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور  
وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها لنسب اثنتان منها لصاحب الشأن ، ويعمر بهذه  
العملية محضر يحتوي على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها  
ومع عدم الإخلال بحق التهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي أو قاضي =

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم للطعون فيه حين دانه بعرض اللين المشوش للبيع مع علمه بذلك جاء مشوباً بما يبطله ، فقد تمسك في التحقيق بأن اللين « لبن فرز » مخصص لاستخراج الجبن ، فلا يمكن اعتباره « لبن حليب مشوش » . وفضلاً عن هذا فقد طالب بإعادة التحليل لاحتمال أن يكون قد وقع خطأ في تحليل العينة ، ولكن النيابة لم تلتفت إلى طلبه وقدمته إلى المحكمة ، فأعاد التمسك بما سبق أن تمسك به أمام النيابة ، ولكن المحكمة لم تجب الطلب ، ولم تشر إليه ، مع أن إعادة التحليل على العينة التي يقضى القانون بتسليمها إليه واجبة وإلا كانت الإجراءات باطلة . ويضيف الطاعن أنه لم تؤخذ سوى ثلاث عينات على خلاف ما يقضى به القانون من أخذ خمس ، وأن المحضر الخاص بأخذها لم يشمل البيانات التي تتطلبها القانون من ناحية مقدار العينة ومقدار المضبوط وبيان الثمن ، وأن مفتش الأغذية لم يبيع ما قضى به القانون من عمل محضر بالضبط وعرضه على القاضي لاستصدار أمر منه بتأييد هذه العملية في خلال سبعة أيام ، فيكون إجراء الضبط لاغياً ويبطل بالتبعية ما ترتب عليه من أخذ العينة وجسب المادة المشتبه فيها . كما أن المحكمة — وقد دانت الطاعن — لم تستظهر في وضوح أركان الجريمة ، فهو لم يعرض اللين للبيع إذ لا يكون ذلك إلا إذا شرع صاحبه في كيله أو عرضه فعلاً على شخص من الأشخاص ، ولا يكفي تركه

---

== التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عمية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط .

وكان الطاعن في القضية التي صدر فيها الحكم للطعون فيه قد شكاً من أنه لم يتصدر إذن بتأييد ضبط اللين الذي ضبط في هذه القضية ، فردت محكمة النقض بأن هذا الإذن لا عمل له إلا أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز مقدار العينات . ويبدو أن محكمة النقض قد حملت تصريح هذا الإذن على أنه ضمان لحماية حق الملكية الذي لا تجوز مصادرته إلا في حدود القانون وعن طريق القضاء باعتباره الأمين على الحريات الفردية التي كفلها الدستور ومنها الملكية ورأت بحق أن التمر الضليل الذي يؤخذ عينة لفحص لا يتحقق فيه معنى اللباس بحق الملكية وذلك لا يستوجب إذن القاضي بتأييد ضبطه .

في مكان معرض لنظر الجمهور ، وهو لم يتم بتحضير اللبن بل قام به عماله ، وما ذكره الحكم من أكلة على علمه بالنش ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوته .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن يثبت واقعة الدعوى فقال : « إنها تخلص في أن معاون الصحة تناول عينة من اللبن الحليب من حانوت المتهم ( الطاعن ) وبعث بها إلى التحليل الذي أثبت أنها من لبن الجاموس ، وأنها مفضوشة بإزالة ٦٠ ٪ من دسمها ، وأن التهمة ثابتة قبله من واقعة ضبط ذلك اللبن المفضوش بمتجره عارضاً إياه للبيع ، وما تبين من غشه ، وأن علمه بالنش مستفاد من خبرته في تمييز الألبان كتجر فيها وبما عساه يفيد من ربح غير حلال من جراء هذا النش ، ومن الفعل المسمى بالإيجابي بإزالة الدسم . . . وأن ما زعمه المتهم من أن اللبن لبن فرز قد كذبه محرر المحضر وتقرير التحليل . . . » .

وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم آخذة بأسبابه وأضافت : « أن اللبن ضبط في مكياك على الطاولة المعدة للبيع ، وقرر مفتش الأغذية بمحضر الجلسة أنه سأل المتهم عنه فأخبره أنه لبن فرز ، وأن لبن الفرز لا تزيد كمية الدسم فيه عن ٥ ر. ٪ على الأكثر ، بينما أثبت تقرير التحليل أن نسبة الدسم في اللبن المضبوط ٣ ر. ٪ ، وقرر أن المقروض أن المتهم لا يبيع لبن فرز ، وأنه لا بد من وضعه في وعاء عليه بطاقة تميزه عن غيره الأمر الذي يحصل . . . » ولما كان الحكم للمطعون فيه قد أسس قضاءه بالإدانة على ما اطأنت إليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها ، وما اطأنت إليه كذلك من نتيجة هذا التحليل ، فلا محل للنمي عليها إذا ما هي حكمت في الدعوى بناءً على ذلك ولو كانت العينة واحدة أو كان المحضر الذي تحرر لا يحتوي على جميع البيانات المشار إليها ، إذ أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذ تحدث في المادة ١١ عن الموظفين الذين يمينون لإثبات مخالفات أحكامه ، وإذ نص في المادة ١٣ منه عن ضبط المواد المشتبه فيها وأخذ خمس عينات منها وتحرير محضر بالعملية يحتوي على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها — إذ نص على ذلك فإنه لم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباع إجراء بعينه . بل إن



غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين ليسوا في الأصل من رجال الضبطية القضائية ، ولم يكن من غرضه أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة ، بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة ، فتقياطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك في أية ناحية من نواحيه خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها ، أصدر حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد العينات التي أخذت وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن التهم بشأنها . أما ما أثاره الطاعن عن طلب إعادة التحليل ، فردود بأنه وإن ذكر بالجلسة أنه طلب ذلك إلى النيابة ، إلا أنه لم يذكر أن عينات اللبن الباقية كانت قابلة للتحليل ولم تقصد حتى يكون الطلب منتجاً ، ولم بين الطلب إلا على احتمال حصول الخطأ بعد أن قال في صراحة إن العينات أصبحت غير صالحة للتحليل — وأما ما أشار إليه عن بطلان الإجراءات بسبب عدم الرجوع إلى القاضي لتأييد الضبط ، فلا وجه له إذ محل ذلك أن يقع الضبط على ما يتجاوز مقدار العينات لما يكون في ذلك من حبس للمال عن التداول ، أما العينات فلا تدخل فيه . وأما عن عدم ثبوت العرض للبيع وتوفر العلم بالفس ، فردود بأن الحكم قد عني باستظهارها وأقام الدليل على توافرها بما شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه .

### جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٤٨

برئاسة سادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد حسن بك وحسن إسماعيل المصطفي بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٥٦٩)

### القضية رقم ٢٨٤ سنة ١٨ القضائية

قوة التي ، المحكوم فيه . حكم لم تتأهه النيابة . استئناف الدعي المدني إياه فيما يتعلق بمخوفه . قضاء المحكمة الاستئنافية في الدعوى المدنية على خلاف هذا الحكم . جائز .

إن القانون إذ خول المدعي بالحقوق المدنية أن يتألف حكم محكمة الدرجة

الأولى فيما يتعلق بمحتواه فقد قصد إلى تحويل المحكمة الاستئنافية ، وهى تفصل فى هذا الاستئناف ، أن تتعرض للدعوى وتناقشها كما كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى . وإذن فإذا هى قضت فى الدعوى المدنية على خلاف الحكم الابتدائى ، فلا يصح أن ينسب عليها أنها خالفت الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الذى صار انتهائياً بعدم استئناف النيابة إياه مادام القانون نفسه قد حلها من التقيد به فى هذه الحالة .

### ( ٥٧٠ )

#### القضية رقم ٢٩٤ سنة ١٨ القضائية

لائحة السيارات :

- ١ — حكم . تسييه . الطعن بيطلان معانية أجراها البوليس لبسب ليس من شأنه أن يبطلها . طلب آخر غير مستقل عن طلب البطلان . الرد عليها بأن المعانية فى عملها . يكنى .
- ب — سيارة . السير على اليمين فى الميادين . حكم العرف . مخالفة هذا العرف فى السير . تنطبق بها مخالفة لائحة السيارات .

١ — إذا كان الدفاع عن المتهم (سائق ترام) فى حادثة قتل خطأ قد طعن على المعانية التى أجراها البوليس عن كيفية وقوع الحادث بأنها باطلة لحصولها بعد تخزين الترام ، كما طلب ندب مهندس لمعانية الطريق لخلاف فى تقدير عرضه ، فأكتفت المحكمة فى ردها على ذلك بقولها إنه لا محل للمعانية إذ المعانية التى أجراها البوليس واضحة ، فذلك لا يقدح فى حكمها ، فإن كون المعانية قد حصلت بعد تخزين الترام لا يبطلها والمتهم لم يقل بيطلاتها إلا على هذا الأساس ، وطلب معانية الطريق ليس فيه ما يفيد أنه كان مستقلاً عن طلب المعانية السابق الذكر .

٢ — لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين فى اجتياز الميادين ويدور حولها ، فإن العرف جرى بأن يلتزم سائقو السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائماً . ومخالفة هذا العرف تتحقق بها مخالفة لائحة السيارات إذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سوق

السيارات بسرعة أو بكيفية يتج منها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته .

### ( ٥٧١ )

#### القضية رقم ٣١٧ سنة ١٨ القضائية

غش البضاعة . كحك غير مطابق للمواصفات القانونية . القاب على صنعه أو عرضه للبيع أو حيازته .  
( القرار الوزاري رقم ٣٠ الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ . والقرار رقم ٩٨ الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٤٦ ) .

إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٠ الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ قد نصت بصفة مطلقة على أنه « يحظر بغير ترخيص سابق من وزير التموين على أصحاب الخبز أو المسؤولين عن إدارتها التي تقوم بصناعة الخبز الإفرنجي أو الخبز الشامي أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من دقيق القمح الفاخر نمرة ١ المحددة مواصفاته بالكشف المرافق للقرار الوزاري رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥ » . ومفاد هذا أن أصحاب الخبز المذكورة ممنوعون من صنع أى خبز أو بيعه أو حيازته مهما كان الاسم الذى يطلق عليه ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر المشار إليه . وإذن فالعقاب على مخالفة هذا النص يتناول صنع الكحك غير المطابق للمواصفات المشار إليها فيه .

### ( ٥٧٢ )

#### القضية رقم ٣٣٦ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبويه . عدم تبين قصد التهين من أخذ مال المحبى عليه . أمه التملك أم التهين . به . قصور .

إذا كان ما أورده المحكمة فى حكمها فى صدد بيان واقعة السرقة بالإكراه

التي أدانت المتهمين فيها لا يبين منه قصد للتهمين من أخذ مال المجنى عليه ،  
أو كان اختلاسه وتملكه فتكون الواقعة سرقة ، أم كان مجرد الرغبة في التمهيد به  
للعداء الذي أشار إليه الحكم فلا تكون كذلك ، فهذا الحكم يكون قاصراً  
واجباً نقضه .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه حين دانهم  
بجناية السرقة بالإكراه جاء مشوباً بما يبطله . فقد أشارت المحكمة إلى أن سبب  
الحادث يرجع إلى رغبة الطاعنين في الانتقام من المجنى عليه والهزم به والسخرية  
منه وجعله أضحوكة بين الناس بسبب موقفه من أسرته في الانتخابات ،  
وذكرت أن هذا الباعث لا تأثير له على الجريمة ، ومع أن هذا الذي أوردته قد  
يفيد عدم توفر القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة السرقة وهو انتواء  
تملك الشيء ، فإن المحكمة لم تمن باستظهاره ولم تقم الدليل عليه . وهذا منها  
قصور يوجب بطلان حكمها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى في قوله إن  
الطاعنين الأول والثاني أمسكا بالمجنى عليه ، وضر به الثالث وآخرون وأطلق  
أحدهم فوق رأسه عياراً نارياً ، وإن أولهم أخذ حافظة نقوده ثم أمروه بخلع  
ملابسه فأخذوها ولم يتركوا عليه منها إلا قيصاً ، كما أخذوا دابته ، قال في مقام  
آخر إن الدابة وجدت سائبة في المزارع — بعد ذلك تعرض لما قال به المجنى عليه  
عن سبب الحادث فذكر « أن ما قرره المجنى عليه من أن الباعث للتهمين  
( الطاعنين ) على اقرارهم فعلتهم إنما كان تهزئته والسخرية منه وجعله أضحوكة  
بين الناس بسبب موقفه من أسرته في الانتخابات — هذا الباعث بفرض صحته  
لا تأثير له في تكوين الجريمة للوجهة إلى التمهين قانوناً ما دامت الأفعال التي  
وقعت منهم تكون في ذاتها جناية السرقة بالإكراه المنصوص عنها في المادة ٣١٥  
عقوبات . وإن القصد الجنائي على وجه الموم يتوافر متى ارتكب الجاني عن علم

الفعل الذى يجرمه القانون بالصورة التى يعاقب عليها أياً كان الباعث على ارتكابه .  
وفى جريمة السرقة بالذات لا يهم إلا أن يكون السارق عالماً بأنه يختلس شيئاً ،  
وأنه يختلسه رغم إرادة مالكه ، وأن الشيء المختلس مملوك للغير . ولما كان  
ما أوردته المحكمة فى حكمها فى صدد الواقعة لا يبين منه قصد الطاعنين من أخذ  
مال المجنى عليه منه ، أكان اختلاسه وتملكه فتكون الواقعة سرقة ، أم كان  
مجرد الرغبة فى التشهير به للعداء المشار إليه فلا تكون كذلك ، فإن الحكم يكون  
قاصراً واجباً نقضه .

### (٥٧٣)

القضية رقم ٣٧٥ سنة ١٨ القضائية

شروع فى قتل . العقاب على الاشتراك فيه على أساس أن الفعل نتيجة محتملة للاتفاق على  
السرقة . النعى على الحكم بأنه لم يبين الدليل على الاتفاق على القتل . لا يصح .  
ما دام الحكم قد عاقب المتهم على الاشتراك فى الشروع فى القتل على أساس  
أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بطرقها التى  
وقعت فيها ، لا على أساس الاتفاق على القتل مباشرة ، فلا يقبل النعى عليه أنه  
لم يتم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل .

### جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك  
وأحمد حسنى بك وحسن إسماعيل المصطفى بك وفهم عوز بك المستشارين .

### (٥٧٤)

القضية رقم ١٠١ سنة ١٨ القضائية

١ — إجراءات . وفاة أحد اللدعين بالحقى المدنى قبل الفصل فى الدعوى . حضور محام عنه  
لم يذكر للمحكمة أنه توفى . الطعن فى هذا الحكم بأنه بنى على إجراءات باطلة . لا يصح .  
ب — دفاع . تمسك المتهم بما جاء بالكشف العلمى من أن الضارب كان فى مواجهة المجنى

عليه على خلاف مؤدى قول الشهود . استدعاء ثلاثة أطباء لمناقشتهم في ذلك . تخلف الطبيب الذى كشف على الجنى عليه . إصرار الدفاع على حضوره . رفض هذا الطلب على أساس أن رأيه لا يمكن أن يؤثر فيها انتهت إليه المحكمة بناءً على أقوال الشهود . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — إذا كان أحد المدعين بالحقوق المدنية قد توفى قبل أن يفصل فى الدعوى ، وكان قد حضر عنه محام لم يذكر للمحكمة أنه توفى ، ولم يكن التهم على علم بوفاته ، فلا وجه للطعن على الحكم الصادر فى هذه الدعوى بأن إجراءاته باطلة .

٢ — إذا كان التهم قد تمسك بما جاء بالكشف الطبي الابتدائى من أن الضارب كان فى مواجهة الجنى عليه وقت أن ضربه على حين يقول الشهود إنه ضربه وهو ملقى على الأرض ، فقررت المحكمة استدعاء ثلاثة أطباء منهم الطبيب الذى وقع الكشف الطبي الابتدائى فلم يحضر هذا الطبيب وحضر الآخرون فأصر الدفاع على حضوره لمناقشته فرفضت المحكمة ذلك لما تبينته من شهادة الطبيين اللذين حضرا من أن تلك المواجهة لا تنفى أن يكون الجنى عليه ضرب وهو ملقى على الأرض وأنه لا تعارض بين ما قرره شهود الإثبات وما ثبت لديها مما قرره الأطباء ، فرفضها طلب استدعاء الطبيب الذى وقع الكشف الابتدائى لا يكون فيه إخلال بحق الدفاع مادامت قد جرت فى قضائها على أساس أن رأيه غير مؤثر فيها انتهت إليه بناءً على أقوال الشهود .

### (٥٧٥)

القضية رقم ٣٤٣ سنة ١٨ القضائية

١ — تفتيش . إذن تفتيش . صدوره من وكيل النيابة بناءً على طلب مقدم لرئيس النيابة . لا خطأ . رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه . اختصاصهم بأعمال التحقيق فى جميع الموارث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابعين هم لها .

ب — قفس . سبب جديد . الدفع بأن الذى رفض الدعوى هو معاون النيابة . عدم إثارته لدى محكمة الاستئناف . إثارته لدى محكمة النقض . لا تجوز .

١ — رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون بأعمال

التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها — الأول بناءً على حقه الواضح في القانون ، والآخرون بناءً على تفويضهم من رئيس النيابة أو ممن يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع فيه إلا ينهى صريح . وإذن فإن وكيل النيابة إذا أصدر إذنًا في التفتيش بناءً على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذي يعمل هو معه لا يكون قد أخطأ .

٢ — إذا كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية أن الذي أمر برفع الدعوى العمومية هو معاون النيابة الذي لا يجوز له ذلك حتى كانت تحققة وتصل فيه على ضوء ما يتبين لها من الوقائع ، فلا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة التقص .

### (٥٧٦)

القضية رقم ٣٤٤ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . بناء الإدانة على قول المجني عليه في التحقيقات مع أن له فيها روايتين دون بيان التحقيق الذي تضمن الرواية التي استندت إليها . قصور . تقرير المحكمة أن المجني عليه شهد زوراً أمامها بقصد تخليس المتهمين ، القضاء له مع ذلك بالتعويض الذي طلبه . خطأ .

إذا كان الثابت في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وفي محضر الجلسة أن المجني عليه له روايتان إحداهما أن زيدا المتهم هو الذي ضربه على رأسه الضربة التي نشأت عنها العاهة ، والأخرى ، وهي التي استقر عليها في محضر النيابة ، أن بكرة المتهم هو الذي أحدث تلك الإصابة ، وكان الدفاع عن زيد قد لفت نظر المحكمة إلى تعارض هاتين الروايتين ، ومع ذلك اعتمدت المحكمة في إدانة المتهمين الاثنين على رواية المجني عليه في التحقيقات ، فهذا الحكم يكون معيباً ، إذ كان يتعين على المحكمة في سبيل إدانة زيد بالضرب الذي نشأت عنه العاهة أن تبين أى تحقيق تضمن الدليل الذي استندت إليه في حكمها أنه تحقيق البوليس أم تحقيق النيابة ، أما وهي لم تفعل واكتفت بقولها إن المجني عليه شهد في التحقيق

بأنه هو محدث إصابة الرأس في حين أن له رواية مخالفة ظالماً في التحقيق أيضاً ،  
فهذا منها قصور في الحكم يستوجب نقضه .

وإذا كانت المحكمة ، مع تقريرها بأن المجنى عليه — مع علمه بأن التهمين  
هما اللذان ضرياه وأنه رأهما وتحقق منهما — قد شهد زوراً لمصلحتها بقصد  
تخليصها من التهمة فقال إنها كانا مقنعين فلم يقينيهما ، قد حكمت له عليهما  
بالتعويضات المدنية التي طلبها وكيله في الجلسة التي صدرت فيها هذه الأقوال ،  
فإنها تكون قد أخطأت أيضاً ، إذ هذه الأقوال هي تنازل صريح من المضرورة  
ذاته عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه ممن سبق أن اتهمهما بإحداثه .

### ( ٥٧٧ )

#### القضية رقم ٦٣٢ سنة ١٨ القضائية

اختصاص . رفع الدعوى على التهم بجناية هتك عرض صبية لم تبلغ سبع سنين كاملة .  
اعتبار الواقعة جنحة هتك عرض لما تبين من أن الصبية كانت وقت ارتكاب الحادث قد بلغت  
سبع سنين هجرية . لا خطأ . ( للمادة ٢/٤٠ تشكيل والمادة ١/٢٦٩ ع ٢ )

المحول عليه في تحديد الاختصاص هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها  
الدعوى . فإذا كانت واقعة الدعوى أن التهم اتهم بأنه هتك عرض صبية لم تبلغ  
من العمر سبع سنين كاملة وطلبت معاقبته على أساس أن الواقعة جناية بالمادة  
٢/٢٦٩ من قانون العقوبات ، ثم تبينت محكمة الجنايات أثناء نظر الدعوى أن المجنى  
عليها كانت قد بلغت سنها سبع سنين هجرية وقت ارتكاب الحادث وأن الأخذ  
بالتاريخ الميلادي في تحديد سنها خطأ ، فاعتبرت ما وقع جنحة هتك عرض منطبقه  
على المادة ١/٢٦٩ ع ، فإنها لا تكون قد أخطأت ، إذ المادة ٢/٤٠ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات تنص على أنه يجوز بدون سبق تعديل في التهمة الحكم  
على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الإحالة لعدم  
إثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التي أثبتها الدفاع .



## (٥٧٨)

## القضية رقم ٦٣٦ سنة ١٨ القضائية

وصف التهمة . هدم التهم تخاكنه بالمادة ٢٤٤ ع . اعتبار المحكمة ما وقع منه جريمة إحداث جرح عمد متلقة على المادة ٢٤٢ ع . نصها على عدم تجاوزها العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ ع التي أدانتها بمقتضاها أيضاً ، تطبيقاً للمادة ٣٢ ع . لا مصلحة لهذا التهم من الطعن على الحكم بحقولة لأنه طبق المادة ٢٤٢ دون تنبيه .

إذا كانت المحكمة مع ما رأته من أن ما ارتكبه المتهم يقع تحت حكم المادة ٢٤٤ ع على أساس التهمة المسندة إليه ، وهي تسببه من غير قصد ولا تعمد في إصابة الجاني عليه بإصابات نشأت عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارته بسرعة ورعونة الخ قدرأت كذلك أن هذا المتهم مع علمه بأن الجاني عليه قد علقت ملايه بالسيارة التي كان يقودها استمر في فراره يجر الجاني عليه على الأرض ، وأن ما ارتكبه على هذا النحو يكون جريمة إحداث جرح عمد مما ينطبق على المادة ٢٤٢ ع ثم طبقت المادة ٣٢ ع عليه ، ونصت في حكمها على أنها لم تتجاوز العقوبة المنصوص عليها في المادة التي رفعت بها الدعوى عليه وأدانتها بمقتضاها أيضاً ، فإنه لا تكون ثمة مصلحة لهذا المتهم من الطعن على ذلك الحكم بأنه قد طبق المادة ٢٤٢ ع بدلاً من المادة ٢٤٤ التي طلبتها النيابة دون تنبيه إلى ذلك .

## (٥٧٩)

## القضية رقم ٦٤١ سنة ١٨ القضائية

استئناف . النيابة العمومية . حقها في استئناف أى حكم جائر استئنافه ولو لمصلحة التهم . الحكم الصادر في المعارضة . حكم قائم بذاته . حق النيابة في استئنافه . استئنافه . لا يتحول المحكة أن تتجاوز العقوبة القضي بها في الحكم النهائي إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته أيضاً .

للنيابة العمومية ، كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية ، أن تستأنف أى حكم جائر استئنافه ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم ، ولما كان الحكم الصادر في

المعارضة حكماً قائماً بذاته فللنيابة حق الطعن عليه إذا مارأت وجهاً لذلك . وغاية الأمر أن استئنافها يكون مقصوداً على هذا الحكم فلا ينحل المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم النيابي المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته هو أيضاً . وإذن فإذا استأنفت النيابة الحكم الصادر برفض المعارضة وتأييد الحكم النيابي ، فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تتعرض لهذا الحكم وتعمل على تصحيح ما قد يكون وقع فيه من أخطاء ، فإذا هي لم تفعل وقضت بعدم قبول الاستئناف بقوله إن النيابة مادامت لم تستأنف في الميعاد الحكم الصادر في غياب المتهم فلا يجوز لها أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، فإنها تكون قد أخطأت .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم الطعون فيه أنه أخطأ حين قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه ومن النيابة شكلاً . وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة قضت غيائياً بحبسه وتغريمه من أجل تهمة الجنحة الموجهة إليه ، فعارض ، وحضر أولى جلسات المعارضة ، ودفع التهمة ، وتأجلت القضية لضم بعض أوراق رأيت المحكمة ضمها ، ولكن وباء الكوليرا كان قد فشا ، وانقطعت المواصلات ، فأرسل إلى المحكمة يستأجلها بسبب ذلك لأنه يقيم بالقاهرة ، غير أن المحكمة قضت بتأييد الحكم النيابي . ولما كان السفر غير مباح للسبب المذكور ، وكان ميعاد الاستئناف ينتهي في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، فقد بادر بالاستئناف إلى النائب العام ، وطلب منه التقرير بالاستئناف ، فأجاب الطلب ، وقررت النيابة استئناف الحكم المذكور ، وأشارت إلى واقعة القوة القاهرة ، كما استأنفته هو بعدها ، وتمسك بالجلسة بهذا المانع من الاستئناف في الميعاد ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفضها بعد الميعاد دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع ، واعتمدت في قضائها على ما لا يتفق والقانون .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه بذاتة مركز أبشواى « بصفته مالكاً لحصول القمح لم يسلم الحكومة جزءاً منه بحسب المقدّر بقرار وزير الزراعة في اليعاد المحدد ». فقضت محكمة أول درجة غيائياً بالحبس والنرامة ، فأعرض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وحضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة ، وأنكر التهمة فتأجلت القضية لإعلان الشهود ، ثم حضر في الجلسة التالية ، وتأجلت لتضم النيابة استمارة الحياة وإعلان شهود النفي ، غير أن الطاعن لم يحضر في الجلسة الأخيرة ، فقضت المحكمة بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ برفض المعارضة وتأييد الحكم ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، كما استأنفه المحكوم عليه ، فقضت المحكمة الاستئنافية بعدم قبول هذين الاستئنافين شكلاً وقالت : « إن النيابة لم تستأنف الحكم الصادر غيائياً ، ولكن استأنفت الحكم القاضى بالتأييد ». وإنه من المقرر أنه لا يجوز لها — إذا لم تستأنف الحكم الصادر في غياب المتهم ( الطاعن ) في اليعاد — أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، لأن الحكم الغيائى يعتبر حضورياً بالنسبة إليها ، والحكم القاضى بالتأييد بعيد للحكم الغيائى قوته التى أوقفتها معارضة المتهم إيقافاً مؤقتاً ». وتحدثت عن استئناف الطاعن فقالت : « إن الحكم في المعارضة صدر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، فكان من واجب المتهم أن يستأنفه في بحر العشرة أيام المقررة قانوناً . وبما أن آخر هذه الأيام يوم عطلة رسمية ( عيد الأضحى ) ، فيمتد هذا اليعاد بانتهاء العطلة وهو يوم ٢٧ أكتوبر ، ولكن المتهم لم يستأنف إلا بتاريخ ٣٠ أكتوبر ، ويقول إنه كان في حالة عذر قهرى وهو قطع المواصلات ، وقدم عدداً من جريدة المصرى بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ منشوراً فيه أن السفر ممنوع من القاهرة إلى الواسطى اعتباراً من اليوم لمدة ستة أيام ، وبعد ستة أيام يسمح بالسفر بواسطة تراخيص تصرفها وزارة الصحة تثبت تطعيم المسافرين . وأنه يتبين من هذا أنه كان في استطاعة المتهم أن يحصل على تصريح ابتداءً من يوم ١٧ أكتوبر إذا كان قد تم تطعيمه وقد قدم تصريحاً ثابتاً فيه أن تاريخ تطعيمه ٢٠ أكتوبر ، كما أنه صرح له بالسفر ابتداءً من ٢٨ أكتوبر ، فيعاد استئنافه يمتد إلى هذا التاريخ

الذى انتهى فيه الحظر ، أما وقد استأنف في ٣٠ أكتوبر ، فيكون الاستئناف قد حصل بعد اليعاد » .

وحيث إن ما قالته المحكمة بصدد استئناف الطاعن صحيح تبرره الاعتبارات التى ذكرتها ، إلا أنها فيما قالت عن استئناف النيابة قد جانبت الصواب ، فللنيابة العمومية كسائر الخصوم فى الدعوى الجنائية أن تستأنف أى حكم يجوز استئنافه . ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم الصادر فى المعارضة المرفوعة من المتهم حكماً دائماً بذاته ، فللنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجهاً . وغاية الأمر أن استئنافها يكون مقصوداً على هذا الحكم لا يخول المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم التبايى المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته أيضاً ، وإذن فكان الواجب على المحكمة الاستئنافية أن تتعرض بناءً على الاستئناف المرفوع من النيابة للحكم المستأنف وتعمل على تصحيح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء . أما وهى لم تعمل ، وقضت بعدم قبول الاستئناف ، فإن قضاءها يكون معيباً واجباً نقضه .

### جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد نهى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وحنى الهضبي بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

( ٥٨٠ )

القضية رقم ٤٠٨ سنة ١٨ القضائية

معارضة . وجوب إخطار المعارض باليوم الذى يحدد لنظر المعارضة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون بحث فيها إذا كان المحكوم عليه أخضر يوم الجلسة . قصور .

إن القهوم من المادتين ١٣٣ و ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات أن الدعوى تكون مقدمة إلى المحكمة للفصل فى المعارضة المرفوعة فى الحكم التبايى الصادر فيها بناءً على تقرير المعارضة من المحكوم عليه غيابياً ، وذلك من غير حاجة إلى التكليف بالحضور الذى ترفع به الدعاوى أمام المحاكم ، ولكن ذلك لا يبنى عن

وجوب إعلام المعارض باليوم الذى يحدد لنظر معارضته ، لأنه ، وإن كان القانون قد نص على تحديد اليوم الذى تنتظر فيه المعارضة بعد التقرير بها ، مما يفنى عن الإعلام ، قد جرى العمل على خلاف حكم هذا النص ، فصار قلم الكتاب يحدد جلسات للمعارضات على مقتضى ما يسمح به عمل المحكمة ووقتها . وهذا يرجب بطبيعة الحال إخطار المعارض بطريقة رسمية باليوم الذى يحدد ، ويصح أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب وقت التقرير بالمعارضة مع إثباته بورقته فى مواجهة المعارض . وإذن فإذا كان الثابت أن محامياً تقدم عن المحكوم عليه قلم الكتاب وقرر المعارضة بتوكيل عنه فى الحكم الصادر ضده غيباً فحدد قلم الكتاب لنظر المعارضة جلسة ، وأثبت ذلك بالتقرير ، ولكن أحداً لم يحضر الجلسة فحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون بحث فيما إذا كان المحكوم عليه نفسه قد أخطر بيوم الجلسة ودون أن تنقضى المحكمة عليه به ولو عن طريق وكيله إذ علم المحامى الذى وكل لعمل المعارضة لا يفيد حتماً علم الموكل الذى لم يكن حاضراً وقت التقرير وتحديد اليوم ، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن المحامى عنه هو الذى رفع الاستئناف عن الحكم الابتدائى وإنه لم يحضر بجملة الاستئناف لعدم إعلانه فصدر الحكم عليه غيباً بالتأييد ، قرر وكيله المعارضة فيه ، وحدد له قلم الكتاب لنظرها جلسة ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، ولم يعلن أحد بهذه الجلسة ، ولم يحضر المحكوم عليه بها فلم يحضر أحد الجلسة ، فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ولما علم الطاعن مصادقة بصور هذا الحكم بأمر برفع نقض عنه لأن عدم حضوره كان بسبب عدم إعلانه أو إخطاره بيوم الجلسة .

وحيث إن المفهوم من المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ من قانون تحقيق الجنايات هو أن الدعوى تكون مقدمة إلى المحكمة للفصل فى المعارضة المرفوعة فى الحكم النيابى الصادر فيها بناءً على تقرير للمعارضة من المحكوم عليه غيباً . وذلك من

غير حاجة إلى التكليف بالحضور الذى ترفع به الدعاوى أمام المحاكم ، ولكن ذلك لا يفتى عن وجوب إعلام المعارض باليوم الذى يحدد لنظر معارضته ، لأن القانون وإن نص على تحديد اليوم الذى تنظر فيه المعارضة بعد التقرير بها بأنه يوم أول جلسة يمكن نظر المعارضة فيها بعد التقرير بها ، وهذا يفتى عن الإعلام ، إلا أن العمل قد جرى على خلاف حكم هذا النص فصار قلم الكتاب يحدد جلسات للمعارضات على مقتضى ما يسمح به عمل المحكمة ووقتها . وهذا يوجب بطبيعة الحال إخطار المعارض بطريقة رسمية باليوم الذى يحدد . ويصح أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب وقت التقرير بالمعارضة مع إثباته بورقة فى مواجهة المعارض . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن محامياً تقدم عن الطاعن لقلم الكتاب بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٥ وقرر المعارضة بتوكيل عنه فى الحكم الصادر ضده غيائياً فحدد قلم الكتاب لنظر المعارضة جلسة ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وأثبت ذلك بالتقرير ولكن أحداً لم يحضر الجلسة فحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وذلك من غير بحث فيما إذا كان المحكوم عليه نفسه قد أخطر بيوم الجلسة ودون أن تنص المحكمة عليه به ولو عن طريق وكيله ، لأن علم المحامى الذى وكل لعمل المعارضة لا يفيد حتماً علم الموكل الذى لم يكن حاضراً وقت التقرير وتحديد اليوم ، فإن الحكم للطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بناءً على مجرد القول بأن التهم لم يحضر بجلسته المعارضة « فى اليوم المحدد لنظر معارضته رغم علمه بها قانوناً » يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان لم يثبت رسمياً علم الطاعن بصدور الحكم للطعون فيه قبل يوم التقرير بالطعن فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً وموضوعاً .

(٥٨١)

## القضية رقم ٤٠٩ سنة ١٨ القضاية

نصب . استيلاء التهمين على مال من المجنى عليه بتقديمها له قطعاً نحاسية مطلاة بقشرة من الذهب على أنها قطع ذهبية ورهنها إليها ضماناً للبلغ . نصب وغش تجارى .

إذا كانت واقعة الدعوى هى أن التهمين استوليا على مبلغ من المال من المجنى عليه بأن قدما له قطعاً نحاسية مطلاة بقشرة من الذهب وأوهما أنها قطع ذهبية ورهنها إليه ضماناً للوفاء بالمبلغ سالف الذكر ، فهذه الواقعة يتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب والغش ، وما دام القانون ينص على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد ، وما دام لا يوجد أى مبرر للقول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ انحصار بقمع الغش والتدليس من الحكم المتقدم المقرر فى القانون العام ، فإنه يكون من الخطأ اعتبار هذه الواقعة غشاً تجارياً فقط .

## المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تقول فى الطعن المرفوع منها إن قاضى الإحالة أخطأ فى قوله بأن الواقعة لا تكون جريمة النصب ، فقد غرر التهم الثانى بالمجنى عليه وأوهمه بأن القطع المعدنية المعروضة للرهن هى من الذهب مع علمه بحقيقة أمرها وواقعة التهم الأول على هذا الادعاء الكاذب ، ووثق المجنى عليه بالتهم الثانى لقرابته به ، وكان مظهر القطع مؤيداً لدعوى التهمين اللذين استوليا على مال المجنى عليه بطريق الاحتيال ، فوصف الواقعة بأنها مجرد غش تجارى فقط لا يكون صحيحاً .

وحيث إن النيابة العمومية قدمت التهمين لقاضى الإحالة بجريمة النصب لأنهما توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٣٥ جنيهاً من أحمد جاد الولى ، وكان ذلك باستعمالهما طرقاً احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة وإحداث الأمل لديه بتسديد للبلغ الذى أخذه منه بطريق الاحتيال بأن قدما له قطعاً نحاسية مطلاة بقشرة من الذهب وأوهما أنها قطع ذهبية ورهنها إليه

ضماناً لسداد المبلغ سالف الذكر ، وذلك حالة كون أولهما عائداً إذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في تزوير ونصب إحداها بسجنه ثلاث سنوات . « فقرر إعادة القضية للنيابة لإجراء شؤونها فيها على اعتبار أن ما وقع من التهمين لا يكون إلا الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الفس والتمليس ، وقال في ذلك : « إن الشايت من التحقيقات أن التهمين تقديما للجنى عليه وطلبا منه سلفة مبلغ ٣٥ جنيتها نظير رهن ١١٧ برقة من الذهب لمدة خمسة عشر يوماً ورضى الجنى عليه بهذا العرض وسلمهما المبلغ واحتفظ بالبرقات الذهبية داخل منديل ، ولتأخر التهمين في الوفاء أخذ في البحث عنهما وعرض الذهب على أحد الصياغ فأفهمه أنها قطع زائفة لا تساوى أكثر من مائة قرش . فأخذ الجنى عليه بعد ذلك في البحث عن التهمين حتى ضبطهما وعرض عليه أولهما الصلح وتسليمه مبلغ ١٠ جنيتها وتحريضه سندا بالباقي . وحيث إن النيابة قيدت الوقائع السابقة على اعتبار أنها جريمة نصب تطبيقاً للعادة ٣٣٦ عقوبات جرياً على ما كانت تسير عليه الأحكام فيما قبل تاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ حين صدر القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الفس والتمليس . وحيث إن المادة الأولى من القانون سالف الذكر نصت على عقاب من خدع أو شرع في أن يخدع للمتعاقد معه بأية طريقة من الطرق المنصوص عليها في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ونصت الفقرة الأولى على عيار البضاعة ونصت الفقرة ٣ على حقيقة البضاعة وطبيعتها وصفاتها الجوهرية . وحيث إنه مما لا شك فيه أنه وقد سلم المتهمان القطع المرهونة على اعتبار أنها من الذهب الخالص في حين أنها زائفة لا تساوى ١٥٠ ملياً كما ثبت من تقرير مصلحة الدمنة المرفق بالأوراق هو غش في جنس البضاعة وعيارها . وحيث إنه وإن كان القضاء جرى قبل صدور القانون على اعتبار هذا النوع من الفس نصباً على اعتبار أن تلك المرهونات هي إحدى طرق الاحتيال لقصور المادة ٣٤٧ عقوبات للغة عن أخذ مرتكبي هذه الجرائم بالعقاب إلا أنه وقد صدر القانون الخاص بقمع الفس والتمليس وجب تطبيقه ، لأن الوقائع الثابتة في التحقيق لا تخلو من أن التهمين رهنهما قطعاً على أنها



من الذهب ولكنها في الحقيقة زائفة ، وواقعة الرهن مسلم بها من جانب النيابة وأثبتتها صراحة في وصف التهمة . ويؤيد ذلك ماورد في المذكرة الإيضاحية الخاصة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ جاء فيها ما نصه : ( كذلك روى أن لا وجه لتعسر الفش على حالات البيع ، كما تفعل المادة ٣٤٧ عقوبات ، فإن الفش كما يقع في البيع يقع في الماوضة وفي الرهن وفي المارية بأجر ، وعلى الجملة في كل عقد يقتضى تسليم أعيان منقولة ) . وهذا صريح في أن ما وقع من التهمين هو غش يقع تحت نطاق القانون الخاص ، ولا محل إذن لتطبيق القانون العام لوضوح نص القانون الخاص . وفي حالة الوضوح لا يسوغ الجرى وراء نصوص أخرى عن طريق التفسير والتأويل . وحيث إنه لذلك يكون ما وقع من التهمين هو أنها في اليوم والمكان السالتي الذكر خدعا المتعاقدا معهما أحد جاد للمولى عند تعاقدهما معه على سبيل الرهن في جنس البضاعة وبيعها بأن سلماء نتيجة عقد الرهن عدد ١١٧ قطعة على أنها ذهبية نظير مبلغ ٣٥ جنيتها في حين أنها زائفة مع علمها بذلك . ويتعين عقابهما بالمادة ١ ، ٣/١ من القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ مع تطبيق المادة ١/٤٩ عقوبات للتهم الأول لثبوت سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات . ولما كان القانون قد نص على أنه إذا كَوّن الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد ، وكانت الواقعة كما وردت في أمر الإحالة تتوافر فيها — لو صححت — جميع العناصر القانونية لكل من جريمتي النصب والفش ، وكان لا يوجد في القانون أى مبرر للقول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الفش والتدليس من الحكم للتقدم المقرر في القانون العام على نحو ما رأى قاضي الإحالة ، فإن الأمر المطعون فيه يكون مخطئاً ، ويجب في سبيل وضع الأمور في نصابها نقضه وإعادة القضية لقاضي الإحالة للسير فيها على الأساس المتقدم ذكره .

## (٥٨٢)

## القضية رقم ٤١٦ سنة ١٨ القضائية

وقف التنفيذ . زيادة ما لم يدفع من الضريبة . ليست من العقوبات البتة . لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالترامة أو الحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أم تبعية ، أما الجزاءات الأخرى التي ، وإن كان فيها معنى العقوبة ، ليست عقوبات بحتة ، فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها .

ولما كانت الزيادة للنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمرين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ ليست من قبيل العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، لأن فيها معنى التعويض عما لحق الخزانة العامة من الضرر بسبب ارتكاب جريمة ضريبية ، فإنه يكون من غير الجائز وقف تنفيذ الحكم الصادر بها .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن المطعون ضده اتهم بأنه أخفى جزءاً من أرباحه عن سنتي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ بأن قدم ميزانية بأقل من مبيعاته الحقيقية فحُضِيَ عليه ابتدائياً بتفريغه خمسين قرشاً ويلزمه بثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة وبوقف تنفيذ العقوبة للقضى بها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً عملاً بالمواد ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمرين العسكريين رقمي ٣٦١ ، ٣٦٢ . فاستأنفت النيابة طالبة إلغاء الحكم فيما قضى به من وقف التنفيذ بالنسبة إلى إلزام المطعون ضده بثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد هذا الحكم بقوله إن الحكم بإلزام المطعون ضده بأن يدفع ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة هو عقوبة

جنائية بما يجوز وقف تنفيذها عملاً بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات ، ولما كان هذا الحكم مخالفاً للقانون فإن النيابة تطلب نقضه في هذا الصدد .

وحيث إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنابة أو جنحة بالترامة أو بالحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، سواء أ كانت هذه العقوبات أصلية أم تبعية ، أما الجزاءات الأخرى التي وإن كان فيها معنى العقوبة ولكنها ليست عقوبات بحتة ، فإنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت الزيادة المنصوص عنها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمرين العسكريين رقمي ٣٦١ ، ٣٦٢ ليست من قبيل العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي لأن فيها معنى التعويض عما لحق الخزانة العامة من الضرر بسبب ارتكاب جريمة ضريبية ، فإنه يكون من غير الجائز وقف تنفيذ الحكم الصادر بها .

### جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسن بك وحسن الهضيبي بك وقهم عوض بك المستشارين .

( ٥٨٣ )

القضية رقم ٤١٢ سنة ١٨ القضائية

نقض . تحرير الطعن . كفيته . لإرسال تفراف باسم رئيس النيابة وطلب اعتباره تقريراً بالطعن . لا يصح .

يجب لقبول الطعن أن يقرر به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته . فإذا كان المحكوم عليه قد أرسل برقية إلى رئيس نيابة المحكمة التي أصدرت الحكم طالباً اعتبارها تقريراً بالطعن لمرضه ، فإنه يكون من المتعين التقرير بعدم قبول هذا الطعن شكلاً .

## ( ٥٨٤ )

## القضية رقم ٦٥٥ سنة ١٨ القضاية

تزوير . المخاض التي يجريها معاونو الإدارة لتحقيق وضع يد مرشح للمدعية لإثبات توافر النصاب القانوني . محرر رسمي . انتحال شخص شخصية دلال المساحة وتحريره أن المرشح يملك النصاب . تزوير .

المخضر الذي يجريه معاونو الإدارة لتحقيق وضع يد مرشح للعمودية على الأطلان التي قدم عقود ملكيته إياها لإثبات توافر النصاب القانوني عنده هو من المحررات الرسمية بالمعنى الوارد في المادة ٢١١ من قانون العقوبات وما بعدها . وإذا كان القصد الجنائي في التزوير يتحقق بعلم المتهم أنه يغير الحقيقة بنقض النظر عن البواعث التي دفعته إلى ذلك ، وكان تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية يتحقق فيه دائماً الضرر لما في ذلك من إخلال بالثقة الواجب توافرها لتلك الأوراق ، فإنه إذا تقدم شخص إلى هذا المعاون متحلاً بشخصية دلال المساحة وتسمى باسمه وقرر ذلك في محضر التحقيق الذي حرر وقرر أن المرشح يملك النصاب ووقع على المخضر باسم دلال المساحة ، فهذا يكون جنابة التزوير .

## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨

برئاسة سمادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وحسن المصطفى بك وفهم عوض بك المستشارين .

## ( ٥٨٥ )

## القضية رقم ٢٣٨٨ سنة ١٧ القضاية

عالم عمومية :

- ١ — العبارة فيها ليست بالأسماء التي تطلى لها ولكن بحقيقة الواقع . مكان يشاهد الجمهور بلا حريق ولا تمييز . دخول البوليس فيه . جائر ولو بدون إذن من النيابة .
- ب — ناد مفتوح لعب القمار . مديره . مسؤول ولو كان غيره هو رئيسه .

١ — العبارة في المحال العمومية ليست بالأسماء التي تطلى لها ، ولكن

بحقيقة الواقع من أمرها ، فتي ثبت لرجال الضبطية القضائية أن محلاً من المحال التي يسميها المسؤولون عنها محال خاصة هو في حقيقة الواقع محل عموى كان لهم أن يدخلوه لمراقبة مايجرى به . فإذا توافرت لدى البوليس الأدلة على أن المسكان الذي يديره المتهم ليس نادياً خاصاً وإنما هو محل عموى يغشاه الجمهور بلا تفريق ولا تمييز بينهم للعب القمار ، وأن ما قاله المتهم عنه من أنه ناد خاص لم يسكن إلا للافلات مما تقتضيه حقيقته من خضوعه لمراقبة البوليس ، فإن دخول البوليس فيه يكون جائزاً ولو لم يكن هناك إذن من النيابة .

٢ — مادامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن النادي محل الدعوى لم يفتح إلا للعب القمار ، وما دام المتهم معترفاً بإدارته للنادي ، فهو مسؤول ولو كان غيره هو رئيس النادي .

## ( ٥٨٦ )

### القضية رقم ٢٩٢ سنة ١٨ القضائية

اتفاق جنائي . التعريف به . شرط قيام هذه الجريمة اتحاد الإرادات . اتصال شخص بمجندي بريطاني وعرضه عليه أن يبيعه هذا أسلحة من الجيش البريطاني . تظاهر الجندي بالقبول . سدهامة البوليس المصري لإياه وهو ينسلم الأسلحة . لا جريمة .

إن قانون العقوبات قد عرف بالاتفاق الجنائي في المادة ٤٨ منه في قوله « يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها » . فهذه الجريمة ، على ما هو واضح من مفهوم هذا النص ، لا يمكن أن تتكون إلا باتحاد الإرادات على ما نهى النص عنه بحيث إذا كان أحد أصحابها جاداً في الاتفاق والآخر غير جاد فلا يصح أن يقال بأن اتفاقاً جنائياً قد تم بينهما لعدم اتحاد إرادتهما على شيء في الحقيقة وواقع الأمر . وإن فإذا كانت الواقعة هي أن زيداً اتصل بأحد الجنود البريطانيين وعرض عليه أن يبيعه هذا أسلحة من الجيش البريطاني فتظاهر هذا الجندي له بقبول العرض واتصل بأحد رؤسائه ، وهو ضابط بريطاني ، وأفضى إليه بالأمر ،

فاتفقا فيما بينهما على التظاهر بقبول العرض ومساوما العارض على ثمن الأسلحة .  
ثم اتصل الضابط بالبوليس المصرى وبلغه بما وقع ، ثم أحضر الضابط والجندى  
البريطانيان بمضى الأسلحة بدعوى سرقتها إياها من مخازن البوليس ثم هما بتسليمها  
لزيد فداهمه البوليس المصرى ، فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة الاتفاق الجنائى  
ولا عقاب عليها .

### ( ٥٨٧ )

القضية رقم ٢٩٥ سنة ١٨ القضائية

حكم . نسيب . وجوه دفاع . إبداءها في مذكرة بعد إقبال باب المرافعة دون ترخيص من .  
المحكمة . عدم الرد عليها . في محله .

إذا كانت المذكرة التى أبديت فيها وجوه الدفاع لم تقدم إلا بعد إقبال  
باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة في تقديم مذكرات فإنها لذلك .  
لا تستوجب رداً من المحكمة .

### ( ٥٨٨ )

القضية رقم ٣١٩ سنة ١٨ القضائية

حكم . نسيب . إهانة المحكمة . إدانة التهم في هذه الجريمة مع تمسك بأنه لم يقصد توجيه  
ما صدر منه من الألفاظ إلى المحكمة بل قصد توجيهها إلى خصومه . خلو الحكم مما يفند  
هذا الدفاع . قصور .

إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأنه لم يوجه الألفاظ التى  
صدرت منه إلى المحكمة بل إلى خصومه في الدعوى وأتباعهم من كانوا في دار  
المحكمة إذ ذاك ، ومع هذا أدانته المحكمة في تهمة الإهانة على الأساس الذى  
يستوجبه نص المادة ٢/١٣٣ ع ، وهو أن يكون فعل الإهانة موجهاً إلى المحكمة  
ذاتها وأن يكون المتهم قد قصد هذا التوجيه ، وذلك دون أن تعرض لهذا الدفاع  
أو تضمن حكمها رداً ينفذه ، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بأن الحكم حين دانه بإهانة هيئة المحكمة بالقول لم يعن بإيراد ذات الألفاظ التي صدرت منه، وخصوصاً أن الدفاع عنه تمسك بأنه لم يوجهها إلى المحكمة بل إلى خصومه في الدعوى وأتباعهم ممن كانوا في دار المحكمة في ذلك الوقت .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « أهان بالقول والإشارة هيئة محكمة السيدة الشرعية أثناء انعقاد الجلسة بأن أبدى يديه بإشارات ووجه إلى المحكمة عبارات تنطوي على الإخلال بوقارها » . والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه بهذه الجريمة وعاقبه عنها بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات ، وقال في ذلك « إن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة من صورة محضر جلسة الدعوى ٦٨ سنة ١٩٤٧/٤٦ محكمة السيدة التي كانت منظورة بجلسة ١٩٤٧/٣/٣٠ والمرفوعة من أخرى ضد المتهم ، ومنه تبين أن الأخير ثار أثناء نظر الدعوى وتفوه بألفاظ شديدة وأحدث ضوضاء بلا مبرر . ولما حاولت المحكمة إسكاته لم يمتثل وأحدث هياجاً ، فرفضت الجلسة ، ولما أعيدت ونودي على طرفي الخصومة ظل المتهم في ثورة وهياج ولم يمتثل لأمر المحكمة عند ما كلفته بأن يتخذ إلى السكون ، وأخذ يشير يديه مهدداً بأنه من معتقلي جبل الطور وأنه لا يهيمه أحد ومن ثم يمتنع عقابه بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات » .

وحيث إن الطاعن تمسك أمام المحكمة بالدفاع للشار إليه ولكن الحكم المطعون فيه حين دانه بإهانة المحكمة على الأساس الذي يستوجب النص الذي عاقبه بموجبيه وهو أن يكون فعل الإهانة موجهاً إلى المحكمة ذاتها ، وأن يكون التهم قد قصد هذا التوجيه ، لم يتعرض لهذا الدفاع ولم يضمن بياناته رداً فينده . وإن فانه يكون قاصراً واجباً نقضه .

## ( ٥٨٩ )

## القضية رقم ٣٦٤ سنة ١٨ القضائية

قض . حكم . شهادة صادرة قبل مضي الثمانية الأيام بأن الحكم لم يتم في الميعاد . لا تخيد في طلب المهلة . شهادة أخرى بأن الحكم قد ورد قلم الكتاب بعد الميعاد . لا تأثير لها مادام الطاعن يوم حصوله عليها وجد الحكم مودعاً .

إذا كانت الشهادة التي قدمها الطاعن لإثبات أن الحكم الملعون فيه لم يتم في الميعاد المقرر صادرة قبل مضي الثمانية الأيام المقررة في القانون غلظ الحكم فإنها لا تصلح لإثبات ذلك ولا تجديده في طلب المهلة . ولا يؤثر في هذا أن يكون الطاعن قد قدم شهادة أخرى مذكوراً فيها أن محضر الجلسة والحكم قد وردا قلم الكتاب بعد الميعاد ، مادام الطاعن لم يتقدم إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم بعد نهاية الثمانية الأيام إلا في يوم حصوله على الشهادة الأخيرة وعندها وجد الحكم موقفاً ومودعاً .

## ( ٥٩٠ )

## القضية رقم ٤٠٠ سنة ١٨ القضائية

١ — دخول منزل . تعيين قصد التهم . العقاب على الدخول . جوارزه .  
ب — إجراءات . جلسة . جعلها سرية . لا إلزام مادام لم يكن ثمة سبب قانوني موجب لذلك .

ج — قض . طعن . انتفاء الصلحة منه . لا محل له . مثال . مكان الجريمة .

١ — القانون يعاقب على دخول المنزل ولو كان قصد التهم من الدخول قد تعين .

٢ — ليست المحكمة ملزمة بإجابة طلب جعل الجلسة سرية مادام لم يكن هناك سبب يستوجب ذلك في القانون .

٣ — لا محل للنقطة على الحكم بأنه اكتفى في تعيين مكان الجريمة بذكر



المركز التابعة له القرية التي وقعت فيها الجريمة دون القرية ذاتها ما دام الطاعن لا يدعى أن ضرراً أصابه من ذلك .

### ( ٥٩١ )

القضية رقم ٦٧٠ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبسيه . عقاب التهم على عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض . وجوب بيان الأعمال والأوامر التي خالفها .

يجب سلامة الحكم الذي يعاقب على جريمة عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض ( حمى الملاريا ) أن يبين الأعمال والأوامر التي قال بأن المتهم خالفها حتى تمكن معرفة مدى اتصالها بالقانون الذي عوقب بمقتضاه ، وإلا فإنه يكون حكماً معيباً متعيناً نقضه .

### جلسة أول مايو سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مدعني باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وحسن الهضيبي بك المستشارين .

### ( ٥٩٢ )

القضية رقم ٢١٧٤ سنة ١٧ القضائية

مصرفات . حكم ابتدائي . قضاؤه بإلزام متهم بتعويض دون إلزامه بالمصرفات ، وعدم قضائه بإلزام متهم آخر بشيء من التعويض . استئنافه . تأييد الحكم الابتدائي وإلزام المتهمين الاثنين بالمصاريف المدنية والاستئنافية . هنا خطأ بالنسبة إلى التهم التي لم يلزم بتعويض . عدم قضاء المحكمة الابتدائية بمصاريف الدعوى المدنية . لا يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه أمامها .

إذا كان الحكم الابتدائي لم يقض بإلزام واحد من المتهمين بشيء من التعويض المدني ، ولم يلزم المتهم الآخر بالمصاريف حين ألزمه وحده بالتعويض ، ثم جاء الحكم الاستئنافي فأيد الحكم الابتدائي وألزم المتهمين الاثنين بالمصاريف

المدنية والاستثنائية ، فإنه يكون قد أخطأ فيما قضى به من إلزام المتهم الذى لم يلزم بتعويض بالمصاريف ، أما المتهم الذى حكم بإلزامه وحده بالتعويض ولم يحكم عليه ابتدائياً بالمصاريف فالحكم عليه بالمصاريف الاستثنائية ليس فيه أية مخالفة للقانون ، لأنه إذا كانت محكمة الجنح الابتدائية لم تحكم بمصاريف الدعوى المدنية ابتدائياً فذلك لا يمنع المحكمة الاستثنائية من أن تحكم بالمصاريف الاستثنائية على من خسر دعواه أمامها .

### جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٤٨

برئاسة سادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد حسنى بك وحسن إسماعيل الهنسي بك ونهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

### (٥٩٣)

قضية المعارضة فى أمر تقدير المصاريف الصادر فى القضية رقم ٩٦١

#### سنة ١٧ القضائية

مصروفات قضائية . المعارضة فى أمر تقدير المصروفات . كيفية رفعها . المعارضة المرفوعة بجريضة . عدم قبولها .

إنه وإن كانت المادة ١١٧ من قانون المرافعات قد نصت على جواز المعارضة فى تقدير المصروفات بمجرد التقرير بها فى قلم كتاب المحكمة ، مما لا يمنع جواز حصولها بجريضة كالدعاوى العادية ، إلا أن المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ انحصار بالرسوم أمام المحاكم لم تجز رفع هذه المعارضة إلا بطريقتين : الأولى — أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير ، والثانى بتقرير فى قلم الكتاب فى ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ، ومن ثم تكون المعارضة المرفوعة بجريضة غير مقبولة .

## ( ٥٩٤ )

## القضية رقم ٣٤١ سنة ١٨ القضائية

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . يقوم على عنصرين : العلم بكذب البلاغ . واتسواء السوء والإضرار . وجوب إثبات هذا القصد بعنصره في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . مثال في عدم البيان .

إنه لما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يستلزم فضلاً عن علم المبلغ بكذب ما بلغ عنه ، أن يكون قد أقدم على التبليغ متوياً بالسوء والإضرار : بمن بلغ في حقه ، فإنه يجب أن يبين الحكم بالإدانة في هذه الجريمة توافر القصد بعنصره على هذا النحو . وإذن فلا يكفي في بيان هذا القصد قول الحكم « إنه تبين مما تقدم أن المتهم ، رغم علمه بحقيقة الواقعة التي أبلغ بها المدعيان البوليس ، عمد بسوء قصد منه ، مرجعه النزاع الشرعي والأهلي بينهما ، إلى رفع الجائحة المباشرة ضدما ، ومن ثم فالتهمة قبله ثابتة » .

## ( ٥٩٥ )

## القضية رقم ٣٨٦ سنة ١٨ القضائية

دفاع . متهمان . اختلاف معاملتهما . تولى عام واحد الدفاع عنهما . إخلال يستوجب نقض الحكم .

إذا كانت واقعة الدعوى أن رجلاً وابنه اتهما بضرب المجنى عليه ضرباً نشأت عنه عاهة ، وكان لهذين المتهمين محام واحد وكلاء للدفاع عنهما ، فأعلن المحامي شهود نفي شهدوا أمام المحكمة بما ينفي التهمة عن الأب ويحصرها في الابن ، فهذا اختلاف ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام . فإذا كانت المحكمة لم تلفت إلى ذلك واكتفت بالحامي للوكلاء وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم .

(٥٩٦)

## القضية رقم ٦٨٣ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . متهم في تزوير محررات عرقية . تمسكه بنصب خبير لتحقيق التزوير . إدانته بمقولة إن المحكمة حققت بنفسها التزوير واقتضت به بمجرد الرؤية . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم بتزوير محررات عرقية قد تمسك في دفاعه بتعيين خبير لتحقيق التزوير المدعى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تستجيب إلى هذا الطلب أو ترد عليه بما يبرر عدم إجابته ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها . ولا يبقى عن ذلك قولها إن المحكمة رأت بنفسها أن العبارات المزورة لا تتطابق أوراق المضاهاة .

(٥٩٧)

## القضية رقم ٦٨٧ سنة ١٨ القضائية

تموين . متهم بعدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٧ . صدور حكم استثنائي بتفريمه خمسة جنيات . ملن النيابة فيه بمقولة إن الترامة لا يجوز أن تهل عن عشرة جنيات . صدور قرار بمد أجل التسليم . التهم يستفيد منه . براءته .

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه لم يورد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٧ في الميعاد ، قضى بحبسه ، فاستأنف ققضت المحكمة الاستثنائية بتفريمه خمسة جنيات ، فطعن النيابة في هذا الحكم بمقولة إن القانون يوجب ألا تقل الترامة عن عشرة جنيات ، ثم صدر قرار من وزير التجارة بمد أجل تسليم القمح فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك ويتعين القضاء ببراءته .

## (٥٩٨)

## القضية رقم ٦٩٠ سنة ١٨ القضائية

تموين . الدفتر الذي يمسه أصحاب المصانين . يجب أن يكون على وفق النموذج الخامس المرفق بالقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لا يفتى عنه أى دفتر آخر .

إن المادة ٤٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ توجب أن يكون الدفتر الذى يمسه أصحاب المصانين وفقاً للنموذج خاص أرفق بهذا القرار ، وإذن فإن إمساك أى دفتر آخر يخالف لا يفتى .

## (٥٩٩)

## القضية رقم ٧٠٢ سنة ١٨ القضائية

نقض . حكم من محكمة الدرجة الأولى بالإنداز عملاً بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . يجب الطعن فيه أولاً بطريق الاستئناف . الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة بالإنداز عملاً بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بالتشتردين والمشتبه فيهم حكمهما واحد من ناحية جوازه فى الحدود التى تسمح بها المادة ٧ المذكورة ، وفيما عدا ذلك تتبع القواعد العامة . وإذن فالحكم الصادر بالإنداز من محكمة الدرجة الأولى لا يطعن فيه إلا بالاستئناف ، أما الطعن بالنقض فلا يكون إلا فى الحكم الذى تصدره المحكمة الاستئنافية .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وفهم عوض بك المستشارين .

## (٦٠٠)

## القضية رقم ٤٢٠ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . تموين . بيع سلمة مرة بأزيد من السعر الوارد بكشف التسعير الجبرى . عدم بيان السعر الذى ثبت أن البيع حصل به . قصور .

( ٣٦ جنائى )

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة بيعه سلعة بأزيد من السعر الوارد بكشف التسعير الجبرى لم يبين مقدار الثمن الذى ثبت أنه باع به السلعة المسعرة فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

---

### (٦٠١)

#### القضية رقم ٤٢٢ سنة ١٨ القضائية

شاهد . حلقه المين أمام هيئة التحقيق أو أمام المحكمة . إدلاؤه بأقواله أمام الهيئة ذاتها على عدة دفع فى نفس الجلسة . يصح .

متى حلف الشاهد أمين أمام هيئة التحقيق أو المحكمة فإن كل ما يدلى به من أقوال أمام الهيئة ذاتها يكون بناءً على المين التى حلفها ، ولو كان ذلك فى عدة مرات وأوقات فى نفس الجلسة .

---

### (٦٠٢)

#### القضية رقم ٤٢٧ سنة ١٨ القضائية

نقض . حكم بإدانة متهم فى جنابة هناك عرض بالقوة . الواقعة كما هى تابعة بالحكم تتوافر فيها عناصر جريمة الفعل القاضح . العقوبة الموقعة تدخل فى نطاق عقوبة هذه الجريمة . الطعن فى الحكم بأنه لم يبين ركن القوة . مصلحة الماعن منه منتفية .

إذا كانت الواقعة ، كما هى تابعة بالحكم للمطعون فيه ، تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الفعل القاضح المنصوص عليها فى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التى قضى بها على المتهم تدخل فى نطاق العقوبة الواردة فى هذه المادة ، فإن مصلحته من الطعن على الحكم الصادر عليه بإدانة فى جريمة هناك عرض المجنى عليها بالقوة بمقولة إنه لم يبين عنصر القوة بياناً كافياً تكون منتفية .

---

(٦٠٣)

القضية رقم ٦٦٣ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . طلب انتقال المحكمة لمعانة المنزل للقول بوقوع الجناية فيه لتبين استحالة وقوعها على النحو الذى قال به الشاهد . إغفاله . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال لمعانة المنزل للقول بوقوع الجناية فيه لتبين استحالة وقوع الحادث على النحو الذى قال به الشاهد ، فإن عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه يبطل الحكم الصادر بالإدانة ، إذ هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها .

(٦٠٤)

القضية رقم ٧٠٧ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . طلب ضم قضية ثابت بها ما يفيد في كشف الحقيقة . تأييد الحكم الابتدائى بالإدانة دون رد على هذا الطلب . حكم باطل .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بضم قضية على أساس أنه ثابت بها ما يفيد في كشف الحقيقة في الدعوى المنظورة ، ومع أن المحكمة أمرت بضم تلك القضية فإنها قد أجلت الدعوى للحكم ورخصت في تقديم مذكرات ، فأصر المتهم في مذكرته على ضرورة تنفيذ قرار الضم وطلب فتح باب المرافعة ، ولكن المحكمة حكمت بالتأييد دون أن تشير إلى هذا الطلب أو ترد عليه ، فهذا الحكم يكون باطلاً لأن هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور وجه الحق فيها .

(٦٠٥)

القضية رقم ٧٠٨ سنة ١٨ القضائية

١ — حكم . تبينه . طلب ضم قضية . عدم الإصرار على هذا الطلب في جلسة المرافعة الأخيرة . إجابة المتهم دون إجابة هذا الطلب . لا ترتيب على المحكمة في ذلك .

ب — شهود . عدم سماعهم لعدم الاستدلال عليهم . تعهد التهم بالإرشاد عنهم . عدم ذكره أنه قد صار ممكناً الاهتداء إليهم . لا يقبل منه النعى على الحكم لعدم سماعهم .

١ — إذا كان للسفاد من محضر الجلسة أن الحامى عن التهم طلب أولاً ضم قضية ثم تنازل مكثفياً بتقديم صورة من الحكم الصادر فيها ، ثم عاد بعد ذلك إلى هذا الطلب في إحدى الجلسات ولكنه لم يصر عليه في جلسة المرافعة الأخيرة ، فلا يصح له أن ينعى على المحكمة أنها لم تجبه إليه .

٢ — إذا كان عدم سماع المحكمة الشهود راجعاً إلى عدم الاستدلال عليهم ، وكان التهم ، مع تعهده بالإرشاد عنهم وتأجيل القضية عدة مرات لإتمام ذلك ، لم يذكر للمحكمة أنه قد صار ممكناً الاهتداء إليهم وسماعهم ، فلا يقبل منه النعى على الحكم لهذا السبب .

### جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وفهمى إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٦٠٦)

### القضية رقم ٢٣٨٦ سنة ١٧ القضائية

اشتباه . العود في حالة الاشتباه . البرة في إثباته . هي بتاريخ وقوع الجرائم لا يوم الحكم فيها . عدم بيان المحكمة تاريخ ارتكاب الجرائم التي قالت بقيام حالة العود معها . قصور .

البرة في إثبات العود بناءً على أحكام الإدانة في حالة الاشتباه — طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها . فإذا كانت المحكمة لم تمن بيان تاريخ ارتكاب الجرائم التي قالت بقيام حالة العود معها ، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .



## (٦٠٧)

## القضية رقم ٦٦٠ سنة ١٨ القضاية

١ — محل عموى . التعريف به . محل به موائد وكراسى تهدم فيه الخمر لرواد اللهو والتسلية فيه . هو محل عموى فى حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ .

ب — ملهى للموسيقى والرقص والثناء . وجود موائد وكراسى فيه . تهدم الخمر فيه لرواد بعد الميعاد القانونى . الحكم بخلقه . المحل يعتبر وحدة لا يمكن تجزئتها بصدد المخالفة التى وقعت فيه .

١ — إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية ، إذ عرف فى المادة الأولى المحال التى تسرى عليها أحكامه بأنها الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها فى نفس المحل والأماكن المعدة لإيواء الجبابرة ، قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التى ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص . فإذا كان الثابت فى الحكم أن الملهى محل الدعوى كان به موائد وكراسى وكانت تقدم الخمر فيه للرواد فهو بذلك محل عموى فى حكم المادة الأولى المذكورة .

٢ — إذا كان المحل العموى به ملهى للموسيقى والرقص والثناء قدمت الخمر فى جانب منه بعد الميعاد القانونى وحكم بخلقه ، فلا تثريب على المحكمة فى ذلك إذ المحل كله هو وحدة لا يمكن تجزئتها بصدد المخالفة التى وقعت فيه .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ حين دانه بتقديم المخمور فى المحل العموى الذى يشغله بعد الميعاد القانونى لأن محله لا يدخل ضمن المحال العمومية الواردة فى القسم الأول أو القسم الثانى الوارد فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولكنه ملهى أعد للموسيقى والرقص والثناء ، وإنه وإن كان يقدم فيه المشروبات الروحية إلا أن ذلك يحصل بصفة عرضية إذ لا يرتاده رواده بقصد تناول الطعام أو الشراب وإنما للهو والتسلية . يدل على ذلك أن إدارة المحل تحصل أجراً للدخول كما تحصل الحكومة ضريبة من كل

من يدخله، وتدل على ذلك الرخصة الخاصة به فهي عن محل من « محلات الفرج العمومية » كما كتب على ظهرها بعض نصوص لائحة التيارات الصادرة في سنة ١٩١١ . ويؤكد هذا النظر ماورد بالمذكرة الإيضاحية الملحقة بقانون المحال العمومية للشار إليه من أنه لا يسرى على التيارات ودور السينما وغيرها من محال الملاهي . ويضيف الطاعن أنه تمسك بذلك ولكن المحكمة اعتبرت جزءاً من المكان محلاً عمومياً مع أن بهذا الجزء مكاناً أعد للموسيقى والرقص أيضاً . كما أن فيما قالته بهذا الخصوص ما يفيد أنها لا تعتبر المحل برمته محلاً عمومياً بل قسماً منه داخلاً فيه . ثم إنها وقد انتهت إلى هذا الرأي قضت بفلق المحل كله على خلاف مقتضى ما أوردته بأسبابها .

وحيث إن الحكم للمطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إنها تحصل فيما أثبتته كونستابل الآداب في محضر ضبط الواقعة من أنه مر على ملهى الأريزونا في الساعة ١٢ ونصف صباحاً فشاهد المحور تقدم لرواد الملهى ، وأنه قابل مديره ونبه عليه بعدم تقديم المحور بعد الميعاد القانوني ، فلم ينتصح . وظلت المحور تقدم لرواد المحل في الساعة الواحدة والنصف صباحاً ، وأنه بعدها انصرف بعض الرواد وتوجه البعض الآخر إلى مكان بنفس الملهى . . . وله باب خاص يفتح على صالة المحل العمومية ويوجد به باروكراسي وموائد لجلوس الرواد ، وظلت المحور تقدم به لحوالى عشرين شخصاً حتى الساعة الثانية والنصف صباحاً . . . وقال التهم ( الطاعن ) بالمحضر إن المحور طلبها الزبائن قبل الساعة ١٢ ، وأنكر ما قرره الكونستابل بالمحضر . وبالجلسة دفع بأن الملهى ليس بمحل عمومي فلا تسرى عليه قيود تقديم المحور بعد الميعاد القانوني » . ثم تعرضت المحكمة لهذا الدفاع فقالت « إنه ليس في محله إذ الثابت من المعاينة التي أجراها الكونستابل أنه يوجد بالملهى قسم خاص به موائد وكراسي وباروكراسي وظلت المحور تقدم لرواده حتى الساعة ١٢ ونصف صباحاً أى بعد الميعاد ، ولا نزاع في أن هذا القسم على الأقل في الملهى يعتبر محلاً عمومياً من الدرج تحت النوع الأول من المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ » .

وحيث إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى الحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها (١) الأما كن المدة لبيع الأماكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس الحال (٢) الأما كن المدة لإيواء الجمهور، قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع الحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص. فإذا كان الثابت من الحكم أن الحال كان به موائد وكراسي وكانت تقدم الحرفية للزوار فهو بذلك محل عمومي في حكم المادة الأولى من القانون المشار إليه. أما ما تمسك به الطاعن في شأن العلق فردود بأن الحال كله وحدة لا تمكن تجزئتها بصدد المخالفة التي وقعت فيه.

### (٦٠٨)

#### القضية رقم ٦٦٨ سنة ١٨ القضائية

ضرائب. زيادة ما لم يدفع من الضريبة. لا يصح أن تعل عن ثلاثة الأمثال. العمد مفترض في هذه الجريمة. الحكم بالزيادة جزاء يلزم الغرامة أو الحبس. ليس عقوبة مجتة. لا يجوز إيقاف تنفيذ.

إن الأمرين المسكرين ٣٦١ و ٣٦٢ قد جعلتا زيادة ما لم يدفع من الضريبة المستحقة على الأرباح على وضع واحد هو ثلاثة أمثال ما لم يدفع. وحكم هذين الأمرين عام لا يستثنى منه إلا الحالة التي يثبت الممول فيها أن ما وقع منه من خطأ في البيانات التي يقدمها... الخ لم يكن عن عمد، مما يجب معه أن يكون هناك دليل على عدم التعمد، ولا يكفي فيه انعدام الدليل عليه، أو عبارة أخرى التعمد مفروض ما لم يثبت العكس. وإذن فإذا قضى الحكم الذي طبق على الممول المذكور هذين الأمرين بزيادة تقل عن ثلاثة الأمثال بمقولة إنه لم يثبت للحكمة أنه تعمد أو احتال فإنه يكون قد أخطأ. ثم إذا هو فضلاً عن ذلك قد قضى بإيقاف تنفيذ الحكم بالزيادة فإنه يكون مخطئاً أيضاً إذ أن الإيقاف لا يكون إلا في العقوبات البتة، والحكم بالزيادة لا يمكن أن يعتبر من هذا القبيل لأنه جزاء

يلازم الغرامة أو الحبس يتضمن التعويض وإن غلب عليه معنى العقوبة .

### المحكمة

وحيث إن النيابة بنت طعنها على أن الحكم المطعون فيه حين قضي بتعديل الزيادة إلى ٢٥٪ قد خالف مانص عليه الأمران العسكريان رقم ٣٦١ ، ٣٦٢ ، فإنهما لا يميزان الحكم بأقل من ثلاثة أمثال الضريبة . كما أنه حين قضي بإيقاف تنفيذ الزيادة الملقى بها قد خالف القانون أيضاً لأن الإيقاف لا يكون إلا في العقوبات ، فلا يجوز في التعويضات أو الرد بجميع صوره ، والزيادة ما هي إلا جزاء مائي بحث . يدل على ذلك أنها ليست من العقوبات التي تضمنها الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، كما أنها وردت في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحت كلمة « جزاءات » وجعل أساسها مقدار الضريبة التي يجب على المتهم حتى يصيبه جزاء يتناسب مع مبلغ الخطر الذي تعرضت له الدولة ، فهي بذلك تحوى معنى التعويض . ثم عادت النيابة وطلبت بالجلسة نقض الحكم وبراءة المحكوم عليه بناءً على أن الأمرين العسكريين لا يعاقبان إلا إذا ثبت سوء القصد .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن « بأنه لم يدفع إلى خزانة الحكومة قيمة الضريبة المستحقة على أرباحه على أساس البيانات المقدمة منه » وطلبت عقابه بالمادة ٢ من الأمرين ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والمادة ٦ من الرسوم بقانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة عملاً بالمواد السابقة بتغريم المتهم ٢٠ قرشاً وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثاله . فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم فيما قضي به من غرامة وتعديله بالنسبة إلى الزيادة وجعلها قاصرة على ٢٥٪ منها فقط مع وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة إلى ما قضي به من عقوبة الزيادة لمدة خمس سنين . وقالت في ذلك « إنه لم يثبت من الأوراق أن المتهم قد تعمد ارتكاب الفعل للسند إليه أو استعمل طرقاً احتيالية بل إن ذلك حدث نتيجة إهماله ومن غير قصد . ومن ثم

ترى المحكمة تأييد الغرامة وتعديل الزيادة المقتضى بها ابتدائياً وجعلها قاصرة على ٢٥٪. ما لم يدفع من الضريبة مع الإحاطة بأن الضريبة المربوطة على المتهم قدرت بمبلغ ٦ جنيهات و٦٢٤ ملياً حسباً هو ثابت بمحض ضبط الواقعة ولم يتم التهم بدفعها في الميعاد وأنه نظراً لقيامه بالسداد وإن كان ذلك بعد الميعاد طبقاً لما جاء بكتاب مأمورية الضرائب ترى المحكمة إيقاف تنفيذ عقوبة الزيادة لمدة خمس سنوات عملاً بالمادتين ٥٥، ٥٦ عقوبات ». ولما كان الأمران العسكريان المذكوران قد جعلتا الزيادة على وضع واحد هو ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة ، فإن الحكم المطعون فيه حين طبقهما وقضى بأقل من مقدار هذه الزيادة يكون مخطئاً . ولا يؤثر في ذلك ما قالته المحكمة من أنه لم يثبت من الأوراق أن المتهم تعمد أو احتال لأن الأمرين العسكريين حكمهما عام لا يستثنى منه إلا الحالة التي يثبت المول فيها أن ما وقع منه من خطأ في البيانات . . . الخ لم يكن عن عمد ، مما يجنب معه أن يكون هناك دليل على عدم التعمد ، ولا يكفي فيه انعدام الدليل عليه . أو بعبارة أخرى فالتعمد مفروض ما لم يثبت العكس . هذا وقضاء المحكمة بوقف تنفيذ حكم الزيادة مخالف للقانون كذلك إذ أن الإيقاف لا يكون إلا في العقوبات البعثة والحكم بالزيادة لا يمكن أن يستبر من هذا القبيل فهو جزاء يلازم الغرامة أو الحبس يتضمن التعويض وإن غلب عليه معنى العقوبة .

### (٦٠٩)

#### القضية رقم ٧١٠ سنة ١٨ القضاية

١ — أسباب الإحالة وموانع العقاب . دفاع شرعي . حكمته . تمسك متهم بحالة الدفاع الشرعي . تقريره بأنه اعتدى على غير من اعتدى عليه . عدم الأخذ بدفاعه وعدم الرد عليه . لا يبيح الحكم .

ب — حكم . توقيعه . وفاة رئيس الجلسة بعد النطق به . تحرير أحد الأعضاء أسبابه وتوقيع الحكم . لا يبطل الحكم .

١ — الدفاع الشرعي لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من

يباشر الاعتداء و بين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فضلاً على للدافع أو غيره . فإذا كان للتهم حين تمسك بحالة الدفاع الشرعى قد قرر هو نفسه أن مجهولاً كان يعتدى عليه فاعتدى هو على المجنى عليه دفاعاً عن نفسه ، فهذا القول من جانبه لا يقتضى رداً من الحكم ، لأن حكم القانون فى هذه الصورة أنها ليست من الدفاع الشرعى .

٢ — إذا ماتوفى رئيس الجلسة بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى ، فخر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلاً عنه فهذا لا يبطل الحكم . ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن محل مداولة جميع القضاة أو أنها لم تكن هى التى تناولتها المداولة لأن المفروض أن الحكم لا ينطق به إلا بعد المداولة فيه وفى أسبابه .

### المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو القول ( أولاً ) بأن الطاعن تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن أخيه وعن نفسه أيضاً واستند فى تأييد الدفاع عن نفسه إلى إصابات وجدت به مما يشير إلى أنه اشترك فى المعركة وأصيب فيها ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ، وردت على الشطر الخاص بدفاع الطاعن عن أخيه رداً غير سديد ، وأغفلت الرد على الشطر الآخر فى خصوص الدفاع عن نفسه ولم تنوّه عن إصابات الطاعن ، وهذا منها قصور يعيب الحكم . ( وثانياً ) : بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالشروع فى القتل لجرد طمّنه المجنى عليه بسكين فى صدره . وقد جر المحكمة إلى هذا الخطأ ما استخلصته من أن الطاعن لم يشترك فى الشجار الذى نشب بين أخيه وبين المجنى عليه بل إنه لما رأى هذا الشجار حمل سكيناً من دكانه وطمّن بها المجنى عليه فى حين أن الثابت من الكشف الطبى للموقع على الطاعن إصابته بمروح قطعية وأخرى رضية مما يقطع بأن المسألة لا تمدو أن تكون شجاراً استعملت فيه آلات قاتلة وأخرى راضية بين الطرفين .

مما ينفي عن الطاعن نية القتل . وبذلك يكون الوصف الصحيح للواقعة هو أنها ضرب بسيط . ( وثالثاً ) بأن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٨ وقد اغتيل للرحوم رئيس الدائرة التي أصدرته في ٢٢ من ذلك الشهر فخر المصون الآخرا ن أسبابه ووقع العضو الميمن على نسخته الأصلية . وهذا يبطل الإجراءات بما يستوجب النقض .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن ذكر — على ما هو ثابت بمحضر الجلسة — أنه كان في حالة دفاع شرعى عن أخيه الذى كان يعتدى عليه الجنى عليه بالضرب وأنه كان أيضاً في حالة دفاع شرعى عن نفسه لأن مجهولاً من فريق الجنى عليه كان يضربه ، وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاعه في قوله « إن الحاضر عن المتهم الأول ( الطاعن ) ذهب إلى أنه على فرض أنه طعن للمتهم الثالث بالسكين فقد كان في حالة دفاع عن أخيه معنى شهيد المتهم الثانى عندما اعتدى عليه المتهم الثالث بالعصا ، وإنه اضطر إلى طعنه بالسكين ليحول بينه وبين الاسترسال في الاعتداء عليه . وحيث إن الثابت من أقوال شاهدى الإثبات عبد الرحيم محمود محمد ومحمد رمضان أن طعن للمتهم الأول للمتهم الثالث بالسكين إنما حدث عقب اتهام الاعتداء والتماسك بين المتهمين الثانى والثالث بعد أن حال الناس بينهما وكف كل منهما عن الآخر ، ولا يمكن القول والحالة هذه بأن المتهم الأول كان في حالة دفاع عن أخيه عندما طعن المتهم الثالث بالسكين . والذى تستنتجها المحكمة أن الذى حمل المتهم الأول على الاعتداء على المتهم الثالث هو الانتقام لأخيه وليس الدفاع عنه » . وفي هذا الذى قالته المحكمة الرد الكافى على هذا الدفاع فإنه صريح في نفي حالة الدفاع الشرعى عن أخى الطاعن . أما ما قاله الطاعن بصدد الدفاع عن نفسه فردود بما ذكره هو في سبيل تأييد قوله بأن مجهولاً كان يعتدى عليه فاعتدى هو على الجنى عليه دفاعاً عن نفسه ، فإن الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه مما لا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلاً على المدافع أو غيره ، ولما كان هذا هو حكم القانون

فإن عدم ذكره في الحكم لا يصح عنه سبباً لنقضه .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في الوجه الثاني من الطعن فالحكم المطعون فيه حين دانه بالشروع في القتل العمد قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة ، وذكر الأدلة على ثبوت وقوع تلك الواقعة منه وقال « إن نية القتل بالنسبة للتهمة الأولى ( الطاعن ) مستفادة من استعماله في عدوانه آلة قاتلة وهي سكين وقد طعن بها المجنى عليه في مقتل وهو الصدر فأحدث به جرحاً نافذاً وهو الموصوف بالتهمة الأولى . وهذا كله يكفي لسلامة الحكم من التواحي المشار إليها بوجه الطعن . أما عن الوجه الثالث فإنه وإن كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا أن ذلك لا ينفى أن المحكمة إذ تداولت في الحكم الذي تنطق به تتداول في الوقت عينه في الأسباب التي يبنى عليها لتلازم الأمرين تلازماً لا يتصور معه فصل أحدهما عن الآخر مادام الحكم وليد أسبابه فلا يحجر منطوقه إلا بعد أن يكون قضاة المحكمة قد فكروا وتناقشوا واستقروا على أسبابه بحيث لا يكون باقياً بعد النطق به سوى صياغة الأسباب على أساس ما تقرر في المداولة مما يصح أن يقوم به أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة . هذا والتوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة إقرار بما حصل فيكفي فيه أن يكون من أى واحد ممن تداولوا في الحكم . إذ الرئيس وزملاؤه في قوة الإقرار سواء ولم يقصد بالنص على حصول التوقيع من الرئيس إلا تنظيم العمل وتوحيده . وإذن فإذا توفي الرئيس بعد الحكم أو عرض له مانع قهري غرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلاً عنه ، فلا يقبل بناءً على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناولتها المداولة . ولو كان الشارع قد رأى أن يرتب البطلان على عدم توقيع الرئيس كما يزعم الطاعن لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .



(٦١٠)

## القضية رقم ٧١٩ سنة ١٨ القضائية

مراقبة . مراقب ترك بلده لعذر طارىء . تهدية تته إلى مخفر البوليس في الجهة التي كان بها . إدانته لمخالفته شروط المراقبة . لا تصح .

إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضعت لفرض رقابة فعلية على الموضوعين تحت المراقبة كيلا يقع منهم ما يخالف القانون أثناء الليل . فإذا كان الثابت أن المراقب إنما ترك بلده مؤقتاً لعذر طارىء ثابت ثم ذهب إلى مخفر البوليس في الجهة التي قصدها وقدم نفسه إليه لتنفيذ حكم المادة المذكورة عليه وبقي فيه تحت المراقبة الفعلية طول الليل بعد أن أبلغ مكتب البوليس بواقعه الحال ، فإن إدانته على اعتبار أنه خالف حكم تلك المادة لا تكون متفقة والقرض الذي من أجله فرض العقاب ، والحكم الذي يقضى بالإدانة يكون مخطئاً .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بمخالفة شروط المراقبة فقد اعتذر الدفاع عما وقع منه بحالة طارئة قضت الظروف بها ، وبأنه لم يكن في حالة تمكنه من ارتكاب جريمة في الليل فلا يصح اعتباره مخالفاً لشروط المراقبة إذ اتفق تصرفه مع المحكمة التي أوجت بالقيود التي فرضت على المراقبين . وفي بيان ذلك يقول إنه كانت لديه قضية بطنطا يتحتم عليه أن يباشرها بنفسه ، ولما كان أول قطار في الصباح يبرح بلده قبل شروق الشمس ويصل إلى طنطا بعد الميعاد المحدد لفتح الجلسة وفي وقت لا يسمح له بالاتصال بحاميه فقد اضطر إلى ترك محل مراقبته في اليوم السابق على يوم الجلسة ، وحرصاً منه على تنفيذ القانون تقدم إلى مركز البوليس بطنطا وقضى الليلة به فلا يعتبر مخالفاً ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ودانته .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن « بأنه خالف شروط

المراقبة بأن لم يعد لمكانه عند غروب الشمس » . قضت محكمة أول درجة بالبراءة بناءً على ما دافع به « من أنه كانت له قضية بمحكمة طنطا وأنه خشي أن يتأخر عنها فتوجه للبيت بطنطا ليكون على مقربة وأنه عند ما ذهب توجه إلى قسم أول وقدم نفسه لمراقبه هناك ، وأن ما قاله قد تأيد بما ثبت بالإشارة الرسمية من هذا القسم والتي ورد فيها أن المتهم قدم نفسه لمراقبه في تلك الليلة ليتمكن من حضور الجلسة ، وأن المتهم ( الطاعن ) ذكر في التحقيق أنه أعلن لحضور الجلسة في وقت متأخر ، وأنه توجه إلى الأمباشي على شحاته وأفهمه برغبته في السفر فكلنه بالذهاب إلى قسم أول وتقديم نفسه وذلك لقيام ضابط النقطة وأن الأمباشي أنكر ، وأن المتهم قدم التكليف بالحضور الذي وصله . وأنه باستعراض ما تقدم يتضح أن القصد الجنائي غير متوفر لدى المتهم وأنه لم يكن عامداً في المخالفة بل عمل كل ما يستطيع عمله بأن قدم نفسه لقسم أول طنطا وهي جهة بوليس وقضى ليلة المراقبة فيها » . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بالإدانة وقالت « إن المادة ٧ من القانون توجب على المراقب أن يكون في سكنه أو في المكان المعين لماواه عند غروب الشمس وأن لا يبرحه قبل شروقها . كما توجب عليه إخطار العمدة أو الشيخ أو أحد رجال الحفظ على حسب الأحوال قبل مبارحة سكنه أو ماواه نهائياً وأن المتهم لم يتبع هذه الإجراءات . والقول منه إنه أخطر الجاويش ... لم يتأيد بدليل ... هذا فضلاً عن أن مخالفة شروط المراقبة هي جريمة إجراءات ينص القانون بوجوب مراعاتها وإلا حقت العقوبة . وتأسيساً على ذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم » .

وحيث إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضعت لفرض رقابة فعلية على الموضوعين تحت المراقبة كي لا يقع منهم ما يخالف القانون أثناء الليل . ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت من الحكم أن المراقب إنما ترك ببلده مؤقتاً لفرض ثابت طارئ ثم ذهب إلى مخفر البوليس في الجهة التي قصدتها وقدم نفسه إليه لتنفيذ حكم المادة المذكورة عليه وبقى فيه تحت المراقبة الفعلية طول الليل بعد

أن أبلغ مكتب البوليس بواقع الحال ، فإن إداته على اعتبار أنه خالف حكم هذه المادة لا تكون متفقة والفرض الذى من أجله فرض العقاب . وإذن يكون الحكم معيياً متعيناً نقضه .

### جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
ومحمد صادق فهمى بك وأحمد حسنى بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٦١١)

#### القضية رقم ٧٣٧ سنة ١٨ القضائية

إجراءات . رفع الدعوى إلى القاضى الجنائى فى شأن تزوير ورقة . اتصال الورقة بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية . حقه فى الفصل فى صحة هذه الورقة . الواجب على القاضى المدنى أن ينتظر حتى يفصل القاضى الجنائى . هو غير مقيد بما يصدره القاضى المدنى من أحكام .

القاضى فى المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ، فإذا مارفت أمامه الدعوى ورأى هو بناءً على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تثريب عليه فى ذلك ولو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية لما يفصل فيه ، وفى هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضى المدنى حتى يفصل القاضى الجنائى نهائياً فى أمر الورقة .

(٦١٢)

#### القضية رقم ٧٤٢ سنة ١٨ القضائية

إجراءات . متهم . إخراج من قاعة الجلسة لا وقع منه من التشويش . إجراءات المحاكمة تعتبر حضورية فى حقه .

لا جناح على المحكمة فى أن تبعد عن قاعة الجلسة متهماً بسبب ما يقع منه من التشويش الذى لا يمكنها من السير فى الدعوى ، وتكون جميع الإجراءات فى هذه الحالة حضورية فى حقه .

## جلسة أول يونيه سنة ١٩٤٨

برئاسة حضرة أحد على علوبة بك وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد  
حنى بك وحسن المصطفى بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٦١٣)

### القضية رقم ٦٩٨ سنة ١٨ القضاية

رشوة . تقديم مبلغ للموظف لعمل من أعمال وظيفته . جريمة رشوة . تقديمه المبلغ بناءً  
على طلب الموظف أو الاتفاق على تقديمه في تاريخ سابق . لا يؤثر . كون الراشئ غير جاد  
في عرضه . لا يؤثر ما دام الموظف جاداً في قبوله . ضبط الراشئ وهو يقدم المبلغ . يبيح  
تفتيش الموظف التهم . كون النيابة سبق لها أن رفضت الإذن في التفتيش لعدم تعيين المراد  
تفتيشه . لا يقدح في صحة ذلك الإجراء .

إن تقديم مبلغ لموظف لعمل من أعمال وظيفته هو رشوة . ولا يؤثر في ذلك  
أن يكون تقديمه بناءً على طلب الموظف أو أن يكون قد تم الاتفاق على ذلك في  
تاريخ سابق ، أو أن يكون الراشئ غير جاد في عرضه ما دام المرتشئ كان جاداً  
في قبوله .

وضبط الراشئ حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف لجريمة الرشوة وقت  
ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ويفتشه ، ولا يقدح  
في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ الرشوة أن رفضت الإذن  
في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلاً من على محمد يوسف ( الطاعن الأول ) ومحمد  
عبد الفتى مشرف والسعيد محمد يعقوب وسالم رضوان عكاشة ( الطاعن الثانى )  
بأنهم في يوم ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ للوفاق ٢ جاد آخر سنة ١٣٦٦ بدائرة  
قسم مينا البصل محافظة الإسكندرية ( أولاً ) : المتهمون الثلاثة الأولون — على  
محمد يوسف ومحمد عبد الفتى مشرف والسعيد محمد يعقوب بصفاتهم من المستخدمين

المكلفين بخدمة عمومية « الأول وزان بإدارة السواحل والأسواق التابعة لوزارة التجارة والصناعة » « والثاني والثالث مندوبين من قبل بنك التسليف الزراعى للإشراف على عملية الوزن » قبلوا مبلغ عشرة جنيهات بصفة رشوة من محمد إبراهيم عبد الفتاح نظير أداء عمل من أعمال وظيفتهم تحصل من أجله فائدة خصوصية لمحمود هاشم ييوى التاجر ، وذلك بأن يقوم أولم بوزن غلال مبيعة إليه من بنك التسليف ويثبت فى علم الوزن مقداراً أقل من مقدارها الحقيقى ، ويقوم الثانى والثالث بالمواقعة على هذا الوزن الذى يحصل بحضورها بصفتها مندوبين من بنك التسليف مكلفين بالإشراف على عملية الوزن ، بقصد تمكين المشتري من الحصول على كمية من الغلال أكثر من الواجب تسليمها . ( ثانياً )  
 المتهم الرابع سالم رضوان عكاشة توسط بين الراشئ محمد إبراهيم عبد الفتاح والمتهمين الثلاثة الأولين المرشحين فى قبول الرشوة موضوع التهمة الأولى . ( ثالثاً ) المتهم الأول — على محمد يوسف أيضاً بصفته موظفاً فى مصلحة عمومية « وزاناً بإدارة السواحل والأسواق التابعة لوزارة التجارة والصناعة » غير بقصد التزوير أحوال السندات فى حال تحريرها المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، وذلك بأن أثبت فى الأورنيك رقم ١٠ ت ج قسيمة رقم ١٣ ، ١٥ الخاصتين بوزن غلال مسلمة من بنك التسليف إلى محمود هاشم ييوى أن وزنها ١٩٥ أردباً و ١١٧ ك على خلاف الحقيقة فى حين أن وزنها الحقيقى ٢٠٤ أرداب و ١٠٥ ك . ( رابعاً ) المتهمان الثانى والثالث — محمد عبد الغنى مشرف والسعيد محمد يعقوب أيضاً — اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الثالثة ، وذلك بأن اتفقا معه على إثبات وزن الغلال بأقل من وزنها الحقيقى وساعدها على ذلك باعتبارها مشرفين على عملية الوزن بأن اعتبرا الوزن الثابت فى القسيمة هو الوزن الحقيقى مع علمهما بهذا التزوير فوقعت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعايبتهم بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ من قانون العقوبات و ٢١٣ عقوبات للأول ( ٣٧ جنائى )

أيضاً و٢١٣ و٤٠/٢ و٣ و٤١ عقوبات للساني والثالث أيضاً الخ الح .

### المحكمة

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم أيضاً أنه أخذ بما أسفر عنه التفتيش بعد القبض مع عدم توفر حالة من الحالات التي يجوز فيها إجراؤها ومع أن النيابة سبق أن رفضت الإذن بهما .

وحيث إن الحكم عرض لما يشير إليه الطاعنان فقال « إنه مردود عليه بأن جريمة الرشوة طبقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد تكون وعداً بشيء يقبله الموظف وقد تكون في أخذ الموظف هدية أو عطية الخ مما تنص عليه المادة . فالوعد بشيء أو أخذ الهدية أو العطية صورتان من صور الرشوة قانوناً تتم بهما ، وليس إعطاء مبلغ الرشوة هو تقديم دليل عليها ، كما يقول الدفاع ، بل هو مظهر من مظاهرها في صورة غير مجرد الوعد بشيء كما هو ظاهر من نص المادة ، ومن ثم يكون ضبط الراشي أو المرتشي أثناء تسليم واستلام مبلغ الرشوة ضبطاً للجريمة حال ارتكابها مما يجعله واقعاً في حالة تلبس قانوني طبقاً لأحكام المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ويبيح لرجل الضبطية القضائية إجراؤه بدون حاجة إلى استصدار إذن من النيابة العمومية به طبقاً لأحكام هذا القانون ، وهو ما وقع في القضية الحالية . وإذا كانت هناك مخالفة إدارية في إجراء هذا الضبط والتفتيش بعد رفض النيابة العمومية الإذن بهما فانه ليس ثمة مخالفة قانونية تؤدي إلى بطلانها » . ولما كان ما قاله الحكم صحيحاً فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له أساس . وحيث إن الطاعن الثاني يقول في طعنه إنه ما دام الراشي كان في واقعة الدعوى غير جاد في تقديم الرشوة إلى الموظف فلا تكون هناك جريمة .

وحيث إن الحكم تحدث عن هذا الدفاع في قوله « لا بطلان في أركان جريمة الرشوة إذا وقعت كتدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشي يقصد تمام الجريمة جدياً ، فإن غرض المشرع الأول من العقاب على الرشوة هو منع الموظفين ومن في حكمهم من استغلال سلطة وظائفهم والاتجار بها عن طريق الانتفاع والرشوة لأداء

أعالم أو الامتناع عن أدائها وحماية الأفراد منهم وتوخي ضبط الجريمة لمنع الفساد في الأداة الحكومية، ولو كان هذا الضبط عن طريق الإيقاع أو تدير الإيقاع به، مادام أن قبوله الرشوة من جانبه أمر جدي. ولهذا شرع الإعفاء من العقوبة عن الراشي أو المتوسط إذا هو أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها. « . وما كان ما قاله الحكم تطبيقاً صحيحاً لحكم القانون فإن هذا الوجه لا يكون له محل .

### (٦١٤)

القضية رقم ٧٣٠ سنة ١٨ القضائية

نصب . شيك :

- ١ — إثبات التهم أن الشيك حرر في تاريخ سابق على تاريخه الظاهر . لا يجدي . لا محل لرد صراحة على ما يتسك به من ذلك .
- ب — سوء النية في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

١ — متى كانت الواقعة هي أن الشيك محل الدعوى بحسب ظاهره شيك بالمعنى القانوني، وأن التاريخ الذي يحمله واحد بالنسبة إلى إصداره واستحقاقه، فإنه لا يجدي للتهم أن يثبت أن تحريره إنما كان في تاريخ سابق، فطلبه تحقيق ذلك لا يكون مستأهلاً رداً صريحاً .

٢ — إن سوء النية المطلوب في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد مقابل قابل للسحب يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم للمطعون فيه دان الطاعن بأنه أعطى تنفيذ إبراهيم بسوء نية شيكاً بدون رصيد قائم قابل للسحب، وجاء فيه أن سوء النية متوفر من تحرير الشيك مع علم التهم بأنه لا يقابله رصيد، وليس في هذا دليل على سوء النية، فإن تحرير الشيك الذي لا يقابله رصيد ركن وسوء النية ركن آخر. كما أن المحكمة لم تجب الطاعن إلى ما طلبه من سماع أقوال

شاهد يشهد بأن الجنى عليها تسلمت الشيك موضوع الاتهام قبل تحريره بستة أشهر ، ولم ترد على هذا الطلب ، وبذلك يكون حكماً معيياً واجباً نقضه .

وحيث إن الحكم للطعون فيه نبي على أن الطاعن حرر للجنى عليها شيكاً على البنك الأهلى بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ فلما ذهبت لقبضه امتنع البنك عن الصرف لأنه ليس للتعلم رصيد فيه ، وأن الطاعن قد اعترف بتسليمها الشيك على هذه الصورة غير أنه قال إنه حرره قبل موعد استحقاقه بنحو أربعة أشهر ، وأنه لم يكن له رصيد بالبنك . وقد عرض الحكم لما ادعاه الطاعن من أن الجنى عليها أقرت بأنها أخذت الشيك قبل ميعاد استحقاقه وفاء .

وحيث إنه متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الشيك يعتبر بحسب ظاهره شيكاً بالمعنى القانونى ، وأن تاريخ تحريره هو تاريخ استحقاقه كما يبدو للمطلع عليه ، فإنه لا يجدى أن يثبت الطاعن أن الشيك حرر فى تاريخ سابق على تاريخه الظاهر . ولا موجب لأن ترد المحكمة على هذا الدفاع متى كانت طبقت القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إن سوء النية فى هذه الجريمة يتحقق متى كان صاحب الشيك يعلم وقت تحريره أنه ليس له مقابل وفاء . وهذا ما أثبتته الحكم أخذاً باعتراف الطاعن نفسه .

---

### (٦١٥)

#### القضية رقم ٧٣٩ سنة ١٨ القضاية

عامة . لإدلاء الدعى بالحق الذى بأقوال بعد أن أبدى محامى التهم أوجه دفاعه . سكوت المحامى عن التعقيب عليها . لا يصح التمسك بذلك على إجراءات المحاكمة .

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أنه بعد أن أدلت النيابة والمدعى بالحقوق المدنية بأقوالهما تولى المحامى عن المتهم إبداء أوجه الدفاع عنه ، ثم أبدى المدعى بعد ذلك بعض الأقوال وسكت محامى التهم فلم يعقب عليها ، فإنه لا يكون للتعلم أن ينسب على إجراءات المحاكمة أنها وقع فيها إخلال بمحقه فى الدفاع على



أساس أنه لم يكن آخر من تكلم ، فإن سكوته عن التعقيب يدل في ذاته على أنه لم يكن لديه ما يقوله .

### (٦١٦)

القضية رقم ٧٦١ سنة ١٨ القضائية

حكم . نبيه . إدانة التهم في جريمة التحويل على ما تكسبه زوجته من الدعارة . اقتصر الحكم على إثبات واقعة الدعارة وحدها . قصور .

إذا كان الحكم الذي أدان التهم في جريمة تحويله على ما تكسبه زوجته من الدعارة لم يعن باستظهار أركان هذه الجريمة من ناحية ثبوت استقلاله لزوجته والتحويل في معيشتها كلها أو بعضها على ما تكسبه من الدعارة ، بل اقتصر على إثبات واقعة الدعارة وحدها ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ حين دانه على أساس أنه يعمل في معيشتها على ما تكسبه زوجته من الدعارة فلم تكن المحكمة بإثبات أنه أخذ نقوداً ثمناً لحاية من يرتزق من عملها ، وأنها ممن يحترفن الدعارة . كما أنه قدم الحكم الصادر ببراءة الزوجة مما أسند إليها ودافع بعدم توافر شروط العقاب ، ولكن المحكمة دانت دون أن ترد على دفاعه ، وهذا منها قصور مبطّل للحكم .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه لأسبابه بين واقعة الدعوى في قوله : « إن مكتب الآداب ترى إليه أن بهية ... تدبير عامة نيلية للدعارة السرية وتحضر إليها نسوة من الساقطات تقدمهن للرجال الذين يرتادون سكنها فاستصدر إذنًا من النيابة بالفتيش ، وذهب على رأس قوة من رجال البوليس وداهما فوجد بالدور العلوى ثلاث غرف بداخل الأولى منها لولا ... ومهما رجل ، وبداخل الثانية نائمة ... ومهما رجل ، وبداخل الثالثة

زينب... ومعه رجل، وكان كل اثنين في حالة اتصال جنسى، وبالصالة العليا وجد عبد العزيز... راقداً على السلم وبالدور الأرضى من العانة وجد المتهم الثانى (الطاعن) والمتهم الثالث... وقررت زينب أن نعيمة أحضرتها إلى العوامة وهي تعلم أنها تدار للدعارة السرية وأن المتهم يشغل قواداً للعوامة... وقرر المتهم أنه حضر مع زوجته زينب للسكنى بالعوامة ونام وربما اشتغلت بالدعارة أثناء نومه». ثم تحدثت المحكمة عن الأدلة فقالت إن التهمة ثابتة قبل المتهم من وجوده بالعوامة بلا مبرر. ولا عبرة بدفاعه وقوله إنه حضر مع زوجته زينب للسكنى بالعوامة يوم ضبطه إذ أن زينب قررت أنها حضرت قبله بأسبوع، كما أنها قررت فى البوليس أنه قواد للعوامة. ولما كانت المحكمة لم تنع باستظهار أركان الجريمة التي دانت الطاعن من أجلها من ناحية ثبوت الاستغلال والتحويل فى العيشة كلها أو بعضها على ما يكسبه النساء من الدعارة، واقتصرت على إثبات واقعة الدعارة وحدها، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يصيبه بما يستوجب نقضه.

## (٦١٧)

## القضية رقم ٧٦٢ سنة ١٨ القضائية

- ١ — شاهد . حلفه اليمين . وضع يده على المصحف حين الحلف . لا يؤثر فى صحة الإجراء .  
ب — وصف التهمة . تعديل الوصف أمام محكمة الدرجة الأولى وللناقشة فى أساسه .  
استئناف التهم الحكم دون اعتراض على هذا التعديل . لا يصح منه أن ينسب على الحكم الاستئنافى أخذه بهذا التعديل .

١ — متى كان الثابت أن الشاهد حلف اليمين ، فإن الإجراء يكون صحيحاً . ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الشاهد أثناء الحلف قد وضع يده على المصحف ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تزييداً فى طريقة الحلف .

٢ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ، وفى أثناء نظرها طالب محامى الجنى عليه بتطبيق المادة ٢٤١ فقرة أولى ، وناقش المتهم أقوال الجنى عليه عن الإصابات وما ورد بالكشف

الطبي عنها ، ثم طبقت المحكمة المادة ٢٤١ على الواقعة ، ثم استأنف المتهم دون أن يعترض على هذا التعديل ، فلا يكون له من بعد أن ينعى على الحكم الاستئنافي أنه آخذه بهذه المادة .

### (٦١٨)

القضية رقم ٧٧٠ سنة ١٨ القضائية

اشتباه . الحكم على المتهم بوجوده في حالة اشتباه . استناده في ذلك إلى شهادة رجال الحفظ وما استظهره من صحيفة سوابقه ومن قضية إحراز مخدر يرى منها لبطلان التفتيش . لا تريب في ذلك .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بوجوده في حالة اشتباه على أساس أنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتداء على المال والاتجار بالمواد المخدرة مستندة في ثبوت ذلك إلى شهادة رجال الحفظ وإلى ما استظهرته من صحيفة سوابقه ومن قضية إحراز مخدر يرى منها لبطلان في إجراءات التفتيش فلا تريب عليها في ذلك .

### الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان الطاعن بوجوده في حالة اشتباه . فقد اتهم باحراز مخدر فدافع بأن التفتيش حصل بدون إذن وأنه لم يعثر معه على مخدر فأفرج عنه ، وقدمته النيابة للجلسة ، وقبل أن تنصل بمحكمة أول درجة في التهمة دانت المحكمة للاشتباه بناءً عليها مع أن رجال الحفظ شهدوا باستقامته وأن سابقة السرقة التي كانت له قضى برد اعتباره منها ، كما أن له وسيلة مشروعة للتعيش . ويضيف الطاعن أن قضية المخدر التي قامت بسببها قضية الاشتباه قد قضى فيها بالبراءة ولكن المحكمة الاستئنافية رغم ذلك أبدت حكم الإدانة ، وذكرت عن القضية الأولى أنه أفلت من العقوبة من الناحية القانونية بسبب بطلان التفتيش لا من ناحية الثبوت المبني على الوقائع مع أنه ما كان يستطيع أن يتحدث في الوقائع . وقد أبطل التفتيش واكتفت

المحكمة به للحكم بالبراءة فلم يتم دليل على صحة الواقعة حتى يؤاخذ به في تهمة الاشتباه .

وحيث إن الحكم الابتدائي بعد أن بين واقعة الدعوى تحدث عن الأدلة فذكر شهادة الشهود وأشار إلى قضية إحراز المخدر وأنه لم يفصل فيها وانتهى إلى القول : « إنه إزاء ما قرره رجال الحفظ في محضر البوليس وأمام المحكمة . . . . تكون التهمة ثابتة » . وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه ، وأضافت « أن قضية المخدر قضى فيها بالبراءة لا لأن التهمة غير صحيحة وإنما لبطلان في إجراءات التفتيش ، وقد أفلت المتهم من العقوبة من الناحية القانونية لا من ناحية الثبوت المبني على الوقائع . والمحكمة في قضائها بالإدانة إنما تسير على هدى اقتناعها بما إذا كان المتهم يشتهر عنه الاتجار في المواد المخدرة . فاتهمه في اللجنة المذكورة كان على أساس سليم لولا إفلاته من العقاب لبطلان إجراءات التفتيش » . ولما كانت المحكمة قد دانت الطاعن على أساس أنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على الاعتداء على المال والاتجار بالمواد المخدرة ، وهو ما استندت في ثبوته إلى شهادة رجال الحفظ وما استظهرته من صحيفة السوابق وقضية إحراز المخدر ، فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه ، وهو مناقشة في تقدير الدليل غير مقبولة أمام محكمة النقض . أما ما تمسك به عن حكم البراءة وعرض المحكمة له فردود بأن ما أورده المحكمة عنه لا يتعدى اعتبار الاتهام القائم فيها سبباً جدياً للاشتباه ، وهذا لا خطأ فيه .

(٦١٩)

القضية رقم ٧٧٥ سنة ١٨ القضائية

اشتباه . الاعتقاد في إدانة المتهم بوجوده في حالة اشتباه على شهادة الشهود . سوابق للمتهم قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الاعتقاد عليها في تأييد ما شهد به الشهود . لا جناح عليها في ذلك .

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في إدانة المتهم بوجوده في حالة اشتباه على

ما شهد به الشهود من سوء سيره ، ولم تعتمد على سوابقه — سواء منها ما سبق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو ملحقه — إلا على اعتبار أنها قرينة تؤيد ما شهد به شهود الإثبات ، فلا جناح عليها في ذلك .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في إدانته على ما شهد به العدة وشيخ البلد في محضر البوليس واطرح ما شهد به ذلك العدة بالجلسة مع أن محضر البوليس إن هو إلا جمع استدلالات لا يجوز الاعتماد على ما جاء فيه إذا تعارض مع التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها . هذا وقد عولت المحكمة في الإدانة على سوابق الطاعن مع أنها ترجع إلى ما قبل صدور القانون الذي طبقته على الواقعة ، ولما كان القانون ليس له أثر رجعي فإن الاعتماد على تلك السوابق خطأ يستوجب نقض الحكم .

وحيث إنه متى كان مقررًا أن لمحكمة للوضع كامل الحرية في تكوين اعتقادها من التحقيقات سواء منها ما تجريه بنفسها بالجلسة أو يكون مطروحاً أمامها ، وكان لها أن تعتمد على أقوال شاهد في التحقيق وتطرح أقواله بالجلسة — متى كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعتمد في الحكم المطعون فيه على سوابق الطاعن سواء منها ما سبق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو ملحقه إلا على اعتبار كونها قرينة تؤيد ما شهد به شهود الإثبات من سوء سير الطاعن ولا جناح عليها في ذلك . إذن فإن الجدل على الصورة الواردة في وجه الطعن لا يكون له ما يبرره .

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحد على علوبة بك  
وأحد حتى بك وحنن الهضيبي بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٦٢٠)

### البضية رقم ٦٨٤ سنة ١٨ القضائية

وقف التنفيذ . هو جزء يتصل كل الاتصال بالعقوبة . الخطأ فيه يستوجب إعادة النظر  
في العقوبة المحكوم بها . ( المادة ٥٥ ع )

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس  
إلا إذا كانت لمدة لا تزيد على سنة ، فإذا كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة  
الحبس لمدة سنتين ، فإنه يكون قد أخطأ . وهذا الخطأ يستوجب إعادة النظر أمام  
محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها ، ولا يجوز أن يكتفى بتصحيحه من محكمة  
النقض ، إذ أن إيقاف التنفيذ عنصر تجب مراعاته في تقدير العقوبة بل هو جزء  
يتصل بها كل الاتصال .

### المحكمة

وحيث إن النيابة تقول في أوجه الطعن إن الحكم للطعن فيه حين قضى  
بحبس المتهم سنتين مع الشغل وأمر بإيقاف التنفيذ عن تمهق التزوير والاستعمال  
اللتين دانه من أجلهما قد أخطأ إذ أن المادة ٥٥ عقوبات لا تجيز وقف التنفيذ في  
الحبس إذا كانت مدته تزيد على سنة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأنه ارتكب تزويراً  
في محرر رسمي ولأنه استعمله مع العلم بتزويره ، فقضت محكمة أول درجة التي  
أحيلت إليها القضية بحبس المتهم سنتين مع الشغل عملاً بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ،  
٢١٤ ، ٣٢ عقوبات فاستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد مع  
إيقاف تنفيذ العقوبة وقالت : « إن المتهم حديث السن وموظف ارتكب الجريمة  
عن طيش وعدم تقدير للظروف ... يضاف إلى هذا عدم وجود سوابق له ، وذلك

عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات . ولما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تميز الحكم بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا كان لمدة لا تزيد على سنة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين يكون قد أخطأ . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان إيقاف التنفيذ عنصراً من عناصر العقوبة التي تراعى في تقديرها ، فهو جزء يتصل كل الاتصال بها ، فإن الخطأ فيه يستوجب إعادة النظر في العقوبة المحكوم بها . ولا يكفي في ذلك تصحيحه وحده ، وعلى هذا الأساس ترى هذه المحكمة تعديل العقوبة وجعلها الحبس لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ لذات الاعتبارات الواردة في الحكم المطعون فيه .

## (٦٢١)

القضية رقم ٦٣٣ سنة ١٨ القضائية

حكم . يجب بناؤه على الجرم واليقين . مثال .

إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت فيها قد عتب على ذلك بقوله « إن المحكمة ترجح ثبوت التهمة من الأدلة للتقدمة » فإنه يكون معيماً ، إذ الأحكام الجنائية يجب أن تنبى على الجرم واليقين لاعلى الشك والاحتمال .

## (٦٢٢)

القضية رقم ٦٩٧ سنة ١٨ القضائية

إذن تفتيش :

١ — اعتياد النيابة في إصداره على تحريات رجال البوليس . يكفي .

ب — تفتيش بناءً على إذن النيابة . قيام أحد رجال الضبطية القضائية به . يصح . عدم تعيين رجل معين منهم لإجرائه . لا يضر .

١ — إذا كانت النيابة حين أصدرت الإذن في التفتيش قد اعتمدت على تحريات رجال البوليس ، مما مفاده أنها رأتها كافية لتسويغ هذا الإجراء ، ثم أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فهذا يكفي لاعتبار الإذن صادراً وفقاً لأحكام القانون .

٢ — التفتيش الذى يقع تنفيذاً لأذن النيابة يكون صحيحاً إذا قام به أى واحد من رجال الضبطية القضائية ما دام الإذن لم يعين رجلاً بذاته منهم ، وما دام مثل هذا التمين ليس شرطاً لازماً لصحته .

### جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وحسن الحفصى بك .

( ٦٢٣ )

#### القضية رقم ١١٢٧ سنة ١٧ القضائية

١ — دفاع . تطبيق قانون حل محل أوامر عسكرية على واقعة الدعوى . لا يلزم لفت الدفاع إلى ذلك .

ب — قاض . إعطاء قانون آخر على واقعة الدعوى غير القانون الذى طبهته المحكمة تطبيقاً صحيحاً . لا جدوى للطعن من ذلك .

١ — متى كانت المحكمة لم تجرب أى تغيير فى واقعة الدعوى وإنما طبقت القانون الذى حل أثناء المحاكمة محل الأوامر العسكرية السابقة التى كانت تعاقب عليها ، فلا يصح النعى عليها أنها لم تلتفت الدفاع .

٢ — لا جدوى للطعن من وراء القول بانطباق واقعة الدعوى على قانون آخر غير الذى طبهته المحكمة عليها ما دام لا جدال فى أن القانون الذى عوقب بمقتضاه ينطبق على ما وقع منه .

( ٦٢٤ )

#### القضية رقم ٢٣٨٩ سنة ١٧ القضائية

اختصاص . عكسة جنائية . لا اختصاص لها فى الحكم برد حيازة العين للتنازع عليها . دعوى التمييز الناشئة عن ارتكاب فعل . حقها فى أن تتخلل عنها إذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى تحقيقات خاصة لا تتفق مع طبيعة مبحثها .



لا اختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين للتنازع عليها ، فإن اختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة . ثم إن من حقها أن تتخلى عن الدعوى المدنية إذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى إجراء تحقيقات خاصة لا تتفق مع طبيعة مهمتها .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في أن المحكمة برأت المظنون ضده على اعتبار أن ما نسب إليه لا يكون الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات مع أنه كان يجب إدانته طبقاً للمادة ٣٧٣ من نفس القانون ، وأن الدعوى المدنية واجب قبولها بنص المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات ، وقضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظرها يخالف القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي قضى ببراءة المظنون ضده ورفض الدعوى المدنية الخاصة بالتعويض وقبول الدفع وعدم قبول دعوى الإخلاء . فاستأنف الطاعن وحده دعواه المدنية والحكم المظنون فيه قضى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بشرطها . وقالت المحكمة في ذلك « وحيث إن الحكم المستأنف قضى ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه وبالتسبة للدعوى المدنية قضى برفضها فيما يتعلق بشرط التعويض وبعدم القبول فيما يتعلق بطلب الإخلاء مع إلزام (الدعى المدني) بالمصروفات . فاستأنف الدعى بالحق المدني هذا الحكم طالباً بإلغاء الحكم له بالطلبات التي تقدم بها لمحكمة أول درجة . وردد المستأنف عليه في المذكرة المقدمة منه ما سبق له أن طلبه من محكمة أول درجة بالتسبة لهذه الطلبات . وحيث إنه ولو أن الاستئناف للطروح قاصر على الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية التي أصبح حكم البراءة فيها اتهامياً لعدم استئنافه من النيابة إلا أن هذه المحكمة وهي تنظر في تلك الدعوى المدنية في ظل تبعية الدعوى العمومية ، إذ لا تزال تلك التبعية قائمة منتجة آثارها إلى أن يصبح الحكم المستأنف نهائياً

في الدعوى العمومية وما تفرع عنها وترتب عليها ، ومن أجل ذلك يتعين عند النظر في استئناف الدعى بالحق اللدى تطبيق القواعد القانونية الخاصة بالدعوى المدنية عند رفضها أمام المحاكم الجنائية . وحيث إن الحكم للاستأنف حين قضى ببراءة المستأنف عليه من التهمة المستندة إليه قد أصاب في ذلك القضاء وما تأسس عليه من القول بأن التهم ( المستأنف عليه ) لم يتوفر لديه قصد منع حيافة المستأنف بالقوة وهو ما تدل عليه أسباب الحكم المستأنف عند ما أشار إلى أن كسر القفل بفرض حصوله لا يجعل التعرض واقعا على شخص وإنما على شيء . وحيث إنه فيما عدا ما تقدم فإن الحكم المستأنف أثبت للمستأنف عليه دون المستأنف حيافة واجبة الاحترام قانوناً — واستند هذا القول من أنه كان يبيت مع زميله المستأجر السابق للمنزل في اليوم السابق على إخلائه له ثم استمر هو في اليوم الثاني مدعماً تلك الحيازة بنقل متعولاته إلى ذلك المسكن ، ويقرر الحكم المستأنف في هذا الصدد أن المستأجر السابق قد تخلى عن الحيازة الثابتة له بمقتضى الإيجار إلى زميله ( المستأنف عليه ) . وحيث إن هذا القول ليس من شأنه أن ينفي عن المالك حيازته التي ينوب عنه فيها المستأجر منه ولا أن ينقل للتهم ( المستأنف عليه ) حيازة واجبة الاحترام قانوناً . ذلك فضلاً عن أن عقد الإيجار وهو لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه لا يخول للمستأجر أن ينقل للتغير حقوقاً في الحيازة بنفي تصريح المالك ، وما أشار إليه الحكم المستأنف في هذا الخصوص لا محل له ، خصوصاً والمستأنف عليه لا يدعى أنه استأجر من باطن المستأجر السابق وإنما يدعى أن المالك قد قبل سكناه بذلك المنزل بصفة مستأجر منه ، ومن أجل ذلك طلب أن يمكن من إثبات عقد الإيجار بشهادة الشهود مرتكناً في ذلك على نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ مقرر أن حيازته للمسكن لم تكن عن طريق الغصب وإنما عن طريق الرضا والعقد . وحيث إن الدعى بالحق اللدى ( المستأنف ) يتكرر على المستأنف عليه هذا العقد ويرى من وجهة نظره أن هذا المستأنف لم يكن إلا غاصباً واضحاً اليد بلا سند أو سبب ومن أجل ذلك طلب بدعواه المدنية طرده بصفة مستعجلة أو على وجه الاستمجال ، كما

طلب بسبب الغصب أيضاً تعويضاً مؤقتاً مبلغاً من المال وأبدي أنه لا محل قانوناً لإجابة المتأنف عليه لما طلبه من إثبات العقد بشهادة الشهود ولا يزال في نظره عقد الإيجار خاضعاً في إثباته للقواعد المدنية المنصوص عليها في المادة ٣٩٣ (مدني) بحيث لا يجوز فيها عدا الإقرار والامتناع عن اليمين والبدء في التنفيذ إثبات ذلك العقد بشهادة الشهود، موضحاً أن المادة الخامسة من ذلك المرسوم بقانون لا تنصرف إلى إلغاء تلك القواعد المدنية في إثبات عقد الإيجار. وحيث إنه والنزاع هو على هذه الصورة بين طرفي الدعوى فإنه لا يتأني لهذه المحكمة وهي لما تزل محكمة جنائية أن تختص بالفصل فيه، وذلك: (أولاً) لأن اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية إنما هو في ذاته استثناء من الأصل الذي ناط بالفصل في الدعاوى المدنية محاكم مدنية بحتة. (ثانياً) لأن اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل السابق أيضاً اختصاص استثنائي محض وقد جعله القانون اختيارياً ولم يوجب عليه. (ثالثاً) لأن الدعوى المدنية بمطالبها الموصوفة من قبل تراها هذه المحكمة غير صالحة للفصل فيها. ويستدعي ذلك الفصل إجراءات لا تنسجم مع ما هو مفروض في طبيعة القضاء الجنائي من السرعة. وحيث إن هذه الأسباب تقتضي حتماً ومن باب أولى: ألا يكون هناك وجه لما طلبه المتأنف من القضاء في دعواه المدنية بصفة مستعجلة أو على وجه الاستعجال، فإن للقضاء الجنائي صفة أخرى تختلف عن صفة القضاء المدني والقضاء المستعجل المتفرع عنه، ولا تتبع الأصول العامة لهذين القضاءين أن يسلب أحدهما اختصاص الآخر، فيما عدا استثناءات معينة رسمت حدودها ومعالها واضحة. وحيث إنه أخذاً بالأسباب المتقدمة يترتب إفراغ المبادئ المتقدمة في صورتها القانونية الصحيحة بالنسبة لوقائع الدعوى الحالية وذلك بإلغاء الحكم للمتأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية الخاصة بطلب التعويض وبعدم القبول فيما يتعلق بطلب الإخلاء والقضاء هذين الطرفين معاً بعدم اختصاص القضاء الجنائي بنظرهما، وللدعوى المدنية أن يسلك سبيلها الطبيعي فيما يدعيه من الغصب وطلب التعويض المؤسس عليه أمام المحكمة المدنية المختصة (يراجع حكماً النقض الصادران في ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ بحاماة سنة

٣٦ ص ٧٤٠ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٤٤ . محاماة سنة ٣٦ ص ٨٣٦ ) . وهذا الذى قالته المحكمة صحيح . فمن جهة عدم اختصاصها برد حيازة العين المتنازع عليها فانها غير مختصة بداهة بذلك لأن اختصاصها مقصور على التمويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة . أما من جهة ما قصت به من عدم اختصاصها بالقضاء بالتعويض الناشئ عن الفعل فهذا من حقها لأن لها أن تتخلى عن الدعوى المدنية إذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى إجراء تحقيقات خاصة كما قالت .

### (٦٢٥)

#### القضية رقم ٢٨٩ سنة ١٨ القضائية

استئناف . طلب تعويض مؤقت لا تبلغ قيمته نصاب الاستئناف . الحكم الصادر فيه . لا يجوز استئنافه .

إنه لما كان القانون صريحاً فى أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذى يطالب به على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائياً ، وكانت دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت ، وكان ما جاء فى المادة ٣٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية من أنه « إذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من دين متنازع فيه لا تتجاوز قيمة هذا المبلغ ( أى النصاب ) فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه » لا يمكن أن ينطبق على هذه الحالة ، فإن الحكم الذى يقبل استئناف المدعى عن مبلغ جنيه واحد لكونه وصف بأنه تعويض مؤقت يكون مخطئاً .

### المحكمة

وحيث إن وزارة الدفاع رفعت هذا الطعن وقالت فيما قالته فيه بأن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قبل الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية لأن المبلغ الذى يطالب به أقل من النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائياً .

وحيث إن النيابة العمومية رفضت الدعوى على عبده محمد الموارى لأنه بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٤٧ « تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة رمضان مسعود الشواربي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ... إذ قاد سيارة بحالة إسرار دون أن ينبه بألة التنبيه ... ». وقد تدخل صاحب السيارة التي كان يركبها المجنى عليه وادعى بحقوق مدنية ضد المتهم ووزارة الدفاع ( الطاعنة ) طالباً الحكم عليهما متضامنين بأن يدفعاه له على سبيل التعويض المؤقت مبلغ جنبيه مصرى . فقضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النيابة والمدعى بالحقوق المدنية . والحكم المطعون فيه قبل الاستئناف وقضى بإدانة المتهم بالإصابة الخطأ و بإلزامه هو ووزارة الدفاع متضامنين بأن يدفعاه للدعى بالحقوق المدنية مبلغ جنبيه مصرى . وقال في خصوص الدفع بعدم جواز الاستئناف « إن ما ذهب إليه للتهم من أن الدعوى المدنية غير جائزة استئنافاً لقلّة النصاب لا تفره عليه هذه المحكمة لأن التعويض المطالب به أمام محكمة أول درجة وصف بأنه تعويض مؤقت فهو جزء من كل غير مقدار القيمة وبذلك يكون الحكم فيه قابلاً للاستئناف » .

وحيث إنه لما كان القانون صريحاً في أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذى يطالب به على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائياً ، وكانت دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بتقدير مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت ، وما جاء فى المادة ٣٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية من أنه « إذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من دين متنازع فيه لا تتجاوز قيمته هذا المبلغ ( أى النصاب ) فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه » — لا يمكن أن ينطبق على هذه الحالة . ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل استئناف المدعى بالحقوق المدنية عن مبلغ جنبيه واحد يكون قد أخطأ . وإذن فإنه يكون من المتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم جواز الاستئناف الرفع من المدعى بالحقوق المدنية .

(٦٢٦)

## القضية رقم ٣٣٩ سنة ١٨ القضائية

تتعدد . لإدانة امرأة بالتشرد لشطبها في منزل مدار للدعارة السرية . عدم بناء الحكم على أنها تتول في معاشها على ما تحصل عليه من طريق الدعارة . لا عقاب .

إذا كان الحكم قد أدين امرأة بالتشرد اعتماداً على ما قاله من ضبطها مع رجل في حالة مربية بمنزل يدار للدعارة السرية وتسليمها باتصال الرجل بها في ذلك اليوم فقط بتأثير صاحبة المنزل ، وكان المستفاد من الحكم أن هذه المرأة تتول في معاشها على مساعدة مالية يسديها لها أخوها ومطلقها شهرياً ، لا على ما تحصل عليه من طريق الدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ إذ الواقعة المذكورة لا عقاب عليها .

(٦٢٧)

## القضية رقم ٣٤٢ سنة ١٨ القضائية

أسباب الإباحة والإغفاء من العقاب . ترويج مسكوكات مزيفة . متهم قبض عليه وهو يروج مسكوكات مزيفة . تقديمه كل ما عنده وإخباره عن مرتكب جنابة التزيف وشريكه في الترويج وتسهيله القبض عليه . يستحق الإغفاء من العقاب .

( للواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ ع )

إن مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات هو أن المشرع إنما أراد إعفاء المتهم بجنابة من الجنابات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات إذا هو أخير الحكومة بتلك الجنابات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبيها أو إذا سهل القبض على باقي المتهمين معه فيها ولو بعد وقوعها والشروع في البحث عن المتهم . فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وقت أن قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جنابة التزيف وشريكه في الترويج وسهل القبض عليه فإنه يكون مستحقاً للإعفاء .

## المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه حين دانه بترويح القطعة القضية من ذات القرشين الزيفة قد أخطأ لأن الطاعن بمجرد أن قبض عليه باح بأسماء باقى الجناة ودل على مزيف النقود المزورة فسهل بذلك القبض عليهم وقد طلب المدافع عنه إعفاءه من العقاب عملاً بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ولكن الحكم المطعون فيه عاقبه على الرغم من توفر شروط هذا الإعفاء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن وعاقبه من أجل جناية ترويح السكوكات الزيف وقال : « إن وقائع الدعوى كما استبان للمحكمة من التحقيق وأقوال الشهود بالجلسة ومن تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٦ كانت السيدة نعمات حسن عوف تركب ترام الرمل من سان استيفانو إلى سيدى جابر فأعطت الكسارى خمسة قروش ليقطع تذكرتين لها ولائنها ويرد الباقي وقدره ثلاثة قروش فأعاد إليها قرشاً صاعقاً وقطعة من فئة القرشين سداسية الشكل ونزلت السيدة المذكورة فى محطة سيدى جابر واحتفظت بالتذكرتين وذهبت إلى محطة سكة حديد سيدى جابر لانتظار قادم بالقطار ، وأرادت أن تصرف تذكرتى مقابلة لها ولائنها فعرضت على قاطع التذاكر القطعة التى استلمتها من كسارى الترام فلما رآها رفض قبولها بحجة أنها مزيفة وعادت السيدة المذكورة إلى ركوب الترام من سيدى جابر إلى سان استيفانو فالتقت بالسيد أفندى فاروز عبد الله الفتش الذى باشر عملية التفشيش أثناء ذهابها إلى سيدى جابر قبل ذلك بثلاثة أرباع الساعة وشرحت له أمر القطعة للزيفة وعرضتها عليه فرأى أنها على حق فى شكواها فصرف لها ولائنها تذكرتين بدون أن يأخذ ثمناً لها واستعاد منها إحدى التذكرتين اللتين سبق صرفهما فى الدفعة الأولى حتى يستعين بالرقم المدون بها على معرفة شخص الكسارى الذى صرفها ، ثم قابل فى محطة بولسكى رجب أفندى أحمد رجب وكيل الباشمفتش وقص عليه

شكوى السيدة المشار إليها وسلمه التذكرة السالف ذكرها ، وثبت لها أن الكسارى الذى صرف التذكرتين هو محمد حسين شديد المتهم الأول ( الطاعن ) .  
وحينما حضر هذا الكسارى إلى محطة بولكلى سألاه فأنكر ولكنهما ضيقا عليه الخناق فقدم خمس قطع تماثل القطعة المضبوطة أخرجها من جيبه واعترف بأنه كان في حيازته عشر قطع من صنف القطعة المضبوطة وأنها جميعاً مزيفة وقد تصرف في خمس منها لركاب لا يعرفهم ، واعترف بإعطاء القطعة المضبوطة للسيدة نemat حسن عوف ، وأنه استلم كل القطع المزيفة من يوسف مسعد عوض المتهم الثانى . وهذا الأخير هو الذى كان يباشر عملية التزييف بطريق الصب وهو الذى كلفه بترويج العملة المزيفة كما كاف خليل الجندى وكامل نصر بذلك ، وعلى أثر هذا الاعتراف فتش رجب أفندى أحد رجب الشخصين المشار إليهما فلم يعثر معهما على قطع مزيفة وقال خليل الجندى بأن يوسف مسعد يباشر صنع القوالب من الجبس ولكن لا تلبث أن تتبخر ولذلك طلب من خليل الجندى معاونته في البحث عن شخص يستطيع أن يضع رسماً لورقة من فئة الخمسة قروش وأبدى استعداده لأن يدفع له أجراً مائة جنيه . واستطرد إلى القول بأن يوسف مسعد يباشر صنع القوالب في سطح منزله ، أما يوسف مسعد فأنكر ما أسنده إليه محمد حسن شديد وخليل الجندى وألصق تهمة التزييف بمحمد حسن شديد ولكنه أقر بأنه تكلم مع خليل الجندى في شأن البحث عن رسام يضع رسماً للورقة المزيفة فطلب منه خليل الجندى الابتعاد عن هذا الأمر . ثم تعرض لدفاعه فذكر « أن الدفاع عنه دفع بأنه أخرج القطع الخس من تلقاء نفسه وقال بأنه أخذها من المتهم الثانى ( الطاعن الثانى ) وأن آخرين أخذوا منه مثل هذه القطع وطلب تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات الخاصة بالإعفاء من العقوبة إذا حصل الإخبار بتلك الجناية قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن الجناة أو سهل القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور . وحيث إنه يشترط لتطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يحصل الإخبار قبل تمام الجناية فإذا تمت الجريمة فضلاً فإن الإخبار يكون متأخراً . ومن المقرر قانوناً أن جريمة تقليد السكوكات تتم بصنع



التقطع للزيفة ولو لم ينل هذا الصنع تعامل ، لأن جريمة الترويج مستقلة عن جريمة التقليد . ومن حيث إنه ثابت من الوقائع المتقدم بيانها في أسباب هذا الحكم أن جريمة تقليد المسكوكات تمت فعلاً قبل أن يحصل تحقيق أو يشرع فيه بل إن الترويج وهو جريمة مستقلة عن التقليد حصل فعلاً وباشره التهم الأول قبل التحقيق معه ومن ثم لا يسوغ تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات ويتعين رفض هذا الوجه من الدفاع أيضاً » .

وحيث إنه متى كانت واقعة الدعوى — على ما هو ثابت في الحكم المطعون فيه — هي أن الطاعن وقت أن قبض عليه قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جناية التزيف وشريكه في الترويج وسهل القبض عليه ، وكان مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٢٠٥ عقوبات أن المشرع إنما أراد إعفاء التهم بجناية من الجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ إذا هو أخبر الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبها أو إذا سهل القبض على باقي المتهمين معه فيها ولو بعد وقوعها والشروع في البحث عنهم ، فإن شروط الإعفاء من العقاب تكون متوفرة في حق الطاعن خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . ويجب إذن قبول الطعن بالنسبة إليه والقضاء ببراءته .

## (٦٢٨)

### القضية رقم ٦٣٧ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . عسكري بوليس . اتهام زميل له بإيه بسرقة عود من حافظته التي تركها سهواً بالعنبر الذي يقمان فيه . انتقال صول البوليس إلى العنبر وتفتيش العسكري المتهم . اشتراك معاون البوليس الذي حضر أثناء التفتيش في إجراءاته . تفتيش صحيح .

إذا اتهم عسكري بسرقة عود من حافظته زميل له كان تركها سهواً بالعنبر الذي يقمان فيه فذهب صول البوليس بوصفه الضابط المنوب لدى إبلاغه بالحادث إلى عنبر العساكر وقش للمتهم ، وأثناء التفتيش دخل معاون البوليس واشترك

في الإجراءات ، فهذا التفتيش يكون صحيحاً . إذ أنه بمقتضى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاته يخضع عساكر البوليس للإجراءات المقررة لرجال الجيش فيما يختص بالجرائم العسكرية ، وقد ذكر في قانون البوليس — نقلاً عن قانون الجيش — الجرائم التي يحاكم عليها الجنود بالطريق الإدارى أو بواسطة مجلس عسكري ، ومن بين هذه الجرائم ما يقع من العساكر من سرقة بعضهم أمتعة بعض ، كما ذكر اختصاص الضابط الحكمدار عند تليفه بما يقع من جرم ، ومن ذلك القبض على المتهم ، وهو ما يبيح التفتيش بالتبع .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ استند في قضائه بقبول ما دفع به المطعون ضده من بطلان التفتيش اعتباراً بأنه لم يكن في حالة تلبس تبجح لمأمورى الضبطية القضائية تفتيشه ، وأنه متى امتنع عليه هذا الحق كان إجراؤه باطلاً لا يصح الاعتداد بما أسفر عنه من دليل . وتقول النيابة إن قانون تحقيق الجنايات — فضلاً عما خوله مأمورى الضبطية القضائية من سلطات استثنائية في حالات التلبس — فإنه نص في المادة ١٥ على أنه إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جريمة السرقة من المتهم جاز لمأمور الضبطية القضائية أن يقبض عليه ، ومتى أبيع له ذلك كان قيامه بتفتيشه لا مطعن عليه ، ووجود حافظة نقود المجنى عليه بمجوار صندوق المتهم من قرائن الأحوال التي تدل على وقوع السرقة منه ، ويكون تقدير الضابط سائفاً من جهة صحة الاتهام ، ويكون التفتيش صحيحاً كذلك بنبر إذن وبغير حاجة إلى رضاه المتهم أو قيام حالة من حالات التلبس . وفوق هذا فإن العثور على المحدث لم يكن نتيجة تفتيش أياً كان مادام لم يحصل التعرض لحرية المتهم أو حرمة مسكنه .

وحيث إنه يؤخذ مما جاء بالحكم المطعون فيه أن المتهم عسكري كان يقم في عنبر العساكر بقسم الإسماعيلية ، وأن عسكرياً آخر معه اتهمه بسرقة نقود

من حافظته التي كان قد تركها سهواً بالعنبر ، فذهب صول البوليس لدى إبلاغه بالحادث إلى عنبر الساكر وقتش المطعون ضده بصفته الضابط المتوب ، وأثناء تفتيش صندوق المتهم دخل معاون بوليس القسم واشترك في الإجراءات .

وحيث إنه بمقتضى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاته يخضع عساكر البوليس للإجراءات المقررة لرجال الجيش فيما يختص بالجرائم العسكرية . وقد ذكر في قانون البوليس نقلاً عن قانون الجيش الجرائم التي يحاكم عليها الجنود بالطريق الإدارى أو بواسطة مجلس عسكري ، ومن بين هذه الجرائم سرقة الساكر بعضهم من بعض ، كما ذكر اختصاص الضابط الحكمدار عند تبليغه بجرم وقع ، ومن ذلك القبض على المتهم ، ومتى قبض عليه فإنه يكون له تبعاً لذلك أن يفتشه . وإذن فإن تفتيش المتهم يكون صحيحاً ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما انتهى إليه من القول بعدم صحة التفتيش .

### جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٨

برئاسة حضرة أحد على علوبة بك وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وحسن إسماعيل المصطفى بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(٦٢٩)

### القضية رقم ٣١٨ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . غش وتبديد في تنفيذ تعاقد حاصل مع شركة . مساءة ممثل الشركة عنه . يجب لذلك بيان صلتة شخصياً بفعل النش أو التبديد وذكر الأدلة عليها . كون التهم ممثلاً للشركة لا يفيد بقاءه أن له دخلاً فيما وقع من غش أو تبديد .

إنه لكي تتمكن مساءة المتهم عن النش أو التبديد الذى يقع بصدد تنفيذ التعاقد الحاصل مع شركة يمثلها هذا المتهم يجب أن يبين الحكم صلة التهم ذاته

بفعل النشر أو التبديد وأن يذكر الأداة عليهما . ولا يثنى من ذلك القول بأن المتهم كان في هذا التعاقد ممثلاً للشركة لأن هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً في الفعل الذي وقع .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه في أواخر سنة ١٩٣٩ بدائرة قسم السيدة : ( أولاً ) كلف استصناع أفلام سينمائية لقسم الدعاية بوزارة الصحة واستحصل بواسطة غشه على ربح لنفسه عادت منه خسارة على الحكومة . ( ثانياً ) بدد جزءاً من فيلم سينمائي مملوك للحكومة إضراراً بها وكان قد سلم إليه على سبيل الوكالة لوضع عناوين به فاختلفه . وطلبت معاقبته بالمادتين ٦١٣ فقرة أولى و ٣٤١ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة السيدة زينب هذه الدعوى ثم قضت بحضورياً بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً بلا مصاريف وإلزامه بأن يرد إلى وزارة الصحة قيمة ما أخذ منها بشيء حق وما عاد عليها من الخسارة بسبب غشه وقدره ٥٧ جنيناً و ٢٤٠ ملياً ، فاستأنف الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً في بيان الأدلة على توافر أركان الجريمة التي دانه بها ، وهذا القصور يعيبه بما يوجب نقضه . وحيث إن إدانة الطاعن قد أسست على أنه كلف استصناع أفلام في الجريمة الأولى وسلم إليه على سبيل الوكالة في الجريمة الثانية . والحكم الابتدائي في أسبابه التي أخذ الحكم المطعون فيه بها ذكر واقعة التعاقد فقال إن وزارة الصحة تعاقدت مع شركة جاردين التي يمثلها المتهم ( الطاعن ) على أن يصنع لها نسخاً من الفيلم بتناوين عربية بالشروط المتفق عليها ، وبعد أن أتمت الشركة صنعها تسلمتها منها

لجنة خاصة الخ . ولما كان التعاقد في واقعة الدعوى قد حصل مع شركة فإنه لكي يمكن مساءلة الطاعن عن النشر أو التبديد الذي يقع في تنفيذ هذا التعاقد وبسببه يجب أن يبين الحكم صلته شخصياً بفعل النشر أو التبديد وأن يذكر الأدلة عليها . ولا يخفى في ذلك القول بأنه كان في هذا التعاقد ممثلاً للشركة لأن هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً فيما وقع . ولما كان الحكم قد خلا من هذا البيان فإنه لتلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

---

### (٦٣٠)

القضية رقم ٣٥٧ سنة ١٨ القضاية

كوليرا . طبيب . اتهمه بالاعتجار بالمصل الواقى من الكوليرا بإجرائه الحقن مقابل أجر . بإدائه . تحصيل الإداة من أسباب بينها الحكم مؤدية إليها . قول الطبيب إن ما دفعه له المجنى عليه كان من تلقاء نفسه على سبيل الاعتراف بالجمل . ما قاله الحكم يعتبر رداً سائفاً .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم (طبيباً) بالتجاره بالطعم الواقى من مرض الكوليرا بأن أجرى الحقن به نظير أجر في عيادته الخاصة قد أقام ذلك على أن دفع المبلغ إليه من المجنى عليه كان مفهوماً عندهما قبل إجراء الحقن إذ المجنى عليه ذهب إليه من قبل شخص قال هو عنه إنه أوصاه بأخذ أجر ممن يرسلهم إليه ، وأنه كان متخذاً وسائل الحذر والتحوط إذ استفهم من المجنى عليه عن سبب حضوره إليه وعن أرسله مع تفرسه في وجهه ومراقبة الطريق من وقت لآخر وإغلاقه باب العيادة رغم وجود رواد بها ، مما لم تجر به عادة الأطباء ، فإن هذا يكون رداً سائفاً لما دافع به الطبيب من أنه لم يطلب ولم يشترط أجراً مقابل الحقن ، وأن ما دفعه إليه المجنى عليه بعد إجراء الحقن لم يكن إلا من قبيل الاعتراف بالجمل فلا عقاب عليه .

### (٦٣١)

#### القضية رقم ٣٩٠ سنة ١٨ القضائية

دعوى مدنية . دعوى جنائية . نقض الحكم الصادر فيها . إعادة نظرها . لا يجوز عند ذلك تدخل الدعي بالحقوق المدنية فيها .

إن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل الدعي بالحق المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . وإذن فن الخطأ أن يقبل الحكم الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية .

### (٦٣٢)

#### القضية رقم ٦٩٤ سنة ١٨ القضائية

تقدم . إجراءات التحقيق . يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة إلى كل الأشخاص المتهمين فيها ولو لم يدخلوا في الإجراءات .

إن المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة إلى جميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

### (٦٣٣)

#### القضية رقم ٧٤٠ سنة ١٨ القضائية

دعوى جنحة . صدور حكم فيها . التفرع بالعلم فيه وتهدم أسباب العلم في المياد . مضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ تقديم الأسباب وتاريخ إرسال الأوراق إلى قلم كتاب محكمة النقض . أعضاء الدعوى بحضرة للمدة . يتعين قبول الطعن وبراءة الطاعن .

إذا كان المحكوم عليه في جنحة قد قرر الطعن في الحكم الصادر عليه في المياد وقدم أسباباً لطعنه في المياد كذلك ، ثم بقيت الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد انقضاء أكثر من

ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن ، فإن الدعوى العنومية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن .

### المحكمة

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٤٣ فقرر الطاعن الطعن عليه بطريق النقض في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٣ وقدم أسباباً لطعنه في ١٩ من الشهر المذكور . ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من هذا التاريخ الأخير إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض في ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ لنظر الطعن المرفوع من الطاعن ، فقدم هذا الطعن إلى المحكمة بعد ذلك . ويبين من هذا أنه انقضى على الدعوى مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة في مواد الجناح دون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى فيها . وإذن تكون الدعوى العمومية قد انقضت بمضى المدة .

### (٦٣٤)

#### القضية رقم ١١٣٣ سنة ١٨ القضائية

١ — سرقة . سرقة من محجر واقع في منطقة الآثار . معاقب عليها بقانون العقوبات . القانون الخاص بالآثار لا يعطل أحكام القانون العام .

( القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ للآثار )

ب — دافع . طلب التأجيل للاستعداد . سلطة المحكمة الاستثنائية في رفضه .

١ — إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ اغلص بالآثار فضلاً عن أن له نطاقاً خاصاً به لا يصح أن يعطل أحكام القانون العام . وإذن فتى توافرت عناصر جريمة السرقة من محجر من الحاجر المملوكة للحكومة فإنه لا يؤثر على قيام هذه الجريمة كون المحجر كله أو بعضه داخلياً في منطقة الآثار التي وضع حمايتها ذلك القانون ، بل يحق العقاب عليها بقانون العقوبات .

٢ — لا جناح على المحكمة الاستثنائية إذا هي رفضت طلب التأجيل

للاستعداد، فإن المتهم ما دام قد أعلن إعلاناً صحيحاً يكون عليه أن يستمد للدفاع عن نفسه في الفترة الواقعة بين الإعلان وجلسة المحاكمة .

### (٦٣٥)

#### القضية رقم ١١٣٩ سنة ١٨ القضاية

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بأنه استعمل ميزاناً غير مضبوط . إيداعه في تهمة حيازته بغير مبرر ميزاناً غير مدموغ ولا مضبوط دون لفت الدفاع . لا تترتب على المحاكمة في ذلك .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه استعمل ميزاناً غير مدموغ وغير صحيح مع علمه بذلك فأداته المحاكمة في تهمة أنه حاز بغير مبرر مشروع ميزاناً غير مدموغ ولا مضبوط دون أن تلتفت إلى هذا التعديل فلا تترتب عليها في ذلك ، إذ الاستعمال يتضمن الحيازة، والواقعة التي اتخذتها المحاكمة أساساً للوصف الجديد تتضمنها الواقعة التي نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى .

### (٦٣٦)

#### القضية رقم ١١٤٥ سنة ١٨ القضاية

استئناف :

١ — حكم . تبينه . دليل قدمه للمتهم لإثبات أنه كان مريضاً فلم يقرر بالاستئناف في اليعاد . تعرض المحاكمة له وعدم أخذها به . رد كلف .

ب — منهم . استفادته في قبول استئنافه من استئناف النيابة بالنسبة إلى التهمين معه . لا سند لذلك في القانون .

١ — متى كانت المحاكمة قد تعرضت للدليل الذي قدمه المحكوم عليه لإثبات أنه كان مريضاً فلم يستطع أن يقرر بالاستئناف في اليعاد فلم تأخذ به ولم تعتبر بما اعتذر به فذلك منها يكفي في الرد على ما تمسك به .

٢ — لا سند في القانون للقول بأن أحد التهمين يستفيد — في صدد الاستئناف المرفوع منه بعد اليعاد — من استئناف النيابة بالنسبة إلى التهمين الآخرين معه .



## (٦٣٧)

## القضية رقم ١١٧٦ سنة ١٨ القضاية

استئناف . المقصود من عرض الأحكام على المحكمة الاستئنافية . هو تصحيح ما قد يقع من محكمة أول درجة من أخطاء . خطأ شكلي تداركته المحكمة قبل نظر الموضوع . صحة الحكم شكلاً . مثال .

المقصود من عرض الأحكام على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع من محكمة أول درجة من أخطاء فيها . فإذا كان الخطأ شكلياً وتداركته المحكمة قبل نظر الموضوع أصبح الحكم صحيحاً في شكله . وإذن فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بيطلان محضر الجلسة والحكم الابتدائي لعدم التوقيع عليهما من القاضي ، فأعادت المحكمة الاستئنافية الأوراق إلى المحكمة الابتدائية لتدارك هذا النقص ، وبعد أن تم التوقيع قضت برفض الدفع وتأييد الحكم الابتدائي فذلك لا يعيب حكمها متى كان الثابت أنه في التاريخ الذي صدر فيه كان الحكم الابتدائي من حيث الشكل مستوفياً جميع شرائط الصحة التي يقتضيها القانون . وليس من شأن إرسال أوراق الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف عقب التقرير به وقبل توقيع القاضي على الحكم أن يغير من ذلك ما دام هذا التوقيع قد تم قبل الفصل في الاستئناف وما دامت العبرة في كل ما يتعلق بالحكم الاستئنافي هي بالوقت الذي يصدر فيه .

## (٦٣٨)

## القضية رقم ١٢٠٢ سنة ١٨ القضاية

تفتيش . تلبس . الوارد في الحكم يفيد وقوع فعل السرقة منذ برهة يسيرة قبل تفتيش المتهم . صحة هذا التفتيش .

إذا كان ما أوردته المحكمة بصدد بيان الواقعة مفيداً أن فعل السرقة كان قد ارتكب قبل تفتيش المتهم ببرهة يسيرة فإن الجريمة تكون متلبساً بها جائزاً لكل فرد من الأفراد أن يقبض على من قارحها ، وبالتالي أن يفقشه على أساس أن ذلك من توابع القبض ومستلزماته .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالسرقة جاء باطلاً ، فقد دفع بيطلان التفتيش لعدم صدور إذن به من النيابة ، ولكن المحكمة قضت بصحته بناءً على قيام حالة التلبس ، مع أن الثابت أن المجنى عليه لم يشعر بالجريمة وقت وقوعها ومن الجائز أن يكون المسروق قد فقد قبل البحث عنه بوقت طويل فلا يعتبر أن هناك تلبساً بالجريمة أو تلبساً للجاني بها . وإن ما قالته المحكمة من أنه كان جالساً بجوار المجنى عليه ومن ناحية جيبه الذي كان به القلم المسروق لا يتفق والثابت من أقوال الشاهدين في التحقيقات ، إذ قرر أن التهم والمجنى عليه كانا يقفان متجاورين بمرعرة الترام . ويضيف الطاعن أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه قد استند في صحة التفتيش إلى ما أورده من أن المجنى عليه والشاهد طلبا إليه الإذن بالتفتيش مع أن هذا وحده غير كاف لإجازته بل لا بد من الرضا باجرائه ، الأمر الذي قام الدليل على عكسه .

وحيث إن الحكم الابتدائي بين واقعة الدعوى في قوله « إنها تتحصل كما قررها المجنى عليه في أنه كان راكباً الترام ويجواره التهم ( الطاعن ) وكان يضع قلمه الأمريكي في جيب البنطلون الخلفي ويفقده القلم لم يجده ، فاشتبه في التهم الذي كان يجلس بجواره وقتشه فمثر على القلم تحت الجوارب الذي يلبسه التهم وتُشهد على ذلك على على صتر البوليس الملصكي الذي كان راكباً بجوارها . . . . . » وإن تنقد المجنى عليه القلم وعدم عثوره عليه من شأنه أن يؤدي عقلاً إلى ما استنتجه من أن التهم سرقه ، لأنه الشخص الوحيد الذي كان يجلس بجوار جيبه الذي كان موضوعاً به القلم . . . » . وقد أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وأضافت « أن حكم محكمة أول درجة رد على الدفاع بالبطلان بعد أن ناقش الوقائع مناقشة مفصلة أدت إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس تميز القبض والتفتيش » . ولما كان ما أورده المحكمة بصدد بيان الواقعة يفيد أن فعل السرقة

كان قد ارتكب منذ برهة يسيرة قبل تفتيش التهم فتكون الجريمة متلبساً بها يجوز لكل فرد من الأفراد أن يقبض على من قارفاً، وبالتالي أن يفتشه على أساس أن ذلك من توابع القبض ومستلزماته . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القول بصحة القبض والتفتيش بناءً على أن الجريمة كانت في حالة تلبس لا يكون قد خالف القانون في شيء ما دامت حالة التلبس التي قال بها مستفادة من البيانات التي أوردتها .

### جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حلمي بك وحسن إسماعيل الهنسي بك المستشارين .

(٦٣٩)

### القضية رقم ١١٥٣ سنة ١٧ القضاية

شعبية . منقور . استخلاص المحكمة من مجموع عباراته أن ما ذكر فيه من الوسائل لا يتصل بنظام الحكومة المقرر وأنه خال من الإشارة إلى الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة غير مشروعة وهو ما يجب توافره للعقاب . لا عقاب .

(للادتان ١٧١ و ١٧٤/٢ ع)

متى كانت المحكمة قد استخلصت من مجموع عبارات المنشور محل الدعوى أن الوسائل الوارد ذكرها فيه لا تتصل بنظام الحكومة المقرر بالقطر المصري ولا بمبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وإنما تتصل بفرض آخر ينته ، وأن ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من أية إشارة إلى الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، الأمر الواجب توافره للعقاب على جريمة التحييد والترويج علناً لمذهب يرى إلى تغيير مبادئ الدستور المصري الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة ، وكان ما قائلته المحكمة في ذلك له ما يبرره فلا يصح الطعن على حكمها باطلاً ، ما دامت هي قد انتهت إلى أن التهم لم يصل ولم يقصد أن يصل من قريب أو من بعيد ،

صراحة أو ضمناً ، بين الوسائل التي ذكرها وبين النظم المرادة حمايتها بالمادتين ١٧١ و ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المظعون ضده في قضية الجنابة رقم . . . . بأنه في المدة من . . . . بمدينة القاهرة حذو وروج علناً مذهباً يرى إلى تغيير مبادئ الدستور المصرى الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة . وذلك بأن وزع بغير تمييز على عدد من الناس نسخاً من منشور يحمل عنوان « نشرة دورية رقم ١ تصدرها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى » ، وقد تضمن حصاً على الثورة ودعوة إلى الأخذ في المملكة المصرية بمذهب الشيوعية الذى يرى إلى استيلاء العمال بالقوة على مقاليد الحكم فى الدولة . وقد ورد فى ذلك المنشور ما يأتى . . . « فليطمئن حماة النظام فكلمة الشيوعية هى التى بقيت نظيفة . . . ولتعد الأرض إلى فلاحها المصريين والسودانيين ولتحفظ الأعمال العمال » . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادتين ١٧١ و ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات الخ . .

### المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن هو أن الحكم للمظعون فيه قد أخطأ معين قضى ببراءة المتهم من تهمة التحييد والترويج لمذهب يرى إلى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة . فقد بنى على خطأ فى تفسير القانون وتطبيقه . وفى بيان ذلك تقول النيابة إن المحكمة قد مسخت المعنى الظاهر للمنشور محل المحاكمة وخرجه على أنه إنما يتحدث عن مذهب اقتصادى بينما تقطع عباراته بأنه خاص بمنظمة سياسية تخاطب الجنود والطلبة والفلاحين والعمال وتتكلم عن الإعداد والاستعداد للثورة مما يفيد أن المراد منه هو الثورة المسلحة وإيقاع الاضطراب والقلق فى البلاد ، وإنه وإن كان فى أسلوب المنشور مداورة

وتحميل إلا أن بث الدعوة الشيوعية الثورية واضح من عباراته عما لا يمكن معه اعتباره مجرد جهر برأى مثالي في وضع البلاد الاقتصادي أو السياسي ، بل يعتبر دعابة بلشفية سافرة مستأهلة للعقاب . ومن المقرر أن لا عبرة بأسلوب القتال واحتيال صاحبه به على التخلص من العقوبة بل العبارة بمخائيه وحقيقة مراد كاتبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض عبارات للنشور محل المحاكمة وناقشها وانتهى إلى تفسيره على النحو الذي قال به . ولما كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات النشور في مجموعها أن الوسائل الوارد ذكرها فيه لا تتصل بنظام الحكومة المقرر بالقطر المصري ولا بمبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وإنما تتصل بفرض آخر يئنته ، وأن ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من أية إشارة إلى الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة الأمر الواجب توفره للعقاب على الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وكان ما قائلته المحكمة في ذلك له ما يبرره ، فلا يصح الطعن على حكمها بالخطأ ما دامت قد انتهت إلى أن المتهم لم يصل ولم يقصد أن يصل من قريب أو من بعيد — صراحة أو ضمناً — بين الوسائل التي ذكرها والنظم المراد حمايتها بالنص المطلوب تطبيقه .

---

(٦٤٠)

### القضية رقم ٢٠٧٧ سنة ١٧ القضائية

هرب من الخدمة العسكرية . جندي . فراره من الخدمة بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش . العقاب على ذلك يكون بمقتضى قانون الجيش وحده . المادة ١٣٨ ع لا تطبق على هذه الحالة .

فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن سلم إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو

(٣٩ جنائي)

بطبيعته استمراراً لفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما يقتضاه  
وضاً لأحكام قانون العقوبات ألا يعاقب المتهم إلا بقوية واحدة .

ولما كان القرار من الخدمة العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش  
وحده ، وكان هرب الجندي القار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو — كما  
مر القول — استمراراً لفعل القرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم ، فإن القضاء  
ببراءة للمتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضاً عليه قانوناً بالمعنى  
للقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحاً في القانون .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم للطعون فيه أخطأ في القانون  
إذ قضى ببراءة المتهم بمقولة إنه لم يكن وقت هربه مقبوضاً عليه قانوناً بالمعنى  
للقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات لأن أمر القبض عليه لم يصدر من  
السلطة التي تملك إصداره وفي الأحوال التي يميز فيها القانون إصداره إذ الجريمة  
التي ارتكبها واستوجبت القبض عليه ليست من جرائم القانون العام ، وإنما هي  
جريمة عسكرية يعاقب عليها قانون الجيش . ووجه خطئه في ذلك أن المتهم وقت  
القبض عليه كان متلبساً بجريمة الفرار من الخدمة العسكرية فكان القبض عليه  
صحيحاً قانوناً عملاً بالمادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات ، لا فرق في ذلك  
بين أن تكون الجريمة التي قبض عليه من أجلها معاقباً عليها بمقتضى قانون  
العقوبات أو قانون الأحكام العسكرية .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه هرب بعد القبض عليه  
قانوناً وطلبت النيابة عقابه بالمادة ١/١٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة أول  
درجة قضت بإدانته وقالت في ذلك « إن الواقعة تتحصل في أن المتهم بتاريخ  
١٤/٥/١٩٤٤ بينا كان في حراسة رجل البوليس إبراهيم مصطفى عبد الله لتوصيله  
إلى وحدته غافله وهرب منه . وبسؤال المتهم اعترف بالواقعة وقرر أنه هرب من  
رجل البوليس المذكور لخوفه من المحاكمة العسكرية إذ كان هارباً من الجيش .

وبما أنه مما تقدم يكون للتهم قد هرب بعد القبض عليه قانوناً .. الخ « فاستأنف التهم وقضت المحكمة الاستئنافية ببراءته مؤسسة قضاءها على أنه وقت هربه لم يكن مقبوضاً عليه قانوناً بأمر السلطة التي تملك إصدار أمر القبض في الأحوال التي يميز فيها القانون لما ذلك ، وأن المقصود بعبارة « كل إنسان قبض عليه قانوناً » الواردة في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات هو من يكون مقبوضاً عليه أو محبوساً في سجن لجناية أو جنحة معاقب عليها بمقتضى القانون العام ، لا قانون الجيش ، بدليل أن الشارع وضع نصاً خاصاً ( المادة ١٤٦ من قانون العقوبات ) لمعاقب كل من أخفى أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده على الفرار من وجه القضاء . فلو كان القرار من الخدمة العسكرية معتبراً من الجرائم المشار إليها في المادة ١٤٤ من القانون المذكور لا كفى الشارع في عقاب من أخفى الفار من الخدمة بعموم نص هذه المادة الأخيرة .

وحيث إن الهرب من الخدمة العسكرية هو وهرب الجندي الفار من الخدمة بعد القبض عليه يكونان في الواقع وحقيقة الأمر جريمة واحدة ما دام الجندي الهارب لم يسلم إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمراراً للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما مقتضاه وفقاً لأحكام قانون العقوبات أن لا يعاقب للتهم إلا بقوبة واحدة .

وحيث إنه لما كان الهرب من الخدمة العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش وحده وكان هرب الجندي الفار من الخدمة بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو — على ما سبق بيانه — استمراراً لفعل الهرب الأول فيسرى عليه نفس الحكم ، ويكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من تبرئة التهم صحيحاً في القانون .

## (٦٤١)

## القضية رقم ٥٠ سنة ١٨ القضائية

١ — قذف وسب . مقال يشتمل على إسناد أمور لو كانت صادقة لأوجبت احتقار المجنى عليه عند أهل وطنه . اعتباره قدماً مباحاً دون أن يثبت اللتم صحة كل واقعة وحسن نيته . خطأ .

ب — قذف وسب . أقوال دالة بذاتها على السب والقذف . محاسبة كاتبها عليها بنفس النظر عن البواعث . القصد الجنائي في جريمتي القذف والسب . متى يتحقق ؟

١ — متى كان المقال محل الدعوى قد اشتمل على إسناد وقائع للمجنى عليه هي أنه مقامر بمصير أمة وحياة شعب ، وأن التاريخ كتب له سطوراً ينجعل هو من ذكراها ، وأنه تربى على موائد المستعمرين ودعامة من دعومات الاقتصاد الاستعماري الذي بناه اليهود بأموالهم ، وأنه أحد الباشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت عنهم تلك اليد التي تحمي مخازيهم — يد الإنجليز التي يهبطها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المنكوبة ، وأنه يوافر إلى بلاد الإنجليز ليمرغ كرامة مصر في الأوحال وليخترع نوعاً من التسول هو الاستجداء السياسي ، فإنه يكون مستحقاً لعقوبة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، إذ أن عباراته تشتمل على نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من نسبت إليه قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه . ومن الخطأ اعتبار هذا المقال قدماً مباحاً لسياسة المجنى عليه وقع بحسن نية دون أن يكون للتمهم قد تمسك بأنه إنما كان ينتقد أعمال المجنى عليه (وهو موظف) بسلامة نية ويقدم على كل واقعة من تلك الوقائع ما يثبت صحتها .

٢ — الألفاظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها ، فإن القصد الجنائي يتحقق في القذف والسب متى أقدم التهم على إسناد العبارات الشائنة عالمًا بمعناها .



(٦٤٢)

## القضية رقم ٥٢ سنة ١٨ القضاية

قذف وسب . قد . هو قذف متى اشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله . سياق  
البارات على سبيل القرض . لا يجدى . القصد الجنائي في هذه الجريمة . تحققه . متى تمكن  
تبرئة التهم في هذه الصورة ؟

النقد لا يخرج عن كونه قذفاً متى اشتمل على ما يشين الموظف من جهة  
عمله . ولا يجدى التهم أن تكون العبارات التي أسند فيها إلى المجنى عليه أموراً  
لو صحت لأوجبت عقابه قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه قد سقت على سبيل  
القرض لا على أنها حقيقة ، فإن القصد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة  
بذاتها دون حاجة إلى دليل آخر . ولا تصح تبرئة التهم على أساس أن هذا منه إنما  
كان تقدماً مباحاً إلا إذا أثبت حسن نيته وقدم الدليل على صحة كل واقعة من  
الوقائع التي أسندها إلى الموظف .

## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوية بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وحسن المصنعي بك المستشارين .

(٦٤٣)

## القضية رقم ٧٤٥ سنة ١٨ القضاية

حكم . تسييه . إدانة امرأة في جريمة التحويل على ما تكسبه النساء من الدعارة . وجوب  
بيان واقعة الدعوى بياناً كافياً .

لا يكفي في بيان واقعة التحويل على ما تكسبه النساء من الدعارة أن يقول  
الحكم إن النسوة اللاتي ضبطن بمنزل التهمة كن يمارسن الفحشاء ، دون أن تبين  
أن هؤلاء النسوة قد كسبن مالا من الدعارة وأن ما كسبته قد آل كله أو بعضه  
إلى التهمة وأنها تعمل في معيشتها على ما تحصله من ذلك وأنه ليس مقابل أجره  
الغرف التي تزل النسوة فيها .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعة بالمادة ٢٧٢ عقوبات لأنها عولت في معيشتها كلها أو بعضها على ما تكسبه النساء من الدعارة ، مع أن المادة المذكورة ليس الغرض منها إلا معاقبة الرجال الذين يبسطون حياتهم على النساء الساقطات في مقابل إتاوة يتقاضونها منهن مما يكسبنه من الدعارة . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة والمرأتين اللتين وجدتا بمنزلها كن يرتكبن القحشاء مع ثلاثة رجال باختيارهن لأول مرة ، وأن الأجر الذي تأخذه الطاعة في مقابل تقديمها حجرة مفروشة بمنزلها لكل فتاة وخليلا لا يعتبر تمويلا على ما تكسبه امرأة من الدعارة فيكون الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً للقانون .

وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أن الظاهر من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة أنها بنت البراءة في تهمة التمويل في المعيشة على ما تكسبه « الطاعة » من الدعارة على أن هذه التهمة يجب أن يتوافر فيها شرط واحد هو أن تكون المتهمة ذات سلطان على من تستخدمهن من النساء للدعارة ، ثم رد الحكم على ذلك بأن القضاء قد استقر على أنه يكفي لتكوين هذه الجريمة أن تكون المتهمة قد حصلت من هذا الطريق على قود ، وليس بلان أن يكون المتهم رجلاً لا امرأة ولا أن يكون قد وقع من المتهم أى تهديد أو تأثير . وبما أن التهمة سمحت للرأتين الأخريين باتخاذ الدعارة عملاً وهو غير مشروع وتكسب من هذا الطريق فتكون التهمة متوفرة الأركان .

وحيث إن واقعة تمويل الطاعة على ما تكسبه النساء من الدعارة غير مبينة بياناً كافياً في الحكم المطعون فيه . ولا يكفي أن يقال إن النسوة اللاتي كن بالمنزل كن يمارسن القحشاء دون أن تبين المحكمة أن ما كسبه هؤلاء النسوة من الدعارة قد آكل كله أو بعضه إلى الطاعة ، وأنها تعول في معيشتها على ذلك ، وأن ما أخذته

من النقود لم يكن في واقعة الدعوى مقابل أجره الترفه التي نزل النسوة فيها بمنزل الطاعة .

### (٦٤٤)

#### القضية رقم ٧٤٨ سنة ١٨ القضاية

هتك عرض . كون التهم من المتولين تربية المجنى عليه . تشديد العقاب . لا يشترط أن يكون القيام بالتربية في مدرسة أو دار تعليم . يكفي أن يكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

إن مجرد كون التهم بجرمة هتك العرض من المتولين تربية المجنى عليه يكفي لتشديد العقاب . ولا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة ، فيكفي أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

#### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه لم يبين ركن الإكراه في هتك العرض بياناً كافياً ، وفي ثناياه ما يشير إلى أن الفعل حصل برضاء المجنى عليه ولم يبين كذلك ماهية السلطة التي للطاعن على المجنى عليه ، لأن مجرد قيام الطاعن بإعطاء المجنى عليه دروساً خصوصية لا يكفي بذاته لإثبات سلطته عليه ، هذا والأدلة — كما أوردها الحكم — لا تؤدي عقلاً إلى ثبوت التهمة قبل الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بمخاينة هتك العرض ذكر فيما ذكره « أن أركان الجريمة المنسوبة لمتهم طبقاً للعادتين ٣٦٧ و ٣٦٨/١ — ٢ من قانون العقوبات متوافرة . ذلك لأنه بالرجوع إلى شهادة ميلاد الطفل زكريا سيد أحمد هيكل تبين أنه من مواليد ناحية شباس الملح في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ فسنة وقت ارتكاب الحادث ٨ سنوات و ١١ شهراً وركن الإكراه والقوة متوافر من أمره للقيام بخلع سرواله وضربه له بيده وبشده في ذلك ، وتأثير ذلك على حدث من معلمه — هذه الحالة إكراه أدبي لا يمكن للطفل دفعه متى لوحظ أنه

كان يأمل النجاح على يديه ، فهو قد يرى بتفكيره الصغير أنه يرضيه ولو كان في هذا عار عليه وعلى أهله فهو يقبل مكرهاً ما في هذا ريب ، والمتهم يعد من لم سلطة على المجنى عليه باعتباره قواماً على خلقه ومعلماً له .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه قد بين بما فيه الكفاية أنه من المتولين تربية المجنى عليه ولا يشترط بالبداية أن يكون القيام بالتربية في مدرسة أو دار تعليم عامة ، بل يجوز أن يكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة . والقانون صريح في وجوب تشديد العقاب إذا كان المتهم من المتولين تربية المجنى عليه ، كما يوجب ذلك إذا كانت له سلطة عليه . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان لا يشترط في التشديد الوارد ذكره في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات أن يكون هناك إكراه أو تهديد في هتك العرض بل يكفي أن يكون المتهم من المتولين تربية المجنى عليه الخ . . . فإن مصلحة الطاعن من وراء تمسكه بعدم توفر ركن القوة أو التهديد في حقه تكون متنتية ، لأن العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في نطاق العقوبة للنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ المذكورة . أما ما يثيره الطاعن بصدد عدم كفاية الأدلة فجدل موضوعي لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض ، مادامت الأدلة والاعتبارات التي أوردتها المحكمة وأقامت عليها الإدانة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

---

(٦٤٥)

القضية رقم ٧٤٩ سنة ١٨ القضائية

إثبات . الاستدلال بسوابق التهم على ميله للجرام لا على إدانته . لا خطأ في ذلك .

إنه كما يصح الاستناد إلى سوابق التهم لتشديد العقوبة عليه في المود يصح الاستدلال بها على ميله للجرام فقط .

(٦٤٦)

## القضية رقم ١٥٥٩ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . تمسك التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . اعتماد المحكمة في ردعها على ذلك  
بجولها إن الاعتداء الذى وقع على والده لم يكن مما يصح رده بالقتل . عدم تعرضها إلى مساءلة  
المدافع عن تجاوز حدود حقه في الدفاع . قصور .

إن حق الدفاع عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو  
على نفس غيره . فإذا كان التهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى ،  
وكانت المحكمة في صدد ردعها عليه لم تنف وقوع الاعتداء على والده بل قالت إن  
هذا الاعتداء لم يكن مما يصح رده بالقتل دون أن تعرض إلى مساءلة المدافع عن  
تجاوز حدود حقه في الدفاع ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب  
نقضه .

## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمى إبراهيم بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

(٦٤٧)

## القضية رقم ١٥٦٦ سنة ١٨ القضائية

استئناف :

- ١ — محكمة استئنافية . الدفع أمامها بطلان الحكم الابتدائى لعدم ختمه في الميعاد القانونى .  
قبولها هذا الدفع . عليها أن تقضى في موضوع الدعوى .
- ب — محكمة استئنافية . سماعها شاهداً . تغير هيئتها . لهيئة الجديدة أن تستند على  
التمهات التى سمعت .

١ — إذا دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائى لعدم  
ختمه في الميعاد القانونى ، قبلت هذا الدفع وقضت بطلان الحكم ، فإنه يكون  
عليها أن تقضى في موضوع الدعوى ولا تعيدها إلى محكمة أول درجة إذ أنه

المحكمة قد استنفدت كل سلطتها في الدعوى بالحكم الذي أصدرته في موضوعها .  
٢ — إنه لما كانت المحكمة الاستئنافية تقضى بناءً على الأوراق من واقع الأدلة التي سمعت أمام محكمة أول درجة ، ولا تلزم بسماع الدليل ، فإنها إذا ما سمعت الشاهد في جلسة ، ثم تقيب أحد الأعضاء الذين سمعوه وحل محله قاض آخر ، يكون لها أن تعتمد على تلك الشهادة ولو أن العضو الجديد لم يسمعها .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دانه بعرض لبن مشوش للبيع مع علمه بذلك ، لأنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي لعدم ختمه في الميعاد فقضت بالبطلان ثم نظرت هي الدعوى دون أن تعيدها إلى المحكمة الابتدائية فخرمته درجة من درجات التقاضي . كما أن المحكمة وإن سمعت أقوال شاهد الإثبات إلا أن أحد أعضاء هيئة الحكم لم يكن حاضر سمعها بسبب تغير الهيئة في جلسة المرافعة ، وأنه وقد قبض عليه تنفيذاً للحكم الابتدائي وظهر بطلان هذا الحكم لم تقرر المحكمة الإفراج عنه بل سكنت عن هذا الطلب وأبقته مقبوضاً عليه رغم إلحاحه في طلب الإفراج ، واستمرت في نظر الدعوى مما يفيد اعتناعها مقدماً بإدائته . ويضيف الطاعن أنه لم يخطر بنتيجة تحليل العينة في الميعاد الذي نص عليه بالقرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ فتعتبر إجراءات أخذ العينة كأنها لم تكن . كما أن المحكمة قد استندت إلى أمور ليس لها سند في التحقيقات ، فقد نسبت إلى مفتش الأغذية أنه شاهده بعرض اللبن على أنه من الصنف الجاموسي وأنه شهد بذلك أمام المحكمة مع أن الثابت بالحضر أنه أخذ عينة مما كان معه من اللبن ، وأنه وإن كتب بمحضره أنه جاموسي فإما كان ذلك مبنياً على ظن واعتقاد ، وقد سئل فقال إنه لبنان وإنه ضبطه يحمل صفائح على دراجة وكان يحمل مكياً لا كما كان يحمل رخصة بيع اللبن ، ولم يشهد بالجلسة بمعنى ما نسبته إليه المحكمة عن العرض للبيع . وانتهى الطاعن إلى أن المحكمة وقد عاقبته على أن الدسم كان دون الحد الأدنى لم تمن بيان هذا الحد أو بيان مصدره .

وحيث إنه لما كان الحكم للطعون فيه قد بين واقع الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى مارتبه عليه فلا محل لما يثيره الطاعن من ذلك . أما ما يقوله الطاعن عما استنتجته المحكمة من أقوال شاهد الإثبات ومحضره فلا يمكن مجادلته فيه مادامت هذه الأقوال من شأنها أن تنتج بل تكون المجادلة في الواقع مناقشة في الموضوع غير مقبولة أمام محكمة النقض . وأما ما تمسك به من إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية بعد القضاء بالبطان فهو في غير محله ، لأن محكمة أول درجة قد استندت كل سلطتها في الدعوى بالحكم الذي أصدرته في موضوعها فكان على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فيها . وأما ما أثاره في شأن العينة فلا وجه له لأن مخالفة القرار المشار إليه لا يترتب عليها بطلان . كذلك ما تمسك به بصدد تفسير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت الشاهد لأن المحكمة الاستئنافية تقضى بناءً على الأوراق من واقع الأدلة التي سمعت أمام محكمة أول درجة فهي غير ملزمة بسماع الدليل . وإذن فإذا ما سمعته بكامل هيئتها ثم تغيب أحد أعضائها بجلسة المرافعة وحل محله قاض آخر كان للهيئة الجديدة أن تعتمد على الشهادة التي سمعت . وكذلك ما ذكره الطاعن عن استمرار القبض عليه لا وجه له إذ ليس في كل ما يقوله في هذا الصدد ما يفيد أن المحكمة كانت قد كونت رأياً ثابتاً معيناً في الدعوى قبل المرافعة فيها . وكذلك لا وجه لما أثاره عن الحد الأدنى للدمس مادامت إدانته أقيمت على انتزاع جزء من الدمس من اللبن .

### (٦٤٨)

#### القضية رقم ١٥٧٣ سنة ١٨ القضاية

تزوير في أوراق رسمية . توقيع شخص على عقد بيع أمام كاتب التصديقات باعتبار أنه البائع . التصديق على العقد رسمياً على هذا الأسس . هذا تزوير في ورقة رسمية .

إذا تقدم شخص إلى كاتب التصديقات ووقع بحتم كان معه على عقد بيع باعتبار أنه البائع وأن الختم ختمه ، وتم التصديق على العقد رسمياً على أساس

أن البائع نفسه هو الذى حضر وبصم بختمه ، فهذه الواقعة تعد تزويراً فى أوراق رسمية تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة بما فى ذلك القصد الجنائى كما هو معرف به فى القانون .

### المحكمة

وحيث إن قاضى الإحالة أصدر أمره بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية على المتهمين لأن ما نسب إليهم غير معاقب عليه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات لأن البائع وقد قصد به للرض عن الثول لدى كاتب التصديقات سلم ختمه لأحدهم فوقع به باعتبار أنه هو البائع وأن الختم صحيح لم يلحقه تزوير ، وتم التوقيع به عملاً بمشيئة صاحبه والقانون يتطلب فى التزوير نية النش وهذه لم تتوفر فى الدعوى .

وحيث إن النيابة العامة تقول فى طعنها إن هذا الأمر لا يتفق وصحيح القانون ، لأن من تقدم من المتهمين للكاتب بالختم لم يتقدم بوصفه نائباً عن البائع وإنما تقدم بوصفه البائع منتحلاً اسمه وشخصيته ، وهذا منه يعد تزويراً معاقباً عليه يشاركه فيه سائر المتهمين لإقرارهم هذه الصفة المنتحلة .

وحيث إنه ما دام البائع صاحب الختم لم يمثل أمام كاتب التصديقات بل تقدم أحد المتهمين ومعه ختمه باعتباره أنه له ، أى لمن تقدم ، وقد وقع به على العقد ثم تم التصديق على ذلك رسمياً على أساس أن البائع نفسه هو الذى حضر وبصم بختمه ، فإن الواقعة على هذه الصورة لا شك تعد تزويراً فى أوراق رسمية تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة بما فى ذلك القصد الجنائى كما هو معرف به فى القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضى الإحالة للتصرف فيها على أساس أن الواقعة تكون جنابة تزوير فى أوراق رسمية .



(٦٤٩)

القضية رقم ١٥٧٩ سنة ١٨ القضاية

- ١ — تفتيش . مساعد نيابة . حقه في إصدار إذن في التفتيش .  
 ب — ٥ . إذن بتفتيش منزل عن لحوم مذبوحة . الضور على شاة مذبوحة عند  
 بابه . تفتيش المنزل كله جائز .  
 ١ — لمساعد النيابة حق إجراء التحقيق فله أن يصدر إذناً في التفتيش  
 الذي ينتج دليلاً في الدعوى .

- ٢ — ما دام إذن التفتيش صادراً بالبحث في منزل عن لحوم مذبوحة ،  
 فتتبعه يستلزم تفتيش المنزل كله ولو عثر على شاة مذبوحة عند بابه .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — حين دان الطاعن  
 بالاشتراك في تقليد الختم واستعماله — جاء مشوباً بما يبطله . فقد وجهت إليه وإلى  
 المتهم الآخر ثلاث تهم عاقبت المحكمة عن اثنتين منهما دون أن تمنعها ثم اعتبرته  
 مقلداً للختم مع أنه قال بأنه لا يعرف الكتابة ، كما دفع ببطان إذن التفتيش  
 لصدوره من مساعد نيابة ولكن المحكمة لم تعرض لذلك . ويضيف الطاعن أن  
 الإذن صدر بضبط شاة مذبوحة خارج السلخانة وقد ضبطها الضابط لدى الباب  
 فيكون قد انتهى أثره بهذا الضبط فلم يكن للمأذون بالتفتيش أن يدخل المنزل بعد  
 ذلك ويجرى التفتيش فيه ، فان هو فعل كان عمله باطلاً لتجاوزه حدود الإذن  
 الصادر له . كما أن المحكمة أغفلت دفاع الطاعن من أن عامله الذي ضبطت معه  
 الشاة يشتغل شريكاً لآخر وقد اتخذوا شركتهما عملاً وأنه سبق أن اتهم الشريكان  
 بتقليد أختام السلخانة ، وطلب ضم القضايا الخاصة بذلك قررت المحكمة ضمها  
 غير أن القرار لم ينفذ ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع ولا على دفاعه الآخر من  
 أنه كان متنبهاً بمصر التوقيع على عقد رسمي قدمه . هذا والمحكمة أخطأت أيضاً  
 إذ عدلت وصف التهمة أثناء حجب القضية للحكم دون أن تلتفت إلى هذا التعديل .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على عبد الوهاب أحمد والطاعن بأنهما قلدا ختم إحدى المصالح الحكومية ، ولأن الأول استعمل هذا الختم المقلد وأن الثاني ( الطاعن ) اشترك معه في ارتكاب هذه الجريمة فقضت المحكمة بمقابلة الطاعن عن التهمتين المسندتين إليه فلا وجه لما يثيره في هذا الشأن ما دام لم توجه إليه غيرهما ، كما أن الوصف لم يشملته تعديل . أما عن بطلان الإذن بسبب صفة الأمر أو تجاوز الحدود فلا محل له ، فلساعد النيابة حتى إجراء التحقيق بما في دبت إصدار الإذن المشار إليه ، وقد تكفل الحكم المطعون فيه بالرد على ما أثاره في شأن عدم صحة التفتيش بعد ضبط الشاة بالبواب لأن الإذن خاص بالبحث عن اللصوص المذبوحة بالمنزل وتنفيذه يستلزم تفتيش المنزل كله — وأما ما قاله الطاعن عن إغفال دفاعه عن تقيبه يوم الحادثة وما أشار إليه عن عامله المتهم الأول وشريكه وسبق اتهامهما بالتقليد وجعله الكتابة فكل ذلك قد تعرضت المحكمة له وفدته فيما عدا طلب ضم القضايا ، وهذا مردود بأن الدفاع لم يتمسك به في جلسة المرافعة .

### ( ٦٥٠ )

#### القضية رقم ١٥٨٠ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . إذن النيابة في تفتيش متهم . لا يخول القبض عليه . عدم إذعان المتهم للتفتيش .  
لن يباشر التفتيش اتخاذ ما يمكنه من وسائل الإكراه . مثال .

إنه إذا كان إذن النيابة في تفتيش متهم لا يخول — بحسب الأصل — القبض عليه إلا أنه إذا كان للمتهم لم يذعن للتفتيش أو بدت منه مقاومة في أثناء ذلك كان لمن يباشر إجراؤه أن يتخذ كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بجمته ولو كان ذلك بطريق الإكراه . فإذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس بد أن حصل على إذن التفتيش من النيابة أرسل رجل البوليس للبحث عن المتهم في السوق التي كان يتحول فيها لاستدعائه إليه لتنفيذ التفتيش فلما عثرا عليه طلبا إليه مصاحبتها إلى مخفر البوليس حيث يوجد الضابط فلم يذعن وواقوم وجلس على الأرض وأخرج علبة مقفلة من جيبه فاضطرا إلى اتزانها منه

عنوة واحتفظا بها حتى قدماها لضابط البوليس فبين أن بها مخدراً ، مما مفاده أن اقتياد المتهم كان فقط بقصد تفتيشه بمخبر البوليس تنفيذاً لأمر النيابة لجهل الضابط مكان وجوده وقتئذ ، فإن تفتيش الضابط إياه وضبط المخدر في أمتعته — ذلك لا يكون باطلاً ، لأن الإكراه الذي وقع عليه إنما كان بالقدر اللازم لوضع ضابط البوليس يده عليه لتفتيشه ، ولأن انتزاع الخبرين العلبة منه لم يكن إلا من مستلزمات الإمساك به واقتياده إلى الضابط ، فلهما في تلك الظروف أن يتقيا على حقيقة ما أخرجه من جيبه في حضرتها ، فإذا كان قد قصد الاحتفاظ به معه فأخذه منه يكون من مستلزمات اقتياده إلى الضابط وإن كان قد قصد التخلي عنه ، فهذا ترك لكل حق له فيه .

### المحكمة

وحيث إن النيابة تنعى في طعنها على الحكم للطعون فيه أنه أخطأ في قضائه ببراءة المتهم ، فقد أثبت أن ضابط المباحث بعد أن علم من تحرياته بأن المتهم يتجهر في المخدرات استصدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ، وفي سبيل تنفيذ هذا الأمر أرسل مخبرين للبحث عنه في السوق لاعتياده توزيع المخدر على زبائنه بالمرور عليهم في اليوم الذي يعقد فيه سوق البلدة فلما عثر المخبران عليه هناك وطلبا إليه مصاحبتهما إلى ديوان المركز لمقابلة الضابط لم يطاوعهما وجلس في الطريق وأخرج علبة مقلدة من جيبه فأمسك أحد الخبرين بيده وانتزعا منه وقاده الخبران عنوة إلى المركز حيث تم تفتيشه . وقد وجد بالعلبة مادة مخدرة إلا أن الحكم الاستثنائي للطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالإدانة بمقولة بطلان التفتيش على أساس أن الخبرين ليسا من رجال الضبطية القضائية المحولين لإجراء التفتيش . وهذا خطأ لأن المتهم هو الذي خلق حالة التلبس بما قام به من مظاهر تنبيه بذاتها عن وقوع جريمة إحرار المخدر برفض إطاعة الأمر الصادر له بالذهاب إلى المركز ووضعه يده في جيبه وإخراجها مطبقة على العلبة التي تحوى المخدر ، فكان من حق رجل البوليس أن يقتش ما بيده

ويستولى عليه إذ له ذلك خشية أن يكون سلاحاً يمتدى عليه به وقت ضبطه .  
 وحيث إنه إذا كان إذن النيابة بتفتيش التهم لا يخول بحسب الأصل القبض عليه إلا أنه إذا رفض الإذعان لتنفيذه عليه أو بدت منه مقاومة أثناء ذلك كان لمن يباشر الإجراء أن يعمل من وسائل إكراهه كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بمهمته . ومتى كان هذا مقررأ ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الضابط بعد أن حصل على إذن التفتيش من النيابة أرسل رجلى البوليس للبحث عن التهم في السوق التي كان يتجول فيها لاستدعائه إليه لتنفيذ التفتيش فلما عثرا عليه طلبا إليه مصاحبتهما إلى مخفر البوليس حيث يوجد الضابط إلا أنه رفض الإذعان وقاوم وجلس على الأرض وأخرج عليه مقفلة من جيبه فاضطرا إلى انتزاعها منه عنوة واحتفظا بها حتى قدماها لضابط البوليس فحين أن بها مخدراً مما مفاده أن اقتياد التهم بالظروف التي وقع فيها كان قطع بقصد تفتيشه بمخفر البوليس تنفيذاً لأمر النيابة لجلل الضابط مكان وجوده وقتئذ ، فإن تفتيشه بمعرفة الضابط وضبط المخدر في أمتعته لا يكون باطلاً ، لأن الإكراه الذي وقع عليه إنما كان بالقدر اللازم لوضع ضابط البوليس يده عليه لتفتيشه ، ولأن انتزاع العلبة منه بمعرفة المخبرين لم يكن إلا من مستلزمات الإمساك به واقتياده إلى الضابط ، فلهما الوقوف في تلك الظروف على حقيقة ما أخرجه من جيبه في حضرتها ، فإذا كان قصده الاحتفاظ به معه فأخذه منه يكون من مستلزمات اقتياده إلى الضابط وإن كان قصده التخلي عنه فهذا منه ترك لكل حق له فيه . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه يكون مخطئاً .

(٦٠١)

القضية رقم ١٥٨٦ سنة ١٨ القضاية

١ — استئناف . مبادء . انتهاء المبادء القانوني في عطلة تلاها يوم من أيام الجمع . التقرير به على إثر اقضاء الطلة ويوم الجمعة التالي لها . استئناف في المبادء .

ب — عقد . تحمير . مقاصد المتنازعين . وجوب الاعتبار بها . عقد اعتبرته المحكمة

شركة وأدانت التهم على أساس أنه وكيل في إدارة أموالها . عدم ذكر الاعتبارات التي استندت إليها في ذلك . قصور . حكم . تبينه .

١ — إذا كان الحكم قد صدر في ٨ من أكتوبر وكانت النيابة قد قررت استئنافه بتوكيل من النائب العمومي في يوم ٩ من نوفمبر ، وكان ذلك على إثر انقضاء عطلة عيد الأنصى ويوم الجمعة التالى لها ، فالاستئناف يكون قد رفع في اليعاد .

٢ — إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عدت المقدم على الدعوى قرضاً لا شركة ، ثم اعتبرته المحكمة الاستئنافية شركة وأدانت التهم على أساس أنه وكيل عن المدعى بالحقوق المدنية في إدارة أموال الشركة ، دون أن تذكر الاعتبارات التي استندت إليها في ذلك ، فإن حكمها يكون قاصراً .

## (٦٥٢)

### القضية رقم ١٥٩٢ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبينه . تمسك التهم بأن السرقة لم تقع في طريق عموى استناداً إلى الماينة التي أجريت . إدانته في هذه الجريمة دون رد على دفاعه . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقة لم تقع في طريق عموى مستنداً في ذلك إلى الماينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي ، ومع ذلك أدانته الحكم في جناية السرقة في الطريق العام دون أن يرد على ما تمسك به من ذلك ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سمادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٦٥٣)

### القضية رقم ٧٠٠ سنة ١٨ القضائية

- ١ — سب . علانية . القول بتوافرها لحصول السب أمام الموجودين وقت توقيع الحجز .  
كاف .
- ب — إجراءات . عدم اعتراض للتهم على أنه لم يكن آخر من تكلم . إثارة الاعتراض  
على ذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .
- ج — إجراءات . بطلان في صحيفة الدعوى . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع .  
لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١ — يكفى في التحدث عن العلانية في جنحة السب واستخلاصها أن  
تقول محكمة الموضوع إن « العلانية متوافرة لحصول السب أمام الموجودين وقت  
توقيع الحجز ومنهم المحضر وشيخ الجبهة » .

٢ — ما دام الطاعن لم يعترض على ما حصل بالجلسة من أن محامى للدعى  
بالحقوق المدنية قد ترفع بعد أن انتهى محاميه من دفاعه ، وما دام محاميه لم ير من  
ناحيته ضرورة الرد على ما أبداه المحامى عن للدعى ، فلا يقبل منه الاعتراض على  
ذلك لدى محكمة النقض .

٣ — إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يدعى وقوعه  
في صحيفة الدعوى من بطلان فلا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

(٦٥٤)

### القضية رقم ١١٤١ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . نذب ضابط لإجراء التفتيش . تفتيشه أحد التهمين وإثباته في محضره تكليف  
ضابطين كانا معه بتفتيش التهمين الباقين . التفتيش الذى يجزأه . صحيح .

إذا ندب ضابط لإجراء تفتيش هو أو من يكلفه بذلك فذهب لتنفيذ الأمر ومعه ضابطان ، وقتش هو أحد المتهمين وأثبت في محضره أنه كلف الضابطين تفتيش الباقين ، فهذا التكليف من جانبه يعد ندباً كتابياً لما لإجراء التفتيش في حدود الإذن الصادر من النيابة ، فيكون التفتيش الذي أجرىه صحيحاً .

---

### (٦٥٥)

#### القضية رقم ١٦٠٠ سنة ١٨ القضاية

استئناف . ميعاد . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استئناف بعد اليماد . الحكم بعدم قبوله شكلاً . الثابت في هذا الحكم أن للستأف كان محجوزاً في الحجر الصحي يوم صدور الحكم الستأف . هذا عنر قهرى . ميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره .

إذا كان الستأف — كما جاء في الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف — محجوزاً في الحجر الصحي في اليوم الذى صدر فيه الحكم في معارضته في الحكم الابتدائى باعتبارها كأنها لم تكن ، فهذا الحجز يكون مانعاً قهرياً له حال دون حضوره الجلسة في اليوم المذكور وعلمه بالحكم الذى صدر فيها ، فميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره ، ولا تصح محاسبته على أساس يوم صدوره .

---

### (٦٥٦)

#### القضية رقم ١٦١٥ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبنيه . إدانة المتهم غايياً في اختلاس مستندات تسليمها لتسجيلها . معارضته . تأييد الحكم للمعارض فيه لأسبابه مع إسناد واقعة أخرى إليه هى اختلاس مبلغ من النقود . استئناف هذا الحكم . تأييد الحكم الستأف لأسبابه . حكم معيب لعدم تبينه واقعة الإدانة ولعدم تحديه عن نية اختلاس المستندات بعد ثبوت ردها .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم باختلاس مستندات تسليمها

على سبيل الوكالة لتسجيلها ، فحكم غايياً بإدائته في هذه التهمة ، فعارض ، فأيدت المحكمة هذا الحكم لأسبابه وأضافت إليها قولها إنها « لاتعول على رد تلك المستندات غير مسجلة بعد انقضاء خمس سنين على تسلمها فضلاً عن أن التهم مبدد أيضاً لمبلغ كذا ، ثم قالت : « إنه عن تقدير التعويض فإن أساسه هو تبديد المستندات وعدم تسجيلها وهي كيت وكيت رغم انقضاء نحو خمس سنوات ، فضلاً عن تبديده المبلغ الذي قبضه بمقتضى الإيصال المؤرخ في كذا وهو كذا » . ثم لما استأنف هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه مضيغة إليها قولها « إنه بالنظر لما ثبت من صريح قول المجنى عليه بالجلسة إنه سلم النقود والأوراق موضوع التهمة وإنه تنازل عن دعواه المدنية قبل التهم ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة » ، فإن هذا الحكم يكون معيماً واجباً نقضه إذ هو لا يفهم منه هل كانت إدانة المتهم من أجل الواقعة كما رفعت بها الدعوى عليه ، وهي اختلاس المستندات ، أم من أجل واقعة أخرى هي اختلاسه النقود التي تسلمها لدفعها في التسجيل . ولأنه ، فوق ذلك ، لم يتحدث عن توفر نية الاختلاس لدى المتهم مع ذكره أنه رد المستندات المسلمة إليه وأنه أبدى استعداده منذ التحقيق الأول لردّها .

### (٦٥٧)

#### القضية رقم ١٦١٩ سنة ١٨ القضائية

تحقيق . مخالفة أو جنحة . لا يلزم فيها تحقيق ابتدائي قبل رفع الدعوى . وكيل نابة أراحت خادمته شراء فاكهة لحسابه . امتناع التاجر عن بيعها لها بالسر المحدد . تحقيقه هذه الجريمة . لا يهم .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة ، والقانون لا يوجب في مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي ، فسادمت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها و بنت قضاءها على رواياتهم ، فلا يهم أن يكون الذى باشر التحقيق



الأولى في الواقعة (واقعة الامتناع عن بيع فاكهة بالسعر المحدد) هو وكيل النيابة الذي كانت خادمتها هي التي أرادت الشراء لحسابه .

### (٦٥٨)

#### القضية رقم ١٦٢١ سنة ١٨ القضية

١ — إثبات . تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه . يمه إياها بأكثر من السعر المقرر . ذلك لا يعد تخريباً من مأمور الضبطية القضائية على ارتكاب هذه الجريمة . الاستناد إليه في إدانة التاجر . جائز .

ب — دفاع . استحالة تحقيق بعض وجوه الدفاع . لا تمنع من الإدانة مع قيام أدلة عليها .

١ — إذا تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا إياها بأكثر من السعر المقرر رسمياً ، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذي حرض على الجريمة أو خلقها خلقاً . ولهذا فلا حرج على المحكمة في أن تستند إلى ذلك في حكمها بإدانة التاجر .

٢ — إن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

### المحكمة

وحيث إن حاصل وجهي الطعن هو أن إجراءات التحقيق وقعت باطلة لأن مفتش التموين ، وهو من رجال الضبطية القضائية ، ما كان يصح له أن يخلق الجريمة خلقاً بمباشرة الشراء بنفسه من الطاعن ، وما دام فعل ذلك فإن إجراءات التحقيق التي باشرها تكون باطلة لا تصلح أساساً للمحاكمة . يضاف إلى ذلك أن مفتش التموين قد بادر بالتصرف في العدس للبيع ، فقوت بذلك على المحكمة إمكان تحقيق دفاع الطاعن من أن كيته كانت تقابل مادفعه المفتش من نقود وفق التسعير الجبري لهذا الصنف .

وحيث إنه لا حرج على المحكمة في أن تستند في حكمها بالإدانة إلى أقوال

مأمور الضبطية القضائية بأنه في سبيل تحقيق مبلغ حرص المتهم على عدم مخالفته القوانين تظاهر له بأنه يريد شراء سلعة منه فباعها بأكثر من السعر المقرر رسمياً ، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذى حرض على الجريمة أو خلقها خلقاً كما يزعم الطاعن . أما عن تمسك الطاعن بضرورة كيل المدس المضبوط بعد التصرف فيه فقد تعرضت له المحكمة وردت عليه رداً صحيحاً بأن استحالة تحقيق هذا الدفاع لا تمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى تكفى لها .

### (٦٥٩)

القضية رقم ١٦٢٣ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبعية . إدانة . دفع هام . وجوب الرد عليه بما يفنده . مثال .

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه إذ زرع أرضه بتقاوى غير المعتمدة من وزارة الزراعة لم يكن فى مقلوده — بسبب وباء الكوليرا — الحصول على التقاوى للمعتمدة ، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع الذى من شأنه لو صح أن ينبنى عنه الجريمة باعتباره عذراً قهرياً ، فهذا يعد قصوراً مستوجباً لنقض الحكم .

### جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وفهم إبراهيم عوض بك المشاورين .

### (٦٦٠)

القضية رقم ٧٨١ سنة ١٨ القضائية

شهود . حكم . تبعية . تمسك الدفاع عن التهم أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شهود التنى . إجابته لى هذا الطلب وتأجيل القضية لإعلانهم . طلب التأجيل فى الجلسة التالية . تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه . قصور .

إذا كان الدافع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب سماع شهود النفي ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ورخصت له في إعلان شهوده ، ثم بالجلسة التالية طلب التأجيل فرفضت المحكمة ، فأصر الحامي عليه فحيزت القضية للحكم ، ثم قضت فيها بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تعرض في حكمها لطلب التأجيل ولم ترد عليه ، فإن ذلك منها يعد قصوراً موجباً لنقض الحكم .

## (٦٦١)

القضية رقم ٧٨٦ سنة ١٨ القضائية

١ — ارتباط . تقديره موضوعي . فصل جنحة عن جنابة .

ب — تمويض . استخلاص المحكمة وقوع الاعتداء من التهمين في زمان واحد ومكان واحد . قضاؤها عليهم بالتعويض متضامين . مبرر بغض النظر عما وقع من كل منهم بالذات .

١ — الارتباط الذي يستوجب نظر الجرائم المرتبطة بعضها ببعض معاً أمر متعلق بالموضوع ، فلا وجه للطنن على الحكم إذا فصلت المحكمة تهمة الجنحة بالنسبة إلى بعض التهمين وأمرت بنظر الجنابة بالنسبة إلى بعض آخر ، مادام ذلك لم يحل دون تحقيق الدعوى على الوجه الذي يكفل لهؤلاء استيفاء دفاعهم ، وخصوصاً إذا كانوا لم يتمسكوا بضرورة نظر الدعوى بالنسبة إلى كل من كانوا متهمين فيها .

٢ — إذا كانت المحكمة قد استخلصت أن المتهمين اعتدوا بالضرب على الجنى عليه في زمان واحد ومكان واحد ، مما استفادت منه توافق إرادتهم على الاعتداء ، ثم حكمت عليهم بالتعويض متضامين ، قضاؤها بذلك مبرر بغض النظر عما وقع من كل منهم بالذات .

## (٦٦٢)

القضية رقم ١١٦٦ سنة ١٨ القضائية

سرقة . مستخدم . إدائسه في سرقة مال لمخدومه . إثبات أن السرور كان في حيازة المخدوم . لا خطأ في ذلك .

مادامت المحكمة حين اعتبرت الواقعة سرقة قد بينت أن المسروق كان في حيازة صاحبه ، وأن اتصال اللتم به بوصف كونه مستخدماً في الحل لا يحقق له الحيازة بالمعنى المقصود في باب خيانة الأمانة ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

---

(٦٦٣)

القضية رقم ١٦٤٢ سنة ١٨ القضائية

إجراءات . دعوى جنائية . وقفها حتى يفصل في دعوى مدنية متعلقة بها . غير لازم .

القاضي في المواد الجنائية غير ملزم — بحسب الأصل — بوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها . فإذا دفع الحارس في دعوى اختلاس المحجوز بأنه سلم المحجوز للمدين وأن هذا باعه ووفى الحاجز دينه وأن المدين رفع دعوى ببراءة ذمته من الدين ، وطلب التأجيل حتى يفصل في دعوى براءة الذمة ، ففرض القاضي لهذا الدفاع وفنده وأدان الحارس في جريمة الاختلاس ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

---

(٦٦٤)

القضية رقم ١٦٤٦ سنة ١٨ القضائية

غش البضاعة . زيد ، منشوش . ضبطه في أغلقة بمعمل صناعته . مجرد تغليف الزبد في معمل الصناعة لا يعتبر عرضاً للبيع .

إن مجرد تغليف الزبد في معمل صناعته لا يصح في القانون عده عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه .

---

(٦٦٥)

القضية رقم ١٦٤٨ سنة ١٨ القضائية

سقوط الدعوى . دعوى اختلاس أشياء محجوزة . مبدأ سقوطها . من تاريخ وقوع الاختلاس لا من يوم المحجز .

المدة التي ينقضى فيها الحق في إقامة الدعوى الجنائية في جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة إنما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحبز .

### (٦٦٦)

القضية رقم ١٦٤٩ سنة ١٨ القضاية

اختلاس أشياء محبوزة . شروع للتهين لبل في اختلاس محصول قطن مملوك لأحدم ومحبوز لصالح آخر حالة كون أحدم يحمل سلاحاً . جناية سرقة .

إن المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قد نصت بصفة عامة مطلقة على أن اختلاس الأشياء المحبوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها . ومقتضى هذا أن تمت الواقعة جنحة سرقة أو جناية سرقة تبعاً للظروف التي وقعت فيها . فإذا كان المتهمون قد شرعوا أثناء الليل في اختلاس محصول القطن للملوك لأحدم والمحبوز لصالح آخر حالة كون أحدم يحمل سلاحاً فإن فعلتهم تكون جناية معاقباً عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ولا يصح العقاب عليها على أساس أنها جنحة .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تنعى في طعنها على الحكم للطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ، فتي كان للتهمون قد شرعوا أثناء الليل في اختلاس محصول القطن للملوك لأحدم والمحبوز لصالح آخر حالة كون أحدم يحمل سلاحاً فإن فعلتهم تكون جناية معاقباً عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ولا يصح العقاب عليها بقوبة جنحة السرقة ، كما قالت المحكمة .

وحيث إنه لما كان السلاح قد وجد في حيازة أحد المتهمين وقت ضبطهم فقد توافر ظرف حمل السلاح في حقهم ، وذلك بغض النظر عن السبب أو الظروف والملاسات التي دعت لجله . وقد جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة . وإذن

فالحكم المعلوم فيه إذ لم يستد بهذا الظرف يكون قد أخطأ . ولما كانت المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قد نصت بصفة عامة مطلقة على أن اختلاس الأشياء المحبوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها ، وكان هذا يقتضى عد واقعة الاختلاس جنحة سرقة أو جنابة سرقة تبعاً للظروف التى وقعت فيها ، فإن الحكم المعلوم فيه إذ اعتبر ما وقع من التهمين جنحة مع أنهم شرعوا فى اختلاس المحبوزات ليلاً ومع أحدهم سلاح يكون قد أخطأ كذلك . ومتى تقرر هذا فإنه يكون من التمين قبول الطعن ونقض الحكم للمعلوم فيه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

### جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وفهم إبراهيم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

(٦٦٧)

### القضية رقم ٧٢٩ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبعية . تعوين . بيع أقشة صوفية بأكثر من السعر الواجب . إدانة التهم . عدم بيان الحكم الثمن الذى حصل البيع به ولا مقدار السعر المحدد لها ولا مضمون المحضر ووجه استدلاله به . قصور .

إذا كان الحكم قد أدان للتهم فى جريمة بيع أقشة صوفية بأكثر من السعر الواجب ، ولم يبين الثمن الذى بيعت به الأقشة ولا مقدار السعر الجبرى المحدد لها ولا مضمون المحضر الذى اعتمد على ما جاء فيه ووجه استدلاله به على الإدانة ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً يقضه .

## (٦٦٨)

## القضية رقم ١١٥٣ سنة ١٨ القضاية

حكم . نسيه . متهم في جريمة قتل . طلب نذب طيب لمناقشته في حالة المجنى عليه هل كان يستطعم الإدلاء بأقوال مع جسامه إصابته . رفضه دون رد عليه . إدانة المتهم على أساس أن المجنى عليه تكلم . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم في جريمة قتل قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان أطباء لمناقشتهم في هل المجنى عليه كان يستطيع ، مع جسامه ما به من الإصابة على النحو الظاهر في تقرير الصفة التشريحية ، أن يدلى بأقوال ، فرفضت المحكمة إجابة هذا الطلب دون أن ترد عليه بما يبرر رفضها إياه وأدانت المتهم على أساس أن المجنى عليه تكلم بعد إصابته ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور واجبا نقضه .

## (٦٦٩)

القضية رقم ١١٥٧ سنة ١٨ القضاية<sup>(١)</sup>

حكم . نسيه . دم وجد بثوب المتهم في أسفله من الداخل . اتخاذ دليل إثبات منه على المتهم . وجود جرح بـالـتـمـهـم في مؤخر ساقه اليسرى من أسفل قال المتهم إنه من عضة كلب . عدم نقي العلاقة بين الدم وبين الجرح المشار إليه . قصور .

إذا كان الحكم قد اتخذ من نتيجة تحليل الدم الذي وجد بثوب المتهم دليل إثبات عليه باعتبار أن وقع الدم هي من أثر إصابة المجنى عليه ، وكان الثابت بالـتـمـرير الطبي أن البقع للشار إليها تقع في أسفل الثوب من الداخل وأن المتهم به جرح في النصف الأسفل لمؤخر الساق اليسرى قال عنه إنه من عضة كلب ، وذلك دون أن يتناول الحكم بالبحث نقي علاقة الدم بالجرح المشار إليه ، فإنه يكون معيباً بالقصور واجبا نقضه .

(١) في هذه القضية تغيرت الهيئة تجلس حضرة أحمد حنى بك بدلا من حضرة فهم عوض بك .

### (٦٧٠)

#### القضية رقم ١١٥٩ سنة ١٨ القضائية

دفاع . متهمان في دعوى ظاهر من واقعتها ومن أدلتها أن الدفاع عن أحدهما يستلزم أن يقوم به محام غير محام الآخر . تولى محام واحد الدفاع عنهما . بطلان المحاكمة .

إذا تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في دعوى ظاهرة من واقعتها ومن الأدلة المقدمة فيها أن الدفاع عن أحدهما يستلزم أن يقوم به محام لا شأن له بالدفاع عن الآخر لتعارض مصلحتيهما ، فهذا خطأ يستوجب بطلان المحاكمة .

### (٦٧١)

#### القضية رقم ١١٦٧ سنة ١٨ القضائية

تمويض . توافق المتهمين على إيقاع الأذى الجاني عليه . كل منهم مئتم بتعويضه عما وقع سواء بفعله أو بفعل زملائه .

ما دامت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى أن الضرر الذي أصاب الجاني عليه سببه اعتداء المتهمين عليه في وقت واحد ومكان واحد وملابس واحدة ، مما استخلصت منه توافقهم على إيقاع الأذى به ، فهذا يبرر قانوناً إزام كل منهم بتعويضه عن كل ما وقع عليه سواء بفعله هو أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .

### (٦٧٢)

#### القضية رقم ١٦٠١ سنة ١٨ القضائية<sup>(١)</sup>

تزوير في أوراق رسمية . محضر تحقيق . اتصال اسم شخص معروف لدى للتعطل . تزوير في ورقة رسمية . توافر القصد الجنائي . لا يشترط في التزوير قصد الإضرار بالغير . يصح العقاب ولو كان التهم لا يرى إلا إلى منتهى نفسه .

محاضر التحقيق قد تصلح دليلاً محتج به في إثبات شخصية من يسألون

---

(١) في هذه القضية تثيرت الهيئة مجلس حضرة أحد حتى بك بدلا من حضرة أحد فهم إبراهيم بك .



فيها ، فإن أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في الحضر . فإذا ما حصل التمييز فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويراً في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تمييز اللتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفء التي له ، بوصف كونه متهماً ، أن يختارها لنفسه — ذلك لا يصح إذا كان اللتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه إياه لانتهاز الإجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولاً بأن اللتهم إنما كان مه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه ، فإنه لا يشترط في التزوير أن يقصد الجنائي الإضرار بالتير بل يصح العقاب ولو كان لا يرى إلا إلى منفعة نفسه ، وكذلك لا يحدى اللتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فإن العدول لا يحدى في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة وتماها ، ويكفي في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل .

## (٦٧٣)

القضية رقم ١٦٥٤ سنة ١٨ القضاية<sup>(١)</sup>

إثبات . شاهد . تصديقه فيما قاله عن مباشرة متهم ارتكاب القتل وعدم تصديقه فيما قاله عن اللتهم بالتعريض على هذه الجريمة . لا جناح على المحكمة في ذلك .

لا جناح على المحكمة إذا هي صدقت شاهداً فيما قاله عن واقعة مباشرة اللتهم ارتكاب القتل ولم تأخذ بما قاله في حق من اتهم بتعريضه على ارتكاب هذه الجريمة .

(١) في هذه القضية تغيرت الهيئة لمجلس حضرة أحمد حسني بك بدلاً من حضرة فهم عوض بك .

(٦٧٤)

## القضية رقم ١٦٧٦ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . إذن في تفتيش متهم ومنزله وعمله ومن يوجد بها أو معه . تفتيشه هو ومن كان يجلس بجواره في سيارة أوتوبيس . تفتيش الجار . لا يصح القول بطلانه على أساس أن كلمة « معه » لا تنصرف إلا إلى من يوجدون معه في منزله أو محل عمله .

إذا كان إذن النيابة في التفتيش منصوحاً فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بها أو معه الخ ، وقام الضابط الذي كلف بتنفيذ ذلك فأمسك بالمتهم في سيارة أوتوبيس وقتشه وقتشه من كان يجلس بجواره ، فوجد مع هذا مخدراً ، فلا يصح القول بطلان هذا التفتيش على أساس أن الإذن به لم يميز ضبط الغير إلا إذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو بمحل عمله ، لأن عبارة الإذن عامة تنصرف إلى أى مكان .

## الحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمتهمين بالبراءة استناداً إلى بطلان التفتيش الذى وقع على شخص المتهم الأول واستبعاد الدليل المستمد منه يكون قد أخطأ .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى — على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه — هى أن ضابط مكتب مكافحة المخدرات تبين له أن المتهم الثانى يتجر في المواد المخدرة وأنه ذهب فعلاً لضياعى بلدة بليس لجلب كمية منها مستعيناً بشخص آخر يحملها له لكي لا يضبط هو متلبساً بها وأنهما سيعودان إلى القاهرة بطريق سيارات الأتوبيس ، فأثبت هذا في محضر تقدم به للنيابة للاذن له بضبط المتهم الثانى وتفتيشه هو ومن يكون معه وتفتيش مسكن كل منهم ومحل عمله . فصدر إذن النيابة بالتفتيش وجاء فيه بالنص « نتدب أحد حضرات مأمورى الضبطية القضائية لضبط محمد على مدين الشهير بربيع ( المتهم الثانى ) وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يتواجدون بها أو معه ... » وقد قام الضابط بالتنفيذ فأمسك بالمتهم الثانى في سيارة أوتوبيس عائداً إلى القاهرة وقتشه وقتشه من كان يجلس

بجواره وهو المتهم الأول الذى وجد معه مخدر — لما كانت واقعة الدعوى كذلك ، فان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين على أساس بطلان تفتيش المتهم الأول واستبعاد الدليل المستمد منه واعتراف المتهم الأول الذى تلاه بمقولة إن إذن التفتيش المذكور لا يشمل هذا الشخص لا يكون صحيحاً ، لأن عبارة هذا الإذن صريحة فى تفتيش من يوجد مع المتهم الثانى وقت ضبطه ، وقد وجد الضابط المتهم الأول فى هذا الظرف . أما ما قاله الحكم تدعيماً لقضائه من أن كلمة « معه » تعود على من يتواجدون مع المتهم الثانى فى منزله ومحل عمله فقط فلا تتحملة عبارة الإذن وألفاظه ولا الظروف والملابسات المحيطة به وقت صدوره .

### (٦٧٥)

#### القضية رقم ١٦٧٨ سنة ١٨ القضاية

١ — قتل هدمته أو اقترنت به أو تلته جناية أخرى . ثوافر رابطة الزمنية بين الجرمين .  
تقدير موضوعى .

ب — شهود . مدعى بحق مدنى . سماعه كشاهد وتحليفه اليمين . جائز . متهم فى واقعة مرتبطة بواقعة أخرى . فصل إحداها عن الأخرى . سماعه كشاهد فى الواقعة الأخرى . جائز .

١ — إنه لما كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلته جناية أخرى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وكان تقدير ذلك من شأن قاضى الموضوع ، فإن الحكم متى تضمن ثوافر رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

٢ — ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من تحليف المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى إذا ما رأت سماعه كشاهد ، ولا من تحليف من كان متبهماً فى واقعة مرتبطة بالواقعة التى سمعت أقواله بصددها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة إلى متهم آخر لنظرها أمام محكمة أخرى .

(٦٧٦)

القضية رقم ١٦٨٢ سنة ١٨ القضائية<sup>(١)</sup>

استئناف . أثره . محكمة استئنافية . ليس عليها أن تلتفت التهم إلى أى دفاع متعلق بوقائع الدعوى .

الاستئناف يعيد الدعوى بجميع وقائعها أمام المحكمة الاستئنافية ويطرحها على بساط البحث بكامل أجزائها ، فليس على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت التهم إلى أى دفاع متعلق بوقائع الدعوى .

(٦٧٧)

القضية رقم ١٦٨٣ سنة ١٨ القضائية<sup>(٢)</sup>

تفتيش . متهم . إلغاؤه طواعية بطلبه كانت معه عند ما شاهد رجال البوليس قادهين . التناطح والإطلاح على ما فيها . لا يحق له أن يظن على ذلك .

ما دام التهم هو الذى ألقى بالملبة التى بها المخدر طواعية واختياراً عندما شاهد رجال البوليس قادمين ، فهذا يدل على تخليه عنها وعدم أحقيته فى الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وفهمى إبراهيم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

(٦٧٨)

القضية رقم ١١٧٥ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبعية . تمسك التهم بسبق عما كتبه عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وتقديمه حكماً يفيد ذلك . إدانته دون تعرض لهذا القناع . قصور .

(١) فى هذه القضية تغيرت الهيئة فجلس حضرة أحمد حسن بك بدلا من فهمى عوض بك .

(٢) فى هذه القضية تغيرت الهيئة فجلس حضرة أحمد حسن بك بدلا من حضرة فهمى

عوض بك .

لا يصح في القانون محاكمة المتهم أكثر من مرة عن واقعة واحدة . وإذن فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسبق محاكمته عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وقدم إليها حكماً يفيد ذلك ، ومع هذا أداتته المحكمة دون أن تتعرض لهذا الدفاع ، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

### ( ٦٧٩ )

القضية رقم ١١٨٢ سنة ١٨ القضاية

تفتيش . إذن به . انقضاء الأجل المحدد للتفتيش . لا يترتب عليه بطلان الإذن . صدور إذن آخر باستناد الإذن للذكور مدة أخرى . التفتيش الحاصل في بحر هذه اللدة صحيح .

إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الإذن به لا يترتب عليه بطلان الإذن . وكل ما في الأمر أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك ، ولكن تجوز الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله ما دامت هذه الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . فإذا أصدرت النيابة إذناً في التفتيش وحددت لتنفيذه أسبوعاً واحداً ثم انقضى الأسبوع ولم ينفذ الإذن ، وبعد انقضائه صدر إذن آخر بامتداد الإذن للذكور أسبوعاً آخر ، فالتفتيش الحاصل في أثناء هذا الأسبوع يكون صحيحاً .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن إدانة الطاعن بنيت على ضبط المخدر أثناء التفتيش ، مع أن هذا التفتيش باطل لحصوله بنير إذن صحيح . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن النيابة أصدرت بادئ الأمر إذناً بالتفتيش وحددت لتنفيذه أسبوعاً واحداً ، إلا أن الأسبوع انقضى بدون تنفيذ ، وبعد انقضائه بساعات صدر إذن آخر بامتداد الإذن السابق أسبوعاً آخر مع أنه باقضاء الأسبوع المحدد لسريان الإذن الأول يصبح كأنه لم يكن ، فالامتداد الوارد في الإذن الثاني يكون قد صادف إذناً غير قائم .

وحيث إن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر حصل في أثناء اللدة التي

حددها الإذن الثاني الصادر من النيابة . ولما كان انقضاء الأجل المحدد في الإذن الأول يترتب عليه بطلانه ، وكل ما في الأمر أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك فإن الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله تكون جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه مضي الأجل المذكور .

### (٦٨٠)

#### القضية رقم ١٦٦٩ سنة ١٨ القضاية

دفاع . على الدفاع أن يطلب إثبات ما يهيمه من الطلبات في محضر الجلسة . خلو محضر الجلسة والحكم مما يدعى أنه أبداه من وجوه الدفاع . لا يقبل من الدفاع النعى على الحكم بأنه لم يرد عليها .

على الدفاع أن يطلب في صراحة إثبات ما يهيمه إثباته من الطلبات في محضر الجلسة ، حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه . فإذا كان محضر الجلسة والحكم المطعون فيه خالين مما يدعى أنه أبداه من وجوه الدفاع فلا يقبل منه النعى على الحكم بأنه لم يرد عليها .

### (٦٨١)

#### القضية رقم ١٦٩٨ سنة ١٨ القضاية

اختصاص . الجنائيات والجنح التي ترتكب ضد قضاة المحاكم الوطنية ومأموريها أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها . اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في الدعاوى التي تمام منها مهام كانت جنسية القاعلين والشركاء . عبارة « مأموري المحاكم » . تشمل السكبة ومساعدتهم والترجين والمخضرن .

إن الفقرة ١١ من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ قد نصت على اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في الدعاوى القائمة على القاعلين والشركاء — أيًا كانت جنسيتهم — في الجنائيات والجنح التي ترتكب ضد قضاة المحاكم الوطنية ومأموريها أثناء تأدية وظائفهم

أو بسبب تأديتها ، كما نصت على أن عبارة « مأمورى الحاكم » تشمل الكتبة ومساعدتهم والمترجمين والمحضرين الأصليين .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وباختصاص الحاكم الوطنى بنظر دعوى اللجنة المرفوعة على الطاعنة . وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائى بالحاكم المختلطة قد عرفت الأجانب فيما يتعلق بتحديد اختصاص هذه الحاكم ، فقالت إنهم الأشخاص التابعون للدول الموقعة على اتفاق مونترو الخاص بإلغاء الامتيازات ، وإنها فرنسية تتبع الجمهورية الفرنسية ، ففى بذلك من الأجانب ، فتختص المحكمة المختلطة بأمرها بناءً على نص المادة ٤٤ من اللائحة التى تقضى بمحاكمة الأجانب أمام هذه المحكمة عن الأفعال التى يعاقب عليها القانون ، ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك جاء معيباً .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعنة بأنها « أهانت بالقول وقاومت بالقوة والعنف أحد محضرى محكمة عابدين أثناء تأدية وظيفته » فدفع المحامى عنها بعدم اختصاص الحاكم الوطنى بنظر الدعوى بحجة أن التهمة تابعة لدولة فرنسا ، فقضت محكمة أول درجة بقبول الدفع وبعدم الاختصاص ، فاستأنفت النيابة كما استأنف المدعى بالحق المدنى ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى وباختصاص الحاكم الوطنى بنظر الدعوى بناءً على أنها أقيمت عن جريمة وقعت على أحد مأمورى الحاكم الوطنى أثناء تأدية وظيفته . ولما كان هذا الذى انتهى إليه الحكم صحيحاً ، فلا محل لما أثارته الطاعنة ، إذ أن الفقرة ١١ من المادة ١٥ من لائحة ترتيب الحاكم الوطنى المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ نصت على اختصاص الحاكم الوطنى بالنظر فى الدعاوى القائمة على القاعلين والشركاء أياً كانت جنسيتهم وذلك فى الجنايات والجناح التى ترتكب ضد قضاة ومأمورى الحاكم الوطنى أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب

تأديتها، وعلى أن عبارة « مأمورى الحاكم » تشمل الكتبة ومساعدتهم والمترجمين والحضرين الأصليين ، فلا اختصاص فى هذه الأحوال ثابت لهذه الحاكم بقطع النظر عن جنسية التهمة .

### (٦٨٢)

القضية رقم ١٦٩٩ سنة ١٨ القضاية

بلاغ كاذب . التبليغ عن الجرائم . لا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان مقروناً بالكذب وسوء النية أو كان القصد منه التشهير بالبليغ فى حقه . حكم بإدانة التهم فى جريمة البلاغ الكاذب اعتماداً على أن الشاهد الذى سئل عن واقعة البلاغ كذب مقدمه فيها . قصور .

التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة ، فلا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان مقروناً بالكذب وسوء النية ، أو إذا كان القصد منه جعله علنياً لجرد التشهير بالبليغ فى حقه <sup>(١)</sup> . فإذا كان الحكم قد أدان التهم بالكذب فى

(١) سبق لهكمة النفس أن قضت بأن إسناد واقعة جنائية إلى شخص لا يصح العقاب عليه إذا لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة ، إذ التبليغ عن الجرائم حق بل فرض على كل فرد . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى : « أن التهم أبليغ النجاة بأن زوجته حملت سفاحاً وأنها وضعت طفلة نسبها إليه زوراً » ، وكان التهم قد تمسك بأنه قدم بلاغه ضد زوجته متعمداً صحت ما جاء فيه ، وأن العلانية غير متوافرة ، ومع ذلك جاء الحكم خلواً من الرد على هذا الدفاع فإنه يكون فاصراً » ( راجع الحكم الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ فى القضية رقم ١٦٠٠ س ١٥ ق المنشور بالجزء السادس من مجموعة القواعد تحت رقم ٥١٤ ) .

والواقع أن المادة ٢٢ من الدستور تنص على أنه « لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يرض لهم من الشؤون » ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية . كذلك تنص المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات بأنه « لا يحكم بقوة القذف على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الأحكام القضائية أو الإداريين بأمر مستوجب لقوة فاعله » .

وحق تقدم المرائض لجهات الاختصاص وحق الشكوى والتبليغ من القرارات فى التصريح المصرى وفى أمثاله من تصريحات البلاد للتمتدنة . وإذا كانت مباشرة هذه الحقوق فى حدودها لا تثير إشكالا فإن ما يشوب الشكوى أو البلاغ أو الربيعة من غلط مقصود للحق كثيراً ما يثير صوبت ، وقد عالج قانون العقوبات فى المادة ٣٠٥ صورة من صور إساءة استعمال



حق المجنى عليه وعائلته في بلاغ نسب إليه أنه يدير منزلاً للدعارة السرية وأن

== هذا الحق حين نص على أن « من أخير بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم يتم دعوى بما أخبر به ». فإذا كان الشاكي أو مقدم العريضة متقنًا صحة ما جاء بها لم تنطبق عليه هذه المادة وصارت مسؤوليته الجنائية عملاً للاجتهاد ، هل يمكن اعتباره فاذنًا أو لا ؟ ينبغي إتيان جنحة القذف أن تتوفر الملائية على نحو ما بينته المادة ١٧١ . وقد ذهبوا إلى أن تقديم الشكاوى يترتب عليه بطبيعة الحال تداولها بين أيد متعددة مما يمكن أن يتحقق به معنى التوزيع المشار إليه بالمادة ١٧١ ( راجع بإرديه ج ١ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ ن ٢٧١ والأحكام المشار إليها فيه ) . ويمكن أن يقال في الاعتراض على هذا النظر إن المادة ٣٠٥ تكاد تصرح بكسبه فلانها تقول ، في حق من بلغ بأمر كاذب ، بأنه يعاقب بعقوبة القذف ولو لم تحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور .

Même s'il n'y a pas d'autre publicité que la dénonciation.

تقديم البلاغ أو الشكاوى وإن كان في نظر واضح هذه المادة إذاعة publicité إلا أنها لا تكن في نظره لتطبيق الملائية اللازمة لتكون جريمة القذف . ولهذا ساق المادة ٣٠٥ على أنها استثناء من حكم المادتين ٣٠٢ و ٣٠٤ استثناءً عاقب فيه على الإسناد رغم عدم توفر الملائية من لابس هذا الإسناد الكذب ونية الإضرار . ومقتضى هذا النظر أن مجرد التبليغ أو الشكاوى لا يعاقب عليه بعقوبة القذف لأنه لا يمكن أن يتحقق فيه الملائية . ولكن ما هو التبليغ أو الشكاوى وهل يعتبر تقديم عدة بلاغات لعدة جهات ، في آن واحد أو على التتابع ، عن أمر واحد وعن نفس الموضوع ، مجرد تبليغ أو مجرد شكوى ؟ هنا تحول عمكة النقض إلى التوزيع يتحقق قانوناً بجمل المكاتيب ونحوها في متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة ، وإنه إذا استخلص قاضي الموضوع توفر ركن الملائية من الكيفية التي قدم بها المشتكى شكواه ضد القاضي وهي لإرساله إلى المجنى عليه ( القاضي ) وإلى المحكمة الابتدائية الأهلية التي يشغل فيها وإلى الإدارة القضائية الأهلية بوزارة العدل وإلى وزارة العدل عدة عرائض سماها رداً لقاضي المجنى عليه على اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما نسب إليه إذ أنه لو لم يقصد الإذاعة لانتصر على إرسال الشكاوى للقاضي وحده دون الجهات الأخرى التي يعلم بالبداهة أن كل جهة فيها تحوى عدداً من الموظفين من الضروري أن تقع الشكاوى تحت حسهم ويصرم ، فإنه لا يكون قد أخطأ ( حكم عمكة النقض في ٨ مايو سنة ١٩٤٤ بمجموعة ٦ رقم ٣٤٩ ص ٤٨٢ ) . فعمكة النقض تحيز اعتبار تعدد الجهات التي توجه إليها التبليغ أو الشكاوى محققاً للملائية على تقدير أن ما وقع من التهم ليس مجرد التبليغ أو الشكاوى بل ترديد هذا التبليغ أو هذه الشكاوى ترديداً يمكن أن يرى قاضي الموضوع فيه نية الإذاعة والرغبة في نشر ما تضمنه التبليغ أو الشكاوى ، لا مجرد قصد إيصالها إلى الجهة التي تختص بمقاولها أو النظر فيها — قول إن عمكة النقض تحيز اعتبار توجيه التبليغ إلى عدة جهات محققاً للملائية في معنى المادة ١٧١ عقوبت ، ولكنها لا توجه إذ قد تعرض أحوال ==

زوجته مشبوهة ، مستنداً في ذلك إلى أن الشاهد الذى سئل بالبوليس في هذا البلاغ كذب مقدمه لحفظ البلاغ ، وإلى أن التحقيق الذى يحصل أمام البوليس وتسمع فيه شهود يعتبر علنياً ، فإنه يكون قاصراً لعدم استظهاره أن المتهم إنما كان يقصد بيلاعه مجرد التشهير بالمبلغ في حقه .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بالتدفع إذ لم يستظهر ركن القصد الجنائى . وقد طلب الدفاع إلى المحكمة تحقيق صحة ما أبلغ عنه وأنه حسن النية ، ولكن المحكمة لم تتعرض لهذا الطلب ولم تشر إليه .

وحيث إن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه مباشرة على الطاعن وآخرين واتهمهم فيها بأنهم قذفوا في حقه بيلاع كاذب نسبوا إليه فيه : « أن زوجته مشبوهة وأنه يدير منزله للدعارة السرية ... الخ » ، قضت محكمة أول درجة بإدانة الطاعن وبراءة الآخرين . فاستأنف الطاعن ، وقضت المحكمة الاستئنافية

---

أن يكون فيها مقدم الشكوى أو المبلغ مضطراً إلى تقديم شكواه لجهة رغبة منه في المحافظة على حقوقه وحتى يتفادى قصود جهة عن النظر فيها ، وهو في ذلك كله يكون في دائرة حق التبليغ . فإذا استظهر قاضى الموضوع ذلك استعمال عليه عقاب المتهم لأن الفصل مباح من جهة ولأن نية الإذاعة متغية من جهة أخرى ، وقد يدق في هذا الأمر تمييز حلاله من حرامه بهذا المناس ، ولعل في التناط الذى أشار إليه الحكم موضوع التعليق وهو ثبوت قصد التشهير ما يمنع الابس أو يضعف فرصه إذا فهمنا قصد التشهير أنه يحمل فضلاً عن العمد للسفاد من إرادة الفصل للمادى الرغبة الظاهرة في الإساءة إلى المجنى عليه تلك الرغبة التى ينضج بها أسلوب التبليغ أو عبارات الشكوى ويبلغ ما فى وثاقتها من الكذب أو الباطل . والواقع أنه لا سبيل إلى الاكتفاء بالقصد الجنائى المأم لمؤاخذة الشخص عن جريمة القذف التى تقع من المبلغ أثناء استعماله حق التبليغ ، بل يجب أن يتوفر لديه قصد خاص يخرج من دائرة هذا الحق إلى طائفة قانون القبول . وهنا ما استلزمته عمدة النقض في الحكم موضوع التعليق حين أوجبت على قاضى الموضوع إذا أدين مقدم الشكوى أو البلاغ في جريمة القذف أن يثبت عليه في أسباب حكمه قصد التشهير .

بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وهى : « أن التهمة ثابتة من أقوال الجنى عليه ومن صورة الشكوى المقدمة منه ومن بينها أن التهم قدمها وسئل فى البوليس فقرر أنه وصل إلى علمه أن زوجة التهم مشبوهة ، وأنه كلما سكن فى منزل عمل سكانه على إخراجها وكان يدخل المنزل شخص يدعى منصور الجزار وطرده وتردد بعد ذلك شخص اسمه داود ولا يعرف لقبه ، ولما سئل الشاهد على أمين المصرى كذب جميع أقوال التهم فحفظت الشكوى ، ولذا يتعين عقابه طبقاً للمادة المطلوبة إذ أن ركن العلانية متوفر لأن التحقيق الذى يحصل أمام البوليس ويسمع فيه شهود يعتبر علناً » . ولما كانت المحكمة لم تستظهر فى حكمها أن الطاعن كان يقصد بالبلاغ التشهير بالمدعى بالحقوق المدنية ، وكان يجب توفر ذلك حتى يصح العقاب بالغفد العلنى ، لأن التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة لا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان مقروناً بالكذب وسوء النية ، أو كان المقصود جمل البلاغ علنياً لجرد التشهير بالمبلغ فى حقه ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل التحدث عن ذلك قاصراً واجب التقض .

### (٦٨٣)

#### القضية رقم ١٧١٣ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبعية . سرقة . أخذ للتهم الأثرية المدعاة سرقتها بناءً على بيع صادر له من آخر على اعتبار أنه مالك . لا يمكن لإدائته ثبوت ملكية هذه الأثرية لمصلحة الآثار . يجب أن تبين المحكمة أنه كان وقت استيلائه عليها يعلم أن من باعه إياها لا يملكها ولا له حق التصرف فيها .

إذا كان التهم — كما هو ثابت بالحكم — لم يقدم على أخذ الأثرية المدعاة سرقتها إلا بناءً على بيع صادر له من آخر على اعتبار أنه مالك ، فلا يكفي فى إدائته بسرقتها ثبوت ملكية هذه الأثرية لمصلحة الآثار بل يتعين لمساعدته جنائياً عن سرقتها أن تبين المحكمة أنه كان وقت استيلائه عليها يعلم أن من باعه إياها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها ، فإذا لم يبين الحكم ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

### جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٨

بقيادة سادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد حسني بك وحسن المضيبي بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٦٨٤)

#### القضية رقم ١١٧٩ سنة ١٨ القضية

تزوير . الإخطار الذي أعدته مراقبة تسوية الديون العقارية لإخبار الدائن بقرار اللجنة  
المشكلة لهذا الغرض . محرر رسمي . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية .  
الإخطار الذي أعدته مراقبة تسوية الديون العقارية لإخبار الدائن الذي  
قدم طلباً بتسوية ديون مدينه بالقرار الذي تصدره اللجنة المشكلة فانونا لهذا  
الغرض متى وقع عليه من رئيس هذه المصلحة وختم بخطها فانه يكون محرراً رسمياً  
والتزوير فيه تزوير في ورقة رسمية .

(٦٨٥)

#### القضية رقم ١١٨٣ سنة ١٨ القضية

حكم . تبعية . إدانة متهم في سرقة خطاب فيه إذن بريد مع تمسك — استناداً إلى دليل —  
بأنه سلم الخطاب إلى صاحبه دون رد على هذا الدفاع . قصور نخل .  
إذا كان التهم بسرقة خطاب مطروف به إذن بريد بمبلغ من النقود قد  
تمسك — وهو مكلف بتوزيع البريد — بأنه سلم هذا الخطاب إلى صاحبه ،  
كما هو ثابت في الدفتر ، ولكن المحكمة أدانته في السرقة دون أن تحقق دفاعه  
وترد عليه ، فهذا منها قصور نخل ، إذ هذا الدفاع من شأنه أن يؤثر في كيان  
الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(٦٨٦)

#### القضية رقم ١١٩٨ سنة ١٨ القضية

سبق الإصرار . حالة ذهنية تهوم بنفس الجاني . الشهادة به مباشرة غير ممكنة .  
إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد

بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً .  
وإذن قبول المحكمة إن الشهود شهدوا بسبق الإصرار لا يجدى في إثباته ،  
كما لا يجدى في إثباته أن تعتمد المحكمة على أن أحد التهمين قرر « أن ثمة  
خصومة قائمة بينه هو وأهله وبين المجنى عليه وأهله ، وأن هذه الخصومة ترجع إلى  
سنة قبل الحادث ، وسلم بمحصول المشاجرة التى حصل بسببها الاعتداء ، وأن المجنى  
عليه شهد هو وأمه بسوء جوار التهمين ورغبتهم الملحة في إجلائه هو وأهله من  
منزله وبحصول مشاجرة بينهم في أمسية يوم الحادث » .

## (٦٨٧)

القضية رقم ١٧٢٩ سنة ١٨ القضائية

١ — حكم غايي . محكوم عليه غيابياً في جنابة . حضوره أو القبض عليه قبل سقوط  
العقوبة بمضى المدة . بطلان الحكم .

ب — مضاهاة . وضع إمضاءات أهل الجيرة وعلاماتهم على الأوراق المتضمنة للمضاهاة  
عليها . إنغاله . لا يترتب عليه البطلان .

١ — إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه إذا حضر  
المحكوم عليه في غيبته في جنابة أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة  
يبطل حكماً الحكم السابق صدوره . وإذن فإنه إذا كان قد عارض في الحكم  
الصادر في غيبته فلم تلتفت المحكمة إلى هذه المعارضة وقضت في الدعوى بإدائته  
فإنها لا تكون قد جانبت الصواب .

٢ — إن المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات إذ نصت على ضرورة وضع  
أهل الخبرة إمضاءاتهم وعلاماتهم على الأوراق المتضمنة للمضاهاة عليها قبل  
الشروع في التحقيق فإنها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

(٦٨٨)

### القضية رقم ١٧٣٢ سنة ١٨ القضاية

حكم . تهمة تصرف في كيروسين بغير كويونات . حكم بإدانة التهم فيها . الاستناد في إثبات هذه التهمة إلى القرارين اللذين حددت فيهما نسبة المسوح من الكيروسين بسبب الرشع . الطعن في هذا الحكم بأنه استند إلى القرارين المذكورين حالة كونهما لم ينشرا في الجريدة الرسمية . هذا لا يجب الحكم .

مادام الحكم لم يعاقب التهم بمقتضى القرارين الصادرين من وزارة التكوين في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ و ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ اللذين حددت فيهما نسبة المسوح من الكيروسين بسبب الرشع وغيره ، بل عاقبه بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أساس أنه تصرف في الكيروسين بغير كويونات أو تصاريح ، ولم يشر إلى القرارين المذكورين إلا على سبيل الاستدلال عليه بوقوع هذا التصرف منه لأنهما تضمنتا رأى اللجنة الفنية المشار إليها فيها بصدد مقدار أقصى ما يصح التجاوز عنه بسبب الرشع وخلافه مما لا يدخل في التصرفات المحظورة ، ومادام هذان القراران يصح لهذا السبب اعتبارهما من الأدلة التي يسوغ استخلاص التصرف المحظور منها ، فتعيب الحكم باعتياده عليهما على أساس أنهما لم ينشرا في الجريدة الرسمية لا يكون مجدياً .

### جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك والعيد رمضان بك للمستشارين .

(٦٨٩)

### القضية رقم ١١٧٨ سنة ١٨ القضاية

خطف . تهذيب . إيثاق يدى الجنى عليه وقيد رجله بالحبال وإصابته من ذلك بجراحات وورم . تهذيب يدى .

إن إثبات يدى الجنى عليه وقيد رجليه بالجبال وإصابته من ذلك بسحبات وورم ، ذلك يصح اعتباره تعذيباً بدنياً .

### (٦٩٠)

#### القضية رقم ١١٩٧ سنة ١٨ القضاية

١ — تزوير . إذن البريد . ورقة رسمية . التغير فيه فى اسم من سحب الإذن له . تزوير فى ورقة رسمية .

ب — استعمال ورقة مزورة . تزوير التهم إذن بريد وإرساله إلى والده لصرفه . قيام الوالد بذلك . معاقبته عن الاستعمال . صحيحة .

١ — إذن البريد ورقة رسمية ، فإذا وقع التغير فيه فى اسم من سحب الإذن له فذلك يعد تزويراً فى ورقة رسمية بنقض النظر عن مبلغ اتصاله بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف تحريرها بنفسه .

٢ — استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له . فإذا كان للتهم قد زور إذن بريد وأرسله إلى والده لصرفه فنفذ الوالد الأمر وقبض القيمة فمعاقبته عن الاستعمال صحيحة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه : (أولاً) سرق أذونات البريد المصرى رقم . . . . . قيمة كل منها جنيه مصرى منصرف من مكتب بريد الضبعة الأول لمحمد أيوب أحمد ومرسل منه لوالده أيوب أحمد سعده بالأقصر والثانى والثالث لكامل إسماعيل زيدان ومرسلان منه لوالده إسماعيل عبد السلام بالأقصر . (ثانياً) ارتكب تزويراً فى أوراق رسمية هى أذونات للبريد المصرى السالف الذكر بطريق الحو والتغير بأن محاسن اسم المرسل إليهما « أيوب أحمد سعده وكامل إسماعيل زيدان » من خانة المرسل إليه بالإذن و « كلة الأقصر » من خانة مكتب بريد الصرف فى الأذونات المذكورة وكتب بدلها اسم والده « حسن محمد لطفى » فى الخانة الأولى و « السيدة عائشة » فى الخانة الثانية . (ثالثاً) استعمال

هذه الأذونات المزورة مع علمه بتزويرها بأن أرسلها لوالده وصرف قيمتها من مكتب بريد السيدة عائشة الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان الطاعن بالسرقة والتزوير واستعمال الأوراق المزورة . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة قد اعتبرت الواقعة تزويراً في ورقة رسمية مع أن التفسير لم يتناول البيانات الأصلية الموجودة بإذن البريد بل كان في البيانات التي يكتبها أحياناً صاحب الإذن أو ترك على بياض ليقوم بالكتابة فيها من يقوم بالصرف ، والطاعن لم ينتحل أمام الموظف المختص اسماً ليس له فيعتبر التزوير ، إن صح نسبته إليه ، تزويراً في ورقة عرفية . كما أنه لا يمكن إداتته عن الاستعمال إلا إذا كان هو الذي قدم الإذن للصرف وتسلم القيمة فإذا كان قد أرسل الإذن لوالده لصرفه وقام الوالد بذلك فيكون هو — أي الوالد — الذي استعمله وحده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان من شأن ما أورده الحكم أن يؤدي إلى ما رتب عليه فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الصدد ، وهو لا يخرج عن المجادلة في تقدير الدليل بما لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض . أما ما أشار إليه عن جريمة التزوير فردود بأن إذن البريد ورقة رسمية ، فإذا وقع التفسير فيه في اسم من سحب الإذن له ، كما هو الحال في الدعوى ، فإن ذلك يعد تزويراً في ورقة رسمية بنقض النظر عن مبلغ اتصاله بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف تحريرها بنفسه . وأما ما أثاره عن الاستعمال فلا وجه له ، فالاستعمال هو استخدام المحرر فيما أعد له . فإذا كان التهم قد زور الإذن وأرسله إلى والده لصرفه فنفذ الوالد الأمر وقبض القيمة فعاقبته عن الاستعمال صحيحة .



## (٦٩١)

## القضية رقم ١٢٠٧ سنة ١٨ القضاية

تزوير . فعل تتوافر فيه الأركان القانونية لجناية التزوير . لا يحدح في اعتباره كذلك كونه في الوقت ذاته يد جنحة لحاقته للأمر المسمى والعقوبات الوزارية الخاصة بشؤون التموين .

إذا كان الفعل كما هو مبين بالحكم — وهو تزوير إذن تموين بصرف سكر — تتوافر فيه الأركان القانونية لجناية التزوير في الأوراق الرسمية فلا يقدح في اعتباره كذلك كون هذا الفعل يعد في الوقت ذاته جنحة لحاقته للأمر المسمى والعقوبات الوزارية الخاصة بشؤون التموين .

## (٦٩٢)

## القضية رقم ١٢٠٨ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبسبه . قتل تم تنفيذه يد بكر . اعتبار زيد مسؤولاً عن هذا الفعل دون بيان توفر الاتفاق بينهما على هذا الفعل . مجرد توارد خواطرها على إطلاق النار في وقت الحادث لا يربط تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية . فعل من أطلق العيار ولم يصب . هو مجرد شروع في القتل . القول بتوافر نية القتل لدى التهمين من تصويبهما الأسلحة على المجنى عليه في مواضع هي مقاتل . تصور . قتل هذا الحكم بالنسبة إلى زيد يقتضى تقضه بالنسبة إلى بكر الطاعن الثاني .

إذا كان الحكم حين اعتبر زيدا مسؤولاً عن فعل القتل الذي تم تنفيذه بيد بكر لم يبين توفر الاتفاق بينهما على هذا الفعل ، بل كان كل ما قاله في هذا الشأن لا يدل على أكثر من مجرد توارد الخواطر على إطلاق الاتنين النار في وقت الحادث ، الأمر الذي لا يربط في القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية بينهما بل يحل فعل من أطلق العيار ولم يصب مجرد شروع في القتل الممد متى توافرت أركانه القانونية ، ثم كان قد قال بتوافر نية القتل لدى التهمين من تصويبهما الأسلحة على المجنى عليه في مواضع من الجسم هي مقاتل ، مما لا يصح بطبيعة الحال أن ينصرف إلى العيار الذي لم يصب ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يعيبه بما يوجب

نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى زيد يقتضى نقضه بالنسبة إلى بكر ( الطاعن الثاني ) لوحدة الواقعة التهمين بها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعم الطاعنان الأول والثاني على الحكم المطعون فيه أنه دأبهما بالقتل العمد وبني قضاءه على شهادة شهود الإثبات مع أن هؤلاء أسندوا إلى الطاعنين أن الأول منهما أطلق عياراً من بندقية ذات سرعة عالية والثاني أطلق عياراً من بندقية بخرطوش ، وقد أثبت التقرير الطبي أن الجنى عليه أصيب بعيارين أطلقا من بندقية واحدة ذات سرعة عالية . ومع أن هذا الدليل للمادى يدل على كذب شهود الإثبات فيما ادعوه من وقوع الحادث ، كما وصفوه ، فإن المحكمة افترضت أن يكون العيار الذى أطلقه الطاعن الثاني من البندقية التى بخرطوش لم يصب الجنى عليه ومع ذلك ساءلته عن الجناية . ويقول الطاعن إنه فضلاً عن أن هذا النرض خارج عن نطاق التهمة الموجهة مما كان يستدعى لقت الدفاع ، فإن ما قاله الحكم لا يبرر تلك المسؤولية لعدم توفر ظرف سبق الإصرار ، ولأن التوافق الطارىء وقت ارتكاب الجريمة لا يجعل الطاعنين كليهما مسؤولين عن القتل بل يكون الفعل شروعاً لا أكثر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض للدفاع المشار إليه قال : « على أنه يفرض أن العيارين اللذين أصابا القتيلى قد انطلقا من سلاح واحد فيكون هذا السلاح هو سلاح المتهم الأول بكل تأكيد . ولا ينفي ذلك أن يكون المتهم الثانى قد أطلق عياراً نارياً معاصراً لأحد العيارين المذكورين من بندقية خرطوش على الجنى عليه ولم يصبه ، وما دام الثابت لدى المحكمة أن المتهم المذكور كان يعمل بندقية وأنه أطلق منها عياراً على الجنى عليه وأنه لم يقصد تنفيذ جريمته لحسابه الخاص مستقلاً عن المتهم الأول بل كان كلاهما يعمل متعاوناً مع الآخر لتحقيق غرض مشترك فيما سبق بيانه مع الوقائع فلا يهم بعد ذلك أن يكون عياره

قد أصاب أو لم يصب ، ومن ثم يكون مسؤولاً كفاعل أصلى عن فعل القتل الذى تم تنفيذه على يد المتهم الأول أسوة بهذا المتهم . ولما تحدث عن نية القتل قال « إن الحكمة لا تشك في توفر نية القتل لدى المتهمين الثلاثة الأول إذ هي مستفادة من استعمال أسلحة قاتلة بطبيعتها ومن تصويبها إلى الجنى عليهما في مواضع من الجسم هي مقاتل ، ومن الدوافع التي دفعت إلى ارتكاب الجريمة ، فأت الأول لساعته وأسف الثاني بالعلاج » .

وحيث إن الحكم إذ اعتبر الطاعن الثانى مسؤولاً عن فعل القتل الذى تم تنفيذه بيد الطاعن الأول لم يبين توفر الاتفاق بينهما على هذا الفعل ، وكل ما قاله في هذا الشأن لا يدل على أكثر من مجرد توارد الخواطر على إطلاق النار في وقت الحادث ، الأمر الذى لا يرتب في القانون تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يعمل فعل من أطلق الميار ولم يصب مجرد شروع في القتل العمس متى توافرت أركانه القانونية ، ولما كان الحكم قد قال بتوفر نية القتل لدى الطاعنين من « تصويبهما الأسلحة على الجنى عليه في مواضع من الجسم هي مقاتل » ، وكان هذا بطبيعة الحال لا يمكن أن ينصرف إلى الميار الذى لم يصب ، فإن الحكم يكون قاصر البيان في هذه الناحية ، وهذا يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الثانى يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الأول لوحدة الواقعة المتهمين بها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى هذين الطاعنين .

### (٦٩٣)

القضية رقم ١٥٦٥ سنة ١٨ القضائية

حكم . نسيبه . حكم بتأييد الحكم المعارض فيه دون بيان أسباب نقضه . تصور .

الحكم القاضى بتأييد الحكم المعارض فيه دون بيان الأسباب التى ارتكن إليها في ذلك هو حكم قاصر الأسباب متعين نقضه .

(٦٩٤)

القضية رقم ١٨٧٤ سنة ١٨٧٤ القضائية<sup>(١)</sup>

غش البضاعة . اعتبار اللبن منشوشاً لمجرد قلة نسبة الدم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البريئة . خطأ .

غش اللبن لا يتحقق إلا بفعل يحدث في اللبن تغييراً سواء أكان ذلك بنزع بعض الدم الذي فيه أم كان بإضافة مادة أخرى إليه ، مهما كان مقدار ما نزع أو ما أضيف . وإذن فقلة مقدار نسبة الدم في اللبن لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير وقع عليه . ولما كانت نسبة الدم في الألبان تختلف قلة وكثرة إلى حد أنه في حالة القلة قد لا يتضغ باللبن الانتفاع المرجو فقد حرص الشارع في المادة الخامسة من القانون الخاص بقمع الغش والتدليس على معالجة هذه الحالة ، فيما يتعلق باللبن وبغيره ، عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التي لا يصح بيع المادة ما لم تكن مشتملة عليها . وإذن فمن الخطأ اعتبار اللبن منشوشاً استناداً إلى مجرد قلة نسبة الدم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البريئة .

### المحكمة

وحيث إن مما عابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الواقعة كما هي مثبتة به لا عقاب عليها قانوناً لأن لأتمة سنة ١٩٢٥ التي تعاقب على بيع اللبن الذي لا يحتوي على نسبة معينة من الدم لا تسرى على مدينة الإسكندرية ، والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش نص في المادة الخامسة منه على جواز فرض حد أدنى من العناصر النافعة في العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان والحيوان . . الخ بمرسوم ولم يصدر مرسوم بتحديد هذا الحد الأدنى إلى الآن ، فإذهب إليه الحكم من إدانة الطاعن لأنه عرض للبيع لبناً

(١) في هذه القضية تميزت الهيئة تجلس حضرة حسن المصطفى بك بدلاً من حضرة أحمد حتى بك .

تقل نسبة الدسم به عن الحد الأدنى بمقدار ١٠٪ وذلك بنزع الدسم منه ليس له سند ، لأن نسبة الدسم في الألبان تقل وتكثر وليس لها حد أدنى متفق عليه ، ذلك إلى أن الحكم لم يبين ما هو هذا الحد الأدنى وما مقداره .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأن نسبة الدسم في الألبان تختلف قلة وكثرة إلى حد كبير تبعاً لظروف متعددة مختلفة مملومة لدى رجال الفن وغيرهم ، وأن قلة النسبة في اللبن المضبوط لا تدل على وقوع غش به وليست نتيجة غش .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أن اللبن مشوش وقال في ذلك « إن التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات وفيها أنه أخذت عينة من لبن كان يعرضه للبيع على أنه لبن حاموس بالقشدة فبين من نتيجة التحليل أنه مشوش بنزع ١٠٪ من الحد الأدنى للدسم فيه . وقد دفع المتهم التهمة عن نفسه بما حصله أنه اشترى اللبن من شخص لا يعرفه كي يبيعه ويكتسب منه ، وهو دفاع غير مقبول لا تعول المحكمة عليه ، وعلم المتهم بفش اللبن قائم الدليل قبله من أن مثله كبائع لبن له من خبرته ودرابته ما يجعله يعلم بما خالط اللبن من الفش . يضاف إلى ما تقدم أن الفش وقع بعمل إجباري ، وأنه هو صاحب المصلحة التي قصد إليها من ورائه وهي تحقيق كسب غير مشروع الأمر الذي ترجيح المحكمة معه أنه عالم بالفش إن لم يكن وقع بفعله ، وما وقع منه معاقب عليه بالمواد ٣/٤٩ و ١/٢ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ذلك أنه عائد سبق الحكم عليه أربع مرات في جرائم مماثلة الأخيرة بحبس ستة شهور في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٦ .

وحيث إن القانون الخاضع بقمع التدليس والفش يعاقب بالمادة الثانية منه من غش أو شرع في أن يش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية ، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بفشها أو بفسادها . ونصت المادة الخامسة على أنه يجوز فرض حد أدنى من العناصر النافعة في العقاقير الطبية أو في

للمواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين ، وعلى العموم فرض عناصر معينة في تركيبها ، ويكون ذلك بمرسوم ، ثم نص على عقاب مخالفة مقتضى هذا المرسوم ، وبين من ذلك أن المادة الثانية من القانون تعاقب على الغش مهما كانت درجة تأثيره في العناصر التي تتكون منها المادة .  
ففس اللبن يتحقق بفعل يحدث فيه تغييراً سواء أكان ذلك بنزع جزء من الدسم الذي فيه أو بإضافة مادة أخرى له مهما كان مقدار ما نزع أو أضيف . وإذن قللة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجحاً إلى فعل من أفعال التغير وقع عليه . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت نسبة الدسم في الألبان تختلف قلّة وكثرة إلى حد أنه في حالة القلّة قد لا ينفع باللبن الاتّباع المرجو فإن الشارع قد حرص في المادة الخامسة على معالجة هذه الحالة بالنسبة للبن وغيره عن طريق استصدار مرسوم تحدّد فيه النسبة التي لا يصح بيع المادة إذا لم تكن مشتملة على النسبة المحددة .

وحيث إنه متى كان ذلك مقرراً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في قوله بأن اللبن ممشوش لأنه لم يستند في ذلك إلا على قلّة نسبة الدسم فيه دون أن يتعرض لهذه النسبة ويبين أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البريئة التي ذكرها الدفاع وقال إنها تؤثر في نسبة الدسم في الألبان — لأنه لا يصح الاستدلال بها إلا إذا لم تكن نتيجة لهذه العوامل .

### (٦٩٥)

القضية رقم ١٨٨٣ سنة ١٨ قضاية<sup>(١)</sup>

تفتيش . مقهى . تفتيشه . ضبط حبش مع شتم وهو بالمقهى . لا قبل من هذا التهم وهو ليس مالك المقهى أن يتذرع بأنها كفتى على الحكم .

متى كان المقهى الذى وقع التفتيش فيه ليس مملوكاً للتهم الذى ضبط معه

---

(١) في هذه القضية تفتتت الهيئة مجلس حضرة حسن المصطفى بك بدلا من حضرة أحد حتى بك .

الختيش وهو فيه ، فلا يقبل من هذا المتهم أن يتذرع باتهالك حرمة القهى للنهى على الحكم .

### جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوة بك وحن إسماعيل المصطفى بك وفهم إبراهيم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

( ٦٩٦ )

#### القضية رقم ١٨٩٧ سنة ١٨ القضائية

هناك العرض وإنقاذ الأخلاق . التعويل على ما تكسبه امرأة من الدعارة . إدانة المتهم في هذه الجريمة اعتماداً على ما ثبت من تسلمه من هذه المرأة حافظة بها نقود . ثبوت أن هذه الحافظة مسروقة . الإدانة خطأ .

إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في جريمة التعويل في بعض معيشتة على ما تكسبه امرأة من الدعارة على ما ثبت لدى المحكمة من أنه تسلم من هذه المرأة حافظة بها نقود ، وكان الثابت أن هذه الحافظة مسروقة ، فهذا يكون خطأ ، إذ مادامت الحافظة المذكورة مسروقة فلا يصح اعتبارها مما كسبته هذه المرأة من الدعارة ، ولا يصح بالتبع اعتبار المتهم قد عول في معيشتة على كسب من الدعارة .

( ٦٩٧ )

#### القضية رقم ١٩٠٠ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . التفتيش المحظور . هو تفتيش الأشخاص والساكن . تفتيش دكان بناء على إذن بتفتيش المتهم ومنزله . تفتيش صحيح .

التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والساكن بغير مبرر من القانون ، فلا يمكن القول ببطالان تفتيش دكان إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه

أو مسكنه ، وإذن فإدام هناك إذن من النيابة بتفتيش متهم ومنزله فلا يقبل منه الطعن ببطلان تفتيش دكانه بمقولة إنه لم يصدر به إذن .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المعلوم فيه أخطأ حين دان الطاعن بانياً قضاءه على ضبط الخدر في دكانه أثناء تفتيشه بمقولة صدور إذن به من النيابة ، مع أن الإذن قاصر على تفتيش مسكن متهم آخر وملحقاته ولم يشمل دكان الطاعن ، وهذا يجعل التفتيش باطلاً .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم أنه كان هناك إذن من النيابة بتفتيش الطاعن ومنزله ، وكان المحظور هو تفتيش الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، ولا يمكن القول ببطلان تفتيش دكان إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، فإن ما يقوله الطاعن بصدد تفتيش دكانه لا يكون له محل ما دام هناك — كما سلف — إذن من سلطة التحقيق بتفتيش شخصه ومسكنه .

### (٦٩٨)

#### القضية رقم ١٩١٠ سنة ١٨ القضائية

ضرائب . الحكم بزيادة ما لم يدفع من الضريبة . شرطه : تعيين مقدار ما لم يدفع أو تقديره وبيان توفرية اللتم في الهروب من دفع الضريبة المستحقة .

يجب لسكى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره إن لم يكن مقدراً مع بيان توفرية اللتم في الهروب من دفع الضريبة للمستحقة وإلا كان الحكم قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المعلوم فيه دان الطاعن بأنه لم يقدم لمصلحة الضرائب إقراراً عن أرباحه أو خسائره عن السنوات المينة بالدعوى ،



وقضى عليه بالفرامة وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثاله ، وذلك دون أن يحدد هذا المقدار الذى لم يدفع ، ولم يتعرض لتوفيرية الفش لدى الطاعن ، وهذا قصور فى الحكم .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ذكر واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها فى قوله : « إن الوقائع تتلخص كما هى ثابتة بمحضر ضبط الواقعة فى أن المتهم بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٠ لم يقدم لمصلحة الضرائب إقرارات عن أرباحه أو خسائره عن السنوات من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٦ . وإنه بسؤال المتهم أمام المحكمة قرر أنه قدم الإقرارات المطلوبة منه وقدم إيصالات تفيد دفع مبالغ سددها لمصلحة الضرائب باسمه مؤرخة ١٩٤٨/٣/١٤ و ١٩٤٨/١/١٩ و ١٩٤٨/١١/٢٦ أى أنه قدم الإقرارات ودفع جزءاً من المطلوب منه بعد الميعاد . وإن التهمة ثابتة على المتهم من محضر ضبط الواقعة ومن القسائم المقدمة منه ، وترى المحكمة نظراً لأنه قام بتقديم الإقرارات المطلوبة منه وتسديد أقساط من المبالغ التى ربطت عليه تخفيف العقوبة عليه » . ولما كان يجب لكى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين الحكم مقدار ما لم يدفع ويقدره إن لم يكن مقدراً مع بيان توفيرية المتهم فى الهروب من دفع الضريبة المستحقة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بذلك ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

( ٦٩٩ )

القضية رقم ١٩١٣ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . تمسك التهم بأن الجروح الموجودة يديه كانت نتيجة اعتداء القتل وأهله عليه ولم يكن سببها انتزاع السكين من يده كما شهد بذلك المهود . طلبة ندب الطبيب الشرعى لإثبات ذلك . عدم إجابة هذا الطلب وعدم الرد عليه . قصور .

إذا كان المتهم فى جريمة قتل قد تمسك أمام المحكمة بأن الجروح الموجودة يديه كانت نتيجة اعتداء القتل وأهله عليه ولم يكن سببها انتزاع الناس السكين من

يده ، كما شهد بذلك بعض الشهود الذين أخذت المحكمة بشهادتهم ، وطلب نذب الطيب الشرعى لتحقيق ذلك ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم ترد على دفاعه هذا مع أهميته ، فحكما يكون قاصراً واجباً نقضه .

### جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وحسن الحضي بك ونهم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

(٧٠٠)

### القضية رقم ١١٧٧ سنة ١٨ القضائية

نقض . الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يتم في الموعد القانونى . هي الدالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقفاً عليه وقت صدورها . شهادة ثابت بها أن الحكم ومحضر الجلسة وردا المحكمة في اليوم السابق لتحريرها . لا تنفد . تأجيل محكمة النقض نظر الطعن — بناءً على مثل هذه الشهادة — حتى يقدم الطاعن أسبابه . ذلك لا يعد فصلاً منها في جواز تقديم أسباب الطعن .

الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتم في الموعد القانونى هي الشهادة الدالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقفاً عليه وقت صدورها . فالشهادة الثابت بها أن الحكم ومحضر الجلسة وردا المحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تنفد ، ولهذا لا تقبل الأسباب التي يقدمها الطاعن بعد مضي ميعاد الطعن محسوباً من يوم صدور الحكم ، ولو كانت محكمة النقض قد أجلت نظر الطعن حتى يقدم الطاعن ما يرى تقديمه من أسباب لأن ذلك ليس قضاءً منها بقبول الأسباب التي ستقدم .

### المحكمة

حيث إن الطاعن قرر الطعن في الحكم الصادر من محكمة جنائيات بنى سويف بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ وقدم شهادة من قلم كتاب نيابة بنى سويف يستدل بها على أن الحكم لم يتم في الميعاد القانونى تاريخها ٢٧ من أبريل

سنة ١٩٤٨ مؤداها أن الحكم ومحضر الجلسة وردا لمحكمة الجنايات بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن هذه المحكمة جرت على أن الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يمتح في الوعد القانوني ينبغي أن تكون على السلب ، أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقفاً عليه وقت صدورها ، وإذن فالشهادة المقدمة من الطاعن لا تنفيده في إثبات أن الحكم للطعون فيه لم يقع عليه في الوعد القانوني ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل من الطاعن أن يقدم أسباباً بعد مضي ميعاد الطعن محسوباً من يوم صدور الحكم .

وحيث إن هذه المحكمة وإن سبق لها أن أجلت الدعوى حتى يقدم الطاعن ما يرى تقديمه من أسباب لطعنه إلا أن ذلك لا يعد فصلاً منها في حقه في جواز تقديم أسباب لطعنه كما يدعى .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك وكان السبب المقدم في الميعاد لا يكفي لنقض الحكم فإنه يتعين رفض الطعن .

## (٧٠١)

### القضية رقم ١٥٥٥ سنة ١٨ القضائية

قتل عمد . تعدد التهمين . إصابة المجنى عليه من عيار نارى واحد . استبعاد ظرف سبق الإصرار . إدانة التهمين جميعاً بالقتل العمد . قصور . الإدانة في هذه الحالة لا تكون صحيحة إلا إذا كان بين التهمين اتفاق سابق .

إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار نارى واحد ، واستبعد ظرف سبق الإصرار ، ومع ذلك أدين عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب النقص .

(٧٠٢):

## القضية رقم ١٦٢٥ سنة ١٨ القضائية

نقض . بناء الطعن على وقوع المحاكمة باطلة لعدم إمكان معرفة ما تم أمام المحكمة لتعذر قراءة محضر الجلسة . عدم تعيين الطاعن على الإجراءات التي تمت في مواجهة الطاعن . طعن على غير أساس .

إذا كان الطاعن يبنى طعنه على أن المحاكمة وقعت باطلة إذ محضر الجلسة تعذر قراءته فلا تمكن معرفة ما تم أمام المحكمة ، ولم يكن قد عين مطعناً واحداً على ذات الإجراءات التي تمت في مواجهته والفروض قانوناً أنها وقعت صحيحة فهذا الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه ، وخصوصاً إذا كان محضر الجلسة ميسورة قراءته .

(٧٠٣)

## القضية رقم ١٦٢٦ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . إدانة متهمين بالقتل خطأ . تأسيس الإدانة على القول بأنهما تبادلوا الإمساك بمسدس وعينا به حتى انطلق منه العيار الذي أصاب المحي عليه . قصور . يجب أن يبين الحكم من منهما الذي تسبب في انطلاق العيار .

إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالقتل انخطأ مؤسساً قضاءه على قوله إنهما تبادلوا الإمساك بمسدس محشو بالرصاص وعينا به فانطلق منه عيار أصاب المحي عليه فقتله دون أن يعين من منهما للتسبب في انطلاق العيار ، فهذا منه قصور في البيان مستوجب النقض ، إذ أن مجرد العبث بالمسدس لا يكون له شأن في القتل إلا إذا كان هو الذي أدى إلى انطلاق العيار ، ومقتضى هذا أن يبين الحكم من من المتهمين اللذين كانا يعيشان بالمسدس هو الذي تسبب بفعله في خروج العيار .

## (٧٠٤)

## القضية رقم ١٦٢٩ سنة ١٨ القضاية

١ — وصف التهمة . تقديم للتمم للمحاكمة لاشتراكه في سرقة . إدانته في إخفاء أشياء مسروقة . لا تلزم المحكمة بتنبية الدفاع ما دامت لم تجر أى تغيير في واقعة الدعوى .

ب — شهود . تأجيل محكمة أول درجة الدعوى لسماهم . عدم سماعهم . عدم طلب التهم سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية . ليس له أن ينعى على حكمها أنه اعتمد على أقوال الشهود في التحقيقات .

١ — للمحكمة ، بل عليها ، أن تطبق القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى في الحكم الذى تصدره ، وهى في ذلك غير ملزمة بتنبية الدفاع ما دامت لم تجر أى تغيير في الواقعة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة لاشتراكه في سرقة ، فأدانته في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ، فلا تثريب عليها في ذلك متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الإخفاء .

٢ — إذا كانت محكمة أول درجة قد أجلت الدعوى لسماهم شهود ثم لم تسمعهم فليس للتمم إذا لم يطلب سماع هؤلاء الشهود أمام المحكمة الاستئنافية أن ينعى على الحكم أنه اعتمد على أقوال الشهود في التحقيقات مع أنهم لم يسمعوا بالجلسة .

## (٧٠٥)

## القضية رقم ١٦٣٠ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبنيه . دفاع . تموين . وضع الأمان على السلع . محله أن تكون معروضة للبيع . تمسك التهم بأن السلم للقول بأن السر لم يكن موضوعاً عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت بالحل على ذمة أصحابها وطلب تحقيق هذا الدفاع . تأييد أقواله بأقوال مفتش التموين . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

إن إيجاب وضع الأمان على السلع محله أن تكون السلع معروضة للبيع . فإذا كان التهم قد تمسك بأن الأحذية للقول بأن السر لم يكن موضوعاً عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحله على ذمة أصحابها ، وطلب تحقيق

هذا الدفاع فأجابته المحكمة إلى طلبه واستدعت مفتش التويز فجاءت أقواله مؤيدة له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم للسأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير إلى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

### (٧٠٦)

#### القضية رقم ١٦٩١ سنة ١٨ القضاية

١ — سيارات . السير على اليمين . عرف واجب الاتباع . مخالفته . مؤاخذه المتهم بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة السيارات .

ب — وصف التهمة . الخطأ للسند إلى التهم هو قيادته السيارة على يسار الطريق . بيان المحكمة في حكمها ظروف الحال التي كان يسير التهم فيها والتي نجم عنها الحادث . قولها إنه كان يسير بسرعة . ليس تعديلاً في التهمة .

١ — إنه وإن كانت لائحة السيارات لم تنص على أنه يجب على سائق السيارة أن يلزم السير على يمين الطريق فإن العرف جرى على ذلك واستقر نظام المرور عليه بحيث إذا ما خولف هذا العرف حق على المخالف أن يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي تحظر قيادة السيارات بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور وممتلكاته .

٢ — إذا كان وجه الخطأ للسند إلى التهم هو أن الحادث نشأ من إهماله وعدم احتياطة وعدم اتباعه اللوائح بأن قاد سيارته على يسار الطريق ، وكانت المحكمة في حكمها بإدائته ، وهي في صدد بيان ظروف الحال التي كان يسير فيها والتي نجم عنها بحسب هذه الظروف قتل المجنى عليه ، قد قالت إنه كان يسير بسرعة فذلك لا يعد تعديلاً في التهمة .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن دفاع الطاعن بني على أن الضرورة هي التي ألجأته إلى سلوك الطريق من الجهة اليسرى وإلى أن المجنى عليه ظهر أمامه فجأة يعبر الطريق من اليمين إلى اليسار فكان هو السبب المباشر للحادث ،

فقال الحكم المظنون فيه بأن اللوائح تلزم الطاعن باتخاذ الجانب الأيمن من الطريق مع أنه كان يقود إحدى السيارات التابعة لشركة الأمنبوس التي تؤدي خدمة عامة ولا يمكن إلزامه بالانتظار حتى يتم تسليم سيارة النقل المعطلة ، والقوانين تبيح للسيارات أن تمر من يسار الطريق إذا كان المرور غير متيسر من الجانب الأيمن . ولم ترد المحكمة على ما دفع به من مفاجأة الجنى عليه له واستندت إلى أنه كان يقود سيارته بسرعة ، وهذا النوع من الخطأ لم يرد في وصف التهمة ولم يلق نظر الدفاع إليه .

وحيث إنه إذا كانت لأثمة السيارات لم تنص حقاً على أنه يجب على سائق السيارة أن يلزم السير على يمين الطريق فإن العرف جرى على ذلك واستقر نظام المرور عليه بحيث إذا خولف هذا العرف كان حقاً على المخالف أن يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨ من لأثمة السيارات التي تحظر قيادة السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور وممتلكاته ، فلا محل للقول بأن الطاعن مأذون بأن يسير على يسار الطريق بلا حرج عليه . أما ما زعمه من أن المحكمة لم ترد على ما دفع به من أن الجنى عليه ظهر أمامه فجأة فغير صحيح لأن المحكمة بينت في حكمها أنها لم تقتنع بهذا الدفاع للأسباب التي أبدتها . وأما قوله إن المحكمة عدلت التهمة فغير صحيح كذلك ، لأن وجه الخطأ الذي أسند إليه هو أن الحادث نشأ عن إهماله وعدم احتياظه وعدم اتباعه اللوائح بأن قاد سيارة على يسار الطريق فبينت المحكمة في حكمها ظروف الحال التي كان يسير فيها والتي نجم عنها بحسب هذه الظروف قتل الجنى عليه .

### (٧٠٧)

#### القضية رقم ١٦٩٣ سنة ١٨ القضائية

- ١ - دفاع . طلب الدفاع ضم تحرير الكشف بالأشعة على الجنى عليه في مذكرة قعما .  
عدم إصراره على هذا الطلب في مرافقته بالجلسة . نيبه على المحكمة أنها لم ضم الكشف .  
لا محل له .

ب — حكم . مادة العقوبة . وجوب ذكرها . النص الخاص بوقت التنفيذ . ذكره غير واجب .

١ — إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب في مذكرة مقدمة منه ضم تقرير الكشف بالأشعة على المجنى عليه لاستبانة أثر الإصابة في أذنه ، ولكنه لم يتمسك بهذا الكشف ولم يصر على طلب ضمه في مرافقته الأخيرة بالجلسة ، فلم تضم المحكمة الكشف وقالت في حكمها إن التهم لم يعترض على عدم ضمه ، فلا يكون ثمة محل لنصه عليها أنها لم تضمه .

٢ — الواجب هو أن يذكر الحكم مادة العقوبة أما الإشارة إلى النص الخاص بوقت تنفيذها فلا يبطله .

### (٧٠٨)

القضية رقم ١٦٩٤ سنة ١٨ القضاية

شهود . سلطة المحكمة في تقدير أفعال الشهود . لا تكون إلا بعد سماعها . رفضها طلب سماع شاهد بناءً على رأيها فيها قد يقوله . لا يصح . حق الخصم في أن تسمع شهوده .

الأصل أن لكل من انحصوم الحق في أن تسمع شهوده متى كانت الواقعة المراد الاستشهاد بهم عليها متعلقة بالدعوى ، فليس للمحكمة أن ترفض طلب سماع شهود النفي وتبدي رأيها فيها سوف يقوله أولئك الشهود إذا ما سمعوا ، فإن سلطتها في تقدير الشهادة لا تكون إلا بعد سماعها .

### (٧٠٩)

القضية رقم ١٦٩٥ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبينه . قول التهم إن المجنى عليه غير صادق فيما قرره من أن إصابته كانت من عما . اعتماد في ذلك على تقرير الكشف الطبي الموقع على التهم وعلى ما أجمع عليه الشهود من أن الإصابة من حجر . خلو التقرير الطبي من الإشارة إلى سبب الإصابة . عدم رد المحكمة على هذا الدفاع . قصور .

إذا كان للدفاع عن التهم في صدد تفنيد ما قاله المجنى عليه من أن إصابته



كانت من عصا قد قال إن الكشف الطبي يكذبه والشهود أجمعوا على أن الإصابة من حجر لا من عصا ، وكان التقرير الطبي — كما أوردته المحكمة — خلواً من الإشارة إلى سبب الإصابة ، فإن استناد المحكمة إلى هذا التقرير مع عدم تعرضها لدفاع التهم وردها عليه يكون قصوراً غللاً .

## ( ٧١٠ )

القضية رقم ١٩٢٠ سنة ١٨ القضائية

نقض . حكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى . هو حكم غير منه للنزاع . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .

الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى هو حكم غير منه للنزاع بين الخصوم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨

رئاسة سماعة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

## ( ٧١١ )

القضية رقم ١٧٤٧ سنة ١٨ القضائية

شهود . عدم تمسك التهم بسامعهم وعدم طلبه تلاوة أقوالهم بالتحقيقات . إدانته بناءً على ما شهدوا به في التحقيقات . لا تثريب على المحكمة .

إن إدانة التهم استناداً إلى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم بالجلسة أو تتل أمام المحكمة — ذلك لا يعيب الحكم الاستثنائي بما يبطله ما دام التهم لم يتمسك بسامعهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

### (٧١٢)

#### القضية رقم ١٧٥٦ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبنيه . معارضة . هدم شهادة بمرض للمارض وطلبه التأجيل . عدم إجابته إلى طلبه دون تحديث عن ذلك بما يبرره . حكم غير مسبب .

المرض متى كان يحول دون الحضور أمام المحكمة يعتبر عذراً تقترب عليه . نتائجها القانونية . فإذا كان المارض قد قدم محاميه بالجلسة المحددة لنظر معارضته شهادة من طبيب مثبت فيها مرضه ، فإنه يكون على المحكمة — إذا لم تر إجابته ، إلى طلب التأجيل — أن تتحدث عن ذلك بما يبرر عدم إجابته إياه ، وإلا كان حكمها معيباً واجباً نقضه .

### (٧١٣)

#### القضية رقم ١٩٤٩ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبنيه . بيع دجاج بأكثر من السعر الجبرى . تمسك المتهم بأن الزيادة في السعر كانت مقابل توافر صفات خاصة في الدجاج تنفيذاً لعقد التوريد ومصاريف نقله إلى مكان التسليم . إدانة المتهم دون بحث هذا الدفاع . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم ببيع دجاج بأكثر من السعر الجبرى المقرر قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن التسعير الجبرى الذى أسندت إليه مخالفته لا يسرى عليه ، لأنه وُرد الدجاج تنفيذاً لعقد توريد حرر بينه وبين المشتري والزيادة في السعر للفق عليه بينهما كانت مقابل توافر صفات خاصة في الدجاج الذى تمهد بتوريده ومصاريف نقله إلى مكان التسليم ، فإن إدانة المتهم دون بحث هذا الدفاع والرد عليه — ذلك يكون قصوراً يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

### (٧١٤)

#### القضية رقم ١٩٥٠ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبنيه . متهان . تقديم أحدهما بتهمة إحداهما والآخر بتهمة جنحة الضرب .

وجود ثلاث إصابات بالجنى عليه . مؤخذة للتهمين بتهمة أنهما ضربا الجنى عليه ضرباً أمجزه عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوماً دون بيان أن مجزه هذا كان ناشئاً عن الضربتين . قصور .

إذا قدم متهمان إلى المحاكمة ، أحدهما بتهمة إحداث ضرب تسببت عنه عاهة بالجنى عليه ، والآخر بتهمة جنحة الضرب ، وكان الثابت أنه وجد بالجنى عليه ثلاث إصابات ، قرأت المحكمة أن تهمة العاهة غير ثابتة على المتهم بها وأخذته هو والتهم الآخر بتهمة أنهما ضربا الجنى عليه ضرباً أمجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً عن الإصابتين الأخريين ، وعاقبتها بالحبس لمدة سنتين ، دون أن تبين أن مجز الجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً كان ناشئاً عن كل من الإصابتين ، فهذا منها قصور يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

### (٧١٥)

#### القضية رقم ١٩٥٢ سنة ١٨ القضاية

موانع المسؤولية . جنون للتهم . التهم غير مطالب بإقامة الدليل على دعواه الجنون . على المحكمة أن تثبت هي من أنه لم يكن مجنوناً . لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد ادعاءه في الوقت المناسب أثناء المحاكمة .

لا يحق لمحكمة الموضوع أن تستند في إثبات عدم جنون التهم إلى القول بأنه لم يقدم دليلاً ، بل إن من واجبه في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ولا تطلبه هو بإقامة الدليل على دعواه . كذلك لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد أنه مجنون في الوقت المناسب أثناء المحاكمة لأن ذلك لا يصح الاستدلال به إلا في حق من لم يظن في سلامة عقله .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة

بأنه مجنون وأنه خرج من مستشفى الأمراض العقلية أخيراً وأنه يتردد عليه مرتين ولا يزال مريضاً ، وقدم مستندات المحكمة دالة على ذلك ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع بحجة أن الطاعن لم يبيده إلا أخيراً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الصدد إنه لم يتم دليل لنفى المحكمة على صحة ما دفع به التهم بالجلسة من أنه كان مجنوناً وقت ارتكاب الحادثة . ويؤيد أن هذا الدفاع غير صحيح أن التهم لم يسبق أن أبداه قبل هذه الجلسة .

وحيث إنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تستند في إثبات عدم جنون التهم إلى القول بأنه لم يقدم دليلاً لأن من واجب المحكمة في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ، ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على دعواه . كذلك لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد أنه مجنون في الوقت المناسب أثناء المحاكمة لأن ذلك لا يصح الاستدلال به إلا في حق من لم يظن في سلامة عقله . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يبطله .

### (٧١٦)

#### القضية رقم ١٩٥٣ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . تمسك التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . القول بإنهاء حق التهم في الدفاع بإنهاء ما وقع عليه من عدوان دون بيان الظروف المبررة للقول بإنهائه . فصور .

إذا كان الحكم — في صدد رده على ما تمسك به التهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه — قد قال إن المجنى عليه كان ممسكاً بالتهم فهل لابنه ضرب التهم بقطعة من حديد ، فاعتدى للتهم على المجنى عليه ، ثم ذكر أن حق التهم في الدفاع قد انتهى بإنهاء ما وقع عليه من عدوان ، وذلك دون أن يبين الظروف التي استخلصت منها المحكمة كف المجنى عليه وابنه عن

الاعتداء على التهم ، وهل كان الجنى عليه وقت أن أوقع التهم فعل الضرب لا يزال مسكاً به أم لا فهذا قصور في الحكم يستوجب نقضه .

### (٧١٧)

القضية رقم ١٩٥٧ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . حفية بجانب شخص في قطار السكة الحديد . ظهور حركات منه أثارت شبهة رجل البوليس فيه . إتياده إلى البوليس . إنكاره ملكية الحفية . تفتيشها . لا يحق له أن يترض على هذا التفتيش .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن التهم شوهد بقطار السكة الحديد يتلفت يمينه ويسرة وبجانبه حفية ، فأثار ذلك شبهة رجل البوليس فيه ، فأقتاده إلى الضابط فسأله فأنكر ملكيته للحفية فتفتشها فوجد بها مقادير من الأفيون ، فلا يحق له أن يتمسك ببطان تفتيشها ، إذ ما دامت الحفية لم تكن مع التهم يحملها بل شوهدت بالقطار بجواره ، وما دام التهم قد صرح بأن الحفية ليست له ، فإنه لا يكون ثمة من حرج على رجال الضبطية القضائية إذا هم فتحوها وفتشوها .

### (٧١٨)

القضية رقم ١٩٦١ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبعية . اختلاس محجوزات . تمسك التهم بأنه لم يعلن يوم البيع وأنه وفي باقي الدين المحجوز من أجله وطلبه تحقيق ذلك . إدانته على أساس أنه قابل المحضر في اليوم المحدد للبيع وقرر أمامه أنه تصرف في المحجوزات دون تحديث عن دفاعه . قصور .

إذا كان التهم في جريمة اختلاس محجوزات قد تمسك في إثبات براءته بأنه لم يعلن باليوم الذي حدد أخيراً لبيع المحجوزات ، وأنه وفي باقي الدين المحجوز من أجله ، وطلب — في سبيل تحقيق ذلك — الاطلاع على أوراق التنفيذ ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه قابل المحضر في اليوم الذي حدد للبيع وقرر أمامه أنه تصرف في المحجوزات دون أن تتحدث عن دفاعه ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

## (٧١٩)

## القضية رقم ١٩٦٣ سنة ١٨ القضاية

١ — شهود . تمسك المحامي للوكل باستدعاء الشهود لمناقشتهم بالجلسة . عدم حضوره جلسة المرافعة الأخيرة . عدم تمسك المحامي الذي ندب للدفاع عن التهم بهذا الطلب اكفاء بأقوالهم بالتحقيقات وعدم اعتراض التهم عليه . اكفاء المحكمة بتلاوة أقوال الشهود . لا تثريب على المحكمة فيه .

ب — هتك عرض . نفذ المرأة . عورة . لسه وقرصه . هتك عرض .

١ — إذا كان المحامي الموكل قد تمسك بضرورة حضور الشهود لمناقشتهم بالجلسة ، ولكنه في جلسة المرافعة الأخيرة لم يحضر ، وحضر محام منتدب للدفاع عن التهم لم يطلب استدعاء الشهود بل اكتفى بأقوالهم بالتحقيقات ، ولم يعترض التهم نفسه على هذا المحامي ولم يطلب شيئاً ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي أكتفت بتلاوة أقوال الشهود .

٢ — إن الفخذ من المرأة عورة فلهذا وقرصه على سبيل للغازلة يعد هتك عرض .

## (٧٢٠)

## القضية رقم ١٩٦٤ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبينه . تمسك التهم بضرورة ضم شكوى تتصل بضغط رجال البوليس على شهوده . إدانته دون رد على هذا الطلب . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك بضرورة ضم شكوى تتصل بضغط رجال البوليس على شهود النفي ، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الطلب بما يبرر رفضه ، فهذا يعد قصوراً مبطلاً للحكم .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وفهم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

(٧٢١)

### القضية رقم ٧٥٥ سنة ١٨ القضاية

١ — علانية . مكتب تاجر الأدوات الطبية . تتوافر فيه العلانية .

ب — دمنة . استعفاها عن الإعلانات . شرطه . كون الإعلانات مما يوزع باليد .

١ — مكتب تاجر الأدوات الطبية يعتبر مكاناً مطروحاً تتوافر فيه العلانية قانوناً<sup>(١)</sup> .

٢ — إن كل ما تشترطه المادة ١٠ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ لاستحقاق الدفعة عن الإعلانات هو أن تكون الإعلانات مما يوزع باليد . فتمت كان الحكم قد أثبت ذلك على التهم بناءً على اعتبارات أوردها ، ولم يكن التهم قد سدد رسم الدفعة للمستحق ، فانه يكون مستأهلاً للعقاب .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بأنه وزع إعلانات باليد دون سداد رسم الدفعة » جاء باطلاً . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المادة ١٠ من الجدول نمرة ٣ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ مأخوذة عن قانون الدفعة الفرنسي الذي يشترط فيه للعقاب أن تتوافر العلانية وأن هذه العلانية لا تكون إلا إذا وضع الإعلان في مكان عام مخصص لارتداد الجمهور ويكون فيه ظاهراً للكافة . فإذا لم يوضع الإعلان كذلك فلا يخضع لرسم الدفعة . ويقول الطاعن إنه لما كانت الإعلانات موجودة بمكتبه الذي يتردد عليه

(١) ولعل الحكم المعلن فيه لم يكن بحاجة إلى البحث في صفة المحل لأن العلانية بطريق التوزيع أساسها عملية التوزيع نفسها ، وهذه تتحقق سواء أكان المحل الحاصل فيه التوزيع مطروحاً أو غير مطروح عاماً أو خاصاً .

فيه فئة خاصة من الناس هم الأطباء ، فإن المحكمة إذ استوجبت على هذه الإعلانات رسم الدفعة وعاقبته على عدم سدادها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تحصل فيما أثبتته مفتش الضرائب من أنه وجد لدى المتهم (الطاعن) بمكتب عمله التجارى جملة نسخ من ستة إعلانات عن أدوية اعترف له المتهم بأنها توزع على الأطباء ، ولأن الإعلانات لم يسدد عنها رسم الدفعة ضبط واقعة لكل إعلان منها ، وإنه بسؤال المتهم دفع التهمة بأنها لا تعتبر إعلانات بالمعنى الذى قصده القانون » . ثم تعرض لدفاع الطاعن فقال : « إن القانون قد فرض في المادة ١٠ من الجدول ٣ للملحق بالقانون رسم دفعة نوعياً ... عن كل إعلان يوزع باليد مهما يكن عدد نسخ الإعلانات الموزعة ... وأن هذه الجريمة تتطلب ... فيما تتطلب أن يجرى التوزيع في علانية ، وإنه لا شك أن التوزيع في محل عموى يتوفر فيه ركن العلانية ... وإن متجر المتهم مكان يطرقه جمهور الأطباء فهو إذن قد اكتسب صفة العمومية لصدقه وجود هذا الجمهور من الناس فيه لمناسبة معرفة أدوية معينة ، وإنه لا يشترط أن يطرقه جمهور الناس كافة ، فلكل مكان رواه عن تتحدد مصالحهم بارتياحه . على أنه ليست ثمة ما يمنع دخول غير الأطباء وتجار الأدوية ، فهو إذن مكان عام يتحقق ركن العلانية بتوزيع الإعلانات فيه ... وإنه لذلك تكون التهمة ثابتة ويتعين عقاب المتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٠ من الجدول الثالث للملحق » . ومتى كان الأمر كذلك وكان كل ما نشتطره المادة ١٠ لاستحقاق الرسم على الإعلان هو أن يوزع باليد ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن ذلك بناءً على الاعتبارات التى أوردتها ، فلا محل لما يثيره في طعنه .

(٧٢٢)

القضية رقم ٧٨٢ سنة ١٨ القضاية

وصف التهمة . رفع الدعوى على متهمين بأنهما اخفا على ارتكاب السرقة لئلا وأن أولهما



قتل المحي عليه عمداً وثانيهما اشترك معه . تهميش النيابة في الجلسة الأولى في تهمة الاتفاق الجنائي وطلبها تعديل الوصف بالنسبة إلى التهم الثاني باعتبار أنه هو القاتل دون الأول . إدانة المتهمين على أساس أن الثاني قتل عمداً والأول شرع في القتل . هذا تعديل لوصف التهمة في الحكم بناءً على واقعة جديدة . حكم معيب .

إذا كانت النيابة قد رفضت الدعوى على متهمين بأنهما اتفقا على ارتكاب حوادث السرقات ليلاً ، وأن أولهما قتل المحي عليه عمداً وثانيهما اشترك معه بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا على سرقة المارين ، وذهبا بالفعل إلى الطريق يحمل كل منهما سلاحه ، فتمت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذا الاتفاق الجنائي ، ثم بالجلسة فوضت النيابة الرأي للمحكمة بالنسبة إلى تهمة الاتفاق الجنائي ، وطلبت تعديل الوصف بالنسبة إلى الثاني على اعتبار أنه هو القاتل دون الأول ، فاستبعدت المحكمة تهمة الاتفاق الجنائي وقضت بإدانة المتهمين على أساس أن الثاني قتل عمداً والأول شرع في القتل ، فإنها لا تكون قد عدلت التهمة بالجلسة من تلقاء نفسها ولا بناءً على ما بدا من النيابة ، بل هي قد عدلتها في الحكم بناءً على واقعة جديدة غير المرفوعة بها الدعوى على المتهم الثاني ، ولهذا يكون حكماً معيباً بما يستوجب نقضه .

### (٧٢٣)

#### القضية رقم ١١٨٤ سنة ١٨ القضاية

ضرائب . إدانة للمتهم بدمدغه الضريبة المستحقة عن أرباحه في سنة ١٩٤٦ حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ بالتطبيق للأمرين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ . صحيحة .

إن المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد قضى باستمرار العمل بأحكام بعض الأوامر العسكرية ومنها الأمران رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ . وحكم هذين الأمرين أن للمول ملزم بتقديم جميع البيانات والبيانات والإقرارات والأوراق التي يقضى القانون بتقديمها في للمعاد للنصوص عليه في الأمر رقم ٣٦١ وهو ٣١ من يناير ، وأن عليه أيضاً أن يدفع للخرانة ما يكون مستحقاً عليه على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه من ضريبة عادية

أو استثنائية في ميعاد لا يتجاوز آخر فبراير . واستمرار هذا الحكم معناه التقييد بهذين التاريخين في كل عام . وإذن فالحكم الذى يدين التهم بأنه حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ لم يدفع إلى خزانة الحكومة قيمة الضريبة المستحقة على أرباحه عن سنة ١٩٤٦ في الميعاد بالتطبيق للأمرين السكرين سالفى الذكر يكون صحيحاً .

### (٧٢٤)

القضية رقم ١١٩٦ سنة ١٨ القضية

غش البضاعة . يستلزم وقوع تغيير على ذات البضاعة . حكم بالعقاب على جريمة غش لبن . يجب لمسته أن يستظهر أن الدم قد انتزع منه .

إنه لما كان غش الأشياء للعقاب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير ، إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره<sup>(١)</sup> ، فإنه يجب سلامة الحكم الذى يعاقب على غش اللبن أن يستظهر أن الدم قد انتزع من اللبن للمروض للبيع وإلا كان مخطئاً .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم للطعون فيه أنه حين دانه بأنه « عرض للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٠.٤٨ / من الحد الأدنى للدم منه مع علمه بذلك » جاء باطلاً ، فلم تبين المحكمة الدليل الذى استندت إليه في أن اللبن كان مغشوشاً واكتفت بالقول بأن الدم كان أقل من الحد الأدنى ، مع أنه لم يصدر قانون يفرض حد ، ولم يثبت أن اللبن قد أضيفت إليه مواد أخرى أو كان به مقدار ثابت من الدم انتزع ببضه .

(١) ظاهر من وافية الدعوى أن محكمة النفس لم تكن بصدد حصر الوسائل التى تقع بها جريمة الغش وإنما كانت تواجه حالة كان فيها الدليل الذى استند إليه قاضى الموضوع على إدانة التهم في تهمة الغش هو أن نسبة الدم في اللبن المضبوط في حوزته كانت هزل عن الحد الأدنى أيما كان سبب هذا التمس سواء أكان مرجه نزع الدم أو هزال للماشية أو مرضها .

وحيث إن الحكم للطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وما ذكر في نتيجة التحليل من أن اللبن مغشوش بنزع ٠.٤٨/ من الحد الأدنى للدم منه استند إلى شهادة الدكتور رئيس قسم الأغذية فقال « إنه تبين من شهادته بأن مثل هذا اللبن يجب أن لا يقل دمه عن ٠.٥ / وإلا فقد خاصته الأساسية كغذاء وأكد الشاهد بما له من خبرة في ذلك أن الألبان الجاموسى يتراوح دمه ابتداءً من النسبة المذكورة إلى نحو ٠.٨ / وإلا كان اللبن كمرض من العروض التجارية مغشوشاً سواء أكان هذا الغش اصطفاً بإزالة كل الدم أو بعضه منه أو كان طبيعياً بسبب مرض أو هزال في الماشية » ولما كان غش الأشياء للمقاب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره ، فإن الحكم إذ لم يجر على ذلك يكون مخطئاً لأنه يجب لسلامته أن يستظهر أن الدم قد انتزع من اللبن للعروض .

### (٧٢٥)

#### القضية رقم ١٢٠٤ سنة ١٨ القضائية

إجراءات . حارر مكتوبة بالإنجليزية غير مترجمة إلى العربية . إدانة التهم استناداً إليها مع تمسك بأنه لا تصح مساءلته على أساسها . عيب في الإجراءات .

إذا كان التهم قد تمسك بأنه لا تصح مساءلته على أساس ما جاء بتقارير في الدعوى مكتوبة باللغة الإنجليزية ، ومع ذلك أدانته المحكمة استناداً إلى هذه التقارير دون ترجيحها فهذا عيب في الإجراءات يقتضى نقض حكمها .

### (٧٢٦)

#### القضية رقم ١٥٨٣ سنة ١٨ القضائية

اختصاص . الدفع بعدم ولاية المحاكم . من النظام العام . جواز إيداعه حتى أمام محكمة النقض .

الدفع في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم من صميم النظام العام فيجوز إيداعه في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض . فإذا كان

الحكوم عليه قد طعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص وقدم لتأييد مطنه شهادة من القنصلية اليونانية مصدقاً عليها بأنه يوناني الجنسية ، كان لمحكمة النقض أن تقبل الطعن وتقضى بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر الدعوى .

### (٧٢٧)

القضية رقم ١٦١١ سنة ١٨ القضاية  
تمريض . لا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسؤول عنه أو درجة غناه .

إنه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق المضرور من الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسؤول عنه أو درجة غناه ، كان إدخال المحكمة جسامه الخطأ ويسار المسؤول عنه في العناصر التي راعتها عند تقدير التعويض عيباً يستوجب نقض الحكم . إذ تقدير التعويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما تنبئته من مختلف ظروف الدعوى بحيث إذا ما استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنه إذا ما أقيمت المحكمة في هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته في الحساب عند تقديره ، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفاً للقانون ، ويكون لمحكمة النقض أن تعمل على تصحيحه فتستبعد من التعويض المقتضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الأساس الخاطيء .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن الأول يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بالإصابة الخطأ . فقد تمسك بانعدام الخطأ من جانبه في الحادث الذي وقع وباقتطاع رابطة السببية بين ما ارتكبه وبين وقوع الاصطدام أو على الأقل اعتبار الحادث قد وقع نتيجة خطأ مشترك بينه وبين السائق الآخر ، وأن خطأ هذا السائق

يجب خطؤه أو يقلل من أثره ، مما يترتب عليه عدم مساءلته أصلاً أو الحد من مسؤوليته . وشهادة الشاهد جنسية في القول بخطئه هو وحده غير صحيحة يكذبها ما استبان من العناية وما شهد به المدعون بالحقوق المدنية أنفسهم وما ظهر من أن سيارة الأخيرين هي التي اندفعت بحكم سرعتها الكبيرة فصدمت سيارته صدمة شديدة تتم بذاتها على أنها كانت وليدة سرعة السيارة الأولى دون غيرها . ولكن المحكمة دانت به بناءً على تصوير مخطيء للحادث تخالفه الماديات ، كما أنها لم تكن بمناقشة دفاعه والرد عليه . ويقول هو والطاعن الثاني إن المحكمة أخطأت في تقدير التعويض إذ جعلت من عناصره جسامته الخطأ وبراءة المسؤول عنه ، مع أن القصد من التعويض جبر الضرر الواقع على الجاني عليه فقط فلا علاقة له بيسار المتزن به . ثم إنها ، وقد أوردت باقي العناصر التي عولت عليها في تقدير التعويض ، لم تبين أثر كل عنصر فيه .

وحيث إنه بالنسبة إلى الدعوى العمومية فقد بين الحكم المطعون فيه الواقعة بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الأول من أجلها وذكر الأدلة عليها وتعرض لدفاع هذا الطاعن المشار إليه وفنده للاعتبارات التي فالها ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فلا محل لما يشيره في طعنه ، وهو في الواقع جدل حول الدليل واطمئنان القاضي إليه مما يتصل بالموضوع ويخرج عن رقابة محكمة النقض . أما عن الدعوى المدنية فإن الحكم المطعون فيه بمد أن ذكر « أن الضرر الذي يكون محلاً للتعويض هو عبارة عن الضرر المادي الذي يصيب الجاني عليه كصايف العلاج ومقابل مجزءه عن العمل وما ضاع عليه من كسب بسبب ذلك ، والضرر الأدبي كالآلام الجسائية التي تختلف بحسب نوع الإصابة وأثرها وكذا الضرر الأدبي الذي يصيبه » قال « إنه يراعى أيضاً في تقدير التعويض جسامته الخطأ وجسامته الضرر ومركز الجاني عليه وبراءة المسؤول عن التعويض ، وأن تلك هي العناصر التي يقوم على أساسها تقدير التعويض » . ولما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق المضرور من الفعل الضار ، ولا يصح أن يتأثر بدرجة

خطأ المسؤول عنه أو درجة غناه ، فإن إدخال المحكمة جسامه الخطأ ويسار المسؤول عنه بين العناصر التي راعتها عند تقدير التعويض يجعل حكمها معيباً متعيناً نقضه . إذ ولو أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما تنبئنه من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنها إذا ما أفحمت في هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون ، وأدخلته في حسابه عند تقديره ، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفاً للقانون ، ويكون لمحكمة النقض سلطة العمل على تصحيحه ؛ ومتى تقرر ذلك فإن هذه المحكمة تستبعد من التعويض المقتضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على الأساس الخطيء الذي أضاعته لتقدير التعويض المستحق مقابل الضرر الناشئ عن الجريمة ، فتقتضي للدعى حسن بك عبد الله بمبلغ ٢٠٠٠ ج والدعى سيد بك اللوزى بصفته الشخصية بمبلغ ٣٥٠٠ ج مع تأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى مبالغ التعويض الأخرى للمقتضى بها .

### (٧٢٨)

#### القضية رقم ١٦٣٢ سنة ١٨ القضاية

- ١ — قار . لعب البصرة . اعتباره قراراً . ذكر الاعتبارات المؤدية إلى ذلك . سلامة الحكم .  
ب — محال عمومية . صاحب المحل العموى . مسؤوليته عما يقع من مخالفات ولو كان غائباً .

١ — متى كانت المحكمة قد اعتبرت أن لعبة « البصرة » قار على أساس أن مهارة اللاعبين في الرمح إنما تجيء في المحل الثانى بالنسبة إلى ما يصادفهم من الخطأ ، وذكرت الاعتبارات التي اعتمدت عليها في ذلك ، فهذا حسبها ليكون حكمها سليماً .

- ٢ — إن صاحب المحل العموى مسؤول بمقتضى نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ عن كل مخالفة تقع به من المستخدمين فيه ولو كان هو وقت المخالفة غائباً عنه .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الواقعة كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه لا يعاقب عليها القانون ، لأن المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية ذكرت الألعاب المحظورة في هذه الحال ولم تكن من ضمنها لعبة « البصرة » لكن الحكم المطعون فيه أسس الإدانة على قوله بأن الطاعن ترك أشخاصاً يلعبون البصرة في مقهاه باعتبارها من ألعاب القمار لأن الرمح فيها موكول للحظ أكثر من المهارة فقال بالنص « إن لعبة البصرة من الألعاب التي وإن كان فيها للمهارة بعض الأثر إلا أن للحظ فيها النصيب الأوفر ، والكسب مضمون لمن ساعده الحظ بتوافر بعض الأوراق له » . مع أن أحداً من الشهود لم يقل بأن الأشخاص الذين ضبطوا في المقهى كانوا يلعبون « البصرة » وقال بعضهم إنهم كانوا يلعبون الورق لجرد التسلية . والحكم نفسه يقول إن الثابت من أقوال بعض الشهود أن بعض أشخاص كانوا يلعبون الورق في مقهى الطاعن ، ولم يذكر أحد نوع اللعب . وإذن فقول المحكمة إن الأشخاص كانوا يلعبون « البصرة » لا يكون له من سند في أوراق الدعوى . هذا وما قاله الحكم من أن للحظ الشأن الأول والنصيب الأوفر ومن أن للمهارة شأنًا ثانويًا في ربح لعب « البصرة » يخالف الواقع إذ أن الثابت والمعروف أن مهارة اللاعب ومسلكه ويقظته كل ذلك له الشأن الأول والنصيب الأوفر ، وما كان للمحكمة أن تقطع بهذا قبل أن ترجع إلى الإخصائين وتستطلع رأيهم . وفضلاً عن ذلك فقد جاء في الحكم المطعون فيه أن الطاعن بوصف كونه صاحب المقهى مسؤول عن جميع المخالفات التي تقع بناءً على المادة ٣٦ من القانون المشار إليه ، ولا يعفيه من العقاب عدم وجوده في المقهى وقت وقوع المخالفة . وهذا خطأ لأن ثبوت غياب الطاعن لا يصح معه القول بأنه ترك النير يلعب القمار كما هو وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « ترك أشخاصاً

يلعبون القمار في القهوة ملكه » . ومحكمة أول درجة قضت له بالبراءة على أساس أنه لم يكن بالمقهى وقت ضبط الخاتمة ، والمحكمة الاستئنافية دانت وقالت في ذلك : « إن واقعة الدعوى حسبما استظهرته المحكمة من الأوراق تخلص في أنه حوالى الساعة ١١ر٣٠ مساء يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٦ أبلغ الكونستابل محمد محمد الروبى أفندى أنه كان يمر بداوريته بقسم السوق وأثناء تواجدته أمام باب المحطة حضر إليه وكيل الأومباشى محمد شاهين المعين بنقطة مرور المحطة وأبلغه أن الكونستابل صبحى أبو زيد ضبط أربعة أشخاص يلعبون القمار في مقهى المتهم الأول فتوجه إلى المقهى فوجد الكونستابل صبحى بها وقد سلمه لدى وصوله مبلغ ٢١ر٥ قرشاً وكوثينة عدد أوراقها ٥٢ وقد شاهد أربعة أشخاص يجلسون حول منضدة وهم حسن خطاب ومحمد مسامير وعرفه عبد البر وعلى الوالى فسألهم فاعترفوا له بأنهم كانوا يلعبون الورق ، وأن المبلغ المضبوط لهم ، فكلف اثنين من عساكر البوليس تصادف مرورهما بتوصيلهم للبندر وأخرج الكراسى والمنضدة من المقهى ، وأحضر عربة يد لنقلها إلى البندر ، ثم طلب من جرسون المقهى رخصتها فأخبره أنها طرف صاحبها المتهم الأول ، وفي هذه الأثناء حضر المتهم الأول واعترض على إخراج الكراسى والمنضدة ومنع إخراجها ، وحضر أخوه المتهم الثانى وأمسك بثلابسه وحاول إدخاله إلى المقهى ، فحال دون ذلك الجاويش حسين عبد الحق وعسكرى من قوة بوليس المحطة لا يعرف اسمه وأمر رجال القوة باقتيادها للبندر وترك الكراسى والمنضدة بالمقهى . وحيث إنه بسؤال الكونستابل صبحى أبو زيد قرر أنه كان ماراً أمام المقهى ومعه وكيل الأومباشى محمد شاهين ودخل المقهى ليشرب فشاهد الأربعة أشخاص سألنى الذكر ومعهم خامس ، خرج عند دخوله ، يجلسون حول منضدة ويلعبون الورق ويتبادلون النقود أثناء اللعب ، فضبطهم ثم كلف وكيل الأومباشى بإحضار من يعاونه في عملية الضبط فأحضر الكونستابل محمد محمد الروبى ، ثم جمعا الكراسى والمنضدة فحضر المتهم الأول وتشاحن مع الكونستابل الروبى . ثم حضر المتهم الثانى وأمسك بثلابيه فتدخلت القوة وأمرهم باقتيادهم للبندر . وحيث إنه بسؤال وكيل الأومباشى محمد محمد شاهين



أيد أقوال سابقه . وحيث إنه بسؤال . . . أنكر اللعب وقرر أن من كانوا يلعبون معه كانوا يلعبون الورق بالنقود . وحيث إنه بسؤال محمد إبراهيم حسان أنكر أيضاً اللعب وقرر أن زملاءه هم الذين كانوا يلعبون الورق . وحيث إنه بسؤال عرفة عبد البر اعترف بلعبه الورق مع زملائه وقرر أنهم كانوا يلعبون لعبة العشرات أى البصرة بالشاى وكان المغلوب يدفع النقود . وحيث إن على محمد الوالى اعترف أيضاً باشتراكه فى لعبة البصرة . وحيث إنه بسؤال المتهم الأول قرر أنه لم يكن بالمقهى ولكنه توجه إليها فوجد رجال القوة يخرجون المنضدة والكراسى خال دون ذلك . وأضاف أن الكونستابل الروبى كان قد طلب منه مترين مشمع فرفض فاغتاز منه من أجل ذلك . وحيث إن المتهم الثانى نفى وجوده بالمقهى وقت الضبط وقرر أنه توجه إليها لما سمع بأن رجال القوة يخرجون الكراسى والمناضد وأنه حال دون ذلك . وحيث إن الدفاع عن المتهمين دفع بأن لعبة البصرة غير معاقب عليها لأن الحظ ليس له الحظ الأوفر فيها — كما دفع بعدم وجود المتهمين وقت وقوع الجريمة ومن ثم فلا مسؤولية عليها . وقد أخذت المحكمة بالدفع الأخير وقضت ببراءة المتهمين استناداً إلى أنه لم يثبت وجودهما بالمقهى وسماحهما لرواد المقهى بلعب الورق . وحيث إنه يتبين للمحكمة أن الثابت من أقوال الشهود أن بعض أشخاص كانوا يلعبون الورق فى مقهى المتهم الأول « الطاعن » وقد أقر الأخير بأن المقهى له . . . وحيث إن المتهم الأول صاحب المقهى مسؤول عن جميع المخالفات التى تقع مخالفة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ طبقاً للمادة (٣٦) منه ، ولا يفيه من ذلك عدم وجوده فى المقهى فى ذلك الوقت . وحيث إن المادة ١٩ من القانون قد نصت على بعض ألعاب القمار على سبيل التمثيل فيدخل تحت نص هذه المادة كل لعبة يكون الربح موكولاً فيها للحظ أكثر من المهارة . وحيث إن لعبة « البصرة » من الألعاب التى وإن كان فيها للمهارة بعض الأثر إلا أن للحظ فيها النصيب الأوفر والمكسب فيها مضمون لمن ساعده الحظ بتوافر بعض الأوراق له ، وليس للمهارة من الأثر إلا بقدر ماتعيه الذاكرة عند توزيع الأوراق الأخيرة ، ومن ثم يكون الحظ فى هذه

اللعبة له الشأن الأول والنصيب الأوفر أكثر من المهارة ، وبالتالي تدخل هذه اللعبة ضمن ألعاب القمار المحاقب عليها طبقاً للمادة ١٩ من القانون . وحيث إنه فيما اتضح تكون التهمة المسندة إلى المتهم متوافرة الأركان وعقابه طبقاً للمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٢/٢ و ٣٥ و ٧/٣٩ و ١ ب و ٣٨ و ٤٢ و ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ .

وحيث إنه لما كانت ألعاب القمار الوارد ذكرها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية هي ما يكون ربح اللاعبين فيها متروكاً للحظ والصدفة أكثر من المهارة والفتنة ، وكان القانون المذكور قد نص في المادة ٣٦ على أن يكون « مستتل الحل ومديره ومباشر أعماله مسؤولين معاً عن أية مخالفة له » ، وعلى أنه في الأحوال المنصوص عليها في المواد من ١٧ الى ١٩ و ٢٦ و ٢٧ يعتبر مسؤولاً كذلك كل من ارتكب المخالفة من الأشخاص التابعين للحل » ، وكانت المحكمة — على ما هو مستفاد من حكمها المطعون فيه — قد قضت في الدعوى بناءً على هذين النصين فذكرت أن لعب « البصرة » قمار على أساس أن مهارة اللاعبين في الربح إنما تجيء في الحل الثاني بالنسبة إلى ما يصادفهم من الحظ ، وذلك للاعتبارات التي ذكرتها ، وأن صاحب الحل العمومي مسؤول عن كل مخالفة تقع فيه من المستخدمين فيه ولو كان غائباً عنه وقت المخالفة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد وقع منه أي خطأ بما يزعمه الطاعن .

### ( ٧٢٩ )

#### القضية رقم ١٦٣٣ سنة ١٨ القضائية

دفاع شرعى . البيوت مما يصح أن يتصلق بها حق الدفاع الشرعى . صورة واقعة .

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى إذ الواقعة هي أن الجنى عليه ابتدره بالسب ثم حاول تسلق جدار بيته صاعداً إليه ليعتدى عليه فقفذه هو بحجر لمنه من الوصول إليه ، وكانت المحكمة — مع تسليمها بهذه الواقعة — قد أدانته بمقولة إنه كان في استطاعته الاحتياء داخل داره ليتفادى

اعتداء الجنى عليه ، فهذا منها قصور إذ كان عليها أن تتعرض في حكمها لما قاله المتهم من محاولة الجنى عليه إيقاع الأذى به وتسليق جدار بيته لارتكاب جريمة فيه ، فإن البيوت مما يصح في القانون أن يتعلق بها حق الدفاع الشرعى .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم ذكر ما يفيد أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى إذ أن الجنى عليه ابتدره بالسب وتمادى في ذلك ثم حاول تسليق الجدار والصعود إليه فوق السطح ليعتدى عليه ، فالطاعن أمام هذه الظروف أمسك بحجر قذفه به لئله من الوصول إليه ، والمحكمة سلت بكل ذلك إلا أنها قالت إنه كان في استطاعته الاحتاء داخل داره أو في إحدى الغرف ليتفادى اعتداء الجنى عليه . وهذا منها خطأ لأن الطاعن كان مهدداً بالتمتدّى القريب عليه مما يجعله في حالة دفاع شرعى تبرر براءته .

وحيث إنه لما كان الدفاع المشار إليه قوامه أن الطاعن حين أوقع فعل الضرب بالجنى عليه كان يدفع فملين عزاهما إليه ، وهما محاولته الاعتداء عليه وإيقاع الأذى به ، ومحاولته تسليق جدار بيته لارتكاب جريمة فيه ، وكان الحكم المظنون فيه قد انتهى إلى القول بانتفاء قيام أية حالة من حالات الدفاع الشرعى دون أن يتعرض لما قاله الطاعن بصدد البيت ، وكانت البيوت مما يصح في القانون أن يتعلق بها حق الدفاع الشرعى ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

### (٧٣٠)

#### القضية رقم ١٦٣٦ سنة ١٨ القضاية

١ — إجراءات . رفع الدعوى على التهم بمرضه أقفص بسر يزيد على المقرر وطلب عقابه بمقتضى قرار وزارى معين . إدانته في هذه التهمة بمقتضى قرار آخر دون تغيير في الوقائع المسندة إليه . لا يطل الحكم .

ب — تموين . تمير السلح . تحديد الرخ الذى لا يجوز لتاجر التجزئة تجاوزه في سلمة معينة . هذه السلعة تعتبر مسخرة . عدم الإشارة في القانون الذى حدد أقصى الرخ إلى إضافة شئ من اللصوفات . لا تصح إضافتها .

١ — إن من واجب المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ومن واجب المتهم أن يضمن دفعه القانون الذى يعاقب على الواقعة المسندة إليه . فإذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه عرض للبيع أقشة صوفية بسعر يزيد على المقرر قانوناً ، وطلبت عقابه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وبالقرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٧ ، فرأت المحكمة أن هذا القرار لا ينطبق على واقعة الدعوى وأدائه بمقتضى القرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٤٦ دون أن تغير شيئاً من الوقائع المسندة إليه ، فلا يكون للمتهم أن ينعى على الحكم أنه عاقبه بنص قانونى لم يعلن به فى ورقة التكليف بالحضور .

٢ — متى كان القانون قد حدد فى سلمة الربح الذى لا يجوز لتاجر التجزئة أن يتجاوزه منسوباً إلى سعر الشراء ، وهو سعر يتحدد فى كل حالة على أصول ثابتة فى القانون ، فإن هذه السلمة تعتبر من السلع المسعرة . وما دام القانون حين حدد أقصى الربح فى سلمة لم يشر إلى إضافة شئ من المصروفات ، كما فعل بالنسبة إلى سلع أخرى ، فإنه يكون قد دل على أن إضافة المصروفات مقصورة على الأحوال التى تناولها النص .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن محكمة الدرجة الأولى عاقبت الطاعن بنص قانونى لم يعلن به فى ورقة التكليف بالحضور ولا فى الجلسة ولم تتح له فرصة بحثه والرد على التهمة التى أدانته بها ، لذلك كان هذا الحكم باطلاً ، وقد دفع بطلانه أمام محكمة ثانى درجة فلم تأخذ بقوله واعتبرت محاكمته أمام محكمة الدرجة الأولى صحيحة ، وهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه عرض للبيع أقشة صوفية بسعر يزيد على المقرر قانوناً وطلبت عقابه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وبالقرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٧ فرأت المحكمة أن هذا القرار لا ينطبق على واقعة الدعوى ودانته بمقتضى القرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٤٦

دون أن تغير شيئاً من الوقائع للسندة إليه . ومتى كان الأمر كذلك كان لا وجه لما ينهض الطاعن على الحكم للطعون فيه لأن من واجب المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ومن واجب التهم أن يضمن دفاعه القانون الذى يعاقب على الواقعة للسندة إليه .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن المحكمة أسست إدانة الطاعن على اعتبار أن الأفضة الصوفية مسخرة ، والواقع أن الأمر على خلاف ذلك لأن المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تجيز لوزير التجارة أن يعين الحد الأقصى للربح فى بعض السلع والمادة السابعة تنص على عقوبة من باع سلماً أو عرضها للبيع بربح يزيد على الربح المحدد ، وقد حدد القرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٤٦ أقصى ربح يتقاضاه تاجر التجزئة بعشرين فى المائة من سعر الشراء ، والربح هو ما يحصل عليه التاجر زائداً على ما صرفه فعلاً من ثمن السلع وأكلاف التعبئة والنقل والتأمين فيجب أن يضاف إلى سعر الشراء ٢٠ ٪ . ثم تضاف كل هذه الأكلاف إلى ذلك ويكون الناتج هو السعر الذى يجوز لتاجر التجزئة أن يبيع به . وعلى هذا الأساس إذا أضيف إلى سعر الشراء الربح باعتبار ٢٠ ٪ منه ثم أضيفت إليه مصروفات النقل لبلغ ذلك الثمن الذى عرضت به الأفضة فى محل تجارة الطاعن إلا كسور القرش وهى ما يجب جبره ، ولكن المحكمة أخطأت حين اعتبرت أنه عرض للبيع أفضة صوفية بسعر يزيد على المقرر قانوناً على حين أن القانون لم يحدد سعره وإنما حدد الربح فقط وجرت على أنه لا حق لتاجر التجزئة فى إضافة مصروفات نقل الأفضة من محل شرائها إلى محل بيعها .

وحيث إنه متى كان القانون قد حدد الربح الذى لا يجوز لتاجر التجزئة أن يتجاوزه منسوباً إلى سعر الشراء وهو سعر يتحدد فى كل حالة على أصول ثابتة فى القانون كان مما لا شك فيه أن الأفضة الصوفية تعتبر من السلع المسخرة . أما من ناحية ما يقوله الطاعن من أن له حق إضافة مصروفات النقل إلى ثمن الشراء والربح للرخص له به فلا يجدى ما دام هو يقول فى طعنه إنه مع إضافة

هذه المصروفات فإن الثمن الذى كانت الأقسطة معروضة به يبقى زائداً عن المقرر قانوناً . ولا عبرة بما يقول به من أنه ينبغي جبر كسور القرش لأنه ليس فى القانون ما يسمح بذلك ومع هذا فإن القانون حين حدد أقصى الربح الذى يجوز لتاجر التجزئة أن يبيع به وهو ٢٠ ٪ من ثمن الشراء دون أن يشير إلى إضافة شيء من المصروفات كما فعل فى نصوص أخرى بالنسبة إلى غيره يكون قد دل على أن إضافة للمصروفات مقصورة على الأحوال التى تناولها النص .

### (٧٣١)

القضية رقم ١٦٦٧ سنة ١٨ القضاية

دمغة . قبول ورقة لم يسدد رسم الدمغة المستحق عليها . تمام هذه الجريمة بمجرد عدم دفع الرسم . الجزاءات الإضافية تستحق بإدانة التهم ومعاقبته بالقرامة .

إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ نص فى المادة ٢١ منه على معاقبة كل من يقبل ورقة لم يسدد عنها رسم الدمغة المقرر بمقتضى هذا القانون بقرامة مع أداء الرسوم المستحقة ، ثم نص فى المادة ٢٣ على أن يحكم القاضى ، علاوة على الجزاءات للتقدم ذكرها ، بدفع ثلاثة أمثال الرسوم المهربة . وإذا كان هذا القانون لم يوجب لتحقق الجريمة للشار إليها توفر قصد خاص بل هى تتم بمجرد عدم دفع الرسم فى الحالات التى بينها ، وكان حين حدد عقوبة مرتكبها لم يفرق فى هذا الشأن بين حالتى القرامة والجزاءات الإضافية ، مما مفاده أنه كلما أدين عمول بها وحقت عليه القرامة حقت عليه أيضاً تلك الجزاءات ، فإن التفرقة بين الحالتين لمجرد نعت القانون الرسوم التى لم تدفع بأنها مهربة لا يكون لها من سند يبررها .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تنعى على الحكم المطلقون فيه أنه أخطأ إذ لم يلزم للمطلقون ضده بدفع ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة عليه طبقاً لقانون ضريبة الدمغة مع أنه دانه على أساس أنه لم يدفع تلك الرسوم . وتقول الطاعة إنه لاسند

في القانون لما ذهب إليه الحكم من أن القضاء بالتعويض يستلزم ثبوت نية الممول في التهرب من أداء الضريبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر واقعة الدعوى في قوله « إن الواقعة المسندة إلى المتهم تتحصل — كما خلص من مطالعة الأوراق — فيما أثبتته مأمور الضرائب بقسم الدفعة بمحض ضبط الواقعة وما شهد به لدى محكمة الدرجة الأولى بجلسة يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ من أن المتهم في الزمان والمكان اللذين به امتنع بصفته مديراً لشركة سنجر عن سداد رسوم الدفعة المستحقة على عدد ٩٦٤ عقداً من عقود بيع المنقول مشتملة على ضمان يستحق عليه رسم قدره خمسون ملياً عن كل عقد . وبسؤال المتهم قرر أنه سبق أن وردت له أوراق من مصلحة الضرائب وطلب إحالة الموضوع على المحكمة المختصة ، قدمته النيابة العمومية لمحكمة الدرجة الأولى لمحاكمته بالتطبيق إلى نص المواد ١ و ٢٠ و ٢١/١ و ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ، والفقرة ٧/٩ من الجدول رقم ٥ الملحق به ، والمحكمة المشار إليها قضت بجلسة يوم ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٨ بتفريم المتهم ١٠ قروش وبأداء رسم الدفعة المستحق وثلاثة أمثاله كتعويض لمصلحة الضرائب ، وذلك عن كل عقد بلا مصاريف جنائية ، وإن مبنى دفاع المتهم هو أن العقود موضوع التهمة هي عقود بيع وأن الرسم المستحق عليها هو ٣٠ ملياً ، وإن قسم قضايا المالية أفتى بهذا كالتأيت من خطاب المصلحة إليه بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٥ رقم ٥ من ملف الدعوى ، وإن المتهم قدم الرسم بناءً على تلك الفتوى غير أن مصلحة الضرائب أصرت على طلب الرسم بواقع ٥٠ ملياً على عبارة الضمان الواردة بالعقود السالفة البيان ، وإن للمتهم إزاء هذا التخطي آثر ترك الأمر للقضاء ليقول كلمته فيه وإخطار المصلحة بذلك . ومن حيث إن هذه المحكمة ترى في العقود المشار إليها عقود كفالة التزم فيها الموقعون عليها غير المشتري بضمان هذا الأخير وكفالاته والتضامن معه في كافة التزاماته للشركة إدارة المتهم ، فيحق لمصلحة الضرائب والحالة هذه أن تتقاضى على تلك الكفالات رسماً نوعياً قدره ٥٠ ملياً عن كل

عقد كنص الققرة ٩ ب من الجدول الخامس الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ .  
ولا يهم بعد ذلك إن كانت السكفالات المذكورة قد عقدت مستقلة أم في عقود  
البيع ذاتها ما دامت ملزمة لأشخاص غير المشترين ، وإن للمادة ٩ ب من الجدول  
رقم ٥ السالف الذكر تجعل المستفيدين من تلك العقود مسؤولين جميعاً على وجه  
التضامن عن الرسوم المستحقة فضلاً عن الجزاء الجنائي فمن ثم لا يكون للتمهم أن  
يتحلل من هذه المسؤولية . وليس في فحوى قسم القضايا الميمنة بالطلب الرقم ٢٤  
يوليو سنة ١٩٤٥ ما ينفي هذه المسؤولية بتاتاً عن التهم وإن كانت في الوقت ذاته  
عذراً مخففاً لهذه المسؤولية ، على أنه كان لزاماً على التهم أن يقوم بأداء ما أصرت  
الصلحة عليه من رسوم ثم يعود إلى مطالبتها قضائياً بالرد إن كان له وجه حق حتى  
لا تقوم مؤاخذه جنائياً عن الامتناع عن تسديد تلك الرسوم ، ولذلك وتأسيساً  
عليه تكون التهمة قائمة قبله ، ويكون الحكم للتأنيف قد أصاب إذ قضى بالحكم  
عليه بالفرامة مع أداء الرسم المستحق عن كل عقد وذلك لأسبابه التي أوردتها والتي  
تقرها هذه المحكمة . ولما عرض للتعويض موضوع هذا الطعن قال : « إن  
المادة ٣/٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وقد نصت على إلزام من ثبت عليه  
التهمة بالرسم المستحق وبثلاثة أمثاله إنما قصدت بذلك أن التعويض لا يقضى  
به إلا في حالة التهرب من تسديد الرسم وذلك بدليل نصها صراحة ( ثلاثة أمثال  
الرسوم المهربة ) . وإنه لم يثبت من الأوراق ولا مما شهد به محرر المحضر أن  
التهم كان متمتتاً في امتناعه ، بل بالعكس فإن في الفتوى السابقة لقسم قضايا المالية  
السابق الإشارة إليها ما يقطع في انتفاء سوء نيته وينادي بأنه فياذهب إليه لم يكن  
إلا راغباً في ألا يكون ضحية للخلاف في التفسير بين ما أشار به قسم القضايا  
وما تتمسك به مصلحة الدفعة . وهذا جيمه ينتهي إلى إلناء الحكم للتأنيف  
فيما يختص بالتعويض وقدره ثلاثة أمثال الرسم المستحق » .

وحيث إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ نص في المادة ٢١ منه على معاقبة  
كل من يقبل ورقة لم يسد عنها رسم الدفعة للقرر بمقتضى هذا القانون بفرامة مع  
أداء الرسوم المستحقة ، ثم نص في المادة ٢٣ على أن يحكم القاضي علاوة على



الجزاءات المتقدم ذكرها بدفع ثلاثة أمثال الرسوم للمهربة . ولما كان القانون لم يوجب لتحقيق الجريمة للشار إليها توفر قصد خاص بل هي تتم بمجرد عدم دفع الرسم في الحالات التي بينها ، وكان حين حدد عقوبة مرتكبها لم يفرق في هذا الشأن بين حالتي الغرامة والجزاءات الإضافية مما مفاده أنه كلما دين ممول بها وعوقب بالغرامة حقت عليه تلك الجزاءات ، لما كان ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم من التفرقة بين الحالتين لمجرد نعت القانون الرسوم التي لم تدفع بأنها مهربة لا يكون له سند يبرره .

---

### (٧٣٢)

#### القضية رقم ١٦٧٤ سنة ١٨ القضاية

إجراءات . قاض سبق له أن بأمر إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى . اشتراكه في الحكم فيها . حكم باطل .

لا يصبح أن يحكم في الدعوى القاضي الذي سبق له أن بأمر فيها ولو بصنة أخرى إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية أو الاتهام . فإذا كان أحد أعضاء محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم سبق له — مذ كان رئيساً للنيابة العمومية — أن اشترك في إجراء من إجراءات التحقيقات الأولية في الدعوى فهذا الحكم يكون معيباً واجباً نقضه .

---

### (٧٣٣)

#### القضية رقم ١٦٧٧ سنة ١٨ القضاية

قضى . الملعة من الطعن . انقضاؤها . لا عمل لنظر الطعن . مثال في حالة منهم حكم عليه ابتدائياً بالحبس سنة وأيد الحكم استئنافاً على أساس أن العقوبة للقضى بها هي ستة شهور وقد عليه بسنة .

إذا كان المتهم قد حكم عليه ابتدائياً بالحبس سنة ، فاستأنف ونظر الاستئناف على أساس أن العقوبة للقضى بها عليه ابتدائياً هي ستة شهور ،

وقضت المحكمة الاستئنافية غيائياً بالتأييد ، ثم عارض المحكوم عليه قضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن وضدت العقوبة عليه على الاعتبار الثابت بالحكم الاستئنافية ، ثم رجعت النيابة فأمرت بإعادة التنفيذ رغم ما هو ثابت بمجدول النيابة من أن الحكم سبق تنفيذه ، فرفع المحكوم عليه إشكالاً طلب فيه وقف التنفيذ ، وحكم برفضه ، فطمعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وكان الظاهر مما أورده في طعنه أن الحكم بالسنة قد تم تنفيذه عليه ، فهذا الطعن لا يكون ثمة وجه لنظره لعدم الجدوى منه .

---

### ( ٧٣٤ )

القضية رقم ١٧٢٢ سنة ١٨ القضاية

قضى . مذكرة مقدمة بعد حجز القضية للحكم . لا دليل على اطلاع المحكمة عليها . التمسك بها في طلب نقض الحكم . غير مجد .

مادامت المذكرة المقدمة بعد حجز القضية للحكم ليس عليها إشارة من أحد القضاة ، ولا دليل على أن المحكمة اطلمت عليها ، فلا جدوى من التمسك بها في طلب نقض الحكم .

---

### ( ٧٣٥ )

القضية رقم ١٨٨١ سنة ١٨ القضاية

موانع السؤلية . تقرير الطبيب الشرعى أن التهم مصاب بالقلية العقلية . إثباته أنه لا يوجد بقله عاهة تقهقر الشعور والاختيار . معاقبته على أنه كان يدرك أن اللادة التي وجدت معه مخدرة . لا خطأ .

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك بأن مظاهر سلوكه الخارجى ، كما وصفها الطبيب الشرعى ، تفيد أنه غير مسؤول إذ قرر الطبيب أنه مصاب بالقلية العقلية التي لم تنضج بعد بما يتكافأ وظروف الحياة الاجتماعية والنفسية وكذا الاضطراب العصبي ، وكان الحكم قد عاقبه على أساس ما أثبتته الطبيب الشرعى من أنه لم يوجد

بعقله عامة تنقذه الشعور والاختيار في ارتكاب فعله ، وكان تقرير الطبيب الشرعى يبرر ما انتهى إليه الحكم من أن التهم كان يدرك أن للمادة التى وجدت معه هى حشيش يعاقب القانون على إحرازه ، فإن عقابه لا يكون قد بنى على أساس خاطيء .

### (٧٣٦)

#### القضية رقم ١٩٠٥ سنة ١٨ القضائية

تسرد . سكنت امرأة مع رجل معين في منزل واحد وتكفل بالإعناق عليها . لا تصح إدانتها بالتسرد .

إنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ تنفد أن تكون الوسيلة التى يؤسس عليها القضاء بالتسرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عدده النص ، فإنه لا تصح إدانة التهمة بالتسرد إذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنت رجلاً معيناً في منزل واحد واتصلت به وتكفل بالنفقة عليها .

### المحكمة

وحيث إن الطاعة تنع على الحكم المطلون فيه أنه أخطأ حين دانها بالتسرد . وفي بيان ذلك تقول إن المحكمة قد جعلت من سكنها مع رجل معين في منزل واحد واتصالها به ومدته إياها ببعض المال وسيلة غير مشروعة للتعيش يمكن معها عدلها متشردة في حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مع أن المقصود بعدم مشروعية الوسيلة أن تكون مخالفة لقانون العقوبات ، وإن ما وقع من الطاعة وإن كان مخالفاً للدين والآداب العامة إلا أنه لا يوجد نص بالقانون يعاقب عليه .

وحيث إن الحكم المطلون فيه يتن واقعة الدعوى فقال : « إن مكتب الآداب كان يراقب العارة . . . لما نعى إليه من أن بعض المساكن فيها يدار

للدعارة السرية بمعرفة عزيزة سليمان وزوجها حسين إسماعيل وآخرين . . . وفي ساعة يوم الحادثة شاهد الكونستابل من يدعى فهم أخنوخ وحافظة محمد عناني ( الطاعنة ) يقصدان مسكن عزيزة وزوجها فأقتادها إلى المكتب حيث ذكر فهم أنه يعرف حسين من سنة ، وأنه توجه معه إلى منزله فتعرف بحافظة ابنة خاله زوجته وتوثقت بينهما عرى المودة فخالطها وأخذ يماشرها معاشرة الأزواج واستمر يتردد عليها . . . وطلبت إليه أن يبحث لها عن مسكن فأوجد لها منزلاً خاصاً لأنه تكفل بالإشاق عليها ، وأنها حضرا لزيارة عزيزة فقبض عليها . . . وقالت حافظة إنها طلقت من زوجها وإنها اضطرت لأن تسلك هذا السبيل لعدم وجود من يقوم بالنفقة عليها » . ثم تعرضت المحكمة لدفاع الطاعنة فقالت : « إن القول بأن للشرع إنما يقصد بالوسيلة غير المشروعة العمل الذي رتب عليه القانون عقوبة هو تحميل للنصوص ما لا تحتمله ، وإن القانون لو كان يهدف إلى هذا المعنى لنص عليه صراحة . . . وإنه ظاهر أن ما قصد إليه القانون بالوسائل غير المشروعة هي تلك التي لا تتفق مع نصوص القوانين واللوائح والتي تنافي النظام العام وحسن الآداب والأخلاق . . . وإنه لما كانت التهمة من بيئة تتجر بأعراضها وتتخذ من الدعارة السرية وسيلة للتجسس فلا يستقيم القول بأنها تتعیش من طريق مشروع غير الدعارة السرية التي تمارسها بتردها على منزل قريبتها . . . وإن ما قاله وكيلها من أنها جعلت من نفسها محظية خاصة لفهم أخنوخ لا تقيم له وزناً . . . لأن ظروفها تؤكد بأنها لن تقتصر في صلاتها هذه به إذ يقضى معها فترة قصيرة من الزمن بمصر ثم ينادرها إلى محل إقامته . . . وإنه لذلك تكون التهمة ثابتة وتقع تحت نصوص مواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ » . ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن تكون الوسيلة التي يؤسس عليها القضاء بالتشرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عدده النص ، وكان ما وقع

من الطاعة ليس من هذا القبيل ، فإنه يكون من المجهين قبول الطعن وهضم الحكم للطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم .

### ( ٧٣٧ )

#### القضية رقم ١٩١٢ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . استئناف . شهادة بأن المتهم كان مريضاً مريضاً منه من الانتقال للتقرير بالاستئناف . عدم الأخذ بها بقوله إن ثمة توكيلاً صدر من المتهم لوالده في مدة المرض الواردة بالشهادة من المحكمة الشرعية ببلده . ذلك لا يكفي في نفي أنه لم يكن يستطيع التنقل إلى خارج بلده ليقرر بالاستئناف .

إذا كانت الشهادة التي قدمها المتهم لإثبات مرضه الذي قال إنه منعه من الانتقال للتقرير بالاستئناف قد جاء فيها أنه كان يعالج بالجي الروماتيزمية من كذا إلى كذا وأنه مضى النصاب من هذه اللدة ملازماً الفراش ونصح بالألا يقوم الا بالتدريج وأن يكون متمهلاً في ذلك ، وكانت المحكمة قد قالت في صدد تبرير عدم أخذها بهذه الشهادة إن ثمة توكيلاً صدر من المتهم لوالده من محكمة كذا الشرعية ، وهذه المحكمة مقرها ببلده ، بتاريخ كذا ( في أثناء مدة المرض الواردة بالشهادة ) مما يدل على أن مرضه لم يكن من شأنه أن يقعه عن الحركة واتخاذ ما يلزم لرفع الاستئناف في الميعاد ، فهذا الذي قالته المحكمة لا يكفي للقول بأن مرضه لم يكن من شأنه أن يمنعه عن السفر من بلده إلى مقر المحكمة للتقرير بالاستئناف ، لأن تنقله في حدود بلده لا يدل على أنه كان في مكتبته الانتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها .

### ( ٧٣٨ )

#### القضية رقم ١٩٦٠ سنة ١٨ القضائية

تمون :

- ١ — خبز . وزن الرغبة . الطريقة التي رسمها قرار وزارة التموين لتطبيق وزن الرغبة . هي بمثابة توجبه للموظفين للتوسط بهم للراقبة . لا تجد القاضي في قضائه .
- ب — جرعة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر . يكفي لتكوينها مجرد وضع الأربعة ناقصة الوزن في الحائز .

ج — توكيل لإدارة مخبز . استخلاص المحكمة أن هذا التوكيل لم يقصد به إلا إفلاته صاحب المخبز من العقاب . جائز .

١ — إن المادة الثامنة من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أنه « يصدر من وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف » لم تحول الوزير خلق الدليل الذي لا يصح إثبات الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للموظفين المنوط بهم المراقبة فلا يترتب على مخالفته تقييد الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون العام من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد بدليل معين . وبدهى أن ما قصد إليه القرار الوزاري من التحرى في تعرف الحقيقة لا يفوت القاضي أثناء تحقيق الدعوى ، لكن ذلك بطبيعة الحال يجب أن يكون تبعاً لظروف كل دعوى وملابساتها وسائر الأدلة فيها كأقوال الشهود والاعترافات وقرائن الأحوال .

٢ — إن مجرد صنع الأرغفة ناقصة الوزن في المخبز يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع .

٣ — للمحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أن تستخلص أن التوكيل الذي يتسك به المتهم في أن الوكيل هو التماس بإدارة المخبز لم يقصد به إلا الإفلات من العقاب على ما يقع في المخبز من جرائم فلا تعمد به .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحد على علوبة بك  
وحسن المصطفي بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

( ٧٣٩ ) .

### القضية رقم ١٦٥٩ سنة ١٨ القضائية

سرقة بإكراه . بيان الرابطة بين الاعتداء على المجنى عليه بالضرب وبين فعل السرقة .  
واجب . إغفال هذا البيان . قصور .

إنه لما كان القانون يوجب في ظرف الإكراه الشديد لجريمة السرقة أن  
يكون الجاني قد لجأ إلى القوة لتمطيل مقاومة المجنى عليه في سبيل تسهيل فعل  
السرقة <sup>(١)</sup> ، كان من الواجب أن يعنى الحكم ببيان الرابطة بين الاعتداء على  
المجنى عليه بالضرب وبين فعل السرقة لمعرفة توافر هذا الظرف ، كما هو معرف به  
في القانون ، وإلا فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(١) واقعة الدعوى — كما ذكرها الحكم الطعون فيه — هي أن المتهم وآخرين انتهزوا  
فرصة إضراب رجال البوليس للتجمهر لتكدير الأمن وارتكاب السرقات وغيرها من الجرائم  
ومن تعطيل تنفيذ القوانين باستعمال القوة والنفذ ، وتصادف أن كان المجنى عليه ماراً بالشارع .  
فرأى مظاهرة مقابلة مكونة من بعض رجال البوليس والنوغاء ورأى في الوقت نفسه النوغاء  
يقومون بإطلاق نوافذ سبيلها معينة فقلت نظر أحد رجال البوليس الذي كان يجاوره فلم يلتفت  
إليه ، وحينئذ تقدم إليه شخص ظهر فيما بعد أنه المتهم وجذبه إليه بنصف وسأله عما كان يقوله  
لرجل البوليس ولطمه على وجهه بالكف والنفذ حوله عدد من النوغاء واتهالوا عليه ضرباً  
وخطفوا طربوشه من على رأسه وانزعوا من يده ثلاثة مصابيح كهربائية كان يحملها وحاولوا  
تزعجها كسبه فقاومهم فقلطه شخص آخر وأخيراً استطاع أن يفلت منهم ودخل في متهى قريب  
والنوغاء ومعهم المتهم يطاردونه ثم حاولوا اقتحام القهى ولكن أصحابه حاولوا دون ذلك وعندئذ  
تفقد المجنى عليه قهوده التي كانت في ظرف بالجيب الخفي للبتلون فلم يجدها ثم سمع طلقات نارية  
في الخارج ثم لما هدأت الحالة ذهب إلى منزله ومن هناك بلغ عن الحادث .

## (٧٤٠)

## القضية رقم ١٨٩٦ سنة ١٨ القضية

١ — وصف التهمة . جنابة تزوير ورقة رسمية . اعتبارها جنعة تزوير ورقة عرفية دون لفت الدفاع . جائز .

ب — تموين . تزوير . هدم بيانات غير مطابقة للحقيقة من رب عائلة لصرف أفضة في حالة زواج . غير معاقب عليه بالمادة ٢١٥ ع بل يعاقب عليه بحكم المادة ٢٢٤ ع بالفرامة فقط .

١ — للمحكمة ، دون أن تلفت الدفاع ، أن تنزل بالواقعة من جنابة تزوير ورقة رسمية إلى جنعة تزوير ورقة عرفية لعدم توفر صفة الرسمية فيها .

٢ — إن القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ انلصاص بالتموين نص في المادة ٣١ منه على أن يكون صرف الأفضة في حالات الزواج والوفاة وغيرها من الحالات الاستثنائية بموجب تراخيص تصرفها مراقبة التموين المختصة ، وتصرف هذه التراخيص بناءً على طلب صاحب الشأن ، ويكون الطلب مشتملاً على البيانات ومشفوعاً بالمستندات التي تقررها وكالة وزارة التجارة والصناعة لشؤون التموين ، كما نص في المادة ٣٢ على أن لمراقبات التموين أن تطلب من كل رب عائلة ومن كل صاحب محل أو مصنع يستخدم الأفضة في تجارته أو صناعته جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات والأوراق التي يكون لها شأن في تحديد الأفضة التي يرخص في صرفها أو في مراقبة الصرف طبقاً للأوضاع والكميات المقررة ، وأن على هؤلاء الأشخاص أن يقدموا ما يطلب إليهم تقديمه في المواعيد والأوضاع التي تحددها لهذا الغرض ، وأن تكون هذه البيانات والمعلومات مطابقة للحقيقة ؛ ثم نص في المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٨ على أن كل مخالفة لأحكام المادة ٣٢ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيباً . فإذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها من البيانات التي طلبت من رب العائلة لصرف أفضة في حالات الزواج طبقاً للمادة ٣٢ المشار إليها ، فإن تقديمه هذه البيانات غير مطابقة للحقيقة لا يكون جنابة تزوير معاقباً عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات بل يعاقب عليه فقط — بناءً



على حكم المادة ٢٢٤ عقوبات — بالمادة ٣٢ من القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٣ من القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٨ ، وتكون العقوبة هي الزمانة فقط .

---

(٧٤١)

القضية رقم ١٩٠٣ سنة ١٨ القضائية

حكم - تبينه - دفاع هام - وجوب الرد عليه - مثال في حادثة سيارة .

إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية الانتقال لمعاينة مكان الحادث لإثبات أن عرض الطريق يقل عما ورد بشأنه في معاينة البوليس ، كما طلب ضم دفتری مرور تقطعتين من نقط المرور لإثبات أن سيارات أخرى غير سيارته مرت بهما وقت وقوع الحادث وأن ماثبت في هذين الدفترين عن وقت مرور سيارته يتعارض مع القول بأنها هي التي وقع منها الحادث ، وكانت المحكمة قد اكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تعني بالرد على ذلك الدفاع ، فهذا يكون قصوراً موجباً لنقض الحكم .

---

(٧٤٢)

القضية رقم ١٨٨٧ سنة ١٨ القضائية

تحقيق - تعرف الشهود على التهم - ليس من الإجراءات التي يوجب لها القانون شكلاً خاصاً - إن تعرف الشهود على التهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً ، فإذا كان وجه الطعن يرمي إلى القول بأن عملية التعرف لم تجر على وجه فني فإنه لا يكون له محل .

---

(٧٤٣)

القضية رقم ١٨٨٨ سنة ١٨ القضائية

تجهر بقصد ارتكاب جرائم - لا يشترط للعقاب سبق صدور أمر بالفرق .

القانون لا يشترط للعقاب في جريمة التجمهر سبق صدور أمر من رجال السلطة العامة للتجهيزين بالتفرق متى كان الغرض من التجمهر ارتكاب الجرائم .

### (٧٤٤)

#### القضية رقم ١٨٩٠ سنة ١٨ القضية

إجراءات . تخليف المجنى عليهم — بناءً على طلب التهمين — على الإنجيل على تأكيدهم من أن التهمين هم الذين ارتكبوا الحادث . لا يقبل من التهمين التمس على هذا الإجراء . الاعتراض على صيغة الحلف بأنها غير واردة على الرؤية والتحقق . لا يقبل .

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المجنى عليهما شهدا بأنهما رأيا التهمين بالسرقة منهما وعرفاهم ، فطلب التهمون إليهم الحلف على الإنجيل ، فرضت المحكمة ذلك عليهما خلفاً بأنهما تأكدا من أنهم هم الذين ارتكبوا الحادث ، ولم يعترض الدفاع على ذلك ، فلا يقبل من التهمين تخطئة المحكمة في هذا الإجراء الذي تم بناءً على طلبهم . كذلك لا يقبل الاعتراض منهم على صيغة الحلف بمقولة إنها لم ترد على الرؤية والتحقق بل هي منصرفة إلى مجرد التأكد الذي قد يكون عن طريق السماع أو نحوه ، وذلك مادام الثابت أن الحلف إنما طلب لتأكيد ماقرره المجنى عليهما عن الرؤية فعلاً .

### (٧٤٥)

#### القضية رقم ١٩٠٨ سنة ١٨ القضية

تلبس . تلبس بإحراز سلاح . جواز القبض على التهم وتفتيشه . لا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو الشروع فيه على شيء معين . الدليل المستند من هذا التفتيش . صحته .

متى كانت جريمة إحراز السلاح متلبساً بها ، فإن هذا يميز لأموال الضبطية القضائية القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان مادامت حالة

التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو عند العثور على شيء معين ، ومن ثم فالدليل المستمد من هذا التفتيش يكون صحيحاً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة (حشيشاً) بدون ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً الخ .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة للنسورة الابتدائية دفع الحاضر مع التهم أمام هذه المحكمة بيطلان التفتيش على اعتبار أن الحالة لم تكن من حالات التلبس ، وأن التلبس قد انتهى ، ومن ثم فكان يتعين على معاون البوليس أن يحصل على إذن من النيابة لتفتيش التهم ولكنه لم يفعل وبذلك يكون التفتيش باطلاً الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم الطعون فيه خالف القانون حين أخذ بدليل مستمد من تفتيش باطل . ذلك لأن الواقعة الأصلية تدور حول خروج رصاصة خطأ من مسدس كان يحمله الطاعن وتمت الجريمة وقامت الأدلة عليها باعتراف الطاعن للمحقق حال وصوله لمكان الحادث بملكيته للمسدس المضبوط وبخروج الرصاصة منه خطأ أثناء حمله له ، ولم تكن هناك حاجة إلى دليل جديد فيكون التفتيش الذي أجراه معاون البوليس بعد وقوع الحادث بمدة طويلة و بعد اقتياد الطاعن إلى مركز البوليس قد وقع باطلاً ، لأن الطاعن لا يعتبر في هذه الحالة في تلبس .

وحيث إنه متى كانت جريمة إحراز السلاح متلبساً بها على الصورة الواردة في الحكم فإن هذا التلبس يميز للأمور الضبطية القضائية القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وأي مكان ما دامت حالة التلبس قائمة ، ولا يصح في القانون مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو عند العثور على شيء معين ومن ثم فإن الدليل المستمد من التفتيش الذي أجرى في الدعوى يكون صحيحاً .

## (٧٤٦)

## القضية رقم ١٩١٨ سنة ١٨ القضائية

عامة . فاس سبق له مذ كان وكيلًا لنيابة أن طلب إجراء تفتيش التهم بشأن حيازة المخدر محل الدعوى . لا يجوز له أن يشترك في الحكم عليه .

لا يصح في القانون لمن يتولى سلطة الاتهام أو التحقيق الابتدائي في الدعوى أن يشترك في الحكم فيها . فإذا كان أحد القضاة الذين حكموا في الدعوى سبق له ، مذ كان وكيلًا لنيابة ، أن طلب إجراء تفتيش في حق التهم بشأن حيازة المخدر محل الدعوى ، كما ندب البوليس لإجراء تحقيق معه فيها ، فإن الحكم الذي اشترك في إصداره يكون باطلاً واجباً نقضه .

## (٧٤٧)

## القضية رقم ٢١٣١ سنة ١٨ القضائية

أعذار قانونية . الأعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه . ثبوت زنا الزوجة بعد وقوعه بمدة مذكورة . لا يندر الزوج .

الأعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه ، وعذر الزوج في قتل الزوجة خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يكفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة مذكورة .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في قضاؤه بإدانة الطاعن بناءً على ما قاله من أنه أعرابي لم يتخل عن عوائد العرب وتقاليدهم القديمة التي منها وأد البنات ولم يهذب الإسلام من نفسه بنوره وهديه ، فارتكب القتل تمثيلاً مع تلك التقاليد والعادات ولم يناقش أو يرد على ما تمسك به الدفاع من أن القانون يمد الزوج معذوراً إذا قتل الزوجة عند مفاجأتها وهي تزني لأن رؤيتها على هذه الحال يفقده عقله وشعوره ، والثابت أن الطاعن قتل زوجته عندما وجدها حيلة من سفاح .

وحيث إنه لاوجه لما يقول به الطاعن فالحكم للطعن فيه حين دأبه بالقتل الممد قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجناية وذكر الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوع تلك الواقعة منه . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وكانت المحكمة قد قدرت جميع الظروف التي ارتكبت فيها الواقعة وأخذت الطاعن بمقتضيات الرأفة بناء عليها ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل ، لأن الأعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه والعذر المشار إليه خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ولا يكفي فيه ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة مذكورة .

### (٧٤٨)

القضية رقم ٢١٣٥ سنة ١٨ القضاية

ضرب أفضى إلى الموت . مساءة التهم عن نتيجته . تصح متى ثبت أن الضرب كان سبب الوفاة ولو كانت حالة المجنى عليه المرضية قد ساعدت على ذلك .  
متى كانت المحكمة قد أثبتت أن الضرب الذي أوقعه المتهم بالمجنى عليه كان سبب الوفاة وأن حالة المجنى عليه المرضية إنما ساعدت على ذلك فإن مساءة المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب الذي وقع منه تكون صحيحة.

### (٧٤٩)

القضية رقم ٢١٣٩ سنة ١٨ القضاية

حكم . إضفاء أشياء مسروقة . ذكر الحكم المادة ٣٢٢ التي ألغيت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ بدلاً من هذا القانون . لا يبطل الحكم .  
إن المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ فإن الأفعال التي كان معاقباً عليها بهذه المادة بقيت معاقباً عليها بالقانون المذكور . فذكر هذه المادة خطأ في الحكم بدلاً من نص هذا القانون . ليس من شأنه أن يبطله .

(٧٥٠)

القضية رقم ٢١٤٠ سنة ١٨ القضائية

إجراءات . تمسك التهم بيطلان الإجراءات بالنسبة إلى غيره . لا يصح . اعراض التهم على أن الحامي القى حضر عن متهم آخر معه ليس هو الحامي الأصل . لا يقبل .

لاوجه لمتهم في أن يتمسك بيطلان الإجراءات التي تمت في حق غيره من التهمين ، وإذن فما دام التهم كان له محام تولى للدافعة عنه على الوجه الذي ارتآه فلا يكون له أن يعترض على أن الحامي الذي حضر عن متهم آخر معه ليس هو محاميه الأصل قولاً منه بأن مصلحته متفقة مع مصلحة هذا التهم الآخر .

(٧٥١)

القضية رقم ٢١٤٨ سنة ١٨ القضائية

تفتيش . إلغاء التهم بالورقة التي كانت معه طوعية واختياراً . وجود مخدر بها . تلبس بحراز . تفتيشه بعد ذلك . صحيح .

مادام الثابت بالحكم أن التهم ألتى باللقافة التي كانت معه طوعية واختياراً قبل أن يمسك به أحد من رجال البوليس ، فإن ذلك يعتبر تخلياً منه عن حيازتها وتركاً لكل حق له فيها ، مما يصح معه لكل من يجدها أن يلتقطها ، فإذا ما أخذها رجال البوليس ووجدوا فيها مخدراً ، فإن حالة التلبس بالإحراز تكون قائمة ، ويكون التفتيش اللاحق لذلك صحيحاً .

(٧٥٢)

القضية رقم ٢١٤٩ سنة ١٨ القضائية

نصب . استناد الموظف إلى وظيفته في الاستيلاء على مال الغير . متى يصح عده نصباً ؟

إن استخدام الموظف وظيفته في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصباً إلا على أساس أن سوء استعماله الوظيفة على نحو ما وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية ، كما هي معرف بها في باب النصب ، وإذن فإذا كانت

المحكمة في إدانة التهم في جريمة النصب قد جرت على قاعدة عامة هي أن مجرد استناد الموظف إلى وظيفته في الحصول على اللال يعتبر في ذاته نصباً ، فإنها تكون مخطئة ويكون حكمها واجباً نقضه .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ حين دانه بالنصب . وفي بيان ذلك يقول إن ما نسبته إليه المحكمة من أنه أخذ المبلغ من الجنى عليه على ذمة إلحاقه بالوظيفة لم يصاحبه استعمال طرق احتيالية فلا يعدو مجرد كذب لا عقاب عليه ، وإن ما قرره المحكمة عن وظيفته وأنها كافية للثقة به في غير محله ، إذ أنه كاتب باليومية لا صفة له ولا اختصاص في تعيين الموظفين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالنصب و بين واقعة الدعوى فقال « إنها تتلخص فيما شهد به معبد مرسى شيخ الخفراء من أن له ابناً يشتغل غفيراً بالسكة الحديد ، وكان قد أوقف ... ثم رفع عنه الإيقاف فحضر له التهم (الطاعن) إلى بلدته يهنئه وأخبره أنه موظف بهندسة السكة الحديد فأكرم وفادته وتصادف حضور الجنى عليه ورداني صالح ... فانضم إليهم . وفي أثناء الحديث ذكر التهم أن هناك وظيفتين خاليتين بالمصلحة ففرض الجنى عليه على التهم إلحاقه بإحداها وسأله عما إذا كان يستطيع مساعدته في الالتحاق بإحداها فوعده خيراً وطلب منه خمسة جنيهات فاعتذر الجنى عليه لضيق ذات يده ودفع مبلغ جنيهين مرجئاً دفع الباقي إلى ما بعد استلام العمل ودفع أيضاً ٣ قروش قيمة دفعة طلب الاستخدام وكتب الطلب وأعطاه إلى التهم الذي وعده بالمساعدة ... ثم إنه تردد على التهم كثيراً إلى أن عيل صبره ، ولما يس من الحصول على الوظيفة قدم البلاغ » . ثم تعرض لدفاع التهم فقال « إن محكمة أول درجة لم تعتبر ما أتاه

المتهم من قبيل الطرق الاحتيالية المعاقب عليها وإنما وصفته بأنه مجرد كذب ، ولكن المحكمة تخالفها في هذا النظر وترى أن الكذب وحده يكفي لتكوين الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات إذا كانت صفة من صدر عنه تحمل على الثقة به وتصديق أقواله ... لأن المتهم يستعين في الواقع في هذه الحالة على تأييد أقواله بأمر خارج عن هذه الأقوال وهو المركز الذي يشغله أو الصفة التي يتصف بها . كما أنه يجب عند بحث الصفة النظر إلى عقلية المجنى عليه وظروفه بشرط أن لا تقل عقليته عن مستوى عقلية الشخص العادي في الظروف والبيئة التي يعيش فيها هذا المجنى عليه ... وإنه في الدعوى الحالية فإن المحكمة ترى أن صفة المتهم كانت كافية وحدها لحل المجنى عليه بحكم عقليته وظروفه على تصديق ما زعمه المتهم من أن في إمكانه توظيفه بهندسة السكة الحديد التي يعمل بها المتهم ، أو على الأقل التوسط لدى رؤسائه لإلحاق المجنى عليه بهذه الوظيفة ... وتكون جريمة النصب ثابتة في حقه . ولما كان استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصباً إلا على أساس أن سوء استعماله وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية كما هي معرف بها في باب النصب ، وكانت المحكمة قد جرت في حكمها على قاعدة عامة هي أن مجرد استخدام الموظف وظيفته في الحصول على المال يعتبر نصباً وأن ذلك من شأنه أن يؤدي بذاته إلى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى عليه حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية فإن قضاءها يكون مخطئاً واجباً نقضه .



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد حسن بك وحسن المصني بك ونهم عوض بك المستشارين .

(٧٥٣)

### القضية رقم ١٦٠٦ سنة ١٨ القضاية

١ — تحقيق . إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية . لا بطلان .  
ب — إثبات . إدانة متهم بالقتل . ثبوت موت المجنى عليه . لا يلزم أن يكون بدليل  
معين عن طريق الكشف على الجثة وتصرعها .

١ — إن إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليه  
أى بطلان .

٢ — لا يلزم في الإدانة بالقتل أن يكون موت المجنى عليه قد ثبت بدليل  
معين عن طريق الكشف على جثته وتصرعها ، فإن القانون نفسه قد جعل من  
أسباب إعادة النظر في الأحكام الجنائية أن يوجد المدعى قتله حياً بعد الحكم على  
التهمة (المادة ٢٣٤ تحقيق) .

### المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن المحكمة أخذت بما جاء بالتحقيقات ،  
في حين أن هذه التحقيقات باطلة لأنها أجريت كلها بطريقة سرية .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة  
علنية لا يترتب عليه أى بطلان .

وحيث إن مبنى الوجه الباقي هو أن المحكمة دانت الطاعة على أساس  
القول بأنها هي التي دبرت قتل المجنى عليه (زوج ابنته المتوفاة) لاعتقادها أنه هو  
الذى تسبب في موته ، وهذا القول لا مبرر له في التحقيقات . هذا فضلاً عن أن  
المحكمة لم تجب ما طلبه الدفاع من إيقاف المحاكمة إلى أن يثبت من الجهة المختصة  
موت المجنى عليه إذ لم تظهر جثته مما يحتمل معه بقاؤه على قيد الحياة .

وحيث إن الحكم حين دان الطاعنة بالاشتراك في قتل الجنى عليه قد أورد واقعة الدعوى بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية للجناية ، وذكر الأدلة والاعتبارات التي استمد منها ثبوت موت الجنى عليه بطريق القتل وثبوت إدانة الطاعنة وباقي الطاعنين في هذا القتل . ولما كانت هذه الأدلة والاعتبارات مستمدة من التحقيقات الابتدائية ومما دار بالجلسة ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، وكان لا يلزم في الإدانة بالقتل أن يكون موت الجنى عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشريحها حتى إن القانون نفسه قد جعل من أسباب إعادة النظر في الأحكام الجنائية أن يوجد المدعى قتلته حياً (المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات) ، فإن مجادلة الطاعنة لا تقبل منها أمام محكمة النقض لتعلقها بتوضوع الدعوى وتقدير أدلة الإثبات فيها مما هو من شأن قاضى الموضوع .

### (٧٥٤)

القضية رقم ١٩١٧ سنة ١٨ القضاية

حكم . نسييه . بيان مضامين الأدلة . واجب . قول الحكم إن شهادة فلان لا تخرج عما تقدم مع اختلاف الأدلة المحال عليها . لا يكتفى .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل يعتمد عليه ، وليس يكتفى في بيان مضمون الشهادة أن يقول الحكم إن شهادة فلان لا تخرج عما تقدم ، وخصوصاً مع اختلاف الأدلة المحال عليها .

### (٧٥٥)

القضية رقم ١٩٣١ سنة ١٨ القضاية

فار . لبة « الكوى طير » . القاب عليها باعتبارها من ألعاب القمار . متى يصح ؟ القاب عليها دون بيان كيفيتها وأن الحظ فيها التصيب الأوفر . لا يصح .

إن المادة ١٩ من قانون المحال العمومية قد نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية أن يترك أحد يلعب القمار على اختلاف أنواعه كلعب « البكاراه »

ولعبة « السكة الحديد » إلى آخره ، وما شابه ذلك من أنواع اللعب . وإذا كانت لعبة « السكوى طير » ليست مما سماه النص فإنه يجب للمقاب عليها باعتبارها من ألعاب القمار أن تكون مثل الألعاب المسماة من ناحية أن الربح فيها يكون موكولاً لحظ اللاعبين أكثر منه لمهارتهم كما هو مفهوم معنى كلمة القمار . فإذا كان الحكم الذى عاقب على هذه اللعبة قد خلا من بيان كيفيةها وأن للحظ فيها النصيب الأوفر ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

### (٧٥٦)

#### القضية رقم ١٩٢٢ سنة ١٨ القضاية

تموين . البطاقة الواجب ردها عند الوفاة . هي بطاقة العائلات . البطاقات الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية . لا ترد بل يجب فقط إبلاغ مكتب التموين عن كل تغيير فى الصنع أو المحل من شأنه تخفيض الاستهلاك .

إن المادة ٨ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التى نصت على وجوب رد البطاقة عند الوفاة إنما تسرى على بطاقة العائلات ، أما البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية فأمرها مختلف ، إذ لم تنص المادة ١٠ من القرار على وجوب ردها عند الوفاة بل كل ما استوجبه هو إخطار مكتب التموين عن كل تغيير فى أحوال المحل أو العمل إذا كان التغير من شأنه تخفيض الاستهلاك . فإذا كان الثابت أن المتهم أدار المحل العموى بعد وفاة والده ولم يكن هناك تغيير فى المحل من شأنه خفض الاستهلاك ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينهيه على الحكم المظنون فيه أنه أخطأ حين دانه « بأنه لم يرق بواجب رد بطاقة التموين الخاصة بمحمود أبو المينين بعد وفاته » . فقد تسلك بأن البطاقة خاصة بأحد المحال العمومية ، وأن القرار الوزارى رقم ٥٠٤

لسنة ١٩٤٥ والذي عوقب بمقتضاه لا يوجب الرد إلا بالنسبة إلى بطاقات العائلات ، فتكون الواقعة لا عقاب عليها ، ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو تشير إليه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على التهم ، وقضت المحكمة بإدائته عملاً بالمادتين ١٠ و ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وبالمادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وقالت « إن الوقائع تتلخص في أن رئيس مباحث التموين علم بأن لوكاندة ومقهى قيصر يصرف لصاحبها كمية من السكر .... وأن صاحبها محمود أبو العينين القيد باسمه البطاقة قد توفي من مدة أربعين يوماً ، وأن المتولى إدارتها هو نجل صاحب المقهى ، وأنه لم يخطر مكتب التموين في بحر شهر من تاريخ الوفاة ... وأنه اعترف بأنه مدير المقهى بعد وفاة والده ، وأنه أخطر المحافظة لقيد الرخصة باسمه ولكن لم يخطر مكتب التموين ... وأنه يتضح أنه بالرغم من وفاة والده لم يرد البطاقة بعد الوفاة ، وإنما لا تعمل على دفاعه لأن المحافظة ليست الجهة المختصة قانوناً » . فاستأنف ، وتمسك الدفاع عنه بالجلسة بأن القرار الوزاري لا ينطبق على حالة التهم ، وأنه لا يوجب الرد إلا بالنسبة لبطاقات العائلات فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد أخذاً بأسباب الحكم الابتدائي . ولما كانت المادة ٨ من القرار المشار إليه التي نصت على وجوب رد البطاقة عند الوفاة ، إنما تسرى على بطاقة العائلات ، أما البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والحال العمومية فأمرها مختلف إذ لم تنص المادة ١٠ من القرار على وجوب الرد عند الوفاة بل كل ما استوجبه هو إخطار مكتب التموين عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل إذا كان التنوير من شأنه تخفيض الاستهلاك . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الثابت بالحكم أن الطاعن أدار المحل العمومي بعد وفاة والده وليس هناك من تغيير من شأنه خفض الاستهلاك فإن الواقعة تكون لا عقاب عليها ، ويكون الحكم إذ قضى بالإدانة مخطئاً من المتعين نقضه والقضاء بالتهم بالبراءة .

## (٧٥٧)

## القضية رقم ١٩٢٣ سنة ١٨ القضائية

حكم . نسييه . استئناف بعد للمعاد . دفع التهم ببطان الإعلان . عدم قبول الاستئناف شكلاً دون تعرض لهذا الدفع . قصور .

إذا طلبت النيابة عدم قبول استئناف التهم لرفعه بعد للمعاد قائلة إن التهم أعلن بالحكم مخاطباً مع أخيه فلان ، وقال الدفاع إن هذا الإعلان باطل إذ المستأنف ليس له أخ بهذا الاسم ، فسمعت المحكمة شهادة المحضر الذي تولى الإعلان وأقوال شيخ الحارة الذي كان يرافقه ، فقرر المحضر أنه أعلنه بالكتاب مع شخص قال إنه أخو المعلن إليه ، وقال شيخ الحارة إن المعلن ابن للعتم لا أخ له كما ذكر خطأ بالإعلان ، ثم قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً دون أن تتعرض في حكمها لما دافع به المتهم في صدد الإعلان ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

## (٧٥٨)

## القضية رقم ١٩٢٥ سنة ١٨ القضائية

تموين . القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ . النص فيه على بطان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل . هذا تجاوز للسلطة المخولة لمن أصدره . لا يصح أن تمتد به المحاكم .

إنه لما كان القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ قد صدر من وزير التكوين . تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وكان هذا المرسوم لم يرد فيه أية إشارة عن تحويل الوزير تحديد أدلة معينة لا تثبت الجريمة المعاقب عليها فيه إلا بها ، فهذا القرار بنصه على بطان إجراءات أخذ العينة واعتبارها كأنها لم تكن إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل يكون قد تجاوز السلطة المخولة لمن أصدره فلا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاها .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه « بأنه رغب خبراً على ردة غير مطابقة للمواصفات القانونية » إذ أنه لم يخطر بنتيجة تحليل العينة فى ٤٥ يوماً من تاريخ أخذها كما تقضى به المادة ١٠ من قرار وزير التموين رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ ، ويترتب على ذلك أن تصبح الإجراءات باطلة ، ويبطل الدليل المستمد منها .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم ، وقضت محكمة أول درجة بالإدانة عملاً بالمادة ١٠ من القرار رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ وبالمواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فاستأنف ، وقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد . ولما كان القرار الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ قد صدر تنفيذاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وكان هذا الرسوم لم يرد فيه أى إشارة عن البطالان ولا على تحويل الوزير تحديد أدلة معينة لاثبت الجريمة إلا بها فيكون القرار بنصه على بطلان إجراءات أخذ العينة واعتبارها كمن لم تكن إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل قد تجاوز السلطة المخولة لمن أصدره ، فلا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاءً ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ لم يعمل هذا النص وأهدره وأخذ بالدليل المستمد من التحليل واطمان إليه جاء مطابقاً للقانون .

## (٧٥٩)

### القضية رقم ١٩٢٩ سنة ١٨ القضائية

حكم - تبينه - تهمة بيع بترول بسر يزيد على السعر المحدد . الدافع بأن سعر البترول لم تحدده اللجنة . إدانة المتهم دون رد على ذلك . قصور .

إذا كان الدافع عن المتهم ببيع بترول بسر يزيد على السعر المحدد قد تمسك أمام المحكمة بأن لجنة التسميرة لم تجتمع ولم تحدد سعر البترول ، ومع ذلك أدانته

المحكمة دون أن ترد على هذا الدافع ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### ( ٧٦٠ )

القضية رقم ١٩٣٦ سنة ١٨ القضائية

حكم . سن للتهم . عدم ياته في الحكم . عدم ادعاء التهم أنه من المجرمين الأحداث . لا جدوى له من النتي على الحكم بخلوه من هذا البيان .

مادام للتهم لا يدعى أنه من المجرمين الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسؤوليتهم أو عقابهم فلا جدوى له من النتي على الحكم بأنه قد خلا من بيان سنه .

### ( ٧٦١ )

القضية رقم ١٩٣٨ سنة ١٨ القضائية

حكم . القول بأن العبرة في إثبات يوم صدوره هي بالتاريخ للدون به غير صحيح على إطلاقه . تصح إقامة الدليل على عدم صحة هذا التاريخ . استئناف .

إن القول بأن العبرة في إثبات يوم صدور الحكم هي بالتاريخ للدون به غير صحيح على إطلاقه ، إذ يصح أن يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ . فإذا كان الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى أن ثمة من الأدلة والأوراق الرسمية ما قد يفيد أن الحكم للستأنف صدر في يوم كذا فيكون الاستئناف في اليعاد ، فإن القضاء بعدم قبول الاستئناف على حسب التاريخ للدون فيه يكون خطأ ، ويكون من الواجب إجراء المحاكمة على أساس حقيقة الواقع .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بأنه تحدد أمام محكمة أول درجة يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ للنطق بالحكم في القضية ، ثم أجل النطق بالحكم أسبوعاً لعذر طراً على القاضى ، ثم نطق به في يوم ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ ، وهو يقضى

بالجس لمدة شهر مع وقف تنفيذ العقوبة و بدفع مبلغ ٢٥ جنيهًا على سبيل  
التمويض المدعى بالحقوق المدنية . وفي يوم ١١ أبريل سنة ١٩٤٨ قرر الطاعن  
الظن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت  
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، وبنت حكمها على أن « رول »  
القاضي جاء خلواً بما يدل على أن أجل الحكم مد من يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨  
أسبوعاً ، وأن محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي مؤرخ في ٢٧ مارس  
سنة ١٩٤٨ ، مع أن تقرير الاستئناف ثابت فيه أن الحكم صدر يوم ٣ أبريل  
سنة ١٩٤٨ ، وأن كاتب الجلسة أخطأ في التاريخ فلم يصحح تاريخ محضر الجلسة ،  
كما أن القاضي لم يثبت في « رول » الجلسة أن أجل الحكم مد أسبوعاً ، وكان  
يجب على المحكمة أن تحقق هذه الوقائع قبل أن تقضى بعدم قبول الاستئناف  
شكلاً . هذا وقد تقدم الطاعن بشكوى لرئيس محكمة مصر الذي حقق هذه  
الوقائع وثبت منها أن الحكم قد صدر فعلاً في يوم ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ لا في يوم  
٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ ، وقد جوزى الكاتب لإهماله في تحرير محضر الجلسة ، كما  
تبين من جدول المحكمة والنيابة أن الحكم صدر يوم ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ . ومتى  
كان الأمر كذلك ، فإن الاستئناف يكون مقبولاً شكلاً خلافاً لما ذهبت إليه  
المحكمة الاستئنافية . وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف  
المرفوع من الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد وقال في ذلك : « إنه ثابت من  
الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قررت بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٤٨  
تأجيل القضية للحكم بجلسة ١٣ مارس سنة ١٩٤٨ وبالجلسة الأخيرة قررت مد  
أجل الحكم أسبوعين وصدر الحكم بجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ بحبس المتهم  
شهرًا واحدًا مع الشغل مع إيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع المدعى بالحق المدني  
مبلغ ٢٥ جنيهًا والمصاريف المدنية وأعفته من المصاريف الجنائية . فاستأنف المتهم  
هذا الحكم يوم ١١ أبريل سنة ١٩٤٨ أى بعد الميعاد القانوني . وحيث إنه بسؤال  
التهمة ( الطاعن ) عن سبب عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد قال إنه استأنف في



اليجاد حيث ظاهر من تقرير الاستئناف أن الحكم صدر في ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ .  
وحيث إن المتهوم من نص المادتين ١٥٤ و ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات أن  
تقرير الاستئناف أعد ليدون فيه كاتب المحكمة رغبة من يريد رفع الاستئناف  
سواء أكان من المحكوم عليه أم أحد وكلاء النائب العمومي أم المدعى بالحقوق  
المدنية إثباتاً لهذه الرغبة ، ولم يعد لإثبات تاريخ الحكم ، وأن العبرة في ذلك للحكم  
نفسه ، وواضح منه أنه نطق به يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ ، وهو محرر رسمي  
حجة بما فيه ، ولما ووجه التهم بذلك في الجلسة سكت ، وحيث إنه متى تقرر ذلك  
ولم يبد التهم عنراً مقبولاً ، فإنه يتعين عدم قبول الاستئناف شكلاً مع إلزامه  
بالمصاريف المدنية الاستئنافية عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات .

وحيث إن هذه المحكمة في سبيل تحقيق وجه الطعن قد اطلمت على المفردات  
وعلى التحقيق المشار إليه فظهر لها أن هناك من الأدلة والأوراق الرسمية ما قد يفيد  
دعوى الطاعن من أن الحكم الابتدائي صدر في يوم ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ لا في  
اليوم المذكور فيه وهو ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان  
ما قالته المحكمة من أن العبرة في إثبات يوم صدور الحكم بالتاريخ للدون به غير  
صحيح على إطلاقه إذ يصح أن يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ ويجب إجراء  
المحاكمة على أساس حقيقة الواقع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً واجباً نقضه .

## ( ٧٦٢ )

### القضية رقم ١٩٤١ سنة ١٨ القضائية

١ — إجراءات . مجرد وجود خلاف بين الحكم وبين محضر الجلسة في أسماء القضاة الذين  
جرت أمامهم المحاكمة . لا يكفي لبطان الحكم .

ب — إجراءات . عدم طلب التهم أن تكون له الكلمة الأخيرة . لا يصح منه أن ينمى  
على الحكم شيئاً من ذلك .

١ — لا يكفي لبطان الحكم أن يقع خلاف بينه وبين محضر الجلسة في  
أسماء القضاة مرجعه مجرد الخطأ في الكتابة . فإذا كان الطاعن يتمسك في طعنه

بالتخلاف الظاهر في تشكيل المحكمة بين محضر الجلسة والحكم المطعون فيه ولا يدعى أن هذا الخلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي أن أحداً ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة ، فطعنه هذا يكون على غير أساس .

٢ — متى كان المتهم لم يطلب أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحداً منحه من ذلك فلا يحق له أن ينعى على الحكم شيئاً في هذا الصدد .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من هذا الطاعن يتحصل في أن القانون يشترط لصحة الحكم أن يكون صادراً من هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى ، والمطلع على الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المرافعة يبين له أن أحد القضاة اشترك في إصدار الحكم دون أن يسمع المرافعة ، ومن ثم يكون الحكم باطلاً .

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بالتخلاف الظاهر في تشكيل المحكمة بين محضر الجلسة والحكم المطعون فيه ، ولا يدعى أن هذا الخلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي أن أحداً ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة ، فيكون هذا الوجه على غير أساس إذ لا يكفي لبطلان الحكم أن يقع خلاف بينه وبين محضر الجلسة في أسماء القضاة يكون مرجعه مجرد الخطأ في الكتابة .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن القانون يستوجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم . وظاهر من محضر الجلسة أن متهماً آخر كان في الوقت نفسه مدعياً بحق مدنى قبل الطاعن ، وتكلم في التهمة المسندة إليه ثم تكلم في دعواه للدنية قبل الطاعن ، ولم يمكن هذا الأخير من الرد عليه .

وحيث إن الطاعن لم يطلب أن تكون له الكلمة الأخيرة ، ولا يدعى أن أحداً منحه من ذلك ، فلاحق له في النعى على الحكم في هذا الصدد .

(٧٦٣)

القضية رقم ١٩٤٤ سنة ١٨ القضائية

دعوى مدنية . توجيهها إلى أبي التهم بصفته ولياً عليه . الحكم بإلزامه بالتعويض من مال ابنه . سليم .

ما دامت دعوى المدعى بالحقوق المدنية قد وجبت إلى أبي التهم بصفته ولياً على ابنه فلا وجه للقول بأن الحكم الذي قضى بإلزامه بأن يدفع التعويض من مال ابنه قد حكم بما لم يطلبه المدعى .

(٧٦٤)

القضية رقم ٢١٦٧ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . رد لا يتناول ما أثاره التهم من دفاع . قصور . مثال .

إذا كان الحكم بعد أن بين أن التهم وأخاه قصداً إلى زراعتهما فأبصر الأخ المجنى عليه يجمع قطعاً من غيطهما فأمرع نحوه وأمسك به ثم طووه بذراعه لينتفع من المقاومة أو الهرب ، وكانت يده سكين أصابت أخا التهم في يده ، وعندئذ تقدم التهم وضرب المجنى عليه بمصا على رأسه فأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة — إذا كان الحكم بعد ذلك قد قال — في صدد نفي ما تمسك به التهم من أنه إنما ضربه تحت تأثير الخوف من أن يفلت من أخيه ليضرهما . بالسكين وبأخذ القطن الذي كان قد جمعه — إنه لم يكن لهذا التعدي مبرر ما دام أخو التهم قد أمسك بالمجنى عليه واندمت بذلك مقاومته ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه ، إذ ذلك الرد لا يتناول ما أثاره التهم من أنه كان يعتقد وقت أن أوقع فعل الضرب بالمجنى عليه أنه إنما يحاول الإفلات من أخيه ليعاود ضربه بالسكين لا ليهرب منهما .

## (٧٦٥)

## القضية رقم ٢١٦٩ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبينه . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الاكتفاء في تبينه بمجرد القول بأن المعارض لم يحضر الجلسة . لا يكتفى . يجب أن يعنى الحكم ببيان علم التهم باليوم الذى حدد لنظر المعارضة .

إذا كان الحكم القاضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لم يذكر من الأسباب إلا قوله إن المعارض لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، ولم يعن ببيان علمه باليوم الذى حدد ، فإنه يكون ناقصاً واجباً نقضه ، إذ هذا البيان لازم لسلامة الحكم .

## (٧٦٦)

## القضية رقم ٢١٧٠ سنة ١٨ القضاية

زنا . يشترط في هذه الجريمة وقوع الوطء فلا . إدانة التهم في هذه الجريمة بناءً على توفر الدليل القانونى دون بيان كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء بالفعل . لا تصح . إن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلاً . وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقتضيه بأنه ولا بد وقع . والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا إلى أن القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بمحصول الوطء إلا إذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها . وإذن فالحكم الذى يدين التهم في جريمة الزنا اكتفاءً بتوفر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلاً يكون مخطئاً واجباً نقضه .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المظنون فيه أخطأ إذ دان الطاعن بالزنا دون أن يثبت واقعه عليه .

وحيث إن الحكم للمطون فيه دان الطاعن بالزنا وقال فيما قاله :  
« أما ما ذكره الدفاع عن التهم ( الطاعن ) بأن غرفة النوم الخاصة بالمدعى للدنى  
والتي ضبط فيها التهم بها نافذة تطل على السلم وغير مركب عليها شيش ويستطيع  
الصاعد أو النازل على السلم رؤية من يكون فيها ، وطلبه انتقال هيئة المحكمة لمعاينة  
هذه الغرفة ومعاينة شقة الشاهدة سيده إبراهيم لمعرفة ما إذا كان يمكنها رؤية  
للتهم وهو صاعد على السلم من علمه ، فلا ترى المحكمة محلاً لإجابته . ذلك لأنه  
حتى على فرض أنه يمكن للصاعد على السلم أن يرى من في غرفة النوم فذلك  
لا ينفي التهمة لأن الشقة تحتوى على غرفتين أخريين يمكن للتهم أن يرتكب  
الزنا في إحداها » ثم ذكر بالنص : « يضاف إلى ذلك أنه ليس من الضروري  
في جريمة الزنا ثبوت حصول الوطء فضلاً ، بل يكفي أن يثبت أن الشريك اختلى  
بالتهمة بالزنا في ظروف لا تدع مجالاً للشك في حصول الزنا ، ومن ثم كان خلو  
ملابس التهمين من المواد المنوية غير مجد في نفي التهمة » .

وحيث إن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فضلاً ،  
وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل ، إما بدليل يشهد عليه  
مباشرة أو بدليل غير مباشر تقتنع منه المحكمة استخلاصاً بأنه ولا بد وقوع .  
والقانون حين تعرض بهذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا إلى أن القاضى  
لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء إلا إذا كان اقتناع المحكمة به  
قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها . ومتى كان هذا مقررأ ، فإن الحكم  
للمطون فيه حين دان الطاعن اكْتفاءً بتوفر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته  
في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فضلاً ، يكون مخطئاً واجباً نقضه .

## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٤٩

برئاسة معادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمى إبراهيم بك وحسن المصطفى بك ونهم عوض بك المستشارين .

( ٧٦٧ )

### القضية رقم ١٧٥٢ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . حكم ابتدائي ذكر واقعة الدعوى على صورة معينة . تأييده استثنائياً  
لأسبابه ولأسباب أخرى ذكرها الحكم الاستثنائي . وير الواقعة على صورة أخرى .  
تناقض . نفس الحكم .

إذا كان الحكم الابتدائي القاضي بإدانة المتهم فى تبديد حصان سلم إليه  
لثريته قد بنى الإدانة على أن المتهم سلم من المجنى عليه مبلغ كذا لشراء حصان  
معين والعناية به ورغم مطالبته به فإنه لم يحضره وتبين أنه بدد المبلغ ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد أيد هذا الحكم لأسبابه تلك ولأن المتهم بدد الحصان بعد شرائه  
إياه ، فإنه يكون قد شاب تناقض فى بيان واقعة الدعوى من شأنه ألا يمكن محكمة  
النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عليها ويتمين لذلك نقضه .

( ٧٦٨ )

### القضية رقم ١٩٧٤ سنة ١٨ القضائية

١ — دفاع . محام موكل . حضور عام عنه . طلب تأجيل الدعوى . حضور المحامى للتدب  
ومرافسته . عدم اعتراض للمتهم . لا غبار على المحكمة فى ذلك .  
ب — ارتباط . تقديره موضوعى . فصل جنعة عن جنابة . إثارة الجدل فى ذلك أمام  
عكة النفس . لا يجوز .

١ — إذا كان المحامى الموكل عن المتهم لم يحضر وحضر عنه محام أبدى سبب  
تفنيه وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر ، فلم تستجب له المحكمة ونظرت الدعوى  
وحضر المحامى للتدب ورافع ، ولم يبد المتهم اعتراضاً ولم يصر على التأجيل لحضور  
محاميه الموكل ، فلا غبار على تصرف المحكمة فى ذلك .

٢ — الارتباط بين الجرائم الذى يسوغ نظرها معاً أمر متعلق بالموضوع ، فإذا فصلت المحكمة جنة عن الجناية ولم يعترض الدفاع عن التهم فلا يجوز له أن يثير هذا أمام محكمة النقض . وخصوصاً أن الفصل ليس فيه ما يفوت على التهم مصلحة أو يخل بحقه فى الدفاع إذ هو لا يمنعه من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجنة التى فصلت .

## ( ٧٦٩ )

## القضية رقم ١٩٧٧ سنة ١٨ القضائية

تزوير . أوراق متلفة بتحقيق الوفاة أو الوراثة . هذه الجريمة لا تحتاج لنية خاصة . يكنى لتوفر القصد الجنائى أن يقرر التهم أقوالاً عن ورتة التوفى وهو يجعل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها .

إن جريمة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تقتضى نية خاصة فيكفى لتحقيق القصد الجنائى فيها أن يكون التهم قد قرر أقوالاً عن ورتة التوفى وهو يجعل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها . فتنى كان الحكم قد أثبت على التهم أنه هو الذى استخرج الإعلام الشرعى ، وأنه وقت ضبط هذا الإعلام قرر أنه هو وأولاده دون غيرهم هم ورتة زوجته ، وذلك مع علمه أن والده زوجته تروث أيضاً فإنه بهذا يكون قد تضمن توافر جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة .

## ( ٧٧٠ )

## القضية رقم ٢١٣٦ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبويه . دفاع . دوران الدفاع حول تكذيب المجنى عليه بأنه رأى التهم تأسيساً على أن الحادث وقع فى الظلام وأن بين المجنى عليه عتامة قديمة ، كما هو ثابت فى التقرير الطبى . اطراح هذا الدفاع استناداً إلى تجربة أجرتها المحكمة . عدم بيان مضمون العائنة ولا ما أسفرت عنه . قصور .

إذا كان دفاع التهم قد دار حول تكذيب شهادة المجنى عليه بأنه رآه ، وذلك على أساس وقوع الحادث فى الظلام وما ورد بالتقرير الطبى من وجود

عتامة قديمة بعينه ، وكانت المحكمة في اطراحها لهذا الدفاع قد استندت إلى تجربة أجزتها دون أن تعنى في حكمها لا ببيان مضمونها ولا ما أسفرت عنه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

### ( ٧٧١ )

القضية رقم ٢٣٣٨ سنة ١٨ القضاية

شهود . سماعهم في حضرة التهم . واجب . عدم حضور التهم أمام محكمة الدرجة الأولى .  
يعين على المحكمة الاستئنافية سماعهم سواء أطلب التهم أم لم يطلب .

من الواجب سماع الشهود في حضرة التهم . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات في غيبة التهم عندما حكمت عليه بالإدانة فإنه يكون من التعين على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم في حضرته ولو لم يطلب ذلك .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بأن الحكم المطعون فيه قد بنى على الإخلال بحقوق الدفاع لأنه دانه ولم يجب طلب محاميه في الذاكرة التي قدمها إلى المحكمة فتح باب للرافعة وتمكينه من تقديم مذكرة بدفاعه بالجلسة . هذا فضلاً عن أن شهود الإثبات لم تسمع في مواجهته لمناقشتهم بصدد قصده من دخول للنزاع .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة لم تسمع شهود الإثبات إلا في أول الأمر ، وكان ذلك في غيبة التهم عندما حكمت عليه غيابياً بالإدانة ، ولما عارض ولم يحضر الجلسة حكمت باعتبار معارضته كأنها لم تكن ثم قضت في الاستئناف حضورياً بتأييد الإدانة . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الواجب قانوناً أن تسمع الشهود في حضرة التهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة سماعهم سواء أطلب التهم أم لم يطلب مادامت



محكمة أول درجة لم يتسن لها ذلك بسبب عدم حضور المتهم أمامها ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

## (٧٧٢)

القضية رقم ٢٣٤٢ سنة ١٨ القضاية

حكم . قار . لعبة « السيف » . اعتبارها من ألعاب القمار دون بيان أن الكسب فيها يرجع إلى الحظ أكثر مما يرجع إلى المهارة . قصور .

إذا كان الحكم الذى عاقب المتهم على سماحه بلعب القمار فى مقهاه لم يقل إلا أن ضابط المباحث دخل للقهى فوجد بعض من فيه يلعبون لعبة « السيف » دون أن يبين أن هذه اللعبة من ألعاب القمار التى يرجع الكسب فيها إلى حظ اللاعبين أكثر مما يرجع إلى مهارتهم فهذا قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

## (٧٧٣)

القضية رقم ٢٣٥٧ سنة ١٨ القضاية

حكم . تسببه . إدانة متهم بالتزوير . بناؤها على أدلة واعتبارات مؤدية إلى ذلك لا على مجرد صدور حكم من القضاء المدنى بعدم صحة العقد . المناقشة فى ذلك . لا تجوز .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالتزوير لم يبين قضاءه بذلك على مجرد صدور حكم من القضاء المدنى بعدم صحة العقد بل ذكر الأدلة والاعتبارات التى استمدت المحكمة الجنائية منها ثبوت الإدانة ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، فالجدل فى ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٧٧٤)

### القضية رقم ٦٧٢ سنة ١٨ القضائية

قذف . عبارات شائنة تتضمن بذاتها بؤس القصد الجنائي . تبرئة المتهم . يجب أن يثبت  
صحة جميع الوقائع وأنه إنما ابتغى الخير لبلاذه لا التشهير بالجنى عليه .

متى كانت عبارات القذف في حق موظف شائنة في ذاتها خادشة شرف  
الجنى عليه واعتباره فالقصد الجنائي يعتبر متوفراً في حق قائلها . ويكون من اللازم  
عند تبرئة المتهم أن تعني المحكمة بإثبات أمرين : أولهما صحة جميع الوقائع التي أقام  
عليها التهم عبارات قذفه ، وثانيهما حسن نيته على أساس أنه إنما رمى من وراء  
مطاعنه إلى الخير لبلاذه ولم يقصد التشهير بالجنى عليه .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه سلم بأن  
للمطعون ضده قال في مقاله الذي نشر على الجمهور إن الجنى عليه كان وهو رئيس  
للوزارة أشد خطورة وأكثر إجراماً من رؤساء عصابات القتل والنهب الخ ، ومع  
ذلك فإنه قضى ببراءته بمقولة إن العبارات التي اشتمل عليها المقال إنما وردت في  
سياق نقد سياسي بحسن نية ، ولم يقصد منه الطعن في شخص الجنى عليه بل في  
سياسته في مسألة قومية ليس للناسر مصلحة شخصية فيها ، وهذا خطأ . ذلك لأن  
العبارات المشار إليها تفيد بذاتها خدش شرف الجنى عليه واعتباره والخط من  
كرامته ، فالقصد الجنائي متوفر . وإذن فإن الإدانة تكون واجبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال بصدد قضائه بالبراءة : « إنه بالاطلاع  
على المقال موضوع هذه الدعوى يتبين أن الكاتب لم يوجه الألفاظ إلى دولة الجنى

عليه بالطريق الذى يفهم من العبارات التى جمعتها النيابة العمومية فى وصف التهمة بل إن هذه العبارات قد قيلت فى مواضع متفرقة لا يفهم منها أنها موجهة إلى دولة الجنى عليه بقصد السب لشخصه والخط من كرامته ، وإنما كانت عبارات مرة قاسية لا يقصد منها سوى قد سياسى للطريقة التى نهج عليها دولة الجنى عليه فى سياسته العامة بخصوص المفاوضات بين الحكومة المصرية التى يترأسها والحكومة الإنجليزية ، مما يتعارض مع رأى الكاتب إن حقاً أو باطلاً . وهذه مسألة قومية لها كل الأهمية فى حياة البلد ونهضتها ومستقبلها مع ملاحظة أن الكاتب إنما كان ينقد صدق باشا بصفته رجلاً ذا صفة عامة ، وأن الكاتب لم يرم من وراء مقاله النيل من كرامة الجنى عليه الشخصية كما لم يقصد خدشاً لاعتباره وشرفه . هذا وإن الرجل العمومى الذى يودى عملاً ذا مصلحة عامة يجب أن ينتظر فى كل وقت وفى كل لحظة نقداً لعمله العمومى ، بل ويجب أن يتحمل ويبيع مثل هذا النقد الذى يرمى من ورائه إلى المصلحة العامة ، لأن هذه هى طبيعة عمله بل وسنة النظم الدستورية . وحيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن القصد الجنائى لدى التهم غير متوفر . ومن ثم يتعين الحكم ببراءته عملاً بالمادة ٥٠ فقرة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات » .

وحيث إن العبارات محل المحاكمة تعد قذفاً فى حق الجنى عليه وهى شائنة بحيث تتضمن بذاتها ثبوت القصد الجنائى الواجب فى هذه الجريمة فى حق قائلها ، خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . وبراءة التهم من التهمة كانت تتطلب من المحكمة — على مقتضى صريح نصوص القانون — أن تعنى بإثبات أمرين : أولاً — حسن نيته بناءً على أنه إنما رعى من وراء مطاعنه إلى الخير لبلاده ، ولم يقصد التشهير بالجنى عليه . وثانياً أن جميع الوقائع التى أقام عليها عبارات قذفه صحيحة . أما وهى لم تفعل خصوصاً من ناحية عدم تعرضها لهذه الوقائع من حيث ثبوت صحتها فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

## (٧٧٥)

## القضية رقم ١٦٤٥ سنة ١٨ القضاية

اشتباه . منهم حكم بإنذاره مشبوهاً . اتهامه في سرقة في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم . يجب على المحكمة بحث هذه الواقعة لتبين جدية الاتهام فتدينه أو تبرئه على حسب ما يتبين لها .

إن الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه « إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المتصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة » . وإذن فمضى كان للتهم قد حكم بإنذاره مشبوهاً ثم اتهم في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالسروع في السرقة فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الواقعة حتى إذا ما تبينت جدية الاتهام فيها أدانت التهم بالاشتباه وأوقعت عليه العقوبة المقررة ، أما إذا لم تفعل وقضت ببراءته فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

## (٧٧٦)

## القضية رقم ١٧٣٨ سنة ١٨ القضاية

قد مباح . استعمال عبارات قاسية . لا يؤثر ما دام للتهم ملتزماً بالحدود القانونية للنقد . متى كان الحكم متضمناً ما يفيد أن التهم كان فيما نسبته إلى الجنى عليه في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذى لا عقاب عليه فلا يقدح في صحته أن كانت العبارات التى استعملها للتهم مرة قاسية<sup>(١)</sup> .

(١) القصد الجنائى في جرائم السب والقذف والادهان ومعنى حسن النية

والنقد وأمرهما القانونى :

فقه القانون الفرنسى وقضاؤه — القصد الجنائى وحسن النية :

١ — في القانون الفرنسى يبرهن عن القصد الجنائى في باب القذف والسب ونحوهما =

## الوقائع

أنهت النيابة العمومية محمد علي حماد أفندي بأنه في يوم... سب علناً كلاً من

== بقصد الإساءة ، ويقولون إن هذا القصد ركن في الجريمة . ولا نجد — مع ذلك — فارقاً بين معنى المبارتين ، لأن قصد الإساءة كما يتحقق بإرادة الإضرار بالغير مادياً أو أدبياً يتحقق بمجرد الشعور بالضرر الذي يمكن أن يصيب الغير من إفساد أمر شائن إليه علانية من غير أن يكون التهم مباشراً لحق أو مضطماً بواجب . فلا يلزم عندهم أن تكون غاية التهم المباشرة إنشاء الحق عليه بل يكفي أن يكون مدركاً الأذى الذي ينتج عن فعله . وقصد الإساءة بهذا المعنى لا يزيد على معنى القصد الجنائي العام (باربييه بند ٤١٧ ٤٢٢) .

وإذا كان بعض الكتاب الفرنسيين قد خالف هذا الفهم وحم لتوفر قصد الإساءة أن يكون التهم مدفوعاً إلى ما نشره بعموهة محمودة من كره أو رغبة في الكسب أو في التفتير (شافرجان في مقاله المنشور بسرى ١٨٨٧ — ٤٤١) فإن رأى هذا البعض لم يسد لا في الفقه ولا في القضاء . وما زال أغلب شراح القانون الفرنسيين يترشدون في تحديد الركن المعنوي لجرائم القذف والسب والإهانة بحكم محكمة استئناف لكس الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٦٩ التي قضى بأنه لا يكفي للتبرئة أن يتبين عدم اتجاه قصد التهم إلى الإضرار بشخص معين لأن عليه قبل أن يقدم على فعلته أن ينزوي في نتائجها ولا يقدم عليها إذا أحس أنه لا يستطيع الإحاطة بهذه النتائج ، وأنه يلزم التحرز من الخلط بين القصد وبين الباعث أو الغاية لأنه مهما تكن الغاية المحمودة فهي لا تبرر الوسيلة للمتنوعة . فغير مكتب الاستعلامات التجارية الذي يزود عملاءه بملومات كاذبة عن بعض الأشخاص (من جهة يارهم وقدرتهم على الوفاء بتعهداتهم) لا يمكن اعتباره أنه قد فعل ذلك بغير قصد الإساءة (دالوز وعمناه حكم محكمة النقض الفرنسية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٤ سرى ١٩٠٥ — ١ — ٥٣٧ وتطبيق برو عليه وفي ٩ مايو سنة ١٩٠٨ ١٩٠٩ د ١ — ٨٠ ، ٦٩ — ٢ — ٨٣) . ومن هذا القبيل ما قضت به

محكمة النقض الفرنسية من أن اعتقاد الناشر وتفته في الرسائل التي تقل عنه الوقائع التي تنشرها لا يفييه من المسؤولية الجنائية . وقد استشهد شاسان بحكم محكمة النقض قضى بأنه إذا كانت مصلحة لأحد الهيئات ومصلحة الجمهور تقتضي وضع إعلان في مكاتبها مذكور فيه أسباب فصل أحد المستخدمين لوقائع مشينة فإن اعتقاد هذه الهيئة أن من حقها استعمال مكاتبها لتلبية الجمهور وإخباره بما أخذته قبل مستخدمها الخطيء لا يمنع من تحقق جريمة القذف في حق ذلك المستخدم ولا من توفر القصد الجنائي (شاسان ج ١ ص ٥٢) . ولا يخفى دالوز من قصد الإساءة إلا إنساناً كان وقت النشر في حال لا يدرك معها الضرر الذي يحدث عن فعله إما لوجود ظرف يمنعه من إدراك مدى ما يرى إليه كلامه ، ولما لتسلط مصلحة جديفة مشروعة ملحة استبدت بخاطره نفت عنه كل فكرة عماها . فن يرى إلى إثارة الجمهور عن أخلاق شخص ينتصب همة الناس وتهديرهم بنشر وقائع مشينة صحيحة يرتكب قذفاً لأنه مع رغبته في خدمة ==

## حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا وحضرة صاحب المعالي حسين

== مواطنيه يدرك تماماً ما يترتب على فعله من ضرر . وعكس هذا حال من انشغل خاطره بالرغبة للعبة في الثور على ملكه للسروق أو متاعه الضائع فأقدم بفكر أن يقدر خطورة الدعوى التي يدعيها على اتهام شخص علناً بأنه اختلصه فإن هذا لا يكون طافاً لأن الظرف الذي يوجد فيه يتناقض مع كل قصد إلا قصد البعث والثور على التمتع الضائع أو للسروق ( موسوعة دالوز presse-outrage سيري ٨٨١ والمحكمة التي أشار إليه ) . وبهذا المعنى حكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٦٤ ( ٦٥٥ — ١ — ٣١٩ ) وحكمها في ١١ أغسطس سنة ١٨٧٧ ( ٧٩٥ — ١ — ٢٣٦ ) وقد خرج ليواظبان هذه الصور من الغالب لاعتلى أساس انتفاء القصد الجنائي وإنما على أساس الإباحة الحاصلة من استعمال حق التبليغ المقرر في قانون تحقيق الجنايات ( ج ٢ ص ٣٣٧ ) .

٢ — والواقع أن الشراح الفرنسيين وهم يحددون القصد الجنائي أو قصد الإساءة على النحو المتقدم يعتبرون بأن هذا التحديد ليس قطعاً ولا مانعاً ويلبون بأن هذا القصد — الذي ترك تحريمه لقاضي الموضوع — لا تضبطه قاعدة مطلقة ويشير بعضهم — متأثراً بما يشهده من عدم اتساق أحكام عامك الموضوع في هذه المسألة وخطأها انعدام القصد الجنائي بحسن النية — إلى أنه كلما كانت الغاية التي توخاها الفاعل أو من في حكمه من الجد والشرعية بحيث تصلح لتبرير الوسيلة، أو بعبارة أخرى كلما كانت المصلحة العامة أو الرغبة في القيام بالواجب أو مباشرة الحق هي المنطلقة على ذهن المتهم جاز لقاضي الموضوع تبرئته ( بارييه بند ٤١٧ ) وقد استشهد بحكم محكمة استئناف بورديو في ١٧ يونيو سنة ١٨٩١ وآخر من محكمة استئناف باريس في ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٠ منشور في د ٩١٠ ص ٢ — ٣٦٦ ) .

٣ — وهذا التحفظ الذي يضيقه البعض إلى تعريف القصد الجنائي بحمل المعنى مبهم المعالم عرضة لأن يضيقه قاض ويوسعه آخر ، وهو بهذا الوضع غير مفهوم الأساس القانوني لأن كون قاضي الموضوع مفوضاً بتجريد القصد الجنائي يثير معقب ليس معناه أنه مفوض بالتصرف في ممي ذلك القصد بإضافة عنصر جديد إليه أو بالمخرج به عن الحدود التي له في نظر القانون ، ثم إن رعاية المصلحة العامة أو الشعور بالواجب أو الحق لا تخرج عن كونها بواعث يقتضي القياس الصحيح ألا تعتبر في إثبات القصد الجنائي أو فيه ( يراجع فيللي في مقال منشور في سيري ٨٧ — ١ — ١٣٧ و١٣٨ ولايه في مقال منشور في سيري ٧٧ — ١ — ١٢٧ وليواظبان جزء ٢ بند ٧٣٠ وعلى الأخص س ٢٦٨ و٢٦٩ بند ٧٣٨ ) .

٤ — ولعل التعلق بسلامة القياس وطرد القاعدة إلى كل نتائجها في كل الأحوال يسدو مكروهاً حين يصطدم بالشعور الطبيعي للبشر ، ولعل هذا هو الذي حدا بالقضاء الفرنسي أحياناً إلى أن يحكم بالبراءة على أساس انتفاء القصد الجنائي إذا كان الفاعل قد حركه باعث شريف مثل الحرص على تنبيه الجمهور إلى خطر المطبوعات النافية للأكاذيب ليتجنب الشبان قراءتها ==

هيكل باشا وحضرة صاحب الدولة محمود فهمى القراشى باشا وحضرة صاحب

== ( حكم محكمة النقض في ٣ أبريل سنة ٩٢٤ مشار إليه في فينال ومانيول س ١٦٥ هامش  
 طبعة ثامنة ) أو المحرس على مصالح الشركة التي تتعرض للخطر إذا عين لها مدير مفلس (استئناف  
 باريس ١٣١ ف. ١ سنة ١٨٨٧—٨٨—٢—٢٧٥ والأحكام الأخرى التي أشار إليها فينال  
 المرجع السابق ) أو الرغبة في تنوير الناخبين أو ضرورة الرد على اعتداءات الخصوم السياسيين ،  
 فإن محكمة النقض الفرنسية ، مع تحكمها بقواعد القانون العام وثباتها على أن حق المناقشة أثناء  
 الانتخابات ينتهي حين تبدأ العملية ، تسلم لقاضي الموضوع بحقه في التبرئة لانتهاء سوء القصد  
 متى تبين أن ما أسند إلى المرشح أو النائب لم يكن وليد العداوة والرغبة في الانتقام بل كان  
 لإزالة الناخبين أو لدفاعه الخصوم السياسيين ( باريس ١٦ و ٢٧٤ والأحكام التي أشار إليها ) .

٥ — وقد ظلت — مع ذلك — الصورة التي رسمتها المحاكم الفرنسية لاتجاه القضاء في  
 جرائم القذف والسب مشوشة مختلطة إلى أن نشر المستشار ميان مقاله القيم عن حسن النية في  
 مجلة دالوز الانتقادية ١٩٣٩ ص ٧٨ وما يسدها ، فأشاع النظام في ذلك الحيط من الأحكام  
 ورفع التضارب بينها وبين أن القضاء في الواقع لم يترك نفسه للهوى أو التحكم وإنما لاحظ  
 بسفطة عامة — فيما يتعلق بحسن النية — ضوابط متساكة وهو إن لم يفصح عن كل هذه الضوابط  
 في أحكامه إلا أن الإعتدال إليها يمكن من استقراء هذه الأحكام جملة . وقد بدأ ميان بأن بين  
 أن حسن النية أمر والقصد الجنائي أو قصد الإضرار أمر آخر وأنها لا يتناقضان لأن حسن النية  
 لا يعبر عن الركن الأدنى للجريمة وإنما يعبر عنه الجرمية عن الفعل على نحو ما تفعل أسباب الإباحة  
 وأن سمو الدوافع لا يبنى القصد الجنائي أو قصد الإضرار . فذلك الذي ينشد خبر الوطن بإظهاره  
 الناخبين على أمر أحد المرشحين من جهة كونه مفلأ أو دجالاً يقصد — بنشر شك — تعريض  
 هذا المرشح للخيبة أى الإضرار به ، وذلك الذي يهاجم مسرحية لأنها منافية للأدب ومفسدة  
 لأخلاق الشباب يعلم جيداً أنه يؤذى أصحاب المسرح الذي يرضها والمؤلف الذي ألّفها ، فإذا كان  
 القضاء في هذين القرضين وأمثالهما يقضى بالبراءة فلا يمكن تأسيس هذه البراءة على إنكار قصد  
 الإضرار رغم وجوده وإنما على حسن النية باعتبارها علة مستقلة عن القصد الجنائي . وبعد أن  
 أشار ميان إلى اختلاف الفقهاء في تحديد معنى حسن النية وإلى أن لبواخا لا يعتبر حسن النية  
 عنراً في باب القذف والسب لأنه لا يفهم من حسن النية إلا الاعتقاد بصرية الفعل — أخذ  
 يجمع العناصر التي يتألف منها حسن النية في باب القذف والسب طبقاً لأحكام القضاء الفرنسي  
 فاستظهر ( أولاً ) أن حسن النية يفترض وجود صدق الاعتقاد Sincerité وهذا هو معنى حسن  
 النية في اللغة الجارية ومعناه في تطبيق المادة ٤١ من قانون الصحافة التي تكفل حرية نشر  
 ما يجري في المداولات البرلمانية والقضائية وفي المادة ٢٧ من ذلك القانون الخاصة بالأخبار  
 الكاذبة — وأشار إلى أن صدق الاعتقاد يكاد يكون دائماً قائماً عند اللذين وهو نادر عند  
 القاد ومعدوم لدى الروائيين . ( ثانياً ) أن حسن النية يفترض كذلك غرضاً مشروعاً but  
 légitime ولا يشترط أن يكون متصلاً بمصلحة عامة بل يكفي أن يكون غرضاً متصلاً بمصلحة ==

## القمام الرفيع على ماهر باشا وحضرة صاحب البولة حسين سرى باشا

== خاصة كرد فرية أو الدفاع عن النفس . وقد حكم بيرامة الطران دياطور الذى رى كتاب  
عجلة النصر بأنهم قوم مقفرون ، بسد أن رساه هؤلاء بأنه شريك جامع وكاهن كافر لا تراجع  
أمام اللذاع ومشاهد الفناء ( تراجع الأحكام التى أشار إليها الكاتب ) . ولا يؤثر على قيمة  
الفرس المبروع أن يقصد منه أو يتحقق معه غرض آخر أو أن يختلط به قصد الإضرار  
لأن القاذف مفروض دائماً أنه عايد أى قاصد إلى إيذاء القذوف . ومعنى هذا أن للبائع فى  
إيب القذف والسب وزناً واعتباراً إن لم يكن له كل الوزن أو كل الاعتبار . وهذا النصير من  
عناصر حسن النية يسمح بفهم الاختلاف الظاهرى فى أحكام المحاكم بالنسبة للقذف الذى يقيم  
من المصفيين ، ولماذا يرى القضاء بعضهم ويدين البعض الآخر رغم أنهم يصدرن غالباً  
عن إخلاص وصدق اعتقاد . ذلك بأن الفرض الذى يهدف إليه كل منهم ليس واحداً ولذا  
اختلفت فى شأنهم الأحكام وتباينت مصائرهم فمنهم من ينشد عملاً سلبياً نافعاً للعبادة السياسية  
أو الحياة الفكرية أو الحياة الخلقية للشعب ، وهؤلاء يطلب أن لا يدينهم القضاء ( تراجع  
الأحكام التى أشار إليها الكاتب ) ومنهم فريق آخر لا ينشد إلا إرضاء حب الجمهور والاستطلاع  
وهؤلاء يطلب أن يحكم عليهم ( تراجع الأحكام التى أشار إليها الكاتب ) . ( ثالثاً ) : أن حسن  
النية يفرض التناسب بين القذف أو السب وبين الفرض المبروع فلا يكفى أن تكون الغاية  
مفروعة بل يجب أن تكون الوسيلة معقولة مبررة ، ومن هذه الناحية يشبه عذر حسن النية  
حق الدفاع الشرعى . وكما لا يتوفر حق الدفاع الشرعى إلا إذا كانت أفعال الدفاع تناسب  
الاعتداء المراد دفعه كذلك لا وجود لحسن النية إلا إذا كان ما صدر من التهم بالقذف  
أو السب مناسباً للغاية المراد إدراكها . فيعتبر التناسب مفقوداً حين يلبغ إلى العلانية فى أمر  
تسكنى فيه الخصوصية وحين يضاف إلى المبالاة المحققة لفرض عبارات أخرى مؤذية كان من  
الممكن الاستغناء عنها أو حين يضاف إلى القذف سب غير وثيق الصلة به . فإذا كان من  
المناسخ أن يرى مرشح فى الانتخابات بأنه طلق الغاليد الطيبة التى كانت لأجداده فلا يمكن  
أن ينفع هذا لاتهامه بأنه متفق مع أعداء آبائه . وإذا كان يصح أن يقال عن المرشح إنه  
ماسونى فلا يشغ هذا لرميه بأنه ينتمى إلى جماعة تلتق أوامرهما من نصاب أو ظلم طريق  
( تراجع الأحكام التى أشار إليها الكاتب ) . والحالات الصحفية تقضى إلى العقاب لأنه يندر أن  
ترامى التناسب بين ضرباتها وبين الغاية التى تنشدها نظراً لأنها تنشده الرواج لدى جمهور قرت  
حاشته *divas* ولا تصل إلى لرضائه إلا بالإفراط فى الملح والدم ( تراجع الأحكام التى أشار  
إليها الكاتب ) . ( رابعاً ) : أن حسن النية يفرض التبصر وليس فى هذا الشرط ما ينافى  
للأولف لأن الملة التى تقضى اعتبار حسن النية على سبيل الاستثناء وجهاً للإباحة تقضى التشدد  
على تهديد هذه الإباحة ، فلا يقبل من القاذف أو الساب دفاعه بحسن النية — ولو كان يعتقد صدق  
ما قال — إذا كان قد فاته القيام بالتحريات اللائمة والاستطلاع الجدى ولم يكن قد بذل من  
المهمة فى التثبت ما يناسب خطورة الواقع التى ذكرها . وهذا الشرط قد يثبت بحكمة النفس ==



أعضاء هيئة المفاوضات بسبب أداء وظائفهم بأن أسند إلى حضراتهم أموراً

الصلرية في حكم حديث لها قالت : « إن حسن النية ليس معنى باطنياً بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تهديره لها تحديراً كانياً واعتباره في تصرفه فيها على أسباب مقولة . وأنه لا يقال عن شيء إنه عمل أو صدق بحسن نية إذا كان قد عمل أو صدق بغير التثبت أو الالتفات الواجب ولا يمكن القاذف أن يكون قد ثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته فيما عملها من الواقع التي أسندها للفظوف في حقه دون دليل » ( حكم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ رقم ٢٢٠ ص ١٩٩ من هذا الجزء ) .

٦ — لحسن النية لا يصلح دعواً لتهمة القذف أو السب في مذهب القضاء الفرنسي إلا إذا كان توفر للمتهم (١) صدق الاعتقاد (٢) الفرض للشروع (٣) وظام التناسب بين ما قاله وما كتبه وبين ذلك الفرض للشروع (٤) ودل على أنه قال أو ما كتب لم يفته الحذر أو النبر الواجب على من يقدم على مثل ما أقدم عليه .

#### حق التقيد :

٧ — ويختلف حق التقيد عن حسن النية بالمعنى المتقدم في أن حسن النية يفترض وجود قذف أو سب بالفعل . فيشتمل حسن نية القاذف أو الساب في ثمرته عند من يأخذون بمذهب محاكم الموضوع في فرنسا . أما التقيد الباح فهو فعل ليس فيه قذف ولا سب . أي ليس فيه مساس بشرف الشخص أو اعتباره أو سمته — وإنما فيه نسي على تصرف الشخص أو على عمله بغير قصد المساس بشخصه من جهة شرفه واعتباره . فالتفرقة بين الشخص وبين تصرفاته هي التي تميز دائرة القذف أو السب للمواقب عليه ودائرة التقيد الذي لا جرمية فيه . والقانون يحمي شرف الشخص واعتباره حماية عامة وسلبية . فهو يحمي حماية عامة لا يلاحظ فيها التفرقة الخاصة التي يعتقد الشخص أنه جدير بها ، حقاً كان اعتقاده هذا أو باطلاً ، وهو يحمي حماية سلبية أي يمنع عنه فقط الازدراء والتحقير والمهانة . ولكن القانون لا يحمي التصرفات لأن تصرفات المرء هي الرصيد الذي يتكون منه سمته في باب الكفاية والجدارة وكل ما يمس هذه السمعة ليس إلا عاملاً في سبيل المجد وجرحاً يصيب الكبرياء والمجد نعمة يوزعها الرأي العام وليس في مقدور السلطات أن تمنعها أو أن تمنعها لأحد من البلاد ( بورتلان شار إلييه في بارين بند ٤١٤ ) . إننا إذا كان النسي على التصرفات وسيلة مقصودة للمساس بشرف الشخص والازدراء به وتحقيره فإنه لا يكون قدأ بل قذفاً أو سباً مطابقاً عليه . والواقع أن الاتصال الطبيعي بين الشخص وتصرفاته وتأثير سمته على قيمة تصرفاته وتأثير تصرفاته على سمته ، أظهر من أن يجادل فيه . ولذلك اشترطوا لتقيد الباح أن يكون بسلامة نية أي خالياً من قصد التحقير والتعظيم لأنه حينئذ يكون من النتائج الطبيعية للعيش في مجتمع حر — تلك النتائج التي يجب أن يتحملها كل راغب في التقدير العام أو متطلع إلى كرم اللزعة أو حسن الأحداثة ( بارين المرجع السابق شاسان ج ١ بند ٤٨٢ ثانية ) .

والتقيد تطبيق على تصرف وقع فعلاً أو هو حكم على واقعة ثابتة أو مسلمة أو غير منكرة .

تتضمن خدشاً للشرف والاعتبار بأن نشر بصفته رئيساً لتحرير جريدة الشعلة

== فتأخذ الوقائع المشينة أو مسخ الوقائع الصحيحة بنىء يجعلها مشينة لا يعتبر قدراً بل قذفاً .

قفة القانون الانجليزى وقضاؤه :

A — فى سوء القصد وحسن النية :

يسط القانون الانجليزى حمايته على كل ما يقال أو يكتب قياماً بواجب أياً كان ، سواء كان هذا الواجب قانونياً أو أدبياً أو اجتماعياً ، فإذا صار المرء فى موقف يكون فيه من الصواب أن يقول لشخص ثالث واقعة أو وقائع ماسة بنيره فلا مسؤولية عليه متى كان حسن النية فيما يقول لأنه إذا كانت إذاعة أمور غير صحيحة ماسة بسمة الغير تعتبر فى نظر القانون مصحوبة بسوء القصد — إلا حين تكون قد صدرت بإخلاص قياماً بواجب عام أو خاص أو فى مجرى العمل أو فيما يمس المصلحة — فإن المناسبة occasion تحول عندئذ دون استخلاص القصد السيء المفترض قانوناً وبسطة على التافذ إعفاء لا يزول إلا بثبوت سوء نيته ثبوتاً فعلياً . والقاضى هو الذى يقدر أمر هذا الواجب ( فريرز س ٢٤١ و ٢٤٢ والأحكام التى أشار إليها ) وقد قضى هناك بأن الإعفاء لا يشمل الأقوال التى لم تدع لحير المجموع أو لمصلحة عامة أو بدافع شعور برىء بالواجب صادر عن نية خالصة ، بل بدافع أنانى من شخص يتكسب من الاتجار بسمة الناس ( المرجع السابق ص ٢٤٣ ) . وقضى أيضاً بأنه « إذا كانت المسألة ما مهم للجمهور معرفته وكان ناشرها يدين للجمهور بواجب نشرها فلا مسؤولية عليه ، وإن كلة واجب فى هذا المقام لا تنصرف إلى الواجب الذى يفرضه القانون بل إلى الواجب الذى يسلم به ذوو الأخلاق الفاضلة والذقاء العادى من الانجليز ولو كان القانون لا يضمن أداؤه بدعوى جنائية أو مدنية » ( المرجع السابق ص ٢٤٩ ) .

كذلك يسط القانون الانجليزى حمايته على ما يكتب أو يقال دفاعاً عن النفس أو دفاعاً عن مصلحة مشروعة للكاتب أو القائل فإذا كان القذف فى حقه قد سبق أن قذف التافذ فسكر ما يقوله الأخير مما يكون ضرورياً لحماية نفسه ومتعلقاً بالأدعاء المنسوب إليه من خصمه يشمله الإعفاء . على أن هذا الإعفاء يقدر بقدر المناسبة وضرورتها ، فلا موضع للإعفاء إذا كان التافذ قد أسرف فى الإذاعة . فإذا كان للدعى فى دعوى القذف قد هاجم التافذ فى صحيفة عملية مضروبة فلا يشفع هذا للتافذ فى أن يرد عليه فى صحيفة من صحف الماسة . كذلك لا يمتد الإعفاء إلى أمور غير متعلقة أو غير منتجة فى القيام بالواجب أو مباشرة الحق أو حماية المصلحة التى اقتضت الإعفاء ( المرجع السابق ص ٢٣٤ ) . ويضئ القانون الانجليزى حاية كذلك على ما يبدى فى سبيل مصلحة مشتركة بين القائل أو الكاتب وبين من قال أو كتب له . فإذا كانت الواقعة مما يصح أن يكون لقائلها مصلحة فى ذكرها ولسامعها أو قارئها مصلحة معقابلة فى أن يقال له كانت المناسبة التى حصل فيها النشر موجبة للإعفاء ويكنى أن تكون هذه المصلحة مشروعة ومحمودة proper أى مما يصح أن يقره القضاء ، فلا تعتبر المصلحة إذا كان ==

بالمدد رقم ٤١٤ الذى أعد للبيع والتوزيع فى ١٤ يونيو سنة ١٩٤٦ مقالا تحت

== أساسها الفضول الخيف أو الرغبة فى القالة والثرثرة (الرجع السابق ص ٢٣٧ و ٢٣٨) .  
فى هذه المناسبات ونحوها رأى القانون الإنجليزى إعفاء الماذف بشرط أن لا يكون سيء النية ، ولم يكلفه بإثبات حسن نيته اكتفاء بإثبات المناسبة وأنها تصمد بأن الظاهر فى مصلحته ، وجعل لإثبات سوء النية الذى ينشأ الإغفاء على خصمه لأنه يدعى فى هذا على خلاف الظاهر (الرجع السابق ص ٢٦٠ و ٢٦١) . ويريد القانون الإنجليزى من عبارة سوء النية الإشارة إلى كل باعث سيء أو فاسد من مثل الكراهية والمقصد وكذا كل دافع آخر غير كريم لا يتفق مع الشعور بالواجب . وقد بين لورد اشمر فى أحد أحكامه لباب سوء القصد بقوله إن المسألة هى هل استعمل المدعى المناسبة استعمالا تزيهيا أو تصفيا بها وأساء . فإن كان قد أذاع ما يعلم كذبه فهو سيء قطعاً . كذلك إذا كان بسبب الغضب أو بسبب أى دافع آخر سيء قد استباح أن يلقى التهم على غيره جزافاً واستهتاراً دون اكتراف لصحتها أو فسادها . ويتولى مع الغضب فى النتيجة الغضب الأعمى والتعامل على شخص أو شعب أو موضوع معين ممن كان متروكاً بالبحث فى حقوق الناس ومصالحهم ورضى بأن ينزل فى الموضوع الذى يتناوله إلى حد من الغضب لم يعد معه يبالى بما يقرره صحيحاً كان أو كاذباً فإنه يعتبر سيء النية قد أساء استعمال المناسبة (الرجع السابق ص ٢٦٠ و ٢٦١) . كذلك ثبت سوء النية من كون العبارة المستعملة عنيفة بغير موجب (الرجع السابق ص ٢٦٥) إلا أن مجرد كون العبارات المستعملة ليست متزنة تماماً أو فيها بعض الشدة لا يفيد سوء النية إذا لم توجد قرينة أخرى تدل على أنها لم تستعمل بقصد حسن . وقد قال لورد ديبوندى فى إحدى القضايا ينبغي ألا تأخذ الناس فى هذا المقام بمقاييس دقيقة لأن إخضاع لغة العبارات للمستعملة فى المناسبات التى يشهدها إعفاء القانون لرفابة دقيقة واعتبار كل ما يتجاوز الضرورة القصوى التى تقتضيها المناسبة دليلاً على سوء النية يعد كثيراً من هذا الإعفاء إن لم يبطل أمره كلية (الرجع السابق ص ٢٦٦) .

٩ — حق النقد :

وحقيقة النقد لا تختلف فى القانون الإنجليزى عنها فى القانون الفرنسى فهو إبداء لرأى فى واقعة وتعليق عليها ويجب أن ينصب على أمر ثابت أو مسلم . فعندم إذا كان النقد الوجهة إلى عمل أدنى أو تجارى أو إلى رجل عام يتضمن اتهاماً لا تسنده الوقائع الثابتة فلا يعتبر إلا قذفاً . ويجب أن يقتنع القاضي بأن العبارات المستعملة يمكن حملها على أنها تعليق وقد فإذا انتبه بأنها مما يعتبر تعليقاً أو استنتاجاً معقولاً من الوقائع السلم بها وجب عليه أن يثبت من أن المدعى عليه كان سلم المقصد فيما استنتج . ولا تترتب على الشخص إذا استنتج من الوقائع السلم بها أموراً تدعو للاقتصاد متى كان استنتاجه معقولاً أو ممكناً (غريزر ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٣) .  
وهم يشترطون أن يكون النقد تزيهياً أى بريئاً من بواعث سوء وأن لا يكون ستاراً للشم ==

عنوان « صحيفة سوابق المقاضى المصرى » جاء فيه أن عهد دولة صدق باشا اشترى

ولا فرصة لشفاء الأخاد وإقحام الاتهامات فإن تبين أن الكاتب لم يكتب ليلقى على المسألة موضوع البحث وإنما لجرح المجنى عليه بطريق غير مباشر فلا يجوز له التمسك بحق النقد ( فريرز س ١٦٨ والأحكام التى أشار إليها ) . على أنهم ينيهون إلى أن النقد لا يفقد براءته بمجرد كونه ضاراً بمن وجه إليه بل قد لا يفقد براءته ولو نسب الناقد لمن اتقده نبواً سيئة أو دوافع غير كريمة أو بأبها الشرف متى كانت الوقائع الصحيحة التى ذكرها تصلح أساساً لتلك وكانت المسألة تهم المصلحة العامة ( المراجع السابقة س ١٧٣ و ١٦٣ و ١٦٤ والأحكام المشار إليها فيها ) .

وهم ينيهون كذلك إلى أن قانونهم لا يضيق بالنقد التزيه ولو كان شديد البالغة أو كان صاحبه غشياً أو كان متصباً أو متأثراً بشكراً سابقة وأنه يمكن للإباحة أن يتبين القاضى أن ما كتب أو قيل هو ما صدر عن الرجل الشريف التزيه إذا كان عنيداً أو متصباً أو مغالياً في وجهة نظره وأن عنف المبالغة أو حدتها لا يؤثر إذا كانت للناسبة تخفيفه أو تنفع له . ويقولون إن القاضى ليس له أن يتحكم في صحة النقد وعدم صحته ولا أن يضع رأيه بدل رأى الناقد ولا أن يزن نزاهة النقد بهذا الميزان ولا أن يردمه إلى ما يحبه الرجل العادى ذو العقل العادى أنه هو الحكم الصحيح على العمل التقود ( فريرز ١٦٣ و ١٦٧ والأحكام التى أشار إليها وقارن ذلك بتعليق الحفانية على المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السابق ) .

القانون الإيطالى — نفسه وقضاؤه :

١٠ — القصد الجنائى وحسن النية :

يتحقق القصد الجنائى في القانون الإيطالى بتوفر الإرادة المدركة الحرة واتجاهها إلى الفعل المماقب عليه مع العلم بأنه يؤذى شرف شخص أو سمته *univoque et absolue* . وحيث تكون دلالة المبارات والإشارات للؤذية غير مشتركة ومطلقة يكون الفعل الحاصل من التهم متصفاً حتى للقصد الجنائى ( منسبى شرح قانون العقوبات الإيطالى ج ٨ س ٤٤٩ و ٤٥٠ ) ولا عبرة بالنبواً في جرائم السب والقذف والإهانة . وهذا هو مذهب قانون العقوبات الإيطالى الجديد وهو الغالب في فقه القانون السابق عليه وإن يكن قد ذهب فريق من الفقهاء الإيطاليين القدين كتبوا قبل القانون الجديد إلى أن القصد الجنائى يتقدم حين يتبين أن القذف أو السب كان بدافع غير شخصى وغير ضار بالمجتمع *anti-social* لأن لوم التبر في هذه الصورة لا يكون نافعاً فقط للمجتمع بل لا يمكن اعتباره وليد لارادة متافية للقانون أو خارجه عليه ( فلورين س ٤٥ ) . ولذلك عرف يئلى القصد الجنائى في جريمة السب أو القذف بأنه هو تمتد الزرابة بالتبر لكمة في غير مصلحة المجتمع أو بقصد إحداث ضرر لشرف التبر — ولا قائمة فيه للمجتمع ( ٢٥ ) . وقد تبى منسبى إلى أن هذه الآراء لا يمكن الأخذ بها في ظل قانون العقوبات

## بجوادث التعذيب في البدارى وإخطاب وغيرها ، وانتشرت رائحة النضاح

== الجديد الذى لم يجعل للبواعث تأثيراً على قيام الجريمة بل حصر أثرها في تشديد العقوبة وتخفيفها . وأشار منسقي إلى أن مذهب الأخذ بالبايعت إلى حد التبرئة ينبنى ، حتى من الوجهة التشريعية ، ألا يسود في بلد منظم . ذلك فضلاً عن استحالة تحديد البواعث الحفبية وعين طيبتها وفصل الطيب منها عن الخبيث وما يترتب على إقامة الإذانة والبراءة على الفائدة الاجتماعية من إشاعة عدم الاستقرار والوحدة في التقدير . ولا عبرة بكون معيار الفائدة الاجتماعية هذا معياراً واقصياً دام تهديره متروكا لاختلاف المشارب والأذواق الشخصية ؛ ولذلك يوصى منسقي بالأخذ بالمعيار القائم على مشروعية الفعل في ذاته وعدم مشروعيته ويقول إنه هو الذى يتفق مع النصوص ومع قواعد القانون العامة ، وقد استشهد في ذلك بقرار مجلس النواب الإيطالى عند مراجعة باب القذف في قانون العقوبات سنة ١٩٠٩ وجاء في هذا القرار أن الأخذ بالبواعث في العقاب على القذف وعدم العقاب ليس تهماً في التشريع بل لعله رجوع إلى الوراثة من الوجهة الجنائية لأنه إذ يقتضى الأخذ باعتبارات قانونية سياسية يزعج بالقاضى في ميدان ليس له ضوابط ثابتة هو ما يسمونه *éthique* ( ص ٤٥٢ من المرجع السابق ) .

ولا يشترطون للعقاب في إيطاليا قصد الإضرار *animus nocendi* ولا قصد القذف أو السب *animus inultrandi-diffamandi* .

أما النوايا الأخرى التى تصاحب السب أو القذف فليست عندهم إلا بواعث لا تأثير لها على قيام الجريمة ، فلا عبرة في هذا الخصوص بأن يكون الساب أو المذنب كان يقصد التأديب *animus corrigendi* إلا أن يكون القانون قد خوله ذلك باعتباره حقاً له أو واجباً عليه ، كذلك لا عبرة بنية النصيح *consulendi* ولا نية المزاح *animus iocandi* ولا نية الدفاع عن النفس *animus defendendi* في حدود ما تسمح به قواعد القانون ، كذلك لا عبرة بنية الرواية أو الحكاية *animus narrandi* ( منسقي ص ٤٥٥ و ٤٥٦ ) .

أما حسن النية فهم لا يعرفونه إلا باعتباره مزيلاً للقصد الجنائى كنتيجة لغلط الحاصل في الواقع إذا كان هذا الغلط قد جر الشخص إلى الاعتقاد بأنه في حائرة حقه عملاً بالمادة ٥٩ من قانون العقوبات الإيطالى . ولا يشفع الغلط عندهم في صحة وقائع القذف لأن قانونهم الجديد لا يسمح بإثبات هذه الصحة في أية حالة من الأحوال ولأنه حتى في ظل القانون السابق الذى كان يميز الإثبات في بعض الصور لم يكن هذا الغلط يصلح شغيعاً للبراءة لأن القانون يشترط ثبوت واقعة القذف لا رأى المذنب أو اعتقاده فيها ( منسقي ص ٤٥٨ ) .

١١ — حق النقد : وأساس هذا الحق عندهم يرجع إلى أن من يمرض على الجمهور عمله أو

تصرفاته يتجمل بالضرورة حكمه عليها وهم يؤسسون عدم المسؤولية الجنائية في هذه الصورة على المادة ٥٠ من قانونهم التى تقرر أن رضاه الجنى عليه بالجريمة يصدما إذا وقعت على ما ملكه التصرف فيه *volonte non fit iniuria* وإذا كان النقد خالياً من المبارات الجارحة ==

التي تمس نزاهة الحكم ... الخ ، وأن معالى هيكل باشا بنطلون كل وزارة

== أو الناسة بالسمة فلا جرعة ولو ترمب عليه ضرر بمصالح المحي عليه الاقتصادية أو الهنية ، ولا يعاقب الناقد إلا إذا خرج عن الحدود التي يقتضيها هذا النقد أو السب أو إلى تشويه الوثائق ومسخها وإتعام حياة الناس الخاصة ( س ٣٦٥ ) .

١٢ — ومع صلة القانون البلجيكي بالتصريحات اللاتينية عامة وبالتصريح الفرنسي خاصة فان المادة ٤٤٣ من قانون القوالب البلجيكي تشترط صراحة للعقاب على القذف أن يقع بمصد الإساءة *mechamment* وقد أضح ذلك الشرط هناك المجال للأخذ بالبواعث والغايات في التبرئة من القذف ( راجع شويرمان ج ١ ص ١٥٢ — ١٥٧ فيما يتعلق بمناقشة السائل السياسية وس ١٥٩ — ١٧٣ فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية ) .

هذا ويمكن أن يلحق بالقانون الإنجليزي — في مذهبه في حسن النية وحق النقد وأسباب الإعفاء عموماً — قانون القوالب الهندي الذي نص في المادة ٤٩٩ منه على أنه لا يعد قذفاً إسناد أمر ثبت بحته إذا كان هذا الإسناد في سبيل المصلحة العامة ، ولا إبداء رأي بحسن نية في سلوك موظف عمومي في عمله ولا إبداء رأي في خلق الموظف كما يظهر من سلوكه في عمله فقط . وأنه لا يعد قذفاً إبداء رأي في سلوك أي شخص بصدد مسألة عامة أو في سلوك أي شخص كان طرفاً أو وكيلاً أو شاهداً في قضية حكم فيها أو في خلقه كما يظهر من سلوكه فيها فقط . وأنه لا يعد قذفاً كذلك إبداء رأي في عمل يرضه شخص على الجمهور أو في خلق هذا الشخص كما يبدو من هذا العمل فقط . ولا يعتبر قذفاً اليوم الذي يوجهه شخص بحسن نية إلى شخص آخر له عليه سلطة بمقتضى قانون أو عقد إذا انصب اليوم على خلق الشخص في المسائل المتصلة بهذه السلطة ( تراجع أيضاً المادة ٤٠٨ وما بعدها من قانون القوالب السوداني ) .

١٣ — هذا العرض للستند من القانون القارن بطلناه بقيدة أنه قد يفيد في فهم القانون المصري في المسألة التي نالجها سواء بمعرفة الأصول التي يكون قد استفاها أو استوحاها أو بتعيين الاتجاه الذي يسير إليه وفيه نحو التطور والتقدم .

١٤ — القانون المصري — فقهاء وقضاؤه :

القصد الجنائي وحسن النية :

يتوفر القصد الجنائي في رأي الفقه متى نشر القاذف أو الساب قذفه أو سبه علماً بأنه يوجب الاحتقار أو عيس الشرف ، ولا عبرة بالبواعث فقد يكون غرضه الإضرار بالمجني عليه وقد يكون مدفوعاً بموامل شريرة ولكن الغاية لا تبرر الوسيلة ، وقد يكون من واجب القاضي النظر إلى تلك البواعث والاعتبار بها في تخفيف العقوبة ولكنها لا يمكن أن تكون سبباً في ==

مسؤول عن كل فسادها وتصرفاتها ... الخ ، وأن دولة النفاشي باشا هو ذلك

== عو الجريمة . ذلك لأن القذف أو السب ضار بذاته لأنه يترتب عليه حتماً بمجرد وقوعه تعريض صمة المجنى عليه للأذى فلا عمل إذن لاشتراط نية الإضرار حيث لا يتصور إمكان تخلف الضرر وليس للمتهم أن يدعى المسؤولية عن نفسه بادعاء حسن القصد أو شرف النية ( أحمد بك أمين س ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٦٤ و ٥٦٥ ) وهو متأثر إلى حد بعيد بفقه لبوغازان الذي لا يعتبر حسن النية سبباً للاعفاء في القذف والسب ( ج ٢ بند ٧٣١ — ٧٦٣ والراجع التي سبقت الإشارة إليها والدكتور القليل بك في المسؤولية الجنائية س ١٣٥ — ١٤٣ ) .

وقد جرى قضاء محكمة النقض أول الأمر على أن كل ما يشترط لقيام ركن الأذى في جرائم القذف هو مجرد نشر الواقعة مع العلم بمضمونها وأنه « ليس لسوء النية في الحقيقة معنى في الاصطلاح القانوني إلا أن الفاعل قصد نتائج العمل الذي ارتكبه . وفي جميع الجرائم التي تكون محضه بالغير ضرراً ظاهراً متى توجهت لإرادة الفاعل إلى العمل وارتكبه عمداً فأرادته تحيط في الوقت ذاته بنتائجها الطبيعية » ( حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ بمجموعة رسمية سنة ٩ ص ١٥٩ وبهذا المعنى حكم ٣ مارس سنة ١٩٠٠ بمجموعة رسمية سنة ٢ ص ١٥٣ أكتوبر سنة ١٩١٣ شرايع سنة ١ ص ٧٥ و ٢ يناير سنة ١٩١٧ بمجموعة رسمية سنة ١٨ ص ٦٩ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ في القضية رقم ٨٨٥ سنة ٤١ قضائية — وقد صدر في تهمة عيب ) .

ولكن محكمة النقض عقب إعلان الدستور واشتداد الكفاح الحزبي في بداية الحياة النيابية مالت إلى عدم الاكتفاء بالقصد الجنائي العام في السب أو القذف الموجه إلى الخصوم السياسيين وقضت بأن العلمين في أعمال السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من العلمين في موظف معين بالثبات ، وأن الشخص الذي يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم لأن يرى كل أعماله هدفاً للعلمين والانتقاد ، وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية تكون في مصلحة الأمة التي يقضي لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأياً صحيحاً في الحزب الذي تنتمي إليه وتؤيده ( حكم ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عاملة سنة ٥ ص ٢٠٣ ) . وفي حكم آخر قالت « إنه من الخطأ افتراض سوء القصد بمجرد نشر القذف وإن المحكمة أن تبحث الظروف والبيئات ما إذا كان الناشر أراد منفعة البلاد أو أنه أراد الإضرار بالاشخاص الذين علم عليهم . وإن المقالات التي رفضت الدعوى بشأنها لا تمتاز عما اختارته محكمة الموضوع ورأت فيه توافر أركان الجرائم التي أدين فيها الطاعنون بل إن الشكل كان حلقة مفرغة من الصلاحيات السياسية تحت الشدة في قهرات منه وهدأت في أخرى ولكن الفرض متصل والروح واحد ، والفرض جلي وهو المساحة المتينة والرغبة في الزيادة بالحزب المنقسم على أمل أن يرتفع بذلك شأن الحزب المعارض ، وقد يكون ألم الطاعن السابقة التي وجهت من حزب المقفوف في حق الحزب الطاعنين هي التي أذكت النار ورفضت الحدة إلى ما هو بعيد عن ==

الذى اشترته الرجعية الإنجليزية وهو صاحب اليد الطولى في تزوير انتخابات

== السداد مما يلحق اعتباراً ... (حكم أول مايو سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ٣٢٣ سنة ٤٥ القضائية) .

قضاء عكسنا العليا في تلك الفترة كان يقيم التبرة في دعاوى القذف والسب الموجهة إلى  
الحصوم السياسيين غالباً على أساس الباعث وأحياناً يضيف إليه أساساً آخر هو الرضاء  
الضنى للجنة عليه السداد من قبوله النيابة عن الأمة أو الاضطلاع بالشؤون العامة .

ولكن محكمة النقض عدلت عن هذا الرأى إلى رأيها الأول وبدأ عدولها وبتدأ مردداً في أوائل سنة ١٩٢٩ (راجع حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ بمجموعة القواعد ج ١ ص ٢٤٦ وحكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قس المرجع ص ٢٠٠) ثم أخذ يتضح ويثبت حتى أصبح قضاء مسطراً مضطراً إلى الآن . فقد كالت في حكم أصدرته في ٤ يناير سنة ١٩٣٢ « إن التقى عليه علماً وقضاء أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة للجنة عليه شائنة بناتها ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك ، وإنه يجب عدم الخلط بين أمرين هما (أولاً) البحث الخاص بالقصد الجنائي وهو الركن الأدبي الواجب توافره في الجرائم العمومية إطلاقاً ومنها جرائم القذف والسب والإهانة و (ثانياً) البحث الخاص بسوء النية وسلامتها وهو ما لا يكون للقروض فيه محل إلا عند ما يكون الظن موجهاً إلى موظف عمومي ويريد التهم أن يحتمى وراء الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع (٣٠٢) أو الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ ع (٣٠٦) (مجموعة القواعد ج ٢ ص ٤٠١) .

وقالت في حكم آخر صدر في ١١ يونيو سنة ١٩٤٤ « إن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذه الأخير ضرراً مادياً أو أدبياً . وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة إثباته إلا أن العبارات ذاتها قد تكون من الوضوح والصراحة بحيث يكون من القروض علم التهم بدلولها وبأنها تحس المحنى عليه في سمته ، وعندئذ يكون معنى العبارات حاملاً بنفسه الدليل الكافى على القصد الجنائي فلا تكون النيابة بحاجة إلى تقديم دليل خاص على توافر هذا الركن ... أما حسن النية فأمر آخر يجب عدم الخلط بينه وبين القصد الجنائي إذ حسن النية لا يلقى من العقاب إلا إذا اقترن بإثبات صفة الوطام السندة إلى المحنى عليه الموظف ومن يكون في حكمه ... (مجموعة القواعد ج ٣ ص ٢٦٣) (وبهذا المعنى أحكام عديدة مضطردة راجع منها على الأخص حكم ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ بمجموعة القواعد ج ٤ ص ١٤٠ وحكم ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ للرجع قس ص ٥٦ وحكم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بمجموعة القواعد ج ٦ ص ٣٢٥) .

وقد أضافت محكمة النقض هذه الماني كلها في حكم آخر أصدرته في ٨ مايو سنة ١٩٤٤ وأكدت فيه نظرها الذى سلف عرضه — سواء في تحديد القصد الجنائي أو في عدم اعتبار ==



سنة ١٩٤٥ ... الخ ، وأن رضة على ماهر باشا كان ولا يزال التأسر الأول بين

== حسن النية سبباً للاعفاء إلا في الحالة الخاصة التي نص عليها القانون صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ع ( مجموعة القواعد ج ٦ ص ٤٨٣ ) .

وقد أخذت المحكمة العليا نفسها كما أخذت عاكماً للوضوح بهذه الضوابط لاعتدائها قط منذ سنة ١٩٢٩ إلى الآن مهما كانت للنسبة التي حصل فيها القذف أو الإهانة ومهما كانت الظروف السياسية السامة من شأنها إثارة حدة المهاجمين وللؤيدين لحطة الحكومة أو من شأنها إغياظ حساسة الرأي العام واهتمامه بالمسائل العامة الراحنة . فقد أخذت بها في قضايا القذف والسب والإهانة التي وقعت خلال الأزمة الدستورية التي حصلت في سنة ١٩٣٠ ( تراجع الأحكام الصادرة في سنة ١٩٣٢ التي سبقت الإشارة إليها سبباً حكم ٤ يناير سنة ١٩٣٢ ويراجع أيضاً حكم ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ ص ٤٨١ ) .

كما أخذت بها جميعاً في شأن محي كان قد نشر مقالين نسب فيهما إلى مجلس النواب واللجنة البرلمانية للشككة لفحص مشروع سد جبل الأولياء للقاهرة بمستقبل مصر للبلبل إلى إقرار ذلك المشروع لضمان بقاء الحكومة القائمة إذ ذاك وجاء أعضاء البرلمان في ثلاثها شهوراً وأعواماً . وقالت المحكمة في إيرادها في هذا من معنى الإهانة : « إن مناحي القالين ومؤداها .. هو رمى أعضاء البرلمان وأعضاء اللجنة البرلمانية التي نيط بها بحث مشروع جبل الأولياء بأنهم قوم لا ضمير لهم ولا عواطف وأنهم في سبيل بقاء الوزارة القائمة في الحكم يضحون بصلصة وطنهم لكي يعيشوا في ظل الوزارة غير مبالين بما يجنون بفعلتهم على الأجيال المقبلة » ( حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ ص ١٤٠ ) .

كذلك قضت المحكمة العليا بالقوبة في تهمة إهانة مجلس النواب على محي نشر مقالا بصدده معاهدة الصداقة والاحالف المصرية الإنجليزية نسب فيه إلى النواب أنهم أفروا المعاهدة المذكورة مع يمينهم أنها ضد مصلحة بلادهم حرصاً على مناصبهم وما تدره عليهم من مرتبات ( حكم ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ ص ١٤٠ ) .

ولا شك أن الضوابط التي ارتضتها المحكمة العليا واستقرت عليها إلى الآن أقيس وأكثر اختفاً مع قواعد القانون العامة التي لا تحيز الإعفاء من القوبة إلا بنس ولا تسمح باعتبار البواعث إلا في تقدير القوبة فقط ولا ترتب على حسن النية إلا ما ترتبه على البواعث فيما عدا الأحوال الخاصة التي يرتب فيها القانون قسه على حسن النية البراءة ، كالحالة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ع ( تراجع في تأييد مذهب محكمة النفس القلبي بك في المسؤولية الجنائية ص ١٤٤ ) .

والواقع أن مذهب محكمة النفس في حسن النية يطابق مذهب الثغاة من فقهاء القانون الفرنسي ==

## الرجسين المصريين على النظام الديموقراطى ... الخ ، وأن دولة حسين سرى باشا

== ونجاسة لبواهان الذى ختم كلامه فى القصد الجنائى فى باب القذف بقوله ( ج ٢ من ٢٦٩ ) :  
« Aussi nous l'affirmons de nouveau l'excuse de bonne foi ne saurait être admise en matière de diffamation. Elle atténue la gravité du délit mais ne peut le faire disparaître ».

### حق النقد :

حق النقد بصفة عامة لا تختلف معاله الأساسية عما سبق أن ذكرناه فى بيان حكم القانون الفرنسى إلا أنه فيما يتعلق بالمسائل السياسية والعامة فإن النقد إذا دار حول آراء المحصور السياسيين ومن يتصدون للأعمال العامة ومبادئهم ومفاهيمهم وكفائهم ومشروعاتهم فإنه لا يقع تحت طائلة العقاب لكن إذا تجاوز الناقد ذلك إلى القذف فى حقهم أو سبهم أو إهانتهم فلا تدفع له النسبة أو النافية ( القللى بك ص ٣٠٩ وما بعدها ) .

وقد استقر قضاء محكمة النقض منذ سنة ١٩٢٩ إلى الآن على أن النقد للبلاط الذى يجوز توجيهه إلى من يتصدون للخدمة العامة يجب أن لا يتعدى مناقشة أعمالهم وآرائهم وجدارتهم وميولهم . وقد قالت فى حكم لها سبق أن أشرنا إليه « إن ما ذهب إليه المحكم الطعون فيه من أن العرف جرى على المساجلة بالمبارات الحماسية وألفاظ التهويل والمبالغة والتعذير والإرهاب لجرد التأثير على النفس وحلها على التصديق فى الشؤون التى ليس من المستطاع حل المناظر على تصديقها بالطرق البرهانية المأدبة — كالحال فى مسألة جبل الأولياء — هذا الرأى لا يتميز محكمة النقض بل إنها تصرح أن فيه خطراً على كرامة الناس وطناً ينتهم وتشجيعاً للبناءة ودنس الشتم ، والمخيفة ليست بنت التهويل والمبالغة والترهيب والتفهم بل هى بنت البحث المأدب والجدل الكريم ، وإذا كان حسن النية مظهر ناطق فإنه الأدب فى المناظرة ( حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ مجموعة ج ٣ ص ١٤٠ ) . وقد قالت المحكمة العليا فى حكم لها أصدرته سنة ١٩٣٨ إن النقد « هو إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون الساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بنية التفهم به أو الخطف من كرامته فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجرعة سب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال » ( حكم ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ ص ١٤٠ ) ( ويراجع فى تطبيقات هذا البلاء حكم فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ ص ١٦٣ وحكمين فى ٤ يناير سنة ١٩٣٢ للرجع السابق ص ٣٣٧ و ص ٤٠٣ ) .

هذا وقد نهت محكمة النقض إلى أن التصيم فى المبارات المجرحة يفيد بذاته سوء القصد ولا يسمح بالاحتجاج بحق النقد فكانت فى حكم لها إنه « إذا كانت المبارات المنسوبة للتمه ذافعة وجاءت بأسلوب عام لا تبرز فيه واقعة معينة بإلقات يمكن القول بأن التهم كان ينقدها ومن أثر هذه المبارات أن تصور فى خيال القارئ أذى الصفات التى يمكن أن تسند إلى هيئة المحكم فى البلاد فضيفة التصيم هذه هى تفهم صريح لا يقبل فيه القول بحسن النية . كما أن هذا التصيم لا ينقلب إلى تخصيص بواقع معينة جائر إثباتها مجرد ما ورد على لسان ==

هو رئيس الوزارة الوحيد الذى هاجت الجماهير الجائعة فى عهده بسبب إسراره فى تلقى السادة الإنجليز ... وهو صاحب المناورات الخفية لإبعاد الشعب عن الحكم .

وطلبت من محكمة الجنايات محاكمته بالمواد ١٧١قرة أولى وخامسة و ١٨٥قرة أولى و ١٩٥قرة أولى و ١٩٨قرة ثالثة ورابعة و ٢٠٠قرة ثانية و ٣٠٧من قانون العقوبات ... الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ استند فى براءة التهم إلى عدم توفر القصد الجنائى لديه وإلى أن العبارات التى نسبها للمجنى عليهم ، وإن كانت مرة قاسية لا تتجاوز حدود النقد المباح . ذلك لأن القصد الجنائى فى القذف والسب يتوافر متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليهم شائنة بذاتها .

وحيث إنه بغض النظر عما جاء فى الحكم المطعون فيه بصدد القصد الجنائى فإنه تضمن فى الوقت ذاته ما يفيد أن المتهم كان فيما نسبته إلى المجنى عليهم فى الحدود المرسومة فى القانون للنقد الذى لا عقاب عليه .

### ( ٧٧٧ )

القضية رقم ١٩٦٨ سنة ١٨ القضائية

عمال عمومية . عمل ليع السجائر بالقطاى . حيازة جهاز استغلال فيه بدون ترخيص . عطور .

إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالحال

== التهم فيما بعد عند ما تولت النيابة التحقيق ، لأن أقواله عندئذ حقة كانت أو باطلة كانت على سبيل ضرب الأمثال وهى لا تفتى شيئاً فيما كان لقله من الأثر فى أذهان الجمهور الذى قرأ كلامه غالباً من التخصيص والتصين ( حكم ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ بمجموعة القواعد ج ٢ ص ٤٨١ ) .

العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه ، فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة ، تعتبر المحال التي يشاها الجمهور من المحال العمومية ، كان الحل للمد لبيع السجائر بالقطاى مما يجرى عليه حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

### المحكمة

وحيث إن النيابة تقول فى طعنها إن الحكم للمطون فيه خطأ حين قضى ببراءة المتهم من « أنه حاز بمحله العموى ( دكان سجائر ) جهازاً لاستقبال الإذاعات ( راديو ) بدون ترخيص » . فقد اعتبرت المحكمة أن محال بيع الدخان ليست من المحال العمومية وأنها لا تكتسب هذه الصفة طبقاً للمادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ إلا إذا احتشد فيها الجمهور لحفل أو غيره الأمر الذى لم يثبت فى الدعوى . مع أن هذه المحال تعتبر من المحال العامة بحكم المادة ٤٤ المذكورة إذ يكفى فيها لاعتبارها كذلك أن يكون فى مكتنة الجمهور دخولها ولا يشترط أن يجتمع فيها بالقل . وإذن فإن الحكم إذ قضى بالبراءة يكون مخطئاً .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم الاستثنائى لأسبابه قضى بالبراءة وقال « إن محلات بيع الدخان ليست بطبيعتها محال عمومية وإنما هى محال خصوصية لأنها معدة فقط ليشتري المتردد عليها حاجته وينصرف ، لا يشاها الجمهور ويلبث فيها بعض الوقت فلا تنطبق عليها المادة ٤٤ من قانون المحلات العمومية إلا إذا احتشد فيها الجمهور دون حائل أو مانع لحفل أو للعب القمار أو سماع موسيقى أو تماطى مخدرات — عند ذلك فقط تنطبق عليها المادة ٤٤ وفيما عدا ذلك لا يمكن أن تنطبق عليها هذه المادة . وإنه لم يثبت من الحضر أن الجمهور كان مجتمعاً فى الحل لسماع الموسيقى ، ويتمين لذلك براءة المتهم » . ولما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ انحصاراً بالمحال العمومية حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص . وكانت المادة ٤٤ من القانون

الذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المدلّيع السجائر بالقطاعي — كما قال الحكم — من هذا القبيل ، فإن الواقعة يكون معاقباً عليها ما دام يكفى — كما هو صريح النص — أن يكون المحل مما يمكن دخوله بتغير تمييز بين الناس .

### جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٤٩

رئاسة سعادة سيد ممضى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد حنى بك وحسن الهضبي بك والمعيد رمضان بك المستشارين .

( ٧٧٨ )

### القضية رقم ٢١٣٨ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبينه . إقامته على اعتبار غير صحيح على إطلاقه وليس له سند من أوراق الدعوى . حكم معيب . مثال .

إذا كان الحكم في مقام التوفيق بين ما قال به الشهود من أن المتهم والجنى عليها كانا — وقت إطلاق النار — في مستوى واحد مما يستتبع أن تكون الإصابة أفتية ، وبين ما قرره الطبيب من أن الإصابة مائلة قليلاً إلى أسفل ، قد قال « إن المتهم قارع الطول وإن الجنى عليها لا بد قصيرة بحكم أنها امرأة مما يؤدى حتماً إلى أن تكون الإصابة مائلة إلى أسفل » ، وكان ما قاله الحكم من ذلك ليس له ما يسند من التحقيقات في واقعة الدعوى ، فهذا الحكم يكون معيباً واجباً نقضه ، إذ القول بأن المرأة على الإطلاق أقصر من الرجل غير صحيح .

( ٧٧٩ )

### القضية رقم ٢١٥٢ سنة ١٨ القضائية

تموين . يبع دقيق بالجملة بتغير ترخيص . مقدار الوزن الوارد بالقانون . لا يقصد به أن البيع بالجملة لا يصحق إلا إذا كان بهذا اللغز .

متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم بيمينه دقيقاً بالجللة بشير ترخيص من وزارة التموين عملاً بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٣ من القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ قد استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها أنه إنما كان يبيع بالجللة ، فلا يحدى هذا التهم قوله بأن الدقيق المبيع لم يبلغ حسين أفة على الأقل ، إذ أن ما جاء بالقانون بصدد وزن معين للدقيق لم يقصد به بداهة إلا اعتبار بيع الدقيق بكمية بهذا الوزن بيعاً بالجللة لا بالتجزئة وليس من المقصود أن البيع بالجللة لا يعتبر إلا حيث يكون المبيع بهذا القدر فقط .

### ( ٧٨٠ )

#### القضية رقم ٢١٥٦ سنة ١٨ القضاية

١ — إجراءات . نذب طلس لتسكلة هيئة محكمة الجنايات . عدم تأكيد الطاعن في طعنه على الحكم أن شروط هذا التدب قد خولفت . لا يحق له أن يثير شيئاً في سددها .  
ب — إجراءات . عدم سماع الدفاع على إثر استيضاح أحد الشهود . لا ييبب الحكم .

١ — إن القانون قد أجاز نذب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتسكلة تشكيل هيئة محكمة الجنايات بشروط ذكرها ، والأصل أن هذه الشروط تعتبر قد روعيت في هذا الإجراء ، فما دام الطاعن لا يؤكد في طعنه أنها خولفت فلا يحق له أن يثير شيئاً في هذا الصدد .

٢ — إن عدم سماع الدفاع على إثر استيضاح أحد الشهود بعد إتمام مرافحته — ذلك لا يبطل الحكم مادام أحد لم يطلب من المحكمة الكلمة للتعقيب على هذا الاستيضاح .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم للطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى بإدائته لأن هيئة محكمة الجنايات التي أصدرته قد شكلت من مستشارين وقاض من

الحكمة الابتدائية، وهو مالا يجوز إلا عند السرعة وبالاتفاق بين رئيس محكمة الجنائيات وبين رئيس المحكمة الابتدائية. هذا وقد رجحت المحكمة قول شاهد على آخر بلا مبرر، واستخلصت ثبوت واقعة الدعوى استخلاصاً غير سديد، فضلاً عن أنها، وقد رأت بعد الانتهاء من سماع الشهود ومرافعة النيابة العامة والدفاع عن الطاعن استيضاح بعض الشهود، لم تسمع دفاعه تعقيباً على هذا الاستيضاح.

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن بصدد تشكيل المحكمة. فالقانون قد أجاز نذب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكلمة تشكيل هيئة محكمة الجنائيات بشروط ذكرها، والأصل أن هذه الشروط قد روعيت وهو لا يؤكد أنها خولفت. أما باقى أوجه الطعن فردود بأنه من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد متى اطمأنت إليه وتطرح أقوال شاهد آخر إذا لم تصدقه دون أن تطلب بيان أسباب لذلك، وبأن عدم سماع الدفاع على إثر استيضاح أحد الشهود بعد أن يكون قد أتم مرافحته لا يبطل الحكم مادام أحد لم يطلب الكلمة منها للتعقيب على هذا الاستيضاح.

## (٧٨١)

القضية رقم ٣١٥٧ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبنيه . دفاع . اعتراف منسوب إلى التهم . تمسكه بأنه أكره عليه واستدلاله على ذلك بوجود إصابات بجسمه . إدانته دون رد على هذا . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف بالنسب إليه لم يكن صحيحاً بل هو أكره عليه بالتعذيب البدنى، واستدل على ذلك بما قدمه من أدلة منها وجود إصابات بجسمه، ومع ذلك أدانته المحكمة — بناءً على الاعتراف — دون أن ترد على هذا الدفاع، فهذا يكون قصوراً مستوجباً لنقض الحكم.

## (٧٨٢)

## القضية رقم ٢١٥٨ سنة ١٨ القضائية

- ١ — دفاع . تغيير الوصف القانوني الواقعة المرفوعة بها الدعوى . لفت الدفاع إلى ذلك .  
غير لازم . مثال .  
ب — قضي . إدانة المتهم في تهمة سرقة سند وإتلافه . إغفال المحكم بحث قيام ركن  
توفر نية التملك . لا جدوى من الطعن عليه بذلك ما دامت العقوبة الواقعة داخلة في نطاق  
العقوبة المقررة للإتلاف .

١ — المحكمة غير ملزمة بلفت الدفاع إلى تغيير الوصف القانوني  
للواقعة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت الدعوى قد رفضت على المتهم بأنه بدد  
وأتلف سنداً ، فأدانت المحكمة بأنه سرق هذا السند وأتلفه ولم تكن في ذلك قد  
أضافت واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوعة بها الدعوى أمامها بل هي رأت أن  
هذه الواقعة ذاتها تعتبر في القانون سرقة لا خيانة أمانة ، فلا يقبل النعي على حكمها  
أنها قد أدخلت بحق الدفاع .

٢ — إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في سرقة سند وإتلافه قد أغفل  
التحليل عن توفر ركن نية تملكه السند ، ولكنه أثبت أن المتهم بمجرد أن  
استولى على السند عمد إلى إتلافه ، وكانت العقوبة التي قضى بها داخلة في نطاق  
العقوبة المقررة في المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات الخاصة بالإتلاف فلا يجدي  
المتهم طعنه في الحكم بإغفاله ذكر توفر ركن نية التملك .

## (٧٨٣)

## القضية رقم ٢١٦٠ سنة ١٨ القضائية

شريك . مساءلة عن الجريمة المحتملة نتيجة للجريمة التي اشترك فيها . لا يشترط أن تكون  
الجريمة الأولى لما تم . العقاب على الشروع في القتل باعتباره نتيجة محتملة لسرقة تمت . جائز .  
إن المادة ٤٣ من قانون العقوبات لم تشترط ، لمساءلة الشركاء في جريمة ،  
عن الجريمة أو الجرائم التي تكون من نتائجها المحتملة ، أن تكون الجريمة الأولى



لما تم . وإذن فيصح العقاب على الشروع في القتل باعتباره جريمة محتملة للسرقة ولو كانت جريمة السرقة قد تمت مقارقتها بالفعل .

### المحكمة

وحيث إن وجهى طعن الطاعن الثانى يتحصلان فى أن المحكمة أخطأت . إذ داته وهما للمادة ٤٣ من قانون العقوبات لأن الجريمة للتعق عليها وهى السرقة . كانت قد تمت بالفعل قبل الشروع فى قتل المسكرى ، فلا يصح إذن فى القانون . اعتباره جريمة محتملة للسرقة بناء على المادة المذكورة . وفوق ذلك فإن الحكم المطلقون فيه لم يمن ببيان الأدلة على أن الشروع فى القتل كان نتيجة محتملة لجريمة السرقة .

وحيث إنه لا محل لما يشيره الطاعن من ذلك ، لأن المادة ٤٣ من قانون . العقوبات لم تشترط لمساءلة الشركاء فى جريمة عن الجريمة أو الجرائم التى تكون من نتائجها المحتملة — لم تشترط أن تكون الجريمة الأولى فى دور الشروع أو تمت بالفعل . أما ما يقوله الطاعن من عدم ذكر الأدلة على أن الشروع فى القتل كان نتيجة محتملة لجناية السرقة فإن الحكم للمطعون فيه قد أورد هذه الأدلة وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه .

### (٧٨٤)

القضية رقم ٢٣٧١ سنة ١٨ القضائية

تزوير فى أوراق رسمية . بطاقات التكوين . أوراق رسمية . تنوير الحقيقة فيها . جناية تزوير .

إن بطاقات التكوين بوصف كونها أوراقاً تحمل بيانات يوقع عليها موظفون . مختصون فى حدود وظائفهم تعتبر أوراقاً رسمية ، فتصير الحقيقة فيها وتقليد إمضاءات . للموظفين المختصين بتوقيعها يعد جناية تزوير .

### (٧٨٥)

#### القضية رقم ٢٣٧٥ سنة ١٨ القضاية

مواد مخدرة . منهم ياحراز مسحوق أوراق نبات الحشيش . عقابه يكون بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عقابه بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . خطأ .

إذا كانت الدعوى قد رفضت على التهم بأنه أحرز مسحوق أوراق نبات الحشيش ، وطلبت معاقبته بالمادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، فأدانت المحكمة ياحراز مادة مخدرة (هى الحشيش) وطبقت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فإنها لا تكون قد جرت فى محاكمته على أساس صحيح . إذ العقاب على زرع الحشيش وحيازة شجيراته وأوراقها قد وضع له القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . أما الحشيش بالمعنى المقصود فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فهو الرؤوس المخففة للزهرة أو الثمرة من سيقان نبات الكنايس ساتيفا التى لم تستخرج مادته الصمغية .

### (٧٨٦)

#### القضية رقم ٢٣٨٥ سنة ١٨ القضاية

حكم . تبييه . وجه حقائقهم . وجوب الرد عليه . مثال .

إذا كان الدفاع عن التهم فى جريمة اختلاس ، قد تمسك فى دفاعه بأن المبلغ الذى اتهم باختلاسه ، وإن كان على حسب الظاهر فى عهده بوصف كونه أميناً لصندوق الجمعية للملوك لها هذا المبلغ ، يعتبر فى الواقع فى ذمة أعضاء الجمعية الذين تسلموه منه ، وطلب سماع شاهد لم يحضر الجلسة مع ضم دفتر الجمعية ، فلم تستجب له المحكمة وقضت بتأييد الحكم المتأنف لأسبابه دون أن ترد عليه ، فهذا منها قصور . يستوجب نقض الحكم .

### (٧٨٧)

#### القضية رقم ٢٣٨٨ سنة ١٨ القضاية

١ — تفتيش . إذن فى تفتيش منزل التهم . لا ينسحب على شخصه .

ب — تلبس . رؤية التهم يناول آخر شيئاً لم يتحقق الرأى من كنهه بل ظنه مخدراً .  
لا تلبس .

ج — قنص . إدانة التهم على أساس أن ضبط المخدر معه كان بناءً على إجراءات صحيحة .  
أدلة أخرى في الدعوى لم تستفد بحثاً . قنص الحكم لبطان إجراءات الضبط . يتعين إحالة القضية  
إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد .

١ — الإذن الصادر من النيابة في تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على  
شخصه .

٢ — إن رؤية التهم وهو يناول شخصاً آخر شيئاً لم يتحقق الرأى من  
كنهه بل ظنه مخدراً استنتاجاً من الملابس — ذلك لا يعتبر من حالات التلبس  
كما هو معرف به في القانون .

٣ — إذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بإدانة التهم في إحراز مخدر على  
أساس أن ضبط المخدر معه كان بناءً على إجراءات صحيحة ، ولم تكن قد استفدت  
ببحث الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى ، فإنه يتعين مع نقض الحكم لبطان  
الإجراءات المذكورة إحالة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد .

### جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد حسن بك وحسن الهضيبي بك وفهم عوض بك المستشارين .

( ٧٨٨ )

### القضية رقم ١٧٠٠ سنة ١٨ القضائية

١ — عاكمة . إلمام القاضي بما في الدعوى من التحقيقات الأولية . لا بد تكويناً لرأى  
مستقر له فيها .

ب — إثبات . وجوب عدم إنشاء أحد الزوجين ما يلفه به الآخر . لا يمنع من  
الاستمهاد بأقواله .

١ — إن إلمام القاضي قبل نظر الدعوى بالجلسة بما تم في فيها من واقع

التحقيقات الأولية المروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويناً لرأى معين استقر عليه بصدد إدانة المتهم ، بل إن ما ينتهى إليه من تلك التحقيقات لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله كقاض أكثر من فكرة أولية مؤقتة قابلة للتغير والتبديل على حسب ما يتبينه فى الجلسة من التحقيقات التى تم أمامه .

٢ — إن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى ما بلغه به الآخر أثناء الزيجة قد أفادت أنه يجوز الاستشهاد بأقواله لأن عبارة النص لا تفيد أكثر من إعفاء الشاهد من الإدلاء بالشهادة عن السر الذى استودعه .

### المحكمة

وحيث إن الطاعنين يقولان فى طعنهما إن الحكم للطعون فيه حين دانها بالقتل الممد جاء باطلاً وذلك للأوجه الآتية : الأول . . . . . والثانى أنه كان للرجوع الخارجى للقضية أثره فى المحكمة فترك طابعه فى إجراءاتها إذ سمحت للمدعى بحضور الجلسة وأخذت تملى شهادة الشاهد الأميرالاي والزوجة عطيات فى محاضر الجلسات إملاء دون أن تتركهما يدلان بأقوالهما بغير تلخيص ، ولم تثبت ما لاحظته المحامى على أحد الشهود من أنه لا يحسن الرؤية لفقده إبصار إحدى العينين ووجود سحابة على الأخرى ، وقالت عنه عند ما عدل عن أقواله إنه يكرر ما يقوله من جديد ، وتدخلت فوصفت الطاعنين بأن أحدهما بدين والآخر نحيف ليطابق ذلك ما قاله بعض الشهود فى الجلسة . وهذا كله يفيد أن المحكمة قد كونت لها رأياً فى الدعوى قبل أن تنتهى من النظر فيها . ويدل على ذلك أيضاً أنها وقد انتهت من سماع الشهود فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر طلبت إلى المحامى المرافعة فاعتذر بضيق الوقت وضرورة مراجعة محاضر الجلسات وانتهى الأمر بإرجاء ذلك إلى الساعة السادسة مساءً ولما أن أخذ فى المرافعة لفتته إلى الإيجاز ، كما يدل عليه لفتها النيابة إلى دليل بصمة قدم موجود فى قضية أخرى والثالث . . . . .

والرابع . . . . والخامس والأخير يتضمن ما فسر به محامى الطاعنين ما ورد بالظن عن شهادة الزوجة على زوجها إذ قرر أنه لا يجوز لها أن تفشى سرّاً للزوج علمت به أثناء قيام الزوجة فإن هى فعلت وجب إسقاط قولها على اعتبار أنه غير مباح طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون المرافعات فإذا ما استندت إليه المحكمة فى الإدانة كان حكمها معيباً متعيناً نقضه .

وحيث إن الوجه الثانى مردود بأن إلمام القاضى بما تم فى الدعوى من واقع التحقيقات الأولية المروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويناً لرأى معين ثابت له فى الدعوى بصدد إدانة المتهم فيها ، فإنه إذا ما انتهى من تلك التحقيقات إلى رأى فإنه لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله أكثر من فكرة ابتدائية أولية مؤقتة قابلة للتفسير والتبديل على حسب ما يتبينه هو فى الجلسة من التحقيقات التى تم أمامه .

وحيث إن الوجه الخامس مردود بأن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات حين نصت على عدم وجوب إفشاء أحد الزوجين ما بلغه به الآخر أثناء الزيجة فقد دلت على جواز الاستشهاد بأقواله ، لأن عبارة النص لا تنفد أكثر من إعفاء الشاهد من الإدلاء بالشهادة عن السر الذى أودعه .

### (٧٨٩)

القضية رقم ٢١٧١ سنة ١٨ القضاية

تموين . بدال . اتجاره فى جنس مواد التموين ( سكر وزيت وكبروسين ) دون ترخيص  
ويمة لإها لمن لا يحملون بطاقات . معاقب عليه .

إنه لما كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خول فى المادة الأولى منه وزير التموين فرض قيود على إنتاج مواد التموين وتداولها واستهلاكها وتوزيعها بموجب بطاقات وترخيص يصدرها ، وكان الوزير فى حدود السلطة التى خولها قد أصدر القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم التعامل بهذه اللواد، وكان

( ٤٨ جنائى )

مقتضى هذا القرار أنه حظر على تجار الجملة أو التجزئة أو أصحاب المصانع أو المحال العمومية أن يحصلوا على شيء منها إلا بترخيص من وزارة التموين وبالمقايير المحددة فيها ، وحظر على المستهلكين أن يحصلوا عليها إلا بمقتضى بطاقات شخصية وفي الحدود المينة بها وأن يتصرفوا فيها لسواهم بأى كيفية كانت ، وأوجب حصر المستهلكين بحيث أصبحوا تابعين لتجار تجزئة مختلفين معينين حسب وجود محالهم لا يجوز لسواهم البيع لهم — لما كان ذلك كذلك فإنه إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم بوصف كونه تاجر تجزئة ( بدلاً ) اتجر فى بعض مواد التموين ( سكر وزيت وكيروسين ) دون أن يكون مرخصاً له فى ذلك من وزارة التموين وباعها لمن لا يحملون بطاقات تبيح لهم شراءها فهى تدخل فى نصوص القرار السالف الذكر ويعاقب عليها به .

### ( ٧٩٠ )

#### القضية رقم ٢١٧٤ سنة ١٨ القضاية

إتلاف أوراق . عقد . وقوع الإتلاف على جزء منه . لا يمنع من اعتبار جريمة الإتلاف تامة . جمع أجزاء العقد ولصقها بعضها إلى بعض . لا يؤثر .

إن وقوع الإتلاف على جزء من العقد لا يمنع من اعتبار جريمة الإتلاف تامة ما دام ما وقع من شأنه أن يجعل العقد غير صالح للعرض الذى من أجله أعد . ولا يؤثر فى ذلك أن يكون صاحب العقد قد جمع أجزاءه ولصقها ببعضها ببعض .

#### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم للمطعون فيه حين دان الطاعن بإتلاف عقد البيع جاء مشوباً بما يبطله فلم تستظهر المحكمة توافر ركن العقد فى الإتلاف مع قصد الإضرار بالنير ، وأنها وقد أثبتت أن الجنى عليها تقدمت للحقن بالعقد كاملاً غير منقوص بمد أن قامت بلبصق الجزء الذى انفصل عنه يكون قد انعدم الإتلاف . ويضيف الطاعن أنه طلب إلى المحكمة استدعاء شاهد الإثبات

الوحيد في الدعوى لمواجهته به فلم تجب الطلب وهذا يستوجب البطلان .  
 وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر معه جميع العناصر  
 القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة عليها ، ومتى كان الأمر  
 كذلك وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى ما رتب عليه فلا محل لما يشيره في  
 هذا الصدد ، كما أنه لا محل لما يتمسك به عن التطبيق القانوني إذ تم الإلتلاف فضلاً .  
 ولا يمنع من اعتباره جريمة تامة وقوعه على جزء من العقد ما دام من شأن ما وقع  
 جعل العقد غير صالح للعرض الذي أعد له . ولا يؤثر في ذلك ما أجراه صاحب  
 العقد فيه بعد ذلك من جمع أجزائه .

(٧٩١)

القضية رقم ٢١٧٧ سنة ١٨ القضائية

شاهد . رفض سماعه بناء على تهدير لما سيبدل به . لا يصح .

لا يصح للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعوى أنه سوف يقول لها  
 إذا ما سئل أقوالاً معينة أو أنها سوف تنتهي على كل حال إلى حقيقة معينة  
 بغض النظر عن الأقوال التي يدلي بها أمامها ، فإن القانون يقضي بجواب سؤال  
 الشاهد أولاً ، وعندئذ فقط يحق للمحكمة أن تقول كلمتها بصدد ما تسمعه منه ،  
 وذلك لاحتمال أنه وهو يدلي بشهادته أمامها بالجلسة يستطيع بحسب الظروف  
 المحيطة به وبالمناقشات التي تدور حول شهادته أثناء الإدلاء بها أن يقنع المحكمة  
 بحقيقة غير التي تبنت في ذهنها مقدماً بناءً على مجرد افتراضات افترضتها من عندها  
 في غيبتها بصدد تقرير عدم سؤاله .

(٧٩٢)

القضية رقم ٢١٨٠ سنة ١٨ القضائية

حكم . تبنيه . حكم ابتدائي براءة التهم . حكم استثنائي بإدائته . اعتاده على معانة أجزائها  
 المحقق دون أن يحدث عن التفسير التي أبداه بصدها أمام محكمة الدرجة الأولى لا لاحتفه  
 من غموضها . قصور .

إذا كان الحكم الاستثنائي الذي ألغى الحكم الابتدائي وأدان المتهم في جريمة القتل خطأ قد اعتمد، فيما اعتمد، على المعاينة التي أجراها المحقق دون أن يتحدث عن التفسير الذي جاء على لسانه بصدددها أمام محكمة الدرجة الأولى لما لاحظته من غموضها فإنه يكون معيباً بالقصور متعيناً نقضه .

### (٧٩٣)

القضية رقم ٢٣٣٧ سنة ١٨ القضاية

إثبات . اعتراف المتهم أمام النيابة . أخذ المتهم به باعتباره دليلاً قائماً بذاته . لا غبار عليه . القول بصفة عامة بطلان الاعتراف أمام النيابة بناءً على مجرد القول بطلان القبض على المتهم وتفتيشه . غير صحيح .

متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على اعتراف المتهم أمام النيابة بإحرازه للمادة المخدرة، وعدت هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه، فإنها تكون على حق في الأخذ به، إذ لا يصح القول كقاعدة عامة بطلان اعتراف المتهم أمام النيابة بناءً على مجرد القول بطلان القبض والتفتيش السابقين عليه .

### (٧٩٤)

القضية رقم ٢٤٠٧ سنة ١٨ القضاية

فاس . الجمع في دعوى بين سلطة قاضي الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع . حكم بإطل . لا يجوز للقاضي أن يتولى في الدعوى الواحدة سلطة قاضي الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع، فإن هو فعل فإن حكمه يكون باطلاً .



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩

بإشارة سعادة سيد مصلح باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وحسن المصطفى بك وفهم عوض بك والمعيد رمضان بك المستشارين .

( ٧٩٥ )

### القضية رقم ٢ سنة ١٩ القضائية

١ — حكم . تبينه . تعيب الحكم بالتناقض . التناقض الذي هو مجرد خطأ في الكتابة  
لا ينجي على من يراجع الحكم كله . لا يهم .

ب — حكم . تبينه . أدلة النفي . الرد عليها . غير واجب .

١ — إذا كان التناقض الذي يعيب به الحكم لا يعدو أن يكون مجرد  
خطأ في الكتابة لا ينجي على من يراجع الحكم كله فذلك لا يهم .

٢ — ليست المحكمة ملزمة قانوناً بالرد صراحة على أدلة النفي .

( ٧٩٦ )

### القضية رقم ٤ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . بيان واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها . إيراد الحكم فروضاً واحتمالات في  
صدره على بعض الدفاع . لا يؤثر .

مضى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها وتعرض لدفاع  
المتهم ولم يأخذ به للاعتبارات التي قالها ، فلا يقدح فيه أن يكون في تعرضه لبعض  
ما أثاره الدفاع قد أورد فروضاً واحتمالات ساقها على سبيل القرض الجدلي ، إذ ذلك  
لا يمكن أن يغير من الحقيقة التي أثبتتها المحكمة في حكمها على وجه اليقين من  
أن الدفاع غير صحيح .

(٧٩٧)

القضية رقم ٧ سنة ١٩ القضائية

لإجراءات . حكم بتأييد الحكم للمعارض فيه دون سماع الشهود الذين طلب التهم سماعهم .  
تأييده استثنائياً دون سماع الشهود على الرغم من تمسك الدفاع بسماعهم . حكم بإطلاق .

إذا كانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكمها في المعارضة المرفوعة من  
المحكوم عليه برفضها وتأييد الحكم للمعارض فيه من غير أن تسمع شهوداً على  
الرغم من طلب الدفاع التأجيل لإعلان شهود ، وكانت المحكمة الاستئنافية هي  
الأخرى قد قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع الشهود على الرغم من  
تمسك الدفاع أمامها بوجوب سماعهم ، فإن حكمها يكون باطلاً .

(٧٩٨)

القضية رقم ٨ سنة ١٩ القضائية

عقوبة مبررة . لإدانة التهم في جريمتي الشروع في القتل والسرقة بالإكراه . دخول العقوبة  
المحكوم بها في حدود عقوبة السرقة بالإكراه . تمسك التهم بخطأ الحكم في اعتباره إطلاق  
الأعيرة النارية بقصد القتل لا بقصد تعطيل مقاومة المجنى عليه . لا يجدي .

متى كان للتهم قد أدين في جريمتي الشروع في القتل والسرقة بالإكراه ،  
وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية السرقة  
بالإكراه ، فلا يجدي به تمسكه بأن الحكم قد اعتبر إطلاقه الأعيرة النارية بقصد  
القتل ، لا بقصد تعطيل مقاومة المجنى عليه وتسهيل الحرب بالمسروق كما يدل  
عليه محل الإصابة والمسافة بين الضارب والمضروب .

(٧٩٩)

القضية رقم ١٣ سنة ١٩ القضائية

عامة . حدوثها عن ضربة واحدة . مؤاخنة التهمين جميعاً بثبوت اتفاقهم على ضرب  
المجنى عليه عند ما وقع نظرم عليه . لا تناقض بين نفي قيام سبق الإصرار وبين إثبات حصول  
الاتفاق على الضرب قبل وقوعه .

لا تعارض بين نفي قيام ظرف سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على حادث الضرب قبل وقوعه . فإذا ما آخذت المحكمة المتهمين عن الماهة التي حدثت بالجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناءً على ما اقتضت به من اتفاقهما على ضربه عند ما وقع نظرهما عليه فلا تثريب عليها في ذلك .

## (٨٠٠)

## القضية رقم ٢٦ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . الاستناد في إدانة التهم إلى دليل مستمد من التفتيش المدفوع ببطلانه دون رد على هذا الدفع . عدم كفاية الأدلة الأخرى . قصور .

إذا كان الحكم قد استند في إدانة التهم إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه ، ولم يكن يبذويه ما يفيد كفاية الأدلة الأخرى التي ساقها — بصرف النظر عن التفتيش المطعون فيه وما تنج عنه — لتكوين عقيدة المحكمة في الإدانة ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

## (٨٠١)

## القضية رقم ٢٧ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . تفرد . إدانة المتهمين في جريمة التشرذم لاختاذهم وسيلة غير مشروعة لتعيش . استفادة حالة التشرذم من وجود رجل مع إحدى القليات بالترز . مع عدم بيان أن المتهمين كانوا يأتون بنسوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالترز الذي ضبطوا فيه . قصور .

إذا كان الحكم الذي أدان المتهمين في جريمة التشرذم لاختاذهم وسيلة غير مشروعة للعيش لم يبين أنهم كانوا يحضرون نسوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالترز الذي ضبطوا فيه ، بل اقتصر على استفادة حالة التشرذم من وجود رجل مع إحدى القليات بالترز وهي من أصحابها ( أى أصحاب المنزل ) مما لا يمكن أن يفيد بذاته أنهم يتعيشون مما يكسبونه من محل أعدوه وأداروه على خلاف القانون ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن النيابة اتهمت الطاعنين بأن الأولين عولا في بعض معيشتها على ما تكسبه بعض النسوة من الدعارة ، وبأنهم جميعاً وجدوا في حالة تشرد بأن ضبطوا ولم وسيلة غير مشروعة للتميش . وقد قضت المحكمة ببراءة الأولين من التهمة الأولى ودانت الطاعنين جميعاً في التهمة الثانية مع أن الواقعة الثابتة في الحكم لا يمكن معها اعتبارهم متشردين .

وحيث إنه يؤخذ من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه تقدم تقرير من أحد رجال البوليس للملكي يفيد أنه تراهي إليه أن الطاعن الأول يدير منزلاً للدعارة السرية ، فراقبه قسم البوليس حتى تأيدت ظنونه فيه ، فاستصدر معاون البوليس أمراً من النيابة بتفتيش المنزل ، ولما دخل هو ورجاله بعد أن فتح لهم الطاعن الأول الباب وجدوا بالمسكن ثلاث غرف والطاعنة الثانية وحدها بإحداها وأخرى بها الطاعنة الثالثة مع شخص في فراش واحد بحالة منافية . وقد تبين أن الطاعن الأول هو زوج الثانية ، وأن الطاعنة الثالثة هي بنت الطاعنة الثانية . وقد اتهمت النيابة العمومية الطاعنين الأولين بأنهما عولا في بعض معيشتها على ما تكسبه النسوة من الدعارة ، وبأنهم جميعاً وجدوا في حالة تشرد بأن ضبطوا ولم وسيلة غير مشروعة للتميش ، وإذ تبين أن التهمة الثالثة هي بنت الثانية ، فقد قضت المحكمة ببراءتهم من التهمة الأولى ، وقالت إن التهمة الثانية ثابتة بموتاً كافياً لأن الطاعنين الثلاثة يتخذون هذا الأمر غير المشروع مرتزقاً يرتزقون منه .

وحيث إنه متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين أن الطاعنين كانوا يأتون بنسوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالمنزل الذي ضبطوا فيه ، بل اقتصر على استفادة حالة التشرد من وجود رجل مع إحدى المقيات به وهي من أصحاب ( أى أصحاب المنزل ) مما لا يمكن أن يفيد بذاته أن الطاعنين يتعيشون مما يكسبونه من محل أعده وأداروه على خلاف القانون ، فانه يكون قاصر البيان بمعنيته نقضه .

## (٨٠٢)

## القضية رقم ٢٩ سنة ١٩ القضائية

تفتيش . الإذن فيه . لا يشترط له أن يسبقه عمل من أعمال التحقيق . يكفي أن يكون طلبه مصحوباً بتحريرات أو يبالغ يكفي لتبريره .

لا يشترط لصحة الإذن في التفتيش الصاخر من النيابة العمومية أن يسبقه عمل من أعمال التحقيق بل يكفي أن يكون الطلب مصحوباً بتحريرات أو يبالغ يكفي بذاته في نظر النيابة لصدور إذنها في التفتيش .

## (٨٠٣)

## القضية رقم ٣٠ سنة ١٩ القضائية

تموين . بطاقات التموين . استعمال بطاقة ليست للمستعمل . معاقب عليه .

إن المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أى تعديل في البيانات المدونة بها إلا عن طريق مكتب التموين المختص ، وفي حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التي صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية ، ويجب أن ترد إلى الجهة التي صرفتها . ومقتضى القول بأن البطاقة شخصية أنه لا يجوز لغير صاحبها أن ينتفع بالحقوق المحولة له فيها ، فكل من استعمل لنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفاً للمادة المذكورة . وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه تسلم مقررات التموين لطاحيتي البطاقتين اللتين تركتا البلاد المصرية وأصبحت بطاقتاهما ملفتين ، وأدانته على أساس أنه بذلك يكون قد حصل على أكثر من بطاقة واحدة ، فهذه الإدانة تكون صحيحة .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه لا عقاب عليها إذ لا حرج في أن يقوم إنسان بتسلم تموين صاحب البطاقة نيابة

عنه ، وإن المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي استندت المحكة إليها في إدانة الطاعن — قولاً منها بأن صاحبتى البطاقتين قد غيرتا محل إقامتهما ، فليس للطاعن أن ينسلهما بالنيابة عنهما ، لأنهما ألفتا — لم تجعل التزام عدم التنازل عن البطاقة إلا على صاحبها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن أنه تسلم مقررات تموين السيدتين مدام شونيه ومدام جوتيه لمدة سبعة أشهر ، وقرّر أن صاحبتى البطاقتين قد تركتا القطر المصرى وغيرتا محل إقامتهما ، ودان الطاعن على أساس أنه بذلك يكون قد حصل على أكثر من بطاقة واحدة مخالفاً بذلك المادة ١٥ من القرار الوزاري المذكور .

وحيث إن المادة ٨ من القرار المشار إليه نصت على أن بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أى تعديل فى البيانات المدونة بها إلا بمعرفة مكتب التموين المختص . وفى حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التى صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية ، ويجب أن ترد إلى الجهة التى صرفتها . ومقتضى القول بأن البطاقة شخصية أنه لا يجوز لغير صاحبها أن ينتفع بالحقوق الخولة له فيها ، فكل من استعمل لنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفاً للسادة المذكورة . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صاحبتى البطاقتين تركتا البلاد المصرية وأصبحتا بطاقتاهما ملغيتين ، وأن الطاعن قد انتفع لنفسه بهما بغير حق ، فإن إدانته تكون صحيحة على الأساس للتقدم .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٤٩

برئاسة معادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم  
بك وأحمد حسني بك وحسن المضيبي بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٨٠٤)

القضية رقم ٢٣٧٠ سنة ١٨ القضائية

١ — إثبات . أوراق التحقيقات الأولية . للمحكمة أن تأخذ بما جاء فيها مما له أثر في  
الإدانة أو البراءة .

ب — تفتيش . الدفع بيطلان تفتيش مسكن . حق لصاحب المسكن وحده .

١ — إن أوراق التحقيقات الأولية كلها هي من أدلة الدعوى المعروضة  
على المحكمة سواء من جهة الإثبات أو من جهة النفي ، فعلى الدفاع أن يتناول  
ما جاء بها مما يرى أن له مصلحة في تناوله لنفي التهمة عن المتهم ، وللمحكمة أن  
تأخذ بما جاء فيها مما له أثر في الإدانة أو البراءة .

٢ — الدفع بيطلان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخص فيها قانوناً  
بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده ، لأنه هو الذي من أجله تقرر البطلان  
على أساس أنه هو الذي يؤذيه انتهاك حرمة مسكنه .

(٨٠٥)

القضية رقم ٢٣٩٦ سنة ١٨ القضائية

وصف التهمة . الغاب على واقعة الدعوى موصوفة الوصف القانوني الذي ارتأته المحكمة .  
لا تلزم المحكمة بلفظ الدفاع . متهم بشروع في واقعة . إدانته في جناية هناك عرض . تصح .  
مادامت المحكمة لم تضيف إلى الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى العمومية أية  
واقعة جديدة بل عاقبت المتهم على هذه الواقعة بعد أن وصفها الوصف القانوني  
الذي ارتأته فإنها لا تكون ملزمة بلفظ الدفاع . فإذا كانت الدعوى العمومية قد  
رفضت على التهم بشروعه في واقعة فأدانته المحكمة في جناية هناك عرض فإنها  
لا تكون قد أخطأت .

## (٨٠٦)

القضية رقم ٣٤٠٠ سنة ١٨ القضاية

حكم . تسببه . قتل خطأ . ادعاء الدفاع مفاجأة الجنى عليه السيارة أثناء سيرها . عدم الترضى له وعدم بيان كيف كان التهم يستطيع تلافى إصابة الجنى عليه . قصور .

إذا كانت المحكمة فى حكمها بإدانة التهم فى حادثة قتل خطأ لم تتعرض لما أثاره الدفاع من مفاجأة الجنى عليه السيارة أثناء سيرها ، ولم تبين كيف كان فى استطاعة التهم فى الظروف التى وقعت فيها الواقعة أن يتحاشى إصابة الجنى عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

### جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد معطن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وحسن المصطفى بك وفهم عوض بك المستشارين .

## (٨٠٧)

القضية رقم ٣٣٥١ سنة ١٨ القضاية

تزوير . محضر بوليس . انتحال التهم اسم شخص معروف له فى المحضر . تبرئته على أساس عدم حصول ضرر بالفعل المنتحل اسمه . خطأ . علم التهم بأن عمله من شأنه إحداث ضرر حال أو محتمل الوقوع . يكفى .

إنه لما كان العقاب على جريمة التزوير يكفى فيه أن يعلم الجانى أن عمله من شأنه إحداث ضرر بالغير سواء أ كان الضرر حالاً أم محتمل الوقوع ، وكان محضر البوليس صالحاً لأن يحتج به ضد من ينتحل اسمه فيه ، فإن تبرئة من ينتحل اسم شخص معروف له فى محضر تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المنتحل اسمه اعتباراً بأنه لا يكفى فى هذه الحالة احتمال حصول الضرر — هذا يكون خطأ فى القانون .



## المحكمة

وحيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المتهم من تهمة التزوير في محرر رسمي جاء مشوباً بما يبطله . فقد اعتبرت المحكمة أن انتحال اسم شخص معروف في محضر تحقيق غير معاقب عليه إلا إذا ثبت حصول ضرر بالفعل للشخص الذي انتحل اسمه ، وأنه لا يكفي فيه احتمال حصول الضرر ، وأنه لا محل للأخذ بقاعدة افتراض الضرر الاجتماعي . وهذا منها مخالف للقانون ، إذ يكفي للعقاب أن يغير الجاني الحقيقة في محرر رسمي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون وأن يكون من شأن ما وقع منه إلحاق الضرر بالغير سواء أكان هذا الضرر حالاً أم محتمل الوقوع . وإذن فيكون الحكم إذ قضى للمتهم بالبراءة مخطئاً متعيناً نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لدفاع المتهم بأن الفعل لا يكون جريمة التزوير لانعدام الضرر بصاحب الاسم للتحل ولا بأحد غيره فقال : « إن تغيير المتهم ( المطعون ضده ) لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعد وحده تزويراً معاقباً عليه سواء أكان مصحوباً بإمضاء أو غير مصحوب . وذلك لأن هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ، ولأن مثل هذا التغيير بعد من ضروب الدفاع المباح ، وإنما يشترط ألا يترتب على الفعل إضرار بالغير ، وإلا كان التزوير مستوجباً العقاب على كل حال ... وإن انتحال اسم شخص حقيق معلوم ولو صحبه توقيع لا يكفي أيضاً للعقاب ، بل يشترط لذلك أن يترتب على هذا ضرر بهذا الشخص ... فشرط تحقيق الضرر لازم ... وإنه في صورة الدعوى الحالية ترى المحكمة أنه لم ينتج عن تسمية المتهم باسم أخيه أى ضرر بهذا الأخ أو بأحد غيره ، لأن للمتهم عند سؤاله في هذا المحضر لم يكن موجهاً إليه تهمة ما ... وكل ما هنالك أنه أخذ بطريق الاشتباه ... على أنه يفرض أنه كان هناك احتمال إلحاق الضرر بالأخ للمتحلة شخصيته وهو الأمر الذي لا تسلم المحكمة بوجوده ، وإنما تعرض له من باب التسليم الجدل ، فإن ذلك

وحده لا يكفي لمقابلة التهم بل لابد أن يقع الضرر فعلاً . وهذا أمر لا شك في أنه منتف في الدعوى ، وإن التهم ، كما تدل ظروف الدعوى وكما يقول أخوه المنتحل اسمه ، لم يقصد من وراء تغيير الاسم غير إخفاء شخصيته حتى لا يفتضح أمر هروبه من الخدمة العسكرية ولم يكن هناك أى خوف من إمكان إلحاق تهمة الهروب هذه بأخيه ... فيكون ما وقع من التهم لا عقاب عليه . ولما كان العقاب على جريمة التزوير يكفي له أن يعلم الجاني أن عمله من شأنه إحداث ضرر بالغير سواء أكان حالاً أم محتمل الوقوع ، وكان محضر البوليس صالحاً لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل ، وكان ما وقع من التهم من شأنه احتمال وقوع هذا الضرر ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للتهم بالبراءة مخطئاً ، وتكون الواقعة على ما أثبتتها المحكمة معاقباً عليها .

### (٨٠٨)

القضية رقم ٣٤٢٨ سنة ١٨ القضاية

حكم . بيان الواقعة . الإحالة فيه على التهمة التي أعلن بها التهم والمذكورة في الحكم . لا ضير على المحكمة في ذلك . مثال . حريق عمد . بيان الأسباب المثبتة للتهمة . عدم تحدث الحكم عن كيفية وضع النار وطريقته . لا يقدر في سلامة الحكم .

مضى كان الحكم قد ذكر الأدلة وقرائن الأحوال التي استخلص منها ثبوت جريمة وضع النار في أحطاب الجنى عليه ، وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكانت الواقعة — كما هي مبنية بوصف التهمة — تشمل جميع العناصر للمكونة للجريمة ، فإنه لا ضير على المحكمة إذا هي — منعا للتكرار — قد أحالت في معرض بيان الواقعة على ما جاء بوصف التهمة الذي ذكرته في حكمها . ثم إنه لا يقدر في سلامة هذا الحكم عدم تحدّثه عن كيفية وضع النار وطريقته مادام أنه قد بين في الأسباب التي ذكرها أن الحريق إنما حصل عن عمد .

(٨٠٩)

القضية رقم ٩ سنة ١٩ القضاية

إثبات . شاهد . رفض سماعه بناءً على أنه سيطلب بأقوال اقترضها المحكمة . لا يصح .

لا يصح أن ترفض المحكمة سماع شاهد بمقوله إنها ترى أنه إذا ما سئل أمامها سوف يئلى بأقوال معينة .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم للطعون فيه أنه أخطأ حين دأبها بالقتل العمد . فقد تمسك للدافع عنهما بأنه كان قد انعقد مجلس صلح بين نفر من العائلتين بعد الحادث تناول الحاضرون فيه أمره وتبين لهم أن القاتل غير الطاعنين . وطلب من المحكمة سماع أقوال من اشتركوا في هذا الصلح . ولكن المحكمة رفضت الطلب استناداً إلى أنه حكم على عائلة المتهمين في الصلح بتعويض ، مما يؤخذ منه أن المحكمين رأوا ثبوت مسؤوليتهم فحكمت بذلك بناءً على شهادة الشهود قبل أن تسمعها . وهذا يعيب الحكم ويطلبه .

وحيث إن الحكم للطعون فيه بعد أن بين الواقعة وذكر الأدلة عليها تعرض للطلب المشار إليه فقال : « إن الدفاع تمسك بسماع شهادة محكمين قضا بين الطرفين . وارتكن على حكم المحكمين المرفق بالأوراق . وبما أنه ثبت من الاطلاع على هذا الحكم أنه قضى لعائلة معيط التي منها الجنى عليه على عائلة خليفة التي منها المتهمان بمبلغ ٣٢٥ جنياً فلو أنه ثبت للمحكمين عدم مسؤولية عائلة المتهمين عن الحادث لما حكموا لعائلة الجنى عليه بالتعويض المذكور . ولذا فلا ترى المحكمة محلاً لما طلبه الدفاع عن ذلك » . ولما كان للدافع قد أشار إلى المحكمين وحكمهم وما تبين لهم من أن القاتل غير الطاعنين وتمسك أمام المحكمة بوجوب سماعهم فإن رفض المحكمة هذا الطلب للأسباب التي أوردتها غير جائز ، ويجعل الحكم معيباً متعيناً نقضه إذ أن المحكمة لا يصح لها أن ترفض سماع شاهد بناءً على اقتراس أقوال تقدر أنه سيئلى بها إذا ما سئل أمامها .

## (٨١٠)

## القضية رقم ١٤٠ سنة ١٩ القضائية

بجرمون أحداث . متهم في جنابة هتك عرض . عده حدثاً والصريح في الحكم بمعاملته بالرأفة . توقيع عقوبة الحبس عليه لسته شهور . خطأ . للمحكمة في هذه الصورة — عملاً بالمادة ٦٦ ع — أن تهدر له العقوبة التي رأتها غير مقيدة بالحدود المقررة بالمادة ١٧ ع .

إذا كانت المحكمة قد عدت المتهم في جنابة من المجرمين الأحداث اعتباراً بأنه لم يبلغ الخمس عشرة سنة كاملة ، وصرحت بأنها تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات مما اضطرها إلى توقيع عقوبة الحبس في الحدود الواردة بالمادة للذكورة ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ كان لها أن تقدر العقوبة غير مقيدة بتلك الحدود لأن القانون في المادة ٦٦ ع يوجب بالنسبة إلى الحدث إبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة الحبس التي لا تخضع لحكم المادة ١٧ ع .

## المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الآخر هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ عاقب الطاعن ولم يطبق في حقه الأحكام الخاصة بالمجرمين الأحداث مع أنه لم يبلغ الخمس عشرة سنة .

وحيث إن الحكم الابتدائي قال بصدد تقدير العقوبة إن المحكمة تعاقب الطاعن بالمادة ٣٦٩ فقرة أولى وتعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ثم ذكر بالنص : « يجوز إنزال عقوبة الحبس إلى حدها الأدنى للنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ عقوبات أى لمدة ثلاثة أشهر وذلك لحداثة سن المتهم الذي قدره الطبيب الشرعي بنحو خمس عشرة سنة » . ثم عاقبه بالحبس لمدة ثلاثة شهور . والمحكمة الاستئنافية حكمت بالحبس ستة شهور وقالت « إن الواقعة تنطبق عليها المادة ٣٦٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات وإن التهمة ثابتة للأسباب التي أوردتها محكمة أول درجة مع تعديل العقوبة إلى الحد الأدنى الذي فرضه القانون نظراً لظروف الحادثة وصغر سن المتهم . ثم عاقبت الطاعن بالحبس ستة

شهور . وبين مما تقدم أن المحكمة عدت الطاعن من المجرمين الأحداث على أساس أنه لم يبلغ الخس عشرة سنة كاملة وصرحت بأنها تعامله بالرأفة في الحدود المقررة في المادة ١٧ من قانون العقوبات مما اضطرها إلى توقيع عقوبة الحبس بالقدر الذى قدرته ، مع أن القانون في المادة ١٦ عقوبات يفرض في هذه الحالة إبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة الواردة في المادة ٣٦٩ عقوبات بعقوبة الحبس . ومتى كان الأمر كذلك فما كان ينبغى الرجوع للمادة ١٧ من القانون المذكور ، وكان للمحكمة وقد رأت معاملة المتهم على موجبات الرأفة أن تقدر له العقوبة التى تراها غير مقيدة بالحدود المقررة بالمادة المذكورة .

وحيث إنه متى كان هذا مقررأ فإن هذه المحكمة تقدر العقوبة على الأساس المتقدم .

### جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حنى بك وحسن الهنيدى بك وفهم عوض بك المستشارين .

### (٨١١)

القضية رقم ١٧ سنة ١٩ القضية

حكم . تبويه . دفاع هام . عدم الرد عليه . قصور . مثال في واقعة امتناع عن بيع أقشة مسخرة .

إذا كان المتهم بالامتناع عن بيع أقشة لأصحاب البطاقات المرخص لهم فيها ، وعن بيع أقشة مسخرة ، قد دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه كان مريضاً يعالج بإحدى المستشفيات بجهة ما في الوقت المقول بوقوع الجريمة فيه بجهة أخرى فلم يكن في مكتته منع وقوعها ، وقدم محاميه للتدليل على صحة دعواه شهادة من طبيب ، ومع ذلك أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه إذ هذا الدفاع لو صح من شأنه أن يؤثر في مسؤولية المتهم .

## (٨١٢)

## القضية رقم ١١٩ سنة ١٩ القضاية

حال عمومية . عل بقالة . إدانة التهم بإدارة محل عمومي لبيع المشروبات الروحية بدون رخصة . بيان الاعتبارات المؤدية إلى ذلك . النعى على المحكمة بأنها أخطأت في اعتبار المحل عمومياً . جدل موضوعي .

مضى كان الحكم قد أدان التهم بإدارة محل عمومي لبيع المشروبات الروحية بدون الحصول على رخصة من الجهات المختصة ، وعاقبه بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالحال العمومية ، قائلاً — بناءً على الأدلة والاعتبارات التي أوردها — إنه أعد محله إعداداً يجعل منه محلاً عمومياً لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة ، فالنعي عليه بأنه أخطأ إذ اعتبر المحل عمومياً يتبادل فيه الناس الخمر بغير تمييز بينهم مع أنه ليس إلا محل بقالة وقعت فيه مخالفة لشروط الرخصة ببيع الخمر فيه خلسة بالطاعى لبعض الأشخاص المختارين — هذا يكون جدلاً موضوعياً لا شأن للمحكمة النقض به .

## (٨١٣)

## القضية رقم ١٦٥ سنة ١٩ القضاية

تموين . زرع قطن في أرس كانت منزرعة فولاً . العقاب على ذلك بفرامة أقل من عشرين جنيهاً . خطأ .

إنه لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد ألغيت وحل محلها المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٧ التي نصت على أن الفرامة الواردة بها لا تقل عن عشرين جنيهاً ، وكانت هذه المادة تشمل العقاب على المخالفين للنصوص عليهما بالمادتين ١ و ٤ من القانون الأول ( وهما زراعة القطن في أكثر من الساحة المسموح بها قانوناً وحظر زراعة القطن في أرض زرع محصولاً شتوياً ) فإن المحكمة تكون مخطئة إذا ما قضت بفرامة تقل عن عشرين جنيهاً على مخالفة زرع القطن في أرض كانت منزرعة فولاً .

## المحكمة

ومن حيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم للطعون فيه أخطأ حين قضى بتعديل الحكم الابتدائي وتغريم المتهم ١٥٠ قرشاً لأن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ تضمن مخالفتين : الأولى زراعة القطن في أكثر من المساحة المسموح بها قانوناً والأخرى حظر زراعة القطن في أرض زرعت محصولاً شتوياً . كما نص بالمادة ١٣ منه على الجزاء عند المخالفة ، وقد عدلت هذه المادة بالرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٧ الذي نص على حد أدنى لعقوبة الغرامة هو ٣٠ جنياً . ولما كانت المحكمة قد نزلت بالعقوبة عن هذا الحد فيكون حكمها مخطئاً متعيناً تقضه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأنه زرع قطعاً بأرض كانت منزرعة فولاً فقضت محكمة أول درجة بحبه خمسة عشر يوماً . فاستأنف المحكوم عليه ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٥٠ قرشاً وقالت « إن العقاب منطبق على الفقرة الأولى من المادة ٤ والمادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ وإنه لا محل لتطبيق المادة ١٣ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٤٧ لأنه لم يتناول سوى تحديد المساحة التي تزرع قطعاً ، ولم يشير إلى ما جاء بالمادة ٤ من القانون الأول الخاصة بحظر الزراعة في أرض زرعت محصولاً شتوياً ، وإنه نظراً لضالة المساحة المنزرعة ترى المحكمة الاكتفاء بتغريم المتهم » . ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد ألغيت وحلت محلها المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٧ التي نصت على أن الغرامة الواردة بها لا تقل عن ٣٠ جنياً ، وكانت هذه المادة تشمل العقاب على مخالفتين المنصوص عليهما بالمادتين ١ و ٤ من القانون الأول فكون الحكم قد أخطأت إذ لم تجر في حكمها على هذا الأساس ويتعين لذلك تصحيح الحكم والقضاء بالعقوبة المقررة بالقانون .

## (٨١٤)

## القضية رقم ١٦٧ سنة ١٩ القضية

تعمين . زراعة قطن في أرض زرعت محصولاً شتوياً . هذا الحظر يسرى على المساحات الجاثرة زراعتها قطعاً .

إن المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد جاء بها في صدد حظر زراعة قطن في أرض زرعت محصولاً شتوياً ما نصه : « ويسرى هذا الحظر حتى على المساحات التي تجوز زراعتها قطعاً » . فلا محل مع هذا للقول بأن زراعة القطن محل محصول شتوى لا عقاب عليها إلا إذا كانت الزراعة في أرض غير مسموح بزراعتها قطعاً .

## (٨١٥)

## القضية رقم ١٧٠ سنة ١٩ القضية

تليس . خضاً الحكم في بيان قيام حالة التليس . الواقعة كما ذكرها غيد قيام هذه الحالة . يصح الاستدلال على التهم بالدليل المستند من الإجراءات التي تمت على أساس التليس .

إذا كان ما قاله الحكم في صدد الاستدلال على قيام حالة التليس بالجريمة غير سديد ، ولكن كان ما قاله في مقام آخر بصدد بيان واقعة الدعوى مفيداً قيام هذه الحالة إذ هو قرر أن رجل البوليس شم رائحة الخدر تنبعث من يد المتهم ومن ملابسه ، فلا يصح الطعن عليه من جهة استشهاده على المتهم بالدليل المستند من الإجراءات التي تمت على أساس التليس .



### جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك  
وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حنفي بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

#### (٨١٦)

القضية رقم ١٦٣ سنة ١٩ القضية

حكم . تبينه . دفاع . طلب متعلق بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها . إدانة التهم دون  
إجابه إلى طلبه أو الرد عليه . قصور .

إذا كان الدفاع عن التهم بتهمة انتهاك حرمة القبور بفتحها وإخراج الجثث  
منها وإهالة التراب على بعضها قد طلب إلى المحكمة نذب خير مهندس مع دلال  
المساحة لمعاينة مكان الحادث واستدعاء الضابط الذي أجرى المعاينة في التحقيق  
الابتدائي في غيبته بناءً على إرشاد خاطيء ، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن  
تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه ، فهذا منها قصور يوجب حكمها لتعلق الطلب الذي  
أغفلته بتحقيق الدعوى توصلاً لظهور الحقيقة فيها .

#### (٨١٧)

القضية رقم ١٩٠ سنة ١٩ القضية

تزوير . علم التهم بأنه يغير الحقيقة . ثبوته شرط للعقاب . قول الحكم في هذا العدد  
لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين . قصور في الحكم .

يشترط في التزوير أن يثبت علم التهم بأنه يغير الحقيقة ، فإذا كان ما قالته  
المحكمة في هذا العدد لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين كان الحكم معيباً  
بما يستوجب نقضه .

#### (٨١٨)

القضية رقم ٢٠٤ سنة ١٩ القضية

اختصاص . تبين الاختصاص . تحلى بمكة الجنائيات ومكة الجنح عن نظر الدعوى . على  
مكة النقض أن تبين المحكمة التي تفعل فيها . مثال . ( للادة ٢٤١ تحقيق )

إذا رفضت الدعوى على المتهم وآخر بسرقة فقضت محكمة الأحداث بإرساله إلى إصلاحية المجرمين الأحداث وبجس الآخر شهرين ، فاستأنف المتهم واستأنفت النيابة بالنسبة إلى الآخر ، ثم قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنابة سرقة يعود بالنسبة إلى هذا الآخر ، فقدمت القضية إلى محكمة الجنايات ضد المتهمين فقضت على العائد بالعقوبة وذكرت بالنسبة إلى الحدث أنه استأنف الحكم وحده واستئنافه لا يصح أن يسئ إليه وأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص لا ينصرف إليه لسكوت المحكمة الاستئنافية عن نظر استئنافه ، وتركت الأمر فيه للنيابة ، فعادت النيابة وقدمته إلى محكمة الجناح المستأنفة فقضت بعدم جواز نظر الاستئناف لسبق الفصل فيه ، فإن ما وقع يعتبر تحليلاً من المحكمة الاستئنافية ومحكمة الجنايات عن نظر الدعوى ، ويكون إذن من الواجب على محكمة النقض أن تعين المحكمة التي تفصل فيها ، وإذا كانت محكمة الجنايات قد انتهت من الفصل في الدعوى بحكمها الصادر على المتهم في الجنابة ف تكون محكمة الجناح المستأنفة هي التي يجب أن تفصل فيها بالنسبة إلى المتهم الحدث .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن النيابة رفضت الدعوى العمومية على المتهم وآخر لأنهما في يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧ سرقا قلماً لمصطفى حلى النعناعى ، فقضت محكمة أحداث مصر بإرسال المتهم إلى إصلاحية الأحداث المجرمين ، فاستأنف وقضت بجس الآخر شهرين مع الشغل ، فاستأنفت النيابة بالنسبة له أى لهذا الآخر ، ومحكمة ثانى درجة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنابة سرقة يعود بالنسبة إلى المتهم الآخر ، فقدمت القضية لمحكمة الجنايات ضد المتهمين ، فقضت بالعقوبة على المتهم العائد ، أما بالنسبة إلى المتهم في الطعن فإنها ذكرت أنه استأنف الحكم الابتدائى الأول ، وأن استئنافه لا يصح أن يسئ إليه ، وأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص من محكمة الجناح المستأنفة

لا ينصرف إليه لسكوت محكمة ثأى درجة عن نظر استئنافه ، وترك الأمر فيه للنيابة إن شاءت قدمته لمحكمة الجنج المستأنة للمصل فى استئنافه ، فعادت النيابة وقدمت هذا المتهم إلى محكمة الجنج المستأنة ، فقضت بعدم جواز الاستئناف لسبق الفصل فيه ، وبنت حكمها على أن محكمة الجنج المستأنة قد قضت بحكم نهأى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فلا يحق للنيابة أن تطلب محاكمته أمامها من جديد عن نفس التهمة . وتقول النيابة فى طعنها إن هذا النظر غير سديد لأنه لا يجوز أن يترتب على التنازع على الاختصاص بين المحاكم إفلات المتهم من العقاب ، وإنه يحق لها أن تطعن على هذا الحكم وتطلب من محكمة النقض تعيين المحكمة المختصة وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه مع تحلى محكمة الجنج ومحكمة الجنايات عن نظر الدعوى على ما ورد فى وجه الطعن ينبئ أن تعين محكمة النقض المحكمة التى تفصل فيها . ولما كانت محكمة الجنايات قد انتهت من الفصل فى الدعوى بالنسبة إلى المتهم بالجناية ، فإن محكمة النقض تعين محكمة الجنج للمستأنة للفصل فيها بالنسبة إلى المتهم الحالى .

### جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وحسن الهضيبي بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٨١٩)

### القضية رقم ٢٣٥٣ سنة ١٨ القضائية

لإجراءات . شاهد إتيات . حضور المدافع عن المتهم أثناء سؤاله واشترأك فى مناقشة . شكوى التهم من أن الحأى لم يكن حاضراً معه الجلسة أثناء سماع الشاهد . لا عمل له .

إذا كان المدافع عن المتهم قد حضر أثناء سؤال أول شاهد من شهود الإتيات واشترك فى مناقشته ولم يبد منه ولا من المتهم أنه لم يلم بكل ما ألقى به الشاهد

أمام المحكمة فلا محل لأن يشكو النتهم من أن محاميه لم يكن حاضراً معه بالجلسة أثناء سماع الشاهد .

( ٨٢٠ )

### القضية رقم ٢٣٩١ سنة ١٨ القضاية

تتمن . تحديد الأسعار لا يكون ملزماً إلا لمدة أسبوع . صدور تسعيرة لمدة أسبوعين دون قرار من الوزير بتعديل مدة الإلزام . تاجر لم يعلن في الأسبوع الثاني سعر السلع التي يبيعها بالتجزئة . لا تجوز إدانته .

إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن تحديد الأسعار لا يكون ملزماً إلا لمدة أسبوع ، وأنه لا يجوز تعديل المدة إلا بقرار من الوزير المختص ، فإذا كانت التسعيرة قد صدرت لأسبوعين دون أن يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير ، وكان التاجر في الأسبوع الثاني لم يعلن سعر السلع التي يبيعها بالتجزئة ، فإنه لا تجوز إدانته على أساس أن التسعيرة ملزمة له في الأسبوعين ، إذ إن له — ما دام لم توجد تسعيرة في أول يوم من الأسبوع الثاني — أن يضع أسعاراً ولو كانت مخالفة أسعار اليوم السابق .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى فيما ينص على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ حين دانه « بأنه لم يعلن بطريقة واضحة غير قابلة للشك عن سعر السلعة التي يبيعها بالتجزئة » . وفي بيان ذلك يقول إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بإجراءات تحديد الأسعار بمعرفة لجنة المحافظة توجب أن لا يكون هذا التحديد ملزماً إلا لمدة الأسبوع الذي يوضع له على أن يعلن جدول الأسعار بمعرفة المحافظ في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ، وإنه لا يجوز تعديل مواعيد الإعلان ومدة الإلزام بالتسعيرة إلا بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ولكن اللجنة خالفت ذلك وأطالت مدة الإلزام وجعلتها أسبوعين دون أن يصدر قرار من الوزير المختص بذلك . ولما كانت الحادثة للنسوبة إليه قد

وقعت في الأسبوع الثاني من مدة الجدول فقد تمسك أمام المحكمة بأن لا جريمة لعدم وجود تسعيرة قانونية ولكن المحكمة دانتته مع مخالفة ذلك للقانون .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن قضى بتغريمه ٥٠ جنيتها فاستأنف قضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد ، وترضت لدفاع الطاعن المشار إليه فقالت « إنه قول لا تستطيع المحكمة مجازاة الدفاع فيه ذلك أنه فضلاً عن أن عملية نشر الأسعار إنما هي عملية تنظيمية أعطاها الشارع للمحافظة لتباشرها على الوجه الذى تطمئن به إلى إبلاغ الأسعار إلى التجار والجمهور فإن المتبع أنه عند عدم إصدار نشرة بالأسعار عن أسبوع معين بالنسبة لسلعة معينة أن تسرى أسعار الأسبوع السابق على الأسبوع اللاحق ولا يمنع المحافظ إذن من أن يحدد الأسعار لأسبوعين لسبب أو لآخر إذا رأى أنه لن يقضى له أن يصدر الأسعار عن ثنى الأسبوعين في الوقت لللائم كما هو حاصل في موضوع القضية إذ كانت علة نشر الأسعار عن أسبوعين هي وقوع عيد الأضحى في الفترة السابقة مباشرة على الأسبوع الثانى منها . . . . . وإنه متى ثبت أن للتهم علم بالأسعار الواجب العمل بها فقد سقط عنده ووضح سوء نيته » . ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن تحديد الأسعار لا يكون ملزماً إلا لمدة أسبوع ، وأنه لا يجوز تعديل مدة الإلزام إلا بقرار من الوزير المختص وكانت التسعيرة قد صدرت لأسبوعين دون أن يصدر بتعديل مدة الإلزام قرار من الوزير ، وكانت الحادثة قد وقعت في الأسبوع الثانى — لما كان ذلك كذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن على أساس أن التسعيرة ملزمة في الأسبوعين ، وعلى هذا الأساس وحده ، فإن حكمها يكون مخطئاً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت في أول يوم من الأسبوع الثانى فكان للطاعن لعدم وجود تسعيرة بتحديد أسعار في ذلك اليوم — كما مر القول — أن يضع أسعاراً تخالف الأسعار التى كانت موضوعة في اليوم السابق . وترى المحكمة في واقعة الدعوى أن عدم وجود البطاقات بهذه الأسعار إنما يرجع إلى عذر وقتى طارئ استلزمه تغيير البطاقات من سعر الى آخر .

## (٨٢١)

القضية رقم ٢٣٩٥ سنة ١٨ القضاية

فاعل . شريك . نية القتل . إثبات توافرها في حق الفاعل . ذلك يفيد توافرها في حق من اشترك في القتل مع علمه به .

مضى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فذلك يفيد توافرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل العمد مع علمه به .

## (٨٢٢)

القضية رقم ٢٣٩٨ سنة ١٨ القضاية

١ — قضى . القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له . تبين أن الطاعن كان قدم الأسباب ولكنها لم تعرض على المحكمة . يتعين الرجوع في الحكم الأول والحكم بقبول الطعن شكلاً .

ب — حكم . تبينه . قضيتان نظرنا أمام المحكمة في وقت واحد . إثبات للمرافعة في إحدى القضيتين . لا ضير على المحكمة في أن تستند في حكمها في القضية الأخرى إلى ما ثبت لها في القضية المثبتة فيها للمرافعة .

١ — إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم الطاعن أسباباً له ، ثم تبين أنه كان قد قدم أسباب الطعن في الميعاد ولكنها لم تعرض على المحكمة ، فيتعين الرجوع في الحكم للذكور والحكم بقبول الطعن شكلاً .

٢ — إذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد ، وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبتت في إحداها ، فإنه لا ضير على المحكمة إذا هي استندت في حكمها في الأخرى إلى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت فيها المرافعة مما جعلها تطلعن إلى الأخذ بالدليل المقدم فيها .

## المحكمة

حيث إن المحكمة أصدرت حكماً بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ بعدم قبول طعن الطاعن شكلاً لعدم تقديمه أسباباً لظنه ، ثم تبين أنه كان قد قدم

أسباب الطعن في اليعاد ولكنها لم تعرض على المحكمة فتمين الرجوع في الحكم المذكور والحكم بقبول الطعن شكلاً .

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند إلى دليل معيب لأنه أخذ بتعرف الشهود على الطاعن مع أن أقوالهم التي سبقت هذا التعرف تدل على أنهم لا يستطيعون التحقق من الجناة الذين ارتكبوا الحادث ، وأن هذا التعرف حصل بناءً على عرض التهمين على الشهود عرضاً معيباً لم تراعى فيه الدقة الواجبة كما ذكرت المحكمة في حكمها . ولا يصح من المحكمة بعد أن ذكرت أن طريقة العرض لم تكن سليمة أن تعتمد عليها قولاً منها بأن ما جرى في عرض التهمين في القضية رقم ٣٦٤٣ سنة ١٩٤٧ فارسكور التي كان التحقيق فيها معاصراً لهذه القضية قد أزال من نفسها الشك وأنها تثق بأن الشهود تعرفوا على الجاني عليهم حقاً ، لأن الدفاع قد بين للمحكمة أن هذه المعاصرة لم تكن موجودة فعلاً ، وأن البوليس كان عنده من الوقت بين التحقيقين ما يكفي للتفريق . هذا فضلاً عن أن المحقق عرض التهمين بين آخرين على الشهود قبل أن يحلفهم اليمين .

وحيث إنه متى كانت القضية الأخرى منظورة أمام المحكمة في نفس الوقت الذي كانت تنظر فيه هذه القضية وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبتت في إحداها فإنه لاضير على المحكمة ، في هذه الحالة ، إذا هي استندت في حكمها إلى ما ثبت لها في القضية الأخرى مما جعلها تطلعن إلى الأخذ بالدليل المقدم في هذه القضية . أما ما عرض له الدفاع بعد ذلك من أن الشهود قرروا أول الأمر أنهم لا يعرفون الجناة ثم تعرفوا عليهم عند العرض الذي أخذت به المحكمة فإنه جدل موضوعي لا شأن للمحكمة النقض به ، إذ لا شك في أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأي أقوال الشاهد متى اطأنت إليه . وأما ما قيل من بطلان الدليل لعرض التهمين على الشهود قبل أن يحلفوا اليمين فلا وجه له ما دامت المحكمة قد حققت الدليل أمامها واطأنت إليه .

## (٨٢٣)

## القضية رقم ٢٣٩٩ سنة ١٨ القضاية

١ — حكم . تبسيه . قضيتان مرتبطتان . نظرهما أمام المحكمة في وقت واحد . حصول المرافعة في القضيتين مرة واحدة وإثباتها في إحداها . استناد المحكمة في حكمها في إحداها إلى ما ثبت لها في القضية الأخرى . لا خير عليها فيه .  
ب — ارتباط . ترصد جناة ينوونهم في الطريق لمن يمر عليهم . ارتكابهم في ليلة واحدة جنائين في وقتين مختلفين وعلى معنى عليهم مختلفين . اعتبار المحكمة الحادثتين غير مرتبطتين . لا خطأ في ذلك .

١ — إذا كانت ثمة قضية منظورة أمام المحكمة في نفس الوقت الذي كانت تنظر فيه قضية أخرى مرتبطة بها ، وحصلت مرافعة واحدة في القضيتين معاً وأثبتت في واحدة منهما ، فإنه لا خير على المحكمة إذا هي استندت في حكمها في إحداها إلى ما ثبت لها في القضية الأخرى .

٢ — متى كان الثابت من الحكم في قضية معينة وفي قضية أخرى أن الجناة أنفسهم ترصدوا في الطريق لمن يمر عليهم وارتكبوا جنائين في وقتين مختلفين وعلى معنى عليهم مختلفين ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذا هي لم تطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرت الحادثتين غير مرتبطتين إحداها بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة ولو أنهما وقتاً في ليلة واحدة .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علي علوبة بك وأحمد حسن بك ونهيم عوض بك والسيد رمضان بك المشاورين .

## (٨٢٤)

## القضية رقم ١٣٧ سنة ١٩ القضاية

حكم . إلفته على أساس غير صحيح . قضاة . مثال في دعوى ضرائب .  
إذا كانت المحكمة قد بنت قضاها بتحديد الضريبة الواجبة على ما أوردته



في حكمها من أن تقدير مصلحة الضرائب التي اعتمدته لم يطقن فيه أمام القضاء فأصبح نهائياً ، وكان الواقع أن الممول قد عارض في هذا التقدير ولم يفصل في معارضته بعد ، فإن الحكم يكون باطلاً لهذا الخطأ .

### (٨٢٥)

القضية رقم ٣٤٥ سنة ١٩

حكم . تسييه . تزوير . توفر علم للتهم بخيانة الحقيقة . وجوب ثبوته . إلامة الحكم في هذا الصدد على الظنون والقروض . لا يصح .

إنه لما كان يلزم في التزوير توفر علم للتهم بأنه يغير الحقيقة ، وكانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والقروض ، بل يجب أن تكون قائمة على يقين فعلي ، فإن الحكم الذي يقام على القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها فيعتبر بذلك عالمًا بها وإن كان لم يطمعها بالفعل ، يكون مميباً واجباً نقضه .

### جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حنى بك وفهم عوض بك للاستشارين .

### (٨٢٦)

القضية رقم ١٦٣٧ سنة ١٨

إبتات . حرية القاضي في المواد الجنائية في الاستناد إلى أى دليل من الأدلة المروضة عليه . رأى وزارة التجارة في وجود تشابه شديد بين العلامة المسجلة لصنف معين وبين العلامة التي يضعها صاحب صنف مماثل . لا يلزمه .

للقاضى في المواد الجنائية أن يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى أى دليل من الأدلة المروضة عليه في الدعوى ، فلا يقيده ولا يلزمه رأى وزارة التجارة . وجود تشابه شديد بين العلامة المسجلة لصنف معين وبين العلامة التي يضعها صاحب صنف مماثل .

## (٨٢٧)

## القضية رقم ١٦٨٧ سنة ١٨ القضاية

ارتباط . منهم ضرب عمد أفضى إلى موت المجرى عليه وضرب آخر ضرباً بسيطاً . وقوع الواقعتين في زمن واحد ومكان واحد لسبب واحد . فصل الجناية عن الجنحة . خطأ . إحالة التهم إلى محكمة الجنايات . فصل محكمة الجناح في جنحة الضرب بحكم لم يصر نهائياً . عدم الفصل في الجناية . يتعين أن تنتظر القضيتان معاً أمام محكمة الجنايات .

إذا كان التهم قد وجهت إليه تهمتان هما أنه ضرب شخصاً فأحدث به إصابات أفضت إلى موته وضرب آخر ضرباً بسيطاً ، وكانت الواقعتان قد وقعتا في زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد ، وفصلت النيابة بينهما فقدمت الجناية إلى قاضي الإحالة ، فأحالها إلى محكمة الجنايات والجنحة إلى محكمة الجناح فأصدرت فيها حكماً ، فهذا يكون خطأ ، إذ ما دامت الجريمتان مرتبطتين إحداها بالأخرى هذا الارتباط الذي لا يقبل التجزئة لكونيهما قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة مما لا يجوز معه أن يقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد فإنه يكون من التمعن ، متى كان كل من القضيتين لم يفصل فيه نهائياً ، العمل على أن تفصل فيهما محكمة واحدة هي التي تملك الحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد .

## (٨٢٨)

## القضية رقم ١٧٥٣ سنة ١٨ القضاية

١ — محكمة استئنافية . حكم نهائي بالبراءة من محكمة أول درجة . استئناف اللدعي بالمعقود المدنية . ذلك الحكم لا يقيد المحكمة الاستئنافية . لها أن تبحث الفصل موضوع الدعوى من جهة وقوعه وبوجه نسبتته إلى اللدعي عليه .

ب — حكم . تمويش . يمكن التحدث عن وقوع الفصل وتوفر الضرر . تمويش في دعوى سب . عدم ذكر ألفاظ السب . لا يقدح في سلامة الحكم .

ج — تضامن . توافقي لإرادة المحكوم عليهم . كاف لتبرير القضاء به .

١ — الحكم النهائي الصادر بالبراءة في الجريمة من محكمة أول درجة لا يقيد

الحكمة الاستثنائية وهي تفصل في الاستئناف الرفوع من المدعى بالحقوق المدنية من جهة ثبوت الفعل ، بل إن من واجب هذه المحكمة أن تتعرض له من حيث وقوعه وصحة نسبته إلى المدعى عليه لترتب على ذلك آثاره القانونية .

٢ — يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وتوافر الضرر ، وإذن فإذا أغفل الحكم بالتعويض في دعوى سب ذكر أفعال السب فذلك لا يقدح في سلامته .

٣ — متى أثبت الحكم توافق إرادة المحكوم عليهم على السب فذلك كاف لتبرير قضائه عليهم بالتعويض متضامين .

### ( ٨٢٩ )

#### القضية رقم ١٨٧٢ سنة ١٨ قضائية

عكة استثنائية . دعوى مدنية محكوم فيها ابتدائياً بالرفض مع براءة المتهم . للحكمة وهي تنظر الاستئناف الرفوع عن الدعوى المدنية أن تقدر ثبوت واقعة الدعوى وتحرى ما فات المحكمة الابتدائية وتعرض له .

من واجب المحكمة الاستثنائية ، وهي تنظر في الاستئناف الرفوع أمامها عن الدعوى المدنية المحكوم فيها ابتدائياً بالرفض مع براءة المتهم ، أن تقدر ثبوت الواقعة المطروحة أمامها سواء أكانت المحكمة الابتدائية قد عرضت لها أم لم تكن ، بل إن من واجبها أن تحرى ما فات المحكمة الابتدائية وتعرض له ففعل أن يكون له أثر في قضائها .

### ( ٨٣٠ )

#### القضية رقم ١٩٥١ سنة ١٨ قضائية

اعتباه . جرائم التدليس والنفس . لا تعتبر بصفة عامة اعتداءً على المال . يجب للاعتداد بها في مقام الاعتباه أن يبين الحكم ما يبرر عددها اعتداءً على المال .

إن جرائم التدليس والنفس المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

لا تعتبر بصفة عامة مطلقة اعتداءً على المال ، فإن بعضها لا يصح عنه كذلك إذ هو لا يقوم على اعتداء على مال للغير ولا يكون مثل هذا الاعتداء ملحوظاً في ارتكابه . وإذن فلا يكفي أن يقول الحكم إن جرائم النش والخداع التي قارضا المتهم بعد إنذاره مشبوهاً مما يعتبر من جرائم التعدي على المال ، بل يكون من المعين أن يبين بياناً كافياً ما يبرر عد الأفعال التي وقعت من المحكوم عليه وكونت هاتين الجريمتين اعتداءً على المال .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه حين قضى بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت المراقبة لمدة سنة قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه لأنه اعتبر للمتهم عائداً في حكم المادة ٦ فقرة ثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ مع أنه يبين من صحيفة سوابقه أن له ثلاث سوابق لاحقة لإنذاره بمقتضى هذا القانون ، وليس من بينها سابقة بالحكم عليه لمودعه لحالة الاشتباه . ولا يتغير من ذلك أن السابقتين الأخيرتين عن غش وخداع على فرض التسليم باعتبارهما من جرائم الاعتداء على المال الوارد ذكرها في المادة ٥ فقرة أولى من القانون المذكور ، فإن ذلك لا يجعله عائداً بالمعنى الوارد في المادة ٦ فقرة ثانية ، وإنما يكون ما وقع منه منطبقاً على المادة ٧ فقرة ثانية التي تحيل إلى العقوبة الواردة في المادة ٦ فقرة أولى والتي لا تستوجب إلا عقاب المشتبه فيه بوضعه تحت المراقبة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر أن محكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم تأسيساً على أن الجرائم التي اقترضا بعد الحكم عليه بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في القضية رقم ٢٧٤ سنة ١٩٤٦ جنح الأقصر ليست من بين الجرائم المنصوص عنها في المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وأنه من الواجب أن تترك للمتهم الفرصة ليتبين سلوكه على حقيقته . أما توجيه التهمة إليه غداة الإفراج عنه ففيه اقتضات عليه إذ يجب أن يعطى الفرصة الكافية حتى

يظهر ما إذا كان سائراً في طريق الإجرام أم تاب إلى رشده ، وأن النيابة طلعت في هذا الحكم بالاستئناف مستندة إلى أن الجرائم التي ارتكبها المتهم بعد الحكم عليه بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً هي من جرائم الاعتداء على المال المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ٥ من الرسوم بقانون سالف الذكر . كما أنه إذا فات النيابة عند تقديم المتهم للمحاكمة في جرائم الاعتداء على المال التي اقترعها أن تطلب عقابه بالمادة ٦ فقرة ٢ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلا أقل من أن يتدارك هذا عند الإفراج عنه لأن مجرد اتهامه في جريمة يكفي لمعاقبته طبقاً لنص المادة ٦ فقرة ثانية لأن في ذلك دلالة على أن المتهم رغم إنذاره أن يسلك سلوكاً مستقيماً لم يرعو ولم يثب إلى رشده . وإنه بالاطلاع على صحيفة سوابق المتهم اتضح أنه حكم عليه في ٦ فبراير سنة ١٩٤٧ حضورياً بحبس خمسة شهور شغلاً لأنه في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ بالأقصر غش في القضية رقم ١٣٥٥ سنة ١٩٤٦ جنح الأقصر ، وأنه في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٧ حكم عليه بحبس ستة شهور شغلاً لأنه في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ بالأقصر خدع في القضية رقم ١٣٤٦ سنة ١٩٤٦ جنح الأقصر ، وأن الجريمتين في القضيتين سالتني الذكر كما من قبيل جرائم الاعتداء على المال المنصوص عليها في المادة ٥ فقرة ثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن جريمة النصب والتبديد وخيانة الأمانة تعتبر جرائم ماثلة فهي في حكم جرائم الاعتداء على المال ، وأن المتهم يعتبر عائداً طبقاً لنص المادة ٦ فقرة ثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ للحكم عليه بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٤٧ بالجلس ستة شهور في القضية رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩٤٦ جنح الأقصر . وإن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن الجريمتين اللتين ارتكبهما بعد الحكم بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ليستا من جرائم الاعتداء على المال طبقاً لنص المادة ٥ فقرة خامسة في غير محله . وإن ما ذهبت إليه النيابة في مذكرتها متفق مع النصوص القانونية للراد تطبيقها .

وحيث إنه لا يمكن أن يقول الحكم للمطعون فيه إن جرائم الفسح واختلاص التي ذكر أن المتهم قارضا بعد إنذاره مما يعتبر من جرائم التعدي على المال ، لأنه

وإن كان صحيحاً أن السرقة والنصب وخيانة الأمانة اعتداء على المال إلا أن جرائم التدليس والعش المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا تعتبر كذلك بصفة عامة مطلقة ، لأن بعضها لا يصح عده من هذا القبيل لأنه لا يقوم على اعتداء على مال للغير ولا يكون مثل هذا الاعتداء ملحوظاً في ارتكابها . ومتى تقرر ذلك فإنه كان يتعين على المحكمة وقد رأت إدانة التهم أن تبين الجريمتين اللتين أشارت إليهما بياناً يبرر عدما اعتداءً على المال ، أما وهي لم تعمل فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يبييه ويستوجب نقضه .

### ( ٨٣١ )

#### القضية رقم ٢١٤٥ سنة ١٨ القضائية

حكم . سبيه . مواد مخدرة . إحرارز التهم سلفات اللورفين وكلورات الكوكايين عتلاً كل منها مواد أخرى . إدانته بإحرارز مخدر دون بيان ما يبرر معاقبته من ناحية عد ما أحرزه مخدراً . قصور .

إنه لما كان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ يوضع نظام للتجار بالخطرات واستعمالها قد بين في السادة الأولى المواد التي جعلها محلاً للعقاب على موجب نصوصه ، ومنها اللورفين وجميع أملاحه ومشتقاته والمستحضرات التي تحتوي على نسبة معينة منه والكوكايين وأملاحه ، فإن الحكم يكون قاصراً البيان واجباً نقضه إذا قال بإحرارز التهم لمادتي سلفات اللورفين وكلورات الكوكايين مختلط كل منهما بمواد أخرى وعاقبه على اعتبار أنهما من المواد المخدرة دون أن يعنى ببيان ما يبرر معاقبته من ناحية عد ما أحرزه مخدراً مما خصه القانون بالعقاب على الصورة التي جاء بها نصه .

### ( ٨٣٢ )

#### القضية رقم ٢٣٧٤ سنة ١٨ القضائية

تمون . تاجر جلة . عدم استلامه مقلوعته في المياد القانوني . معاقب عليه . منشورات وزارة التجارة بإجازة النقل على دفعات وكتاب النائب العمومي إلى النيابة بمخض القضاء المتعلقة بهذا . لا يؤتمر . هذا الكتاب هو توجيه عام لمعاوني النائب في شأن عملهم . لا يتبر أمرأ بالفظ .

إن عدم قيام تاجر الجملة بتسلم مقطوعيته من مادة التموين من الجهة المختصة  
له في الميعاد القانوني أمر معاقب عليه ، لا يمنع من ذلك المنشورات الصادرة من  
وزارة التجارة بإجازة تسلم المقطوعية على دفقات ، ولا كتاب النائب العمومي إلى  
النيابات بدعوتها إلى حفظ مثل هذه القضايا لعدم الأهمية إن كانت الدعوى عنها  
لم ترفع وإلى طلب تأجيلها إلى أجل غير مسمى إن كانت قد رفضت ، إذ تلك  
المنشورات لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة القانون ، وكتاب النائب العمومي لا يخرج  
عن كونه توجيهاً عاماً لما ونيه في خصوص عملهم ولا اتصال له بقضية معينة ،  
فهو لا يعتبر أمراً بالحفظ .

### (٨٣٣)

#### القضية رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ القضائية

أ — زنا . وجود التهم بالزنا في المحل المخصص للحريم . دليل مقبول لإثبات الزنا .  
القول بتطور العادات في هذا الصدد . هو مناقشة في تقدير الدليل لا يجوز التحدى به لدى  
محكمة النقض .

ب — زنا . رفع دعوى الزنا صحيحة على الزوجة وعلى الشريك . غياب الزوجة في أثناء  
المحاكمة لا يترتب عليه تأخير محاكمة الشريك . إدانة الشريك نهائياً جائزة ولو كان الحكم على  
الزوجة غائباً .

ج — زنا . إبلاغ الزوج عن الزنا مع قيام الزوجية . التضليل بعد ذلك لا يسقط الدعوى  
ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

د — دفاع . متهم بمنحة . تأجيل جلسة حضور محاميه . اعتذار المحامي في الجلسة التالية  
من عدم الحضور . رفض التأجيل لحضوره . تراض التهم عن نفسه . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — القانون صريح في عدّ وجود التهم بالزنا في المحل المخصص للحريم  
من الأدلة التي تقبل في الإثبات عليه ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من  
وجود التهم لدى الزوجة بمنزلها وانفرادها بها في مخدعها ، ومن سائر الأدلة الأخرى  
المقدمة في الدعوى أنه لا بد من زنى بها في المنزل ، فإن القول من جانب التهم بتطور  
العادات في هذا الصدد لا يكون في الواقع إلا مناقشة في تقدير الأدلة التي اقتضت  
بها المحكمة في ثبوت الزنا ، فلا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض .

٢ — متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقاً للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها . وإذن فإذا كان الشريك نهائياً جازماً ولو كان الحكم على الزوجة غائباً . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

٣ — متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطليقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

٤ — إذا كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية أجلت الدعوى حتى يحضر محامى المتهم ، وفي الجلسة التالية لم يحضر المحامى ورفضت المحكمة التأجيل فدافع المتهم عن نفسه ولم يتمسك بأنه في حاجة إلى الاستعانة بمحام آخر ، فإنه لا يقبل منه أن ينعى على المحكمة أنها رفضت التأجيل في المرة الثانية مع اعتذار محاميه من عدم الحضور باشتغاله بالمرافعة أمام محكمة الجنايات في جهة أخرى ، وخصوصاً أن القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في مواد الجنح .

### المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول يتحصلان في القول بأن الحكم حين دان الطاعن اعتمد على أدلة ليست من الأدلة التي أجاز القانون قبولها في الإثبات ضد الشريك في جريمة الزنا . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن حالة التلبس غير متوفرة ولا توجد مكاتبات صادرة منه ، أما عن وجوده في محل الخصاص للحريم في بيت الجنى عليه فإن التفسير الذي طرأ على العادات في مصر يسمح للطاعن بالوجود في غرفة نوم الجنى عليها دون أن يكون في ذلك حرج نظراً للمداقة التي بينه وبين زوجها .



وحيث إن الحكم للطعون فيه حين دان الطاعن بالزنا قال فيما قاله بثبوت دخوله لدى الزوجة بمنزله بمقافة وانفراده بها في مخدعها . وقد استخلصت المحكمة من ذلك ومن سائر الأدلة المقدمة في الدعوى أنه لا بدزنى بها في المنزل ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون صريحاً في عد وجود الشريك بالزنا في المحل المخصص للحريم من الأدلة التي تقبل في الإثبات عليه ، وكان ما يقول به الطاعن بصدد تطور العادات لا يمكن أن يترتب عليه عدم إعمال نص القانون بل هو لا يعدو في الحقيقة وواقع الأمر أن يكون مناقشة في تقدير الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة في ثبوت الزنا ، وهذا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ما دامت محكمة الموضوع قد انتهت إلى أن وجوده بالمنزل إنما كان للزنا .

وحيث إن حاصل الوجه الباقي هو أن الخامي عن الطاعن اعترض عن عدم الحضور أمام المحكمة الاستئنافية باشتغاله بالرافعة أمام محكمة الجنائيات في جهة أخرى إلا أن المحكمة رفضت التأجيل وقضت في الدعوى ، وهذا يعيب الحكم . وحيث إن الثابت بمحاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية أجلت الدعوى حتى يحضر محامى الطاعن ، وفي الجلسة التالية لم يحضر فرفضت التأجيل ، وقد دافع الطاعن عن نفسه ولم يتمسك بأنه في حاجة إلى الاستعانة بمحام آخر . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في مواد الجنح ، فإن ما يشي به الطاعن في هذا الوجه لا يكون له مبرر .

وحيث إن الوجه الأول من الأوجه المقدمة من الطاعنين الثاني والثالث يتلخص في أن الدفاع طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يفصل نهائياً فيما أسند إلى الزوجة التهمة مع الطاعنين لأن الحكم الاستئنافي صدر ضدها غيائياً ويحتمل إذا ما عارضت فيه أن يحكم لها بالبراءة أو يتنازل زوجها عن محاكمتها فيستفيد الطاعنان باعتبارهما شريكين لها . ولكن المحكمة أخطأت في ردها على الطلب .

وحيث إن المحكمة ردت على الطلب للشار إليه في قولها إنه : « لا سند له في القانون فإنه ليس في قواعد التحقيقات والحجرات الجنائية ما يمنع أن تسير

إجراءات محاكمة جان في غيبة جان آخر وإنما تسرى على كل منها القواعد التي ينص عليها القانون ثم إن الثابت في هذه الدعوى أن النيابة أقامت دعواها بناءً على طلب الزوج ضد الزوجة وضد باقي المتهمين مستوفية بذلك ما يتطلبه القانون في الفقرة الأولى من المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات ، وليس في تخلف الزوجة أو سواها عن المحاكمة ما يكون من شأنه إسقاط الوزر عنهم أو عن أحد آخر أو تأخير النظر في شأنهم . ثم إن عدم مواجهة متهم مفرج عنه إجراءات المحاكمة السائرة ضده غيائياً ليس من شأنه التأثير على تلك المحاكمة التي تسير وفق قواعد القانون حتى يصدر الحكم النهائي فتختص جبة التنفيذ بتنفيذه ، وحصول التنفيذ بالفعل أو عدم حصوله أمر خارج عن حجية الحكم الذي يحوز بانتهايته وحدها قوته بجميع نتائجها القانونية . وإنه ليس في مواد القانون عن جريمة الزنا ما يخرج عن هذه القواعد العامة إذ أن كل ما جاء من خروج على هذه القواعد أن الشارع لم يطلق للنابة العامة الحرية في المحاكمة وطلب العقاب وعلق المحاكمة على طلب الزوج . وذلك لما يترتب على رفع دعوى الزنا من الاضطراب في نظام الأسرة . وإنه من المقرر قانوناً أنه إذا صدر حكم نهائي مثبت لجريمة الزنا فبمجرد صدور هذا الحكم يصبح حظ الشريك مستقلاً عن حظ الزوجة . وعلى ذلك لا يستفيد الشريك من العفو الذي يمنحه الزوج لزوجه بإيقافه تنفيذ الحكم الصادر عليها بعد صيرورته نهائياً . وإنه متى تقرر ذلك لم يكن للشريك في جريمة الزنا أن يتمسك بضرورة القبض على الزوجة تنفيذاً للحكم النهائي الصادر ضدها حتى يمكن أن تسير محاكمته ، فإن القبض على المحكوم عليها ليس إلا أثراً من آثار الحكم ، ولا رابطة بين الشريك وبين هذه الآثار ، إذ أن العلاقة بين الزوجة وبين الشركاء من جهة قيام الدعوى قبلهم تنتهي بصدور الحكم فيها . وليس للشركاء الاستفادة إلا من شيء واحد هو أن تكون الدعوى العمومية خلال سيرها ( وقبل انتهائها بصدور الحكم النهائي ) قد سقطت أو تنازل عنها الزوج وهذا أمر غير متوفر هنا . » ولما كانت الدعوى قد رفضت صحیحة على الزوجة وعلى الطاعنين طبقاً للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة

لا يمكن أن يترتب عليه تأخير محاكمة باقى التبعين معها . وإذن فإدانة الطاعنين نهائياً جائزة مع كون الحكم على الزوجة غيائياً ، وحققها فى الاستفادة التى يقولان بها لا يصح أن يكون إلا عند قيام سببها بالفعل ، وبجرد التقدير والاحتمال لا يمكن أن يحسب له حساب فى هذا المقام .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الدفاع عن الطاعنين تمسك بأن الزوج كان متغاضياً عما يقع من زوجته مما ينفى الجريمة عنهما ، وأورد الأدلة وقدم الأوراق التى استند إليها فى ذلك ، وقد أخذت بها المحكمة الابتدائية لكن المحكمة الاستئنافية قد خالفتها بناءً على أسباب لا تبرر قضاءها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لهذا الدفاع ولأسباب حكم البراءة ثم قضى بالإدانة بناءً على الأدلة والاعتبارات التى أوردها . ولما كانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وأن تفند الدفاع وترد على أسباب الحكم الابتدائى ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الباقى هو أن الحكم أخطأ إذ لم يأخذ بما تمسك به الدفاع من أن الزوج قد طلق زوجته بعد الحكم الاستئنافى الذى صدر غيائياً بإدانتها إذ أن الطلاق حكمه كالوفاة تنتهى معه الدعوى العمومية .

وحيث إن الحكم إذ رد على الدفاع المشار إليه قال إنه « متفق إجماعاً على أنه إذا أبلغ الزوج والزوجة قائمة ثم طلق زوجته بعد ذلك فإن الطلاق لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة ، سواء كان رجعيّاً أو باتناً ، وإن الخلاف فى رأى إنما كان فيما إذا كان للزوج الذى زنت زوجته حال الزوجية فطلقها أن يبلغ ضدها عن جريمتها وجريمة شريكها . فالتجربة رأى إلى عدم جواز ذلك لاتتهاء صفة الزوج بالتطليق قبل التبليغ ، واتجه رأى آخر إلى جوازه ، لتحقق الجريمة وقت قيام الزوجية ، ولأن جريمة الزنا جريمة اجتماعية ، ولأنه لا أهمية لحصول الطلاق بعد وقوع الجريمة إذ أن القانون إن كان قد اشترط قيام

الزوجية لاعتبار الفعل جريمة غير أنه لم يشترط قيامها للتبليغ عنها ، وإنه لا يوجد سب معقول لسقوط حق الزوج بالطلاق لأنه لا يحو تأثير الجريمة على الشرف ولا ضررها العائلي بل هو نتيجة أخرى من نتائجها الحزنة فبدل أن يكون مانعاً من الدعوى يجب أن يكون بالعكس باعثاً قوياً على العقاب . وإن الثابت من القسمة المرفقة بالأوراق أنه بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ حضر لدى مأذون محكمة الأزبكية الشرعية محمد أفندي رشاد إبراهيم المدعى بالحق للدنى وقدم له قسمة زوجيته بالسيدة فاطمة ( الشيرة بصفوت ) عبد ربه محمد شلبي المؤرخة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٢ واعترف له بقيام الزوجية بينه وبين زوجته حتى الآن وأوقع الطلاق عليها في غيبتها عن المجلس وعرف أن هذا أول طلاق ، وإنه متى ثبت ذلك كان الطلاق قد وقع خلال نظر هذه الدعوى وبعد مرور أكثر من سنة على تاريخ التبليغ عن الجريمة المسندة للمتهمين فيها والتي تنسحب وقائعها إلى ما قبل ذلك . أى أن البلاغ وقع والزوجية قائمة لا شبهة في قيامها ، وقد رفعت الدعوى العمومية ضد المتهمين على إثر تحقيق هذا البلاغ حال قيام الزوجية وقبل وقوع الطلاق بزمان طويل . ولذلك يكون القول بسقوط الدعوى العمومية لحصول التطبيق قولاً غير مبنى على سند من القانون » . ولما كان ما قاله الحكم صحيحاً في القانون فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون له مبرر .

### ( ٨٣٤ )

#### القضية رقم ١٦٤ سنة ١٩ القضاء

استئناف . حكم بالإفطار في تهمة زجود التهم في حالة اشتباه . هذا الحكم لا يجوز استئنافه . إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه وجد في حالة اشتباه — لا أنه عاد إلى حالة الاشتباه بعد إنذاره — وكان لا يوجد في الدعوى ما يقتضى توقيع عقوبة أخرى عليه غير الإنذار ، فالحكم فيها بالإفطار لا يجوز استئنافه .

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٤٩

برئاسة سمادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علوية بك وأحمد حسنى بك وحسن الهضبي بك وفهم عوض بك للمستشارين .

(٨٣٥)

### القضية رقم ١٥٤ سنة ١٩ القضية

حكم . تبينه . دفاع . طلب انتقال لمعينة مكان الحادث للوصول من ذلك إلى ما يكذب الشهود . رفض هذا الطلب لاسب لا يبرر الرضى . قصور .

إذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث لمعينة ليتضح لها من المعينة ما يدعى قوله يكذب الشهود الذين اعتمدت المحكمة على أقوالهم ، وكان رفض المحكمة هذا الطلب قائماً على ما قالته من أن المعينة التي أجراها المحقق إثر الحادث معززة برسم تخطيطى ، فإن حكمها يكون قاصر البيان ، إذ هذا السبب الذى اعتمدت عليه لا يبرر رفض الطلب المذكور الذى أبدى لتدعيم القول يكذب الشهود ، مما لا يصح معه أن يكون الرد عليه القول بصدق هؤلاء الشهود .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن عاب على الحكم للطعون فيه أنه طلب من المحكمة الانتقال لمكان الحادث للمعينة بقصد إثبات أن العريش الأسير للعربة الكارو ثقب جسم السيارة التى كان يقودها ووصل إلى رجل الجنى عليه وهو جالس على الكرسي فأصابه ، ولا يمكن حصول ذلك إلا إذا كانت العربة الكارو قد خرجت فجأة من الشارع القرعى الذى خرجت منه بحيث يمكن العريش الأسير وحده أن يحدث هذا الحادث دون أن يصاب الحمار والعريش الأيمن . وقدم للمحكمة طائفة من الصور الفوتوغرافية لحل الحادث وموقع الشارع القرعى بالنسبة إلى الشارع الرئيسى ليبين لها استحالة وقوع الحادث بالتصوير الذى صورته الشهود ، وقال إن المعينة وحدها هى التى تكشف الحقيقة ولكن المحكمة لم تستجب إلى

طلبه وردت عليه بما لا يزيل الغموض الذى لابس كيفية وقوع الحادث فى التحقيق .

وحيث إن الحكم للمطعون فيه ذكر رداً على هذا الطلب أن المحكمة لا ترى وجهاً لإجابته ، لأن للمaine التى أجراها المحقق إثر الحادث معززة برسم تخطيطى ، وشهادته أمام هذه المحكمة وما أدلى به للمهندس الفنى للسيارات والمجنى عليه وقائد عربة النقل وجبريل همام علام وحنفى جاب الله عبد الله قد أوضحت الواقعة بكل جلاء .

وحيث إنه إذا استبعد من هذه الأسباب ما لا علاقة له بالمaine فى حد ذاتها فإنه لا يبقى من رد المحكمة على هذا الطلب إلا قولها إن المaine التى أجراها المحقق إثر الحادث معززة برسم تخطيطى . وليس فى هذا ما يبرر رفض هذا الطلب الذى أبدى لتدعيم القول بكذب الشهود ، مما لا يصح معه أن يكون الرد عليه القول بصدق أقوال الشهود .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان متعيناً نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

### (٨٣٦)

القضية رقم ٣٩٠ سنة ١٩ القضاية

اشتباه . جريعة العود الاشتباه . يجب للدانة فيها بيان السند الذى يبرر القول بوقوع عمل من المشتبه فيه من شأنه تأييد حالة الاشتباه . الإدانة بناءً على أن الاتهام الموجه إلى المتهم جدى لتفيد الدعوى ضده . قصور فى الحكم . القيد لا يفيد جدية الاتهام وإنما هو مجرد إجراء إدارى لرصد القضايا فى الجداول الخاصة بها .

إن القانون يوجب للدانة فى جريعة العود للاشتباه أن يبين الحكم سنده الذى يبرر القول بأن المشتبه فيه وقع منه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه . فإذا كان المتهم بهذه الجريمة قد دفع التهمة بأن الجناية التى هى سند الاتهام لم يتم

النصرف فيها بعد ، وكان كل ما قاله الحكم في صدد إدانته هو أن الاتهام الموجه إليه في الجناية المذكورة اتهام جدى لقيد الدعوى ضده ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان واجباً تقضه . إذ أن قول المحكمة إن الاتهام جدى لقيد الواقعة ضد المتهم لا يمكن أن يكون كافياً ، لا من ناحية الرد على دفاع المتهم ، ولا من ناحية بيان الواقعة المكونة للجريمة التى أدانته فيها ، فإن قيد القضية ضد المتهم بمعرفة النيابة لا يفيد جدية الاتهام إذ قد تقيد قضية ضد متهم ثم تنتهى بالحفظ لعدم الصحة أو لعدم وجود جنابة ، ثم إن القيد ليس إلا مجرد إجراء إدارى لرصد القضايا فى الجداول الخاصة بها .

---

### ( ٨٣٧ )

#### القضية رقم ٣٩١ سنة ١٩ القضائية

إجراءات . إخراج المتهم من قاعة الجلسة لإحداثة تشويشاً . ما يتم من الإجراءات فى فترة إبعاد المتهم . يعتبر كأنه حصل فى حضرته .

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم أحدث تشويشاً فأمرت المحكمة بإخراجه من قاعة الجلسة فهذا من حقها ، وتعتبر الإجراءات التى حصلت فى فترة إبعاد المتهم عن الجلسة كأنها حصلت فى حضرته .

---

### ( ٨٣٨ )

#### القضية رقم ٣٧٥ سنة ١٩ القضائية

حكم . تسييه . تمون . إدانة المتهم فى تهمة عرض صابون للبيع غير مطابق للمواصفات للنصوص عليها . عدم تحدى الحكم عن واقعة عرضه للبيع أو جوازته بقصد البيع اكتهافاً ببيوت أن الصابون ضبط لدى المتهم . قصور .

إذا كان الحكم الابتدائى الذى أدان المتهم فى تهمة عرض صابون غير مطابق للمواصفات للنصوص عليها قانوناً للبيع والذى أخذ الحكم المطعون فيه

بأسبابه قد أثبت أن الصابون محل الدعوى ضبط لدى المتهم ، دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة في الدعوى عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً تقضه .

### جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٤٩

برئاسة أحمد علي علوبة بك وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وحسن المصنبي بك وفهم عوض بك المستشارين .

( ٨٣٩ )

### القضية رقم ٢٠١ سنة ١٩ القضية

١ — إثبات . فقد الأوراق المزورة . لا يترتب عليه حتماً انعدام جريمة التزوير ولا ادعوى بها . الأمر يتوقف على إقامة الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى منهم معين .

ب و ج — تزوير . حجز . التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز قبل توقيع الحجز . اشتراطاً لمصلحة المدين . محاضر الحجز غير المبوبة ببنية أو إنذار . التزوير فيها . معاقب عليه . بطلان هذه المحاضر لا ينعو ما فيها من تزوير .

د — حجز . معناه . توقيعه . صراف . تضمن أوراق الحجز على خلاف الحقيقة أنه انتقل إلى عمل الحجز وأعلن من قال بإعلانهم . ذلك تزوير .

هـ — قنص . قنص غير منتج . مثال .

١ — إن فقد الأوراق المزورة لا يترتب عليه حتماً انعدام جريمة التزوير ولا الادعوى بها ، بل يتوقف الأمر على إمكان إقامة الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى منهم معين . وإذن فإذا ما أثبتت المحكمة حصول التزوير وارتكاب المتهم إياه ، وذكرت على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه حكمها بذلك لا غبار عليه .

٢ — إن المادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بذكر يتو ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ إذ نصت على أن توقيع الحجز لا يمكن إجراؤه إلا بعد ثمانية أيام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز إلى صاحب



المقار أو إلى الشخص الموجود فيه ، مهما كانت صفته ، فإنها لم ترتب على عدم التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز أن يكون الحجز باطلاً من تلقاء نفسه ، بل إن اشتراط حصول التنبيه والإنذار إنما قرر لمصلحة المدين ، فهو وحده صاحب الحق في التمسك بالبطلان الذي ينشأ عن عدم التنبيه عليه أو إنذاره بالحجز . وإذن فغير صحيح القول بأن محاضر الحجز غير المسبوقة بالتنبيه بالدفع والإنذار تعتبر كأنها لم تكن .

٣ — إن القضاء ببطلان هذه المحاضر وتبرئة من قدموا للمحاكمة بناءً عليها — ذلك لا يجوز ما يكون قد وقع فيها من تزوير .

٤ — الحجز هو رفع يد واضع اليد عن الأشياء المحجوز عليها ومنعه من التصرف فيها ووضعها تحت يد حارس إلى أن يجرى فيها حكم القانون بالبيع أو بإسقاط الحجز . وذلك يقتضى حتماً تعيين الأشياء المحجوزة واتخاذ الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى رفع يد حائزها عنها ونقل حيازتها إلى الحارس المعين وإعلام ذوى الشأن بذلك كله مما لا يمكن إتمامه على الوجه المطلوب إلا بمشاهدة المنوط به توقيع الحجز لما يحجز ومواجهة من يقتضى القانون إعلانه أو من ينوب عنه . فلا يصح في القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ولا يصح الإعلان برسول دون مخاطبة المراد إعلانه أو من يصح قانوناً تسليمه الإعلان نيابة عنه . وإذن فإذا كانت أوراق الحجز قد تضمنت على خلاف الحقيقة أن الصراف انتقل إلى محل الحجز وأعلن من قال بإعلانهم فذلك منه تزوير معاقب عليه .

٥ — إذا كان الحكم قد أدان المتهم بتهمة التزوير والاستعمال ، ولم يكن قد ذكر الدليل على جريمة الاستعمال فإنه يكون باطلاً بالنسبة إلى هذه التهمة . لكن ذلك لا يقتضى نقضه ما دام أنه صحيح بالنسبة إلى جريمة التزوير وما دامت المحكمة لم تعاقب المتهم إلا على تهمة واحدة للارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات ، مما تتفق معه مصلحة المتهم من نقض الحكم بالنسبة إلى جريمة الاستعمال .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل ، على ما يقوله الطاعن ، في أن الأوراق المدعى تزويرها قد سرقت من خزانة محكمة القويم ولم يكن للطاعن شأن في هذه السرقة وقد دفع بأن الدعوى قد أصبحت غير ذات موضوع لانعدام جسمها وكيانها إذ قد أصبح من المستحيل تحقيق صحة ما زعمه تقرير تحقيق الشخصية من أن البصمات للموقع بها على محاضر الحجز للقول بتزويرها هي لغير الأشخاص الذين نسبت إليهم مع أن بعضهم قرر في التحقيق أنها بصماته ولكن محكمة الموضوع لم تأخذ بهذا النظر وقالت إن التقرير المذكور قاطع لا يدع مجالاً للشك وأنه أصدق من أصحاب البصمات أنفسهم . وهذا القول محل النزاع لأنه لا يمكن الوثوق بحقيقة الأمر إلا بفحص البصمات من جديد وعمل المضاهاة وهو ما لم تكن المحكمة تتردد في إجرائه لولا ضياع الأوراق فضلاً عن واجبها في الاطلاع عليها . وكل ذلك لا سبيل إليه بعد قتلها .

وحيث إن فقد الأوراق للزورة لا يترتب عليه حتماً انعدام الجريمة ولا الدعوى ، إنما الأمر يتوقف على إمكان إقامة الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى متهم معين . ومتى كان هذا مقررأ ، وكانت المحكمة قد أثبتت حصول التزوير وأن الطاعن قد ارتكبه ، وذكرت الأدلة على ذلك وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، فلا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أنه إذا كان السند للقول بتزويره باطلاً في ذاته فلا محل للقول بحدوث التزوير فيه ، ومحاضر الحجز التي نسب إلى الطاعن تزويرها باطلة لأنها لم تسبق بتبنييه بالدفع وإنذار بالحجز للدين كما تقتضي بذلك المادة الرابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ للمعدل بذكر يتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والبطلان في هذه الحالة حق مطلق لأن هذه المادة تقرر أن الحجز لا يمكن إجراؤه بغير ذلك . وقد قال الحكم المطعون فيه رداً على ذلك بأن

هذه المحاضر لها اعتبارها واحترامها حتى يقضى بالبطلان ، وهذا قول لا محل له لأنه مخالف لصريح النص خصوصاً وقد قضى ببطلان هذه المحاضر فعلاً وتبرئة أصحابها من تهمة التبييد فيها .

وحيث إن المادة الرابعة للشار إليها نصت على أن توقيع الحجز لا يمكن إجراؤه إلا بعد ثمانية أيام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز إلى صاحب العقار أو إلى الشخص الموجود فيه مهما كانت صفته ، ولم ترتب للمادة على عدم التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز أن يكون الحجز باطلاً من تلقاء نفسه ، واشتراط حصول التنبيه والإنذار إنما هو أمر مقرر لمصلحة المدين وهو وحده صاحب الحق في التمسك بالبطلان الذي قد ينشأ عن عدم التنبيه عليه أو إنذاره بالحجز ، كما له أن يتركه . ومتى كان الأمر كذلك كان وجه الطعن المبني على أن محاضر الحجز المزورة تعد في القانون كأنها لم تكن في غير محله — أما ما ذهب إليه الطاعن من أنه قد قضى فعلاً ببطلان هذه المحاضر وتبرئة من قدموا للحكمة بناءً عليها فإنه لا يجدي ، إذ مراد المحكمة مما قالت في هذا الصدد أن المحاضر لها قوة قانونية حتى تنعدم هذه القوة بحكم والحكم ببطلانها لا يمحو ما وقع من تزوير .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أنه لا عقاب على الواقعة المسندة إلى الطاعن . وفي بيان ذلك يقول إنه ليس في نصوص الأمر العالي الخاص بالحجز الإداري ما يلزم الصراف حقاً بالانتقال إلى الأرض الزراعية المراد الحجز على ثمارها وحاصلاتها ولا بمواجهة اللعن إليهم ، بل يكفي أن يبين الصراف حصول الحجز ومقدار ما حجز عليه بمعونة الشاهدين ، وأن يعين الحارس . ذلك إلى أن محاضر الحجز التي وضعها الطاعن لا تشتمل على أنه انتقل فعلاً إلى الزراعة التي حجز على ثمارها ولا أنه واجه الشخص الذي أعلنه وعبارة المخاطبة التي وردت في بعض هذه المحاضر لا تفيد المواجهة حقاً ، لأن المخاطبة قد تكون مشافهة وقد تكون كتابة وقد تكون برسول كما حدث في هذه الدعوى بعد أن أثبت الطاعن في بعض المحاضر أنه قد قام إلى جهة الاعلام وهي الناحية المعين بها صرافاً —

لا إلى محل الأشياء التي وقع عليها الحجز كما جاء في الحكم المطعون فيه ، وأغلب محاضر الحجز المثبتة صورها في محضر التحقيق لا تشير إلى قيامه أو انتقاله عند إثبات الحجز .

وحيث إن الحجز هو عبارة عن رفع يد واطئ اليد على الأشياء المحجوز عليها ومنعه من التصرف فيها ووضعها تحت يد حارس إلى أن يجرى فيها حكم القانون بالبيع أو بإسقاط الحجز وذلك يقتضي حتماً تعيين الأشياء المحجوزة وإنجاز الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى رفع يد حائزها عنها ونقل حيازتها إلى الحارس المعين وإعلام ذوي الشأن بذلك كله مما لا يمكن إتمامه على الوجه المطلوب إلا بمشاهدة المنوط به توقيع الحجز لما يحجز ، ومواجهة من يقضى القانون بإعلانه أو من ينوب عنه . فلا يصح في القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ولا يصح الإعلان برسول دون مخاطبة المراد إعلانه أو من يصح قانوناً تسليمه الإعلان نيابة عنه . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت أوراق الحجز تضمنت على خلاف الحقيقة انتقال الطاعن إلى محل الحجز وإعلان من قال بإعلانهم ، فإن ما جاء بالظعن في هذا الخصوص لا يكون له محل — أما ما بقي من هذا الوجه فجدل موضوعي لأشأن لحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يستظهر ركناً أساسياً من أركان التزوير وهو القصد الجنائي فهو قاصر البيان .  
وحيث إن هذا الوجه لا مبرر له لأن الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما تتحقق منه جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة التزوير التي دين الطاعن من أجلها وفي هذا ما يكفي .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن في تهمة استعمال هذه المحاضر المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها إلى البوليس لتحرير محاضر ضد الأشخاص المعينين فيها بناءً على ما قاله الحكم من أنه ثبت أن المرافق قدم محاضر الحجز المزورة إلى البوليس التي حرر محاضر التبديد ضد

الحراس ، وليس في أسباب الحكم دليل على أن الطاعن هو الذى قدم هذه المحاضر إلى البوليس بل إن التحقيق يثبت أنها لم تقدم إلا بعد نقل الطاعن إلى مديرية أخرى وأن الذى قدمها هو صراف آخر ، ويكون الحكم بذلك قد أسند الى الطاعن تهمة لم يذكر دليلها وهى في الوقت نفسه تخالف الواقع الثابت من الأوراق .

وحيث إنه وإن كان صحيحاً ما قاله الطاعن من أن الحكم المطمون فيه لم يذكر الدليل على جريمة استعمال الأوراق المزورة ، وأن الحكم يكون لذلك باطلاً بالنسبة إلى هذه التهمة إلا أن ذلك لا يقتضى نقض الحكم المطمون فيه لأن المحكمة دانت بهتمة التزوير في أوراق رسمية وتهمة الاستعمال ولكنها لم تعاقبه إلا على تهمة واحدة للارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم صحيحاً بالنسبة لجريمة التزوير ، فإنه لا يكون هناك مصلحة للطاعن في نقضه بالنسبة لجريمة الاستعمال .

### جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩

رئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وحسن الهضيبي بك المستشارين .

( ٨٤٠ )

### القضية رقم ١٣٢ سنة ١٩ القضية

إثبات . شامد . أخذ أقواله على ما يخالف صريح عبارتها . لا يصح .

لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في ذات رواية الشاهد وتأخذها على وجه خاص بخلاف صريح عبارتها ، بل كل ما لها هو أن تأخذ بها إذا هى اطأنت إليها أو تطرحها إن لم تتق بها .

### المحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن الأول على الحكم المطمون فيه أنه أخطأ حين دانه بإخفاء المسروق ، فقد استندت المحكمة في إدانته إلى دليل لا سند له في

تحقيقات الدعوى إذ هي أخذت بأقوال المهندس بأنه ( الطاعن ) أخبره بأمر المواسير المسروقة قبل حضور رجال البوليس لضبط الواقعة ، في حين أن الثابت على لسان هذا الشاهد في التحقيقات أنه إنما أخبر عنها بعد الضبط . وما ينهه الطاعن الثانى على الحكم هو أن المحكمة لم تأخذ بدفاعه وأسقطت سيده — على صحته — من طريق الاستنتاج لا من طريق الجزم واليقين فتكون بذلك قد عاقبتة عن الإخفاء دون أن تستظهر أن الأشياء المضبوطة متحصلة من سرقة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنين بأن الأول أخفى مواسير مسروقة للجيش البريطانى والثانى أخفى بطارية لهذا الجيش مع عليهما بالسرقة فذاتهما المحكمة ، واعتمدت فيما اعتمدت عليه بالنسبة إلى الأول على أقوال مهندس المصنع الذى ذكر أنه عرف من الخفر أن المواسير أحضرت ليلاً فظن أنها تكلمة للمواسير المشتركة من قبل ، وأنه قابل الطاعن يوم الضبط فأخبره بالأمر ، فأخذت المحكمة منها أن هذا الإخبار سبق الضبط ، وعرضت لأقوال الشاهد بالجلسة من أن الإخبار تلاه وليس سابقاً عليه فقالت إن إجابته بالحضر تشعر بغير ذلك ، وإلا لحدد الموعد والوقت ولم يكتف بالإطلاق والتعير باليوم . واستندت في إدانة الطاعن الثانى بعد أن استبعدت دليل دفاعه وهو الورقة الصادرة من الجيش البريطانى قولاً منها بأنها صدرت مجاملة له — استندت إلى القول بأنه بذلك تصبح التهمة ثابتة قبله من ضبط الأشياء في مصنعه الذى يقوم بإدارته حالة كونها من متعلقات الجيش البريطانى وحالة كون البطارية تحمل علامته ، خصوصاً وأنه لم يدع أنه يجهل تلك العلامة . ولما كانت المحكمة قد تدخلت في رواية المهندس وأخذتها على نحو خاص يخالف صريح عبارتها وكان كل ما لها هو أن تأخذ بها إن هي اطمانت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها فإنها إذ لم تلاحظ ذلك واعتمدت في ثبوت الحقيقة التى قالت بها على أقوال الشاهد وحدها يكون حكمها معيباً بالنسبة إلى الطاعن الأول وهو معيب بالنسبة إلى الطاعن الآخر أيضاً لأن المحكمة لم تستظهر فيه أن الشيء الخفى متحصل من طريق السرقة .

## (٨٤٩)

## القضية رقم ١٩٣ سنة ١٩٢٣ القضائية

١ — اشتراك . سريان قواعده النصوص عليها في قانون العقوبات على الجرائم التي تقع بخالفه القوانين الجنائية الخاصة ما لم ينص على خلاف ذلك . القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . اشتراك في جرعة تصدير سلعة بغير ترخيص من وزارة التجارة . عقاب الشريك . يصح .  
ب — مصادرة . لا يجوز وقف التنفيذ فيها .

١ — إن قواعد الاشتراك للنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً — بناءً على المادة ٨ من هذا القانون — على الجرائم التي تقع بالخالفه لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك .  
وإذا كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين ليس فيه نص من هذا القبيل ولا تمنع نصوصه من معاقبة شريك مرتكب الجرائم الواردة به فإن من يشترك مع آخر في جرعة تصدير الذرة من وادى النيل إلى الصحراء الغربية بغير ترخيص من وزارة التجارة يصح عقابه بموجب هذا القانون .

٢ — المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوع لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ ، إذ هي عقوبة لا يقضى بها — بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات — إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشيء المضبوط بناءً على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تنزيه الشارع عنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية في قضية الجنبحة رقم ١٣ سنة ١٩٤٨ الحمام ، كلاً من  
١ — محمد سليم محمد و ٢ — عبد المجيد سالم عبد المجيد (الطاعن) بأنهما في يوم ١/٢٤/١٩٤٨ بدائرة مركز الحمام اشتراكاً بطريق الاتفاق ، للتهم الثاني مع الأول ، في تصدير رسالة الذرة المينة الوصف والقيمة بالخضر من وادى النيل (مناغة)

إلى الصحراء الغربية (الحام) بغير ترخيص من وزارة التجارة والصناعة . وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٥ من القرار الوزاري رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٤٦ للعدل بالقرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٦ . وبحكمة جنح العامرية الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٤٨ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق السادتين ٤٠/٢ ، ٤١ من قانون العقوبات بتفريم كل من المتهمين مائة قرش وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائياً مع مصادرة الذرة للضبوطه . وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف المتهمان هذا الحكم .

وبحكمة الإسكندرية الابتدائية « بهيئة استئنافية » بعد أن أتمت سماعه قضت فيه بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٨ غنياً للأول وحضورياً للثاني ( الطاعن ) بقبول الاستئناف شكلاً و برفضه موضوعاً و بتأييد الحكم للاستئناف الخ .

### الحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن بوصف كونه شريكاً للفاعل في جريمة تصدير الذرة من وادي النيل إلى الصحراء الغربية بغير ترخيص من وزارة التجارة . ذلك لأن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي طبقه الحكم هو والقرارات الوزارية الملحقه به لا يعاقب إلا من باشر الفعل المادى المكون لجريمة النقل مما لا يتصور معه أن يكون لمن يقارفها شركاء يعاقبون ولو لم يباشروا عملاً من أعمال تنفيذها . يضاف إلى هذا أن الحكم وقد نحا إلى تخفيف العقوبة قضى بإيقاف تنفيذ الغرامة قال إن المصادرة لا يمكن إيقاف تنفيذها لأنها عقوبة أصلية في القانون المشار إليه الذي تجرى نصوصه على وجوب القضاء بها في جميع الأحوال ، وهذا منه غير سديد ، لأن المصادرة هي عقوبة تبعية ، فهي على هذا الاعتبار يجوز الحكم بإيقاف تنفيذها بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات .



وحيث إنه لما كانت قواعد الاشتراك للنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً — بناءً على المادة ٨ من هذا القانون — على الجرائم التي تقع بالخالفه لنصوص القوانين الجنائية الخصوصية إلا إذا وجد في هذه القوانين نص يخالف ذلك ، وكان القانون الذي عوقب الطاعن على مقتضاه ليس فيه نص من هذا القبيل ، ونصوصه لا تمنع من معاقبة شريك مرتكب الجرائم الواردة به ، فإن ما يثيره الطاعن بصدده إدانته على أساس الاشتراك لا يكون له من مبرر .

وحيث إن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقررًا ، وكان القول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضى حتمًا القول برد الشيء المضبوط بناءً على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وكان هذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تنزيه الشارع عنه ، فإن القول بجواز وقف تنفيذ المصادرة لا يكون صحيحًا في القانون . والصحيح هو أن المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعة لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ . وإذن فلا مبرر لما يقوله الطاعن في هذا الخصوص أيضاً .

### جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٩

بإدارة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد على علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وحسن الهشبي بك المستشارين .

(٨٤٢)

### القضية رقم ١٩٥ سنة ١٩٤٩ القضائية

مضاهاة . الأوراق التي تحصل للمضاهاة عليها . يجب أن تكون رسمية أو عرفية معترفًا بها . لمجرأ المضاهاة على ورقة عرفية غير معترف بها . اعتماد الحكم في قضائه على تحرير خير أقيم على هذه العملية . حكم فاسد .

يجب بحسب الأصل أن تكون الأوراق التي تحصل للمضاهاة عليها في

التزوير رسمية أو عرفية معترفاً بها . فإذا كان عقد الإيجار الذي أجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به ، فإن الحكم الذي يعتمد في قضائه على تقرير الخبير الذي أقيم على هذه العملية يكون معيباً .

### ( ٨٤٣ )

القضية رقم ٣٢٥ سنة ١٩ القضية

حكم . تسييه . تأسيس الإدانة على حكم قابل للفن حكم بعد بنقضه . حكم معيب .  
إذا كان الحكم الملعون فيه قد أسس إدانة المتهم بالبلاغ الكاذب على حكم قابل للطنن فيه ثم حكم بعد بنقضه ، فإنه يكون معيباً واجباً نقضه .

### ( ٨٤٤ )

القضية رقم ٣٥٥ سنة ١٩ القضية

عيب . أركان هذه الجريمة . حصول العيب وقصد . عدم كفاية ما أورده الحكم للتدليل على توافر القصد . قصور . مثال .

لا يكفي في جريمة العيب حصول عيب بالفعل بل يجب أيضاً أن يكون الجاني قد قصد إلى العيب وتعمده . فإذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد القصد لا يكفي للقول بأن ما وقع من التهم إنما كان للنيل من أصحاب الصور التي قطعها لاحتمال أن يكون تقطيعها — على ما قد يستفاد من منطق الحكم نفسه — انتقاماً من الشهود على إثر الخلاف والسب والمشادة التي قالت بحصولها بينه وبينهم دون أن يرد بخاطره المساس بأصحاب الصور ، وخصوصاً بعد أن بدا من المحكمة ، وهي تتحدث عما تمسك به الدفاع أثناء المحاكمة ، من افتراض استبعادها واقعة مهمة استندت إليها في الوقت ذاته على تمسك العيب ، وهي واقعة وطء الصور بالقدمين وهي ملقاة على الأرض ، فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن في دعواها رقم ١٦٠٣ سنة ١٩٤٨

الرمل المقيدة بالجدول الكلى برقم ٣٥٢ سنة ١٩٤٨ بأنه في يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٠ رجب سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية أولاً عاب في حق الذات الملكية بأن مزق في الطريق العام صورة تمثل جلالة الملك ورؤساء دول الجامعة العربية وداسها بقدمه أمام جمهور من الناس ، وثانياً عاب بالطريق المتقدم ذكره في حق ملوك دول الجامعة العربية ورؤسائها ، وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٧١ و ١٧٢/١ و ١٨١ من قانون العقوبات ، فقرر حضرته في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ إحالته إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة .

سمعت محكمة جنايات الإسكندرية الدعوى وقضت حضورياً في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات عملاً بالمواد المطلوب محاكمته بها وبالمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في أول يناير سنة ١٩٤٩ الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ في إدانته لأنه لم يتعرض للأدلة التي ساقها الدفاع لنفي التهمة وأهدر أقوال بعض الشهود وهي قاطعة في عدم صحة الواقعة ونسب إلى الدفاع ما لم يقل به بصدد الاستفزاز الذى وقع على الطاعن وقت الحادث ، كما أنه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

وحيث إنه لما كان لا يكتفى في جريمة العيب التى دين الطاعن بها أن يحصل العيب فضلاً ، بل يجب أيضاً أن يكون الجانى قد قصد إليه وتعمده — لما كان ذلك ، وكان كل ما ذكرته المحكمة بصدد هذا القصد لا يكتفى في واقعة الدعوى للقول بأن ما وقع من الطاعن إنما كان للنيل من ذوات أصحاب

الصور المقطعة لاحتمال — على ما قد يستفاد من منطق الحكم نفسه — أن يكون لم يرتكبه إلا انتقاماً من الشهود على إثر الخلاف والسب والشادة التي قالت بحصولها بينهم وبينه ولم يرد بخاطره للمساس المقصود ، خصوصاً بعد أن بدا من المحكمة وهي تتحدث عما تمسك به الدفاع أثناء المحاكمة افتراض استبعادها واقعة مهمة استندت إليها في الوقت ذاته على تعمد العيب وهي واقعة وطء الصور بالقدمين وهي ملقاة على الأرض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

### (٨٤٥)

#### القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩ القضاية

دخول منزل لارتكاب جريمة فيه . دخول المتهم منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها فيه ، بناء على اتفاق بينه وبين زوجة المجنى عليه لارتكاب الزنا . اختفاؤه في دولاب . يصح عقابه على أساس دخوله المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ما دام الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن للمتهم دخل منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها فيه وأن الدخول كان بناءً على اتفاق بين المتهم وبين زوجة المجنى عليه لارتكاب جريمة الزنا ، وأنه لما شعر بحضور البوليس الذى استدعى بناءً على طلب آخرين اختفى في دولاب ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يفيد أن المتهم حين دخل المنزل قد اتخذ أى احتياطات خاص لاختفائه فيه عن صاحب البيت رب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة ، فهي لا تكون جريمة وجود المتهم ليلاً في منزل المجنى عليه مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه ، ولكنها تستوجب عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ على أساس أنه دخل منزل المجنى عليه لارتكاب جريمة فيه ، وذلك متى كان الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناءً على طلبه .

## الحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم للطعون فيه أخطأ فيا ذهب إليه من أن المادة ٣٧١ من قانون العقوبات لا تعاقب من يدخل منزل الزوجية بناءً على طلب الزوجة حين يكون زوجها غائباً عنها لأن الزوجة تكون حينئذ هي صاحبة الحق في إخراج من يختفي فيه .

وحيث إن الحكم للطعون فيه قد بين أن المتهم دخل منزل المجنى عليه الذي كان معروفاً أنه لا يبيت في منزله في تلك الليلة ، وأن دخوله كان بناءً على اتفاق بينه وبين زوجته لارتكاب جريمة الزنا ، فلما أحس رجل البوليس الذي استدعى بناءً على طلب آخرين اختفى في دولا ب ، وقد برأته المحكمة الابتدائية من تهمة الزنا ، لأنه لم يثبت لها وقوع الزنا فضلاً . ولما استأنفت النيابة طلبت معاقبته بالمادة ٣٧١ لوجوده ليلاً في منزل المجنى عليه مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجهم . وفي ذلك قال الحكم للطعون فيه : « إنه يتعين لمعاقبة المتهم الثاني (يعني الطاعن) عن هذه التهمة الأخيرة أن يكون مخفياً عن لورأوه لكان لهم الحق في إخراجهم أي بالتالي يجب أن يعرف من هو صاحب الحق في إخراج المتهم ومن هو رب البيت في هذه الحالة . . . كان طبيعياً أن يكون الزوج هو صاحب الشأن في هذا كله لو كان موجوداً بداره ، ولكن الثابت أنه كان متغيباً عن منزله وكان يبيت لدى زوجته الثانية فأصبح الشأن في غيابه لزوجته . وقد جرى القضاء على أنه لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه دخول رجل منزل آخر لغرض مفاهيم لآداب بناءً على دعوة زوجة صاحب المنزل حال غيابه لأنه لا يكون حينئذ قد اختفى عن أعين من لهم الحق في إخراجهم إذ الزوجة تعتبر ربة دار إذا كان الزوج غائباً عن منزله ومقيماً في جهة أخرى ولها في غيبة زوجها ماله من الحقوق والسلطان في منزله » .

وحيث إن ما انتهى إليه الحكم بصدد جريمة الاختفاء بمنزل المجنى عليه صحيح ، لأن الواقعة التي أثبتتها المحكمة عليه ليس فيها ما يفيد أنه حين دخل

المنزل قد اتخذ أى احتياط خاص لاختفائه فيه عن صاحب البيت ورب الأسرة بل كان همه ارتكاب فعلته التى اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة، ولولا اختفاؤه فى الدولاب لما جاز التفكير فى وصف وجوده بالمنزل مع الزوجة بهذا الوصف مع أن هذا الاختفاء — على ما هو واضح من الحكم — لم يكن ملحوظاً فيه ابتعاده عن أن يراه أحد ممن يهمهم أمر المنزل بل قصد به الابتعاد عن أعين الناس جميعاً .

وحيث إنه مع ذلك فإن ما أثبتته الحكم على اللتهم من أنه دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه مع زوجة صاحبه يستوجب عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون العقوبات ما دام الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناءً على طلبه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ومعاينة اللتهم على أساس أنه فى الزمان والمكان اللينين بوصف التهمة دخل ليلاً منزل الجنى عليه لارتكاب جريمة فيه الأمر المقاب عليه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون العقوبات .

## (٨٤٦)

القضية رقم ٣٧٣ سنة ١٩ القضائية

إثبات . طبيب معين فى التطبيق . له أن يستعين فى تكوين رأيه بإخصائى . تقدير لإخصائى . تبنى الطبيب المعين إثبات . استناد الحكم إلى هذا التقدير . كون الإخصائى لم يحلف باليمين . لا يقدح فى الحكم .

للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة به على القيام بمأموريته . فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بإخصائى للكشف على الجنى عليه وتقدير مدى الإصابة ، ثم أقر هو هذا التقدير وتبناه ، وأبدى رأيه فى الحادث على ضوءه ، فليس يقدح فى الحكم

الذى استند الى هذا التقدير كون الإخصائى لم يحلف اليمين قبل إبداء رأيه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب إبداءه أمام محكمة الموضوع كما تمكن إثارته أمام محكمة النقض .

### جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد حنى بك وحسن الهضيبي بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

(٨٤٧)

### القضية رقم ٣٤٧ سنة ١٩ القضية

توافق . التعريف به . متى يستوجب مؤاخذه المتوافقين على فعل ارتكبه بعضهم ؟ في الأحوال الخاصة للمينة في القانون على سبيل المحصر . إدانة المتهمين جميعاً عن الماهة التي تسببت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقه . خطأ . هذه الإدانة لا تصح إلا إذا كان هناك اتفاق بينهم على ضرب المجنى عليه .

توافق الجناة هو توارد خواطهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم — على حدة — قد أصر على ما تواردت اغواطر عليه . وهو لا يستوجب مؤاخذه سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال للمينة في القانون على سبيل المحصر ، كالشأن فيما نصت عليه المادة ٣٤٣ عقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد في القانون . وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهمين جميعاً عن الماهة التي حدثت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقه على ضربه فإنها تكون قد أخطأت ، ولا تصح الإدانة إلا إذا ثبت للمحكمة — بنقض النظر عن سبق الإصرار — أنه كان هناك اتفاق بينهم على الضرب .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون

فيه اعتبر الطاعنين مسؤولين عن العاهة استناداً إلى أن استبعاد ركن سبق الإصرار لا يمنع مساءلتهم جميعاً عن جميع الإصابات التي وجدت بالجنى عليه ، ومن بينها العاهة ، لأنهم قد تواقفوا سوياً في ذلك الوقت على الاعتداء ، مع أن التوافق لا يكفي لمؤاخذتهم جنائياً على فعل لم يحدثه إلا مجهول من بينهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن نفى ركن سبق الإصرار قال : « إنه مع هذا فإن استبعاد ركن سبق الإصرار لا يمنع كون التهمين الأربعة مسؤولين معاً عن إحداث جميع الإصابات التي وجدت بالجنى عليه ومن بينها العاهة لأنهم وقد شاهدوا الجنى عليه متأسكاً مع عريضة محمود على مفتاح قد تواقفوا سوياً في ذلك الوقت على الاعتداء عليه ، فهذا التوافق وإحداثهم معاً بالجنى عليه الضربات التي أثبتتها الكشف الطبي يحلهم مسؤولين عن إحداث العاهة . هذا بصرف النظر عما جاء في أقوال الجنى عليه في التحقيق من أن الضربات التي وجدت يرأسه أحدها به المتهمان الأول والثالث وأن المتهم الثاني ضربه فوق جيبته وركبته وللمتهم الرابع ضربه فوق أذنه ، لأن توافق هؤلاء التهمين على الاعتداء ولو لم يوجد ركن سبق الإصرار يحلهم مسؤولين عن كل النتائج التي تترتب على الاعتداء مادام كل منهم قد وقع منه فعلاً اعتداء على الجنى عليه » .

وحيث إن ما قاله الحكم من ذلك غير صحيح . ذلك لأن التوافق إنما هو توافر خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين يقصده كل واحد منهم بنفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق على ارتكابه ، ولو كان كل منهم وحده مصراً على ما توافقت خواطرم عليه . والتوافق لا يستوجب مؤاخذه من تواقفوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال الخاصة للبيئة على سبيل الحصر في القانون ، كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . وأما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة للمتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً معه فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد في القانون . ومتى تقرر ذلك فإن إدانة الطاعنين جميعاً عن العاهة على أساس مجرد التوافق لا تكون صحيحة ، وهي لا تكون صحيحة إلا



إذا ثبت للمحكمة — بنقض النظر عن سبق الإصرار — أنه كان هناك اتفاق بينهم على ضرب الجنى عليه .

## (٨٤٨)

القضية رقم ٣٨٣ سنة ١٩ القضائية

وصف التهمة . تعديل التهمة المينة في أمر الإحالة أو تشديدها . حق المحكمة في ذلك مفيد بلفت الدفاع إليه . متهم أسند إليه أنه أمسك بالجنى عليه ليكن منها آخر من ضربه . إدانته على أساس أنه هو الذى باشر الضرب دون فته إلى ذلك . لا يصح .

إن القانون وإن أجاز لمحكمة الجنايات تعديل التهمة المينة في أمر الإحالة أو تشديدها إلا أنه قيدها في هذا بلفت الدفاع إلى التفسير ليرافع على أساسه . فإذا كان الفعل الذى أسند إلى المتهم في أمر الإحالة هو أنه أمسك بالجنى عليه لم يكن منها آخر من ضربه ، وكانت المحكمة قد أدانته في حكمها على أساس أنه هو الذى باشر ضرب الجنى عليه بالعصا على رأسه ، فإنها تكون قد أسندت إليه فعلاً جديداً دون أن تلت الدفاع ويكون حكمها معيباً واجب النقض .

## (٨٤٩)

القضية رقم ٣٨٨ سنة ١٩ القضائية

دفاع . متهم بإحراز مادة مخدرة . تمسكه بضرورة إحضار ملابسه من السجن توصلا لإثباته . أنه لم يكن يلبس صديرياً في الوقت الذى قال الضابط إنه ضبط فيه المخدر معه بجيب الصديري . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة إحضار ملابسه من السجن الذى حفظت به عند دخوله فيه على إثر التحقيق ليثبت أنه لم يكن يلبس صديرياً في الوقت الذى قال الضابط إنه ضبط فيه المخدر معه بجيب الصديري ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تنجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه في حكمها بإدانته ، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

## (٨٥٠)

## القضية رقم ٥٣٤ سنة ١٩ القضية

تفرد . منهم أنذر مقصوداً . عوده إلى التفرد في خلال الثلاث السنوات التالية للإنذار .  
العقوبة الواجبة هي المراقبة التي لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات . القضاء  
بالحبس والمراقبة . خطأ .

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم مع سبق الحكم بإذناره منشرداً قد عاد  
إلى حالة التفرد في خلال الثلاث السنوات التالية للإنذار فتكون العقوبة الواجبة  
هي للنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٥ وهي المراقبة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ،  
كما هو صريح النص الوارد بالمادة ٣ ، ويكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بالحبس  
والمراقبة لمدة سنة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثالثة لأن حكم هذه الفقرة محله —  
على ما هو مستفاد من مجموع نصوص القانون المشار إليه — أن يكون المتهم سبق  
الحكم عليه بالمراقبة للتشرد سواء أكانت هذه المراقبة قد حكم بها ابتداءً طبقاً  
للفقرة الأولى من المادة ٢ أم حكم بها طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بحبس المتهم  
ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للعود للتشرد قد أخطأ في  
تطبيق القانون على الواقعة كما أثبتنا إذ أن العقوبة المقررة للعود للتشرد بعد الإنذار  
هي المراقبة وحدها دون الحبس لمدة لا تنقص عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس  
سنوات ، وذلك عملاً بالفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة  
الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

وحيث إن النيابة رفضت الدعوى العمومية على المطعون ضده بأنه صار في  
عداد التشردين بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش . وطلبت عقابه بالمواد  
١ و ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فقضت محكمة أول

درجة غيائياً بإذاره عملاً بالمادة الأولى من القانون . فاستأنفت النيابة قضت المحكمة الاستئنافية غيائياً بإلغاء الحكم المتأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة وقالت إن الثابت من الاطلاع على الفيشة الخضراء لسوابق المتهم أنه سبق أن حكم عليه بإذاره متشرداً في القضية رقم ٢٦٤٣ سنة ١٩٤٥ الخليفة بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وإنه يجب لذلك تطبيق مادة العود في القانون فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم قضت المحكمة بتعديله وحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك ، وذكرت « أن العقاب ينطبق على الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون وأن الشارع إذ نص على عقوبة المراقبة دون الحبس إنما قصد عدم إجازة الإنذار مرة أخرى عند عود المتهم للتشرد . وذلك دون مساس بالحق الخول للمحكمة إطلاقاً وهو للنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٣ . . . . . وإنه بناءً على ذلك وبالنسبة لتقدير عقوبة الحبس ترى قصرها على ثلاثة أشهر مع تأنيده فيما عدا ذلك » . ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم مع سبق الحكم بإذاره متشرداً قد عاد إلى حالة التشرد في خلال الثلاث سنوات التالية للإنذار فتكون العقوبة الواجبة هي النصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي المراقبة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات كما هو صريح النص الوارد بالمادة ٣ ويكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بالحبس والمراقبة لمدة سنة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثالثة لأن حكم هذه الفقرة محله — على ما هو مستفاد من مجموع نصوص القانون المشار إليه — أن يكون المتهم سبق الحكم عليه بالمراقبة للتشرد سواء أكانت هذه المراقبة قد حكم بها ابتداءً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢ أم حكم بها طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ووضع الأمور في نصابها .

## (٨٥١)

## القضية رقم ٥٢٧ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . سبق الإصرار . ما أثبتته الحكم لا يفيد أن التهم كان وقت الحادث في حالة هدوء وأن تفكيره في ارتكابه لم يكن في ثورة غضب . قصور .

إذا كان ما أثبتته الحكم في صدد سبق الإصرار لا يفيد أن التهمين كانوا وقت الحادث في حالة هدوء وأن تفكيرهم في ارتكابه لم يكن في ثورة غضب فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

## (٨٥٢)

## القضية رقم ٥٣٢ سنة ١٩ القضائية

١ — نقض . الدفع لدى محكمة الموضوع بعدم جواز تحريك الدعوى لسبق حفظها . عدم الرد على هذا الدفع . خطأ . عرض التهم هذا الدفع على محكمة النقض في صورة تمكنها من الفصل فيه على وجه لا يؤثر في الحكم المطعون فيه . ذلك الإغفال لا يستوجب النقض .  
ب — حفظ الدعوى . رفع الدعوى على متهم دون آخر . لا يعتبر حفظاً بالنسبة للآخر .

١ — إذا دفع لدى المحكمة بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم لسبق حفظها فلم ترد على هذا الدفع وأدانت المتهم ، فهذا منها خطأ ، إذ أن من الواجب عليها أن ترد ، ولكن إذا كان التهم في طعنه على حكمها قد عرض هذا الدفع على محكمة النقض في صورة تمكنها من الفصل فيه على وجه لا يؤثر في الحكم المطعون فيه فإن إغفال الرد في الحكم لا يكون مستوجباً نقضه .

٢ — إن رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظاً للدعوى بالنسبة إلى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك ما دام أن أمراً صريحاً مكتوباً — كالشأن في جميع الأوامر القضائية — لم يصدر بالحفظ ، وما دام تصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يحمل على أنها أرادت الحفظ حتى لأى وجه من أوجه عدم إقامة الدعوى .

## المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ لم يفصل في الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية ضد الطاعن لسبق حفظها ، وأخطأ إذ دان الطاعن في تهمة سبق حفظها بالنسبة إليه ، لأن الثابت من التحقيقات أن متهماً آخر ادعى عليه في التحقيق أنه هو الذي كان يقود السيارة ، وادعى هو أن ذلك الآخر هو الذي كان يقودها ، وشهد شهود لكل منهما فرقت النيابة الدعوى العمومية على المتهم الآخر ثم أدخلته ( أي الطاعن ) في التهمة أمام المحكمة الابتدائية ، ولما كان رفع الدعوى على ذلك المتهم الآخر وحده وينفس التهمة يعتبر حفظاً ضمنيّاً لها قبل الطاعن فلم يكن من الجائز للمحكمة أن تقبل تحريك الدعوى العمومية من النيابة قبله .

وحيث إنه وإن كان من واجب المحكمة أن ترد على الدفع للشار إليه إلا أن إغفالها الرد لا يستوجب في الدعوى نقض الحكم مادام هذا الدفع كاعرضه الطاعن في طعنه وأمام المحكمة يمكن محكمة النقض من الفصل فيه على صورة لا تؤثر في الحكم المطعون فيه . ولما كان رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر على الصورة الواردة بأسباب الطعن لا يعتبر حفظاً بالنسبة إلى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك مادام أن أمراً صريحاً مكتوباً كالشأن في جميع الأوامر القضائية لم يصدر بالحفظ ، ومادام تصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يمكن حمله خطأً على أنها أرادت الحفظ لأي وجه من أوجه عدم إقامة الدعوى .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الواقعة الثابتة في الحكم للطعون فيه لا يعاقب عليها القانون لأن الحادث لم يحصل بسبب خطأ السائق بل يرجع إلى اختلال عملة القيادة فجأة وإلى أن الطريق كان مهملًا وغير عميد مما أدى إلى استحالة تفادي وقوع الحادث وسقوط السيارة في المصرف على الرغم من السير على مهل فقد تأيد هذا الدليل للادى بأقوال المهندس الفني وشهادة الشهود .

وحيث إن الحكم اللطون فيه قد أثبت على الطاعن الخطأ بأدلة استمدها من التحقيق فالجدل على الصورة الواردة في هذا الوجه ليس إلا جدلاً موضوعياً لا شأن لحكمة التقض به .

### (٨٥٣)

#### القضية رقم ٥٣٥ سنة ١٩ القضاية

إثبات . تزوير عقد . اعتماد المحكمة الجنائية في ثبوت هذه الجريمة على الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في رد القيد وبطلانه . لا ضير في ذلك ما دامت تلك الأدلة مؤيدة إلى الإدانة . للقاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أى مصدر في الدعوى .

إذا كان الحكم القاضي بالإدانة في جريمة تزوير عقد قد ذكر الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في قضائها برد القيد وبطلانه ثم أخذ بها واعتمد عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة فذلك لا يضره ، إذ أن من حق القاضي الجنائي أن يعتمد في تكوين عقيدته على أى مصدر في الدعوى .

### (٨٥٤)

#### القضية رقم ٥٣٦ سنة ١٩ القضاية

دفاع . حضور محام عن المتهم ولكنه ليس بلازم في الجنب . توكيله محامياً عنه . يجب سماعه . تخلف المحامي عن الحضور . عدم أخذ المحكمة بعذره عن التخلّف وسيرها في الدعوى في غيابها . يصح . إصرار المتهم على تمكينه من الاستعانة بمحام آخر . يجب على المحكمة أن تؤجل الدعوى .

الأصل هو أن حضور محام عن المتهم ليس بلازم في الجنب ولكنه حق للمتهم . فتى وضع قفته في محام وجب على المحكمة أن تسمع دفاعه عنه ، فإذا تخلف المحامي عن الحضور ورأت المحكمة السير في الدعوى في غيابها لعدم أخذها بعذره كان لها ذلك ، إلا إذا أصر المتهم على تمكينه من الاستعانة بمحام آخر غير الذي لم يكن هو ضالماً معه في هذا التخلّف ، فتدثّر يجب على المحكمة أن تؤجل الدعوى ، فإذا لم يطلب للمتهم ذلك وسارت المحكمة في الدعوى فلا يحق له أن ينعى عليها أنها لم تمكنه من الاستعانة بمحام .

## (٨٥٥)

## القضية رقم ٥٣٩ سنة ١٩ القضائية

دفاع . عدم طلب الدفاع الاستعانة بالطبيب الشرعى لتحقيق مسألة . المحكمة من جانبها لم تر موجبا لهذه الاستعانة . التمس على الحكم لعدم استعانةه بالطبيب الشرعى . لا وجه له . مثال .

لا وجه للطعن على الحكم لعدم استعانة المحكمة فيه بالطبيب الشرعى لمعرفة أن العيار الذى سبب القتل هو العيار المطلق من البندقية الخطوط التى كان يحملها المتهم ولو كان تقرير للعمل الكيماوى الذى استند إليه الحكم فى الإدانة قد أثبت أن قطع الرصاص المستخرجة من جسم المجنى عليه هى من النوع الذى يطلق عادة من بنادق رمنجتون ، وذلك ما دام ما ورد فى تقرير العمل الكيماوى ، مما أشار إليه للمتهم فى طعنه ، لا ينفى بذاته أن قطع الرصاص المستخرجة من جثة المجنى عليه قد استعملت فى بندقية من نوع آخر غير الرمنجتون ، والدفاع عن المتهم لم يطلب الاستعانة بالطبيب الشرعى .

## المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعن بالقتل . ذلك لأن المحكمة لم تستعن بالطبيب الشرعى لمعرفة ما إذا كان العيار الذى سبب القتل هو العيار المطلق من البندقية الخطوط التى كان يحملها الطاعن . خصوصاً وأن تقرير العمل الكيماوى الذى استند إليه الحكم فى الإدانة أثبت أن قطع الرصاص المستخرجة من جسم المجنى عليه هى من النوع الذى يطلق عادة من بنادق « رمنجتون » .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لأن الدفاع لم يطلب إلى محكمة الموضوع الاستعانة بالطبيب الشرعى فلا يعاب عليها أنها لم تستعن به ، وهى لم تر من جهتها موجبا لذلك ، ولأن ما ورد فى تقرير العمل الكيماوى من أن قطع الرصاص المستخرجة من جثة المجنى عليه تستعمل عادة فى بنادق رمنجتون لا ينفى بذاته أنها استعملت فى بنادق من نوع آخر ، وقد رأت محكمة الموضوع للأسباب

التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أن الطاعن وحده هو الذي أطلق بندقيته انخرطوش التي كان يحملها على الجنى عليه فقتله ؛ وكانت هذه البندقية محشوة بقطعة الرصاص .

### (٨٥٦)

القضية رقم ٥٤٠ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . ذكر الحكم أن التهم اعترف بجيازته للخدر الذي ضبط معه مدعياً بأنه عثر عليه بالطريق . تبرئة التهم بناءً على بطلان القبض عليه . عدم تعرضه لذلك الاعتراف وعث مبلغ كفايته وحده في الإثبات . قصور .

إذا كان الحكم في معرض بيان واقعة الدعوى قد ذكر أن المتهم اعترف بجيازته لعلبة الخدر مدعياً أنه عثر عليها بالطريق ، وحين قضى بالبراءة بناءً على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الأقوال ومبلغ كفايتها وحدها في الإثبات ، فهذا يكون قصوراً مستوجباً لنقضه .

### جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وفهم عوض بك والعيد رمضان بك المستشارين .

### (٨٥٧)

القضية رقم ٤٨٦ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . دفاع . دوران النزاع حول مسألة فنية وطلب التهم نذب خير فى استجلاء للحقيقة فيها . إغفال هذا الطلب . قصور .

مضى كان النزاع فى الدعوى دائراً حول مسائل فنية بينها التهم وطلب إلى المحكمة استدعاء مهندس خبير لأخذ رأيه فيها استجلاءً لحقيقة الأمر فى الحادث الذى وقع ونشأت عنه إصابة الجنى عليه فإن عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الرد عليه — ذلك يجعل الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .



### المحكمة

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالإصابة الخطأ جاء مشوباً بما يبطله فقد طلب إلى المحكمة استدعاء المهندس الفني للاستعانة برأيه في بيان صحة ما أدلى به الشاهد العسكري عن الخطأ واتصاله به مع تقدير المسافة التي تقف عندها السيارة وتعيين موقع الترام ومكان العسكري وتقدير مدى إمكان الطاعن استعمال « مفتاح الخطر » ، ولكن المحكمة لم تتعرض لهذا الطلب ولم تشر إليه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه تسبب في الإصابات « وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياطه بأن سار بالسيارة قيادته على شريط الترام ثم اتجه فجأة دون احتياط ليسار الطريق فتصادم بالتزام والمصابين » . قضت محكمة أول درجة بالإدانة فاستأنف المحكوم عليه . وبالجلسة طلب الحامى عنه حضور المهندس الفني لمناقشته فيما أورده بطلبه قضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد دون أن تتعرض لهذا الطلب أو ترد عليه . ولما كان النزاع يدور حول مسائل فنية ينهأ الطاعن وطلب إلى المحكمة حضور المهندس كخبير لأخذ رأيه فيها استجلاءً لحقيقة الأمر في الحادث فإن عدم إجابته أو الرد عليه يجعل الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

### (٨٥٨)

#### القضية رقم ٤٨٨ سنة ١٩ القضاية

دفاع شرعى . الاعتداء هما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعى . تمسك الحامى عن التهمين بأنها كانا في حالة دفاع شرعى . الرد عليه بقوله إن الاعتداء الذى وقع عليهما بسيط وكان في وسعهما الابتعاد عنه . لا يكتفى .

إذا كان الحامى عن التهمين قد تمسك بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس إذ هاجمها الجنى عليهن في أرضهما وهم يحملون عصياً وأسلحة ، واستدل

على ذلك بأقوال شهود ذكرهم في التحقيق ، ومع هذا قضت المحكمة بالإدانة دون أن تقول في ذلك أكثر من « أنها لا ترى الأخذ بهذا الدفاع لأن الاعتداء الذي وقع عليهما بسيط وكان في وسعهما الابتعاد عنه » فحكما يكون معيياً بما يستوجب نقضه ، إذ أن الاعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعى ، والقول بأن المتهمين كان في وسعهما الابتعاد عن الاعتداء الذى بدأ عليهما لم يعزز بما يبرره لا من ناحية الوقائع ولا من ناحية القانون .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهائى الطاعنان على الحكم الطعون فيه أنه أخطأ حين دانيهما بالضرب . فقد تمسك المحامى عنهما بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى ، وأيد ذلك بما تبين من ظروف الحادث عن محاولة فريق المجنى عليه المرور بالقوة في زراعتهما والاعتداء عليهما بالضرب وإطلاق أعيرة نارية ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بدعوى أنه كان في وسعهما الابتعاد دون أن تبين الظروف والوسائل التى كان يمكنهما معها الابتعاد وهذا قصور يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنين وآخرين فتمسك المحامى عنهما بالجلسة بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس إذ هاجمهم المجنى عليهم في أرضهم وكانوا يحملون عصياً وأسلحة . واستدل بأقوال من ذكرهم من الشهود بالتحقيق فقضت المحكمة بالإدانة ولم تقل في ذلك إلا ما قالته من « أنها لا ترى الأخذ بهذا الدفاع لأن الاعتداء الذى وقع عليهما بسيط وكان في وسعهما الابتعاد عنه » . ولما كان الاعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعى ، وكان قول المحكمة بأن الطاعنين كان في وسعهما الابتعاد عن الاعتداء الذى بدأ عليهما لم يقترب بما يبرره سواء من ناحية الوقائع أو من ناحية القانون ، فإن الحكم يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

## (٨٥٩)

## القضية رقم ٥٦٠ سنة ١٩ القضائية

حكم . تسببه . ادعاء النيابة وقوع خطأ مادي بصورة التقرير الرقيق ملف القضية في تاريخ التقرير بالاستئناف . تأجيل القضية لضم أصل دفتر التقرير بالاستئناف . القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً مع عدم ذكر شيء في الحكم عن الخطأ للدعي . حكم معيب .

إذا ادعت النيابة وقوع خطأ مادي في تاريخ التقرير بالاستئناف بصورة تقرير الاستئناف المودعة ملف القضية ، وأجلت المحكمة القضية مرتين لضم أصل دفتر التقرير بالاستئناف انخاض بالتقرير المودع ، ثم قضت بعد ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلاً ولم تذكر في حكمها شيئاً عن الخطأ المدعى فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

## (٨٦٠)

## القضية رقم ٥٦١ سنة ١٩ القضائية

معارضة . عدم حضور المعارض جلسة المعارضة لعذر قهري ( اعتقاله في السجن ) . لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الحكم بذلك . عدم ثبوت علم التهم رسمياً بصدر هذا الحكم . طعنه فيه على إثر علمه به . قبول طعنه شكلاً وموضوعاً .

مضى كان الثابت أن المتهم كان معتقلاً في السجن في اليوم الذي صدر فيه الحكم باعتبار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن فهذا الحكم يكون غير صحيح ، إذ لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعاً لعذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو لا شك من هذا القبيل . هذا وما دام أنه لم يثبت علم المتهم رسمياً بصدر هذا الحكم قبل طعنه عليه وتبين أنه على إثر علمه به بادر إلى الطعن عليه فطعنه يكون مقبولاً شكلاً وموضوعاً .

## (٨٦١)

## القضية رقم ٥٧٥ سنة ١٩ القضائية

دفاع شرعى :

- ١ — إنكار التهم التهمة . تمفر معرفة البادئ بالعدوان . لا يبرر وحده القول بأنه لا بد هو المتدنى . العبرة هى بالخائى لا بالقروض .
- ب — نقي حالة الدفاع الشرعى قولاً بأن التهم وفريقه كان فى وسعهم الانجاء الى رجال السلطة العامة . عدم إيراد ما يبرر ذلك فى الحكم . حكم مخالف للقانون .

١ — إن تعذر معرفة من الذى بدأ بالعدوان بسبب إنكار المتهم التهمة لا يصح أن يبنى عليه حتماً القول بأنه لا بد أن يكون هو المتدنى ولا يبرر وحده الأخذ بأقوال فريق الجنى عليه ، لأن العبرة فى المواد الجنائية هى بالخائى لا بالصرف لا بالاحتمالات والقروض المجردة .

٢ — إذا كانت المحكمة ، فى سبيل نفيها قيام حالة الدفاع الشرعى ، قد قالت إن فريق المتهم كان فى وسعهم أن يلجأوا إلى رجال السلطة العامة لدفع تعرض فريق الجنى عليه لهم فى العقار الذى تحت يدهم ، دون أن يكون لقولها هذا من سند يبرره فى الحكم بل جاء هذا القول منها مسوقاً على صورة عامة مطلقة لا تجعل لأصحاب اليد على العقارات أن يتمتعوا بحقوقهم الشرعى فى المدافعة عن ماله ، فهذا منها يخالف القانون الذى نصه أن هذا الحق لا يسقط إلا إذا كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب إلى الاحتياء برجال السلطة العامة .

## المحكمة

وحيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ لأنه مع إثباته أن الطاعن واضح اليد على الأرض سبب النزاع وأن الجنى عليه وفريقه تعرضوا له فدفع تعرضهم بالقوة انتهى إلى إدانته مع أنه يعتبر أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال .

وحيث إن الحكم بعد أن قرر أن الطاعن وفريقه أصحاب الحيازة دون

الجنى عليه وفريقه ، وأن هؤلاء قد تعرضوا له ، تعرض للرد على ما تمسك به الدفاع عن الطاعن وزميله بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى فقال : « بالنسبة إلى ما أثاره الدفاع عن المتهمين من أنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن أنفسهما ومالهما فإن إنكار المتهمين ارتكابهما للمعاند حال بين المحكمة وبين الوصول إلى معرفة حقيقة البادى بالاعتداء بالضرب من الفريقين . ولا يبقى بعد ذلك إلا الأخذ بأقوال فريق الجنى عليهم الذى يقول بأنه عند وصولهم لأرض النزاع لم يجدوا بها أحداً من فريق المتهمين ، وأثناء تواجدهم بها حضر فريق المتهمين وضربهم . وهذا القول من جانب فريق الجنى عليهم يجعل للمتهمين هم البادئين بالاعتداء بالضرب ، ولا يحق لهم التمسك بحق الدفاع الشرعى عن النفس . أما عن حق الدفاع الشرعى عن المال المنصوص عنه فى المادة ٢٤٦/٢ من قانون العقوبات فإنه لا يكون له وجود إذا كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية كما نص على ذلك فى المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات . وإن الثابت من وقائع القضية أنه بمجرد أن علم المتهمان وفريقهما بوجود فريق الجنى عليهم فى الأرض المتنازع عليها ذهبوا إليهم واشتبكوا معهم فى معركة انجلت عن إصابة الجنى عليهما وآخرين ، وقد كان فى وسعهم — وقد وجدوهم قد نزلوا أرضهم — أن يركنوا إلى رجال السلطة العمومية من عمدة ورجال إدارة ونيابة ليستعينوا بهم على رد حقهم المنصوب إليهم ، ولكنهم لم يفعلوا وحاولوا استخلاص حقهم بالقوة والتعدى . ولذلك فلا يقبل منهم القول بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى عن مالهم ، خصوصاً وأن المال المعتدى عليه هو عقار (أرض زراعية) فلا هى قابلة للتلف فلا يعوض ولا هو بالمنقول الذى سيهرب به الجنى عليهم فيستخلص منهم بالاعتداء عليهم ولا يضيع حق المتهمين فيها إذا ضبطوا أعصابهم وترشوا قليلاً وجأوا إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية . يضاف إلى هذا أن التهم الثانى أنكر بالجلسة قرابته للتهم الأول وفريقه ، فلم يكن هناك اعتداء على ماله يبيح له ما وقع منه من الاعتداء ، وبالتالي ليس له التمسك بحق الدفاع الشرعى عن المال » .

وحيث إن ما ذكره الحكم في سبيل الرد على الدفاع غير سديد ، فإن تعذر معرفة من البادىء بالعدوان بسبب إنكار الطاعن التهمة لا يصح أن يبنى عليه حتماً القول بأنه لا بد أن يكون المعتدى ، ولا يبرر وحده الأخذ بأقوال فريق الجنى عليه لأن العبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الصرفة لا بالاحتمال والفروض المجردة . ثم إن القول بأن فريق الطاعن كان في وسعهم أن يلجأوا إلى رجال السلطة العامة لدفع تعرض فريق الجنى عليه لهم في العقار الذى تحت يدهم ليس له في الحكم من سند يبرره ، وقد ساقته المحكمة على صورة عامة مطلقة لا يمكن معها لأصحاب اليد على العقارات المشار إليها أن يتمتعوا بحقوقهم الشرعية في المدافعة عن مالم . وهذا منها يخالف القانون الذى ينص على أن هذا الحق لا يسقط إلا إذا كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العامة والمحكمة لم تبين ما يبرره . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً واجباً تقضه .

### جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد حنى بك وحنن

الغضبي بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

( ٨٦٣ )

### القضية رقم ٣٨٠ سنة ١٩ القضاية

حكم - تبية - سب على . ذكر الحكم أن التهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ التهم على الشكوى منها بعدم إيداعه . إيداعه مع ذلك في جريدة السب العلنى دون بيان ما يثبت أنه قصد إلى إذاعة ما نسب إلى الجنى عليها في شكواه . قصور .

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب علناً في شكوى قديمها ضد مطلقة والدةها قد ذكرت في حكمها أن التهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ التهم عليها بعدم إيداعه ، وحين تعرضت لتوافر أركان هذه الجريمة قالت عن الملاية إنه كان عليه أن يذكر في شكواه واقعة التهديد وأن يطلب أخذ

التعهد على من هدده دون أن يشير بشيء إلى سلوك مطلقته وأختها ، مما حشره في شكواه دون مقتضى ، الأمر الذى يدل على أنه قصد إذاعة ألقاظ السب ، وإن هذه الإذاعة قد تمت بتقديمه الشكوى إلى رئيس المباحث الذى أحالها إلى معاون المباحث ثم أرسلت إلى البندر ثم أعيدت إلى النيابة ، فكل ما أورده المحكمة من ذلك لا يؤدى بذاته إلى النتيجة التى انتهت إليها مع ما أسلفت ذكره من أنه إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعهد على من هدده ، الأمر الذى يقتضى للقول بتوافر العلانية أن يثبت أن التهم قد قصد إلى إذاعة ما نسب إلى الجنى عليهما في شكواه ، وبهذا يكون حكمها قاصراً قصوراً يصيبه بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينهه على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بمنحى القذف والسب جاء مشوباً بما يبطله فلم تتوفر العلانية . وما ساقته المحكمة من أدلة لإثبات أنه قصد إلى إذاعة عبارات الشكوى التى قدمها لا تنفد ما استخلصته المحكمة منه فلم يتقدم بشكوى مكتوبة ولم يكن غرضه إلا أخذ التعهد على من يخشى أذاه وعند ما طلب منه رئيس المباحث تدوين ما يشكو منه أطاعه وكتبها ولم يكن يقصد إلى أكثر من كفى الأذى عنه ولم يكن يتوقع ما حصل من تداول شكواه بين أيدي آخرين .

وحيث إن الحكم للطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لتوافر أركانها وقال عن العلانية « إنه ظاهر من الاطلاع على الشكوى التى قدمها للتهم (الطاعن) أنه إنما كان يطلب أخذ التعهد على كل من مطلقته ... ووالدها ... . بعدم إيذائه والإقرار بمساءلتهما عن كل ما يقع له من شر لأن الأخير هدده بالقتل عن طريق التليفون إن لم يعد زوجته إلى عصمته . وإن هذا الذى رعى إليه التهم من شكواه لم يكن يبرر أن يسرد تلك الألقاظ ... . فإما كان أيسر عليه وهو يريد الإبلاغ عن واقعة معينة هى واقعة تهديد ... بالقتل أن يذكر تلك الواقعة وأن يطلب أخذ التعهد عليه دون أن يشير بشيء إلى سلوك مطلقته وأختها ، فإن ذلك

ليس مما تستلزمه تلك الشكوى — مع عدم ثبوتها — أما أن يحشر كلاماً فيه سب لمطلقة وأخت مطلقة في شكوى ليس من مقتضياتها ذكر ذلك فذلك يدل على أنه قصد إذاعة ألقاظ السب فضلاً وانتوى ذلك وقد تمت الإذاعة بتقديمه الشكوى إلى رئيس المباحث وأحالها هذا الأخير إلى معاون مباحث المحافظة ثم إرسائها إلى بندر للنسوة ثم إعادتها إلى نيابة الأزبكية . . . فإن ذلك جعل الشكوى . . . قد اطلع عليها رئيس المباحث ثم . . . الخ فنية الإذاعة موجودة والإذاعة قد تمت فضلاً . وليس أبلغ من التدليل على ما اتواه التهم من أنه إن جاز له أن يتعرض بشيء لمطلقة والوالدها وهو غير جائز فما الذى يدعو إلى نسبة ما نسب إلى أختها وليس بينه وبينها صلة ولا شأن لها في الشكوى ولا دور لها فيها ولم يطلب أخذ التعهد عليها هي الأخرى . . . ولما كان يجب لتوفر العلانية في واقعة الدعوى أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما نسب إلى المحبى عليهما في شكواه وكان ما أورده المحكمة من دليل على ذلك لا يؤدى بذاته إلى النتيجة التى انتهت إليها مع ما ذكرته هي من أن الطاعن إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعهد على من هده، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

---

(٨٦٣)

### القضية رقم ٥٠٨ سنة ١٩ القضاية

حكم . تبية . دفاع . متهم في جريمة ضرب أفضى إلى الموت . طلبة استدعاء الطبيب الشرعى لسؤاله عما كانت عليه حالة المحبى عليه من حيث الإدراك بعد الإصابة الواقعة بمخه . عدم الأخذ بهذا الطلب اعتياداً على أن طبيب المستشفى أخطر النيابة إثر إجراء التربة أنه يمكن استجوابه . قصور في الحكم .

إذا كان التهم الذى أداتته المحكمة في جريمة ضرب أفضى إلى الموت قد طلب إلى المحكمة استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لسؤاله عما إذا كان إدراك المحبى عليه كان سليماً أو أن الإصابة ، وهى بالملخ وترتب عليها تهتكه ، أثرت عليه فجلته يقول ما لا يصح الاعتماد عليه ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الطلب



بقوله إن طبيب المستشفى أخطر النيابة على إثر إجراء جراحة الترتبة بأنه يمكن استجواب المصاب ، وإنه لو صرح أنه كان يهذى لأدرك ذلك هذا الطبيب ولما عرض على النيابة استجوابه ، فإن ما أورده المحكمة عن قول هذا الطبيب لا يبرر ما استخلصته منه ، وخصوصاً أن طلب المتهم يتصل بما استبان بعد الوفاة من الصفة التشريعية مما لم يكن تحت نظر الطبيب . وبهذا يكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

### (٨٦٤)

القضية رقم ٥١٧ سنة ١٩ القضائية

حكم . مجرد الخلاف بين عضو الجلسة والحكم في ذكر اسم القاضي الذى أصدر الحكم . لا يبرر نقضه .

إن مجرد الخلاف بين ما جاء بمحضر الجلسة والحكم في كتابة اسم القاضي الذى أصدر الحكم لا ينهض مبرراً لنقضه ، ما دام الطاعن لا يدعى أن الواقع هو أن القاضي الذى أصدر الحكم غير القاضي الذى سمع الشهود والمرافعة في نفس الجلسة وفي مجلس الحكم .

### (٨٦٥)

القضية رقم ٥٢٣ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبسيه . دفاع . إرجاع سبب الحادث الذى أدى إلى وفاة الجنى عليه إلى فعله نفسه . إدانة المتهم بالقتل الخطأ دون رد على هذا الدفاع بما يفنده . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد أرجع سبب انهيار التراب الذى طمر الجنى عليه قتلته إلى فعل الجنى عليه نفسه بإجراء الحفر تحت الشدة الخشبية التى كانت مقامة لتحول دون الانهيار ، ولكن المحكمة أدانته بالقتل الخطأ دون أن ترد على هذا الدفاع الهام بما يفنده فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يبيحه .

### (٨٦٦)

#### القضية رقم ٥٣٠ سنة ١٩ القضائية

تنص . ورود تقرير الطعن بعد الميعاد . الاعتذار عن ذلك بعدم استطاعة الطاعن دخول دار المحكمة بسبب محاصرة البوليس إياها . ذلك لا يشفع له ما دام لم يقدم دليلاً على أنه منع من الدخول .

إذا كان تقرير أسباب الطعن قد ورد قلم الكتاب بعد انقضاء الميعاد المقرر بالقانون فلا يشفع في تجاوز هذا الميعاد قول الطاعن إن تأخيره إنما يرجع إلى عدم استطاعته دخول دار المحكمة بسبب الإجراءات التي كانت تتخذ فيها ، يقصد بذلك محاصرة البوليس إياها ومنع الناس من دخولها ، ما دام هو لم يقدم دليلاً على أن أحداً منعه ، وخصوصاً إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أنه قرر الطعن في ذات التاريخ الموضوع على تقرير الأسباب المرسل منه بالبريد ، مما مفاده عدم صحة عذره .

### (٨٦٧)

#### القضية رقم ٥٩٣ سنة ١٩ القضائية

وصف التهمة . إحالة التهم إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته عن جنابة سرقة . وفروع خطأ في أمر الإحالة في كتابة رقم المادة المطلوبة معاقبته من أجلها . تدارك المحكمة هذا الخطأ . لا يصح النسي عليها بأنها طبقت على التهم مادة جديدة دون لفت الدفاع .

مضى كان وصف الواقعة التي أسندت إلى التهم وأحيل من أجلها إلى محكمة الجنائيات هو جنابة السرقة التي أدين بها ، وغاية الأمر أنه وقع في أمر الإحالة خطأ في كتابة رقم المادة المطلوبة معاقبته بها تداركته المحكمة في حكمها ، فلا يقبل منه نعيه على الحكم أنه طبق عليه مادة جديدة دون لفت الدفاع .

### (٨٦٨)

#### القضية رقم ٥٩٧ سنة ١٩ القضائية

معارضة . إعلان التهم بالنيابة . لا يصح الحكم في غيبته في المعارضة المرفوعة منه .

لا يصح في القانون الحكم في غيبة التهم في المعارضة المرفوعة منه إلا إذا كان قد أعلن بالجلسة لشخصه أو في محل إقامته ، إذ الإعلان للنيابة لا يصح أن يبنى عليه حكم إلا الحكم النهائي الذي يكون قابلاً للمعارضة .

### جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحد فهمى إبراهيم بك وأحد حسنى بك وفهم عوض بك والعيد رمضان بك المستشارين .

(٨٦٩)

#### القضية رقم ١٤٣ سنة ١٩ القضية

اختلاس أشياء محجوزة . إدانة التهم بهذه الجريمة لعدم تقديمه الأشياء المحجوزة لندوب وزارة الأوقاف ( المجازة ) . لا يصح . هنا الندوب لا صفة له في مباشرة بيع المحجوز ولا في المطالبة به لبيعه .

مندوب وزارة الأوقاف لا صفة له بمقتضى القانون في مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها لصالح الوزارة أو في المطالبة بالمحجوز لبيعه تنفيذاً للحجز . وإذن فإذا أقامت المحكمة قضاءها بإدانة التهم بالاختلاس على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة لندوب الأوقاف فإنها تكون قد أقامت الإدانة على غير أساس .

(٨٧٠)

#### القضية رقم ٤٧٩ سنة ١٩ القضية

قتل . عقوبة . إدانة التهم في جريمة مقترنة بظرف مشدد . العقوبة القضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة . التمس على الحكم من جهة الطرف للشدد . لا يجدى . تموين . التمس على الحكم من جهة الوصف القانونى لواقعة الثابتة المستوجبة للتموين . لا يجدى .

إذا أدانت المحكمة للتهمين بالشروع في القتل العمد المقترن بمجناتية القبض المصحوب بالتهديد بالقتل ، وكانت العقوبة التى قضت بها داخله في نطاق العقوبة

المقرر في القانون لجناية الشروع في القتل العمد غير المقرن بطرف مشدد فكل ما ينعونه على الحكم من جهة هذا الظرف المشدد لا يجلدهم .  
وكذلك ما دام التمييز المقتضى به عليهم إنما كان عن الواقعة الثابتة بالحكم فلا يجلدهم ما يثيرونه حول وصفها القانوني فيما عدا كونها من الأفعال المستوجبة للتمييز .

### (٨٧١)

#### القضية رقم ٤٨٠ سنة ١٩ القضائية

١ — سرقة بإكراه . عدة متهمين . وقوع هذه الجناية من أحدهم . مساءلة كل منهم عنها بناءً على ما حصلته المحكمة من أن غرضهم الأصل هو ابتزاز أموال المجني عليهم عن طريق حبسهم وأخذ فدية لإطلاق سراحهم والاستيلاء على ما مع كل منهم وقت القبض عليه . ذلك صحيح .

ب — قبض وحبس بغير حق . ركن التهديد بالقتل . العبرة في توفره هي بما يصدر عن الجاني نفسه من قول أو فعل لا بما يقع في نفس المجني عليه من اعتقاد أن الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر هذا الاعتقاد . مثال .

١ — إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة حصلت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم ابتزاز أموال المجني عليهما عن طريق حبسهما والاستيلاء على ما يكون مع كل منهما من تقود وأمتعة وقت القبض عليهما ، ثم أخذ فدية لإطلاق سراحهما ، وأن هذين الفرضين هما غرضان أصيلان عندهم ، وأن الاعتداء الذي وقع على المجني عليهما وحبسهما إنما كانا في سبيل تحقيق هذين الفرضين معاً ، فكل من هؤلاء الجناة يكون مسؤولاً عن السرقة بالإكراه التي وقعت من أحدهم على المقبوض عليهم .

٢ — العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل في جريمة القبض والحبس بغير حق ليست بما يقع في نفس المجني عليه من اعتقاده أن الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عند هذا الاعتقاد والخوف من القتل ، وإنما العبرة في ذلك هي بأن يصدر عن الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل . فإذا

اعتبر الحكم هذا الركن قائماً على أساس أن الجناة كانوا يحملون أسلحة نارية شاهرين بإياها وبعضهم كان يستحث الجنى عليهما في السير بدفعهما بالبندقية ، فإنه يكون قد أخطأ إذ ذلك لا يعد تهديداً ، إلا أن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم مادامت المحكمة قد أدانت المتهمين بجرمى السرقة بالإكراه والقبض والحبس ، واعتبرتهما مرتبطين إحداها بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وعاقبتهم بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة . كذلك لا نقض إذا أُلزمت المحكمة المتهمين بالتعويضات المدنية لأن أساس الحكم بذلك فيما يتعلق بتهمة القبض هو الواقعة المادية الثابتة التي لا يجادل المتهمون في صدها إلا من حيث وصفها القانونى .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن المحكمة أخطأت في القانون إذ اعتبرت أن القبض على الجنى عليهما واقتيادهما قسراً عنهما إلى حيث حبسا كان مقرونًا بالتهديد بالقتل لأن بعض الجناة كان يحمل أسلحة نارية وكان يستحث الجنى عليهما في السير بدفعهما بالبندقية ، إذ أن الواقعة لا تشتمل على فعل إيجابى من جانب الجناة يعتبر قانوناً تهديداً بالقتل . كما أنه فيما يختص بجريمة السرقة بإكراه فإن ما جاء في الحكم يدل على أن الإكراه الذى وقع من بعض المتهمين لم يكن مقصوداً به تمكين من سرقة من بينهم من أخذ نفوذ الجنى عليهما ، بل الظاهر أنه كان مقصوداً به القبض عليهما وحبسهما ، فإذا كان أحد الجناة ، وهو مجهول ، قد أمدت يده إلى السرقة من الجنى عليهما ، فإن ذلك يكون لحسابه لا لحساب باقى الجناة ، ولم تقم المحكمة الدليل على أن الجناة جميعاً كانوا متفقين على السرقة . ومن ثم فلا تمكن مساءلة الطاعنين عن هذه الجناية .

وحيث إن الحكم للطعون فيه ذكر « أنه لا نزاع في أن المتهمين قبضوا على الجنى عليهما وحجزوهما عدة ساعات بدون أمر من أحد الحكام المختصين وفي غير الأحوال التي يصرح بها القانون ، إذ أنه من الثابت قطعاً أن العصابة اعترضت طريق الجنى عليهما وعصبوا بصرهما ثم اقتادوهما إلى خربة وأبقوهما مقبوضاً عليهما

زهاء سبع ساعات . وهذه أفعال لا جدال في أنها قبض وحجز وحبس بدون وجه حق وبدون أمر من أحد الحكام المختصين . وإنه عن واقعة التهديد بالقتل فإن الدفاع أثار عدم توفر هذا الركن إذ أن المجنى عليهما أو أحدهما لم يقررا في صراحة أن أحداً من المتهمين هدده فعلاً بالقتل وإن هذا الذي يثيره الدفاع مردود عليه بأن القانون لم يحدد طريقاً معيناً أو تعريفاً جامعاً للأفعال التي يمكن أن تعتبر تهديداً بالقتل . ومن ثم تكون محكمة الموضوع طليقة في تكوين عقيدتها عن قيام هذا الركن وتوافره من مجموعة الأفعال والملايسات التي اقترنت بها الدعوى . وإنه ثابت ثبوتاً لا جدال فيه أن الجناة بعد أن عصبوا أعين المجنى عليهما واقتادوها قسراً داخل زراعة النرة انضم إليهم نفر منهم كان يمكن في انتظار القريستين يحمل السلاح الذي وزع إذ ذاك على الأفراد جميعاً ورآه أحد المجنى عليهما عبد النور يعقوب في الفترة التي استبدلت فيها عصابة عينية ، كما شعر به المجنى عليه الآخر عندما كان المتهمون يذفونه بالسلاح دفماً ليتابع السير . هذا إلى أن المجنى عليهما بعد أن وصلا إلى المساكنة الخربة وأحاط بهما الجناة ليحزموا أمرهم تمكننا من رؤية السلاح مع الجميع رؤية لا يتخالفها الشك ، تأيدت كذلك بأقوال توفيق غبريال وعطا الله أيوب عوض الذين قررا بدورها أن المتهمين أحمد محمد هاشم ومحمود حسن الخولي ومحمد أحمد منصور لما حضروا إليهما يطلبون القدية كان كل منهم يحمل سلاحاً من طراز الموزر . وإن جماعة من الجناة هذا عديدها تحمل السلاح وتحيط بالمقبوض عليهما شاهرة هذا السلاح — لا يمكن أن يقال إن هذا الذي فعله مجرد واقعة مادية لا تبعث في نفس المجنى عليهما العقيدة بأن الوضع والحال الذي كان عليه الجناة هو وضع ينطوي على نية القتل واستعمال السلاح إن هما فكرا في الخروج على أمر العصابة أو الإفلات من يدها ، ويكون من المقطوع به أن المتهمين كانوا يهددون المجنى عليهما تهديداً صامتاً بالقتل إن هما حاولا الخروج على ما يأمرونهما به . ولا أدل على ترتب هذا الشعور وقيام هذه العقيدة لدى المجنى عليهما مما قرراه في جميع مراحل التحقيق وأمام المحكمة من أنهما كانا لا يستطيعان عصياناً أو استئانة خيفة ضربهما بالثار من البنادق التي يحملها

التهمون . وإنه متى تقرر هذا يكون ركن التهديد بالقتل قد توافر توافراً كافياً وتكون أركان المادة ٢/٢٨٧ من قانون العقوبات قد توافرت ومن ثم يعين معاقبة المتهمين طبقاً لأحكامها . وإنه عن واقعة السرقة بالإكراه المنطبقة على المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات والتي وقعت من بعض المتهمين على المجنى عليهما ، فإنه ثابت من أقوالها في التحقيقات على النحو السابق بيانه أنها بعد أن عصب المتهمون بصرهما والتفوا حولهما يحملون السلاح ليدفعوها على السير وكان بعض المتهمين يمسك بأيديهما وضع البعض الآخر يده في جيب كل منهما وسرق من المجنى عليه نجيب جوهر يعقوب مبلغ مائة وخمسة وسبعين قرشاً وساعة كما سرق من جيب المجنى عليه الآخر عبد النور يعقوب مبلغ أربعين جنيهاً وساعة . وإنه يعين البحث فيما إذا كان هذا الفعل يعتبر سرقة بالإكراه وعملاً إذا كان المتهمون الأحد عشر الأول يعتبرون مسؤولين جنائياً عن هذا الفعل من علمه . وإن الوضع الذي كان عليه المجنى عليهما معصوبي الأعين مقبوضاً عليهما محوطين بجماعة تحمل السلاح حملاً يهددهما بالقتل إن هما قاوما أو استغاثا هو وضع لا نزاع في أنه يشل حركتهما ويحول دون صدور أى مقاومة منهما تصد السارق عن فعله أو تمنعه عن إتمام جريمته . ومن ثم تكون السرقة التي ترتكب على هذا النحو والظروف على ما هي عليه هي سرقة بالإكراه منطبقة على المادة ١/٣١٤ عقوبات . وإنه عن تركيز المسؤولية الجنائية الناتجة عن هذا الفعل فإنه مما لا نزاع فيه أن المصابة التي أفرادها المتهمون الأحد عشر الأول هي طغمة قام تكوينها واجتمع شملها على أساس ابتزاز المال سواء من المجنى عليهما أو من ذويهما ، وكل فعل يرتكبه أفراد العصاية مؤد لهذا الغرض هو في الواقع تحقيق لنية التي اجتمعوا من أجلها ووصول للهدف الذي ارتكبوا جريمة القبط من أجله ، ومن ثم تكون واقعة السرقة بالإكراه هي واقعة تنسحب مسؤوليتها الجنائية إلى جميع المتهمين ويعتبرون فاعلين أصليين فيها لأنهم ساهموا مساهمة فعلية في ارتكابها إذ كان البعض يقوم بحركة الانتفاخ حول المجنى عليهما والبعض الآخر يمسك أيديهما ، وهذه كلها أفعال مادية تعتبر مكونة لجريمة السرقة بالإكراه . ومن ثم وجب اعتبار

للتهمين الأحد عشر الأول مسؤولين جميعاً عن تهمة السرقة بالإكراه طبقاً للمادة ٣١٤/١ عقوبات . ويظهر من ذلك أنه فيما يختص بجريمة السرقة يكره أن المحكمة أخذت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم ابتزاز أموال المجنى عليهما عن طريق حبسهما وأخذ فدية للإطلاق سراحهما والاستيلاء على ما يكون مع كل منهما من نقود أو أمتعة وقت القبض عليهما ، وأن هذين الفرضين هما غرضان أصيلان عندهم وأن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليهما وحبسهما إنما كان في سبيل تحقيق هذين الفرضين معاً مما يجعل كلاً من الجناة مسؤولاً عن السرقة يكره التي وقعت من أحدهم. ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين الأدلة على جناية السرقة بالإكراه فإن الطعن بصدها لا يكون له أساس .

وحيث إنه وإن كان ما ذكره الحكم المطعون فيه عن واقعة التهديد بالقتل غير صحيح في القانون لأن العبرة في توفر هذا الركن في جريمة القبض والحبس بغير حق ليست بما يقع في نفس المجنى عليه من اعتقاده أن الجاني قد يقتله وإن كانت ظروف الحال تبرر له هذا الاعتقاد والخوف من القتل وإنما العبرة في ذلك بما يصدر من الجاني نفسه من قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل ، إلا أن هذا الخطأ لا يمدى في طلب نقض الحكم المطعون فيه لأن المحكمة دانت الطاعنين بالجرمتين معاً واعتبرتتهما مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة وعاقبتهم بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات . وهذه العقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة المذكورة . ولا يشير من ذلك أن المحكمة ألزمت الطاعنين بالتعويضات للذنية لأن أساس الحكم بذلك فيما يختص بتهمة القبض هو الواقعة المادية الثابتة بالحكم والتي لا يجادل الطاعنون بصدها إلا من حيث وصفها القانوني .



## (٨٧٢)

القضية رقم ٥٦٣ سنة ١٩

عنون . عدم وضع بطاقات بالأسعار على السلع المعروضة للبيع . لا يجب في هذه الجريمة توفر قصد جنائي خاص .

إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة عدم وضع بطاقات بالأسعار على السلع المعروضة للبيع :

### جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد حني بك وحسن المهدي بك وفهم عوز بك والسيد رمضان بك المستشارين .

## (٨٧٣)

القضية رقم ٤٩٣ سنة ١٩

تنقض . حكم استثنائي غيابي غير قابل للمعارضة . ميعاد الطعن فيه بطريق النقض . يحسب من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .

مضى كان الحكم الاستثنائي غير قابل للمعارضة وإن صدر في غيبة المتهم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يحسب من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا التهم بأنه في يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم باب الشرعية وجد بحالة تشرد وذلك بأن لم يجد لنفسه وسيلة مشروعة للتميش ، وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

سمعت محكمة باب الشرعية الجزئية الدعوى وقضت غيابياً في ١١ من يناير سنة ١٩٤٧ بإنذار المتهم مقشرداً وشملت حكمها بالنفاذ وذلك عملاً بمادتي الاتهام المذكورتين آنفاً . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة التشديد ، ومحكمة مصر

الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت غيائياً في ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ بعدم جوازه لرفعه عن حكم غير قابل للطعن .

فطلعت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض في ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقدمت تقريراً بأسباب طعنها في ذات التاريخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العمومية قررت الطعن في ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ في الحكم الصادر بعدم جواز استئنافها .

وحيث إنه يبين من الحكم للطعون فيه أنه حكم ابتدائياً على المتهم بإنذاره منشرداً في ١٩٤٧/١/١١ ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، فقضت المحكمة الاستئنافية غيائياً بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٦ بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل للطعن .

وحيث إن الحكم الاستئنافي للطعون فيه وإن صدر في غيبة المتهم إلا أنه لاحق له في المعارضة فيه ، ويكون ميعاد الطعن فيه بطريق النقض محسباً من يوم صدوره لا من يوم إعلانه . ومتى كان الأمر كذلك وكانت النيابة العمومية لم تقرر بالطعن إلا في ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ ، فإن طعنها يكون غير مقبول شكلاً .

### (٨٧٤)

#### القضية رقم ٥٤٤ سنة ١٩ القضائية

تحقيق . مأمور الضبطية القضائية . تحريره عضراً بما يجريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة . واجب لتنظيم العمل . عدم تحرير حضر بذلك . لا يستوجب البطلان .

إن القانون وإن كان يوجب أن يحضر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة إلا أن إيجابه ذلك ليس إلا لفرض تنظيم العمل وحسن سيره ، فلا بطلان إذا لم يحضر محضر .

### (٨٧٥)

#### القضية رقم ٥٤٨ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . دفاع . استناد على التهم في نفي إمكان حدوث إصابة الجني عليه على الصورة التي قال بها إلى تحرير نفي ، وطلب استدعاء الطبيب الذي كشف عليه لمناقشته في هذا التقرير . إدانته مع إنغال هذا الطلب . قصور .

إذا كان محامي التهم قد استند في دفاعه إلى تقرير في استشاري ينفي إمكان حدوث إصابة الجني عليه على الصورة التي قال بها في التحقيقات ، وطلب استدعاء الطبيب الشرعي الذي كشف عليه لمناقشته في هذا التقرير ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه ، فإن حكمها بإدانته يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### (٨٧٦)

#### القضية رقم ٥٥٠ سنة ١٩ القضائية

معارضة . حكم ابتدائي غيابي بتأييد الحكم للمعارض فيه دون سماع شهود ولا مرافعة ودون إعلان المعارض إعلاناً صحيحاً . حكم باطل . بطلان الحكم الاستثنائي الذي أيده .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكمها غيابياً في المعارضة المرفوعة من المتهم بتأييد الحكم للمعارض فيه دون أن تسمع شهوداً ولا مرافعة ولا دفاعاً ، ودون أن يعلن المعارض إعلاناً صحيحاً حقيقياً ، فإن حكمها يكون باطلاً ، ويبطل معه الحكم الاستثنائي الذي أيده لا ببنائه على حرمان المتهم من إحدى درجات التقاضي .

### (٨٧٧)

#### القضية رقم ٥٥٣ سنة ١٩ القضائية

١ — غش البضاعة . بيع من تزيد حوزته على القدر المتفق عليه مع المشتري . هذا ليس غشاً مما نص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإنما هو خدع للمشتري في صفات البضاعة وما يحتويه من عناصر . الغش عليه يكون بالادة الأولى من القانون المذكور .

ب — تقض . آثار التقض . طعن مرفوع من التهم وحده . قبوله . لا يجوز عند إعادة نظر القضية تشديد الحكم عليه .

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التهم باع سمناً تزيد حوضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشترين ، فإنها لا تعتبر غشاً في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ زيادة الحوضه ليست من عمل التهم وإنما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السمن ، بل هي تعتبر خدعاً للمشتري في صفات المبيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة — الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور . لكن خطأ الحكم في ذلك هو خطأ في تسمية الجريمة لا يقتضي نقضه ولحكمة التقض أن تصححه .

٢ — إذا كان الطعن في الحكم لأول مرة مرفوعاً من التهم وحده فإنه لا يجوز عند قبوله أن تشدد محكمة الموضوع الحكم عليه .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في أن النياية العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه باع سلباً مغشوشاً وطلبت عقابه بالمادتين الأولى والثامنة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والمحكمة دانت ولم تبين الواقعة وطبقت القانون تطبيقاً خاطئاً ، وعاقبته بمواد غير التي طلبتها النياية ، ولم ترد على ما طلبه الدفاع من ضم القضية للمتعبلة التي ثبت منها أن السمن المبيع غير مغشوش ، وأن الحكم للطعون فيه قد أخطأ كذلك إذ شدد العقوبة على الطاعن بعد قبول الطعن المرفوع منه لأول مرة .

وحيث إنه جاء بالحكم الابتدائي للزبد لأسبابه بالحكم للطعون فيه « أن وقائع هذه الدعوى أن التهم الأول والثاني تعهدا بتوريد مسلى لمستشفى القصر العيني ، فاشترى التهم الأول بموجب عقد قدمه تاريخه ١٩٤٦/٣/١٣ ٢٠٠ صفحة من التهم الأخير وأرسل مندوبه وهو التهم الثالث لاستلام هذا المسلى لتوريده للمستشفى المذكور . وعند التوريد وتحليل عينة للمسلى تبين أن خـس

عينات منها نالفة لارتفاع المحوذة ، وخس عينات أخرى غير مطابقة لمواصفات المستشفى . وقد أرسل المتهم الأخير عباس أحد الموصلى خطاباً لمفتش صحة القاهرة صورته مرفقة وورد من مفتش صحة القاهرة ما يفيد صحتها . وفي هذا الخطاب يعترف أنه هو البائع لهذا السلى ويظهر استعداده لاستلام الصفائح التي تبين أن السلى فيها تالف أو غير مطابق للمواصفات . وحيث إنه لما تقدم تكون التهمة ثابتة قبل المتهم الأخير عباس أحد الموصلى بإقراره في الخطاب الرسل منه للصحة ومن عقد البيع وعليه يتعين عقابه بالمواد المطلوبة . أما باقى المتهمين فلا محل للتهمة الموجهة إليهم وعليه يتعين براءتهم عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات » . وجاء في الحكم المطعون فيه : « أن القس المقصود في أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إنما يتحقق بالتغيير في تركيب الصنف سواء لحق هذا التغيير طبيعة الصنف أو صفاته . والتغيير على نوعين مادي وهو ما يحدث بفعل الإنسان بإضافة شيء أو انتزاع شيء من الصنف للفشوش ، وإما طبعى وهو ما يحدث بفعل الزمن فهو النقص الذى يفسد ويغير تركيب المأكولات والأشربة والأدوية وينتج من انحلال عضوى للأجسام لا يمكن نسبته إلى أى إنسان . على أنه إذا أقدم المالك على بيع الأشياء للذكورة فإنه يشترى للبيعه له ما يعلم أنه فاسد على اعتبار أنه جيد ( الموسوعة الجنائية لجندى عبد الملك ج ٥ ص ٣٤١ - ٣٤٦ ) . وقد ثبت بإقرار المتهم أنه باع السلى موضوع المحاكمة لعلى عبد المعطى وسيد شلتوت اللذين ورداه لوزارة الصحة وأقر بملكيته له ، كما ثبت أيضاً من التحليل الكيماوى أن بعضه تالف لارتفاع درجة المحوذة وبعضه غير مطابق لمواصفات المستشفى التى تم الاتفاق عليها بينها وبين اللوردين ثم اتفق عليها أيضاً بين اللوردين وللمتهم وألا تزيد نسبة المحوذة على ٧ و ٨ ٪ . وحيث عن القصد الجنائى فليس ثمة شك في أن المتهم باع السلى موضوع المحاكمة وهو يعلم ما فيه من غش ، وذلك من كونه تاجرأ في هذا الصنف وله خبرة فيه ، ولا يخفى عليه معرفة المحوذة بطريق التدقؤ ، خصوصاً وقد قرر فرج أفندى السعدنى الكيماوى عند مناقشته بالجلسة أن الشخص للتمرن يمكنه أن يتبين المحوذة إذا زادت عن ١٠ ٪ ،

وأن الشخص العادى يبينها إذا زادت عن ١٥ ٪ . فإذا اتضح من ظروف الدعوى أن المتهم هو الذى قام بتجهيز السلى للبيع وتعبئته إذ لم يذكر أنه استورده من مكان آخر ، والواضح مما التزم به أنه كان بشرط العقد قد قام باختياره قبل تسليمه ، مما لا يدع مجالاً للشك فى أنه كان على علم تام بحقيقة ما يبيعه وما فيه من غش ، ولا يمكن القول بأن الفترة القصيرة التى انقضت بين البيع وأخذ العينة والتى لم تمتد أكثر من أسبوعين أثرت فى زيادة الحموضة زيادة بلغت فى بعض العينات ١٩ ٪ . إذا ما لوحظ أن هذه الفترة كانت فى فصل الشتاء وبدء موسم تخزين السلى الجديد وهو ما لا يتفق مع هذا الفصل ، فعلمه بفساد السلى وعدم مطابقته للشروط قائم ولو كان شخصاً عادياً غير محترف صناعة السمن وتجارته على ما تقدم فى أسباب هذا الحكم من شهادة المحلل الكيماوى من أن الشخص العادى يبين بحاسة مذاقه الحموضة التى تزيد على ١٥ ٪ . وهو ما تجاوزتها حموضة السمن موضوع الاتهام . فإذا أضيف إلى هذا فضلاً عن خبرة المتهم أنه أثبت بخطابه إلى مفتش صحة مصر استعداده لاسترداد السمن الفاسد وقدرته على إزالة فسادة بمزجه وتسخينه فى زبد جديد كان هذا أوضح فى الدلالة على تملصه وعلوه بالفش » . ويظهر من ذلك أن الواقعة التى أدين الطاعن من أجلها هى أنه باع مسلياً تزيد حموضته على القدر المتفق عليه بين المتعاقدين معه اللذين اشترياه منه وورداه لوزارة الصحة ، ولما كانت زيادة الحموضة هذه ليست من عمل الطاعن وإنما نتجت عن تفاعل المواد التى يتكون منها السلى ، فلا يمكن اعتبارها والحال كذلك غشاً مما نص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ولكنها تعتبر — كما قال الحكم الملمون فيه فيما قاله — خدعاً للمتعاقدين معه فى صفات البيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة — الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الواقعة مبنية فى الحكم ، فلا يعيبه أن تخفى المحكمة فى تسمية الجريمة ، وأن تعتبر السمن ذاته مفشوشاً ، ولحكمه النقض أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة بالحكم ، وإذن فلا محل لطلب نقض الحكم للسبب المذكور .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه قضى على الطاعن بعشرة جنيهات غرامة ، فاستأنف ، كما استأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم فيما قضى به من الغرامة وأمرت بالمصادرة ، فطعن الطاعن في هذا الحكم ، وقبل طعنه ، وأعيدت القضية للمحكمة الاستئنافية للحكم فيها ، فحكمت بحبس مجسده شهراً مع الشغل ونشر الحكم على حسابه بجريدة الأهرام والمصادرة . ولما كان الطعن في الحكم الأول مرفوعاً من الطاعن وحده ، فإنه لا يجوز عند قبول طعنه وإعادة القضية لمحكمة الموضوع أن تشدد الحكم عليه ، وإن كان الحكم تكون قد أخطأت إذ حكمت على الطاعن عند إعادة المحاكمة بعقوبة أشد مما كان محكوماً عليه به ، لذلك ينبغي تصحيح الحكم على الأساس المتقدم .

### (٨٧٨)

#### القضية رقم ٦١٣ سنة ١٩ القضية

١ — ارتباط . فصل جنحة عن جنابة . عدم اعتراض الدفاع . استئناف حقه من المرافعة . تقرير الارتباط موضوعي .

ب — إثبات . إجراءات . عدم طلب تلاوة أقوال الشهود بالجلسة . استناد المحكمة إلى أقوالهم دون سماعها أو تلاوتها . لا تثريب عليها فيه . التحقيقات الابتدائية المقدمة للمحكمة تعتبر جميعاً من الأدلة الجائز لها الاستناد إليها في إدانة المتهم .

١ — ما دام الدفاع عن المتهم لم يعترض أمام محكمة الموضوع على فصل تهمة الضرب البسيط المسندة إلى متهمين آخرين عن الجنابة المسندة إليه هو ، ويبين وجه الضرر الذي يلحق به من هذا ، فلا يكون ثمة من وجه لشكواه من ذلك لدى محكمة النقض ، ما دام تقدير مبلغ الارتباط موضوعياً والمحكمة من جانبها لم تر في الفصل فيه مساساً بحقوق الدفاع ، وما دام الفصل لا يمنع من استكمال التحقيق في قضية الجنابة ولو من واقع ما جاء في القضية للفصول .

٢ — التحقيقات الابتدائية المقدمة لمحكمة الموضوع تعتبر جميعاً من الأدلة

التي يجوز لها أن تستند إليها في إدانة المتهم أو تبرئته ، وعلى النيابة والدفاع أن يعرض كل منهما لمناقشة ما يرى مناقشته منها . فإذا كان أحد لم يطلب تلاوة أقوال الشهود بالجلسة فلا يصح النعى على المحكمة أنها استندت إلى شهادتهم دون أن تسمعها أو تتلوها .

### ( ٨٧٩ )

#### القضية رقم ٦١٩ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . ظرف سبق الإصرار . ما أثبتته المحكمة في صدد التدليل على توفر هذا الظرف يفيد أن الاعتداء وقع على إثر نقاش بين المتهم والجنى عليه . هذا يقتضى مع قول الحكم بتوفر هذا الظرف .

إذا كان ما أثبتته المحكمة في حكمها في صدد التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار يفيد بذاته أن الاعتداء إنما كان على إثر النقاش الذى وقع بين المتهم والجنى عليه وبسببه ، فهذا يقتضى مع قولها بأن الاعتداء كان بناءً على إصرار سابق .

### ( ٨٨٠ )

#### القضية رقم ٦٣٩ سنة ١٩ القضائية

١ — تمويض . علاقة القرابة بين طالب التمويض والجنى عليه . لا تطلق لها بصمم طلب التمويض إلا من حيث تعلق الضرر بسببها وتهدير الأخية في التمويض .

ب — حكم . تبينه . دفاع . تمسك المتهم بتمريض استشارى قدمه لا على أنه هادم للتمريض . التقدم في الدعوى بل على هذا الاحتمال . أخذ المحكمة بالتمريض الطبي . يرد رأى هذا الدفاع .

١ — إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد تدخلت في الدعوى لتطالب بالتمريض بتعويض الضرر الذى أصابها من جراء الاعتداء على أختها ، وكانت التهمة قد قالت إنها لا تعلم بأن المدعية أخت الجنى عليها ، فالحكم بالتمويض على أساس ما ثبت للمحكمة من أن المدعية أخت الجنى عليها وأنها أصابها ضرر بسبب ما وقع على أختها لا يكون مخالفاً القانون . أما قول التهمة ذلك فلا مساس له



بصفة الخصوم إذ علاقة المدعية بالجنى عليها لا تعلق لها بصميم طلب التعويض إلا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير أحقيتها في التعويض .

٢ — إذا كان الدفاع لم يتمسك بالتقرير الاستشاري الذي قدمه على اعتبار أنه هادم للتقرير الطبي المقدم في الدعوى بل على أساس احتمال أن الإصابة التي بالجنى عليه يجوز أن يكون لها سبب آخر ، فإن أخذ المحكمة بالتقرير الطبي يفيد أنها لم تر في التقرير الاستشاري ما يغير النظر الذي انتهت إليه ، وهذا يعد رداً على الدفاع .

### المحكمة

وحيث إن الطاعة تنحى على الحكم للطعون فيه أن المحكمة لم تحقق صفة المدعية بالحق المدني رغم اعتراض الطاعة على قبولها في الدعوى . وفضلاً عن هذا فإنها لم تتناول بالبحث التقرير الاستشاري المقدم من الدفاع .

وحيث إنه لما كانت المدعية بالحق المدني قد تدخلت في الدعوى تطالب الطاعة بتعويض الضرر الذي أصابها من جراء الاعتداء على أختها ، وكان الظاهر من محضر الجلسة أن الطاعة قالت إنها لا تسلّم بأن المدعية بالحق المدني أخت للمجنى عليها ، وكان هذا القول لا شأن له بصفة الخصوم ، لأن علاقة المدعية بالجنى عليها متعلقة بصميم الموضوع لارتباطها بركن الضرر وتقدير الأهمية في التعويض في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمدعية بالتعويض على أساس ما ثبت للمحكمة من أنها أخت الجنى عليها ، وقد أصابها ضرر بسبب ما وقع على أختها ، فإن الحكم للطعون فيه لا يكون قد خالف القانون . أما عن التقرير الاستشاري فإن الدفاع — على ما يبين من مراجعة محضر الجلسة — لم يتمسك به على اعتبار أنه هادم للتقرير الطبي المقدم في الدعوى ، بل على أساس احتمال أن الجرحين اللذين في مؤخر الرأس يجوز أن يكون لها سبب آخر ، فإذا ما أخذت المحكمة بالتقرير المقدم في الدعوى ، فإن ذلك منها يفيد أنها لم تر في التقرير الاستشاري ما يغير النظر الذي انتهت إليه ، وهذا يعد رداً .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة أحمد فهمي إبراهيم بك وحضور حضرات : أحمد حسني بك وحسن المصنبي بك وفهم عوض بك والمعيد رمضان بك المستشارين .

( ٨٨١ )

### القضية رقم ١٩١١ سنة ١٨ القضائية

غش . قانون قع النش والتدليس . يعاقب على جرمتين مختلفتين : إحداها قمع بفعل غش يقع من البائع على المشتري والأخرى قمع بفعل غش في الشيء نفسه . عرض بوردرة خبيرة نسبة ثاني أكسيد الكربون فيها ٥ ٪ بدلا من ١٢ ٪ . لا عقاب عليه .

إن قانون قع التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب في المادتين ١ و ٢ على جرمتين مختلفتين إحداها ، وهي المنصوص عليها في المادة الأولى ، تكون بفعل غش يقع من أحد طرفي عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يندفع أحدهما الآخر أو يشرع في أن يندعه بأية طريقة من الطرق في عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها إلى آخر ما جاء في النص ، والأخرى ، وهي المنصوص عليها في المادة الثانية ، تكون بفعل غش يقع في الشيء نفسه ، وهذا لا يتحقق إلا إذا أدخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى أو انتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل في هذا النوع من الفش أن تكون للمادة قد ركبت بنسب مختلفة ككل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هي هي ، ولذلك نص القانون المذكور في المادة ( ٥ ) على أنه إذا أريد العقاب في هذه الأحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التي ترى أهميتها ، وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد .

فن اتهم بأنه عرض للبيع بوردرة خبيرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثاني أكسيد الكربون بها نحو ٥ ٪ بدلا من ١٢ ٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه ، لا يمتضى للمادة الأولى لعدم وجود مشتري أراد أن يشتري هذه البوردرة محتوية على نسبة معينة من ثاني أكسيد الكربون فخدعه البائع أو شرع في خدعه بأن

قدم له مسحوقاً يحتوي على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هي بوردرة خميرة ومعروضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها .

### المحكمة

وحيث إن مما عابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة دانت بهتمة أنه عرض للبيع بوردرة خميرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثنائي أكسيد الكربون بها نحو ٥ ٪ بدلاً من ١٣ ٪ مع علمه بذلك والحال أنه قدم للمحكمة مؤلفات فنية تفيد أن هناك ما لا يقل عن مائة تركيب مختلفة لبوردرة الخميرة وكل منها يختلف عن الآخر فيما يختص بالعناصر اختلافاً جوهرياً فلم ترد المحكمة عليه وليس في الواقعة التي دين من أجلها ما يعتبر غشاً بالمعنى القانوني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر أنه بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ أثبت مفتش الأغذية أنه أخذ عينة من كمية قدرها ٣١ باكو من مسحوق خاص بعجين بعض أنواع الفطائر وهو المعروف « بالبيكنج بودر » ثم أرسله للتحليل واتضح من نتيجته أنه غير موافق لاحتوائه على كمية من ثنائي أكسيد الكربون بنسبة ٢ ٪ . واتضح بتحليل آخر أنها ٥ ٪ وأن النسبة المطلوبة هي ١٣ ٪ . وأن هذا المسحوق كان معروضاً للبيع في مصنع يديره الطاعن ، وقد قضت المحكمة بمعاقبته بالمادتين الثانية والثامنة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إن قانون قمع التدليس والفسح رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب في المادتين ١ و ٢ على جريمتين مختلفتين : إحداهما ، وهي المنصوص عليها في المادة الأولى ، تقع بفعل غش يقع من أحد طرفي عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما أو يشرع في أن يخدع المتعاقد الآخر بأية طريقة من الطرق في عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلاها إلى آخر ما جاء في النص ، والأخرى ، وهي المنصوص عليها في المادة الثانية ، تكون بفعل غش يقع في الشيء نفسه ، وهذا لا يتحقق إلا إذا أدخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى

أو انتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل في هذا النوع من الفس أن تركب مادته بنسب مختلفة لكل من عناصرها مادامت المادة هي هي . لتلك نص القانون المذكور في المادة ٥ على أنه إذا أريد العقاب في هذه الأحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التي ترى أهميتها وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد .

وحيث إنه فيما يختص بتطبيق المادة الأولى فإنه ليس في وقائع الدعوى التي أثبتها الحكم المطعون فيه ما يبرر مؤاخنة الطاعن بها . ذلك لأن تطبيق هذه المادة يقتضى وجود مشتري أراد أن يشتري مسحوق البيكنج بودر الذى يحتوى على نسبة معينة من ثنائى أكسيد الكربون فخدعه البائع أو شرع في خدعه بأن قدم له مسحوقاً يحتوى على أقل من النسبة المطلوبة .

وحيث إنه متى كان ذلك مقررأ ، وكانت المادة الأولى لا تنطبق على الواقعة لعدم وجود متعاقد ، وكانت المادة الثانية لا تنطبق لأن المادة موضوع الدعوى هي « بيكنج بودر » ومعرضة على أنها « بيكنج بودر » ، وكان لم يصدر مرسوم بتحديد النسبة التي تحدث عنها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً إذ دان الطاعن ، ويتعين إذن قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه .

## ( ٨٨٢ )

### القضية رقم ٤٧٦ سنة ١٩ القضاية

حكم . تبينه . استغلاص نتيجة لا يؤدى إليها ما ذكر بالحكم . قفه . مثال .

إذا كان الحكم قد اعتمد فيما اعتمد في إدانة المتهمين على أنه وجد بمكان الحادث فردة حذاء ثبت أنها لأحدهم قائلاً إن الكلب البوليسى شتمها وتعرف على صاحبها من بين المتهمين ، وذاك كراً في صدد تحقيق ملائمة الحذاء المذكور لقدم من تعرف الكلب عليه مما جاء بتقرير الطبيب الشرعى وأقوال صانع

أخذية متتهياً من واقع تقرير الطبيب إلى أنه لم يثبت على وجه قاطع أن التهم لا يستطيع اتصال هذا الخذاء الخ، فكل ما ذكره الحكم على هذا الوجه لا يكفي في جلته لأن يستخلص منه أن فردة الخذاء المضبوطة هي لأحد المتهمين، ويكون الحكم معيياً واجباً نقضه .

### جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة أحمد فهمى إبراهيم بك وحضور حضرات : أحمد حسنى بك وحسن المصطفى بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

( ٨٨٣ )

#### القضية رقم ١٥٩٣ سنة ١٨ القضية

اختلاس أموال أميرية . العقاب بمقتضى المادة ١١٨ ع . شرطه أن يكون التهم موظفاً عمومياً . لا يكفي أن يكون مكلفاً بخدمة عامة . كاتب شونة بنك التسليف ليس موظفاً عمومياً .  
يجب للعقاب بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات أن يكون التهم موظفاً عمومياً ولا يكفي أن يكون مكلفاً بخدمة عامة فإنه لو كان المشرع أراد ذلك لذكره صراحة كما فعل في نصوص أخرى كاللادة ١٠٤ وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن كاتب شونة بنك التسليف سلم بعض الأفراد استمارات وتصاريح مزورة تتضمن توريدهم القمح المستحق عليهم للحكومة إلى شونة البنك وتمكنوا بذلك من صرف ثمن هذا القمح من نقود الحكومة ، فهذه الواقعة لا تعتبر إلا جنحة لأن هذا الكاتب ليس من الموظفين العموميين والاستمارات المزورة ( رقم ٢ قح مصلحة الأموال المقررة ) لا تعد من الأوراق الأميرية إذ هي صادرة من أمين شونة البنك ولم يمررها موظف عمومي مختص بتحريرها .

#### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه سهل لغيره أن يدخل في ذمته نقوداً للحكومة وبأنه اشترك في تزوير أوراق رسمية

وعرفية وبأنه استولى على مال للغير بطريقة النصب جاء مشوباً بما يبطله . وفي بيان ذلك يقول إنه يشتغل ببنك التسليف كاتباً به ، وإن هذا البنك لا يعتبر من المصالح الحكومية فلا يمكن اعتباره موظفاً بالمعنى المقصود بالمواد التي عاملته المحكمة بها . ثم إن المحكمة قد عاقبت على تزوير إمضاء أمين الشونة وخاتم بنك التسليف مع أن الثابت من تقرير مكتب الطب الشرعى أن بصمة الخاتم صحيحة ، كما أن الثابت أن الخاتم يحفظ لدى أمين الشونة ولم تتبين كيفية خروجه من يده ووجوده لدى من استعمله . ويضيف الطاعن أن المحكمة استندت في الإدانة إلى أقوال الشهود مع أنها مضطربة ، ولم تكن تبحث دفاعه من أنه كان بأجازة وقت الحادث وأن بينه وبين موظف البنك خصومة كانت هى السبب فى اتهامه كذباً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن ولم يأخذ به للاعتبارات التى قالها ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان من شأن ما أورده أن يؤدى إلى مارتب عليه فلا محل لما يثيره بهذا الصدد ، وهو جدل يدور حول تقدير الدليل ومبلغ الاطمئنان إليه مما تختص به محكمة الموضوع ويخرج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يتمسك به عن التطبيق القانونى فإن المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنائية بالنسبة إلى تهمة إدخال نقود الحكومة فى ذمة الغير وتهمة التفسير فى استمارات القمح بناءً على ما قالته « من أنه وإن كان موظف شونة بنك التسليف كالمتهم لا يعتبر من الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا أنه لما كان الأمر العسكرية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكرية ... رغبة فى تنظيم التموين وتوفير الغذاء للسكان قد أوجب على كل من يملك محصولات القمح أن يسلم إلى الحكومة جزءاً من هذا المحصول فإذا ارتكب موظف الشونة تزويراً فى هذه العملية اعتبر شخصاً مكلفاً بمهمة عمومية وتنطبق عليه مواد قانون العقوبات التى تنطبق على الموظف العمومى ، ومن ثم يكون لهم مسؤولاً عن الجرائم المسندة إليه بصفته شخصاً مكلفاً بمهمة عمومية خصوصاً وإن الاستمارات رقم ٢ فتح مصلحة الأموال المقررة هى أوراق رسمية . ويكون عقابه ينطبق على المواد ١١٨ و ٢١١ و ٢١٣ و ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ و ٢٣٦

عقوبات مع تطبيق المادة ٣٣/٢ عقوبات أيضاً لارتباط الجرائم المنسوبة إليه واقرارها لفرض واحد . ولما كان يجب للعقاب بمقتضى المادة ١١٨ عقوبات التي تنص على الجريمة الأولى أن يكون المتهم موطئاً عمومياً ، وكان لا يكفي أن يكون مكلفاً بخدمة عامة لأن المشرع لو كان أراد ذلك لذكره صراحة كما فعل في نصوص أخرى كالمادة ١٠٤ عقوبات ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت في هذا الخصوص . ولما كانت استمارات القمع المستولى عليه لا يصح عدها من الأوراق الأميرية إذ هي صادرة من أمين شونة بنك التسليف فلم يحررها موظف عمومي مختص بتحريرها بمقتضى وظيفته ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت في هذا الصدد أيضاً . ومتى كان الأمر كذلك فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه واعتبار الواقعة جنحة ومعاقبة المتهم عنها بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

## (٨٨٤)

### القضية رقم ١٦٥٧ سنة ١٨ القضاية

١ — حسانة برلمانية . رفع الدعوى على المتهم قبل انتخابه عضواً في البرلمان . عدم علم المحكمة بانتخابه بعد ذلك . إذن البرلمان في استمرار السير في الإجراءات . الإجراءات التي تمت ضد المتهم بعد انتخابه وقبل الإذن . صحيحة .

ب — تزوير . إثبات الحكم أن المتهم لا بد ضالغ في التزوير . وقوع التغير بيد شخص آخر . هذا لا يؤثر في مسؤوليته . لا يجب للعقاب أن يكون التزوير قد وقع بيد المتهم ذاته .

١ — متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت صحيحة على المتهم قبل أن ينتخب عضواً في البرلمان ، وكانت المحكمة تجهل أن للمتهم انتخاب بعد ذلك ، فإن إذن البرلمان في استمرار السير في الإجراءات بعد أن تنهت المحكمة يمنع من التول بطلان الإجراءات التي تمت ضد المتهم إثر انتخابه ، ولا يصح تشبيه هذه الحالة من جميع الوجوه بمحالة الإجراءات التي تبدأ ضد عضو في البرلمان بغير إذن المجلس ، إذ أن حكم كل حالة من الحالتين لا يتفق تماماً مع حكم الأخرى سواء من جهة طبيعته أو من جهة علته .

٢ — متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن المتهم لا بد ضالعه في التفسير الذي وقع في الورقة ، فإن وقوع التفسير بيد شخص آخر ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته ، إذ لا يجب لمعاقبة المتهم على التزوير أن يكون تشير الحقيقة في الورقة قد وقع بيده هو .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول : ( أولاً ) بأن بطلاناً شاب إجراءات المحكمة لأن بلاغاً تقدم من المجنى عليه ضد الطاعن في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٢ أعقبه تحقيق البوليس في ٢١ من يولييه سنة ١٩٤٢ واستمر إلى أن بدأ تحقيق النيابة في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٣ سئل فيه الطاعن لأول مرة في ٤ من مارس سنة ١٩٤٣ ثم قيدت الدعوى ضده بالوصف المطلق للواقعة وقدمت للحلقة في ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ وتداولت القضية بالجلسات أمام محكمة أول درجة ابتداءً من ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ إلى أن صدر فيها حكم غيابي بالإدانة في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٥ فعارض الطاعن في هذا الحكم وفصل في معارضته في ١١ من مارس سنة ١٩٤٦ بالرفض وتأييد الحكم للمعارض فيه مع وقف تنفيذ العقوبة ، فاستأنف وأثناء سير الإجراءات أمام محكمة ثاني درجة تنبّهت المحكمة الاستئنافية إلى أنه عضو في مجلس النواب ، فأوقفت الإجراءات إلى أن تطلب النيابة العمومية إذن مجلس النواب بالسير فيها ، فلما أذن استؤنفت إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم للاستأنف . ولما كان الطاعن قد انتخب عضواً بمجلس النواب في أواخر سنة ١٩٤٤ وبدأ دور انعقاد المجلس في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٥ أي قبل صدور الحكم الابتدائي ، وكان على مقتضى المادة ١١٠ من الدستور لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان إلا بإذن المجلس التابع هو له فيجب القول ببطلان الحكم الابتدائي . ولا يغير من ذلك عدم تمسك الطاعن بالحصانة البرلمانية لأن الدفع بها من النظام العام يسوغ إبداءه لأول مرة أمام محكمة التقض . وإذن فإنه كان يجب أن تصدر المحكمة الاستئنافية حكماً



بإعلان الحكم الابتدائي بدلاً من إيقاف الإجراءات . ولا يغير من ذلك أيضاً أن الحكم المطعون فيه قد صدر بعد إذن المجلس باتخاذ الإجراءات لأنه قد بني على الحكم الابتدائي الباطل . ( وثانياً ) بأن المحكمة الاستئنافية لم تحقق دفاع الطاعن تحقيقاً دقيقاً ولم تبين من بالذات وقع منه تزوير المحرر — أهو الطاعن أو شخص غيره ؟ ولم تمن بإجابة المدافع عنه إلى ما طلبه من تعيين خبير لتحقيق إن كان التزوير الذي وقع كان بخطئه أم لم يكن ولم ترد على هذا الطلب بما يبرر عدم إجابته .

وحيث إنه عن الحصانة البرلمانية فالتأثير من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق أوجه الطعن أن التحقيقات الأولية ورفع الدعوى كانا سابقين على انتخاب الطاعن عضواً بمجلس النواب ثم صدر الحكم عليه غيابياً بالإدانة أثناء دور الانقضاء ، فلما عارض فيه لم يتمسك بالحصانة البرلمانية وترافع بحاميته في الدعوى ، فلما حكم بالتأييد استأنف وطلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهود قال أحدهم عرضاً بأنه أى الطاعن عضو في مجلس النواب فأمرت بوقف السير في إجراءات المحاكمة إلى أن تحصل النيابة على إذن من مجلس النواب بالسير فيها ، فلما صدر ذلك الإذن استؤنفت الإجراءات حتى صدر الحكم المطعون فيه دون أن يتمسك أحد بإعلان .

وحيث إنه متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت صحیحة على التهم قبل أن ينتخب عضواً في البرلمان ، وكانت المحكمة تجهل أن التهم انتخب بعد ذلك ، فإن إذن البرلمان في استمرار السير في الإجراءات بعد أن تنهت المحكمة بحول دون القول بإعلان الإجراءات التي تمت ضد التهم بعد انتخابه ، ولا يصح تشبيه هذه الحالة من جميع الوجوه بحالة الإجراءات التي تبدأ ضد عضو في البرلمان بغير إذن المجلس ، إذ أن حكم كل حالة من الحالتين لا يتفق تماماً مع حكم الأخرى سواء في طبيعته أو في علته . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم لا يكون قد وقع في خطأ بهذا الصدد .

وحيث إنه عن باقي ما جاء في الطعن فإن الحكم المطعون فيه حين دان

الطاعن بالتزوير واستعمال الحرر للزور قد يسن الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهاتين الجريمتين ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها. وقوع هذه الواقعة منه . وتعرض لدفاعه فحده للاعتبارات التي أوردتها وهذا يكفي لتبرير قضائه بالإدانة . أما ما يقوله الطاعن ويرى من ورائه إلى أنه لم يباشر ارتكاب فعل التزوير بيده فردود بما أثبتته المحكمة من أنه ولا بد ضالغ في التفسير الذي وقع في الورقة ، فإذا كان فعل التفسير قد وقع بيد شخص آخر فإن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته ، لأنه لا يجب لمعاقبة التهم على التزوير أن يكون تفسير الحقيقة في الورقة قد وقع بيده هو .

### ( ٨٨٥ )

#### القضية رقم ١٥٠ سنة ١٩ القضية

تكوين . نقل سكر من مكان إلى آخر بدون ترخيص . يجب للإدانة ثبوت علم الناقل بعدم وجود ترخيص . مجرد النقل بدون ترخيص لا يكفي إلا لإدانة صاحب السكر لا المكلف من قبله بالنقل .

يجب لإدانة التهم بنقل سكر من مكان إلى آخر بدون ترخيص — تطبيقاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ — أن يثبت علمه بعدم وجود هذا الترخيص . وإذن فقول المحكمة إن مجرد نقل السكر بدون ترخيص يكفي للمعاقبة — ذلك لا يصلح أساساً للهم إلا للإدانة صاحب السكر ، ولكنه لا يصلح أساساً لمعاقبة من كلف من قبله بمباشرة عملية النقل إذ هو لا يفيد أن هذا المكلف كان لا بد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص .

### ( ٨٨٦ )

#### القضية رقم ١٩٤ سنة ١٩ القضية<sup>(١)</sup>

حكم . تبينه . تأسيس الدفاع عن التهم بالقتل على أن حادث القتل وقع في يوم كذا

(١) رأس الجلسة في هذه القضية سعادة سيد مصطفي باشا رئيس المحكمة .

وترتيبه على هذا التاريخ نتائج ذكرها في مصلحة التهم . تردد الحكم في تعيين يوم القتل وعدم إمكان الوقوف على مبلغ رده على ما تضمنه الدفاع من أوجه موضوعية . قضى .

إذا كان المدافع عن التهم بالقتل قد عول في دفاعه على أن حادث القتل وقع في ذات اليوم الذى قبض فيه بغير حق على الجنى عليه وهو يوم كذا ، ورتب على ذلك نتائج ذكرها في مصلحة التهم ، وكان الحكم الذى أدان التهم فى القتل قد ذهب إلى أن القتل وقع فى ذلك اليوم ، ثم رجع فقال باحتمال أن يكون القتل قد وقع فى يوم آخر ، بحيث لا يستطاع من مجموع ما ورد فيه الوقوف على مبلغ تضمنه الرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تقدم بها المدافع ، فهذا الحكم يكون معيياً واجباً تقضه .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهض هذا الطاعن على الحكم للطعون فيه أنه تناقض فى تحديد تاريخ قتل الجنى عليه مع ما لهذا التحديد من أهمية فقد قال فى موضع إنه وقع فى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ وقال فى موضع آخر إنه إنما وقع فى تاريخ تال لهذا اليوم .

وحيث إنه لما كان للدفاع عن هذا الطاعن — كما يبين من مراجعة محضر الجلسة — قد عول فى دفاعه على أن القتل وقع فى ذات اليوم الذى قبض فيه بغير حق على الجنى عليه وهو ٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ ورتب على ذلك نتائج ذكرها فى مصلحة التهم ، وكان الحكم للطعون فيه قد ذهب مرة إلى أن القتل وقع فى ذلك اليوم ثم رجع فقال باحتمال أن يكون القتل قد وقع فى يوم آخر فأصبح لا يستطاع من مجموع ما ورد فيه الوقوف على مبلغ تضمنه الرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تقدم بها الدفاع ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون معيياً واجباً تقضه .

## ( ٨٨٧ )

القضية رقم ٤٧٤ سنة ١٩٣٣ القضائية<sup>(١)</sup>

تسول . صحة البنية في معنى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ . أن يكون الشخص ميسراً له سبيل العيش . امرأة لها من يعولها . ضبطها متسولة في الطريق العام . عيقلها صحيح ولو كانت غير سليمة البنية .

إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد من صحة البنية أكثر من أن يكون الشخص ميسراً له سبيل العيش سواء من طريق عمله هو أو من أى طريق آخر . فن ضبطت متسولة في الطريق العام ، وكان لها من يعولها وينفق عليها ، يحق عقابها بالمادة الأولى من القانون المذكور ولو كانت بنيتها غير سليمة .

## المحكمة

وحيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيا قضى به من تبرئة المتهم استناداً إلى أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يشر إلى التسول صاحب الدخل غير صحيح البنية بحجة أن المادة الأولى من هذا القانون لا تنطبق لأن المتهم غير صحيح البنية ، وأن المادة الثانية لا تنطبق كذلك لأن المتهم وهذه حالتها من وجود من ينفق عليها لا يمكن إرسالها إلى الملجأ الذي لا يقبل فيه إلا للموزون . وتقول النيابة إن الشارع عند ما حرم التسول قصد إلى أنه جريمة في ذاته يجب العقاب عليها في الحالتين وإن المادة الأولى واجبة التطبيق في الدعوى .

وحيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم ضبطت تسول في الطريق العام بالقاهرة وأنها غير قادرة على العمل إلا أن لها زوجاً يعولها ويتولى الإنفاق عليها . وقد قضى لها الحكم بالبراءة وقال في ذلك : « إنه يتعين لمعاقبة المتهم وفقاً للواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ أن يكون التحاقها بالملاحىء ممكناً ، وهو أمر غير ممكن إذ أن المتهمه عائلاً ولائحة للملاحىء ترفض

(١) رأس الجلسة في هذه القضية سمادة سيد مصطفى بإشا رئيس المحكمة .

قبول المتسول ذى العائل . ومن ثم تكون التهمة المسندة للتهمة غير متوفرة الأركان ويتعين لذلك براءتها عملاً بنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات » .

وحيث إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد بصحة البنية إلا أن يكون الشخص متوفراً لديه سبيل العيش سواء عن طريق عمله أو عن أى طريق آخر . ومتى كان الأمر كذلك وكانت التهمة — ولو أنها غير صحيحة البنية — لها من يعولها وينفق عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءتها يكون مخطئاً ، إذ يجب في هذه الحالة معاقبتها بالمادة الأولى من القانون المذكور .

### جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وحسن المصطفى بك وفهم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

### (٨٨٨)

#### القضية رقم ٥١٩ سنة ١٩ القضاية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى فى جريمة . يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة .

الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل فى الدعوى التى ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ أو كذبه .

#### المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد استند فى الإدانة بصدد كذب البلاغ إلى ما قضت به محكمة أخرى فى التبديد الذى نسب فى البلاغ إلى الجنى عليه ، واعتبر قضاءها فى ذلك ملزماً له ، وهذا خطأ إذ كان الواجب

على المحكمة وهي تفصل في تهمة البلاغ الكاذب أن تتحقق هي من كذب البلاغ بنقض النظر عما تقوله محكمة أخرى في شأنه .

وحيث إنه لا وجه لكل ما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه بالبلاغ الكاذب قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة ، واستند في ثبوت كذب بلاغه إلى ما قامت به المحكمة التي فصلت في تهمة خيانة الأمانة التي نسبها إلى المجني عليه في بلاغه ، ثم تعرض للقصد الجنائي فأورد الأدلة والاعتبارات التي استخلصت المحكمة منها أنه كان وقت تقديم بلاغه يعلم بكذبه وينتوى الإضرار بالمبلغ ضده ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ولما أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، وكان الحكم الجنائي الصادر من المحكمة المختصة في التهمة التي أسندتها للمبلغ في بلاغه إلى المبلغ ضده يقيّد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب في قضائه بصدد كذب البلاغ ، فإن الجدل على الصورة الواردة بوجه الطعن لا يكون له من مبرر .

## ( ٨٨٩ )

### القضية رقم ٥٨٢ سنة ١٩ قضائية

دفاع . طلب الدفاع سماع من عاين محل الحادث من الشهود . رفضه بقوله عدم التحويل على ما سيقولونه لأنهم سيبدلون به من القاكرة . غير سديد .

إن عدم إجابة المحكمة الدفاع إلى سماع من عاين محل الحادث من الشهود بمقولة إنه لا يصح التحويل على ما سيقولونه لأنهم إذا ما سئلوا أمامها فما يدلون به لا يكون إلا اعتماداً على القاكرة وهذا مما لا يصح التحويل عليه — ذلك غير سديد ، إذ هذا القول لا يصح أن يصدر عنها إلا بعد سماع الشهود بالقول ، كما هي الحال بالنسبة إلى سائر الشهود ، لجواز أن يقتنمها الشاهد بصدق روايته في شأن ما شاهده هو بمجواسه بالرغم من طول الزمن .

## المحكمة

وحيث إن مما تنمى الطاعة على الحكم المظنون فيه أن المدافع عنها طلب إلى محكمة الجنايات سماع ضابط البوليس ووكيل النيابة اللذين عاينا محل الواقعة فور وقوعها لتحديد المكان الذى رأيا فيه زيت البترول متناثراً على أرض المطبخ لعدم وضوح ذلك فى محضرهما ، وذلك توصلاً لمعرفة الحقيقة إن كانت الواقعة شروعا فى قتل من الطاعة أو شروعا فى انتحار من المصابة ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وردت عليه ردأ غير سديد .

وحيث إن التات فى محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعة تقدم بالطلب المشار إليه والمحكمة لم تجبه وردت عليه فى قولها « إنه جاء فى معانة النيابة أنه وجد بترول حول المنضدة من الناحية البحرية والشرقية والظاهر من وضع المنضدة عند معانة المحكمة أنها ملتصقة بالحائط الشرقية ، وهذا هو الوضع الطبيعى لها وهو ما يقول به الدفاع ، فوجود البترول فى الجهة الشرقية من المنضدة غير ظاهر ولكن لا أهمية له لأنه يفرض أن هذا التعبير جاء خاطئاً أو أنه كان يوجد بترول فضلاً على حافتي المنضدة ، كما ذهب إليه الدفاع ، فإنه لا يغير من حقيقة الواقعة وظروفها ما دام الدفاع لم يبين أن لوجود البترول فوق المنضدة دخلاً فى الواقعة نفسها . ومن حيث إن الدفاع طلب أيضاً أن يسأل الضابط يس أفندى عاشور ووكيل النيابة الذى أجرى المعاينة ، ولا ترى المحكمة أى أهمية لهذه المناقشة لأن كلاً منهما قد أثبت ما رأى فى محضره ، وقد تقدم أن المعاينة التى أجرتها المحكمة بينت صدق قول المجنى عليها ، وقد زال أثر البترول الآن ولا يمكن التمويل على الفكرة فى مثل هذه الأحوال » . ولما كان هذا الطلب هاماً تتعلق به تحقيق الدعوى لمعرفة وجه الحق فيها ، وكان ما ذكرته المحكمة بصدد عدم إجابته غير سديد لأن قولها بعدم التمويل على ما سيقوله الشاهدان المطلوب سؤالهما إذا ما سئلا أمامها على أساس أن ذلك لا يكون إلا اعتماداً على ذاكرتهما ، وإن هذا مما لا يصح التمويل عليه ، لا يجوز إلا بعد سماعهما بالفعل — كما هى الحال بالنسبة

إلى سائر الشهود — لجواز أن يقتنمها الشاهد بصدقه روايته في شأن ما شاهده هو بحواسه بغض النظر عن طول الزمن ، فإن الحكم المطنون فيه يكون معيباً واجباً نقضه

### (٨٩٠)

القضية رقم ٥٨٣ سنة ١٩ القضائية

لإجراءات . محضر الجلسة . عدم ذكر مدة العقوبة المحكوم بها فيه . ذكرها في الحكم . عدم ادعاء الطاعن أن ما ذكره الحكم يخالف ما نطقت به المحكمة . لا يقبل هذا الطعن على الحكم .

مضى كان الحكم قد ذكرت فيه مدة العقوبة التي قضى بها على المتهمين ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أن ما ذكره الحكم من هذا يخالف ما نطقت به المحكمة في الجلسة ، فلا يكون له أن يطلب نقض الحكم استناداً إلى محضر الجلسة الذي لم تبين فيه مدة العقوبة ، إذ العبرة هي بما وقع فعلاً ، وبمجرد السهو في التحرير لا يهم .

### (٨٩١)

القضية رقم ٥٩٦ سنة ١٩ القضائية

نقض . قرار قاضي الإحالة بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي . طعن النيابة فيه أمام محكمة النقض . لا يصح . الطعن فيه بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون لا يكون إلا في الحالة الوحيدة المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

إن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعد أن بين في المادة الأولى الأحوال التي يجوز لقاضي الإحالة أن يحيل فيها الجنابة إلى القاضي الجزئي نص في المادة الثانية على أنه يجوز للنائب العمومي أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية متقدمة بهيئة غرفة مشورة في أمر الإحالة الصادر تطبيقاً للمادة السابقة ثم قال : « فإذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمراً بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات مراعية في ذلك الإجراءات المقررة لقاضي الإحالة » ، وليس في هذا



ما يجوز للنيابة أن تطعن في هذا القرار أمام محكمة النقض ، بل إن نصها على جواز الطعن أمام غرفة المشورة عام مطلق يشمل الطعن من ناحية الوقائع ومن ناحية القانون على السواء . وإذن فلا يكون الطعن بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون إلا في الحالة الوحيدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون المذكور التي تقول : « للنايب العمومي أن يطعن أمام محكمة النقض والإيرام في الأمر الصادر من غرفة للمشورة طبقاً لهذا القانون ، غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا خطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويله . » . ولا يصح في هذا المقام الاستناد إلى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذ هذه المادة إنما تشير إلى الطعن في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى التهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله .

### المحكمة

حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الأمر الصادر من قاضي الإحالة بنى على خطأ في القانون . وفي بيان ذلك تقول النيابة إن إحدى التهم المنسوبة إلى المتهم وهي جنابة المواصلة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولا يجوز لقاضي الإحالة أن يقرر بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بصريح نص المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . فهي لذلك تطعن فيه وتمتد في جواز طعنها على المادة الرابعة من القانون المذكور والمادة ١٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ .

وحيث إنه بعد أن بين القانون المذكور في المادة الأولى منه الأحوال التي يجوز لقاضي الإحالة أن يحيل فيها الجنابة إلى القاضي الجزئي نص في المادة الثانية على أنه يجوز للنايب العمومي أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منقطة بهيئة غرفة مشورة في أمر الإحالة الصادر تطبيقاً للمادة السابقة ، ثم قال :

« فإذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمراً بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات مراعية في ذلك الإجراءات المقررة لقاضى الإحالة . وليس في نص هذه المادة ما يميز النيابة أن تطعن في قرار قاضى الإحالة بإحالة الدعوى إلى القاضى الجزئى أمام محكمة النقض . ذلك لأن نص هذه المادة في جواز الطعن أمام غرفة المشورة عام يشمل الطعن من ناحية الوقائع ومن ناحية القانون على سواء ولا يكون الطعن بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون إلا في الحالة الوحيدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون المذكور التى تقول « للنايب العموى أن يطعن أمام محكمة النقض والإيرام في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقاً لهذا القانون غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا خطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويله » . أما ما استندت إليه النيابة من نص المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فإنه في غير محله لأن المادة المذكورة لم تشر إلا إلى الطعن في الأمر الصادر من قاضى الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى التهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله . وهذا بعيد عما هى بصدده من الطعن في قرار قاضى الإحالة بإحالة الجناية إلى القاضى الجزئى ليحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .

### (٨٩٢)

#### القضية رقم ٦٤١ سنة ١٩٠٢ القضائية

اشتباه . حكم القاضى الجزئى بإثبات المشتبه فيه . لا يجبل أى طعن . حكمه بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . لنيابة استئنائه .

إن للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما جعلت حكم القاضى الجزئى غير قابل للطعن في حالة ما إذا أصدر حكماً بإثبات المشتبه فيه بأن يسلط سلوكاً مستجيماً ، أما إذا حكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة فإنه يكون النيابة

أن تستأنف حكمه لأنها رفعت الدعوى بمقتضى القانون الذى ينص على أنه فى حالة الثبوت يحكم بالمراقبة ويحول القاضى الاكتفاء بالإندار.

### المحكمة

حيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن النيابة العمومية اتهمت الطاعن بأنه « بعد مشتبهاً فيه إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال ». وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ١/٦ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة أول درجة قضت ببراءته مما أسند إليه ، وبتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٩ قضت محكمة ثانى درجة بإلغاء الحكم المستأنف وإندار الطاعن بأن يسلك سلوكاً مستقيماً . ولما كان استئناف النيابة فى غير محله لأن المادة السابعة من المرسوم المذكور جعلت السلطة فى الفصل فى مثل هذا الاتهام للقاضى الجزئى ، وقد جاء حكم المحكمة الاستئنافية من حيث الوقائع فى غير محله .

وحيث إن المادة السابعة من المرسوم بقانون المذكور إنما جعلت حكم القاضى الجزئى غير قابل للطعن فى حالة ما إذا أصدر حكماً بإندار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً فهذا الحكم هو الذى لا يقبل أى طعن ، أما إذا حكم القاضى الجزئى بالبراءة لعدم ثبوت التهمة كان للنياية أن تستأنف لأنها رفعت الدعوى بمقتضى القانون الذى يقضى فى حالة الثبوت بالحكم بالمراقبة ويحول القاضى الاكتفاء بالإندار . ومتى تقرر ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادراً بالإندار فإن الطعن عليه لا يكون جائزاً .

### (٨٩٣)

#### القضية رقم ٦٤٣ سنة ١٩ قضائية

نقض . عود . حكم من محكمة الجناح يعدم الاختصاص على أساس العود . تأسيس العود على حكين صدرا على التهم بعد ارتكابه الواقعة محل المحاكمة . خطأ . لا يمتنع من قبول الطعن فى هذا الحكم كونه غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى . الأمر فى هذه الحالة متته حتماً بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص .

إنه يجب بالبداية أن تكون السوابق التي يبنى عليها العود عن جرائم سابقة للواقعة محل المحاكمة . وإذن فيكون مخططاً الحكم الذي يقضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى على أساس أن المتهم عائد في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه مرتين إذا كان هذان الحكمان قد صدرا بعد ارتكابه الواقعة محل المحاكمة . ولا يمنع من قبول الطعن في هذا الحكم كونه غير منه الخصومة في موضوع الدعوى ، إذ الأمر في هذه الصورة لا بد منته إلى محكمة النقض . ذلك بأنه ما دامت محكمة الجنح هي المختصة بنظر الدعوى وقد صدر منها حكم بعدم الاختصاص ، وما دامت الواقعة لا يصح وصفها بأنها تستحق أن يحكم فيها بقوية الجنائية مما نتيجته الحتمية — على مقتضى القانون — أن تحكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها هي أيضاً ، فإنه لا يكون عندئذ من معدى عن أن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص ، ولهذا يجوز أن يقبل الطعن من الآن .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تتمسك في طعنها بأن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى على أساس أن المتهم عائد في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها إحداها لمدة سنة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٤٧ والأخيرة منها بتاريخ ٣٤ من أبريل سنة ١٩٤٧ لأن جرعة السرقة موضوع المحاكمة وقعت في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ أى قبل الحكم عليه في السابقتين المذكورتين مما لا يصح معه اعتبارهما في العود .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بدائرة قسم مصر الجديدة سرق وآخر الشنطة والأشياء الأخرى المينة بالحضر والملك للضابط البريطاني كوك » . ومحكمة أولى درجة داته ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وقالت « إنه تبين من

الاطلاع على صحيفة سوابق التهم أنه سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية إحداهما لمدة سنة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٤٧ وكلها في جرائم سرقات وشروع فيها والأخيرة منها بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ . وحيث إنه تبين مما تقدم أن الواقعة التي يحاكم عليها المتهم الآن أصبحت بتلك السوابق جناية طبقاً للمواد ٣١٧ و ٣/٤٩ و ٣ و ٥١ من قانون العقوبات فيتمتع الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

وحيث إنه لما كان يجب بالبداية أن تكون السوابق التي يبني عليها العود في جريمة سابقة للواقعة محل هذه الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى قد أسس قضاءه بأن المتهم عائد في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات على حكيم صدر عليه بعد ارتكاب الواقعة التي عده عائداً فيها ، وكانت الأحكام السابقة عليها لا تبرر النتيجة التي انتهت المحكمة إليها ، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه . ولا يمنع من ذلك كونه لم يمه الخصومة في موضوع الدعوى ما دامت محكمة الجنح هي المختصة بنظر الدعوى وما دامت محكمة الجنايات غير مختصة بها أصلاً لأن الواقعة لا يصح وصفها بأنها تستحق أن يحكم فيها بعقوبة الجناية مما مقتضاه — على مقتضى القانون — أن تحكم هي الأخرى بعدم اختصاصها فينتهى الأمر حيناً بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجنح المستأنفة للفصل فيها .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة أحمد فهمي إبراهيم بك وحضور حضرات : أحمد حنفي بك وحسن المصلي  
بك وفهمي عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

(٨٩٤)

### القضية رقم ٢٣٥٨ سنة ١٨ القضاية

دخان . تنظيم صناعته . مخالفة القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٣  
بوضع نظام خلط الدخان . لا يعاقب عليها إلا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ ع . منهم لم يخطر  
نقطة الجمارك الموجود مصنعه في دائرتها عن عملية تسيل الدخان في الموعد القانوني . معاقبه  
بخمسة جنيهات وبالمصادرة . خطأ . يتعين معاقبه بغرامة قدرها خمسة وعشرون قرشاً .

إن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ لم ينص على عقوبة من يخالف أحكام  
القرار الوزاري الذي يصدر بتنظيم صناعة الدخان ، ولم يخول الوزير حق وضع  
العقوبة بل كل ما خوله هو وضع الشروط التي يصح معها خلط الدخان . وإذن  
فإن مخالفة القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ بوضع نظام  
خلط الدخان لا يمكن العقاب عليها إلا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون  
العقوبات . ومعنى ما جاء في المادة ١٠ من هذا القرار من قولها « فضلاً عن معاقبة  
المخالف بأحكام القانونين المشار إليهما فيه » لا يخرج عن كونه تنبيهاً للقائمين على  
تنفيذ القانون بأن ما نص عليه فيها من جواز سحب الرخصة لا يمنع من مؤاخذه  
المخالف على ما قد يكون وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانونين  
للمذكورين ولم يقصد به تقرير عقوبة على مخالفة القرار المذكور .

فإذا كانت الواقعة للهيئة بالحكم هي أن التهم لم يخطر نقطة الجمارك الموجود  
مصنعه في دائرتها عن عملية تسيل الدخان في اليماد القانوني وعاقبه المحكمة  
على ذلك بتفريمه خمسة جنيهات وبمصادرة الدخان فإنها تكون قد أخطأت  
ويتعين معاقبة هذا التهم بغرامة قدرها خمسة وعشرون قرشاً .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تنحصر في أن الحكم المطعون فيه أخطأ لأنه دان الطاعن عن واقعة لا عقاب عليها . وفي بيان ذلك يقول : إن المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ تشترط في الإخطار المطلوب أن يسبق عملية تسجيل الدخان بيومين ، وقد أخطر الطاعن المصلحة في الميعاد المقرر . والعبرة في ذلك بتاريخ إرسال الإخطار لا بتاريخ الوصول ولم يتم دليل على أن الإخطار وصل بعد الميعاد بل إن مندوب مصلحة الجمارك حضر بالقفل أثناء العملية ، والمادة العاشرة من القرار المذكور لم تنص إلا على عقوبة جوازية إدارية هي سحب الرخصة وإن جاء فيها : « فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين رقمي ٧٢ و ٧٤ الصادرين بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٣٣ » مما مفاده أن يعاقب المخالف بسحب الرخصة إدارياً مع عدم الإخلال بمعاقبته جنائياً بمقتضى القانونين المذكورين إذا كان الدخان مشوشاً بالفعل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر « أن الدفاع عن المتهم تمسك بوجوب تطبيق العقوبة على أساس المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . وأن القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ قد ورد فيه ما نصه : بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ المعدل لبعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ وعلى المادة ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . وقد نص في المادة الرابعة منه على إلزام صاحب المصنع بإخطار نقطة الجمر أو الإنتاج عن كل عملية تسجيل قبل الميعاد بيومين على الأقل ولا يبدأ بعملية التعتية إلا بحضور مندوب الجمارك كما نص في المادة العاشرة على أنه عند ارتكاب أية مخالفة لهذا القرار يجوز لمصلحة الجمارك سحب رخصة المصنع فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين رقمي ٧٢ و ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . وأن القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ نص صراحة على تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وهي التي تنص على عقوبة لا تتجاوز عشرة جنهات أو بالحبس مدة لا تتجاوز الشهر فضلاً عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة » .

وحيث إن القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بوضع نظام خلط الدخان بين الأحوال التي يسمح فيها بخلط الدخان والإجراءات التي تتم في ذلك ومنها أنه أوجب بالمادة الرابعة منه على صاحب المصنع أن يحظر نقطة الجرك أو الإنتاج الموجود مصنعه في دائرتها عن كل عملية تعسيل ولا يبدأ بعملية التعتية إلا بحضور مندوب الجمارك ويجوز لمصلحة الجمارك إعفاء صاحب المصنع من هذه الإجراءات بتريخيص كتابي خاص ، ثم نص في المادة العاشرة منه على أنه عند ارتكاب أية مخالفة لهذا القرار يجوز لمصلحة الجمارك سحب رخصة المصنع فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين رقمي ٧٢ و ٧٤ الصادرين بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٣٣ ، وبين من ذلك أن المادة الرابعة أوجبت على صاحب المصنع المسموح له بتعسيل الدخان أمرين أولهما أن يحظر نقطة الجرك أو الإنتاج الموجود مصنعه في دائرتها قبل الميعاد بيومين بعملية التعسيل . والثاني أن لا يبدأ عملية التعتية إلا بحضور مندوب الجمارك . ومعنى ذلك أن إخطار المصلحة بعملية التعسيل يجب أن يصل إلى المصلحة قبل المدة المحددة في النص ، فلا يصح القول بجواز وصول الإخطار في أثناء مدة اليومين السابقين على عملية التعسيل ، كما لا يصح القول بأن حضور مندوب الجرك يفي عن هذا الإخطار لأن حضوره غير لازم عند عملية التعسيل ولكنه يحتم عند عملية التعتية .

وحيث إنه ذكر في ديباجة القرار الوزاري المذكور العبارة الآتية : بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ وعلى المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ الصادر في ٣ يولييه سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان الخ . وقد نصت المادة السادسة من القانون المذكور وقت صدور هذا القرار على عقوبة مخالفة لمن يجرز دخاناً مشوشاً ، وأجازت الفقرة الثانية منها لوزير المالية أن يصرح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية ، ثم ألغيت المادة السادسة وجعلت عقوبة غش الدخان أو خلطه الحبس لمدة لا تزيد عن شهر أو غرامة لا تتجاوز العشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين الخ . ونصت للمادة السادسة مكررة على جواز التصريح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية الخ . ويظهر من



ذلك أن إشارة القرار الوزارى إلى المادة السادسة إن صح جدلاً أنها تنفى الإحالة على العقوبة المنصوص عليها فيها فإنه لا يصح القول إطلاقاً بمعاينة الطاعن بالعقوبة الواردة فى المادة المذكورة بعد تعديلها وجعلها جنحة ، لأن العقوبة الواردة فى القانون على أصله تعتبر هى العقوبة المنصوص عليها فى القرار الوزارى وكأنها جزء منه ، فالحكم المطعون فيه قد أخطأ على أى حال فى تطبيق عقوبة الجنحة على الطاعن . على أن الصحيح فيما أشار به القرار الوزارى إلى المادة السادسة المذكورة أنه لا يعنى سوى بيان المصدر التشريعى لحق الوزير فى وضعه . ذلك لأن القانون المذكور لم ينص على عقوبة من يخالف أحكام القرار الوزارى الذى يصدر بتنظيم صناعة الدخان ولم يخول الوزير حق وضع العقوبة وكل ما خوله فيه إنما هو وضع الشروط التى يصح معها خلط الدخان . ومتى كان الأمر كذلك فإن مخالفة هذا القرار لا يمكن العقاب عليها إلا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ، ويكون معنى ما جاء فى المادة العاشرة من قوله « فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين المشار إليهما فيه ، لا يخرج عن كونه تنبيهاً للقائمين على تنفيذ القانون بأن ما نص عليه فيها من جواز سحب الرخصة لا يمنع من مؤاخذه المخالف على ما قد يكون وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانونين المذكورين ولم يقصد به تقرير عقوبة على مخالفة القرار الوزارى المذكور .

وحيث إنه لما تقدم ولأن الحكم المطعون فيه قد بين أن الطاعن لم يخطئ نقطة الجرم الموجود مصنعه فى دائرتها عن عملية تسهيل الدخان فى الميعاد القانونى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه على هذا الأساس فقط ومعاينة الطاعن بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات .

### (٨٩٥)

#### القضية رقم ٣٣٨٠ سنة ١٨ القضاية

حكم . تنبيه . إدانة للتمم بذكر بيانات غير صحيحة عن أرباحه ومستنداته فى الإقرارات المقدمة منه لمصلحة الضرائب على أساس أنه لم يدرج فى أرباحه مبلغاً معيناً على اعتبار أنه إكراهيات . تسليم الحكم مبدأ الإكراهيات . رى التهم بالمبالغة فى المبلغ الذى خصص لتلك دون تهمى ما إذا كان ذلك عن عمد أو بحسن نية . قصور .

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم بذكره بيانات غير صحيحة عن أرباحه في الإقرارات المقدمة منه لمصلحة الضرائب ، قد ذكرت واقعة الدعوى محصلة في أن المتهم لم يدرج ضمن أرباحه مبلغاً معيناً باعتباره « إكراميات » لأحدى الشركات ، ثم قالت إنه مع التسليم بأن لكل تاجر أن يخصص مبلغاً لهذا الغرض. فإن المبلغ الذي خصصه أزيد مما ينبغى فيجب قصره حسباً ذكر الخبير المعين. لفحص الحساب في الدعوى المدنية على ١٠٪ وما زاد على ذلك يعتبر تخفيفاً له ، وبالتالي متقدماً بإقرارات غير صحيحة مما يوقعه تحت طائلة المساءلة الجنائية ، فهذا منها قصور في الحكم يعيبه بما يوجب نقضه . إذ ما دام الحكم قد سلم بمبدأ الإكراميات ثم أخذ برأى الخبير في صدها فقد كان عليه أن يتقصى ما إذا كانت هذه المبالغ متعمدة ومقصوداً بها التخلص من أداء الضريبة عن المبلغ المقرر أو أن المبالغ كانت بحسن نية عن سوء تقدير ، كما كان على المحكمة أن تقول كلمتها هي. بصدد ما ذكره تقرير الخبير عن المبلغ الزائد على الواجب تخصيصه للإكراميات. لا أن تأخذ في ذلك بما قالته المحكمة المدنية في حكمها كأنه قضية مسلمة .

## (٨٩٦)

### القضية رقم ٢٠٦ سنة ١٩ القضائية

قض . الطعن أمام محكمة النقض في أوامر قاضي الإحالة خطأ في تطبيق القانون . حق. للتائب العموي وحده . رئيس النيابة لا يجوز له أن يطن فيه إلا بصفته نائباً عن النائب العموي ، ويشترط ذكر هذه الصفة صراحة في تقرير الطعن .

إن للادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد جعلت حق الطعن في أوامر قاضي الإحالة أمام محكمة النقض بسبب الخطأ في تطبيق القانون للتائب العموي وحده ، وإن فلا يجوز قبول الطعن من غيره . فإذا كان رئيس النيابة هو الذي قرر الطعن بقلم الكتاب فإنه يكون من المتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً . ولا يرد على هذا بالقول بأن الطعن رفع بالنيابة عن النائب العموي ، ما دام من قرره لم يذكر ذلك صراحة في التقرير لبيان أنه لم يقصد أن يرفعه باسمه هو .

## (٨٩٧)

## القضية رقم ٣٥٢ سنة ١٩ القضائية

إثبات . موجه اليمين الحاسمة . التعويل على أقواله في إثبات جريمة اليمين الكاذبة التي أداها من وجهت إليه . جائز .

إن كون موجه اليمين الحاسمة ممنوعاً ، بعد حلقها ، من المطالبة بأى حق من الحقوق — ذلك لا يمنع المحكمة من أن تعول على أقواله في كذب اليمين في جريمة اليمين الكاذبة .

## المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن كذب اليمين لا يجوز إثباته بنير الكتابة إذا كان موضوع الدعوى يزيد على عشرة جنهات ، وأن الطاعن ذكر أن خطاباً بالدعوى مزور فلم تجبه المحكمة إلى تحقيق التزوير الذى يدعيه . ثم إنها أخطأت إذ عولت على شهادة المجنى عليها توصلًا لإثبات كذب اليمين مع عدم جواز ذلك لأنها بتوجيهها اليمين تكون قد تنازلت عن كل حق خاص بالدعوى .

وحيث إن الثابت بالحكم للطعون فيه أن المحكمة حين دانت الطاعن بالجريمة التي عاقبته من أجلها قد ذكرت الاعتبارات التي تبرر الإثبات بالبينه وفقاً للقانون ، فذكرت أن هناك مانعاً أدبياً حال دون الحصول على كتابة وهو ما يجوز معه الإثبات بالبينه . وأما عن التعويل على شهادة المجنى عليها في كذب اليمين الحاسمة فالممنوع عليها هو المطالبة بأى حق من الحقوق بعد أداء اليمين التي وجهتها ، وذلك لا يمنع المحكمة من أن تعول على أقوالها في إثبات جريمة اليمين الكاذبة . وأما عن التزوير المدعى به فقد تعرضت المحكمة إليه وذكرت أن الخطاب موضوع التزوير لا يقدم في الدعوى ولا يؤخر ، وأنه مع استبداده بالدعوى غنية بالأدلة فلم يكن له أثره في الدعوى وبالتالي لا يكون للطاعن ما يشكو منه بهذا الصدد .

## (٨٩٨)

## القضية رقم ٣٥٤ سنة ١٩ القضائية

علامات تجارية . ملكية العلامة التجارية هي لمن استخدمها قبل غيره . تسجيلها لا ينشئ حق الملكية وإنما يقررها . هو لا يصبح منشأً لذلك الحق إلا إذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل ، على أن يبقى لمن له أسبقية استخدام العلامة حق وضع اليد عليها . واضح اليد على العلامة السابقة . لا تصح معاقبته على هذا الفعل .

إن ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له أن استخدمها قبل غيره ، والتسجيل لا ينشئ الملكية بل يقررها ، وهو لا يصبح منشأً لحق الملكية إلا إذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخه على أن يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها . وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى نصابها بمعاينة « كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة » ، وكان لا يتصور عقلاً أن يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملاً لعلامة لاحقة فإن المعاقبة على هذا الفعل لا تكون صحيحة .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن باستعمال علامة مقلدة بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور بعلامة سبق تسجيلها طبقاً للقانون وكان ذلك بسوء القصد ، لأن عناصر هذه الجريمة غير متوافرة ، فإن العلامة التي استعملها لها وجود سابق على وجود علامة للدعى بالحقوق المدنية وهي علامة خاصة بشركة « ماتا » الإسبانية توضع على نوع خاص من النبيذ يميز باسم البلد التي تنتج وهي « ملجا » من أعمال مملكة إسبانيا ، والدعى بالحقوق المدنية لا ينتج وليس له قانوناً أن ينتج هذا الصنف لوجوب أن يكون مصدره بلدة « ملجا » بالذات . هذا فضلاً عن الاختلاف بين هذه

العلامة وعلامة للدعى بالحقوق المدنية من حيث صفاتها المميزة وما يحيط بها من بيانات أبرزها وجود كلمة « مانا » بحروف كبيرة وكلمة « ملجا » بحروف واضحة أعلى علامة رأس الأسد ، ووجود تباين بين رسمى هذه الرأس بين العلامتين ، ولوجود بيانات أخرى على إتيكيت للدعى بالحقوق المدنية ورسم عنقودى عنب خلت منهما علامة شركة « مانا » . يضاف إلى ذلك أن عنصر سوء القصد غير قائم في حق الطاعن ، ولكن الحكم للطعون فيه افترض قيامه فرضاً بمقولة إنه ( أى الطاعن ) إما أن يعلم بوجود علامة للدعى بالحقوق المدنية أو كان عليه أن يعلم بوجودها بالرجوع إلى إدارة العلامات التجارية وبأن الاحتجاج بالجهل في هذا الخصوص غير جائز .

وحيث إن واقع الحال في هذه الدعوى — على ما هو ثابت في الحكم المطعون فيه — هو أن الطاعن يتجر منذ سنة ١٩٢٤ في صنف خاص من النبيذ الإسباني يحمل اسم البلد التي تنتجها وهي « ملجا » وتقوم بصنعه شركة إسبانية تسمى شركة « مانا » ولهذه الشركة علامة مسجلة هي رأس أسد يعلوها كلمة « مانا » بحروف كبيرة وهي اسم الشركة وكلمة « ملجا » بحروف واضحة دلالة على اسم النبيذ ، وقد سجلت هذه العلامة بأسبانيا في سنة ١٩١٧ وسجلت دولياً في برن منذ سنة ١٩٣٦ وهذا النبيذ يصدر إلى الطاعن وسواه من عملاء هذه الشركة في براميل لتعبئته منها ، وترسل الشركة كذلك عدداً من الأوراق ( إتيكيتات ) طبعت عليها هذه العلامة وما يميزها من بيانات تجارية لوضعها على زجاجات النبيذ عند التعبئة طبقاً للأوضاع المقررة باللوائح . أما للدعى بالحقوق المدنية ففتح لظهور كذولية وأنبذة محلية اتخذ له علامة تجارية هي رأس أسد أيضاً سجلت بمصر منذ سنة ١٩٤٣ بناءً على طلب قدم منه في سنة ١٩٤٠ . وبين من ذلك أن علامة شركة « مانا » سابقة في الوجود على علامة للدعى وإن كانت الأولى لم تسجل في مصر . ولما كانت ملكية العلامة التجارية لمن سبق له أن استخدمها قبل غيره وكان التسجيل لا ينشئ حق للملكية بل يقرره فقط ولا يصبح منشئاً لتلك الحق إلا إذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من

تاريخ التسجيل على أن يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها — لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي طبقها الحكم على الواقعة يجري نصها بمقابلة « كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة » ، ولا يتصور عقلاً أن يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملاً لعلامة لاحقة ، فإن الواقعة كما أثبتتها الحكم تكون غير معاقب عليها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه .

### جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهى إبراهيم بك وحسن الهضبي بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

(٨٩٩)

### القضية رقم ٦٣٠ سنة ١٩ القضية

فاعل . اثنان المتهمين على قتل المجنى عليهما . إطلاق كل منهما عياراً نارياً صوبهما . قتل أحدهما وإصابة الآخر . كلا المتهمين فاعل أصل في جريمة القتل وفي جريمة الشروع فيه .

مضى كان الثابت في الحكم أن المتهمين اتفقا معاً على قتل كل من المجنى عليهما ثم ذهبا إلى مكان وجودهما وأطلق كل منهما عياراً نارياً صوبهما فقتل أحدهما وأصيب الآخر ، كان كل من المتهمين قد أتى عملاً من الأعمال المكونة لكل من الجريمتين اللتين وقتنا بناءً على اتفاقهما ، ويكون الحكم صحيحاً إذ اعتبرهما فاعلين أصليين في جنايتي القتل والشروع فيه .

(٩٠٠)

### القضية رقم ٦٣١ سنة ١٩ القضية

حكم . نسيه . الاعتدال على شهادة شاهد قرر أنه رأى الحادث وروى كبقية وقوعه .

تقرر الطبيب الشرعى أمام المحكمة أن الحادث لا يمكن وقوعه على الصورة التى رواها الشاهد .  
قول المحكمة إنه لا تناقض بين رواية الشاهد وقول الطبيب . حكم معيب . نقض هذا الحكم  
بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين .

إذا كانت المحكمة قد استندت فى إدانة المتهم بالقتل العمد إلى شهادة  
ابنة الجنى عليه التى قررت أنها رأت الحادث وروت وقوعه على صورة معينة ، فى  
حين أن الطبيب الشرعى الذى استدعته المحكمة وناقشته فيما أشار إليه الدفاع فى  
صدد هذه الشهادة قرر بالجلسة أن الحادث لا يمكن وقوعه على الصورة التى قالت  
بها هذه الشاهدة ومثلتها أمام المحكمة ، فقول الحكم إنه لا تناقض بين قول  
الشاهدة ورأى الطبيب الشرعى دون أن يبين أوجه التوفيق بينهما — ذلك  
بعبية . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين  
الآخرين ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة إليه وما قد تجر إليه أو تنتهى عنده تقتضى  
تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث فى الواقعة من جميع نواحيها  
وبالنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها .

### جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة أحمد فهمى إبراهيم بك وحضور حضرات : أحمد حسنى بك وحسن الهضبة  
بك وفهم عوض بك والعبد رمضان بك المستشارين .

( ٩٠١ )

### القضية رقم ٢١٤٦ سنة ١٨ القضاية

نية القتل . القول بثبوتها بناءً على اعتبارات غير كافية . نقض الحكم . مثال .

إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت ما جاء بتقرير الكشف الطبى الأول.  
من أن الجنى عليه أصيب من فردة محشوة بالبارود مع الحشار وأن إصاباته هى  
حروق نارية فوق الحاجب الأيسر ونمش بارودى منتشر بالرقبة ومقدم الصدر ،  
وما جاء بتقرير الطبيب الشرعى الذى أعاد الكشف عليه من آثار الإصابات  
ومن أنه ليس ثمة ما يمكن معه الجزم بأن العيار الذى أصابه كان معمرًا بالبارود

فقط ومن الجائز أنه كان به قطعة رصاص واحدة ، وأن العيار الموصوف يجوز أن يحدث وفاة المصاب — إذا كانت بعد ذكرها ذلك قد قالت إن هذا الذى قرره الطبيب الشرعى يؤيده ما أثبتته العلم من أن البارود كاف بنفسه لإحداث الموت وعلى الأخص إذا أصاب العنق ، ثم انتهت إلى القول بأن نية القتل ثابتة على المتهم من استعمال ذلك السلاح وتصويبه إلى الجنى عليه وإطلاقه عليه وإصابته به فى موضع من جسمه هو مقتل — فذلك لا يكفي للقول بثبوت توفر هذه النية فى حق المتهم ، ويكون حكمها قاصراً قصوراً يعينه بما يوجب نقضه .

### (٩٠٣)

#### القضية رقم ١٢٧ سنة ١٩ القضاية

تموت . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر قانوناً . العقاب عليه . عامل بمخزن أدوية . إدانته بهذه الجريمة . تصح . احتجائه بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١ التى تقصر البيع على صاحب المخزن وحده . لا يجديه ما دامت المحكمة استظهرت أن امتناعه لم يكن لأن القانون يمنعه .

إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد قانوناً . فتصح إدانته المتهم فى هذا الامتناع ولو كان مجرد عامل بمخزن أدوية . ولا يكون له أن يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١ التى تقصر بيع الأدوية على صاحب المخزن وحده ، ما دامت المحكمة قد استظهرت فى حكمها أن امتناعه عن البيع لم يكن لأن القانون يمنعه بل لأنه إنما أراد الاحتفاظ بالسلمة المطلوبة لآخرين يعطيهم إياها رغم الحظر .

#### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطمون فيه أخطأ حين دانه بأنه « امتنع عن بيع سلعة مسعرة (أقراص أسبرو) بالسعر المتروك قانوناً » ، إذ أنه مجرد عامل بمخزن الأدوية محظور عليه مباشرة البيع فيه طبقاً للمادة ٥٣ من قانون الصيدليات ، فلا يمكن أن يسأل عن الامتناع ، وقد كان ملزماً فيه حدود



القانون الذى ينهائ عن البيع إطلاقاً ويقصر الحق فيه على صاحب الحزن وحده ولا يجوز أن ينب عنه غيره لدرجة أنه إذا غاب وجب عليه أن يلقى محله . ثم إن المحكمة لم تأخذ بأقوال الشاهد بالحضر من أنه سأل صاحب الحزن فأخبره بعدم وجود الصنف ، مما لم يكن معه محل للاتجاه إليه هو ليسأله عن أمر أباه عليه الشخص المسؤول قانوناً ، وذلك دون أن تبين السبب مع ما لهذا القول من أثر فى مسؤوليته . كما أن إدانة الطاعن على اعتبار أنه فاعل لا يتفق والقييد الوارد بالقانون فى حظر البيع عليه إلا إذا ثبت امتناع صاحب المحل أو اشتراك الطاعن معه الأمر الذى لم تستظهره المحكمة فى الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها تعرض للدفاع المشار إليه فقال : « إن الثابت من أقوال المتهم فى التحقيق أنه أقر أن والده صاحب الحزن كلفه بالتعامل مع الشاهد الخبز بقسم الصيدليات كما أقر أنه امتنع عن بيع الأسبرو إليه وهو عالم بوجود كمية منه فى الحزن بمقولة إنه يحتجز الكمية لزبائن المحل ... وإن صاحب الحزن قرر أن ابنه ( المتهم ) امتنع عن البيع للشاهد بدعوى الاقتصار على البيع إلى العملاء للترددين ولم ينف عنه صفة العمل معه ومعاقبته ... وإنه يبين من ذلك أن المتهم عامل فى الحزن يعلم بمخافه ... ويعرف الزبائن ... وهو مكلف من صاحب الحزن بمباشرة البيع ، ومع ذلك فقد امتنع عنه للشاهد ... وإن الجريمة تثبت فى حق كل شخص ... امتنع عن البيع بالسعر المحدد ... وإن هذه الجريمة تستوفى الشرائط كلها وجدت بضائع مسعرة عند شخص له حق التصرف فيها سواء أكان مالكها أم نائباً عنه وسواء آلت الملكية أو الحيازة عن طريق مشروع أو غير مشروع ... وامتنع عن بيعها مع علمه بوجودها ويمكنه التصرف فيها ... وإن المتهم مسؤول فى واقعة الدعوى بصفته فاعلاً بقض النظر عما هو مسند إلى صاحب الحزن ... وإن نص المادة ٥٣ لا تنفى عن المتهم إمكان اقرارها ... ولا يصطدم ذلك مع إمكان تكوين الفعل جريمة أخرى فى حكم قانون الصيدلة » . ولما كان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن البيع فى صورة واقعة الدعوى فيكون الحكم إذ دان الطاعن لم

يخطئ في شيء ولا محل للاحتجاج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١ التي تقصر البيع على صاحب المخزن وحده ما دامت المحكمة قد استظهرت أن امتناع الطاعن عن البيع لم يكن لأن القانون يمنعه من ذلك بل لأنه أراد الاحتفاظ بالساعة المطلوبة لآخرين بحيث إذا جاءوه أعطاها إيّاهم رغم الحظر المذكور .

## ( ٩٠٣ )

## القضية رقم ٢٠٠ سنة ١٩ قضائية

استئناف . منهم ناصر . المحامي الموكل عن والده التهم معه . تقريره بالاستئناف عنه . لا يبل ولو كان التوكيل موقفاً عليه من والده بصفته ولياً على ابنه هذا . حضور الابن جلسة المرافعة . لا يصحح هذا التصرف .

إذا كان الذي قرر بالاستئناف عن التهم هو المحامي الموكل عن والده التهم معه ، فهذا الاستئناف لا يقبل ولو كان توكيل الوالد للمحامي موقفاً عليه منه عن نفسه وبصفته ولياً على ابنه البالغ . ولا يصحح هذا الاستئناف حضور الابن جلسة المرافعة مقرأ هذا التوكيل ، كما لا يشفع في ذلك مرضه وعدم استطاعته عمل التوكيل ما دام هو لم يرفع استئنافه على حسب الأصول إثر زوال المرض .

## ( ٩٠٤ )

القضية رقم ٥٦٦ سنة ١٩ قضائية<sup>(١)</sup>

حكم . تبينه . وجه دفاع . الرد عليه رداً غير سديد . يجب الحكم . مثال . القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بشأن زراعة القطن .

إذا كان الدفاع عن التهم بزراعة قطن كرنك في أرض غير مرخصة في زراعته فيها قد تمسك بأن القطن محل الدعوى ليس من النوع المعروف بالكرنك وأنه لا يزال موجوداً وطلب معاينته ، فأدانت المحكمة وردت على ما تمسك به من ذلك بقولها إنه لو كان جاداً في دفاعه لطلب في التحقيق الأول تعيين خير لبيان حقيقة

(١) رأس سعادة سيد مصطفى باشا الجلة ولم يحضرها حضرة أحمد حسنى بك .

نوع القطن كما يقضى بذلك القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ الصادر في هذا الصدد ، فإن حكمها يكون معيياً واجباً نقضه ، لأن رده هذا ليس سديداً إذ أن جميع النصوص الواردة في القانون المذكور بصدد نذب الخبراء ليس فيها ما يمنع المحكمة من أن تتحقق هي نوع القطن موضوع المحاكمة ، ولا ما يلزمها بالأخذ في ذلك بما تم في التحقيقات الابتدائية ، وهذا الإلزام لا يمكن أن يكون إلا بنص صريح لما ينطوى عليه من مخالفة للقواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم للطعون فيه أنه أخطأ إذ دانه ولم يعن بالرد على ما تمسك به في دفاعه من أن القطن موضوع الدعوى لم يكن من النوع المعروف بالكرنك وأنه لا يزال موجوداً و يطلب معانيته .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بالدفاع المشار إليه وطلب معانة القطن أو نذب خبير لذلك فردت المحكمة عليه بقولها « إن للتهم لو كان جاداً في دفاعه لطلب وقتها تعيين خبير لبيان حقيقة نوع القطن كما يقضى بذلك القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ » . ولما كان هذا لا يعتبر رداً سديداً على ما تمسك به الدفاع لأن جميع النصوص الواردة في القانون المذكور بصدد نذب الخبراء ليس فيها ما يمنع المحكمة من أن تتحقق بمعرفتها نوع القطن موضوع المحاكمة ولا ما يلزمها بالأخذ في ذلك بما تم في التحقيقات الابتدائية ، ومثل هذا الإلزام لا يمكن أن يكون إلا بنص صريح لما ينطوى عليه من مخالفة للقواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية ، ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم للطعون فيه يكون معيياً واجباً نقضه .

## (٩٠٥)

القضية رقم ٥٧٨ سنة ١٩ القضية<sup>(١)</sup>

حكم . تبينه . دفاع هام . عدم الأخذ به بناءً على اعتبار خاطئ . . نقض الحكم . مثال .  
نقض هذا الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين للارتباط  
الوثيق بين الوقائع .

إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك بصدد تكذيب أقوال الجنى عليه  
وشهوده من أنه هو وحده الضارب بما ورد بمعاينة الطبيب الشرعى للفرقة التى  
كان بها القتيل من وجود آثار لنوعين مختلفين من البنادق ، ولم تأخذ المحكمة  
بهذا الدفاع بقوله إن ما استخرجه الطبيب الشرعى من مقذوفات من حائط  
الفرقة يدل على أنه من بندقية رامنجنون ، وكان الثابت من معاينة هذا الطبيب  
أن آثار المقذوفات هى لنوعين من البنادق ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت  
بما يحمل حكمها مستوجب النقض . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن  
يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين ، إذ أن ما قد تجر إليه إعادة المحاكمة  
بالنسبة إلى هذا المتهم أو تنتهى إليه يقتضى — تحقيقاً لحسن سير العدالة — أن  
تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين بسبب الارتباط الوثيق بين الوقائع .

## (٩٠٦)

القضية رقم ٥٩٩ سنة ١٩ القضية<sup>(٢)</sup>

أوراق قد أجنبي . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ يحظر التعامل بهذه الأوراق . اهاق  
التم على بيع قد أجنبي فى تناول يد . معاقب عليه .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد نصت بصفة عامة  
مطلقة على حظر التعامل فى أوراق النقد الأجنبي ، وهذا الحظر يتناول كل عملية

(١) رأس سعادة سيد مصطفى باشا الجلسة ولم يحضرها حضرة السيد رمضان بك وحل  
عله حضرة أحمد حنى بك .

(٢) بالهيئة السابقة .

من أى نوع تتصل بهذا النقد وتقع عليه . فاتفق المتهم على بيع نقد أجنبي كان في متناول يده معاقب عليه إذ هو يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم للطعون فيه حين دان الطاعن بأنه « تعامل في أوراق النقد الأجنبية ( دولارات أمريكية وفرنكات سويسرية ) في غير الأوضاع المقررة في قرار وزير المالية » جاء مشوباً بما يبطله . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تكون بيعاً ولا تدخل تحت أى نوع من أنواع التعامل ، وأنها إن اعتبرت شروعاً في بيع فلا يصح العقاب إذ لم ينص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على العقاب على الشروع . ويذكر الطاعن في ذلك أن المادة الأولى من القانون تحظر التعامل كما تحظر كل تعهد أو مبادلة أو تحويل أو تسوية أو غير ذلك من عمليات النقد الأجنبي ، وأن هذا الذي أوردته في سبيل الإدانة إنما يعاقب عليه إذا استوفى مقوماته القانونية وشروط نفاذه ، ولكن المحكمة دانت دون أن تبين نوع التعامل الذي وقع ، ثم إنها عندما تعرضت لدفاعه وصفت العمل بأنه مبادلة مع أن البديل يتميز بانعدام ركن الثمن على غير الحال في الدعوى ، كما أنه لا يمكن أن يكون كذلك بعدم حصول التسليم الذي لا ينفذ إلا به ، وكذلك الحكم فيما قالته عن اعتباره عرضاً للبيع إذ لم يتم قبول لم ينفذ بالتسليم . ويضيف الطاعن أن حيازة النقد الأجنبي لم يكن معاقباً عليها في ذلك الوقت وأنه دافع بأن أوراق النقد انتزعت منه كرهاً بمعرفة رجال البوليس ، مما يستحيل معه القول بحصول تعاقد تقوم الجريمة على أساسه . ولكن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع واستندت في الإدانة إلى ما ضبط لديه من أوراق ورسائل تتصل بماضى معاملاته دون أن تبين مدى اتصال ذلك بواقعة الدعوى أو أثر جواز الحيازة على إجراءاته .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه تعامل في أوراق النقد الأجنبي وأنه لم يعرض على وزارة المالية ما دخل منها في ملكه وحيازته بالسعر

الرسمى . قضت محكمة أول درجة بإدائته عن التهمة الأولى وبراءته من الثانية . فاستأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد . وقد بين الحكم واقعة الدعوى في قوله : « إنها تجمل في أن مفقش الضبط سمع أن المتهم (الطاعن) يتجر في النقد الأجنبي في السوق السوداء ، فعهد إلى بعض رجاله في التحرى فحقق لهم صدق ما نبى إليه وأنه يعمد إلى التصرف في النقد بسعر يزيد عن المحدد في القانون فضلاً عن عدم الترخيص له ، وأذنت النيابة بالضبط والتفتيش . . . . . وأثبت الضابط أن الطريقة الجديدة للضبط هى الاتفاق على شراء بعض النقد وأمكنه الانتهاء إلى وسيط ثقة . . . . . اتفق معه على شراء صفقة من الدولارات الأمريكية قيمتها ٤٠٠٠ ج و صفقة أخرى من القرنكات قيمتها ألف جنيه واتصل الوسيط بالمتهم وجرى بينهما حديث ثم لقاء واتفق فيما بينهما أن يقصد الوسيط إلى المنزل لتسلم النقد وإتمام الصفقة . . . . . وزود الضابط أحد رجاله بمبلغ من النقد المصرى وكلفه بمراقبة الوسيط وطلب إليه أن يشهد العملية وانصرفا معاً من أجلها إلى مسكن المتهم ورابطت قوة . . . . . للحاق بهما إذا ما أدبت إشارة تدل على إتمام الصفقة ، وقد حدثت فعلاً وانطلق أفرادها للفرار ثم أدركهم جميعاً مفقش الضبط حيث شهد المتهم وأخته في مشاحنة مع بعض أفراد القوة ففصل بينهم وقدم له الضابط ١٣٣٠ دولاراً قال إن المتهم أحضرها كدفعة أولى تمقبها دفعات ، كما قدم ورقة كتب عليها عبارة ١٣٣٠ دولار سعر ٣٦,٥ قرشاً ويكون ثمنها ٤٨٥ ج و ٤٥٠ م من العملة المصرية حررت بخط المتهم . . . . . وصرح الوسيط بما كان من تكليفه واتفاقه مع المتهم على البيع والشراء ، وقدم ورقة أثبت فيها المتهم العملية متجاوزاً فيها السعر المقرر قدره ٢٤ قرشاً للدولار . . . . . وأن المتهم أحضر الدولارات وأخرج الضابط المبلغ وأخذ يحصيه وعندها استولى الضابط على الدولارات من المتهم فقاومه وأدركته القوة » . وتعرضت المحكمة لدفاع الطاعن فقالت : « إن السند إلى المتهم من التعامل في النقد الأجنبي . . . . . فلم يقصد به المشرع البيع دون غيره . . . . . وإنه بين في نص المادة الأولى من القانون أن التعامل بكافة صورته محظور في نطاق واسع أرادته الشارع شاملاً . . . . . وإن ما وقع

تعامل . . . بدليل ضبطه في حالة تلبس . . . وإقراره بالحالة . . . إذ أجاب أنه تعامل في الدولارات لا غير ، ولا يعرف الأوضاع التي رسمها الوزير في المعاملة . وقد أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم لهذه الأسباب وأضافت : « إن التعبير بمحظر التعامل بنص عام شامل يرمى إلى حظر جميع التعهدات والالتزامات التي يكون موضوعها هذا النقد الأجنبي ، ولا شك أن العرض للبيع ، وهو أقل ما يوصف به تصرف التهم ، يعد تعاملاً في منطلق هذا القانون لأنه التزام بالبيع » . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد نصت بصفة عامة مطلقة على حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، وكان هذا يتناول كل عملية من أى نوع تتصل بهذا النقد وتقع عليه وكان ما وقع من التهم من اتفاق على بيع نقد أجنبي كان في متناول يده يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل فإن المحكمة إذ داته لا تكون مخطئة .

## (٩٠٧)

### القضية رقم ٦٠١ سنة ١٩٤٧ القضائية<sup>(١)</sup>

تموين . السلع الخاضعة للتسعير الجبرى . يعمها بأزيد من السعر للقر . معاقب عليه . اعتذار التاجر بأنه كان يجهل السعر للقر لا يقل ما دام في وسعه الوقوف عليه .

إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جعلت تحديد الأسعار ملزماً للجميع بالنسبة إلى السلع الخاضعة للتسعير الجبرى بموجب القانون ، فيتحقق العقاب على مخالفة ذلك بمجرد وقوع المخالفة . ومقتضى ذلك أنه يجب على التاجر ألا يبيع إلا في حدود الأسعار المقررة ، ولا يقلل منه الاعتذار بأنه لم يبيع بأكثر إلا لأنه كان يجهل السعر للقر ما دام في وسعه الوقوف على السعر من المصادر المينة بقرار المحافظ أو المدير عن الكيفية التي يعلن بها جدول التسعير .

(١) رأس سعادة سيد مصطفى بلشا الجلسة ولم يحضرها حضرة أحمد حنى بك وحل محله حضرة السيد رمضان بك .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن دون أن يشير إلى أن المحافظ قد أصدر قراراً بالطريقة التي تداع بها التسعيرة طبقاً للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وقال الطاعن بالجلسة إن المحافظ لم يصدر القرار المذكور ، فلا يمكن والحال كذلك مواخذته على الفعل المنسوب إليه ، وأن الجريمة المنسوبة إلى الطاعن تقتضي أن يتحقق القصد الجنائي لديه أى أن يعلم أنه يبيع بسعر أزيد من المقرر رسمياً . ولا يكفي أن يقال إنه يجب عليه أن يتتبع ما تقرره لجنة التسعير الجبرى ، فإذا هو لم يفعل حق عليه العقاب ، لأن ذلك لا يعدو أن يكون إهمالاً منه لا يتحقق معه ركن القصد الجنائي وهو العلم الفعلي بالسعر الرسمى .

وحيث إن المادة الثانية من المرسوم بقانون المذكور نصت على أنه تقوم لجنة التسعير بتحديد أقصى الأسعار ، ويعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تحددها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ، ويكون الإعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير ، ويكون تحديد الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الأصناف والمواد التي يتناولها التحديد مدى الأسبوع الذي وضعت له وفي دائرة المحافظة أو المديرية .

وحيث إن محافظ القاهرة أصدر قراراً بالكيفية التي يعلن بها جدول التسعير ، وتنحصر هذه الكيفية في أن يعلن الجدول على دوروزارات الحكومة ومصالحها وأقسام المدينة ونقط البوليس التابعة إليها وفي الميادين العامة والأسواق وعلى مدخل المحلات التجارية للبيع بالجملة والقطاعى بمدينة القاهرة أو التشر في إحدى المحلات أو إذاعتها بمحطة الإذاعة اللاسلكية .

وحيث إن المادة الثانية المشار إليها جعلت تحديد الأسعار ملزماً للجميع بالنسبة إلى السلع الخاضعة للتسعير الجبرى بموجب القانون فيتحقق العقاب بمجرد وقوع فعل المخالفة . ومقتضى ذلك أنه يجب على التاجر ألا يبيع إلا في حدود



الأسعار المقررة ولا يقبل منه الاعتذار بأنه باع بأكثر لأنه كان يجهل السعر المقرر ما دام في وسعه الوقوف عليه من المصادر المينة بقرار المحافظ أو المدير .

### جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد حسن بك وحسن الهضيبي بك وفهم عوض بك والسعيد رمضان بك للمستشارين .

### (٩٠٨)

#### القضية رقم ٨٠٠ سنة ١٩ القضائية

تلبس . وجود المتهم بين أشخاص يدخنون في جوزة مطبقاً بيده على ورقة . محاوله الهرب عند القبض عليه . لا تلبس .

إذا كانت الواقعة — كما أثبتتها الحكم — هي أن المتهم ، وهو ممن اشتهروا بالانحياز في المخدرات ، وجد بين أشخاص يدخنون في جوزة مطبقاً بيده على ورقة ثم حاول الهرب عند القبض عليه ، فهذه الواقعة لا تتوفر فيها قيام حالة التلبس ، كما هو معرف به في القانون ، إذ أن أحداً لم يكشف عن مخدر بأية حاسة من حواسه قبل إجراء القبض والتفتيش .

#### المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه أخطأ في قضائه ببراءة المتهم من تهمة إحراز المخدر على أساس بطلان التفتيش الذي استند منه دليل الإدانة ، فإن الوقائع التي أوردها تقطع بقيام حالة التلبس بالجريمة وتبرر القبض والتفتيش ، فقد سجل أن المتهم وهو ممن اشتهروا بالانحياز في المخدرات وجد بين أشخاص يدخنون في الجوزة ثم شوهد مطبقاً بيده على ورقة وحاول الهرب عند القبض عليه ، وهذا يعتبر بلا شك من قرائن الأحوال التي تبيح القبض وتجعل التفتيش صحيحاً لا مطعن عليه ، إذ يكفي لقيام حالة التلبس أن يكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .

وحيث إن الواقعة كما أثبتتها المحكمة الاستئنافية لا يتوفر فيها كما قالت بحق قيام حالة من حالات التلبس ، كما هو معرف به في القانون ، لأن أحداً لم يشاهد مخدراً بأية حاسة من حواسه قبل إجراء القبض والتفتيش . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم للمطعون فيه لا يكون قد وقع في أى خطأ بهذا الخصوص .

### (٩٠٩)

القضية رقم ٨٠١ سنة ١٩ القضائية

قبض مقترن بالتهديد بالقتل . يشترط أن يكون تهديد بالقتل قد وقع بفعل أو قول موجه للمقبوض عليه .

إنه لما كان القانون يقتضى — لاعتبار القبض مقترناً بالتهديد بالقتل محدوداً بجناية بالمادة ٢٨٢ من قانون العقوبات — أن يكون تهديد بالقتل قد وقع بقول أو فعل موجه للمقبوض عليه شخصياً ، فإنه لا يكفي لإدانة المتهم في هذه الجريمة أن تقول المحكمة في حكمها إن المتهمين قبضوا على الجنى عليه واقتادوه قسراً وحاولوه عنوة واقتداراً إلى زراعة ذرة مجاورة وأخذوا ولاذوا بالقرار ، وكان مع بعضهم أسلحة ومع بعض سكين وعصى وأنهم هددوا بهذه الأسلحة بقتل الجنى عليه ، الأمر المستفاد من استعمال أحدهم السلاح الذى كان يحمله إذ هدد به الشاهد فلانا عند اعتراضه على خطف الجنى عليه واستفائمه وأطلق هذا المتهم بالفعل عياراً نارياً على الشاهد المذكور أصابه في كتفه .

### المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن المحكمة استخلصت توفر الظرف للشدد لجريمة القبض وهو تهديد الجنى عليه بالقتل من أدلة لا تؤدي عقلاً بذاتها إلى النتيجة التى انتهى إليها .

وحيث إن الحكم للمطعون فيه دان الطاعن بمنحاية القبض على الجنى عليه وحجبه بغير حق على أساس أن هذا منه كان مصحوباً بالتهديد بالقتل ، وقال فيها قاله في ذلك إن التهمة ثابتة قبل التهم الأول حافظ عفيفي مهرا ن ثبوتاً كافياً ،

وذلك من شهادة حكم شنوده خليل الثابت منها أن المتهم الأول وآخرين مجهولين قد قبضوا على المجنى عليه فهم يعقوب خليل وحجزوه بدون أمر أحد المحاكم المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة ، وكان هذا القبض مصحوباً بالتهديد بالقتل إذ أنهم اقتادوه قسراً وحلوه عنوة واقتداراً إلى زراعة ذرة مجاورة وأخذوه ولاذوا بالفرار ، وكان مع المتهم الأول وآخرين أسلحة نارية ، ومع اثنين آخرين سكين وعصا وهددوا بهذه الأسلحة بقتل المجنى عليه . وهذا مستفاد من استعمال المتهم الأول السلاح الناري الذي كان يحمله إذ هدد به الشاهد حكم شنوده عند اعتراضه على خطف المجنى عليه ثم استغاثته وقد أطلق هذا المتهم فعلاً عياراً نارياً على الشاهد المذكور أصابه في كتفه كما هو ثابت من تقرير حضرة الطبيب الشرعى .

وحيث إنه لما كان القانون يقضى لاعتبار أن القبض قد اقترن بالتهديد بالقتل وأنه لذلك يعد جريمة بمقتضى المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات أن يكون تهديد بالقتل قد وقع بقول أو فعل موجه للمقبوض عليه ، وكان جميع ما ذكرته المحكمة في هذا الخصوص لا يفيد أن تهديداً وجه للمجنى عليه نفسه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يمينه ويوجب نقضه .

### جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد حنى بك وحسن الهضبي بك وفهم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

(٩١٠)

### القضية رقم ٦٥٤ سنة ١٩ القضاية

دفاع . طلب للدفاع غير متصل بمسألة فنية بحث . للمحكمة أن تحصل فيه من واقع الأدلة المروسة عليها . ردّها على هذا الطلب بأنها لم تر الأخذ به يستفاد من إدانة المتهم بناءً على أدلة الثبوت التي أوردتها .

مضى كان طلب الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحث فلمحكمة أن تفصل فيه

من واقع الأدلة المعروضة عليها في الدعوى ، ويصح أن يكون ردها على هذا الطلب بأنها لم تر موجياً للأخذ به مستفاداً من إدانة المتهم بناءً على أدلة الثبوت التي أوردتها في الحكم .

### المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول هو أن المدافع عنه طلب إلى المحكمة نذب إخصائى لبيان ما إذا كانت المذوقات التي تطلق من بنادق جرنير الأميرية يمكن تعبتبها في « ظروف » من نوع ما يطلق من البنادق التي يستعملها الأهالى ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ، ولم ترد عليه . كما أن الحكم للمطعون فيه لم يستظهر الظرف المشدد لجريمة القتل الممد ، وهو أن القتل اقترف لتخليص متهمين آخرين من عقوبة جنحة سرقة ، ولم يذكر الأدلة على توافر ثبوته في حق الطاعن . يضاف إلى هذا أن محاميه قال إنه ما كان يفتوى قتلاً بل قصد إلى فض الشجار بصفة كونه خفيراً نظامياً ، وتكون الواقعة عندئذ قتلاً خطأ ، ولكن الحكم للمطعون فيه لم يتعرض لدفاعه هذا ولم يفنده .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى هو أن الحكم للمطعون فيه لم يبين واقعة السرقة التي دين بها هذا الطاعن بياناً كافياً ، واستند إلى دليل لا أصل له في الأوراق ، وإلى أقوال شهود متناقضة ، واعتمد على أقوال شاهد استبعدت النيابة شهادته ، وأسند إلى الطاعن حمله السلاح أثناء السرقة بلا سند من وقائع الدعوى .

وحيث إنه لا وجه لكل ما يثيره الطاعنان في طعنهما ، فالحكم للمطعون فيه حين دانهما — الأول بالقتل الممد لتخليص آخرين من جنحة السرقة والثانى بالسرقة — قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمةين ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منهما ، وتعرض لدفاعهما فقفده للاعتبارات التي أوردتها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها

أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، وكان الفصل في الطلب المشار إليه لا يتصل بمسألة فنية بحتة ، ولمحكمة أن تقوم به من واقع الأدلة المروضة عليها في الدعوى ، والرد عليه مستفاد من إدانة الطاعن اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة ، وكانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير لها أن تأخذ بأي دليل تطمن إليه غير مقيدة في ذلك برأي غيرها فيه — متى كان ذلك كله كذلك ، فإن الجدل على الصورة الواردة بالطنن لا يكون له ما يبرره .

## (٩١١)

## القضية رقم ٦٥٩ سنة ١٩ القضائية

إثبات . أقوال متهم على غيره . اعتبارها اعترافاً . لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت صالحة للاستدلال بها على الإدانة .

إن خطأ المحكمة في تسمية الأقوال التي يقولها متهم على غيره اعترافاً — ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها ما دامت هذه الأقوال مما يصح الاستدلال به وإقامة القضاء عليه .

## (٩١٢)

## القضية رقم ٦٦١ سنة ١٩ القضائية

إثبات . شاهد . اعتاد المحكمة على ما تطمن إليه من قوله في حق متهم وإطراحها ما لم تطمن إليه من قول له في حق متهم آخر . جائر . هذا لا يعتبر تناقضاً ما دام كل قول سالماً لأن يكون دليلاً قائماً بذاته .

لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعتمد على ما تطمن إليه من قول للشاهد في حق متهم معين وتطرح ما لا تطمن إليه من قول له في حق متهم آخر ، ولا يصح أن يعد هذا منها تناقضاً ما دام كل قول من الأقوال دليلاً قائماً بذاته ، وعدم صحة أحدهما لا ينيى عليه في المنطق القول بعدم صحة الآخر .

## (٩١٣)

## القضية رقم ٦٦٤ سنة ١٩ القضائية

إثبات . تموين . قرارات وزير التموين بشأن وزن الرغيف . هي أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم . لا شأن لها في وقوع الجريمة ولا تعيد القاضى في طرقة إثباتها .

إن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما خول وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الخفاف ، ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من هذا ، والقرارات التي يصدرها في هذا الشأن لا تخرج عن كونها أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكي يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة ويقنموا القاضى بمحصول المخالفة ، فهي لا تنفد — ولا يمكن أن تنفد — أن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرفقة ، كما أنها لا تنفد القاضى في تكوين عقيدته بمحيط إنه إذا ما اطمان إلى وقوع المخالفة فلا يصح أن ينمى عليه أن الوزير رسم له طريقة إثبات خاصة لم يتبعها .

## (٩١٤)

## القضية رقم ٦٦٥ سنة ١٩ القضائية

نصب :

- ١ — وصف التهمة . رفع الدعوى على التهم بالنصب . عدم بيان الطرق الاحتمالية في وصف التهمة . بيان المحكمة في حكمها العناصر الواقعية التي تتكون منها هذه الجريمة بعد عرضها كلها على البعث . التمس على المحكمة بأنها لم تلتفت الدفاع إلى الطرق الاحتمالية . لا يصح .
- ب — إثبات المحكمة أن التهم لم يكن جاداً في التعاقد للدعى وإنما كان همه سلب مال المجنى عليه . هذه واقعة نصب لا لإخلال بقصد مدنى .

١ — ما دامت المحكمة لم تعاقب التهم على واقعة لم ترفع بها الدعوى ، بل عاقبته على الجريمة للرفوعة بها الدعوى عليه ، وغاية الأمر أنها بينت في حكمها العناصر الواقعية التي تتكون منها هذه الجريمة ، وما دامت هذه العناصر كلها

كانت معروضة على بساط البحث في الدعوى ، وكان مفهوم الاتهام عن طريق بيان التهمة بذكر الاسم الخاص للجريمة المرتكبة أن أساسها الوقائع القائمة في التحقيق المعروض — ما دام ذلك كذلك فلا يصح النفي على المحكمة أنها ، مع كون النيابة حين رفعت الدعوى بالنصب لم تبين في وصف التهمة الطرق الاحتمالية ، قد افردت هي ببيانها في حكمها دون أن تلتفت الدفاع .

٣ — ما دامت المحكمة قد أثبتت أن للتهم لم يكن جاداً وقت التعاقد المدعى وأنه إنما كان يعمل على سلب الجنى عليه ثروته ، فلا وجه للقول بأن هذه الواقعة هي إخلال بمقد مدنى .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن النيابة العمومية حين رفعت الدعوى على الطاعن بالنصب لم تبين في وصف التهمة الطرق الاحتمالية ، وقد خلا الحكم الابتدائى من بيانها كذلك ، وانفرد الحكم المطعون فيه بهذا البيان دون أن تلتف المحكمة الدفاع . و (ثانياً) بأن الواقعة كما أثبتت المحكمة لا تبدو أن تكون إخلالاً بمقد بيع تعهد الطاعن بمقتضاه أن يورد للمجنى عليه مسلياً ودفع الأخير إليه مقدماً جزءاً من الثمن المتفق عليه ، فلا يصح أن تكون هناك إلا مسؤولية مدنية بمحتة . و (ثالثاً) بأن ركن الاحتيال الذى يوجب القانون توافره في جريمة النصب غير قائم في هذه الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالنصب وقال فيما قاله : « إن الوقائع الثابتة في هذه الدعوى أن من يدعى محمود صدق ظاظا ذهب إلى عبد المصطفى محجوب وكان يتعامل معه من قبل عندما كان مستخدماً بأحد النوادر فألقى إليه أنه يعرف كبيراً من عائلة عمرو باشا لديه نحو مائتي صفيحة من السن في مزرعة بجمة قليوب ويريد بيعها ، ولما كان الجنى عليه يشتغل بتجارة البقالة وله محلات يتجر فيها بهذه الأصناف فقد ذهب محجوب مع ظاظا لقوره وعرض عليه الصفقة فلم ير الجنى عليه مانعاً من عقدها ، وتوجه الجميع إلى منزل التهم ، وهو

فيلا مؤثثة بأثاث فاخر واستقبلهم بها المتهم وقدم الوسيط ظاناً التهم على أنه تاجر بقاله وقدم لهذا الأخير للتهم على أنه ثرى يملك مزرعة بجمة قلوب وأنه ابن عم سنير مصر بلندن وأنه لديه كميات من سمّن وغيره وأنه على استعداد لتوريد أى كمية من السمّن ، وأن المتهم عندئذ تكلم فى الثمن واتفق فى النهاية مع الجنى عليه على توريد مائتى صفيحة بسعر الصفيحة ٦٠٠ قرش . وفى اليوم التالى ذهب الثلاثة إلى منزل المتهم وسلمه الجنى عليه ٨٥٥ جنيهًا من أصل ثمن المائتى صفيحة على أن يتم التسليم ودفع باقى الثمن بعد ثلاثة أيام ، ولكن التسليم لم يحصل . وتبين أن واقعة وجود السمّن لدى المتهم واقعة خيالية . وحيث إن الواقعة على النحو الذى مر ذكره تكون ركن الاحتيال المنصوص عنه فى المادة ٣٣٦ عقوبات ، فقد أكد المتهم كذباً أن لديه كمية من السمّن تعاقد على توريدها للجنى عليه واستعان على تأييد كذبه : أولاً — بأكاذيب خارجية أقامها الوسيط ظاناً على الجنى عليه أنه باعتباره من أسرة كبيرة يملك مزرعة فى قلوب وأنه ينتج فيها سمناً وما إليه . ثانياً — بالمظهر الذى بهر الجنى عليه إذ أدخله إلى منزل ليرى مالم يره من قبل من أثاث فخّم حتى يحمله على تصديق أكاذيبه ، وهذه هى الوسيلة manauvres وهى فى الوقت ذاته قد قصد بها إدخال الفسّ والخداع على الجنى عليه ، فهى أساليب احتيالية frauduleuses وقد رمى التهم والوسيط بها إلى إيهام الجنى عليه بوجود واقعة مزورة هى حيازة التهم لكمية من السمّن يستطيع تسليمها للجنى عليه ، وقد أنتج هذا الاحتيال أثره فى الجنى عليه . فقد سلم إلى التهم مبلغ ٨٨٥ جنيهًا معتقداً صدق الواقعة أى أن العلاقة بين الاحتيال والتسليم قائمة . وحيث إنه عن القصد الجنائى فإنه لا مرية فى أن التهم عندما استدرج الجنى عليه إلى منزله بواسطة محمود ظاناً ليريه ما هو عليه من ترف وأبهة وعندما أتى إليه أن لديه كمية كبيرة من السمّن واستعان فى تأييد ذلك الكذب بالوسيط إنما كان يقصد من وراء ذلك الحصول على مال الجنى عليه . فهو بذلك قد بين الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب الذى عاقب الطاعن من أجلها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم قد ذكر الأدلة والاعتبارات التى بنى عليها



قضاءه وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن الجدل في هذا الصدد على الصورة الواردة بالظن لا يكون له ما يبرره . أما عدم لفت الدفاع ، فردود بأن المحكمة لم تعاقب الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى ، بل عاقبته عن جريمة النصب ، وغاية ما في الأمر أنها بينت في حكمها العناصر الواقعية التي تتكون منها هذه الجريمة ، وقد كانت هذه العناصر بطبيعة الحال ، معروضة على بساط البحث في الدعوى ، وكان مفهوم الاتهام عن طريق بيان التهمة بذكر الاسم الخاص للجريمة المرتكبة أن أساسها الوقائع القائمة في الدعوى المعروضة . وأما الادعاء بأن الواقعة ليست إلا إخلالاً بعقد مدنى ، فلا وجه له ، ما دامت المحكمة قد أثبتت على الطاعن أنه لم يكن جاداً وقت التعاقد للدعى ، وأنه إنما كان يعمل على سلب الحثى عليه ثروته .

## (٩١٥)

### القضية رقم ٦٦٦ سنة ١٩ القضائية

دفاع . عام موكل أو متدب . له أن ينب عنه غيره من زملائه حين تنفيه . له أن يدافع بالطريقة التي يراها . عام موكل لم يحضر سماع الشهود . عدم تمسك التهم بضرورة حضور محاميه هذا عند سماعهم . نفيه على الحكم أن محاميه لم يحضر إلا الجلسة التالية ولم يتناول ما تم بالجلسة الأولى بحضور المحامى الذى أنابه . لا يقبل .

للمحامى فى الجناية — موكلًا كان أو متدبًا — إذا لم يستطع الحضور أن ينب عنه غيره من زملائه ، كما أن للمحامى أن يقوم بالدفاع بالطريقة التي يراها على مقتضى ما يستخلصه هو من التحقيقات وما توجيه التقاليد النيسلة لمهنته . ومتى كان الأمر كذلك فإنه إذا كان التهم لم يتمسك بضرورة حضور المحامى الموكل عند سماع الشهود فى الجلسة الأولى فلا يقبل منه النعى على الحكم بمقولة إن محاميه لم يحضر إلا فى الجلسة التالية ولم يتناول ما تم بالجلسة الأولى بحضور المحامى الذى أنابه .

(٩١٦)

## القضية رقم ٨٣٥ سنة ١٩

استئناف . تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة . النى على المحكمة أنها شددت العقوبة مع خلو ملف الدعوى من سوابق واستئناف النيابة لم يكن إلا لاحتمال وجود سوابق . لا عمل له . متى كانت العقوبة التى قضى بها الحكم لا تتعدى حدود النقص الذى يعاقب على الجريمة التى أدين للتم فيها ، وكانت المحكمة لم تقل بأنها شددت العقوبة عليه بسبب العود ، وكان لا يصح فى القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية بأى قيد إلا إذا نص فى التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة أو عن متهم دون آخر من المتهمين فى الدعوى ، فإن النى على الحكم الاستئنافى بأنه شدد العقوبة المقضى بها ابتدائياً مع خلو ملف الدعوى من سوابق لمتهم واستئناف النيابة لم يكن إلا لاحتمال وجود سوابق له ، ذلك لا يكون مقبولاً .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد حسنى بك وحسن المصطفى بك وفهم عرض بك والسعيد رمضان بك للمستشارين .

(٩١٧)

## القضية رقم ٢١٧٢ سنة ١٨

١ — مسؤولية جنائية . عدم إثارة الدفاع شيئاً فى صدد إدراك التهم . عدم تبين المحكمة جنوناً به . لا دليل على أنه كان وقت المحاكمة مصاباً فى عقله . لا عمل للجلد فى مسؤوليته . ب — نمويض . تبرئة للتم من تهمة الصروع فى القتل . إلزامه بالنمويض مع التهم الأخرى التى أدين فيها على أساس توافقه معه على إيداعه توافقه ببلغ درجة الاغراق الجنائى . لا خطأ فى ذلك .

١ — إذا كانت المحكمة لم تلاحظ على التهم أن به جنوناً أو عاهة بعقله ، وكان المدافعون عنه لم يثيروا شيئاً فى صدد هذا أمامها ، وكانت جميع الأوراق

المقدمة منه في طعنه على الحكم لا تنيد أنه كان وقت المحاكمة مصاباً في عقله ، فلا يكون ثمة وجه للساس بالحكم الصادر بإدانة هذا التهم .

٢ — إذا كانت المحكمة قد برأت متهماً من تهمة الشروع في القتل ومع ذلك ألزمته بالتعويض عن واقعة هذه الجريمة مع التهم الآخر الذي أدانته بها بناءً على أن الاثنين توافقاً على إيداء الجني عليه توافقاً بلغ درجة الاتفاق الجنائي بحيث يعتبر مسؤولاً مدنياً عن الأضرار التي ترتبت على الإيداء ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

### المحكمة

وحيث إن طعن الطاعن الثالث مصطفى على كمال حيثه قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن للقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دانه بالاشتراك في الاتفاق الجنائي وقضى عليه بالتعويض المدعى بالحقوق المدنية جاء مشوباً بما يبطله ، ذلك لأنه كان وقت محاكمته مصاباً بعاة في عقله ظهرت عليه أعراضها وهو بالسجن وتناقلها زملاؤه ، كما بدت عليه يوم الحكم وقبيل صدوره ، وإن كان الدفاع عنه لم يتبين هذه الحقيقة إلا عندما نشرت الصحف أن التهم حاول الانتحار صبيحة اليوم التالي للحكم عليه ، وقد عرض بعدها على الإخصائيين من الأطباء فأجمعوا على مرضه وعلى أن محاولته الانتحار عرض من أعراضه ، وأن ملاحظه عليه بالجلسة دليل على إصابته به كما أن ما شاهده عليه إخوانه قاطع في أن المرض بدأ قبل المحاكمة بكثير ، وقد انتهى الأمر بإدخاله مستشفى الأمراض العقلية ثم مستشفى الأمراض العصبية إلى أن خرج أخيراً ، وقد تماثل للشفاء ، وقدم الطاعن تأييداً لطقنه شهادات من أطباء وأعداد بعض الصحف . ويضيف الطاعن أن المحكمة عنيت ببيان بدء اشتراكه في الاتفاق الجنائي فأخذت في ذلك بإقراره على ما أورده عند بيان الواقعة في صدر الحكم إلا أنها في نهايته عادت وأرجعت البدء إلى تاريخ سابق فنقضت بذلك ما سبق

أن قررت ، فضلاً عن أن هذا التاريخ لا سند له في الأوراق — ثم إنها تعرضت لظروف الرأفة في تقدير العقوبة فذكرت أن آخر غير الطاعن كان هو المسيطر على الجمعية والحركة لها والمباشر لتنفيذ الجرائم التي ارتكبت ، وأن الباقيين معه ، ومنهم الطاعن ، إنما كانوا مستسلمين لطاعته منفذين لأوامره وناقشت سن المتهمين وقالت عنهم إنهم قريبو عهد بسن الحداثة وقت ارتكاب الجريمة ... وبعد أن قالت ذلك طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى كثير من المتهمين ولكنها لم تعمل حكمها بالنسبة إليه دون أن تذكر أسباباً لهذه التفرقة — كما أنها قضت بإلزامه بالتعويض للمجنى عليه في الشروع في القتل مع أنها برأته من هذه التهمة ، ولا يوجد ما يوجب مسؤوليته مدنياً .

وحيث إن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بجريمة الاتفاق الجنائي والشروع في قتل ممدوح الشلقاني أفندى الذي تدخل مدعياً بحقوق مدنية قبل المتهم ووالده وآخرين . وقد حضر مع الطاعن خلال المحاكمة المدافعون عنه ولم يثر بالجلسة شيء بصدده حالته العقلية ، وقضت المحكمة بأدائه في التهمة الأولى وببرائه من التهمة الثانية التي ساءلت عنها متهماً آخر وألزمته هو وهذا التهم بتعويض الضرر الناشئ عنها . ولما كانت المحكمة لم تبين جنوناً أو عاهة بعقل الطاعن ، وكان المدافعون عنه لم يثيروا شيئاً بهذا الصدد أمامها ، وكانت جميع الأوراق المقدمة أخيراً بالطنن لا تفيد أنه كان وقت المحاكمة مصاباً في عقله ، فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص . أما ما يشير إليه عن عدم أخذه بموجبات الرأفة فردود بأن تقدير ظروف الشدة أو الرأفة من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وأما ما يقوله في شأن التعويض فلا وجه له إذ ولو أن المحكمة برأته من تهمة الشروع في القتل إلا أنها أقامت قضاءها بإلزامه بالتعويض مع المتهم الآخر الذي دين بهذه الجريمة على ما قالته من أنه كان معه ، وقد سلمه السلاح الذي استعمل في الجريمة ، ثم اتحد الاثنان في فكرة الاستيلاء على سيارة المدعى من طريق التحرش به ومعاكسته ، وتطور الموقف إلى صدور أفعال منهما استغزت للمدعى وكان لها بعض الأثر في وقوع الجريمة التي ارتكبها زميل الطاعن ، وأن كل هذه الأفعال وإن كانت

لا ترقى بالنسبة إليه إلى مرتبة الاتفاق الذى وقعت جريئة الشروع فى القتل بناءً عليه إلا أن توافق الاثنين على التحرش رغبة فى الحصول على السيارة لتنفيذ حلقة من الاتفاق الجنائى العام القائم بينهما وآخرين والأفعال التى صدرت منها وكان من نتائجها استفزاز المدعى كان لها أثرها بالنسبة إلى الطاعن ، وبالتالى فى الضرر الذى حاق بالمدعى — وهذه الظروف مجتمعة تجعل الاثنين مسؤولين مدنياً بالتضامن عن تمويض ذلك الضرر إذ أن أحدهما ارتكب الفعل بذاته أما الثانى « الطاعن » فإنه ، وقد توافق مع زميله على الإيذاء الذى بلغ إلى درجة الاتفاق جنائياً مع زميله عليه ، يعتبر مسؤولاً مدنياً عن الأضرار التى ترتبت عن الإيذاء بل الاعتداء الذى وقع من زميله ، فذلك يبرر مساءلته مدنياً عن التمويض المحكوم به للجنح عليه . هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن عن تاريخ الواقعة التى دين من أجلها إذ حددته المحكمة بسنة ١٩٤٥ بناءً على اعترافه هو . أما ما ورد بنهاية الحكم فإنما كان بصدد الآخر الذى اتهم بالاتفاق الجنائى والشروع فى القتل .

### جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وحسن الهضبي بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٩١٨)

### القضية رقم ٦٤٤ سنة ١٩ القضية

تمويض . عكمة جنائية . لا تختص بالحكم فى التمويضات المدنية إلا ما كان ناشئاً عن الفعل الجنائى المسند إلى المتهم . ثبوت التهم لعدم كفاية الثبوت . لا يصح طلب الحكم عليه ولا على المسؤول مدنياً بالتمويضات عن أفعاله . الطالبة بها على أساس آخر ، من اختصاص المحاكم المدنية .

المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم فى التمويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم . فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم كفاية الثبوت فلا يصح بناءً على هذا الأساس طلب

( ٥٧ جاني )

الحكم عليه ولا على المسؤول مدنياً بالتعويضات عن أفعاله . أما للطالبة بالتعويض على أساس آخر فلا شأن للمحكمة الجنائية به إذ هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في إلتئني به من سقوط حق الطاعن في دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية دون أن يدفع أحد من طرفي الخصومة بهذا الدفع ، وإنما جاء الكلام فيه عرضاً على لسان المسؤول عن الحقوق المدنية حيث قال إنه يدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، ولم تستجب المحكمة لما طلبه الدفاع من ضم القضية المدنية التي يبين منها أن دعواه المرفوعة أمام المحكمة المدنية تختلف عن دعوى التعويض موضوعاً وسبباً وخصومة .

وحيث إنه يظهر من الحكم المطعون فيه أن النيابة العمومية اتهمت عبده إبراهيم حسن بأنه سرق طرد قاش لشركة النسر للنقل بالسيارات حالة كونه عاملاً لديها بالأجرة ، وأن وقائع الاتهام تتحصل في أن المتهم المذكور يعمل قائداً لسيارة نقل مملوكة لإبراهيم بك شرف الدين المطعون ضده الثاني ، وقد سلم قائد السيارة هذا من مكتب شركة النسر للنقل بالسيارات بالإسكندرية ٣٤ طرداً لنقلها إلى فرع الشركة بالقاهرة وقد وجد لدى وصولها أنه نقص طرد من هذه الطرود فاتهم بسرقة ، ودخل الطاعن مدعياً بحق مدنى ضده وأدخل إبراهيم بك شرف الدين بوصف كونه مسؤولاً مدنياً ، وقد قضت محكمة الاستئناف ببراءة المتهم ( السابق ) من تهمة السرقة لعدم كفاية الأدلة وبسقوط حق الدعى المدني في دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية لأنه أدخل المدعى عليهما مدنياً ضامنين في دعوى مدنية مرفوعة عليه من صاحب الطرد المفقود .

وحيث إن المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل الجنائي السند إلى التهم . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة للسند إليه لعدم كفاية الثبوت فلا يصح بناءً

على هذا الأساس طلب الحكم عليه ولا على المسؤول مدنياً بالتعويضات عن أفضاله .  
أما المطالبة بها على أساس آخر فلا شأن للمحكمة الجنائية به إذ هو من اختصاص  
المحاكم المدنية وحدها .

### (٩١٩)

#### القضية رقم ٦٧٧ سنة ١٩ القضائية

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة ضرب تخلفت عنه عاهة . نظر الدعوى على  
هذا الأساس . الحكم فيها بمحاكمة على أساس أنه ضرب الجنى عليه ضرباً أعجزه مدة تزيد على  
العشرين يوماً . هذا تعديل فى التهمة كان يجب لفت الدواع إلىه .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لمحاكمته بالمادة ٢٤٠ فقرة أولى  
من قانون العقوبات لأنه ضرب الجنى عليه فسدت به الإصابة الموصوفة بالتقرير  
الطبي والتي تخلفت عنها عاهة برأسه ، ونظرت الدعوى وحصلت المرافعة فيها على  
هذا الأساس ، ثم رأت المحكمة إزاء شيوخ الضربة التي نشأت عنها العاهة بين  
المتهم وآخرين أن تعاقبه طبقاً للمادة ٢٤١ فقرة أولى ع على أساس أنه ضرب  
الجنى عليه الذى وجدت به عدة إصابات بالرأس والساعد فأحدث به إصابة أعجزته  
عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوماً ، فهذا يعد تعديلاً للتهمة . وإذا كانت  
المحكمة وهى تسمع الدعوى لم تتبين ثبوت نسبة الإصابة التي نشأت عنها العاهة  
إلى المتهم ، وتبينت فى ذات الوقت أنه لا بد ضرب الجنى عليه فأحدث به إصابة  
بالرأس ، فإنه كان يتعين عليها أن توجه إليه فى الجلسة التهمة المكونة للجريمة  
التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذى تسند له إليه ليلقى بدفاعه بصلده ،  
وإذ هى لم تفعل فإنها تكون قد أدانتة عن واقعة أخرى غير المرفوعة بها الدعوى  
ويتعين نقض حكمها .

#### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه إنه كان متهماً بضربه الجنى عليه على  
رأسه ضرباً نشأت عنه عاهة ولكن المحكمة غيرت التهمة ودانت بضرب الجنى

عليه ضرباً نشأت عنه إصابة أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً دون أن تلفته إلى هذا التعديل ، وهذا منها يبطل حكمها .

وحيث إن واقع الحال في الدعوى — كما يبين من الحكم المطلقون فيه — هو أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنائيات لحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات لأنه ضرب الجنى عليه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عنها عاهة برأسه . وقد نظرت الدعوى وحصلت المرافعة فيها على هذا الأساس ولكن المحكمة قالت في حكمها إزاء شيوخ الضربة التي نشأت عنها العاهة بين الطاعن وآخرين إنها تماقبه طبقاً للمادة ١/٢٤١ عقوبات على أساس أنه ضرب الجنى عليه الذي وجدت به عدة إصابات بالرأس والساعد فأحدث به إصابة أعجزته عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً .

وحيث إن ماقاته المحكمة على الوجه للتقدم يعد تعديلاً للتهمة المرفوعة بها الدعوى على الطاعن ، فمضى كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تبين ثبوت نسبة الإصابة التي نشأت عنها العاهة إلى الطاعن وتبينت في ذات الوقت أنه لا بد ضرب الجنى عليه فأحدث به إصابة الرأس ، فإنه كان يتعين عليها أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تخاكه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدلى بدفاعه بصدده وبعبارة أخرى تعدل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذي ارتأته وتلفتته إلى الفعل الجديد — أما وهي لم تفعل ودانت عن واقعة أخرى غير المرفوعة بها الدعوى عليه فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

( ٩٢٠ )

القضية رقم ٨٦١ سنة ١٩ القضية

تقر . لمن غير موجه لأسباب الحكم المطلقون فيه . لا يلتفت إليه . مثال .

إذا كانت النيابة قد اتهمت للتهم بأنه عاد إلى حالة الاشتباه إذ دخل منزلاً



بقصد ارتكاب جريمة فيه رغم سبق الحكم بمراقبته قضت المحكمة الابتدائية ببراءته استناداً إلى ما قالته من أن جريمة دخول المنزل لا تعتبر من جرائم التعدى على المال ، وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين البراءة على أن هذه الجريمة ليست من جرائم التعدى على المال بل على أسباب أخرى ، وكان طعن النيابة بالنقض لم يعرض لتلك الأسباب في شيء ، فهذا الطعن لا يكون ثمة محل للبحث فيه لعدم تعلقه بقضاء صدر في صدره .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن النيابة العمومية اتهمت للتهم بأنه عاد إلى حالة الاشتباه لأنه دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه رغم سبق الحكم بمراقبته قضت محكمة أول درجة ببراءته استناداً إلى قولها إن الجرائم للمينة بالمادة الخامسة من قانون المشبوهين قد وردت على سبيل الحصر فلا يسوغ القياس عليها ، وليست جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه من بينها إذ هي لا تعتبر من جرائم الاعتداء على النفس والمال بل هي جريمة من نوع خاص قصد المشرع بها عقاب من ينتهك حرمة الساكن ، والمحكمة الاستئنافية أيدت البراءة . وتقول النيابة في طعنها إن ذلك خطأ قانوني لأن دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه من جرائم الاعتداء على المال .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أيد الحكم الابتدائي القاضي ببراءة التهم إلا أنه لم يبين البراءة على أن دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه لا يمتد من جرائم التعدى على المال كما قالت محكمة أول درجة بل اعتبره كذلك ولكنه بنى قضاءه على أسباب أخرى لم تعرض لها النيابة في طعنها بشيء ، ومتى كان الأمر كذلك فإن أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به فلا محل للبحث فيها ولا في الحكم .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد حسنى بك وحسن  
المصطفى بك وفهم عوض بك والسيد رمضان بك المستشارين .

(٩٢١)

### القضية رقم ١٧١٨ سنة ١٨ القضاية

تصدير بضاعة . استيراد ثمنها في موعد لا يتجاوز ستة أشهر . غير معاقب عليه في كل  
الأحوال وعلى الإطلاق . الأمر العسكري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧  
الذى حل محله . القصد منهما هو المعاقبة على تعمد عدم الاستيراد أو التهاون أو التقصير فيه .

إن الأمر العسكري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧  
الذى حل محله وإن أوجبا استيراد ثمن البضائع المصدرة في موعد لا يتجاوز ستة  
أشهر إلا أن الظاهر من مجموع نصوصهما أنهما لم يقصدا العقاب على مجرد عدم  
استيراد القيمة في اليماد في كل الأحوال على الإطلاق ، بل قصدا المعاقبة على  
تعمد عدم الاستيراد أو التهاون والتقصير فيه . فإذا كان المصدر قد قام من  
جانبه بملاحقة عميله الموجود في الخارج ومطالبته بالقيمة وبذل في ذلك ما يجب  
على كل جاد في تنفيذ حكم القانون فلا تصح معاقبته لمجرد انقضاء اليماد دون ورود  
القيمة . يؤيد هذا النظر أن الأمر المذكور قد نص على إعفاء المصدر من المسؤولية  
متى كان قد قدم أوراق التصدير ومستنداته إلى مصرف مرخص له يتولى هو  
عملية الاستيراد وما ذلك إلا لانتفاء مظنة الإهمال والتقصير من جانب المصرف .  
ويؤكد ما جاء بالأمر والقانون المذكورين من تحويل الوزير حق تحديد اللدة  
المقرر للاستيراد ، وإطالتها ، وذلك لا يكون إلا بناءً على تقدير أعذار تقدم  
تنفي معها مظنة التعمد أو التقصير من جانب المصدر . وإن فاقول بأن المصدر  
لا يعنى من المسؤولية إلا في حالة القوة القاهرة غير صحيح ، والحكم الذى يبنى  
قضاه على ذلك دون أن يبحث ويقدر الاعتبارات القائمة في الدعوى والى قد  
تعفى من المسؤولية على الأساس المتقدم يكون مخطئاً متعيناً نقضه .

## المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم للطعون فيه أنه أخطأ حين دانه « بأنه لم يف بما تعهد به في الإقرار المقدم منه إلى السلطات الجزائية من استيراد ثمن ماصدره من كاوتش قيمته ٣٠٠٠ جنيه إلى لبنان بالعملة الأجنبية بالطريقة التي ترتضيها مراقبة عمليات النقد بالبنك الأهلي المنتدب لذلك من وزير المالية » .

فقد تمسك الدفاع عنه بانعدام القصد الجنائي لديه ، واستدل بأن القيمة قليلة بالنسبة إلى مجموع صادراته التي بلغت قيمتها ٨١٧ ألف جنيه ، وأن سبب التأخير إنما يرجع إلى خطأ في مسك الحساب عن كل عملية على حدة ، ثم إنه كان في إمكانه طلب تجديد المدة المحددة للاستيراد ، وقد أذنت الوزارة بالتجديد فضلاً بعد مضي الميعاد في بعض الحالات ، فقالت المحكمة الابتدائية « إن القوة القاهرة هي التي تعفى من العقوبة ولم تأخذ بدفاعه ودانته » وأيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي وقالت بكفاية ارتكاب الجاني فعله وهو عالم أنه يرتكب أمراً محرماً يقع تحت طائلة العقاب دون استلزام توفر قصد خاص مع أن هذا خطأ مادام الفرض من القانون منع تسرب الأموال إلى الخارج ، فإذا ما ثبت أن المتهم لم يقصد التهريب فلا جريمة ولا عقاب .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن فقضت محكمة أول درجة بالإدانة ، وقالت « إنه بالنسبة لموضوع الدعوى فإن المتهم لا يستطيع التخلص من الوفاء بالتزامه إلا إذا أثبت استحالة التنفيذ في الميعاد المحدد لقوة قاهرة ينفي معها القصد الجنائي في الجريمة . . . . وإنه استورد قيمة البضائع بعد مضي ميعاد الستة شهور . . . . وإن المأذير التي التمسها لا تعتبر قوة قاهرة ومن ثم فالتهمة ثابتة » . فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد وقالت « إن الشارع لا يتطلب قيام الركن المعنوي لهذه الجريمة سوى القصد العام وهو إتيان الجاني جرمه وهو يعلم أنه يرتكب أمراً محرماً يقع تحت طائلة العقاب أى علم الجاني بتوافر الأركان التي يتطلبها القانون للعقاب دون القصد الخاص الذي يكون عند ما

تتصرف نية الشخص إلى غاية معينة ويحمله على ارتكاب الجريمة دافع أو غرض معين . . . وإن ما قاله الحكم المستأنف عن القوة القاهرة قد أراد به الإشارة إلى حالة انعدام إرادة الجاني التي هي أساس الركن للعنوى للجرائم ذات القصد العام والقصد الخاص على السواء .

وحيث إن الأمر العسكري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حل محله وإن أوجبا استيراد ثمن البضائع المصدرة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر إلا أن الظاهر من مجموع نصوصهما أنه لم يقصد العقاب على مجرد عدم استيراد القيمة في الميعاد في كل الأحوال على الإطلاق وإنما يقصد المعاقبة على تعدد عدم الاستيراد أو التهاون والتقصير فيه . فإذا كان المصدر قد قام من جانبه بملاحقة عميله الموجود في الخارج ومطالبته بالقيمة وبذل في ذلك ما يجب على كل جاد في تنفيذ حكم القانون فلا تصح معاقبته لمجرد انقضاء الميعاد دون ورود القيمة — يؤكد هذا النظر أن هذا الأمر قد نص على إعفاء المصدر من المسؤولية متى كان قد قدم أوراق ومستندات التصدير إلى مصرف مرخص له يتولى هو عملية الاستيراد ، وما ذلك إلا لانتفاء مظنة الإهمال والتقصير في هذه الحالة . ويؤكد ما جاء بالأمر والقانون المذكورين من تخويل الوزير حق تجديد الدلة المحددة للاستيراد وإطالتها ، وذلك لا يكون إلا بناءً على تقدير أعذار تقدم تنقذ منها مظنة التعمد أو التقصير من جانب المصدر . ومتى قرر هذا فإن القول بأن المصدر لا يعفى من المسؤولية إلا في حالة القوة القاهرة لا يكون صحيحاً ويكون الحكم إذ بني قضاؤه على ذلك دون أن يبحث ويقدر الاعتبارات القائمة في الدعوى والتي قد تعفى من المسؤولية على الأساس المتقدم خطأً متعمداً قهضه .

## (٩٢٣)

## القضية رقم ٦٠٥ سنة ١٩ القضائية

تفتيش . المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسبغ على موظفي التموين صفة رجال الضبطية القضائية في صدد الجرائم التي تقع بالخالفه لأحكامه . تفتيش مطحن وجد صاحبه متلبساً بمنحة تموين . تفتيش صحيح . الاستناد في إدانة صاحب المطحن إلى الدليل المستند من مقارنة السجلات والدفاتر حتى ما كان منها غير واجب إمساكه بالقرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ . يصح .

إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسبغ على موظفي التموين صفة رجال الضبطية القضائية بصدد الجرائم التي تقع بالخالفه لأحكامه . فالتفتيش والضبط اللذان يجريهما أحد من أولئك الموظفين في مطحن وجد صاحبه متلبساً بمنحة تموين هي ضبط دقيق صاف في مطحنه مخالفاً في ذلك المادة الرابعة من المرسوم بقانون المذكور يقمان صحيحين . ويصح الاستناد في إدانة صاحب المطحن إلى الدليل المستند من مقارنة السجلات والدفاتر التي وجدت بالمطحن عند تفتيشه سواء منها ما أوجب القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ إمساكه وما هو من الدفاتر الخاصة .

## (٩٢٣)

## القضية رقم ٨٦٧ سنة ١٩ القضائية

وقف التنفيذ . عقوبة تزيد على سنة . لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ . القضاء بوقف التنفيذ في عقوبة حبس تزيد على سنة . خطأ في القانون ولكنه يتصل بالعقوبة اتصالاً تاماً يستوجب من محكمة النقض أن تبيد النظر فيها ولا تكتفي بتصحيح الخطأ من ناحية الأمر بوقف التنفيذ .

إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم سنة ونصف سنة مع وقف التنفيذ فإنه يكون قد أخطأ فيما أمر به من وقف التنفيذ ، إذ للمادة ٥٥ عقوبات لا تجيز الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة .

وإذا كان وقف التنفيذ من العناصر التي تلمحها المحكمة عند تقدير العقوبة فهو

مع كون الخطأ الحاصل فيه خطأ في القانون يتصل في الوقت ذاته بتقدير العقوبة اتصالاً تاماً يستوجب إعادة النظر فيها ، وإذن فلا يصح أن تكفى محكمة النقض بتصحيح الخطأ من ناحية الأمر بوقف التنفيذ وحده .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً للقانون لأنه قضى بحبس كل من المتهمين سنة ونصف سنة مع الشغل مع وقف التنفيذ مع أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات إنما تجيز الحكم بوقف التنفيذ إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة .

وحيث إن ما قالته النيابة في طعنها صحيح . فالحكم المطعون فيه يكون إذن قد أخطأ فيما أمر به من وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنة ونصف . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان وقف التنفيذ من العناصر التي تلمحها المحكمة عند تقدير العقوبة فهو مع كون الخطأ الحاصل فيه خطأ في القانون إلا أنه في الوقت ذاته يتصل بتقدير العقوبة اتصالاً تاماً يستوجب إعادة النظر فيها ، فلا يكفي تصحيح الخطأ من ناحية الأمر بوقف التنفيذ وحده ، وترى المحكمة بناءً على ذلك جعل العقوبة الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل مع وقف التنفيذ لنفس الاعتبارات الواردة في الحكم المطعون فيه .

### جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٤٩

برئاسة سادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حنى بك وفهم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

(٩٢٤)

القضية رقم ٦٣٢ سنة ١٩ القضائية

إجراءات . توجيه سؤال من عماد التهم إلى أحد الشهود . رفض المحكمة توجيهه على أساس عدم نقله بالدعوى . هذا من سلطاتها .

إذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامي عن التهم إلى أحد الشهود، وكان هذا الرفض على أساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه في ظهور الحقيقة فهذا من سلطتها .

## (٩٢٥)

## القضية رقم ٦٥٧ سنة ١٩ القضائية

إثبات . شهادة القهود . طلب التهم استدعاء شهود على أمر معين . رفضه استناداً إلى ما مؤداه أن أقوال هؤلاء الشهود إذا ما سئلوا لا يمكن أن تدل على صحة الأمر المدعى . لا يصح . لا يحق للمحكمة أن تقدر قيمة أقوال الشهود إلا بعد سماعهم . لا يحق للمحكمة أن تتحدث عن شهادة شهود وتقدر قيمتها وأثرها قبل أن يكون هؤلاء قد سمعوا . فإذا كان الحكم قد استند في تبرير رفض طلب التهم استدعاء شهود على أنه كان بمنزلة مريضاً في اليوم المدعى بوقوع الجريمة فيه إلى ما مؤداه أن أقوال هؤلاء الشهود إذا ما سئلوا لا يمكن أن تدل على صحة هذا الدفاع فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

## (٩٢٦)

## القضية رقم ٨٣١ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبنيه . دفاع هام . عدم الرد عليه . قصور . مثال في جريمة تمويل على كسب امرأة من الدعارة .

إذا كان المتهم الذي أدانته المحكمة في تهمة التمويل على ما تكسبه زوجته من الدعارة قد دافع عن نفسه بأن زوجته كانت متهمه معه بأنها متشردة لاتخاذها لتعشيشها وسيلة غير مشروعة هي الدعارة وقضى ببراءتها ، وأنه لم يثبت أنها أخذت مالاً من أحد فهو بالتالي لا يمكن أن يكون أخذ منها شيئاً مكسوباً من الدعارة ، وكانت المحكمة قد بنت حكمها بإدانته على واقعة ضبط زوجته في عوامة ووجوده هوبها وقتئذ ، مستخلصة من ذلك أنه عول في معيشته كلها أو بعضها على ما أخذه منها من مال في هذه الواقعة ، فإنها لا تكون قد ردت على الدفاع المذكور ويكون حكمها قاصر البيان متعيناً نقضه .

(٩٢٧)

### القضية رقم ٨٣٧ سنة ١٩ القضاية

استئناف . القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً بمقولة رفضه بعد الميعاد وعلى الرغم مما هو ثابت بالذاكرة المحررة بأسباب الاستئناف والمرفقة بالقرار من أن تاريخها يقع في ميعاد الاستئناف ومن أن تقرير الاستئناف قد ذكر فيه يوم الأسبوع بجانب يوم الشهر ، والتاريخ الذي اعتمدت به المحكمة لا يوافق يوم الأسبوع . عدم التعرض لهذا الخلاف وتحقيقه . حكم مصيب .

إذا قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة شكلاً بمقولة إنه رفع بعد الميعاد على أساس أن التقرير به حصل في يوم كذا على الرغم مما هو ثابت في الذاكرة التي حررت بالأسباب والمرفقة بالتقرير من أن تاريخها في يوم كذا ( في الميعاد ) ، وكان التقرير بالاستئناف قد ذكر فيه يوم الأسبوع الذي حصل فيه بجانب يوم الشهر ، وكان التاريخ الذي قالت المحكمة إن الاستئناف رفع فيه لا يتفق ويوم الأسبوع المذكور ، فإن حكمها يكون معيباً لعدم تعرضه لهذا الخلاف وتحقيقه وتبين أثره في الحقيقة القانونية التي انتهت إليها .

(٩٢٨)

### القضية رقم ٨٩٢ سنة ١٩ القضاية

إثبات . عدم سماع شهود الدعوى مع حضور بعضهم الجلسة . إدانة التهم . حكم مصيب .  
إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن المحكمة قد أدانت التهم بالسرقة دون أن تسمع شهوداً مع حضور بعضهم ، فهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(٩٢٩)

### القضية رقم ٩٠١ سنة ١٩ القضاية

اختصاص . محاكم عسكرية . الجرائم التي خولت الفصل فيها . تقديم قضية خاصة بجرعة منها إلى المحاكم العادية . لا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلل من تلقاء نفسها عن نظرها .  
إن المحاكم العسكرية إنما تؤدي عملها فيما يختص بالجرائم التي خولت الفصل .



فيها إلى جانب المحاكم العادية . وإذن فإذا قدمت قضية من القضايا الخاصة بهذه الجرائم من النيابة إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلى من تلقاء نفسها عن نظرها بمقولة إن المحاكم العسكرية هي المختصة بالفصل فيها .

### المحكمة

وحيث إن النيابة تقول في طعنها إن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية لا نص فيه على أفراد المحاكم العسكرية بالحكم في القضايا التي خولت الفصل فيها . فهي إذن بالنسبة إلى هذه القضايا تؤدي عملها بجانب المحاكم العادية التي لم يسلبها القانون حق الفصل فيها . وإذن فالمحكم للطعون فيه إذ قضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى يكون مخطئاً .

وحيث إن النيابة العمومية رفضت الدعوى على التهمين بأنها « شرعا في سرقة قطع الزهر المينة الوصف والقيمة بالمخضر لمصلحة السكة الحديد » ، ومحكمة أول درجة قضت بالإدانة . فاستأنف المتهمان فحكمت المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص مستندة إلى الأمر العسكري رقم ٣٦ الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ على اعتبار أن سرقة قطع الحديد الزهر بوصف كونها مما يستعمل في وسائل النقل البرية يدخل في نطاق ما تحكم فيه المحاكم العسكرية تطبيقاً لهذا الأمر ، وأن المحاكم العسكرية أصبحت بمقتضى ذلك الأمر هي دون غيرها المختصة بالنظر في هذا النوع من الجرائم .

وحيث إنه غير صحيح ما جاء بالحكم للطعون فيه من أن الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٨ قد جعل الفصل في جريمة سرقة المهمات أو الأدوات التي تستعمل في وسائل النقل البرية من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها ، فإن هذا الأمر ليس فيه هذا التخصيص ، وكل ما نص عليه هو تمثيل المحاكم العسكرية النظر في الجرائم التي من هذا النوع والتي تقررت عقوبتها بقانون العقوبات . ولما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصل بالفصل

في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، وكان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣  
الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على انفراد  
الحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات ،  
فانه يجب القول بأن الحاكم العسكري إنما أنشئت لتؤدي عملها فيما يختص بهذه  
الجرائم بجانب الحاكم العادية . وفي الحق فإن الاعتبارات التي تقتضى الخروج على  
الأصل وتستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من اختصاص الحاكم العادية يجب  
أن يوكل أمر تقديرها إلى الحاكم العسكري على حسب ظروف وملابسات الجرائم  
والدعاوى المختلفة . فإذا ما رأى لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى الحاكم  
العسكرية ، فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجاني من العقاب  
بمقتضى أحكام القانون العام ، وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى الحاكم  
العسكرية كان العمل برأيه متعيناً . ولذلك فإذا قدمت قضية من القضايا المذكورة  
من النيابة العمومية إلى الحاكم العادية فلا يجوز لهذه الحاكم أن تتخلى عن تلقاء  
نفسها عن اختصاصها بمقولة إن الحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها .

( ٩٣٠ )

### القضية رقم ٩٠٣ سنة ١٩٠٣ القضائية

حكم . تبينه . اعتراف المتهم بمرضه عن عدم حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته .  
تدعيه هذا المنذر بشهادة من طبيب . حكم المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم  
التعرض في الحكم لمبلغ الرض ودرجته وبيان الاعتبارات التي أخذت منها أنه لم يكن يقعد عن  
الحضور . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد اعتذر بمرضه عن عدم حضوره الجلسة  
المحددة لنظر المعارضة للرفوعة منه ودعم عذره بشهادة من طبيب ، وكانت المحكمة  
في حكمها باعتبار معارضته كأنها لم تكن لم تتعرض في صدد تنفيذ عذره لمبلغ مرضه  
وتبين درجته وتورد الاعتبارات التي أخذت منها أنه لم يكن يقعد ويجول بينه  
وبين حضور الجلسة ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقص .

(٩٣١)

## القضية رقم ٩٠٤ سنة ١٩ القضية

دفاع . طلب اللتم سماع شاهد أمام المحكمة الابتدائية . إجابته إلى طلبه . عدم حضور الشاهد . القضاء ببراءة اللتم . استئناف الحكم . طلب اللتم سماع هذا الشاهد . إدانة اللتم ورفض استدعاء الشاهد بمقولة إن أقواله ثابتة في محضر رسمي لا مطعن عليه . هنا خطأ .

إذا كان اللتم قد طلب إلى المحكمة الابتدائية ضرورة سماع شاهد في الدعوى فأجيب إلى طلبه ولكنه لم يحضر وقضى بالبراءة ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية أعاد اللتم طلب سماع هذا الشاهد فرفضت بالإدانة ، ورفضت استدعاءه بمقولة إن طلبه غير مجد لأن أقوال الشاهد ثابتة في محضر التحقيق ولا مطعن عليه ، فحكما يكون قد بنى على خطأ ، إذ السبب الذي ذكرته لا يكفي للرد على الطلب لأن ما ثبت في محاضر التحقيق من أقوال لا يمنع قانوناً من طلب مناقشة من قالها في الجلسة ما دامت هذه المحاضر لا تلزم المحكمة بالأخذ بما دون فيها ، وما دامت العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحاكم شفهياً بحضور الخصوم في الدعوى .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حنفي بك وحنان القاضي بك والسيد رمضان بك المستشارين .

(٩٣٢)

## القضية رقم ٤٧٠ سنة ١٩ القضية

تموين . إدانة اللتم في عدم تسليمه الشعر المستولى عليه لمراقبة التموين . عدم ادعاء اللتم أنه لم يكن فيه شعر وقت صدور الأمر بالاستيلاء . الإدانة في محلها .

إذا كانت الجريمة التي أدين بها اللتم هي أنه في يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ لم يسلم مراقبة التموين الشعر المستولى عليه في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ ،

فإنه إذ كان لا يلزم للاستيلاء ، بحكم الأمر الصادر به ، أن يحضر به محضر ، وكان ما ارتكبه المتهم قد وقع بعد نشر القرار الصادر من وزير التجارة بخصوص الاستيلاء بعلّة شهور ، يكون قول المتهم إن محضر الاستيلاء على الشئ قد وقع باطلاً لأنه حرر في يوم ١٨ من مايو وقرار وزير التجارة المرخص في الاستيلاء لم ينشر في الجريدة إلا في نفس يوم ١٨ مايو فلم يكن قد وصل إلى علّه — يكون هذا القول لا محل له مادام هو لا يدعى أن شئاً لم يكن لديه وقت صدور الأمر بالاستيلاء .

( ٩٣٣ )

### القضية رقم ٦٥٢ سنة ١٩ القضاية

جهاز الزوجية . ليس من التليات بل هو من القيمات . القول بأن العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك . غير صحيح . اشتراط رد الشئ عند فقده . لا يكفي وحده للقول بأن التسليم لم يكن على سبيل الوديعة . تسليم الزوج منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية وتصرفه فيها بالبيع . تبرئته بمقولة إن هذه الواقعة لا جرمية فيها . خطأ .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن للدعي بالحقوق المدنية سلم المتهم عند زفاف ابنته إليه منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فتصرف في بعضها بالبيع وأخفى بعضها في منزل آخر ، وقضت المحكمة بتبرئته بمقولة إن هذه الواقعة لا جرمية فيها إذ للمنقولات قد سلمت إليه ( الزوج ) والتسليم ينفي الاختلاس وهي لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو التزم برد قيمتها إذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشئ بعينه ، وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك ، فهذا من المحكمة غير سديد ، إذ أن ما استطردت إليه في شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهاز الزوجية من التليات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيمات . وما قالته بصدق الوديعة غير كاف ، لأن اشتراط رد قيمة الشئ لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان

النص على أن رد القيمة يكون عند العقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عيناً ما دام الشيء موجوداً ، وما ذكرته بصدد التسليم الذى ينفي ركن الاختلاس فى السرقة غير كاف إذ لم يبين أن الزوجة عند ما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب اليد فعلاً عليه .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم للطمع فيه أخطأ حين قضى ببراءة المتهمين . وفى بيان ذلك تقول النيابة إن الواقعة — كما أوردها الحكم الابتدائى — هى أن المدعى المدنى سلم للتهم الأول عند زفافه بابتنة منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فنصرف فى بعضها بالبيع وأخفى البعض الآخر فى منزل المتهم الأخير ، وتم ذلك بمساعدة المتهمين الباقين فهكون السرقة قد توافرت أركانها . ولكن المحكمة قضت بالبراءة وقالت إن الواقعة لو صحت تكون جريمة تبديد لأن المنقولات سلمت إلى المتهم الأول ، والتسليم ينفي الاختلاس ، كما أنها لم تسلم على سبيل الوديعة إذ التزم الزوج برد قيمة المنقولات إذا فقدت والشرط فى الوديعة الالتزام برد الشيء بعينه ، ومن ثم فلا تبديد . وأضافت المحكمة الاستثنائية أن العقد لا يعتبر عارية استعمال بل قد سلمت للمنقولات على سبيل عارية الاستهلاك . وإن هذا الذى ذهب إليه المحكمة فى تكييف عقد التسليم وبالتالى فى وجود الجريمة أو انتفاءها خطأ لا يتفق وحكم القانون .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على المتهمين بالسرقة والإخفاء فقضت محكمة أول درجة بالبراءة وقالت « إن الجهاز سلم إلى المتهم الأول بموجب القائمة التى وقع عليها أى أنه سلم إليه على سبيل الأمانة والتسليم مانع من توفر ركن الاختلاس . . . فلا محل لتطبيق جريمة السرقة أما الجريمة الواجب البحث فيها فهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ عقوبات على اعتبار أن الجهاز سلم على سبيل الوديعة . . . وحيث إن المدعى وابنته دفعا أمام المحكمة أنه نص فى قائمة الجهاز على التزام المتهم الأول برد القيمة فى حالة فقد . . . وحيث إن التزام

المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسى فى وجود عقد الوديعة . . .  
 فإذا انتفى هذا الشرط انتفت معه الوديعة وانتفى بالتالى تطبيق المادة ٣٤١  
 عقوبات . . . ويتعين براءة المتهمين « . فاستأنفت النيابة ققضت المحكمة  
 الاستئنافية بالتأييد وقالت فيما قالت : « إنه إذا قيل بأن تلك المنقولات إنما سلت  
 على سبيل العارية إذ قصد بتسليمها إليه أن يكون له الحق فى الانتفاع بها  
 واستعمالها — إذا قيل بذلك وبأن تلك المنقولات هى من الأشياء المثلية التى يقوم  
 بعضها مقام بعض وتستهلك بالاستعمال . . . وأنها على فرض أنها سلت على سبيل  
 العارية فقد سلت على سبيل عارية الاستهلاك لا الاستعمال . . . ويكون كل  
 ما للدعى من حقوق أن يطالب المودع لديه . . . بالمنقولات أو قيمتها طبقاً  
 للاتفاق القول بمحصله بينهما فى قاعة الجهاز . . . وإن نص للمادة ٦٥ مدنى  
 صريح فى أنه فى عارية الاستهلاك تنتقل ملكية الأشياء المعارة إلى المستعير بشرط  
 أن يرد قيمتها أو منقولات من نوعها عند انتهاء مدة الإعارة . ومتى كان الأمر  
 كذلك انتفت جريمة التبيد وذلك لأن من أهم عناصرها أن تكون الأشياء  
 المبددة ليست مملوكة لمن سلت إليه . . . وأنه ترتيباً على ما تقدم تكون تلك  
 المنقولات إذا قيل بأنها سلت على سبيل الوديعة أو على سبيل العارية فليس هناك  
 وديعة لا انتفاء شرطها وهو رد الشيء بعينه عند طلبه ، ولا عارية الاستعمال لأنها  
 سلت على سبيل عارية الاستهلاك . وعلى أى الحالين لا تكون هناك جريمة  
 تبديد ويكون الحكم المستأنف إذ قضى بالبراءة فى محله » .

وحيث إن ما أورده المحكمة على التحول المتقدم غير سديد . فاستطردت إليه  
 فى شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهاز الزوجة من التلقيات  
 التى يقوم بعضها مقام البعض الآخر ، وأن العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك  
 لأن الجهاز من القيمات — وما قالت بصدد نفي الوديعة غير كاف لأن اشتراط  
 رد قيمة الشيء عند فقدته لا يكتفى وحده للقول بأن التسليم لم يكن على سبيل  
 الوديعة بل إنه بذاته يرشح إلى رد الشيء للمسلم عتياً ما دام موجوداً . وما ذكرته  
 بصدد التسليم التى ينفي ركن الاختلاس فى السرقة غير كاف كذلك لأنها لم تبين

في واقعة الدعوى أن الزوجة عند ما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازتها له للزوج وأن هذا أصبح صاحب اليد فعلاً عليه ثم إنها لم تعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى كانت محكمة النقض تستطيع أن تفصل فيها بعد أن تكيفها التكييف الصحيح ، ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً ويتعين نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع لإعادة المحاكمة .

(٩٣٤)

### القضية رقم ٦٥٣ سنة ١٩ قضية

اشتباه . آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين . لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل . متهم حكم عليه قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه ثم حكم عليه بالحبس لسرقة بعد المرسوم بقانون المذكور . هو قد ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه . يتعين عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور .

إن آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على العقاب على الفعل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة للفعل — كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — فإن الحكم الصادر بناءً على القانون القديم يبقى له أثره . والنص في المادة ١٢ من المرسوم بقانون المشار إليه على إلغاء إنذارات التشرد مع سكوت هذه المادة عن الأحكام الصادرة بناءً على القانون القديم إن هي إلا تطبيق لهذه القاعدة .

فإذا كان الثابت أنه قد حكم على المتهم قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه ، وحكم عليه بحبسه ستة أشهر مع الشغل في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ لسرقة وقعت منه بعد هذا القانون فإنه يكون قد ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه ، ويتعين لذلك عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن النيابة العمومية اتهمت التهم بأنه في ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز دمنهور عاد إلى حالة الاشقباء إذ حكم عليه في القضية رقم ٦٣٤٣ سنة ١٩٤٦ جنح مركز دمنهور بسرقة رغم سابقة إنذاره مشبوهاً في القضية ٤٢١ سنة ١٩٤٢ مركز دمنهور في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وطلبت عقابه بالمواد ٦٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فقضت المحكمة الابتدائية بحبس التهم شهراً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية ، فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت حضورياً بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى عقوبة الحبس وتعديل مدة المراقبة المحكوم بها إلى ستة أشهر ، وقالت في أسباب حكمها إنه يستفاد من نصوص القانون أن التهم لا يعتبر عانداً طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٨ للشار إليه إلا إذا صدر عليه حكم بالمراقبة لاعتباره مشتبهاً فيه في ظل هذا المرسوم بقانون ، فإذا كانت عقوبة المراقبة التي بنى عليها الاتهام سابقة على صدور هذا المرسوم فلا تجوز مساءلة التهم عنها — وهذا لا يتفق مع القانون إذ المادة ١٢ من المرسوم بقانون قد ألفت الإنذارات التي صدرت بحكم القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ولم تعرض لأحكام المراقبة ، مما مفاده أن لهذه الأحكام آثارها ، وأنها يعتد بها في تقرير حالة العود طبقاً للمادة ٤٩ من قانون العقوبات وبما أنه يبين من صحيفة سوابق التهم أنه حكم عليه بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بوضعة تحت مراقبة البوليس لمدة سنة لأنه بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ لم يسلك سلوكاً مستقيماً رغم إنذاره باعتباره مشبوهاً ، وقد نفذت هذه العقوبة عليه من ٢ من ذى القعدة سنة ١٣٦٢ حتى ٢ القعدة سنة ١٣٦٣ فلم تنقض إذن خمس سنوات من تاريخ تنفيذها عليه حتى ارتكابه هذه الجريمة مما يتعين معه اعتباره عانداً طبقاً للمادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فيكون الحكم للطعون فيه قد أخطأ في القانون .



وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يستد بحالة العود بمحجة أن الأحكام التي استندت إليها النيابة سابقة على الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وهذا منه غير سديد ، لأن آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين لا تنقضى بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يسبق النص على عقاب القتل . أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل — كما هي الحال في الرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ — فإن الحكم الصادر بناءً على القانون القديم يبقئ له أثره ، ونص المادة ١٢ من الرسوم المشار إليه على إلغاء إنذارات التشرد وسكوتهما عن الأحكام الصادرة بناءً على القانون القديم ما هو إلا تطبيق لهذه القاعدة .

وحيث إنه ثابت أنه حكم على المتهم في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه وقد حكم عليه بحبس ستة أشهر مع الشغل في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٨ لسرقة وقعت منه في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ فيكون قد ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه هو ارتكابه جريمة سرقة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ويتعين لذلك عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

### (٩٣٥)

القضية رقم ٦٦٣ سنة ١٩ القضية

حكم . تبينه . لظنة الإدانة على أساس خاطئ . قض الحكم . مثال في جريمة ضرب أفضى إلى الموت .

إذا كانت المحكمة قد أدانت واحداً من المتهمين الذين اشتركوا في ضرب الجنى عليه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت على أساس ما حصلته من مناقشة الطبيب الذى أجرى الصفة التشريحية وقدم تقريره عنها من أن كل إصابة من إصابات رأس الجنى عليه كافية وحدها لإحداث وفاته ، وكان الثابت في هذا التقرير وفي محضر مناقشة مقدمه أمام النيابة وفي تقرير الطبيب الشرعى أن الوفاة

نشأت عن كسور الجمجمة وتمزق الطحال وما حجه من نزيف ، وكان المفهوم من مناقشة الطبيب المشار إليها أنه قال بجواز حدوث كسور الجمجمة من أية ضربة من ضربات الرأس ، فإن المحكمة تكون قد أقامت هذه الإذانة على أساس خاطيء ، ما دام أنه لا يمكن نسبة إحداث الإصابة للمعينة إلى المحكوم عليه .

### (٩٣٦)

#### القضية رقم ٦٦٧ سنة ١٩ القضاية

ارتباط . تقدير قيامه موضوعي . فصل محكمة الجنايات عن الجناية المقدمة لها الجنح الحالة إليها معها . من حقها .

الارتباط الذي يستوجب نظر القضايا معاً أمر يتعلق بالموضوع ، فلمحكمة الجنايات أن تفصل عن الجنائية المقدمة إليها ما يكون قد أحيل معها من جنح كلما رأت ذلك وقدرت أنه لا يؤثر في حسن سير العدالة . وإذن فلا يحق للتهم الاعتراض بأن من مصلحته أن تناقش أدلة الدعوى عن جميع الوقائع ما دام الفصل لا يمنعه من تقديم دفاعه كاملاً ولو من واقع ما جاء بالدعوى التي تقرر فصلها .

### (٩٣٧)

#### القضية رقم ٨٩٣ سنة ١٩ القضاية

اشتباه . « حالة العود » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . المراد منها : أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاشتباه عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه . لا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الاشتباه من جديد بناءً على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التي بني عليها حكم الاشتباه .

إنه يبين من مقارنة نص المادتين ٦ و ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة « حالة العود » ليس هو العود بالمعنى الوارد في المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، وإنما المراد به هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاشتباه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه السابق الحكم بها عليه ، وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية من

المادة ٧ من المرسوم المذكور إذ لا يوجد أى مبرر للقول باختلاف معنى العود فى حالة سبق الحكم بالإندار وحالة سبق الحكم بالمراقبة . وإذن فلا يلزم فى حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الاشتباه من جديد بناءً على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التى بنى عليها حكم الاشتباه الأول ، بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالمراقبة للاشتباه أى فعل من شأنه تأييد الحالة الثابتة بالحكم الأول فى حقه .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل فى أن النيابة العمومية اتهمت المتهم بأنه فى يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بيندر بنها عاد إلى حالة الاشتباه بأن اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب جرائم الاعتداء على المال بعد الحكم عليه فى قضية الجنبحة رقم ١٠٠١ سنة ١٩٤٦ بنها للاشتباه . فقضت محكمة أول درجة بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة تبدأ من إمكان التنفيذ عليه فى المكان الذى يمينه وزير الداخلية ، فاستأنف للمتهم ، ومحكمة ثانى درجة قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعه تحت المراقبة الخاصة لمدة ستة أشهر فى المكان الذى يمينه وزير الداخلية الخ . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ التى طبقتها المحكمة تنص على أنه فى حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين فىكون الحكم الاستثنائى قد أخطأ فى القانون فىما قضى به من تعديل عقوبة المراقبة إلى ستة أشهر .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فيما يختص بالدليل على التهمة أنه استند فى إدانة المتهم إلى التحقيقات التى جاء فيها على لسان رجال الحفظ أن المتهم سىء السير والسلوك وخطر على الأمن العام ، وأن له عدة سوابق لسرقات ، وأنه يتاجر فى الرقيق الأبيض ، كما يبين من

صحيفة سوابقه أن له عدة سوابق سرقات ، وأنه سبق الحكم عليه في اشتباه بستة أشهر مراقبة في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، فيكون وصف التهمة الصحيح هو أن للتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه .

وحيث إن المادة الخامسة من الرسوم بقانون المذكور بينت أحوال الاشتباه فذكرت أن الشخص يعتبر مشتبهاً فيه إذا كان سبق الحكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي يثبتها أو إذا اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض هذه الجرائم ، ثم نصت للمادة السادسة على عقاب المشتبه فيه فقالت بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، ونصت المادة السابعة على أنه يجوز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة الأولى أن يحكم بإصدار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ، فإذا وقع منه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث سنوات التالية للحكم وجب توقيع عقوبة المراقبة المذكورة .

وحيث إنه يبين من مقارنة نص المادتين ٦ و ٧ المذكورتين أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة حالة العود لا يعنى العود بالمعنى الوارد في المادة ٤٩ من قانون العقوبات إذ القول بذلك يترتب عليه أنه إذا وجد شخص في حالة اشتباه وحكم عليه بمقتضى الفقرة الأولى من هذه المادة فإنه لا يمكن اعتباره عائداً إلا إذا توفرت جميع ظروف الاشتباه بوقائع جديدة وقعت بعد الحكم عليه في أول مرة حتى يتحقق معنى العود كما يعرفه قانون العقوبات . وإنما المراد هنا هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاشتباه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه السابق الحكم بها عليه . وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٧ إذ لا يوجد أى مبرر للقول باختلاف معنى العود في حالة سبق الحكم بالإيناز وحالة سبق الحكم بالمراقبة . وإذن فلا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الاشتباه من جديد بناءً على وقائع أخرى لاحقة على الوقائع التي

بنى عليها حكم الاشتباه الأول ، بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالمراقبة للاشتباه أى فصل من شأنه تأييد الحالة الثابتة بالحكم الأول في حقه .  
وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان كل ما ذكره الحكم بصدده بيان العود للاشتباه ليس فيه ما يفيد أنه وقع منه فصل معين بعد الحكم عليه للاشتباه يفيد تماديه في الإجماع حتى كان يصح لهذه المحكمة أن توقع العقوبة على الوجه الصحيح ، فإنه يتعين مع قبول الطعن إحالة القضية إلى محكمة الموضوع .

### (٩٣٨)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ١٩ القضية

نقض . حكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى على أساس أن أحد المتهمين حدث . هو حكم غير منه للخصومة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . هذا لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص في أى وقت وبض النظر عما سبق صدوره من أحكام .

الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن أحد المتهمين حدث هو حكم غير منه للخصومة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

لكن هذا لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى — في أى وقت وبض النظر عما سبق صدوره من أحكام — إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للمادة ٢٤٩ من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك إذا ما توافر سببه .

### المحكمة

حيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهمين بأنهم سرقوا حافظة نقود لإبراهيم موسى على حالة كون الأول والثاني عائدين ، قضت محكمة أول درجة بجس كل منهم ستة شهور مع الشغل ، فاستأنفوا فحكمت محكمة ثانية درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن المتهم الثانى حدث تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في الدعوى العمومية المرفوعة عليه فطلعت النيابة العمومية في

هذا الحكم بطريق النقض وقالت في طعنها إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أسس قضاءه على القول بأن محكمة الأحداث وحدها دون غيرها من المحاكم هي المختصة بالنظر في قضايا الأحداث ، وذلك لأنه لم يصدر بإنشائها قانون بل أنشئت بقرار من وزارة العدل لتنظيم العمل والتخصص فيه ، وهذا لا يسلب المحاكم العادية حقها في نظر القضايا التي تقع في دائرة اختصاصها بمقتضى لائحة ترتيبها . يضاف إلى هذا أن حكم عدم الاختصاص سيقابل حتماً من محكمة الأحداث بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى بنظر الدعوى لسبق الفصل فيها من محكمة الجنايات الجزئية المختصة .

وحيث إنه ما دام الحكم المطعون فيه لم يمه الخصومة أمام محكمة الموضوع فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى في أى وقت وبفض النظر عما سبق صدوره من أحكام إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للسادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك إذا ما توافر سببه .

### جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة أحمد فهمى إبراهيم بك وحضور حضرات : أحمد حسنى بك وحسن الهضبي بك وفهم عوض بك والسعيد رمضان بك المستشارين .

( ٩٣٩ )

القضية رقم ٢١٨١ سنة ١٨ القضائية

عالم عمومية . تهمة سرخس في إدارتها . لزالة مبانيها وإعادة بنائها . إدارتها بعد ذلك من غير إخطار الجهات المختصة بهذا التغيير . لا عقاب .

إن السادة السابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالحال العمومية إنما تنص على المستغل للمحل العمومي ، وتوجب للسادة الثامنة على المستغل التبليغ عن نقل المحل من مكان إلى آخر أو عن كل تغيير ( ولو كان وقفاً في نوع المحل

أو الغرض المخصص له) يطرأ على البيانات الواردة في الإخطار الأول . وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن التهم كان مرخصاً له في إدارة مقهى ثم أزيلت مبيانيه وأعيد بناؤه ثم أداره بعد ذلك من غير أن ينظر الجهات المختصة بهذا التفسير فلا عقاب عليها ، إذ التهم قد فتحت الحل العمومي أول الأمر بعد الإخطار عنه بالصفة الواردة في المادتين ٤ و ٥ من القانون المشار إليه ، والتفسير الذى حدث في الحل الذى يديره ليس من قبيل ما نص عليه في المادتين المذكورتين .

### (٩٤٠)

#### القضية رقم ٦٤٦ سنة ١٩ القضائية

تعويض . اختصاص المحاكم الجنائية بدعاوى التعويض . شرطه أن يكون التعويض مبنياً على الفعل الضار المطروح على المحكمة . طلب الحكم بالتعويض على شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة التى وقع بها الحادث . لا يصح .

يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون التعويض مبنياً على الفعل الضار المطروح أمام المحكمة والمطلوبة معاقبة مرتكبه جنائياً ، فإذا رفعت النيابة الدعوى على قائد سيارة بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل الجنى عليه ، فتدخلت زوجة الجنى عليه طالبة الحكم بالتعويض على صاحب السيارة وعلى شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة ، فإن المحكمة إذا قبلت الفصل في دعوى الزوجة بالنسبة إلى الشركة تكون قد أخطأت ، إذ أن مطالبة الشركة بالتعويض مقامة على أساس آخر هو عقد التأمين الذى لا صلة له بالفعل الضار .

### (٩٤١)

#### القضية رقم ٦٨٢ سنة ١٩ القضائية

صيدل . الأوامر العسكرية بالتكاليف الخاصة بالأطباء والصيداء . صيدل لم يمارس في أمر التكليف الصادر إليه . يحق عقابه لعدم تنفيذه .

ما دام الصيدلى الحاصل على دبلوم الصيدلة والمرخص له في مزاوله الصيدلة

بالمملكة المصرية لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكرية رقم ٢٩٦ الصادر فى ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء والصيادلة ، فلم يقدم معارضته فى أمر التكليف الصادر إليه من وزير الصحة لشغل وظيفة خالية بوزارة الصحة العمومية فى الميعاد المحدد إلى رئيس مجلس الوزراء ويبدى فيها أوجه تظلمه ، وما دام أن أمر التكليف واجب التنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكرية المشار إليه ، فيحق عقابه لعدم تنفيذه أمر التكليف .

### (٩٤٢)

#### القضية رقم ٨٠٢ سنة ١٩ القضية

اشتباه . آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين . لا تنقضى بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل . منهم حكم عليه قبل الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه بالحبس لسرقة بعد الرسوم بقانون المذكور . هو ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه . يتمتع عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من الرسوم بقانون المذكور .

إن آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين لا تنقضى بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة للفعل ، كما هو الحال فى الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الحكم الصادر بناءً على القانون القديم يبقى له أثره . ونص المادة ١٢ من الرسوم بقانون المذكور على إلغاء إنذارات التشرذ ومكوثها عن الأحكام الصادرة بناءً على القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة .

وإن كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه ( فى ١٩٤٢/٣/٣ ) بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه ( فى ١٩٤٧/٣/٢ ) بالحبس لارتكابه جريمة سرقة ، فإنه يكون قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة فى حقه بالحكم السابق صدورده عليه بوضعه تحت المراقبة .



## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ ألغى حكم محكمة أول درجة بالنسبة إلى عقوبة الحبس قولاً منه بأن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يقطع صلة المشتبه فيه بالأحكام التي صدرت عليه تحت حكم القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لأن هذا القانون قد ألغى ، ولا يصح الاعتداد بهذه الأحكام في إثبات حالة العود .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يمتد بمجالة العود بمحجة أن الأحكام التي استندت إليها النيابة سابقة على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهذا منه غير سديد لأن آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل . أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناءً على القانون القديم يبق له أثره ، ونص المادة ١٢ من المرسوم بقانون المشار إليه على إلغاء إنذارات التشرذ وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناءً على القانون القديم ما هو إلا تطبيق لهذه القاعدة . ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ١٩٤٣/٣/٢ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ، ثم حكم عليه مجبسه سنة ونصف شغل لأنه في ١٩٤٧/٣/٢ ارتكب جريمة سرقة فإنه يكون إذن قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف القاضي بمحاقبته بالحبس والفرامة معاً .

(٩٤٣)

القضية رقم ٨٥٨ سنة ١٩ القضاية

حكم . تبسيه . إصابة خطأ . إدانة المتهم . عدم بيان الظروف التي وقع فيها الحادث ولا وجه الإجمال التي وقع من المتهم . قصور .

إذا كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى في قوله إن الجنى عليه أصيب من سيارة كان يقودها المتهم وإن هذا خطأ لأنه لم يستعمل زمارة السيارة التي كان يقودها ولم يحسب حساباً لضيق الطريق الذي كان يسير فيه فيتخذ لهذا الظرف الحذر اللازم ، ثم أدان المتهم دون أن يبين الظروف والملابسات التي وقع فيها الحادث ووجه الإهمال الذي وقع من المتهم وواقعة ، وهل كان في مقدور المتهم رؤية الجنى عليه أمامه حتى كان ينبغي بالزمارة أو يعمل على مفادته بسيارته ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

### (٩٤٤)

#### القضية رقم ٨٩٦ سنة ١٩ القضية

تفتيش مدعى بطلانه . التعويل على أقوال المتهم في تحقيق النيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستغل من التفتيش . لا تترتب على المحكمة فيه .

مضى كانت المحكمة قد عولت على أقوال المتهم في تحقيق النيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستغل من التفتيش ، على أساس أنه لم يقلها متأثراً بالتفتيش المدعى بطلانه ، فلا تترتب عليها في ذلك .

### (٩٤٥)

#### القضية رقم ٩٣١ سنة ١٩ القضية

اختصاص . هدم قضية إلى محكمة الجنايات بالطريق القانوني . تحديد يوم لنظرها . طلب الدفاع بالجلسة ضم أوراق وإعلان شهود . إجابته إلى هذا الطلب . لا يجوز إحالة القضية بعد ذلك إلى المحكمة العسكرية .

مضى كانت القضية قد قدمت إلى محكمة الجنايات بالطريق القانوني ، وكان الدفاع في اليوم المحدد لنظرها قد طلب في جلسة المحاكمة ضم أوراق وإعلان شهود نفي فأجيب إلى هذا الطلب ، فلا يجوز للمحكمة بعد ذلك أن تميل الدعوى إلى المحكمة العسكرية ، إذ الأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر في سنة ١٩٤٩ يصدد

اختصاص المحاكم العسكرية لا يميز الإحالة بعد بدء المحكمة في نظر الدعوى .  
وغير صحيح القول بأن المحكمة لا تعتبر في هذه الحالة قد بدأت في نظر الدعوى فإن  
الإجراء الذي اتخذته مما لا يصح اتخاذه إلا والدعوى منظورة أمام المحكمة ،  
ولا يهم في صحيح القانون ، وقد صدر قرار من المحكمة بإجراء تحقيق ، أن يكون  
ذلك من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصوم ، فإن الطلب في هذه الحالة  
لا يكون إلا لفت نظر المحكمة إلى دليل لو تنبّهت إليه لوجب عليها أن تحقّقه من  
تلقاء نفسها ، على أن القانون لا يعرف الإجراءات الآلية التي تصدر ولو كانت  
على خلاف رأى من أصدرها ولا تبررها الظروف والملابسات .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمّاه هؤلاء الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه جاء مخالفاً  
لنص الأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر في سنة ١٩٤٩ بصدد اختصاص المحاكم  
العسكرية لأن محكمة الجنايات قضت بإحالة الدعوى إلى المحكمة العسكرية بعد  
أن كانت قد بدأت في نظرها ، والأمر العسكري المذكور لا يميز ذلك إلا إذا  
كانت المحكمة لم تكن قد بدأت في نظر الدعوى .

وحيث إن محكمة الجنايات قضت بإحالة الدعوى إلى المحكمة العسكرية بناءً  
على الأمر المشار إليه ، وقالت في ذلك « إنه بجلسة اليوم طلبت النيابة العمومية  
إحالة القضية على المحاكم العسكرية طبقاً للأمر العسكري رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ .  
وحيث إن الدفاع اعترض على هذا الطلب مستنداً في ذلك إلى القول بأن  
المادة الثانية من الأمر العسكري المشار إليه اشترطت في القضايا التي تحال على  
المحاكم العسكرية أن لا تكون محكمة الجنايات قد بدأت في نظرها في حين أن  
القضية الحالية سبق للمحكمة أن أصدرت فيها قراراً بالإفراج عن بعض المتهمين  
وقراراً آخر بضم أوراق وتصريح بإعلان شهود نفي . وحيث إن المحكمة لا تفر  
الدفاع فيما ذهب إليه إذ أن القرارات السالف ذكرها لا تخرج عن كونها مجرد  
إجراء اتخذته المحكمة بناءً على طلب الدفاع عن المتهمين وقبل البدء في  
نظر القضية .

وحيث إنه لما كانت القضية قدمت إلى محكمة الجنايات بالطريق القانوني ، وكان الدفاع في اليوم المحدد لنظرها قد طلب في جلسة المحاكمة ضم أوراق وإعلان شهود نفي فأجيب إلى هذا الطلب ، وكان ذلك من المحكمة لا يصح إلا بعد اطلاعها على الأوراق وتبينها أن التحقيق المطلوب قد يكون له أثره في مصير الدعوى وأن حسن سير العدالة يقتضيه ، فإن القول بأن المحكمة لا تعتبر في هذه الحالة قد بدأت في نظر الدعوى لا يكون صحيحاً ، لأن الإجراء المذكور لا يصح أن يتخذ إلا والدعوى منظورة أمام المحكمة أى بعد البدء في نظرها بطبيعة الحال . أما قول المحكمة إن القرار الذي أصدرته إنما هو مجرد إجراء اتخذته بناءً على طلب الدفاع وقبل البدء في نظر القضية فلا يقبل منها في القانون لأن القانون لا يعرف الإجراءات الآلية التي تصدر ولو كانت على خلاف رأى من أصدرها ولا تبررها الظروف والملاسات . ولا يهم في صحيح القانون وقد صدر قرار المحكمة بإجراء تحقيق أن يكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصوم ، فإن الطلب في هذه الحالة لا يكون إلا لفت نظر المحكمة إلى دليل لو تنبهت إليه لوجب عليها أن تحققه من تلقاء نفسها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى جميع الطاعنين لوحدة الواقعة .

### (٩٤٦)

#### القضية رقم ١١٧٣ سنة ١٩٤٦ القضائية

حكم . تبينه . بناء الإدانة على أن ثمة إجماعاً من شهود الإثبات على صحة الواقعة . مخالفة ذلك لتأيت بالأوراق . حكم ميب .

إذا كان الحكم قد بنى قضاءه بالإدانة على أن ثمة إجماعاً من شهود الإثبات على صحة الواقعة ، وكان ما قاله من ذلك يخالف ما هو ثابت بالتحقيقات التي أجريت في الدعوى فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه .

## فهرس هجائي

(١)

رقم القاعدة الصفحة

### اتفاق جنائي :

- (٥٥٣) ٥٨٦ التعريف به . شرط قيامه . اتصال شخص بجندي بريطاني وعرضه عليه أن يبيعه هذا أسلحة من الجيش البريطاني . تظاهر الجندي بالقبول وإبلاغه البوليس المصري بالأمس . مداهمة البوليس المصري لإياه وهو يسلم الأسلحة . لاجرعة . لا اتفاق إذا كان أحد الطرفين جاداً والآخر غير جاد .
- (١٥٦) ١٦٠ شرط قيام هذه الجريمة . اتحاد شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة أو على الأعمال المجهزة والسهلة لارتكابها . الاتفاق على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر . لا يؤثر في قيام الجريمة .
- إتلاف وتخريب وتعييب (ر. أيضاً: حكم « تسيبه » ) :
- (٢٠٦) ٢٢٣ القصد الجنائي في هذه الجرائم . مناط تحققه . العمد وقصد الإساءة متطابقان في هذا المقام .
- (٢٦٦) ٢٧٣ تعطيل اللواصات . مناط العقاب في الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦٤ و ١٦٦ .

### إتلاف أوراق :

- (٧٥٤) ٧٩٠ عقد . وقوع الإتلاف على جزء منه . لا يمنع من اعتبار جريمة الإتلاف تامة . جمع أجزاء القند ولصقها بعضها ببعض . لا يؤثر .
- إثبات (ر. أيضاً : تبديد . حكم « تسيبه » . غش في للمعاملات التجارية . محكمة النقض ) :

### الإثبات بوجه عام :

- (٧٨١) ٨٢٦ حرية القاضي في اللواد الجنائية في الاستناد إلى أي دليل من الأدلة المروضة عليه . رأي وزارة التجارة أن ثمة تشابهاً شديداً بين العلامة المسجلة لمنتج معين وبين العلامة التي يضعها صاحب صنف مماثل . لا يلزمه .

(٥٩ جنائي)

## إثبات (تابع) :

### الإثبات بوجه عام (تابع) :

- (٨١٨) ٨٥٣ حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى مصدر في الدعوى . عقد . اعتناء المحكمة في ثبوت تزويره على الأدلة التي استندت إليها . المحكمة المدنية في رده وطلانه . لا ضير في ذلك ما دامت تلك الأدلة مؤيدة إلى الإدانة .
- (١٩٤) ٢١٢ سلطة المحكمة الجنائية في تحرى الواقعة الجنائية . هي غير مقيدة . في ذلك بما يكون محرراً من أوراق بين التهم والمجنى عليه .
- (١٢٤) ١٣٩ الأحكام الجنائية . وجوب بنائها على الجزم واليقين . ترجيح (٥٨٧) ٦٢١ والمحكمة وقوع الجريمة من التهم . لا يصح عقابه .
- (٤١٨) ٤٥٢ اعتراف وليد لكرهه . لا يصح الأخذ به ولو كان صادقاً . يجب بحث الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال التهم .
- (٧٥٦) ٧٩٣ اعتراف التهم أمام النيابة . أخذ التهم به باعتباره دليلاً قائماً بذاته . لا غبار عليه . القول بصفة عامة بطلان الاعتراف أمام النيابة بناءً على مجرد القول بطلان القبض على التهم وقتضيه . لا يصح .
- (٤٤٧) ٤٨٥ اعتراف . تجزئته جائز .
- (٨٨٩) ٩١١ أقوال متهم على غيره . اعتبارها اعترافاً . لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت صالحة للاستدلال بها على الإدانة .
- (٧٦٣) ٨٠٥ تحقيقات أولية . للمحكمة أن تأخذ بما جاء فيها مما له أثر في الإدانة أو البراءة .
- (٣٤) ٤٥ دليل . تقديره . موكول إلى محكمة الموضوع وحدها .
- (٦٠) ٦٤ دليل . الأخذ بظاهره . غير لازم . للمحكمة أن تستنبط منه الحقيقة التي تراها .
- (١٢) ١٠٤ دليل . بحث أدلة الدعوى وتقدير كفايتها في الإثبات من شأن القاضي . إدانة التهم اعتماداً على أقوال المجنى عليه ، مع تمسكه باستحالة وقوع الحادث بالشكل الذي رواه المجنى عليه ، وعلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن الإصابات ليس فيها ما يتناقى في جوهره مع أقوال المجنى عليه . قصور . تقدير الطبيب الشرعي للخلاف . لا يصح الاعتداد به ما لم يعرض على المحكمة وتمحصه بنفسها .
- (٣٢٤) ٣٣٣ دليل . أخذ المحكمة به تمزقاً لأدلة أخرى . لا جناح عليها في ذلك . ثم المحقق راحة البارود في يدى متهم بالقتل .

رقم القاعدة الصفحة

## إثبات (تابع) :

### الإثبات بوجه عام (تابع) :

- دليل . واقعة لاحقة للحدث ومتصلة به . الأخذ بها في الإدانة . ٣٦٨ (٣٤٦) لا جناح على المحكمة في ذلك .
- دليل . إسوابق التهم . الاستدلال بها على ميله للجرام فقط . يصح . ٦٤٥ (٦١٦)
- تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه . ٦٥٨ (٦٢٩) يمه إياها بأكثر من المعر المقرر . ذلك لا يعد تعريضاً على ارتكاب هذه الجريمة . الاستناد إليه في إدانة التاجر . جائز .
- تساعد الأدلة . قول تكذبه الأدلة المادية . اعتياد المحكمة عليه فيما ١٠٢ (٩٠) استندت إليه من أدلة الإدانة . نفس الحكم . الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً .
- تساعد الأدلة . الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً . ١٠١ (٨٩) إدانة متهم في شروع في قتل مجوهر سام . إدانته اعتياداً على وجود أمر زرنينح يجبه . ذكر الطبيب الشرعي أن هذا الأثر يصح أن يكون نتيجة طوث عرضي من الأثرية . عدم تنفيذ المحكمة ما جاء بتقرير الطبيب . لا تصح الإدانة . ذكر أدلة أخرى . لا بهم .
- تساعد الأدلة . تفتيش . ضلّاته . الأخذ بالدليل المستمد منه لتفككة ٣٧٣ (٣٥٢) دليل آخر أو تأييده . لا يصح . الأدلة في المواد الجنائية متساندة . سقوط بعضها . يتبين معه النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة .
- تزوير . فقد الأوراق للزورة . لا يترتب عليه حتماً انعدام جريمة ٨٣٩ (٧٩٦) التزوير ولا الدعوى بها . الأمر يتوقف على إلمة الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى متهم معين .
- تزوير . مضاهاة . الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها . يجب أن ٨٤٢ (٨٠٥) تكون رسمية أو عرقية مترقفاً بها . إجراء المضاهاة على ورقة عرقية غير مترقف بها . اعتياد الحكم في قضائه على تقرير خبير أقبح على هذه العملية . حكم فاسد .
- تزوير . مضاهاة . وضع إضاء أهل الخيرة وعلالتهم على الأوراق ٦٨٧ (٦٤٩) للفتضاة المضاهاة عليها . إغفاله . لا يترتب عليه البطلان .
- تكوين . قرارات وزير التكوين بشأن وزن الرغيف هي أوامر لمواطني ٩١٣ (٨٩٠) التكوين لتنظيم العمل بينهم . لا تخيد القاضي في طريقة إثبات الجريمة .

## إثبات (تابع):

### الإثبات بوجه عام (تابع):

- (١٧٠) ١٨٢ خيانة الأمانة . إدانة متهم في اختلاس مال سلم إليه باعتباره وكيلًا بأجر . بناء الإدانة على ورقة منسوبة إليه . مواجهته بها في التحقيق وإدراج صورتها في المحضر وعدم منازعته فيها . عدم إيداع الورقة ملف الدعوى . لا يقدح في سلامة الحكم .
- (١٧٢) ١٨٦ خيانة الأمانة . إدانة التهم في هذه الجريمة بناءً على وصول سلم به البالغ الذي اختلته . اعتراف التهم بصحة ما تضمنه الوصول . المجادلة في هذا الحكم . لا تصح .
- (١٦٤) ١٧٦ شركة خاصة . خضوعها للقواعد المقررة للإثبات في المواد التجارية .
- (٧٠٩) ٧٥٣ قتل . إدانة متهم بالتل . ثبوت موت المحقق عليه . لا يلزم أن يكون بدليل معين عن طريق الكشف على الجثة وتصريحها .
- (٨٠١) ٨٩٧ عين حاسمة . موجها . التعويل على أقواله في إثبات جريمة العين الكاذبة . جائز .

### الشهود والبيئة ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » . دفاع ):

- (٩٤) ١٠٧ أهلية الشاهد . يجب أن يكون مميزاً . الطمن في شاهد بأنه غير مميز . الاعتماد على أقواله دون تحقيق هذا الطمن . خطأ .
- (٦٣٩) ٦٧٥ مدع بحق مدعى . سماعه كشاهد وتحليفه اليمين . جائز . متهم في واقعة مرتبطة بأخرى . فصل إحداها عن الأخرى . سماعه كشاهد في الواقعة الأخرى . جائز .
- (٧٥١) ٧٨٨ زوج . الاستعهاد بأقواله . كون أحد الزوجين لا يجب عليه إنشاء ما بلغه به الآخر . لا يمنع من ذلك .
- (١٩٦) ٢١٦ سماع اليهود في حضرة التهم واجب . إدانة التهم بناءً على أقوال
- (٢٣٢) ٢٣٤ شهود سموا في الصفحات الابتدائية أو أمام محكمة الدرجة الأولى في غيبته . لا يصح .
- (٧٢٤) ٧٧١ سماعهم في حضرة التهم واجب . عدم حضور التهم أمام محكمة الدرجة الأولى . يتعين على المحكمة الاستئنافية سماعهم سواء أطلب التهم أم لم يطلب .
- (٤٨٧) ٥٢٩ لعجب سماعهم . محله أن يكونوا قد حضروا أمام المحكمة . شهود



رقم القاعدة الصفحة

## إثبات (تابع) :

### الشهود والبيئة (تابع) :

لم يملأوا بالحضور أو أعلنوا ولم يحضروا . التحويل على أقوالهم في التحقيقات . لا خطأ .

شاهد . تحليفه . وضعه يده على المصحف حين الحلف . لا يؤثر في صحة الحلف . (٥٨٢) ٦١٧

شاهد حلف المين أمام هيئة التحقيق أو أمام المحكمة . إدلاؤه بأقواله أمام الهيئة ذاتها على عدة دفع في الجلسة . يصح . (٥٦٢) ٦٠١

شهود إثبات اعتمد عليهم الحكم لم يسموا أمام محكمة الدرجة الأولى . يتبين على المحكمة الاستئنافية سماعهم لإجابة لطلب الدفاع . ذلك يقتضى سماع شهود النفي أيضاً . رفضه طلب سماع شهود الإثبات وشهود النفي . خطأ . (١٨) ٢٤

حضور الشاهد الجلسة . يجب على المحكمة سماعه ولو لم يتمسك بالتمه بذلك . عدم سماعه أمام محكمة الدرجة الأولى . يتبين سماعه أمام محكمة الدرجة الثانية . (٤١٧) ٤٥١

شهود نفي تنازل الدفاع من سماعهم . سماعهم غير واجب . (٤٤٠) ٤٧٦  
شهود قررت المحكمة إعلانهم للجلسة ولم يحضروا . عدم سماعهم . (٥٢٧) ٥٦٢  
عدم تمسك التهم بوجوب سماعهم . فيه على المحكمة أنها لم تسمعهم . لا يصح .

شهود نفي لم يملأوا بالحضور أمام المحكمة . حق المحكمة في رفض سماعهم . أساسه كون المحكمة لم تر من جانبها ما يدعو إلى سماعهم . (١٣٧) ١٤٩

شاهد إثبات . تنازل النيابة عن سماعه . تمسك التهم بوجوب سماعه . تكليف المحكمة النيابة لإعلانه . يجب على المحكمة أن تصل على إحضاره . (٥٢٨) ٥٦٥

تمسك التهم بضرورة سماع الشهود أمام المحكمة . وجوب سماعهم . (٧٦) ٨٤  
إدانة للتمه بناءً على أقوالهم في التحقيقات الأولية . لا تصح .

تمسك المحامي للوكيل باستدعاء الشهود لمناقشتهم بالجلسة . عدم حضوره جلسة المرافعة الأخيرة . عدم تمسك المحامي النفي تدب للدفاع عن التهم بهذا الطلب اكفاءً بأقوالهم في التحقيقات الأولية وعدم اعتراض التهم عليه . اكفاء المحكمة بتلاوة أقوال الشهود . لا تثيرب على المحكمة فيه . (٦٧٤) ٧١٩

رقم القاعدة الصفحة

## إثبات (تابع) :

### الشهود والبيئة (تابع) :

- (٦٦٩) ٧١١ عدم طلب تلاوة أقوال الشهود بالجلسة وعدم التمسك بسماعه . استناد
- (٨٤٣) ٨٧٨ المحكمة إلى أقوالهم دون تلاوتها . لا تترتب عليها فيه . التحقيقات
- (٣٧٨) ٣٩٧ الابتدائية تعتبر جميعاً من الأدلة الجائز للمحكمة الاستناد إليها في الإدانة .
- (٥٦٣) ٦٠٥ عدم الاستدلال على شاهد . تقرير المحامي الاكتفاء بأقواله في
- (٥٦٣) ٦٠٥ محضر التحقيق . لا يقبل منه التي على الحكم بعدم سماعه .
- (٥٦٣) ٦٠٥ عدم سماع الشهود لعدم الاستدلال عليهم . تصد التهم بالإرشاد
- (٥٦٣) ٦٠٥ عنهم . عدم ذكره أنه قد صار ممكناً الاعتناء إليهم . لا يقبل منه
- (٥٦٣) ٦٠٥ التي على الحكم بعدم سماعهم .
- (٩٠٨) ٩٢٨ عدم سماع شهود الدعوى مع حضور بعضهم بالجلسة . إدانة التهم
- (٩٠٨) ٩٢٨ حكم ميب .
- (٣٠٢) ٣١٣ حكم ابتدائي غيبي . طلب سماع شاهد أمام المحكمة الاستئنافية .
- (٣٠٢) ٣١٣ عدم سؤال هذا الشاهد لا في التحقيق الابتدائي ولا أمام المحكمة .
- (٣٠٢) ٣١٣ وجوب إجابة هذا الطلب أو الرد عليه .
- (٣٤٢) ٣٦٠ فصل محكمة الدرجة الأولى في الدعوى بناءً على التحقيقات الأولية
- (٣٤٢) ٣٦٠ دون سماع شهود . تمسك التهم أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة سماع
- (٣٤٢) ٣٦٠ الشهود . إنقال هذا الطلب . تأييد الحكم للثأق لأسبابه . حكم ميب .
- (٤٣٢) ٤٦٢ شهود الإثبات . عدم حضورهم أمام محكمة الدرجة الأولى . طلب
- (٤٣٢) ٤٦٢ التهم تأجيل الدعوى لمناقشتهم . نظر الدعوى . عدم طلبه أمام المحكمة
- (٤٣٢) ٤٦٢ الاستئنافية سماعهم . نية عليها عدم سماعهم . لا يصح .
- (٤٥٤) ٤٩٥ إعلان شاهد بالمحضور أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم سماعه .
- (٤٥٤) ٤٩٥ عدم سماع المحكمة الاستئنافية هذا الشاهد وعدم ردعا على طلب سماعه .
- (٤٥٤) ٤٩٥ لا يصح .
- (٦٦٥) ٧٠٤ تأجيل محكمة أول درجة الدعوى لسماع الشهود . عدم سماعهم .
- (٦٦٥) ٧٠٤ عدم طلب التهم سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية . ليس له أن ينص على
- (٦٦٥) ٧٠٤ حكمها أنه اعتمد على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية .
- (٦١٧) ٦٤٧ محكمة استئنافية . سماعها شاهداً . تير هيئتها . هيئة الجديدة أن
- (٦١٧) ٦٤٧ تعتمد على الشهادة التي سمعت .
- (٣٥) ٤٦ تقدير أقوال الشهود . حق المحكمة في ذلك . عله أن تكون سمعتهم
- (٣٥) ٤٦ ونافقتهم . ليس من حقها أن تحكم عليهم بأنهم كاذبون دون سماعهم .

رقم القاعدة الصفحة

## إثبات (تابع) :

### الشهود والبيئة (تابع) :

- شاهد لم يسم . لا يصح القول بعدم صدقه بناءً على أقوال آخرين ٣٤٩ (٣٣١)  
مخالفة لأقواله دون سماع شهادته ومناقشته .
- سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود . لا تكون إلا بعد سماعها . ٧٠٨ (٦٦٨)  
رفضها طلب سماع شاهد بناءً على رأيها فيها قد يقوله . لا يصح . حق و ٧٩١ (٧٥٥)  
الحكم في أن تسمع شهوده . و ٨٠٩ (٧٦٧)
- رفض طلب سماع الشهود بقوله بعدم التصويل على ما سيقوله لأنه ٨٨٩ (٨٥٨)  
يسبى به من التباكرة . غير سديد .
- طلب التهم استدعاء شهود على أمر معين . رفضه استناداً إلى أن ٩٢٥ (٩٠٧)  
أقوال هؤلاء الشهود إذا ما سئلوا لا يمكن أن تدل على صحة الأمر  
المدعى . لا يصح . لا يحق للمحكمة أن تقدر أقوال الشهود إلا بعد  
سماعهم .
- تجزئة أقوال الشاهد . من حق المحكمة . يصح في العقل أن يكون ٤٥ (٣٤)  
كاذباً في ناحية وصادقاً في الأخرى .
- لمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطلن إليه وتطرح ما عداه ٣٦ (١٩)  
تصديق الشاهد فيها قاله عن مباشرة التهم ارتكاب القتل . عدم ٦٧٣ (٦٣٧)  
تصديقه فيها قاله عن التهم بالتحريض على هذه الجريمة . لا جناح في ذلك .
- أخذ أقوال الشاهد ذاتها على وجه يخالف صريح عبارتها . لا يصح ٨٤٠ (٨٠١)  
اعتماد المحكمة على ما تطلن إليه من قول شاهد في حق متهم ٩١٢ (٨٨٩)  
وامرارها ما لم تطلن إليه من قول له في حق متهم آخر . جائز . هذا  
لا يعتبر تناقضاً ما دام كل قول صالحاً لأن يكون دليلاً قائماً بذاته .
- الخطيرة ( ر . أيضاً : إجراءات . حكم « تسييه » دفاع ) :
- طبيب معين في التحقيق . له أن يستعين في تكوين رأيه بإخصائي . ٨٤٦ (٨١٠)  
تقرير قسمه الإخصائي . تبني الطبيب ذاته . استناد الحكم إلى هذا  
التقرير . جوازه . كون الإخصائي لم يحمل التهمين . لا يهم .
- دليل عهده المحكمة بتحقيقه إلى خير . عليها أن تعمل على تحقيقه ٢ (٢)  
عدولها عنه . يجب أن تضمن حكمها الأسباب التي دعته إلى العدول .  
تحقيق الإدانة ليس رهناً بمشقة التهمين .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الخبرة (تابع) :

- (١٩) ٢٦ تاتير الخبراء . للمحكمة أن تأخذ منها بما تطعن إليه وتطرح ما عدها .
- (٥١٠) ٥٥٠ طبيب منتدب للتليل . تصديه في تهريه لنقطة لم تكن منوهاً عنها في طلب التليل . الأخذ بتفريه في هذه النقطة . لا تترتب على المحكمة فيه .
- (٤٠٤) ٤٢٦ تهريه خبر للمحكمة المدنية . أخذ محكمة الجنب به في إدانة التهم في التزوير . لا مانع .
- (٢٥٤) ٢٥٨ نذب خبر . لا يسلب المحكمة سلطتها في التقدير . رأى الخير لا يقيد المحكمة . لا يجب عليها في هذه الحالة تعيين خير آخر إلا إذا كانت المسألة فنية بحتاً .
- (٣١) ٤٠ الاطءاء بأن الخير لم يخلف التمين قبل أداء للأمورية . لا يقبل من الصانع ما دام لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت ذلك .
- اجتماعات عامة ومظاهرات ( ر . تجمهر ) .

إجراءات ( ر . أيضاً : استئناف . دفاع ) :

- (٢٥٠) ٢٥٤ نذب قاض لتكملة هيئة محكمة الجنايات . غياب رئيس المحكمة الابتدائية . حصول النذب ممن قام مقامه . يصح .
- (٤٢٦) ٤٥٦ تشكيل محاكم الجنايات من مستشارين وقاض . جواز . حالة السرعة التي أجاز فيها القانون نذب قاض بدلاً من مستشار . تشمل كل حالة يتندر فيها انقضاء المحكمة في الوقت للقرر لانقضاءها .
- (٧٤٦) ٧٨٠ نذب قاض لتكملة هيئة محكمة الجنايات . عدم تأكيد الطاعن في طعنه على الحكم أن شروط هذا النذب قد خولفت . لا يحق له أن يثير شيئاً في صددها .
- (٦٩٣) ٧٣٢ قاض سبق له أن بأشر إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى . اشتراكه في الحكم فيها . حكم بالمل .
- (٧٠٤) ٧٤٦ قاض سبق له مذ كان وكيلًا لكتابة أن طلب إجراء تخفيض التهم بشأن حيازة المخدر محل الدعوى . لا يجوز له أن يشارك في الحكم عليه .
- (٧١٧) ٧٦٢ مجرد وجود خلاف بين الحكم ومخبر الجلبة في أساءة القضاة الذين جرت المحاكمة أمامهم . لا يكفي لبطالان الحكم .

رقم القاعدة الصفحة

## إجراءات (تابع) :

- (١٢٣) ١٣٧ جلوس نائب بدلا من آخر . عدم إثباته في محضر الجلسة أو في الحكم . لا يجب به الحكم .
- (٢) ٣ خلو محضر الجلسة من ذكر أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة . متى لا يؤثر في صحة الحكم ؟
- (١٣٥) ١٤٦ لإغفال ذكر مادة القانون في ورقة التكليف بالحضور . حضور الملن إليه الجلسة . طلب تطبيق مادة القانون في مواجهته . بطلان الورقة يزول .
- (٦٢٢٦) ٦٥٣ بطلان صحيفة الدعوى . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
- (٢٧٦) ٢٨٧ تحرير التخصيص . الإشارة إلى تلاوته في الحكم دون محضر الجلسة . يكتفى في إثبات التلاوة .
- (٤٠٦) ٤٣١ تقرير وضعه أحد أعضاء الهيئة التي تقض حكمها . تلاوة أحد أعضاء الهيئة التي أعادت المحاكمة هذا التقرير . لا حرج في ذلك .
- (٧٠٢) ٧٤٤ تخليف المجني عليهم بناءً على طلب المتهمين على الإغتيال بتأكيدهم من أن المتهمين هم الذين ارتكبوا الحادث . لا يقبل من المتهمين النفي على هذا الإجراء . الاعتراض على صيغة الخلف بأنها غير واردة على الرؤية والتحقق . لا يقبل .
- (٩٠٦) ٩٢٤ توجيه سؤال من محامي التهم إلى أحد الشهود . رفض المحكمة توجيهه على أساس عدم تعلقه بالدعوى . هذا من سلطاتها .
- (٧٧٥) ٨١٩ حضور الخاضع عن التهم أثناء سؤال شاهد واشتراكه في مناقشته . شكوى التهم من أن الخاضع لم يكن حاضراً معه الجلسة أثناء سماع الشاهد . لا محل له .
- (٥١٥) ٥٥٣ تقدم والد المجني عليه إلى المحكمة الاستئنافية وطلب سماع ابنه الذي لم يسمح أمام محكمة الدرجة الأولى . لإجابه لى طلبه . لا تأثير ذلك في صحة الإجراءات .
- (٧٥٨) ٧٩٧ حكم بتأييد الحكم للمعارض فيه دون سماع الشهود الذين طلب التهم سماعهم . تأييده دون سماع الشهود على الرغم من تمسك الدفاع بسماعهم . حكم بإطل .
- (٦١) ٦٦ مدع بالمعوق المدنية . الحكم عليه دون سماع دفاعه ودون إعلانه بالمحضور أمام المحكمة . بطلانه .

رقم القاعدة الصفحة

## إجراءات (تابع) :

- (٥٣٧) ٥٧٤ وفاة أحد للدعين بالمفوق المدنية قبل الفصل في الدعوى . حضور عام عنه لم يذكر للمحكمة أنه توفي . الضمن في هذا الحكم بأنه بنى على إجراءات باطلة . لا يصح .
- (٣١) ٤٠ الادعاء بأن الجير لم يحلف اليمين قبل أداء مأموريته . لا يقبل من الضامن مادام لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت ذلك .
- (٥٦) ٦١ مهندس ندبه النيابة لإجراء معاينة في الدعوى . اعتماد المحكمة على تقريره . الطعن في حكمها بمقولة لأن للمهندس لم يحلف اليمين قبل مباشرة للمأمورية . هذا من أوجه البطلان الواجب إيدؤها قبل سماع الشهود أو قبل المرافعة .
- (١١٩) ١٣١ مسألة فرعية أمام المحكمة . متى يجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى ؟ إثارة مسألة بقصد عرقلة سير الدعوى . للمحكمة ألا تلفت إليها وتصل في الدعوى .
- (٢٦٢) ٢٦٤ وقف الفصل في الدعوى الجنائية انتظاراً لحكم تصدره محكمة أخرى . محله . نزاع على عقد بين التهم بسرقة مشارفته وبين المجني عليه . وقف دعوى السرقة حتى يفصل في النزاع . لا موجب .
- (٥٧٥) ٦١١ رفع الدعوى إلى القاضي الجنائي في شأن تزوير ورقة . اتصال الورقة بنزاع مطروح على المحاكم المدنية . حقه في الفصل في صحة هذه الورقة . الواجب على القاضي المدني أن ينتظر حتى يفصل القاضي الجنائي . هو غير مقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام .
- (٦٣٢) ٦٦٣ دعوى جنائية . وقفها حتى يفصل في دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها . غير لازم .
- (١٦٣) ١٧٤ أوراق مدعى تزويرها . الطرف للتمثيل على تلك الأوراق لم يفس . إجراءات معيبة .
- (٧٤) ٨١ إبعاد التهم عن الجلسة . حظر ذلك مقرر لمصلحة للتهم نفسه . لا يجوز لنيابة أن تمسك بخطأ المحكمة في هذا الصدد .
- (٥٧٥) ٦١٢ إخراج متهم من قاعة الجلسة لما وقع منه من التشويش . إجراءات المحاكمة . تعتبر حضوره في حقه .
- (٧٩٥) ٨٣٧ وتمسك التهم بإعلان الإجراءات بالنسبة إلى غيره . لا يصح . اعتراض التهم على أن المحامي القى حضر عن متهم آخر معه ليس هو المحامي الأميل . لا يقبل .
- (٧٠٦) ٧٥٠

رقم القاعدة الصفحة

## إجراءات (تابع) :

- جلسة . جعلها سرية . لا إلزام ما دام لم يكن ثمة سبب قانوني (٥٥٦) ٥٩٠ موجب قلقه .
- محضر الجلسة . عدم ذكر مدة العقوبة المحكوم بها فيه . ذكرها (٨٦٠) ٨٩٠ في الحكم . عدم ادعاء الطاعن أن ما ذكره الحكم يخالف ما نصت به المحكمة . لا يقبل الطعن على الحكم بناءً على ذلك .
- ذكر سن الشاهد وصناعته وعمل إقامته بمحضر الجلسة . إغفاله لا يبطل (٣٩٨) ٤١٥ الحكم . عدم ادعاء التهم أنه ضرر بسبب هذا الإغفال . لا مصلحة له من إثارته .
- إدلاء الدعي بالمحق للدعي بأقواله بعد إدعاء محامي التهم دفاعه . (٥٨٠) ٦١٥ سكوت المحامي عن التقيب عليها . لا يصح منه التمسك بذلك على إجراءات المحاكمة .
- عدم اعتراض التهم على أنه لم يكن آخر من تكلم . إثارة الاعتراض (٦٢٦) ٦٥٣ بذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .
- تقرير مكتوب بالإنجليزية غير مترجم إلى العربية . إدانة التهم استناداً (٦٧٩) ٧٢٥ إليه مع تمسكه بأنه لا يصح مساءته على أساسه . يجب الإجراءات .
- رفع الدعوى على التهم بمرض أقفصه بامر يزيد على المقرر وطلب (٦٨٧) ٧٣٠ عفا به بمقتضى قرار وزاري معين . إدانته في هذه التهمة بمقتضى قرار آخر دون تغيير في الوقائع للسنة إليه . لا يبطل الحكم .
- عدم طلب التهم أن تكون له الكلمة الأخيرة . لا يصح منه تفيه (٧١٧) ٧٦٢ على الحكم في صدق ذلك .
- عدم سماع الدفاع على إثر استيفاح أحد الشهود بعد إتمام المرافعة . (٧٤٦) ٧٨٠ لا يجب الحكم ما دام لم يطلب الكلمة للتعبير على هذا الإيضاح .

## إجراءات القبية (ر. حكم غياي) .

## أحداث مجرمون (ر. مجرمون أحداث) .

## اختصاص (ر. أيضاً : تحقيق . تعويض . دعوى مدنية) :

- الأصل في توزيع الاختصاص . (٢١٣) ٢٢٤
- للحول عليه في تحديد الاختصاص هو الوصف القانوني للواقعة كما (٥٤٠) ٥٧٧ رفضت بها الدعوى . رفع الدعوى على التهم بجناية هتك عرض صبية

رقم القاعدة الصفحة

### اختصاص (تابع) :

لم تبلغ سبع سنين كاملة . اعتبار الواقعة جنحة هتك عرض لما تبين من أن المصبة كانت وقت ارتكاب الحادث قد بلغت سبع سنين هجرية . لا خطأ .

- ٧٢٦ ٦٧٩ دفع بعدم ولاية المحاكم . من النظام العام . جواز لإبلائه حتى أمام محكمة النقض .
- ٧١ - (٦٨) محكمة الجنح المستأجرة . حكمها بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنابة . لا يجوز إلا إذا كان ثمة استئناف من النيابة العمومية . منهم . طلبه المحكم بعدم اختصاص المحكمة لكون سوابقه تجعل الواقعة جنابة . عدم إجابته إلى طلبه لعدم رفع استئناف من النيابة . في محله .
- ٦٢٤ (٥٨٨) محكمة جنائية . لا اختصاص لها في الحكم يرد حيازة العين للتنازع عليها . دعوى التعويض الناشئة عن ارتكاب فعل . حق المحكمة في التغلغل عنها إذا رأيت من الظروف أن الحكم فيها يقتضي تحقيقات خاصة لا تتفق مع طبيعة مهمتها .
- ٦٨١ (٦٤٢) الجنابات والجنح التي ترتكب ضد قضاة المحاكم الوطنية وأمورها أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها . اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في الدعاوى التي تهم عنها مهما كانت جنسية القاعلين والشركاء . عبارة «أموري المحاكم» تشمل الكتبة ومساعديهم والمترجين والمحضرين .
- ٣٣٠ (٣١٩) شركة ذات جنسية مصرية قائمة عند وضع لائحة التنظيم القضائي . المصالح الجدية التي للأجانب . المقصود منها . القضاء بالاختصاص على أساس الأغلبية المطلقة لأسهم الشركة . غير جار على إطلاقه .
- ٩٢٩ (٩٠٨) محاكم عسكرية . الجرائم التي خولت الفصل فيها . تهم قضية خاصة بجمعية منها إلى المحاكم العادية . لا يجوز لهذه المحاكم أن تتدخل عنها من تلقاء نفسها .
- ٩٤٥ (٩٢٦) محاكم عسكرية . تهم قضية إلى محكمة الجنابات بالطريق القانوني . تحديد يوم لنظرها . طلب الدفاع بالجلسة ضم أوراق وإعلان شهود وإجابته إلى طلبه . لا يجوز إحالة القضية بعد ذلك إلى المحكمة العسكرية .
- ٤٠٤ (٣٨٦) طلب تحديد اختصاص . دعوى أمام محكمة الجنح . القضاء فيها بعدم الاختصاص لأن الفصل للسند إلى التهم يكون جنابة . صيرورة هذا الحكم نهائياً . تهم التهم إلى قاضي الإحالة بالجنابة . أمره بإحالتها إلى



## اختصاص (تابع) :

عكة الجنب باعتبار الواقعة جنحة . استئناف التهم وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بدم الاختصاص . خطأ . تنازع سلمي . فضه . تعيين الاختصاص . تحلى محكمة الجنابات وعكة الجنب عن نظر الدعوى . على عكة النفس أن تعين المحكمة التى تفصل فيها . مثال .

(٧٧٣) ٨١٨

اختلاس ( ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » ) :

. اختلاس أشياء محجوز عليها ( ر : خيانة الأمانة . سرقة ) .  
اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة ( ر : خيانة الأمانة ) .  
اختلاس أموال أميرية :

الوظف الذى تعينه المادة ١١٨ ع . كاتب مزرعة تابعة لوزارة ( ١٥٤ ) ( ١٤٢ )  
الزراعة . يدخل فى متناولها .

القاب يختص المادة ١١٨ ع . شرطه أن يكون للوظف عمومياً . ( ٨٨٣ ) ( ٨٤٩ )  
لا يكتفى أن يكون مكلفاً بخدمة عامة . كاتب شونة بنك التليف ليس موظفاً عمومياً .

صراف . اختلاسه أموالاً سلت إليه بسبب وظيفته . عقابه بالمادة ( ٢٥٧ ) ( ٢٥٣ )  
١١٢ ع . صحيح . لا يهم إن كان قيد هذه الأموال فى دوائر الحكومة أو لا ، ولا أن تكون الأموال وقت اختلاسها للأفراد أو للحكومة .  
الجم بين عقوبة التزوير والفرامة النسبية فى هذه الجناية عند تطبيق المادة ٣٢ ع . جائز . ( ٣٢٩ ) ( ٣١٨ )

الفرامة النسبية للنصوص عليها فى المادة ٤٤ ع . القصد منها . ( ٣٢٩ ) ( ٣١٨ )  
الواجب الحكم بها على التهمين معاً . إيجاب هذه الفرامة على كل واحد منهم لا يصح .

## اختلاس الألقاب والوظائف :

مجرد انتحال صفة موظف . لا يعتبر لقائه تفخلاً فى الوظيفة . مجرد ( ٢٥٦ ) ( ٢٥١ )  
ادعاء شخص كذباً أنه مخبر . لا عقاب عليه .

إخفاء أشياء مسروقة ( ر . أيضاً : حكم « البيانات

الواجب ذكرها فيه — تسبيبه » ) :

مسؤولية الخنى . لا تعدى ما أخفاه . متى تصح مساءلته عن كل ( ٦ ) ( ٤ )

رقم القاعدة الصفحة

## إخفاء أشياء مسروقة (تابع) :

- المسروق ؟ حكم بإلزام التهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع عدم نسبه إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها . خطأ . قضى هذا الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين بقضى قضا بالنسبة إليهم جميعاً .  
علم للمتهم بالسرقة . وجوب بيانه . القول بأن المتهم كان يعلم بأن الأشياء المسلوقة إليه لم تكن مملوكة لمن سلمها إليه . لا يكفي .

(٨٢)

٩١

## ارتباط :

- تقدير قيامه . موضوعى . وقائع<sup>١</sup> يعزى كما أثبتتها الحكم توجب (٤٠٢) ٤٢٢  
تطبيق المادة ٣٢ ع . على عملة الز . أن تطبقها .  
فصل جنحة عن جنابة . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز (٧٢٢) ٧٦٨  
وتقدير الارتباط موضوعى . (٨٤٣) ٨٧٨  
(٩١٨) ٩٣٦  
جنحة عمالة . جنابة إلى عملة الجنابات . فصل الجنابة عن الجنحة (٧٢) ٧٧  
والحكم فيها وحدها . يصح . (٦٣١) ٦٦١  
ترصد جنابة في الطريق لمن يمر عليهم . ارتكابهم في ليلة واحدة (٧٨٠) ٨٢٣  
جنابيين في وقتين مختلفين وعلى مجرى عليهم مختلفين . اعتبار الحادثتين غير مرتبطتين . لا خطأ في ذلك .  
منهم ضرب أقصى إلى موت المحنى عليه ويضرب آخر ضرباً بسيطاً . (٧٨٢) ٨٢٧  
وتنوع الواقعتين في زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد . فصل الجنابة عن الجنحة . خطأ . إحالة المتهم إلى عملة الجنابات . فصل عملة الجنح في جنحة الضرب بحكم لم يصر نهائياً . عدم الفصل في الجنابة . يتبين أن . نثر القضيتان معاً أمام محكمة الجنابات .

## أسباب الاباحة وموانع العقاب (ر) . أيضاً : مسؤولية

## جنائية ( :

- الأعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه . ثبوت زنا الزوجة بعد (٧٠٤) ٧٤٧  
وقوعه بمدة مذكورة . لا يضر الزوج .  
للمادة ٦٢ ع . لا تطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توافر قصد (١٤٠) ١٥٣  
جنائى على .

رقم القاعدة الصفحة

## أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

- (١٤٢) ١٥٤ تجاوز الموظفين حدود وظائفهم . ليس على مرسوم أن يطيح رئيسه في ارتكاب فعل معاقب عليه قانوناً .
- (١٤٠) ١٥٣ سكران فاقد الشعور . لا تتوفر في حقه نية القتل إلا إذا كان انتواه ثم أخذ السكر ليضعه على تغيبه .
- (٣٣١) ٣٤٨ والسيوية الناشئة عن مسكر . متى تمت من العقاب ؟ منهم لم يترأف أمام المحكمة شيئاً عن السكر . لا يحق له أن يطالبها بالتحدث عنه .
- (٦٩٤) ٧٣٥ تقرير الطبيب الشرعي أن للتمم مصاب بالقلية الطفلية . إثباته أنه لا يوجد بقله عاهة تفقده الشعور والاختيار . معاقبته على أنه كان يدرك أن اللادة التي وجدت معه مخدرة . لا خطأ .
- (٦٧١) ٧١٥ جنون . للتمم غير مطالب بإقامة الدليل على دعواه الجنون . على المحكمة أن تثبت هي من أنه لم يكن مجنوناً . لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد ادعاءه في الوقت المناسب أثناء المحاكمة .
- (٤٢١) ٤٥٤ زوجة . إغفالها من العقاب إذا ما أعانت زوجها على الفرار من وجه القضاء . إحرازها مخدراً بقصد تخليص زوجها . يجب عقابها .
- (٥٩٤) ٦٢٧ منهم قبض عليه وهو يروج مكوكات مزيفة . تقديمه كل ما عنده وإخباره عن مرتكب جنابة التزيف وشريكه في التزوير وتسجيل القبض عليه . يستحق الإغفاء من العقاب .

## دفاع شرعي (ر. أيضاً : حكم « تسببه » . دفاع) :

- (١٧٤) ١٩٠ حق الدفاع مباح قانوناً عن نفس الإنسان وعن نفس غيره ولو لم يكن من أقربائه . تمسك التهم بأنه كان في حالة من حالات الدفاع الشرعي . في هذه الحالة عنه بمقولة إن المحي عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذي كان ينوي إيقاعه بل كان يقصد أخاه به . غير سديد .
- (٦١٧) ٦٤٦ الدفاع الشرعي عن النفس شرع لرد أي اعتداء على نفس للدافع أو على نفس غيره .
- (١٦٢) ١٧١ الدفاع عن المال . متى يحرم اكتفاءً بالرجوع إلى السلطة العامة ؟
- (٦٨٦) ٧٢٩ البيوت مما يصح أن يعلق بها حق الدفاع الشرعي . صورة واقعة .
- (٣٢٩) ٣٤٣ تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . النظر في ذلك لا يكون إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع .

رقم القاعدة الصفحة

## أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

### دفاع شرعى (تابع) :

الفعل للتخوف منه للسوغ للدفاع الشرعى . لا يشترط أن يكون  
خطراً حقيقياً . ٣٨٩ (٣٦٩)

الاعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعى . تمسك المخاصم  
عن اللتميم بأنهما كانا فى حالة دفاع شرعى . الرد عليه بقوله إن  
الاعتداء الذى وقع عليهما . يجب . وكان فى وسعهما الابتعاد عنه .  
لا يمكن . ٨٥٨ (٨٢١)

حكمة الدفاع الشرعى . تمسك اللتميم بحالة الدفاع الشرعى . تقريره  
بأنه اعتدى على غير من اعتدى عليه . عدم الأخذ ببقائه وعدم الرد  
عليه . لا يجب الحكم . ٦٠٩ (٥٦٩)

فى حالة الدفاع الشرعى قولاً بأن اللتميم وفرقه كان فى وسعهم الابتعاد .  
على رجال السلطة العامة . عدم إيراد ما يبرر ذلك فى الحكم . حكم مخالف  
للقانون . ٨٦١ (٨٢٤)

إدانة منهم فى جريمة قتل عمد . تسليم المحسكة بأن المجنى عليه كان  
وقت أن أطلق عليه اللتميم النار يسرى القصد للوكولة حراسته إليه .  
عدم تعدد المحسكة عن حق للتميم فى دفع الاعتداء عن المال . قصور . ٣٨٧ (٣٦٨)

إنكار اللتميم تهمة . تعذر معرفة البادى بالمذون . لا يبرر وحده  
القول بأنه لا بد هو المعتدى . العبرة هى بالظائق لا بالتروى . ٨٦١ (٨٢٤)

### أسباب تخفيف العقاب (ر . عقوبة) .

### استجواب (ر . تحقيق) .

استئناف (ر . أيضاً : إجراءات . اختصاص . حكم « تسببه » .

### متشردون ومشتبه فيهم) :

للقصود من عرض الأحكام على المحسكة الاستثنائية . هو تصحيح  
ما يقع من محسكة أول درجة من أخطاء . خطأ شكلى تماركت  
المحسكة قبل نظر الموضوع . محنة الحكم شكلاً . مثال . ٦٣٧ (٦٠٥)

رقم القاعدة الصفحة

## استئناف (تابع):

- (٨٧٨) ٩٠٣ متهم ناصر . عام موكل عن والده التهم معه . تقريره بالاستئناف عنه . لا يقبل ولو كان التوكيل موقفاً عليه من والده بصفته ولياً على ابنه هذا . حضور الابن جلسة المرافعة . لا يصحح هذا التصرف .
- (٥٤١) ٥٧٩ النيابة العمومية . حطها في استئناف أى حكم جازر استئنافه ولو لمصلحة المتهم .
- (٦٠٤) ٦٣٦ متهم . استفادته في قبول استئنافه من استئناف النيابة بالنسبة إلى التهمين معه . لا سند لذلك في القانون .
- (١٥٣) ١٥٨ ضم تهمة إلى أخرى لنظرهما معاً للارتباط . إغفال المحكمة اتصل في إحدى التهمين . استئناف حكمها . عدم قبوله انعدام المصلحة خطأ . مثال في تهمة عود إلى الاغتياه وتهمة سرقة .
- (٤١٤) ٤٤٥ متهم سبق إنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في ظل الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . حكم محكمة الدرجة الأولى بإنذاره . استئناف (٥١٣) النيابة إياه . يجب قبوله . حظر الطعن في الأحكام الصادرة بالإلزام مقصور على من لم يكن سبق إنذاره .
- (٥١٧) ٥٥٥ مشبه فيه غير عائد . القضاء ابتدائياً ببراءته . للنيابة استئناف هذا الحكم . القضاء ابتدائياً بإنذاره . لا يجوز الطعن في هذا الحكم .
- (٧٩٢) ٨٣٤ حكم بالإلزام في تهمة وجود شخص في حالة اشتباه . هذا الحكم لا يجوز استئنافه .
- (٢٧٣) ٢٨٥ أمر جنائي . متهم محكوم عليه بأمر جنائي . معارضته فيه وحضوره جلسة المعارضة . مما كفته تجرى طبقاً للإجراءات المادية . الحكم القى يصدر في حضرته . يقبل الاستئناف أو لا يقبل على حسب الأوضاع المعتادة .
- (٣٠١) ٣٠٩ ميعاد الاستئناف . طرؤه مانع ظاهر على المحكوم عليه . يجب عليه أن يبادر إلى رفع الاستئناف بمجرد زواله .
- (٣٠٦) ٣١٦ معارضة . الحكم يرفضها بناءً على إعلان للمعارض في مواجهة النيابة . لا يصح . يجب اعتبار هذا الحكم كأنه صدر بغير إعلان . ميعاد استئنافه لا يبدأ إلا من يوم ثبوت علم المحكوم عليه به . الإعلان يجب أن يكون لشخص المحكوم عليه غائباً أو في عله . متى يكون الإعلان للنيابة كافياً ؟

(٦٠ جنائي)

رقم القاعدة الصفحة

## استئناف (تابع) :

- (١٨٨) ٢٠٤ تمسك المحكوم عليه بأنه تأخر عن اليماد لمرض أقعده . تقديمه شهادة طبية تأييداً لذلك . يجب على المحكمة أن تتعرض لهذا المنذر وتقدره وتبحث دليله .
- (١٥٨) ١٦٥ تمسك التهم بأنه لم يعلم بصدور الحكم في تاريخ صدوره لأنه كان نريضا بالمستشفى . وجوب تحقيق ذلك . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلا دون تحقيق دفاعه . قصور .
- (١٦٣) ١٧٥ تمسك التهم بأن تأخره عن رفع الاستئناف في اليماد يرجع إلى وجوده في السجن محبوساً على ذمة قضية أخرى يوم صدور الحكم . عدم قبول الاستئناف شكلا دون تحقيق هذا الدفاع . قصور .
- (٦٢٤) ٦٥١ انتهاء اليماد في عطلة عيد أعقبها يوم الجمعة . التفرير بالاستئناف في اليوم التالي ليوم الجمعة . استئناف في اليماد .
- (٦٢٧) ٦٥٥ حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استئنافه بعد اليماد . الحكم بعدم قبوله شكلا . ثبوت أن اللتأف كان معجوزاً في الحجر الصحي يوم صدور الحكم لللتأف . غدر قهري . ميعاد الاستئناف لا يبدأ إلا من يوم علمه رسمياً بصدور الحكم .
- (٩٠٨) ٩٢٧ عدم قبول الاستئناف للرفع من النيابة شكلا بمقولة رفضه بعد اليماد على الرغم مما هو ثابت بالذاكرة المحررة بأسباب الاستئناف والرفقة بالقرار من أن تاريخها يقع في ميعاد الاستئناف وأن تحرير الاستئناف قد ذكر فيه يوم الأسبوع بجانب يوم الشهر ، والتاريخ الذي اعتدت به المحكمة لا يوافق يوم الأسبوع . عدم التعرض لهذا الخلاف وتحقيقه . حكم صحيح .
- (٥٩٢) ٦٢٥ نصاب الاستئناف . طلب تمويض مؤقت لا تبلغ قيمته نصاب الاستئناف . الحكم الصادر فيه . لا يجوز استئنافه .
- (٢٠) ٢٧ حكم غياني . استئناف النيابة لإياه . يشمل حكم المعارضة سواء بتأييد الحكم أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .
- (١٩٣) ٢١١ حكم غياني . استئناف النيابة لإياه . لا يجوز ما دامت المعارضة فيه جائرة . تشديد العقوبة المحكوم بها غيانياً بناءً على استئناف النيابة قبل الفصل في المعارضة للرفوعة عنه . خطأ .

رقم القاعدة الصفحة

## استئناف (تابع):

- حكم غيبي . استئناف النيابة إليه . طلبها تأييد الحكم للمعارض فيه . ٣٠٦ (٢٩٩)  
ذلك لا يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقاب .
- محكمة استئنافية . الدفع لدى محكمة الدرجة الأولى يطلان التفتيش . ١٢٩ (١١٨)  
قبولها الدفع وقضاؤها في الدعوى بالبراءة . استئناف النيابة الحكم .  
عدم صحة رأى المحكمة الابتدائية في صدد التفتيش . على المحكمة  
الاستئنافية أن تفصل في الدعوى .
- الدفع يطلان التفتيش . دفاع موضوعي . القضاء ببراءة متهم بناءً  
على بطلان التفتيش . اعتبار المحكمة الاستئنافية التفتيش صحيحاً . يتمين  
عليها الفصل في الدعوى .
- الدفع يطلان الحكم الابتدائي لعدم ختمه في اليماد . قبول المحكمة  
الاستئنافية هذا الدفع . عليها أن تقضى في موضوع الدعوى .
- استئناف النيابة . يترتب عليه طرح جميع وقائع الدعوى التي سبق  
عرضها على محكمة الموضوع على المحكمة الاستئنافية لتقديرها وتفصل  
فيها . حكم ابتدائي ببراءة متهم من تهمة قتل خطأ . تناوله جميع أوجه  
الخطأ التي نسبت إلى التهم . إدانته استئنافاً . فيه على المحكمة  
الاستئنافية أنها لم تلقته إلى بعض تلك الأوجه . لا يقبل .
- استئناف . أثره . لفت المحكمة الاستئنافية للتهم إلى دفاع متعلق  
بوقائع الدعوى . غير واجب .
- حكم نهائي بالبراءة من محكمة أول درجة . استئناف الدعي بالمعوق  
المدنية الحكم الصادر في الدعوى المدنية . ذلك الحكم لا يقيد المحكمة  
الاستئنافية . لها أن تبحث الفصل موضوع الدعوى من جهة وقوعه  
وصحة نسجه إلى الدعي عليه .
- حكم صادر من محكمة المركز بحبس التهم شهراً . ليس للمحكمة  
الاستئنافية أن تحكم بقوة تزيد على ثلاثة أشهر .
- محكمة استئنافية . إضافتها مادة العود إلى اللواد التي عاقبت التهم بها  
المحكمة الابتدائية مع عدم استئناف النيابة . عدم تشديدها العقوبة .  
ذلك لا يمدح في حكمها .
- حكم صادر في معارضة . هو حكم قائم بذاته . حق النيابة في استئنافه . ٥٧٩ (٥٤١)

## استئناف (تابع) :

استئنافها يكون مقصوراً على هذا الحكم . لا ينول المحكمة أن تتجاوز العقوبة للفضى بها في الحكم النهائي إلا إذا كانت النيابة قد استأنته هو أيضاً . استئناف النيابة الحكم الصادر برفض المعارضة وتأييد الحكم النهائي . على المحكمة الاستئنافية أن تترى لهذا الحكم وتصل على تصحيح ما يكون قد وقع فيه من أخطاء . قضاؤها بعدم قبول الاستئناف بقوله إن النيابة ما دامت لم تتأق في اللباد الحكم الصادر في غياب التهم فلا يجوز لها أن تتأق الحكم الصادر في المعارضة . خطأ .

- (٨٩٤) ٩١٦ تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة . التي عليها أنها شددت العقوبة مع خلو ملف الدعوى من سوابق للتهم ، واستئناف النيابة لم يكن إلا لاحتاح وجود سوابق . لا يصح .
- (٢٦) ٣٣ حكم ابتدائي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . استئنافه من المدعى اللدن دون النيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بالتعويض . جائز .
- (٢٤) ٢٩ مدعيان بالحق اللدن . القضاء برفض دعوامها وبراءة التهم . استئناف النيابة وحدها . سماح المحكمة الاستئنافية لها بالمرافعة أمامها . عدم اعتراض التهم وعدم الحكم لها بالتعويض . حكم سليم .
- (٦١٧) ٦٤٧ محكمة استئنافية . سماعها شاهداً . تغير هيئتها . قبيصة الجديدة أن تعتمد على الشهادة التي سمعت .
- (٣٢٥) ٣٣٦ نيابة . لها أن تتأق الحكم الصادر في الدعوى ولو كانت قد أمرت بحفظها لأي سبب من الأسباب أو كان قد بدا منها أنها موافقة عليه .

اشتباه ( ر . متشردون ومشتبه فيهم ) .

اشترائك ( ر . أيضاً : تضامن . قتل . وصف التهمة ) :

- (٣٦٤) ٣٨٤ الاتحاق والساعدة اللذان يتحقق بهما الاشتراك . وجوب وقوعهما قبل تمام الجريمة . الوقائع التي أخذ الحكم بها للتهم في الاشتراك تعد على مساعدته زميله للتهم في جرمة خيانة الأمانة على التخص منها أو مساعدته في بيع الشيء المختلس . قصور في بيان أركان الاشتراك .
- (١١٠) ١١٦ وجود علاقة مباشرة بين الشريك والقاعل . لا يشترط . اللهم هو علاقة الشريك بذات العمل الجنائي . شريك الشريك . عقابه .



رقم القاعدة الصفحة

## اشتراك (تابع) :

- استنتاج حصول الاشتراك من محرر لاحق لوقوع الجريمة . جوازه . ٣٩٠ (٣٧٠)
- سريان قواعد الاشتراك للنصوص عليها في قانون العقوبات على الجرائم التي تقع بمخالفة القوانين الجنائية الخاصة ما لم ينس على خلاف ذلك . القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . اشتراك في جريمة تصدير سلطة بغير ترخيص من وزارة التجارة . يصح عقاب الشريك . ٨٤١ (٨٠٣)
- شريك . مساءلته عن الجريمة المحتملة نتيجة للجريمة التي اشترك فيها . لا يشترط أن تكون الجريمة الأولى لما تم . الضباب على الشروع في القتل باعتباره نتيجة عتمة لسرقة تمت . جائز . ٧٨٣ (٧٤٨)
- إصابة خطأ ( ر . ح ك م « تسببيه » . دفاع . ضرب وجرح . قتل خطأ ) .
- إعانة على الفرار من وجه القضاء ( ر . أسباب الإياحة وموانع العقاب ) .
- اعتراف ( ر . إثبات . حكم « تسببيه » ) .
- إعدام ( ر . عقوبة ) .
- أعذار مخففة ( ر . عقوبة ) .
- إعفاء من العقوبة ( ر . أسباب الإياحة وموانع العقاب ) .
- إعلان ( ر . أيضاً : استئناف . دعوى مباشرة . معارضة ) :
- إعلان التهم لحضور المطارعة للرفوعة منه . حصوله للنيابة . لا يبطله ٢٧ (٢٠)
- كإعلان . يبطل الحكم الصادر بناءً عليه .
- إعلان التهم للنيابة بعد البحث عنه وعدم الاستدلال عليه ولا على ٤١٧ (٣٩٩)
- عمل إقامته . صحيح . حضور التهم جلسات المحاكمة . ليس له أن يدفع ببطال الإعلان .

رقم القاعدة الصفحة

### اغتنصاب :

- (١٢) ١٣ اغتناب المال بالتهديد . لا يشترط في التهديد أن يكون مصحوباً  
بفعل مادي أو متضمناً إيقاع الأمر للهدد به في المال . يكفي أن يكون  
من شأنه تخويف المجني عليه وحله على تسليم ما يطلب منه . التهديد  
بالبلع من جرعة لم يتم بالفعل . لا يمنع من العقاب .  
اقتراء ( ر . قذف وسب ) .

إفساد الأخلاق ( ر . هتك العرض ) .

إقرار ( ر . إثبات ) .

إقراض تقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر ( ر .  
حكم « نسيه » ) .

### امتناع عن العمل :

- (٣٣٧) ٣٥٩ المادة ١٢٤ ع . أركان الجريمة للجنة بها .

أمر الإحالة ( ر . أيضاً : قاضى الإحالة . وصف التهمة ) :

- (٤٩) ٥٨ القصد من نظام قاضى الإحالة . عدم تقديم التهم إلى محكمة الجنايات  
إلا عن طريق قاضى الإحالة . سلطة المحكمة في نظر الدعوى دون تخيد  
بما جاء في أمر الإحالة .

أمر جنائى ( ر . أيضاً : استئناف ) :

- (١١٤) ١٢٢ رفض القاضي إصدار أمر جنائى في الدعوى . لا يمنع النيابة من  
تقديم الدعوى إلى المحكمة لسير فيها ضد التهم .

- (٤١٢) ٤٤٣ المعارضة في الأمر الجنائى وحضور المارضى أمام المحكمة . سقوطه .  
عكة مركزية . إحالتها الدعوى للرفوعة من النيابة أمامها بعد المعارضة  
في الأمر الجنائى إلى المحكمة الجزئية للرفوعة أمامها الدعوى للباشرة على  
التهمين . لا ضير فيه .

رقم القاعدة الصفحة

أمر الحفظ ( ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » ) :

- صدوره من النيابة بعد استجواب التهم . رفع الدعوى على التهم ( ١١٧ ) ( ١١١ )  
مع قيام هذا الأمر . خطأ .
- انتداب صادر من النيابة إلى الطبيب الشرعى بتفريع جثة متوفى وإجراء التفريع وتقديم تقرير عنه من الطبيب . هذا عمل من أعمال التحقيق . الأمر بحفظ الدعوى . عدم إلقاء هذا الأمر من النائب العموى وعدم ظهور أدلة جديدة . لا يجوز العود إلى الدعوى الصومية .
- رفع الدعوى على متهم دون آخر . لا يعتبر حفظاً بالنسبة إلى هذا الآخر . ( ٨٥٢ ) ( ٨١٦ )

اتهامك حرمة ملك الغير ( ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » ) :

- دخول منزل . تعين قصد للتهم . العقاب على الدخول . جوازه . ( ٥٩٠ ) ( ٥٥٦ )
- دخول منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها في منزله بناءً على اتفاق بين التهم وبين زوجة المجنى عليه لارتكاب الزنا . اختفاء التهم في دولاب . يصح عقابه على أساس دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متى طلب الزوج رفع دعوى الزنا . ( ٨٤٥ ) ( ٨٠٨ )

إهانة ( ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » ) :

- تحقق هذه الجريمة في غير حضور المجنى عليه . متى يصح ؟ عند وصول الإهانة بالفعل إلى الوطن وثبت أن التهم قصد إلى هذه الغاية . ( ٣٢٦ ) ( ٣١١ )

أهلية ( ر . دعوى مدنية ) .

أوامر عسكرية ( ر . قانون ) .

أوراق مالية ( ر . تزوير ) .

( ب )

برلمان ( ر . حصانة برلمانية ) .

رقم القاعدة الصفحة

بلاغ كاذب (ر. ر. أيضاً: حكم « تسييه » . دعوى مدنية .

دفاع . قوة الشيء المحكوم فيه ) :

التبليغ عن الجرائم . لا يجوز الطاب عليه إلا إذا كان مقروناً (٦٤٤) ٦٨٢  
بالكذب وسوء النية أو كان المقصود منه التشهير بالبلوغ في حقه .

القصد الجنائي في هذه الجريمة . يقوم على عنصرين : العلم بكذب (٥٥٩) ٥٩٤  
البلاغ واختواء السوء والإضرار . وجوب إثبات هذا القصد بمنصريه  
في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . مثال في عدم البيان .

بناء (ر. تنظيم) .

بيان الواقعة (ر. حكم) .

(ت)

تأجيل (ر. دفاع) .

تبيد (ر. خيانة الأمانة) .

تبليغ :

التبليغ عن الجرائم واجب على الكافة . (٤٠٥) ٤٢٩

تجهمر :

تجهمر بقصد ارتكاب جرائم . لا يشترط للطاب سبق صدور أمر (٧٠١) ٧٤٣  
بالتفرق .

وفروع جريمة تنفيذاً لقصد آخر غير المقصود من التجهمر . لا يسأل (٢٣٩) ٢٤٣  
عنها غير مقارنها ولو كان ارتكابه بقصد تنفيذ الفرض من التجهمر  
مقربين أن الالتجاء إليها لتنفيذ الفرض كان مبدأً عن المألوف الذي  
لا يصح أن يفرض معه أن غير مقارنها قد توقعه . مثال .

تحريض (ر. إثبات) .

تحريض على الفسق والفجور (ر. هتك العرض وإفساد  
الأخلاق) .

رقم القاعدة الصفحة

## تحقيق (ر. أيضاً : حكم « تسييه » . دفاع) :

- مأمورو الضبط القضائي . مباشرة أهم إجراءات التحقيق ١٤٤ (١٢٧) في غير دائرة اختصاصه . متى يجوز ؟
- مأمورو الضبط القضائي . تحرير للأمر محضراً بما يجبره في الدعوى ٨٧٤ (٨٣٨) من إجراءات قبل حضور النيابة . واجب لتنظيم العمل . عدم تحرير محضر بذلك . لا يستوجب البطلان .
- رئيس لإداری . لإجرائه التحقيق مع مرؤوس له في غالفات منسوبة ٦٠ (٥٥) إليه في عمله . جوازه .
- عملية العرض لتعرف الشهود على اللتم . ليس لها أحكام واجبة ١٩١ (١٧٥) للرعاة .
- تعرف الشهود على اللتم ليس من الإجراءات التي يوجب القانون ٧٤٢ (٧٠١) لها شكلاً خاصاً .
- إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية . لا بطلان . ٧٥٣ (٧٠٩)
- منع محام اللتم من حضور التحقيق . حق النيابة في ذلك . ٥٥٠ (٥١٠)
- وضع المضبوطات في أحراز منفقة . النرض منه . تحقق المحكمة أن ٥٢٦ (٤٨٦) القىء المضبوط هو الذي كان على التهمة . عدم احتفالها بما دفع به اللتم من أن المحقق ترك المضبوط أياً دون وضعه في حرز منلق . لا يقدح في حكمها .
- التحقيقات الأولية . البحث في صحتها وعدم صحتها . متى يكون ٣٧٨ (٣٦٠) له محل ؟
- غالفة أو جنعة . لا يلزم فيها تحقيق ابتدائي قبل رفع الدعوى . ٦٥٧ (٦٢٨) وكيل نيابة أرادت خلادته شراء فاكهة لحسابه . امتناع التاجر عن بيعها إياها . تحقيقه هذه الجريمة . لا يؤثر .
- تحقيق ابتدائي . غير لازم لصحة المحاكمة في مواد المنج والمخالفات . ١٤٧ (١٣٥) وقوع بطلان في إجراء تحقيق جنعة . لا يؤثر في المحاكمة .
- استجواب اللتم المخطور قانوناً . ماهيته . الاستيضاح . ماهيته . ٣٢ (٢٦)
- الاستجواب المخطور قانوناً . توجيه بض أسئلة لل اللتم للاستفسار ٨٩ (٨٠) عن قطع منفقة بأدلة الثبوت . جائز .

## تحقيق (تابع) :

تفتيش (ر. أيضاً : حكم . « تسييه ») :

- (٤٥٢) ٤٩١ . التفتيش المحظور إلا بترخيص من القانون أو إذن من سلطة التحقيق . ما يجزئ به رجال البوليس للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات دون تعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن . لا بطلان فيه . مثال .
- (٦٥٩) ٦٩٧ . التفتيش المحظور هو تفتيش الأشخاص والمساكن . تفتيش دكان بناءً على إذن بتفتيش المتهم ومنزله . صحيح .
- (٣٢) ٤٢ . القبض على المتهم قبضاً صحيحاً في جنحة عسكرية . تفتيشه قبل إيداعه سجن القسم . صحيح . هو من وسائل التحوط من شر للقبوض عليه . كل ما يحول القبض يحول التفتيش .
- (٤٥٣) ٤٩٣ . محبوس احتياطياً . تفتيشه عند دخوله السجن . صحيح قانوناً .
- (٢٤٧) ٢٤٧ . اعتراف المتهم بالسرقة ووجود بعض للسروقات في بيته . انتفال الضابط المحقق إلى منزله وإحضار السروقات منه . لا يعتبر تفتيشاً .
- (٢٥٥) ٢٦٠ . مهم بإحراز مخدر . الاعتقاد في إداته على وجود مخدر في المرة التي كانت بجانبه في القهى الذى ضبط فيه . الإدانة صحيحة بنظر النظر من صحة إجراءات القبض عليه وتفتيشه وقيام حالة التلبس أو عدم قيامها .
- (٣٧٨) ٣٩٨ . عربية . تقرير المتهم عند تفتيشها أنها ليست له . ظاهر أقواله يدل على أنه لا شأن له بها ولا بما فيها . التمسك بطلان تفتيشها . لا يقبل ولو كانت العربية على ملكه في الواقع .
- (٤١٥) ٤٤٦ . عربية قل ضبط بها ديناميت . إنكار المتهم صلتها بها . نفيه على تفتيشها أنه حصل بنبر إذن من سلطة التحقيق . لا يقبل .
- (٦٧٣) ٧١٧ . خفية بجانب شخص في قطار السكة الحديد . ظهور حركات منه أثارت شبهات رجل البوليس فيه . اقتياده إلى البوليس . إنكاره ملكية الخفية . تفتيشها . لا يحق له أن يفرض على هذا التفتيش .
- (٤٥٥) ٤٩٧ . إلقاء المتهم من تلقاء نفسه شيئاً كان معه . تفتيشه . وجود مخدر به . إداته بناءً على ذلك صحيحة . مثال .
- (٦٤٠) ٦٧٧ . إلقاء المتهم من تلقاء نفسه بطلية كانت معه عند ما شاهد رجال البوليس قادمين . التظلم والاطلاع على ما فيها . لا يحق له أن يعطى على ذلك .

رقم القاعدة الصفحة

## تحقيق (تابع):

### تفتيش (تابع):

- ٤٥٥ (٤٢٢) منهم . إخراجهم من جيبه عند رؤيته رجال البوليس ورقة وضعا  
بسرعة في فاه . هذه ليست حالة تلبس . القبض عليه وتفتيشه باطلان .  
إذن النيابة في تفتيش منزله بعد إخلائها على محضر ضبط هذه الواقعة .  
إذن صحيح . التفتيش الحاصل بناءً عليه . إجراء مستقل عن إجراء  
القبض والتفتيش السابقين . للمحكمة أن تعتمد في إدانته على ما يسفر عنه  
هذا التفتيش .
- ٧٥١ (٧٠٦) إلقاء التهم بورقة كانت معه طواعية واختياراً . وجود غدر بها .  
تلبس . إحراز . تفتيشه بعد ذلك صحيح .
- ٩٢٢ (٩٠٥) الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . يسوغ على موطنى القانون  
صفة رجال الضبطية القضائية في صدد الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه .  
تفتيش مطبخ وجد صاحبه متلبساً بمجنحة مخون . تفتيش صحيح .  
الاستناد في إدانة صاحب المطبخ إلى الدليل المستمد من مقارنة السجلات  
والقائمة حتى ما كان منها غير واجب إمساكه بالقرار الوزاري رقم  
٤٣١ لسنة ١٩٤٦ . يصح .
- ٦٢٨ (٥٩٧) عسكري بوليس . اتهام زميل له بسرقة نفود من حافظته التي تركها  
سهواً بالعنبر الذي يقمان فيه . اعتقال صول البوليس إلى العنبر وتفتيش  
الصكري للتهم . اشتراك معاون البوليس الذي حضر أثناء التفتيش في  
إجراءاته . صحة التفتيش .
- ١٩٥ (١٧٩) جندي من قوة خفر السواحل . ضبطه غدرأ غيباً في دائرة عمله .  
ضبطه صحيح .
- ٦٠ (٥٥) الرضا بدخول المسكن وتفتيشه . لا يشترط أن يكون بالكتابة .
- ٢٢١ (٢٠٥) تفتيش منزل . رضاه صاحبه . يجب أن يكون صريحاً صلباً قبل  
الدخول وبد الإلزام بطرود التفتيش وبد وجود مسوغ في القانون  
يحول من يطلبه سلطة لإجرائه . القول بصحة التفتيش بناءً على أن  
زوجة صاحب المنزل أجازته بعدم اعتراضها عليه . لا يكفي .
- ٦١٣ (٥٧٦) تقديم مبلغ للوظف لعمل من أعمال وظيفته . ضبط الرائي وهو  
يخدم البلخ . يبيح تفتيش للوظف للتهم . كون النيابة سبق لها أن

رقم القاعدة الصفحة

تحقيق (تابع) :

تفتيش (تابع) :

رفضت الإذن في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه . لا يقدم في صحة ذلك الإجراء .

(٥٨٧) ٦٢٢ اعتاد النيابة في إصدار إذن التفتيش على تحريرات رجال البوليس .  
يكفى .

(٥٣٨) ٥٧٥ إذن تفتيش . صدوره من وكيل النيابة بناءً على طلب مقدم لرئيس النيابة . يصح . رئيس النيابة ووكلاؤه الذين يعملون معه . اختصاصهم بأعمال التفتيش في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التابعين م لها .

(٦٢١) ٦٤٩ مساعد النيابة . حقه في إصدار إذن في التفتيش .

(٧٦١) ٨٠٢ لا يشترط في الإذن أن يسبقه تحقيق . يكفي أن يكون طلبه مصحوباً بتحريرات أو بلاغ يكفي لتبريره .

(٤٩٧) ٥٣٦ صدور الإذن في تفتيش منزل بناءً على اتهام صاحبه ببيع مسروقات .  
إذن صحيح .

(٧٥٠) ٧٨٧ إذن تفتيش منزل المتهم . لا ينسحب على شخصه .

(٢٨٩) ٢٩٥ الإذن الصادر في التفتيش . ذكر اسم المطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقي . متى لا يبطل التفتيش ؟

(٨١) ٩٠ ثبوت صدور إذن في التفتيش بالقفل . عدم وجوده في ملف الدعوى .  
لا يبطل التفتيش . الأصل في الإجراءات طلباً على جهة الصحة .

(٣٢٧) ٣٤٠ إذن في تفتيش منهم في بحر أسبوع . تجديده بعد شهر وإجراء التفتيش بعد التجديد . يصح التفتيش .

(٤٥٤) ٤٩٤ ميعاد التفتيش . حسابه يكون بالأيام لا بالساعات . اليوم الأول لا يدخل في الحساب .

(٦٤١) ٦٧٩ اعتناء الأجل المحدد للتفتيش . لا يترتب عليه بطلان الإذن . صدور إذن آخر بإتداد الإذن المذكور مرة أخرى . التفتيش الحاصل في بحر هذه اللغة صحيح .

(٤١٥) ٤٤٧ حضور المتهم لإجراء التفتيش . ليس شرطاً جوهرياً لصحته .



رقم القاعدة المصنعة

تحقيق (تابع) :

تفتيش (تابع) :

- (٤٨٦) ٥٢٥ إذن مرسل لم يعين فيه واحد بالذات لتنفيذه . لكل أحد من مأموري الضبطية القضائية أن ينفذه .
- (٥٨٧) ٦٢٢ إذن من النيابة في تفتيش . قيام أحد رجال الضبطية القضائية بالتفتيش . يصح . عدم تعيين واحد منهم بعينه لإجرائه . لا يضيره .
- (٦٢٦) ٦٥٤ نذب ضابط لإجراء تفتيش . تفتيشه أحد المتهمين وإثباته في محضره تكليف ضابطين كانا معه بتفتيش المتهمين الباقين . التفتيش الذي يجريه . صحيح .
- (٤٥٦) ٤٩٩ ضابط بوليس . تفتيشه منزلاً في غير دائرة اختصاصه لهم ضبط متلباً بجرعة بدائرة اختصاصه . يصححه اختصاص الضابط بالتحقيق مع هذا التهم .
- (٦٢٢) ٦٥٠ إذن النيابة في تفتيش متهم . لا يغول القبض عليه . عدم إذعان التهم لتفتيش . لمن يأمر التفتيش اتخاذ ما يمكنه من وسائل الإكراه . مثال .
- (٦٣٨) ٦٧٤ إذن تفتيش متهم ومنزله وعمل عمله ومن يوجد بها أو معه . تفتيشه هو ومن كان يجلس بجواره في سيارة أوتوبيس . تفتيش الجار لا يصح القول بطلانه على أساس أن كلمة « مه » لا تصرف إلا إلى من يوجدون في منزله أو عمل عمله .
- (٦٢١) ٦٤٩ إذن في تفتيش منزل للبحث عن شاة مذبوحة . النور على شاة مذبوحة عند بابه . تفتيش المنزل كله جائز .
- (٥٠٨) ٥٤٨ إذن في تفتيش متهم ومسكنه ومن يصادف وجوده معه . جوازه .
- (٤٩٧) ٥٣٦ إذن تفتيش لثمن معين . مشاهدة الضابط عرساً أثناء التفتيش جرمه فاعمة . إثبات ذلك في محضره . لا تجاوز في ذلك للادن .
- (١٢٣) ١٣٧ الفرض بطلان التفتيش لعدم صدور إذن من النيابة . لا يجوز إحداؤه لأول مرة أمام محكمة النفس ما دام الفصل فيه محتاج إلى تحقيق في و (١٨٦) الموضوع .
- (١٨٦) ٢٠٠ الفرض بطلان تفتيش منزل . لا يقبل ممن لا شأن له بالمنزل .

رقم القاعدة الصفحة

تحقيق (تابع) :

تفتيش (تابع) :

- ٦٩٥ (٦٥٨) مقهى . تفتيشه . ضبط حشيش مع متهم وهو ب . لا يجل منه وهو ليس مالك للمقهى أن يتذرع بانها كة التنى على الحكم .
- ٩٤٤ (٩٣٦) تفتيش مدعى طلاله . التحويل على أقوال التهم في تحقيق النيابة وبالجلسة كدليل قائم بناته مستغل عن التفتيش . لا تخريب على المحكمة فيه .

تلبس :

- ١١٩ (١١٢) ماهيته . مشاهدة جرعة متلبس بها : لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالغ فيها وغتشه . مثال .
- ٢٣٣ (٢٣٢) إلقاء شخص من تلقاء نفسه غندراً كان معه . متاجرة رجال البوليس لإياه . العثور على المخدر الذى ألقاه . يصح الاستدلال به عليه . جريه و ٣٤١ (٣٢٨) بعد ذلك . تفتيشه . صحيح على أساس التلبس بالجرعة بناءً على مشاهدة ٣٧١ (٣٤٩) المخدر من قبل .
- ٤٥٣ (٤١٩) إلقاء التهم من يده لفافة من الورق عند رؤيته رجال البوليس . تلبس . القبض عليه . فى عله .
- ٥٤٥ (٥٠٥) إلقاء التهم من تلقاء نفسه لفافة فيها مخدر . يصح القبض عليه وتفتيشه .
- ١٦ (١٤) حقية . فتح التهم بنفسه الخفية التى قال إنها له . انبثات رائحة الأفيون منها . تلبس . ضبط المخدر الذى بها صحيح .
- ٢٣١ (٢٢٩) ضابط . ضمه رائحة مخدر منبثة من قم التهم على إثر رؤيته لإياه يتعلم مادة لم يتبينها . غسيل معدته . إجراء صحيح على أساس التلبس . القبض على التهم قبل ثم فيه . لا تأثير له فى حد ذاته . لا ماس فيه بالحرية الشخصية .
- ٦٣٨ (٦٠٥) متهم بسرقة . الواقعة الواردة بالحكم قيد وقوع فعل السرقة منذ برهة يبررة قبل تفتيش التهم . صحة هذا التفتيش على أساس التلبس .
- ٧٤٥ (٧٠٢) تلبس بإحراز سلاح . جواز القبض على التهم وتفتيشه . لا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو العثور معه على شيء معين . الدليل المستند من هذا التفتيش . صحته .

رقم القاعدة الصفحة

تحقيق (تابع) :

تلبس (تابع) :

- (٧٥٠) ٧٨٧ رؤية التهم تناول آخر شيئاً لم يتحقق الرأي من كنهه بل غلبه  
غندراً . لا تلبس .
- (٤٥٦) ٤٩٨ تلبس بإحراز غدر . ينول مأمور الضبطية القضائية تغنيش كل  
من يرى اشتراكه في إحراز الخضر .
- (٨٨٥) ٩٠٨ وجود التهم بين أشخاص يدخنون في جوزة مطبقاً يده على ورقة  
محاولته الحرب عند انقبض عليه . لا تلبس .
- (٧٧٢) ٨١٥ خطأ الحكم في بيان قيام حالة التلبس . الواقعة كما ذكرها نعيد قيام  
هذه الحالة . يصح الاستدلال على التهم بالدليل المتحد من الإجراءات  
التي تمت على أساس التلبس .

تزوير :

تزوير المحررات ( ر . أيضاً : حكم « تسليبه » . دفاع ) :

أركانه وطرقه :

- (٨٥١) ٨٨٤ لا يجب العقاب أن يكون التزوير قد وقع بيد التهم منه . إثبات  
الحكم أن التهم لا بد ضالغ في التزوير . وقوع التزوير بيد شخص  
آخر . لا يؤثر في مسؤوليته .
- (٤٠٩) ٤٣٦ اسطناع أوراق اتخذت مظهر الأوراق الرسمية مذيلة بتوقيعات  
لأشخاص ليسوا من الموظفين المومنين بقصد الإيهام . تزوير في  
أوراق أميرية .
- (٣) ٤ ركن الضرر . يكفي في بيانه فيما يتعلق بالأوراق الأميرية أن يبين  
الحكم أن الورقة المزورة من الأوراق الأميرية .
- (٢٤) ٣٠ لا يشترط حصول ضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه .
- (٦٣٦) ٦٧٢ قصد جنائي . لا يشترط قصد الإضرار بالنير . يصح العقاب ولو كان  
للتهم لا يرى إلا إلى منفعة منه .
- (٣) ٤ علم للتهم بالتزوير . يكفي في بيانه أن يبين الحكم أن الورقة المزورة  
من الأوراق الأميرية .

رقم القاعدة الصفحة

## تزوير (تابع) :

### تزوير المحررات (تابع) :

### أركانها وطرقه (تابع) :

- (٧٣) ٨٠ إدانة التهم باعتباره ضالماً في التزوير . هنا يتضمن أنه حين استعملها كان يعلم بتزويرها .
- (٧٧٣) ٨١٧ علم التهم بأنه غير الحقيقة . ثبوته شرط للعقاب . قول الحكم في هذا الصدد لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين . قصور .
- (٤٠٥) ٤٣٠ ظهور التزوير . لا يبنى صفة الجريمة ما دام يجوز أن يتخذه به البعض .
- (٣٩٨) ٤١٦ استخلاص تاريخ التزوير . الأخذ بالتاريخ الموضوع على الورقة الزورقة . غير لازم .
- (٦٤٩) ٦٨٧ مضاهاة . وضع لمضاهات آل الخبرة وعلاماتهم على الأوراق للتضي المضاهاة عليها . إغفال . لا جلال .
- (٧٩٦) ٨٣٩ فقد الأوراق للزورقة . لا يترتب عليه حتماً انعدام جرعة التزوير ولا الدعوى بها .

## تزوير في أوراق رسمية ( ر . أيضاً : اختلاس أموال

### أميرية . حكم « تسببه » :

- (٦٥٣) ٦٩١ فصل تتوافر فيه أركان جنابة التزوير . لا يقدح في ذلك كونه في الوقت ذاته يمد جنحة لخالفته الأوامر العسكرية والقرارات الخاصة بشؤون التزوير .
- (٦٤٨) ٦٨٤ الإخطار الذي أعدته مراقبة تسوية الديون العقارية لإخبار اللعين بقرار اللجنة للثكلة لهذا الغرض . محرر رسمي . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية .
- (٦٥١) ٦٩٠ لذن البريد . ورقة رسمية . التضيير فيه في اسم من سحب الإذن له . تزوير في ورقة رسمية .
- (٤٠٣) ٤٢٥ لذن بريد . محو اسم مكتب الصرف ووضع اسم آخر بطله . تزوير في محرر رسمي .
- (٣٤٦) ٣٦٨ الاستشارة رقم ٢٠ سكرتيرية وزارة الزراعة . ورقة رسمية .
- (٤٦٠) ٥٠١ النموذج رقم ٩ فرقة . ورقة رسمية . صورة واضحة .

رقم القاعدة الصفحة

## تزوير (تابع) :

### تزوير في أوراق رسمية (تابع) :

- (٧٢٣) ٧١٩ أوراق متعلقة بتحقيق ورائة . هذه الجريمة لا تحتاج لنية خاصة .  
يكنى لتوفر القصد الجنائي أن يقرر للمتهم أقوالاً عن ورثة للتوفيق وهو  
يجعل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها .
- (٧٣) ٨٠ الأورنيك رقم ه مرور . ورقة رسمية .
- (٧٤٩) ٧٨٤ بطاقات التكوين . تغيير الحقيقة فيها . جناية تزوير .
- (٨٣) ٩٤ تذاكر توزيع الكيروسين . أوراق أميرية لكن التزوير فيها  
معاقب عليه بقوبة الجنبعة .
- (٣٦) ٤٧ التذكرة التي تسلمها إدارة الجيش للمساكر بالرفق من الخدمة . تغيير  
الحقيقة فيها دون بها خاصاً بدرجة أخلاق صاحب التذكرة . تزوير في  
ورقة رسمية .
- (١٤٢) ١٥٤ دفتر الثالث المتصل في المزارع الحكومية . دفتر يومية القاول  
( الاستارة رقم ٤١ زراعة ) . أوراق أميرية .
- (١١٩) ١٣١ دفاتر المواليد . تغيير الحقيقة في البيانات التي أعدت هذه الدفاتر  
لإبائها فيها . تزوير في أوراق رسمية .
- (٦١٩) ٦٤٨ عقد بيع . كاتب التصديقات . توقيع شخص باعتبار أنه بائع على عقد  
بيع أمام هذا الكاتب . التصديق على العقد رسمياً على هذا الأساس .  
تزوير في ورقة رسمية .
- (٢٥٨) ٢٦١ مأذون . إتيان في إسهاد مطلق أن العتلاق وقع مكمل ثلاث ، لا ثلاثاً  
بعبارة واحدة ، على خلاف الحقيقة . التحدى لبراءته بآراء فقهاء مخالفة  
لما نص عليه في المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . لا يصح .
- (١٤٣) ١٥٥ محرر رسمي . تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي ( شهادة تحقيق  
الشخصية أورنيك رقم ٥٦ داخلية ) . تزوير سواء أكان الاسم  
لشخص معلوم أو اسماً خيالياً .
- (٥٥٢) ٥٨٤ المحاضر التي يحضرها معاونو الإدارة لتحقيق وضع يد مرشح للعمودية  
لإثبات توافر النصاب القانوني . محرر رسمي . انتحال شخص شخصية  
دلال الساحة وهويه أن المرشح يملك النصاب . تزوير .
- (٦١ جنائي)

رقم القاعدة الصفحة

### تزوير (تابع) :

#### تزوير في أوراق رسمية (تابع) :

محضر تحقيق . استعمال اسم شخص معروف لدى المتعل . تزوير في ٦٧٢ (٦٣٦) ورقة رسمية .

محضر بوليس . استعمال اسم شخص فيه معروف لدى التهم . تبرئة ٨٠٧ (٧٦٤) التهم على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للمتعل اسمه . خطأ . علم التهم بأن عمله من شأنه إحداث ضرر حال أو محتمل الوقوع . يكتفى .

محاضر الخبز غير المبوبة بتبنيه بالدفع أو بإنذار . التزوير فيها ٨٣٩ (٧٩٦) معاقب عليه . بطلان هذه المخاخر لا يحرم ما فيها من تزوير .

#### تزوير في محرمات عرفية ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » .

#### دفاع ) :

جرائم التزوير المعاقب عليها بقنوات مخففة . جاءت على سبيل ٣٠ (٢٤) الاستثناء . لا يصح التوسع فيها .

البطاقة التي تصدرها شركة الترام . اتفاق بين حاملها والفرقة . تنوير ٣٠ (٢٤) الحقيقة فيها . معاقب عليه .

تقديم بيانات غير مطابقة للحقيقة من رب عائلة لصرف أقشة في حالة ٧٤٠ (٧٠٠) زواج . غير معاقب عليه بالمادة ٢١٥ ع بل يعاقب عليه بحكم المادة ٢٢٤ ع بالفرامة فقط .

قضاء المحكمة الجنائية يرد وبطلان عقد زهرن وعو تسجيله بعد ثبوت ٢٠١ (١٨٦) تزويره لديها . هذا . قبيح رد الحالة إلى ما كانت عليه . جائز .

#### استعمال المحرمات المزورة ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » ) :

هذه الجرعة ثم مجرد تقديم الورقة بحرف النظر عن تحقق ٨٠ (٧٣) النتيجة المرجوة .

تزوير التهم إذن يرد ولرساله إلى والده لصرفه . قيام الوالد ٦٩٠ (٦٥١) بذلك . معاقبة التهم عن الاستعمال . صحيحة .

رقم القاعدة الصفحة

## تزوير مسكوكات:

٢٦٢ (٢٦١) التعامل بالمسكوكات للزورة مع العلم بتزويرها . متى توقع عقوبة الجنابة ؟ تمسك التهم بأنه حين أخفها كان يحفل أنها مزورة . وجوب الرد عليه إذا ما أريد عقابه بعقوبة الجنابة .

تزيف النقود وترويحها ( ر . أيضاً : أسباب الإياحة وموانع العقاب ) .

٣٤٥ (٣٣٠) تخضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة للتزيف . استعمالها في إعداد للمدن وقطعه على قدر الصلة الأصلية المراد تقليدها . شروع في الجنابة .

## تسول :

٨٨٧ (٨٥٦) حصة البنية في معنى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ . أن يكون الشخص ميسراً له سبيل العيش . امرأة لها من يولها . ضبطها مقسولة في الطريق العام . عقابها صحيح ولو كانت غير سليمة البنية .

تشرد ( ر . متشردون ومشتبه فيهم ) .

تصد ( ر . استئناف . دعوى مباشرة ) .

تصدير واستيراد ( ر . أيضاً : اشتراك ) :

٩٢١ (٩٠٢) استيراد ثمن البضاعة المصدرة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر . غير معاقب عليه في كل الأحوال وعلى الإنفاق . الأمر العسكري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حل محله . القصد منهما هو المعاقبة على تمدد عدم الاستيراد أو التهاون والتقصير فيه .

تضامن ( ر . أيضاً : إخفاء أشياء مسروقة . تعويض .

دعوى مدنية ) .

١٦٧ (١٥٩) تملأ ، لراثة ، تهمين على التمدى . نشوء وفاة المحني عليه عن اعتداء أحدهما . نشوء إصابات بسيطة عن اعتداء الآخر . إلزامهما متضامتين بالتعويض . صحيح .

٨٢٨ (٧٨٢) توافق لراثة المحكوم عليهم على السب . كاف لتبرير القضاء بالتضامن .

رقم القاعدة الصفحة

### تضامن (تابع) :

- (٦٦١) · (٦٣١) استخلاص المحسنة وقوع الاعتداء من المتهمين في زمن واحد ومكان واحد . حكمها عليهم بالتعويض متضامين . يصح بنس النظر عما وقع من كل منهم بالذات .
- (٤٥) (٣٤) متهمان بالقتل والاشتراك فيه . مطالبتهما معاً بالتعويض . معناه أنهما اشتركا في إحداث ضرر واحد كل منهما مسؤول عن تعويضه كله . مساهمة الفاعل وحده عن كل المبلغ بعد براءة الشريك . لا خطأ فيها . هي داخلة في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يصرح فيه بالتضامن .
- تعدد الجرائم ( ر . ارتباط ) .

### تعدد المتهمين :

- (٥٣) (٤٣) تعدد المتهمين وتعدد الإصابات . منهم . إحداثه مع آخر إصابات بائني عليه . حصول الوفاة بسببها . عدم إمكان تعيين الضربة التي أحدثها هو . لا يؤثر في إدانته .

### تعذيب :

- (٦٨٩) (٦٥٠) إيثاق بدني اغني عليه وقيد رجله بالحبال وإصابته من ذلك بحجبات وورم . تعذيب بدني .

### تعطيل المواصلات :

- (٢٧٣) (٢٦٦) مناهط الطاب في الجرعة المنصوص عليها في اللادتين ١٦٤ و ١٦٦ ع . انقطاع المواصلات وكون هذا الانقطاع نتيجة تمديد التهم ارتكاب القتل التي سببه . وجوب بيان الدليل على هذا التعمد .

تعويض ( ر . أيضاً : تضامن . حكم « تسييه » . دعوى

مدنية . مسؤولية مدنية ) :

- (٣٥) (٢٨) المطالبة به على أساس مسؤولية الشخص عن فعل قامه أو على أساس مسؤوليته عن فعل غيره . تختلف . لا يجوز الحكم به إلا على الأساس التي رفضت به الدعوى .



رقم القاعدة الصفحة

## تعويض (تابع) :

- (٨٩٧) ٩١٨ محكمة جنائية . لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا ما كان منها ناشئاً عن الفعل الجنائي للسند إلى التهم . تبرئة التهم لعدم كفاية الثبوت . لا يصح طلب الحكم عليه ولا على المسؤول مدنياً بالتعويضات عن أفعاله . المطالبة بها على أساس آخر . من اختصاص المحاكم المدنية .
- (٩٢٣) ٩٤٠ محكمة جنائية . اختصاصها بدعاوى التعويض . شرطه أن يكون التعويض مبنياً على الفعل الضار للطروح على المحكمة . طلب الحكم بالتعويض على شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة التي وقع بها الحادث . لا يصح .
- (١٦) ٢١ القضاء بالتعويض . غير مرتبط حصاً بمصير الدعوى الجنائية . مثال .
- (٥) ٧ القضاء بالتعويض غير مرتبط حصاً بالحكم بالقوبة . متهمون بضرب الجني عليه وتبليغهم كذباً ضده . تبرئتهم من تهمة البلاغ الكاذب على أساس انتفاء سوء القصد لديهم لأن التليغ كان لدفع المسؤولية عن الضرب الذي أوقعوه به . ما أثبت الحكم وقوعه من التهمين قد نأى عنه ضرر ظاهر بالجني عليه . رفض الدعوى المدنية . خطأ .
- (٣٩٥) ٤١٠ تهديد التعويض . لا تتم الاستعانة فيه بخير .
- (٦٨٠) ٧٢٧ لا يصح أن يتأثر تهديده بدرجة خطأ المسؤول عنه أو درجة غناه .
- (٨٤٤) ٨٨٠ علاقة القرابة بين طالب التعويض والجني عليه . لا تعلق لها بصمم طلب التعويض إلا من حيث تعلق الضرر بسببها وتهديد الأختية في التعويض .
- (١٣٥) ١٤٦ التعويض يجوز أن يشمل رد الشيء المخطئ عناً أو دفع ثمنه .
- (١٨٨) ٢٠٥ الحكم بتحويل مبلغ التعويض المقتضى به إلى جمعية خيرية . غير محرم .
- (٢٦) ٣٣ القضاء بالتعويض يكفي له بيان الواقعة المسكونة لفعل الضار . مثال في دعوى سب . عدم بيان أركان الجريمة . لا يجيب الحكم للقصور على الدعوى المدنية .
- (٥٠٤) ٥٤٣ إلزام التهم وحده بكل التعويض عن جرعة ارتكبها معه غيره . جائز
- (٦٣٦) ٦٧١ توافق التهمين على إيقاع الأذى بالجني عليه . كل منهم ملزم بتعويضه عما وقع سواء بفسله أو بفسل زملائه .

رقم القاعدة الصفحة

### تعويض (تابع) :

- (١٠٤) ١٠٩ سرقة . شراء خدام الأشياء للمسروقة لمصلحة مخدومه . الحكم  
للدعى بالحق اللذي بالتعويض على المخدوم بالتضامن مع السارقين في محله .
- (١٠٨) ١١٢ القضاء لطلاب التعويض بكل ما طلب مع إثبات أن الاعتداء بدأ من  
جانبه . جائر . عدم تحدث الحكم عن لقاصة أو الخطأ الذي وقع من  
الجني عليه . لا يبييه ما دام أن أحداً لم يطلب ذلك .
- (٨٩٤) ٩١٧ تبرئة التهم من الشروع في القتل . إلزامه بالتعويض مع متهم آخر  
أدين في هذه الجريمة على أساس توافقه معه على إيفاء الجني عليه توافقاً  
بلغ درجة الاثاق الجنائي . لا خطأ في ذلك .
- (٤٨٢) ٥٢٢ متهم بجرعة نصب . تبرئته من تهمة النصب تأسيساً على أن استيلاءه  
على المبلغ كان تنفيذاً لقد صحيح ثم بينه وبين صاحب المبلغ . القضاء مع  
ذلك عليه بتعويض استناداً إلى المادة ١٧٢ تحقيق . خطأ . عل تطبيق  
هذه المادة .
- (٤٥٧) ٥٠٠ حكم استثنائي . إسناده إلى الدعي اللذي أنه شارك في الخطأ الذي  
وقع بسببه الحادث . تأييده الحكم الابتدائي فيما قضى به من التعويض  
للوقت . لا ضرر في ذلك .

تفتيش ( ر . تحقيق ) .

تقديم ( ر . سقوط الدعوى ) .

تقرير التلخيص ( ر . إجراءات ) .

تقطير :

- (٢٣) ٢٨ كلونيا . معان السكونيا من المحال الخطرة المغلفة للراحة . وجوب  
الحصول على رخصة . حيازة أدوات التضيق بدون رخصة . معاقب عليه .
- تكليف بالحضور ( ر . أيضاً : إعلان . دعوى مباشرة ) :
- (١٣٥) ١٤٦ اغفال ذكر مادة القانون في ورقة التكليف . حضور للملن إليه  
الجلسة . طلب تطبيق مادة القانون في مواجهته . بطلان الورقة يزول .

رقم القاعدة الصفحة

## تكليف بالحضور (تابع) :

- (٢٠) مباد التكليف بالحضور . ثلاثة أيام . حصوله بميعاد يوم واحد ٢٧  
لا يبطله . له أثره في الحكم الذي يصدر بناءً عليه .  
تلبس ( ر . تحقيق ) .

## تموين ( ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » . دفاع ) :

- (٤٨٥) ٥٢٣ تقديم الكشف المطلوبة لمراقبة التموين . مرض التاجر لا يشفع له  
في عدم تقديمها في الميعاد . عقوبة هذه المخالفة . الغرامة التي لا تتجاوز  
خمين جنيناً .
- (٣٨٣) ٤٠٣ إخطار مراقبة التموين عن كل تغيير يحصل في المحل . إغلاق المحل  
لسبب طارئ . استمرار صاحبه في صرف مواد التموين المقررة له  
بالبطاقة الصادرة باسمه . لا عقاب .
- (٢٩٩) ٣٠٧ لإرسال بيان بما يباع بالكبروسين مصحوباً بالكوبونات المؤيدة له  
وجوب وصوله إلى لجنة الراجعة في اليوم الأول من الشهر التالي .  
مخالفة لتلك وقت في سبتمبر سنة ١٩٤٥ . العقاب للنصوص عليه  
في القرار رقم ٥٠٤ الصادر من وزارة التموين والرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يستحق عليها .
- (٧١١) ٧٥٦ البطاقة الواجب ردها عند الوفاة . هي بطاقة العائلات . البضائع  
المخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية . لا ترد بل يجب فقط إبلاغ  
مكتب التموين عن كل تغيير في المصنع أو المحل من شأنه تخفيض الاستهلاك .
- (٧٦١) ٨٠٣ بطاقات التموين . استعمال بطاقة ليست المستعمل . معاقب عليه .
- (٥٦١) ٥٩٨ الدفتر الذي يحسبه أصحاب المصانين . يجب أن يكون على وفق النموذج  
الحاس الرققي بالقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لا يخفى عنه أي دفتر آخر .
- (٦٨٧) ٧٣٠ تسعير السلع . تحديد الرغ الذي لا يجوز لتاجر التجزئة تجاوزه في  
سلة معينة . هذه السلة تعتبر سمة . عدم الإشارة في القانون الذي  
حدد أقصى الرغ إلى إضافة شيء من الصروفات . لا تصح إضافته .
- (٥٠٨) ٥٤٩ تاجر لم ينشر أسعار التجزئة بشكل واضح في المكان المخصص  
ليهما . القانون الواجب التطبيق على هذه الواقعة هو الرسوم بقانون  
رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

رقم القاعدة الصفحة

## تموين (تابع) :

- (٧٧٦) ٨٢٠ تحديد الأسعار لا يكون ملزماً إلا لمدة أسبوع . صدور تحيرة لمدة أسبوعين دون قرار من الوزير بتعديل مدة الإلزام . تاجر لم يطن في الأسبوع الثانى سعر السلع التى يبيعها بالتجزئة . لا تجوز إداتته .
- (٨٣٧) ٨٧٢ عدم وضع بطاقات بالأسعار على السلع المعروضة للبيع . لا يجب فى هذه الجريمة توفر قصد جنائى خاص .
- (٦٦٥) ٧٠٥ وضع الأمان على السلع . عله أن تكون معروضة للبيع .
- (٨٨٣) ٩٠٧ السلع الخاضعة للتسعير الجبرى . يعبأ بأزيد من السعر المقرر . معاقب عليه . اعتذار التاجر بأنه كان يجهل السعر المقرر . لا يقبل ما دام فى وسعه الوقوف عليه .
- (٨٧٦) ٩٠٢ الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر قانوناً . عامل مخزن أدوية . إداتته بهذه الجريمة . تصح . احتجابه بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١ التى تنصّر البيع على صاحب المخزن وحده . لا يعجديه ما دامت المحكمة استظهرت أن امتناعه لم يكن لأن القانون يمنعه .
- (٥٠٦) ٥٤٧ سلعة مسعرة أو معددة الرخ . امتناع التاجر عن بيعها بالسعر المحدد . يستوجب عقابه .
- (٢٦٩) ٢٧٨ يتزن . خصوصه لأحكام التسعير الجبرى سواء بيع بالقر أو بالجالون أو بترها .
- (٤٦١) ٥٠٣ وجود السلعة فى محل التجارة . جواز اعتباره عرضاً للبيع . إنكار وجودها . جواز عده امتناعاً عن البيع .
- (٢٦٧) ٢٧٥ مخبز . وجود خبز فيه أقل من الوزن القانونى . ادعاء صاحب المخبز أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة المخبز وقت وقوع المخالفة . معاقبته بالنرامة . تصح . ادعاء صاحب المخبز أن المخالفة وقعت من شريكه فى أثناء غيابه . لا ينش عنه اللؤولية . النيابة بين الشركاء .
- (٦٩٧) ٧٣٨ وزن الرغيف . الطرق التى رسمها قرار وزير التموين لتحقيق وزن الرغيف هى بمثابة توجيه للموظفين للتوسط بهم للراقبة . لا يقيد القاضى فى فضائه .
- (٦٩٧) ٧٣٨ عرض خبز يتقص عن الوزن المقرر . يمكن لتككون هذه الجريمة مجرد وضع الأربعة نائمة الوزن فى الخباز .

رقم القاعدة الصفحة

## تموين (تابع) :

- ٦٩٧) ٧٣٨ مخبز . توكيل لإدارته . استخلاص المحكمة أن هذا التوكيل إنما قصد به إفلات صاحب المخبز من المقاب جائز .
- (٧١٣) ٧٥٨ القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ . النص فيه على بطلان إجراءات أخذ البينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التفتيش . هنا تجاوز للسلطة المخولة لمن أصدره . لا يصح أن تمتد به المحاكم .
- (٧٤٥) ٧٧٩ يعم دقيق بالجملة بغير ترخيص . مقدار الوزن الوارد بالقانون . لا يقصد به أن البيم بالجملة لا يتحقق إلا إذا كان بهذا المقدار .
- (٢٣١) ٢٣٢ تاجر جملة . يعم صنفاً من الأصناف الواردة بالجدول الملحق بقرار وزير التوطين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لتخصيص يدهم بالشراء من غيره . تحقق مفاقته بالمادة ٥٤ من القرار المذكور والمادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- (٧٨٦) ٨٣٢ تاجر جملة . عدم استلامه مقطوعته في المياد القانونية . مماقب عليه . منشورات وزير التجارة بإجازة التسليم على دفعتين وكتاب النائب العمومي إلى النيابة بمحفظ القضايا المتعلقة بهذا . لا يؤثر . هذا الكتاب هو توجيه عام لمعاوني النائب في شأن عملهم لا يعتبر أمراً بالمحفظ .
- (٧٧٠) ٨١٣ زرع قطن في أرض كانت مترعة فولاً . المقاب عليه بغرامة أقل من عشرين جنيناً . خطأ .
- (٧٧٢) ٨١٤ زرع قطن في أرض زرعت محصولاً شتوياً . هنا الخطر لا يسرى على المساحات المجاورة زراعتها قطناً .
- (٤٩٥) ٥٣٤ توريد المطلوب من الزارعين عن محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ . دفع الدعوى على التهم قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ لعدم توريد المطلوب منه لفاية ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ . براءته منها . في محله .
- (٥٦٠) ٥٩٧ متهم بعدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٧ . صدور حكم استثنائي بتجريعه حصة جنيناته . طعن النيابة فيه بحجة أن الترامة لا يجوز أن تقل عن عشرة جنينيات . صدور قرار بمد أجل التسليم . التهم يستفيد منه . براءته .
- (٣٠٨) ٣٢٠ مخالفة عدم توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ السكبة المطلوبة للحكومة . المقاب عليها بمقتضى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ .

رقم القاعدة الصفحة

## تموين (تابع) :

- إدانة التهم في عدم تسليم الشعر المستولى عليه لمراقبة التموين . عدم ٩٣٢ (٩١١)  
ادعاء التهم أنه لم يكن لديه شعر وقت صدور الأمر بالاستيلاء .  
الإدانة في عليها .
- نقل سكر من مكان إلى آخر بدون ترخيص . يجب للإدانة ثبوت ٨٨٥ (٨٥٤)  
نظم الناقل بعدم وجود ترخيص . مجرد النقل بدون ترخيص . يكتفى  
لإدانة صاحب السكر لا المكلف من قبله بالنقل .
- واقعة تموينية . تطبيق قرار لاحق لوقوعها عليها . لا يصح . ٤٧٠ (٤٣٧)  
تقديم بيانات غير مطابقة للحقيقة من رب عائلة لصرف أقشة في ٧٤٠ (٧٠٠)  
حالة زواج . غير معاقب عليه بالمادة ٢١٥ ع بل يعاقب عليه بحكم المادة  
٢٢٤ ع بالفرامة فقط .

## تنظيم (ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » . دفاع) :

- قانون تنظيم المباني . عدم إعمال بعض نصوصه بقوله إن اللائحة ٤٤٩ (٤١٦)  
الخاصة بتنفيذه لم تصدر . خطأ .
- إنشاء بناء على غير الأبعاد القانونية . تمسك التهم به بضرورة سماع ٢٩٧ (٢٩٠)  
مهندس التنظيم التي عاين وقوع المخالفة . إغفال هذا الطلب . إدانته .  
إخلال بحق الدفاع .
- بناء منزل بشر احتيول على رخصة من التنظيم . الضاب على ذلك ٤٨ (٤٠)  
بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . عدم إصدار و ٢٥٥ (٢٥١)  
القوانين والقرارات التي نص عليها فيه . لا يطل أحكامه .
- الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة أو بهدمها . وجوب بيان عناصر ٢٧٧ (٢٦٩)  
المخالفة المستوجبة لذلك .

## تهديد (ر . اغتصاب) .

## توافق :

- التعريف به . متى يجب مؤاخنة للتوافقين على فعل ارتكبه بعضهم ؟ ٨٤٧ (٨١١)  
في الأحوال الخاصة المبينة في القانون على سبيل المصير . إدانة للتهمين  
جميعاً عن الماعة التي حدثت بالجنى عليه على أسس مجرد توافقهم .

رقم القاعدة الصفحة

توافق (تابع) :

خطأ . هذه الإدانة لا تصح إلا إذا كان هناك إخلال بينهم على ضرب  
المنع عليه .

توكيل (ر . استئناف) .

(ج)

جرح (ر . ضرب وجرح) .

جلسة (ر . أيضاً : إجراءات) :

سرية الجلسة . سماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة ٤٣٥ (٤٠٨)  
للأداب والنظام . حق المحكمة في ذلك . لا يلزم ذكر السبب . خلو  
الحكم من الإشارة إلى سرية الجلسة . لا يطله .

جنسية (ر . اختصاص) .

جهاز الزوجية (ر . خيانة الأمانة) .

(ح)

حجز (ر . أيضاً : خيانة الأمانة) :

معنى الحجز . ٨٣٩ (٧٩٦)

حريق (ر . حكم « نسيبه ») .

حشيش (ر . مواد مخدرة) .

حصانة برلمانية :

رفع الدعوى على التهم قبل انتخابه عضواً في البرلمان . عدم علم ٨٨٤ (٨٥١)  
المحكمة بانتخابه بعد ذلك . إذن البرلمان في استمرار السير في  
الإجراءات . الإجراءات التي تمت ضد التهم بعد انتخابه وقبل الإذن  
صحيحة .

حفظ الدعوى (ر . أمر الحفظ) .

رقم القاعدة الصفحة

حكم :

### البيانات الواجب ذكرها فيه :

- (٨٢٩) ٨٦٤ مجرد الخلاف بين عضو الجلسة والحكم في ذكر اسم القاضي الذي أصدر الحكم . لا يطله .
- (٧١٥) ٧٦١ تاريخ صدوره . القول بأن العبرة في إثبات يوم صدوره هي بالتاريخ المدون فيه . غير صحيح على إطلاقه . تصح إقامة الدليل على عدم صحة هذا التاريخ .
- (١٣٦) ١٤٨ ذكر تاريخ في مسودة الحكم غير التاريخ الذي صدر فيه . لا يترتب عليه بطلانه .
- (٢٨٨) ٢٩٢ ورقة الحكم لا تحمل تاريخ إصداره . حكم باطل .
- (٧١٥) ٧٦٠ سن التهم . عدم بيانها . عدم ادعاء التهم أنه من المجرمين الأحداث . لا جدوى له من النعى على الحكم خلوه من هذا البيان .
- (٢٦١) ٢٦٣ بيان تاريخ الواقعة . واجب .
- (٧٤) ٨٢ جناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة . معاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤقتة . وجوب الإشارة إلى موجبات الرأفة وإلى المدة الخاصة بها .
- (٣٠٧) ٣١٨ بيان الواقعة بياناً كافياً . الإشارة إلى نص القانون الذي عوقب التهم بمقتضاه . واجب .
- (٧٦٧) ٧٠٧ مادة العقوبة . وجوب ذكرها . النص الخاص بوقف التنفيذ . ذكره غير واجب .
- (٧٠٥) ٧٤٩ مادة العقوبة . إخفاء أشياء مسروقة . ذكر الحكم المادة ٣٢٢ التي أُلغيت بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بدلا من هذا القانون . لا يطل الحكم .
- تسليمه ( ر . أيضاً : استئناف . اشتراك . بلاغ كاذب .

### دفاع . دفاع شرعي . ضرائب :

- (٩) ١٠ بناء الحكم على واقعة لا سند لها في الأوراق . حكم فاسد . مثال .
- (٨٠) ٨٨ إقامة الحكم على أساس غير وارد في الأوراق . حكم فاسد . مثال .



رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع) :

تسليمه (تابع) :

- (٣٣٠) ٣٤٦ . حكم فاسد . مثال .  
(٤٠٥) ٤٢٧ و
- إقامة الإدانة على ما يخالف الثابت بالأوراق . فساد الحكم . مثال في جريمة (٤٠٨) ٤٣٤  
إخفاء أشياء مسروقة وشروع في رشوة — مثال في جريمة ضرب و (٩١٧) ٩٣٥  
أضى إلى الموت .
- إقامة الإدانة على أن ثمة إجماعاً من الشهود على صحة الواقعة . مخالفة (٩٢٨) ٩٤٦  
ذلك للثابت بالأوراق . حكم معيب .
- إقامة الحكم على غير أساس صحيح . حكم فاسد . مثال في دعوى (٧٨٠) ٨٢٤  
ضرائب .
- خطأ الحكم في الإسناد . مثال . (٤٣٨) ٤٧٣
- إخفاء أشياء مسروقة . الإدانة فيها بناءً على دليل ينقضه الثابت (٢٧١) ٢٨١  
بالأوراق . نقض الحكم .
- دفاع . اطراحه بناءً على استناد خاطئ . نقض الحكم . (٥٠٠) ٥٣٨
- قتل . نية القتل . استغلالها من عناصر ترشح إلى التقيض . حكم (٤) ٥  
خال من الأسباب .
- كذب . استخلاص قصد الإذاعة من وثائق لا تنتج . حكم فاسد . (٣١١) ٣٢٩  
مثال .
- بناء الإدانة على أساس غير كاف . لا يصح . مثال في جريمة (٣٩٣) ٤٠٨  
قتل خطأ .
- إقامة الإدانة على مؤدى لأقوال التهم يخالف للسفاد منها . حكم (٣٢٩) ٣٤٤  
فاسد .
- إقامة الحكم على اعتبار غير صحيح على إطلاقه وليس له سند في (٧٤٥) ٧٧٨  
أوراق الدعوى . حكم معيب . مثال .
- سبق الإصرار . ما أثبتته الحكم في صدد التدليل على توفر هذا (٨٤٤) ٨٧٩  
الظرف يفيد أن الاعتداء وقع إثر نقاش بين التهم والمجنى عليه . هذا  
يتنافى مع قول الحكم بتوفر هذا الظرف .

## حكم (تابع) :

### تسليمه (تابع) :

- (٨٤٨) ٨٨٢ . استظهار نتيجة لا يؤدي إليها ما ذكر بالحكم . حكم قاسد . مثال .
- (٥٣٩) ٥٧٦ . تقرير المحكمة أن المحني عليه شهد زوراً أمامها بقصد تغليب التهمين للقضاء له مع ذلك بالتوبيخ الذي طلبه . لا يصح .
- (٧٢٢) ٧٦٧ . حكم ابتدائي ذكر واقعة الدعوى على صورة معينة . تأييده استثنائياً لأسبابه ولأسباب أخرى ذكرها الحكم الاستثنائي . تصوير الواقعة على صورة أخرى . تناقض .
- (٤٠٧) ٤٣٣ . حكم متناقض الأسباب . بطلانه . مثال .
- (٣٥٣) ٣٧٥ . ذكر الحكم أن التهم ضرب المحني عليه بصا على رأسه وأن كسر ضلعه سببه سقوط المحني عليه على الأرض . قول المحكمة إن التهم ضرب المحني عليه على رأسه وعلى جسمه . ليس تناقضاً يجب الحكم .
- (١٦١) ١٧٠ . دخول عقار . قول الحكم إن الأرض سلمت إلى التهمين بمحض تسليم رسمي . قضاؤه بإدانتهم في جريمة دخول عقار على أساس أن المحني عليهم كانوا هم الواضحين اليد على الأرض فعلا . تناقض .
- (١١٤) ١٢١ . قتل . اعتبار الحكم وجود التهمين مع أخيهما التهم بتقديم حلوى مسمومة إلى المحني عليه أمام منزلهم وقت الحادثة عملاً من أعمال هذه الجناية . عدم بيانه أن وجودهما إنما كان في انتظار المحني عليه لقتله . قصور . اعتماده على قول للمحني عليه قيل إنه أفضى به أمام مساوون البوليس في حين أن التائب بمحضر للماون كما هو ثابت بالحكم يكذبه . تناقض .
- (١٠) ١١ . حكم ابتدائي ببراءة متهم اعتمداً على تقارير فنية . إلغائه استثنائياً بناءً على اعتبارات لم تحققها المحكمة من طريق فني . قضاؤه .
- (١٣) ١٥ . حكم ابتدائي براءة متهم في قتل خطأ . إلغاء البراءة في الاستئناف . الاعتماد في الإلغاء على أقوال لشاهد ذكرها في التحقيق وأنكرها أمام المحكمة مع كون تلك الأقوال غير مقروءة لعل الشاهد قهه وإنما هي مقررة لواقعة مسندة إلى غيره . قضاؤه .

رقم القاعدة الصفحة

## حكم (تابع):

### تسميته (تابع):

- (٧٢) ٧٨ حكم ابتدائي ببراءة منهم في اختلاس محجوزات . إقامته على أن الحاجز لم يطلب تثبيت الحجز التحفظي وعلى أنه لم يطالب التهم بأجرة الألبان المحجوز على حاصلاتها بل طالب برحبها . إدانته استثنائياً دوز . نفي هذه الواقعة . خطأ .
- (٣٦١) ٣٨١ حكم ابتدائي غير موقع من القاضي . حكم استثنائي مؤيد له لأسبابه . حكم باطل .
- (٨٠٦) ٨٤٣ تأسيس الإدانة على حكم قابل للعلمن حكم بعد بنقضه . حكم باطل .
- (٤٠٦) ٤٣١ حكم منقوض . قل كثير من أسبابه في حكم المحكمة التي أعادت نظر الدعوى . لا يطل الحكم .
- (٧٨١) ٨٢٥ تزوير . توفر علم التهم بخلاف الحقيقة . وجوب ثبوته . إفضة الحكم في هذا الصدد على الظنون والقروض . لا يصح .
- (٤٦٩) ٥١٢ إصابة خطأ . إدانة التهم تأسيساً على شهادة شهود لا تصور الحالة التي كان عليها التهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث . هذا الحكم لا يكون مستنداً إلى أصل صحيح .
- (٣٢٤) ٣٣٤ طلب حضور شاهد . إنفاله . الاعتداف في إدانة التهم على أقوال هذا الشاهد بالتحقيق . لا يصح .
- (١٥) ١٩ أشياء محجوز عليها إدارياً لصالح وزارة الأوقاف . إدانة التهم في تبديدها استناداً إلى أن معاون الأوقاف حين توجه يوم البيع لم يجد المحجوزات . لا تصح . لا صفة لمعاون الأوقاف في طلب الأشياء المحجوزة .
- (٧١) ٧٥ شهود . انصباب أقوالهم على واقعة واحدة . لإيراد مؤدى شهادتهم جملة ونسبته إليهم جميعاً . لا مانع . اختلاف أقوالهم عن الواقعة الواحدة أو شهادة كل منهم على واقعة مستقلة . لا بد من إيراد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة إذا ما حكم بالإدانة .
- (٨٧٤) ٩٠٠ شهود . الاعتداف على شهادة شاهد قرر أنه رأى الحادث وروى كيفية وقوعه . تهرير الطبيب الشرعي أمام المحكمة أن الحادث " يمكن أن يقع على الصورة التي رواها الشاهد . قول المحكمة إنه لا تناقض بين رواية الشاهد وقول الطبيب . حكم ميب .

رقم القاعدة المصنفة

## حكم (تابع):

### تسبيه (تابع):

- (٧٧٨) . ٨٢٢ قضيتان نظرتا أمام المحكمة في وقت واحد . إثبات المرافعة في  
إحدى القضيتين . لا ضير على المحكمة في أن تستند في حكمها في القضية (٧٨٠) ٨٢٣  
الأخرى إلى ما ثبت لها في القضية الثبته فيها للمرافعة .  
(٧٥٧) ٧٩٥ . مجرد خطأ في الكتابة بالحكم لا ينجي على من يراجع الحكم كله .  
لا يهم .  
(٤٣٥) ٤٦٨ . تنظم . متهم بعلية بناء تجاوز فيه الارتفاع للسومح به قانوناً .  
تمسكه بأن المنزل محل المخالفة غير مملوك له . إداعته على أساس أن المخالفة  
وقعت منه وإن كان المنزل مملوكاً لابنه . حكم معيب . قول المحكمة  
بملكية المنزل للغير يتجافى مع قضائها في مواجهته وحده بتصحيح  
الأعمال المخالفة .  
(٧٦٦) ٨٠٨ . بيان الواقعة . الإحالة فيه على التهمة التي أعلن بها التهم والمذكورة  
في الحكم . لا ضير في ذلك .  
(٤٤٩) ٤٨٨ . بيان الواقعة . واجب . مثال في جريمة اختلاس محجوزات .  
(٧٥٧) ٧٩٦ . بيان واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها . إيراد الحكم فروضاً  
واحتمالات في صدد رده على الدفاع . لا يؤثر .  
(٦٨) ٧٢ . بناء الإدانة على أدلة مؤدية إليها . دليل طلب التهم تحقيقه . المحكمة  
غير ملزمة بإيجابه إليه ما دام لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة  
بطريقة مباشرة .  
(٣٧٤) ٣٩١ . الإشارة إجمالاً إلى تحقيقات تمت في دعوى أخرى دون بيان الدليل  
للتسند منها وذكر مضمونه . قصور .  
(٣٩٨) ٤١٦ . إقامة الحكم على أدلة مؤدية إلى ما قضى به . خطؤه في تلخيص دفاع  
التهم بنقل قول خاطيء عنه . لا يضره .  
(٤٠٩) ٤٣٧ . أخذ الحكم في إدانة التهم بأقوال المحي عليه بخولة إنها مؤيدة بأقوال  
شاهد عينه . عدم ذكر مصدر أقوال هذا الشاهد ولا مضمونها .  
قصور .  
(٧١٠) ٧٥٤ . بيان مضامين الأدلة . واجب . قول الحكم إن شهادة فلان لا تخرج  
عما تقدم مع اختلاف الأدلة المخالفة عليها . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع) :

تسليمه (تابع) :

٥٧٦ (٥٣٩) بناء الإدانة على أقوال المجني عليه في التعطيفات مع أن له فيها روايتين دون بيان التحقيق الذي تضمن الرواية التي استندت إليها المحكمة . قصور .

٤٨٩ (٤٤٩) اختلاس محجوزات . إدانة التهم في الاشتراك في اختلاس المحجوزات على أساس أنه مدين يعلم بالخبر وذو مصلحة في اختلاسه . ذلك لا يكفي .

١٢٤ (١١٥) اختلاس أشياء محجوزة . خلو الحكم مما يفيد قيام القصد الجنائي لدى التهم . قصور . مثال .

٧١٨ (٦٧٣) تمسك التهم بأنه لم يعلن يوم البيع وأنه وفي باقي الدين المحجوز من أجله وطلبه تحقيق ذلك . إدانته على أساس أنه قابل المحضر في اليوم المحدد للبيع وقرر أمله أنه تصرف في المحجوز دون تحدث عن دفاعه . قصور .

٦٥٦ (٦٢٧) اختلاس مستندات . إدانة التهم غيابياً في هذه الجريمة . معارضة . تأييد الحكم المعارض فيه لأسبابه مع إسناده واقعة أخرى إلى التهم في اختلاسه مبلغاً من النقود . استئناف هذا الحكم . تأييده لأسبابه . حكم معيب لعدم تعيينه واقعة الإدانة ولعدم تحذره عن نية اختلاس المستندات بعد ثبوت ردها .

٣٩٣ (٣٧٥) إخفاء أشياء مسروقة . وجوب بيان الدليل الصحيح على علم التهم بأن الأشياء التي وجدت لديه متحصلة عن سرقة . اعتماد الحكم في هذا البيان على مجرد قوله إن الثمن الذي اشترى به الشيء يقل عن ثمن الثلث لا يكفي .

٣٣١ (٣٢٣) أدلة الإدانة . شهادة اليهود . وجوب ذكر ذلك كله في الحكم . القصور في التسبيب . مثال .

٧١٢ (٦٧٠) معارضة . اعتذار التهم عن عدم حضور جلسة للمعارضة بمرضه . تدعيم هذا العذر بشهادة من طبيب . حكم المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم تعرضها في الحكم لمبلغ الرض ودرجته وبيان الاعتبارات التي أخذت منها أنه لم يكن يقصده عن الحضور . قصور .

(٦٢ جنائي)

رقم القاعدة الصفحة

## حكم (تابع) :

### تسليمه (تابع) :

- (١٨٨) ٢٠٤ استئناف . التقرير به في اليعاد . تمسك المحكوم عليه بأنه تأخر عن اليعاد لمرضه القى أقصده . تقديمه شهادة طبية تأييداً لقلقه . يجب على المحكمة أن تعرض لهذا المرض وتقدره وتبحث دليله . إغفال ذلك . قصور .
- (٦٩٧) ٧٣٧ استئناف . شهادة بأن التهم كان مريضاً مرضاً منه من الانتقال للتقرير بالاستئناف . عدم الأخذ بهذا المرض بمقولة إن عمة توكيلا صدر من التهم لوالده في مدة المرض الواردة بالشهادة من المحكمة الفرعية ببلدته . ذلك لا يكفي في نفي أنه لم يكن يستطيع التنقل إلى خارج بلده ليقرر بالاستئناف .
- (٧١٣) ٧٥٧ استئناف بعد اليعاد . دفع التهم بطلان الإعلان . عدم قبول الاستئناف شكلاً دون تعرض لهذا الدفع . قصور .
- (٤٥٥) ٤٩٦ استئناف . تهم المحكوم عليه شهادة مرضية وتقريره أنه يوم أفرج عنه من السجن كان مريضاً بالروماتيزم كما قرر طبيب السجن النضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً دون رد على ما تمسك به من سبب لتأخره في الاستئناف عن مياده . قصور .
- (٨٢٣) ٨٥٩ استئناف . ادعاء النيابة . وقوع خطأ مادي في تاريخ التقرير بالاستئناف بصورة التقرير المرتق بملف القضية . تأجيل القضية لضم أصل دفتر التقرير بالاستئناف . القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً . عدم ذكر شيء في الحكم عن الخطأ للدعي . حكم عجيب .
- (٣٩٦) ٤١٢ اعتراف . تمسك التهم بطلان الاعترافات الصادرة من التهمين . اعتبار المحكمة هذا الدفاع مقصوراً على واحد منهم واستبعاد أقواله . استنادها في إدانة التهم إلى الاعترافات الأخرى . قصور .
- (٨٢٠) ٨٥٦ اعتراف . ذكر الحكم أن التهم اعترف بمجازته للضجر القى ضبطه منه مدعياً أنه عثر عليه بالطريق . تبرئته بناءً على بطلان القبض عليه . عدم التعرض لذلك الاعتراف ومبحث مبلغ كفايته في الإثبات . قصور .
- (٤٢٩) ٤٥٧ إقران برأيا فاحش . إغفال المحكمة في حكمها أسماء الشهود ومضمون شهادة كل منهم وتواريخ قروضهم . قصور .

## حكم (تابع) :

### تسبيه (تابع) :

- (٤٧٨) ٥٢٠ إهانة ضابط بوليس . وجوب بيان قصد الإهانة . مثال .
- (٥٥٤) ٥٨٨ إهانة المحكّم . إهانة التّهم مع تمسك بأنّه لم يقصد توجيه ما صدر منه إلى المحكّم بل قصد توجيهه إلى خصومه . خلو المحكّم مما يند هذا الدّفاع . قصور .
- (٤٣٠) ٤٥٨ بلاغ كاذب . سوء القصد . يات بهارة لا تخيد اتواء التّهم الإضرار بالمجنّى عليه . قصور .
- (٣٩٦) ٤١١ بلاغ كاذب . إيراد الأدلة على كذب البلاغ . واجب . مثال
- (٦٤٤) ٦٨٢ لإقصور في هذا البيان .
- بلاغ كاذب . إدانة التّهم اعتماداً على أن الشاهد الذى سئل عن واقعة البلاغ كذب مقدمه التّهم فيها . قصور .
- (٣) ٤ تزوير . إلمة المحكّم على أن التّهم ارتكب التزوير لصلة قسه بواسطة غيره . تمسك التّهم بما هو ثابت بتقرير الطبيب الشرعى من أنه لا يمكن نسبة الخط المكتوبة به الكلمة للزورة إليه أو قسها عنه عدم الرد عليه . لا يؤثر في صحة الحكم .
- (٢٩) ٣٦ تزوير . تقرير خبير أثبت أن للضاهاة أسفرت عن اختلاف الإمضاء بين . تمسك التّهم بأن الخلاف يرجع إلى طول اللدة بين التوقيين تكليف المدعية بتقديم أوراق أخرى . القضاء بالإدانة استناداً إلى أن التزوير واضح للعين المجردة . لا يعتبر رداً على الدّفاع .
- (١٨٧) ٢٠٣ متهم يتزوير عقد بيع . ورقة مقدمة للاستدلال بها على صحة عقد البيع . القول بتزويرها بناءً على قرأئ دون بحث الكتابة للدونة في الورقة . القضاء بتزوير الورقة بناءً على رأى المحكّم في سدّد عقد البيع . منقطع غير سليم . قصور المحكّم .
- (٤٠٣) ٤٢٥ إذن بريد . تمسك التّهم بأنّه إنما وقع إمضاء زيد بناءً على تكليف زيد بإياه بصرف الإذن . إدانته دون رد على هذا الدّفاع . قول المحكّم لأن زيدا هذا شخص وهمى مع ثبوت أنه حقيق . لا يقدح في الحكم .
- (٣٧٥) ٣٩٢ متهم بالتزوير . طلبه في مذكرة الترخيس له في إعلان الخبير الاستشارى لمناقشة خبير قسم الطب الشرعى . إدانته دون رد على هذا الدّفاع . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع) :

تسييه (تابع) :

- (٧٢٥) ٧٧٣ إدانة التهم في التزوير بناءً على أدلة واعتبارات مؤدية إلى ثبوت التزوير لا على مجرد صدور حكم من القضاء المدني بعدم صحة المصدق . المناقشة في ذلك . لا تجوز .
- (٥٦٠) ٥٩٦ منهم في تزوير محررات عرفية . تمسك بنسب خبير لتحقيق التزوير . إدانته بمقولة إن المحكمة حققت بنفسها التزوير واقتضت به بمجرد الرؤية . قصور .
- (٢٥٠) ٢٥٣ استعمال ورقة مزورة . تمسك للتهم بضرورة الاطلاع على القضية المدنية التي قسنت فيها الورقة . تأجيل الدعوى عدة مرات لضم القضية لإدانة التهم دون الاطلاع على القضية . قصور .
- (٩٠٧) ٩٢٦ تعويل على الكسب من الدعارة . دفع هام . عدم الرد عليه . قصور . مثال .
- (٥٨١) ٦١٦ تعويل على الكسب من الدعارة . انقصار الحكم على إثبات واقعة الدعارة وحدها . قصور .
- (٦١٣) ٦٤٣ تعويل على الكسب من الدعارة . إدانة امرأة في هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها في الحكم القاضي بذلك .
- (١٦٥) ١٧٧ تموين . إخطار مكتب التموين المختص عن النقص الطارئ في عدد من صرفت من أجلهم البطاقات . إدانة التهم في هذه المخالفة . وجوب بيان وجوه قيامها .
- (٢٠٥) ٢٢٢ تموين . بيع أقتة بسعر أكثر من السعر المقرر . إدانة التهم دون رد على ما تمسك به من أنه أخطأ في تسليم ذات القماش اللين . قصور .
- (٣٠٦) ٣١٧ تموين . امتناع عن بيع أقتة . إدانة التهم في هذه الجريمة مع تمسك بأن الأقتة للوجوده عنده مبيعة فضلاً لعملاء لم يفسحوها ، دون رد على هذا الدفاع . قصور .
- (٣٠٧) ٣١٩ تموين . ذبح ماشية في غير الأيام للرخس بالذبح فيها . تمسك للتهم بأنه إذا ذبح الماشية لرضها وللانتفاع بجلدها فقط . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .



## حكم (تابع) :

### تسييه (تابع) :

- ٤٢٠ (٤٠١) تمون . إدانة التهم في مخالفة التسمير الجبرى . عدم ذكر الثمن الذى يبيع به الصنف والثمن الذى كان يلزم أن يباع به . قصور في بيان العناصر الواقعية .
- ٤٢٤ (٤٠٣) تمون . عرض خبز أقل وزناً من المقرر . خلو الحكم من بيان وزن الرغيف . قصور .
- ٤٧١ (٤٣٧) تمون . إدانة التهم في بيع زيت بشن يزيد على الثمن المحدد في جدول التسمير الجبرى . قصور الحكم .
- ٤٧٢ (٤٣٨) تمون . إدانة صاحب مطحن في تهمة استخراجه دقيقاً غير مطابق للمواصفات المقررة . الاستناد في ذلك إلى ما أظهره التحليل وعدم مطابقة البينة للأخوذة من مطحنه للمواصفات المبينة بالقرار الوزارى . عدم بيان مضمون هذا التحليل وهل حصل بطريق النقل والتحليل . قصور .
- ٧٠٥ (٦٦٥) تمون . تمسك التهم بأن السلم للقول إن السعر لم يكن موضوعاً عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت بالمحل على ذمة أصحابها وطلبه تحقيق هذا الدفاع . تأييد أقواله بأقوال مفتش التمون . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .
- ٧١٣ (٦٧٠) تمون . بيع دجاج بأكثر من التسمير الجبرى . تمسك التهم بأن الزيادة في السعر كانت مقابل توافر صفات خاصة في الدجاج تنقيتها لقد التوريد ومقابل مصاريف قله إلى مكان التسليم . إدانة التهم دون بحث هذا الدفاع . قصور .
- ٧٥٩ (٧١٤) تمون . بيع بقرول بسعر يزيد على السعر المقرر . الدفاع بأن سعر البقرول لم تحدده اللجنة . إدانة التهم دون رد على ذلك . قصور .
- ٦٠٠ (٥٦١) تمون . بيع سلعة مسخرة بأزيد من السعر الوارد بكثف التسمير الجبرى . عدم بيان السعر الذى عبت أن البيع حصل به . قصور .
- ٦٦٧ (٦٤٤) تمون . بيع أقفص صوفية بأكثر من السعر الواجب . إدانة التهم دون بيان الثمن الذى حصل به البيع ولا مقدار السعر المحدد ولا مضمون المحضر الذى اعتمد عليه الحكم . قصور .

## حكم (تابع) :

### تسليمه (تابع) :

- ٦٨٨ (٦٥٠) كيوسين . متهم بالتصرف فيه بشير كويونات . حكم بإدائته .  
الاستناد في الإثبات إلى القرارين اللذين حددت فيهما نسبة للسوح  
من الكيوسين بسبب الرشع . كون هذين القرارين لم ينشرا في  
الجريدة الرسمية . لا يبيح الحكم .
- ٤٠١ (٣٧٩) تنظيم . مخالفة بناء لشروط الرخصة . وجوب بيان حالة البناء  
ووجه المخالفة .
- ٨٠٨ (٧٦٦) حريق عمد . بيان الأدلة للنتيجة للتهمة . عدم تحدث الحكم عن كيفية  
وضع النار وطريقته . لا يفتح في سلامته .
- ٤٥٠ (٤١٧) حكم من محكمة الدرجة الأولى ببراءة متهم . حكم استثنائي بإدائته دون  
إقامة الدليل على عدم صحة السبب الذي أسست عليه البراءة . قصور .  
مثال .
- ٣٥٥ (٣٣٤) حكم ابتدائي ببراءة متهم في جريمة نصب تأسيساً على عدم وقوع  
طرق احتيالية . إلغاؤه دون رد كاف على الأسباب التي أقيم عليها .  
قصور .
- ٣٥٢ (٣٣٣) حكم ابتدائي اعتبر ورقة شيكا . دفع اللتهم أمام المحكمة الاستئنافية  
بأن هذه الورقة حقيقتها كبيالة . تأييد الحكم للمناف لأسبابه دون  
رد على هذا الدفاع . قصور .
- ٧٩٢ (٧٥٥) حكم ابتدائي ببراءة متهم . حكم استثنائي بإدائته . اعتماده على معاناة  
أجراها المحقق دون أن يتحدث عن التفسير الذي أبداه المحقق بصددها  
أمام محكمة الدرجة الأولى لما لاحظته من غموضها . قصور .
- ٥١٤ (٤٧٢) حكم ابتدائي بإدانة متهم وإدانة الشهود في شهادة الزور . حكم  
استثنائي بتأييد إدانة اللتهم وتبرئة الشهود على أسس أن أفعالهم في  
مجموعها لا تخرج عما شهدوا به في التحقيق الابتدائي . لا تناقض .
- ٥١٥ (٤٧٣) استخلاص الحكم أن الباعث على ضرب المجني عليه هو حق اللتهم  
عليه عند مارآه بهم بشكايته . قول الحكم في صدد اختلاف أقوال  
المجني عليه في خصوص الباعث إن هذا الباعث لا يمس الجواهر .  
لا تناقض .

رقم القاعدة الصفحة

## حكم (تابع) :

### تسليمه (تابع) :

- (٤٨٦) ٥٢٧ حكم ابتدائي بإدانة متهم . إشارته إلى سابقة للتهم . تخدم للتهم  
المحكمة الاستئنافية حكماً ببراءته من تلك التهمة التي اعتبرها الحكم  
الابتدائي سابقة . تأييد هذا الحكم دون إشارة إلى حكم البراءة .  
لا يضمن في سلامة الحكم ما دامت محكمة الدرجة الأولى لم تضاعف على  
لتهم العقوبة بسبب المود الأدنى قالت به .
- (٤٠٦) ٤٣١ خيانة الأمانة . إثبات الحكم أن للتهم كان يقبض المبالغ التي حصلها  
لحساب موكله ويغفلها لنفسه . هذا بيان كاف لعدم الاتيان .
- (٥٩٩) ٦٢٩ تبديد وغش في تنفيذ عقد حاصل مع شركة . مساءلة ممثل الشركة  
عنه . يجب لذلك بيان صلته شخصياً بفعل النش والتبديد وذكر الأدلة  
عليها . كون للتهم ممثلاً للشركة . لا يفيد بذاته أن له دخلاً فيها وقم  
من النش والتبديد .
- (٦٢٤) ٦٥١ عقد اعتبرته المحكمة شركة وأدانت للتهم على أساس أنه وكيل في  
إدارة أموالها . عدم ذكر الاعتبارات التي استندت إليها في ذلك .  
قصور .
- (١٢٥) ١٤١ دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . تخريب أموال ثابتة . إدانة  
التهم في هاتين الجريمتين . عدم التحدث في الحكم عن الجريمة الثانية .  
عدم التعرض لركن قصد استعمال القوة في الجريمة الأولى . قصور .
- (٢٦٤) ٢٦٨ دخول منزل . تمسك للتهم بأنه لم يحقق ممة في الجريمة . إدانته دون  
تعرض لهذا الدفاع . قصور .
- (٢٨٩) ٢٩٤ دعوى مدنية . تسلل للدعي عليه مبالغ باعتبارها حصصاً في شركة  
وتكليفه القيام بعملية شراء الأشياء محل الاتجار وتسليمه هذه المبالغ إلى  
آخر لتوريد تلك الأشياء . عدم توريده لإياها . ضياع هذه المبالغ  
هو خسارة على الشركة . مساءلة منسلها عنها تكون على هذا الأساس .  
إلزامه برد هذه المبالغ على أساس إقراره بقبضها وعدم الحصول على  
لشترقيات . قصور .
- (٢٣٥) ٢٣٩ دفاع . الرد عليه رداً غير فاضح . قصور . الإدانة يجب أن تلام  
(٥٨٧) ٦٢١ على الجرم واليقين .

رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع):

تسليمه (تابع):

- طلب متعلق بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها . إدانة التهم دون ٨١٦ (٧٧٣)  
إبائته أو الرد عليه . قصور .  
دفع هام . وجوب الرد عليه . أمثلة .  
٣٢٤ (٣١٠)  
٣٢٥ و (٣١٠)  
٣٩٦ و (٣٧٧)  
٥٣٥ و (٤٩٧)  
٦٥٩ و (٦٣٠)  
٧٤١ و (٧٠١)  
٧٨٦ و (٧٥٠)  
٨١١ و (٧٦٩)  
٩٠٥ و (٨٨٠)  
٩٣٦ و (٩٠٧)  
الرفع الواجب الرد عليه . هو الجازم الذى يصر عليه مقدمه . طلب ٥١٤ (٤٧٢)  
غير جازم . لا ترتب في عدم الرد عنه . مثال .  
دفاع . الرد عليه رداً لا يتناول ما أثاره التهم . قصور . مثال . ٧٦٤ (٧١٩)  
دفاع . مذكرة من الدفاع . عدم رد المحكمة عليها . لا يعيب ٢٨٧ (٢٧٦)  
الحكم ما دام لم يد فيها ما يتطلب رداً خاصاً .  
دفاع لم يتقدم به التهم في الجلسة . إبطاؤه في مذكرة لم تأذن المحكمة ٤١٦ (٣٩٨)  
في تقديمها . عدم تحقيقه . لا ترتب على المحكمة فيه .  
دفاع . إبطاؤه في مذكرة بعد إقفال باب المرافعة ودون ترخيص ٥٨٧ (٥٥٤)  
من المحكمة . عدم الرد عليه . لا ترتب على المحكمة .  
دفاع . اعتراف منسوب إلى التهم . تمسكه بأنه أكره عليه واستدلاله ٧٨١ (٧٤٧)  
على ذلك بوجود إصابات في جسمه . إدائته دون رد على هذا . قصور .  
دفاع . دليل قدمه التهم لإثبات أنه كان مريضاً فلم يقرر بالاستئناف ٦٣٦ (٦٠٤)  
في البعاد . تعرض المحكمة له وعدم أخذها به . يكتفى .  
دفاع . العلن ببيان ميانة أجزائها البوليس لسبب ليس من شأنه ٥٧٠ (٥٣٤)  
أن يطلها . طلب آخر غير مستقل عن طلب البطلان . الرد عليها بأن  
المعينة في عملها . يكتفى .

رقم القاعدة : المصنعة

حكم (تابع) :

تسميته (تابع) :

- دفاع . وجه دفاع . تحقيقه . ظهور نتيجة التحقيق أثناء تضرر ٤٨٢ (٤٤٥)  
الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية بما يؤيده . إغفال الرد عليه .  
قصور .
- دفع . أدلة التني . الرد عليها غير واجب . ٧٩٥ (٧٥٧)
- دفاع . الاستناد في إدانة المتهم إلى دليل مستمد من تفتيشه دون ٨٠٠ (٧٥٩)  
رد على ما دفع به من بطلان التفتيش . عدم كفاية الأدلة الأخرى .  
قصور .
- دفاع . تفتيش . تمسك المتهم بإعلان التفتيش لوقوعه قبل صدور ٤٩٢ (٤٥٣)  
الإذن به وطلبه تحقيق ذلك . إدانته بناءً على ما تحصل من هذا التفتيش  
دون رد على دفاعه . قصور .
- تمسك المتهم بأن الشاهد الذي وصف وقوع الحادث يخالف كلامه ٢٧١ (٢٦٥)  
ما جاء بتقرير الكشف الطبي . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع القائم على  
خلاف بين دليل قولي ودليل فني . قصور .
- طلب تعيين خبير أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في مسألة فنية . ٣٧٤ (٣٥٣)  
رفضه اكتفاءً بأقوال الشهود في التفتيشات وأمام محكمة الدرجة الأولى .  
غير سديد .
- استناد محامي المتهم إلى تقرير فني في تقي إمكان حدوث إصابة الجاني ٨٧٥ (٨٣٩)  
عليه على الصورة التي قال بها وطلبه استدعاء الطبيب الشرعي الذي كشف  
عليه لمناقشته في هذا التقرير . إدانته مع إغفال هذا الطلب . قصور .
- تمسك المتهم بتقرير استشاري قدمه لا على أنه هادم للتقرير للقدم ٨٨٠ (٨٤٤)  
في الدعوى بل على احتمال ذلك . أخذ المحكمة بالتقرير الطبي . يعد  
رداً على هذا الدفاع .
- دوران النزاع حول مسألة فنية وطلب للمتهم تدب خبير فني لاستجلاء ٨٥٧ (٨٢٠)  
الحقيقة فيها . إغفال هذا الطلب . قصور .

## حكم (تابع) :

### تسيبه (تابع) :

- ٨٦٣ (٨٢٨) منهم في جريمة ضرب أفضى إلى الموت . طلبه استمعاء الطبيب الشرعي لسؤاله عما كانت عليه حالة الجاني عليه من حيث الإدراك بعد الإصابة الواقعة بمضخه . عدم الأخذ بهذا الطلب اعتقاداً على أن طبيب المستشفى أخطر النياية إثر إجراء عملية الترتبة أنه يمكن استجوابه . قصور .
- ٧٧٠ (٧٢٣) تكذيب الجاني عليه في أنه رأى التهم تأسيساً على أن الحادث وقع في الظلام وأن بيني الجاني عليه عتامة قديعة . اطراح هذا الدفاع استناداً إلى تجربة أجرتها المحكمة . عدم بيان مضمون المعاينة ولا ما أسفرت عنه . قصور .
- ٥٣٧ (٤٩٩) طلب إحالة التهم إلى الطبيب الشرعي لفحص قواه العقلية . عدم دفع عاينه بمجنونه . عقاب التهم . فيه ما يكفي للدلالة على أن المحكمة لم تأبه بهذا الدفاع .
- ٥٠٥ (٤٦٢) طلب تعيين خير لتحقيق دفاع . عدم الرد عليه في الحكم . قصور . مثال في مخالفة تنظيم الباني .
- ٦٦٨ (٦٣٥) منهم في جريمة قتل . طلب نذب طبيب لمناقشته في حالة الجاني عليه هل كان يستطيع التكلم بعد الإصابة . إداتته على أساس أن الجاني عليه كان يستطيع أن يتكلم . عدم إجابة هذا الطلب وعدم الرد عليه . قصور .
- ٢٥٩ (٢٥٤) طلب انتقال المحكمة لإجراء معاينة لإثبات أن التهمة ملفقة . وجوب إجابته أو الرد عليه .
- ٢٥٢ (٢٤٩) طلب نذب خير لتني الإهمال والحطاً للسندين إلى التهم . إداتته دون إجابة هذا الطلب أو الرد عليه بما يبرر عدم لزومه . قصور .
- ٤٦٣ (٤٠٢) منازعة التهم في مطابقة الإصابة لرواية الجاني عليه . تخيد هذا الدفاع . مقتضاه .
- ٢٤٥ (٢٤٦) تمسك للتهم بالإحراز بأن المادّة الضبولة ليس فيها عنصر الخشيش وطلبه نذب الطبيب الشرعي لمناقشته . إداتته دون رد على هذا الطلب . قصور .

رقم القاعدة المنحة

حكم (تابع) :

تسبيبه (تابع) :

- (١٩٩) ٢١٩ قتل بالتسميم . تمسك التهم بتدب خير في الجواهر السامة لإبداء رأيه في واقعة الدعوى . إدانته دون رد على هذا الطلب أو لإبائه إليه . قصور .
- (١٨٩) ٢٠٦ ضربت ثقات عنه عاهة . تمسك التهم بتدب الطيب الشرعي لإبداء رأيه في التطور الذي طرأ على حالة المجني عليه . إدانته دون تعرض لهذا الطلب . قصور .
- (٦٦٨) ٧٠٩ عاهة . قول التهم إن المجني عليه غير صادق فيما قرره من أن إصابته كانت من عصا . اعتاده في ذلك على تقرير الكشف الطبي للوقوع على المجني عليه وعلى ما أجمع عليه الشهود من أن الإصابة كانت من حجر . خلو التقرير الطبي من الإشارة إلى سبب الإصابة . عدم رد المحكمة على هذا الدفاع . قصور .
- (٧٦٤) ٨٠٦ قتل خطأ . ادعاء الدفاع مفاجأة المجني عليه للسيارة أثناء سيرها . عدم التعرض له وعدم بيان كيف كان للتهم يستطيع تعاضى الإصابة . قصور .
- (٣٢٨) ٣٤٢ قتل وإصابة خطأ . طلب إجراء معاينة . طلب هام . إدانة التهم دون الرد عليه . قصور .
- (٣٩٧) ٤١٤ وجه دفاع ممكن تحقيقه من مصدر رسمي . فيه بقولة إن تناقض التهم في أقواله يكذب هذا الدفاع . لا يكفي .
- (٧٩٣) ٨٣٥ طلب معاينة مكان الحادث توصلًا لتكذيب الشهود . رفض هنا الطلب لاسب لا يبرره . قصور .
- (٤٣٣) ٤٦٤ طلب التهم إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهادة الضابط المحقق ومعاينة مكان الحادث . تأييد الحكم الابتدائي بإدانته دون تعرض لطلبه . الاستناد إلى المعاينة التي يعارضها التهم . قصور .
- (٥٦٣) ٦٠٣ طلب انتحال المحكمة لمعاينة للتلز القول بوقوع الجناية فيه لتبين استعانة وقوعها على النحو الذي ظاهره الشاهد . إغفاله . قصور .
- (٢٦٢) ٢٦٥ طلب التهم ضم قضية وسماع شهود حتى لم يفسح الوقت لإعلانهم . إدانته دون الثبات إلى هذا الطلب . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع) :

تسليمه (تابع) :

- (٦٧٤) ٧٢٠ تمسك المتهم بضرورة ضم شكوى تتمصل بضغط رجال البوليس على شهود النفي . إدانته دون رد على هذا الطلب . قصور .
- (٥٦٣) ٦٠٤ طلب ضم قضية ثابت بها ما يفيد في كشف الحقيقة . تأييد الحكم الابتدائي بالإدانة دون رد على هذا الطلب . حكم بإلأل .
- (٥٦٣) ٦٠٥ طلب ضم قضية . عدم الإصرار على هذا الطلب في جلسة المرافعة الأخيرة . إدانة المتهم دون إجابة هذا الطلب . لا تترتب على المحكمة في ذلك .
- (٦٣٠) ٦٦٠ تمسك الدفاع أمام محكمة الاستئناف بسإع شهود النفي . إجابته إلى هذا الطلب وتأجيل القضية لإعلامهم . طلب التأجيل في الجلسة التالية . تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . قصور .
- (٣٠٢) ٣١٣ حكم ابتدائي غيأى . طلب سماع شاهد أمام المحكمة الاستئنافية . عدم سؤال هذا الشاهد لآ في التحقيق ولا أمام المحكمة . وجوب إجابة هذا الطلب أو الرد عليه .
- (١٢٦) ١٤٢ دفع التهم بعدم جواز رفع الدعوى لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على الأمر الصادر من النيابة بمحفظها . وجوب الرد عليه . إدانة المتهم دون تحدث عن هذا الدفع . قصور .
- (٢٤٧) ٢٤٦ تمسك التهم بإقتضاء الدعوى الموصية بمضى اللدة . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .
- (٣٤٣) ٣٦١ دفع التهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . إغفال هذا الدفع . قصور .
- (٦٤٠) ٦٧٨ تمسك التهم بسبق مما كتبه عن الواقعة للرفوعة بها الدعوى وتقديمه حكماً يفيد ذلك . إدانته دون تعرض لهذا الدفع . قصور .
- (٦٠) ٦٥ دفاع شرعى . ذكر الحكم ما يدل على احتمال قيام حالة الدفاع الشرعى لدى التهم . يجب التحدث صراحة عن نقي قيام هذه الحالة . لإيراد باعث آخر للجيرة على سبيل الاحتمال . لا ينير من الأمر .



## حكم (تابع) :

### تسيبيه (تابع) :

- (٩٣) ١٠٦ تمسك بقيام حالة الدفاع العرسي . الرد على هذا الدفاع بأن مشاجرة قامت بين الفريقين للسبب الذي بينه الحكم وأن الفريقين تبادلوا الضربات فلا يمكن اعتبار التهم في حالة دفاع شرعي . قصور .
- (٣٢٩) ٣٤٣ مجرد تحدث المحكمة عن عدم التناسب بين ما وقع من التهم وما وقع من غريزة مع تمسك التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . قصور .
- (٦٧٢) ٧١٦ تمسك التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . القول بإنهاء حق التهم في الدفاع بإنهاء ما وقع من عدوان دون بيان الظروف المبررة للقول بإنهائه . قصور .
- (٦١٧) ٦٤٦ تمسك التهم بقيام حالة الدفاع العرسي . اعتماد المحكمة في ردها على ذلك بقولها إن الاعتداء الذي وقع على والده لم يكن يصح رده بالقتل . عدم تبرؤها لمساءلة المدافع عن تجاوز حدود الدفاع . قصور .
- (٨٧٨) ٩٠٤ زراعة القطن الصادر بشأنها القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٦ . وجه دفاع . الرد عليه رداً غير سديد . يجب الحكم . مثال .
- (٤٨) ٥٦ سكر . متهم بالسرقة في قتل . تمسك بأنه كان سكران . وجوب تحييس هذا الدفاع وبيان الأسباب التي تستند إليها المحكمة في عدم الأخذ به . الاكتفاء في تفتيده بقول المحكمة إنها لا تعمل عليه . قصور .
- (١٩٢) ٢٠٨ سرقة . أوراق مفروكة ( دشت ) . تمسك التهم بسرقتها بأن هذه الأوراق لم يدها مالك بعد تحلي الحكومة عنها . وجوب الرد على هذا الدفاع . إدانة التهم دون بحثه . قصور .
- (٦٢٥) ٦٥٢ تمسك التهم بأن السرقة لم تقع في طريق عموى استناداً إلى العائنة التي أجريت . إدانته في هذه الجريمة دون رد على دفاعه . قصور .
- (٦٤٨) ٦٨٥ إدانة التهم في سرقة خطاب به إذن يريد مع تمسك بأنه سلم الخطاب لصاحبه مستنداً في ذلك إلى دليل دون رد على هذا الدفاع . قصور .
- (٦٤٧) ٦٨٣ سرقة . أخذ التهم الأتربة للطلاء سرقتها بناءً على بيع صادر له من آخر باعتبار أنه مالك . ثبوت ملكية هذه الأتربة لمصلحة الآثار . لا يكفي لإدانته . يجب أن تبين المحكمة أنه كان عند استيلائه عليها يعلم أن من يباعها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها .

## حكم (تابع):

### تسببه (تابع):

- غش . تمسك التهم بأنه اشترى اللبن المضبوط لديه لنفسه لا للتجارة . ٢٥٠ (٢٤٨)
- إدانته في جريمة عرض لبن مفشوش للبيع دون رد على دفاعه . قصور .
- قتل خطأ . إرجاع التهم سبب الحادث الذي أدى إلى وفاة المحي عليه ٨٦٥ (٨٢٩)
- إلى فله هو قسه . إدانة التهم في القتل المختأ دون رد على هذا الدفاع بما يفنده . قصور .
- قتل . تأسيس الدفاع عن التهم بالقتل على أن حادث القتل وقع في ٨٨٦ (٨٥٤)
- يوم كذا وترتيبه على هذا التاريخ تتأج ذكرها في مصلحة التهم . تردد الحكم في تعيين يوم القتل وعدم إمكان الوقوف على مبلغ رده على ما تضمنه الدفاع من أوجه موضوعية . حكم معيب .
- قتل . دم وجد بثوب التهم في أسفله من الداخل . اتخاذه دليل ٦٦٩ (٦٣٥)
- إثبات عليه . وجود جرح بالثهم في مؤخر ساقه اليسرى . عدم تقى علاقة الدم بالجرح . قصور .
- قتل . تمسك التهم بأن الجروح الموجودة بيديه كانت نتيجة اعتداء ٦٩٩ (٦٦١)
- القتل وأهله عليه ولم يكن سببها ارتزاع الكين من يده كما شهد بذلك اليهود وطلبه ندب الطبيب الشرعى لإثبات ذلك . عدم إجابته إلى هذا الطلب وعدم الرد عليه . قصور .
- مشتبه فيه . رفع الدعوى عليه بأنه لم يملك سلوكا مستقيما رغم ٢٠٧ (١٩٠)
- إثباره مشبوهاً . تمسكه بوجوب تطبيق الرسوم بآنون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ عليه لأن الدعوى لم ترفع عليه إلا بعد صدوره . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . قصور .
- متفردون ومشتبه فيهم . إدانة التهم في جريمة تشرد لأغناذه وسيلة ٨٠١ (٧٥٩)
- غير معروفة للتصفي . استفادة حالة التفرد من وجود رجل مع إحدى اللقيات بالترزل . عدم بيان أن التهمين كانوا يأتون بشوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالترزل الذي ضبطوا فيه . قصور .
- مواد مخدرة . إدانة التهم في إحراز حشيش . الاستناد في ذلك ١٧ (١٤)
- للى مجرد حيازته للأوراق والشجيرات القول بأنها حشيش . عدم بيان الدليل القنى للثبث لأنها حشيش مع تمسك التهم بأنها ليست كذلك . قصور .

## حكم (تابع) :

### تسبيبه (تابع) :

- تمويض . حكم في تمويض عن جرعة سب . عدم ذكر ألفاظ السب . ٨٢٨ (٧٨٢)
- لا يندح في الحكم . يكفي الصحت عن وقوعه وتوفر الضرر .
- تموين . وجوب بيان الواقعة للعاقب عليها . مثال في دعوى صنع خبز وزنه أقل من الوزن للفرر . ٣٢١ (٣٠٨)
- رضوة . موطن ينكر اختصاصه بالعمل للقول إنه ارتضى من أجله . ١٧٢ (١٦٢)
- وجوب بيان الدليل على اختصاصه به .
- سب . حكم بالإدانة . وجوب اشتباه على ألفاظ السب . لا يكفي في ٤٣٩ (٤١٠)
- ذلك الإحالة إلى موطن آخر كصيغة الدعوى مثلا .
- مواد مخدرة . تمسك التهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن ٢٤٩ (٢٤٨)
- يُعلم أن المادة المضبوطة مخدرة . تأييد الحكم دون الرد على هذا الدفاع . قصور .
- سب على . ذكر الحكم أن التهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ ٨٦٢ (٨٢٦)
- التعهد على الشكو بعدم إيداعه . إدانته مع ذلك في جرعة السب العلني دون بيان أنه قصد إلى إذاعة ما نسب إلى المجني عليها في شكواه . قصور .
- سب على . إدانة التهم دون التحدث عن العلانية وبيان توافرها . ٢٠٢ (١٨٧)
- قصور . ٤٦١ (٤٣١)
- سب على . ركن العلانية . وجوب بيانه . ٩٩ (٨٨)
- سرقه . القصد الجنائي . عدم تحدث الحكم صراحة عن هذا ٣٦٣ (٣٤٤)
- القصد . متى لا يبيحه ؟
- سرقه . شروع فيها . أركان هذه الجريمة . البدء في التنفيذ ٤٨٤ (٤٤٧)
- وقصد المارقة . وجوب ياتهما في الحكم .
- سرقه لا كراه . عدم تبين قصد التهمين من أخذ مال المجني عليه ٥٧٢ (٥٣٥)
- أهو التملك أم التشهير به . قصور .
- ضرائب . إدانة التهم في جرعة عدم تبديد ضريبة الأرباح ٣٥٦ (٣٣٥)
- التجارية . الاعتماد في ذلك على التحقيقات دون بيان وجه الاستدلال بها ، وعلى اعتراف التهم دون توضيح ماهيته . قصه .

## حكم (تابع):

### تسببه (تابع):

- (٨٦٩) ٨٩٥ ضرائب . إدانة للتهم بذكر بيانات غير صحيحة عن أرباحه ومستنداته . الإقرارات المقدمة منه لمصلحة الضرائب على أساس أنه لم يدرج في أرباحه مبلغاً معيناً على اعتبار أنه إكرايات . تسليم الحكم ببناء الإكرايات . رى للتهم بالبالغة في المبلغ الذى خصص لذلك دون تقييد ما كان ذلك عن عمد أو بحسن نية . قصور .
- (٩٢٥) ٩٤٣ إصابة خطأ . إدانة للتهم دون بيان الظروف التى وقع فيها الحادث ولا وجه الإهمال الذى وقع من التهم . قصور .
- (٢٧) ٣٤ عاعة . شرط مساواة للتهم عنها . أن يكون قد أحدثت عن عمد الضرب الذى نشأت عنه . عدم تحديث الحكم عن حقيقة قصد الطاعن حين دفع الجنى عليه فوق خدعت له العاعة . قصور .
- (٢٤٩) ٢٥١ عاعة . إدانة للتهم في هذه الجريمة . عدم بيان العلاقة بين العاعة والضربة . قصور .
- (٦٧٠) ٧١٤ عاعة . متهمان أحدهما بإحداث عاعة والآخر بمجنحة الضرب . وجود ثلاث إصابات بالجنى عليه . مؤاخذتهما بتهمة أنهما ضربا الجنى عليه ضرباً أعجزه عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوماً دون بيان أن أعجزه هذا كان ناشئاً عن الضربين . قصور .
- (٤١) ٥٠ ضرب أفضى إلى الموت . عدم تمسك التهم بأن الإصابة التى أحدثها بالجنى عليه لم يكن لها شأن في إحداث الوفاة . لا تكون المحكمة ملزمة بالرد على ذلك ما دامت قد أطلت قضاءها على مقدمات تؤدى إليه .
- (٢٦٨) ٢٧٦ إدانة للتهمين في جريمة الضرب للقضى إلى اللوث تأسيساً على أن الضرب الذى وقع من كل منهما كان بناءً على سبق إصرار . استناده في ذلك إلى دليل غير قاطع . قصور .
- (٢٩٢) ٣٠١ إيراد الحكم ما يدل على اختواء للتهم لإقاع الأذى بالجنى عليه قبل الاعتداء عليه بمدة من الزمن . لا يكتفى لإثبات توافر ظرف سبق الإصرار .
- (١٥٥) ١٥٩ عود . مقابلة للتهم على أساس أنه عائد . وجوب بيان الأحكام السابق صدورهما عليه والقنوات المحكوم بها .

## حكم (تابع) :

### تسبيبه (تابع) :

- (٢٧١) ٢٨٢ غش . متهم في جنحة عرض لبن مفشوش للبيع . تمسكه بأن عمله في المحل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن له في بيع اللبن . إدانته بقوله إن عمله بالنش مفروض لإدرايته بالألبان واتجاره فيها . قصور .
- (٢٧٢) ٢٨٣ غش . متهم بمرض مادة غذائية للبيع غير سالفة للاستهلاك . تمسكه بأن الطب المختبر لهذه المادة للضبوطة لديه لم تكن معروضة للبيع بل كانت بالمكتب في انتظار الرد من صاحبها . إدانته دون إيراد الدليل على أنها كانت معروضة بالفعل . قصور .
- (٣٦٠) ٣٧٩ غش . حكم بالإدانة في جريمة عرض لبن مفشوش للبيع . وجوب إثبات علم للتهم بالنش .
- (٣٦٤) ٣٨٣ غش . حكم بالإدانة في جريمة عرض بضاعة للبيع مع العلم بفسادها . ركن العلم . وجوب إثباته .
- (٧٩٥) ٨٣٨ غش . إدانة المتهم في عرض صابون للبيع غير مطابق للمواصفات . عدم تحديث الحكم عن واقعة عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع اكفاءً ببيوت أن الصابون ضبط لدى التهم . قصور .
- (٣٦٩) ٣٨٨ قتل خطأ . إدانة التهم في هذه الجريمة . عدم التحدث عن وصف الإساءة وعلاقتها بالوفاة . قصور .
- (٤١١) ٤٤٠ قتل خطأ . وجوب إظهار وجه الخطأ .
- (٤٣٩) ٤٧٤ قتل خطأ . إدانة سائق ترام فيها . عدم بيان وجه الخطأ بياناً كافياً . قصور .
- (٦٦٤) ٧٠٣ قتل خطأ . إدانة التهمين تأسيساً على القول بأنهما تبادلوا الإساءة بمسدس وعيابه حتى انطلق منه البليار الذي أصاب المجنى عليه . قصور يجب أن يبين الحكم من منهما الذي تسبب في انطلاق البليار .
- (٤٩٣) ٥٣٣ قتل خطأ . الحكم بتعويض . عدم بيان علاقة المحكوم عليه بالتعويض بغائه السيارة التهم بالقتل . وقوع الفعل حال تأدية وظيفته لديه . عدم بيانه . قصور .
- (٨١٦) ٨٥١ قتل . سبق الإصرار . ما أثبتته المحكمة لا يفيد أن التهم كان في حالة هدوء وأن تهكمه في ارتكاب القتل لم يكن في ثورة غضب . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع) :

تسليمه (تابع) :

- (١٣٨) ١٥٠ قتل . نية القتل . استخلاصها من نوع الآلة ومن موضع الإصابة .  
وشدتها . لا تدخل للحكمة النفس .
- (١٣٩) ١٥٢ قتل . نية القتل . إطلاق مدس على عضد المجنى عليه . لا يكفي  
في إثبات هذه النية . العضد ليس بمقتل .
- (٦٥٣) ٦٩٢ قتل . تنفيذ القتل بيد بكر . اعتبار زيد أيضاً مسؤولاً عنه دون  
بيان توفر الاتفاق بينهما على هذا القتل . مجرد توارد خواطرهما في  
وقت الحادث على إطلاق النار لا يربط تضامناً في المسؤولية الجنائية . القول  
بتوافر نية القتل لدى المتهمين من تصويبهما الأسلحة على المجنى عليه  
إلى مقاتل . قصور .
- (٢٩٠) ٢٩٦ قار . حكم بالإدانة في جريمة تقع على لأطاب الفهار . وجوب ذكر  
اللب الذي ثبت حصوله فيه وبيان أن هذا اللب مما يكون الربح فيه  
موكولاً إلى الحظ أكثر منه إلى المهاراة .
- (٧٢٥) ٧٧٢ قار . لبسة السيف . اعتبارها من ألباب الفهار دون بيان أن  
الكسب فيها يرجع إلى الحظ أكثر منه إلى المهاراة . قصور .
- (٣٢٦) ٣٣٨ مراقبة . القضاء بوضع التهم تحت مراقبة البوليس اعتباراً بأنه  
عائد . عدم بيان المحكمة في حكمها أن السابقة التي من أجلها اعتبرته  
عائداً هي له . قصور .
- (٥٥٧) ٥٩١ مرض . إدانة التهم في عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار  
مرض . وجوب بيان الأعمال والأوامر التي خالفها .
- (٤٤٩) ٤٩٠ مصارعة . متى يتحقق فيها معنى الميازة ؟ اعتبارها مرفة دون بيان  
الأسباب المؤدية إلى ذلك . قصور .
- (٧٢٠) ٧٦٥ معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . الاكتفاء في تسليمه  
بمجرد القول بأن للمعارض لم يحضر الجلسة . لا يكفي . يجب أن يعنى  
الحكم ببيان علم التهم باليوم الذي حدد لنظر للمعارضة .
- (٦٥٥) ٦٩٣ معارضة . حكم بتأييد الحكم للمعارض فيه دون بيان أسباب . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع) :

تسليمه (تابع) :

- (٤٣٢) ٤٦٣ مائة . شهادة . عدم إيراد الحكم مضمون الشهادة التي أخذ بها  
ولا مضمون المايعة التي اعتمد عليها ولا مدى الخطأ المشترك الذي  
اقتضه . قصور . مثال في حادثة اصطدام سيارتين .
- (٣٧٨) ٣٩٩ مواد مخدرة . زرع حشيش وإحرازه . مثال للقصور البطل في  
الحكم للعقاب على ذلك .
- (٧٨٦) ٨٣١ مواد مخدرة . سفقات للمورفين وكلووات الكوكايين مختلطة كل  
منهما بمواد أخرى . اعتبارهما مواد مخدرة دون بيان ما يبرر ذلك .  
قصور .
- (٢٦٣) ٢٦٧ مواد مخدرة . حشيش . إدانة التهم في إحراز حشيش . تأسيسها  
على أنه زرع شجراته وأنه تبين أنها نبات حشيش كامل النمو في حالة  
ازدهار . عدم تعرض الحكم لنوع سيقان الشجيرات وتحفيف الرؤوس  
عليها . قصور .
- (٩١) ١٠٣ نصب . إدانة للتهم في جريمة نصب . عدم بيان أن الانصاب  
بالصفات الكاذبة كان مقصوداً به التأثير على المجني عليه وأن ما بنا من  
المظاهر الخارجية كان للاستمارة به في إيهامه . قصور .
- (١٥٧) ١٦٢ نصب . شيك . حكم بالمقوبة بالمادة ٣٣٧ ع . البيانات الواردة فيه  
لا تخيد أن الورقة التي عاقب عليها مستوفية لشروط الشيك . قصور .
- توقيعه :
- (١٧١) ١٨٤ يجب تدوين الحكم بالكتابة وتوقيمه من القاضي الذي أصدره .  
حكم ابتدائي خال من التوقيع . حكم استثنائي مؤيد له لأسبابه . حكم  
باطل .
- (١٣٦) ١٤٨ يمكن توقيع رئيس النيابة عليه . فاض سمح الدعوى ولم يحضر النطق  
بالحكم . وجوب توقيمه هو أيضاً على مسودة الحكم .
- (٥٠٠) ٥٣٩ توقيع رئيس الجلسة مسودة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب  
والنظريات . يمكن . عدم توقيمه الورقة التي حضر فيها الحكم . لا يظن  
في الحكم .

رقم القاعدة الصفحة

حكم (تابع) :

توقيعه (تابع) :

- (١٥٧) ١٦٣ رئيس المحكمة التي قضت في الدعوى . زوال صفة القضاء عنه .  
وضمه بعد ذلك أسباب الحكم وتوقيعه . عدم وجود توقيع آخر ممن  
اشتركوا معه في القضية . لا حكم .
- (٥٦٩) ٦٠٩ وفاة رئيس الجلسة بعد النطق بالحكم . تحرير أحد الأعضاء أسبابه  
وتوقيعه لإياه . لا يبطل الحكم .
- (٤٤٢) ٤٧٩ تأخر ختمه ثلاثين يوماً . بطلانه . لا يجدى في هذا القام التمسك  
بأي سبب من أسباب امتداد المواعيد في قانون تحقيق الجنائيات .
- (٢٣٦) ٢٤١ وجوب توقيع الحكم في مدى ثلاثين يوماً من صدوره .
- (٤٢) ٥١ وجوب صدوره من جميع القضاة الذين سموا للرافضة .

النطق به :

- (٢٨٣) ٢٨٩ مطابقتها لما أثبتته القاضى بنطه في رول الجلسة يوم النطق به ولما  
دونه الكاتب على غلاف الدويب . مخالفتها ذلك لما جاء بمحضر  
الجلسة . لا يؤثر في صحة الحكم .

حكم حضوري :

- (١٢٣) ١٣٦ العول في اعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً . حضور الخصم أو عدم  
حضوره . اعتبار الشخص غائباً لعدم تقديمه طلباته . لا يعرفه القانون .
- (٢٨٥) ٢٩١ متى يعتبر الحكم حضورياً ومتى يعتبر غيابياً ؟ حضور المحامي عن  
التهم وترفاه في تأجيل الدعوى . انسحابه قبل الخوض في موضوع  
الدعوى وللرافضة فيها . لا يصح اعتبار الحكم حضورياً . ممارسة  
الحكم بعدم جوازها على أساس أن محامى التهم حضر وترفاه في مسألة  
التأجيل ثم انسحب على أثر رفض التأجيل . حكم معيب .
- (١٥٨) ١٦٥ تأجيل الدعوى في مواجهة التهم . اعتبار الحكم عند النطق به  
صادراً بمحضوره . محله . أن يكون للتهم في مقدوره تتبع سير دعواه .



رقم القاعدة المصفاة

حكم غيابي ( ر . أيضاً : حكم حضوري . سقوط العقوبة ) :

المعارضة فيه . لا تقبل من التهم ما دامت قدمت من معاميه وفصل ( ٢٧٠ ) فيها . المعارضة فيه من عام غير المحامي الوكيل . جوازها .

محكوم عليه غيائياً في جريمة . حضوره أو القبض عليه قبل سقوط ( ٦٤٩ ) العقوبة بمضي المدة . بطلان الحكم .

حيازة ( ر . انتهاك حرمة ملك الغير ) .

## ( خ )

خبير ( ر . إثبات ) .

خطف ( ر . تهذيب ) .

خيانة الأمانة ( ر . أيضاً : إثبات . حكم « تسببه » . سقوط الدعوى ) :

اختلاس أشياء محجوزة ( ر . حكم « تسببه » . دفاع . سقوط الدعوى ) :

اختلاس أشياء محجوزة مملوكة لوالد التهم . لا تنسرى على هفنه ( ٢٠ ) الجريمة أحكام الإعفاء من العقاب .

حيز . مناه . توقيمه . ( ٧٩٦ ) ٨٣٩

حيز إداري . الإعلان القانوني بمحصول الحيز . لا يصلح دليلاً ( ٤٧٤ ) ٥١٧ قطعاً على العلم به . للمحيز عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به . عدم إعلانه بالأوراق . لا يدل على أنه لا يعلم بالحيز . الراد بالإعلان هو استكمال شكل الحيز .

عدم تقديم المارسل المحجوزات . لا يستدل به عليه . إلا إذا طلب ( ٣٠٩ ) ٣٢٢ المحجوزات في مكان وجودها وقت الحيز عليها . المارسل غير مكلف بنقل المحجوزات من مكان الحيز إلى أي مكان آخر ليصحبها فيه .

رقم القاعدة الصفحة

## خيانة الأمانة (تابع) :

### اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

- ٨٦٩ (٨٣١) عدم تقديم الأشياء المحجوزة لتدوب وزارة الأوقاف المحجزة .  
تأسيس الإدانة على ذلك . لا يصح . هذا التدوب لصفة له في مباشرة  
بيع المحجوز ولا في المطالبة به ليعه .
- ٢٣ (١٨) تقديم المحجوزات لتدوب البيع في اليوم المحدد ليعها . من واجب  
الحارس . إدانة للدين مع الحارس بالاشتراك في الاختلاس تأسيساً على  
عدم تقديم الأشياء يوم البيع وعلى عدم وجودها بمنزل للدين . قصور  
في بيان واقعة الاشتراك بالنسبة إلى للدين وفي التدليل على ثبوتها في حقه .
- ١٤٠ (١٢٥) إدانة للتهم غير الحارس على أساس أنه لم يقدم المحجوزات في يوم  
البيع . وجود المحجوزات . إدانته خطأ . يجب للإدانة أن يثبت علمه  
يوم البيع أو أنه طوب بتقديم المحجوزات في ذلك اليوم فلم يقدمها .
- ٦٦٦ (٦٣٣) شروع للتهمين لئلا في اختلاس محمول فطن مملوك لأحدهم ومحجوز  
عليه لصالح آخر حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً . جنابة سرقة .  
لا يصح العقاب عليها على أساس أنها جنحة .

\*\*\*

- ٥٢٤ (٤٨٥) بلوكامين تحقيق شخصية ليس من عمله تلم طوايع الثقة ولصقتها .  
قيامه بهذا . هو وكيل عن أصحاب الطوايع يقاب إذا ما اختلسها .
- ٩٣٣ (٩١٢) جهاز الزوجية . ليس من التليات بل هو من القبيات . القول بأن  
العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك . غير صحيح . اشتراط رد الشيء  
عند تقديمه . لا يكفي وحده لقتول بأن التسليم لم يكن على سبيل الوديعة .  
تسليم الزوج متغولات منزل لتأنيث منزل الزوجية وصرفه فيها بالبيع .  
تبرئته بمقولة إن هذه الواقعة لا جرعة فيها . خطأ .
- ٥٠٨ (٤٦٤) شريك . اختلاسه شيئاً من مال الشركة للطم إليه بصفته  
لاستخدامه في شؤونها . خيانة أمانة .
- ٤٣٨ (٤١٠) رفع الدعوى على متهم بالاشتراك في تبديد أخشاب . إدانته . بناء  
الإدانة على أنه تلم هذه الأخشاب عند ضبطها بمنزله من الفاعل الأصلي  
ومعه بدم الصرف فيها ومع ذلك فإنه تصرف فيها . خطأ . الواقعة  
التي اتهم فيها خاصة بما تلمه الفاعل من الخي على لا بما تلمه للتهم  
بالاشتراك عند الضبط . نفس هذا الحكم بالنسبة إليه يقتضى نفسه  
بالنسبة إلى الفاعل .

(د)

دخان :

تنظيم صناعته . عاقبة القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ٧ من ٨٩٤ (٨٦٦)  
نوفبر سنة ١٩٣٣ . بوضع نظام خلط الدخان . لا يعاقب عليها إلا بالفقرة  
الأخيرة من المادة ٣٩٥ ع . منهم لم يخطر بخلط قطلة الجمارك للوجود مصنعه  
في دائرتها عن عملية تميل الدخان في الموعد القانوني . معاقبته بخمسة  
جنيهات وبالمصادرة . خطأ . تتبين معاقبته برامة قدرها خمسة وعشرون  
قرشاً .

دخول منزل ( ر . انتهاك حرمة ملك الغير ) .

دستور ( ر . قانون ) .

دعوى عمومية ( ر . أيضاً : حكم تسيبيه ) :

من تعتبر الدعوى مرفوعة إلى المحكمة . بعد إعلان التهم بالحضور (٢٣٤) ٢٣٨  
للجلسة لا بمجرد التأشير من النيابة بتهديتها للمحكمة . الدعاوى التي تبقى  
خاضعة لأحكام الرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بعد العمل  
بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هي الدعاوى المرفوعة بالفعل  
وقت العمل بمرسوم بقانون المذكور .

أمر النيابة بحفظ دعوى . لا يمنحها من أن تتألف الحكم الصادر (٣٢٥) ٣٣٦  
فيها .

دعوى مباشرة :

رفضها على التهم : يكون بناءً على تكليفه بالحضور من قبل النيابة (٣٧٦) ٣٩٥  
أو الذي بالمعوق للندية . ورقة التكليف بالحضور . يجب أن تكون  
معجبة . إعلان باطل . عدم إعلان التهم . عدم حضوره . بطلان  
الحكم . عدم معارضة التهم في هذا الحكم . يجوز فيه التمسك بطلانه  
أمام المحكمة الاستئنافية . لا يجوز لهذه المحكمة أن تصدر لموضوع  
الدعوى . يجب عليها أن تبطل الحكم التبايني . عمل التصدي .

دعوى مدنية ( ر . أيضاً : إجراءات . اختصاص . تضامن .

حكم « تسيبيه » ) :

رقم القاعدة الصفحة

## دعوى مدنية (تابع) :

- (٢٨) ٣٥ شرط قبولها أمام المحاكم الجنائية . كون الضرر ناشئاً مباشرة عن الجريمة .
- (٤٣) ٥٤ دعوى مدنية مرفوعة إلى المحكمة الجنائية . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها . وجوب كون الضرر المطلوب تعويضه ناشئاً عن الفعل الجنائي محل المحاكمة . مثال .
- (٢١٣) ٢٢٤ دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى المرمية . لا اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . الحكم ببراءة متهم ورفض الدعوى المدنية قبله . القضاء في ذات الوقت بإلزام المسؤول عن الحقوق المدنية ببلغ التعويض على أساس أن الفعل الضار وقع من تابعي هذا المسؤول الذين لم ترفع عليهم الدعوى . خطأ .
- (٣٥٥) ٣٧٧ شرط صحة الطلب بتعويض مدني . كون الضرر الذي نتجاً على وجه اليقين . الفصل في هذا الطلب بعدم قبوله قبل الحوز في الدعوى الجنائية . جوازه .
- (٧١٩) ٧٦٣ توجيهها إلى أن التهم بصفته ولياً عليه . الحكم بإلزامه بالتعويض من مال ابنه . سليم .
- (١١٦) ١٢٥ طلب والد المني عليه وإخوته تعويضاً عما لحقهم من جراء وفاته . إيجابتهم إلى طلبهم . عدم إثارة الدفوع جديلاً حول تقدير قيمة التعويض ولا حول مطالبه . لا خطأ من المحكمة .
- (٦٠٢) ٦٣١ دعوى جنائية . قضى الحكم الصادر فيها . إعادة نظرها . لا يجوز عند ذلك تدخل المدعي بالحقوق المدنية فيها .
- (٥٢٣) ٥٦١ دعوى مدنية مترتبة على دعوى جنائية . الفصل في الدعوى الجنائية دون استفاد وسائل التحقيق للمكنة . لا يصح . الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية نتيجة ذلك . خطأ .
- (٣٠٠) ٣٠٨ متهم بيلاع كاذب . براءته لعدم ثبوت سوء النصد لديه . الحكم عليه بتعويض لمسلكه في الدعوى . جائز .
- (٧٠) ٧٤ اتحاد إرادة التهمين على ضرب المني عليه . إيقاعهم الضرب به في زمن واحد ومكان واحد ومناسبة واحدة . مساءلتهم بالتضامن عن الماعة . تصح .

رقم القاعدة الصفحة

دفاع ( ر . أيضاً : حكم « تسبيه » . تزوير مسكوكات .  
وصف التهمة ) :

- ( ١١٧ ) ١٢٧ . مدافع . استمداه المدافع . موكل إلى تديره . عام منتدب .  
عدم حضوره الجلسة . ندب عام آخر . السير في إجراءات المحاكمة .  
عدم اعتراض هذا المحامي . تراضه في الدعوى . لا إخلال بحق المدافع .
- ( ٢٥ ) ٣١ . متهم بجنحة . عليه أن يحضر الجلسة مستعداً للرافعة بنفسه أو  
بواسطة عام . عدم حضور المدافع وعدم تقديمه عذراً . لا تترتب  
الحكمة بتأجيل الدعوى .
- ( ٨١٨ ) ٨٥٤ . عام . حضوره مع متهم بجنحة . حق للتهم ولكنه ليس بإلزام .  
توكيل التهم عاماً . وجوب سماعه . تخلف المحامي عن الحضور . عدم  
أخذ المحكمة بغيره وسيرها في الدعوى في غيابه . يصح . لإسرار التهم  
على تمكنه من الاستعانة بتحام آخر . يجب على المحكمة تأجيل الدعوى .
- ( ٧٨٧ ) ٨٣٣ . متهم بجنحة . تأجيل الجلسة لحضور عاميه . اعتذار المحامي في الجلسة  
التالية . رفض التأجيل لحضوره . تراض التهم بنفسه . لا إخلال بحق  
المدافع .
- ( ٨٩٣ ) ٩١٥ . عام موكل أو منتدب . له أن ينيب عنه غيره من زملائه حين  
تقيبه . له أن يدافع بالطريقة التي يراها . عام موكل لم يحضر سماع  
التهود . عدم تمسك التهم بضرورة حضور عاميه هذا عند سماعهم .  
تميه على الحكم أن عاميه لم يحضر إلا الجلسة التالية ولم يتناول ما تم  
بالجلسة الأولى بحضور المحامي الذي أتابه . لا يقبل .
- ( ٤٦٥ ) ٥١٠ . مدافع . إيدأؤه أن حاله الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب  
الدفاع على الوجه الأكمل . حضوره إجراءات المحاكمة . مرافقته .  
الحكم في الدعوى . طلبه قض الحكم لعدم تأجيل الدعوى بناءً على  
ما أبداه . لا يصح .
- ( ١٩ ) ٢٥ . عام موكل . جهره أمام المحكمة أن وكالته كانت مقصورة على  
جلسة الإحالة . ندب المحكمة غيره . مرافقته دون اعتراض ما . لا إخلال  
في ذلك بحق التهم في الدفاع . استمداه المحامي . موكل قمته .
- ( ٢٤٨ ) ٢٤٨ . عام . عدم تتيه المحكمة إلى أن للتهم له عام . فصلها في الدعوى  
حون سماع المحامي . لا تترتب عليها فيه .

رقم القاعدة الصفحة

## دفاع (تابع) :

- ٢٧٠ (٢٦٥) منهم بجناية لم يحضر عنه مدافع . نذب عام وتأخير القضية حتى يستند . مراافته . الفصل في الدعوى . التمس على المحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لأن الفرصة التي أعطيت المحامي للاستعداد كانت قصيرة . لا يقبل .
- ١٦٨ (١٦٠) عام منتدب . عدم حضوره سماع الشهود بالجلسة . اقتصراره على إبداء أوجه المرافعة . القضاء بإدانة التهم . إخلال بحق الدفاع . يجب لاستكمال الدفاع أن يسمح المحامي الشهود قبل المرافعة بنفسه أو بزميل يختاره .
- ٥٣١ (٤٩٠) عام حضر عن التهمين في الإحالة . نذبه للدفاع عنهما . إبداءه استعداده للمرافعة . سماعه . التمس على المحكمة بأنها نذبه لمصادفة وجوده بالجلسة دون إسماله مدة للاستعداد . لا يصح .
- ٧٦٨ (٧٢٢) عام موكل . حضور عام عنه طلب تأجيل الدعوى . حضور المحامي المنتدب ومرافته . عدم اعتراض التهم . لا غبار على المحكمة في ذلك .
- ١ (سماع الدفاع . تأجيل القضية إلى جلسة أخرى لسماع الشهود . إحالة المحامي في مرافحته على ما أيداه في الجلسة السابقة . لا إخلال بحق الدفاع .
- ٥١٥ (٤٧٣) استنتاج الإخلال بالدفاع من الوقت الذي استغرقه نضر الدعوى . لا يصح . كف المحامي عن المرافعة لقهمه من إشارة المحكمة يدها أن براءة موكله ظاهرة . لا يصح .
- ٦٨٠ (٦٤٢) على الدفاع أن يطلب إثبات ما يهيمه من الطلبات في محضر الجلسة . خلو المحضر والمحكم مما يدعى أنه أيداه من وجوه الدفاع . لا يقبل التمس على المحكم بأنه لم يرد عليها .
- ١١٣ (١٠٩) متهمان . اعتماد المحكمة في إدانتها على قول لأحدهما لم يعلم به الآخر . تولى عام واحد الدفاع عنهما . إخلال بحق الدفاع . قضى هذا الحكم بالنسبة إلى الطاعنين كليهما .
- ١٦٩ (١٦٠) منهم بجنحة ومنهم آخر معه . اختلاف مصالحتهما . تولى عام واحد الدفاع عنهما . لا إخلال بحق الدفاع .
- ٢٣٧ (٢٣٣) تولى عام واحد الدفاع عن متهمين . رفع الدعوى على شخص بأنه ضرب المحي عليه على رأسه فأحدث به عاهة ، وعلى آخر بأنه ضربه على كتفه بسا . شهادة بسن الشهود بأن التهم الآخر ضرب المحي

رقم القاعدة الصفحة

## دفاع (تابع) :

عليه على رأسه . تمارض مصلحتيهما . تولى محام واحد الدفاع عنهما  
إخلال بحق الدفاع .

متهمان . اختلاف مصلحتيهما . تولى محام واحد الدفاع عنهما . ٥٩٥ (٥٥٩)  
إخلال يستوجب نقض الحكم .

متهمان في دعوى ظاهر من واقعتها أن الدفاع عن أحدهما يستلزم  
أن يقوم به محام غير محام الآخر . تولى محام واحد الدفاع عنهما .  
بطلان المحاكمة . ٦٧٠ (٦٣٦)

متهم أحيل غيابياً إلى محكمة الجنايات . تأجيل القضية إلى اليوم التالي  
ليقدم التهم إلى قاضي الإحالة . عرض القضية على قاضي الإحالة . إحالتها  
إلى المحكمة جلسة اليوم التالي . نظر القضية . عدم اعتراض الدفاع  
وعدم طلبه أجلاً للاستعداد . ليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت  
بحقه في الدفاع . ٥٩ (٥٥)

دفاع . على التهم أن يدافع على أساس التهمة كما رفعت بها الدعوى . ٣٣٢ (٣٢٣)  
تطبيق قانون حل محل أوامر عسكرية على واقعة الدعوى . لا يلزم  
لقت الدفاع إلى ذلك . ٦٢٣ (٥٨٨)

تغيير الوصف القانوني للواقعة المرفوعة بها الدعوى . لقت الدفاع . ٧٨٢ (٧٤٨)  
إلى ذلك غير لازم . مثال .

وجه دفاع . استحالة تحقيقه . لا تمنع من الإدانة مع قيام الأدلة  
عليها . ٦٥٨ (٦٢٩)

طلب . استحالة إجابته . يجعل المحكمة في حل من الرجوع إلى  
الوقائع والأدلة القائمة في الدعوى في سبيل الرد عليه . مثال . ٢٦ (١٩)

مذكرة . عدم التسكن من تقديمها في أثناء المحاكمة الابتدائية . ٢٨٧ (٢٧٦)  
لا تجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

تأجيل النطق بالحكم في دعوى إلى ما بعد المداولة . عدم التصريح  
للخصوم بتقديم مذكرات . مجرد وجود مذكرة في ملف الدعوى لم يعلن  
بها سائر الخصوم . لا يصح بناءً على ذلك القول بأن المحكمة قد اطلعت  
عليها عند الحكم وقدرتها . ٣٧٠ (٣٤٨)

رقم القاعدة الصفحة

## دفاع (تابع):

- ٢٧٩ (٢٧٠) طلب تأجيل . حق المحكمة في رفضه إذا لم يكن جدياً .
- ٦٣٤ (٦٠٣) طلب التأجيل للاستعداد . سلطة المحكمة الاستثنائية في رفضه .
- ٦٣ (٥٧) تمسك المتهم بطلب ضم قضايا وسماح شهود تقي . الفرض من ذلك إثبات وجود خصومة بين المتهم وبين المدة التي ضبطه متلبساً بالجريمة . رفض هذا الطلب لا يقتضي ردأ صريحاً مستغلاً .
- ٧٣ (٦٨) طلب تحقيق أمر لا يحيطه مباشرة إلى تقي القفل للكون للجريمة . عدم إجابته . لا يلزم المحكمة بالرد عليه ردأ صريحاً .
- ٤٦٠ (٤٣١) طلب معانة . الفرض منها ليس إثبات استعانة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل إثبات أنه كانت هناك طريقة أخرى للتخلص من جسم الجريمة . إهداره . لا تترتب على المحكمة فيه .
- ٤٦٦ (٤٣٤) مواد مخدرة . مهم زرع حشيش . طلبه استدعاء الخبير الذي أجرى تحليل النبات لمناقشته في جنس نبات اللادة المضبوطة هل هي لأنفي أم قد تكرر . عدم إجابته إلى طلبه . لا تتأثر بها إدانته .
- ٥٧٤ (٥٣٧) تمسك المتهم بما جاء بالكشف الطبي من أن الضارب كان في مواجهة المحيي عليه على خلاف مؤدى أقوال الشهود . استدعاء ثلاثة أطباء لمناقشتهم في ذلك . تخلف الطبيب الذي كشف على المحيي عليه . إصرار الدفاع على حضوره . رفضه على أساس أن رأيه لا يمكن أن يؤثر فيها انتهت إليه المحكمة بناءً على أقوال الشهود وما تبينته من مناقشة الطبيبين الآخرين . لا إخلال .
- ٧٠٧ (٦٦٧) طلب الدفاع ضم تهم الكشف بالأخعة على المحيي عليه في مذكرة قسماً . عدم إصراره على هذا الطلب في مرافضته بالجلسة . نفيه على المحكمة أنها لم تهم الكشف . لا محل له .
- ٨٥٥ (٨١٩) عدم طلب الدفاع الاستعانة بالطبيب الشرعي لتحقيق مسألة . المحكمة لم تر من جانبها موجباً لهذه الاستعانة . التي على الحكم فذلك . لا وجه له . مثال .
- ٩١٠ (٨٨٧) طلب غير متصل بمسألة فنية . للمحكمة أن تفصل فيه من واقع الأدلة المعروضة عليها . ردحا على هذا الطلب بأنها لم تر الأخذ به . يستفاد من إدانة المتهم بناءً على أدلة الثبوت التي أوردتها .



## دفاع (تابع) :

- رقم القاعة الصفحة
- ٣٧٥ (٣٥٣) طلب نذب الطبيب الذى شرح الحقي عليه لناقشته فى مسألة . نذب  
الطبيب الشرعى للقيام بهذه الأمور على أساس الأوراق ومنها تحرير  
الطبيب للشرح . مرافعة الدفاع على أساس تحرير الطبيب الشرعى فى  
هذه المسألة . لا إخلال بحق الدفاع .
- ٣٧٢ (٣٤٩) منهم فى قذف وزير سابق بسبب أعمال وظيفته . طلب الدفاع وقف  
الدعوى إلى أن يحكم المجلس الخصوص فى أمر هذا الوزير . عدم إجابته  
بناءً على أسباب مبررة له . لا تهرب على المحكمة فى ذلك .
- ٤١٧ (٣٩٩) الدفع بطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم توقيعه فى خلال ثلاثين  
يوماً . إرجاء النطق بالحكم مع الإذن للتمم فى تقديم مذكرة بدفاعه .  
عدم إدلاء التهم بجميع أوجه الدفاع . ليس له أن ينسب على المحكمة أنها  
قضت دون أن تسمع دفاعه . لا يجوز للمحكمة أن تعيد القضية إلى محكمة  
الدرجة الأولى مع اعتبار حكمها باطلاً .
- ٥٢ (٤٢) منهم بالقتل . تمسك فى جميع مراحل الدعوى بأن آخر هو القاتل  
وبأن لديه شهوداً على ذلك وطلبه التطبيق . دفاع مهم . وجوب تحقيقه  
الحكم مقدماً بعدم صحته استناداً إلى أدلة الإثبات فى الدعوى . غير  
سديد . يجب سماع الأدلة قبل الحكم عليها .
- ١١١ (١٠٨) منهم حال إلى محكمة الجنايات . طلبه شهوداً غير من حضروا مع بيان  
عذره فى عدم إعلانهم . على المحكمة أن تقول كلمتها فى صدد هذا  
العذر .
- ٩٣١ (٩١١) طلب للتمم سماع شاهد أمام المحكمة الابتدائية . إجابته إلى طلبه .  
عدم حضور الشاهد . القضاء ببراءة التهم . استئناف الحكم . طلب  
التمم سماع هذا الشاهد . إدانة التهم ورفض استثناء الشاهد بمقولة إن  
أقواله ثابته بمحض رسمى لا ملطى عليه . هنا خطأ .
- ٨٨٩ (٨٥٨) طلب الدفاع سماع من عاين عمل الحادث من اليهود . رفضه بمقولة  
عدم التحويل على ما سيقولونه لأنهم سيدلون به من القاكرة . غير  
سديد .
- ٣٦٦ (٣٤٥) تمسك التهم بسماع شهود . إجابته دون سماعهم . تمسك بهذا الطلب  
أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم للسأف لأسيابه . حكم معيب .

رقم القاعدة الصفحة

## دفاع (تابع) :

- ٣٦٧ (٣٤٦) تمسك التهم ببيع شاهد . لا يجوز رفضه على أساس اقتراف أقوال له لم تسمعها منه .
- ٣٨٥ (٣٦٧) شاهد . طلب سماعه على إثر مناقشة بعض شهود الواقعة في أمر التبليغ عن الحادث . رفضه مع تعرض المحكمة في حكمها لكون البلاغ قد جهل تفاصيل الحادث ، ولكون التهم لم يملن الشاهد . قصور . مؤاخنة التهم بعدم إعلانه الشاهد . لا تصح ما دامت الواقعة المراد سؤاله عنها جديدة .
- ٢٠٩ (١٩٢) اعتراف متهم على آخر . طعن الآخر في هذا الاعتراف بأنه صدر بإكراه مستدلاً على ذلك بوجود أثر الإكراه في بدنه . ندب المحكمة طبيباً لتحقيق هذا الأمر . تمسك التهم بنسب الطبيب الصريح . إغفال هذا الطلب مع إدانة التهم . قصور .
- ٢١٣ (١٩٤) اعتراف . تمسك التهم باستدعاء ضابط البوليس لمناقشته في صدد الاعتراف للقول بصدوره منه أمامه . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .
- ٤٨٠ (٤٤٣) منهم في تزوير . اعترافه . إنكار هذا الاعتراف وطلبه تعيين خير لمضاهاة الإمضاء المنسوب إليه على إمضاءاته المعترف بها . الرد عليه يسبق اعترافه . قصور .
- ٦٢ (٥٧) دفاع صريح . عدم الأخذ به . وجوب الرد عليه بما يغنده . مثال .
- ١٢٠ (١١٣) تحقيق بدأت فيه المحكمة للوصول إلى الحقيقة . عدم إعلانه مع عدم بيان السبب الذي دعا إلى ذلك . يعيب الحكم . مثال .
- ١٣٦ (١١٦) إخصائي . طلب ندب إخصائي لتحقيق حالة الجنين عليه تكذيبه في أقواله . الاعتماد في إدانة التهم على هذه الأقوال بعد مناقشة الطبيب الصريح في تلك الحالة . عدم الرد على ذلك الطلب . قصور .
- ٥٠٥ (٤٦٢) تعيين خير لتحقيق دفاع . عدم الرد عليه في الحكم . قصور . مثال في مخالفة تنظيم الباني .
- ٥٤٢ (٥٠٣) متى مدعى أنها حد فاصل بين أرض التهم وآخر . طلب التهم ندب خير لمعاينة السبق لمعرفة إن كانت تقع في ملك المدعى بالمفوق المدنية أو أنها بعيدة عن ملكه . عدم تحقيق هذا الطلب وعدم الرد عليه . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

## دفاع (تابع) :

- (١١٨) ١٣٠ إصابة خطأ . دفع التهم بأنه لم يكن مسرعاً بالسيارة التي حدثت منها الإصابة وأن الجني عليه أصيب من اصطدامه بالعجلة الخلفية اليمنى وطلبه تحقيق هذا الدفاع . تأييد الحكم الابتدائي بإدائته دون رد على هذا الدفاع . قصور .
- (٥١٦) ٥٥٤ ترور . دفاع للتهم بأن التضيير الذي وقع في السند إنما كان بخط الجني عليه وبمعرفة في غير مجلس القصد تصحيحاً لخطأ وقع فيه . الرد عليه بأن التضيير لم يحصل في مجلس القصد . لا يكتفى . يجب إقامة الدليل على أن التضيير حصل على غير علم الجني عليه .
- (١١٨) ١٢٨ معانة . طلب انتحال المحكمة لإجراء معانة للشيء محل التهمة . القضاء بالإدانة دون تعرض لهذا الطلب . قصور .
- (١٢٠) ١٣٣ طلب إجراء معانة لإثبات عدم صحة المعانة التي أجرتها النيابة . تأييده بخريطة من مصلحة الساحة . رفض هذا الطلب اكتفاءً بمعانة النيابة . قصور .
- (١٥٦) ١٦١ دفاع مهم . وجوب تحقيقه . تمسك التهم بأن الحادث الذي قتل فيه الجني عليه لم يقع نتيجة خطأ منه . طلب انتقال المحكمة إلى مكان الحادث و (٥١٥) ٥٥٢ للتحقق من صدق دفاعه . إدائته دون رد عليه . قصور .
- (٢٣٥) ٢٤٠ متهم في بلاغ كاذب . طلبه إلى المحكمة إجراء معانة لتبين صحة الواقعة محل البلاغ . إدائته دون إجابته إلى الطلب أو الرد عليه . قصور .
- (٣٥٤) ٣٧٦ عامة مستدعية . تمسك التهم بأنه لم يضرب الجني عليه على عينه . مسأله عن العامة المتخلفة بها عن إصابة الأذن . متى تصح ؟
- (٤٤٨) ٤٨٧ طلب ضم دعوى . اطلاع المحكمة على ملف هذه الدعوى في غيبة الدفاع . حكمها بتأييد الحكم للتأنيف لأسبابه . إخلال بحق الدفاع .
- (٤٣٤) ٤٦٧ متهم بعدم إرسال بيان بما أجتبه من الصناعات وما تبق له من الزيت المطلى له . تمسكه بأنه إنما يدير المصنع ولا شأن له بإدارة الشركة التابع لها هذا المصنع فهو غير مسؤول عن إرسال هذا البيان . إدائته دون تحقيق هذا الدفاع . قصور .
- (٨١٣) ٨٤٩ مواد مخدرة . تمسك التهم بضرورة إحضار ملايه من السجن توصلا لإثبات أنه لم يكن يلبس صدرية في الوقت الذي قال الضابط إنه ضبط فيه المخدر معه بحبيب الصديري . إدائته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

دمغة :

- (٦٧٥) ٧٢١ استحقاقها عن الإعلانات . شرطه . كون الإعلانات مما يوزع باليد . مكتب تاجر الأدوات الطبية . تتوافر فيه العلانية .  
(٦٩٠) ٧٣١ قبول ورقة لم يسدد رسم الدمغة المستحق عليها . تمام هذه الجريمة بمجرد عدم دفع الرسم . الجزاءات الإضافية . تستحق بإدانة التهم ومعالجته بالفرامة .

( ر )

رأفة :

- (٣٢٣) ٣٣٢ تهديرها . موضوعي .  
رشوة ( ر . أيضاً : حكم « تسليبه » ) :  
(١٧٣) ١٨٨ اختصاص الموظف بالعمل الذي تتفاد على القيام به . ركن من أركان الجريمة . وجوب ثبوته .  
(٣١٨) ٣٢٨ أعمال الوظيفة . تمييزها . لا مانع من إثباتها بصحادة الشهود المختصين . ليس في القانون ما يحتم أن يكون تمييز أعمال الوظيفة يقتضي قوانين أو لوائح .  
(٧١) ٧٦ عرض . لا يهم أن يكون الراشي جاداً في عرضه أو غير جاد . المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهره وقبله الموظف على هذا الاعتبار بنية المبت بأعمال وظيفته بناءً عليه .  
(٥٧٦) ٦١٣ تقديم مبلغ لموظف ليعمل من أعمال وظيفته . جريمة رشوة . تهديم المبلغ بناءً على طلب الموظف أو الاتفاق على تهديته في تاريخ سابق . لا يؤثر . كون الراشي غير جاد في عرضه . لا يؤثر ما دام الموظف كان جاداً في قبوله .  
(٣٦٢) ٣٨٢ مجرد سعي الموظف لدى آخر لا شأن له بالجلبس . لا رشوة .  
(٤١١) ٤٤١ شروع في الرشوة . الغرض يجب أن يكون لأداء للموظف عملاً من أعمال وظيفته أو للاستعانة به . دفع هود لمكرى لفرض تنازل المبلغ عن بلاغه بمد به التحقيق فيه . لا جرعة .  
(٤٦٦) ٥١١ كونستابل . قبوله مالا لمقدم تحرير محضر يدخل في اختصاصه تحريره . ارتشاء ولو لم يكن ثمة موجب لتحرير المحضر .

## (ز)

زنا (ر . ر) أيضاً : أسباب الإباحة وموانع العقاب . انتهاك  
حرمة ملك الغير :

- (٧٨٧) ٨٣٣ إبلاغ الزوج عن الزنا حال قيام الزوجية . الطلاق بعد ذلك لا يسقط  
الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .
- (٧٨٧) ٨٣٣ رفع الدعوى على الزوجة وعلى الشريك . غياب الزوجة في أثناء  
المحاكمة . لا يترتب عليه تأخير محاكمة الشريك . إدانة الشريك نهائياً  
بأثرة ولو كان الحكم على الزوجة غائباً .
- (٧٢٠) ٧٦٦ الوطء . يشترط وقوعه فعلاً في هذه الجريمة . إدانة المتهم بناءً على  
توفر الدليل القانوني دون بيان كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على  
وقوع الوطء بالفعل . لا تصح .
- (١٩٥) ٢١٥ إثباته . المكاتب . توقيعهما من المتهم . ليس شرطاً . الاستناد إلى  
مسودات مكاتب من المتهم . جوازه .
- (٧٨٧) ٨٣٣ وجود الشريك في المحل المخصص للحريم . دليل مقبول لإثبات الزنا  
القول بتطور العادات في هذا الصدد . هو مناقشة في تقدير الدليل .

## (س)

سبب (ر . ر) حكم « نسييه » . قذف وسب . وصف التهمة) .  
سبق إصرار (ر . ر) حكم « نسييه » . قتل) .  
مسجون (ر . ر) تفتيش) .

سرقة (ر . ر) أيضاً : تعويض . حكم « نسييه » . دفاع .  
فاعل . محكمة النقض « المصلحة من الطعن » :

- (٢٦٦) ٢٧٢ نية السرقة . التحدث عنها استغلالاً . لا يشترط . اختلاط نية  
السرقة بغيرها . يجب في هذه الصورة استغلال نية السرقة بإيراد  
الدليل على قيامها .

رقم القاعدة الصفحة

## سرقة (تابع) :

- (١٣٦) ١٤٨ ضبط بض المختلس في الشارع قبل وصوله إلى منزل اللتم . لا ينفي  
عنه الاختلاس .
- (٣٦٨) ٣٨٦ ملكية المسروق . وجوب ياتها في الحكم .
- (١٩٢) ٢٠٨ أوراق متروكة ( دشت ) . كون تلك الأوراق لها قيمة تذكر .  
لا يمنع من عدم اعتبار من يستولى عليها سارقاً .
- (٦٠٣) ٦٣٤ سرقة من حجر واطم في منطقة الآكار . مطابق عليها بقانون  
المقوبات . القانون الخامس بالآكار لا يحل أحكام القانون العام .
- (٦٣١) ٦٦٢ مستخدم . إدانته في سرقة مال مخدومه . إثبات أن المسروق كان  
في حيازة المخدوم . لا خطأ في ذلك .
- (٤٤٩) ٤٩٠ مصارفة . متى يتحقق فيها معنى الحيازة ؟
- (٣٠) ٣٩ رد الشيء للمسروق أو دفع ثمنه بعد تحقق أركان الجريمة . لا يمنع  
من العقاب .
- (٦٩٩) ٧٣٩ بيان الرابطة بين الاعتداء على المحي عليه بالضرب وبين فعل  
السرقة . واجب . إغفال هذا البيان . قصور .
- (٥١٩) ٥٥٦ شروع في سرقة . إدخال اللتم يده في جيب المحي عليه بقصد سرقة  
ما به . شروع .
- (٢٨٣) ٢٩٠ شروع في سرقة . بيان الحكم انتفاذ نية التهمين على السرقة
- (٤٤٧) ٤٨٤ ووقوع أفعال منهم مؤدية مباشرة إلى الجريمة والسبب الذي حال دون و  
إتمام مقصدهم . هذا يكفي .
- (٢٩٤) ٣٠٣ شروع في سرقة . ذكر الاعتبارات المؤدية إليه . مثال .

## سرقة بظروف :

- (٣٣٢) ٣٥٠ استعمال القوة مع المحي عليه أو غيره لثمنه من ملاحقة السارق وهو  
متلبس بالسرقة . تحقق ظرف الإكراه .
- (٣٢٧) ٣٣٩ حمل السلاح ظاهراً أو خبياً . ظرف مشدد ولو كان اللتم لم يقصد  
استخدامه في الجريمة .
- (٤٦٤) ٥٠٩ سلاح . حامل السلاح . لا يشترط أن يكون قد باشر جميع الأعمال  
التي اتفق هو وزملائه على تنفيذ السرقة بها . وقوفه على مقربة منهم  
ليعرضهم حتى يتشكوا من نقل المسروق . فاعل أصل معهم .

رقم القاعدة الصفحة

## سرقة (تابع) :

### سرقة بظروف (تابع) :

- (٣٩١) ٤٠٧ ظرف الليل . المقصود بالليل . هو الفترة بين غروب الشمس وشروقها .
- (٤٤٦) ٤٨٣ ظرف الليل . تحديده . وقوع حادث السرقة بعد الفجر بظليل . اعتبار الواقعة شروعاً في جناية سرقة . في محله .
- (٨٣٣) ٨٧١ عدة متهمين . وقوع جناية السرقة من أحدهم . مساءلة كل منهم عنها بناءً على ما حصلته المحكمة من أن غرضهم الأصلي هو ابتزاز أموال المجني عليهم من طريق حبسهم وأخذ فدية لإطلاق سراحهم والاستيلاء على ما مع كل منهم وقت القبض عليه . ذلك صحيح .
- (١١٥) ١٢٣ الاختلاس الذي يقع من محترق النقل على الأشياء التي يتقونها . يعد سرقة .

### سرقة أوراق مرافعة قضائية أو اختلاسها أو إتلافها :

- (٢٦٧) ٢٧٤ وقوع الاختلاس في وقت لم تكن فيه الأوراق تحت يد الكاتب المكلف بحفظها . معاقب عليه .

### سقوط الدعوى ( ر . أيضاً سقوط العقوبة ) :

- (٢٧٦) ٢٨٦ لإجراءات التحقيق التي تقطع المدة . حكم ابتدائي غيابي . المعارضة فيه . القضاء بسقوط الدعوى على أساس حباب المدة من تاريخ المعارضة فيه . صدور حكم استثنائي غيابي . إعلان التهم به . معارضته فيه . حضوره جلسات المعارضة . سؤاله أمام المحكمة عن التهمة . كل ذلك من الإجراءات الفاعلة للمدة .
- (٤٨٨) ٥٣٠ إجراءات التحقيق الفاعلة للمدة . الحكم الغيابي منها . مثال .
- (٦٣٢) ٦٣٢ إجراءات التحقيق الفاعلة للمدة . هذا الأمر يتناول جميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات .
- (٤٠٤) ٤٢٦ تحقيق قضائي . يقطع مدة سقوط الدعوى ولو لم يكن للتهم سئل فيه .

رقم القاعدة الصفحة

### سقوط الدعوى (تابع) :

- (٢٠) ٢٧ مواد الجنب . للدة للقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها . ثلاث سنوات . حكم ابتدائي غيابي . إعلان للتم للتبابة للحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة للرفوعة منه . إعلان للتم للحضور أمام المحكمة الاستئنافية بعماد يوم واحد . كل ذلك يقطع الدة .
- (١٢٢) ١٣٥ دعوى صدر فيها حكم غيابي من محكمة الجنب بدم الاختصاص لكونها جنابة . مضى ثلاث سنوات على صدور هذا الحكم . القضاء ببراءة للتم لا قضاء الدعوى الصومية بمضى ثلاث سنوات على الحكم خطأ . القضاء بالبراءة غير جائز . والقضاء بالسقوط غير جائز . وصف الواقعة خطأ بأنها جنحة . لا يغير من حقيقة الواقع . القول الفصل في السقوط يكون لمحكمة الجنايات صاحبة الاختصاص .
- (٦٠٢) ٦٣٣ دعوى جنحة . صدور حكم فيها . التفرع بالطن فيه وتهديم أسباب الطن في المباد . مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ تدهيم الأسباب وتاريخ لإرسال الأوراق إلى قلم كتاب محكمة التقن . اقصاء الدعوى بمضى للدة . يتعين قبول الطعن وبراءة الطاعن .
- (٦٣٢) ٦٦٥ دعوى اختلاس أشياء معجوزة . مبدأ سقوطها . من تاريخ وقوع الاختلاس لا من تاريخ الحجز .

### سقوط العقوبة :

- (١٥٠) ١٥٧ حكم غيابي . تقادم العقوبة . مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا الحكم إلى وقت علم المحكوم عليه . حصول إعلانه إلى المحكوم عليه في محله . هذا الحكم تسرى بالنسبة إليه أحكام اللة للقررة لسقوط العقوبة لا الأحكام للقررة لسقوط الدعوى إلى أن يمارض في المحكوم عليه ويثبت للمحكمة عدم علمه به ثم تسرى مدة سقوط الدعوى .

### سلاح (ر . أيضاً : سرقة بظروف) :

- (٦٣) ٦٩ إحراز السلاح . الغاب عليه يكون على مقتضى القانون العام لا على وفق الأوامر العسكرية المشددة للقاء .



رقم القاعدة المصنعة

سلخانات ومحال الجزارة (ر. أيضاً : حكم « تسييه » ) :

ذبح مجل جلموس خارج السلخانة . وقوع هذه المخالفة في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . العقوبة الواجبة هي العقوبة الواردة بالرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالأسر العسكري رقم ٥٠١ ، أيها أصلح للتمم .

من ( ر . مجرمون أحداث . محكمة النقض « للمصلحة من الطعن » ) .

سيارات ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » . دفاع . قتل خطأ .

محكمة النقض « للمصلحة من الطعن » . وصف التهمة :

السير على اليمن في اليادين . حكم الرف . مخالفة الرف في السير . (٥٣٤) ٥٧٠  
تتعلق بها مخالفة لائحة السيارات . (٧٦٦) ٧٠٦

(ش)

شركة (ر. إثبات . اختصاص . عقد) .

شروع ( ر . تعريف النقود وترويجها . سرقة . قتل ) .

شريك ( ر . اشتراك . فاعل أصلي ) .

شهادة ( ر . إثبات ) .

شهادة الزور :

القصد الجنائي في هذه الجريمة . الكذب عن علم وإرادة بقصد (٤٠١) ٤٢١  
تضليل القضاء . لا عبرة بالبواصت .

مناط الطاب على هذه الجريمة . علم التهم بالحقيقة وتسميتها (٤٩) ٥٧  
لمصلحة التهم في الدعوى . إدانة الشاهد في شهادة الزور لمخالفة أقواله  
في الجلسة لما هو ثابت على لسانه في محضر رسمي مع دفع التهم بأنه كان  
يجعل حقيقة ما تضمنه هذا المحضر . تصور .

رقم القاعدة الصفحة

## شهادة الزور (تابع) :

- (٣٧٩) ٤٠٠ إدامة للتهم الذي أدبت المعادة زوراً لمصلحته . لا تمنع من قيام هذه الجريمة . يمكن أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم للتهم أو عليه .
- (٤٨) ٥٥ حق النيابة والمحكمة في توجيه تهمة شهادة الزور بالجلسة . ذلك لا يعد من وسائل الضغط على الشاهد . عدول الشاهد بالجلسة عما سبق له إبدائه من أقوال كاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور إليه . جائز ما دام باب المرافعة لم يقفل .
- شيعوية :
- (٦٠٧) ٦٣٩ منشور . استخلاص المحكمة من مجموع عباراته أن ما ذكر فيه من الوسائل لا يتصل بنظام الحكومة المقرر وأنه خال من الإشارة إلى الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة غير مشروعة وهو ما يجب توفره للعقاب . لا عقاب .

## (ص)

صابون (ر . غش) .

صحافة (ر . قذف وسب . نشر) .

صغير (ر . مسؤولية مدنية) .

صيدلة (ر . أيضاً : قوة الشيء المحكوم فيه) :

- (٤٣٠) ٤٥٩ مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة . لا يشترط لقيام هذه الجريمة . تكرار الفصل . يصح الإعلان ولو لمخالفة واحدة .
- (٤٣٦) ٤٦٩ إعلان المحل القى وقت فيه المخالفة . لا يشترط أن يكون مملوكاً لمن وقت منه المخالفة . يمكن أن يصدر الحكم على أساس أن مرتكب المخالفة كان يباشر عمله في المحل بتكليف من صاحبه .
- (٥٠٠) ٥٤٠ صاحب المخزن . اتهام غيره في جريمة الامتناع عن بيع عقار . إدانته دون بيان صفته التي تخوله البيع . قصور في الحكم .

رقم القاعدة الصفحة

### صيدلة (تابع) :

- وجود سنج غير مضبوطة ولا مدفوعة في صيدلية . ضبطها بواسطة ٤٧٨ (٤٤١)  
مفتش إدارة اللوازم . صحيح .  
الأوامر العسكرية بالتكاليف الخاصة بالأطباء والصيدلة . صيدل ٩٤١ (٩٢٣)  
لم يعارض في أمر التكليف الصادر إليه . يحق عقابه لعدم تنفيذه .

### (ض)

ضبطية قضائية ( ر . تحقيق . تفتيش ) .

ضرائب ( ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » . وقف تنفيذ العقوبة ) :

- تحدد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة . يكون بدخس جميع التكاليف ٣١٠ (٣٠١)  
وعلى الأنص الاستهلاكات الحقيقية .  
زيادة ما لم يدفع من الضريبة . الزيادة التي قررها الأمر العسكري ٣٢٧ (٣١٢)  
رقم ٣٦١ . مناط الحكم بها . ما يجب يائه في الحكم .  
زيادة ما لم يدفع من الضريبة . لا يصح أن تقل عن ثلاثة الأمثال . ٦٠٨ (٥٦٧)  
الصدد مفترض في هذه الجزعة . الحكم بالزيادة جزاء يلزم القرامة  
والجلبس . ليس عقوبة بحتة . لا يجوز إيقاف تنفيذه .  
زيادة ما لم يدفع من الضريبة . شرط الحكم بها . تعيين مقدار ٦٩٨ (٦٦٠)  
ما لم يدفع أو تهديره ويان توفيرة للتم في الهروب من دفع الضريبة  
المستحقة .  
إدانة للتم بعدم دفعه الضريبة المستحقة عن أرباحه في سنة ١٩٤٦ ٧٢٣ (٦٧٧)  
حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ بالتطبيق للأمرين العسكريين رقمي ٣٦١  
و ٣٦٢ . صحيحة .

ضرب أو جرح ( ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » ) :

ضرب بسيط :

- تعدد التهمين وتعدد الإصابات . معاقبة متهم على أساس أن الإصابة ١٠٠ (٨٩)  
التي أحدثها استوجبت علاج الجني عليه أكثر من عشرين يوماً . غلاوت  
الإصابات في الجسامة . العقاب يكون طبقاً للسادة ١/٢٤٢ ع .

رقم القاعدة الصفحة

## ضرب أو جرح (تابع) :

ضرب عمد :

- (٧٦) ٨٥ ارتداء التهم لإيذاء شخص معين . إصابته شخصاً آخر . توافر ظرف المدد . مثال .

ضرب غير عمد ( ر . أيضاً : حكم « نسييه » ) :

- (٨٧) ٩٦ جرح خطأ . الحكم بالإدانة في هذه الجريمة . وجوب بيان نوع الخطأ المرتكب .

ضرب أفضى إلى عاهة ( ر . أيضاً : توافق . حكم « نسييه » . دفاع . محكمة النقض « المصلحة من الطعن » ) :

- (٣٠) ٣٧ ركن المدد . إثبات الحكم أن التهم تعدد لإيذاء المجني عليه حين ضربه بقطعة من الحديد على رأسه . هنا يكفي لبيان ركن المدد .  
(٧٠) ٧٤ تعدد الإصابات . عاهة لم تنشأ عن كل هذه الإصابات . عدم الالتئام إلى محدث الضربة التي تخلفت عنها العاهة . عدم وجود اتفاق بين التهمين بالضرب . إدانة متهم بعينه في إحداث العاهة . لا تصح . يتعين أخذ كل منهم بالقدر اللتين في حقه .

- (٧٥٨) ٧٩٩ تعدد التهمين . حدوث العاهة من ضربة واحدة . مؤاخنة التهمين جميعاً بها لثبوت اتفاقهم على ضرب المجني عليه عند ما وقع نظرم عليه . لا تناقض بين نفي قيام سبق الإصرار وبين إثبات حصول الاتفاق على الضرب قبل وقوعه .

- (١٢٠) ١٣٢ إدانة التهم في إحداث العاهة مع قول الطبيب الفرعي إن هذه العاهة يمكن أن تتحسن أو تتفاقم بإجراء عملية جراحية للمجني عليه . عدم تحديث الحكم من عدم رضا المجني عليه بالعملية . قصور . تلك لا تكون عاهة إلا إذا عرّضت العملية على المجني عليه وأبلمها .

ضرب أفضى إلى الموت ( ر . أيضاً : حكم « نسييه » . دفاع ) :

- (٣٢٦) ٣٣٧ مساءلة الضارب عن وفاة المجني عليه . يكفي لثبوت أن تكون الإصابة التي أحتمها ساهمت في الوفاة .

رقم القاعدة الصفحة

ضرب أو جرح (تابع) :

ضرب أففى إلى الموت (تابع) :

- ٧٤٨ (٧٠٥) مساءة للهم من نتيجة الضرب للفضى إلى الموت . تمنع متى ثبت أن الضرب كان سبب الوفة ولو كانت حالة الحنى عليه للرضية قد ساعدت على ذلك .
- ٣٨ (٣٠) متهان أحدث كل منها ضربة بالحنى عليه . حدوث الوفاة عن الضريتين . كل منها مسؤول عن جنابة الضرب للفضى إلى الموت .
- ٥٣ (٤٣) تعدد التهمين . تعدد الإصابات . حصول الوفاة بسبب الإصابات . عدم إمكان تعيين الضربة التى أحدثها منهم بسببه . لا يؤثر فى إدانته فى جنابة الضرب للفضى إلى الموت .

(ط)

طليب ( ر . إثبات . خير . حكم « تسيبه » . دفاع . كويلرا ) :

طعن ( ر . أيضاً : استئناف . متشردون ومشتبه فيهم . محكمة النقض . معارضة ) :

- ٢٤٢ (٢٣٦) العرة فى تحديد حق الطعن فى الأحكام . هى بوصف الواقعة كما رفعت به الدعوى لا بما قضى به المحكمة .
- ٣٠٠ (٢٩٢) ميداد الطعن . المرة فى حسابه هى بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه نفسه .

(ظ)

ظروف مخففة ( ر . أيضاً : رافة ) :

- ١٦٦ (١٥٩) الاستغزاز ليس عنراً قانونياً . ليس على المحكمة أن تتحدث عنه أو أن ترى موجباً عند ثبوت قيامه .
- ظروف مشددة ( ر . محكمة النقض « المصلحة من الطعن » . وصف التهمة ) .

رقم القاعدة الصفحة

## (ع)

عقد :

- تسميه . مقاصد المتعاقدين . وجوب الاعتبار بها . عقد اعتبرته (٦٢٤) ٦٥١  
المحكمة شركة دون أن تبين ما استندت إليه في ذلك . قصور .  
عقوبة ( ر . أيضاً : استئناف . رأفة . ظروف مخففة . محكمة  
النقض « المصلحة من الطعن » ) :  
عقوبة المصادرة لا يجوز وقف التنفيذ فيها . (٨٠٣) ٨٤١

علامات تجارية :

- ملكية العلامة التجارية . هي لمن استخدمها قبل غيره . تسجيلها (٨٧٢) ٨٩٨  
لا ينشئ حق للملكية وإنما يقررها . هو لا يصبح منشأً لذلك الحق  
إلا إذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ  
التسجيل ، على أن يبقى لمن له أسبقية استخدام العلامة حق وضع اليد  
عليها . واضع اليد على العلامة السابقة لا تصح معاقبته على هذا الفعل .  
عود ( ر . أيضاً : حكم « تسيبه » ) :

- الجرعة السابقة يجب أن يكون قد صدر فيها الحكم نهائياً قبل (٣٣) ٤٤  
وقوع الجريمة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها . وقوع الجريمة قبل  
صدور الحكم في الجريمة السابقة . لا يصح اعتبار المتهم حائلاً . الحكم  
باعتباره حائلاً لا يمنع من قضاة كون الدعوى لم يفصل في موضوعها  
بعد . هو حكم من شأنه أن ينهي الخصومة فيها أمام جهة الحكم .  
متهم سبق الحكم عليه في جريمة إحراز مخدر . ارتكابه جريمة (٥٢٨) ٥٦٤  
مماثلة . عدم مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ  
سقوطها بمضي اللدة على ارتكابه الجريمة الجديدة . حائد .  
عيب ( ر . قذف وسب ) .

## (غ)

غرامة نسبية ( ر . اختلاس أموال أميرية ) .

رقم القاعدة الصفحة

غش في المعاملات التجارية (ر. أيضاً: حكم «تسييه» .

متشردون ومشتبه فيهم . نصب ) :

٨٨١ (٨٤٦) قانون قع التث والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يعاقب على ٨٨١ (٨٤٦)  
جرمتين مختلفتين : إحداهما تهم بفعل غش يقع من البائع على المشتري  
والأخرى تهم بفعل غش في الشيء نفسه .

١٨٧ (١٧٢) مخالفات نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تخضع لنظام  
خاص بها من جهة الإثبات .

٨٨١ (٨٤٦) بوردرة . عرض بوردرة مخيرة نسبة ثائي أكسيد الكربون فيها ٥٪  
بدلاً من ١٢٪ . لا عقاب عليه .

٥٥٧ (٥١٩) دقيق . مخالفة في نسبة الردة أو الألياف أو التخلط عن النخل .  
العقاب لا يكون إلا بحصول المخالفة في نسبتين على الأقل .

٥٥٨ (٥١٩) دقيق غير مطابق للمواصفات . طريقة الفحص : النخل والتحليل  
الكيميائي . إشارة الحكم إلى الفحص على النخل فقط . يعيب الحكم .

٦٦٤ (٦٣٢) زيد مفشوش . ضبطه في أغلفة يحمل صناعته . مجرد التغليف لا يعتبر  
عرضاً للبيع .

٨٧٧ (٨٣٩) ممن . بيع ممن تريد حوصته على القدر المتفق عليه مع المشتري .  
هذا ليس غشاً مما نص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ وإعاً هو خدع للمشتري في صفات البيع الجوهرية وما يحتويه  
من عناصر . العقاب عليه يكون بالمادة الأولى من القانون المذكور .

٥٧١ (٥٣٥) كعك غير مطابق للمواصفات النصوص عليها . العقاب على صنعه  
أو عرضه للبيع أو حيازته . يصح .

٥٦٨ (٥٣٠) لبن مفشوش . عرضه للبيع . إدانة متهم في ذلك . لما تمها على دليل  
صحيح مستند من تحليل صحيح . يكفي . استصدار أمر من القاضي لتأيد  
ضبط اللبن للمفشوش . محله أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز  
العينات .

٦٩٤ (٦٥٦) لبن . اعتباره مفشوشاً مجرد قلّة نسبة الحسم فيه دون تعرض لهذه  
النسبة ويان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البريئة . خطأ .

٧٢٤ (٦٧٨) لبن . التث يستلزم وقوع تثير على ذات البضاعة . حكم بالعقاب في  
جرعة غش لبن . يجب لصحته أن يظهر أن الحسم قد تزع منه .

## (ف)

فاعل أصلي (ر. أيضاً : اشتراك . تضامن . حكم « تسبيبه »

ضرب أفضى إلى الموت . وصف التهمة ) :

- اتفاق متهمين على قتل المجني عليها . إطلاق كل منهما عياراً نارياً (٨٧٤) ٨٩٩ صوبهما . قتل أحدهما وإصابة الآخر . كلا المتهمين فاعل أصلي في جريمة القتل وفي جريمة الشروع فيه .
- اتفاق المتهمين على قتل المجني عليه . إطلاق كل منهما النار عليه (٤٠٠) ٤١٩ بقصد قتله تنفيذاً للاتفاق . حصول الوفاة من عيار واحد . كلاهما فاعل .
- متهمان . اتواؤهما قتل المجني عليه . مباشرة كل منهما فعلاً من ١ أفعال الاعتداء عليه في سبيل تنفيذ قصدهما المشترك . كلاهما فاعل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعل أحدهما بل من فعل زميله .
- ارتكاب كل من المتهمين عملاً من الأعمال التي ارتكب القتل بها (٣٣٢) ٣٥١ مع المدد وسبق الإصرار . كلاهما فاعل .
- سرقة . جلوس أحد المتهمين مع حارس الشيء للمسروق . تكلبه (٤٠٧) ٤٣٢ معه ليلبيه لتسهيل السرقة . هذا عمل من الأعمال السكونية للجريمة .
- سرقة . اتفاق المتهم مع زملائه على السرقة بأن يدخلوا ثم للتزل (٤٤٧) ٤٨٥ لأخذ المسروق ويبقى هو على مقربة منهم يحرسهم . هو فاعل لا مجرد شريك .
- سرقة . متهمون في جريمة سرقة يأكراه . بيان ما وقع من كل (٤٧٠) ٥١٣ منهم . لا يكفي لاعتبارهم فاعلين . يجب أن يبي الحسك ببيان قيام الاتفاق بينهم على السرقة .
- فعل قاصح (ر. هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

## (ق)

قاصر (ر. استئناف) .

قائض (ر. أيضاً : إجراءات . حكم « تسبيبه ») :

- فان حكم في الدعوى حكماً ابتدائياً غائباً . لا يجوز أن يشترك في (٤٤١) ٤٧٧ الحكم فيها استئنافاً .



رقم القاعدة الصفحة

## قاض (تابع) :

- ٧٩٤ (٧٥٦) الجمع في الدعوى بين سلطة قاضى الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع . حكم بإلزامه .
- ٣٠٥ (٢٩٩) صلاحية . رفض للمارضة للرفوعة من التهم في الأمر الصادر بحجه احتياطياً . لا يمنعه من الفصل في الدعوى ذاتها .
- ٢٨٧ (٢٧٦) عام . عدم حضوره الجلسة التي نظر فيها الدعوى شقيقه القاضى . لا إعلان في الحكم .
- ٧٨٨ (٧٥١) إلزام القاضي بما في الدعوى من التصفيات الأولية . لا يعد تكويناً لرأى مستقر له فيها .
- ٢٩ (٢٤) القبض على التهم أثناء محاكته قبل الفصل في الدعوى . لا يدل على أن المحكمة كونت رأياً منده . هو إجراء تحفظي . لا يتجسم على الأمر به أن ينتهي عن الفصل في الدعوى .
- ٦١ (٥٦) طلب انقضاء المحكمة لإجراء معانة . قول القاضي إنه لا فائدة من المعانة . لا يدل بذاته على أنه كون رأياً مستقراً في الدعوى يمنعه من نظرهما .
- ٨٧ (٧٩) طلب وكيل النيابة المتراجع تعديل وصف التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى جنحة ضرب . مناقشة أحد أعضاء المحكمة لزيادة ذلك وعدوله عن هذا الطلب . هنا لا يدل على أن القاضي قد استقر على رأى معين في الدعوى يمنعه من نظرهما .
- ١٠٨ (٩٤) مناقشة بين رئيس المحكمة وبين محامى المصوم حول مسألة من المسائل المروضة . لا يصح عنده أنه رأى المحكمة المستقر في هذه المسألة . الرأى المستقر هو الذى يكون في الحكم بعد المناوالة .
- ٢٢٥ (٢٢٢) تعيين أسباب الحكم ملاحظة عامة . لا يصح التمس عليه بأن القاضي قضى في الدعوى بملءه .

## قاضى الاحالة ( ر . أيضاً : أمر الإحالة . وصف التهمة ) :

- ١٣٨ (١٢٤) تكليف التهم بالحضور أمام قاضى الإحالة . للوائح الخاصة بذلك مقررته لصحة التهم . عدم تمسك التهم أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها . لا يجوز له من بعد أن ينسك بهذه المخالفة .

رقم القاعدة الصفحة

### قانون :

- (٦٣) ٦٩ الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . حكمها خاص بالقوانين المؤقتة . القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالة الطوارئ ولا يكون منصوباً فيها على مدة معينة لسريانها . لا تدخل في حكم الفقرة المذكورة . كذلك الأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية . التهم يستند من إلناء هذه الأوامر في أية مرحلة كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها .
- (١٨٠) ١٩٦ الرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ . الملن فيه يخالفته للدستور قولاً بأن السلطة التي من حقها إصداره قد تنازلت لغيرها عن سلطتها في بيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به . خطأ .
- (٣٣٧) ٣٥٩ مراقبة الحاكم على دستورية القوانين . إصدار مرسوم بقانون لتنظيم الحرية الشخصية . لا مخالفة في ذلك للدستور . المادة ٤١ من الدستور لم تفرق بين المواد الجنائية وغيرها من التنايير المستعجلة . سلطة سن القوانين .
- (١٦) ٢٠ قانون العقوبات الجديد . جريمة ارتكبت وقت العمل بالقانون السابق . العقاب عليها يكون بتقضى هذا القانون ما دام القانون الجديد لم يعدل عن أحكامه .
- (٢٩١) ٢٩٨ تعديل عقوبة الجريمة محل المحاكمة . يجب الأخذ بهذا التعديل ما دام قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .
- (٦٠٣) ٦٣٤ القانون الخاص بالآثار . لا يطل أحكام القانون العام .
- (٩١٥) ٩٣٤ آثار الأحكام الصادرة بناءً على قانون معين . لا تنقضى بإلناء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلناء لم يستبق النص على عقاب الفصل .

### قبض وحبس بغير حق :

- (٨٨٦) ٩٠٩ التهديد بالقتل . يشترط أن يكون تهديد بالقتل قد وقع بفعل أو قول وجه للقبوض عليه .
- (٨٣٢) ٨٧١ التهديد بالقتل . البرة في توفره هي بما يصدر عن الجاني نفسه من قول أو فعل لا بما يقع في نفس الجاني عليه من اعتقاد أن الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر هذا الاعتقاد . مثال .

قتل :

قتل خطأ ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » ) :

- (١٩٥) ٢١٤ وفاة المحيى عليه بسبب الالتهاب الثانى عن الإصابة التى أحدثها به التهم . مساءلة التهم واجبة . رفض المحيى عليه أو ذويه بتر ساقيه . التذرع بذلك لندره المسؤولية عن التهم قولا بأن هذا البتر كان محتل معه نجاته . لا يجدى .
- (٦٢) ٦٨ ترام . قول المحكم باحتال وقوع الحادث الذى أدى إلى وفاة المحيى عليه من تداعى سلم عربة الترام على إثر ركوبه . هذا يبرر براءة سائق الترام . خطأ المحكم فى بضى تهمرات أوردها فى خصوص واجبات السائق . لا تأثير له . التهم يستفيد من كل شك فى مصلحته لا يستطاع رفضه .
- (١٢٧) ١٤٣ سيارة . اجتيازها ما يكون أمامها فى الطريق . لا يعد لقاته خطأ مستوجباً للمسؤولية .
- (٦٧) ٧٠ سيارة محملة بالآلات من الفطن . ركوب المحيى عليه فوق الآلات . وقوفه عند مرورها من تحت كوبرى . وفاته من صدمة الكوبرى . لا مسؤولية على السائق .

قتل عمد :

- (٤٣) ٥٣ تعدد التهمين . تعدد الإصابات . متهم . إحداثه مع آخر إصابات بالمحيى عليه بنية قتله . حصول الوفاة بسببها . مسؤوليته . عدم إمكان تعيين الضربة التى أحدثها هو . لا يؤثر فى إدانته .
- (٦٦٣) ٧٠١ تعدد التهمين . إصابة المحيى عليه من عيار ناري واحد . استبعاد ظرف سبق الإصرار . إدانة التهمين جميعاً بالقتل الممسد . قصور . الإدانة فى هذه الحالة لا تكون صحيحة إلا إذا كان بين التهمين اتفاق سابق .
- (٦٥٣) ٦٩٢ قتل تم تنفيذه يد بكر . اعتبار زيد مسؤولاً عن هذا القتل دون بيان توفر الاتفاق بينهما عليه . مجرد توارد خواطرها على إطلاق النار فى وقت الحادث لا يربط تضامناً بينهما فى المسؤولية الجنائية . هذا فصل من أطلاق الميار ولم يصب هو مجرد شروع فى القتل .

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

سبق إصرار (ر. أيضاً : حكم « تسميته ») :

- هو حالة ذهنية هجوم بنفس الجاني . الشهادة به مباشرة غير ممكنة . ٦٨٦ (٦٤٨)  
القول بتوافر سبق الإصرار على أساس الضمائر . لا يكفي . ١٧٩ (١٦٨)

نية القتل :

- نية القتل . تمسك للتهم بأنه لم يكن يقصد قتلًا من إطلاق القذوفات ٩٣ (٨٢)  
النارية بل كان قصده فض المشاجرة التي كانت لائحة وأن المجني عليه  
أصيب عنقاً لمصادفة وجوده في مكان مرتفع . الاستدلال على نية القتل  
بمجرد قول المحكمة إن العيار اتى أطلقه التهم أصاب المجني عليه في مقتل  
لا يكفي في صورة الدعوى .

- نية القتل . الاستغزاز لا ينفي قيام هذه النية . ١١٢ (١٠٨)  
« » . القصور في إثباتها . مثال . ٢٢٦ (٢٢٢)  
« » . إطلاق مدس على عضد المجني عليه . لا يكفي لإثبات ١٥٢ (١٣٩)  
هذه النية . الضد ليس بمقتل .  
نية القتل . القول بثبوتها بناءً على اعتبارات غير كافية . قصور . ٩٠١ (٨٧٥)  
مثال .

- نية القتل . سكران . استغلاص توافرها لديه . لا يقبل . ٢٦٦ (٢٦٣)  
« » . « » . فاقد الشعور . لا تتوفر في حقه نية القتل ١٥٣ (١٤٠)  
إلا إذا كان اتواه ثم أخذ المسكر ليشبعه على تنفيذه . و ٣٤٨ (٣٣١)  
نية القتل . سكران شرب الخمر اختياراً . لا يسأل عن القتل العمد . ٣٤٨ (٣٣١)  
هذه الجريمة تستلزم قصداً جنائياً خالصاً .  
نية القتل . لإثبات توافرها في حق القاتل . ذلك لا يفيد توافرها ٨٢١ (٧٧٨)  
في حق من اشترك في القتل مع علمه به .

قتل أقرنت به جنائية :

- إطلاق التهمين عدة أعية نارية على جماعة . قتل أحدهم . عدم إصابة ٢٠ (١٦)  
الآخرين لظروف خارجة عن إرادة التهمين . هذه الأفعال تكون جنائية  
قتل وجناية شروع في قتل .  
توفر رابطة الزمنية بين الجريمةين . تهديره موضوعي . ٦٧٥ (٦٣٩)

## قتل (تابع) :

شروع في قتل ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » . دفاع . محكمة

النقض « المصلحة من الطعن » ) :

العاب على الاشتراك فيه على أساس أن القتل نتيجة عملة للاخلاق ٥٧٣ (٥٣٧)  
على السرقة . النعى على الحكم بأنه لم يبين الدليل على الاخلاق وعلى  
القتل . لا يصح .

قذف وسب ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » . دفاع ) :

أقوال دالة بناتها على السب والقذف . عاصبة كاتبها عليها بنس ٦٤١ (٦١٢)  
النظر عن البواعث . القصد الجنائي في هذه الجريمة متى يتحقق ؟ ٦٤٢ و (٦١٣)  
حسن النية . معناه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . صحة وثائق ٢٢٠ (١٩٩)  
القذف . لا يكفي التثبت من صدق واقعة للاحتجاج بحسن النية فيما  
عفاها من الواقع .

علانية . لقاضي أن يستخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ٣٥٨ (٣٣٦)  
ملايات وظروف . عدم اعتداده بالرابطة التي بين المستمعين ممن ألقى  
عليهم الخطاب . جائز .

علانية . تهدم شكوى إلى جهات الاختصاص . إدلاء مقدمها بأقوال ١٩٩ (١٨٥)  
أمام القير . متى يعتبر قذفاً علنياً ؟ إذا كان القصد مجرد التشهير للنبيل  
من الشكوى منه .

علانية . القول بتوافرها لحصول السب أمام الوجودين وقت توقيع ٦٥٣ (٦٢٦)  
الحجز . كاف .

افتراء . صحيفة دعوى شرعية . القذف فيها . اعتباره افتراءاً يسمح ٢٨٧ (٢٧٦)  
به الدفاع . جوازه .

افتراء . تهدير محكمة الموضوع أن العبارات للسندة إلى التهم مما ٥١٩ (٤٧٨)  
يقضيه الدفاع في الدعوى المدنية التي كانت مرفوعة عليه . حله .

سب علني . وجوب بيان ركن العلانية في الحكم . عدم بيان ٣٥٣ (٣٣٣)  
الاعتبارات التي استخلصت منها المحكمة قيامه . قصور .

هتاف . استخلاص المحكمة من ألقاظه ووقت حصوله ومكانه أنه ٣٩٤ (٣٧٦)  
قصد به السب . الاحتجاج بحسن النية . لا يثير من الأمر .

( ٦٥ جنائي )

## قذف وسب (تابع) :

- عيب . أركان هذه الجريمة . حصول العيب وقصد . عدم كفاية ٨٤٤ (٨٠٦)  
ما أورده الحكم لتدليل على سوء القصد . قصور . مثال .
- عيب . استخلاص القصد الجنائي من الألفاظ التي جهر بها التهم . ٣٥٨ (٣٣٦)  
سائق .
- قذف . عبارات شائعة تتضمن بطلانها ثبوت القصد الجنائي . تبرئة ٧٧٤ (٧٢٦)  
للتهم . يجب أن يثبت صحة جميع الوقائع وأنه إنما ابتنى الحيز لبلاده  
لا التشهير بالمجنى عليه .
- قذف . براءة القاذف . شرطها . ثبوت حسن نيته وصحة وقائع ٤١ (٣١)  
القذف . خطأ المحكمة في إثبات سوء النية . لا يؤثر في الإدانة .
- قذف بطريق النسر . عقوبة الترامة . حددا الأدنى مائة جنيه . ٤٢٨ (٤٠٥)
- قذف . مقال يشتمل على إسناد أمور لو كانت صادقة لأوجب احتقار ٦٤١ (٦١٢)  
المجنى عليه عند أهل وطنه . اعتباره قذفاً مباحاً دون أن يثبت التهم  
صحة كل واقعة وحسن نيته . لا يصح .
- قد أفعال الحكومة . حق مقرر . توجيه اللوم إلى الملك أو مجرد ١٠٨ (٩٤)  
إلقاء المسؤولية عليه ولو كان ذلك موقفاً في قالب من الإجلال والإكبار .  
مقابل عليه . الملك لا يكون محل مساءلة أبداً . اشتراك الملك في الواقع  
في عمل من أعمال الحكومة . لا يؤثر في حق تعدها بشرط ألا يزج  
فيه باسم الملك .
- قد . القذف قذف متى اشتمل على ما يشين للوظف من جهة عمله . ٦٤٢ (٦١٣)  
سياق العبارات على سبيل القرض . لا يجدي .
- قد مباح . استعمال عبارات قاسية . لا يؤثر مادام التهم ملتزماً ٧٧٦ (٧٢٨)  
حدود القانون في القذف .
- إثبات . خطأ المحكمة في تحديد وقت تدمير الدليل وطريقة تدميره . ٤١ (٣١)  
لا تتأثر به إدانة التهم مادام لم يمسك بإثبات صحة الوقائع جميعها .
- قسوة :
- عمدة . استعمال القسوة بالضرب اعتدافاً على وظيفته . هنا القتل ٨ (٦)  
يكون جريمة القسوة وجريمة الضرب . عقابه بالمادة ٢٤١ دون المادة  
١٢٩ لثبوت أن الضرب أعجز المجنى عليه مدة تزيد على عشرين يوماً .  
لا خطأ في ذلك .

رقم القاعدة الصفحة

قمار (ر. أيضاً : حكم « تسبيبه » ) :

- (٨٦) ٩٥ ألعاب القمار التي عنيها . الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة يجب أن يبين اللعب الذي ثبت حصوله . كون هذا اللعب ليس من الألعاب المينة في المادة ١٩ من قانون المحال المصومية . يجب بيان أنه من الألعاب التي يكون الرغ فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة .
- لعب البصرة . اعتباره قاراً . ذكر الاعتبارات المؤدية إلى ذلك . (٦٨٢) ٧٢٨ سلامة الحكم .
- لعبة السيف . اعتبارها من ألعاب القمار . بيان علة ذلك . وجوبه (٧٢٥) ٧٧٢
- لعبة الكوي طير . متى يصح اعتبارها من ألعاب القمار ؟ العقاب عليها دون بيان كقيمتها وأن للحظ فيها النصيب الأوفر . لا يصح . (٧١٠) ٧٥٥
- قوادون ( ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق ) .

قوة الشيء المحكوم فيه ( ر . أيضاً : استئناف ) :

- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى سبق الفصل فيها . لا يصح إلا إذا اتحد السبب في الدعويين . متى يصح القول باتحاد السبب في الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متتابعة . (١٨٢) ١٩٨
- حكم بالإدانة في جريمة صار نهائياً . إشكال في تنفيذ هذا الحكم . القضاء برفضه . الطعن في هذا الحكم ابتداء إعادة البحث في الدعوى الأصلية . لا يقبل . (١٨١) ١٩٧
- متى يصح التمسك بحجة الحكم النهائي ؟ (٢٦) ٣٣
- حكم جنائي . متى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ؟ مثال . (٣٣٥) ٣٥٧
- حكم لم تنتهه النيابة . استئناف الدعوى للدعي إليه فيما يتعلق بمقتوه . قضاء المحكمة الاستئنافية في الدعوى المدنية على خلاف هذا الحكم . جائز . (٥٣٣) ٥٦٩
- حكم جنائي في جريمة . يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة . (٨٥٧) ٨٨٨
- حكم ببراءة متهم من تهمة اختزان مواد سامة بدون ترخيص . حكم بإدانة لمزاولة مهنة الصيدلة بأن جهز أدوية بدون ترخيص . لا تعارض بين الحكمين . (٤٣٠) ٤٥٩

رقم القاعدة الصفحة

## (ك)

كحول (ر. تطهير).

كوليرا :

- ٦٣٠ (٦٠١) طبيب . اتهامه بالاعتجار بالمصل الواقع من الكوليرا بإجراء الحقن مقابل أجر . إدانته . تحصيل الإذانة من أسباب بينها الحكم مؤدية إليها . قول الطبيب إن ما دفعه المجنى عليه كان من تلقاء نفسه على سبيل الاعتراف بالجليل . ما جاء بالحكم يصلح رداً عليه .

## (م)

مبان (ر. تنظيم) .

متشردون ومشتبه فيهم (ر. أيضاً : استئناف . حكم

« تسييه » . دفاع) :

- ٨٣٠ (٧٨٣) جرائم النش والتدليس . لا تعتبر بصفة عامة اعتداء على المال . يجب للاعتدال بها في مقام الاختباء أن يبين الحكم ما يبرر عدما اعتداء على المال .
- ١٩٣ (١٧٥) الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . سلطة الإنذار وحرر حالة الاختباء . ترك ذلك لتقدير القاضي .
- ٨٩٢ (٨٦٢) حكم القاضي الجزئي بإنذار للشبهة فيه . لا يقبل أى طعن . حكمه بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . لتأييد أن تتأهله .
- ٢١٧ (١٩٦) الاستعانة بشواهد من صحيفة سوابق التهم السابقة على الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . جائز . يجب بيان تواريخ الأحكام السابقة والأدلة التي استخلص منها القاضي حقيقة اتهام التهم . إغفال ذلك . قصور .
- ٢٤٤ (٢٤٣) . الاعتماد على الأحكام الصادرة على التهم قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأخذه بأحكام هذا الرسوم . متى يصح ؟
- ٣١٤ (٣٠٣) الاستدلال على حالة التهم المخطرة وقت عا كته بواقعه . جوازه .



رقم القاعدة الصفحة

### منشردون ومشتبه فيهم (تابع) :

- (٤٣٩) ٤٧٥ منهم سبق المحكم عليه مريمين بالمجس في سرقة وفي جنحة إحرار  
عندر . إدائته مشتبهاً . صحبة . كونه لم يحكم عليه إلا مرة واحدة  
في جنحة عندر . لا أهمية له . القانون لم ينص على أن تكون الجرائم  
التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى التهم الواحد .
- (٥٨٣) ٦١٨ المحكم على التهم بوجوده في حالة اشتباه . الاستناد في ذلك إلى  
شهادة رجال الحفظ وما استظهرته المحكمة من صحبة سوابقه ومن قضية  
إحرار عندر يرى منها لبطان التفتيش . لا تترتب في ذلك .
- (٥٨٣) ٦١٩ الاعتد في إدانة التهم بوجوده في حالة اشتباه على شهادة الشهود .  
سوابق لتهم قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الاعتد عليها في  
تأييد ما شهد به الشهود . لا جناح على المحكمة في ذلك .
- (٩١٥) ٩٣٤ آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون مجن . لا تنقضى بإلناء هذا  
القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلناء لم يستبق النص على عقاب و (٩٢٤)  
القول . منهم حكم عليه قبل للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥  
بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه ثم حكم عليه بالمجس  
لسرقة بعد المرسوم بقانون المذكور . هو يكون قد ارتكب عملاً من  
شأنه تأييد حالة الاشتباه . يتعين عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة  
من المرسوم بقانون المذكور .
- (١٩٣) ٢١٠ إنذار الاشتباه . قابليته للقوطة في حكم للرسوم بقانون رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٥ .
- (٧٢٨) ٧٧٥ منهم حكم بإنذاره مشبوهاً . اتهامه في سرقة في خلال الثلاث  
السنوات التالية للحكم . يجب على المحكمة بحث هذه الواقعة لتتبع جديدة  
الاتهام لتدنيه أو تبرئته على حسب ما يتبين لها .
- (٥٦٤) ٦٠٦ الود في حالة الاشتباه . البرة في إثباته هي بتاريخ وقوع الجرائم  
لا بيوم الحكم فيها . عدم بيان المحكمة تاريخ ارتكاب الجرائم التي  
قالت بقيام حالة الود معها . قصور .
- (٧٩٤) ٨٣٦ عود للاشتباه . يجب للإدانة في هذه البرعة بيان السند الذي يبرر  
القول بوقوع عمل من الشبهة فيه من شأنه تأييد حالة الاشتباه . الإدانة  
بناءً على أن الاتهام للوجه إلى التهم جدى لفيد الدعوى ضده . قصور .  
الفيد لا يفيد جدية الاتهام وإنما هو مجرد إجراء إداري لرصد الفضائيا  
في الجداول الخاصة بها .

رقم القاعدة الصفحة

### متشردون ومشتبه فيهم (تابع) :

- (٩١٨) ٩٣٧ « حالة العود » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . المراد منها أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاشتباه عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه . لا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تتوفر جرعة الاشتباه من جديد بناءً على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التي بني عليها حكم الاشتباه .
- (٢٩٤) ٣٠٤ تنعرد . لا يتحقق معناه بالنسبة إلى الإناث . المادة ٤ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . مدى تطبيقها على النساء . لإاحة المرأة نفسها لمن يطالبها . لا يمكن بسبب ذلك وحده أخذها بأحكام التنعرد .
- (٥٩٤) ٦٢٦ إدانة امرأة بالتنعرد لضبطها في منزل مدار للدعارة السرية . عدم بناء الحكم على أنها تسول في معاشها على ما تحصل عليه من طريق الدعارة . لأعقاب .
- (٦٩٥) ٧٣٦ سكتي امرأة مع رجل معين في منزل واحد وتكفله بالإنفاق عليها . لا تصح إدانتها في التنعرد .
- (٨١٤) ٨٥٠ متهم أنذر متنعرداً . عوده إلى التنعرد في خلال الثلاث السنوات التالية للانذار . العقوبة الواجبة هي الرقابة التي لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات . القضاء بالحبس والمراقبة . خطأ .

### مجرمون أحداث :

- (٢٢٣) ٢٢٨ سن التهم . العبرة في هذا المقام هي بالسن وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم .
- (٧٦٨) ٨١٠ حدث متهم في جريمة هناك عرض . التصريح في الحكم بمعاملته بالرأفة . توقيع عقوبة الحبس لسته شهور عليه . خطأ . للمحكمة في هذه الصورة — عملاً بالمادة ٦٦ — أن تقرر له العقوبة التي تراها غير مقيمة بالمعذور للقررة بالمادة ١٧ ع .

محكمة (ر. إجراءات . قاض) .

محال خطرة أو مقلقة للراحة (ر. تطهير) .

رقم القاعدة الصفحة

## محال عمومية (ر. أيضاً : تموين) :

التعريف بالمحل العموى . محل به موائد وكراسى تخدم فيه الخمر لرواد اللهى والنسبة . هو محل عموى فى حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ملهى للموسيقى والرقص والنساء . وجود موائد وكراسى فيه . تخدم الخمر فيه الرواد بعد اللباد القانونى . الحكم بإغلاقه . المحل يعتبر وحدة لا تمكن تجزئتها بصدد المخالفة التى وثقت فيه .

المبرة فى كون المحل عمومياً . ليست بالاسم الذى يعطى له ولكن بحقيقة الواقع . مكان يشاه الجمهور بلا تفریق ولا تميز . دخول البوليس فيه . جائز ولو بدون إذن النيابة . ناد مفتوح لعب القمار . مديره مسؤول ولو كان غيره هو رئيسه .

صاحب المحل العموى . مسؤول عما يقع فيه من مخالفات ولو كان غائباً .  
٧٢٨ (٦٨٢)  
٨١٢ (٧٧٠) محل بقالة . إداة التهم بإدارة محل عموى لبيع المشروبات الروحية بدون رخصة . بيان الاعتبارات المؤدية إلى ذلك . التى على المحكمة أنها أخطأت فى اعتبار المحل عمومياً . جدول موضوعى .

محل بيع سجاير بالقضاعى . حيازة جهاز استتبال فيه بدون رخصة . مخزور .  
٧٧٧ (٧٤٣)

مقضى مرخص فى إدارته . إزالة مبانيه وإعادة بنائه . إدارته بعد ذلك من غير إخطار الجهات المختصة بهذا التغير . لا عقاب .  
٩٣٩ (٩٢٢)

محام (ر. دفاع . قاض) .

محضر الجلسة (ر. إجراءات) .

محكمة الجنايات (ر. اختصاص) .

محكمة عسكرية (ر. اختصاص) .

محكمة الموضوع (ر. إثبات . محكمة التقص) .

## محكمة النقض :

### التقرير بالظمن وتقديم الأسباب وميعاد الظمن ( ر .

#### أيضاً : إجراءات ) :

- (٥٥١) ٥٨٣ كيفية التقرير بالظمن . ارسال تفراف باسم رئيس النيابة ومطلب  
اعتباره تقريراً بالظمن . لا يصح .
- (٣٠٢) ٣١١ أسباب الظمن . تقديمها دون التقرير بالظمن . لا يقبل الظمن  
شكلاً . كون عاى المحكوم عليه قد كتب إلى إدارة السجن لاستدعائه  
ليقرر الظمن وعدم تنفيذ موطنى السجن ذلك . لا يشفع .
- (٤٦٣) ٥٠٧ تقديم أوجه الظمن من زوج المحكوم عليها موقفة بإضافته . عدم  
تقديم توكل منها في ذلك . لا يقبل الظمن شكلاً .
- (٢٩٢) ٣٠٠ رفع الظمن في اليباد واجب من المحكوم عليه أو من خولم  
الفانون وضعه في مصلحته . العبرة في حساب اليباد هي بما هو مقرر  
بالنسبة إلى المحكوم عليه .
- (٨٣٠) ٨٦٦ ورود تقرير الظمن بيد اليباد . الاعتذار عن ذلك بعدم استطاعة  
الظامن دخول دار المحكمة بسبب محاصرة البوليس لها . ذلك لا يشفع  
له ما دام لم يقدم دليلاً على أنه منع من الدخول .
- (٦١) ٦٦ حكم صدر في غيبة المدعى بالحق للدنى ودون إعلانه بالمضور . حكم  
باطل . ظمن المدعى للدنى فيه بعد مضي أكثر من سنتين على صدوره  
على إثر علمه به . قبول الظمن شكلاً .
- (٢٣٣) ٢٣٦ حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ميعاد الظمن فيه .
- (٨٣٧) ٨٧٣ حكم استئنافى غائب غير قابل للمعارضة . ميعاد الظمن فيه بطريق  
النقض . يحسب من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .
- (٢٨٨) ٢٩٣ عدم استطاعة الظامن إثبات أن الأسباب التي قدمها كانت في اليباد  
ظمن غير مقبول . الثور على تلك الأسباب في درج مكتب بقلم الكتاب  
أثناء غياب صاحبه بأجازه مع خلوها من التصاريخ أو أية إشارة .  
لا تأثير له .
- (٢٧٠) ٢٨٠ محفل بالجن . عدم هديته أسباب الظمن في اليباد . لا يقبل  
الظمن شكلاً .

## محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالظمن وتقديم الأسباب وميعاد الظمن (تابع) :

- (٧٤) ٨٢ تمسك التهم في ظمنه بأنه لم يجد المحكم مودعاً قلم الكتاب لإرسال القضية للـ النائب السـموى . لا يشتم له في تقديم أسباب الظمن بعد الـيـماد .
- (٥٠٥) ٥٤٦ منهم قرر بالظمن في الـيـماد . تقديم محاميه سبباً للظمن على المحكم بأنه لم يتم في الـيـماد . تقديم محاميه أسباب الظمن بسـد اطلاعـه على المحكم . عام آخر طلب مهلة لتقديم أسباب أخرى . لا يصح .
- (٤٩) ٥٨ الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم المحكم في الـيـماد . يجب أن تصدر من قلم كتاب المحكمة الذي يوجد به ملف الدعوى ويودع فيه المحكم بعد ختمه . قيام ظروف تبرر اعتبار الشهادة كأنها صادرة من قلم كتاب هذه المحكمة . جواز الاستناد إليها في مدعياد تقديم الأسباب . مثال .
- (٥٥٦) ٥٨٩ شهادة صادرة قبل مضي ثمانية الأيام بأن المحكم لم يتم في الـيـماد . لا تفيد في طلب المهلة . شهادة أخرى بأن المحكم قد ورد قلم الكتاب بعد الـيـماد . لا تأثير لها ما دام الطاعن يوم حصوله عليها وجد المحكم مودعاً .
- (٦٦٢) ٧٠٠ شهادة ثابت بها أن المحكم وعـضـر الـجـلـة وردا المحكمة في اليوم السابق لتعـررـها . لا تفيد الطاعن . تأجيل محكمة النقض نظر الظمن حتى يقدم الطاعن أسبابه في هذه الحالة . ذلك لا يعد فصلاً منها في جواز تقديم أسباب الظمن .
- (٢٩٣) ٣٠٢ عدم ختم المحكم في الـيـماد القانوني . للمهلة التي تطى لتقديم أسباب الظمن ليست امتداداً لهذا الـيـماد . قول الطعون ضده إنه سبق أن أعلن الطاعن بالمحكم قبل الجلسة بمدة فلا تـهـيل منه أسباب الظمن التي يقدمها بعد مضي أكثر من عشرة أيام على هذا الإعلان . لا يـتـد به .
- (٤٣٣) ٤٦٥ عدم تقديم أسباب الظمن في المهلة الأولى . اعتذر الطاعن عن ذلك بـيـام وياـه الكـولـيا . عدم تـدـيـعـه الأسباب على إثر زوال هذا اللانـح . اعتذر غير مقبول .

رقم القاعدة الصفحة

## محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالظمن وتقدم الأسباب وميعاد الظمن (تابع) :

- ١ شهادة بأن الحكم لم يودع قلم الكتاب بعد ثلاثين يوماً . تحريرها في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم الثلاثين . لا يحصى .
- ٢٦٩ (٢٦٤) شهادة من قلم الكتاب محررة في اليوم الثلاثين من صدور الحكم . لا يصح الاستناد إليها في طلب نقض الحكم بحجة عدم توقيعه في الثلاثين يوماً . للضامن في هذه الحالة أن يقدم ما يراه من أسباب الظمن على الحكم ذاته في ميعاد عشرة أيام كاملة من يوم الجلسة الأولى التي نظر فيها طعنه بعد ختم الحكم .
- ٩٢٠ (٩٠٠) ظمن غير موجه لأسباب الحكم للظمن فيه . لا يلتفت إليه . مثال .
- ٩٨ (٨٨) حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . الظمن فيه بطريق النقض . يجب أن يدور الظمن عليه وحده .
- ٧٣٤ (٦٩٤) مذكرة مقدمة بعد حيز القضية للحكم ولا دليل على اطلاع المحكمة عليها . التمسك بها في طلب نقض الحكم . لا يحصى .

## أحكام جائز الظمن فيها :

- ٨٩٦ (٨٧٠) أمر قاضي الإحالة . الظمن فيه أمام محكمة النقض خطأ في تطبيق القانون . حتى لئنائب المسمى وحده . رئيس النيابة لا يجوز له أن يظمن فيه إلا بصفته نائباً عن النائب المسمى . يشترط ذكر هذه الصفة صراحة في تقرير الظمن .
- ٨٩٣ (٨٦٣) حكم من محكمة الجنب بعدم الاختصاص على أساس العود . تأسيس العود على حكيم صدر على التهم بعد ارتكابه الواقعة محل المحاكمة . خطأ . لا يمنع من قبول الظمن في هذا الحكم كونه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى . الأمر في هذه الحالة منه حصاً بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص .
- ٤٤ (٣٣) حكم باعتبار التهم عائداً . وقوع الجريمة الثانية قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة . حكم خاطئ . جواز الظمن فيه . لا يمنع من ذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد .

رقم القاعدة الصفحة

## محكمة النقض (تابع) :

### أحكام غير جائز الطعن فيها :

- (٣٢) ٤٣ حكم استئنافي غيائي . طعن النيابة عليه بطريق النقض قبل أن ينتقل على التهم باب المعارضة فيه . عدم جواز الطعن .
- (٢٧٣) ٢٨٥ حكم استئنافي غيائي . ميعاد المعارضة فيه لا يزال مفتوحاً . الطعن فيه بطريق النقض لا يجوز ولو من النيابة العمومية .
- (٤٧٧) ٥١٨ حكم بوقف السير في إجراءات دعوى ضد نائب حتى ترفع عنه الحصانة . لا يجوز الطعن فيه .
- (١٥) ١٨ حكم من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيه بقوة الجناية . حكم غير منه للخصومة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .
- (٧٦) ٨٦ حكم بعدم الاختصاص . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . حكم (١٣٢) ١٤٥ بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة الجناية . متى يصح و اعتبره طلباً بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى ؟
- (٦٦٩) ٧١٠ حكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى . هو حكم غير منه للتزاع . لا يجوز الطعن فيه .
- (٩٢١) ٩٣٨ حكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى على أساس أن أحد التهمين حدث . هو حكم غير منه للخصومة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . هنا لا يتم من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص في أي وقت ويض النظر عما سبق صدوره من أحكام .
- (٢٢٣) ٢٢٧ حكم بإنفاذ شخص مبلغاً للسادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عدم قابليته للطعن بطريق النقض . و (٣٠٢) ٣١٢
- (٥٦١) ٥٩٩ حكم من محكمة الدرجة الأولى بالإفطار عملاً بالسادة ١/٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . يجب الطعن فيه أولاً بطريق الاستئناف .
- (٣٩٧) ٤١٣ حكم بإدانة متهم في مخالفة شروط الرخصة المعلقة له ببيع الخمر . توقيع عقوبة المخالفة عليه . الطعن فيه لا يجوز .
- (٢٩١) ٢٩٩ حكم بعدم قبول دعوى اللجنة للباشرة . لا يجوز الطعن فيه .

رقم القاعدة الصفحة

## محكمة النقض (تابع) :

### أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

- ٤١٨ (٤٠٠) صدور حكم على متهمين . لمن أحدهما فيه . نقضه . الحكم الصادر من المحكمة التي أعادت النظر في الدعوى . الطعن فيه من المدعى بالمفوق المدنية ضد التهم التي لم يكن قد طعن فيه . لا يجزى .
- ٨٩١ (٨٦٠) قرار ناضى الإحالة بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئى . طعن النيابة فيه أمام محكمة النقض . لا يصح . الطعن فيه بطريق النقض خطأ فى تطبيق القانون . لا يكون إلا فى الحالة الوحيدة المنصوص عليها فى المادة ١٩ من قانون ١٩٢٥ .
- ٥٢١ (٤٧٩) حكم عسكرى . طلب إعادة النظر فيه أمام المحاكم العادية . لا يجوز .

### حالات الطعن :

#### الطعن بىطلان الاجراءات ( ر . أيضاً : إجراءات .

#### الترديد بالطعن وتقدم الأسباب الخ ) :

- ٧٠٢ (٦٦٤) بناء الطعن على وقوع المحاكمة باطلا لعدم إمكان معرفة ماتم أمام المحكمة لتصرف قراءة محضر الجلسة . عدم تعيين الطاعن على الإجراءات التي تمت فى مواجهة الطاعن . طعن على غير أساس .

#### الطعن بالخطأ فى تطبيق القانون :

- ٤٨١ (٤٤٤) الخطأ فى تطبيق مادة القانون على الواقعة كما هى ثابتة بالحكم . لا يستوجب بطلانه .
- ٢٤١ (٢٣٦) حكم مضى ثلاثون يوماً على الطلق به دون توقيه . نقضه .

#### الطعن بالتقصير ( ر . حكم « تسييه » ) :

#### أسباب جديدة أو موضوعية :

- ٧٩ (٧٣) أمر من النيابة بحفظ الدعوى لعدم كفاية الأدلة . عدم تمسك التهم أمام محكمة الموضوع بأن هذا الأمر لا يزال قائماً . لا يجوز له التمسك بذلك أمام محكمة النقض .



رقم القاعدة الصفحة

## محكمة النقض (تابع) :

### أسباب جديدة أو موضوعية (تابع) :

- (٥٢٧) ٥٦٢ الدفع يسبق صدور قرار بحفظ الدعوى . الدفع بأن أساس الدعوى الجنائية عقد لا يجوز إثبات تلمه بعهدة الشهود . لا يجوز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .
- (٥٣٨) ٥٧٥ الدفع بأن الذى رفع الدعوى هو معاون النيابة . عدم إثارة لدى محكمة الموضوع . إثارة لدى محكمة النقض . لا تجوز .
- (١٧٠) ١٨٣ حشيش . حكم . إثباته أن ما ضبط لدى التهم هو حشيش . ذكره ضمن الأدلة أن التحليل دل على أنها حشيش . عدم تمسك التهم أمام المحكمة بأن هذه المادة ليست من الحشيش كما هو معرف به قانوناً . لا تجبل لإثارة ذلك لدى محكمة النقض .

### المصلحة من الطعن ( ر . أيضاً : وصف التهمة ) :

- (٥٥٦) ٥٩٠ انتفاء للمصلحة من الطعن . لا محل له . مثال . مكان الجريمة .
- (٣٧٨) ٣٩٧ » » » » رفضه . مثال .
- (٧٩٦) ٨٣٩ طعن غير منتج . مثال .
- (٣٨٩) ٤٠٥ حكم بمقابلة للتهم ومصادرة السيارة التي استعملت في ارتكاب الجريمة الطاعن يقرر في طعنه عليه أن هذه السيارة ليست ملكاً له . لا يقبل هذا الطعن لانتهاء للمصلحة .
- (٤١١) ٤٤٢ متهم . عدم ادعائه أنه من الأحداث . لا جدوى له من الطعن على الحكم بأنه لم يبين سنة .
- (٤١١) ٤٤٢ طعن غير منتج . مثال في واقعة سرقة ملابس وأشياء أخرى متعلقة بالجلبش . مثال آخر .
- (٦٩٣) ٧٣٣ متهم حكم عليه ابتدائياً بالجلبش سنة . تأييد الحكم استثنائياً على أساس أن العقوبة هي ستة شهور . التنفيذ عليه بالجلبش سنة . طعنه في هذا الحكم بعد التنفيذ عليه . لا مصلحة . لا محل لنظر هذا الطعن .
- (٥٨٨) ٦٢٣ انطباق قانون آخر على واقعة الدعوى غير القانون الذى طبقته المحكمة تطبيقاً صحيحاً . لا جدوى للطاعن من ذلك .

رقم القاعدة الصفحة

## محكمة النقض (تابع) :

### المصلحة من الطعن (تابع) :

- (٥٦٢) ٦٠٢ حكم بإدانة التهم في جناية هتك عرض بالقوة . الواقعة كما هي ثابتة بالحكم تتوافر فيها عناصر جريمة القتل القاضح . العقوبة المقررة تدخل في نطاق عقوبة هذه الجريمة . الطعن في الحكم بأنه لم يبين ركن القوة مصلحة الطاعن فيه منتجة .
- (٨٣١) ٨٧٠ إدانة التهم في جريمة مقترنة بطرف شديد . العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة . التي على الحكم من جهة الظرف الشديد . لا يبعدى .
- (٧٤٨) ٧٨٢ إدانة التهم في تهمة سرقة سند وإتلافه . إغفال الحكم بحث قيام ركن توافرية التلك . لا جنوى من الطعن عليه بذلك ما دامت العقوبة المقررة داخلية في نطاق العقوبة المقررة للإتلاف .
- (٧٥٨) ٧٩٨ إدانة التهم في جريمتي السرور والسرقة بالإكراه . دخول العقوبة المحكوم بها في حدود عقوبة السرقة بالإكراه . تمسك التهم بنسب الحكم في اعتباره إطلاق الأعمية النارية بقصد القتل لا بقصد تعطيل مقاومة المني عليه . لا يبعدى .
- (٨٣١) ٨٧٠ التمس على الحكم في الوصف القانوني الواقعة الناشئة المتوجبة للتعويض . لا يبعدى .
- (٥٢٠) ٥٦٠ متهم بإحداث عاهة . الحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر . رفض الطعن لانعدام المصلحة . لا يصح القول به في هذه الصورة .

### سلطة محكمة النقض :

- (١٧٥) ١٩٢ نظرهما موضوع الدعوى . لإجراء معاينة والإطلاع على أوراق . يجوز لها أن تدب قلك أحد أعضائها دون ضرورة لأن هوم بذلك بكامل هيئتها .
- (٧٧٨) ٨٢٢ القضاء بعدم قبول الطعن شكلا . عدم تقديم أسباب له . تبين أن الطاعن كان قدم الأسباب ولكنها لم تعرض على المحكمة . يتبين الرجوع في الحكم الأول والحكم بقبول الطعن شكلا .

رقم القاعدة الصفحة

## محكمة النقض (تابع) :

### سلطة محكمة النقض (تابع) :

- (٤٤٦) ٤٨٣ طاعن لم يلم بالجلسة التي يحل إليها نظر الطعن ولم تسمع مرافقته .  
وجوب الرجوع في الحكم الصادر برفض طعنه .
- (٨١٦) ٨٥٢ الدفع لدى محكمة الموضوع بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية لسبق خفائها . عدم الرد على هذا الدفع . خطأ . عرض التهم بهذا الدفع على محكمة النقض على صورة تمكنها من الفصل فيه على وجه لا يؤثر في الحكم المطعون فيه . ذلك الإغفال لا يستوجب نقض الحكم .
- (٧٥) ٨٣ وجه طعن تحرت محكمة النقض من الجهة الإدارية عن صحته . عدم الرد على التحري مع تأجيل القضية عدة مرات لهذا السبب . قبول الطعن .
- (١٦٥) ١٧٨ سهو في حكم محكمة النقض بتحديد المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى المحالة بعد نقض الحكم الصادر فيها . يجوز تصحيحه بطلب ينظر في الجلسة بعد إعلان الخصوم به .
- (٤٠٢) ٤٢٢ وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة ٣٢ ع . على محكمة النقض أن تطبقها .

### آثار النقض :

- (٤٥٣) ٤٩٢ نقض بالنسبة إلى طاعن . متى يقضى نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن آخر لم يقدم أسباب طعنه .
- (٤٧٠) ٥١٣ و
- (٨٧٤) ٩٠٠ و
- (٨٨٠) ٩٠٥ و
- (٤) ٦ نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن . تنضم بالنسبة إلى طاعن آخر لوحدة الواقعة .
- (١٠٩) ١١٣ و
- (٤١٠) ٤٣٨ و
- (٧٤) ٨١ حكم منقوض . زواله . لا عمل لمناقشته عند إعادة المحاكمة .
- (١٢٧) ١٤٤ حكم من محكمة النقض في مسألة معينة . لا يزم محكمة الموضوع .
- (٣٩١) ٤٠٦ نقض حكم بناء على طعن المحكوم عليه . إعادة المحاكمة . لا يجوز تشديد العقاب .

رقم القاعدة الصفحة

## محكمة النقض (تابع) :

### آثار النقض (تابع) :

- ٤٣١ (٤٠٦) المحكمة التي أعادت نظر الدعوى . حكمها بقوة أشد من القوة التي قضى بها الحكم النقوض بناء على طعن الطاعن . لا يصح . حكمها بوقف التنفيذ . لا يثير من الأمر .
- ٤٤٤ (٤١٤) حكم بإدانة التهم في جريمة تخريب مع إلزامه بتعويض عن الضرر . نقضه بناء على طعن المحكوم عليه . إعادة نظر الدعوى . لا يجوز تجاوز مبلغ التعويض للنقض به في الحكم النقوض .
- ٨٧٧ (٨٤٠) طعن مرفوع من التهم ودهه . قبوله . لا يجوز عند إعادة نظر القضية تشديد الحكم عليه .
- ٧٨٧ (٧٥١) إعادة التهم على أساس أن ضبط المخدر معه كان بناء على إجراءات صحيحة . قضى الحكم . أدلة أخرى لم تستفد بحثاً . يصح إحالة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد .
- ١٧٨ (١٦٥) المحكمة التي تعال إليها الدعوى . هي المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة غير الدين حكموا فيها أول مرة . الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من محكمة غير المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الجريمة . الإحالة تكون إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الدعوى .

### مدافع ( ر . دفاع ) .

### مرافعة ( ر . حكم « تسييه » ) .

### مراقبة البوليس ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » ) :

- ٦١٠ (٥٧٣) مراقب ترك بلبه لعذر طارئ . تقديمه نفسه إلى محضر البوليس في الجبهة التي كان بها . إدانته لمخالفته شروط المراقبة . لا تصح .

### مسؤولية جنائية ( ر . أيضاً : أسباب الإباحة وموانع

### العقاب ) :

رقم القاعدة الصفحة

## مسؤولية جنائية (تابع) :

- (٤٥٧) ٥٠٠ وقوع حادث بناءً على خطأ من شخصين مختلفين . خطأ أحدهما لا يبنى المسؤولية عن مرتكب الخطأ الآخر . لا تناقض بين إدانة متهم بناءً على الخطأ الواقع منه وأخذه بالرأفة بناءً على ما وقع من غيره من خطأ .
- (٨٩٤) ٩١٧ عدم إثارة الدفاع شيئاً عن إدراك التهم . عدم تبين المحكمة جنوفاً به ، ولا دليل على أنه كان وقت المحاكمة مصاباً في عقله . لا عمل للجدل في مسؤوليته .
- (٩٢) ١٠٥ سكر . إشارة المحكم إلى أن التهم كان عملاً . عدم إثارة الدفاع جدلاً حول انعدام مسؤوليته بسبب السكر . مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .
- (١٢٤) ١٣٨ متهم مجبور عليه لنصف في قواه الخفية . عدم تمسك الدفاع أمام محكمة الموضوع بعدم مسؤوليته جنائياً لهذا السبب . إدانته . أسباب الإدانة مفادها أن المحكمة قدرت أنه لم يكن في حالة من الحالات التي ترفع المسؤولية الجنائية . لا عمل لإثارة هذا الكلام من بعد .
- مسؤولية مدنية ( ر . أيضاً : تضامن . تعويض ) :
- (١٧) ٢٢ خطأ مشترك . توزيع للمسؤولية على نية ما وقع من كل مخطئ . لا تلزم به المحكمة إلا إذا كان قد حصل التمسك أمامها بوقوع خطأ مشترك .
- (١٥٩) ١٦٧ تضامن . متهمان . اتحاد إرادتهما على التعدى على الجاني عليه . نشوء الوفاة عن اعتداء أحدهما . نشوء إصابات بسيطة عن اعتداء الآخر . إلزامها بالتعويض متضامتين . صحيح .
- (٢٢٣) ٢٢٩ سيد . مسؤوليته عن أفعال خفمه . مناهيا . وقوع القتل الضار حال تأدية الوظيفة . التعامل مع الخادم على علم بأنه لا يحمل لحساب السيد . لا يضمن السيد . مستخدم في بنك . التعامل معه علماً بأنه إنما يحمل لحساب نفسه . لا تصح مطالبة البنك بتعويض الضرر الناتج عن فعله .
- (١٠٥) ١١٠ متبوع . ساءلته عن فعل تابعه طبعاً للمادة ١٥٢ مدني . قوامها . حكم براءة الخادم لجنونه . لا يجوز المحكم بالتعويض على متبوعه . هذا

( ٦٦ جنائي )

رقم القاعدة الصفحة

## مسؤولية مدنية (تابع) :

لا يمنع من مطالبة للتبوع أمام المحكمة المدنية تأسيساً على المادة ١٥١ مدني . طعن المدعى للدق في الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها على أساس أن رفع الدعوى على المتهم لم يكن صحيحاً لأنها لا تكون مختصة بنظر الدعوى المدنية إلا تبعاً للدعوى الجنائية . لا مصلحة من هذا الطعن .

- متبوع . مساءلته عن خطأ تابعه . مطالبا . رجال الإدارة . ذهابهم ١٦٤ (١٥٨)
- إلى حيث ما كينة المدعى بالحق للدق بناء على إشارة من القسم اليكانيكي وفي صدد عمل متعلق بوظيفتهم . اعتناؤهم بدون مبرر على الساكينة وعملها . تبويض الضرر الناشئ عن ذلك . مطالبة الوزارة به جائزة .
- مصلحة السلكه الحديديه . حارس على مجاز . تركه الحجاز مفتوحاً ٤١٠ (٣٩٥)
- حين كان يجب إقفاله . هذا إجمال في معنى للمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع . مسؤولية السكة الحديديه عن الضرر الذي ينشأ عنه .
- والد . مسؤولية الوالد عن فعل ولده . لا قيام لها إذا كان الابن ٣٠٢ (٢٩٣)
- عند ارتكابه الحادثة متجاوزاً الخامسة عشرة . الحفظ بالنسبة إلى الصغير مرتبط بالولاية على النفس وينتهي بانتهائها .

مصادرة ( ر . عقوبة ) .

مصارفة ( ر . سرقة ) .

مصروفات قضائية :

- حكم ابتدائي . فضاؤه بإلزام متهم بالتبويض دون إلزامه بالمصروفات ٥٩٢ (٥٥٧)
- وعدم فضاؤه بإلزام متهم آخر ببقى من التبويض . استثنائه . تأييد الحكم الابتدائي وإلزام التهمين الاتيين بالمصاريف المدنية والاستثنائية . هذا خطأ بالنسبة إلى المتهم الذي لم يلزم بتبويض . عدم قضاء المحكمة الابتدائية بمصاريف الدعوى المدنية . لا يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه أمامها .
- المعارضة في أمم تقدير للمصروفات . كيفة رفضها . المعارضة للرفوعة ٥٩٣ (٥٥٨)
- بمريضة . عدم قبولها .

رقم القاعدة الصفحة

مضاهاة (ر. تزوير).

معارضة (ر. أيضاً : استئناف . حكم « تسبيبه » ) :

- (٨٣٠) ٨٦٨ إعلان التهم بالنيابة . لا يصح الحكم في غيبته في المعارضة  
الرفوعة منه .
- (٥٢٠) ٥٥٩ تحديد الجلسة التي تنظر فيها الدعوى . هنا إعلان صحيح . لا ضرورة  
لإعلان المعارض على يد محضر .
- (٥٢٩) ٥٦٧ إعلان للمعارض وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حددت لنظرها .  
عدم حضوره . تأجيل الجلسة لإعلانه . الحكم باعتبار معارضة كائنها  
لم تكن دون التثبت من حصول إعلانه بالفصل . لا يصح .
- (٥٤٤) ٥٨٠ وجوب إخطار المعارض باليوم الذي يحدد لنظر المعارضة . الحكم  
باعتبار المعارضة كائنها لم تكن دون بحث نيا إذا كان المحكوم عليه  
أخطر بيوم الجلسة . قصور .
- (٤٦٣) ٥٠٦ القضاء بعدم قبول المعارضة شكلاً . دفع المحكوم عليه بأن إعلانه  
باطل لأن المحضر أثبت فيه أنه سلم الإعلان لوالده مع كون والده مات  
من عشر سنوات . حكم صحيح .
- (٣٩٤) ٤٠٩ وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع مياد المعارضة . الحكم بعدم  
قبول للمعارضة على أساس أن الفترة بين تاريخ الإعلان وبين التقرير  
بالمعارضة طويلة . قصور . يجب بيان مكان إعلان المعارض والمسافة بينه  
وبين قلم الكتاب .
- (٣٤٥) ٣٦٥ الحكم باعتبار المعارضة كائنها لم تكن بناء على إعلان المعارض في  
مواجهة النيابة العمومية . حكم باطل لابتثائه على إعلان باطل . إعلان  
التهم بالجلسة التي يحدد لنظر المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو  
في محله .
- (٢٠) ٢٧ متى يصح الحكم باعتبارها كائنها لم تكن ؟ ومتى يصح على المحكمة  
أن تفصل في الموضوع ؟
- (٦٩) ٧٣ متى يصح الحكم باعتبارها كأن لم تكن ؟ محكمة استئنافية . إلناؤما  
الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى باعتبار المعارضة كائنها لم تكن .  
يجب عليها إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع  
الدعوى .

## معارضة (تابع) :

- (١١٢) لا يجوز المحكم باعتبار المعارضة كائنها لم تكن إلا عند تخلف ١١٨  
 (١٩٨) المعارض عن حضور أول جلسة . حضوره الجلسة الأولى وتحققه بعد و ٢١٨  
 (٣٠٩) ذلك . يجب على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى . و ٣٢٣  
 (٤١٦) دفع عاى للتمم بأن للتمم كان مجزواً في بلدة سماها بسبب وبأ ٤٤٨  
 السكوليرا . المحكم باعتبار المعارضة كائنها لم تكن تأسيساً على أن للتمم  
 أعلن بالمحكم القبايى بمدينة الإسكندرية . قصور .  
 (٤٦٠) حضور عام عن المحكوم عليه بجملة للمعارضة وتقديمه شهادة بمرض  
 المحكوم عليه وتقريره أنه لم يستلم الحضور بسبب هذا المرض وبسبب  
 حالة الوفاء . القضاء باعتبار المعارضة كائنها لم تكن دون تحدث عن  
 المرض . قصور .  
 (٨٢٣) ٨٦٠ . عدم حضور المعارض جلسة المعارضة لعذر قهرى (اعتقاله في السجن) .  
 لا يصح المحكم باعتبار المعارضة كائنها لم تكن . المحكم بذلك . عدم  
 ثبوت علم للتمم رسمياً بصدور هذا الحكم . طعنه فيه على اثر طعه به .  
 قبول طعنه شكلاً وموضوعاً .  
 (٥٢٧) ٥٦٣ . عذر قهرى . جندي بالجيش لم تسمح له بجهته الرئيسية بترك مقر عمله  
 لانتشار وباء السكوليرا . القضاء في غيبته بتأييد المحكم المعارض فيه .  
 خطأ .  
 (١٩٨) ٢١٨ . حكم باعتبار المعارضة كائنها لم تكن . حساب عياد الطمن فيه .  
 (٨٣٩) ٨٧٦ . حكم ابتدأى غيايى بتأييد المحكم المعارض فيه دون سماع شهود  
 ولا مراقبة ودون إعلان للمعارض إعلناً صحيحاً . حكم باطل . بطلان  
 الحكم الاستثنائى الذى أيدته لابتثاته على حرمان للتمم من إحدى  
 درجات التقاضى .

## مفت (ر. إجراءات) :

### مواد مخدرة (ر. أيضاً : حكم « تسييه » . دفاخ) :

- (٤٩٩) إحرارز . التصد الجنائى . توفره . لا اعتداد بالبائث . الإحرارز ٥٣٧  
 يقصد دخول السجن معاقب عليه .  
 (٧٥٠) إحرارز مسوق أوراق نبات الحشيش . العقاب يكون بإقتانون ٧٨٥  
 رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ .



رقم القاعدة الصفحة

### مواد مخدرة (تابع) :

- (١٧٤) ١٨٩ إحراز مخدر بقصد وضعه في منزل شخص آخر للإيقاع به . توقيع عقوبة المادة ٣٥ . في محله .
- (١٢) ١٤ القصد الجنائي في الإحراز . وجوب التصديق عنه في الحكم إذا كانت ظروف الدعوى تسمح بالقول بانقائه أو كان التهم قد تمسك بانقائه . تقتضي منزل متهم بالبحث عن أسلحة مسروقة من الجيش . ضبط زوجة التهم خارجة ومعه صرة فيها حشيش . إدانتها في إحرازه في هذه الصورة يجب أن يبين الحكم بجلاء علم الزوجة بأن الذي حمله حشيش .
- (٤٢١) ٤٥٤ زوجة . إحرازها مخدراً بقصد تخليص زوجها . يجب عقابها .
- (٨٢) ٩٢ إثبات الحكم على التهم اعترافه بأنه تسلم يمد قطعة من الأفيون من آخر . يكفي لإثبات الإحراز قبله . لا محل للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر لديه .
- (١١٠) ١١٥ علم التهم بأن ما يحزره مخدر . وجوب إثباته . لا يصح افتراضه .
- (٦٨) ٧٢ مخدر . ضبطه في دولاب التهمة . إدانة الشخص الذي بلغ عنها في الإحراز لما تبينته المحكمة من أنه هو الذي دس المخدر في دولابها . لا تترتب على المحكمة في ذلك .

### ( ن )

#### نشر ( ر . أيضاً : قذف وسب ) :

- (٢٧٨) ٢٨٨ التحريض على بنس ملاتفة من الناس . القصد الجنائي في هذه الجريمة . هو القصد العام . لا يشترط أن يكون التهم قد قصد إلى تكدير السلم العمومي .
- نصب ( ر . أيضاً : تعريض . حكم « تسبيبه » . وصف التهمة ) :
- (٤٩١) ٥٣٢ اتخاذ اسم كاذب . لا يكفي . يجب أن تحف به ظروف واعتبارات تحمل على تصديق بعض التهم .
- (٢٥١) ٢٥٦ مجرد اتصاف صفة للوظف . لا يتبر تدخلا في الوظيفة . مجرد ادعاء شخص كذباً بأنه مخبر . لا عقاب عليه .

رقم القاعدة الصفحة

## نصب (تابع) :

- (٧٠٦) ٧٥٢ استخدام اللوطف وظيفته في الاستيلاء على مال الغير . متى يصح  
عده نصباً ؟
- (١٧٩) ١٩٤ الطرق الاحتمالية . إيهام شخص بأمر مستعياً في ذلك بمحادث  
معروف للمجني عليه . عدم توفر الطرق الاحتمالية . توصل للتهمين إلى  
الاستيلاء على مال المجني عليه عن طريق إيهامه بإحتيال مهاجمة اللصوص  
له . الاحتكام في ذلك بذكر حادث معروف للمجني عليه . هذه الواقعة  
ليست نصباً .
- (٢٤) ٢٩ ضرر محتمل الوقوع . يكفي لتتق جرمية النصب .
- (٨٩٠) ٩١٤ إثبات المحسنة أن التهم لم يكن جاداً في التعاقد المدعى . وإغا كان  
همه سلب مال المجني عليه . هذه واقعة نصب لا إخلال بتقدي مدنى .
- (٥٤٧) ٥٨١ استيلاء التهمين على مال المجني عليه بتدعيمها له قطعاً بحاسبة مملانة  
بقشرة من الذهب على أنها قطع ذهبية ورهنهما بإياها ضماناً للمبلغ .  
نصب وغش تجارى .
- (١٥٧) ١٦٢ شيك . العقاب الوارد في المادة ٣٣٧ ع . لا يتناول إلا الشيكات  
دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات .
- (٣٨٠) ٤٠٢ شيك بحسب تاريخه الظاهر قابل للصرف . هو أداة وفاة . لا يحق  
لصاحب أن ينازع في ذلك بتقديم الدليل على صدوره في تاريخ سابق .  
عدم تقديم الشيك للصرف في تاريخه الظاهر . لا يتحول صاحبه استرداد  
مقابل الوفاء . له أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجوداً أو أنه لم يستعمل  
في منفعة .
- (٥٠٣) ٥٤١ شيك . سحب شيك ليس له مقابل وفاة لدين قار . عقاب صاحب .
- (٥٧٩) ٦١٤ شيك . إثبات التهم أن الشيك حرر في تاريخ سابق على تاريخه  
الظاهر . لا يجدى . لا عمل للرد صراحة على ما يتسك به من ذلك .  
سوء النية في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟
- نظام عام ( ر . اختصاص ) .
- تقدي ( ر . قذف وسب ) .

رقم القاعدة الصفحة

تقد أجني :

أوراق قد أجني . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ يحظر التعامل (٨٨٠) ٩٠٦ بأوراق النقد الأجنبي . ائلاق التهم على سيج قد أجني في تناول يده . معاقب عليه .

نيابة عمومية ( ر . استئناف . تحقيق « تفتيش » تموين ) .

( ٥ )

هتك العرض وإفساد الأخلاق ( ر . أيضاً : حكم .

« تسبيبه » . دفاع . متشردون ومشتبه فيهم . مجرمون

أحداث . محكمة النقض « المصلحة من الطمن » :

تحريض على القس والفجور . ركن الاعتياد . وجوب إثبات (٨٧) ٩٧ توافره . حكم بالعقاب على هذه الجريمة . عدم إثبات قيام هذا الركن بصورة واضحة . قصور .

تحريض على القس والفجور . لا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الكلام (٢٧٢) ٢٨٤ ولو غش أو خفت مراميه . التمرض في هذا المقام . مناه الاعتداء بالفعل .

التحويل على ما تكبه امرأة من الفجارة . إدانة التهم في هذه (٦٥٩) ٦٩٦ الجريمة اعتياداً على ما ثبت من تلمه من هذه المرأة حافظة قنود . ثبوت أن هذه المحافظة مسروقة . الإدانة خطأ .

كون التهم من التحويل تربية الجني عليه . كاف لتشديد العقاب . (٦١٥) ٦٤٤ القيام بالثبوت لا يشترط أن يكون في مدرسة أو دار تعليم عامة . يمكن أن يكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

غذ المرأة . عورة . لمه وقرصه . هتك عرض . (٦٧٤) ٧١٩

هرب من الخدمة العسكرية :

جندي . فراره من الخدمة بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش . (٦٠٩) ٦٤٠ العقاب على ذلك يجب أن يكون بمقتضى قانون الجيش وحده . للادة ١٣٨ ع . لا تنطبق في هذه الحالة .

رقم القاعدة الصفحة

## (و)

### ودیعة ( ر . خیانة الأمانة ) .

#### وصف التهمة ( ر . أيضاً : إجراءات . اختصاص ) :

- (٧) ٩ تعديل الوصف دون لفت البقاع . متى يجوز ذلك ؟ مثال .
- (١٠٩) ١١٤ واقعة التهمة . إعطاؤها وصفها الصحيح . جائر دون لفت البقاع .
- (٧٦٣) ٨٠٥ الغاب على واقعة الدعوى موصوفة الوصف القانوني الذي ارتأته المحكمة . لا تلزم المحكمة بلفت البقاع . متهم يفرّج في موافقة . إدانته في جنایة هناك عرش . تصح .
- (٣٤٨) ٣٦٩ تعديل مواد القانون الراد تطبيقها . لا لزوم لفت البقاع .
- (٣٨٣) ٤٠٣ رفع الدعوى على التهم بناء على ملادة في قرار وزاری صادر تنفيذاً للأحكام العرفية . إدانة التهم في جريمة مقاب عليها بمادة أخرى من هنا القرار استمر العمل بها بسد رفع الأحكام العرفية . اختلاف واقعة هذه الجريمة عن الجريمة للرفوعة بها الدعوى . ذلك خطأ .
- (٥٨٢) ٦١٧ تعديل وصف التهمة أمام محكمة الدرجة الأولى والناقشة في أساسه . استئناف للتهم المحكم دون اعتراض على هذا التعديل . لا يصح منه أن ينمى على الحكم الاستئنافي أخذه بهذا التعديل .
- (٣٤٤) ٣٦٤ وقوع خطأ كتابي في التقرر للقدم من النيابة إلى قاضي الإحالة وفي الأمر الصادر من قاضي الإحالة . من سلطة المحكمة تصحيح هذا الخطأ والسير بالمحاكمة على أساس التصحيح . عد الواقعة مكتوبة لتهمة جديدة غير للرفوعة بها الدعوى . خطأ .
- (٨٣٠) ٨٦٧ إحالة التهم إلى محكمة الجنایات لمحاكمته عن جنایة سرقة . وقوع خطأ في أمر الإحالة في كتابة رقم للمادة المطلوبة بمافته من أجلها . تدارك المحكمة هذا الخطأ . لا يصح النسي عليها أنها طبقت على التهم مادة جديدة دون لفت البقاع .
- (٣٣٤) ٣٥٤ تصحيح المحكمة الابتدائية تاريخ الواقعة للرفوعة بها الدعوى . ادعاء التهم أن هذا فيه إخلالاً بمحضه في البقاع . لا يتبل .
- (٣٣٠) ٣٤٧ متهم . اعتبار المحكمة الاستئنافية للتهم شريكاً بعد أن كان متهماً بأنه فاعل . جائر ما دامت المحكمة لم تسد إلى التهم واقعة جديدة .

رقم القاعدة الصفحة

## وصف التهمة (تابع) :

- (٤٦٢) ٥٠٤ تقديم للتهمة باعتباره شريكاً مع آخر مطوم . اعتباره شريكاً مع ٥٠٤ (٤٦٢) مجهول . هذا ليس تعديلاً مما يضار به للتهمة .
- (٧٠٠) ٧٤٠ جنابة تزوير ورقة رسمية . اعتبارها جنحة تزوير ورقة عرفية لعدم توفر صفة الرسمية فيها . جائز .
- (٣٢٥) ٣٣٦ سب . اعتباره ماساً بالمرض دون لفت الانتباه . لا تثريب على المحكمة في ذلك .
- (٤٤٤) ٤٨١ رفع الدعوى على التهمة بالسرقه . إدانته في جريمة إخفاء السرقات متى يصح ؟
- (٦٦٥) ٧٠٤ تقديم للتهمة للمحاكمة لاشتراكه في سرقة . إدانته في إخفاء أشياء مسروقة . لا تلزم المحكمة بتنبية الدفاع ما دامت لم تجر أى تغيير في واقعة الدعوى .
- (٦٦٦) ٧٠٦ سيارة . الخلل السند إلى التهمة هو قيادته السيارة على يسار الطريق بيان المحكمة في حكمها ظروف الحال التي كان يسير التهمة فيها والتي نجم عنها الحادث . قولها إنه كان يسير بسرعة . ليس تعديلاً في التهمة .
- (٥٤١) ٥٧٨ تقديم للتهمة لمحاكمته بالمادة ٢٤٤ ع . اعتبار المحكمة ما وقع منه جرعة إحداث جرح عمد متلفعة على المادة ٢٤٢ ع . نصها على عدم تجاوزها القوة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ ع التي أدانته بمقتضاها أيضاً تطبيقاً للمادة ٣٢ ع . لا مصلحة لهذا التهمة من الظن على الحكم بقوله إنه طبق المادة ٢٤٢ ع دون تنبيهه .
- (٣٤٣) ٣٦٢ رفع الدعوى على التهمة بإحداث إصابة معينة بالجنى عليه نشأت عنها عامة . معاقبة على أساس أنه أحدثت بالجنى عليه ضرباً أجزءه مدة تزيد على العشرين يوماً دون لفت الانتباه . لا يصح .
- (٦٠٤) ٦٣٥ رفع الدعوى على التهمة بأنه استعمل ميزاناً غير مضبوط . إدانته في تهمة حيازته بغير ميزان غير مضبوط ولا مضبوط دون لفت الانتباه . لا تثريب على المحكمة في ذلك .
- (٨١٣) ٨٤٨ تعديل التهمة للثبوت في أمر الإحالة أو تعديلها . حق المحكمة في ذلك مقيد بقت الدفاع إليه . متهم أسند إليه أنه أمسك بالجنى عليه ليتمكن متهماً من ضربه . إدانته على أساس أنه هو الذى باشر الضرب دون لفته إلى ذلك . لا يصح .

## وصف التهمة (تابع) :

- (٦١) ٦٧ تعديل الوصف . متهمان قعما بتهمة الصروع في قتل بأن أطلق كل منهما عياراً على المجنى عليه . ثبوت أن أحدهما لم يطلق ناراً . اعتباره شريكاً بالأخلاق والتعريض بناءً على ما تضمنه وصف التهمة من أن إطلاق النار كان بناءً على اخفاق سابق بين المتهمين . هذا مجرد تعديل في الوصف . لا ضرورة لقت الدفاع إليه .
- (٢٢٨) ٢٣٠ رفع الدعوى على التهم بتهمة القتل العمد والصروع في القتل . استبعاد ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته . مؤاخذه التهم بالظرف المشدد للنصوص عليه في المادة ٢٣٤ ع دون لقت الدفاع . لا تترتب على المحكمة فيه .
- (٥٠٤) ٥٤٤ رفع الدعوى بجناية القتل العمد . إدانة التهم في جريمة الضرب المفصلي إلى الموت بناءً على استبعاد قصد القتل . عدم لقت الدفاع لا يصح التظلم منه .
- (٤٤٠) ٤٧٦ رفع الدعوى بجناية الصروع في القتل العمد للقرن بجناية الصروع في السرقة . معاقبة التهم عن جنسية الصروع في السرقة دون لقت الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .
- (٤١) ٤٩ تعديل الوصف . متهم بالاشتراك في جناية اختلاس موظف مالاً مسلماً إليه بسبب وتليفته بأن أعانه بإخفاء البضائع المختصة . تبرئة الموظف . إدانة التهم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة دون لقت الدفاع . لا يصح .
- (١٦٢) ١٧٣ متهم بتزوير أوراق مالية . إدانته في جريمة استعمال هذه الأوراق دون لقت الدفاع . لا يصح .
- (٦٧٦) ٧٢٢ سرقة ليل . رفع الدعوى على المتهمين بأنها اخفا على ارتكاب السرقة ليل وأن أولها قتل المجنى عليه عمداً وتآنيها اشتراكه . تفويض النيابة في الجلسات الأولى في تهمة الاخفاق الجنائي وطلبها تعديل الوصف بالنسبة إلى التهم الثاني باعتبار أنه هو القاتل دون الأول . إدانة المتهمين على أساس أن الثاني قتل عمداً والأول شرع في القتل . هذا تعديل لوصف التهمة في الحكم بناءً على واقعة جديدة . حكم صحيح .
- (١٢١) ١٣٤ متهم بإحداث ضرب برأس المجنى عليه نشأت عنه عاهة . وجود آثار ضرب برأس المجنى عليه وآثار بظهوره . نسبة ضربات الرأس إليه وضربات الظهر إلى آخر . تبين المحكمة أنه لم يحدث ضربات الرأس

## وصف التهمة (تابع) :

بل أحدث ضربات الظهر . لا تصح إدانته بهذه الضربات دون لفت نظره . الواقعتان مختلفتان .

١٨١ (١٦٩) رفع الدعوى على المتهم بضربه الجاني عليه بصفا على رأسه فأحدث به عاهة من إصابة معينة . تشكلت المحكة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتناعها باشتراكه في الضرب الذي ترك بالجاني عليه إصابات بالرأس والأذن اليسرى . هذا تعديل في التهمة يجب لفت الدفاع إليه .

١٨٥ (١٧١) متهمان . طلب عما كتبها على أساس أن واحداً منهما أحدث ضربة الرأس التي نشأت عنها العاهة وأن الثاني ضربه في ذراعه اليمنى . تشكلت المحكة في نسبة وقوع الضربة اللينة بالقبضات ممن نسبت إليه . تبرئتهما . على المحكة إذا ما أرادت الطأب أن تغير التهمة في مواجهة المتهم بالجلسة . متى يصح عقابهما كليهما على أساس وقوع ضرب من كل منهما ؟ إذا كانت التهمة غير محدد فيها مجلس الإصابة المنسوبة إلى كل منهما .

٩١٩ (٨٩٩) رفع الدعوى على المتهم بتهمة ضرب تخلفت عنه عاهة . نظر الدعوى على هذا الأساس . المحكم فيها بمعاقبته على أساس أنه ضرب الجاني عليه ضرباً أعجزه مدة تزيد على العشرين يوماً . هذا تعديل في التهمة كان يجب لفت الدفاع إليه .

٢٣٥ (٢٣٢) رفع الدعوى على المتهم بتهمة الاشتراك في الصروع في القتل . إدانته في ضرب الجاني عليه ضرباً أعجزه عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوماً دون لفت الدفاع . لا يصح .

٣٣٥ (٣٢٥) رفع الدعوى على المتهم بالقتل مع سبق الإصرار للقرن بجناية خطف إدانته في جرعة الاشتراك في القتل باعتبارها نتيجة محتملة لاشتراكه في جناية الخطف . كان يجب لفت الدفاع إلى هذا التصديل .

٩١٤ (٨٩٠) نصب . رفع الدعوى على المتهم بالنصب . عدم بيان الطرق الاحتمالية في وصف التهمة . بيان المحكة في حكمها العناصر الواقعية التي تتكون منها هذه الجريمة بعد عرضها كلها على البحث . التمس على المحكة بأنها لم تفتت الدفاع إلى الطرق الاحتمالية . لا يصح .

وقاع ( ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق ) .

رقم القاعبة الصفحة

وقف التنفيذ ( ر . أيضاً : حكم « البيانات الواجب ذكرها

فيه . تسيبيه » . عقوبة . محكة النقض « آثار النقض » ) :

زيادة ما لم يدفع من الضريبة . ليست من العقوبات . لا يجوز الحكم ( ٥٥٠ )  
بوقف تنفيذها . و ٦٠٨ ( ٥٦٧ )

هو جزء يتصل بالقوة . الخطأ فيه . يستوجب إعادة النظر في ( ٥٨٦ )  
القوة المحكوم بها .

عقوبة تزيد على سنة . الحكم فيها بوقف التنفيذ . لا يجوز . ٩٢٣ ( ٩٠٥ )  
الفناء بوقف التنفيذ في عقوبة حبس تزيد على سنة . خطأ في القانون  
ولكنه يتصل بالقوة اتصالاً تاماً يستوجب من محكة النقض أن تعيد  
النظر فيها ولا تكتفى بتصحيح الخطأ من ناحية الأمر بوقف التنفيذ .



## فهرس المواد

### قانون تحقيق الجنايات

| رقم المادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها | رقم المادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها |
|------------|--------------------------------------|------------|--------------------------------------|
| ٣٤         | ٥٥٠                                  | ٢٢٤        | ٦٨٧                                  |
| ٤٢         | ٣١٥ و ١١٧                            |            | ١ و ١٨ و ٥٨ و ٨٢ و ٨٣                |
| ١٣٣        | ٥٨٠                                  |            | ١٤٥ و ١٤٤ و ١٨ و ٨٦                  |
| ١٣٧        | ٨٩ و ٣٢                              |            | ٢٨٥ و ٢٨٠ و ٢٦٩ و ٢٤١                |
| ١٤١        | ١٤٥                                  |            | ٣٠٢ و ٣٠٠ و ٢٩٩ و ٢٩٣                |
| ١٤٧        | ٢١ و ٧                               | ٢٢٩        | ٤٦ و ٤١٨ و ٣١٢ و ٣١١                 |
|            | ٨٢ و ٢١٨ و ٣٣١ و ٣٨٦                 | ٢٣٠        | ٥٢١ و ٥١٨ و ٥٠٧ و ٤٨١                |
|            | ٤٥٨ و ٤٥٧ و ٤٠١ و ٣٩١                | ٢٣١        | ٥٨٩ و ٥٨٣ و ٥٦٢ و ٥٤٦                |
| ١٤٩        | ٤٨٩ و ٤٨٦ و ٤٨٨ و ٤٨٩                |            | ٧١٠ و ٧٠٢ و ٧٠٠ و ٥٩٠                |
|            | ٥٣٣ و ٥٧٢ و ٥٨٨ و ٦٤٣                |            | ٨٩٣ و ٨٦٦ و ٨٢٣ و ٧٣٣                |
|            | ٦٨٣ و ٨٠٨ و ٩٤٣                      |            | ٩٢٠ و ٨٩٦                            |
| ١٥٧        | ٣٩٥                                  |            | ٧٥٣                                  |
| ١٦٣        | ٥٨٠                                  | ٢٣٤        | ٦١                                   |
| ١٧٠        | ٤١٥                                  | ٢٣٦        | ٩٣٨ و ٨١٨ و ٤٠٤ و ٨٦                 |
| ١٧٢        | ٧ و ٢١ و ٥٢٢ و ٥٦١ و ٩٤٠             | ٢٤١        | ١٣٥                                  |
| ١٨٤        | ٢٧                                   | ٢٧٩        | ٦٣٢ و ٥٣٠ و ٤٢٦ و ٢٨٦                |
| ١٨٩        | ٧١ و ٤٠٤                             | ٢٨٠        |                                      |

### قانون تشكيل محاكم الجنايات

| رقم المادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها | رقم المادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها |
|------------|--------------------------------------|------------|--------------------------------------|
| ٣          | ٤٥٦                                  | ٣٨         | ٣٦٤                                  |
| ٤          | ٤٥٦                                  | ٤٠         | ٥٧٧ و ٥٤٤ و ٥٨ و ٩                   |
| ١٣         | ٨٩١                                  | ٤١         | ٨١                                   |
| ٣٦         | ٥٨ و ٣٦٤                             | ٥٠         | ٢١                                   |
| ٣٧         | ٥٨                                   | ٥١         | ١٤٨                                  |

قانون العقوبات

| رقم المادة | أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها | رقم المادة | أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها |
|------------|-----------------------------------|------------|-----------------------------------|
| ٥          | ٦٩                                | ١٧٤        | ٦٣٩                               |
| ٣٢         | ٤٢٢ و ٦٦١ و ٧٦٨ و ٨٢٣             | ١٧٦        | ٢٨٨                               |
| ٤٠         | ٨٢٧ و ٨٢٨                         | ١٧٩        | ١٠٨ و ٨٤٤                         |
| ٤٤         | ١١٦ و ٣٨٤ و ٣٩٠                   | ١٨٠        | ١٠٨                               |
| ٤٤         | ٣٢٩                               | ١٨١        | ٨٤٤                               |
| ٤٤ مكررة   | ٦ و ٤٩ و ٩١ و ٣٩٣ و ٧٤٩           | ٢٠٢        | ٢٦٢ و ٣٤٥ و ٦٢٧                   |
| ٤٨         | ١٦٠ و ٥٨٦                         | ٢٠٣        | ٣٤٥ و ٦٢٧                         |
| ٤٩         | ٤٤ و ٨٦                           | ٢٠٤        | ٢٦٢                               |
| ٥٠         | ٤٤                                | ٢٠٥        | ٦٢٧                               |
| ٥١         | ٤٤ و ٨٦                           | ٢٠٥        | ٤٧ و ٨٠ و ١٣١ و ١٥٤               |
| ٥٥         | ٥٨٢ و ٦٢٠ و ٩٢٣                   | ٢١١        | ٢٦٦ و ٣٦٨ و ٤٢٥ و ٤٣٦             |
| ٥٦         | ٦٢٠                               |            | ١٠١ و ٥٨٤ و ٦٤٨ و ٦٧٢             |
| ٦٢         | ١٣٨ و ١٥٣ و ٣٤٨ و ٥٢٨             |            | ٦٨٤ و ٦٩٠ و ٨٠٧                   |
| ٦٦         | ٧١٥ و ٧٣٥ و ٩١٧                   | ٢١٢        | ٤٧ و ٨٠ و ١٣١ و ٢٥٥               |
| ٧٢         | ٨١٠ و ٢٢٨                         |            | ٤٣٦ و ٦٤٨                         |
| ١٠٣        | ٧٦ و ١٧٢ و ٣٨٢ و ٤٤١              | ٢١٣        | ٣٦٨ و ٤٢٥ و ٤٣٦ و ٦٤٨             |
| ١٠٤        | ٥١١ و ٦١٣                         | ٢١٤        | ٤٧ و ٨٠ و ١٥٥                     |
| ١٠٨        | ٣٨٢ و ٤٤١ و ٦١٣                   | ٢١٥        | ٣٠                                |
| ١٠٨        | ٧٦ و ١٧٢ و ٤٤١ و ٦١٣              | ٢١٧        | ٣٠                                |
| ١١١        | ١٨٨ و ٣٢٨ و ٣٨٢ و ٤٤١             | ٢٢٤        | ٩٤ و ٧٤٠                          |
| ١١٢        | ٢٥٧                               | ٢٢٦        | ٧٦٩                               |
| ١١٨        | ١٥٤ و ٨٨٣                         | ٢٣١        | ١٧٩ و ٦٨٦                         |
| ١٢٤        | ٣٥٩                               | ٢٣٤        | ٦٧٥                               |
| ١٢٩        | ٨                                 | ٢٣٦        | ٢٨ و ٥٠ و ٢٣٧ و ٢٨٨               |
| ١٣٣        | ٣٢٦ و ٥٢٠ و ٥٨٨                   |            | ٤٤٠ و ٤٧٤ و ٧٠٣ و ٧٤٨             |
| ١٣٤        |                                   | ٢٣٨        | ٦٨ و ٧٠ و ١٤٣ و ٢١٤               |
| ١٣٦        |                                   |            | ٤١٠ و ٤٠٦                         |
| ١٣٨        | ٦٤٠                               |            | ٣٤٤ و ٣٧٦ و ٧٩٩                   |
| ١٤٥        | ٤٥٤                               | ٢٤٠        | ٣٤٤ و ٣٧٦ و ٧٩٩                   |
| ١٥٢        | ٢٧٤                               |            | ٨ و ٦١٧                           |
| ١٥٥        | ٢٥٦                               | ٢٤١        | ٧٤ و ١٠٠ و ٥٧٨ و ٦١٧              |
| ١٥٦        | ٢٥٦                               | ٢٤٢        | ٨٤٧                               |
| ١٦٤        | ٢٧٣                               | ٢٤٣        | ٩٦ و ٤١٠ و ٥٧٨                    |
| ١٦٦        | ٢٧٣                               | ٢٤٤        |                                   |
| ١٧١        | ٣٥٨                               |            |                                   |

| رقم المادة | أرطام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها | رقم المادة | أرطام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها |
|------------|--------------------------------------|------------|--------------------------------------|
|            | ٦٢ و ١٠٦ و ١٩٠ و ٣٤٣                 | ٣١٥        | ٤٠٧ و ٤٨٣                            |
| ٢٤٥        | ٣٨٧ و ٦٠٩ و ٧٢٩ و ٨٥٨ و ٨٦١          | ٣١٧        | ١٢٣ و ٣٣٩ و ٤٠٧ و ٤٨٣ و ٥٠٩          |
|            | ٦٢ و ١٠٦ و ١٩٠ و ٣٤٣                 | ٣١٨        | ٣٩ و ٤٩٠ و ٥٥٦                       |
| ٢٤٦        | ٣٨٧ و ٨٦١                            | ٣١٩        | ٣٩ و ٣٣٩                             |
|            | ١٧١ و ٨٦١                            | ٣٢٠        | ٥٥٦                                  |
| ٢٤٧        |                                      | ٣٢١        | ٥٥٦                                  |
| ٢٤٩        | ٣٨٩                                  | ٣٢٣        | ٢٣٢ و ١٤٠ و ٣٢٢ و ٦٦٦ و ٧١٨ و ٨٦٩    |
| ٢٦٧        | ٦٤٤                                  | ٣٢٦        | ١٣                                   |
| ٢٦٨        | ٧١٩                                  | ٣٣٦        | ١٩٤ و ٥٨١ و ٥٣٢ و ٧٥٢                |
| ٢٦٩        | ٥٧٧ و ٦٤٤                            | ٣٣٧        | ١٦٢ و ٤٠٢ و ٥٤١ و ٦١٤                |
| ٢٧٠        | ٩٧ و ٢٨٤                             | ٣٤١        | ١٨٢ و ١٨٦ و ٩٣٣                      |
| ٢٧٢        | ٦٤٣ و ٦٩٦                            | ٣٥٦        | ٤٠٧                                  |
| ٢٧٦        | ٦٠٢ و ٦١٥ و ٧٦٦ و ٨٣٣                | ٣٥٨        | ٥٤٢                                  |
| ٢٧٨        | ٦٠٢                                  | ٣٦١        | ٢٢٣                                  |
| ٢٨٢        | ٦٨٩ و ٨٧١ و ٩٠٩                      | ٣٦٥        | ٧٩٠                                  |
| ٢٩٤        | ٥٧ و ٤٠٠ و ٤٢١                       | ٣٦٨        | ٤٠٧ و ٤٨٣                            |
| ٢٩٥        | ٥٧ و ٤٠٠ و ٤٢١                       | ٣٧٠        | ٥٩٠ و ٨٤٥                            |
| ٢٩٦        | ٥٥ و ٥٧ و ٤٠٠ و ٤٢١                  | ٣٧١        | ٨٤٥                                  |
| ٢٩٨        | ٥٥                                   | ٣٧٢        | ٤٠٧ و ٤٨٣                            |
|            | ٢١ و ١٩٩ و ٢٢٠ و ٢٢٨                 | ٣٨٩        | ٢٢٣                                  |
| ٣٠٢        | ٢٤١ و ٦٤٢ و ٧٧٤ و ٧٧٦                | ٣٩٥        | ٨٩٤                                  |
| ٣٠٥        | ٥٩٤ و ٦٨٢                            |            |                                      |
| ٣١٤        | ٣٥٠ و ٧٣٩ و ٨٧١                      |            |                                      |

### القانون المدني

| رقم المادة | أرطام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها | رقم المادة | أرطام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها |
|------------|--------------------------------------|------------|--------------------------------------|
| ١٥١        | ٣٥ و ٢٢ و ٣٠٢                        |            |                                      |
| ١٥٢        | ٣٥ و ٢٢ و ١٠٩ و ١١٠ و ٢٢٩ و ١٦٤      |            |                                      |
| ٢٣٣        | ١٢                                   |            |                                      |

### قانون المرافعات

| رقم للمادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها | رقم للمادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها |
|------------|--------------------------------------|------------|--------------------------------------|
| ١٦         | ٤٩٤                                  | ١١٧        | ٥٩٢ و ٥٩٣                            |
| ٣٠         | ١٥٦                                  | ٢٠٧        | ٧٨٨                                  |
| ١٠٤        | ٦٠٩                                  | ٢٦٨        | ٦٨٧                                  |

### القانون التجارى

| رقم للمادة   | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها | رقم للمادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها |
|--------------|--------------------------------------|------------|--------------------------------------|
| { ١٩١<br>١٩٣ | ٤٠٢                                  |            |                                      |

### المستور

| رقم للمادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها | رقم للمادة | أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليها |
|------------|--------------------------------------|------------|--------------------------------------|
| ٤١         | ٣٥٩                                  |            |                                      |

قوانين مختلفة

| أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليه | عنوان القانون   |
|-------------------------------------|---|
| ٨٣٩ و ٥١٧                           | الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .   |
| ٤٩٣                                 | الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ (لائحة السجون) .   |
| ٦٣٤                                 | القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار .  |
| ٧٤٣ و ٢٤٣                           | قانون التجسيم رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .  |
| ٩٢٩ و ٥٢١ و ٦٩                      | قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ .   |
| ٢١٧ و ٢١٠ و ٢٠٧ و ١٩٣               | قانون للتفرد وللشبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .<br>وقانون للتفرد وللشبه فيهم رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .                               |
| ٣٠٤ و ٢٤٤ و ٢٣٨ و ٢٢٧               |   |
| ٤٧٥ و ٤٤٥ و ٣١٤ و ٣١٢               |   |
| ٦٠٦ و ٥٦٩ و ٥٥٥ و ٥٥١               |   |
| ٧٣٦ و ٦٢٦ و ٦١٩ و ٦١٨               |   |
| ٨٠٠ و ٨٣٦ و ٨٣٠ و ٧٧٥               | الرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ (مراقبة البوليس) .   |
| ٩٤٢ و ٩٣٧ و ٩٣٤ و ٨٩٢               |   |
| ٦١٠                                 | قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .   |
| ١١٥ و ٩٢ و ٧٢ و ١٧ و ١٤             |   |
| ٥٦٤ و ٥٣٧ و ٢٦٧ و ١٨٩               | القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يبيض أحكام الأحوال الشخصية .   |
| ٨٣١ و                               |   |
| ٢٩١                                 | د د د ٤٩ د ١٩٣٣ (التسول) .  |
| ٨٨٧                                 |   |
| ٨٩٤                                 | د د د ٧٤ د ١٩٣٣ (غش المخان) .   |
| ٨٣٨                                 |   |
| ٢٨                                  | د د د ٨٧ د ١٩٣٨ الخامس بتنظيم صناعة الصابون وتجارته .   |
|                                     | القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ بشأن العوالت التي توقع على المحالفات الخاصة بالإنتاج .  |
| ٦٩٨ و ٥٨٢ و ٣٢٧ و ٣١٠               | القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال للتغلة وعلى الأرباح الصناعية والتجارة وعلى كسب العمل . |
| ٧٢٢ و                               |   |

| أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليه   | عنوان القانون  |
|---|--|
| ٤٧٨ و ٦٣٥   | القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ( موازن ) .   |
| ٧٣١ و ٧٣١   | القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ( دفعة )  |
| ٨٩٨   | د د د ٥٧ ( الحاس بالعلامات التجارية ) .  |
| ٤٨ و ٢٥٥ و ٢٧٧ و ٤٦٨ }<br>٥٠٥ و ٥٣٥   | د د د ٥١ ( الحاس بليلاني ) .   |
| ٤٤٩   | د د د ٥٢ ( الحاس بليلاني ) .   |
| ٥٤٠ و ٤٦٩ و ٤٦٨ و ٥٤٠   | د د د ٥ ( الحاس بمزاولة مهنة الصيدلة ) .   |
| ٦٠٧ و ٥٨٥ و ٢٩٦ و ٩٥ }<br>٨١٢ و ٧٢٨ و ٧٥٥ و ٧٧٢ و ٨١٢ }<br>٩٣٩                                | د د د ٣٨ ( بشأن الحال المومية ) .  |
| ٦٩٤ و ٥٦٨ و ٢٨٣ و ١٨٧ }<br>٨٨١ و ٨٧٧ و ٨٣٠ و ٧٢٤ }<br>٨١٤                                     | د د د ٤٨ ( غش البضاعة ) .<br>د د د ٦١ ( بتحديد للمساحة التي تزروع قطناً<br>في سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ الزراعية ) . |
| ٤٤٣ و ٢٨٥ و ١٢٢   | قانون الأوامر الجنائية .   |
| ٤٦٦   | القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ( بشأن منع زراعة الحشيش ) .   |
| ٦٢٨   | القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ( الحاس بنظام هيئات<br>البوليس ) .   |
| ٢٩٨ و ٢٧٥ و ٢٣٢ و ١٨٠ }<br>٤٠٣ و ٣٢٠ و ٣٠٧ }<br>٧٨٩ و ٧٥٨ و ٧٣٨ }<br>٨٤١ و ٨٨٥ و ٩١٣ }<br>٩٢٢ | الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ( في شؤون التكوين ) .   |
| ١٩٦   | د د د ١٦ ( بشأن التسمير الجبرى ) .   |
| ٨٢٠ و ٧٣٠ و ٥٤٩ و ٥٤٧ }<br>٩٠٧ و ٩٠٣  | د د د ٩٦ ( التسمير الجبرى ) .  |
| ٧٢٣   | د د د ١٠٥ ( بإستمرار العمل ببعض<br>التنابير العسكرية ) .   |
| ٩٤١   | القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ ( بإستمرار العمل ببعض<br>التنابير العسكرية ) .                                   |

| أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليه | عنوان القانون   |
|-------------------------------------|---|
| ٩٠٤                                 | القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ ( بشأن زراعة الصنن ) .                                    |
| ٩٢١ و ٩٠٦                           | » » ٨٠ - ١٩٤٧ (مخطرات الصامل بالقد الأجنبي).  |
| ٨١٣                                 | » » ١٤٦ » ١٩٤٧ ( بتحديد الساحة التي تزرع .<br>قطناً في سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ الزراعية ) . |
| ٦٨١                                 | لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ .                          |
| ٧٠٦ و ٥٧٠ و ١٤٣ و ١٣٠               | » السيارات الصادرة في ١٦ يولي سنة ١٩١٣ .  |

## قرارات وأوامر عسكرية

| أرقام قواعد الأحكام<br>الصادرة عليه | عنوان القرار   |
|-------------------------------------|--|
| ٩٤                                  | القرار الوزاري رقم ٧٤ المؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ .  |
| ٥٩٨ و ٤٠٣ و ٣٠٧ و ٢٣٢ و ٦٨٨ و ٧٨٩   | قرار وزير التجهيز رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر تنفيذاً<br>للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .                |
| ٣٢٠                                 | قرار وزير التجارة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذاً<br>للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .                |
| ٣٢٠                                 | قرار وزير التجارة رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في هذا الخصوص .  |
| ٥٥٧                                 | د د د د ٢٥٩ د ١٩٤٧ .   |
| ٧٥٨ و ٥٥٨                           | د د د د ٣٧٤ د ١٩٤٦ .   |
| ٥٧١                                 | القرار رقم ٣٠ الصادر في ١/٢٤/١٩٤٦ للمعلل بالقرار<br>الوزاري رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ . |
| ٧٤٠                                 | القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بشؤون التجهيز .   |
| ٧٧٩                                 | القرار رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٤٥ .   |
| ٨٩٤                                 | القرار رقم ٩١ الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بوضع نظام<br>خلفاء العتاق .                                  |
| ٩٢٢                                 | القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ .   |
| ٩٤                                  | الأمر العسكري رقم ٧٦ .   |
| ١٨٠                                 | د د د ٥٠١ في ١٣/٦/١٩٤٤ .   |
| ٧٢٣ و ٦٠٨ و ٣٢٧                     | د د د ٣٦١ .  |
|                                     | د د د ٣٦٢ .  |
| ٦٢١                                 | د د د ٥٣ لسنة ١٩٤٠ .   |









